المؤتمر العلمي الثاني للعلوم الإدارية
(التنمية المستدامة ركيزة للأمن والاستقرار والسلام)

The Second Scientific Conference on Administrative Sciences Sustainable Development, the Pillar of Security,Stability and Peace

20 أكتوبر 2020م

جامعة الأندلس للعلوم والتقنية

صنعاء – الجمهورية اليمنية

رئيس المؤتمر

أ. د. أحمد محمد برقعان

رئيس جامعة الأندلس للعلوم والتقنية

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي محمد هارب

عميد كلية العلوم الإدارية

جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

المؤتمر العلمي الثاني للعلوم الإدارية
2nd Scientific Conf. of Admin. Sciences
2020-10-20

صف وإخراج

محمد جبر دهمش

ت: 774345164

بسم الله الرحمن الرحيم

البحوث باللغة العربية :

1) متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران .

د. خالد صالح يحي أحمد المساجدي ، د. عامر سعد أحمد جبران

.....د. نصر صالح عبده حسن الجرباني 1

2) أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة: دراسة ميدانية في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية .

.....د. أحمد جابر حسين أبوهادي ، أ.د. عبد اللطيف مصلح محمد عايض 32

3) اثر الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية ((دراسة تحليلية قياسية)) .

..... د. محمد يحيى يحيى الرفيق 72

4) واقع التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية في ضوء بعض مؤشراتها العالمية أثناء الصراع .

..... د / أحمد محمد المنجدي 109

5) التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة وأثره على الأداء المهني، المعهد الوطني للعلوم الإدارية نموذجاً .

..... د.همدان أحمد قايد الصايدي 136

6) الفساد الأكاديمي وأثره في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء .

..... د / عبد السلام أحمد حسين قاسم العروسي ، د / نبيلة حسن عبده الصرابي 156

7) دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية .

..... أ.م.د. جمال ناصر الكميم ، أ. علي أحمد الادريسي 184

8) دور رأس المال المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة - اطار مفاهيمي .

..... أ.د. عبدالله علي القرشي 228

9) تطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة .

..... د / عبد السلام أحمد حسين قاسم العروسي ، أ / سماح محمد صالح الحياسي 239

10) التنمية البشرية والتعليم في اليمن

(الواقع – العلاقة - تصور مقترح لتطوير التعليم من أجل تنمية بشرية شاملة)

..... د. علي علي محمد عباس 268

تابع البحوث :

11) واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة بالجهورية اليمنية .

..... د. عامر سعد أحمد جبران ، د. خالد صالح يحي أحمد المساجدي 302

12) العنوان التجاري و الاسم التجاري بين أحكام القانون وواقع التطبيق.

..... د/ عبد الخالق صالح عبد الله معزب 331

13) أنموذج مقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية ، لتحسين جودة الخدمات .

..... د. إبراهيم إسماعيل الناشري 361

14) الجامعات الأهلية اليمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .

..... د. محمد عبد الله حُميد ، د. عبد القادر حسين سند 399

15) آليـات تحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية .

..... أ. ياسين محسن العماري ، أ. عبدالله ناجي العتابي 417

16) دور المشاركة المجتمعية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة .

..... الباحث / إبراهيم عبده مصلح اليافعي 457

17) برنامج تدريبي مقترح لتنمية مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم لدى مختصي الجودة ومدراء المدارس بالجمهورية اليمنية في ضوء التنمية المستدامة .

الباحث / خالد مطهر حسين العدواني ، الباحثة / صفاء ناصر علي العبيدي 488

18) درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية في محافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة .

د / عبد السلام أحمد حسين قاسم العروسي ، د / نصر صالح عبده حسن الجرباني 520

19) أنموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر .

الباحثة / صفاء عبد الحكيم أحمد بادي ، الباحثة / تيسير أحمد يحي فرحان السريحي 550

20) دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030 .

..... د. رجاء محمد الهمداني 581

تابع البحوث:

21) فعالية وحدة مقترحة في التربية المتحفية لتنمية الوعي الأثري لدى طلاب المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية .

..... د/ إصباح عبدالقوي علي الشميري 604

22) أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة .

..... الباحثة/ أبتهال محمد عبد الله شبيب 632

23) الاستثمار في اليمن بين الفرص والتحديات .

..... د. عبدالله محمد العاضي 665

24) المنظمة الإيجابية ،مفهومها، سماتها وأبعادها، معاييرها، دورها في نشر الإيجابية.

..... د. محمود عبده حسن العزيزي 686

25) دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة .

..... الباحث/ فهد يحيى محمد الجحافي 731

26) الأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية اليمنية لتفعيل الحق في التعليم وفقا للتشريعات والاتفاقيات الدولية .

..... الباحث / فضل قاسم الحضرمي ، الباحث / مراد يحيى الجحافي 752

27) (تصور مقترح لتطوير مصادر التمويل الذاتي بالمدارس الثانوية في الجمهورية اليمينة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة)محور:(.. واقع الاستثمار ومتطلبات المرحلة المقبلة..)

..... أ/ عاتقة محمد يحيى اسماعيل الحبابي 786

28) دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية .

..... د. يوسف سلمان أحمد الريمي ، أ.لينا عبدالله محمد الخولاني 812

29) واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية .

..... د. بسام علي الشجاع 857

30) متطلبات تطبيق الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .

الباحث الرئيس : أ. هاجر صالح سعد الخولاني ، باحث مشارك : د/ زمزم صالح سعد الخولاني 887

تابع البحوث:

31) دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية .

..... أ. سبأ محمد حمود الحزورة 942

32) دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة

(دارسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في العاصمة صنعاء) .

..... الباحث / خالد محمد محمد الدلالي 969

33) دور الفروض الكفائية في تحقيق التنمية المستدامة .

..... د. يحيى أحمد حسين المرهبي 1013

34) دور الوقف التعليمي باليمن في تحقيق التنمية المستدامة .

..... الباحث الرئيس :د/ زمزم صالح سعد الخولاني

..... باحث مشارك : د/ محمد عبد الجليل ناجي المليكي 1057

35) الاستقرار والتنمية. جدلية علاقة التأثير والتأثر.

..... د. أحمد صالح علي بأفضل 1085

36) الالتزام بالمزيج التسويقي المستدام في الشركات الصناعية واثره في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء:

دراسة حالة الشركة اليمنية للصناعة والتجارة .

.....الباحث / خالد حسن على الحريري ، الباحث / احلام فيصل سرحان 1102

كلمة أ. د أحمد محمد برقعان

رئيس الجامعة – رئيس المؤتمر

بالرغم من التحديات الجمّة التي تواجه الجامعات في هذه المرحلة الصعبة، إلا ان جامعة الأندلس تحرص على الاستمرار في تنفيذ خططها وفعاليتها العلمية.

وفي اطار تنفيذ الرؤية الوطنية للدولة اليمنية الحديثة، يأتي المؤتمر الثاني للعلوم الإدارية في موعده المخطط له، وتحت شعار (التنمية المستدامة .. ركيزة للأمن والاستقرار).

والذي سيتم افتتاحه من قبل دولة رئيس الوزراء الاستاذ الدكتورعبدالعزيز صالح بن حبتور وبحضور ومشاركة الاستاذ حسين حازب وزير التعليم العالي والبحث العلمي وعدد من الوزراء، يوم 2020/10/20م في رحاب جامعة الأندلس بصنعاء.

وسيشارك في المؤتمر عدد من الباحثين وعددهم 45 باحث ، وعدد البحوث وصلت الى 35 في مختلف محاور المؤتمر.

وفي ختام كلمة الكتاب العلمي للمؤتمر أوجه التحية لكل من ساهم في انجاح التحضير والاعداد المتميز للمؤتمر، واخص بالذكر رئيس اللجنة التحضيرية الدكتور علي محمد هارب عميد كلية العلوم الإدارية وكل الاعضاء معه واللجان المنظمة للمؤتمر، والباحثين.

وفق الله الجميع لكل خير

كلمة د علي محمد هارب

عميد كلية العلوم الإدارية – رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

تضطلع كلية العلوم الإدارية بتحقيق أهدافها والتي منها خدمة المجتمع بتعزيز دور البحث العلمي وتشجيع الباحثين في شتى المجالات من الأكاديمين وغيرهم...

وانطلاقا من ذلك أقامت جنبا إلى جنب مع قيادة الجامعة المؤتمر العملي الثاني للعلوم الإدارية في واحد من أهم الموضوعات التي تلمس الواقع العالمي واليمني بشكل خاص وهو التنمية المستدامة، والتي تعد ركيزة أساسية لتطور ونمو المجتمعات في العصر الحديث.....

وقد تم التخطيط للمؤتمر في 2019 وبالرغم من أزمة كورونا التي شلت الحياة العملية والعلمية في العالم أجمع أصرت الكلية على إقامة المؤتمر توافقا مع توجه قيادة الجامعة...

ولأهمية الموضوع تفاعل الباحثون في مختلف أبعاد التنمية المستدامة (التعليم – الصحة – الغذاء – المياه – البيئة ...) ووردتنا 35 بحثا مختلفا تم تحكيمها وفقا لأصول البحث العلمي أثْرت جوانب المؤتمر تجدونها بين دفتي هذا الكتاب.

ختاماً نشكر قيادة الجامعة على دعمها وتشجيعها، ونشكر كل الباحثين والمحكمين على تفاعلهم كما نشكر جميع أعضاء اللجان والعاملين لجهودهم المبذولة لإنجاح هذا المؤتمر آملاً أن تحقق أهدافها العلمية والتوعوية، ويجني المشاركون فيها الفوائد المرجوة.

والله الموفق ،،،

لجان المؤتمر:

أولا: اللجنة الإشرافية:

- أ.د. أحمد محمد برقعان — رئيس المؤتمر - رئيس اللجنة الإشرافية
- أ.د. عبد الله عباس مهدي — نائب رئيس المؤتمر
- د. علي محمد هارب — عضو اللجنة
- د. جبر عبد القوي السنباني — عضو اللجنة
- أ.م.د. يحيى عبد الرزاق قطران — عضو اللجنة

ثانيا: اللجنة التحضيرية:

- د. علي محمد هارب — رئيس اللجنة التحضيرية
- د. فكري الحميدي — نائب رئيس اللجنة
- د. جبر السنباني — مسؤول العلاقات العامة
- أ. أحمد النمير — مساعد مسؤول العلاقات العامة
- أ. أشرف الزبيدي — المسؤول الإداري
- أ. مهدي عبدالله عباس — المسؤول المالي
- أ. محفوظ المياسي — المسؤول الإعلامي
- أ. بلال علوة — مسؤول المشتريات

ثالثا: سكرتارية المؤتمر:

- أ. خليل محسن الوهيب — عضو السكرتارية
- أ. دلال محمد المدحجي — عضو السكرتارية
- أ. محمد عبد الملك جعمان — عضو السكرتارية
- أ. موسى غرسان القدسي — عضو السكرتارية

رابعا: لجنة إعداد توصيات المؤتمر:

- د. علي محمد هارب — عضو اللجنة
- د. جبر عبد القوي السنباني — عضو اللجنة
- أ.م.د. فكري الحميدي — عضو اللجنة
- أ.م.د. يحيى عبد الرزاق قطران — عضو اللجنة
- أ.م.د. عبد الله القرشي — عضو اللجنة
- د. سعيد عبد المؤمن أنعم — عضو اللجنة

- د. وائل المدحجي — رئيس لجنة الاستقبال
- أ. نشوان علي — مساعد رئيس لجنة الاستقبال
- أ. محمد علوة — استقبال الوافدين
- أ. عدنان العودي — استقبال الوافدين
- أ. نايف الحنق — تقنيات القاعات
- أ. محمد الشيباني — تقنيات القاعات
- أ. أحمد العواضي — البوفية المفتوحة
- أ. أديب المعمري — إعلامي المؤتمر
- أ. محفوظ المياسي — إعلامي المؤتمر
- أ. محمد جبر دهمش — طباعة الكتاب وتصميمه
- أ. فيصل الدعيس — مسؤول الغداء

برنامج المؤتمر

الجلسة الأولى: القاعة الكبرى				
	اليوم	الوقت		البرنامج
		من	إلى	
1	20 أكتوبر	09:00	09:05	السلام الجمهوري عند دخول رئيس الوزراء
2	20 أكتوبر	09:05	09:10	القرآن الكريم
3	20 أكتوبر	09:10	09:20	كلمة رئيس الجامعة للترحيب بالحاضرين
4	20 أكتوبر	09:20	09:30	كلمة وزير التعليم العالي
5	20 أكتوبر	09:30	09:50	كلمة رئيس الوزراء
6	20 أكتوبر	09:50	10:00	تكريم الرعاة
7	20 أكتوبر	10:00	10:05	صورة جماعية للحاضرين
8	20 أكتوبر	10:05	10:15	راحة + بوفية مفتوحة

الجلسة الثانية: جلسة عامة للجميع				
9	20 أكتوبر	10:15	10:30	د. يحيى احمد المرهبي

الجلسة الثالثة: القاعة: الكبرى مدير الجلسة: أ. د. محمد الخامس المخلافي مقرر الجلسة: أ. محمد عبد الجليل المليكي				
1	10:30	10:40	اسم الباحث	خالد مطهر العدواني
			عنوان البحث	برنامج تدريبي مقترح لتنمية مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم لدى مختصي الجودة ومدراء المدارس بالجمهورية اليمنية في ضوء التنمية المستدامة
2	10:40	10:50	اسم الباحث	همدان أحمد الصايدي
			عنوان البحث	التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة وأثره على الأداء المهني، المعهد الوطني للعلوم الإدارية نموذجاً
3	10:50	11:00	اسم الباحث	عبد السلام احمد العروسي نصر صالح الجرباني
			عنوان البحث	درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع في محافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة
4	11:30	11:10	اسم الباحث	عبد السلام أحمد العروسي نبيلة حسن الصرابي
			عنوان البحث	الفساد الأكاديمي وأثره في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء
5	11:10	11:20	اسم الباحث	عبد السلام احمد العروسي نصر صالح الجرباني
			عنوان البحث	تطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة نحو المهنة

6	11:20	11:30	اسم الباحث	إصباح عبد القوي الشميري
			عنوان البحث	فعالية وحدة مقترحة في التربية المتحفية لتنمية الوعي الأثري لدى طلاب المرحلة الثانوية
7	11:30	11:40	اسم الباحث	ابتهال محمد عبد الله شبيب
			عنوان البحث	أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة
8	11:40	12:20	الجلسة الختامية في قاعة المؤتمرات	
9	12:20	12:30	راحة + صلاة الظهر	
10	12:30	01:30	وجبة الغداء	

الجلسة الثالثة: القاعة: السيمنار مدير الجلسة: أ. د. محمد يحيى الرفيق مقرر الجلسة: أ. فهد يحيى الجحافي				
1	10:30	10:40	اسم الباحث	عبد الله محمد العاضي
			عنوان البحث	الاستثمار في اليمن بين الفرص والتحديات
2	10:40	10:50	اسم الباحث	محمد عبد الله حُميد عبد القادر حسين سند
			عنوان البحث	الجامعات الأهلية اليمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة
3	10:50	11:00	اسم الباحث	ابراهيم اليافعي
			عنوان البحث	دور المشاركة المجتمعية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة
4	11:30	11:10	اسم الباحث	فهد يحيى محمد الجحافي

			عنوان البحث	دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة
5	11:10	11:20	اسم الباحث	سبأ الحزورة
			عنوان البحث	دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية
6	11:20	11:30	اسم الباحث	د. يحيى المرهبي
			عنوان البحث	دور الفروض الكفائية في التنمية المستدامة رؤية إسلامية
7	11:30	11:40	اسم الباحث	محمد احمد الرفيق
			عنوان البحث	أثر الاستثمار على الناتج المحلي في الجمهورية اليمنية
8	11:40	12:20	الجلسة الختامية في قاعة المؤتمرات	
9	12:20	12:30	راحة + صلاة الظهر	
10	12:30	01:30	وجبة الغداء	

الجلسة الثالثة: القاعة: B7 مدير الجلسة: أ. م. د. فكري الحميدي مقرر الجلسة: د. محمود العزيزي				
1	10:30	10:40	اسم الباحث	تيسير أحمد السريحي صفاء عبد الحكيم أحمد بادي
			عنوان البحث	أنموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر
2	10:40	10:50	اسم الباحث	عاتقة محمد يحيى الحبابي
			عنوان البحث	تصور مقترح لتطوير مصادر التمويل الذاتي بالمدارس الثانوية في الجمهورية اليمنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
3	10:50	11:00	اسم الباحث	زمزم صالح الخولاني محمد عبد الجليل المليكي
			عنوان البحث	أنموذج مقترح لإدارة الوقف التعليمي في اليمن ودوره في التنمية المستدامة
4	11:30	11:10	اسم الباحث	يوسف سلمان أحمد الريمي لينا عبدالله محمد الخولاني
			عنوان البحث	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية
5	11:10	11:20	اسم الباحث	فضل قاسم الحضرمي مراد يحيى الجحافي
			عنوان البحث	الأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية اليمنية لتفعيل الحق في التعليم وفقا للتشريعات والاتفاقيات الدولية
6	11:20	11:30	اسم الباحث	هاجر صالح الخولاني زمزم صالح الخولاني

			متطلبات تطبيق الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	عنوان البحث
7	11:30	11:40	محمود عبده العزيزي	اسم الباحث
			المنظمة الإيجابية مفهومها، سماتها وأبعادها، معاييرها، دورها في نشر الإيجابية	عنوان البحث
8	11:40	12:20	الجلسة الختامية في قاعة المؤتمرات	
9	12:20	12:30	راحة + صلاة الظهر	
10	12:30	01:30	وجبة الغداء	

الجلسة الثالثة: القاعة: B8 مدير الجلسة: أ.م. د. عبد الله القرشي مقرر الجلسة: د. بسام الشجاع				
1	10:30	10:40	اسم الباحث	ياسين محسن العماري عبد الله العتابي
			عنوان البحث	آليات تحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية
2	10:40	10:50	اسم الباحث	علي علي محمد عباس
			عنوان البحث	التنمية البشرية والتعليم في اليمن (الواقع – العلاقة – تصور مقترح لتطوير التعليم من أجل تنمية بشرية شاملة)
3	10:50	11:00	اسم الباحث	خالد الدلالي
			عنوان البحث	دور البنوك التجارية في التنمية المستدامة
4	11:30	11:10	اسم الباحث	أحمد محمد المنجدي

				واقع التنمية المستدامة بالجمهورية اليمنية في ضوء بعض مؤشراتها العالمية أثناء الصراع
5	11:10	11:20	اسم الباحث	رجاء محمد الهمداني
			عنوان البحث	دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030 في ضوء مسئولياتها الاجتماعية
6	11:20	11:30	اسم الباحث	عبد الله علي القرشي
			عنوان البحث	دور رأس المال المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة - إطار مفاهيمي
7	11:30	11:40	اسم الباحث	بسام الشجاع
			عنوان البحث	واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية
8	11:40	12:20	الجلسة الختامية في قاعة المؤتمرات	
9	12:20	12:30	راحة + صلاة الظهر	
10	12:30	01:30	وجبة الغداء	

الجلسة الثالثة: القاعة: B9 مدير الجلسة: أ. د. عبد اللطيف مصلح مقرر الجلسة: أ. م. د.جبر السنباني				
1	10:30	10:40	اسم الباحث	خالد صالح المساجدي عامر سعد جبران
			عنوان البحث	واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة
2	10:40	10:50	اسم الباحث	خالد صالح المساجدي عامر سعد جبران
			عنوان البحث	متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة – عمران
3	10:50	11:00	اسم الباحث	عبد الخالق صالح عبد الله معزب
			عنوان البحث	العنوان التجاري والاسم التجاري بين أحكام القانون وواقع التطبيق
4	11:30	11:10	اسم الباحث	جمال ناصر الكميم علي أحمد الإدريسي
			عنوان البحث	دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية
5	11:10	11:20	اسم الباحث	إبراهيم إسماعيل الناشري
			عنوان البحث	أنموذج مقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي اليمني
6	11:20	11:30	اسم الباحث	خالد حسن الحريري احلام فيصل سرحان
			عنوان البحث	الالتزام بالمزيج التسويقي المستدام في الشركات الصناعية واثره في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء
7	11:30	11:40	اسم الباحث	عبد اللطيف مصلح محمد عايض

				أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة: دراسة ميدانية في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية
			عنوان البحث	
8	11:40	12:20	الجلسة الختامية في قاعة المؤتمرات	
9	12:20	12:30	راحة + صلاة الظهر	
10	12:30	01:30	وجبة الغداء	

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران

Requirements for the application of electronic management in the community colleges of Amran City

د. خالد صالح يحي أحمد المساجدي[1]
د. عامر سعد أحمد جبران[2]
د. نصر صالح عبده حسن الجرباني[3]

(1)أستاذ الإدارة المساعد
كلية التكنولوجيا الحديثة - صنعاء
Almorad9@gmail. com
(2)(3)أستاذ الإدارة المساعد
كلية المجتمع - عمران
Amerjubran2017@gmail. com(2)
n770953834@gmail. com(3)

الملخص

هدف البحث الحالي للتعرف على المتطلبات التنظيمية، والبشرية، والمالية، والتقنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران، ولتحقيق هدف البحث أُستخدم المنهج الوصفي المسحي، واستبانة مكونة من (26) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي المتطلبات: (التنظيمية، البشرية، المالية، التقنية)، وبعد التأكد من صدق الأداة وثباتها وزّعت على عينة البحث المكونة من (67) فرداً، اختيرت بالطريقة العشوائية البسيطة الأكاديميين والإداريين العاملين بكليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران في الفصل الثاني للعام الجامعي 2019/ 2020م، وحلّلت البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، وخلُصت نتائج البحث إلى أن المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران في مجملها كانت " متوسطة " على مستوى الأداة ككل ومجالاتها عدا مجالي المتطلبات (البشرية، والتقنية) كانت بدرجة عالية، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الأداة ومجالاتها تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، حيث كانت الفروق لصالح فئة الذكور، كما لا توجد فروق دالة إحصائياً حول مجال المتطلبات البشرية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الأداة ككل ومجالاتها تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الأداة ككل ومجالي المتطلبات التنظيمية والتقنية تعزى لمتغير التخصص، بينما توجد فروق دالة إحصائياً حول مجالي المتطلبات البشرية والمادية تعزى لمتغير

التخصص وكانت الفروق لصالح ذوي التخصص إنساني، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى والأداة ومجالاتها تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث كانت الفروق لصالح ذوي الخبرة من (6 - 10) سنوات.

الكلمات المفتاحية: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، كلية المجتمع الخاصة بمدينة عمران.

Abstract:

The goal of the current research is to identify the organizational, human, financial, and technical requirements necessary for the application of electronic management in the community colleges of Amran City, and to achieve the goal of the research, a descriptive survey approach was used, and a questionnaire consisting of (26) items distributed into four areas are the requirements: (organizational, human) After ensuring the validity and reliability of the tool, it was distributed to the research sample consisting of (67) individuals. Academics and administrators working in the community colleges of Amran city were chosen in the second semester of the academic year 2019/2020, and the data were analyzed using the statistical packages program. (SPSS), and the results of the research are concluded that the requirements for the application of electronic management in the community colleges of Amran as a whole were "medium" at the level of the tool as a whole and its fields except for the two fields of requirements (human and technical) were of a high degree. At the level of the tool and its domains attributed to the gender variable, where the differences were in favor of the male category, and there are no statistically significant differences in the field of human requirements attributed to the gender variable, and the results also showed that there are no statistically significant differences about the requirements of the application of electronic management at the level of the tool as a whole and its fields attributable For the job title variable, The results showed that there were no statistically significant differences in the requirements of applying electronic management at the level of the tool as a whole and in the areas of organizational and technical requirements due to the variable of specialization, while there were statistically significant differences in the fields of human and material requirements attributed to the variable of specialization and the differences were in favor of those with a humanitarian specialization, and the results showed that there are statistically significant differences About the requirements for the application of electronic management at the level of the tool and its fields due to the variable years of experience, where the differences were in favor of those with experience of (6-10) years.

Key Words: Requirements for the Application of Electronic Management, Private Community College in Amran City.

مقدمة:

تحتم ظروف العصر الرقمي بمتغيراته بذل مجهودات كبيرة في إنجاز الأعمال لمسايرة التغيرات السريعة والمتلاحقة في كل المجالات، والتفاعل الإيجابي مع هذه المتغيرات خاصة في مجال تقنية المعلومات الإدارية يؤدي إلى الابتكار والإبداع في الأعمال، مما يؤدي إلى تحسن في الأداء الإداري والقدرة على سرعة الإنجاز.

وقد بدأت معظم دول العالم منذ فترة على تطوير استراتيجياتها وسياساتها لكي تتناسب مع متطلبات العصر، وبما يضمن أداء الوظائف بكفاءة عالية خصوصاً في المؤسسات الحكومية التي غلب عليها طابع البيروقراطية، وتعقيد الإجراءات؛ لذلك فقد ألزمت الثورة المعلوماتية العديد من الدول بإعادة هيكلة مؤسساتها العامة بما يتناسب مع متطلبات الثورة الرقمية (الشامسي، 2018، 1).

وأصبح التغيير الإداري من أهم سمات الوقت الحاضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءات عالية؛ كونه أصبح ضرورة حتمية لمواكبة المؤسسات التعليمية للمستجدات السريعة والمتلاحقة، والتي انتقل فيها العمل الإداري مستفيداً من تكنولوجيا المعلومات الإدارية من الأساليب التقليدية التي يعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات الروتينية إلى الأساليب الإلكترونية في الإدارة، حيث أصبحت الإدارة الإلكترونية تمثل نوعاً من الاستجابة القوية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين التي تختصر العولمة والفضاء الرقمي والمعرفة وثورة الإنترنت (كافية، وحميد، 2017، 219).

وتُعتبر الإدارة الإلكترونية من أهم المداخل الجديدة التي تقوم على استخدام المعرفة والمعلومات ونظم البرامج المتطورة والاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية، وإنجاز الأعمال التنفيذية، واعتماد الإنترنت والشبكات الأخرى في تقديم السلع والخدمات بصورة الإلكترونية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين العاملين في المؤسسة وبين الأطراف الخارجية بما يُساعد في اتخاذ القرارات ورفع كفاءة الأداء وجودته وفعاليته (قريشي، 2016، 136).

وتهدف الإدارة الإلكترونية إلى تحويل العمل الإداري العادي من النمط اليدوي إلى النمط الإلكتروني، وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار بأسرع وقت وبأقل التكاليف، وهذا بطبيعة الحال يترتب عليه فوائد عدة، كالسرعة في إنجاز العمل والمساعدة في اتخاذ القرار بالتوفير الدائم للمعلومات بين يدي متخذي القرار، مع خفض تكاليف العمل الإداري ورفع مستوى الأداء، وتجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والزمني، ومعالجة البيروقراطية والرشوة (الكبيسي، 2008، 6- 9).

وفي ذات السياق أكدت دراسة (الصوافي وآخرون، 2014، 101) على ضرورة التحول إلى الإدارة الإلكترونية؛ نظراً لظهور الكثير من المفاهيم الحديثة التي تُسهم في التحول إلى إدارة التغيير المستمر القائم على التكنولوجيا العلمية الحديثة المرتبطة ارتباطاً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتماشياً مع الاهتمام بموضوع الإدارة الإلكترونية فإن البحث الحالي يهدف إلى معرفة متطلبات الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران من وجهة نظر العاملين فيها.

مشكلة البحث:

نظراً لتوجه اليمن حالياً وسعيها الحثيث بشتى الطرق والوسائل لإرساء مجتمع يعتمد المعرفة والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال في مختلف المجالات بالاعتماد على شبكة الإنترنت والتحول التدريجي من العمل التقليدي إلى العمل الإلكتروني، أصبح من الضرورة بمكان تطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف المجالات؛ لمواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة.

ونتيجة للدور الكبير الذي تلعبه كُليات المجتمع باليمن ومنها كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران في تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل من الكوادر المؤهلة؛ إلا أنها ما زالت تدار في الغالب بالأساليب التقليدية رغم حاجتها لمواكبة التطورات الحديثة والمتسارعة، ولذلك فهي بحاجة إلى تبني أساليب حديثة في الإدارة ومنها الإدارة الإلكترونية، التي تمكنها من تحقيق أهدافها بفعالية عالية، وهذا ما أكدته دراسة (السعدي، والدعيس، 2016) على أن الإدارة في كليات المجتمع اليمنية مازالت تدار بأساليب تقليدية وتحتاج إلى أساليب حديثة ومتطورة ترفع من قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما أكدت دراسة (العروسي، والجرباني، 2019، 755) على ضرورة حث القيادات الأكاديمية والإدارية بكلية المجتمع عمران، على استخدام التقنيات الحديثة في العمل الأكاديمي والإداري، وفي ذات السياق أشار المجلس الأعلى للتخطيط في توصياته بضرورة مراجعة واقع التعليم الفني والمهني في اليمن مراجعة شاملة وجدية في بنية النظام ككل وإصلاح أوضاعه في ضوء الاتجاهات المعاصرة، ومنها تبني الإدارة الإلكترونية بما يحقق تطلعات وآمال المجتمع الحالية والمستقبلية (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2012، 54).

وهذا ما دفع الباحثين إلى إجراء هذا البحث في محاولة منهم لمعرفة متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران.

وفي ضوء ما سبق تتبلور مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المتطلبات التنظيمية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران؟
2. ما المتطلبات البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران؟
3. ما المتطلبات المالية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران؟

4. ما المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) بين استجابات أفراد العينة حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي، المسمى الوظيفي، التخصص، سنوات الخبرة)؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على:

1. المتطلبات التنظيمية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران.
2. المتطلبات البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران.
3. المتطلبات المالية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران.
4. المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران.
5. الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) بين استجابات أفراد العينة حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي، المسمى الوظيفي، التخصص، سنوات الخبرة).

أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من أهمية موضوعه المتمثل في متطلبات الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران، كما تتمثل أهميته في النتائج التي تم التوصل إليها، والتي يمكن الاستفادة منها في توجيه جهود الكلية نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية لتحسين وتطوير أدائها، بالإضافة إلى فتح المجال أمام بحوث ودراسات مستقبلية في هذا الموضوع.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على رصد وجهات نظر الأكاديميين والإداريين حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية من حيث المتطلبات (التنظيمية، البشرية، المالية، التقنية).

الحدود البشرية: الأكاديميين والإداريين.

الحدود المكانية: كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران بالجمهورية اليمنية.

الحدود الزمانية: تم تطبيق البحث خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2020/2019).

مصطلحات البحث:

الإدارة الإلكترونية:

تُعرف الإدارة الإلكترونية بأنها "الاستغناء عن المعاملات الورقية، وإحلال المكتب الإلكتروني، عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية تتم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذه مسبقاً " (السالمي، 2004، 135).

التعريف الإجرائي: استخدام كافة التقنيات الإدارية الحديثة وشبكات الاتصالات لإنجاز العمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، لكي تتمكن كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران من تحقيق أهدافها بأقل وقت وجهد ممكن.

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

تُعرف متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية: بأنها كل ما يجب توافره من عناصر بشرية ومادية مما يتيح تنفيذ العملية الإدارية بأساليب تكنولوجية حديثة تسهم في إنجاح برامج الإدارة الإلكترونية) الشمراني، 2013، 506).

التعريف الإجرائي: كل ما يجب توفره من متطلبات (تنظيمية، بشرية، مالية، وتقنية)، والتي تتيح تنفيذ العملية الإدارية بأساليب تكنولوجية حديثة تسهم في إنجاح برامج الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران.

الإطار النظري:

المحور الأول: الإدارة الإلكترونية:

مفهوم الإدارة الإلكترونية:

لقد تعددت وتنوعت تعاريف الإدارة الإلكترونية حسب أدبيات الباحثين كما يلي:

تُعرف الإدارة الإلكترونية (E – Management)

بأنها " الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات، وتقدم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسب وشبكات الإنترنت مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة " (المعاني وآخرون، 81، 2011).

في حين عرفها الطائي (2007، 27) بأنها "إدارة تقليدية تستند استناداً كُلياً إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في كافة العمليات الإدارية والفنية واتخاذ القرارات".

أما جوكسب (jocobs) يعرفها أنها :بمثابة مجموعة من الشركاء، أو الكيانات تتعامل بكفاية وفاعلية من خلال استخدام مجموعة أنظمة وآليات تقنية المعلومات والاتصالات فائقة ومتقدمة لأداء الأعمال بشكل منظم ودقيق (Jacobs, kai,2003,11).

ويرى لام (Lam) في تعريفه للإدارة الإلكترونية بأنها :مجموعة من شبكات الاتصال الإلكترونية التي تنتقل فيها البيانات والوثائق من المنظمات الافتراضية إلى المنظمات التربوية (Lam, Charles,2004,5).

وعليه يمكن القول: إن الإدارة الإلكترونية هي: توظيف تقنية المعلومات والاتصالات لإدارة وتنفيذ مهام وأنشطة الكلية إلكترونياً لتحقيق أهدافها وغايتها بكفاءة وفعالية.

خصائص الإدارة الإلكترونية:

توجد العديد من الخصائص للإدارة الإلكترونية ومن أبرزها ما يلي (نجم، 2004 ، 127)، (كافية ، 2017، 221- 223):

1. عملية إدارية تتمثل بتحديد الأهداف ورسم السياسات وتوجيه الموارد وفق خيارات استراتيجية وعم لية والرقابة عليها.
2. تُعد من الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال.
3. اختفاء الوثائق الورقية في المعاملات.
4. تعزيز القدرات التنظيمية والرقابة داخل المؤسسة.
5. السرعة في إنجاز المعاملات إلكترونياً.
6. التفاعل الجماعي بين عدة أطراف.

فوائد تطبيق الإدارة الإلكترونية:

توجد العديد من فوائد تطبيق الإدارة الإلكترونية أهمها ما يلي:

1. **فوائد الإدارة الإلكترونية للمجتمع:**

من أهم الفوائد التي توفرها الإدارة الإلكترونية للمجتمع هي (Shaw, Michael j,2000,197):

أ- تُسهم في زيادة الشفافية فيما يتعلق بتحسين الخدمات، وتبسيط الإجراءات، وتسهيل المعاملات بين جميع فئات المجتمع.

ب- تُسهم أيضاً في توفير البيانات والمعلومات، وإتاحتها لجميع فئات المجتمع.

ج- تُساعد في الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق التكنولوجيا المتقدمة.

2. **فوائد الإدارة الإلكترونية للمؤسسات:**

توفر الإدارة الإلكترونية فوائد للمؤسسات تتمثل في الآتي (Minister, Ptime,2000,13-14):

أ- تبسط إجراءات إنجاز الأعمال.

ب- تقلل من أعباء الأعمال الورقية.

ج- تساعد المؤسسات في تعزيز مفهوم إدارة الجودة الشاملة وتركيزها، من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة.

د- تُسهِّل إجراء الاتصال بين دوائر المؤسسات المختلفة.

ه- تساعد الإدارة العليا للمؤسسات في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

و- تُسهم في تحقيق التميز، من خلال انخفاض أوقات إنجاز المعاملات وتكلفتها.

ز- تقلل من حجم القوى العاملة غير الكفؤة، وفي الوقت نفسه تتم إعادة تأهيل الآخرين لغرض مواكبة التطورات الجديدة.

ح- تحسن من فعالية الأداء واتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات والبيانات.

ط- المرونة في عمل الموظف بحيث يمكن للموظف سهولة الدخول على الشبكة الداخلية من أي مكان قد يتواجد فيه للقيام بالعمل في الوقت والمكان الذي يرغب فيه.

ي- سهولة وسرعة وصول التعليمات والمعاملات الإدارية للموظفين والزبائن وكذلك المراجعين.

ك- سهولة تخزين وحفظ البيانات والمعلومات وحمايتها من الكوارث و العوامل الطبيعية من خلال الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية في أماكن خارج حدود المؤسسة وهو ما يعرف بنظام التحوط من الكوارث (DRS).

3. **فوائد الإدارة الإلكترونية للمستفيدين:**

توفر الإدارة الإلكترونية فوائد للمستفيدين من خلال الآتي (Heintzman, Ralph2000,5):

أ- الإسهام في تحقيق اتصال أفضل وأسرع وأوسع، من خلال استخدام المحطة الواحدة من نقاط الخدمة، التي تساعد في الحصول على خدمات عالية الجودة وبتكلفة أقل.

ب- تمكن المستفيدين من إيجاد المعلومات والحصول على الخدمات في أماكن وجودهم من غير الحاجة إلى مراجعة الدوائر المعنية.

ج- تساعد على زيادة ولاء الزبائن، نتيجة للاستجابة السريعة للاحتياجات والتسليم المبسط للخدمات المقدمة لهم.

ويرى الباحثون أن هذه الفوائد وإن بدت منفصلة، لكنها في الواقع متشابكة ومتداخلة، فالتحسين في أداء الخدمات المقدمة، وزيادة ولاء المستفيدين، يأتي - في جزء منه - من تبسيط الإجراءات والتزود بالخدمات من مصدر واحد، وهذا يؤدي إلى انخفاض أوقات إنجاز الأعمال، وتحقيق وفورات في التكلفة، من خلال تقليل أعباء الأعمال الورقية، فضلاً عن انخفاض أعداد العاملين، نتيجة لاستخدام الأنظمة الإلكترونية المتطورة.

عناصر الإدارة الإلكترونية:

تتكون الإدارة الإلكترونية من أربعة عناصر أساسية هي: عتاد الحاسوب، والبرمجيات، وشبكة الاتصالات (Communication Network) ويقع في قلب هذه المكونات صُناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية.

عناصر الإدارة الإلكترونية كما في الشكل رقم (1)

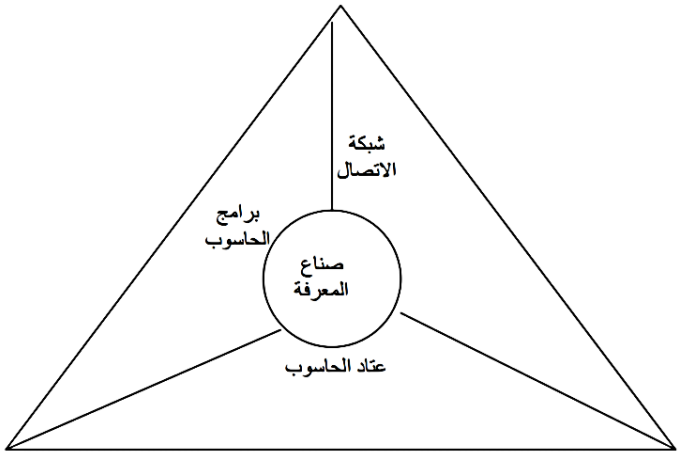

المصدر: (أبو أمونه، 2009، 36).

ويُمكن توضيح هذه العناصر كما يلي (أبو أمونه، 2009، 37):

1) **عتاد الحاسوب:** ويقصد به أجهزة الحاسوب وملحقاتها، ونظراً لتطور برامج الحاسوب والزيادة المستمرة في عدد مستخدمي الأجهزة في المؤسسات فإنه من الأفضل للمؤسسة السعي وراء امتلاك أحدث ما توصل إلية صانعوا العتاد في العالم حتى تحقق ميزتين أساسيتين هما:
   - توفير تكاليف التطوير المستمر وتكاليف الصيانة.
   - ملائمة عتاد الحاسوب للتطورات البرمجية وبرمجيات نظم المعلومات.
2) **البرمجيات والشبكات:**

يرى خليفة (2008، 41) بأن البرمجيات "هي مجموعة من البرامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي والاستفادة من إمكانياته المختلفة ".

بينما يرى قريشي (2011، 90) بأن الشبكات عبارة "عن وصلات إلكترونية ممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترنت، والإكسترانت، وشبكة الإنترنت التي تمثل الشبكة القيمة للمؤسسة ولإدارتها الإلكترونية ".

3) **صناعة المعرفة:** وهو العنصر الأهم في منظومة الإدارة الإلكترونية من القيادات الرقمية، والمديرين والمحللين للموارد المعرفية ورأس المال الفكري في المؤسسة، ويتولى صناع المعرفة تغيير طرق التفكير السائدة للوصول إلى ثقافة المعرفة (قريشي، 2011، 90).

ومما سبق يرى الباحثون بأن الإدارة الإلكترونية تتكون من عدة عناصر أهمها: (البرمجيات، المكونات المادية، الشبكات، وصناع المعرفة).

المحور الثاني: متطلبات تطبيق "الإدارة الإلكترونية:

تُمثل الإدارة الإلكترونية تحولاً شاملاً في المفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات والهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، وهي ليست وصفة جاهزة أو خبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها فقط، بل إنها عملية معقدة ونظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية والمالية والتشريعية والبيئية والبشرية وغيرها، وبالتالي لا بد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وإخراجها إلى حيز الواقع العملي.

ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي (قريشي، 2011، 90- 92)، (خليفة، 2008، 45)، (جعفر، 2014، 131):

1 - **المتطلبات التنظيمية: وتتمثل فيما يلي:**

أ. وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفقا للمستجدات: وجود التشريعات والنصوص القانونية يُسهل عمل الإدارة الإلكترونية ويضفي عليها المشروعية والمصداقية على كافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

ب. وضع الاستراتيجيات وخطط التأسيس: يتطلب ذلك تشكيل إدارة أو هيئة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ ووضع الخطط لمشروع الإدارة الإلكترونية والاستعانة بالجهات الاستشارية والدراسة لدراسة ووضع المواصفات العامة ومقاييس الإدارة الإلكترونية، والتكامل والتوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة.

ج. القيادة والدعم الإداري: من أهم العوامل المؤثرة في أي مشروع كان هو القيادة وهي المفتاح الرئيسي للنجاح أو الفشل.

د. الهيكل التنظيمي: أصبح النموذج الهرمي التقليدي للمؤسسة الذي واكب عصر الصناعة لم يعد ملائماً لنماذج الأعمال الجديدة في عصر تكنولوجيا المعلومات والأعمال الإلكترونية، إذ نجد أن الهياكل التنظيمية الملائمة للأعمال الإلكترونية هي المصفوفات والشبكات وتنظيمات الخلايا الحية المرتبة بنسيج الاتصالات.

ه. تعليم وتدريب العاملين: تتطلب الإدارة الإلكترونية إحداث تغيرات جذرية في نوعية الموارد البشرية الملائمة لها وهذا يعني إعادة النظر بنظم التعليم والتدريب الحالية لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك إعداد الخطط والبرامج والأساليب التعليمية والتدريبية على كافة المستويات.

2 - **المتطلبات البشرية:**

يُعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي مؤسسة، وله أهمية كبيرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية حيث يُعتبر المنشأ للإدارة الإلكترونية، فهو الذي اكتشفها ثم طورها وسخرها لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها، لذلك فإن الإدارة الإلكترونية من وإلى العنصر البشري.

3 - **المتطلبات التقنية:**

وتتمثل في توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية والتي تشمل تطوير وتحسين شبكة الاتصالات بحيث تكون متكاملة وجاهزة للاستخدام واستيعاب الكم الهائل من الاتصالات في آن واحد، لكي تحقق الهدف من استخدام شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة من تجهيزات وحاسبات آلية وأجهزة ومعدات وأنظمة وقواعد البيانات والبرامج، وتوفير خدمات البريد الرقمي، وتوفير كل ذلك بالاستخدام الفردي أو المؤسسي على أوسع نطاق ممكن.

4 - **المتطلبات الأمنية:**

تُعد مسألة أمن المعلومات من أهم مُعضلات العمل إلكترونياً؛ بمعنى أن المعلومات والوثائق التي يجرى حفظها وتطبيق إجراءات المعالجة والنقل عليها إلكترونيا لتنفيذ متطلبات العمل يجب الحفاظ على أمنها.

الدراسات السابقة

أولاً الدراسات المحلية:

- **دراسة (جبران، المساجدي، 2020):** هدفت الدراسة إلى التعرف على المتطلبات التنظيمية، والمالية والبشرية، والتقنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل الوباء العالمي " فيروس كورونا" بكلية المجتمع عمران. وأُستخدم المنهج الوصفي المسحي، وكانت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وزّعت على عينة الدراسة البالغ عددها (50) فرداً، تم اختيارهم بطريقة الحصر الشامل من الأكاديميين والإداريين العاملين في كلية المجتمع عمران، وخلُصت نتائج الدراسة إلى أن المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل الوباء العالمي " فيروس كورونا" بكلية المجتمع عمران في مجملها كانت " عالية جداً" على مستوى الأداة ككل وعلى مستوى كل مجال من مجالاتها. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً حول متطلبات الإدارة الإلكترونية (التنظيمية، المالية والبشرية، التقنية) تُعزى لمتغير (المسمى الوظيفي، التخصص، سنوات الخبرة)، على مستوى المجالات والأداة ككل.
- **دراسة (النظاري، 2019):** هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية التربية بجامعة صنعاء من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية وأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة صنعاء، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وكانت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتم تطبيقها على عينة البحث البالغ عددها (151) فرداً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية

طبقية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أظهرت النتائج أن درجة تقديرات أفراد عينة البحث للمعوقات التي تحد من تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية التربية بجامعة صنعاء بجميع المحاور (مجتمعة) كانت بتقدير "موافق.

- دراسة (**العروسي، والجرباني**، 2019): هدفت الدراسة التعرف تقييم وتحليل نظم المعلومات في كلية المجتمع عمران، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وخلُصت الدراسة إلى أن واقع استخدام نظم المعلومات في كلية المجتمع عمران متدنية، كما توصلت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً حول واقع استخدام نظم المعلومات في الكلية تعزى لمتغيري (التخصص، المسمى الوظيفي)، على مستوى جميع المجالات، عدا مجال جودة المعلومات وجود فروق في متغير (سنوات الخبرة) ولصالح أصحاب الخبرة من (6- 10) سنوات، وأصحاب الخبرة من (11) سنة فأكثر.
- دراسة (**الدعيس، والدحياني**، 2018): هدفت الدراسة التعرف على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية مجتمع صنعاء بالجمهورية اليمنية، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وخلُصت الدراسة إلى أن درجة الموافقة على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية مجتمع صنعاء بالجمهورية اليمنية كانت) عالية جدا) على مستوى الأداة ككل وعلى مستوى كل مجال من مجالات الدراسة، كما كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فرو ق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الديموغرافية) الجنس، والتوصيف الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة الإدارية (، وذلك على مستوى الدرجة الكلية للأداة وعلى مستوى كل مجال من مجالات الدراسة.
- دراسة (**عبد الرحمن**، 2013): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، والتغيّرات التي أحدثتها خلال السنوات 1998-2009م، وكذلك التعرف على مقومات تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، وقد استخدمت الدراسة المنهج التطويري ومنهج دراسة الحالة ومنهج النظم ومنهج تقييم الأثر، وتم استخدام الوثائق والمستندات والملاحظة بالمشاركة كأداة للدراسة، وكانت عينة الدراسة وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، وكانت أهم نتائج الدراسة :تم توفير أهم متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية، تم توفير مبالغ كبيرة لإنشاء وتطوير قواعد البيانات والشبكة والتجهيزات والأجهزة وبناء القدرات، تمكنت الوزارة من توفير بنية تحتية متكاملة تمثلت في تجهيز المركز الرئيسي للمعلومات والمراكز الفرعية في المحافظات بالأجهزة والمعدات والربط الشبكي وقواعد البيانات والكادر البشري، وجود أثر فعال لتطبيق الإدارة الإلكترونية في بعض الوظائف الإدارية تمثلت في سرعة الحصول على المعلومات المطلوبة بدقة عالية، وسهولة تخزين المعلومات، وصحة وتكامل المعلومات.

ثانياً: الدراسات العربية

- **دراسة السميري** (2009) **بعنوان:** هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظة غزة من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية وسبل تطويرها ، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية بصورة عامة قليلة، حيث كانت قليلة على مجال المتطلبات المادية ومجال متطلبات السلامة والأمان ومتوسطة على مجال المتطلبات البشرية الفنية ومجال المتطلبات الإدارية ومجال المتطلبات المالية، وكذلك توصلت الدراسة بعدم وجود فروق لمتغير الجنس على الدرجة الكلية وجميع المجالات ما عدا المتطلبات البشرية والفنية وكانت الفروق لصاح الذكور، وعدم وجود فروق لمتغير المؤهل العلمي، وكذلك عدم وجود فروق لمتغير مدة الخدمة ما عدا مجالي المتطلبات المادية والمتطلبات المالية بين فئتي (5- 10) سنوات وأقل من خمس سنوات.
- **دراسة فوزية بخش** (2007): هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تطبيق الإدارة الإلكترونية لتطوير كليات التربية للبنات بالمملكة في ضوء التحولات المعاصرة، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإدارة الإلكترونية ليست مطبقة حالياً في كليات التربية للبنات، ولا توجد خطة استراتيجية أو تعليمات واضحة لتطبيقها ، وأن أبرز معوقات الإدارة الإلكترونية يتمثل في قلة الدعم الفني وضعف الكفاية التقنية.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

- **دراسة فيليك** (Felck. 2010) هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى استخدام الإدارة الإلكترونية والبرامج الملحقة بها في إدارة الأقسام الإدارية في الجامعات الوطنية الكرواتية، وتكونت عينة الدراسة من (36) رئيس قسم من الذكور يعملون في الأقسام الإدارية المختلفة، واستُخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإدارة الإلكترونية تُخفف من عبء العمل على رؤساء الأقسام، وتُسرع من وتيرة العمل وتُقلل الأخطاء.
- **دراسة سرشت** (Seresht. 2009) هدفت الدراسة إلى الكشف عن فاعلية تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها في الجامعات الإيرانية، وكانت أداة الدراسة المستخدمة في الدراسة هي الاستبانة والمقابلة، وقد تكونت عينة الدراسة من (239) عضو هيئة تدريس وإداري وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود معوقات إدارية وثقافية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وأن فاعليتها تتحقق بدرجة أفضل في حال زوال معوقات تطبيقها.

رابعاً: التعليق على الدراسات السابقة: من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتضح أنها تناولت الإدارة الإلكترونية، كما بينت أن هناك اختلاف في تقديرات أفراد العينة حول الإدارة الإلكترونية تبعاً للمتغيرات، كما تم الاستفادة من تلك الدراسات في التعرف على المنهجية العلمية وبناء الأداة، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة البحث الحالي. وقد هدف البحث الحالي لمعرفة متطلبات الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران.

إجراءات البحث الميدانية:

منهج البحث: استخدم البحث المنهج الوصفي المسحي لمعرفة متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران، من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين فيها.

مجتمع وعينة البحث: تكون مجتمع وعينة البحث من جميع الأكاديميين والإداريين في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران، والبالغ عددهم (88) فرداً، وقد تم استهداف معظم مجتمع البحث وعددهم (74) فرداً، واستجاب منهم عدد (67) فرداً، بنسبة (76%) من إجمالي مجتمع البحث، والجدول التالي يوضح توزيع عينة البحث بحسب متغيراته:

جدول رقم (1) وصف عينة البحث حسب المتغيرات

المتغيرات		التكرار	النسبة ٪
النوع الاجتماعي	ذكر	46	46.5
	أنثى	21	21.2
المسمى الوظيفي	أكاديمي	51	51.5
	إداري	16	16.2
التخصص	إنساني	24	24.2
	تطبيقي	43	43.4
سنوات الخبرة	من (1 - 5) سنوات	26	26.3
	من (6 - 10) سنوات	28	28.3
	أكثر من (10) سنوات	13	13.1

أداة البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحثون بإعداد استبانة لجمع المعلومات بالاستفادة من أدبيات البحث والرجوع إلى الدراسات السابقة، وقد تضمن البحث أربعة مجالات هي: (التنظيمية، البشرية، المالية، الفنية)، وقد تم إعطاء كل فقرة من فقرات الاستبانة وزناً متدرجاً وفقاً لسلم ليكرت الخماسي (منخفضة جداً، منخفضة، متوسطة، عالية، عالية جداً)، ويمثل الاستجابة رقمياً (1،2،3،4،5) على التوالي.

الصدق الظاهري: تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة بعرضها على مجموعة من ذوي الخبرة والكفاءة من حملة شهادة الدكتوراه في مجال الإدارة، والمناهج، والقياس والتقويم، حيث طُلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة من حيث مدى وضوحها، وسلامتها، ودقة صياغتها اللغوية، بالإضافة إلى مدى ملاءمتها للمجال التي تندرج تحته، وقد تم إعداد الاستبانة في صيغتها النهائية بناءً على ملاحظات المحكمين.

صدق الاتساق البنائي: ولإيجاد صدق الاتساق البنائي تم قياس مدى ارتباط المجالات بالنتيجة الكلية للأداة، وكانت جميع المعاملات في المستوى المقبول وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0. 01) مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين كل فقرة من فقرات الاستبانة وجميع فقراتها.

ثبات الأداة: تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول (2) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة البحث

م	المجالات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	المتطلبات التنظيمية	6	0. 96
2	المتطلبات البشرية	6	0. 97
3	المتطلبات المالية	7	0. 98
4	المتطلبات الفنية	7	0. 97
إجمالي الأداة ككل		26	0. 99

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة ألفا كرونباخ كانت مرتفعة تراوحت بين (0. 96 - 0. 98)، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لإجمالي الأداة ككل (0. 99)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع ويتم الاعتماد عليه.

المعالجات الإحصائية: لتحقيق أهداف البحث وتحليل بياناته تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية: (التكرارات (Frequencies)، والنسب المئوية (Valid Percent)، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson) معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، والمتوسطات الحسابية (Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)واختبار (T) لعينتين مستقلتين (Independent-Samples T-test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

محك البحث: لتحديد معيار الاستجابة تم حساب المدى بين الدرجات على النحو التالي:

المدى = الفرق بين أعلى درجة وأقل درجة = **5-1 = 4**، وتم تقسيم المدى على المقياس الخماسي بالطريقة الآتية: **طول الفئة = المدى ÷ عدد الفئات =4 ÷ 5 = 0. 80**، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل

قيمة في المقياس (الواحد الصحيح)، وهكذا أصبح طول الخلايا/المستويات (الحدود الحقيقية لقياس المتوسط الحسابي) على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (3) يبين الحدود الحقيقية لقياس المتوسط الحسابي لمحاور الأداة

الدرجة	الحدود الحقيقية	التقدير اللفظي
1	1 :1.80	**منخفضة جداً**
2	1 .81 :2 .60	**منخفضة**
3	2 .61 :3 .40	**متوسطة**
4	3 .41 :4 .20	**عالية**
5	4.21 :5	**عالية جداً**

نتائج البحث ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الأول والذي نصه" **ما المتطلبات التنظيمية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران؟**" تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة وكذلك ترتيب الفقرات على مستوى المجال ككل، وقد كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على مستوى فقرات مجال المتطلبات التنظيمية كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (4) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث لمجال المتطلبات التنظيمية

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
2	إصدار اللوائح المنظمة لعمل الإدارة الإلكترونية.	1	3.45	1.306	**عالية**
6	مساندة الإدارة العليا بالوزارة قيادة الكليات بتطبيق تكنولوجيا المعلومات بالكليات.	2	3.43	1.438	**عالية**
4	تغيير السياسات التقليدية بما يتناسب مع الإدارة الإلكترونية.	3	3.33	1.198	**متوسطة**
3	نشر ثقافة الإدارة الإلكترونية لدى منتسبي الكليات.	4	3.33	1.491	**متوسطة**

1	وضع التشريعات التي تُساهم في عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية.	5	3.24	1.404	متوسطة
5	إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية بما يتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية.	6	3.22	1.312	متوسطة
المتوسط العام			**3.33**	**1.192**	متوسطة

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

-أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة البحث حول " المتطلبات التنظيمية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران" قد تراوحت ما بين (3.22 - 3.45) وبانحرافات معيارية تراوحت ما بين (1.312 - 1.306) وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة البحث لهذا المجال ككل (3.33) وبانحراف معياري(1.192) وبدرجة موافقة (متوسطة)، ومما سبق يتضح أن المتطلبات التنظيمية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران كانت بمستوى "متوسطة ".

وبتحليل نتائج فقرات هذا المحور يتضح الآتي:

- حصلت فقرتان على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة عالية وهما الفقرتان رقم (2،6).
- حصلت (4) فقرات على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة متوسطة وهي الفقرات رقم (4، 3، 1، 5).
- حصلت الفقرة رقم (2) ونصها "إصدار اللوائح المنظمة لعمل الإدارة الإلكترونية." على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.45) وبانحراف معياري (1.306) ويعزو الباحثون ذلك إلى أن إصدار اللوائح المنظمة لعمل الإدارة الإلكترونية يعد متطلب أساسي ترتكز عليه بقية المتطلبات، حيث يؤدي إلى الارتقاء بأداء الكلية والوصول بها إلى مستوى عالي من التميز في جميع إداراتها وأقسامها.
- حصلت الفقرة رقم (5) ونصها " إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية بما يتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.22) وبانحراف معياري (1.312) ويعزو الباحثون ذلك إلى أن إجراء مثل هذه التغييرات قد يحتاج إلى المزيد من الوقت والجهد والمال، والذي قد لا تتوفر للكليات خصوصاً في ظل الظروف التي تمر بها البلد.

للإجابة عن السؤال الثاني والذي نصه" **ما المتطلبات البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران؟**" تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث وكذلك ترتيب الفقرات على مستوى المجال ككل، وقد كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على مستوى فقرات مجال المتطلبات البشرية كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (5) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث لمجال المتطلبات البشرية

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	توفير الكوادر البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.	1	3.63	1.277	عالية
2	تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين (أكاديميين، وإداريين) لتطبيق الإدارة الإلكترونية.	2	3.63	1.301	عالية
3	تدريب العاملين (أكاديميين، وإداريين) على مهارات تطبيق الإدارة الإلكترونية.	3	3.60	1.129	عالية
4	توفير القاعات المناسبة لتدريب العاملين (أكاديميين، وإداريين).	4	3.42	1.245	عالية
6	عمل تغذية راجعة للعاملين (أكاديميين، وإداريين) في ضوء التقييم.	5	3.13	1.486	متوسطة
5	متابعة أثر التدريب للعاملين الذين تم تدريبهم على برامج الإدارة الإلكترونية.	6	3.12	1.297	متوسطة
	المتوسط العام		3.42	1.162	عالية

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

-أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة البحث حول " المتطلبات البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران" قد تراوحت ما بين (3.12-3.63) وبانحرافات معيارية تراوحت ما بين (1.297-1.277) وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة البحث لهذا المجال ككل (4.17) وبانحراف معياري(1.05) وبدرجة موافقة (عالية). ومما سبق يتضح أن المتطلبات البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران كانت بمستوى "عالية ".

وبتحليل نتائج فقرات هذا المحور يتضح الآتي:

- حصلت (4) فقرات على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة عالية وهي الفقرات رقم (1،2،3،4).
- حصلت فقرتان على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة متوسطة وهما الفقرتان رقم (5،6).
- حصلت الفقرة رقم (1) ونصها " توفير الكوادر البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية." على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.63) وبانحراف معياري (1.277) ويعزو الباحثون ذلك إلى أن توفير الكوادر البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية يُعد متطلبات مهم بدرجة عالية، حيث أن توفير

العنصر البشري المؤهل والمدرب يمثل المرتكز الرئيس، الذي يُسهل تحول كليات المجتمع الخاصة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

- حصلت الفقرة رقم (5) ونصها " متابعة أثر التدريب للعاملين الذين تم تدريبهم على برامج الإدارة الإلكترونية " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.12) وبانحراف معياري(1.297) ويعزو الباحثون ذلك إلى أن متابعة أثر التدريب للعاملين سيجعل من قياس مستوى أداء العاملين ومقارنته مع المستوى السابق لهم أمراً سهلاً، والذي سوف يساعد على الارتقاء بالكليات والصعود بها إلى مستوى عالي من التجدد والحداثة.

للإجابة عن السؤال الثالث والذي نصه" **ما المتطلبات المالية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران؟**" تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث وكذلك ترتيب الفقرات على مستوى المجال ككل، وقد كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على مستوى فقرات مجال المتطلبات المالية كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (6) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث لمجال المتطلبات المالية

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
7	توفير بدائل إنتاج الطاقة الكهربائية تضمن استمراريتها.	1	3.57	1.305	عالية
5	توفير الدعم المالي المناسب لصيانة الأجهزة وتحديث البرامج.	2	3.33	1.501	متوسطة
6	تحفيز العاملين في الإدارة الإلكترونية مادياً ومعنوياً.	3	3.16	1.572	متوسطة
1	رصد موازنة لخطة تطبيق الإدارة الإلكترونية.	4	3.12	1.572	متوسطة
4	توفير المخصصات المالية اللازم لتدريب وتأهيل العاملين في الإدارة الإلكترونية.	5	3.10	1.558	متوسطة
3	توفير الدعم المالي اللازم لشراء أجهزة الحاسوب والبرامج والتطبيقات.	6	3.07	1.570	متوسطة
2	توفير الدعم المالي المخصص للاستعانة بخبراء في الإدارة الإلكترونية.	7	3.06	1.455	متوسطة
	المتوسط العام		3.20	1.385	متوسطة

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

-أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة البحث حول " المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران" قد تراوحت ما بين (3.06-3.57) وبانحرافات معيارية تراوحت ما بين (1.305-1.455) وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة البحث لهذا المجال ككل (3.20) وبانحراف معياري(1.385) وبدرجة موافقة (متوسطة). ومما سبق يتضح أن المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران كانت بمستوى "متوسطة".

وبتحليل نتائج فقرات هذا المحور يتضح الآتي:

- حصلت فقرة واحدة على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة عالية وهي الفقرة رقم (7).

- حصلت (6) فقرات على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة متوسطة وهي الفقرات رقم (5، 6، 1، 4، 3، 2).

- حصلت الفقرة رقم (7) ونصها " توفير بدائل إنتاج الطاقة الكهربائية تضمن استمراريتها." على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.57) وبانحراف معياري (1.305) ويعزو الباحثون ذلك إلى أن توفير بدائل إنتاج الطاقة الكهربائية التي تضمن استمراريتها يُعد من ضمن المتطلبات الأساسية، التي ترتكز عليه بقية المتطلبات، حيث أن إنتاج الطاقة الكهربائية بصفة مستمرة في الكليات يضمن تطبيق الإدارة الإلكترونية.

- حصلت الفقرة رقم (2) ونصها " توفير الدعم المالي المخصص للاستعانة بخبراء في الإدارة الإلكترونية." على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.20) وبانحراف معياري (1.385) ويعزو الباحثون ذلك إلى أن توفير الدعم المالي المخصص للاستعانة بخبراء في الإدارة الإلكترونية، يُسهل تطبيق الإدارة الإلكترونية بيسر وسهولة.

للإجابة عن السؤال الرابع والذي نصه" ما المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية المجتمع الخاصة بمدينة عمران؟" تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث وكذلك ترتيب الفقرات على مستوى المجال ككل، وقد كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على مستوى فقرات مجال المتطلبات التقنية كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (6) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث لمجال المتطلبات التقنية

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
5	توفير أنظمة حماية آلية متطورة لحماية بيانات الكليات.	1	3.67	1.260	عالية
1	توفير احتياجات الكليات من (الأجهزة والمعدات والبرامج) اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.	2	3.63	1.301	عالية
2	تطوير وتحسين شبكة الاتصالات بالكليات.	3	3.54	1.352	عالية
6	توفير برامج الصيانة للشبكة الداخلية والبرامج والتطبيقات.	4	3.52	1.172	عالية
3	تطوير البرامج والتطبيقات المستخدمة في الكليات.	5	3.46	1.306	عالية
4	توفير مواقع إلكترونية للكليات على شبكة الإنترنت محدثة.	6	3.34	1.409	متوسطة
7	تحقيق الربط الإلكتروني بين الكليات والجهات ذات العلاقة.	7	3.33	1.284	متوسطة
	المتوسط العام		3.50	1.162	عالية

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

-أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة البحث حول " المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران" قد تراوحت ما بين (3.33-3.67) وبانحرافات معيارية تراوحت ما بين (1.284-1.260) وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة البحث لهذا المجال ككل (3.50) وبانحراف معياري(1.162) وبدرجة موافقة (عالية). ومما سبق يتضح أن المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران كانت بمستوى "عالية ".

وبتحليل نتائج فقرات هذا المحور يتضح الآتي:

- حصلت (5) فقرات على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة عالية وهي الفقرات رقم (5، 1، 2، 6، 3).
- حصلت فقرتان على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة متوسطة وهما الفقرتان رقم (4، 7).
- حصلت الفقرة رقم (5) ونصها " توفير أنظمة حماية آلية متطورة لحماية بيانات الكليات." على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.67) وبانحراف معياري (1.260) ويعزو الباحثون ذلك إلى أن توفير أنظمة

حماية آلية متطورة لحماية بيانات الكليات، يُعد متطلب أساسي ترتكز عليه بقية المتطلبات، كما أن توفير أنظمة الحماية لبيانات الكليات سيوف يخدم الكليات بصفة خاصة ويخدم الطلاب بصفة عامة.

- حصلت الفقرة رقم (7) ونصها " تحقيق الربط الإلكتروني بين الكليات والجهات ذات العلاقة." على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.33) وبانحراف معياري (1.284) ويعزو الباحثون ذلك إلى أن الربط الإلكتروني بين الكليات والجهات ذات العلاقة يُسهل عملية الاتصال والتواصل بين الكليات والجهات ذات العلاقة.

للإجابة عن السؤال الخامس والذي نصه: **هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة البحث حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران، تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المسمى الوظيفي، التخصص، سنوات الخبرة)؟** لحساب الفروق بين تقديرات عينة البحث حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، تم استخدام الاختبار التائي (T-TEST) لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المسمّى الوظيفي، التخصص)، كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لمتغير (سنوات الخبرة) ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

أولا: بحسب متغير النوع الاجتماعي:

جدول (7) نتائج الاختبار التائي (T. TEST) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة البحث لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

المجال	المتغير	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	نوع الدلالة
متطلبات تنظيمية	ذكر	46	3.5326	1.14159	2.075	.042	دالة
	أنثى	21	2.8968	1.21161			
متطلبات بشرية	ذكر	46	3.5290	1.11295	1.134	.261	غير دالة
	أنثى	21	3.1825	1.25820			
متطلبات مالية	ذكر	46	3.5466	1.23380	3.215	.002	دالة
	أنثى	21	2.4490	1.42735			
متطلبات تقنية	ذكر	46	3.6925	1.09998	2.069	.043	دالة
	أنثى	21	3.0748	1.20680			
الأداة ككل	ذكر	46	3.5752	1.09224	2.253	.028	دالة
	أنثى	21	2.9008	1.23051			

*مستوى الدلالة (0.05) فأقل

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (T) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة البحث لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، مما يعني وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الأداة ومجالاتها تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، حيث كانت الفروق لصالح فئة الذكور، ويعزى ذلك إلى أن فئة الذكور أكثر وعياً وإدراكاً بأهمية التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً حول مجال المتطلبات البشرية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

أولا: بحسب متغير المسمى الوظيفي:

جدول (7) نتائج الاختبار التائي (T. TEST) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة البحث لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

المجال	المتغير	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	نوع الدلالة
متطلبات تنظيمية	أكاديمي	51	3.3301	1.21541	-.040	.968	غير دالة
	إداري	16	3.3438	1.15385			
متطلبات بشرية	أكاديمي	51	3.4216	1.20016	.015	.988	غير دالة
	إداري	16	3.4167	1.06805			
متطلبات مالية	أكاديمي	51	3.2717	1.44314	.727	.470	غير دالة
	إداري	16	2.9821	1.19622			
متطلبات تقنية	أكاديمي	51	3.4650	1.20707	-.424	.673	غير دالة
	إداري	16	3.6071	1.03214			
الأداة ككل	أكاديمي	51	3.3721	1.21877	.102	.919	غير دالة
	إداري	16	3.3374	1.04051			

*مستوى الدلالة (0.05) فأقل

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (T) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة البحث لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين

متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الأداة ومجالاتها تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وهذا يدل على تقارب وجهات نظر أفراد عينة البحث بغض النظر عن مسمياتهم الوظيفية.

أولا: بحسب متغير التخصص:

جدول (8) نتائج الاختبار التائي (T. TEST) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة البحث لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير التخصص

المجال	المتغير	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	نوع الدلالة
متطلبات تنظيمية	إنساني	24	3.5903	1.24817	1.325	.190	غير دالة
	تطبيقي	43	3.1899	1.14987			
متطلبات بشرية	إنساني	24	3.7917	1.00151	1.997	.050	دالة
	تطبيقي	43	3.2132	1.20423			
متطلبات مالية	إنساني	24	3.6607	1.44513	2.073	.042	دالة
	تطبيقي	43	2.9468	1.29776			
متطلبات تقنية	إنساني	24	3.7917	1.15212	1.557	.124	غير دالة
	تطبيقي	43	3.3355	1.14790			
الأداة ككل	إنساني	24	3.7086	1.18699	1.832	.072	غير دالة
	تطبيقي	43	3.1714	1.13046			

*مستوى الدلالة (0.05) فأقل

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (T) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة البحث لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى جميع المجالات والأداة ككل تعزى لمتغير التخصص، وهذا يدل على تقارب وجهات نظر أفراد عينة البحث بغض النظر عن اختلاف تخصصاتهم، بينما توجد فروق دالة إحصائياً حول مجالي المتطلبات البشرية والمادية تعزى لمتغير التخصص وكانت الفروق لصالح ذوي التخصص إنساني.

أولا: بحسب متغير سنوات الخبرة:

جدول (9) نتائج الاختبار التائي (T. TEST) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة البحث لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لمتغير سنوات الخبرة

المجال	المتغير	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	نوع الدلالة
متطلبات تنظيمية	بين المجموعات	18.206	2	9.103	7.703	.001	دالة
	داخل المجموعات	75.627	64	1.182			
	المجموع	93.833	66				
متطلبات البشرية	بين المجموعات	19.006	2	9.503	8.673	.000	دالة
	داخل المجموعات	70.125	64	1.096			
	المجموع	89.131	66				
متطلبات مادية	بين المجموعات	33.314	2	16.657	11.426	.000	دالة
	داخل المجموعات	93.304	64	1.458			
	المجموع	126.618	66				
متطلبات تقنية	بين المجموعات	18.360	2	9.180	8.308	.001	دالة
	داخل المجموعات	70.717	64	1.105			
	المجموع	89.076	66				
الأداة ككل	بين المجموعات	21.615	2	10.807	10.037	.000	دالة
	داخل المجموعات	68.910	64	1.077			
	المجموع	90.525	66				

* **مستوى الدلالة (0.05) فأقل**

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (F) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة البحث لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، مما يعني وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى والأداة ومجالاتها

تعزى لمتغير سنوات الخبرة، ولمعرفة من تؤول إليه الفروق في المجال الثاني والثالث والأداة ككل تعزى لمتغير الجامعة، استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنات البعدية والجدول الآتي:

جدول(14) اختبار (LSD) للمقارنات البعدية:

المحور	(I) سنوات الخبرة	(J) سنوات الخبرة	متوسط الاختلاف (I-J)	الدلالة
متطلبات تنظيمية	من 6-10 سنوات	من 1-5 سنوات	1.16209*	.000
		أكثر من 10 سنوات	.55952	.130
متطلبات البشرية	من 6-10 سنوات	من 1-5 سنوات	1.18544*	.000
		أكثر من 10 سنوات	.64698	.070
متطلبات مادية	من 6-10 سنوات	من 1-5 سنوات	1.52590*	.000
		أكثر من 10 سنوات	1.16327*	.006
متطلبات تقنية	من 6-10 سنوات	من 1-5 سنوات	1.16444*	.000
		أكثر من 10 سنوات	.64796	.071
الأداة ككل	من 6-10 سنوات	من 1-5 سنوات	1.25947*	.000
		أكثر من 10 سنوات	.75443*	.034

يتضح من الجدول السابق أن الفروق في الأداة ككل وجميع مجالاتها حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث كانت الفروق لصالح ذوي الخبرة من (6 - 10) سنوات، ويُعزى ذلك إلى أن هذه الفئة أكثر وعياً وإدراكاً بمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

خلاصة النتائج والتوصيات والمقترحات:

خلُص البحث إلى النتائج التالية:

1. أن المتطلبات التنظيمية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران كانت بمستوى "متوسطة ".
2. أن المتطلبات البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران كانت بمستوى "عالية ".
3. أن المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران كانت بمستوى "متوسطة".
4. أن المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران كانت بمستوى "عالية ".
5. أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الأداة ومجالاتها تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، حيث كانت الفروق لصالح فئة الذكور، كما لا توجد فروق دالة إحصائياً حول مجال المتطلبات البشرية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.
6. أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الأداة ومجالاتها تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.
7. أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى جميع المجالات والأداة ككل تعزى لمتغير التخصص، بينما توجد فروق دالة إحصائياً حول مجالي المتطلبات البشرية والمادية تعزى لمتغير التخصص وكانت الفروق لصالح ذوي التخصص إنساني.
8. أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى والأداة ومجالاتها تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث كانت الفروق لصالح ذوي الخبرة من (6 - 10) سنوات.

في ضوء نتائج البحث يمكن الخروج بالتوصيات والمقترحات التالية:

1. دعم ونشر ثقافة الإدارة الإلكترونية لدى العاملين في كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران.
2. إصدار التشريعات والقوانين والأنظمة اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في كليات المجتمع الخاصة.
3. عقد البرامج التدريبية وورش العمل والمؤتمرات للعاملين في كليات المجتمع الخاصة لزيادة الوعي بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية.
4. مواكبة كليات المجتمع الخاصة بمدينة عمران للتقنيات الإلكترونية الحديثة.
5. إعادة بناء الهياكل التنظيمية وتصميم الوظائف بما يلبي متطلبات التغيير وإعادة تخطيط الموارد البشرية العاملة في كليات المجتمع الخاصة.
6. تبنى الإدارات العليا لمفاهيم تطبيق الإدارة الإلكترونية.
7. توفير البنى التحتية اللازمة من (أجهزة حاسوبية وملحقاتها، وتوفير شبكات الاتصال، والبرامج الحاسوبية) التي تساهم في تطبيق الإدارة الإلكترونية بكليات المجتمع الخاصة.
8. توفير برامج الحماية الإلكترونية الحديثة لحماية بيانات العاملين في الكليات.
9. إجراء دراسات مماثلة على كليات المجتمع الحكومية.
10. إجراء دراسات مماثلة على جامعات أخرى حكومية وأهلية.

المراجع العربية:

1. أبو أمونه، يوسف محمد يوسف، (2009)، واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونياً في الجامعات الفلسطينية النظامية - قطاع غزة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية كلية الدراسات العليا، غزة، فلسطين.
2. بخش، فوزية حبيب، (2007)، "الإدارة الإلكترونية في كلية التربية للبنات بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحولات المعاصرة "، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، مقدمة إلى قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة أم القرى.
3. جبران، عامر سعد أحمد، والمساجدي، خالد صالح يحي .(2020). **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل الوباء العالمي " فيروس كورونا"(**Covid 19**)بكلية المجتمع – عمران – بالجمهورية اليمنية**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الافتراضي الأول: دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأوبئة العالمية، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، للفترة من 15-16 يوليو 2020م.
4. جعفر، قبس زهير عبدالكريم، (2014)، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة الجودة الشاملة، دراسة حالة في دائرة تكنولوجيا المعلومات بوزارة العلوم والتكنولوجيا، بغداد، الكلية الإدارية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، السنة السابعة والثلاثون، العدد 100.
5. الدعيس، عبدالكريم سعيد عبده قاسم، والدحياني، ناصر سعيد. (2018). متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية المجتمع صنعاء بالجمهورية اليمنية، **مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية**، ع8، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص ص 103- 135.
6. السالمي، علاء عبد الرزاق .(2004). **أنظمة إدارة المعلومات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
7. السميري، مريم، (2009)، درجة توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل التطوير، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، قسم أصول التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
8. الشامسي، علي هندي يوسف (2018)، دراسة جوانب الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها في بعض الدول، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
9. الشمراني، عبد الله بن علي سعيد آل هتاش. (2013). متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات التعليمية بالمملكة العربية السعودية. **مجلة الدراسة العلمي في التربية**، مصر، مج (14)، ع (4)، ص ص531 – 501 .

10. الصوافي، محمد بن سعيد، وآخرون (2014)، درجة توظيف الإدارة الإلكترونية في بعض العمليات الإدارية بمدارس التعليم الأساسي في سلطنة عمان، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد (3)، العدد (4).

11. الطائي، نبأ مؤيد عبد الحسين، (2007)، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية الرقمية ووظائفها في المنظمات التعليمية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

12. عبدالرحمن، سعد حزام علي .(2013). **سياسات التحول نحو الإدارة الإلكترونية في وزارة الخدمة المدنية والتأمينات (دراسة تقويمية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.

13. العروسي، عبدالسلام والجرباني، نصر صالح. (2019). **تقييم وتحليل نظم المعلومات في كلية المجتمع عمران**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني للعلوم الإنسانية للفترة من 3- 4 مارس 2019م، جامعة الأندلس، صنعاء.

14. قريشي، احمد، عبد الناصر، موسى، (2011)، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، جامعة بسكرة – الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد (9).

15. قريشي، الحسين حامد محمد حسين (2016)، الإدارة الإلكترونية مدخل لتحقيق الجودة الشاملة بالتعليم قبل الجامعي في مصر، العدد (45)، **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج.

16. كافية، عيدوني، وبن حجوبه، حميد، (2017)، الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها (واقع وآفاق)، **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**، ع (2)، جامعة الجزائر.

17. الكبيسي، كلثم محمد، (2008)، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الافتراضية الدولية برنامج الماجستير (إدارة أعمال).

18. المعاني وآخرون، (2011)، **قضايا إدارية معاصرة**، ط1، دار وائل للنشر، عمان.

19. نجم عبود نجم، (2004)، **الإدارة الإلكترونية (الاستراتيجية والوظائف والمشكلات)**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.

20. النظاري، عمار حيدر محمد .(2019). معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية التربية بجامعة صنعاء، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.

21. هديان، جميل حسين علي .(2011). **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر القيادات الإدارية العليا في الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Felck, C. (2010). Using Computers in Croatia National University Divisions. **Journal of Research in Higher Education**, v (2) , n (1) ,111- 169.
2. Heintzman, Ralph.(2000). **Citizens Expectations for E- Government** - A Candian Perspective.
3. Jacobs, kai.(2003). **Trying to keep the internets Standards Setting Process in Perspective**. Computer Science Department, informatics IV, Technical University Of Aachen Ahornstr, Germany.
4. Lam, Charles.(2004). **E- Management: the Need To Understand the boundary and Focus Before Embarking**, Jul- http, 2004: p5 .
5. Minister, Ptime.(2000). **E- Government Services for the 21st Century**, 2000,p13- 14 .
6. Seresht, H. (2009). **E- Management: Barriers and challenges in Iran.** Phd. Dollamed Tabateebe University.
7. Shaw, Michael j ,(2000). **Electronic Commerce State of Art, Handbook on Electronic Commerce**, Germany .

أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة: دراسة ميدانية في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية

أ.د. عبد اللطيف مصلح محمد عايض [1]
د. أحمد جابر حسين أبو هادي[2]

(1)أستاذ إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية
جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن
a.musleh@gmail.com
(2)باحث في العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية
جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة، وكذلك معرفة مستوى كل من تحقق الميزة التنافسية المستدامة، وتوفر رأس المال الفكري، ومستوى تطبيق استراتيجيات الريادة في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية الكبيرة جداً البالغ عددها (16) شركة بواقع (5416) مفردة، وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية غير تناسبية بواقع (377) مفردة، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة، وتم معالجة البيانات بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS)، كما تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها: تهتم الشركات محل الدراسة اهتماماً كبيراً بتحقق الميزة التنافسية المستدامة ، وكذلك بتوفر رأس المال الفكري، إضافة إلى تطبيق استراتيجيات الريادة، ووجود أثر لرأس المال الفكري في تحقق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة، حيث كان الأثر غير المباشر أقل من الأثر المباشر.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها: ضرورة تعزيز مستوى تحقق الميزة التنافسية، وكذلك الاستمرار في الاهتمام برأس المال الفكري، وكذلك زيادة تطبيق استراتيجيات الريادة؛ لما لذلك من أثر إيجابي في تحقق الميزة التنافسية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، الميزة التنافسية المستدامة، استراتيجيات الريادة، الشركات اليمنية للصناعات الغذائية.

المقدمة:

تعد الميزة التنافسية المستدامة هدفاً تسعى إلى بلوغه جميع منظمات الأعمال؛ إذ إن المشكلة الأساسية التي تواجهها تلك المنظمات هي مشكلة الاستمرارية والبقاء في الصناعة أو السوق الذي تختاره، مما يتطلب امتلاكها العوامل الداعمة لذلك والتي منها: الأهداف والموارد والأفراد القادرين والمتحفزين، وكذلك الخيارات الاستراتيجية الصحيحة والضرورية لبقاء المنظمة، وفقدان أي منها قد يعجل في فشلها وزوالها.

وفي ظل السباق المتزايد بين المنظمات علي تحقيق الاستدامة للمزايا التنافسية بات لزاماً على تلك المنظمات أن تبذل جهوداً كبيرة في البحث عن المصادر الحقيقية للميزة التنافسية المتنوعة والمتعددة، ومن أهمها كما يرى نذير، وبداوي (2010، 168) "رأس المال الفكري الذي يعد الثروة الحقيقية للمنظمة لقدرته على الإسهام في استدامة الميزة التنافسية، كما أنه يوفر للمنظمة مجالاً لتحقيق التميز، ويعزز موقعها التنافسي"، وبالتالي يجب على المنظمات الحرص على الاهتمام برأس المال الفكري.

وحتى تستطيع المنظمات المحافظة على بقائها في ظل التغيرات المتسارعة في الأسواق والمنافسة العالمية فإنها تحتاج أيضا إلى سلوك ريادي كونه محفزاً ومثيراً للإبداع والابتكار وتبنى المخاطرة المحسوبة، وذلك لمواجهة المنافسة الشديدة التي سادت العالم، فالمنظمات الريادية معروف عنها قدرتها على التكيف بسرعة مع بيئات الأعمال المتغيرة، و سرعة الابتكار للاستفادة من الفرص الجديدة التي تسهم في بناء منظمات ذات قدرة تنافسية عالية، ومن ثم العمل على استدامة الميزة التنافسية (Pruvote & Esternmann, 2014,11).

ويمثل قطاع الصناعات الغذائية أهمية كبيرة لما له من دور في توفير السلع الأساسية التي تطمح إليها كل الشعوب والبلدان لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن استيراد المنتجات الغذائية من الخارج، وبذلك تشغل الصناعات الغذائية حيزاً كبيراً في النشاط الصناعي، لاسيما في البلدان النامية بما فيها اليمن، سواء على صعيد الإنتاج الصناعي أو على صعيد تشغيل الأيدي العاملة، حيث تستوعب الصناعات الغذائية في اليمن (34.65 %) من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي بشكل عام (الجهاز المركزي للإحصاء، 2012)، كما أنها تحظى بالأولوية في الاستثمار؛ وذلك لسهولة وسرعة تنفيذ مشاريعها ولأهميتها في تلبية الطلب المحلي على المنتجات من المواد الغذائية المختلفة، مما يسهم في تنمية الاقتصاد اليمني.

وفي ضوء ماسبق فإن الحاجة تبقى قائمة إلى إجراء البحوث والدراسات التي تهدف إلى دراسة أوضاع الشركات اليمنية للصناعات الغذائية لتحديد الطرق الكفيلة بتطوير قدراتها؛ كي تتمكن من البقاء والاستمرار والمنافسة على مستوى المنتجات المحلية والأجنبية، وهذا مادعى إلى إجراء هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تتسم بيئة الأعمال بالتغير السريع وزيادة حدة المنافسة التي تؤثر في أداء منظمات الأعمال وتجعلها مهددة بالزوال إن هي لم تستجبُ وتتكيف معها، بل وتسعى إلى مواكبة تلك التغيرات الطارئة والمتسارعة، وبالتالي فإن على المنظمات المعاصرة ومنها شركات الصناعات الغذائية، كما يرى العنزي، وصالح (2009، 2) "أن تسعى هذه الشركات في ظل البيئة شديدة المنافسة إلى مواكبة التغيرات العالمية الحاصلة وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة على غيرها من المنظمات العاملة في نفس الصناعة، والعمل على المحافظة عليها واستدامتها بما يضمن بقاءها واستمرارها"؛ وذلك لأن الميزة التنافسية المستدامة كما يرى العبادي، والعتبي (2014، 219) "تعد مفتاحا لنجاح منظمات الأعمال؛ وتمثل مؤشرا إيجابياً نحو توجه المنظمات لاحتلال موقع قوي في السوق".

وتؤكد دراسة عبد الحميد (2013، 25) "أن أهم مصدر لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمات الحالية هو ما تمتلكه من معارف ومهارات ذهنية تحقق لها التفوق على المنافسين"، ووفقاً لدراسة محمد (2012، 5) "فإن رأس المال الفكري هو الأكثر تأثيرا في صنع مكانة وسمعة المنظمات، كما أنه يسهم في تكوين القيمة وتحقيق الميزة التنافسية للمنظمات".

وتعد الريادة مكونا أساسيا لنجاح أي اقتصاد وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالٍ، ونتيجة لاشتداد حدة المنافسة بين المنظمات برزت أهمية تطبيق المنظمات لاستراتيجيات الريادة كضرورة تنافسية تنعكس بشكل مباشر على أدائها من أجل تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، ووفقا لدراسة الطائي (2016، 137) "فإن استراتيجيات الريادة تعد الأداة الرئيسة للمنظمات المعاصرة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة"، وترى النفيعي (2015، 667) "أن استراتيجيات الريادة تدورُ بصفة خاصة حولَ تعزيز المركز التنافسي للمنظمات وتعزيز قدرتها الإبداعية، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة".

كما أن قطاع الصناعات الغذائية في اليمن يعد من بين أهم القطاعات التي تدعم الاقتصاد الوطني في الجمهورية اليمنية، حيث يشكل إنتاج الصناعات الغذائية نسبة (58.17%) من إجمالي إنتاج القطاع الصناعي كله، منها (41.69%) يمثل إنتاج الشركات الكبيرة جدا للصناعات الغذائية التي تمثل ميدان هذه الدراسة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2012)، لكن هذه الشركات - كما أشارت إلى ذلك دراسة علي (2009، 1) تواجه منافسة شديدة في السوق المحلية سواء فيما بينها من ناحية أو فيما بينها وبين منتجات المنظمات الأجنبية من ناحية أخرى، ولا سيما بعد الانفتاح على المنتجات الأجنبية، والتغير المستمر في حاجات الزبون ورغباته، وزيادة الطلب على المنتجات ذات الجودة العالية.

وبناء على ما سبق من أهمية الميزة التنافسية المستدامة للشركات اليمنية للصناعات الغذائية وضرورة الوصول إليها لمواجهة المنافسة، وضمان البقاء والاستمرار لهذه الشركات، وأهمية رأس المال الفكري، واستراتيجيات الريادة وأهمية إجراء دراسات تطبيقية فيهما كما أشارت إلى ذلك دراسة Rensburg

(2013) ودراسة عبد الحميد (2013) ودراسة النفيعي (2015) ودراسة الطائي (2016)، ونظرا لقلة الدراسات في مجال الصناعات الغذائية اليمنية، حيث لم يتم التوصل من خلال المسح المكتبي إلا إلى ثلاث دراسات محلية: دراسة علي (2009)، ودراسة المخلافي (2016)، ودراسة باسردة (2009)، وكلها تناولت متغيراً واحداً فقط من متغيرات الدراسة، وهذا يمثل فجوة بحثية جديرة بالدراسة لتقليل تلك الفجوة.

وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في الآتي:

1) معرفة مستوى تحقق الميزة التنافسية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
2) معرفة مستوى توفر رأس المال الفكري في الشركات محل الدراسة.
3) معرفة مستوى تطبيق استراتيجيات الريادة في الشركات محل الدراسة.
4) تحديد أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة في الشركات محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1. تقدم تأصيلاً نظرياً علمياً لمفاهيم مؤثرة في تقدم المجتمعات وتطور المنظمات، والمتمثلة في: الميزة التنافسية المستدامة، ورأس المال الفكري، واستراتيجيات الريادة.
2. تناولت قطاعاً مهماً وحيوياً على المستوى الوطني المتمثل في قطاع الصناعات الغذائية الذي يمثل أحد القطاعات المهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويسهم إلى حد ما في تحقيق الأمن الغذائي في اليمن.
3. حللت هذه الدراسة واقع الميزة التنافسية المستدامة، ورأس المال الفكري، واستراتيجيات الريادة في الشركات محل الدراسة، وقدمت توصيات قد تساعد قيادات هذه الشركات في اتخاذ قرارات وصناعة استراتيجيات تسهم في تعزيز الموقع التنافسي للشركات في ظل التنافس المتزايد بين المنظمات.
4. قد تمثل إضافة للمكتبة العربية، ورافداً للمكتبة اليمنية في موضوع الدراسة.

نموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها ، والاطلاع على بعض الدراسات العربية والأجنبية؛ فقد تم التوصل إلى النموذج المعرفي للدراسة الذي يتكون من ثلاثة متغيرات: الميزة التنافسية المستدامة (بوصفه متغيراً تابعاً)، واعتمدت الدراسة على نموذج Hill& Jones (2011) في تحديد أبعاده والمتمثلة في (الكفاءة ، الجودة، الإبداع أو التجديد ، الاستجابة لحاجات العميل. ورأس المال الفكري (بوصفه متغيراً مستقلاً)، حيث اعتمدت الدراسة في تحديد أبعاد هذا المتغير على نموذج Stewart (1997) والمتمثلة في رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقاتي، . واستراتيجيات الريادة (كمتغير وسيط)، حيث اعتمدت الدراسة في تحديد أبعاده علي مجموعة من النماذج لكل من: (Miller,1983) و (Mintzberg,1999) و (Morgan & Jenny,2006) و (Ferreira,2009) وكذلك مجموعة من الدراسات لكل من: (السكارنة (2008)، Shamsuddin et al, (2012)، الحدراوي (2013)، محمد (2013)، تم تحديد بُعدي المتغير الوسيط (استراتيجيات الريادة) في (المخاطرة، والمبادأة)؛ وذلك كونهما الأكثر تكراراً من جهة والأكثر تناسباً مع مجتمع الدراسة من جهة أخرى، **والشكل(1) يوضح نموذج الدراسة**

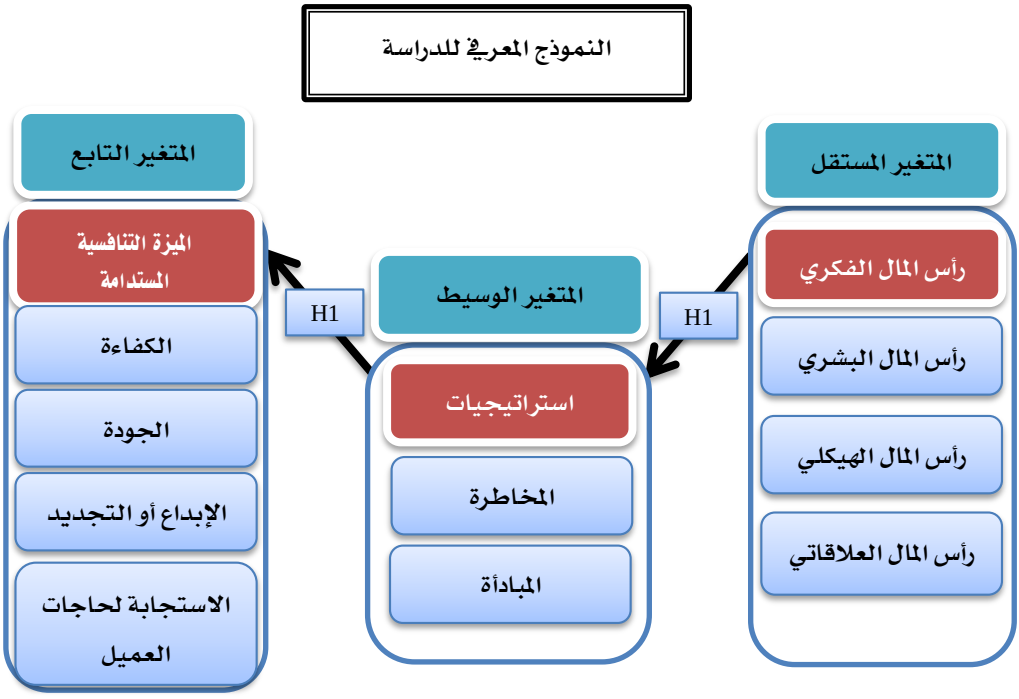

شكل (1): النموذج المعرفي للدراسة

فرضية الدراسة:

لقد تم صياغة فرضية رئيسة لهذه الدراسة وهي:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة، في الشركات محل الدراسة".

مصطلحات الدراسة:

1. **رأس المال الفكري:**

هو ما يمتلكه الأفراد من معارف ومهارات وخبرات وما تمتلكه المنظمة من أصول غير ملموسة بالإضافة إلى علاقة المنظمة بالأطراف الخارجية التي يمكن استخدامها لزيادة القيمة السوقية وتكوين الثروة لها (بابكر، 2018، 27).

ولأغراض هذه الدراسة يعرف رأس المال الفكري: بأنه مجموعة الأصول غير الملموسة والمتمثلة في رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال العلاقاتي، التي تمتلكها الشركات اليمنية للصناعات الغذائية والتي تكسبها القدرة على أداء وظائفها، وتسهم في تحسين قدرتها التنافسية وزيادة حصتها السوقية.

2. **الميزة التنافسية المستدامة:**

عرفها (Macmillan) بأنها تمثل خاصية أو مجموعة خصائص تتفرد بها المنظمة وتمكنها من الاحتفاظ بها لفترة زمنية طويلة نسبيا نتيجة لصعوبة محاكاتها وتمكنها من التفوق على المنافسين فيما تقدمة من منتجات للعملاء (إسحق، 2013، 68).

ولأغراض هذه الدراسة تعرف الميزة التنافسية المستدامة: بأنها مجموعة من المزايا التي تتميز بها الشركات اليمنية للصناعات الغذائية على غيرها من المنظمات المنافسة، والمعتمدة على المصادر والموارد التي يصعب تقليدها من قبل المنافسين، والمحافظة عليها في الأجل الطويل وتتضمن: (الكفاءة، الجودة، الإبداع أو التجديد، الاستجابة لحاجات العميل).

3. **استراتيجيات الريادة:**

هي تلك الاستراتيجيات التي تشجع المنظمات على الإبداع والابتكار والتفرد وأخذ المخاطرة والمبادأة، وتشجع العاملين على اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية عن هذه القرارات (السكارنة، 2008، 88).

ولأغراض هذه الدراسة تعرف استراتيجيات الريادة: بأنها مجموعة من الاستراتيجيات المتمثلة في (المبادأة و المخاطرة) التي تتبناها الشركات اليمنية للصناعات الغذائية من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها على المدى البعيد بتميز وبشكل أفضل وأسرع من المنافسين.

4. **الشركات اليمنية للصناعات الغذائية:**

هي الشـــركات التي تقوم بإنتاج المواد الغذائية من مأكولات ومشـــروبات وزيوت نباتية وغيرها، من خلال تحويل المواد الخام: (نباتية، حيوانية، سمكية... الخ) إلى منتجات صـــــناعية غذائية، والمصنفة تحت اسم شركات كبيرة جداً، وعدد العاملين فيها مائتي عامل فأكثر.

حدود الدراسة

أولاً: الحدود الموضـوعية: اقتصـر موضـوع الدراسـة على أثر رأس المال الفكري في في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بأبعادها المتمثلة من خلال استراتيجيات الريادة.

ثانياً: الحدود المكانية: تتمثل في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية الكبيرة جداً التي عدد العاملين فيها مائتي عامل فأكثر، وتقع في: أمانة العاصمة، عدن، تعز، حضرموت، الحديدة، إب، ذمار.

ثالثاً: الحدود البشرية: تتمثل في جميع العاملين في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية في الوظائف الإدارية الآتية: مدراء العموم، ومدراء الإدارات، ورؤساء الأقسام، المختصون الإداريون.

الدراسات السابقة:

دراسة الراعي (2019): هدفت إلى التعرف على أثر ممارسة إدارة سلسلة التزويد في تحقيق الميزة التنافسـية في الشـركات الصـناعية الغذائية الأردنية، وتوصـلت الدراسـة إلى أنه لايوجد أثر ذو دلالة إحصـائية لممارسـة إدارة سـلسـلة التزويد في تحقيق الميزة التنافسـية في الشـركات الصـناعية الغذائية الأردنية.

دراسة Abdullah & Binti Othman (2019): هدفت إلى دراسة أثر رأس المال الفكري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للأغذية والمشروبات في ماليزيا من خلال دراسة العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء التنظيمي ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير إيجابية بين رأس المال الفكري والأداء التنظيمي، وبالتالي، وجود علاقة إيجابية بين إدارة المعرفة وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

دراســة الحنيطي، والقعيد (2019): هدفت إلى التعرف على الهياكل التنظيمية وأثرها في تحقيق الميزة التنافســية، وتوصــلت الدراســة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصــائية للهياكل التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية وبدرجة مرتفعة.

دراســـــة بني إسماعيل (2018): هدفت إلى بيان أثر تطبيق نظام الإنتاج الرشـــــيق في تحقيق الميزة التنافسية للشركات الإنتاجية في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، وتوصلت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الإنتاج الرشيق بأبعاده في تحقيق الميزة التنافسية بأبعادها للشركات الإنتاجية في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن.

دراسة المنسي (2018): هدفت إلى تحديد طبيعة العلاقة بين أبعاد رأس المال الفكري والبراعة التنظيمية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين أبعاد رأس المال الفكري والبراعة التنظيمية.

دراسة Zhang et al (2018):هدفت إلى البحث في الآليات التي من خلالها يؤثر رأس المال الفكري على أداء ابتكار المنتجات وكيف تؤثر البيئات الاقتصادية والمؤسسية على الآليات، في الصين والهند، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي مباشر لرأس المال الفكري على أداء ابتكار المنتجات في الصين والهند إلا أن التأثير في الصين أعلى منه في الهند.

دراسة النشمي، والدعيس (2017):هدفت إلى التعرف على علاقة الإبداع الإداري بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين أبعاد الإبداع وتحقيق الميزة التنافسية.

دراسة مرعي، وحسن (2017):هدفت إلى تحليل أثر أبعاد رأس المال الفكري في تحقيق ريادة الأعمال لشركات الاتصالات السعودية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلاله إحصائية بين كل من أبعاد رأس المال الفكري وأبعاد ريادة الأعمال.

دراسة الذيابات (2017):هدفت إلى اختبار الدور الوسيط لتبنى التوجه الريادي في أثر استراتيجيات إدارة المعرفة في الأداء التنظيمي في مجموعة من المنظمات الصناعية الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات إدارة المعرفة في الأداء التنظيمي بوجود الريادة كمتغير وسيط في الشركات الصناعية محل الدراسة.

دراسة الديراوي (2017):هدفت إلى التعرف على دور ريادة المنظمات في تعزيز الأثر بين التخطيط الاستراتيجي وأداء المنظمات الأهلية بقطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى تأكيد دور الريادة كوسيط ومعزز للأثر بين التخطيط الاستراتيجي وأداء المنظمات.

دراسة الطائي (2016):هدفت إلى التحقق من تأثير تبني الاستراتيجيات الريادية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في شركة بغداد للمشروبات الغازية المساهمة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير وارتباط له دلالة إحصائية ما بين الاستراتيجيات الريادية والميزة التنافسية المستدامة.

دراسة عسكر (2016):هدفت إلى التعرف على مدى تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأهلية اليمنية من وجهة نظر العمداء، وتحديد درجة ممارسة القيادة الريادية وتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأهلية في اليمن، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة (طردية) قوية جدا ذات دلالة إحصائية بين درجة ممارسة القيادة الريادية وتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأهلية في اليمن.

دراسة المخلافي (2016):هدفت إلى معرفة أثر أبعاد البيئتين الخارجية والداخلية على الميزة التنافسية، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي لأبعاد البيئة الخارجية والبيئة الداخلية على الميزة التنافسية في المنظمات الصناعية اليمنية محل الدراسة.

دراسة شيخ، ورفاعي (2015):هدفت إلى التعرف على دور الثقافة التنظيمية كمتغير وسيط في العلاقة بين رأس المال الفكري وتحقيق الميزة التنافسية في مستشفيات الجمهورية اليمنية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية وكلاً من رأس المال الفكري والميزة التنافسية.

دراسة Chahal & Bakshi (2015):هدفت إلى التعرف على دور الابتكار كمتغير وسيط والتعلم التنظيمي كمتغير معدل على العلاقة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية في القطاع المصرفي لمدينة جامو شمال الهند، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار كمتغير وسيط على العلاقة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية، وأن هذا التأثير كلي، كما أن هناك تأثير معدل للتعلم التنظيمي على العلاقة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية.

دراسة الحدراوي (2013):هدفت إلى تحديد أي مدى يوثر رأس المال الفكري في تحقيق ريادة الأعمال في مستشفى بغداد التعليمي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير لرأس المال الفكري في ريادة الأعمال.

دراسة Kamukama (2013):هدفت إلى دراسة مساهمة عناصر رأس المال الفكري في تحقيق ميزة تنافسية في صناعة التمويل الأصغر في أوغندا، وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال الفكري يؤثر إيجابياً في تحقيق الميزة التنافسية في صناعة التمويل الأصغر.

دراسة Jardon & Martos (2012):هدفت إلى تحليل مكونات رأس المال الفكري كميزة تنافسية في التجمعات الصناعية في أمريكا اللاتينية، وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال الفكري يعتبر مصدراً من مصادر الميزة التنافسية في التجمعات الصناعية في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة Ramadan (2012): هدفت إلى تحليل العلاقة بين إدارة المواهب والميزة التنافسية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في كندا، وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة المواهب ترتبط بشكل قوي مع إنتاجية المؤسسة.

دراسة باسردة (2009):هدفت إلى تحديد دور الإبداع في تحقيق الريادة لمنظمات الأعمال في الشركات الصناعية اليمنية كبيرة الحجم (التي يتجاوز عدد العاملين فيها 24عاملاً بحسب تصنيف وزارة الصناعة)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية طردية بين الإبداع والريادة في منظمات الأعمال، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإبداع على الريادة في منظمات الأعمال المبحوثة.

دراسة السكارنة (2008):هدفت إلى بيان دور استراتيجيات الريادة في تحقيق الميزة التنافسية لشركات الاتصالات في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة تأثير بين التغيرات التي تحصل في استراتيجيات الريادة وتحقيق الميزة التنافسية لشركات الاتصالات.

علاقة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

1. اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في اعتمادها رأس المال الفكري كمتغير مستقل مؤثر في الميزة التنافسية والميزة التنافسية المستدامة، مثل دراسة: Kamukama (2013)، Jardon & Martos (2012)، شيخ، رفاعي (2015)، كما اتفقت مع بعض الدراسات السابقة في اعتمادها الريادة واستراتيجيات الريادة كمتغير مؤثر في الميزة التنافسية والميزة التنافسية المستدامة، مثل دراسة: السكارنة (2008)، الطائي (2016)، عسكر (2016)، واتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في اعتمادها رأس المال الفكري كمتغير مستقل مؤثر في الريادة واستراتيجيات الريادة، مثل دراسة: الحدراوي (2013)، مرعي، وحسن (2017)، كذلك اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في اعتمادها الميزة التنافسية المستدامة كمتغير تابع مثل دراسة: الطائي (2016)، Ramadan (2012)، كما اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في كل أو بعض أبعاد رأس المال الفكري المتمثلة في: (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلاقاتي)، مثل دراسة: Kamu kama (2013)، Jardon & Martos (2012)، شيخ، رفاعي (2015)، Chahal & Bakshi (2015)، كما اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في البيئة اليمنية مثل دراسة: عسكر (2016)، شيخ، رفاعي (2015)، النشمي، والدعيس (2017)، باسردة (2009).

وقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تناولت أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية، كما أنها تناولت استراتيجيات الريادة كمتغير وسيط، بينما الدراسات السابقة تناولته كمتغير مستقل أو تابع، إضافة إلى أنها تناولت قطاعاً مهماً وحيوياً على المستوى الوطني - المتمثل في قطاع الصناعات الغذائية.

مفهوم الميزة التنافسية المستدامة:

لقد تم تعريف الميزة التنافسية المستدامة بأنها "الخصائص الفريدة التي تميز المنظمة عن منافسيها الحاليين والمحتملين، كما يقصد بها الميزات الجديدة التي تحصل عليها المنظمة مما يجعلها في مركز متقدم باستمرار مقارنة بمنافسيها" (البكري، وبني حمدان، 2013، 5)، كما عرف محسن (2012، 45) الميزة التنافسية المستدامة بأنها "المنافع والفوائد التي تحصل عليها المنظمة لأطول فترة ممكنة والتي لا يمكن تقليدها أو استنساخها من قبل المنظمات الأخرى"، وقد عرفها Somuyiwa & Adebayo (2013، 33) بأنها "عبارة عن خاصية أو مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها المنظمة وتحقق لها التفوق على المنافسين، بما تقدمه من منتجات، والاحتفاظ بها لفترة زمنية طويلة نسبياً نتيجة لصعوبة محاكاتها من المنافسين وتحقق لها المنفعة خلال تلك الفترة"، وأوضح النجار، ومحسن (2012، 57) أن الميزة التنافسية المستدامة تستهدف تكوين ميزة فريدة تتفوق بها

على المنافسين من خلال إعطائها قيمة للزبون بطريقة كفوءة يمكن المحافظة عليها باستمرار وعرضها وتقديمها بشكل أفضل من المنافسين.

بناء على ما سبق فإن الميزة التنافسية المستدامة تعرف بأنها: خاصية أو مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها المنظمة وتحقق لها الأداء المتفوق الذي تتميز به المنظمة على غيرها من المنظمات والمعتمد على المصادر والموارد النادرة، والتي يصعب تقليدها من قبل المنافسين الحاليين أو المحتملين والمحافظة عليها في الأجل الطويل.

ونظرا للتطور الكبير في التقنيات التنافسية وقوة الاستخبارات السوقية فقد أصبح امتلاك الميزة التنافسية غير كافٍ لبقاء واستمرار المنظمات بسبب سهولة تقليد واستنساخ هذه الميزة من قبل المنافسين؛ لذلك أصبح الأهم اليوم هو كيفية استدامة الميزة التنافسية وجعلها صعبة التقليد أو حتى صعبة الفهم من قبل المنافسين، (إسحق، 2013، 68).

أبعاد الميزة التنافسية المستدامة:

لقد تم اعتماد أبعاد الميزة التنافسية المستدامة لهذه الدراسة استناداً إلى الأبعاد التي حددها نموذج Hill & Jones (2011)، والمتمثلة في: (الجودة، الكفاءة، الإبداع أو التجديد، الاستجابة لحاجات العميل)، وفيما يأتي عرض لهذه الأبعاد ومؤشرات قياسها بما يخدم أغراض هذه الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

الكفاءة: يتركز امتلاك المنظمة لميزة تنافسية مستدامة على كفاءتها في إنتاج مخرجات معينة باستخدام أقل المدخلات، ويرى Browan (1996) بأن الكفاءة تعني القدرة على التكيف المستمر مع البيئة والبقاء فيها، من خلال الاستخدام الكفء للموارد المتاحة، (خليفة، 2013، 69)، والمنظمة الأكثر كفاءة هي التي تستثمر مدخلاتها بشكل أفضل من المنافسين من خلال الحصول على مخرجات أكثر من خلال مدخلات الإنتاج المطلوبة، أو الحصول على المخرجات المطلوبة بمدخلات أقل، وتستطيع المنظمة أن ترفع مستوى الكفاءة لديها من خلال عوامل متعددة تتمثل في: استغلال اقتصاديات الحجم، آثار التعلم، تطبيق نظام التخزين الآني البحث والتطوير (جميل، 2018، 271): ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس بُعد الكفاءة من خلال المؤشرات الآتية:

- زيادة حجم العمليات للاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- السيطرة على النفقات التشغيلية غير المباشرة وتخفيض كلف المدخلات.
- توفر الموارد في الوقت الملائم والاستخدام الأمثل لها.
- تطوير كفاءة العمليات التشغيلية والإدارية.
- تبني تكنولوجيا حديثة في العمليات التشغيلية.
- توفر نظام إدارة الأولويات.

1. **الجودة**: يقصد بها "مستوى التفوق لمنتج يتصف بمجموعة من الصفات المطابقة للمواصفات المخطط لها التي تلبي حاجات ورغبات العملاء أو تتجاوزها، وبدون حدوث أي ضرر للمجتمع" (عايض، 2018، 34).

كما يرى ا صبيح (2013، 42) بأن الجودة تعتبر من المزايا التنافسية المهمة لدى المنظمة الصناعية حتى وإن كانت تركز على تخفيض التكلفة كميزة تنافسية؛ لأن العملاء يتوقعون مستوى من الجودة يناسب القيمة المالية التي أنفقوها، وتقاس الجودة من خلال ما تحققه المنتجات من قبول لدى العملاء، ومن مستوى تميز هذه المنتجات، من حيث الجودة العالية التي يمكن الاعتماد عليها والثقة بها (عبيد، 2017، 1754)،

ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس بُعد الجودة من خلال المؤشرات الآتية:

- مطابقة المنتجات لمواصفات ومعايير الجودة العالمية.
- تقديم منتجات ذات جودة عالية مقارنة بمنتجات المنافسين.
- خلو المنتجات من العيوب.
- تناسب المنتجات مع القيمة التي يدفعها العملاء.
- تقديم منتجات ذات موثوقية عالية.
- قيام العاملين بأداء الأعمال بصورة صحيحة من أول مرة.

2. **الإبداع/التجديد**: يعتبر الإبداع أو التجديد من أهم أبعاد تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، فهو يشير إلى عملية استحداث منتجات أو عمليات جديدة، وإلى كل تقدم يطرأ على منتجات المنظمة وهياكلها وأساليبها الإدارية واستراتيجياتها (زعلان، 2017، 183)، وأشار Daft (2001) إلى أن الإبداع هو تبني فكرة جديدة أو سلوك جديد لصناعة المنظمة أو سوقها أو بيئتها العامة، وتعد المنظمة التي تقدم منتجاً جديداً بأنها مبدعة (الطائي، والسبعاوي، 2013، 262).

وأشار Martin (1998) إلى أن الإبداع يجب أن يكون من أركان استراتيجية المنظمة، وعندما يكون الإبداع ضمن مسارات الاستراتيجية فمن المؤكد أنه سيؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية مستدامة للمنظمة من الصعب على المنافسين تقليدها (نذير، وبداوي، 2010، 183).

ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس بُعد الإبداع أو التجديد من خلال المؤشرات الآتية:

- تطوير المنتجات الحالية من خلال إدخال أفكار وأساليب جديدة.
- تطوير منتجات جديدة يصعب على المنافسين تقليدها بسهولة.
- سرعة تطوير المنتجات.
- تطوير معدات الإنتاج.
- البحث والتطوير.
- توفر متطلبات واحتياجات الإبداع والتجديد.

3. **الاستجابة لحاجات العميل:** يعتبر الحصول على العملاء والمحافظة على ولائهم من أهم متطلبات استدامة الميزة التنافسية للمنظمة، ويتطلب ذلك معرفة دقيقة بالعملاء، ومن ثم تحديد وإشباع حاجاتهم من خلال إنتاج منتجات بمستوى جودة يفوق إنتاج المنافسين، والاهتمام بالتنويع في تشكيلة المنتجات بما يلبي احتياجات العملاء ورغباتهم، ويرى Feng &Papatla (2011، 3) أن الاستجابة اتجاه إيجابي أو سلبي يعتمد عليه العملاء في تجاربهم لمنتجات المنظمة.

إن الاستجابة لحاجات العميل: تعني تلبية طلبات واحتياجات العملاء من حيث الجودة والوقت مع المرونة في الاستجابة للتغيرات في أذواق ورغبات العملاء والاعتماد على المنتجات في تحقيق القيمة التي يتوقعها العملاء بشكل أفضل من المنافسين، بما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس بُعد الاستجابة لحاجات العملاء، من خلال المؤشرات الآتية:

- الاستجابة لحاجات ورغبات العملاء المتغيرة.
- تقديم المنتجات للعملاء في الوقت المحدد.
- مواكبة التغير المتسارع في أذواق وتفضيلات العملاء.
- إنتاج منتجات متنوعة تلبي احتياجات العملاء.
- تخفيض وقت الاستجابة للعملاء من خلال السرعة في إنتاج المنتجات وتوصيلها للعملاء
- الاهتمام بالبحوث التسويقية لمعرفة احتياجات العملاء ورغباتهم.

مفهوم رأس المال الفكري:

تعرف منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي رأس المال الفكري بأنه القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة لمنظمة معينة متمثلتين في رأس المال الهيكلي، ورأس المال البشري (بابكر، 2018، 28)، وعرفه Shakina (2014، 272) بأنه مجموعة من الأصول المعرفية للمنظمة التي تسهم في تحسين وضعها التنافسي من خلال إضافة قيمة، وتصفه مرسي (2013، 75) بأنه مجموعة الأصول المعرفية المتفردة والمعتمدة على العقول البشرية المبدعة ومتطلبات ونظم العمل، والعلاقة مع العملاء التي تؤدي إلى الإنتاج المستمر للأفكار، والأساليب الجديدة التي تحقق قيمة مضافة للمنظمة، وتدعم قدرتها التنافسية.

في ضوء التعاريف السابقة لرأس المال الفكري يلاحظ أن هناك من ركز على مكونات رأس المال الفكري، وهناك من ركز على القدره التنافسية والقيمة المضافة لرأس المال الفكري، كما أن هناك من ركزعلى المصادر أو الموارد لرأس المال الفكري، وكلها تصب في توضيح مفهوم رأس المال الفكري.

وبناء على ما سبق فإن رأس المال الفكري يعرف بأنه مجموعة الأصول غير الملموسة المعتمدة على الموارد البشرية المبدعة، ونظم وإجراءات العمل التي تمتلكها المنظمة وهياكلها واستراتيجياتها،

وعلاقاتها مع العملاء، مما يكسبها القدرة على أداء وظائفها، وتسهم في تحسين قدرتها التنافسية وزيادة حصتها السوقية.

ويمثل رأس المال الفكري أهمية كبيرة في نجاح المنظمات وتميزها على المنافسين، ويعتبر أهم الموارد الاقتصادية التي تسهم في العملية الإنتاجية؛ وذلك للأدوار التي يقوم بها، أهمها: تنظيم تلك العملية من جهة، والإسهام بشكل مباشر في العملية من جهة أخرى (الكساسبة، 2011، 29)، كما تشير بعض الدراسات إلى أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تشكل (80%) من اقتصاديات العالم، بينما تمثل الـ (20%) المتبقية حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية (الحبيب والجيلاني، 2013، 138).

أبعاد رأس المال الفكري:

لقد تم اعتماد أبعاد رأس المال الفكري لهذه الدراسة استناداً إلى الأبعاد التي حددها نموذج Stewart (1997) المتمثلة في: (رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقاتي)، وفيما يأتي عرض لهذه الأبعاد، وكذلك مؤشرات قياسها على النحو الآتي:

1. **رأس المال البشري:** يمثل رأس المال البشري أهم أبعاد رأس المال الفكري، وأهم الأصول التي تمتلكها المنظمة، وهو عبارة عن مجموعة المهارات والخبرات والمعارف الضمنية والصريحة والصفات والخصائص المختلفة والكامنة في العاملين بالمنظمات، مع القدرة على استخدام كل ما تعلموه وما يمتلكونه لتوليد معرفة جديدة وابتكارات تساعد في حل المشكلات وتطوير المنظمات (الراشدي، 2017، 42)، وينظر إليه Durrah, et al (2018، 111) بأنه مجموعة الخبرات والمعارف التي يمتلكها العاملين ويستخدمها لتحسين أداء المنظمة والحصول على الميزة التنافسية،

وبناء على ما سبق: فإن رأس المال البشري: هو مجموع المعارف والمهارات والخبرات التي يمتلكها العاملون في المنظمة، والتي تبقى في المنظمة ما دام العاملون موجودين فيها، ولا يمكن للمنظمة امتلاكه بل الاستفادة منه، لتحسين أداء المنظمة والحصول على الميزة التنافسية المستدامة.

ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس رأس المال البشري من خلال المؤشرات الآتية:

- المعارف والمهارات والخبرات المتنوعة التي يمتلكها العاملون.
- التدريب المستمر للعاملين.
- المقترحات التي يقدمها العاملون لتطوير الأداء.
- قدرة العاملين على حل المشكلات التي تواجههم أثناء العمل.
- استقطاب الشركة للعاملين ذوي الخبرات العالية.

2. **رأس المال الهيكلي:** وقد عرفه (Stewart) بأنه يمثل قدرات المنظمة التنظيمية التي تنظم وتلبي متطلبات العملاء وتسهم في نقل المعرفة وتعزيزها من خلال الموجودات الفكرية الهيكلية المتمثلة:

في نظم المعلومات، وبراءات الاختراع، وحقوق النشـــــر والتأليف، ومدى حماية العلامة التجارية التي تمثل شخصية المنظمة وهويتها، والتي ترجع بالفائدة للعملاء والمنظمة (زلماط، 2017، 62)، ويمثل رأس المال الهيكلي: المعرفة التي تبقى داخل المنظمة بعد أن يغادر العاملون المنظمة في نهاية كل يوم عمل، كما يوصف بأنه العمود الفقري للمنظمة (Manzari et al , 2012, 2265).

ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس رأس المال الهيكلي من خلال المؤشرات الآتية:

- توفر نظم المعلومات تسهم في اتخاذ القرار، وتحسين الأداء في المنظمة.
- توفر قواعد البيانات في المنظمة.
- توفر السياسات والإجراءات في المنظمة ووضوحها للعاملين.
- توفر لوائح وأنظمة العمل وتطويرها باستمرار.
- توفر الهيكل التنظيمي الذي يوضـــح العلاقة بين المســـتويات الإدارية المختلفة ويســـهل انتقال المعلومات.

3. **رأس المال العلاقاتي**: ويشـــــــــير إلى العلاقات التي تربط المنظمة بزبائنها وموردیها وتحالفاتها الاســـتراتيجية، ويعرفه Johansen (2001) بأنه يمثل قيمة العلاقات المتميزة والمســـتمرة للمنظمة مع المنظمات والأفراد الذي تقدم لهم المنظمة منتجاتها التي تحصـــل عليها نتيجة كســـب رضـــا العملاء وتعميق ولائهم لها (شـــــكشـــــك، 2018، 193)، ويرى (Edvinsson) أن رأس المال العلاقاتي يتضـمن إقامة علاقات مع العملاء، والموردين والمنافسـين، وجميع الأطراف ذات العلاقة مع المنظمة، والعمل على تلبية احتياجات العملاء وتحقيق رضـاهم وكسـب عملاء جدد والمحافظة على ولاء العملاء الحاليين، إضـــافة إلى العلاقة مع الموردين وسمعة المنظمة في الســـوق (عبد الله، والياس، 2018، 158)،

يتضـــــح مما ســـــبق أن رأس المال العلاقاتي: يتمثل في علاقة المنظمة مع العملاء والموردين وجميع الأطراف ذات العلاقة من المستفيدين من منتجات المنظمة والعمل على استمرار هذه العلاقة وتطويرها من خلال تلبية احتياجاتهم ورغباتهم وحل مشكلاتهم بما يحقق رضاهم ويعمل على إسعادهم.

ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس رأس المال العلاقاتي من خلال المؤشرات الآتية:

- رضا العملاء عن منتجات المنظمة وولائهم لها.
- تلبية متطلبات ورغبات العملاء والاحتفاظ بهم.
- الاهتمام بشكاوى العملاء والموردين.
- مشاركة العملاء في أنشطة المنظمة.
- العلاقة مع العملاء والموردين وتطويرها باستمرار.
- عقد شراكات مع شركات أخرى.

مفهوم استراتيجيات الريادة:

يرى الفرا (2005) أن استراتيجيات الريادة عبارة عن "عملية مستمرة غير منتهية تهدف إلى الحفاظ على المنظمة من جميع جوانبها بشكل ملائم، وذلك من أجل تعزيز قدرتها على التعامل مع التغيرات البيئية المحيطة بها" (النصيري، وأبوحسين، 2017، 183)، ووصفها Karlsson, & Wiberg (2017، 11) بأنها "عملية اعتماد الأنشطة الريادية باستخدام المنظور الاستراتيجي لإيجاد الفرص في البيئة الخارجية والقدرة على استغلالها بطرق إبداعية"، فيما يرى Histrich et al (2005) بأن استراتيجيات الريادة هي تلك الاستراتيجيات التي تساعد المنظمة على الابتكار والإبداع، والتميز وأخذ المخاطرة، والمبادأة، وكذلك تشجيع الأفراد العاملين على اتخاذ القرارات، وتحمل مسؤولية قراراتهم، وهي ترتبط بعدد من المفاهيم، منها: (السكارنة، 2008، 88)

في ضوء ماسبق تعرف استراتيجيات الريادة بأنها: عملية إيجاد شيء جديد ذي قيمة، والإبداع والتجديد في وسائل وأساليب العمل المختلفة، من خلال توظيف موارد المنظمة المتاحة، وتحفيز العاملين، لاغتنام الفرص المتاحة والاستفادة منها، ومواجهة المخاطر المرتبطة بحالة عدم التأكد لأنشطة المنظمة المستقبلية بطرق إبداعية.

إن الريادة تمثل عنصراً حيوياً لكل المنظمات الحديثة والقديمة، والصغيرة والكبيرة، والخدمية والصناعية، كما أنها تساعد المنظمات على تكوين أعمال جديدة من خلال إبداعها في منتج ما أو عملية إنتاجية أو من خلال تبني استراتيجيات ريادية جديدة (سعيد، علي، 2018، 103).

أبعاد استراتيجيات الريادة:

استناداً إلى النماذج والدراسات السابقة فقد تم اعتماد بعدين لاستراتيجيات الريادة في هذه الدراسة وهما (المخاطرة، والمبادأة)؛ وذلك كونهما الأكثر تكراراً من جهة والأكثر تناسباً مع مجتمع الدراسة من جهة أخرى، وفيما يأتي عرض لهذين البعدين ومؤشرات قياسهما:

1- المخاطرة:

يقصد بالمخاطرة القدرة على حساب المخاطر الممكن حدوثها، والمواجهة النفسية والاقتصادية، ومن ثم اتخاذ القرار الملائم للتغلب عليها، وهي تعتمد على المغامرة (الطائي، 2016، 144)، ويعرف Njagi (2016، 13) المخاطرة بأنها جاهزية المنظمة لاغتنام الفرص رغم عدم التأكد من النجاح النهائي، وهذا يشمل إنجاز العمل بجرأة دون معرفة النتائج، والاستعداد لتحمل عدم التأكد والتعقيد البيئي واتخاذ عبء المسؤولية للتنبؤ بمتغيرات المستقبل (الحواجرة، 2018، 417).

ويضيف Damodran (2008) بأن المخاطرة هي عملية مزج بين الخطر والفرصة، وهي عملية التركيز على تجنب أو تقليل المخاطر وعمل الاحتياطات اللازمة لها عند البحث عن الفرص،

وذلك من خلال: فهم المخاطرة، وكيفية التعامل معها، وتوفير الخيارات والبدائل الصحيحة في حالة عدم التأكد البيئي (محيلان، 2016، 72).

واستناداً لما سبق يمكن تعريف المخاطرة بأنها قدرة المنظمة على اتخاذ قرارات جريئة تعتمد على المغامرة في ظل عدم التأكد والتعقيد البيئي، وتتمثل في دخول أسواق جديدة أو إنتاج منتجات جديدة دون معرفة النتائج، والاستعداد لتحمل مسؤوليتها.

ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس المخاطرة من خلال المؤشرات الآتية:

- فتح أسواق جديدة.
- القيام بأعمال جديدة وغير مألوفة.
- تبني مشاريع عالية المخاطر.
- تبني حالات الغموض وعدم التأكد البيئي.
- استخدام تكنولوجيا جديدة وغير مجربة.
- انفاق نفقات كبيرة على المشاريع عالية المخاطر.

2- المبادأة:

تم استخدام مصطلح المبادأة لوصف المنظمة الأسرع في الابتكار، والسبق إلى طرح منتجات جديدة، كما أن المنظمة المبادئة تكون هي القائدة وليست تابعة؛ لأن لديها الإرادة والبصيرة لاغتنام الفرص الجديدة حتى لو لم تكن دائما أول من يفعل ذلك (أبوهديب، 2017، 75)، وإنما يكون لديها القدرة على اتخاذ زمام المبادرة متى تطلب الموقف ذلك؛ لذلك فإن المبادأة ليست في الدفاع فقط، وإنما في الهجوم كذلك، وتساعد المبادأة المنظمة على تقديم عروض جديدة للأسواق تتفوق من خلالها على المنافسين (اللوزي، 2016، 54).

كما ينظر إلى المبادأة بأنها قدرة المنظمة على الاستمرار وتحقيق الفوائد في ظل التغيرات البيئية التي تطرأ، واغتنام الفرص التي تتعلق بتقديم منتجات جديدة ونادرة ومختلفة عن بقية المنافسين في الزمان والمكان المناسبين (النصيري، وأبوحسين، 2017، 184).

واستناداً لما سبق يمكن تعريف المبادأة بأنها قدرة المنظمة على اغتنام الفرص المتاحة من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة ودخول أسواق جديدة لتلبية احتياجات ورغبات العملاء قبل المنافسين والتقدم عليهم بخطوة.

ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس المبادأة من خلال المؤشرات الآتية:

- وضع خطط طارئة للتعامل مع المشكلات قبل حدوثها.
- التقدم على المنافسين في تلبية احتياجات السوق والعملاء.
- اغتنام الفرص الجديدة قبل المنافسين

- تحقيق الريادة في تقديم منتجات جديدة.
- بناء روح المبادأة بين العاملين.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفيّ التحليلي؛ كونه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة، حيث تم الرجوع إلى الدراسات السابقة والأدبيات ذات العلاقة، كما تم جمع المعلومات من خلال استبانة تم تطويرها لقياس أهداف هذه الدراسة واختبار فرضياتها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية الكبيرة جدا في الوظائف الآتية (مدراء العموم، مدراء الإدارات، رؤساء الأقسام، والمختصون الإداريون)، والتي تنتمي للقطاع الصناعي، وعدد العمال فيها (200 عامل فأكثر) والبالغ عددها (16) شركة في (6) محافظات، بواقع (5416) عاملاً (الجهاز المركزي للإحصاء، 2012)، وقد تم تحديد حجم العينة بناء على جدول حجم العينات لـــKrejcie وMorgan (1970) الذي أورده العريقي (2016)، بحجم (359) مفردة، تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية الطبقية غير التناسبية، والجدول (1)، يوضح مجتمع وعينة الدراسة بحسب المحافظات.

جدول (1): مجتمع وعينة الدراسة بحسب المحافظات

م	المحافظة	مجتمع الدراسة		عينة الدراسة	النسبة
		عدد الشركات	عدد الأفراد		
1	أمانة العاصمة	5	1527	102	% 28
2	الحديدة	1	290	19	% 5
3	حضرموت	4	920	61	% 17
4	تعز	3	1904	125	% 35
5	عدن	2	510	34	% 10
6	ذمار	1	265	18	% 5
	الإجمالي	**16**	**5416**	**359**	**%100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء والشركات محل الدراسة.

وحدة التحليل:

تمثلت وحدة التحليل للدراسة بالشركة (الشركات اليمنية للصناعات الغذائية)، وعددها (16) شركة.

مصادر جمع المعلومات:

تم جمع بيانات هذه الدراسة من مصادر أساسية تمثلت في البيانات والمعلومات التي تم جمعها من قبل عينة الدراسة، عن طريق الاستبانة التي تم توزيعها على عينة الدراسة، إضافة إلى مصادر ثانوية تمثلت في، البيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال الدراسات العلمية، والدوريات، والمؤتمرات، والرسائل الجامعية، والملتقيات العلمية، والكتب المتخصصة، والتقارير السنوية والدوريات الخاصة بالمسح الصناعي والصناعات الغذائية، إضافة إلى مواقع الانترنت ذات العلاقة بمجال الدراسة.

أداة الدراسة:

لقد تمت عملية بناء الاستبانة من خلال الرجوع إلى الإطار النظري والأدبيات العلمية المختلفة ذات العلاقة التي تناولت موضوعات رأس المال الفكري، والميزة التنافسية المستدامة، واستراتيجيات الريادة، وتم الاستعانة بها لتحديد مؤشرات متغيرات الدراسة وأبعادها المتضمنة في محتوى الاستبانة، وقد ساعد على ذلك الاستفادة من بعض النماذج والدراسات السابقة، كما هو موضح في الجدول (2):

جدول (2): النماذج والدراسة السابقة التي تم الأعتماد عليها لتحديد مؤشرات متغيرات الدراسة وأبعادها

المتغيرات	الأبعاد	النماذج والدراسات السابقة
رأس المال الفكري	رأس المال البشري	Stewart (1997)، Edvinson (1997)، Sullivan (2001)، Malhorta(2003)، لويزة (2016)، جرادات، وجاد الله (2012)، الدوري وبوسالم (2011)، Jardon & Martos (2012)
	رأس المال الهيكلي	Stewart (1997)، Edvinson (1997)، لويزة (2016)، جرادات، وجاد الله (2012)، الدوري وبوسالم (2011)، Jardon & Martos (2012)
	رأس المال العلاقاتي	Stewart (1997)، Edvinson (1997)، Malhorta(2003)، الحدراوي(2013)، جرادات، وجاد الله (2012)، الدوري وبوسالم (2011)، Jardon & Martos (2012)
استراتيجيات الريادة	استراتيجية المخاطرة	Miller (1983)، Mintzberg (1999)، Covin & Slevin (1991)، Ferreira (2009)، السكارنة (2008)، والطائي (2016)، أبوهديب (2017)

	استراتيجية المبادأة	Miller (1983)، Mintzberg (1999)، Covin & Slevin (1991)، Ferreira (2009)، السكارنة (2008)، والطائي (2016)، أبوهديب (2017)
	الكفاءة	Hill & Jones (2011)، زعلان (2017)، العبادي والعتبي (2014)، لويزة (2016)
الميزة التنافسية المستدامة	الجودة	Evans (1997)، Hill & Jones (2011)، Krajewski & Ritzman(2005)، زعلان (2017)، العبادي والعتبي (2014)، بني اسماعيل (2018)، النعيمي(2018)
	الإبداع أوالتجديد	Evans (1997)، Hill & Jones (2011)، Kay(1993)، زعلان (2017)، عبد الله والياس (2018)، لويزة (2016)
	الاستجابة للعميل	Hill & Jones (2011)، Krajewski & Ritzman(2005)، زعلان (2017)، النعيمي(2018)، لويزة (2016)، العنزي (2014)

وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين أساسيين، تمثل الأول في البيانات العامة، وقد شملت المتغيرات الشخصية والديمغرافية، وعددها (5) وهي: (العمر، النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة، المحافظة)، بينما تمثل القسم الثاني في متغيرات الدراسة وأبعادها المتمثلة في المتغير التابع، والمتغير المستقل، والمتغير الوسيط، وشملت البيانات الأساسية (72) فقرة بعد التحكيم.

وقد تم توزيع (424) استبانة على عينة الدراسة، حيث تم زيادة عدد الاستبانات الموزعة عن حجم العينة؛ وذلك لزيادة فرصة الاستعادة للاستبانات بعدد متساوٍ مع حجم العينة أو ما يقترب منها، حيث تم استعادة (391) استبانة، بنسبة (92.2%)، منها (377) استبانة صالحة للتحليل بنسبة (96.4%) من إجمالي الاستبانات المسترجعة، وهو ما يعادل (88.9%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهذه نسبة عالية جداً وكافية لتعميم نتائج هذه العينة على مجتمع الدراسة.

وقد استُخدم مقياس ليكرت الخماسي، لمنح الإجابات الدرجات الآتية: موافق بشدة (5) درجات، وموافق (4) درجات، ومحايد (3) درجات، وغير موافق درجتان، وغير موافق بشدة درجة واحدة، والجدول (3) يوضح كيفية تفسير القيم التي سترد في الجداول المتعلقة بنتائج مستوى متغيرات الدراسة:

جدول (3): كيفية تفسير قيم المتوسط الحسابي والنسب الموجودة في جداول النتائج

إذا كان المتوسط	المعنى أو التقدير اللفظي	إذا كانت النسبة	مستوى التحقق/ التوفر/ التطبيق
أقل من 1.8	غير موافق بشدة	أقل من 36%	منخفض جداً
من 1.8 وأقل من 2.6	غير موافق	من 36% وأقل من 52%	منخفض
من 2.6 وأقل من 3.4	محايد	من 52% وأقل من 68%	متوسط
من 3.4 وأقل من 4.2	موافق	من 68% وأقل من 84%	عالٍ
من 4.2 حتى 5	موافق بشدة	من 84% حتى 100%	عالٍ جداً

اختبارات الصدق والثبات الإحصائي لأداة الدراسة:

1- الصدق الظاهري وصدق المحتوى:

للتحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة فقد تم عرضها بصيغتها الأولية (74) فقرة على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في تخصص إدارة الأعمال في عدد من الجامعات المحلية والعربية، وبعض المسؤولين في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة ممن يحملون درجة الدكتوراه؛ لتحكيم الاستبانة والاستفادة من خبراتهم في اختصاصاتهم لتطوير الأداة وعددهم (17) محكماً، وقد أخذت آراؤهم ومقترحاتهم بعين الاعتبار، وتم إجراء: الحذف والتعديل والإضافة، وأصبح عدد فقراتها بصورتها النهائية (72) فقرة.

2- اختبار الصدق البنائي لأداة الدراسة:

للتأكد من عدم وجود فقرات أو أبعاد في أداة الدراسة يمكن أن تضعف القدرة التفسيرية للنتائج تم استخدام طريقة قياس معامل الارتباط (R) بين كل فقرة والبُعد الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وعلى مستوى جميع فقرات الاستبانة، وقد تبين أن جميع فقرات الاستبانة جاءت مرتبطة بأبعادها بدرجات ارتباط موجبة وقوية وذات دلالة إحصائية تتراوح بين (0.525) و (0.841) بشكل عام، مما يشير إلى عدم وجود فقرات قد تضعف من المصداقية البنائية للاستبانة، كما تبين أن جميع الأبعاد للاستبانة جاءت مرتبطة بمتغيراتها بدرجات ارتباط موجبة وقوية، وذات دلالة إحصائية تتراوح بين (0.689) و (0.881) بشكل عام، مما يشير إلى عدم وجود أبعاد قد تضعف من المصداقية البنائية للاستبانة.

3- **ختبار الثبات لمتغيرات الاستبانة:**

لمعرفة درجة ثبات متغيرات الاستبانة ومصداقية إجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة تم إجراء اختبار كرونباخ (ألفا) - Cronbach's (alpha)، وذلك للتأكد من نسبة ثبات الاستبانة وصدق آراء العينة، كما في الجدول (4).

جدول (4): نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لمتغيرات الاستبانة

متغيرات الاستبانة	عدد الفقرات	درجة الثبات alpha	درجة المصداقية $\sqrt{alpha}$
رأس المال الفكري	24	0.919	0.959
استراتيجيات الريادة	16	0.875	0.936
الميزة التنافسية المستدامة	32	0.928	0.964

يتضح من الجدول (4) بأن متغيرات الاستبانة جاءت بدرجات ثبات تتراوح بين (0.875) و (0.928)، وبدرجات مصداقية تتراوح بين (0.936) و (0.964)، وهذا يعني أنها جاءت بنسبة ثبات مرتفعة جداً، ودرجة مصداقية مرتفعة جداً أيضاً، وهذا يعني أن العينة متجانسة في الاستجابة على الاستبانة ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع الدراسة، والجدول (5) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) على مستوى جميع الأبعاد في الاستبانة.

جدول (5): نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأبعاد الاستبانة

المتغيرات	الأبعاد	عدد الفقرات	درجة الثبات alpha	درجة المصداقية $\sqrt{alpha}$
رأس المال الفكري	رأس المال البشري	8	0.814	0.902
	رأس المال الهيكلي	8	0.867	0.931
	رأس المال العلاقاتي	8	0.838	0.915
استراتيجيات الريادة	استراتيجية المخاطرة	8	0.792	0.890
	استراتيجية المبادأة	8	0.867	0.931
الميزة التنافسية المستدامة	الكفاءة	8	0.799	0.894
	الجودة	8	0.845	0.919
	الإبداع أو التجديد	8	0.898	0.948
	الاستجابة للعميل	8	0.842	0.917

يتضح من الجدول (5) أن قيمة درجة الثبات لجميع الأبعاد للاستبانة تراوحت بين (0.792) و (0.898)، وتراوحت درجة المصداقية لإجابات العينة بين (0.890) و (0.948). وهذا يعني أن العينة

متجانسة في الاستجابة على جميع أبعاد الاستبانة، ويمكن الاعتماد على نتائجها أيضاً في تعميمها على مجتمع الدراسة.

الأساليب الإحصائية:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)؛ لتحليل بيانات الدراسة، كما تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة لقياس أهداف الدراسة واختبار فرضياتها.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

مستوى تحقق متغيرات الدراسة:

لمعرفة مستوى تحقق الميزة التنافسية المستدامة، مستوى توفر رأس المال الفكري، مستوى تطبيق استراتيجيات الريادة في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية، ومعرفة نقاط القوة والضعف لكل بعد من أبعاد الميزة التنافسية المستدامة ، استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي (T) لعينة واحدة (One Sample T-test)، وذلك على النحو الآتي:

مستوى تحقق الميزة التنافسية المستدامة في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية:

الجدول (6) بوضح مستوى تحقق الميزة التنافسية المستدامة، في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية.

جدول (6): نتائج مستوى تحقق أبعاد الميزة التنافسية المستدامة:

الرتبة	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير مدى التحقق لدى مجتمع الدراسة بدرجة ثقة 95٪		مستوى التحقق
					الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
3	الكفاءة	3.919	0.530	%78.4	%79.5	%77.3	عالٍ
1	الجودة	4.176	0.530	%83.5	%84.6	%82.5	عالٍ
4	الإبداع أو التجديد	3.870	0.711	%77.4	%78.8	%76.0	عالٍ
2	الاستجابة للعميل	3.996	0.557	%79.9	%81.0	%78.8	عالٍ
متوسط الميزة التنافسية المستدامة		3.990	0.465	%79.8	%80.7	%78.9	عالٍ

يتضح من الجدول (6) أن مستوى تحقق الميزة التنافسية المستدامة بكافة أبعادها في الشركات محل الدراسة، كان عالياً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.990) وبانحراف معياري (0.465)

وبنسبة مئوية بلغت (79.8%)، وهذا يعني موافقة أفراد عينة الدراسة بمستوى عالٍ على تحقق متغير الميزة التنافسية المستدامة، وهذا يدل على أن هذه الشركات تهتم بتحقيق الميزة التنافسية المستدامة بشكل كلي وعلى مستوى الأبعاد، وقد يعود ذلك إلى إدراك قيادة هذه الشركات بأهمية تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في بقاء واستمرار الشركات، كما تفسر هذه النتيجة قدرة الشركات على استدامة ميزتها التنافسية في الظروف المختلفة. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة ومنها: دراسة المخلافي (2016) التي توصلت إلى أن جميع أبعاد الميزة التنافسية في المنظمات الصناعية اليمنية، جاءت بدرجة مرتفعة، ودراسة الحنيطي، والقعيد (2019) التي توصلت إلى أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لأبعاد الميزة التنافسية جاءت مرتفعة، ودراسة بني اسماعيل (2018، 146) التي أكدت على أن"مستوى قياس الميزة التنافسية في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن كان مرتفعاً".

كما يتضح من الجدول (6) أن مستوى تحقق الميزة التنافسية المستدامة بحسب بُعد الجودة جاء في المرتبة الأولى وبمستوى عالٍ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.176) وبإنحراف معياري (0.530) وبنسبة مئوية بلغت (83.5%)، وقد يعزى ذلك إلى شدة المنافسة بين هذه الشركات، وحرص كل شركة على المنافسة من خلال جودة المنتجات التي تقدمها، كما أن المنتجات التي تقدمها هذه الشركات تتعلق بغذاء الإنسان، وتعتبر الجودة من الضروريات لهذه المنتجات، لأن أي عيوب في هذه المنتجات قد تؤثر على صحة الإنسان. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (النشمي، والدعيس، 2017، 195) التي توصلت إلى أن "بُعد الجودة جاء في متغير الميزة التنافسية في المرتبة الأولى، وهذا يعني أن بُعد الجودة هو أكثر الأبعاد أهمية في الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة اليمنية"، و دراسة (الحنيطي، والقعيد، 2019، 11) التي توصلت إلى أن " بُعد الجودة جاء في المرتبة الأولى ضمن أبعاد الميزة التنافسية، وأن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات الجودة جاءت مرتفعة"، كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة المخلافي (2016، 118) التي توصلت أن "جميع فقرات بُعد الجودة في المنظمات الصناعية اليمنية داءت بدرجة مرتفعة".

فيما حل في المرتبة الرابعة والأخيرة بُعد الإبداع أو التجديد، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.870) وبإنحراف معياري (0.711) وبنسبة مئوية بلغت (77.4%)، ورغم ذلك فإن الإبداع مقارنة بالأبعاد الأخرى جاء في المرتبة الأخيرة، وقد يعود ذلك إلى إعطاء هذه الشركات أولوية متأخرة للإبداع مقارنة ببقية الأبعاد؛ نظرا لنمطية بعض منتجات هذه الشركات وطرق العمل لديها، ويؤكد ذلك الاهتمام المتوسط لدى الشركات في استثمار الطاقات الإبداعية وتوفير المناخ الذي يساعد ويشجع العاملين على الإبداع والتجديد، ويمكن العودة إلى الجدول لمعرفة مستوى تحقق بعدي الكفاءة والاستجابة للعميل. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة الحنيطي، والقعيد (2019، 11) التي توصلت إلى أن "الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات الإبداع جاءت مرتفعة"، ودراسة المخلافي

(2016) التي توصلت إلى أن جميع فقرات بُعد الإبداع في المنظمات الصناعية اليمنية جاءت بدرجة مرتفعة.

مستوى توفر رأس المال الفكري في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية:

الجدول (7) بوضح مستوى توفر رأس المال الفكري، في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية.

جدول (7): نتائج مستوى توفر أبعاد رأس المال الفكري

الرتبة	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير مدى التوفر لدى مجتمع الدراسة بدرجة ثقة 95٪		مستوى التوفر
					الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	رأس المال البشري	3.971	0.548	%79.4	%80.5	%78.3	عالٍ
3	رأس المال الهيكلي	3.911	0.611	%78.2	%79.5	%77.0	عالٍ
2	رأس المال العلاقاتي	3.962	0.589	%79.2	%80.4	%78.0	عالٍ
متوسط توفر رأس المال الفكري		3.948	0.501	%79.0	%80.0	%78.0	عالٍ

يتضح من الجدول (7) أن مستوى توفر رأس المال الفكري بكافة أبعاده: (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلاقاتي) في الشركات محل الدراسة، كان عالياً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.948) وبانحراف معياري (0.501) وبنسبة مئوية بلغت (79.0%)، وهذا يدل على أن هذه الشركات تهتم بتوفر رأس المال الفكري بشكل كلي وعلى مستوى الأبعاد، وحرصها على امتلاك رأس مال فكري قوي، وقد يعزى ذلك إلى إدراك هذه الشركات إلى أن رأس المال الفكري هو رأس المال الحقيقي للشركات، كما أنه يسهم في تحسين الأداء، وزيادة القيمة السوقية لهذه الشركات، كما قد تعزى هذه النتيجة إلى إدراك هذه الشركات أن امتلاك رأس المال الفكري يمثل لها ميزة تنافسية مستدامة. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة الطويل (2018، 230) التي توصلت إلى أن "مستوى توفر رأس المال الفكري في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، قطاع الخدمات، جاء بمستوى عالٍ"، كما تقاربت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة المنسي (2018، 200) التي توصلت إلى أن "مستوى توفر رأس المال الفكري في الشركات الصناعية العاملة في مدينة العاشر من رمضان بمصر، جاء بمستوى متوسط"،

كما يتضح من الجدول (7) أن مستوى توفر رأس المال الفكري بحسب بُعد رأس المال البشري جاء في المرتبة الأولى وبمستوى عالٍ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.971) وبانحراف معياري (0.548) وبنسبة مئوية بلغت (79.4%)، وقد يعود ذلك إلى توفر الخبرات والمهارات والمعارف لدى رأس المال

البشري في هذه الشركات، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة الطويل (2018، 230) التي توصلت إلى أن "مستوى توفر رأس المال البشري في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، قطاع الخدمات، جاء بمستوى عالٍ".

فيما حل في المرتبة الثالثة والأخيرة بُعد رأس المال الهيكلي وبمستوى عالٍ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.911) وبانحراف معياري (0.611) وبنسبة مئوية بلغت (78.2%)، وقد يعود ذلك إلى توفر نظم وقواعد البيانات، وإجراءات العمل والهياكل، وتفعيلها بما يسهم في تحسين الأداء، ورغم ذلك فإن رأس المال الهيكلي مقارنة بالأبعاد الأخرى جاء في المرتبة الأخيرة، وقد يعود ذلك إلى عدم انسجام أفراد عينة الدراسة مع بعض القيود التي تفرضها لوائح وإجراءات العمل التي تلزم بها هذه الشركات العاملين لديها ، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج ودراسة الطويل (2018، 230) التي توصلت إلى أن "مستوى توفر رأس المال الهيكلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، قطاع الخدمات، جاء بمستوى عالٍ".

مستوى تطبيق استراتيجيات الريادة في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية:

الجدول (8) بوضح مستوى تطبيق استراتيجيات الريادة، في الشركات اليمنية للصناعات الغذائية.

جدول (8): نتائج مستوى تطبيق أبعاد استراتيجيات الريادة

الرتبة	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير مدى التطبيق لدى مجتمع الدراسة بدرجة ثقة 95٪		مستوى التطبيق
					الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
2	استراتيجية المخاطرة	3.333	0.644	%66.7	%68.0	%65.4	متوسط
1	استراتيجية المبادأة	3.797	0.654	%75.9	%77.3	%74.6	عالٍ
متوسط تطبيق استراتيجيات الريادة		3.565	0.567	%71.3	%72.4	%70.2	عالٍ

يتضح من الجدول (8) أن مستوى تطبيق استراتيجيات الريادة بكافة أبعادها: (استراتيجية المخاطرة، استراتيجية المبادأة) في الشركات محل الدراسة، كان عالياً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.565) وبانحراف معياري (0.567) وبنسبة مئوية بلغت (71.3%)، وهذا يدل على أن هذه الشركات تهتم بتطبيق استراتيجيات الريادة بشكل كلي وعلى مستوى الأبعاد مع تحفظ في بُعد المخاطرة، كما أن اهتمام الشركات بتطبيق استراتيجيات الريادة جاء بمستوى أقل من اهتمامها بالمتغيرات الأخرى المتمثلة في الميزة التنافسية المستدامة ورأس المال الفكري، وهذه النتيجة قد تعزى إلى تخوف الشركات محل الدراسة من الفشل في حال تطبيق استراتيجيات الريادة واتخاذ قرارات

طموحة تقوم على المخاطرة والمغامرة، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية المضطربة وغير مشجعة على تبني استراتيجيات الريادة. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة محمد (2013) التي توصلت إلى أن مستوى تطبيق استراتيجيات الريادة في الشركة العامة لصناعة الادوية، جاءت بمستوى عالٍ، ودراسة الطائي (2016، 152) التي توصلت إلى أن "مستوى تطبيق الاستراتيجيات الريادية في شركة بغداد للمشروبات الغازية، جاء بدرجة كبيرة، وبمتوسط حسابي (4.26)"، ودراسة السكارنة (2008، 99) التي توصلت إلى أن "استراتيجيات الريادة حققت متوسطاً".

كما يتضح من الجدول (8) أن مستوى تطبيق استراتيجيات الريادة بحسب بُعد استراتيجية المبادأة جاء في المرتبة الأولى وبمستوى عالٍ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.797) وبانحراف معياري (0.654) وبنسبة مئوية بلغت (75.9%)، وقد يعزى ذلك إلى حرص هذه الشركات على التميز على المنافسين بما يحقق استمرارها في الأسوق، واغتنام أكبر قدر ممكن من الفرص المتاحة والوصول إليها قبل المنافسين. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة الطائي (2016، 152) التي توصلت إلى أن "مستوى تطبيق استراتيجية المبادأة في شركة بغداد للمشروبات الغازية، جاءت بدرجة كبيرة"، ودراسة السكارنة (2008، 100) التي توصلت إلى أن "استراتيجية المبادأة حققت متوسطاً حسابياً بلغ (4.13)، وانحرافاً معيارياً بلغ (0.69)".

وقد جاء في المرتبة الثانية والأخيرة من حيث مستوى التطبيق بُعد استراتيجية المخاطرة وبمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.333) وبانحراف معياري (0.644) وبنسبة مئوية بلغت (66.7%)، وقد يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية المضطربة وغير المستقرة التي تمر بها اليمن، والتي انعكست سلباً على انخفاض مستوى المخاطرة لدى هذه الشركات بسبب التخوفا من فشل المشاريع الجديدة، كما قد يعزى ذلك إلى أن البيئة اليمنية في الظروف الحالية غير مشجعة على المخاطرة، كما قد تفسر تلك النتائج قلة الخبرة لدى القيادات الإدارية في هذه الشركات في استراتيجة المخاطرة التي تحتاج إلى حنكة إدارية وثقة بالنفس وقدرة على تحمل المسؤولية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عسكر (2016، 170) التي توصلت إلى أن"مستوى تطبيق المخاطرة جاء بدرجة متوسطة"، وتتقارب مع نتيجة دراسة السكارنة (2008، 100) التي توصلت إلى أن " استراتيجية المخاطرة حققت متوسطاً حسابياً بلغ (4.17)، وانحرافا معيارياً بلغ (0.72)".

نتائج اختبار فرضية الدراسة:

نصت فرضية الدراسة على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة، في الشركات محل الدراسة"، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بحسب طريقة (Baron & Kenny, 1986)، اللذين اقترحا منهجية مكونة من أربع خطوات لاختبار أثر المتغير الوسيط باستخدام عدة اختبارات متتابعة

باستخدام تحليل الانحدار، حيث يتم فحص معاملات الانحدار (قيمة البيتا Beta) ومستويات الدلالة التي تخصها، ويمكن توضيح هذه المنهجية من خلال الشكل (2):

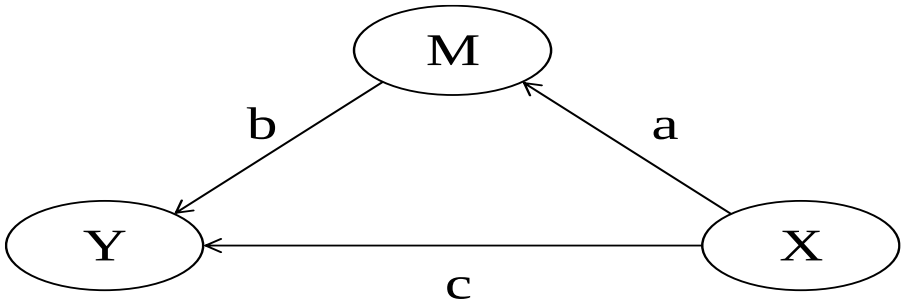

شكل رقم (2) منهجية اختبار أثر المتغير الوسيط باستخدام تحليل الانحدار المتعدد

حيث إن:

X = رأس المال الفكري، ويمثل المتغير المستقل.

M = استراتيجيات الريادة، وتمثل المتغير الوسيط.

Y = الميزة التنافسية المستدامة، وتمثل المتغير التابع.

a = تأثير (**X**) في (**M**)، ويمثل أثر رأس المال الفكري في استراتيجيات الريادة.

b = تأثير (**M**) في (**Y**)، ويمثل أثر استراتيجيات الريادة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

c = تأثير (**X**) في (**Y**)، ويمثل أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

إن خطي المسار (a) و (b) يمثلان أثرين مباشرين، ويمكن اعتبار المسار (c) كذلك مؤثراً تأثيراً مباشراً، أما مسار أثر المتغير الوسيط الذي يذهب من رأس المال الفكري إلى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة فيمثل أثراً غير مباشر، حيث يمثل الأثر غير المباشر ذلك الجزء من الأثر بين رأس المال الفكري وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة التي يتوسطها متغير استراتيجيات الريادة.

وتتمثل خطوات تحليل أثر المتغير الوسيط باستخدام تحليل الانحدار المتعدد في الآتي:

1. استخدم الانحدار البسيط لاختبار أثر رأس المال الفكري (X) الذي يمثل المتغير المستقل في استراتيجيات الريادة (M) الذي يمثل المتغير التابع لاستخراج قيمة المسار (a) فقط، ويفترض هنا أن يكون هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير الوسيط.

2. استخدم تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر استراتيجيات الريادة (M) الذي يمثل هنا المتغير المستقل في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (Y) الذي يمثل المتغير التابع لاستخراج قيمة المسار (b) فقط، ويفترض هنا أن يكون هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير الوسيط في المتغير التابع.
3. استخدم تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر رأس المال الفكري (X) الذي يمثل المتغير المستقل في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (Y) الذي يمثل المتغير التابع لاستخراج قيمة المسار (c) فقط، ويفترض هنا أيضاً أن يكون هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع.
4. استخدم تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الأثر لكلٍ من رأس المال الفكري (X) واستراتيجيات الريادة (M) كمتغيرين مستقلين يؤثران في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (Y) كمتغير تابع، بالإضافة إلى التأكد في نفس الوقت من عدم وجود مشكلة تضخم التباين المشترك المتعدد (Multi collinearity) بين المتغيرين: المستقل والوسيط، حيث يجب ألا تصل قيمة معامل تضخم التباين (VIF) إلى الـ(10)، وفي نفس الوقت يفترض أن تكون درجة الأثر (Beta) للمتغير المستقل رأس المال الفكري (X) في هذه الخطوة أقل من أثر المتغير المستقل في المتغير الوسيط المحسوب في الخطوة الأولى.

إن الغرض من الخطوات من (1) حتى (3) هو التأكد من وجود الأثر ذو الدلالة الإحصائية بين المتغيرات، فإذا جاءت قيمة معامل الانحدار في أحدها غير دالٍ إحصائياً (قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، نعرف مباشرةً أنه لا يوجد أثر للمتغير الوسيط استراتيجيات الريادة (M)، وبافتراض أن جميع معاملات الانحدار في هذه الخطوات الثلاث الأولى جاءت ذات دلالة إحصائية؛ فنستطيع بعدها الاستمرار لإجراء الخطوة الرابعة.

وفي الخطوة الرابعة، يمكن التأكد من وجود أثر للمتغير الوسيط استراتيجيات الريادة (M) في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (Y) إذا خلا المتغيران المستقل والوسيط في النموذج من مشكلة التباين المشترك بقيمة (VIF) أقل من (10) من جهة، وبقى أثره ذو دلالة إحصائية بعد دخوله مع المتغير المستقل رأس المال الفكري (X). بعدها ستكون لدينا حالتان:

الحالة الأولى: إذا فقد المتغير المستقل رأس المال الفكري (X) أثره وأصبح غير دال إحصائياً (قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05) يمكن القول: إننا حصلنا على أثر كلي للمتغير الوسيط، ويقصد بالأثر الكلي هنا هو أنه بالرغم من جود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع؛ فإن المتغير المستقل يفقد أثره إذا دخل المتغير الوسيط معه في الأثر على المتغير التابع، أي أن المتغير المستقل يفقد قدرته على التنبؤ بالمتغير التابع في ظل وجود المتغير الوسيط، وبالتالي يصبح المتغير الوسيط بديلاً عن المتغير المستقل في الأثر على المتغير التابع؛ وهذا يمثل الدليل المثالي لوجود الأثر الوسيط بحسب طريقة (Baron & Kenny).

الحالة الثانية: إذا لم يفقد المتغير المستقل رأس المال الفكري (X) أثره ذو الدلالة الإحصائية، بحيث يظل دالاً إحصائياً مع المتغير الوسيط استراتيجيات الريادة (M)؛ يمكن القول: إننا حصلنا على أثر جزئي للمتغير الوسيط، ويقصد بالأثر الجزئي للمتغير الوسيط، هو أن أثر المتغير المستقل قد يتأثر في حالة دخول المتغير الوسيط، لكنه لا يفقد قدرته على التنبؤ بالمتغير التابع، حيث يبقى له أثر ذو دلالة إحصائية بجانب أثر المتغير الوسيط؛ أي أن المتغير المستقل يحتفظ بقدرته على التنبؤ بالمتغير التابع مع وجود مساهمة في ذلك الأثر للمتغير الوسيط، وبالتالي يصبح المتغير الوسيط مُكمِّلاً للمتغير المستقل في الأثر على المتغير التابع.

وبناءً على التوضيح السابق تم تطبيق طريقة (Baron & Kenny) لتحديد أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة كما يوضح ذلك الجدول (9).

جدول (9): الخطوات التأكيدية لاختبار أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة

الخطوة	الفرضية	R	R2	F. Test**	Sig.	Beta	T. Test	Sig.
1	أثر (رأس المال الفكري X) في (استراتيجيات الريادة M)	0.630	0.397	247.025	*0.000	0.630	15.717	*0.000
2	أثر (استراتيجيات الريادة M) في تحقيق (الميزة التنافسية المستدامة Y)	0.702	0.493	364.218	*0.000	0.702	19.085	*0.000
3	أثر (رأس المال الفكري X) في تحقيق (الميزة التنافسية المستدامة Y)	0.780	0.608	581.382	*0.000	0.780	24.112	*0.000

*** أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى (0.05) فأقل.**

**** قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) درجة حرية (376) ومتغير مستقل واحد تساوي = (3.866).**

يتضح من الجدول (9) أن جميع قيم معاملات (Beta) جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في جميع الخطوات الثلاث الأولى؛ وهو ما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع بحسب الآتي:

1- هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل رأس المال الفكري في المتغير الوسيط استراتيجيات الريادة، باعتباره متغيراً تابعاً في هذه الحالة.

2- هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير الوسيط استراتيجيات الريادة باعتباره متغيراً مستقلاً في هذه الحالة في المتغير التابع الميزة التنافسية المستدامة.

3- هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل رأس المال الفكري في المتغير التابع الميزة التنافسية المستدامة.

وهو ما يؤكد على تحقق الخطوات التأكيدية لوجود الأثر للمتغير الوسيط (استراتيجيات الريادة)، وبالتالي يمكن الانتقال للخطوة الرابعة لتحديد نوع الأثرهل هو: (كلي) أم (جزئي)، والجدول (10) يوضح تحليل الانحدار المتعدد للخطوة الرابعة.

جدول (10): الخطوة الرابعة لاختبار أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة

الخطوة	متغيرات النموذج	MR	MR2	F. Test**	Sig.	Beta	T. Test	Sig.	VIF
4	مؤشرات جودة النموذج	0.826	0.681	400.054	*0.000				
	رأس المال الفكري X					0.560	14.887	*0.000	1.659
	استراتيجيات الريادة M					0.349	9.294	*0.000	1.659

*** أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى (0.05) فأقل.**

**** قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) درجة حرية (375) ومتغيرين مستقلين اثنين تساوي = (3.020).**

يتضح من الجدول (10) خلو المتغيرين المستقل والوسيط من مشكلة التباين المشترك، حيث جاءت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) بينهما (1.659)؛ وهي أقل من الدرجة المعيارية (10)، كما يتضح من الجدول (10) أن رأس المال الفكري كان له أثر مباشر وذو دلالة إحصائية في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، حيث بلغ (0.608)، لكن عندما دخل متغير استراتيجيات الريادة كمتغير وسيط قل أثره وأصبح (0.560)، كما حافظ على كون الأثر دالاً إحصائياً بعد دخول المتغير الوسيط، وهذا بالتالي يشير إلى وجود أثر جزئي للمتغير الوسيط استراتيجيات الريادة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة مع وجود رأس المال الفكري كمتغير مستقل.

وبالنظر إلى مؤشرات جودة النموذج يتضح أن هناك علاقة ارتباط طردي قوي لكلٍ من رأس المال الفكري واستراتيجيات الريادة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الشركات محل الدراسة، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط المتعدد (MR) التي بلغت (0.826)، وهي ذات دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد المتعدد (MR2) فقد بلغ (0.681)؛ وهذا يعني أن كلاً من رأس المال الفكري واستراتيجيات الريادة معاً يفسران ما نسبته (0.681) من التباين أو التغيرات في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الشركات محل الدراسة، مما يشير إلى أن (68.1%) تقريباً من الميزة التنافسية المستدامة المتحققة في هذه الشركات ناتجة من استخدام وممارسة رأس المال الفكري واستراتيجيات الريادة معاً؛ أي أن استراتيجيات الريادة بشكل عام تكمل رأس المال الفكري بالأثر في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الشركات محل الدراسة، كما تعني هذه النتيجة أن (31.9%) من التغيرات التي تحدث في الميزة التنافسية المستدامة المتحققة في هذه الشركات، تعود لعوامل أخرى غير رأس المال الفكري واستراتيجيات الريادة، وهذه النتيجة تفسر أهمية تكامل رأس المال الفكري واستراتيجيات الريادة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، لما لهما من أثر ايجابي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، لأن أثرهما معاً زاد عما كان عليه أثر كل متغير منهما على حده، كما تفسر هذه النتيجة أنه كلما زاد اهتمام الشركات محل الدراسة برأس المال الفكري واستراتيجيات الريادة زاد تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

ويؤكد معنوية هذه النتيجة قيمة (F) المحسوبة لمؤشرات ملائمة النموذج التي بلغت (400.054)، وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة، في الشركات محل الدراسة، وأن نوع الأثر هنا جزئي؛ وهذا يعني إثبات صحة فرضية الدراسة.

ومن خلال المسح المكتبي للدراسات السابقة فقد أشارت نتائج المسح لعدم وجود دراسات علمية سابقة أثبتت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استراتيجيات الريادة، عدا بعض الدراسات التي تناولت متغيراً واحداً أو متغيرين من متغيرات هذه الدراسة، ومنها دراسة Chahal & Bakshi (2015) التي توصلت إلى أن رأس المال الفكري يؤثر بشكل مباشر على الميزة التنافسية في القطاع المصرفي في الهند، كما يؤثر بشكل غير مباشر على الميزة التنافسية من خلال الابتكار الذي يتوسط العلاقة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية، حيث إن تأثير المتغير الوسيط الابتكار جزئي ويزيد من تأثير رأس المال الفكري على الميزة التنافسية، كما توصلت الدراسة إلى أن التعلم التنظيمي له تأثير معدل على العلاقة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية، حيث إنه يخفف من العلاقة بينهما، ودراسة الديراوي (2017، 95) التي توصلت إلى أن متغير ريادة المنظمات كوسيط أثر بشكل إيجابي وعزز العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي (المتغير مستقل) وأداء المنظمات (المتغير التابع).

كما أن دراسة الذيابات (2017، 173) توصلت إلى أنه "وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات إدارة المعرفة في الأداء التنظيمي بوجود الريادة كمتغير وسيط في الشركات الصناعية"، وهو ما يؤكد وجود أثر غير مباشر لاستراتيجيات إدارة المعرفة في الأداء التنظيمي بوجود

الريادة كمتغير وسيط، ودراسة شيخ، ورفاعي (2015، 219) التي توصلت إلى أن "هناك علاقة تأثير وتأثر عالية جداً، حيث تتأثر الثقافة التنظيمية بشكل كبير برأس المال الفكري، كما تؤثر تلك الثقافة بدورها على الميزة التنافسية"؛ أي أن الثقافة التنظيمية تعتبر متغيراً وسيطاً بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية في قطاع المستشفيات اليمنية".

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

1. تهتم الشركات محل الدراسة اهتماماً كبيرا بتحقق الميزة التنافسية المستدامة بكافة أبعادها، لكن اهتمامها بتحقق بعدي: (الجودة، الاستجابة للعميل)، كان أكبر من اهتمامها بتحقق بعدي: (الكفاءة، الإبداع أو التجديد) حيث كانا الأقل تحققاً.
2. تبدي الشركات محل الدراسة اهتماماً كبيراً بتوفر رأس المال الفكري بكافة أبعاده، لكن اهتمامها بتوفر بُعد رأس المال البشري كان أكبر من اهتمامها بتوفر بعدي: (رأس المال العلاقاتي، رأس المال الهيكلي).
3. تطبق الشركات محل الدراسة استراتيجيات الريادة، لكن تطبيقها لاستراتيجية المبادأة كان أكبر من تطبيقها لاستراتيجية المخاطرة.
4. يؤثر رأس المال الفكري في تحقق الميزة التنافسية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
5. يؤثر رأس المال الفكري في تطبيق استراتيجيات الريادة في الشركات محل الدراسة.
6. يؤثر تطبيق استراتيجيات الريادة في تحقق الميزة التنافسية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
7. يؤثر رأس المال الفكري في تحقق الميزة التنافسية المستدامة بشكل غير مباشر من خلال استراتيجيات الريادة في الشركات محل الدراسة ، حيث كان التأثير غير المباشر أقل من التأثير المباشر.

التوصيات:

1. ضرورة تعزيز مستوى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بجميع أبعادها، لاسيماء بُعد الكفاءة؛ كونه الأقل تحققاً على مستوى أبعاد الميزة التنافسية المستدامة.
2. الاستمرار في الاهتمام من قبل الشركات اليمنية للصناعات الغذائية برأس المال الفكري؛ كونه أصبح اليوم رأس المال الحقيقي؛ لأنه العنصر الفعال في نجاح الشركات، حيث يؤثر في مستوى تطبيق استراتيجيات الريادة، ويعد مصدراً أساسياً من مصادر الميزة التنافسية المستدامة في ظل التطور التكنولوجي الهائل والتحديات والتغيرات المستمرة في بيئة الاعمال، .

3. ضرورة زيادة الاهتمام بتطبيق استراتيجيات الريادة، لما لذلك من أثر في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بجميع أبعادها، لاسيما بُعد استراتيجية المخاطرة؛ كونه الأقل تحققاً على مستوى جميع أبعاد متغيرات الدراسة.
4. ضرورة زيادة الاهتمام برأس المال البشري؛ كونه يمثل مورداً أساسياً ومهماً لشركات صناعة الأغذية لما يمتلكه من معارف ومهارات وخبرات تسهم في التميز على المنافسين، وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة، وتوفير المناخ الملائم والمحفز للعاملين على الإبداع والتميز.
5. ضرورة زيادة الاهتمام برأس المال الهيكلي من خلال توفير نظم المعلومات وقواعد البيانات، وأنظمة وإجراءات العمل واللوائح والاستراتيجيات ومراجعتها وتحديثها وتطويرها باستمرار لما لها من دور في دعم رأس المال البشري وتسهيل مهامه.
6. ضرورة زيادة اهتمام الشركات اليمنية للصناعات الغذائية برأس المال العلاقاتي من خلال تحقيق رضا عملائها، والاحتفاظ بهم وإقامة علاقات متينة معهم وتحسينها باستمرار، وإشراكهم في تطوير المنتجات.
7. على الشركات اليمنية للصناعات الغذائية تقديم حزمة من المزايا التنافسية التي تضمن لها الحفاظ على عملائها الحاليين وجذب عملاء جدد.

المراجع:

(أولاً): المراجع العربية:

أ) الكتب:

1. الراشدي، حامد هاشم محمد (2017)، **إدارة رأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية**، الطبعة الأولى، دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، السعودية.
2. عايض، عبد اللطيف مصلح محمد، (2018)، **إدارة الإنتاج والعمليات المتقدمة**، الطبعة الأولى، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.
3. العريقي، منصور محمد إسماعيل (2016)، **طرق البحث**، الطبعة الخامسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.
4. العنزي، سعد علي، وصالح، أحمد علي (2009)، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، الطبعة العربية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
5. النجار، صباح مجيد، ومحسن، عبد الكريم (2012)، **إدارة الإنتاج والعمليات**، الطبعة الرابعة، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد، العراق.

ب) المجلات والدوريات العلمية:

1. إسحق، أثير حسو (2013)، **دور إدارة المعرفة في تعزيز فاعلية إدارة علاقات الزبائن لضمأن امتلاك مزايا تنافسية**، مجلة كلية الحدباء الجامعة، بحوث مستقبلية، (41).
2. البكري، ثامر، وبني حمدان، خالد (2013)، **الاطار المفاهيمي للاستدامة والميزة التنافسية المستدامة محاكاة لشركة HP في اعتمادها لاستراتيجية الاستدامة**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (9)، 3 – 11.
3. الحدراوي، حامد كريم (2013)، **الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم رأس المال الفكري**، دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 9، (27)، 85-128.
4. الحنيطي، أحمد يوسف، والقعيد، مرزوق عايد (2019)، **أثر الهياكل التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية**، دراسة ميدانية في المؤسسات الصناعية والخدمية في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، 15، (1)، 1-20.
5. الحواجرة، كامل محمد (2018)، **الدور الوسيط لقدرات ذكاء الأعمال بين الريادة التنظيمية والنجاح الاستراتيجي في الجامعات الحكومية الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، 14، (3)، 413 – 444.

6. الديراوي، أيمن حسن (2017)، **أثر التخطيط الاستراتيجي على أداء المنظمات، ريادة المنظمات كمتغير وسيط، دراسة تطبيقية على المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، فلسطين، 25، (3)، 76-98.

7. الذيابات، بسام فتحي (2017)، **أثر استراتيجيات إدارة المعرفة في الأداء التنظيمي لاختبار الدور الوسيط للريادة، دراسة تطبيقية في مدينة الحسن الصناعية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، فلسطين، 25، (2)، 157-176.

8. زعلان، عبد الفتاح جاسم (2017)، **أستخدام الذكاء التسويقي لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمنظمة من خلال الرصد البيئي**، دراسة تحليلية لأراء عينة من مدراء شركة زين للاتصالات في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العراق، 15، (3)، 170 – 199.

9. سعيد، سناء عبد الرحيم، وعلي، فرح حسين (2018)، **دور السمات الشخصية للقائد في ريادية منظمات الأعمال**، بحث ميداني، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، 24، (109)، 92 – 117.

10. السكارنة، بلال خلف (2008)، **استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية**، دراسة ميدانية على شركات الاتصالات في الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، (17)، 77 - 112.

11. شكشك، أسامة حسين فرج (2018) **رأس المال الفكري وأثره في تحقيق الجودة الشاملة، في المنظمات الليبية**، دراسة ميدانية على الجامعة الأسمرية الإسلامية، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، اليمن، 16، (17)، 186-203.

12. شيخ، نبيل محمد، ورفاعي، ممدوح عبد العزيز (2015)، **الثقافة التنظيمية كمتغير وسيط في العلاقة بين رأس المال الفكري وتحقيق الميزة التنافسية في قطاع المستشفيات في الجمهورية اليمنية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، (1)، 199 – 230.

13. الطائي، أحمد هادي طالب (2016)، **دور تبني الاستراتيجيات الريادية وتأثيرها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (دراسة استطلاعية علي شركة بغداد للمشروبات الغازية المساهمة المختلطة)**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 8، (4)، 136- 162.

14. الطائي، بسام منيب، والسبعاوي، إسراء وعد الله قاسم (2013)، **الأثر التتابعي لمتطلبات إدارة الجودة الشاملة والتغيير التنظيمي في تحقيق الميزة التنافسية**، دراسة استطلاعية في كلية الحدباء الجامعة، مجلة دراسات إدارية، 5، (10)، 243 – 282.

15. الطويل، عصام محمد (2018)، **أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، دراسة ميدانية على بورصة فلسطين، قطاع الخدمات، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، فلسطين، 22، (1)، 210-245.

16. العبادي، سناء عبد الرحيم سعيد والعتبي، تاغي زيدان محمد ناصر، (2014) **تأثير عناصر النجاح الحرجة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (دراسة ميدانية)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، 20، (80)، 204 – 235.

17. عبد الله، كسرا عنتر، والياس، انتصار ابراهيم (2018)، **دور رأس المال الفكري في دعم المزايا التنافسية**، دراسة تحليلة لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في إقليم كردستان، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، 2، (42)، ج2، 147 – 172.

18. عبيد، شاهر (2017)، **تأثير أبعاد إدارة المعرفة في الميزة التنافسية في البنوك**، مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية)، فلسطين، 31، (10)، 1745 – 1782.

19. محسن، السيد ليث شاكر (2012)، **دور ادارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، بحث استطلاعي في شركات التامين العراقية العامة**، مجلة دراسات محاسبية، 7، (21)، 35 – 70.

20. محمد، سعيد عبد الله (2013)، **إمكانية تعزيز استراتيجيات الريادة من منظور العلاقة مع التوجه الاستراتيجي**، دراسة استطلاعية لآراء عينة من المديرين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى، مجلة الرافدين، العراق، 35، (112)، 257 - 285.

21. مرسي، شيرين عيد (2013)، **تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال الفكري (دراسة مستقبلية)**، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مصر، 24، (95)، 69 - 114.

22. المنسي، محمود عبد العزيز (2018)، **رأس المال الفكري وأثره في البراعة التنظيمية**، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية بمدينة العاشر من رمضان في مصر، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، 25، (2)، 161-210.

23. نذير، نصر الدين، وبداوي، مصطفى (2010)، **رأس المال الفكري كمدخل لتعزيز الإبداع وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، (1)، 167- 188.

24. النشمي، مراد محمد، والدعيس، هدى احمد (2017)، **الإبداع الإداري وعلاقتة بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، 10، (29)، 181 – 199.

25. النصيري، بكر، وأبوحسين، الحارث (2017)، **أثر إدارة المواهب على إستراتيجيات الريادة في شركات صناعة الأسمدة والكيماويات الأردنية**، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث، سلسلة البحوث الإدارية، الأردن، 1، (1)، 176 – 197.

26. النفيعي، مزنة بنت عوض (2015)، **واقع استراتيجيات الريادة في الجامعات السعودية**، دراسة ميدانية على جامعة الملك سعود، مجلة الإدارة العامة، السعودية، 15، (4)، 663 – 718.

ج) **المؤتمرات العلمية:**

1. عبد الحميد، عفاف السيد بدوي (2013)، **رؤية استراتيجية لرأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة ميدانية)**، المؤتمر العربي الأول: رأس المال الفكري العربي نحو رؤية استراتيجية جديدة للاستثمار والتطوير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ومعهد الإدارة العامة بسلطنة عمان، مسقط، سلطنة عمان، 28 – 30 ابريل 2013.

د) **بحوث ورسائل علمية:**

1. أبوهديب، إيمان كمال عبد المجيد (2017)، **أثر استخدام نظم دعم القرار على ريادة الأعمال في جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (إنتاج) الأردن**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
2. اصبيح، موسى احمد (2013)، **استراتيجية مقترحة للتسويق الأخضر لتحقيق ميزة تنافسية للشركات الصناعية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية، الأردن.
3. بابكر، طلال محمدالأمين (2018)، **أثر القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية**، دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
4. بني إسماعيل، احمد محمود عقله (2018)، **أثر تبني نظام الإنتاج الرشيق في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة تطبيقية على الشركات الإنتاجية في المناطق الصناعية المؤهله في الأردن**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
5. جميل، هادية النور محمد نور الهدى (2018)، **دور القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات التنمية المستدامة في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال السودانية**، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النيلين، السودان.
6. خليفة، حسن منصور (2013) **نموذج خلايا التكلفة: منهج مقترح لتعزيز المزايا التنافسية في المنشأت النسيجية السورية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الدراسات العليا، المعهد العالي للتنمية الإدارية، جامعة دمشق، سوريا.

7. زلماط، مريم (2017)، **دور رأس المال الفكري في استمرارية المؤسسة، دراسة حالة ببعض المؤسسات بولاية سيدي بلعباس**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، الجزائر.

8. عسكر، نجيب مصلح محمد (2016) **درجة ممارسة القيادة الريادية وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأهلية في اليمن**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، إدارة وتخطيط تربوي، جامعة صنعاء، اليمن.

9. علي، جمال عبد الماجد، (2009)، **أثر تطبيقات إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية"** دراسة ميدانية لعينة من شركات الصناعات الغذائية اليمنية "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، اليمن.

10. محمد، حباينة، (2012)، **دور رأس المال الهيكلي في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر.

11. الكساسبة، صالح الشيخ محمد على (2011) **تأثير رأس المال الفكري على فاعلية العمليات الداخلية في شركات الاتصالات الأردنية**، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

12. اللوزي، خلود صدقي (2016)، **أثر الريادة في تعزيز القدرات الاستراتيجية**، دراسة ميداني في قطاع الاتصالات الأردنية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

13. محيلان، محمد حيدر صادق (2016)، **أثر نظم المعلومات الإدارية على ريادة الأعمال في قطاع الصناعات الدوائيةالأردنية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

14. المخلافي، مازن محمد سرحان (2016)، **أثر التحليل البيئي في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة ميدانية على المنظمات الصناعية اليمنية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قناة السويس، مصر.

ه) **التقارير:**

1. الجهاز المركزي للإحصاء (2012)، **التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي**، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية اليمنية.

(ثانياً): المراجع الأجنبية:

1. Durrah, O., M., Allil, K., K. & Alkhalaf, T. (2018), The intellectual capital and the learning organization A case study of Saint Joseph Hospital, Paris, *International Journal of Public Leadership*,*14*, (2), 109–118.
2. Feng, J., Papatla, P., (2011),"Advertising: Stimulant or Suppressant of Online Word of Mouth", *Journal of Interactive Marketing, 71*, (23), 1-10.
3. Manzari ,M., Kazemi, M., Nazemi ,S., & Pooya ,A. (2012), Intellectual capital: Concepts, components and indicators: *A literature review*, *Management Science Letters* ,*2*, (7), 2255-2270.
4. Shakina , Elena, (2014), " Value creation through intellectual capital in developed European markets",*Journal of Economic Studies, Emerald Group Publishing Limited, 41*, (2), 272-291.
5. Somuyiwa, A. & Adebayo, I. (2013), "Firm's Competitiveness through Supply Chain Responsiveness and Supply Chain Management Practices in Nigeria". Journal of Poverty, Investment and Development - An Open Access *International Journal, 1*. 142-147.
6. Karlsson, A. & Wiberg, J., (2017), The Entrepreneurial Orientation of Nonprofits, Acase Study On Swedish Sport Associations, Master In Business Administration, International Business School, Jonkoping University.
7. Njagi, K. J., (2016), Influence Of Entrepreneurial Orientation On Firm Performance Among Small and Medium Enterprises In The Automobile Industry In Nairobi County, Kenya, Master Of Arts In Project Planning and Management Of The University Of Nairobi.
8. Pruvote, Enora & Esternmann, Thomas (2014), Define thematic report: funding for excellence. European University as

اثر الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية

((دراسة تحليلية قياسية))

The impact of investment on GDP In the Republic of Yemen Preparation

الأستاذ الدكتور

محمد يحيى يحيى الرفيق[1]

(1)رئيس جامعة ذمار سابقا - عضو هيئة التدريس

في قسم العلوم المالية و المصرفية

بكلية العلوم الادارية – جامعة ذمار.

dalrafikmy@tu.edu.ye or dalrafikmy@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة اثر الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية قياسية حيث تم التركيز دراسة الحاجة إلى الاستثمار وأهميته وأيضا دراسة واقع الاستثمار وما اثر الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي وما اثر المتغير الصوري (الوهمي) المعبر عن إحداث في اليمن على الناتج المحلي الإجمالي واثر بعض المتغيرات الأخرى على الناتج المحلي الإجمالي حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك أهمية كبيرة للاستثمار الحقيقي والاستثمار في البنية التحتية كما تبين أن هناك بعض المعوقات للاستثمار منها معوقات سياسية واقتصادية وتشريعية وأظهرت نتائج التحليل القياسي من خلال استخدام برنامج (E-VIEWS) أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي بمعني اذا زاد الاستثمار بنسبة 1% سوف يؤدى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 28.63%، وأيضا أظهرت النتيجة أن المتغير الصوري علاقته بالناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%أي انه بزيادة المتغير الصوري بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 25.13% ، كما أن سعر الفائدة كان على علاقة عكسية وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%)، وهذا يعني انه بزيادة اسعار الفائدة بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض اسعار الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 19.54%، فضلا عن ذلك هناك علاقة طردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي (5 %)، وهذا يعني انه بزيادة الصادرات بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 69.76%، وقد أوصت الدراسة بان الاستثمار ممكن أن يتضاعف بشكل اكبر مما أظهرته النتائج في حالة توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأيضا تحسين التشريعات، كما أوصت الدراسة بأهمية التركيز على الاستثمار في البنية التحتية، و أوصت الدراسة بضرورة زيادة الصادرات للبلد لأنها

سوف تزيد من الناتج المحلي الإجمالي، وأخيرا توصي الدراسة بالاستثمار الحقيقي بدلا من وضع رأس المال في البنوك حيث أن زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

This research aims to study the impact of investment on the gross domestic product in the Republic of Yemen, a standard analytical study, where the focus was on studying the need for investment and its importance, as well as studying the reality of investment and the impact of investment on the gross domestic product and the effect of the dummy variable that expresses an effect in Yemen on the output The gross domestic product and the impact of some other variables on the gross domestic product, as the study found that there is great importance for real investment and investment in infrastructure, as it was found that there are some obstacles to investment, including political, economic and legislative obstacles. The results of the standard analysis through the use of the (E-VIEWS) program showed that There is a direct statistically significant relationship at a level of 5% between investment and gross domestic product, meaning that if investment increases by 1%, it will lead to an increase in GDP by 28.63%, and the result also showed that the dummy variable its relationship to the GDP is a direct and statistically significant relationship at The level of significance is 5%, that is, by increasing the dummy variable by 1%, it leads to an increase in GDP by 25.13%. As long as the interest rate was on an inverse relationship and statistically significant at a significant level (10%), this means that an increase in interest rates by 1% would lead to a decrease in GDP prices by 19.54%, in addition to that there is a positive relationship between exports and GDP Statistical significance at a significant level (5%), and this means that an increase in exports by 1% leads to an increase in GDP by 69.76%, and the study recommended that investment could double more than the results showed in the case of political and economic stability. Improving legislation, the study also recommended the importance of focusing on investment in infrastructure, and the study recommended the need to increase exports to the country because it will increase the gross domestic product, and finally the study recommends real investment instead of placing capital in banks as increasing interest rates lead to lower output. Gross domestic.

المقدمة:

يمثل الاستثمار بالعديد من الأساليب أهمية كبيرة في أي اقتصاد وكون أسلوب الاستثمار الحقيقي وأسلوب الاستثمار المالي والاستثمار بأسلوب البناء والتشغيل ثم التحويل (BOT) في تطوير البنية التحتية للدولة والمجتمع الركيزة الأساسية حيث يقاس تحضر الدول ومدى تقدمها باهتمامها في الاستثمار في جميع القطاعات وفي تطوير البنية التحتية ،كونها تعتبر العمود الفقري والعامل الأساسي الذي تعتمد عليه الاستثمارات والمشاريع الكبرى التي تساهم في تنمية المجتمع وتوفير مناخ صحي وآمن للفرد والمجتمع، و كون الاستثمار في رأس المال الوطني بأسلوب البناء والتشغيل ثم التحويل (BOT) يعتبر من أهم الاستثمارات التي تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة عند التركيز على تطوير البنية التحتية حيث يؤكد العديد من الاقتصاديين على أهميتها، فضلا عن ذلك فان الاستثمار في البنية التحتية يعتبر عامل رئيس لجذب رؤوس الأموال للاستثمارات في القطاعات الأخرى، وعلى الرغم من وجود مقومات للاستثمار في اليمن تمثلت بتمتع اليمن بمميزات عديدة جاذبة للاستثمار إلا أن هناك العديد من المعوقات سواء السياسية او الاقتصادية أو البنيوية أو التشريعية، فضلا عن ذلك فقد قام بعض الاقتصاديين بقياس العائد من تطوير البنية التحتية واتضح بأنها تساهم بشكل أو بأخر في النمو الاقتصادي، وقد أكدت الدراسات إلى أن تطوير البنية التحتية يساعد على نمو باقي القطاعات ولذلك يعتبر الاهتمام بالاستثمار في البنية التحتية كقطاع قائد يؤدى إلى تسهيل الاستثمارات في القطاعات الأخرى وأيضا له مساهمة مباشرة في زيادة الدخل القومي الوطني، وذلك عن طريق رفع كفاءة الخدمات سواء منها المباشرة أو غير المباشرة، ومن هذا المنطلق فان هذه الدراسة تحاول التعرف على اثر الاستثمار وبعض المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي، ونظرا إلى أن الاستثمار في الوقت الحاضر يواجه العديد من التحديات أو المعوقات سواء منها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لذلك يتطلب الأمر التركيز على السياسات والإجراءات التي تعمل على تحسين السياسات التي تعمل على جذب الاستثمار وجذب رؤوس الأموال لذلك، وخاصة بان رأس المال جبان يبحث على الأمان بهدف تحقيق أقصى ما يمكن من أرباح.

مشكلة الدراسة: نظرا لأهمية الاستثمار في خلق التطورات في كل المجالات فانه في ظل الظروف الواقعية وفي ظل العدوان على اليمن من قبل التحالف بقيادة السعودية يستلزم دراسة اثر الاستثمار على الناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية اليمنية حيث انه معروف بان رأس المال جبان ويبحث عن المنطقة الآمنة بهدف استثمار وتحقيق أقصى ما يمكن من الإرباح وعليه تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية::

- هل هناك حاجة إلى الاستثمار وما أهميته ؟
- ما هو واقع الاستثمار وما هي متطلباته؟
- ما هو اثر الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي ؟
- ما اثر المتغير الصوري على الناتج المحلي الإجمالي ؟

- **أهمية الدراسة** : تنبع أهميتها من أهمية الاستثمار في ظل الأوضاع غير المستقرة في اليمن وكون الاستثمار يمثل الركيزة الأساسية لاقتصاد أي بلد.

- **أهداف الدراسة** : تهدف إلى دراسة ما يلي :

- دراسة الحاجة إلى الاستثمار وأهميته.

- دراسة واقع الاستثمار من حيث المقومات والمعوقات.

- دراسة متطلبات الاستثمار.

- دراسة اثر الاستثمار وبعض المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي.

- **فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة ما يلي :**

- لا يوج حاجة إلى الاستثمارات في اليمن.

- لا يوجد معوقات للاستثمار في اليمن.

- لا يوجد مقومات للاستثمار في اليمن.

- لا يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي .

- لا يوجد علاقة طردية بين المتغير الصوري (المعبر عن الأحداث) وبين الناتج المحلي الإجمالي.

- **منهجية الدراسة:** سوف تستخدم الدراسة اسلوب المنهجية الوصفية والمنهجية التحليلية القياسيية حيث سيتم التركيز على اربعة محاور للدراسة يتمثل الاول في الحاجة الى الاستثمار واهميته والثاني يتمثل في واقع الاستثمار من حيث المقومات والمعوقات والثالث يتمثل في متطلبات الاستثمار بينما المحور الاخير يهتم باثر الاستثمار وبعض المتغيرات على الناتج المحلي الاجمالي من ناحية قياسية باستخدام برنامج E-VIEWS ، واخيرا استعراض الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.

- **الدراسات السابقة :**

– **دراسة (العايب, عبد العزيز ;كاشير, عبد القادر. مقررا** ، 2009)[1] يعتبر النظام الإنفاقي في مجال الاستثمار أسلوبا جديدا من أساليب تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية. يسمح بخلق مناخ ملائم للاستثمارات عرف هذا النظام انتشارا واسعا خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة. يعود سبب هذا الانتشار إلى المزايا التي يمنحها هذا النظام و التي تخدم كل الدول سواء المضيفة أو المصدرة للاستثمار. انتهجت

1 العايب, عبد العزيز ;كاشير, عبد القادر. مقررا (2009) : النظام الاتفاقي في مجال الاستثمار، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية – أبوداو

الجزائر هذا الطريق بإبرامها الكثير من الاتفاقيات ' الأمر الذي أنتج تنشيطا في حركية الاستثمارات بها.كما نتج عنه كذلك فتح العديد من القطاعات التي كانت محتكرة من طرف الدولة كقطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية موضوع الدراسة.

- **دراسة (أيت علواش, نجاة ;عبيدات, علي ;معيفي, لعزيز. مشرفا،)**[2]

تمثل عملية الاستثمار أحد أهم الوسائل القانونية لضمان التنمية المستدامة وحقوق الأجيال والمستقبلية ، ويتضح ذلك من خلال الدور البارز الذي يلعبه في تحقيق التنمية الشاملة و الدائمة وذلك في كل مرة يحاول فيها مواكبة كل تغيير يمس أو يمكن أن يمس المناخ الاقتصادي. لكن وإن كان كل من الاستثمار والتنمية المستدامة مكرسان قانونيا إلاّ أن فعاليتهما ليست مضمونة في ظل الحدود المرسومة لهما على أرض الواقع، لذا يسعى المشرع جاهدا إلى حمايتهما بكافة الوسائل القانونية سواء الموضوعية منها أو الإجرائية لتضمن في آن واحد حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

- **دراسة (الافندي** ، 2006)[3] : هدفت الدراسة الى دراسة مناخ الاستثمار في اليمن تقييم تجربة خمسة عشر سنة للفترة 1990 - 2005 حيث تم استهداف تحليل الوضع لمناخ الاستثمار في اليمن للفترة المذكورة وايضا عرض وتحليل العوائع المختلفة للاستثمار واقتراح مصفوفة سياسات وبرامج لتحسين مناخ الاستثمار وقد تم وضع تلك المصفوفة من اجل استغلال مقومات الاستثمار في اليمن والعمل على تطبيقها في جميع القطاعات الاقتصادية .

- **دراسة الرفيق** (2010)[4] : تهدف الدراسة إلى تتبع الأوضاع السائدة في اليمن من خلال البحث في معرفة العلاقة بين الدخل والاستثمار في التعليم واثر ذلك الاستثمار على النمو الاقتصادي من خلال دراسة الاستثمار وأهميته ودراسة الاستثمار في التعليم بكافة أنواعه، وأيضا دراسة تحليلية قياسية لمعرفة اثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في اليمن، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على بعض المحددات التي تحول مابين نمو الدخل الحقيقي وزيادة التعليم، وخاصة أن اليمن تعاني من انخفاض كبير في مستوى البنية التحتية التي عن طريقها تتسهل أمور عديدة من أبرزها إيصال كافة متطلبات التعليم بسهوله إلى كل المناطق البعيدة والقريبة بدون أي عائق.

---

2 أيت علواش, نجاة ;عبيدات, علي ;معيفي, لعزيز. مشرفا ( ) : الاستثمار في إطار التنمية المستدامة وفقا للقانون رقم 16-09المتعلق بترقية الاستثمار.

3 الافندي،محمد احمد : مناخ الاستثمار في اليمن تقييم تجربة خمسة عشر سنة (1990-2005) ،المؤتمر الاقتصادي اليمني، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ص 731- 791.

4 الرفيق، محمد يحيى (2010) اثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية "دراسة تحليلية قياسية" ، مجلة شئون العصر العدد

وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومخرجات التعليم الجامعي الحكومي والأهلي ذات اثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما تبين من خلال ذلك التحليل أن الإنفاق الاستثماري على التعليم له اثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك إلى أن الأسلوب الاستثماري في التعليم لا يركز على المستلزمات الهامة للتعليم، كما أظهرت نتائج التحليل القياسي أيضا أن العلاقة بين عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي والأهلي علاقة طردية، في حين أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي والثانوي والمهني علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية، وفيما يتعلق بعلاقة الناتج مع عدد السكان فقد كانت علاقة ايجابية ولكنها ليست ذات دلالة معنوية

1- الحاجة إلى الاستثمار وأهميته الاقتصادية:

يعتبر الاستثمار أحد الركائز الأساسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الدخل الحقيقي)، ونظراً لذلك فسوف تركز الدراسة على الاستثمار وأهميته في جميع القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك معرفة أهمية تلك القطاعات وعلاقتها بالدخل، ولكن أولا يتم التعرف على مفهوم الاستثمار وأهميته.

1-1 **مفهوم الاستثمار:** تشير إحدى الدراسات[5] إلى أن الاستثمار يمثل تشغيل الأموال بغية الحصول على عوائد أو أرباح وذلك لا يتم إلا من خلال التضحية بشيْ مقابل شيْ يتم الحصول عليه فيما بعد كقيمة حالية مقابل قيمة مستقبلية، وحيث أن الاستثمار في الواقع يشمل كل من الاستثمار الحقيقي أو الإنتاجي، كما أن ذلك الشيْ الذي يتم بتداول أصول الإنتاج بهدف زيادة الثروات، ومن أمثلة ذلك استثمار الأراضي والمصانع والمؤسسات الإنتاجية، وفيما يخص الاستثمار المالي فهو الذي يتم بتداول الأوراق المالية المختلفة، وتشير الدارسة أيضا إلى أن الفرق بين الاستثمارين هو أن الاستثمار المالي لا يتبعه أي زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد ويرجع السبب في ذلك أن هذا النوع من الاستثمار يمثل انتقال ملكية وسائل الإنتاج من طرف إلى آخر مما قد لا يترتب عليه زيادة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد، في حين أن الاستثمار الحقيقي أو الإنتاجي هو الذي يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي للاقتصاد.

وهناك من يعرف الاستثمار على انه "إنفاق رجال الأعمال في شراء السلع الرأسمالية (تتضمن المكائن والآلات والأبنية سواء كانت لمشاريع إنتاجية أو سكنية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات الأخرى إضافة إلى التغير في المخزون السلعي(يمثل الفرق بين مجموع قيم السلع التامة الصنع والتي ما

5 فارس أبو معمر: دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة 1990 –2000، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر – العدد الأول، غزة، ص 245 – 306. (الجزء المقتبس منه ص 249).

زالت غير مصنعة والمواد الأولية في أول المدة وأخرها أي التغير الذي يحدث على ما هو مخزون من سلع ومواد أولية خلال فترة معينة في العادة تكون سنة"[6].

وكون الاستثمار له عوائد وأرباح يتم الحصول عليها نتيجة تشغيل تلك لأموال في مشاريع تجارية أو صناعية أو عقارية أو زراعية إلا أن هناك مخاطر ودرجة تلك المخاطر تختلف من مشروع إلى آخر وحسب الظروف، كما أن أصحاب رؤوس الأموال يفضلون الاستثمار في المشاريع التي فيها اقل درجة من المخاطرة وعلى الرغم من وجود بعض المستثمرين اللذين يتقبلون وجود بعض المخاطر وذلك مقابل الحصول على أرباح مرتفعة.

2-1 **أهمية الاستثمار الاقتصادية**: يبدو إن بروز الصورة الكلية لأي اقتصاد وطني في أي بلد لا تظهر إلا من خلال دراسة سلوك المدخرات الكلية وتغيراتها عبر الزمن وتوضيح الفجوة بين الادخار والاستثمار، وهذا ما يشير إليه الخبراء الاقتصاديون ولذلك فهناك مؤشرات ذات أهمية من أبرزها:

أ- الادخار: ذكرت إحدى الدراسات[7] أن بول باران توصل في الخمسينات إلى حقيقية مفادها إن هناك مشكلة في البلدان النامية ليست نتيجة نقص الفائض الاقتصادي فيها وإنما تعود إلى تبديد ذلك الفائض في اتجاهات مختلفة من جوانب الاقتصاد الوطني لتلك البلدان وأشار إلى أن جوهر المشكلة للادخار في تلك البلدان ينحصر في تحويل الادخار الممكن إلى ادخار فعلي عن طريق إحداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي بغية تعبئة الفائض الممكن ولذلك نوه إلى إن مسألة الادخار في البلدان النامية ليست قضية مالية وإنما مشكلة اجتماعية وسياسية.

ويذكر بعض الاقتصاديين[8] كهارود أهمية العلاقة بين المدخرات ومستلزمات تكوين رأس المال في إحداث النمو المطرد، حيث انه يتم استقطاع جزء من الدخل صوب الادخار ومن ثم إلى الاستثمار والجزء الأخر يستهلك في شراء السلع والخدمات، وأما نركسة فقد أشار إلى أن السبب في وجود الفقر لبعض البلدان هو عدم قدرة الإفراد على الادخار وهذا يعني انخفاض عرض رأس المال، ويرجع ذلك إلى انخفاض دخل الفرد في الدول النامية، ونتيجة لذلك يظهر الانخفاض في الإنتاجية، وفي هذه الحالة يكون هناك قلة في التراكم الرأسمالي الذي يتحقق من خلال الاستثمار، ويذكر آخرون إلى أن الادخار يعتبر ضروريا لتوفير رؤوس أموال كبيرة لتنفيذ أي برنامج استثماري متكامل.

ب- الاستثمار: يعتبر احد مكونات الإنفاق القومي وهو من أكثر أنواع الإنفاق تغيراً وحساسية للتقلبات الاقتصادية ولذلك فان دراسته يعد غاية في الأهمية وذلك بغية السيطرة على الدورات الاقتصادية وتحقيق

---

6 عبد السلام ياسين الإدريسي: التحليل الاقتصادي الكلي ، جامعة البصرة، 1986، ص 247.

7 عبد المعطي رضا إرشيد: الادخار بين مفهوم ديناميكي ودور فعال للتنمية، بحوث اقتصادية عربية مجلة محكمة تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، السنة الثامنة ، العدد 15، ربيع،1999، ص 86.

8 عبدالمعطي رضا إرشيد: الادخار بين مفهوم ديناميكي ودور فعال للتنمية ، بحوث اقتصادية عربية ، مجلة محكمة تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، السنة الثامنة ، العدد 15، ربيع، 1999، ص 85.

التوظف الكامل بدون تضخم نقدي، وكون الاستثمار يمثل إنفاق فانه يلاحظ أن له تأثير على الاقتصاد من ناحيتين الأولي أنه يزيد في التراكم الرأسمالي المتمثل في السلع الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى زيادة قدرة الاقتصاد في الإنتاج الكلي، والثانية تتمثل في أنه يزيد من الطلب الكلي لأنه من مكوناته[9] ونظرا لأهمية الاستثمار فانه يمثل الاتجاه التابع للادخار حيث انه كلما زاد الادخار أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار.

2- **واقع الاستثمار:** يعتبر وجود نقص أو تصدر المدخرات المحلية والأجنبية قيدين ماليين نوعيين حيث أنهما يتحكمان في قدرة أي بلد على تراكم رأس المال اللازم لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية التي لا يمكن توفيرها من الإنتاج الوطني، فضلا عن ذلك لا يمكن التمويل من خلال الموارد الأجنبية ولذلك نجد أن أهم محددات ومعوقات الاستثمار تتمثل فيما يلي:

2 - 1 **مقومات الاستثمار:** تتمتع الجمهورية اليمنية بمقومات استثمارية متعددة جعل منها محطة جذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ، فمنها ما يلي[10] :

- الموقع الاستراتيجي الذي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا واسيا (تبعد مسافة ساعات وليست أيام من خط الملاحة الدولية) ويعتبر المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الأفريقية.وامتلاكها لشريط ساحلي يمتد بمسافة أكثر من 2500كم بمحاذاة سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي،تزخر مياه بثروة سمكية هائلة تستقطب الكثير من الاهتمام العالمي.
- المياه الإقليمية لليمن تحتوى على الكثير من الجزر منها ما يزيد عن 183 جزيرة يمنية موزعة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي.مؤهلة للاستثمارات السياحية العربية والدولية والتي تم تقسيمها إلى عدة قطاعات كما تم تحديد جزيرة من كل قطاع كنقطة ارتكاز لجذب واستقطاب الاستثمارات.
- الجمهورية اليمنية تعد بلداً بكراً في العديد من المجالات الاستثمارية فيها العديد من الفرص الاستثمارية المربحة ، هذا إلى جانب المزايا والحوافز التي كفلها قانون الاستثمار اليمني للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب ومن أهم مميزات الاستثمار في اليمن ما يلي :

أ- تتوافر في اليمن العديد من المقومات الأساسية تجعلها محط جذب وتدفق للاستثمارات بأنواعها المختلفة ومن أبرز هذه المقومات مايلي : الموقع الممتاز: تتمتع اليمن بموقع استراتيجي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا واسيا (تبعد مسافة ساعات وليست أيام من خط الملاحة الدولية) ويعتبر المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الأفريقية.

9 عبد السلام ياسين الإدريسي: التحليل الاقتصادي الكلي ، جامعة البصرة، 1986، ص 248.

10 وزارة الصناعة والتجارة ، الجمهورية اليمنية ،https://www.moit.gov.ye/moit/ar

ب- الأيدي العاملة : تتوافر في اليمن الأيدي العاملة المتميزة بتدني كلفتها وقدرتها التنافسية ومهارتها العالية

ج- الشريط الساحلي: يمتد الشريط الساحلي في اليمن بمسافة أكثر من 2500كم بمحاذاة سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وتزخر المياه الإقليمية اليمنية بثروة سمكية هائلة تستقطب الكثير من الاهتمام العالمي.كما تحتوي المياه الإقليمية لليمن على الكثير من الجزر منها ما يزيد عن 183 جزيرة يمنية موزعة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي.مؤهلة للاستثمارات السياحية العربية والدولية تم تقسيمها إلى عدة قطاعات كما تم تحديد جزيرة من كل قطاع كنقطة ارتكاز لجذب واستقطاب الاستثمارات .

د- الهيئة العامة للاستثمار: أنشئت الهيئة العامة للاستثمار في مارس 1992 وفقاً لقانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991م كجهة مسئولة عن تنظيم وترويج الاستثمارات تعمل كنافذة واحدة حيث توجد مكاتب للجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار في مبنى الهيئة.وقد حصلت الهيئة على جائزة أفضل أداء ترويجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 1998 من الوكالة الدولية لترويج للاستثمار.(Corporate Location)

هـ- الاتفاقيات الدولية : وقعت اليمن العديد من الاتفاقيات الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمار مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة والتي تعتبر إطار قانوني لحماية وتشجيع الاستثمارات بين بلادنا وهذه الدول. وتم التوقيع على هذه الاتفاقيات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

2 - 2 **معوقات الاستثمار : تتمثل معوقات الاستثمار فيما يلي[11]:**

- هناك صعوبة أثناء عملية التبديل، والإحلال المالي بين موارد الادخار **المحلي** وبين موارد الادخار الأجنبي، ولهذا فانه كلما تراكم التكوين الرأسمالي أدى ذلك إلى تحقيق تنمية اقتصادية.

- بروز فجوة الادخار المحلي في الجمهورية اليمنية الذي كان أكثر حدة خلال النصف الأول من عقد التسعينات وما تلاها حيث عبرت تلك الفجوة عن منظومة من الاختلالات الاقتصادية الهيكلية في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- من ظواهر تلك الاختلالات ضعف الناتج المحلي الإجمالي وتدني معدلات النمو ومتوسط نصيب الفرد من ذلك الناتج واستفحال اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي واندلاع موجات عاصفة من التضخم والبطالة والفقر العميق وانعكاسا لذلك برز وضع اقتصادي متردي ونتيجة لذلك فقد اشتد ضعف الميل الحدي العام والخاص للادخار، وانعكس ذلك سلبا حقيقيا على فرص معدلات الاستثمار والنمو.

11 الدهي، أحمد سعيد: قيود الاستثمار، القيود المالية مع التطبيق على اليمن، دراسات اقتصادية، مجلة فصلية تصدر عن المؤتمر الشعبي العام ، ابريل- يوليو، العدد 11، صيف، 2004، ص 195-196.

ونظرا لأهمية الاستثمار وأهمية جذب رؤوس الأموال من اجل تحقيق عوائد وأرباح عالية فانه من الأهمية أن تكون البيئة الحاضنة للاستثمارات مستقرة وجاذبة لرؤوس الأموال وهذا الأمر يتطلب العديد من الإجراءات والتشريعات والاستقرار السياسي داخل البلد وعليه فان الاعتداء على اليمن من قبل التحالف قد أدى إلى هروب رؤوس الأموال من البلد وخلق عدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعليه فان واقع الاستثمار في اليمن يعاني من العديد من المعوقات تتمثل فيما يلي:

1 - **المعوقات السياسية :**

خلقت التباينات السياسية داخل الوطن عوائق كبيرة أمام رؤوس الأموال على الرغم من وجود دستور يفترض أن يتم الاحتكام إليه إلا أن العديد من التنظيمات السياسية لا تمتلك القرار بذاتها وإنما تتبع ما يملى عليها من الخارج الأمر الذي أدى إلى وجود ما يسمى الفساد السياسي وكون السياسة تمثل الأكثر سيطرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فقد أثبتت العديد من الدراسات أن السياسة اذا لم تكن بأيدلوجية داخلية وطنية فليس للدنيا أي سلام وهذا ما هو واقع في اليمن فمنذ إحداث 2011م وما أدى إليه الربيع العربي في العديد من البلدان ومنها اليمن حيث انهارت الحكومات ومعظم زعماء الدول العربية وكلنا يعرف ما حدث في مصر وليبيا والعراق وسوريا واليمن ولذلك فان تلك الدول إلى اليوم وهي لا تزال تعاني من عدم وجود أي استقرار سياسي وبما أن رأس المال جبان يبحث عن المنطقة الآمنة بهدف تحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح فانه بالتالي أصبحت تلك الدول ومنها اليمن بلدان طاردة لرؤوس الأموال. لذلك سبب التباين السياسي بين تلك التنظيمات إلى الاعتداء على اليمن من قبل التحالف بقيادة السعودية وأدى ذلك إلى زيادة معدلات الفقر وزيادة معدلات البطالة وزيادة الأسعار والتضخم وانخفاض متوسط دخل الفرد .

2 - **المعوقات الاقتصادية :**

يظهر بان هناك معوقات اقتصادية للاستثمار تمثلت في انخفاض الصادرات لكل الفائض من السلع والخدمات، وأيضا انخفاض صادرات النفط بكميات كبيرة ، كما أن الاعتداء على اليمن من قبل التحالف بقيادة السعودية قد أدى إلى خروج رؤوس الأموال وزيادة معدلات البطالة ومعدلات التضخم في أن واحد الأمر الذي أدى إلى الركود التضخمي بالإضافة إلى ذلك زيادة معدلات الفقر لدى المجتمع ، وبما أن زيادة عرض النقود أدى إلى زيادة الأسعار لكل السلع والخدمات ، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية حيث انخفضت قيمة الريال اليمني مقابل الدولار بما نسبته 250% أي ارتفع قيمة الدولار من 215 ريال للدولار إلى 660 ريال، ونتيجة الحرب على اليمن فقد أدى إلى وجود تباينات في السياسات سواء منها السياسة المالية أو السياسة النقدية أو السياسة الضريبية ولذلك تزايدات الأعباء على المستهلك، بالإضافة إلى ذلك هناك معظم موظفي الدولة لم يستلموا مرتباتهم منذ خمس سنوات .

3 - **المعوقات البنيوية** : ويتلخص أهمها في الآتي[12]:

1- نقص في البنية التحتية في بعض الدول العربية، من طرق ومواصلات واتصالات سلكية ولاسلكية، موانئ ومطارات والطاقة والمياه. هذه متطلبات هامة للمستثمر العربي والأجنبي وخاصة في المناطق الصالحة للاستثمار التجاري والزراعي والاستخراجي.

2- ضعف السوق المحلي في بعض الدول العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان أو كليهما معا مما يؤدي إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق مما يؤثر على المستثمر في تسويق منتجاته وعدم رغبته في التوسع في مشاريع استثمارية حالية ومستقبلية.

3- ضعف أسواق رأس المال في معظم الدول العربية وحداثة تنظيمها وصغر حجمها تعتبر عقبة في وجه الاستثمارات العربية وعدم توفر وتبادل وتسجيل الأوراق المالية بين أسواق الأوراق المالية العربية.

4 - **المعوقات القانونية** : وممكن تلخيصها كما يلي[13]:

1- عدم وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات في بعض الدول العربية مما يشتت المستثمر بين أكثر من تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات من مسئول لآخر ومن وقت لآخر.

2- انعدام الاستقرار في التشريعات الناظمة للاستثمار في بعض الدول العربية مما يولد لدى المستثمر بعدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها الأمر الذي يجعل المستثمر في قلق وعدم اطمئنان باستمرار.

3- غياب الوضوح في نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار في بعض الدول العربية وعدم وجود لوائح وتفسيرات للمضمون في القوانين.

4- القيود التي تفرض على المشروعات أي اقتصار أوجه الاستثمارات لمواطني الدول المضيفة دون غيرهم من المستثمرين الوافدين أي تملك المواطنين أكثر من 51% وحرمان الوافدين من مزايا كثيرة.

3 - **متطلبات الاستثمار في المرحلة الراهنة**: تتطلب المرحلة الراهنة اولا الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصاد وتطوير الهيكل البنوي وتطبيق القوانين والتشريعات وتحسينها بالاضافة الى ذلك تحديد أساليب الاستثمار المناسبة في الجمهورية اليمنية والتي اليمن في أمس الحاجة إليها من اجل إعادة تأهيل كل ما تم تدميره من قبل التحالف بقيادة السعودية وخاصة في البنية التحتية وفي كل القطاعات

12 حربي محمد موسى عريقات (2007) : مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية / جامعة فيلادلفيا " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية"خلال الفترة 4-2007/7/5 في جامعة فيلادلفيا ص .

13 المرجع السابق.

الاقتصادية وعليه فان هذه الدراسة سوف تستعرض بعض الأساليب وتوضيح تلك الأساليب المناسبة لليمن

3- 1 أسلوب الاستثمار الحقيقي في الأسواق [14] **:**

يعتبر هذا الأسلوب الاستثمار حقيقيا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار, السلع, الذهب...الخ. وهو مناسب لليمن الأصل الحقيقي يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حدّ ذاته, و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة مثل العقار.أمّا السهم, فهو أصل مالي, ولا يمكن اعتباره أصل حقيقي لأنه لا يترتب لحامله حق الحيازة في أصل حقيقي, و إنما لمالكه حق المطالبة بالحصول على عائد.

وعموما فإنّ جميع الاستثمارات المتعارف عليها عدا الأوراق المالية, هي استثمارات حقيقية, لذا يطلق عليها البعض مصطلح الاستثمار في غير الأوراق المالية, كما يطلق عليها آخرون مصطلح استثمارات الأعمال و المشروعات. و إذا كان عامل الأمان من أهم مزايا الاستثمار في الأصول الحقيقية, فإن المستثمر فيها يواجه عدة مشاكل أهمها :

- ❖ اختلاف درجة المخاطرة للاستثمار بين أصل و آخر, لأن هذه الأصول غير متجانسة.
- ❖ بسبب عدم توافر سوق ثانوي فعّال لتداول هذه الأصول.
- ❖ يترتب على المستثمر فيها نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبيا (تكاليف النقل, التخزين...)
- ❖ يترتب الاستثمار فيها خبرة متخصصة و ذات دراية بطبيعة الأصل محل الاستثمار.

خصائص الأصول الحقيقية: من أهم الخصائص نذكر ما يلي:

- غير متجانسة و هي بذلك تحتاج إلى الخبرة و المهارة و التخصص للتعامل بها.
- لها قيمة ذاتية, و لها كيان مادي ملموس.
- تتمتع بدرجة عالية من الأمان.
- تحصل المنفعة فيها من خلال استخدامها.
- الاستثمار يؤدي الى استثمار حقيقي وبالتالي يؤدي الى زيادة الدخل الوطني, ويساهم في تكوين رأس مال البلد.
- قابليتها للتسويق منخفضة, و لذلك فسيولتها منخفضة.
- يترتب عليها نفقات النقل و التخزين في حالة السلع, و الصيانة في حالة العقار.

3-2 أسلوب (BOT) للاستثمار في البنية التحتية: يعتبر هذا الأسلوب الاستثمار في البنية التحتية (Infrastructure) مناسبا لليمن حيث سيتم استعراض مفهوم البنية التحتية وأهمية الاستثمار فيها على النحو الأتي:

14 زياد رمضان؛ مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي؛ -1997- ص 39

1 - **البنية التحتية:** تعرف بأنها عبارة عدة وسائل تستخدم في توفير الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها أفراد المجتمع في حياتهم، حيث يتم تصميم وبناء المرافق والأماكن التي تتكون منها القرى والأحياء من طرق وكباري، وحدائق عامة،وشبكات المياه والصرف الصحي، والجسور، والأنفاق، ومولدات الطاقة والكهرباء ومزارع الطاقة الشمسية وغيرها من البني التحتية الأخرى التي تساهم في بناء ونهضة المجتمع وتوفير حياة أفضل للأفراد من خلال تقديمها الكثير من المساعدات، و اى تقصير في هذه العمليات يؤدى إلى الكثير من الخسائر والأضرار تؤثر على الأفراد .

وهناك من أشار إلى انه في عام 1887م استخدم مصطلح البنية التحتية ليشير إلى الأعمال الإنشائية لأول مرة، حيث كانت الفكرة في الجمع بين المواد الصناعية والطبيعية وإنشاء بنيات جديدة تعمل على مساعدة الأفراد في تسهيل حياتهم، فظهر مصطلح البنايات التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية لتخدم أهدافها العسكرية من خلال إنشاء الأماكن والمباني التي تدعم القوات العسكرية وتجهيزها لأي حرب في عامي 1940- 1970 م، ثم أصبح المصطلح يستخدم بعمومية أكثر فأطلق للإشارة إلى الأشغال العامة ودورها في بناء البيئات السكنية وحسن استغلال المساحات الجغرافية غير المستخدمة وإعادة تخطيط وبناء المدن والقرى مجددا ،استخدم المصطلح بهذا المعنى حتى يومنا هذا.

2- **أهمية البنية التحتية:** من المعلوم بان البنية التحتية تؤثر في اقتصاد الدول بشكل ملحوظ وتعتبر مفتاح أساسي لتحقيق مزيد من النجاحات والإنجازات وتتمثل أهميتها الاقتصادية فيما يلي:

- أنها لم تعد فقط مقياس لنجاح الدول وإنما أصبحت عامل أساسي وقوي في جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال إنشائها للعديد من المشاريع التنفيذية والتشغيلية والتي تدعم بدورها الإنتاج الصناعي والفردي من خلال إقامتهم لمشاريع صغيرة الحجم .

- لها مساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل للشباب، وإتاحة البيئة المناسبة لهم لكي يقيموا عليها مشاريعهم ومساعدتهم بإقامة الطرق التي سهلت الحصول على وسائل المواصلات وإنشاء سكك حديدية التي تربط المدن بعضها البعض فعملت على توفير المزيد من الوقت والجهد والمال من خلال تقصير المسافات وتوفير نفقات المواصلات مما يخلق بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي.

- للبنية التحتية أهمية اقتصادية حيث أنها تعد من أهم المقومات لجميع مساعي الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية وفي غيابها لا يمكن تحقيق رفاهية أو تطور في المجتمع واقتصاده إلا بدونها.

- تثبت البنية التحتية أهميتها الكبيرة عند حدوث الأزمات والمشكلات المالية التي تقع فيها البلاد ، ودورها في الخروج من هذه العوائق وتحفيز عمليات النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى خدماتها المتعددة التي تقوم على دعم وتكامل بين جميع مقومات النواحي الاقتصادية.

- لا يوجد أي سبيل للتنمية الاقتصادية إلا من خلال الاهتمام بالبنية التحتية وخاصة بدعمها لها في حالات الأزمات والعوائق التي تواجه المشروعات ، كما أن الأرباح التي تنتجها البنية تساهم في المزيد من التنمية الاقتصادية

- المشروعات الاستثمارية بحاجة إلى بنية تحتية متينة قادرة على تحمل ضغط العمل ما لم فان المشروع يمكن أن ينتهي قبل ولادته في الأساس وحتى قبل أن ينزل السوق ويتعرف عليه العملاء.

- البنية التحتية مهمة في تسهيل سير العمل وتوسيع عمليات التوزيع والنقل في جهات عديدة، فهي ضرورية لضمان استمرار المشروع ونجاحه.

- تمثل البنية التحتية اللبنة الأولى في مسيرة نجاح وتقدم أي مجتمع يسعى لنهضة ، وتحسين حياة أفراده وتأمين مستقبل أفضل لهم.

ومن هذا المنطلق نقول بان هناك حاجة ماسة لاستثمار رأس المال في البنية التحتية كونها تمثل احد العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال سواء المحلية أم الأجنبية ، فضلا عن ذلك يلاحظ بان هناك أهمية اقتصادية لتطوير البنية التحتية للدولة والمجتمع لما له من آثار ايجابية على كل القطاعات بشكل عام وعلى الاقتصاد الوطني بشكل خاص.

ولذلك يبرز دور أسلوب BOT الاقتصادي في تطوير البنية التحتية فيما يلي:

1- إن الاستثمار بهذا الأسلوب في مشاريع البنية التحتية يقلل من العبء الملقى على عاتق الحكومات وخاصة البلدان النامية التي تواجه زيادة مطردة في الإنفاق الحكومي وأيضا في ظل الظروف الحالية حيث وان البنية التحتية ضعيفة جدا.

2- إن الاستثمار بهذا الأسلوب يؤدي على الزيادة في كفاءة استخدام موارد المجتمع فكما هو معروف أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في الإنتاج والتسويق من القطاع العام أو الحكومي.

3- يحقق الاستثمار بهذا الأسلوب أرباحاً مرتفعة للقطاع الخاص، فقد أوضحت عدّة دراسات تطبيقية أن الاستثمار في مشاريع البنية التحتية يحقق عوائد مرتفعة قد تصل في بعض الحالات إلى 96%. ويعرض الجدول معدل العائد للاستثمار في مشاريع البنية التحتية وفقاً لعدد من الدراسات .

جدول (1)

جدول يوضح معدّل العائد الضمني للاستثمار في مشاريع البنية التحتية

عينة الدراسة	معدل العائد الضمني ٪	سنة الدراسة	مؤلف الدراسة
الولايات المتحدة الأمريكية	%60	1990	مونيل
مناطق اليابان	%96	1993	ميرا
مناطق فرنسا	%12	1993	برودوم
تايوان ، الصين	%77	1993	أوشيمور، وغالو
كوريا	%51	1993	أوشيمور، وغالو
بلدان متعددة ، نامية	%95	1993	كاننغ، وفاي

المصدر: احمد بن حسن بن احمد الحسني، مرجع سابق ص 15، نقلا عن البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1994م، البنية الأساسية من أجل التنمية،ص26.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن العديد من الحكومات أخذت في تخصيص مشاريع البنية التحتية من خلال استخدام أسلوب الاستثمار في البنية التحتية حيث اتضح بان مناطق اليابان حققت عائد ضمني ما نسبته 96% فضلا عن ذلك هناك بلدان متعددة ونامية حققت عائد ضمني من الاستثمار في البنية التحتية ما نسبته 95%.

4 - اثر الاستثمار وبعض المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي:

4 - 1 تحديد متغيرات النموذج ودراسة استقرارها:

هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعليه فان هذه الدراسة سوف تضع بعض المتغيرات التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي ومن أهمها اجمالي الاستثمار (I) و أسعار الفائدة (R) و الصادرات (X) وسوف يتم إضافة المتغير الصوري (الوهمي) والذي يعبر عن حدوث أحداثا مهمة خلال الدراسة ويرمز له بالرمز (D).

وسيكون النموذج للانحدار الخطي المتعدد على النحو الأتي :

1- تحديد المتغيرات

$$GDP_t = F(I,X,R,Dummy) \qquad (1)$$

حيث أن :

I : يمثل إجمالي الاستثمار . GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

R : يمثل معدل أسعار الفائدة. X : الصادرات . $\alpha 0$: المقدار الثابت.

$\alpha 1$، $\alpha 2$ ، $\alpha 3$: معاملات المتغيرات المستقلة.

وقد تم جمع بيانات السلاسل الزمنية السنوية للمتغيرات الداخلة في النموذج بالإضافة لبقية المؤشرات التي يمكن أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000- 2015) من التقارير الإحصائية السنوية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء ومن البنك المركزي اليمني والملحق رقم (1) يوضح تلك البيانات الخام والتي تم تقسيمها إلى بيانات ربع سنوية باستخدام معادلات مخصصة، وتم ذلك بناء على دراسات علمية سابقة كدراسة الرفيق ودراسة البازعي[15] وكانت البيانات الربعية على الصورة الموضحة في الملحق رقم (2).

15

1 – الرفيق، محمد يحيى، اثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية ، دراسة تحليلية قياسية ، مجلة شئون العضر العدد ( ) ، ص

2- دراسة استقرار المتغيرات :

لكي يتم إجراء دراسة مدى استقرارية المتغيرات التي تستخدم في النموذج سوف يتم اختبار تلك المتغيرات لأن السلاسل الزمنية للعديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية غير مستقرة، ولذلك يفضل اختبار المتغيرات أولا من اجل جذور الوحدة unit root، ويشمل النموذج على تقدير الانحدار لسلسلة غير مستقرة، و تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا كان كلا من المتوسط والتباين ثابتين عبر الزمن، وفي الوقت نفسه يعتمد معامل الاختلاف الذاتي على الفجوة بين تلك الفترتين، وليس على الوقت الفعلي الذي يكون فيه معامل الاختلاف بارزاً، أمَّا من الناحية الأخرى فتحتاج السلسة الزمنية إلى الفرق لكي يكون هناك استقرار، وعليه يمكن القول: إنَّ التكامل ألرتبي (d) يمكن أن يرمز له بالرمز I(d)، وعندما يكون هناك سلسلتان أو أكثر متكاملتان في الرتبة، إذا يمكن انتقال أي جزء من كليهما عبر الأجل الطويل، و لكي يتم دراسة وضع المتغيرات في الأجل الطويل، أي: قبل تحليلهم لأَّبد أن تكون رتب تلك المتغيرات متكاملة، وهناك إجراءات مختلفة ومتوفرة من أجل إجراء ذلك الاختبار، وعادة مَّا يستخدم فيلبس بيرون (Phillips-Person) أو اختبار" Dickey Fuller " أي اختبار ديكي فولر (DF)، أو اختبار ديكي فولر الموسع وهذا الاختبار يشتمل على تقدير المعادلة المصاغة على النحو الأتي[16] :

$$\Delta GDP_t = a + b_1 GDP_{t-1} + u_t \qquad (2)$$

Hammed s. AL- BAZAI,"The Role of Money in Saudi Arabia , ",j.kau:Econ .& Adm 2- .(1999).VOL.13.No. 1, pp37.

1st quarter = $0.05469X_{t-1} + 0.2347X_t - 0.03906X_{t+1}$
2nd quarter = $0.00781X_{t-1} + 0.26563X_t - 0.02344X_{t+1}$
3rd quarter = $- 0.02344X_{t-1} + 0.26563X_t + 0.00871X_{t+1}$
4th quarter = $- 0.03906X_{t-1} + 0.23437X_t + 0.05469X_{t+1}$

16

(2003): - James H. Stock 'Harvard University' & Mark W. Watson 'Princeton University', Introduction to Econometrics, Copyright 2003 Pearson Education, Inc, United States of America,PP.552-560.

- Fuller, W.A. (1996): Introduction to Statistical Time Series (2nd Ed.). New York: John Wiley

Said, S.E. and D.A.Dickey (1984): Testing for Unit Roots in Autoregressive Moving Average of Unknown Order. Biometrika 71,pp. 599-607.

Said, S.E. (1991): Unit Root Test for Time Series Data with a Linear Time Trend. Journal of Econometrics 47,pp. 285-303.

كما أن اختبار ديكي فولر (ADF) الموسع يأخذ الصيغة التالية :

$$\Delta GDP_t = a + b_1 GDP_{t-1} + \sum b_i GDP_{t-i} + u_t \qquad (3)$$

حيث إن: Δ ترمز إلى الفروق الأولى، a : تمثل القاطع.

يظهر من الجدول رقم (2) بعد إجراء دراسة استقرارية المتغيرات الداخلة في النموذج عن طريق مخرجات برنـــــــامج E-VIWES بطريقة فيلبس بيرسون (Phillips-Person) بان هناك استقرارية للمتغيرات عند الفرق الأول سواء في حالة وجود الثابت أو في حالة وجود الثابت والاتجاه الزمني أو في حالة عدم وجود الثابت والاتجاه الزمني.

كما يظهر من الجدول ايضا بان كلا من الناتج المحلي الاجمالي و اجمالي الاستثمار والصادرات واسعار الفائدة كانت غير مستقرة في المستوى للحالات الثلاث أي في حالة وجود الثابت وفي حالة وجود الثابت والاتجاه الزمني وفي حالة عدم وجود الثابت والاتجاه الزمني، في حين انه عند الفرق الأول من خلال طريقة فيلبس بيرسون (Phillips-Person) اتضح بان هناك استقرار السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي و إجمالي الاستثمار والصادرات وأسعار الفائدة والمتغير الصوري.

جدول رقم (2)

نتائج اختبار(Phillips-Person)لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						في المستوى
DUMMY	R	X	I	GDP	المتغيرات	
-0.6088	-1.9693	-1.6534	-1.4390	-1.3082	t-Statistic	مع الثابت
0.8599	0.2992	0.4490	0.5566	0.6196	P- Value	
-1.9338	-2.2314	0.2494	-1.2315	-0.2279	t-Statistic	مع الثابت والاتجاه الزمني
0.6234	0.4632	0.9979	0.8938	0.9908	P- Value	
0.0000	-0.2091	0.1796	0.7005	1.9615	t-Statistic	بدون ثابت وبدون اتجاه زمني
0.6784	0.6064	0.7345	0.8638	0.9872	P- Value	
						عند الفرق الأول
-7.3485	-4.4279	-2.9938	-4.6308	-3.4346	t-Statistic	مع الثابت
0.0000	0.0008	0.0418	0.0004	0.0139	P- Value	
-7.3556	-4.3918	-3.2842	-4.6943	-3.8186	t-Statistic	مع الثابت والاتجاه الزمني
0.0000	0.0049	0.0798	0.0020	0.0230	P- Value	

بدون ثابت وبدون اتجاه زمني	t-Statistic	-2.8978	-4.5120	-3.0484	-4.4629	-7.2801
	P- Value	0.0045	0.0000	0.0029	0.0000	0.0000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الملحق رقم (2) من مخرجات برنامج E-Views

4 - 2 بناء نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوا ت الزمني ة المبطأة: Auto Regressive Distributed Lags (ARDL) : يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المتطورة لمعالجة النماذج القائمة على دراسة وتحليل بيانات السلاسل الزمنية. ونستطيع من خلال نموذج ARDL تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجلين القصير والطويل.

يمتاز نموذج ARDL بأنه يمكنه أن يجمع بين متغيرات ذات أكثر من مستوى استقرار مثل I(0) و I(1) ولا يشترط أن تكون كلها مستقرة عند نفس المستوى ، كما انها تعتمد على معيار SBC (Schwarz Bayesian Criteria) التي تستخدم لتحديد عدد الابطاءت المثلى ويعطي نتيجة تصحيح الخطأ الذي يقيس قدرة النموذج على التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب لطارئ ما.

$$\Delta(GDP_t) = c + \lambda(GDP_{t-1}) + \alpha_1(I_{t-1}) + \alpha_2(X_{t-1}) + \alpha_3(R_{t-1}) + \alpha_4(Dummy_{t-1}) + \sum_{i=1}^{m}\beta_{1,i} * \Delta(GDP_{t-i}) +$$

$$\sum_{i=1}^{k}\beta_{2,i} * \Delta(I_{t-1}) + \sum_{i=1}^{k}\beta_{3,i} * \Delta(X_{t-1}) + \sum_{i=1}^{k}\beta_{4,i} * \Delta(R_{t-1}) + \sum_{i=1}^{k}\beta_{5,i} * \Delta(Dummy_{t-1}) + u_t \qquad (4)$$

حيث أن :

GDP : **الناتج المحلي.** I : **إجمالي الاستثمار.** R: **أسعار الفائدة .** X: **الصادرات. .**

Dummy: **المتغير الصوري.** Ut : **الخطأ العشوائي**

ونلاحظ بان المعادلة (4) تتكون من ثلاثة أجزاء هي على النحو الاتي :

- **الجزء الأول :**

$$c + \lambda(GDP_{t-1}) + \alpha_1(I_{t-1}) + \alpha_2(X_{t-1}) + \alpha_3(R_{t-1}) + \alpha_4(Dummy_{t-1}) \qquad (5)$$

ومنها نحصل على معلومات الأجل الطويل أو العلاقة طويلة الأجل وتمثل سلاسل المتغيرات الخمسة في المستوى بابطأ لسنة واحدة ومن خلال المعلومات التي نحصل عليها من هذا الجزء نتوصل إلى معادلة التكامل المشترك (معادلة العلاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وبين المتغيرات المستقلة) وبحسب أسلوب ARDL فان

- معلمات المتغيرات المستقلة (α1 ، α2 ، α3 ، α4) ليس لها معنى اقتصادي وإنما معنى إحصائي، ويمكن استخدامها من اجل الحصول على الميل الحدي أو المرونة (في حال استخدام اللوغاريتم للسلاسل

الزمنية) للمتغيرات المستقلة (Dummy ، X ، R ، I) في نموذج العلاقة طويلة الأجل اذا كانت لدينا معادلة الانحدار التالية:

$$GDPt = ß + b1(I) + b2(X) + b3(R) + b4(Dummy) + Ut \qquad (6)$$

$$\beta = \frac{-c}{\lambda}, b_1 = \frac{-\alpha_1}{\lambda}, b_2 = \frac{-\alpha_2}{\lambda}, b_3 = \frac{-\alpha_3}{\lambda}, b_4 = \frac{-\alpha_4}{\lambda} \qquad (7)$$

ويشترط أن تكون معلمة λ سالبة لتكون لدينا علاقة الأجل الطويل وإمكانية العودة إلى الوضع التوازني، وهي في الحقيقة تمثل النسبة المئوية من اخطأ الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن والتي تمثل جزء بسيط من السنة في هذا النموذج.

- **الجزء الثاني : يتمثل في ابطاءات المتغير التابع.**

$$\sum_{i=1}^{m} \beta_{1,i} * \Delta(GDP_{t-i}) \qquad (8)$$

- **الجزء الثالث:** يتمثل في ابطاءات المتغيرات المستقلة.

$$\sum_{i=1}^{k} \beta_{2,i} * \Delta(I_{t-1}) + \sum_{i=1}^{k} \beta_{3,i} * \Delta(X_{t-1}) + \sum_{i=1}^{k} \beta_{4,i} * \Delta(R_{t-1}) + \sum_{i=1}^{k} \beta_{5,i} * \Delta(Dummy_{t-1}) \qquad (9)$$

حيث ان الجزء الثاني والثالث للمعادلة يمثل معلومات الأجل القصير

4 - 3 اختبارات النموذج المقدر وتحليل النتائج :

- **يتم** تقدير النموذج باستخدام بطريقة (OLS) ضمن برمجة خاصة بنموذج (ARDL) ونحصل بعد هذه الخطوة من التقدير باستخدام برنامج E-VIEWS على النتائج الموضحة في الملحق رقم (4) وتم تنظيمها في الجدول الأتي:

جدول رقم (3)

نتائج أفضل اختيار لعدد الابطاءات من الإجمالي باستخدام

البيان	GDP	I	X	R	Dummy
عدد نماذج الابطاءات المقيمة	2500				
أفضل عدد ابطأءات تم اختيارها	1	4	4	2	4
عدد المشاهدات	52				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الملحق رقم (2) باستخدام نموذج ARDL

يظهر من خلال الجدول رقم (3) أن عدد نماذج الابطاءات المقيمة التي تمت من خلال برنامج E-VIEWS بلغت 2500 نموذج وكون نموذج ARDL يتميز بأنه يختار أفضل فترات الإبطاء لكل متغير بحسب الملحق رقم (4) حيث عمل على اختيار فترة أبطأ واحدة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي واختيار 4 فترات أبطأ لمتغير إجمالي الاستثمار وفترتين أبطأ لمتغير أسعار الفائدة و4 فترات أبطأ لمتغير الصادرات و 4 فترات أبطأ للمتغير الصوري حيث تم الاختيار بناء على نتائج اختيار (AIC) Akike Info Criterion ، ونلاحظ من الملحق عدد المشاهدات كانت 52 مشاهدة لكل متغير.

- اختبار إمكانية تصحيح الأخطاء في الأجل الطويل والشروط الخاصة بإشارة ومعنوية معلمة تصحيح الخطأ λ :

جدول رقم (4)

نتائج اختبار معنوية وإشارة معامل التصحيح λ

معلمة تصحيح الخطأ	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	اختبار t- test	قيمة P- Value
λ	-0.268782	0.019565	-13.738011	0.0000
المتغيرات المستقلة	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	اختبار t- test	قيمة P- Value
اجمالي الاستثمار (Ln I)	0.286312	0.079287	3.611062	0.0010
الصادرات (Ln X)	0.697582	0.131185	5.317528	0.0000
اسعار الفائدة (Ln R)	-0.195372	0.111341	-1.754722	0.0889
المتغير الصوري (Dummy)	0.251320	0.047359	5.306693	0.0000
الحد الثابت (C)	-2.873099	1.582788	-1.815215	0.0789

$Ln(GDP_t) = ß + b_1(Ln I) + b_2(LnX) + b_3(Ln R) + b_4(Dummy) + U_t$

$Ln(GDP_t) = -2.873099 + 0.286312 (Ln I) + 0.697582(LnX) - 0.195372 (LnR) + 0.251320 (Dummy)$ (10)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الملحق رقم (2) باستخدام نموذج ARDL

يظهر من النتائج الموجودة في الجدول رقم (4) أن التحليل سيأخذ اتجاهين هما :

- التحليل الأول يتمثل في قيمة λ التي هي قيمة سالبة (-0.268782) وهي معنوية حيث أن قيمة t- test =-13.738011 وقيمة P- Value =0.000 وهي اصغر من 1% ، وهذا يعني تحقيق شروط معلمة تصحيح الخطأ التي تم ذكرها سابقا، وبالتالي هناك إمكانية تصحيح اخطأ الأجل

القصير خلال الأجل الطويل والعودة للوضع التوازني ، أي أن نسبة 13.74 من اخطأ الأجل القصير يتم معالجته خلال الأجل الطويل.

- التحليل الثاني : يتمثل في قيمة t- test لكل من إجمالي الاستثمار والصادرات والمتغير الصوري التي كانت بنحو (3.61 و 5.32 و 5.31) على التوالي وهي ذات دلالة إحصائية ومعنوية لأن قيمة P-value كانت اقل من 5% والجدول يبين ذلك لذلك كلما زاد كلا من إجمالي الاستثمار والصادرات والمتغير الصوري بنسبة 1% فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو (28.63% و 69.76% و 25.13%) على التوالي وعلى الرغم بان المتغير الصوري يعبر عن حدوث أحداث في الفترة (2011- 2015) ويفترض بان تكون اشارة معامل المتغير الصوري سالبة أي تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي سلبي لكن الذي يظهر بأن تأثير المتغير الصوري كان موجب ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها لوجود عدم الاستقرار زاد غسيل الأموال وزادت الاستثمارات في العديد من المشروعات كشركات الصرافة ومحطات البترول وقد يكون هناك بعض أصحاب رؤوس الأموال لم يستطيعوا إخراج أموالهم فعملوا على استثمارها في العقارات والمستشفيات الخاصة والمدارس الخاصة والجامعات الخاصة، ولذلك فان كل معاملات المتغيرات المستقلة تعبر عن مرونات الناتج بالنسبة لكل من إجمالي الاستثمار والصادرات والمتغير الصوري بمعنى أن تأثير كل متغير ايجابي ، أما المتغير الخاص بأسعار الفائدة فقد كانت قيمة t-test = -0.195372 وهي ذات دلالة إحصائية ومعنوية عند 10% لأن قيمة P-value = 0.0889.، وعليه فان زيادة معدل أسعار الفائدة 1% سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 19.54% وهي تعبر عن مرونة الناتج بالنسبة لسعر الفائدة، طبعا وقد اتضح بان كل المتغيرات المستقلة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

- اختبار WALD TEST لبحث وجود علاقة طويلة الأجل:

بعد ان توصلت الدراسة لمعادلة اثر الاستثمار وبعض المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل الطويل وتم قبول نتيجة اختبار إشارة ومعنوية معامل التصحيح ، تقوم الدراسة باختبار مهم جدا تقرر من خلاله قبول النموذج الذي توصلت إليه أو عدم قبوله ، وذلك من خلال اختبار وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (I ، X ، R، Dummy) إلى المتغير التابع (GDP) ويستخدم لذلك اختبار الحدود BONDS TEST ضمن برنامج E-VIEWS والذي يعتمد على توزيع F ويقوم على القاعدة الاختيارية الآتية :

وفروض الاختبار هي

- لا يوجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع : H_0

- يوجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع : H_1

ويتم المقارنة لهذا الاختبار من خلال القيم الجدولية التي طورها العالم Pesaran حيث أن هناك حد أعلى I1 وحد أدنى I0 تعتمد على عدد المتغيرات المستقلة K.

فاذا كانت قيمة F اكبر من I1 نرفض H_0 ونقبل H_1 أي انه يوجد علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع.

واذا كانت قيمة F اصغر من I0 نقبل H_0 ونرفض H_1 أي انه لا يوجد علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع .

اما اذا كانت F ما بين I1 و I0 ففي هذه الحالة القرار غير محدد (أي لا نستطيع اتخاذ القرار).

وبعد تطبيق الاختبار على برنامج E-VIEWS نحصل على النتائج الموضحة في الملحق رقم (7) وتم ترتيبها في الجدول رقم (5) والذي يظهر فيه وجود علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المستقلة الى المتغبر التابع وكذلك الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج المقدر في الاجلين القصير والطويل وبالتالي الحكم على جودة النموذج المقدر ككل.

جدول رقم (5)

نتائج اختبار WALD TEST لبحث وجود علاقة طويلة الاجل

نتائج اختبار BONDS TEST			
عدد المتغيرات المستقلة K	اختبار F-Statistic	القيمة الجندولية عند مستوى 5%	
		H_1	H_0
4	27.20475	3.49	2.56
نتائج إختبار F-Statistic و R^2 و Adjusted R-squared			
قيمة F-Statistic	قيمة P-value	R^2	Adjusted R-square
27.14737	0.000000	0.941585	0.906900

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الملحق رقم (2) باستخدام نموذج ARDL

يظهر من الجدول اعلاه ان قيمة F = 27.20 وهي اكبر من اعلى قيمة جدولية أي اعلا من 3.49 وهذا يعني وجود علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع وعليه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي ان هناك علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المستقلة (I و X و R و Dummy) الى المتغير التابع (GDP).

كما ان R^2 التي تبين القدرة التفسيرية للنموذج المقدر خلال الاجل الطويل والذي توصلنا اليه من خلال المعادلة (10) يؤكد لنا ان 94% من التغير في الناتج المحلي الاجمالي تأتي من المتغيرات المستقلة وهي نسبة عالية تعكس حسن اختيار النموذج الممثل للعلاقة محل الدراسة، فضلا عن ذلك فان قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) الذي يأخذ بعين الاعتبار عدد

المشاهدات وعدد المقدرات فقد كانت مدعمة للنموذج المقدر والقدرة التفسيرية حيث بلغت ما نسبته 91%.

في حين ان قيمة F= 27.15 وقيمة P- Value =0.000 وهذا يعني نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ان المعلمات المقدرة تختلف عن الصفر أي ان معادلة الانحدار المقدرة لاثر الاستثمار وبعض المتغيرات على الناتج المحلي الاجمالي معنوية احصائيا في شرح وتفسير اثر الاستثمار وبعض المتغيرات على الناتج المحلي الاجمالي ، كما ان قيمة F ، R^2 و Adjusted R-squared تعكس المعنوية الكلية للنموذج في الاجل القصير والذي يظهر في الملحق رقم (7) .

- **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي** Serial Correlation LM Test :

بحسب منهجية ARDL **فان اكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي تتم من خلال اختبار** Breusch–Godfrey test

الذي يعتمد على فكرة مضاعف لاغرانج LM Test للارتباط المتسلسل، وينبه الكثير من الإقتصاديين من إستخدام إختبار داربن واتسون (DW) في هذا النموذج.

ويعتمد هذا الإختبار على إحصائية إختبار F-statistic وإحصائية Chi-Square ويكون هيكل الإختبار كالتالي:

الفرضيات

- لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء: **H_0**

- يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء : **H_1**

ثم يتم مقارنة القيم المحسوبة لكل من Chi-SquareأوF-statistic أو الاعتماد على إحتمالياتها التي تظهر في الإختبار، حيث تتم المقارنة كالتالي:

عندما P_value > 0.05 نقبل فرض العدم **H_0: (عدم** وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء)

عندما P_value < 0.05 نقبل فرض العدم **H_1:** (وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء)

وبعد تطبيق الاختبار على برنامج **E-VIEWS** نحصل على النتائج الموضحة بالملحق رقم (6) وتم اختصارها في الجدول التالي- :

من الجدول (6) السابق نلاحظ أن الاحتمالية الخاصة بإحصائية F و Chi هي معنوية بدلالة إحتمالياتها التي كانت أكبر من مستوى 5% وبذلك نقبل فرض العدم الذي يقول بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء في نموذج اثر الاستثمار وبعض المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي التي تم تقديرها، أي أن تباين الأخطاء متجانساً .

جدول (6)

نتائج اختبار Serial Correlation LM Test

البيان	قيمة الاختبار	قيمة P-Value
F-statistic	0.302197	0.7411
Chi-Square	0.882712	0.6432

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الملحق رقم (2) باستخدام نموذج ARDL

- **الاستنتاجات والتوصيات:** بعد ان تم دراسة اثر الاستثمار وبعض المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية قياسية سوف يتم استعراض الاستنتاجات والتوصيات على النحو الاتي:

- **الاستنتاجات : توصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات التي من ابرزها ما يلي:**

- ❖ تبين من الدراسة ان اليمن بامس الحاجة الى الاستثمارات في جميع القطاعات وخاصة في البنية التحتية.
- ❖ اظهرت الدراسة بعض معوقات الاستثمار والتي من اهمها معوقات اقتصادية وسياسية وبنيوية وتشريعية .
- ❖ اتضح من خلال الدراسة ان متطلبات الاستثمار تكمن في الاستثمار الحقيقي والاستثمار في النبية التحتية.
- ❖ تبين من الدراسة ان هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية ومعنوية بين اجمالي الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية 5% حيث انه كلما زاد الاستثمار بنسبة 1% ادى ذلك الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنحو 28.63%.
- ❖ أشارت نتائج اثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي بأنها ذات علاقة طردية معنوية مع الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلاله 5%، بمعنى كلما زادت الصادرات بنسبة 1% أدى ذلك إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 69.76%.
- ❖ اتضح من خلال التقدير للنموذج بان المتغير المستقل المتمثل في أسعار الفائدة كان تأثيرة سلبي على الناتج المحلي الاجمالي وهو معنوى وذات دلالة احصائية عند مستوى 10%، أي انه بزيادة اسعار الفائدة 1% ادى ذلك الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 19.54%.
- ❖ أظهرت نتائج التحليل القياسي بان المتغير الصوري (الذي يعبر عن الاحداث في اليمن) كان ذو علاقة طردية ذات دلالة احصائية ومعنوية عند مستوى 5%، ولهذا كلما زادت الاحداث يزيد الناتج المحلي الإجمالي وهذا مخالف للنظرية وقد تم توضيح أسباب ذلك في متن الدراسة.

- **التوصيات : بعد ان تم استعراض اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة فقد قدمت الدراسة اهم التوصيات المتثلة في ان الدراسة توصي ب:**

- بضرورة الاهتمام بالاستثمارات وتقديم التسهيلات لكل المستثمرين سواء المحليين او من الخارج.
- تشخيص المعوقات الاقتصادية والسياسية والبنيوية والقانونية والعمل على ازالة تلك المعوقات.
- الاهتمام بالاستثمار في كل القطاعات وخاصة البنية التحتية .
- تكاتف الجهود بين كل المؤسسات والوزارات من ازالة معوقات الاستثمار امام رأس المال الوطني والاجنبي.
- المزيد من الاهتمام بالاستثمارات وخلق معايير تتطابق مع المعايير الدولية في الاستثمارات.
- الاهتمام بالصادرات كونها تساهم بنسبة عالية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
- تشجيع الاستثمارات الحقيقية والتقليل من الاستثمارات في المشتقات المالية ..
- معالجة الخلل في الواقع للقضاء على غسيل الاموال او الحصول على الاموال بطريقة غير قانونية.

المراجع:

1 - فارس أبو معمر: دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة 1990 -2000، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر – العدد الأول، غزة.

2 - عبد السلام ياسين الإدريسي: التحليل الاقتصادي الكلي ، جامعة البصرة، 1986.

3 - عبد المعطي رضا أرشيد: الادخار بين مفهوم ديناميكي ودور فعال للتنمية، بحوث اقتصادية عربية مجلة محكمة تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، السنة الثامنة ، العدد 15، ربيع، 1999.

4 - الدهي، أحمد سعيد: قيود الاستثمار، القيود المالية مع التطبيق على اليمن، دراسات اقتصادية، مجلة فصلية تصدر عن المؤتمر الشعبي العام ، ابريل- يوليو، العدد 11، صيف، 2004.

5 - عبد القادر عطية (2006): دراسة الجدوى الاقتصادية ومشروعات BOT،

6 - **أحمد بن حسن بن أحمد الحسني:** دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة "**BOT**"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي،جامعة أم القرى.

7 - الهيئة العامة للاستثمار ، الجمهورية اليمنية ، بيانات منشورة عن اهم المؤشرات الاستثمارية في الجمهورية اليمنية.

8 - بشير بن عشي وآخرون: دور رأس المال الفكري في تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2011.

9 - روابح عبدالباقي وآخرون: مداخلة بعنوان رأس المال الفكري وتحديات العولمة، بدون.

10 - عبد القادر بريش: رأس المال الفكري: الميزة التنافسية الجديدة في منظمات الاعمال المعاصرة في ظل التوجه نحو منظمات التعلم، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، بدون.

11- الرفيق ، محمد يحيى (2010) : اثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية ، دراسة تحليلية قياسية، مجلة شئون العصر ـ العدد ، .

12- الافندي، محمد احمد: مناخ الاستثمار في اليمن تقييم تجربة خمسة عشر سنة (1990-2005) المؤتمر الاقتصادي اليمني، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

1.- James H. Stock 'Harvard University' & Mark W. Watson 'Princeton University', (2003): Introduction to Econometrics, Copyright 2003 Pearson Education, Inc, United States of America,PP.552-560.
2. - Fuller, W.A. (1996): Introduction to Statistical Time Series (2nd Ed.). New York: John Wiley>
3. - Said, S.E. and D.A.Dickey (1984): Testing for Unit Roots in Autoregressive Moving Average of Unknown Order. Biometrika 71,pp. 599-607.
4.- Said, S.E. (1991): Unit Root Test for Time Series Data with a Linear Time Trend. Journal of Econometrics 47,pp. 285-303.
5.-Liew Khim Sen & Mahnendran Shitan (January 2002),' The Performance of AICC as an Order Selection Criterion in ARMA Time Series Models' ,Pertanika J. Sci. & Technol. 10(1): 25 -33 , p.2.
6.Copyright © 1994-2002 Quantitative Micro Software. All rights reserved. Help system build: March 11, 2002. http://www.eviews.com.
7. Amadeddin ALMosabbeh College of Business and Economics University - KSA.
8.- Hammed s. AL- BAZAI,"The Role of Money in Saudi Arabia , ",j.kau:Econ .& Adm .(1999).VOL.13.No. 1.

الملاحق

الملحق رقم (1)

إجمالي الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة والصادرات في الجمهورية اليمنية للفترة

(2000 -2015)

السنة	إجمالي الاستثمار بالملايين	الناتج المحلي الإجمالي بالملايين	معدل الفائدة ٪	الصادرات بالألف ريال	(المتغير الصوري)
2000	266481	1560926	13	613,937,112	0
2001	286940	1684554	13	521,629,032	0
2002	297,754	1878007	13	540,732,149	0
2003	411,755	2160608	13	659,476,436	0
2004	493,537	2563490	13	731,781,051	0
2005	806,119	3208501	13	1,040,657,905	0
2006	1,121,344	4,265,586	13	1,270,866,272	0
2007	1,378,156	4,845,838	13	1,214,516,246	0
2008	1,534,091	5,711,289	13	1,438,333,210	0
2009	1,239,261	5,772,915	10	1,225,847,862	0
2010	1,299,867	6,786,814	20	1,361,809,897	0
2011	1,168,212	6,644,660	20	1,482,141,374	1
2012	1,326,845	6,875,253	18	1,471,754,070	1
2013	1,145,868	7,468,564	15	1,539,178,595	1
2014	1,506,048	7,139,534	15	1,334,893,400	1
2015	600,636	5,729,031	15	168,227,913	1

المصدر : 1) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، كتاب الإحصاء السنوي أعداد مختلفة .

2) البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي اعد مختلفة .

الملحق رقم (2)

إجمالي الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة والصادرات في الجمهورية اليمنية للفترة مقسمة الى ربع سنوية

السنوات مقسمة ربعيه	الناتج المحلي الإجمالي GDP	إجمالي الاستثمار I	الصادرات X	أسعار الفائدة R	المتغير الوهمي DUMMY
2001:1	407376.91	70288.39	134881556.73	3.25	0
2001:2	415638.43	71321.74	130680407.04	3.25	0
2001:3	427237.41	72566.99	128879410.88	3.26	0
2001:4	436547.35	73125.55	127846453.86	3.25	0
2002:1	448503.15	69492.46	129678577.54	3.25	0
2002:2	461366.71	71681.86	132250475.82	3.25	0
2002:3	478187.95	75952.91	137151735.99	3.26	0
2002:4	492513.47	81095.61	142423330.06	3.25	0
2003:1	509672.98	93645.51	155768392.91	3.25	0
2003:2	528501.33	100131.43	162246895.94	3.25	0
2003:3	552229.82	106693.83	168875777.08	3.26	0
2003:4	573224.01	111864.29	173461600.24	3.25	0
2004:1	594490.71	106865.01	167167681.19	3.25	0
2004:2	622606.93	115418.61	175140490.25	3.25	0
2004:3	658241.24	128467.99	187989003.27	3.26	0
2004:4	691884.72	143673.76	202661956.16	3.25	0
2005:1	726618.66	172387.97	234623479.40	3.25	0
2005:2	772309.64	191699.61	252356063.90	3.25	0
2005:3	829339.17	212327.79	270346256.70	3.26	0
2005:4	885131.36	230978.86	284819301.76	3.25	0
2006:1	987327.52	253435.31	307746890.29	3.25	0
2006:2	1044539.56	271854.42	317239485.26	3.25	0
2006:3	1100067.59	290970.92	323765623.04	3.26	0
2006:4	1139420.22	306693.74	323626723.89	3.25	0
2007:1	1147520.13	324857.92	298369344.17	3.25	0
2007:2	1186641.56	338878.18	298822885.57	3.25	0
2007:3	1236959.94	353157.21	305350727.27	3.26	0
2007:4	1281455.66	363098.16	313668579.25	3.25	0

0	3.37	356117080.39	387016.97	1379968.35	2008:1
0	3.32	362815948.57	389215.71	1419618.56	2008:2
0	3.24	364273324.64	385990.58	1453785.34	2008:3
0	3.09	356704769.43	373489.32	1464997.09	2008:4
0	2.28	313176641.89	323981.19	1402160.59	2009:1
0	2.29	304934525.97	310697.27	1418981.66	2009:2
0	2.53	303768801.34	304547.65	1458699.95	2009:3
0	2.93	305598051.50	301613.73	1501086.00	2009:4
0	4.46	328765960.33	327223.61	1649045.55	2010:1
0	4.92	336570040.94	327579.41	1692117.04	2010:2
0	5.25	345913140.42	326410.52	1725339.26	2010:3
0	5.39	352344079.81	320133.81	1728531.99	2010:4
1	5.08	364849249.77	293442.52	1662125.18	2011:1
1	5.05	369839033.07	289362.87	1656870.12	2011:2
1	5.00	374599367.14	291400.09	1665821.57	2011:3
1	4.89	374667409.34	295586.19	1668223.60	2011:4
1	4.73	366358676.05	330542.43	1685296.22	2012:1
1	4.59	366439211.48	334714.43	1703105.11	2012:2
1	4.44	369606885.37	335047.46	1735573.82	2012:3
1	4.26	371220236.68	328009.82	1760268.39	2012:4
1	3.92	389594510.13	282674.14	1850009.36	2013:1
1	3.77	389056508.18	279437.81	1870219.70	2013:2
1	3.69	385981016.30	286393.35	1884904.07	2013:3
1	3.63	376255893.38	299096.28	1872321.08	2013:4
1	3.75	390906176.06	392676.14	1860328.44	2014:1
1	3.75	362665456.39	394921.85	1820515.41	2014:2
1	3.76	319974652.70	378423.92	1771311.14	2014:3
1	3.75	261939034.80	341063.65	1694891.18	2014:4

المصدر : تم عملية تقسيم البيانات إلى ربعية بالاعتماد على البيانات في الملحق رقم (1)

1- الرفيق، محمد يحيى ، اثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية ، دراسة تحليلية قياسية ، مجلة شئون العضر .

2- Hammed s. AL- BAZAI,"The Role of Money in Saudi Arabia , ",j.kau:Econ .& Adm .(1999).VOL.13.No. 1, pp37.

1st quarter = $0.05469X_{t-1} + 0.2347X_{t} - 0.03906X_{t+1}$

2nd quarter = $0.00781X_{t-1} + 0.26563X_{t} - 0.02344X_{t+1}$

3rd quarter = $- 0.02344X_{t-1} + 0.26563X_{t} + 0.00871X_{t+1}$

4th quarter = $- 0.03906X_{t-1} + 0.23437X_{t} + 0.05469X_{t+1}$

الملحق (3)

Dependent Variable: LNGDP
Method: ARDL
Date: 08/20/20 Time: 21:38
Sample (adjusted): 2002Q1 2014Q4
Included observations: 52 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNI LNX LNR DUMMY
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(1, 4, 2, 4, 4)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	15.90009	0.045988	0.731218	LNGDP(-1)
0.0042	-3.081999	0.031189	-0.096124	LNI
0.1545	1.458342	0.046307	0.067531	LNI(-1)
0.4788	0.716553	0.044499	0.031886	LNI(-2)
0.7031	0.384519	0.042936	0.016510	LNI(-3)
0.1592	1.441283	0.039654	0.057153	LNI(-4)
0.0000	9.080056	0.044125	0.400658	LNX
0.0010	-3.616531	0.075818	-0.274199	LNX(-1)
0.2655	1.133380	0.053856	0.061039	LNX(-2)
0.0000	5.758264	0.028094	0.161773	LNR
0.0028	-3.240024	0.041008	-0.132866	LNR(-1)
0.9878	-0.015424	0.039970	-0.000616	LNR(-2)
0.9823	-0.022342	0.039530	-0.000883	LNR(-3)
0.0928	-1.732516	0.046130	-0.079920	LNR(-4)
0.4958	-0.689030	0.019634	-0.013528	DUMMY
0.0199	2.451025	0.014784	0.036236	DUMMY(-1)

0.1980	1.314522	0.014752	0.019392	DUMMY(-2)
0.8624	0.174745	0.014502	0.002534	DUMMY(-3)
0.0693	1.879752	0.012191	0.022916	DUMMY(-4)
0.0480	-2.055913	0.375618	-0.772238	C

13.94904	Mean dependent var	0.999723	R-squared
0.472765	S.D. dependent var	0.999559	Adjusted R-squared
-6.102120	Akaike info criterion	0.009933	S.E. of regression
-5.351642	Schwarz criterion	0.003157	Sum squared resid
-5.814405	Hannan-Quinn criter.	178.6551	Log likelihood
1.916359	Durbin-Watson stat	6078.523	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق (4)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: LNGDP
Selected Model: ARDL(1, 4, 2, 4, 4)
Date: 08/23/20 Time: 15:08
Sample: 2001Q1 2014Q4
Included observations: 52

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	-3.802434	0.025280	-0.096124	D(LNI)
0.0007	-3.756924	0.028094	-0.105548	D(LNI(-1))
0.0113	-2.687526	0.027409	-0.073663	D(LNI(-2))
0.0509	-2.028644	0.028173	-0.057153	D(LNI(-3))
0.0000	11.442884	0.035014	0.400658	D(LNX)
0.1539	-1.460603	0.041790	-0.061039	D(LNX(-1))
0.0000	7.772428	0.020814	0.161773	D(LNR)
0.0020	3.357527	0.024250	0.081420	D(LNR(-1))
0.0013	3.526693	0.022912	0.080803	D(LNR(-2))
0.0017	3.428962	0.023307	0.079920	D(LNR(-3))
0.1815	-1.365845	0.009905	-0.013528	D(DUMMY)
0.0001	-4.378135	0.010242	-0.044842	D(DUMMY(-1))
0.0159	-2.545311	0.009999	-0.025450	D(DUMMY(-2))
0.0266	-2.323847	0.009861	-0.022916	D(DUMMY(-3))

0.0000	-13.738011	0.019565	-0.268782	CointEq(-1)

Cointeq = LNGDP - (0.2863*LNI + 0.6976*LNX -0.1954*LNR + 0.2513 *DUMMY -2.8731)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0010	3.611062	0.079287	0.286312	LNI
0.0000	5.317528	0.131185	0.697582	LNX
0.0889	-1.754722	0.111341	-0.195372	LNR
0.0000	5.306693	0.047359	0.251320	DUMMY
0.0789	-1.815215	1.582788	-2.873099	C

الملحق (5)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.9562	Prob. F(19,32)	0.471666	F-statistic
0.9105	Prob. Chi-Square(19)	11.37664	Obs*R-squared
0.9318	Prob. Chi-Square(19)	10.75416	Scaled explained SS

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/18/20 Time: 20:18
Sample: 2002Q1 2014Q4
Included observations: 52

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6775	-0.419660	0.005780	-0.002426	C
0.0477	-2.059590	0.000708	-0.001458	LNGDP(-1)
0.4471	-0.769700	0.000480	-0.000369	LNI
0.5768	0.563868	0.000713	0.000402	LNI(-1)
0.7043	-0.382887	0.000685	-0.000262	LNI(-2)
0.8658	-0.170366	0.000661	-0.000113	LNI(-3)

0.2266	1.232948	0.000610	0.000752	LNI(-4)
0.5795	0.559759	0.000679	0.000380	LNX
0.9498	0.063426	0.001167	7.40E-05	LNX(-1)
0.5580	0.592027	0.000829	0.000491	LNX(-2)
0.8515	-0.188787	0.000432	-8.16E-05	LNR
0.6864	0.407415	0.000631	0.000257	LNR(-1)
0.9533	-0.059050	0.000615	-3.63E-05	LNR(-2)
0.6892	0.403548	0.000608	0.000245	LNR(-3)
0.1875	-1.346688	0.000710	-0.000956	LNR(-4)
0.2864	1.084124	0.000302	0.000328	DUMMY
0.8928	0.135850	0.000228	3.09E-05	DUMMY(-1)
0.9299	0.088615	0.000227	2.01E-05	DUMMY(-2)
0.8391	0.204664	0.000223	4.57E-05	DUMMY(-3)
0.6644	0.437885	0.000188	8.21E-05	DUMMY(-4)

6.07E-05	Mean dependent var	0.218782	R-squared
0.000137	S.D. dependent var	-0.245067	Adjusted R-squared
-14.45036	Akaike info criterion	0.000153	S.E. of regression
-13.69988	Schwarz criterion	7.48E-07	Sum squared resid
-14.16264	Hannan-Quinn criter.	395.7093	Log likelihood
2.162286	Durbin-Watson stat	0.471666	F-statistic
		0.956209	Prob(F-statistic)

الملحق (6)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.9721	Prob. F(2,30)	0.028354F-statistic
0.9521	Prob. Chi-Square(2)	0.098110Obs*R-squared

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 08/23/20 Time: 15:07
Sample: 2002Q1 2014Q4
Included observations: 52
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9582	0.052903	0.049837	0.002637	LNGDP(-1)
0.9837	-0.020629	0.032461	-0.000670	LNI
0.9889	0.013986	0.047864	0.000669	LNI(-1)
0.9991	0.001181	0.045987	5.43E-05	LNI(-2)
0.9925	0.009469	0.044462	0.000421	LNI(-3)
0.9618	-0.048320	0.043403	-0.002097	LNI(-4)
0.9817	0.023133	0.047404	0.001097	LNX
0.9779	-0.027972	0.080071	-0.002240	LNX(-1)
0.9885	0.014476	0.055840	0.000808	LNX(-2)
0.9659	0.043089	0.029983	0.001292	LNR
0.9671	-0.041575	0.042979	-0.001787	LNR(-1)
0.9998	0.000254	0.042242	1.08E-05	LNR(-2)
0.9921	-0.009938	0.040824	-0.000406	LNR(-3)
0.9659	0.043090	0.049601	0.002137	LNR(-4)
0.9710	-0.036677	0.020783	-0.000762	DUMMY
0.9918	-0.010326	0.015271	-0.000158	DUMMY(-1)
0.9940	-0.007621	0.015286	-0.000116	DUMMY(-2)
0.9966	-0.004357	0.014967	-6.52E-05	DUMMY(-3)
0.9953	-0.005989	0.012583	-7.54E-05	DUMMY(-4)
0.9773	-0.028745	0.402199	-0.011561	C
0.8182	-0.231931	0.201326	-0.046694	RESID(-1)
0.9997	-0.000327	0.219811	-7.20E-05	RESID(-2)

-5.86E-15	Mean dependent var	0.001887R-squared
0.007868	S.D. dependent var	-0.696793Adjusted R-squared
-6.027086	Akaike info criterion	0.010249S.E. of regression
-5.201560	Schwarz criterion	0.003152Sum squared resid
-5.710599	Hannan-Quinn criter.	178.7042Log likelihood
1.843421	Durbin-Watson stat	0.002700F-statistic
		1.000000Prob(F-statistic)

الملحق (7)

ARDL Bounds Test
Date: 08/22/20 Time: 17:06
Sample: 2002Q1 2014Q4
Included observations: 52
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
4	27.20475	F-statistic

Critical Value Bounds

I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.09	2.2	10%
3.49	2.56	5%
3.87	2.88	2.5%
4.37	3.29	1%

Test Equation:
Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/22/20 Time: 17:06
Sample: 2002Q1 2014Q4
Included observations: 52

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0042	-3.081999	0.031189	-0.096124	D(LNI)
0.0093	-2.766927	0.038146	-0.105548	D(LNI(-1))
0.0538	-2.001969	0.036795	-0.073663	D(LNI(-2))
0.1592	-1.441283	0.039654	-0.057153	D(LNI(-3))
0.0000	9.080056	0.044125	0.400658	D(LNX)
0.2655	-1.133380	0.053856	-0.061039	D(LNX(-1))
0.0000	5.758264	0.028094	0.161773	D(LNR)
0.0349	2.203464	0.036951	0.081420	D(LNR(-1))

0.0397	2.144709	0.037676	0.080803	D(LNR(-2))
0.0928	1.732516	0.046130	0.079920	D(LNR(-3))
0.4958	-0.689030	0.019634	-0.013528	D(DUMMY)
0.0014	-3.495282	0.012829	-0.044842	D(DUMMY(-1))
0.0475	-2.061500	0.012345	-0.025450	D(DUMMY(-2))
0.0693	-1.879752	0.012191	-0.022916	D(DUMMY(-3))
0.0480	-2.055913	0.375618	-0.772238	C
0.0150	2.571303	0.029929	0.076956	LNI(-1)
0.0000	5.531147	0.033898	0.187498	LNX(-1)
0.1212	-1.592035	0.032984	-0.052512	LNR(-1)
0.0033	3.174412	0.021280	0.067550	DUMMY(-1)
0.0000	-5.844577	0.045988	-0.268782	LNGDP(-1)

0.025962	Mean dependent var	0.941585	R-squared
0.032555	S.D. dependent var	0.906900	Adjusted R-squared
-6.102120	Akaike info criterion	0.009933	S.E. of regression
-5.351642	Schwarz criterion	0.003157	Sum squared resid
-5.814405	Hannan-Quinn criter.	178.6551	Log likelihood
1.916359	Durbin-Watson stat	27.14737	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

واقع التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية في ضوء بعض مؤشراتها العالمية أثناء الصراع

The reality of sustainable development in the Republic of Yemen in light of some of its global indicators during the conflict

د / أحمد محمد المنجدي[1]

(1)Assistant Professor,
Department of Administration
Community College - Amran

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع التنمية المستدامة بالجمهورية اليمنية في ضوء بعض مؤشراتها, وذلك من خلال معرفة التقدم في التنمية المستدامة بالاحتياجات الإنسانية (الفقر- الجوع والأمن الغذائي) وتطوير (الصحة – التعليم),واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على وصف الاحتياجات الإنسانية المحددة بالملخص التنفيذي لمنظمة الاسكوا في اليمن بعنوان: أولويات التنمية المستدامة لما بعد 2015م, والقيام بتحليل ما ورد في بعض التقارير الدولية والمحلية حول تحقيق اهداف التنمية المستدامة العالمية 2030م الخاصة بالاحتياجات الإنسانية في اليمن, في ضوء مؤشراتها. وهي الأهداف الأربعة الاولي من اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر, واما التقارير الخاضعة للتحليل هي:

برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP : تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن2019م

برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP : تقييم تأثير الصراع على التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية 2019م.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي, قطاع الدراسات (2019): اليمن في التقارير الدولية.

مؤشرات رقمية للتنمية المستدامة في الدول العربية (2019).

نظرة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2019.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي, الكتاب الاحصائي 2017م

وتوصلت الدراسة الى :

أن نسبة الفقر في اليمن بزيادة من سنة الى أخرى وتعاظمت النسبة منذ بداية الصراع, وهذا يعني لم تحظ اليمن بتحقيق أي تقدم في الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر 2030م.

أن نسبة المجاعة في اليمن بتزايد, حيث أن نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية في عام 2019م بلغت (36.1%), بينما كانت في 2014م (25.2%),كما أن 20 مليون نسمة يعانون من انعدام الامن الغذائي بنسبة (76%) في عام 2019م,وبهذه النتيجة اضحى تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالجوع والأمن الغذائي بعيدًا عن التقدم.

أن الوضع الصحي في اليمن وضع كارثي وفقاً للتقارير الدولية, وبالإشارة الى أحد المؤشرات نجد أن

نسبة وفيات الرضع لكل 1000مولود حي في 2014م بلغ (46.3) حالة وفاة، بينما بلغ في عام 2016 إلى (54.3) حالة وفاة. وارتفع الى (70) حالة وفاة في عام 2019م، وفي حالة استمرار الحرب إلى عام 2030م سيبلغ الى (140) حالة. وبهذه النتيجة نجد أن الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لم يحظ بتقدم بتحقيقه.

كما أن الوضع التعليم ليس باختلاف عن اوضاع القطاعات الأخرى أنفة الذكر، ويمكن الإشارة الى بعض المؤشرات لإيضاح النتيجة حيث أن معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي انخفض بنسب بسيطة من 2015م إلى 2017م، حيث كان في 2015م (87.81%) و (82.81%) في عام 2016م، و(83.03%) في عام 2017م، كما أن نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي انخفضت أيضاً (79.68%)، (75.69%)، (74.71) لنفس الفترة. الا أن تقرير (الأمم المتحدة،2019: 102) أكد أن معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي (83.1%)؛ الا أنه مازال يواجه تحديات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – الفقر – الجوع – الصحة – التعليم.

Abstract:

The study aimed to identify the reality of sustainable development in the Republic of Yemen in the light of some of its indicators, by knowing progress in sustainable development in human needs (poverty, hunger, food security, health- education), and used the descriptive method based on the description of humanitarian needs identified in the EXECUTIVE Summary of ESCWA in Yemen entitled: Priorities for Sustainable Development beyond 2015, and to analyze some international and local reports on achieving the Global Sustainable Development Goals 2030 for humanitarian needs in Yemen. In light of its indicators. These are the top four of the 17 Sustainable Development Goals, and the reports under analysis are:

UNDP: Assessing the impact of war on yemen's development 2019

UNDP: Assessing the impact of conflict on sustainable development in the Republic of Yemen 2019.

Ministry of Planning and International Cooperation, Studies Sector (2019): Yemen in international reports.

Digital indicators for sustainable development in the Arab countries (2019.(

An overview of humanitarian needs in Yemen 2019.

-Ministry of Planning and International Cooperation, Statistical Book 2017

The study found:

1- The poverty rate in Yemen has increased from year to year and has increased since the beginning of the conflict, which means that Yemen has not achieved any progress in the first goal of the 17 Sustainable Development Goals 2030.

2- The rate of famine in Yemen is increasing, as the proportion of the population suffering from malnutrition in 2019 was 36.1%, while in 2014 it was (25.2%), and 20 million people suffered from food insecurity (76%). In 2019, achieving the second sustainable development goal of hunger and food security is far from being achieved.

3- The health situation in Yemen is catastrophic according to international reports, and according to one indicator, the infant mortality rate per 1,000 live births in 2014 was 46.3 deaths, while in 2016 it was 54.3 deaths. It rose to 70 deaths in 2019, and if the war continues until 2030 it will reach 140. As a result, the third goal of the Sustainable Development Goals has not progressed.

4- The education situation is not different from that of the other sectors mentioned above, and some indicators can be pointed out to illustrate the result as the rate of enrolment in basic education decreased by a small percentage from 2015 to 2017, where it was in 2015 (87.81%). And (82.81%) In 2016, 83.03% In 2017, girls' enrolment in basic education also declined (79.68%), (75.69%), and (74.71) for the same period.However, the United Nations report, 2019: 102, confirmed that the primary enrolment rate (83.1%), but still faces challenges.

Keywords: Sustainable development, poverty, hunger, health, education.

المقدمة :

لقد عاش العالم في العقود الثلاثة من القرن العشرين العديد من الازمات تمخضت عنها بروز مشكلات فرضة نفسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، والتي بدورها أفرزت تنبيهات لرواد نظرية التنمية الذين كانت أفكارهم تتمحور حول التنمية الاقتصادية Economic Development القائمة على الاستغلال المفرط للموارد الغير متجددة التي أدت إلى التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية ، بتوأمة مع الزيادة السكانية المطردة .

لذا فإن تلك التنبيهات عملت على إدراك أهمية دراسة الإمكانيات والموارد الطبيعية وكيف ستلبي الاحتياجات المتزايدة في المستقبل[1]. وهذا ما يقصد به بالتنمية المستدامة بمعنى؛ أنها تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها .

ولذلك فإن الأمم المتحدة سعت إلى إقامة مؤتمر معني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريوديجانيرو في البرازيل عام 1992م (مؤتمر قمة الأرض) وكان مهتماً بنشر الوعي الدولي حول العلاقات بين السكان والبيئة والتنمية المستدامة ، وأعدت أجندة هذه القمة كخطة عمل عالمية للتنمية المستدامة[2].وعرفت التنمية المستدامة في هذا المؤتمر بأنها ضرورة انجاز الحق في التنمية على نحو متساوي في كل من الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية ، كما أقر المؤتمر آنف الذكر بأنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل البيئة جزء من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بالتنمية بمعزل عنها[3] . وفي شهر 9/ 2015م عقدت الأمم المتحدة في مقرها نيويورك مؤتمرا حول التنمية المستدامة وأقرت خطة التنمية المستدامة لعام 2030م, المتضمنة 17هدفاً, و169 غاية, بينما كانت أهداف الالفية 8 اهداف و21 غاية[4].

وعلى المستوى العربي فقد عقد المنتدى العربي للتنمية المستدامة دوراته الخمس : في عمان 2014 ، 2016 وفي المنامة 2015 وفي الرباط 2017 وفي بيروت 2018م ، واستندت هذه الدورات على أسس مرجعية تتمثل بقرارات صادرة عن الاسكوا ، ووفقاً لإعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030م ، الصادر عن الاسكوا في دورتها التاسعة و العشرين 2016م أكدت على أن المنتدى هو لقاء سنوي تجتمع فيه حكومات الدول العربية والجهات المعنية للتنمية المستدامة للاطلاع على التجارب الوطنية والإقليمية ، ومدى التقدم لتنفيذ الخطة والبحث عن آليات التنفيذ والرفع بالنتائج إلى المنتدى

1 عبدالله عبدالخالق (1993): التنمية المستدامة, والعلاقة بين البيئة والتنمية, ص
2 احمد ياسر عبدالكريم (2016): دراسة وصفية لتطوير التنظيم الإداريفي ضوء أبعاد التنمية المستدامة, ص 320
3 سيرج لاتوش(2007): تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي,ص51
4 http://www.unic-eg.org/16131

السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد في نيويورك في شهر يوليو من كل عام[5], كما أن القادة العرب اكدوا غي القمم العربية المنعقدة (شرم الشيخ, 2015م, نواكشوط, 2016م, عمّان, 2017م) العزم على المضي قدما لتحقيق التنمية المستدامة وتسخير كأفة الجهود التي تمكن من تحقيقها, والقضاء على الفقر بمختلف أبعاده, وتحقيق التمية للمواطن العربي في اطار من العدالة الاجتماعية [6].

وبما أن اليمن هي إحدى دول الأعضاء في المنتدى العربي للتنمية المستدامة ، فكان لزاماً أن تبدأ بمواكبة التوجهات والعمل بتوصيات المنتديات العربية للتنمية المستدامة . وفي ضل ذلك فقد سعت الدولة والحكومات المتعاقبة إلى وضع أسس التنمية المستدامة من الناحية النظرية لأن الاستراتيجيات والتشريعات التي أصدرتها وكذلك التطوير في البناء المؤسسي أدت إلى تحسن بعض المؤشرات فقط ، دون تحقيق أهداف الالفية للتنمية[7].

مشكلة الدراسة:

أدى الاستغلال الغير مدروس للموارد الطبيعية من قبل الدول المتقدمة والنامية إلى زيادة نتاجاتها المحلية وانعكس ايجابيًا على عيش المجتمعات الحالية للبعض منها فنعمت بالرفاه الاجتماعي؛ الا أن ذلك كان من حساب رصيد الأجيال اللاحقة, ولذا برز مصطلح التنمية المستدامة الداعي الى الاستفادة من الموارد الطبيعية(الثروات) دون الاضرار باستحقاق الأجيال القادمة من هذه الموارد, وحظيت هذه المناشدة باهتمام كبير على كل المستويات العالمية والعربية والإقليمية والمحلية, وأقيمت لها العديد من المؤتمرات والقمم العالمية, وتمخض عنها أهداف وغايات مطلوب تحقيقها في نهاية عام 2030م ووضعت مؤشرات لقياس تقدم الدول في تحقيق تلك الأهداف. وبما أن اليمن إحدى الدول العربية المشاركة في المؤتمرات العربية والعالمية للتنمية المستدامة, وقابعة حالياً تحت وطأة الصراع؛ وقد أجريت دراسة تقييمية لأولويات التنمية المستدامة في اليمن لما بعد 2015م من قبل منظمة الاسكوا وغطت أربعة محاور: الاحتياجات الإنسانية (الفقر- البطالة – التعليم – الصحة),البيئة والموارد الطبيعية (البيئة والموارد المائية), البنية التحتية (الكهرباء), والأداء المؤسساتي (الحكم الرشيد, الشراكة التنموية), والدراسة الحالية ستبحث من خلال بعض التقارير الدولية والمحلية مدى التقدم في تحقيق الأهداف القاصرة على الاحتياجات الإنسانية (الفقر, الجوع والأمن الغذائي, الصحة, التعليم) فقط, ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي:

ما واقع التنمية المستدامة بالجمهورية اليمنية في ضوء مؤشراتها ؟

5 الاسكوا, تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة (2018): الموارد الطبيعية والاجيال المقبلة الصالح العام, ص2

6 المرجع نفسه

7 الاسكوا, ملخص تنفيذي(2015): الجمهورية اليمنية لما بعد 2015, ص 9

ويمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

هل يوجد تقدم في التنمية المستدامة بما يخص الفقر في الجمهورية اليمنية؟

هل يوجد تقدم في التنمية المستدامة بما يخص الجوع والأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية؟

هل يوجد تقدم في التنمية المستدامة بما يخص الصحة في الجمهورية اليمنية؟

هل يوجد تقدم في التنمية المستدامة بما يخص التعليم في الجمهورية اليمنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على:

مدى التقدم في التنمية المستدامة بما يخص الفقر في الجمهورية اليمنية.

مدى التقدم في التنمية المستدامة بما يخص الجوع والأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية.

مدى التقدم في التنمية المستدامة بما يخص الصحة في الجمهورية اليمنية.

مدى التقدم في التنمية المستدامة بما يخص التعليم في الجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته المتمثل بالتنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة, كما أنها ستعمل على التأكيد او نفي التوقعات المسبقة لبعض التقارير الدولية التي اشارت الى أن اليمن بعيدة كل البعد عن تحقيق ما تيسر من أهداف التنمية المستدامة, وتتزايد أهميتها في إيضاح واقع التنمية المستدامة في اليمن للمعنيين واطراف الصراع وما وصلت اليه من حالة الفقر والجوع وتدهور الوضع الصحي والتعليمي.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على دراسة وتحليل بعض التقارير الدولية والمحلية المهتمة بالتنمية المستدامة في اليمن في ظل الصراع بصورة رئيسة, واستفادت من بعض المراجع والدراسات والمواقع الالكترونية, ويمكن عرض التقارير الرئيسة التي استخدمت في الدراسة كما يلي:

برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP : تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن2019م

برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP : تقييم تأثير الصراع على التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية 2019م.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي, قطاع الدراسات (2019): اليمن في التقارير الدولية.

مؤشرات رقمية للتنمية المستدامة في الدول العربية (2019).

نظرة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2019.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي, الكتاب الاحصائي 2017م

كما اقتصرت الدراسة على دراسة وتحليل الاحتياجات الإنسانية فقط (الفقر – الجوع والأمن الغذائي – الصحة – التعليم) وفقاً لما ورد بالملخص التنفيذي لمنظمة الاسكوا في اليمن بعنوان: أولويات التنمية المستدامة لما بعد 2015م.

منهجية الدراسة:

تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف واقع الاحتياجات الإنسانية المحددة بالملخص التنفيذي لمنظمة الاسكوا في اليمن بعنوان: أولويات التنمية المستدامة لما بعد 2015م, وهي (الفقر – الجوع والأمن الغذائي – الصحة – التعليم) أولاً, والقيام بتحليل ما ورد في بعض التقارير الدولية والمحلية حول تحقيق اهداف التنمية المستدامة العالمية 2030م الخاصة بالاحتياجات الإنسانية في الجمهورية اليمنية, في ضوء مؤشراتها العالمية ثانياً. واتخذت منهجية الدراسة على النحو التالي:

مفهوم التنمية المستدامة وابعادها

مؤشرات التنمية المستدامة.

واقع التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية.

المبحث الأول: التنمية المستدامة (المفهوم – الأبعاد)

من المعلوم أن التنمية المستدامة حظيت باهتمام كبير منذ أول ظهور لها كمصطلح في تقرير لجنة (برودتلاند 1987) , في كافة المجالات, وادى هذا الاهتمام الى توسعة المفهوم نحو منهج معني بصورة شاملة بالأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية[8]. وعرفت[9] بانها تنمية احتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم. كما عرفتها سميسم[10]بانها عملية مجتمعية موجهة من اجل حياة كريمة من خلال احداث تغييرات صحية, وبيئية, وثقافية, واجتماعية. بينما عرفتها المرساوي[11], فوزيه,2015: 4) بأنها تصور تنموي شامل يعتمد على تقوية بمختلف المجالات المجتمعية, الاقتصادية, والبيئية, واستثمار لكل الموارد من اجل الانسان. ويعرفها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة, بانها التنمية التي لا تكتفي بتوليد النمو

8 الأمم المتحدة, منظمة الأغذية والزراعة (2009): تقرير التنمية الزراعية والريفية المستدامة, ص 6

9W. Kate, and others(2005):Editorial –what is sustainable development ,Goals ,Indicator Values , and practice, Environment Science and policy for sustainable. P3

10 نبأ عبدالرؤوف سميسم (2019): تحليل محتوى كتابي علم الأحياء للصف الخامس والسادس العلمي, ص312

11

الاقتصادي فقط, بل بالتوزيع العادل لعائداته, وتجدد البيئة وتحافظ عليها وتمكن الناس وتوسع خياراتهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم[12].

ونتيجة لما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة مفهوم حديث, حظى باهتمام في العقدين الاخرين من القرن الماضي ومطلع الألفية الجديدة, واضحت تأخذ بالتوسع والانتشار في أغلب دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء, ونالت نصيبها في عقد الندوات والمؤتمرات كقمم عالمية أو إقليمية تمخض عنها ضوابط وقيود ملزمة للجميع. وتزايدت الجهود والأنشطة إيجابية الأثر على عناصر التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصاد – الانسان – البيئة, بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في عام 2030م. أما ابعاد التنمية المستدامة تتمثل بثلاثةِ أبعادٍ هي: الاقتصادي – الاجتماعي – البيئي, وقام الباحث بعرضها متضمنًا المفهوم, وكيف تتم الاستدامة في كل بعد, وعلاقتها بالتنمية المستدامة, كما يلي:

البعد الاقتصادي:

يقصد به عملية اختيار الوسائل والأدوات المناسبة الفاعلة التي بواسطتها يمكن تلبية الاحتياجات الاقتصادية لأفراد المجتمع دون الإضرار بالبيئة الطبيعية والاجتماعية[13]. والنظام المستدام اقتصاديًا هو الذي يتمكن من انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وان يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام, وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية[14]. كما أن الرفاهية الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر, وزيادة الإنتاج المحلي, وارتفاع متوسط الدخل للفرد لا يمكن تحقيقها دونما اقتصاد قوي، كما أنه لا يمكن الحفاظ على موارد البيئة من الاستنزاف في ظل الفقر المدقع ،فالفقر والعوز من أولى مسببات استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة[15]. ومع ذلك سعت اغلب الدول المتقدمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي. وهذا ما أطلق عليه النمو الاقتصادي أي نموا كميًا بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو الكمي والنوعي[16]. وبالتالي، فإن كلاً من

12 لورنس صالح (2000) : التنمية الاقتصادية ومشكلة التلوث بالبلدان النامية, ص 35

13 نبأ عبدالرؤوف سميسم (2019): تحليل محتوى كتابي علم الأحياء للصف الخامس والسادس العلمي, ص317

14 العايب عبدالرحمن (2011): التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة, ص25

15أحمد محمود الزنفلي(2012): التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة, ص 200

16 عبداللطيف مصطيفي, وعبدالرحمن سانية (2014): دراسات في التنمية الاقتصادية, ص16

التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية (أبو جودة, 2011: 52). لذلك فالتنمية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر؛ إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونه، وغالبًا ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة[17].ولتحقيق التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي ينبغي القيام بما يلي[18]:

تحسين مستوى معيشة الفرد والتقليل من مستوى الفقر.

تنمية رأس مال بشري ومادي كفوء.

انعاش الاقتصاد باستغلال الموارد دون الإضرار بالبيئة لتحقيق الاستدامة.

البعد الاجتماعي:

هو احقية أن يعيش الفرد في بيئة نظيفة تكفل له ممارسة نشاطاته بصورة طبيعية, مع وجود ضمانات تكفل له الحق بنصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية[19]. وهذا يتطلب الحفاظ على التنوع الاجتماعي والرفاهية بشكل عام, ولن يتأتى ذلك الا من خلال توفر العدالة, والمساواة, والشفافية (Mark. Herbert &Rorairus,2009:105). وهدف التنمية الاجتماعية يتمثل بتحسين نوعية الحياة بجميع النشاطات البشرية من خلال إحداث التغيرات الاجتماعية التي تساهم في تحيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحق للمجتمع بقاؤه ونموه. ويتضمن البعد الاجتماعي[20] العمل على استقرار السكان والحد من هجرة السكان من المناطق الريفية إلى الحضر (المدينة), والعمل على تدريب الأفراد وتزويدهم بالخبرة ليصبح عنصرًا فاعلًا في التنمية المستدامة. وأضاف هاشم[21] معدل البطالة, ومعدل النمو السكاني, معدل البالغين الذين لهم إلمام بالقراءة والكتابة, نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية, مؤشر الفقر البشري, السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر, متوسط العمر المتوقع عند الولادة, السكان الذين لا سبيل لهم للوصولإلى المياه المأمونة, السكان الذين لم تتوفر لديهم الخدمات الصحية. وتأتي الاستدامة في البعد الاجتماعي في تحيق العدالة بالتوزيع, وايصال الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة الى محتاجها والمساواة في النوع

17 محمد عبدالقادر(1999): مفهوم التنمية الاقتصادية, ص17

18 عبدالله حسون محمد واخرون(2015): التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد,ص348,349

19 ريدة ديب و مهنا سليمان (2009) : التخطيط من أجل التنمية المستدامة،ص491

20 رواء زكي يونس الطويل (2009): الأمن الاقتصادي العربي و التنمية المستدامة,ص24

21 حنان عبدالخضر هاشم (2011) : واقع التنمية المستدامة في العراق,ص251

الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية[22].ويرى ميخائيل[23] أن الاستدامة في الجانب الاجتماعي يمكن تحقيقها إذا تم التماس النهج الميداني, كما يلي:

توطيد أواصر التسامح كحجر أساس في المعاملات الاجتماعية.

ضمان الدمج والديموقراطية في الحكم.

ضمان وصول منصف للموارد التي تسمو بالحياة.

التعاون المشترك كأساس لإدارة قضايا عالمية.

حظر الحرب والاتجار بالوسائل القتالية.

رفع الوعي والتثقيف بموضوع الاستدامة من خلال التعليم.

البعد البيئي:

ويقصد به الاستغلال الأمثل لموارد البيئة الطبيعية والبشرية دون الاضرار بها. وتتحقق الاستدامة في هذا البعد من خلال المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية, تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة[24]. استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة, تدوير مخلفات عمليات الإنتاج واستخدامها, ترشيد استهلاك المياه وتحسين كفاءة شبكات المياه[25], الحفاظ على الغابات والأشجار, تجنب استخدام المواد الكيميائية التي تسبب تلف للتربة, حماية البيئة ومواردها من زيادة عدد السكان, حماية الكائنات الحية من الانقراض[26].

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة:

في عام 2015م عقدت الأمم المتحدة مؤتمرًا للتنمية المستدامة وأقرت الخطة التنفيذية للعام 2030م, والتي تضمنت 17 هدفًا للتنمية المستدامة, 169 غاية يجب تنفيذها بحلول 2030م, وشكلت لجنة من الخبراء لتدارس مؤشرات كل الأهداف وإقرارها, وعمد الباحث في هذه الدراسة الى عرض الأربعة الأهداف الأولى المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية (الفقر - الجوع والأمن الغذائي - الصحة - التعليم) مع غاياتها ومؤشراتها, والتي في ضوئها فقط أجريت هذه الدراسة, وعلى النحو التالي:

---

22 العايب عبدالرحمن (2011): التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة, ص25

23 ميخائيل ايلي(بدون):الاستدامة المبادئ الأساسية الخمسة, ص7 من الرابط http://www.sustainabilitylabs.org/the-five-core-

24 العايب عبدالرحمن (2011): مرجع سابق, ص25

25 بشير محمد عربيات, ايمن سليمان زاهره (2004): التربية البيئية,ص129

26 بادعا شور الطائي ومحسن عبده علي (2010) : التربية البيئية, ص220

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع اشكاله وانواعه

الغايات	المؤشرات
القضاء على الفقر المدقع لكل الناس أينما كانوا بحلول 2030م	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي, مصنفين بحسب الجنس والعمر والوضع الوظيفي والموقع الجغرافي (حضر, ريف)
تخفي نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الين يعانون الفقر بحلول 2030م	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني, مصنفين حسب الجنس والعمر
	نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر من جميع ابعاده وفقاً للتعاريف الوطنية
استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية على المستوى الوطني, ووضع حدود دنيا لها, وتغطية واسعة للضعفاء والفقراء بحلول 2030م	النسبة المئوية من السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا بالحماية الاجتماعية, مصنفين بحسب الجنس مع التمييز بين الأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل والأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء
ضمان تمتع جميع الرجال والنساء ولا سيماء الفقراء والضعفاء منهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والمالية وحقوق الملكية	نسبة السكان الذين يعيشون في اسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية.
بناء قدرات الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها.	عدد الوفيات والمفقودين والمصابين الذين يتم اجلائهم ونقلهم بسبب الكوارث من كل 100000 شخص
كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة عن طريق التعاون الإنمائي المعزز من اجل تزويد الدول النامية لا سيما الدول الأقل نمواً	النسبة المئوية من الموارد التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر
	الانفاق على الخدمات الأساسية (التعليم – الصحة- الحماية الاجتماعية) من اجمالي الانفاق الحكومي
وضع اطر سياسية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي, استناداً الى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء	عدد خطط العمل الوطنية ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تدعم تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية الى القضاء على الفقر

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الغايات	المؤشرات
القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع, ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة, بمن فيهم الرضع, على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول 2030م	معدل اتشار نقص التغذية
	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان, استنادا الى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي
وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية, بحلول عام 2030م, ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن بحلول 2025م	معدل اتشار توقف النمو بين الأطفال دون سن الخامسة
	معدل اتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة, مصنفين حسب النوع (الهزال, وزيادة الوزن).
مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية لا سيما النساء وافراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون, وحصولهم على فرص عمل غير زراعية, بحلول 2030م	حجم الإنتاجية لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية الرعوية
	الإنتاجية الاجمالية لعوامل الإنتاج
ضمان وجود نظم انتاج غذائي مستدامة, وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي الى زيادة الإنتاجية والمحاصيل, وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة, وتحسن تدريجيًا نوعية الأراضي والتربة, 2030م	النسبة المئوية للمساحات الزراعية الخاضعة للممارسات الزراعية المستدامة.
	النسبة المئوية للأسر المعيشية الزراعية التي تستخدم نظام الري, مقارنة بجميع الأسر المعيشية.
	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تستخدم اسمدة مراعية للبيئة مقارنة للأسر المعيشية التي تستخدم اسمدة
الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة, والحيوانات المدجنة والاليفة وما يتصل بها من الحيوانات البرية	مؤشر تخصيب المحاصيل خارج مواقعها
	النسبة المئوية للمحاصيل والسلالات المحلية, وما يتصل بها الأنواع البرية
زيادة الاستثمار عن طريق التعاون الدولي المعزز, في البنى التحتية الريفية, وفي البحوث الزراعية.	مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية
	النسبة المئوية للتغير في تعريفات الاستيراد والتصدير المفروضة على المنتجات الزراعية.

منع القيود المفروضة على التجارة الزراعية وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية	اعانات الصادرات الزراعية
اعتماد تدابير لسلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات من الأغذية.	مؤشر مفارقات أسعار الغذاء

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الغايات	المؤشرات
خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية الى اقل من 70 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي بحلول 2030م	الوفيات النفاسية لكل 100000مولود حي
	نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة
وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030م	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي)
	معدل وفيات المواليد (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي)
وضع نهاية لأوبئة الايدز والسل والملاريا والامراض المدارية المهلة ومكافحة التهاب الكبد الوبائي والامراض المنقولة بالمياه والامراض المعدية الأخرى بحلول 2030م	عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان بحسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان.
	معدل انتشار داء السل لكل 1000 شخص بالسنة
	عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1000 شخص بالسنة
	عدد الإصابات الجديدة بأمراض التهاب الكبد الوبائي ب لكل 100000 من السكان بالسنة
	عدد الأشخاص الذين يحتاجون تدخلات لمكافحة الامراض المدارية المهملة.
تخفيض الوفيات المبكرة الناتجة عن الامراض الغير معدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة بحلول 2030م	الوفيات الناجمة عن امراض القلب والاوعية الدموية والسكري، والسرطان، والامراض التنفسية المزمنة.
	معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار
	نطاق تغطية التدخلات العلاجية لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات

تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول.	الاستعمال الضار للكحول، محددا وفق السياق الوطني في اطار استهلاك الفرد الوحد (15سنة فأكثر) في سنة تقويمية من اللترات
خفض عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن حوادث المرور الى النصف بحلول 2030م	عدد الوفيات الناجمة عن الحوادث المميتة بسبب حوادث المرور على الطرق في فترة 30 يوم لكل 100000 نسمة
ضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الجنسية والانجابية، وادماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول 2030م	النسب المئوية للنساء في سن الانجاب (15-49سنة) اللاتي لُبيت حاجاتهن الى تنظيم الاسرة بطرق حديثة
	معدل الولادات لدى المراهقات (10-14و من 15- 19سنة) لكل 1000 امرأة في تلك العمر
تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر والحصول على الرعاية الصحية المتكاملة، وإمكانية حصول الجميع على اللقاحات والأدوية الامنة والفعالة والجيدة	نطاق تغطية التدخلات الكاشفة (التحصين الكامل للأطفال، والعلاج المضاد للفيروسات، العلاج من داء السل، ارتفاع ضغط الدم) توفر القابلات الماهرة عند الولادة
	مقدار الجزء من السكان الذي تجرى حمايته من سداد النفقات الصحية لمواجهة الكوارث.
الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والامراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث الهواء والمياه بحلول 2030م	معدل الوفيات المنسوب للأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط
	معدل الوفيات المنسوب للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث المياه والتربة
تعزيز تنفيذ الاتفاقية الاطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان	معدل الانتشار الموحد لسن استعمال التبغ حاليا لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر
دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تترض لها البلدان النامية في المقام الأول	نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات بأسعار ميسورة
	مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى البحوث الطبية والقطاعات الصحية
زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا الطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية	معدل كثافة الاخصائيين الصحيين وتوزيعهم
تعزيزات قدرات جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية في الإنذار المبكر والحد من المخاطر وادارتها	النسبة المئوية لخصائص القدرات الأساسية الثلاث عشرة التي تحققت عند نقطة زمنية محددة

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع[27]

الغايات	المؤشرات
ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيدًا يؤدي الى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول 2030	النسب في الأطفال/ الشباب: أ في الصف الثاني/ الثالث؛ ب في نهاية المرحلة الابتدائية؛ ج في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة والرياضيات. بحسب الجنس والموقع والثروة.
ضمان ان تتاح للبنين والبنات فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول 2030م	النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعليم والرفاه النفسي, بحسب الجنس والموقع والثروة.
	معدل المشاركة في التعليم المنظم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي).
ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد وميسور التكلفة, بما في ذلك التعليم الجامعي 2030م	معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي والغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.
الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب و الكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة, بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية, للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول 2030م	النسبة المئوية للشباب والبالغين الذين تتوفر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة.
القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول الى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة, بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الاصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة, بحلول 2030م	بيانات المساواة حسب الجنس والموقع والثروة من القاع الى القمة مثل حالة الإعاقة, والشعوب الأصلية, والمتضررين من النزاع.
ضمان أن يلم جميع الشباب ومجموعة كبيرة من الكبار, رجالاً ونساء على	النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحقون على الأقل مستوى ثابت من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول

حد سواء, بالقراءة والكتابة والحساب, بحلول 2030م	الأمية والمهارات الحسابية, حسب الجنس, والموقع والثروة ومهارات أخرى.
ضمان ان يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة	النسبة المئوية للطلاب البالغين 15 عاما, والمقيدين في المدارس الثانوية ويبرهنون على أنهم ملمون بمستوى ثابت على الأقل من المعارف في علم البيئة وعلوم الأرض, حسب الجنس والموقع.
بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين, والاعاقة, والأطفال, ورفع مستوى المرافق التعليمية, وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع	النسبة المئوية للمدارس التي تحصل على: الطاقة الكهربائية, شبكة الانترنت, أجهزة حاسوب, هياكل أساسية, مرافق صحية, مرافق أساسية لغسل الأيدي
الزيادة بنسبة كبيرة للمنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي, وبخاصة البلدان الأقل نموًا للالتحاق بالتعليم العالي, بحلول 2020م	حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة
الزيادة بنسب كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين, من خلال التعاون الدولي في تدريب المعلمين في الدول النامية, وبخاصة في البلدان الأقل نموًا, بحلول 2030م	النسبة المئوية للمعلمين في مرحلة ما قبل التعليم, والتعليم الابتدائي, والتعليم الإعدادي, التعليم الثانوي, الذين حصلوا على الأقل الحد الدنى من التدريب المنظم للمعلمين, قبل الخدمة أو اثناء الخدمة.

المبحث الثالث : واقع التنمية المستدامة في اليمن:

اولًا: الفقر:

احتل الفقر الهدف الأول من اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر العالمية التي يسعى المجتمع الدولي الى تحقيقها في عام 2030م, وقد تم وضع سبع غايات لهذا الهدف واثنى عشر مؤشرًا, ولمعرفة مدى تقدم اليمن في تحقيق هذا الهدف قام الباحث بالاطلاع على بعض التقارير الدولية وعرض البيانات الخاصة باليمن , ومن ثم مناقشتها كما يلي:

شهد الفقر في اليمن تزايداً منذ عام1998م, بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد وقلة فرص العمل, وارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المحلي من (35%) في عام 2005م إلى (42%) في عام 2009م, ثم الى (54%) في عام 2011م. وفي عام 2014م بلغ ما يقدر بـ 12.9 مليون نسمة يمني يعيشون في الفقر منهم 4.9 مليون في فقر مدقع, وكما ورد في تقرير الأمم المتحدة[28]أن اليمن أحتلت

28الأمم المتحدة (2019) : تقييم تأثير الصراع في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة, ص22.

ما يقارب نصف الفقراء في الشرق الأوسط , وشمال افريقيا (49.6%). ومع ذلك فإن اليمن كانت وستظل تواجه تحديات كبيرة حتي وان لم تدخل في الحرب الدائرة منذ 2015م .

وجاء في نفس التقرير ارقام مفجعة حيث أن الأشخاص الذين يعيشون على اقل من 1.9 دولار يوميا بلغ إلى 17.3 مليون في 2019م, وبنسبة (58.3%) من السكان, كما ان الزيادة مستمرة وسيبلغ عدد السكان إلى 20.7 مليون نسمة, و30.1 مليون نسمة في عامي 2022م, 2030م على التوالي بزيادة النسبة (64.8%), (77.6%) لنفس الفترة.

وفي تقرير أخر للأمم المتحدة[29] اكد أن في عام 2018م بلغ معدل الفقر لدى ذوي الدخل المتوسط الأدنى – أقل من 3.20 دولار في اليوم (95.1%).بينما الكتاب الاحصائي السنوي[30] أظهر ان معدل الفقر بلغ (76.9) في عام 2016م. واخذ الريف النصيب الأكبر حيث بلغ عدد السكان تحت خط الفقر10.8 مليون نسمة بنسبة(59.2%), بينما في الحضر فإن عدد السكان تحت خط الفقر 1.9مليون نسمة بنسبة (23.9%).

ويتضح من خلال ما تم عرضه من أرقام ونسب مئوية لمستوى الفقر في اليمن كما ورد في بعض التقارير الدولية والمحلية أن مؤشرات تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر العالمية في اليمن لم يتحقق, وبالفعل أن هذه النتيجة كانت متوقعة من خلال دراسات دولية في حالة سيناريو (لا حرب) وهذا التوقع ناتجاً لاستقراء عوامل عديدة؛ ليس الحرب والصراع الحالي سببًا رئيسًا للفقر, ويمكن ابراز بعض تلك العوامل ومن ثم التطرق للجهود المحلية المبذولة للتخفيف من مستوى الفقر في اليمن. ومن العوامل المؤثرة, العوامل السياسية: المتمثلة بالأعباء المالية الناجمة عن وحدة الشطرين الشمالي والجنوبي 1990م وتحمل ديون الشطر الجنوبي, وعودة 800 الف مغترب أثر حرب الخليج الثانية1991م إضافة الى ذلك تكاليف الحرب لعام 1994م والتي قدرت ب 13 مليار آنذاك. العوامل الاقتصادية: عدم وجود رؤية اقتصادية واضحة, ضعف الناتج المحلي, عدم وجود بيئة استثمارية مشجعة. العوامل السكانية: منها زيادة عدد السكان مع قلة الموارد, التوزيع السكاني حيث تزيد نسبة الفقر في الريف عنها في الحضر. مجمل هذه العوامل وغيرها عملت على تفاقم مستوى الفقر في اليمن, وزاد الوضع أسوى عند قيام الحرب بين أطراف الصراع منذ 2015م, وانقطاع رواتب الموظفين.

29 الأمم المتحدة (2019) : تقييم تأثير الحرب في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة, ص37.

30 وزارة التخطيط والتعاون الدولي, الكتاب الإحصائي السنوي 2017م

وبالنسبة للجهود المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة في اليمن للتخفيف من الفقر منها دراسة الصعوبات المعيشية 1992م, التعداد السكاني 1994م, مسح ميزانية الاسرة 1998م, مسح ظاهرة الفقر 1999م, مسح القوى العاملة 1999م, إقرار استراتيجية التخفيف من الفقر 2003- 2015م, الرؤية الاستراتيجية 2025م. وللباحث وجهة نظر هنا حيث تتمثل هذه الجهود بكتابتها على الورق لاستجلاب المنح المالية الدولية وافتقارها الى برامج واقعية فعلية ملموسة بل تذهب تلك المنح في اجتماعات ونفقات تشغيلية وغيبية!.

ثانياً: الجوع والأمن الغذائي:

تسعى الدول العالمية المتقدمة منها والنامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2030م, المقر في مؤتمر قمة الأمم المتحدة والمحددة بـ (17) هدفاً, وينص الهدف الثاني منها على" القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة"[31]. ووضع لتحيق هذا الهدف (14) مؤشراً, يتم بواسطتها قياس مدى تقدم أو تراجع أي دولة في تحقيق هذه الأهداف.

لذا فان الدراسة الحالية عملت على تحليل بعض المؤشرات وفقًا لما توفر للباحث من دراسات واحصائيات؛ للقيام بتحليلها وفقا لواقع التنمية المستدامة في اليمن كما ورد في الاحصائيات والتقارير المحلية منها والعالمية. حيث أنه وبسبب الصراع في البلاد فقد حدث تطوراً لمشكلة الجوع , وانتقلت الى طوراً اعلى يمثل أزمة, وهي في طريقها حالياً الى الكارثة ملم يتم إيقاف الصراع. وما يؤكد ما ذكره الباحث أنفاً أورد (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[32] أن نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية بلغت 36.1% في عام 2019م, بينما كانت في عام 2014م , 25.2% , وفي حالة استمرار الصراعات في البلاد ستصل الى 48.2% بحلول عام 2022م, وستتصدر الرقم القياسي ما نسبته 95.5% في عام 2030م, وأشارت وثيقة الأمم المتحدة[33] أن حالة الجوع في اليمن مثيرة للقلق, حيث تشير التقديرات بأن 7.4 مليون شخص بحاجة الى خدمات تعالج سوء التغذية, أو الوقاية منها, منهم 4.4 مليون شخص الأشد احتياجاً وتتمركز الأغلبية عند الذكور بنسبة (64%). وذكر تقرير[34]أن 3.2 مليون طفل ما بين 6- 59 شهر بأمس الحاجة الى مساعدة للوقاية من سوء التغذية, ومليون من النساء الحوامل والمرضعات. وفي المسح الذي أجري على 42 مديرية من مديريات محافظات (تعز – أبين –

31 الأمم المتحدة, المجلس الاقتصادي والاجتماعي(2016): تقرير فريق الخبراء المشترك المعني بمؤشرات التنمية المستدامة, ص

32 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019): تقييم تأثير الصراع في اليمن, ص28.

33 الأمم المتحدة,(2019): الاحتياجات الإنسانية في اليمن, ص 39

4 global report on food crisis,2020,p 19

حجة – لحج) تبين أن نسبة (25%) من بين الأطفال التي تتراوح أعمارهم بين 6- 29 شهراً يعانون من الهزال, و (70.4%) من النساء الحوامل والمرضعات لا يوجد لديها أي تنوع غذائي ولا يتجاوز نوعان[35].

وبما أن الجوع هو نتيجة لانعدام الأمن الغذائي, فإنه وبسبب الصراع الذي مازال قائماً أدى الى تدمير البنية التحتية العامة منها والخاصة, واغلاق الموانى, وانقطاع الرواتب, وتوقف شبكات الأمان الاجتماعي, والنزوح , كل هذه العوامل أفضت إلى زعزعة استقرار السوق والأسعار مما أثر سلباً على العمالة بإيجاد فرص للدخل وتدمير سبل العيش للسكان في الريف أو الحضر على حد سواء, وعمل ذلك على الحد من قدرة الأسر على شراء الغذاء.

وبمقارنة نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي قبل سنة البدء بالصراع المسلح وبعدها نجد أن نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (41%) [36], وفي عام 2016م زادت النسبة بفارق (17.4%) أي بلغ عدد السكان الذين يعانون من الأمن الغذائي 14.4 مليون نسمة, من بينهم 7.6مليون نسمة انعدام امن غذائي شديد [37], وفي 2019م أشار تقرير[38] أن 20 مليون نسمة, بنسبة (76%) من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي موزعة بين (51%) ذكور, (49%) إناث, من بينهم 9.9 مليون نسمة على بعد خطوة واحدة من المجاعة (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي- الطوارئ), وأكد التقرير على أن ما يقرب من ربع مليون نسمة يواجهون مستويات كارثية من الجوع (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي- الطوارئ). ويمكن إدراك حجم الفجوة من خلال الإنتاج المحلي السنوي للحبوب مقابل الاستهلاك, حيث ورد في الكتاب الاحصائي,2017م أن الإنتاج المحلي من الحبوب بلغ (358355) طن, وهو ما يقابل استهلاك أكثر من 3مليون طن سنوياً من القمح, بمعنى أن الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك السنوي تقدر بـ (89%).

من خلال ما تقدم من عرض الأرقام والتقديرات لفئات السكان الذين يتعرضون للجوع وانعدام الأمن الغذائي, الواردة في بعض التقارير المحلية والدولية؛ يجد الباحث انعدام التنمية المستدامة فيما يخص مؤشرات الجوع والأمن الغذائي وهذا الاستنتاج ليس مستبعدًا نتيجة لوقوع البلاد تحت وطأة الصراع والحرب وعدم الاستقرار. وشركاء التنمية المستدامة الدولية يزعمون بأنهم يساهمون في احداث التنمية المستدامة في اليمن فيما يخص القضاء على الجوع وذلك من خلال تقديم المساعدات

35 االأمم المتحدة,(2019): مرجع سابق, ص 23
36 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019): مرجع سابق, ص 26
37 وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2016): نظام معلومات الامن الغذائي باليمن
38 وثيقة الأمم المتحدة,(2019): الاحتياجات الإنسانية في اليمن, ص 33

الإنسانية, وهنا لابد من التنبه على أن ما يقدم من مساعدات هي عبارة عن استجابة إنسانية تقدم لبعض الفئات المستهدفة لتغطية جزء من الاحتياجات الأساسية للحفاظ على الباء من مأكل ومشرب ومأوى؛ وهذا بالطبع لا يمت للاستدامة بصلة. ومن المخيف ما ورد في تقرير الأمم المتحدة[39], بعنوان الاستجابة الإنسانية أن ثلثي اليمنيين يعانون من الجوع ونصفهم تقريبًا لا يعرفون متي سيتناولون الوجبة القادمة, وهذا إن كان صحيحًا يعد مؤشرًا خطيرًا ينبئ عن كارثة محققة. الا أن الشك يساور الباحث في ذلك حيث أن عمل التقارير الهدف منه استعطاف المجتمع الدولي لزيادة المساهمة في المساعدات وما يصل للمستفيدين لا يتجاوز 20% من المساعدات, ومعظمها تستغل في النفقات التشغيلية. وتقدر المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء التي تقدم لليمن سنويًا بمقدار (8)مليار دولار أمريكي, هذا وفقًا لمدير برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة[40]. وهنا يمكن القول اليس من الأحرى أن يخصص جزء من المبلغ لتغطية رواتب الموظفين المنقطعة منذ 3 سنوات, وسيكون لها الأثر الإيجابي على اسر الموظفين. وإضافة الى ذلك ومن أجل المساهمة في احداث تنمية مستدامة في هذا المجال كان من المفترض تقديم الدعم للقطاعين الزراعي والسمكي في المناطق البعيدة عن الصراع وذلك من خلال توفير الأدوات الزراعية ونفقات تشغيلها وتشجيع المزارعين على الزراعة وبالأخص زراعة القمح والحبوب, وكذلك القطاع السمكي والعمل على زيادة الإنتاج وبهذا ستكون الاستفادة أفضل من تقديم سلة غذائية يعتريها شللًا نصفيًا, والتي سرعان ما نجد محتوياتها معروضةً على ارصفة الأسواق بعد ساعات من توزيعها.

ثالثًا: الصحة:

ينص الهدف الثالث من اهداف التنمية المستدامة على" ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية بجميع الاعمار"[41] . ويتفرع عن هذا الهدف (13) غاية وضع لتحقيق هذه الغايات (26) مؤشرًا, ولمعرفة مدى تقدم اليمن في تحقيق هذا الهدف قام الباحث بالاطلاع على بعض التقارير الدولية وعرض البيانات الخاصة باليمن , وسيتم عرضها ومناقشتها كما يلي:

يتسم النظام الصحي في اليمن بالضعف من قبل الصراع؛ حيث كانت الخدمات تقدم من خلال المنشآت الصحية الثابتة والغير قادرة على الوصول الى جميع السكان, بينما ثلثي السكان يعيشون في الريف المتسم بتضاريس جبلية وصحراوية وساحلية يتطلب وصول الخدمة اليها وجود فرق صحية

39 الأمم المتحدة (2020), الاستجابة الإنسانية في اليمن, ص14

40 https://www.aa.com.tr/ar/

41 الأمم المتحدة, المجلس الاقتصادي والاجتماعي(2016): تقرير فريق الخبراء المشترك المعني بمؤشرات التنمية المستدامة, ص 55

متنقلة[42]. كما أن الوضع الصحي أزداد تدهورا أكثر منذ بداية الصراع وما زال. بالنسبة لعدد الوفيات دون الخامسة لكل 1000مولود حي؛ جاء في تقرير تقييم الحرب في اليمن,2019م, أن معدل وفيات الرضع في 2014م بلغ (46.3) حالة وفاة, وارتفع الى (70) حالة وفاة في عام 2019م, وفي حالة استمرار الحرب إلى عام 2030م سيبلغ الى (140) حالة[43], بينما بلغ في عام 2016 إلى (54.3) حالة وفاة[44]. وبالنسبة لوفيات الأمهات بلغ 385/ 100000مولود حي في 2015م[45]وما يخص أمراض السل جاء في التقرير الاحصائي لعام 2017م[46] أن المصابين بأمراض السل بلغ (9532) حالة, نسبة الذكور منها (49.20%), والاناث (50.80٪).وورد في احصائيات منظمة الصحة العالمية في موقعها[47] أن عدد المصابون بمرض السرطان باليمن في عام 2018م يلغ (76.1/ 10000 نسمة) , وهذا يعد أقل مما كان عليه في العامين السابقين 2016م و2017م (10000/80.4 نسمة). الا أنه من الملاحظ ارتفاع معدل الإصابة بالإيدز باليمن حسب نفس الإحصائيات العالمية حيث بلغ الى (100000/408 نسمة) في 2017م, بينما كان المعدل (100000/261نسمة) في كل من عامي 2015, 2016م. وفي النظر الى وضع بعض المتطلبات الصحية لتقديم الرعاية الصحية باليمن نجد تدني محزن لهكذا وضع, فنجد[48] أن معدل عدد الاسرة (7.1سرير /10000نسمة) منذ 2007م حتى 2017م, بينما معدل عدد الأطباء للسكان (10000/1.8نسمة) في 2017م , في حين كان (10000/3 نسمة) في كل من عامي 2015م, 2016م.

من خلال ما تقدم من عرض لبيانات بعض المؤشرات يتضح أن التنمية المستدامة لم تتحقق مؤشراتها فيما يخص الهدف الثالث من اهداف التنمية المستدامة, حيث يلاحظ أن عدد الوفيات من الأطفال دون الخامسة لكل1000 نسمة بتصاعد من عام الى عام تالي وهذا لا يتماشى مع المتوسط العالمي, و تعد هذه نتيجة حتمية في بلد يعتريه الفقر وانعدام الأمن الغذائي فإصابة الأطفال بالمجاعة

42 الأمم المتحدة (2019) : تقييم تأثير الحرب في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة, ص112.

43 المرجع نفسه,

44 الأمم المتحدة (2015): التقرير العربي للتنمية المستدامة, ص31

45 ملف تعريف مؤشرات التنمية المستدامة في الوطن العربي, ص86 على الرابط
https://sdsna.github.io/2019ArabRegionIndex/arabic/EDA%20SDSN_2019%20Arab%20Region%20Indicator%20Profiles_AR.pdf

46 وزارة التخطيط والتعاون الدولي, الكتاب الاحصائي 2017م

47 https://www.who.int/ar

48وزارة التخطيط. الكتاب الاحصائي 2017

سيؤدي حتمًا إلى سوء التغذية ومن ثم إلى الوفاة. الا أن تحسنا طرى على الإصابات بالسرطان حيث انخفض معدل الإصابة في عام 2018م عما كان عليه في عامي 2017- 2016م. وبشكل عام ان القطاع الصحي يعاني من قصور وتدهور, وقد أجريت دراسات[49] لتقدير الاحتياجات للعام 2019م وورد فيها أن 19.7 مليون شخص يحتاج إلى مساعدة صحية, وان ما بين 333 مديرية يوجد 203 مديريات وصلت الى ظروف حرجة ماسة بسبب ضعف الوصول الى الخدمات الصحية, والنزوح, وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية, كما أن الصراع أدى الى تدمير الرعاية الصحية, حيث توقفت 49% من المرافق الصحية عن العمل أو انها تعمل بشكل جزئي؛ بسبب نقص الموظفين والامدادات وعدم القدرة على تحمل التكاليف التشغيلية, ومنذ 2015م تم تسجيل 120 حادث لهجمات على مرافق الرعاية الصحية. وفي تقديرات البنك الدولي[50] لحجم الأضرار التي لحقت بالقطاع الصحي بلغت (532) مليون دولار امريكي.

رابعاً: التعليم:

يعد التعليم في أي بلد هو أساس التمية وأداتها, ونظراً لأهميته أحتل على الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة العالمية السبعة عشر المطلوب تحقيقها في عام 2030م, ووضع العديد من المؤشرات لهذا الهدف, وسيتم مناقشة بعضها؛ إسقاطها على الوضع التعليمي في اليمن, كما يلي:

كما هو معلوم أن التعليم الأساسي في اليمن هو حق الزامي ومجاني وفقًا لتأكيد الدستور وقانون التعليم, وأن هذه الاحقية المنصوص عليها في الورق وفي دولة نامية لا تكون لها أهمية إذا لم تترجم الى واقع ملموس يدرك من خلاله جودة التعليم, وتوفير الفرص المتساوية للجنسين, وقد أشار تقرير التنمية البشرية المحلي الثالث بضعف الكفاءة الداخلية للتعليم[51]زادة نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي من (73%) في عام 1999م إلى (101%) في عام 2013م. كما ارتفعت نسبة التحاق الاناث بالتعليم الابتدائي من (52%) إلى (92%) بنفس الفترة الزمنية[52]. ووفقا للكتاب الاحصائي 2017م, يتضح أن معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي انخفض بنسب بسيطة من 2015م إلى 2017م, حيث كان في 2015م (87.81%) و (82.81%) في عام 2016م, و(83.03٪) في عام 2017م, كما أن نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي انخفضت أيضاً (79.68%), (75.69%), (74.71) لنفس الفترة. الا

49 الاوتشاء, (2019): نظرة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن, ص37
50 البنك الدولي (2017):اليمن الأولويات العاجلة لتعافي قطاع التعليم بعد الصراع, ص8

51 نبيل عبدالحفيظ ماجد (2012): الحد من الفقر الحضري في اليمن, ص7
52 البنك الدولي (2017): مرجع سابق, ص6

أن تقرير الأمم المتحدة[53] أكد أن معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي (83.1٪)؛ الا أنه مازال يواجه تحديات. وما يخص مدارس التعليم العام فقد توقف التوسع منذ بداية الصراع حيث بلغت عدد مدارس التعليم العام في الأعوام 2015م, 2016, 2017م هي (18311), (17831), (17831) على التوالي[54].كما أن عدد المدارس ليس بعيداً عن الاضرار التي لحقت بالتعليم عموماً, فقد ورد في دراسة الأمم المتحدة, 2017م: 6)خروج 1604 مدرسة عن الجاهزية للتدريس منها (1412) مدرسة لتلف جزئي وكلي, و (192) مدرسة اتخذتها الجماعات المسلحة مقرات لها. وفي دراسة بعنوان" نظرة عامة للاحتياجات الإنسانية قامت بها الأمم المتحدة[55] أكدت أن عدد المدارس المتضررة بلغت (2000) مدرسة, ونفس التقرير ذكر أن نسبة الامية بلغت في اليمن (77%). ومن خلال ما تم ذكره أنفاً يتضح أن تحسنًا طرى على نسبة الالتحاق في التعليم قبل دخول اليمن بالصراع أي ما قبل 2015م, وربما ان التنمية المستدامة قد كانت بدأت بتلقي بصيص أمل في هذا الجانب, الا ان التدهور بدأ نتيجة للحرب واستغلال المدارس للنازحين والثكنات العسكرية من قبل طرفي الصراع, وبإضافة الى ذلك انقطاع رواتب المعلمين ؛تدمير العديد المدارس التي بلغت 2000 مدرسة وكذلك بعض كليات المجتمع والمعاهد المهنية, كل هذا عمل على توقف بعض المدارس عن التعليم, وكذلك مؤسسات التعليم الفني والعالي, وبهذا طرفي الصراع استغل ذلك وعمل على تحشيد المعلمين وبعض الطلاب الى جبهات القتال.

مع أن العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة علاقة وطيدة, إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بمعزل عن التعليم, لأن التعليم يمكن ومن خلاله تغيير طرق المعيشة للمجتمع وغرس بعض المفاهيم التنموية لدى المتعلمين[56], وتعليمهم نماذج حياتية مستدامة في كل مراحلهم العمرية والتعليمية[57].

53 الأمم المتحدة (2019): مرجع سابق, ص102

54 وزارة التخطيط واتعاون الدولي, الكتاب الاحصائي 2017م

55 الأمم المتحدة (2019): نظرة عامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن,ص47

56 EngjellushZenelaj(2013);Education for Sustainable development.P231

57 ايمان مصطفي كفافي (2016) , دراسة مقارنة للتعليم من اجل الاستدامة, ص303

الاستنتاجات والتوصيات:

سيضل الوضع الانساني في اليمن بتدهور مالم يتم إيقاف الحرب والصراع بين كافة الأطراف.

عدم تحقق الأهداف الأربعة الأولى للتنمية المستدامة في اليمن ولو حتى جزء بسيط في ظل الصراع.

الفقر في اليمن لم يعد مشكلة أو أزمة فحسب بل كارثة, تضرر منها هذا الجيل وسيكون لها تأثرًا سلبيًا أكثر على الأجيال اللاحقة.

شركاء التنمية المستدامة الدوليين يركزون على الاحتياجات الإنسانية الضرورية لنسبة لا تتجاوز 20% من السكان ويقومون بتوفيرها كالدقيق والزيت والسكر, ولا يوجد لديهم مشروع او برنامج تمكين اقتصادي او استصلاح الأراضي الزراعية والقيام بالزراعة, أو صيادة الأسماك.

التعليم الذي يعد أداة التنمية المستدامة؛ أضحى يعاني من تدهور بل قد تكون مؤامرة على هدم التعليم في اليمن داخلياً وخارجياً, مؤسسات تعليم مدمرة والبعض منها مستغلة, مدرسون وأكاديميون دون رواتب, وهالة كورونا أكملت ما بقى.

معظم المنح التي تقدم كمساعدة لليمن يقتطع الجزء الكبر منها للدراسات والتقارير ونفقات تشغيلية لمنظمات ومؤسسات خارجية وداخلية.

وما يخص بتوصيات الدراسة فإنه ومن خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة, توصي بالاتي:

تدخل شركاء التنمية المستدامة الدولية في وقف الحرب بين اطراف الصراع في اليمن عبر القنوات الدولية.

في حال تحسن أحوال البلاد وسيادة الاستقرار ينبغي على الحكومة القيام بعمل دراسات تقديرية لاحتياجات التنمية المستدامة في كل الجوانب يشترك فيها خبراء وباحثون يمنيون يتسمون بالنزاهة والوطنية وخبراء دوليون, ووضع برامج تنفيذية مزمنة, لسد الفجوة بين الواقع وأهداف التنمية المستدامة وفقًا للأولويات, تنبثق عن استراتيجية متكاملة وبشفافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة, وان تخصص نسب فاعلة من موازناتها لتحقيق ذلك.

عقد مؤتمر محلي ودعوة المستثمرين ورؤساء الأموال المحليين لدعم الاحتياجات الصحية والتعليمية المتمثلة ببرامج تنفيذية المنبثقة عن الاستراتيجية المتكاملة.

المراجع العربية:

أبو جودة, الياس (2011):التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية, مجلة الدفاع المدني, العدد (78).https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

الاسكوا (2015): ملخص تنفيذي : أولويات التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية لما بعد 2015م.

الاسكوا (2018): تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2018م – الموارد الطبيعية والاجيال المقبلة الصالح العام – بيروت 24 – 26 أبريل 2018م) .

الأمم المتحدة (2016) : تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة .

الأمم المتحدة (2019) : تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن.

الأمم المتحدة (2019) : تقييم تأثير الصراع على التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية .

الأمم المتحدة, الاسكوا (2018): التقرير العربي للتمية المستدامة.

الأمم المتحدة, منظمة الأغذية العالمية (2016): تحقيق هدف القضاء على الجوع.

البنك الدولي (2017): الأولويات العاجلة لتعافي قطاع التعليم في اليمن.

ديب، ريدة وسليمان، مهنا .التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية, المجلد (25) العدد (1), جامعة دمشق, سوريا.

الزنفلي، أحمد محمود(2012): التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة الطبعة الأولى, مكتبة الانجلو المصرية.

سميسم، نبأ عبدالرؤوف عمار(2019) : تحليل محتوى كتابي علم الأحياء للصف الخامس والسادس العلمي الفرع الأحيائي للمرحلة الإعدادية وفقاً لابعاد التنمية المستدامة, مجلة كلية التربية الأساسية , المجلد (25), العدد (103), جامعة الكوفة.

صالح, لورنس يحي(2000):التنمية الاقتصادية ومشكلة التلوث بالبلدان النامية, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد

الطائي, اياد عاشور و علي, محسن عبده(2010) : التربية البيئية, الطبعة الأولى, المؤسسة الحديثة للنشر, بيروت.

الطويل, رواء زكي يونس(2009): الأمن الامن الاقتصادي العربي والتنمية المستدامة, مجلة مركز الدراسات الإقليمية, العدد(16). الموصل.

عبد القادر, محمد(1999): مفهوم التنمية الاقتصادية، الطبعة (بدون), مطبعة الأهرام، القاهرة،

عبدالخالق ، عبد الله (1993) : التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، المستقبل العربي, سلسلة كتب العدد (1), الطبعة (13)

عبدالرحمن, العايب (2011): التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة, أطروحة دكتوراه, غير منشورة, جامعة فرحات عباس , الجزائر.

عبدالكريم, أحمد ياسر(2016) : دراسة وصفية لتطوير التنظيم الإداري في ضوء أبعاد التنمية المستدامة, مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (168) الجزء الرابع.

عبداللطيف مصطيفي, وعبدالرحمن سانية (2014): دراسات في التنمية الاقتصادية, مكتبة حسن العصرية, بيروت, الطبعة الاولى

عربيات, بشير محمد وزاهر, أيمن سليمان(2004) : التربية البيئية, الطبعة الأولى, دار المناهج, عمان.

كفافي, إيمان مصطفى (2016): دراسة مقارنة للتعليم من اجل الاستدامة, مجلة كلية التربية, العدد (170), الجزء الثالث, جامعة الازهر.

لاتوش, سيرج (2007):تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع، الطبعة الأولى, الشكرة العالمية للكتاب, لبنان.

محمد, عبدالله حسون وأخرون (2015) : التنمية المستدامة – المفهوم والعناصر والأبعاد, مجلة ديالي, العدد (68), العراق.

المرساوي, فوزية (2015): المعالجة التربوية لموضوع التنمية المستدامة من خلال المناهج التعليمية والكتب المدرسية, المجلة التربوية الدولية, مج 4, العدد (1), كلية التربية , جامعة الامارات العربية المتحدة.

مكتب الأمم المتحدة (2019): نظرة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن.

مؤشرات التنمية في الوطن العربي.https://sdsna.github.io/2019ArabRegionIndex/arabic/EDA%20SDSN_2019%20Arab%20Region%20Indicator%20Profiles_AR.pdf

نظام معلومات الامن الغذائي اليمن.https://fscluster.org/sites/default/files/documents/yemen_fsis_programme_food_security_update_-_january_2016_-_arabic_version_final.pdf

هاشم, حنان عبدالخضر (2011): واقع التنمية المستدامة في العراق إرث الماضي وضرورات المستقبل, مجلة مركز الدراسات, العدد (21), الكوفة.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي, الكتاب الاحصائي السنوي 2017م

وزارة التخطيط والتعاون الدولي, المجلة الاقتصادية(2018):,القمح في اليمن تنامي الفجوة الغذائية رغم الجدوى الاقتصادية, العدد (38).

المراجع الأجنبية:

W. Kate, Thomas M. Parris, and Anthony A .Leiserowitz (2005):Editorial –what is sustainable development ,Goals ,Indicator Values , and practice, Environment Science and policy for sustainable development,Vol (47) ,No(3),Harvard university.

Zenelaj, Engjellush(2019) : Education for Sustainable development, European, journal Sustainable development 3(4).

المواقع الالكترونية:

http://www.unic-eg.org/16131

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%

https://www.unicef.org/arabic/nutrition/nutrition_95104.html

التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة وأثره على الأداء المهني، المعهد الوطني للعلوم الإدارية نموذجاً

د.همدان أحمد قايد الصايدي[1]

(1)المعهد الوطني للعلوم الإدارية – قسم المحاسبة

E-mail: leathahmed@yahoo.com

ملخص

يهدف البحث إلى بيان أثر التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية على الأداء المهني, كما يحاول تسليط الضوء على أهمية تأهيل وتمكين طلاب قسم المحاسبة في المعهد الوطني وتهيئتهم علمياً وعملياً لمواجهة إحتياجات سوق العمل.

و قد تم استطلاع آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية, ومن مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة، من ناحية, وعينة من طلبة وطالبات قسم المحاسبة بالمعهد، من ناحية أخرى. وتوصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، كان من أهمها:

– عدم وجود تعاون بين المعهد ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمؤسسات المعنية بمهنة المحاسبة، لتدريب الطلبة أثناء الدراسة، واقتصار المنهج على الجانب النظري، مع إهمال الجانب التطبيقي، على أهميته.

– ضعف مساهمة سوق العمل في تحسين وتطوير جودة التعليم المحاسبي. ويمكن أن نعتبر هذا البحث بمثابة مؤشر لمسؤولي المعهد، بشكل خاص، والتعليم العالي والمهني وسوق العمل، بشكل عام، للاهتمام بالجانب التطبيقي للطلبة أثناء الدراسة، والاستمرار في تأهيل الكادر الأكاديمي، بما يخدم العملية التعليمية، التي سترفد سوق العمل بكفاءات مؤهلة وقادرة على تلبية احتياجاته.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، التطبيق العملي، قسم المحاسبة، مهنة المحاسبة، التأهيل المحاسبي.

ABSTRACT

This research aims to clarify the impact of practical training for the students of the Accounting Department at the National Institute of Administrative Sciences on professional performance and shed light on the importance of qualifying and empowering students of the accounting department at the Institute and preparing them scientifically and practically to meet the needs of the labor market.

It was taken views of a sample of faculty members at the National Institute، and some Accounting and Auditing Offices on one hand، and on the other hand، a sample of students from the accounting department of the Institute، The researcher reached a set of

conclusions، the most important of which was:
– The lack of cooperation between the institute and the accounting offices and institutions concerned with the accounting profession، to train students during the study، and the curriculum was restricted to the theoretical side ، while neglecting the applied side despite its importance.
– The weak labor market contribution to improving and developing the quality of accounting education، and we can consider this research as an indicator for officials of the institute in particular، and higher education، vocational education، labor market in general، to take care of the practical side of students during the study، and continue qualify the academic staff in order to serve the educational process to supply the labor market with qualified competencies and able to meet the needs of the labor market.

Key words: Labor Market، Practical Training، Accounting Department، Accounting Profession، Accounting Qualification.

مقدمة

تعتمد المجتمعات في تقدمها وتطورها على العلم والمعرفة، وما تقدمه لأبنائها في مجال التعليم. ومع كبر حجم المجتمعات وما رافقها من اتساع سوق العمل، وتنوع احتياجاته، من المتخصصين في مختلف العلوم والمجالات، ومنها علم المحاسبة والمراجعة، فقد أصبح مجرد التأهيل النظري لخريجي المعاهد غير كافي لمواجهة متطلبات سوق العمل، حيث يجد الخريج نفسه أمام تحديات كبيرة، تتمثل في تطبيق ما تمت دراسته. كما أن الأعداد الكبيرة من الخريجين جعلت الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية وغيرها تشترط وجود خبرة عملية لدى المتخرج. وحيث أن العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل هي علاقة طردية ،كماً وكيفاً، بمعنى أن أي تغَير وتطور في احتياجات السوق يقتضي بالضرورة تغَير وتطور مستمر في مخرجات التعليم[1]. وبما أن أقسام المحاسبة في المعاهد والجامعات اليمنية بشكل عام مازالت تكتفي بالتدريس النظري، مهملة الجانب التطبيقي، فإننا نواجه مشكلة فعلية، وهي عدم تمكين طلاب قسم المحاسبة أثناء الدراسة، من اكتساب المهارات التطبيقية, مما يؤدي إلى ضعف في المخرجات وقصور في التأهيل المحاسبي للخريجين.

[1] سعيد, عمر أحمد, جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل, المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم, القاهرة, ص 2–3, سبتمبر 2012م.

مشكلة البحث

أصبحت للمحاسبة أهمية وضرورة في سوق المال والأعمال، فهي الوسيلة التي تستخدم لمعرفة وتصويب اتجاه اعمال المنشآت المالية والاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات.

وفي سبيل تحقيق ذلك، أصبح الاهتمام بجودة مخرجات التعليم ضرورة لا خيار فيها. لذا نلاحظ أن "المؤسسات التعليمية في البلدان المتقدمة قد تجاوزت مرحلة التفكير في مواءمة مخرجاتها لسوق العمل الراهن، إلى التفكير في إعداد المخرجات، لتواكب ما يتوقع من التغيرات في مستقبل السوق"[2]. "وبهذا يكون التفكير الأوربي قد تجاوز جودة المخرجات الأكاديمية ومواءمتها لسوق العمل، إلى مواصفات أخرى، تسمى (Soft Skills)"[3]. وترجمتها الحرفية إلى اللغة العربية هي (المهارات الليِّنة), وتترجم كمصطلح إلى (المهارات الشخصية). وهي المهارات الغير قابلة للقياس, ويقصد بها السمات الشخصية، التي تمكن شخص ما من التفاعل بإيجابية وبانسجام مع الآخرين.

إلا أننا في مؤسسات التعليم في اليمن، بوجه خاص، وفي الوطن العربي، بوجه عام، مازلنا نواجه ضعفاً في التخطيط الأكاديمي، الذي يستهدف تلبية احتياجات مجتمعاتنا[4] من المهارات العملية، مما نجم عنه ما يعرف ب (الفجوة المهارية) في سوق العمل (Skill Gab)[5].

لهذا فان مشكلة البحث تتمثل في ضعف التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة بما يتواءم ويلبي احتياجات سوق العمل، وبما يضمن ردم الفجوة المهارية بين التحصيل النظري والتطبيق العملي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان أثر التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة على الأداء المهني، وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالمعهد, ومن مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة، من ناحية, وعينة من طلبة وطالبات قسم المحاسبة بالمعهد، من ناحية أخرى.

---

[2] سعيد, عمر أحمد, ص 107 مرجع سابق.

[3] Daily mail البريطانية, الثلاثاء, أكتوبر 2011.

[4] أبو حمص, نعيم, واقع التعليم وسوق العمل العربي والعالمي, مؤشرات حول المشهد الاجتماعي في الدول العربية, 2011/11/19م, www.arabthought.org/content.

[5] Quid to using labor Market Information, Ministry of Training, Toronto Ontario, Canada, 2005,P:3-5

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على عمل المحاسب المؤهل تأهيلاً علمياً وعملياً وأداء دوره بشكل يتناسب مع متطلبات سوق العمل بعد التخرج مباشرة، وذلك من خلال:

1- جعل التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة شرطاً أساسياً من شروط التخرج، كما هو معمول به في كليات العلوم التطبيقية والطبية.
2- تطوير قدرات الطلبة العلمية والعملية من خلال إدماجهم في بيئة عمل حقيقية، يتعرفون من خلالها على احتياجات سوق العمل، وأخلاقيات المهنة، والتحديات، التي ستواجههم بعد التخرج.
3- رفد سوق العمل بكفاءات قادرة على مواجهة تحدياته ومتطلباته.
4- خلق علاقة تعاون مشترك بين المعاهد والجامعات، من جهة، ومجتمع الأعمال، من جهة أخرى، بما يخدم العملية التعليمية ويوفر احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة، القادرة على الالتزام بقيم العمل والتي تتناسب مع إحتياجات السوق.

كما تأتي أهمية البحث من كونه أول بحث ميداني يتناول طلاب وطالبات قسم المحاسبة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية، في هذا المجال، وبالتالي المساهمة في تلمس المشاكل والمعوقات التي يعاني منها طلاب وطالبات الدبلوم المتوسط، وكيفية التعامل معها واتخاذ الإجراءات الملائمة من قبل الجهات المعنية.

فرضيات البحث

قام الباحث بوضع الفرضيتين التاليتين:

1- عدم التطبيق العملي أثناء الدراسة يؤثر سلباً على مستوى الاستيعاب لطلبة قسم المحاسبة.
2- عدم التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة أثناء الدراسة يؤدي إلى ضعف أدائهم المهني بعد التخرج.

منهجية البحث

اعتمد الباحث في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات والمعلومات، ومن ثم تبويبها وتلخيصها وتحليلها، بغرض اختبار فرضيتي الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عينة من الأكاديميين والمزاولين المتخصصين في المحاسبة والمراجعة، وطلبة قسم المحاسبة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية.

مصادر البحث

لإتمام هذا البحث، قام الباحث باستخدام نوعين من مصادر المعلومات: مصادر أولية ومصادر ثانوية. تمثلت المصادر الأولية في نتائج الاستبيان، الذي وضعه الباحث. أما المصادر الثانوية، فقد كانت مجموعة من الكتب والنشرات والدوريات المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (مقداد أحمد الجليلي, وآلاء عبدالواحد ذنون)**, "استخدام معاير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 99، مجلد 32، لسنة 2010م، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل[6].

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير مناهج التعليم المحاسبي للدراسات الأولية وتحديثها بما يتلاءم ومتطلبات مهنة المحاسبة و إستخدام معايير التعليم الدولية والمنهج العالمي للتعليم المهني للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج التعليمية المحاسبية في العراق، حيث إعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج الوصفي لبيان أثر معايير التعليم الدولية في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق، وتوصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات كان من أهمها: أن معاير التعليم الدولية هي واحدة من المعايير التي تمثل قواعد أساسية يمكن الإستعانة بها في تطوير المنهج المحاسبي لتقليل درجة التفاوت بين ما درس نظرياً والممارسة المهنية. كما إن من أهم عوامل بناء المهارات المهنية لدى متعلمي المحاسبة، الإهتمام بالمناهج العلمية المحاسبية وربط المهنة بالمنهاج المحاسبي. كما أوصى الباحثان بإضافة منهج التدريب العملي إلى المناهج الدراسية في السنة الرابعة، ليطبق الطالب عملياً ما درسه نظرياً خلال السنوات السابقة، وبإشراف ومتابعة من القسم، على أن يكون التدريب متلازماً مع التعليم النظري، حتى يستوعب الطالب هيكل المعرفة المهنية، ويحصل على المهارات والخبرات، لممارسة المهنة بكفاءة بعد التخرج.

- **دراسة (خالد قطناني و خالد عويس 2009م)**, "مدى ملاءمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية"، كلية الزهراء للبنات، مسقط، سلطنة عمان[7].

---

[6] الجليلي, مقداد أحمد و ذنون, آلاء عبدالواحد, إستخدام معاير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق, مجلة تنمية الرافدين, العدد 99, مجلد 32, لسنة 2010م, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل.

[7] قطناني, خالد و عويس, خالد, مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية, كلية الزهراء للبنات, مسقط, سلطنة عمان,2009م.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ملاءمة البرامج التعليمية المطبقة حالياً في أقسام المحاسبة في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل، ومن ثم تحديد الوسائل المناسبة لتطوير هذه البرامج بشكل يجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية. وقد توصل الباحثان إلى أن نظام التعليم المحاسبي في سلطنة عمان من شأنه أن يحقق أهدافه بصورة أكثر فاعلية، إذا ما روعيت فيه مجموعة من المستلزمات والمتطلبات، التي من أهمها: الاهتمام بنوعية الطلبة المقبولين وإخضاعهم للمفاضلة، من حيث التخصص في الثانوية العامة (تجاري، علمي، أدبي)، بحيث يأتي في المرتبة الأولى خريجو الثانوية التجارية، ومن ثم الثانوية العلمي، وأخيراً الثانوية الأدبي. على أن تُخصص الفترة المسائية لخريجي السنوات السابقة والموظفين، لإعطائهم فرصة أكبر لتطوير مهنة المحاسبة في دوائرهم، التي يعملون بها. كما تطرق الباحثان إلى أهمية تهيئة الكوادر المحاسبية، من خلال إعداد برامج التدريب المستمر، وزيادة الاتجاه نحو استخدام الحاسبات الإلكترونية.

- **دراسة (عبدالله بن صالح, و محمد راتول)** "أهمية تطبيق الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تعزيز جودة المخرجات المحاسبية، دراسة حالة الجزائر، تونس المغرب"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، دراسات، مجلة دولية علمية محكمة، عدد اقتصادي، العدد 27 أ، سبتمبر 2016م، جامعة الأغواط[8].

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق فهم أشمل لتحسين مفهوم التدريس الجامعي لتحقيق غاياته، وهي تنمية مهارات الطالب وقدراته، ليشارك ويتفاعل في الحياة العملية، وتقليل الفجوة بين الواقع والمأمول من طالب المحاسبة، وتقديم أفكار وتوصيات علمية وتعليمية لتطوير تدريس المحاسبة في الجامعة، واقتراح كيفية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تحسين جودة التعليم المحاسبي، وبالتالي تحسين محتوى المقررات المحاسبية الجامعية. وخلصت الدراسة إلى أن النهوض بالمهنة ورفع مستواها يقع على عاتق المعاهد والجامعات المتخصصة بتدريس المحاسبة والجمعيات المهنية. كما ركز الباحثان على ضرورة تحقيق التوازن بين التوسع والعمق في المادة العلمية والاهتمام بالمفاهيم والمبادئ، من ناحية، والجوانب العملية والتطبيقية، من ناحية أخرى، وما يتطلبه ذلك من زيادة الساعات المخصصة للتدريب والتطبيق العملي.

[8] بن صالح, عبدالله و راتول, محمد أهمية تطبيق الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تعزيز جودة المخرجات المحاسبية, دراسة حالة الجزائر, تونس المغرب, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الشلف, الجزائر, دراسات, مجلة دولية علمية محكمة, العدد الاقتصادي, العدد 27 أ, سبتمبر 2016م, جامعة الأغواط

أولاً: الجانب النظري:

يعد المعهد الوطني للعلوم الإدارية من أهم وأقدم المؤسسات العلمية التي أنشئت في اليمن وعلى مستوى الجزيرة العربية، حيث أُنشئ بموجب القرار الجمهوري لسنة 1963م تحت مسمى (معهد الإدارة العامة والسكرتارية)، ومقره العاصمة صنعاء[9].

ثم صدر قرار مجلس القيادة رقم (138) لسنة 1974م، وبموجبه تم تغيير اسم المعهد إلى (المعهد القومي للإدارة العامة)، وتوسيع اختصاصاته وإمكانية فتح فروع له في المحافظات. وتم فعلاً بموجب هذا القرار فتح فرع للمعهد في محافظة تعز. ثم تلى ذلك فتح فرعين، في كلٍ من محافظتي إب والحديدة. وبعد قيام الوحدة اليمنية المباركة بين شطري اليمن، صدر القرار الجمهوري رقم (95) لسنة 1991م، وتم بموجبه دمج المعهد القومي للإدارة العامة، في الشطر الشمالي، ومعهد العلوم الإدارية، في الشطر الجنوبي من اليمن، تحت مسمى (المعهد الوطني للعلوم الإدارية). وأصبح للمعهد خمسة فروع، في كلٍ من عدن[10] وحضرموت وتعز وإب والحديدة، إضافة المقر الرئيسي في صنعاء. ويعد المعهد الوطني للعلوم الإدارية بفروعه المذكورة، أحد روافد التعليم المحاسبي في اليمن، ويعمل جنباً إلى جنب مع الجامعات وكليات المجتمع.

وتعتبر الشهادات، التي تمنح لخريجي هذه المؤسسات التعليمية شرط من شروط ممارسة مهنة المحاسبة. ولكنها لا تمنح الخريج حق العمل كمحاسب قانوني. فالقانون اليمني رقم (26) لسنة 1999م، بشأن مزاولة مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات، قد حصر حق مزاولة هذه المهنة في حملة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. فحددت المادة (5) في الفصل الثاني من هذا القانون شروط العمل كمحاسب قانوني[11] بالآتي:

1- أن يكون شخصاً طبيعياً متمتعاً بالجنسية اليمنية.
2- أن لا يقل عمره عن ست وعشرين سنة ميلادية .
3- أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي تخصص محاسبة لا يقل مستواه عن درجة البكالوريوس .
4- أن تكون لديه خبرة عملية لاحقة للمؤهل في مجال المراجعة وتدقيق الحسابات، أو التدريس لدى إحدى الكليات والجامعات أو المعاهد العليا، في مجال المحاسبة والمراجعة، وعلى النحو التالي:
   أ- أربع سنوات لاحقة لمؤهل البكالوريوس.
   ب- سنتان لاحقتان لمؤهل الماجستير.

---

[9] إنجازات المعهد الوطني للعلوم الإدارية للفترة من 1963 إلى 2015م, تقرير صـــادر عن المعهد الوطني للعلوم الإدارية.

[10] تميز فرع عدن بتسميته (الفرع الرئيسي).

[11] القانون رقم 26 لسنة 1999م بشأن مهنة التدقيق ومراجعة الحسابات, وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب.

ج- سنة لاحقة واحدة لمؤهل الدكتوراه.

5- أن يجتاز الامتحان المقرر لذلك، ويستثنى من هذا الشرط حملة مؤهل الدكتوراه تخصص محاسبة.

6- أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية وأن لا يكون قد سبق أن حكم عليه بجريمة جنائية مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

الملاحظ، أن القانون قد حدد في الفقرة (4) منه شرط الخبرة العملية اللاحقة للمؤهل، وتبدأ بأربع سنوات للبكالوريوس وتنتهي بسنة واحدة لحملة الدكتوراه. وهذه إشارة إلى أهمية الخبرة المحاسبية للخريج إلى جانب الشهادة العلمية. كما نلاحظ في الفقرة(3) أنه تم استبعاد خريجي الدبلوم المتوسط من الحصول على إجازة محاسب قانوني، ولو توفرت لديهم سنوات الخبرة اللازمة.

واقع التعليم المحاسبي:

جاء في تعريف المحاسبة، بأنها مجموعة المبادئ والإجراءات المتعلقة بتسجيل وتبويب وتحليل وتفسير البيانات ذات الطابع المالي، بغرض معرفه نتيجة نشاط المنشأة، من ربح أو خسارة، وتصوير مركزها المالي[12]، بصورة تمكن الجهات الداخلية والجهات الخارجية، العاملة في اليمن وخارج اليمن، كالمستثمرين الأجانب والشركات الأجنبية، والشركات والمنظمات الدولية المهتمة بالاقتصاد العالمي، تمكنها من الاستفادة من ذلك.

كما عرفت المحاسبة. بانها نظام للمعلومات يقوم بتحديد وتسجيل وتوصيل الأحداث الاقتصادية الخاصة بالتنظيم المعين إلى أصحاب المصلحة فيه[13], ولما كانت النظم المحاسبية المعمول بها تختلف من بلد إلى آخر، فقد تطلب الأمر وجود منظمات محاسبية مهنية دولية تنظم العمل المحاسبي وتحدد شروطه ومعاييره العامة.

ومن أوائل تلك المنظمات المهنية التي أهتمت من وقت مبكر بتنظيم العمل المحاسبي، معهد المحاسبين المعتمدين في اسكوتلندا (ICAS)، والذي تأسس عام 1854م، ومعهد المحاسبين المعتمدين في إنجلترا وولز (ICAEW)، الذي تأسس عام 1880م، والمعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين، والذي تأسس عام 1887م، وغيرها من المؤسسات والمنظمات المهنية.

---

[12] ميجس, فالتر و ميجس, روبيرت, المحاسبة المالية, ترجمة أبو المكارم, وصفي عبدالفتاح و السلطان, سلطان بن محمد و البدوي, محمد هاشم, كلية الاقتصاد والإدارة, جامعة الملك سعود, فرع القصيم, دار المريخ للنشر, طبعة 1995م, ص 27,28.

[13] شحاتة, السيد شحاتة وفرج, هاني خليل وسليمان, معنز حسين وخميس, عمرو محمد وعبدالرحيم, رضا مجمود, "مبادي المحاسبة المالية وفقاً لمعاير المحاسبة الدولية", قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة , جامعة الإسكندرية, 2019م

ومع تزايد الاهتمام بوضع المعايير والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة، بدأ الاهتمام بالكادر البشري، الذي يُعتبر الركيزة الأساسية في مهنة المحاسبة. فتم الاهتمام بنوعية وجودة التعليم، الذي يتلقاه طالب المحاسبة، وتحسين وتطوير المناهج المحاسبية ووضع معايير دولية للتعليم والتدريس المحاسبي. وكذا الاهتمام بالتدريب والتطبيق العملي للطلبة أثناء دراستهم.

يتضح مما سبق أن المحاسبة تعتمد على ركنين أساسيين: أولهما التعليم النظري، الذي يُكسِب الطلبة أسس ومفاهيم وقواعد علم المحاسبة. و الأساس الثاني، يتمثل بالمهارة التطبيقية لما تم تعلمه بشكل نظري. وبالتالي يمكن النظر إلى التعليم المحاسبي ،كنظام متكامل، بأنه يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، والتي تتضمن الآتي[14]:

- ❖ المدخلات: وتتمثل بالأشخاص الذين يمكن تهيئتهم لممارسة العمل المحاسبي بمختلف أشكاله وأنواعه.
- ❖ العمليات التشغيلية: وتتمثل بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزويد بالمهارات المحاسبية.
- ❖ المخرجات: وتتمثل بالأشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي بشقيه الأكاديمي والمهني، بما يحقق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة.
- ❖ التغذية العكسية: تتم من خلال رقابة العناصر السابقة وتقيمها وتطويرها ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث في أي منها.

يتضح من العنصر الثاني (العمليات التشغيلية) أنه من المهم، بل من الضروري، أن تواكب عملية التعليم، عملية تزويد الطلبة بالمهارات المحاسبية، التي يمكن الحصول عليها من خلال التطبيق (التدريب) العملي أثناء الدراسة. فالتدريب والمهارات هي الخطوة الأولى لردم الهوة بين النظرية والتطبيق. فالتعليم المحاسبي بحاجة إلى المواءمة بين النظرية والتطبيق، لأن معظم خريجي المعاهد و الجامعات يمتلكون المعرفة النظرية، ولكنهم بحاجة إلى تعزيز مهاراتهم في مجال التطبيق العملي.

لذلك على المعاهد والجامعات، بشكل عام، تطوير خططها دورياً، وبشكل يساهم في تعزيز الجانب التطبيقي والمهاري لدى الطلبة. كما أن الشراكة بين مراكز التعليم المختلفة ومكاتب المحاسبة والمراجعة مطلوبة، لإنتاج كادر متمكن علمياً وعملياً، يلبي احتياجات سوق العمل. ولتحقيق هذه الغاية يجب على المعاهد ومراكز التعليم المحاسبي المختلفة أن تتحول من الجانب النظري البحت

[14] قطناني خالد, عويس خالد, مرجع سابق.

إلى الجانب النظري التطبيقي، لتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل[15]، وللاهتمام بالتطوير المستمر للمهنة، على أن يمر التطوير بمراحل ثلاث، هي[16]:

- ❖ إنشاء مراكز التطوير المحاسبي.
- ❖ تشخيص المشاكل المحاسبية ووصف الإجراءات اللازمة، من خلال تحسين التعليم والتدريب المحاسبي.
- ❖ تحسين نوعية الخدمات المحاسبية المهنية.

وبما أن أغلب مراكز التعليم المحاسبي في اليمن، بمختلف مكوناتها، مازالت تتبع الطريقة التقليدية في تدريس المحاسبة، وذلك من خلال التلقين النظري البعيد عن التطبيق العملي، فقد قام الباحث في الجزء الثاني من هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي، من خلال توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة، للكشف عن مدى المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

ثانياً: الجانب الإحصائي الميداني:

جمع البيانات

تم تصميم نموذجين لاستمارة الاستبيان لموضوع الدراسة، والاستعانة بهما في جمع البيانات ،كمصدر من المصادر الأولية. حيث خُصص النموذج الأول لطلبة وطالبات قسم المحاسبة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية. وخُصص النموذج الثاني لأكاديميي قسم المحاسبة في المعهد، ولعينة من مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة. وقد تكون النموذجان من قسمين، القسم الأول في كلا النموذجين شمل بيانات ديمغرافية عن الأشخاص المجيبين، مثل: المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، طبيعة العمل، جهة الدراسة، المستوى الدراسي. بينما شمل القسم الثاني في كلا النموذجين مجموعة من الأسئلة، التي هدفت إلى قياس فرضيات البحث. حيث تم توزيع عدد من استمارات الاستبيان، منها 120 استمارة على طلبة قسم المحاسبة في المعهد، و 14 استمارة على الأكاديميين في قسم المحاسبة، بالمعهد أيضاً، وعدد 10 استمارات على المزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة. وقد تم استرداد عدد 100 استمارة، من الاستمارات التي وزعت على الطلبة والطالبات، وعدد 10 استمارات من استمارات الأكاديميين و عدد 7 استمارات من المزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة. وتم إخضاعها جميعاً للتحليل. ويوضح الجدول التالي رقم (1) نتائج توزيع الاستمارات على أفراد عينة البحث.

[15] https://www.ammonnews.net/article/334201

[16] راتول محمد, بن صالح, عبدالله مرجع سابق.

جدول رقم (1)

نتائج توزيع الاستمارات على أفراد عينة البحث

البيان	أعضاء هيئة التدريس		مكاتب المحاسبة والمراجعة		طلبة قسم المحاسبة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	14	%100	10	%100	120	%100
الاستمارات المستردة والقابلة للتحليل	10	%71.4	7	%70	100	%83.3
الاستمارات غير المستردة	4	%28.6	3	%30	20	%16.7

المصدر (إعداد الباحث، 2020م)

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت، بدرجاته الخمس، والذي أخذ المدى من 1 إلى 5. وعلى هذا النحو تكون الدراسة مقبولة إذا حازت على نسبة أعلى من 60%، بمعنى أن يزيد الوسط الحسابي عن ثلاث درجات من مساحة مقياس ليكرت. والجدول التالي (2) يوضح المدى لمقياس ليكرت:

جدول رقم (2)

مستوى مقياس ليكرت ودرجاته

مستوى القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر (إعداد الباحث، 2020م)

ومن أجل قياس مدى إمكانية الاعتماد على البيانات وثباتها، فقد قام الباحث باستخدام مقياس معامل الارتباط Alpha، حيث تكون نتائجه مقبولة إذا كانت مساوية أو أكبر من 0.75 (75%)، حيث أظهر معامل ارتباط Alpha نتيجة 76%. وهي قيمة يمكن أن يستدل من خلالها على إمكانية الاعتماد على إجابات أفراد العينة، وبالتالي نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (3)

تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث:

م	البيان		أعضاء هيئة التدريس والمحاسبين		طلاب المعهد تخصص محاسبة	
	المتغير	التصنيف	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	11	%78.6	61	%61
		أنثى	3	%21.4	39	%39
2	العمر	من 30 إلى 39	-	%0	-	-
		من 40 إلى 55	11	%78.6	-	-
		56 وما فوق	3	%21.4	-	-
3	المهنة	أكاديمي	5	%35.7	-	-
		أكاديمي ومراجع حسابات	5	%35.7	-	-
		مراجع حسابات	4	%28.6	-	-
		طالب	-	-	64	%64
		طالب/ة + موظف/ة	-	-	36	%36
4	المؤهل	بكالوريوس	3	%21.4	-	-
		دبلوم عالي	3	%21.4	-	-
		ماجستير	2	%14.3	-	-
		دكتوراه	6	%42.9	-	-
5	سنوات الخبرة	من عام إلى خمسة أعوام	-	%0	-	-
		ستة إلى عشرة أعوام	3	%21.4	-	-
		أكثر من عشرة اعوام	11	%78.6	-	-
6	المستوى الدراسي	سنة أولى	-	-	46	%46
		سنة ثانية	-	-	54	%54

المصدر (إعداد الباحث، 2020م)

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي:

1- بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس والمحاسبين من الذكور 11 بنسبة 78.6%، ومن الإناث 3 بنسبة 21.4٪، في حين بلغ عدد الطلبة والطالبات 61 للذكور بنسبة 61% و39 للإناث بنسبة 39%.

2- تراوحت أعمار أعضاء هيئة التدريس والمحاسبين، بين فئة 40 إلى 55 عام، وفئة أكبر من 56 عام. حيث نجد أن 11 عضو يقع في الفئة بين 40 إلى 55 عام وبنسبة 78.6%، وعدد 3 أعضاء في الفئة أكبر من 56 عام بنسبة 21.4%.

3- فيما يخص المهن، نجد أن عدد 5 أعضاء فقط يمتهنون العمل الأكاديمي، بنسبة 35.7%، بينما يجمع 5 أعضاء بين العمل الأكاديمي و المحاسبي المهني، بنسبة 35.7%، ويعمل 4 أعضاء كمراجعي حسابات فقط، وبنسبة 28.6%.

واقتصر الاستبيان على بيان حالة الطلاب، من حيث العمل أو عدمه. فقد أظهر الجدول أن عدد 64 طالباً وطالبة، بنسبة 64%، لا يعملون. فيما 36 طالباً وطالبة، بنسبة 36%، يعملون إلى جانب دراستهم.

4- الحاصلون على شهادة بكالوريوس عدد 3، بنسبة 21.4%. والحاصلون على الدبلوم العالي 3، بنسبة 21.4%، والحاصلون على الماجستير 2، بنسبة 14.3%. والحاصلون على الدكتوراه ،6 بنسبة 42.9%.

5- تم تجاهل سنوات الخبرة بالنسبة للطلبة والطالبات، الذين يعملون بجانب دراستهم، والتركيز على أعضاء هيئة التدريس والمحاسبين. حيث نجد أن 3 أعضاء يقعون في الفئة بين ستة إلى عشرة أعوام خبرة، وبنسبة 21.4%. بينما 11 عضو في فئة الأكثر من 10 أعوام خبرة، وبنسبة 78.6%.

أما فيما يخص عدد الذكور إلى عدد الإناث العاملين في المجال الأكاديمي والمجال المحاسبي، فيمكن لنا إيضاحه من خلال الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4)

عدد الذكور إلى عدد الإناث العاملين في المجال الاكاديمي والمجال المحاسبي

الجنس / المهنة	ذكر	أنثى
أكاديمي	2	3
أكاديمي + مراجع حسابات	5	0
مراجع حسابات	4	0

المصدر (إعداد الباحث، 2020م)

اختبار الفرضيات:

قام الباحث في تحليل البيانات بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS 25)، أو ما يعرف بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. حيث تم اختبار الفرضيات عن طريق الـ (T-test)، وذلك لمعرفة إمكانية قبول الفرضيات من عدمه.

لقد تضمن الاستبيان الخاص بفئة الطلبة اثنى عشر سؤالاً فرعياً، لقياس الفرضية الأولى، والتي تنص على أن عدم التطبيق العملي أثناء الدراسة يؤثر سلباً على مستوى الاستيعاب للطلبة في قسم المحاسبة. ويوضح الجدول التالي رقم (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T المحسوبة لمتغيرات الفرضية الأولى:

جدول رقم (5)

نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتغير		الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري St.Dev	قيمة T المحسوبة T-test
السؤال الأول	توجد فجوة بين ما يدرسه الطالب في قسم المحاسبة واحتياجات سوق العمل.	4.10	0.577	19.053
السؤال الثاني	لا توفر المعاهد والجامعات دورات تدريبية عملية للطلبة أثناء الدراسة.	3.92	0.598	15.394
السؤال الثالث	لا يكتسب الطالب مهارات وقدرات كبيرة تجعله قادر على مواجهة احتياجات سوق العمل، دون الحاجة إلى تدريب عملي أثناء الدراسة.	4.01	0.559	18.052
السؤال الرابع	ليست رغبة الطالب في دراسة المحاسبة هي من أدخلته هذا التخصص، وإنما معدله في الثانوية العامة.	3.26	0.917	2.835
السؤال الخامس	لا يقوم المعهد بتهيئة طلاب قسم المحاسبة بشكل جيد من الناحية التطبيقية لمواجهة متطلبات سوق العمل.	3.27	0.723	3.736
السؤال السادس	عدم التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة أثناء دراستهم يؤثر بشكل سلبي على مستوى أدائهم في سوق العمل.	4.19	0.443	26.889
السؤال السابع	توجد فروق واضحة في التحصيل العلمي بين الطلبة الذين يعملون في مجال المحاسبة والمراجعة أثناء الدراسة عن	4.23	0.633	19.421

	الطلبة المتفرغين للتحصيل العلمي فقط، وذلك لصالح الطلبة العاملين.			
السؤال الثامن	لا يفضل التركيز على الجانب النظري، وإهمال الجانب العملي التطبيقي أثناء الدراسة.	4.31	0.465	28.183
السؤال التاسع	عدم وجود تطبيق عملي يؤثر سلباً في التعرف على نقاط القوة والضعف لدى الطالب أثناء دراسته النظرية، وطرق تعزيزها أو معالجتها.	4.18	0.575	20.513
السؤال العاشر	عدم التطبيق العملي يسبب ضعف في الجانب التطبيقي مما يؤدي إلى صعوبة حصول الطالب على وظيفة بعد التخرج لعدم وجود خبرة عملية محاسبية.	3.87	0.734	11.856
السؤال الحادي عشر	لا تتضمن مناهج الدراسة الخاصة بقسم المحاسبة، مواد تطبيقية تحاكي سوق العمل.	3.64	0.823	7.777
السؤال الثاني عشر	عدم حصول الطالب أثناء دراسته النظرية على مهارات إضافية مثل، مهارات الاتصال والتواصل، مهارات اللغة الإنجليزية، مهارات التعامل مع الحاسوب والأنظمة المختلفة فيه وغيرها من المهارات تزيد من صعوبة الطالب عند تخرجه والتحاقه بسوق العمل.	3.61	0.567	10.765
المتوسط العام		3.88	0.635	15.372

المصدر (إعداد الباحث، 2020م)

يتبين من الجدول رقم (5)، أن المتوسط العام للوسط الحسابي (Mean) بلغ 3.88 وهو بذلك قد زاد عن ثلاث درجات من مساحة مقياس ليكرت ذي الخمس درجات، وبلغ متوسط قيمة T المحسوبة 15.372، وهي أكبر من قيمتها الجدولية بمستوى دلالة 0.05، مما يشير إلى أن أفراد عينة البحث من الطلبة والطالبات يرون أن عدم التطبيق العملي أثناء الدراسة يؤثر سلباً على مستوى الاستيعاب لطلبة قسم المحاسبة.

وتضمن الاستبيان الخاص بفئة الأكاديميين وبعض مكاتب المراجعين القانونيين، الذين شملتهم الدراسة، أربعة عشر سؤالاً فرعياً، لقياس الفرضية الثانية، والتي تنص على أن عدم التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة، أثناء الدراسة، يؤدي إلى ضعف الأداء المهني بعد التخرج. ويوضح الجدول رقم (6) الوسط الحسابي و الانحراف المعياري وقيمة T المحسوبة لمتغيرات الفرضية الثانية:

جدول رقم (6)

نتائج اختبار الفرضية الثانية

	المتغير	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري St.Dev	قيمة T المحسوبة T-test
السؤال الأول	عدم التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة أثناء دراستهم يؤثر بشكل سلبي على مستوى أدائهم في سوق العمل.	4.86	0.363	19.135
السؤال الثاني	في ظل المنهج المعتمد حالياً من قبل المعهد لطلبة قسم المحاسبة، فإنه توجد حاجة إلى تطبيق عملي قبل التخرج.	4.64	0.497	12.362
السؤال الثالث	لا يوجد تعاون بين مكاتب المحاسبة والمراجعة والمعهد في مجال تدريب طلبة قسم المحاسبة قبل التخرج.	4.79	0.426	15.691
السؤال الرابع	لا يتم إلزام الطلبة أثناء دراستهم النظرية في المعهد بساعات تدريبية لدى مكاتب المحاسبة والمراجعة لتكون جزء من متطلبات التخرج.	4.29	0.469	10.262
السؤال الخامس	لا يلبي منهج قسم المحاسبة في المعهد متطلبات و احتياجات سوق العمل.	3.50	0.519	3.606
السؤال السادس	توجد فجوة بين الواقع النظري الذي يتلقاه الطالب في المعهد وبين الواقع العملي الذي يتطلبه سوق العمل.	3.71	0.726	3.680
السؤال السابع	لا يكتفي المعهد بالأبحاث النظرية، بل يوجه طلبته إلى إعداد أبحاث ميدانية تعالج قضايا واقعية.	4.14	0.864	4.947
السؤال الثامن	لا يطور المعهد من منهجه الدراسي بشكل مستمر، بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل.	3.93	0.730	4.759

السؤال التاسع	لا يهتم المعهد بالجانب التطبيقي لطلبة قسم المحاسبة بقدر اهتمامه بالجانب النظري.	3.29	0.611	749.1
السؤال العاشر	لا يقوم المعهد بإجراء دورات تدريبية بشكل دوري ومنظم لتطوير أداء وكفاءة أعضاء هيئة التدريس في الجانب العلمي والعملي.	3.57	0.646	3.309
السؤال الحادي عشر	عدم وجود خبرة عملية لعضو هيئة التدريس في المجال التطبيقي للمحاسبة والمراجعة قد يؤثر على أداءه المهني.	4.43	0.756	7.071
السؤال الثاني عشر	لا يعتمد المعهد على مناهج متطورة في تعليم مهنة المحاسبة والمراجعة.	3.93	0.730	4.759
السؤال الثالث عشر	لا يقوم المعهد باستخدام تكنلوجيا الحاسب الآلي مثل البروجكتر وبرامج البوربوينت والإكسل وغيرها من برامج الحاسب الآلي في عرض وتقديم المحاضرات.	4.07	0.829	4.837
السؤال الرابع عشر	لا توجد معايير تعليم محاسبة في الجمهورية اليمنية، تعنى بتنظيم التحصيل العلمي النظري والجوانب العملية التطبيقية.	3.57	0.514	4.163
المتوسط العام		4.05	0.620	7.166

المصدر (إعداد الباحث، 2020م)

يتبين من الجدول رقم (6)، أن المتوسط العام للوسط الحسابي (Mean) بلغ 4.05. وهو بذلك قد زاد عن ثلاث درجات من مساحة مقياس ليكرت ذي الخمس درجات. وبلغ متوسط قيمة T المحسوبة 7.166، وهي أكبر من قيمتها الجدولية بمستوى دلالة 0.05. مما يشير إلى أن أفراد عينة البحث من الأكاديميين وأصحاب مكاتب المحاسبة والمراجعة، الذين شملتهم الدراسة، يرون أن عدم التطبيق العملي لطلبة قسم المحاسبة، أثناء الدراسة، يؤدي إلى ضعف الأداء المهني بعد التخرج.

الاستنتاجات:

من خلال ما سبق من عرض وتحليل لموضوع البحث، فقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1- وجود قصور لدى أعضاء هيئة التدريس في التعامل مع الأنظمة المحاسبية الإلكترونية.
2- اقتصار المنهج على الجانب النظري، وعدم التركيز على الجانب التطبيقي المرافق للجانب النظري، مما يؤدي إلى ضعف في الجانب العملي بعد التخرج.
3- عدم وجود اتفاقيات تعاون بين المعهد ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمؤسسات العاملة في هذا المجال، سواءً الحكومية منها أو الخاصة، لتدريب الطلبة ورفع تقارير بمستوى إنجازهم ،كشرط من شروط التخرج.
4- عدم تطوير المنهج الدراسي واقتصاره على المنهج التقليدي.
5- تشبع سوق العمل بمخرجات تعليم، تفتقر إلى مواصفات وخبرات ومهارات محاسبية، يتطلبها سوق العمل.
6- ضعف مساهمة سوق العمل في تحسين وتطوير جودة التعليم المحاسبي.

التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام بتطوير الكادر الأكاديمي علمياً وعملياً، بصورة دائمة، وبما يتواكب مع احتياجات ومتطلبات السوق والتعليم المحاسبي.

2- ضرورة الاهتمام بتطوير منهج التعليم المحاسبي وإدخال الجانب التطبيقي فيه، بصورة تفيد الطلبة عند التحاقهم بسوق العمل، وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

3- الاهتمام بتطوير ودعم المؤتمرات والندوات العلمية بين مختلف الجهات ذات الصلة بمهنة المحاسبة، مثل المعاهد والجامعات ومكاتب المحاسبة والمراجعة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين والوحدات الاقتصادية، ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

4- ضرورة تضمين منهج التعليم المحاسبي لسلوكيات و مهارات وأخلاقيات مهنة المحاسبة و المراجعة.

5- ضرورة الاهتمام بمتطلبات معايير الجودة في التعليم المحاسبي، مثل المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، وغيرها من المنظمات والجهات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة.

6- ضرورة إدخال الأنظمة المحاسبية المستخدمة في سوق العمل كمادة من مواد المنهج المحاسبي المعتمد في المعهد.

7- ضرورة إلزام الطلبة بسنة امتياز، تكون سنة تطبيقية، كما هو الحال في كليات الطب، بحيث تصبح شرطاً من شروط التخرج.

8- ضرورة فرض شروط قبول على الطلاب الراغبين في الالتحاق ببرنامج المحاسبة، وذلك للحد من الأعداد الكبيرة الملتحقة بهذا القسم، من ناحية، ولضمان نوعية المخرجات لسوق العمل، من ناحية أخرى.

9- ضرورة تطوير أساليب التدريس والانتقال من أسلوب التلقين النمطي إلى أسلوب التكنلوجيا الحديثة، في عرض وتقديم المحاضرات.

10- ضرورة إشراك القطاع العام والخاص والوحدات الاقتصادية في وضع خطط التعليم المستقبلية، بما يسهم في تحديد احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة.

11- ضرورة التنسيق وعقد اتفاقيات تعاون مشترك بين المعهد ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمؤسسات العاملة في هذا المجال، بغرض تطوير الجانب التطبيقي العملي لدى الطلبة أثناء الدراسة، واعتبار التقارير الصادرة عن هذه المكاتب والجهات شرطاً من شروط التخرج.

المراجع:

1- سعيد، عمر أحمد, جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، القاهرة، ص 2-3، سبتمبر 2012م.

2- أبو حمص، نعيم, واقع التعليم وسوق العمل العربي والعالمي، مؤشرات حول المشهد الاجتماعي في الدول العربية، 2011/11/19م، www.arabthought.org/content.

3- إنجازات المعهد الوطني للعلوم الإدارية للفترة من 1963 إلى 2015م، تقرير صادر عن المعهد الوطني للعلوم الإدارية.

4- القانون رقم 26 لسنة 1999م بشأن مهنة التدقيق ومراجعة الحسابات، وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب.

5- ميجس، فالتر و ميجس، روبيرت, المحاسبة المالية، ترجمة أبو المكارم، وصفي عبدالفتاح و السلطان، سلطان بن محمد و البدوي، حمد هاشم, كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، فرع القصيم، دار المريخ للنشر، طبعة 1995م، ص 27،28.

6- الجليلي، مقداد أحمد و ذنون، آلاء عبدالواحد, استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد 99، مجلد 32، لسنة 2010م، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

7- قطناني، خالد و عويس، خالد, مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات المهنية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية، كلية الزهراء، جامعة مسقط، سلطنة عمان, 2009م.

8- راتول محمد و بن صالح، عبد الله, أهمية تطبيق الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تعزيز جودة المخرجات المحاسبية، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، دراسات، مجلة علمية دولية محكمة، العدد الاقتصادي، العدد 27 أ، سبتمبر 2016م، جامعة الأغواط، ص 186.

9- Daily mail البريطانية، الثلاثاء، أكتوبر 2011.

10- Quid to using labour Market Information، Ministry of Training، Toronto، Canada، Ontario، 2005، P:3-5.

11- https://www.ammonnews.net/article/334201

12- شحاتة, السيد شحاتة وفرج, هاني خليل وسليمان, معنز حسين وخميس, عمرو محمد وعبدالرحيم, رضا مجمود, "مبادي المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية", قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة , جامعة الإسكندرية, 2019م

الفساد الأكاديمي وأثره في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء

د / عبد السلام أحمد حسين قاسم العروسي [1]
د / نبيلة حسن عبده الصرابي[2]

(1)أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد
المعهد العالي للتدريب والتأهيل أثناء الخدمة (الشوكاني)
(2) أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد
مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة جامعة صنعاء

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع الفساد الأكاديمي، والسمعة التنظيمية، والكشف عن أثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء، والكشف عن الفروق الإحصائية في متوسط تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها الطلبة ا تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، العمر، البرنامج الأكاديمي).

ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء، تم اختيار عينة طبقية عشوائية، بلغت (71) طالب وطالبة، ووزعت على عينة الدراسة استبانة مكونة من (32) فقرة موزعة على متغيرات الدراسة ومجالاتها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- **واقع الفساد الأكاديمي بكلية التربية جامعة صنعاء كما يدركه طلبة الدراسات العليا قد جاء بواقع (متوسط).**
- **واقع السمعة التنظيمية لكلية التربية بجامعة صنعاء كما يدركها طلبة الدراسات العليا قد جاءت بدلالة لفظية (متدنية).**
- **عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الفساد الأكاديمي: (الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس، الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا) في السمعة التنظيمية (المسؤولية الاجتماعية، وجودة الخدمة التعليمية)، كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء.**
- **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، العمر، البرنامج الأكاديمي).**

الكلمات المفتاحية: الفساد الأكاديمي، السمعة التنظيمية.

مقدمة:

يعتبر الفساد الأكاديمي من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات برمتها، والذي بدوره يؤدي إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بل ينعكس بشكل خطير على وضع الوطن بشكل عام، وعلى خطط التنمية وجودة التعليم ومخرجاته.

ولذا كانت وما زالت التنمية المستدامة والتطور والازدهار والاستقرار بكافة أنواعه في الدول والمجتمعات تعتمد وبشكل جوهري على الشباب، فهم قادة المستقبل لكن الوعي والذهنية الجمعية للشباب هي نتيجة صانعي السياسات العامة والتعليمية ولا سيما الجامعية في الدول؛ لذلك فإن المسؤولية الأساسية تقع على الدولة في توفير الفرص للشباب لكي يصبحوا عونا لها في تنفيذ أهدافها الوطنية، والحد من الوقاية من الفساد؛ لأن الوقاية دائما أفضل بكثير من العلاج (مبادرة المعهد الأمريكي، 2018، 1).

إلا أن صور الفساد الأكاديمي تظهر في وظائف الجامعة بشكل عام والمتمثلة بشكل خاص في الجانب التعليمي والإداري كالتعيين في الوظائف الأكاديمية، أو وجود أحزاب داخل الجامعة تؤثر سلبا في القرارات والمجاملات في تقييم الأداء الوظيفي، أو قد يستغل بعض القيادات الأكاديمية العاملين معهم لمصالحهم، كما أنه قد لا توجد آليات محددة لاختيار المناصب في الجامعة، وفيما يتعلق بوظيفة الجامعة في جانب البحث العلمي فتتمثل في بعض المظاهر كغياب سياسة الافصاح المالية في الكراسي البحثية، ومراكز البحوث، واستغلال بعض المتعاقدين في عمل الأبحاث، وحجب بعض المعلومات والإحصاءات، والبعد عن النزاهة العلمية، وشراء أسماء الباحثين العالميين (الخشمي وشلهوب، 2016، 3)

كما يصعب قياس الفساد كميا، إلا أن إدراكه قابل للقياس، بل إن الدول يمكن ترتيبها في تسلسل هرمي حسب درجة تصورها وإدراك الفساد فيها، وفي أي قطاع من القطاعات، ومنها القطاع التعليمي، حيث يسود الفساد في عدد كبير من الدول في جميع مستويات مؤسسات التعليم المختلفة، من المدارس الابتدائية وحتى المؤسسات الجامعية، ويمكن أن يحدث الفساد في أي مرحلة وبين أي مجموعة من العاملين من صناع السياسة على المستوى الوزاري وصولا لفئة المستفيدين منها (Temple & Transparency International, 2005) المشار إليه في (الأحمدي، 2016، 292).

في حين تعد السمعة واحدة من المعايير المعتمدة في تقييم الجامعات، كما لها دور حاسم في رؤية إيجابية للمؤسسات التعليمية في ضوء الاهتمام الكبير في المستوى العام للتعليم العالي في العصر الحالي (Sontaite, 2009, 51).

كما أن تقييم الخدمات التعليمية الذي يجرى سنويا قلما تجد جامعة عربية تمضي على مستوى متقدم، وعملية التقييم تلك تتم وفقا للمعلومات والخدمات المتاحة في المواقع الإلكترونية للجامعات،

وهذا يعني أهمية تلك المواقع الإلكترونية لمصدر جوهري وأساسي للجامعات مما يتوقع أن تؤثر ذلك في سمعة تلك الجامعات إيجابا أو سلبا (عودة، 2012، 3).

وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة التي قام بها فروست وزميلاه (Frost, Hamlin and Barczyk, 2007) عن خيانة الأمانة الأكاديمية لدى مجموعة من الطلبة في جامعتين أمريكيتين، توصلت الدراسة إلى أن هناك (68%) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعتين يعتقدون وجود خيانة للأمانة الأكاديمية، أما ما يتعلق بالمناهج الأكاديمية فيرى (90%) من أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعتين أنها لا تشمل تحذيرا كافيا عن عواقب الخيانة للأمانة الأكاديمية، كما تبين أن (92%) من أعضاء هيئة التدريس يتسامحون مع الطلبة المنتهكين للنزاهة الأكاديمية.

في حين توصلت دراسة (حميد، 2009) أن مظاهر الفساد في الجامعات المصرية تمثلت في التجاوزات في مستوى الإدارة: تعيين بدء من عمداء الكليات الذين يعينون على أساس سياسي لا أكاديمي، ومن ثم يدينون بالولاء للإدارة العليا ولرئيس الجامعة ونوابه، حيث لا يهتمون بمصلحة كلياتهم الأكاديمية والعلمية، أما التجاوزات في قطاع الأساتذة الجامعيين فتمثلت في: عدم وفاء أعضاء هيئة التدريس بالتزاماتهم والانشغال بالأعمال الإضافية خارج الجامعة لتحسين المستوى المعيشي، والفساد في الامتحانات الشفوية والتطبيقية، ومشكلات بنشر الأوراق العلمية والتجاوزات في الترقيات، أما التجاوزات في قطاع الطلبة فتمثلت في: ظاهرة الغش، وعدم وجود رادع قوي ضد المفسدين، وعدم الجدية في تطبيق القانون.

أما دراسة أوسيبين (Osipain, 2009) فتوصلت إلى أن (52%) من منسوبي الجامعات الأوكرانية تنظر إلى الفساد باعتباره الطريق الأسهل والأكثر موثوقية في حل العديد من المشاكل الأكاديمية، كما يرى الغالبية من منسوبي هذه الجامعات أن الطلبة يسهمون في شيوع الفساد في الجامعات من خلال اختيارهم للفساد كوسيلة أسهل لتلقي درجات جيدة وإن كانت غير مشروعة.

في حين أظهرت دراسة (السليم، 2012) أن الفساد في الجامعات الأردنية جاء بدرجة كبيرة وبنسبة (69%)، حيث أتت العوامل الاجتماعية في أسباب الفساد، ثم الأسباب الإدارية تليها السياسية والذاتية وفي المرتبة الأخيرة كانت الاقتصادية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن أكثر مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات هي المحاباة أو التحيز يليها إساءة استخدام السلطة.

أما أكورودودو (Okorodudu, 2013) فيرى بأن صور الفساد الأكثر انتشارا في الجامعات النيجيرية تتمثل في غش الطلبة في الاختبارات بعدة صور ومنها: القصاصات الورقية، مد العنق لالتقاط

الإجابات من زملائهم المجاورين لهم بالمقعد، واستبدال أوراق الإجابة، واستبدال شخص متفوق لدخول الاختبارات بدلا من الطالب، وشراء الأسئلة.

كما تشير نتائج دراسة (حمادات، 2013؛ والعجمي، 2008) إلى أن أكثر العوامل وراء انتشار الفساد الأكاديمي هي العوامل الاقتصادية مثل الفقر وانخفاض المرتبات ، والأعباء المعيشية...الخ.

في حين توصلت دراسة (الأحمدي، 2016) إلى صور الفساد الأكاديمي في الجامعات السعودية تنتشر بصورة متوسطة، وأن أكثر صور الفساد شيوعا بين الطلبة قيامهم بسرقة ابحاث مكتوبة على الانترنت وتقديمها على أساس أنها من إعدادهم، كما أن فساد أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر الطلبة جاءت بدرجة متوسطة يتصدرها أكثر شيوعا الفساد في تقويم أعضاء هيئة التدريس لطلبتهم ثم الفساد في النشاط التدريسي.

أما دراسة (الخشمي وشلهوب، 2016) فقد حددت مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات السعودية في جانب البحث العلمي تمثلت في دفع مبالغ مالية للنشر العلمي دون تحكيم، وفي جانب خدمة المجتمع الظهور الإعلامي لخدمة أغراض شخصية والارتباط بعمل في مؤسسات أخرى دون موافقة الجامعة، أما في الجانب التعليمي تمثلت مظاهر الفساد في احتكار بعض أعضاء هيئة التدريس بمقررات معينة لتدريسها.

وهنا العديد من الدراسات التي تناولت السمعة التنظيمية منها دراسة (عودة، 2012) التي هدفت إلى إيجاد العلاقة التأثيرية بين جودة الخدمات الإلكترونية وسمعة الجامعات الاردنية الخاصة، وتوصلت الدراسة إلى ان الجامعات الأردنية تتمتع بسمعة حسنة، فالطلبة يشعرون بالأعجاب والاحترام بشكل عالي اتجاه جامعاتهم، وأن جودة المعلومات والخدمات التي تقدمها مواقع الجامعات ألكترونية لم تكن بالمستوى الذي يطمح إليه الطلبة، بينما كانت جودة التصميم بمستوى جيد، وبينت الدراسة وجود أثر لجودة المواقع الإلكترونية للجامعات في سمعه تلك الجامعات.

واما دراسة (النجار، 2019) هدفت إلى توضيح أهمية النشر الدولي والسمعة الأكاديمية على ترتيب الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في التصنيفات العالمية، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي: تواجد الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة التصنيف العالمي (Webometrics) للمواقع الجامعية والتعليمية، حيث دخلت الجامعة الاسلامية التصنيف (ويب ماتريكس) حيث التصنيف العالمي (5119) وعلى مستوى التصنيف القاري (180) وعلى مستوى ترتيب البلد (21)، عدم تواجدها في تصنيف (QS) للجامعات (2018)، تواجد الجامعة حيث السمعة الأكاديمية وفق مجلة تايمز ومقارنة بالجامعات الأخرى ووفق التصنيف العالمي حظيت على المرتبة (5119).

ودراسة (مطر، 2018) هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الذكاء الاستراتيجي في تعزيز سمعة المنظمة في وزارة التربية والتعليم بقطاع غزة من وجهة نظر مديري المدارس، وأظهرت نتائج الدراسة اهتمام المنظمة المبحوثة بالذكاء الاستراتيجي وعناصره، مع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين الذكاء الاستراتيجي وسمعة المنظمة، كما بينت النتائج وجود تأثير معنوي للذكاء الاستراتيجي على سمعة المنظمة.

ومن استعراض الدراسات السابقة يتبين أن ضعف الأخلاقيات العلمية تعد هي السبب الرئيس في تفشي ظاهرة الفساد الأكاديمي، إضافة إلى غياب قوة القانون والردع لكل من تسول له نفسه في ممارسة الفساد الأكاديمي.

بناء على ما سبق أرتأى الباحثان أن يجريا دراسة الفساد الأكاديمي وأثره على السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة صنعاء.

مشكلة الدراسة:

تأسيسا على ما سبق تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن أن يؤثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء؟

وللإجابة عن السؤال الرئيس ينبثق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما واقع الفساد الأكاديمي كما يدركه طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء؟
2- ما واقع السمعة التنظيمية لكلية التربية جامعة صنعاء كما يدركها طلبة الدراسات العليا ؟
3- ما أثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء؟
4- هل توجد فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسط تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، العمر، البرنامج الأكاديمي)؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

التعرف على كيفية تأثير الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء؟

ولتحقيق الهدف الرئيس يتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:

1- تشخيص واقع الفساد الأكاديمي كما يدركه طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء.
2- تشخيص واقع السمعة التنظيمية لكلية التربية جامعة صنعاء كما يدركها طلبة الدراسات العليا.
3- الكشف عن أثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء.
4- الكشف عن الفروق الإحصائية في متوسط تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، العمر، البرنامج الأكاديمي).

أهمية الدراسة:

تتمثل أبرز جوانب أهمية الدراسة الحالية في الآتي:

- **الأهمية النظرية:**

1- المساهمة في إثراء المكتبة العليمة بمراجع تساعد الباحثين القادمين في دراستهم عبر الاطلاع على نتائج الدراسة وتوصياتها، ولسد النقص في المكتبة اليمنية لصور الفساد الأكاديمي واثره في السمعة التنظيمية.
2- تسليط الضوء على مدى إدراك طلبة الدراسات العليا بكلية التربية لجامعة صنعاء لمظاهر الفساد الأكاديمي وأثره على السمعة التنظيمية للجامعة.

- **الأهمية العملية:**

3- تعد الدراسة أحد استراتيجيات مكافحة الفساد الأكاديمي بالمؤسسات الجامعية.
4- يؤمل أن تثير نتائج هذه الدراسة اهتمام شريحة كبيرة من المسؤولين في جامعة صنعاء عامة، وكلية التربية خاصة بمحاربة الفساد الأكاديمي

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الآتي:

- **الحد الموضوعي:** الفساد الأكاديمي (مظاهر الفساد الأكاديمي عن أعضاء هيئة التدريس، مظاهر الفساد الأكاديمي عند طلبة الدراسات العليا) واثره في السمعة التنظيمية (المسؤولية الاجتماعية، جودة الخدمة التعليمية).
- **الحد المكاني:** كلية التربية بجامعة صنعاء.
- **الحد البشري:** طلبة الدراسات العليا.
- **الحد الزماني:** الفصل الثاني من العام الأكاديمي 2019/ 2020م.

مصطلحات الدراسة:

الفساد الأكاديمي: يعرف الفساد الأكاديمي لغة بأنه: نقيض الصلاح، فسد ويفسد، وفسد فسادا وفسودا. خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح (ابن منظور، 1979، 336).

ويعرف الفيروز أبادي (2009، 444) الفساد بأنه: "فسد كعصر، والفساد أخذ المال ظلما، والمفسدة ضد المصلحة، وتفاسد القوم يعني تقاطعوا الأرحام".

ويعرف الفساد في الاصطلاح بأنه: "سلوك منحرف ومخالفة للأنظمة والقوانين النافذة في الوسط الجامعي والجهاز الإداري للجامعة، وذلك لصالح أهداف شخصية أو جماعية مما يسبب عدم تحقيق الأهداف لتقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية في الجامعة" (العجمي، 2008، 8).

كما يعرف بأنه: "خروج عن الأنظمة ومخالفة للقرارات والتعاميم المعتمدة في الجامعات والمتعلقة بالجانب التعليمي والإداري والبحث العلمي وبخدمة المجتمع، وذلك لتحقيق مصالح شخصية مما ينعكس سلبا على مخرجات الجامعة" (الخشمي وشلهوب، 2016، 6).

ويعرف الباحثان الفساد الأكاديمي إجرائيا بأنه: الخروج عن الأنظمة الأكاديمية واللوائح المنظمة للعمل الأكاديمي لتحقيق أهداف شخصية من خلال استجابات طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء لاستبيان الفساد الأكاديمي لدى: (أعضاء هيئة التدريس، وطلبة الدراسات العليا)، والذي تم بناءه لهذا الغرض.

السمعة التنظيمية: تعرف بأنها: "تصورات يحملها العملاء حول مؤسسة معينة سواء كانت سلبية أم إيجابية، وتعتمد السمعة على تقييم الجمهور الخارجي على معايير كثيرة منها الخدمة والمعلومات والعنصر البشري والجودة وغيرها" (Lange, 2011, 155).

كما تعرف بأنها: "الانطباع الجماعي المشترك في الأذهان حول الجامعة" (Alessandri, Yang and Kinsey, 2006, 261).

في حين يعرف مطر (2018، 25) بأن السمعة التنظيمية هي: "قدرة المؤسسة على تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والعمل على توطيد العلاقات مع كافة الأطراف المؤثرة في المجتمع عن طريق تلبية حاجاتهم وتقديم الخدمة ذات جودة عالية بشكل يحسن من سمعتها ويخلق قيمة تنافسية من أجل بقائها".

وتعرف أيضا بأنها: "تحقيق الأهداف الواضحة لتقييم الأداء الداخلي والخارجي للجامعة بحيث ترك الانطباع والصورة الذهنية الإيجابية في الداخل والخارج بتميز الأداء وجودة المخرجات" (النجار، 2019، 195).

ويعرف الباحثان السمعة التنظيمية إجرائيا بأنها: التصور الذي يتشكل لدى طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء من خلال المسؤولية الاجتماعية وجودة الخدمة التي تقدمها الجامعة لهؤلاء الطلبة خلال فترة زمنية محددة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أولًا: منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عليها، والبيانات المراد الحصول عليها، فإن هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفي المسحي حيث يذكر عبيدات (2003، 247) بأن المنهج الوصفي المسحي يتناسب مع هذا النوع من البحوث المستندة على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها؛ بهدف حل المشكلات في الواقع أو التعرف على حقيقة تلك المشكلات، والوصول إلى نتائج علمية مقبولة، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى التحسين. كما أن المنهج الوصفي المسحي هو ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد المجتمع، أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك على دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب مثلا (العساف، 2012، 179).

ثانيًا: مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الأصل، والذي يمثل المجتمع الاحصائي لأداة الدراسة المتعلقة بالفساد الأكاديمي وأثره على السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء من جميع طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء، والبالغ عددهم (204) طالب وطالبة (إدارة الدراسات العليا بكلية التربية، 2019).

ثالثًا: عينة الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة الحالية، ولغاية تحقيق أهدافها، وما يتطلبه من إجراءات، قام الباحثان باختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع البحث بلغت (71) طالب وطالبة، تمثل ما نسبته من مجتمع البحث (35%).

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

تتصف عينة الدراسة بعدد من الخصائص الديموغرافية لأفرادها، وفيما يأتي تفصل ذلك:

أولًا: بحسب متغير النوع الاجتماعي:

جدول رقم (1)

وصف أفراد العينة بحسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة ٪
ذكور	38	53.5
إناث	33	46.5
المجموع	**71**	**100.0**

يتبين من الجدول رقم (1) أن أفراد العينة من الذكور بلغ عددهم (38) طالب، وبنسبة (53.5%) من عينة الدراسة, وأن نسبة الإناث بلغت (33) طالبة، وبنسبة بلغت (46.5%)، من أصل (71) مشارك ومشاركة استجابوا لتعبئة أداة الدراسة، ونسبة الذكور إلى الإناث متقاربة ما يدل علي الوعي لدى الإناث بأهمية مواصلة الدراسات العليا.

ثانيا: بحسب متغير العمر:

جدول رقم (2)

وصف أفراد العينة بحسب متغير العمر

العمر	العدد	النسبة٪
أقل من 30 سنة	8	11.3
30-39 سنة	33	46.5
40 سنة فأكثر	30	42.3
المجموع	**71**	**100.0**

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن عدد أفراد العينة أعمارهم أقل من (30) سنة بلغ (8) مشارك ومشاركة، وبنسبة (11.3%)، وهي نسبة ضعيفة؛ نظرا لعدم مواصلة خريجي البكالوريوس للدراسات العليا، في حين بلغ عدد أفراد العينة الذين أعمارهم بين (30-39) سنة بلغ (33) مشارك ومشاركة، وبنسبة بلغت (46.5%)، أما الذين الأشخاص الذين أعمارهم (40 سنة فأكثر) فقد بلغ (30) مشارك ومشاركة، وبنسبة مئوية بلغت (42.3%).

ثالثا: بحسب متغير البرنامج الأكاديمي:

جدول رقم (3)

وصف أفراد العينة بحسب متغير البرنامج الأكاديمي

البرنامج الأكاديمي	العدد	النسبة٪
ماجستير	21	29.6
دكتوراه	50	70.4
المجموع	**71**	**100.0**

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن عدد أفراد العينة في برنامج الماجستير بلغ (21) مشارك ومشاركة، وبنسبة (29.6%)، في حين بلغ عدد أفراد العينة في برنامج الدكتوراه (50) مشارك ومشاركة، وبنسبة بلغت (70.4%)، ونسبة الملتحقين بالدكتوراه أعلى نظرا لأنهم مخرجات برنامج الماجستير وعليه طموحهم أعلى في مواصلة الدراسة.

رابعًا: أداة الدراسة:

للحصول على بيانات الدراسة الحالية تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد اتبع الباحثان الخطوات الآتية في إعداده:

1- تحديد الهدف من الاستبيان: تشخيص واقع الفساد الأكاديمي وأثره في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة صنعاء.

2- تحديد محتوى الاستبيان: تكون الاستبيان من مجالين رئيسين هما: (الفساد الأكاديمي، والسمعة التنظيمية)؛ وتم صياغة فقرات الأداة وفقاً للأدبيات المتوافرة من خلال الاعتماد على مجموعة من الدراسات والبحوث أمثال (الأحمدي، 2016؛ حمادات، 2013؛ الخشمي وشلهوب، 2016، عودة، 2012؛ النجار، 2019؛ مطر، 2018)، وشمل الاستبيان على (32) فقرة على نمط مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي التدريج وفق الآتي:5 عالية جدا، 4 عالية، 3 متوسطة، 2 متدنية، 1 متدنية جدا.

صدق الأداة ثباتها:

– صدق المحكمين: للتحقق من صدق الاستبيان قام الباحثان بعرضه على ثلاثة محكمين تخصص إدارة وتخطيط تربوي، ولغة عربية، وقياس وتقويم؛ بغرض التأكد من أن الفقرات تعبر عن المجال الذي اندرجت تحته بهدف إدراك طلبة الدراسات العليا للفساد الأكاديمي وأثره على السمعة التنظيمية بكلية التربية جامعة صنعاء، ومدى الصحة اللغوية للفقرات، وتم أخذ جميع آراء المحكمين من حذف وإضافة وتعديل، وفي ضوء آراء المحكمين أصبح الاستبيان مكون من (32) فقرة، وقد كانت قبل التحكيم (36) فقرة.

- الصدق البنائي: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها ، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الأداة، وللتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات أداة الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان كما في الجدول رقم (4).
- ثبات الأداة: لحساب ثبات استبيان الفساد الأكاديمي وأثره في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha ، لكل مجال من مجالات الاستبيان للتحقق من ثبات هذا المجالات، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

جدول رقم (4)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات أداة الدراسة والدرجة الكلية للأداة، ودرجة ثبات معامل ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات أداة الدراسة، والدرجة الكلية للأداة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط (R)	معامل ألفا Alpha
1	مظاهر الفساد لدى أعضاء هيئة التدريس	11	.500**	**0.92**
2	مظاهر الفساد لدى طلبة الدراسات العليا	10	.693**	**0.91**
	الفساد الأكاديمي ككل	21	.703**	**0.93**
3	المسؤولية الاجتماعية	6	.582**	**0.87**
	جودة الخدمة التعليمية	5	.537**	**0.87**
	السمعة التنظيمية ككل	11	.648**	**0.90**
	إجمالي الأداة ككل	**32**	**1.00**	**0.90**

** دالة عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من الجدول رقم (4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبيان دالة إحصائيًا ، وبدرجة قوية عند مستوى دلالة (0.01)، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبيان صادقة وتقيس ما وضعت لقياسه.

كما يتبين من الجدول رقم (4) أن درجة ثبات المجالات تراوحت بين (0.87- 0.92)، كما أظهرت نتائج التحليل أن ثبات الأداة ككل وصل إلى (0.90) ، الأمر الذي يعكس درجة عالية من الثبات.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

قام الباحثان بالإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال تحليل البيانات، والتركيز على أعلى فقرة، وأدنى فقرة، وتفسير نتائجهما.

الإجابة عن السؤال الأول:

ما واقع الفساد الأكاديمي كما يدركه طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء؟

للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية التي تقيس واقع الفساد الأكاديمي كما يدركه طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء، وتم عرض النتائج على النحو الآتي:

جـدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لواقع الفساد الأكاديمي كما يدركه طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء

م	الفساد الأكاديمي	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الفساد
1	مظاهر الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس	1	3.63	.855	عال
2	مظاهر الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا	2	2.98	.861	متوسط
متوسط الفساد الأكاديمي ككل			**3.31**	**.728**	**متوسط**

يتضح من الجدول رقم (5) الآتي: أن الفساد الأكاديمي كما يدركه طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء قد جاء بواقع (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمظاهر الفساد الأكاديمي ككل (3.31)، وبانحراف معياري (0.73)، ويعزو الباحثان ذلك إلى الآتي: الفساد الأكاديمي ظاهرة عالمية وكلية التربية أحد المؤسسات الأكاديمية التي تعاني من الفساد الأكاديمي والتي ينبغي أن يكون لديها مدونة أخلاقية لمحاربة هذه الظاهرة.

كما يتضح من الجدول رقم (5) أن واقع الفساد الأكاديمي كما يدركه طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء على مستوى المجالات تم ترتيبها تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، ثم الانحراف المعياري لكل مجال كما يلي:

1. حصل مجال مظاهر الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس على المرتبة الأولى، وبدلالة لفظية (عال)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.63)، وبانحراف معياري (0.86).

2. حصل مجال مظاهر الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا على المرتبة الثانية، وبدلالة لفظية (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.98)، وبانحراف معياري (0.86).

النتائج التفصيلية لكل مجال من مجالات الفساد الأكاديمي.

مظاهر الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس:

جـدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لواقع الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس كما يدركه طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء

م	مظاهر الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الفساد
1	إساءة استعمال السلطة في الجامعة.	6	3.63	1.186	عال
2	اختراق الأنظمة والقوانين الجامعية.	8	3.52	1.252	عال
3	الواسطة والمحسوبية.	1	4.27	1.108	عال جدا
4	التحيز والمحاباة لبعض الطلبة.	3	3.85	1.179	عال
5	الانحياز بدافع فكري أو عقائدي أو مناطقي.	5	3.79	1.145	عال
6	المجاملات على حساب مصلحة العمل الأكاديمي.	7	3.61	1.213	عال
7	انتقاص الوقت المحدد للمحاضرات سواء بالحضور المتأخر أو الإنهاء المبكر.	9	3.41	1.190	عال
8	التقاعس في الالتزام بالساعات المكتبية.	2	3.99	1.127	عال
9	الاحتكار في تدريس مقررات معينة كل فصل دراسي.	4	3.80	1.142	عال
10	إجبار الطلبة على شراء مقررات معينة.	10	3.21	1.253	متوسط
11	استغلال الطلبة في البحث العلمي.	11	2.90	1.244	متوسط
متوسط مجال الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس ككل			**3.63**	**.855**	عال

يتضح من الجدول رقم (6) الآتي: حصل مجال الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس على واقع فساد أكاديمي بدلالة لفظية (عال)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.63)، وبانحراف معياري بلغ (0.86)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن الفساد الأكاديمي ظاهرة عالمية، وأن كلية التربية بجامعة صنعاء ليست محصنة ضد الفساد الأكاديمي.

أما مظاهر الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس كما يدركه طلبة الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة صنعاء على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح أيضا من الجدول رقم (6) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (3) والتي تنص على أن **"الواسطة والمحسوبية"** على أعلى واقع فساد بمتوسط حسابي بلغ (4.27). ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.11) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى: أن ذلك أصبح من الثقافة السائدة في الوسط الأكاديمي.
- حصلت الفقرة رقم (11) والتي تنص على **"استغلال الطلبة في البحث العلمي"** على أدنى واقع فساد بمتوسط حسابي بلغ (2.90)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.24)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أغلب أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة صنعاء في برامج الدراسات العليا هم من الرتبة الأكاديمية أستاذ ا, أستاذ مشارك ولهم سمعتهم الأكاديمية في المجتمع البحثي.
- حصلت الفقرة رقم: (3) على واقع فساد بدلالة لفظية (عال جدا)، وتمثل ما نسبته (9%) من إجمالي فقرات مجال الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس، في حين حصلت الفقرات رقم: (1،2،4،5،6،7،8،9) على واقع فساد بدلالة لفظية (عال)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (73%) من إجمالي فقرات مجال الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس، كما حصلت الفقرتان رقم: (10، 11) على واقع فساد بدلالة لفظية (متوسط)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (18%) من إجمالي فقرات مجال الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى واقع فساد أكاديمي (4.27)، والفقرة التي حصلت على أدنى واقع فساد أكاديمي (2.90) يساوي (1.37)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لواقع الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس كان كبيرًا.

مظاهر الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا:

جـدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لواقع الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا كما يدركه الطلبة أنفسهم بكلية التربية جامعة صنعاء

م	مظاهر الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الفساد
1	سرقة الأبحاث المكتوبة من الانترنت وتقديمها على أنها من إعدادهم.	4	3.08	1.216	متوسط
2	تضمين مراجع علمية في التكليفات لم يتم الاطلاع عليها بغية الزيادة في عدد المراجع.	1	3.48	1.169	عال

م	مظاهر الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الفساد
3	الاستشهاد بمراجع لم يتم الرجوع لها فعليا، وإنما مضمنة داخل مراجع أخرى دون ذكر ذلك.	2	3.31	1.190	متوسط
4	الاستعانة بمكاتب تجارية لكتابة الرسائل العلمية أو التكاليف البحثية.	8	2.72	1.416	موسط
5	دعوة أعضاء هيئة التدريس لمناسبات اجتماعية أثناء الدراسة فقط.	5	2.96	1.247	متوسط
6	الوشاية بين أعضاء هيئة تدريس لخلاف ما بينهم.	7	2.83	1.253	متوسط
7	الاتكال على بعض الزملاء في إنجاز التكاليف الجماعية.	3	3.18	1.268	متوسط
8	المزاح الكثير أثناء المحاضرات، والخروج عن المسار الأكاديمي.	6	2.94	1.107	متوسط
9	إزعاج الطلبة أثناء المحاضرة وبالتحديد إزعاج الطالبات أو العكس.	10	2.62	1.246	متوسط
10	السخرية من إجابات بعض الطلبة أثناء المحاضرة.	9	2.65	1.160	متوسط
متوسط مجال الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا ككل			2.98	.861	**متوسط**

يتضح من الجدول رقم (7) الآتي: حصل مجال الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا على واقع فساد أكاديمي بدلالة لفظية (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.98)، وبانحراف معياري بلغ (0.86)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: تدني متابعة أعضاء هيئة التدريس لبرامج الدراسات العليا للطلبة، والعمل على صقل مهاراتهم الأكاديمية، وغرس قيم النزاهة والأمانة العلمية لديهم.

أما مظاهر الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا كما يدركه الطلبة أنفسهم بكلية التربية بجامعة صنعاء على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح أيضا من الجدول رقم (7) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (2) والتي تنص على أن **"تضمين مراجع علمية في التكليفات لم يتم الاطلاع عليها بغية الزيادة في عدد المراجع"** على أعلى واقع فساد بمتوسط حسابي بلغ (3.48). ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.17) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى: ندرة المراجع العلمية وحداثتها في مكتبات الجامعة.
- حصلت الفقرة رقم (9) والتي تنص على **"إزعاج الطلبة أثناء المحاضرة وبالتحديد إزعاج الطالبات أو العكس"** على أدنى واقع فساد بمتوسط حسابي بلغ (2.62)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.25)، ويعزو

الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: عدم نضج بعض طلبة الدراسات العليا، الأمر الذي يدفعهم إلى إزعاج الآخرين

- حصلت الفقرة رقم: (2) على واقع فساد بدلالة لفظية (عال)، وتمثل ما نسبته (10%) من إجمالي فقرات مجال الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا، في حين حصلت الفقرات رقم: (1،3،4،5،6،7،8،9،10) على واقع فساد بدلالة لفظية (متوسط)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (90%) من إجمالي فقرات مجال الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى واقع فساد أكاديمي (3.48)، والفقرة التي حصلت على أدنى واقع فساد أكاديمي (2.62) يساوي (0.86)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لواقع الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا لم يكن كبيرًا.

الإجابة عن السؤال الثاني:

ما واقع السمعة التنظيمية لكلية التربية بجامعة صنعاء كما يدركها طلبة الدراسات العليا؟

للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية التي تقيس واقع السمعة التنظيمية لكلية التربية بجامعة صنعاء كما يدركها طلبة الدراسات العليا، وتم عرض النتائج على النحو الآتي:

جـدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لواقع السمعة التنظيمية لكلية التربية بجامعة صنعاء كما يدركها طلبة الدراسات العليا

م	السمعة التنظيمية	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع السمعة
1	المسؤولية الاجتماعية	1	2.42	.787	متدنية
2	جودة الخدمة التعليمية	2	1.99	.788	متدنية
متوسط السمعة التنظيمية ككل			2.20	.680	**متدنية**

يتضح من الجدول رقم (8) الآتي: أن واقع السمعة التنظيمية لكلية التربية بجامعة صنعاء كما يدركها طلبة الدراسات العليا قد جاءت بدلالة لفظية (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للسمعة التنظيمية ككل (2.20)، وبانحراف معياري (0.68)، ويعزو الباحثان ذلك إلى الآتي: ضعف ممارسة كلية التربية بجامعة صنعاء لتفعيل مسؤوليتها الاجتماعية، وتدني جودة الخدمة التعليمية فيها.

كما يتضح من الجدول رقم (8) أن واقع السمعة التنظيمية لكلية التربية بجامعة صنعاء كما يدركها طلبة الدراسات العليا على مستوى المجالات تم ترتيبها تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، ثم الانحراف المعياري لكل مجال كما يلي:

1. حصل مجال المسؤولية الاجتماعية على المرتبة الأولى، وبدلالة لفظية سمعة تنظيمية (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.42)، وبانحراف معياري (0.79).

2. حصل مجال جودة الخدمة التعليمية على المرتبة الثانية، وبدلالة لفظية سمعة تنظيمية (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.99)، وبانحراف معياري (0.79).

النتائج التفصيلية لكل مجال من مجالات السمعة التنظيمية.

أولا المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لواقع السمعة التنظيمية للمسؤولية الاجتماعية بكلية التربية بجامعة صنعاء كما يدركها طلبة الدراسات العليا

م	المسؤولية الاجتماعية	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع السمعة
1	تحرص الجامعة على بناء علاقات إيجابية مع مؤسسات المجتمع المدني.	2	2.41	1.008	متدنية
2	تحرص الجامعة على بناء علاقات إيجابية مع النقابات والاتحادات العمالية.	5	2.28	1.098	متدنية
3	تمتنع الجامعة عن القيام بأي عمل أو نشاط يتعارض مع قيم وعادات المجتمع اليمني.	1	3.23	1.311	متوسطة
4	تحتضن الجامعة المشاريع التي تتبناها منظمات المجتمع المدني.	4	2.35	1.070	متدنية
5	تشارك الجامعة في الأنشطة التي تقيمها منظمات المجتمع المدني.	3	2.38	1.033	متدنية
6	تمتاز علاقات الجامعة بالشفافية مع جميع الأطراف.	6	1.87	1.146	متدنية
	متوسط مجال المسؤولية الاجتماعية ككل		**2.42**	**.787**	**متدنية**

يتضح من الجدول رقم (9) الآتي: حصل مجال المسؤولية الاجتماعية على سمعة تنظيمية بدلالة لفظية (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.42)، وبانحراف معياري بلغ (0.79)، ويعزو الباحثان

هذه النتيجة إلى الآتي: ضعف تحمل كلية التربية لمسؤوليتها الاجتماعية، وغياب برامج المسؤولية الاجتماعية في الكلية.

أما واقع السمعة التنظيمية للمسؤولية الاجتماعية بكلية التربية بجامعة صنعاء كما يدركها طلبة الدراسات العليا على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح أيضا من الجدول رقم (9) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (3) والتي تنص على أن **"تمتنع الجامعة عن القيام بأي عمل أو نشاط يتعارض مع قيم وعادات المجتمع اليمني"** على أعلى سمعة تنظيمية بمتوسط حسابي بلغ (3.23), ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.31) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى: أن الكلية تعمل في بيئة محافظة ومن الطبيعي أن تمتنع عن أي يعمل يتعارض مع قيم وعادات المجتمع اليمني المسلم والمحافظ.
- حصلت الفقرة رقم (6) والتي تنص على **"تمتاز علاقات الجامعة بالشفافية مع جميع الأطراف"** على أدنى سمعة تنظيمية بمتوسط حسابي بلغ (1.87)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.15)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: الغموض في الممارسات الأكاديمية والإدارية داخل الكلية.
- حصلت الفقرة رقم: (3) على سمعة تنظيمية بدلالة لفظية (متوسطة)، وتمثل ما نسبته (17%) من إجمالي فقرات مجال المسؤولية الاجتماعية، في حين حصلت الفقرات رقم: (1،2،4،5،6) على سمعة تنظيمية بدلالة لفظية (متدنية)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (83%) من إجمالي فقرات مجال المسؤولية الاجتماعية، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى سمعة تنظيمية (3.23)، والفقرة التي حصلت على أدنى سمعة تنظيمية (1.87) يساوي (1.36)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة للسمعة التنظيمية لكلية التربية بجامعة صنعاء للمسؤولية الاجتماعية كان كبيرًا.

ثانيا: جودة الخدمة التعليمية:

جـدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لواقع السمعة التنظيمية لجودة الخدمة التعليمية بكلية التربية بجامعة صنعاء كما يدركها طلبة الدراسات العليا

م	جودة الخدمة التعليمية	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع السمعة
1	تحرص الجامعة على تقديم خدمات أكاديمية ذات جودة عالية.	2	2.17	1.014	متدنية
2	تتمتع الجامعة بمستوى عال من الكفاءة في تقديم الخدمات الأكاديمية.	1	2.21	1.041	متدنية
3	توفر الجامعة متطلبات البحث العلمي لتطوير خدماتها.	3	1.92	.952	متدنية
4	تسهم سياسات الاختيار والتعيين في الجامعة في اختيار أفضل الكفاءات الأكاديمية.	4	1.90	1.071	متدنية
5	يخضع المعينون في الجامعة لفترة تجريبية تحدد مدى صلاحيتهم لإشغال تلك الوظائف.	5	1.73	1.133	متدنية جدا
متوسط مجال جودة الخدمة التعليمية ككل			**1.99**	**.788**	**متدنية**

يتضح من الجدول رقم (10) الآتي: حصل مجال جودة الخدمة التعليمية على سمعة تنظيمية بدلالة لفظية (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.99)، وبانحراف معياري بلغ (0.79)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: غياب معايير التميز في العمل الأكاديمي وتقديم الخدمات التعليمية.

أما واقع السمعة التنظيمية لجودة الخدمة التعليمية بكلية التربية بجامعة صنعاء كما يدركها طلبة الدراسات العليا على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح أيضا من الجدول رقم (10) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (2) والتي تنص على أن **"تتمتع الجامعة بمستوى عال من الكفاءة في تقديم الخدمات الأكاديمية"** على أعلى سمعة تنظيمية بمتوسط حسابي بلغ (2.21). ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.04) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى: تعتبر الكلية هي النواة الأولى للتعليم الجامعي في اليمن، وعليه تبقى الرائدة في تقديم الخدمات الأكاديمية.
- حصلت الفقرة رقم (5) والتي تنص على **"يخضع المعينون في الجامعة لفترة تجريبية تحدد مدى صلاحيتهم لإشغال تلك الوظائف"** على أدنى سمعة تنظيمية بمتوسط حسابي بلغ (1.73)، إضافة إلى

تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.13)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: عدم تطبيق معايير التعيين والاستقطاب في العمل الأكاديمي.

- حصلت الفقرة رقم: (5) على سمعة تنظيمية بدلالة لفظية (متدنية جدا)، وتمثل ما نسبته (20%) من إجمالي فقرات مجال جودة الخدمة التعليمية، في حين حصلت الفقرات رقم: (4،3،2،1) على سمعة تنظيمية بدلالة لفظية (متدنية)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (80%) من إجمالي فقرات مجال جودة الخدمة التعليمية، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى سمعة تنظيمية (2.21)، والفقرة التي حصلت على أدنى سمعة تنظيمية (1.73) يساوي (0.48)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة للسمعة التنظيمية لكلية التربية بجامعة صنعاء لجودة الخدمة التعليمية لم يكن كبيرًا.

الإجابة عن السؤال الثالث:

ما أثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) بطريقة الادخال (Enter): وهي عبارة عن إدخال كافة المتغيرات المستقلة إلى نموذج الانحدار، والتي تستخدم للتحقق من أثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية (المسؤولية الاجتماعية، جودة الخدمة التعليمية) كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء، وكما هو موضح في الآتي

أولا المتغير التابع المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (11)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية (المسؤولية الاجتماعية) كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig مستوى الدلالة	B معامل التحديد		T المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
المسؤولية الاجتماعية	.24	.058	2.078	2	بين المجاميع	0.133	.249-	PR	1.900-	.062
				68	البواقي		.197	SU	1.500	.138
				70	المجموع					

(PR) : الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس، (SU): الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا.

يتضح من الجدول رقم (11) الآتي:

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الفساد الأكاديمي: (الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس، الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا) في السمعة التنظيمية (المسؤولية الاجتماعية)، كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء، حيث بلغ معامل الارتباط (R) (0.24)، أما معامل التحديد (R2) فقد بلغ (0.058) ويؤكد عدم وجود الأثر قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (2.078)، وهي غير دالة عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$).

- بما أن نموذج الانحدار غير دال عند مستوى المعنوية الكلية قيمة (F) المحسوبة، فهذا يعنى أنه لا يوجد هناك متغير مستقل واحد على الأقل دال عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، عند مستوى المعنوية الجزئية قيمة (T)، حيث كانت غير دالة، إذ يتبين أن الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ليس لهما أثر في السمعة التنظيمية (المسؤولية الاجتماعية) كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء حيث كانت مستوى الدلالة لهما (0.062؛ 0.138)، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ما يعني أن ليس لهما أثر، ويعزو الباحثان ذلك إلى غياب برامج المسؤولية الاجتماعية في نطاق عمل كلية التربية والمحيط الاجتماعي والأكاديمي المحيط بها.

ثانيا المتغير التابع جودة الخدمة التعليمية:

جدول رقم (12)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية (جودة الخدمة التعليمية) كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig مستوى الدلالة	B معامل التحديد		T المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
جودة الخدمة التعليمية	.226	.051	1.835	2	بين المجاميع	0.167	.251-	PR	1.910-	.060
				68	البواقي		.128	SU	.975	.333
				70	المجموع					

(PR) : الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس، (SU): الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا.

يتضح من الجدول رقم (12) الآتي:

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الفساد الأكاديمي: (الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس، الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا) في السمعة التنظيمية (جودة الخدمة التعليمية)، كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء، حيث بلغ معامل الارتباط (R) (0.226)، أما معامل التحديد (R2) فقد بلغ (0.051) ويؤكد عدم وجود الأثر قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (2.078)، وهي غير دالة عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$).

- بما أن نموذج الانحدار غير دال عند مستوى المعنوية الكلية قيمة (F) المحسوبة، فهذا يعنى أنه لا يوجد هناك متغير مستقل واحد على الأقل دال عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، عند مستوى المعنوية الجزئية قيمة (T)، حيث كانت غير دالة، إذ يتبين أن الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ليس لهما أثر في السمعة التنظيمية (جودة الخدمة التعليمية) كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء حيث كانت مستوى الدلالة لهما (0.060؛ 0.333)، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ما يعني أن ليس لهما أثر، ويعزو الباحثان ذلك إلى تحيز طلبة الدراسات العليا في استجاباتهم.

الإجابة عن السؤال الرابع:

هل توجد فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، العمر، البرنامج الأكاديمي)؟

أولًا: بحسب متغير النوع الاجتماعي:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، تم استخدام اختبار t – test . لعينتين مستقلتين انظر الجدول (13)

جدول (13)

نتائج فحص دلالة الفرق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

المجالات	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	دالة عند α	الدلالة اللفظية
الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس	ذكور	38	3.50	.980	-1.399	.166	غير دالة
	إناث	33	3.79	.666			
الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا	ذكور	38	2.95	.791	-.287	.775	غير دالة
	إناث	33	3.01	.946			
الفساد الأكاديمي ككل	**ذكور**	**38**	**3.23**	**.776**	**-.986**	**.327**	**غير دالة**
	إناث	**33**	**3.40**	**.668**			
المسؤولية الاجتماعية	ذكور	38	2.39	.751	-.391	.697	غير دالة
	إناث	33	2.46	.835			
جودة الخدمة التعليمية	ذكور	38	1.96	.722	-.319	.750	غير دالة
	إناث	33	2.02	.868			
السمعة التنظيمية ككل	ذكور	**38**	**2.17**	**.656**	**-.412**	**.682**	**غير دالة**
	إناث	**33**	**2.24**	**.714**			

يتضح من الجدول (13) بأنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن كلا النوعين يدرسون في نفس الكلية، ونفس المناهج الأكاديمية، ويأخذون من نفس الهيئة التدريسية.

ثانيا بحسب متغير العمر:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغير العمر، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA)، والجدول رقم (14) يوضح ذلك:

جدول رقم (14)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق بين تقديرات عينة الدراسة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغير العمر

المجال		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس	بين المجموعات	.520	2	.260	.349	.706	غير دالة
	داخل المجموعات	50.653	68	.745			
	التباين الكلي	51.173	70				
الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا	بين المجموعات	.009	2	.004	.006	.994	غير دالة
	داخل المجموعات	51.855	68	.763			
	التباين الكلي	51.864	70				
الفساد الأكاديمي ككل	**بين المجموعات**	**.122**	**2**	**.061**	**.112**	**.894**	**غير دالة**
	داخل المجموعات	**36.985**	**68**	**.544**			
	التباين الكلي	**37.107**	**70**				
المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	.279	2	.139	.220	.803	غير دالة
	داخل المجموعات	43.047	68	.633			
	التباين الكلي	43.326	70				
جودة الخدمة التعليمية	بين المجموعات	1.423	2	.711	1.151	.323	غير دالة
	داخل المجموعات	42.043	68	.618			
	التباين الكلي	43.466	70				
السمعة التنظيمية ككل	**بين المجموعات**	**.176**	**2**	**.088**	**.186**	**.831**	**غير دالة**
	داخل المجموعات	**32.165**	**68**	**.473**			
	التباين الكلي	**32.341**	**70**				

يتبين من الجدول (14) الآتي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغير العمر، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن طلبة الدراسات العليا يعيشون نفس الواقع، ويتحلون بنفس الجرأة في تشخيص هذا الواقع المعاش.

ثالثا بحسب متغير البرنامج الأكاديمي:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغير البرنامج الأكاديمي، تم استخدام اختبار t – test . لعينتين مستقلتين انظر الجدول (15)

جدول (15)

نتائج فحص دلالة الفرق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغير البرنامج الأكاديمي

المجالات	البرنامج الأكاديمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	دالة عند α	الدلالة اللفظية
الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس	ماجستير	21	3.50	.677	-.839	.404	غير دالة
	دكتوراه	50	3.69	.920			
الفساد الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا	ماجستير	21	2.94	.826	-.248	.805	غير دالة
	دكتوراه	50	2.99	.883			
الفساد الأكاديمي ككل	ماجستير	**21**	**3.22**	**.658**	**-.639**	**.525**	غير دالة
	دكتوراه	**50**	**3.34**	**.759**			
المسؤولية الاجتماعية	ماجستير	21	2.52	.956	.717	.476	غير دالة
	دكتوراه	50	2.38	.710			
جودة الخدمة التعليمية	ماجستير	21	1.95	.929	-.231	.818	غير دالة
	دكتوراه	50	2.00	.731			
السمعة التنظيمية ككل	ماجستير	**21**	**2.24**	**.752**	**.280**	**.781**	غير دالة
	دكتوراه	**50**	**2.19**	**.654**			

يتضح من الجدول (15) بأنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لأثر الفساد الأكاديمي في السمعة التنظيمية كما يدركها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغير البرنامج الأكاديمي، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الطلبة يدرسون مع نفس أعضاء هيئة التدريس وبنفس الكلية، وربما تشابه كبير لنفس المقررات الأكاديمية.

الاستنتاجات:

- الفساد الأكاديمي ظاهرة عالمية وكلية التربية جامعة صنعاء أحد المؤسسات الأكاديمية التي تعاني من الفساد الأكاديمي والتي ينبغي أن يكون لديها مدونة أخلاقية لمحاربة هذه الظاهرة.
- أغلب أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة صنعاء في برامج الدراسات العليا هم من الرتبة الأكاديمية أستاذ. أستاذ مشارك ولهم سمعتهم الأكاديمية في المجتمع البحثي.
- تدني متابعة أعضاء هيئة التدريس لبرامج الدراسات العليا للطلبة، والعمل على صقل مهاراتهم الأكاديمية، وغرس قيم النزاهة والأمانة العلمية لديهم.
- ضعف ممارسة كلية التربية بجامعة صنعاء لتفعيل مسؤوليتها الاجتماعية، وتدني جودة الخدمة التعليمية فيها.
- أن الكلية تعمل في بيئة محافظة ومن الطبيعي أن تمتنع عن أي يعمل يتعارض مع قيم وعادات المجتمع اليمني المسلم والمحافظ.
- هناك غموض في الممارسات الأكاديمية والإدارية داخل كلية التربية جامعة صنعاء.
- تعتبر الكلية هي النواة الأولى للتعليم الجامعي في اليمن، وعليه تبقى الرائدة في تقديم الخدمات الأكاديمية.
- عدم تطبيق معايير التعيين والاستقطاب في العمل الأكاديمي.

التوصيات:

بالرغم من أن الدراسة الحالية قد حققت جمع أهدافها، وانطلاقا مما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يوصي الباحثان بالآتي:

- عمل مدونة أخلاقية لممارسة الأعمال الأكاديمية، وبما يعمل على محاربة الفساد الأكاديمي.
- تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية، والسعي الحثيث لتجويد الخدمات التعليمية.
- تحديد مسارات أعضاء هيئة التدريس في أخذ المقررات الأكاديمية لكل برنامج.
- إجراء المزيد من البحوث عن الفساد الأكاديمي سواء في القطاع العام أو الخاص مع تضمين ذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

المراجع:

ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل .(1979م). **لسان العرب**. القاهرة، الناشر: دار المعارف.

الأحمدي، عائشة بنت سيف. (2016). صور الفساد الأكاديمي في الجامعات السعودية آراء عينة من طلبة الدراسات العليا. **المجلة التربوية**. 30(118)، الجزء الأول، ص ص291-346.

حمادات، محمد حسن. (2013). مظاهر الفساد الأكاديمي اسبابه وسبل علاجه كما يدركها أعضاء هيئة التدريس. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، 14(4)، 545-575.

حميد، كامل زكي. (2013). **الجامعة في خطر، التجاوزات والفساد**، المؤتمر العلمي لقسم أصول التربية، كلية التربية جامعة الزقازيق، مصر.

الخشمي، ساره بنت صالح عبادة وشلهوب، هيفاء بنت عبد الرحمن صالح. (2016). مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات والمؤشرات التخطيطية للحد منها، **مركز أبحاث كلية الخدمة الاجتماعية**، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض، السعودية.

السليم، نوفة فضل الله. (2012). الفساد في الجامعات الأردنية اسبابه ومظاهره وسبل التغلب عليه، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

عبيدات، ذوقان .(2003). **البحث العلمي: مفهومه وأدوته وأساليبه**، اشراقات للنشر والتوزيع، الأردن.

العجمي، سعد محمد. (2008). تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في جامعات دولة الكويت. **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

العساف، صالح بن محمد. (2012م). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. ط2. الرياض. الناشر: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

عودة، إيمان سمير. (2012). العلاقة بين جودة الخدمات الإلكترونية وسمعة الجامعات دراسة على عينة من الجامعات الخاصة الأردنية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي. (2009). **القاموس المحيط**، بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر

مطر، محمد عبد الهادي إبراهيم. (2018). دور الذكاء الاستراتيجي في تعزيز سمعة المنظمات التعليمية دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

المعهد الأمريكي. (2018). **مبادرة المعهد الأمريكي لمكافحة الفساد للجامعات في الشرق الأوسط وأفريقيا تأهيل الطلبة مهنيا للوقاية من الفساد**. المعهد الأمريكي لمكافحة الفساد في الشرق الأوسط وأفريقيا.

النجار، مخالد حمد محمود. (2019). تأثير النشر الدولي والسمعة الأكاديمية على ترتيب الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في التصنيفات العالمية. **المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية**، 2(2)، 171-232.

المراجع الأجنبية

Alessandri,S.W., Yang S., Kinsey D.F., (2006),An Integrative Approach to University**,** ***Journal of Management*** Vol. 37 No. 1,pp. 153-184.

Frost. J., Hamlin, A., and Barczyk, C. (2007). A survey of professor reactions to scenarios of academic dishonesty in American universities, ***Journal of Business Inquiry: Research, Education and Application***, 6(1), 11-19.

Lange. D., Lee. P.M. and Dai. Y.,(2011), Organizational Reputation: A Review, Visual Identity and Reputation, ***Corporate Reputation Review*** Vol. 9 No. 4, pp. 258-270.

Okorodudu, G. N. (2013) Peer pressure and socioeconomic Status as predictors of Student's Attitude to Examination Nigeria. ***International Journal of Education***, 5(1), 36-51.

Osipain, A. L. (2009). Corruption and reform in higher education in Ukraine. ***Canadian and International Education***/Education comedienne et international, 38(2), 104-122.

دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية

أ. م. د. جمال ناصر الكميم
أ. علي أحمد الادريسي

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية, ومستوى مساهمة كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة, وتحديد أيها أكثر تأثيراً في تعزيز التنمية المستدامة, ومعرفة ما إذا كانت هناك فروق معنوية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة تعزى لنوع المنظمة التعليمية حكومية أو أهلية.

وكشفت النتائج عن وجود دور ذي دلالة إحصائية لإدارة الجودة الشاملة وأبعادها الفرعية في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية, وكانت الأبعاد التي لها الدور البارز والأهم في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية هي (اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق, والمشاركة الجماعية) في كل من منظمات التعليم الحكومية والأهلية, فيما أضافت منظمات التعليم الأهلية بعد (التزام ودعم الإدارة العليا).كما أظهرت النتائج وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة بأبعادها الفرعية في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية تعزى لنوع المنظمة التعليمية, ولصالح المنظمات التعليمية الأهلية اليمنية.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصُل إليها قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة رفع مستوى اهتمام إدارات المنظمات التعليمية اليمنية بتطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة لرفع مستوى المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة, وتفعيل علاقات واتفاقيات شراكة حقيقية فاعلة مع منظمات المجتمع المحلي بغرض تنويع مصادر تمويل البرامج والأنشطة التي تقيمها, وضرورة إنشاء منظمات تعليم ثانوي مستقلة, بالإضافة إلى ضرورة قيام الجهاز التعليمي اليمني بمنح إدارات المنظمات التعليمية مزيداً من الصلاحيات الإدارية التي تمكنها من تنويع الموارد؛ لتتمكن من تطوير وتحديث برامجها وأنشطتها وفق متطلبات مدخل إدارة الجودة الشاملة, وبما يتوافق مع مفاهيم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة, التنمية المستدامة, المنظمات التعليمية اليمنية.

Abstract:

The study aimed to know the role of total quality management in promoting sustainable development of the environment of Yemeni educational organizations, and the level of contribution of each dimension of total quality management in promoting sustainable development, and to determine which of them is more influential in promoting sustainable development, and to know whether there are significant differences in the level of The contribution of Total Quality Management in promoting sustainable development is attributed to the type of educational organization, governmental or private.

The results revealed a statistically significant role for Total Quality Management and its sub-dimensions in promoting sustainable development of the environment of Yemeni educational organizations Both governmental and private education organizations, while non-governmental education organizations added a dimension (commitment and support of senior management). The results also showed that there are significant differences of statistical significance in the level of TQM's contribution in its sub-dimensions in promoting sustainable development of the environment of Yemeni educational organizations due to the type of educational organization, and in favor of Yemeni non-governmental educational organizations.

In light of the results reached, the study presented a set of recommendations, the most important of which is the need to raise the level of interest of the administrations of Yemeni educational organizations in applying the dimensions of comprehensive quality management to raise the level of contribution to promoting sustainable development, and to activate real effective partnership relations and agreements with local community organizations with the aim of diversifying the sources of financing programs and activities Provided by educational organizations, and the need to establish independent secondary education organizations, in addition to the need for the Yemeni educational system to grant the administrations of educational organizations more administrative powers that enable them to diversify resources; To be able to develop and update its programs and activities in accordance with the requirements of the approach to Total Quality Management, and in line with the concepts of sustainable development.

Key words: total quality management, sustainable development, Yemeni educational organizations.

المقدمة:

إن مدخل إدارة الجودة الشاملة في جوهره يمثل توجهاً إدارياً للنجاح بعيد المدى عبر مشاركة جميع أفراد المنظمة في تحسين عمليات وإجراءات المنظمة, سعياً إلى إرضاء العملاء, من خلال اتخاذ قرارات صائبة مستندة إلى قاعدة صحيحة من المعلومات والحقائق, وأتت طرق تطبيق هذا التوجه من تعاليم ومساهمات الرواد الأوائل لإدارة الجودة الشاملة.

فيما يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي شاعت مؤخراً في الأدب التنموي المعاصر ،إذ أصبحت الاستدامة مدرسةً فكريةً عالميةً تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء, وللمجتمع المدني دور محوري في عملية التنمية المستدامة، بل إن تلك الأهمية تعاظمت في العقود الأخيرة نتيجة للمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية؛ وتتجسد أهمية المجتمع في منظماته التي تستطيع أن تساهم في التنمية المستدامة إسهاماً حقيقياً؛ إذا نجحت في بناء الوعي التنموي واستقراره وتوظيفه من خلال مشاركة حقيقة وفاعلة في العملية التنموية, فالمجتمع المدني هو الذراع الأيمن للحكومات ؛ ليس فقط في عملية التنمية ,ولكن أيضا في السعي إلى رفد وتحفيز موارد وطاقات معطلة سواء اقتصادية أو بشرية، وإشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية وعدم ترك أحد خارجها عرضة للعوز والحرمان، وذلك بما يسهم به من دور فاعل بالمجتمع في الميادين المختلفة, وتحقيقا للعدالة الاجتماعية, ومكافحة الفقر، والعمل الخيري و الثقافي والبيئي والاجتماعي والتعليمي ومحو الأمية.

ونظراً لما أحدثه نظام إدارة الجودة الشاملة من نجاح وفاعلية في معالجة الكثير من المشكلات الإدارية والاقتصادية في المنظمات والبلدان التي قامت بتطبيقه كبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا باعتباره من أحدث المداخل الإدارية التي تساعد على ضمان تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التي تتبنى هذا المدخل كأسلوب من أساليبها الإدارية.

مشكلة الدراسة:

ورد في وثيقة التقييم الوطني للتنمية المستدامة الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2015), أن اليمن ما يزال يحتل مرتبة متأخرة جداً في مؤشر التنمية المستدامة لعام 2014, إذ احتل المرتبة (154) من بين (187) دولة, وفق التقارير الدولية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة, وأن ظاهرة الفقر قد اتسعت من 46.6% وفق مسح ميزانية الأسرة 2005- 2006 إلى 54.5% في العام 2012(الاسكوا,2015,5).

ولأن المنظمات التعليمية اليمنية تعد أحد مكونات البيئة اليمنية, فقد تكون ضمن المنظمات المتأخرة في مؤشر التنمية المستدامة, مع أنه يفترض بها أن تكون من أهم روافد التنمية المستدامة للمجتمعات, إذ يشير التقرير المقدم لمؤتمر الحوار الوطني(2013) إلى تدني مستوى التدريب والتأهيل

لمديري المدارس والمراكز التعليمية, ومعظم العاملين بالتدريس, والتدريب الفني والمهني(مؤتمر الحوار الوطني,2013, 11-18).

يُمكن إبراز المشكلة البحثية من خلال السؤال الرئيس الآتي: **ما دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية؟**

وينبثق عن هذا السؤال التساؤلات الآتية:

- ما مستوى مساهمة كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية؟
- أي أبعاد إدارة الجودة الشاملة المعتمدة في هذه الدراسة؛ كمتغيرات مستقلة؛ أكثر تأثيراً في المتغير التابع والمتمثل في التنمية المستدامة؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشاركة التي تقدمها المنظمات التعليمية ــ محل الدراسة ــ لتعزيز التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية اليمنية تُعزى لنوع المنظمة التعليمية (حكومية وأهلية)؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في: معرفة دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية, ومعرفة أي أبعاد إدارة الجودة المعتمدة في الدراسة لها الدور الأكبر في تعزيز التنمية المستدامة, بالإضافة إلى محاولة الكشف عن ما إذا كان هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية تعزى لنوع المنظمة التعليمية.

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله والتي تتمثل في: محاولة التوصل إلى نتائج بحثية يمكن من خلالها تقديم التوصيات والمقترحات التي تساعد القائمين على المنظمات التعليمية اليمنية في تحسين وتطوير الأداء الإداري والتعليمي بما يتوافق وأبعاد إدارة الجودة الشاملة وصولاً إلى تعزيز التنمية المستدامة للبيئة المحيطة بها. بالإضافة إلى محاولة جذب أنظار القائمين على إدارة النظام التعليمي اليمني بمستوياته المختلفة إلى أهمية الاضطلاع بواجباتهم نحو تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة للمجتمع اليمني بشكل عام, والمحلي بشكل خاص.

فرضيات الدراسة:

استناداً إلى أهداف، ومشكلة، وأنموذج الدراسة؛ وللإجابة عن تساؤلات الدراسة فقد اعتمدت الدراسة فرضيتين رئيسيتين؛ ينبثق عن كل فرضية رئيسة خمس فرضيات فرعية تمت صياغتها في ضوء الفرضية العدمية؛ وذلك على النحو الآتي:

- **الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات المتفرعة منها:**

تهدف الفرضية الرئيسة الأولى إلى قياس وتحديد مستوى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة إجمالاً. ونص هذه الفرضية أنه: **"لا يوجد دور ذي دلالة إحصائية معنوية عند مستوى(0.05) لإدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية".**

وينبثق عنها خمس فرضيات فرعية؛ تهدف إلى قياس مستوى دور كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة المعتمدة في الدراسة كمتغيرات مستقلة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية كمتغير تابع؛ بغية تحقيق أهداف وتساؤلات الدراسة، والتي تنص على أنه:

1. لا يوجد دور معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) لبعد التزام ودعم الإدارة العليا في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية.
2. لا يوجد دور معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) لبعد التركيز على العملاء في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية.
3. لا يوجد دور معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) لبعد المشاركة الجماعية في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية.
4. لا يوجد دور معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) لبعد التحسين المستمر في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية.
5. لا يوجد دور معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) لبعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية.

- **الفرضية الرئيسة الثانية والفرضيات المتفرعة منها**

تهدف الفرضية الرئيسة الثانية إلى معرفة الفروق المتعلقة بتطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة إجمالاً كمتغير مستقل، ودورها في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية تبعاً لنوع المنظمة التعليمية (حكومية وأهلية).

ونص هذه الفرضية أنه: **"لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في مستوى الدور الذي تقدمه إدارة الجودة الشاملة لتعزيز التنمية المستدامة تُعزى لنوع المنظمة التعليمية(حكومية، وأهلية).**

وينبثق عنها خمس فرضيات فرعية؛ تهدف إلى معرفة الفروق المتعلقة بدور كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة المعتمدة في الدراسة كمتغيرات مستقلة في تعزيز التنمية المستدامة تبعاً لنوع المنظمة التعليمية ـــ حكومية وأهلية ـــ وتنص على أنه:

1. لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في لدور بعد التزام ودعم الإدارة العليا في تعزيز التنمية المستدامة تُعزى لنوع المنظمة التعليمة(حكومية, وأهلية).
2. لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في لدور بعد التركيز على العملاء في تعزيز التنمية المستدامة تُعزى لنوع المنظمة التعليمة(حكومية, وأهلية).
3. لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدور بعد المشاركة الجماعية في تعزيز التنمية المستدامة تُعزى لنوع المنظمة التعليمة(حكومية, وأهلية).
4. لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدور بعد التحسين المستمر في تعزيز التنمية المستدامة تُعزى لنوع المنظمة التعليمة (حكومية, وأهلية).
5. لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدور بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق في تعزيز التنمية المستدامة تُعزى لنوع المنظمة التعليمة (حكومية, وأهلية).

مصطلحات الدراسة :

1. إدارة الجودة الشاملة:

عرفها (الهوش, 2011, 16) بأنها " المنتج التطبيقي, والأنشطة التي يبذلها مجموعة الأفراد المسؤولون عن تسيير شؤون المنظمة بغرض التغلب على ما فيها من مشكلات, والمساهمة بشكل مباشر في تحقيق النتائج المرجوة, وتحقيق حاجات وتوقعات العميل, وبالتالي فهي عملية مستمرة لتحسين الجودة والمحافظة عليها"

وعرفها (محمد, 2014) بأنها فلسفة إدارية تكاملية تتضمن مجموعة من المتطلبات والمبادئ تعنى بتوجيه كافة المستويات في منظومة التعليم بتقديم مخرجات ذات كفاءة عالية تلبي رغبات الطلبة وسوق العمل.

وحسب ما تهدف إليه الدراسة الحالية فيرى الباحثان أن إدارة الجودة الشاملة هي عبارة عن " توجه والتزام منهجي واستراتيجي من قبل الإدارة العليا لتطوير علاقات طويلة الأمد ومستدامة مع أصحاب المصلحة, واستخدام أمثل للموارد المتاحة ,عبر تعليم وتدريب عناصر المنظمة, والتحسين المستمر للعمليات والبرامج؛ لضمان بقاء المنظمة واستدامتها, وتحقيق تنمية مستدامة داخل المنظمة وفي المجتمع المحيط بها".

2. التنمية المستدامة:

عرف كل من (Varm& Scott,2007), التنمية المستدامة بأنها "عملية صنع المستقبل السليم بيئياً, والإنسانية الصالحة للسُكنى، من خلال التعلم المستمر المتجاوب والأوقاف الأكثر تميزا بين الأنواع البشرية, وهي عملية تعلم اجتماعي لتحسين حالة الإنسان, وعملية يمكن أن تستمر إلى الأبد دون تقويض نفسها.

فيما عرفها كل من (الطويل وآغا,2010), بأنها "الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة؛ سواءً البشرية, أو المالية المادية والمعنوية, وغيرها للمستقبل البعيد؛ مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية للأجيال القادمة في الحاضر والمستقبل".

ولأغراض هذه الدراسة فيرى الباحثان أن التنمية المستدامة هي "عملية تحسين مستمرة لكل ما يحيط بالإنسان؛ تستهدف سلامة الكون حاضراً ومستقبلاً؛ عبر إدارة رشيدة وشفافة, تضمن العدالة, والسلام, والتسامح, واستخدام أمثل للموارد؛ البشرية, والمادية, والمعنوية".

3. المنظمات التعليمية اليمنية

يقصد بها في هذه الدراسة منظمات التعليم العام ـ الحكومية والأهلية ـ الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم اليمنية ومكاتبها بالمحافظات بمرحلتيها الأساسية والثانوية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة في جانبها الموضوعي على دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية, ومن الناحية المكانية فقد تناولت الدراسة منظمات التعليم العام, الحكومية والأهلية في أمانة العاصمة صنعاء, أما الحدود البشرية فهي الإدارة العليا للمدرسة (مدير المدرسة أو وكيل المدرسة).

الدراسات السابقة:

بغية إتمام أي دراسة بحثية يتوجب الرجوع إلى الدراسات السابقة للوقوف على النقاط الأساسية ورسم الطريق الصحيح للوصول الى تحقيق اهداف الدراسة, لذا سيتم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذاتا لصلة بالموضوع, و على النحو التالي:

أولاً: الدراسات التي تناولت متغيري إدارة الجودة الشاملة والتنمية المستدامة.

1. تناولت دراسة Gomisek (2016), إدارة الجودة الشاملة وممارسات الابتكار الموجهة ومساهمتها في الأداء التنظيمي, وسعت إلى إجراء تحليل تجريبي لمساهمة ممارسات الابتكار الموجهة نحو

الاستدامة تحت مظلة إدارة الجودة الشاملة على الأداء التنظيمي وأبعاده و تحسين فهم ممارسات الاستدامة فيما يتعلق بأبعاد الأداء التنظيمي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقات ارتباط إيجابية بين ممارسات الابتكار الموجهة نحو الاستدامة وجميع أبعاد الأداء التنظيمي, وأن هناك ارتباط بعلاقة كبيرة بين أبعاد الابتكار الموجهة نحو الاستدامة بالأداء التنظيمي بشكل عام وأداء الابتكار كأداء اجتماعي وأن هناك أثر لإدارة الجودة الشاملة على الأداء الاقتصادي والاداء البيئي.

2. بينما تطرقت دراسة راوغ (2015), إلى دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر, وهدفت إلى إبراز كيفية تحقيق تنمية اقتصادية بالاعتماد على أسلوب إدارة الجودة الشاملة وتسليط الضوء على موضوع الجودة الشاملة كفلسفة استراتيجية تعتمدها المؤسسة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاولة بيان قدرة إدارة الجودة الشاملة على إكساب المؤسسة الاقتصادية مكانة لمواجهة كافة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية, وتوصلت إلى أن لإدارة الجودة الشاملة دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية, وأن إدارة الجودة الشاملة تعمل على خلق قيمة مضافة للمنظمات من خلال الزيادة في الانتاجية.
3. في حين تشير دراسة شيلي (2014), حول دور استراتيجية الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى إبراز كيفية تحقيق استدامة للمؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على أسلوب استراتيجية الجودة الشاملة وإبراز المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة وبيان قدرتها على إكساب المنظمات مكانة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتوصلت إلى وجود مستوى متوسط لتطبيق استراتيجية الجودة الشاملة في المؤسسة المينائية (بسكيكدة) و وجود مستوى متوسط لتطبيق أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة, وأن هناك دور ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ولو بنسبة بسيطة.

4. كما تناولت دراسة Ghani&Pourrajab (2014), التعليم المستدام من خلال تنفيذ إدارة الجودة الشاملة, وذلك بهدف إظهار أهمية رفع مستوى الجودة في التعليم، وإيضاح أهمية زيادة مستوى الجودة في نظام التعليم والمدرسة من أجل الحصول على الاستدامة في التعليم, وإظهار كيفية الوصول إلى التعليم المستدام من خلال تنفيذ فلسفة إدارة الجودة الشاملة؛ وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدرسة يمكن مدراء التعليم وصانعي السياسات من زيادة جودة المدارس والبقاء على مستوى عال، وتخفيض التكاليف، وزيادة مستوى معارف ومهارات الخريجين.

5. في حين تناولت دراسة (Idris(2011, إدارة الجودة الشاملة وأداء الشركة المستدامة في الشركات الماليزية, من خلال دراسة الأبعاد الهامة لإدارة الجودة الشاملة المتمثلة في القيادة والاستراتيجية والأهداف وأفضل الممارسات والتركيز على العملاء والموظفين والمجتمع والإنتاجية, وطريقة تأثيرها على أداء الشركة في ماليزيا, وتوصلت إلى إثبات وجود علاقة إيجابية بين عناصر إدارة الجودة الشاملة والمتمثلة في التزام الإدارة العليا التركيز على العملاء والمشاركة الجماعية.
6. وفي الاتجاه نفسه قام الطويل وأغا(2010), بدراسة متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة– كدراسة تحليلية لآراء القيادات الإدارية في جامعة الموصل, وتوصلت الدراسة إلى الى ان هناك علاقة ارتباط وأثر معنوي بين كل من إدارة الجودة الشاملة والتنمية المستدامة.

ثانياً: الدراسات التي تناولت متغير إدارة الجودة الشاملة:

7. حيث قام الكميم (2015), بدراسة تقييم إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الحكومية اليمنية, وذلك بهدف تقييم مستوى إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الحكومية اليمنية- دراسة حالة جامعة الحديدة, وتحديد مستوى إدراك وفهم الإدارة العليا بالجامعة وأعضاء هيئة التدريس لمفهوم إدارة الجودة الشاملة, معتمدة على المنهج الاستقرائي؛ باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي, وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها؛ وجود ضعف في درجة الوعي بمفهوم إدارة الجودة الشاملة لدى عينة الدراسة, إلى جانب الضعف في التزام ودعم الإدارة العليا للجامعة المبحوثة.
8. في حين توصلت دراسة محمد (2014) الى أن هناك ضعف في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء وتطبيقها بمستوى عالٍ في جامعة العلوم والتكنولوجيا, إضافة إلى وجود علاقات ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية بين جميع مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعتين.
9. كما تشير نتائج دراسة الحنحنة (2014), إلى أن تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في جامعة ذمار، كان فوق المتوسط، وأن قبول إدارة الجودة الشاملة يعتمد على أعضاء هيئة التدريس والوظائف، و أن مستوى استجابة أعضاء هيئة التدريس يتأثر بعاملي العمر وسنوات الخدمة.
10. في حين أظهرت دراسةSadikoglu&Olcay (2014), أن التحسين المستمر, والمشاركة الجماعية مبدآن رئيسان لتطبيق إدارة الجودة الشاملة, وأن أثر التزام ودعم الإدارة العليا كان ضعيفاً في المؤسسات التركية.
11. أما حمادات وصديق (2012) فقد تناولا دراسة " إدارة الجودة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي العربية" دراسة وصفية وتحليلية, بهدف تسليط الضوء على إدارة الجودة الشاملة كأداة يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية في المؤسسات التعليمية العربية, وخلصت

النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود الحاجة الماسة والعملية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية في العالم العربي.

12. فيم اسعت دراسة العمري وبن بون (2012), "الى قياس ممارسات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات اليمنية, قد توصلت إلى أن هناك ضعف في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات اليمنية.

الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة:

13. تناولت دراسة محمد وآخرون (2015),التنمية المستدامة من حيث المفهوم والعناصر والأبعاد, وتطبيق مفاهيم التنمية المستدامة على القطاعات الاقتصادية وتنميتها, وخلصت الى أن هناك أربعة أبعاد للتنمية المستدامة هي: البعد الاقتصادي, البعد البيئي, البعد الاجتماعي, والبعد التكنولوجي.
14. أما دراسة إبراهيمي (2013), حول دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتعزيز التنمية المستدامة, فقد توصلت إلى أن التعليم يعد من أهم وسائل تنمية رأس المال البشري, وأن وظائف الجامعة يجب أن لا تنحصر عند التعليم الجامعي والبحث العلمي فحسب بل يجب أن تتعداه إلى الوظيفة الثالثة والمتمثلة في خدمة المجتمع وتنميته من خلال تحقيق الشراكة مع مؤسسات المجتمع وإمداد سوق العمل بالكفاءات التي يحتاجها, من خلال تفعيل الانشطة التعليمية المصاحبة والتدريب المستمر.
15. وفي ذات الإتجاه تناولت دراسة بو لصباع (2013), التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد المعرفي في الدول العربية: الواقع والتحديات, وذلك بهدف الوقوف على واقع التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة, والجزائر, وخلصت الدراسة الى أن النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والمواد الأولية, وهو مصدر غير مستدام للنمو, وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم في توسيع خيارات البشر وبناء قدراتهم من خلال المساهمة في تحسين مستوى الدخل والصحة والمعارف لديهم؛ وبالتالي تحسن مستويات التنمية البشرية المستدامة.

علاقة الدراسة بالدراسات السابقة:

تتكامل هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أن بعضها تناول دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة في منظمات التعليم العالي(راوغ, 2015, و Ghani,2014, Idris,2011, الطويل وآغا,2010), وهناك من تناول موضوع إدارة الجودة الشاملة منفرداً من ناحية مستوى إمكانية التطبيق ومستوى التطبيق (غومسك,2016,الكميم, 2015, محمد,2014, Sadikoglu and Olcay,2014, حمادات وصديق, 2012, الحنحنة, 2012, العمري وبن بون, 2012)؛ بينما تناول البعض الآخر التنمية المستدامة من الناحية المفاهيمية في القطاعات الاقتصادية (حسون وآخرون, 2015, Raja, 2014, أبو زنط وغنيم, 2005).

وتمت الاستفادة من هذه الدراسات في أسلوب صياغة الفرضيات, وتحديد الأبعاد التي ستجري دراستها, واختيار المنهج المناسب للدراسة, وتميزت هذه الدراسة عن سابقاتها في أنها تناولت دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة منظمات التعليم ما قبل الجامعي ـ الحكومية والأهلية ـ باليمن, وهو مالم تتناوله أي دراسة سابقة على حسب علم الباحثين لأن أغلب الدراسات السابقة إمًا أنها تناولت منظمات التعليم العالي, أو أنها تناولت القطاعات الإنتاجية والصناعية.

1. - الخلفية النظرية للدراسة:

اولاَ: ادارة الجودة الشاملة :

وفيها سيتم تناول التالي:

أ- مفهوم إدارة الجودة الشاملة

وفق ما تظهره الأطر البحثية والأكاديمية فإنه لا يوجد اتفاق حول مفهوم معين لإدارة الجودة الشاملة, فهناك مفهوم يقتصر على الجودة الشاملة, ومفهوم آخر يتعرض لها بالعمومية, ومفهوم يحصرها في مجال الخدمات, إذ قدم العديد من الكُتاب والباحثين والمهتمين مجموعة من التعريفات المرتبطة بمفهوم إدارة الجودة الشاملة (الكميم,2015, 106).

فمنهم من عرفها بأنها " شكل تعاوني لأداء الأعمال يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين, بهدف تحسين الإنتاجية بصفة مستمرة من خلال فريق للعمل, مما يؤدي إلى تقليل العمليات الإدارية والمكتبية, وتقليل شكاوي العملاء, والاهتمام بقضايا أخرى بالغة الأهمية كالالتزام الإداري, وتفادي مقاومة التغيير, وتقليل تكاليف إحداث هذا التغيير"(جابلونسكي, 1993)؛ فيما عرفها كل من (الطويل وآغا,2010), بأنها عبارة عن "مدخل فكري وثقافي وإداري وتنظيمي ينبغي تطبيقه في المنظمات عامة لتحقيق التكامل والتنسيق بين جهود منتسبي المنظمة في كلياتها وأقسامها المختلفة؛ ومشاركتهم في عملية التحسين المستمر للمخرجات التي تقدمها المنظمة لتلبية حاجات ورغبات العملاء لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها إدارة المنظمة في البقاء والاستمرار والنمو"

وحسب ما تهدف إليه الدراسة الحالية فأن إدارة الجودة الشاملة هي عبارة عن " توجه والتزام منهجي واستراتيجي من قبل الإدارة العليا لتطوير علاقات طويلة الأمد ومستدامة مع أصحاب المصلحة, واستخدام أمثل للموارد المتاحة ,عبر تعليم وتدريب عناصر المنظمة, والتحسين المستمر للعمليات والبرامج؛ لضمان بقاء المنظمة واستدامتها, وتحقيق تنمية مستدامة داخل المنظمة وفي المجتمع المحيط بها".

ب -أهمية وأهداف إدارة الجودة الشاملة:

تتمثل أهمية نظام إدارة الجودة الشاملة في أنه يساعد المنظمات على تحيق كافة الأهداف المرجوة, والتي من أهمها البقاء في سوق المنافسة, ونمو الحصة السوقية للمنظمة, والاستمرار في السوق العالمي الجديد, وتقليل التكاليف, والاحتفاظ بعملائها الداخليين والخارجيين, وبالتالي تحسين ربحية المنظمة, كما أن التطبيق السليم لنظام إدارة الجودة الشاملة, وربط مبادئها بالأساليب الإدارية الحديثة يؤدي إلى أن تصبح المنظمة بكاملها بيئة تنظيمية خصبة تضمن حرية الابتكار والإبداع اللذان يقودان إلى التفوق والتميز (الحكيم,2011), (الببلاوي,2006), (هلال, 2005).

ج- أبعاد إدارة الجودة الشاملة:

بالنظر إلى إسهامات رواد الجودة الأوائل؛ يمكن أن نخلص إلى أن هناك تباينات في آراء رواد إدارة الجودة الشاملة حول عدد المبادئ والأبعاد التي تدعم وجود إدارة الجودة الشاملة في أي منظمة صناعية أو خدمية, ألا أن هناك اتفاقاً بينهم على مجموعة من المبادئ والأبعاد تتراوح ما بين ستة إلى ثمانية أبعاد رئيسية؛ تشكل مرتكزات يُبنى ويُؤسس عليها منطق إدارة الجودة الشاملة؛ بغض النظر عن مجال التطبيق؛ إذ يشير كل من (الكميم,2015, 108), و(الطويل وآغا, 2010, 3), إلى اتفاق أغلب الكتاب على أن أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة تتمثل في (التزام الإدارة العليا, والتركيز على العملاء, والتحسين المستمر, والمشاركة الجماعية, واتخاذ القرارات بناءً على الحقائق, , والتعلم والتدريب, وتوافر نظام فعال للتغذية الراجعة, والثقافة التنظيمية الداعمة للجودة, ونظم المعلومات المتطورة), وسوف تكتفي الدراسة الحالية بالإشارة للأبعاد المعتمدة فيها وهي:1/ التزام ودعم الإدارة العليا. 2/ التركيز على العملاء. 3/المشاركة الجماعية.

4/ التحسين المستمر. 5/ اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق.

ثانياً: التنمية المستدامة

وسيتم تناول مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها وعلاقتها بالتعليم وذلك كما يلي:

أ- مفهوم التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة يمثل واحداً من أهم التطورات في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة (بولصباع, 2013, 9), وقد فرض مصطلح التنمية المستدامة نفسه في الخطاب السياسي و الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم بأسره منذ بداية التسعينيات, ولفت أنظار صناع القرار والحكومات والمنشغلين بأمور المجتمع المدني والقضايا المحلية.

وقد ورد في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التنمية المستدامة تعني " التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم من خلال تقديم حياة كريمة آمنة ومستديمة, والحد من تلاشي الموارد الطبيعية

وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي", أما جامعة الملك عبد العزيز (2005, 40) فتُعرف التنمية المستدامة بأنها "النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل: التنمية المضطردة للثروة البشرية, والشراكة على أسس المعرفة والابتكار والتطوير, واستغلال القدرات المحلية والاستثمار, والقصد في استخدام الثروات الطبيعية, بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة, وبين الكم والكيف", بينما يرى كل من الطويل وآغا (2010), أن التنمية المستدامة تعني "الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة؛ سواءً البشرية, أو المالية المادية والمعنوية, وغيرها للمستقبل البعيد؛ مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية للأجيال القادمة في الحاضر والمستقبل".

والناتج أن المثل والمفاهيم التي تكمن وراء الاستدامة تشمل مفاهيم واسعة مثل: المساواة بين الأجيال, والعدالة بين الجنسين, والسلام, والتسامح, والحد من الفقر, وحماية وصيانة البيئة, وحفظ الموارد الطبيعية, والعدالة الاجتماعية (يونسكو, 2012).

وبحسب ما تهدف إليه هذه الدراسة فيرى الباحثان أن التنمية المستدامة هي؛ "عملية تحسين مستمرة لكل ما يحيط بالإنسان؛ تستهدف سلامة الكون حاضراً ومستقبلاً؛ عبر إدارة رشيدة وشفافة, تضمن العدالة, والسلام, والتسامح, واستخدام أمثل للموارد؛ البشرية, والمادية, والمعنوية".

ب- أهداف التنمية المستدامة:

تبنت منظمة الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة2030تحت عنوان" تحويل عالمنا", جاءت هذه الخطة كنقلة نوعية من الأهداف الإنمائية للتنمية 2000– 2015 إلى مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة المتكاملة2015–2030, وتضم هذه الخطة سبعة عشر هدفاً ومائة وتسع وستون غاية (يونسكو, 2015 ـ 2030, 37), وتعتبر هذه الأهداف والغايات كما جاء في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة2015-2030, مواصلة لمسيرة الأهداف الإنمائية للألفية بغرض إنجاز مالم يتحقق منها.

وأهم ما في تلك الأهداف أن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة قد خُصص لقضايا التعليم؛ وتضع أهداف التنمية المستدامة أولويات التنمية خلال هذه المرحلة حتى عام 2030.

ج - أبعاد التنمية المستدامة:

إن من يتتبع مفاهيم التنمية المستدامة يجد أن أبعاد التنمية المستدامة تتعد وتتشعب بتعدد مفاهيمها, واختلاف وجهات نظر الذين تناولوها في الأدبيات البحثية والتنموية, يمكن ابراز ذلك من خلال الجدول رقم (1) الذي يوضح أبعاد التنمية المستدامة التي تناولتها بعض الأدبيات البحثية السابقة وكما يلي:

جدول (1) أبعاد التنمية المستدامة وفق بعض الأدبيات البحثية السابقة.

الباحث	شيلي 2014	الحسن 2014	عزيز 2014	مريبعي 2013	فريقي 2008	اليونسكو 2012
الأبعاد	الاقتصادي الاجتماعي البيئي التكنولوجي السياسي	الاقتصادي القانوني الأخلاقي الإنساني	الاقتصادي السياسي الثقافي الاجتماعي التربوي الاستدامة	الاقتصادي الاجتماعي الإداري السياسي البشري	الاقتصادي الاجتماعي السياسي الإداري الثقافي	البيئي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة

وعند النظر في الأدبيات والدراسات البحثية, وأدبيات الأمم المتحدة وأدلة التنمية الصادرة عن هيئاتها المختلفة؛ نلحظ أن الجميع متفقون على ثلاثة أبعاد رئيسية هي(البعد الاقتصادي, والبعد الاجتماعي, والبعد البيئي), وتشمل في مجملها الأبعاد الأخرى التي أشار إليها العديد من الكتاب والباحثين, وسوف تكتفي الدراسة الحالية بالإشارة للأبعاد المتفق عليها والتي اعتمدتها خطة تحويل عالمنا 2015 – 2030.

د- علاقة التعليم بالتنمية المستدامة:

لقد تأكد بما لايدع مجالاً للشك أن التعليم هو مفتاح التنمية, وقاعدة التنمية المستدامة والنهضة الحضارية القادمة, لأن التعليم والتنمية البشرية, والاقتصادية, عمليات مجتمعة متداخلة مترابطة يؤثر بعضها بالآخر ويتأثر به (محمد, 2010, 288).

أما على مستوى الوحدة فالفرد يحدد خياراته الاقتصادية بناءً على مستواه التعليمي ولهذه الاختيارات أثر اقتصادي واضح؛ فقد غدت معظم وظائف قطاع الخدمات تعتمد على المهنيين والتقنيين الذين يأتون من ميادين العلوم, والحاسبات, والهندسة, والإدارة, والإعلام, وألعاب التسلية وغيرها (محمد, 2010, 288), وفي هذا السياق أورد كل من(Yaseen&AL_Dulaim, 2016)أنه ينظر إلى التعليم بوصفه العامل الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المستدامة.

لذا فإن العمليات داخل المنظمة التعليمية يجب أن لا تقتصر على عملية التعليم, أو التربية فقط, بل تعتمد أساساً على اكتشاف المواهب داخل المنظمة التعليمية وخارجها للقيام بتنميتها, ورعايتها وتقديمها إلى الجهات التي تصقلها وترعاها (عبادي, 2014).

إن التنمية المستدامة في المنظمات التعليمية ليست مادة مستقلة يتم تدريسها في كتاب؛ إنما يجب أن تكون موجودة بالفعل في كل من يشارك في العملية التعليمية والمجتمع الخارجي؛ والنظر الى التنمية كعملية تؤدي الى تطوير القدرات لا عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية كما ينظر إليها اليوم؛ فالأساس في التنمية البشرية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي للناس بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر امتلاء، ويمارسوا مواهبهم، ويرتقوا بقدراتهم (حمداوي, 2013).

منهج الدارسة:

اتبعت الدراسة المنهجية البحثية المناسبة لموضوع الدراسة مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي المقارن لمحاولة وصف وتقييم " دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية " عبر تحليل البيانات وإظهار العلاقة ما بين متغيرا الدراسة, ومعرفة الاختلافات والفروق بالتطبيق على المنظمات التعليمية اليمنية ــ الحكومية والأهلية ــ التي تقع في نطاق أمانة العاصمة – صنعاء.

2. تصميم واختبار أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات, والتي تم تصميمها وبناؤها بالرجوع إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات مشابهة لموضوع هذه الدراسة, للاستفادة منها في كيفية بلورة فقرات الاستبانة وصياغتها, ثم جرى إعادة صياغة وتعديل ما هو أقرب منها بما يتناسب ويخدم موضوع هذه الدراسة, ومعرفة المقاييس والأوزان المستخدمة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع المنظمات التعليمية الحكومية والأهلية الواقعة في نطاق أمانة العاصمة صنعاء والتي بلغ عددها (856) منظمةً تعليميةً حكوميةً وأهليةً, حسب كشوفات إدارة الخارطة المدرسية بديوان وزارة التربية والتعليم بصنعاء للعام 2105- 2016, وكشوفات إدارة الإحصاء بمكتب التربية بأمانة العاصمة للعام الدراسي 2016– 2017.

واستناداً لجدول (كريجيسي ومورجان), بلغت عينة الدراسة (267), منظمةً تعليميةً حكوميةً وأهليةً(فهمي,2005, 125)؛ تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية المنتظمة, وباستخدام المدى الثلاثي, ولأن الدراسة تستهدف استطلاع آراء الإدارات العليا- المديرين والوكلاء- للمنظمات التعليمية اليمنية دون غيرهم من عناصر وأفراد المنظمة فقد كانت وحدة المعاينة هي المنظمة التعليمية.

ثانياً: عينة الدراسة.

تناولت الدراسة مجموعة من الخصائص الديمغرافية تمثلت في (النوع الاجتماعي , والمؤهل العلمي, وسنوات الخبرة , والمسمى الوظيفي, والقطاع التعليمي, والمرحلة التعليمية).

ثالثاً: محاور وأبعاد الدراسة.

تمثل القسم الثاني من الدراسة في محورين, وتسعة أبعاد كما يوضحها الجدول رقم (2)

جدول (2) محاور وأبعاد متغيرات الدراسة وعدد عبارات كل بعد

المتغير المستقل: إدارة الجودة الشاملة		المتغير التابع: التنمية المستدامة	
الأبعاد	عدد الفقرات	الأبعاد	عدد الفقرات
التزام الإدارة العليا	**5**	البعد الاقتصادي	**8**
التركيز على العملاء	**5**	البعد الاجتماعي	**9**
المشاركة الجماعية	**7**	البعد البيئي	**4**
التحسين المستمر	**5**	البعد الأخلاقي	**6**
اتخاذ القرارات	**4**		
إجمالي عدد الفقرات	**26**		**27**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الاستبانة

تم اعتماد الأبعاد المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة استناد إلى عدد من الدراسات السابقة ومنها: (الكميم, 2015, شيلي, 2014, الحسن, 2014, مزغيشوحشماوي, 2012, أبوزيادة, 2011, Idris 2014, 2011, saikoglu&olcay, الطويل وآغا, 2010, الصرايرة والعساف, 2008عايش, 2008, بربري وبكحيل, د.ت, حاوي وحسين, د.ت,).

أما أبعاد التنمية المستدامة فقد تم اعتمادها استناداً إلى دراسات كل من: (محمد وآخرون, 2015, الحسن, 2014, شيلي, 2014, عزيز, 2014, مربيعي, 2013, فريقي:2008, Isaksson,2006,أبو زنط وغنيم, 2005),بالإضافة إلى مجموعة من التقارير والوثائق والأدبيات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة.

رابعاً: قياس ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد تم استخدام اختبار (ألفا كرونباخCronbach Alpha) لاختبار ثبات عبارات المقياس، حيث يركز هذا الأسلوب على اختبار درجة الاتساق الداخلي بين عبارات أداة الدراسة الخاضعة للتحليل، ويوضح الجدول رقم (3) قيم معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة كما يأتي:

جدول رقم (3) قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لمحاور وأبعاد الدراسة

المحاور الرئيسية	الأبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات
إدارة الجودة الشاملة	التزام الإدارة العليا	5	**.785**
	التركيز على العملاء	5	**.747**
	المشاركة الجماعية	7	**.873**
	التحسين المستمر	5	**.891**
	اتخاذ القرارات	4	**.809**
	إجمالاً	26	**.945**
التنمية المستدامة	البعد الاقتصادي	8	**.810**
	البعد الاجتماعي	9	**.833**
	البعد البيئي	4	**.842**
	البعد الأخلاقي	6	**.813**
	إجمالاً	27	**.930**
جميع عبارات أداة الدراسة (الاستبيان)		53	**.964**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3) إلى أن معاملات الثبات لأداة الدراسة تراوحت بين مرتفعة ومرتفعة جداً في أبعاد الدراسة سواءً أبعاد محور إدارة الجودة الشاملة, أو أبعاد محور التنمية المستدامة، في المنظمات التعليمية اليمنية الحكومية والأهلية اليمنية؛ حيث تراوحت تلك القيم بين (0.891) و(0.747).

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد برنامج الحزم الإحصائية(SPSS), بمستوى دلالة 0.05 لتحليل البيانات, واختبار الفرضيات, واستخدمت لذلك الأساليب الإحصائية المناسبة مثل: الأسلوب الإحصائي الوصفي, والأُسلوب الإحصائي الاستدلالي, وبيان ذلك كالآتي:

16. اختبار كرونباخ الفا, لقياس ثبات أداة الدراسة, واختبار معاملات الارتباط(Correlation), للأبعاد الفرعية لمتغيرات الدراسة, لتوضيح مدى التوافق بين المتغيرات, واختبار One- Sample T Test لأبعاد ومتغيرات الدراسة, والمؤشرات الفرعية لها بغية استيضاح مستوى دلالة تلك الأبعاد والمؤشرات, ومعرفة أهمية كلاً منها.

وكذلك اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط(Simple Linear Regression), لتقدير دور إدارة الجودة الشاملة بأبعادها الفرعية باعتبارها متغيرات مستقلة في تعزيز التنمية المستدامة باعتبارها متغير تابع عند مستوى الدلالة 0.05, من خلال معرفة قوة العلاقة الخطية عبر معامل الارتباط بيرسون(R), ومعرفة مساهمة كل متغير فرعي مستقل وتأثيره على المتغير التابع من خلال معامل التحديد(R^2), بالإضافة إلى اختبار الانحدار الخطي المتعدد التدريجي Multiple Linear Regression لمعرفة أي أبعاد إدارة الجودة الشاملة كمتغيرات فرعية مستقلة أكثر تأثيراً في التنمية المستدامة كمتغير تابع, وذلك عند مستوى دلالة 0.05., وأخيراً اختبار Independent Sample T. Testلعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق الإحصائية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة بمتغيراتها الفرعية في تعزيز التنمية المستدامة بحسب نوع المنظمة التعليمية عند مستوى دلالة 0.05.

3. نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (4) بيانات التحليل الإحصائي المتعلقة بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

جدول رقم (4) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المعلومات الاجتماعية والإدارية		الحكومية		الأهلية		الإجمالي	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	54	57.4%	54	48.6%	108	52.7%
	أنثى	40	42.6%	57	51.4%	97	47.3%
	الإجمالي	94	%100	111	%100	205	%100
المؤهل العلمي	ثانوي	1	1.1%	1	.9%	2	1%
	دبلوم بعد الثانوية	7	7.4%	6	5.4%	13	6.3%
	جامعي	77	81.9%	85	76.6%	162	79%

	فوق الجامعي	9	9.6%	19	17.1%	28	13.7%
	الإجمالي	94	%100	111	%100	205	%100
المسمى الوظيفي	اخصائي	6	6.4%	4	3.6%	10	4.9%
	مشرف	6	6.4%	14	12.6%	20	9.8%
	وكيل	25	26.6%	23	20.7%	48	23.4%
	مدير	57	60.6%	70	63.1%	127	62%
	الإجمالي	94	%100	111	%100	205	%100
سنوات الخبرة	<5 سنوات	10	10.6%	22	19.8%	32	15.6%
	6 – 10 سنوات	11	11.7%	25	22.5%	36	17.6%
	11 – 15 سنة	14	14.9%	30	27%	44	21.5%
	16 سنة فأكثر	59	62.8%	34	30.6%	93	45.4%
	الإجمالي	94	%100	111	%100	205	%100
المرحلة التعليمية	أساسي	52	55.3%	60	54.1%	112	54.6%
	ثانوي	4	4.3%	0	0%	4	2%
	أساسي ثانوي	38	40.4%	51	45.9%	89	43.4%
	الإجمالي	94	%100	111	%100	205	%100

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي

أولاً: متغير الجنس: تشير بيانات الجدول رقم(4) أعلاه والمتعلقة بمتغير الجنس الاجتماعي إلى وجود تقارب في نسب الذكور والإناث الذين يعملون في قطاع التعليم العام – التعليم ما قبل الجامعي – حيث بلغت نسبة عينة المستجيبين الذكور في المنظمات التعليمية اليمنية 52.7%, وبلغت نسبة الإناث 47.3%, وكانت نسبة الإناث في المنظمات التعليمية الأهلية أعلى من المنظمات التعليمية الحكومية حيث بلغت 20% مقابل 28%على المستوى الكلي لعينة الدراسة.

ويدل هذا على وجود توجه لدى قيادات المنظمات التعليمية الأهلية لتفضيل استقطاب الإناث للعمل لديها؛ ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الإناث أكثر تمسكاً بالوظيفة, والأرخص أجوراً من الذكور, ويعود ذلك إلى ضعف فرص حصولهن على وظائف حكومية, فضلاً عن الثقافة المجتمعية المحافظة التي بدأت تسمح – على استحياء – للإناث بالعمل في مجالي التعليم والخدمات الصحية.

ثانياً: متغير المؤهل العلمي:تشير بيانات الجدول(4), المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي أن حملة الثانوية بلغت نسبتهم في المنظمات التعليمية الحكومية والأهلية اليمنية (0.98%), وبلغت نسبة حملة مؤهل الدبلوم بعد الثانوية في المنظمات التعليمية الأهلية(6.3%), فيما نسبة حملة المؤهل الجامعي(79%), كما بلغت نسبة من يحملون المؤهلات فوق الجامعية(13.7%).

ثالثاً: متغير المسمى الوظيفي: تشير البيانات المتعلقة بمتغير المسمى الوظيفي في الجدول رقم(4) أن نسبة المستجيبين من شاغلي وظيفة مدير في المنظمات التعليمية الحكومية بلغت(67.03%), وبلغت نسبة شاغلي وظيفة وكيل- نائب المدير- إذ بلغت نسبتهم (32.97%), وأن نسبة المستجيبين من شاغلي وظيفة مدير في المنظمات التعليمية الأهلية بلغت(75.68%), وبلغت نسبة شاغلي وظيفة وكيل- نائب المدير- إذ بلغت نسبتهم (24.32%), وأن نسبة المستجيبين من شاغلي وظيفة مدير بلغت(71.71%), وبلغت نسبة شاغلي وظيفة وكيل- نائب المدير- إذ بلغت نسبتهم (28.29%) على المستوى الإجمالي في المنظمات التعليمية الحكومية والأهلية معاً.

رابعاً: متغير سنوات الخدمة: تظهر بيانات الجدول(4), والمتعلقة بمتغير سنوات الخدمة أن نسبة المستجيبين من الذين تتراوح خدمتهم بين (1- 5) سنوات كانت (15.6%), ونسبة من تراوحت خدمتهم بين(6 – 10) فقد بلغت (17.6%).

وبلغت نسبة من كانت خدمتهم بين (11- 15) سنة (21.5%), فيما كانت نسبة من تجاوزت خدمتهم العملية (16 سنة) في المنظمات التعليمية اليمنية (45.4%), وهذه النسب تدل على أن من تجاوزت خدمتهم (5) سنوات قد بلغت نسبتهم(84%), وهي سنوات تدل على أن المستجيبين يتمتعون بالخبرة والمعرفة الكافية بالعمل الإداري والتنموي, في المنظمات التعليمية, خصوصاً عندما نرى أن أكبر نسبة من المستجيبين تجاوزت خدمتهم العملية (16) عاماً, إذ بلغت (45.4%), و يدل هذا أيضاً على أن من يشغلون قيادة المنظمات التعليمية اليمنية يجب أن يكونوا قد مارسوا القيادة بشكل تدريجي ومن أهل الخبرة والدراية.

خامساً: متغير المرحلة التعليمية: يشير الجدول(4) إلى أن نسبة منظمات التعليم الأساسي الحكومية بلغت(55.3%), وبلغت نسبة منظمات التعليم الأساسي الأهلية(54.1%) على مستوى منظمات قطاع التعليم الأهلي.

أما على المستوى العام للمنظمات التعليمية اليمنية ـ الحكومية والأهلية ـ فقد بلغت نسبة منظمات التعليم الأساسي(54.6%), ويبين الجدول رقم(4) أن منظمات التعليم الثانوي المستقلة بلغت نسبتها(0.97%), من إجمالي عينة الدراسة؛ أي أنها أقل من (0.01) وأنها كانت في قطاع التعليم

الحكومي فقط, أما في قطاع التعليم الأهلي فلم تظهر بيانات الدراسة أي وجود لمنظمات التعليم الثانوي المستقلة, كما تظهر البيانات أن نسبة منظمات التعليم الأساسي الثانوي الحكومية والأهلية بلغت44.4 % تقريباً من أجمالي عينة الدراسة.

ثانياً: معاملات الارتباط الخطي لمتغيرات الدراسة:

تتطلب عملية الوصف الإحصائي توضيح العلاقة بين متغيرين, أو أكثر, وبين محاور المتغير, والذي يوضح مدى توافق الارتباط الواحد, ومن هذه الأساليب الإحصائية؛ أسلوب الارتباط بين المتغيرين حتى وإن لم توجد سببية بينهما, ويعتبر معامل ارتباط بيرسون هو الأكثر شيوعاً وهو ما اعتمدت عليه هذه الدراسة.

أولاً: معاملات الارتباط بين أبعاد إدارة الجودة الشاملة في المنظمات التعليمية اليمنية.

يعرض الجدول رقم (5) معاملات الارتباط بين أبعاد إدارة الجودة الشاملة في المنظمات التعليمية وكما يلي:

جدول رقم (5) معاملات الارتباط بين أبعاد إدارة الجودة الشاملة.

المتغيرات/الأبعاد	التزام الإدارة العليا	التركيز على العملاء	المشاركة الجماعية	التحسين المستمر	اتخاذ القرارات
التزام الإدارة العليا	1				
التركيز على العملاء	0.697**	1			
المشاركة الجماعية	0.650**	0.656**	1		
التحسين المستمر	0.652**	0.623**	0.689**	1	
اتخاذ القرارات	0.597**	0.579**	0.658**	0.636**	1

**ذو دلالة إحصائية . المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التحليل الإحصائي

تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً معنوياً بين أبعاد إدارة الجودة الشاملة في المنظمات التعليمية اليمنية ـ الحكومية أو الأهلية ـ وتراوحت معاملات الارتباط بين 0.579, و0.697, وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، أي أن هناك علاقات ارتباط طردية بين جميع أبعاد إدارة الجودة الشاملة في المنظمات التعليمية اليمنية الحكومية والأهلية، وكما تلمسها إدارات المنظمات التعليمية اليمنية المستهدفة بالدراسة.

وتؤكد هذه العلاقة الارتباطية على صدق العبارات في قياس إدارة الجودة الشاملة في هذه المنظمات التعليمية، وأنها مرتبطة بإدارة الجودة الشاملة ارتباطاً حقيقياً غير راجع للصدفة، وأن هذه

العبارات متسقة مع الأبعاد وأساسية في تمثيلها, ويمكن أن يعزى ذلك إلى الإجراءات المتخذة في بناء الاستبيان عبر مراحله المختلفة.

ثانياً: معاملات الارتباط بين أبعاد التنمية المستدامة في المنظمات التعليمية اليمنية.

يعرض الجدول رقم (6) معاملات الارتباط بين أبعاد التنمية المستدامة في المنظمات التعليمية اليمنية.

جدول رقم (6) معاملات الارتباط بين أبعاد التنمية المستدامة.

المتغيرات/المحاور	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي	البعد الأخلاقي
البعد الاقتصادي	1			
البعد الاجتماعي	0.712**	1		
البعد البيئي	0.554**	0.687**	1	
البعد الأخلاقي	0.495**	0.622**	0.627**	1

****ذو دلالة إحصائية . المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التحليل الإحصائي**

تشير بيانات الجدول رقم(6), إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً معنوياً بين أبعاد التنمية المستدامة في المنظمات التعليمية اليمنية، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.712, و0.495)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وتدل هذه المعاملات والقيم أن هناك علاقات ارتباط طردية بين جميع أبعاد التنمية المستدامة في المنظمات التعليمية الحكومية والأهلية، وكما تلمسها إدارات المنظمات التعليمية, ومن جهة أخرى تؤكد هذه العلاقة الارتباطية على صدق العبارات في قياس التنمية المستدامة في تلك المنظمات، وأنها مرتبطة بالتنمية المستدامة ارتباطاً حقيقياً غير راجع للصدفة، وأن هذه العبارات متسقة مع الأبعاد وأساسية في تمثيلها؛ ويعزى ذلك كما تم الإشارة سابقاً إلى الإجراءات المتخذة في بناء الاستبانة.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

بناءً على أهداف ومشكلة وتساؤلات الدراسة فإن هذه الفرضية تسعى إلى معرفة دور إدارة الجودة الشاملة كمتغير مستقل في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية ـ الحكومية والأهلية ـــ كمتغير تابع, والتي تنص على أنه"لا يوجد دور ذي دلالة إحصائية معنوية لإدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية", وينبثق عن الفرضية الرئيسة الأولى خمس فرضيات فرعية؛ تهدف إلى قياس مدى مساهمة كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة المعتمدة في الدراسة كمتغيرات مستقلة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية كمتغير تابع؛

وذلك تحقيقاً لأهداف وتساؤلات الدراسة, ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل العلاقات لاختبار معنوية الانحدار البسيط, ويوضح الجدول رقم (7) تلك النتائج كالتالي :

جدول رقم (7) علاقات الارتباط ومعنوية الانحدار البسيط لدور أبعاد إدارة الجودة الشاملة إجمالاً في تعزيز التنمية المستدامة.

	B	قيمة T	R	R^2	قيمة F	الدلالة α
إدارة الجودة الشاملة	0.707	14.010	0.748	0.559	196.288	0.000*

***دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التخليل الإحصائي**

تشير بيانات الجدول رقم (7) إلى أن قيمة معامل الارتباط R بلغت 0.748 وهي تدل على وجود ارتباط معنويي موجب بين أبعاد إدارة الجودة الشاملة إجمالاً؛ كمتغير مستقل من جهة والتنمية المستدامة كمتغير تابع من جهة أخرى.

كما تشير قيمة معامل التحديد R^2 إلى أن ما نسبته 56% من التغير الحاصل في التنمية المستدامة يعزي لأبعاد إدارة الجودة الشاملة, ومتمم النسبة يعود إلى متغيرات أخرى؛ فيما تشير قيمة F إلى صلاحية النموذج, كما تشير قيمة مستوى الدلالة (α) المعنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة أقل من 0.05

وتظهر نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى, والتي يوضحها الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة بلغت 14.010 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة 1.973.

وبناءً على النتائج السابقة فقد أسفر اختبار هذه الفرضية عن رفض الفرضية العدمية, وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: "يوجد دور ذي دلالة إحصائية معنوية لإدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية", وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (الطويل وآغا, 2010), ودراسة (أوجلو, 2014), ودراسة :(إدريس,2011), ودراسة :(شيلي, 2014), ودراسة (راوغ, 2015), ودراسة (Isaksson, 2006), ودراسة كل من (غني وأجاب, 2014) ودراسة (الحنحنة, 2014).

وتأسيساً على نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى فقد جاء دور إدارة الجودة الشاملة في المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية بمستوى متوسط, ويعزى السبب في هذا المستوى من المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة إلى عدم تبوؤ إدارة الجودة الشاملة مكانتها في الهيكل التنظيمي للإدارات التعليمية العليا, فضلاً عن بدائية ممارسة إدارة الجودة الشاملة على مستوى الإدارات التعليمية المشرفة على المنظمات التعليمية اليمنية, ويؤكد هذا ما ذهبت إليه دراسة (محمد, 2010, 283)؛ بأن نظم التعليم في اليمن تسير في اتجاهات مضادة للتنمية المستدامة؛ نتيجةً لوجود عوائق,

ومشكلات تبرز في مختلف مكونات وعمليات نظم التعليم, وما ذهبت إليه دراسة (سباعي, 2005)؛ بأن التعليم الحكومي يعاني من العديد من المشكلات التي تؤدي إلى انخفاض جودته, والتي من أهمها القيود الإدارية التي تحد من القدرة على التطوير, والابداع.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الأولى:

تسعى هذه الفرضية إلى اختبار الدور الذي يقدمه بعد التزام ودعم الإدارة العليا كمتغير مستقل في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية ـــ الحكومية والأهلية ـــ كمتغير تابع, وتنص على أنه" لا يوجد دور ذي دلالة معنوية لبعد التزام ودعم الإدارة العليا في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية", ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل العلاقات؛ لاختبار معنوية الانحدار البسيط, ويوضح الجدول رقم (8) تلك النتائج كما يأتي :

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الأولى

علاقات الارتباط ومعنوية الانحدار البسيط لدور بعد التزام الإدارة العليا في تعزيز التنمية المستدامة.

التزام ودعم الإدارة العليا	B	قيمة T	R	R^2	قيمة F	الدلالةa
	0.503	9.398	0.593	0.351	88.324	0.000*

***دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التخليل الإحصائي**

تشير بيانات الجدول (8) أعلاه إلى أن قيمة معامل الارتباط R البالغة 0.593 إلى وجود ارتباط معنويي موجب بين بعد التزام ودعم الإدارة العليا كمتغير مستقل, والتنمية المستدامة كمتغير تابع, وتشير قيمة معامل التحديد R^2 إلى أن ما نسبته 35% من التغير الحاصل في التنمية المستدامة يعزي لبعد التزام ودعم الإدارة العليا, ومتمم النسبة يعود إلى متغيرات أخرى؛ فيما تشير قيمة F إلى صلاحية النموذج, كما تشير قيمة مستوى الدلالة (α) المعنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة اقل من 5%, كما أن نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الأولى, والتي يظهرها الجدول السابق تشير إلى أن قيمة t المحسوبة بلغت 9.398 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة 1.973.

وبناءً على النتائج السابقة فقد أسفر اختبار هذه الفرضية عن رفض الفرضية العدمية, وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: "يوجد دور لبعد التزام ودعم الإدارة العليا في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية "وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (الطويل وآغا, 2010), ودراسة (إدريس, 2011), (Isaksson, 2006), ودراسة (بن غني وأجاب, 2014), ودراسة (أوجلو, 2014), ودراسة (غومسك, 2016).

وتأسيساً على نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الرئيسة الأولى فقد جاء مستوى دور بعد التزام ودعم الإدارة العليا ضعيفاً دون المتوسط, ويعزى ذلك إلى القيود الإدارية المفروضة من قبل النظام التعليمي والإدارة التعليمية العليا على إدارات المنظمات التعليمية اليمنية, ولأن النظامين الإداري والتعليمي لا يزالان أسيري البنى التقليدية الجامدة وغير المرنة.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى:

تسعى هذه الفرضية إلى اختبار دور بعد التركيز على العملاء كمتغير مستقل في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية ـــ الحكومية والأهلية ـــ كمتغير تابع, وتنص على أنه "لا يوجد دور ذي دلالة معنوية لبعد التركيز على العملاء في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية", ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل العلاقات؛ لاختبار معنوية الانحدار البسيط, وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (9) كما يأتي:

جدول رقم (9) علاقات الارتباط ومعنوية الانحدار لدور بعد التركيز على العملاء في تعزيز التنمية المستدامة.

	B	قيمة T	R	R^2	قيمة F	الدلالة α
التركيز على العملاء	0.470	9.247	0.582	0.339	85.513	0.000*

***دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التحليل الإحصائي**

تشير قيمة معامل الارتباط R في الجدول (9) إلى وجود ارتباط معنويي موجب بين بعد التركيز على العملاء كمتغير مستقل, والتنمية المستدامة كمتغير تابع؛ كما تشير قيمة معامل التحديد R^2 إلى أن ما نسبته 34% فقط من التغير الحاصل في التنمية المستدامة يعزي لبعد التركيز على العملاء, ومتمم النسبة يعود إلى متغيرات أخرى, فيما تشير قيمة F إلى صلاحية النموذج؛ كما تشير قيمة مستوى الدلالة (α) المعنوية النتائج عند مستوى دلالة أقل من 5%

كما أن نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى, والتي يوضحها الجدول اعلاه تظهر أن قيمة t المحسوبة بلغت 9.247 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة 1.973.

وبناءً على النتائج السابقة فقد أسفر اختبار هذه الفرضية عن رفض الفرضية العدمية, وقبول الفرضية البديلة, والتي تنص على أنه: "يوجد دور لبعد التركيز على العملاء في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية"

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (الطويل وآغا, 2010), ودراسة (إدريس, 2011), ودراسة (أوجلو, 2014), ودراسة (شيلي, 2014), ودراسة (راوغ, 2015).

جاء مستوى دور بعد التركيز على العملاء في المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة ضعيفاً, ودون المتوسط, ويعزى هذا الضعف إلى العوائق الإدارية المفروضة على إدارات المنظمات التعليمية اليمنية؛ وخصوصاً الحكومية منها, والمركزية الحادة في اتخاذ القرارات من قبل الإدارات التعليمية العليا, بالإضافة إلى ذلك زيادة أعداد الدارسين الملتحقين بالمنظمات التعليمية اليمينية سواء الحكومية, أو الأهلية مع شحة الإمكانات والموارد المتاحة حصوصاً في المنظمات التعليمية الحكومية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الأولى:

تسعى هذه الفرضية إلى اختبار دور بعد المشاركة الجماعية كمتغير مستقل في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية ــ الحكومية والأهلية ــ كمتغير تابع, وتنص على أنه"لا يوجد دور ذي دلالة معنوية لبعد المشاركة الجماعية في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية", ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل العلاقات, لاختبار معنوية الانحدار البسيط, وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (10)

جدول رقم (10) علاقات الارتباط ومعنوية الانحدار البسيط لدور بعد المشاركة الجماعية في تعزيز التنمية المستدامة

	B	قيمة T	R	R^2	قيمة F	الدلالة
المشاركة الجماعية	0.565	11.236	0.656	0.431	126.251	0.000*

***دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التحليل الإحصائي**

تشير بيانات الجدول (10) أعلاه إلى أن قيمة معامل الارتباط R بلغت 0.656 وهي تدل على وجود ارتباط معنويي موجب بين بعد المشاركة الجماعية كمتغير مستقل, والتنمية المستدامة كمتغير تابع, كما تشير قيمة معامل التحديد R^2 والمفسرة للتباين إلى أن ما نسبته 43% فقط من التغير الحاصل في التنمية المستدامة يعزي لبعد المشاركة الجماعية, ومتمم النسبة يعود إلى متغيرات أخرى؛ كما أن قيمة F تشير إلى صلاحية النموذج؛ فيما تشير قيمة مستوى الدلالة المعنوية (α) هذه النتائج عند مستوى دلالة أقل من 5%

وتظهر نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الأولى, في الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة بلغت 11.236 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة 1.973.

وبناءً على النتائج السابقة فقد أسفر اختبار هذه الفرضية عن رفض الفرضية العدمية, وقبول الفرضية البديلة, والتي تنص على أنه: "يوجد دور لبعد المشاركة الجماعية في تعزيز التنمية المستدامة

لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية", وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (أوجلو, 2014), (إدريس, 2011), (الطويل وآغا, 2010), ودراسة (راوغ, 2015).

جاء دور بعد المشاركة الجماعية في المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية اليمنية ضعيفاً دون المتوسط, ويعزى ذلك الضعف إلى طغيان الاتجاهات الإدارية التقليدية على اتجاهات ومبادئ ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة؛ في المنظمات التعليمية اليمنية, بل وفي الإدارات التعليمية الأعلى منها والمشرفة على عملها.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الأولى:

تختبر هذه الفرضية دور بعد التحسين المستمر كمتغير مستقل في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية ــ الحكومية والأهلية ــ كمتغير تابع, وتنص على أنه " لا يوجد دور ذي دلالة معنوية لبعد التحسين المستمر في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية", ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل العلاقات, واختبار التباين الأحادي ANOVA لاختبار معنوية الانحدار البسيط, ويوضح الجدول رقم (11) تلك النتائج كالتالي:

جدول رقم (11) علاقات الارتباط ومعنوية الانحدار البسيط لدور التحسين المستمر في تعزيز التنمية المستدامة

	B	قيمة T	R	R^2	قيمة F	الدلالة
التحسين المستمر	0.430	9.129	0.577	0.333	83.342	0.000*

***دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التحليل الإحصائي**

تشير بيانات الجدول رقم (11) إلى أن قيمة معامل الارتباط R بلغت 0.577؛ وهي تدل على وجود ارتباط معنويي بين بعد التحسين المستمر كمتغير مستقل, والتنمية المستدامة كمتغير تابع؛ كما تشير قيمة معامل التحديد R^2 المفسرة للتباين إلى أن ما نسبته 33% فقط من التغير الحاصل في التنمية المستدامة يعزي لبعد التحسين المستمر, ومتمم النسبة يعود إلى متغيرات أخرى, فيما تشير قيمة F إلى صلاحية النموذج, فيما تشير قيمة مستوى الدلالة المعنوية (α) هذه النتائج عند مستوى دلالة أقل من 5%

وتظهر نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الأولى, والتي يوضحها الجدول (32) أن قيمة t المحسوبة بلغت 9.129 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة 1.973.

وبناءً على النتائج السابقة فقد أسفر اختبار هذه الفرضية عن رفض الفرضية العدمية, وقبول الفرضية البديلة, والتي تنص على أنه: " يوجد دور لبعد التحسين المستمر في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية", ونرفض البديلة؛ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من ودراسة (الطويل وآغا, 2010), ودراسة (ادريس, 2011), ودراسة (أوجلو, 2014), ودراسة (شيلي, 2014), ودراسة (راوغ, 2015).

وقد جاء دور بعد التحسين المستمر في المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة ضعيفاً ودون المتوسط، ويعزى هذا الضعف إلى العديد من العوامل أهمها: شحة الموارد، قلة الامكانيات، بالإضافة إلى ضعف إدراك القيادات الإدارية لأهمية ومبادئ ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة، سواء على مستوى إدارات المنظمات التعليمية، أو على مستوى الإدارات التعليمية المشرفة عليها والتي ينعكس أسلوب عملها على المنظمات التعليمية الواقعة تحت إشرافها.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الأولى:

تسعى هذه الفرضية إلى اختبار دور بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق كمتغير مستقل في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية ـــ الحكومية والأهلية ـــ كمتغير تابع، وتنص على أنه؛ " لا يوجد دور ذي دلالة معنوية لبعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية"، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل العلاقات، لاختبار معنوية الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (12):

جدول رقم (12) علاقات الارتباط ومعنوية الانحدار البسيط لدور اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق في تعزيز التنمية المستدامة

اتخاذ القرارات في ضوء	B	قيمة T	R	R^2	قيمة F	الدلالة
المعلومات والحقائق	0.543	13.578	0.724	0.525	184.354	0.000*

***دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التخليل الإحصائي**

تشير بيانات الجدول (12) إلى أن قيمة معامل الارتباط R بلغت 0.724؛ وهي قيمة تدل على وجود ارتباط معنويي موجب بين بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق كمتغير مستقل، والتنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية ـــ الحكومة والأهلية ـــ كمتغير تابع.

كما تشير قيمة معامل التحديد R^2 المفسر للتباين إلى أن ما نسبته 52.5% من التغير الحاصل في التنمية المستدامة يعزي لبعد اتحاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق، ومتمم النسبة يعود إلى متغيرات أخرى.

وتشير قيمة F إلى صلاحية النموذج، فيما تشير قيمة مستوى الدلالة المعنوية (α) إلى أن النتائج جاءت أقل من 5%. كما تظهر نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الأولى، والتي يوضحها الجدول (33) أن قيمة t المحسوبة بلغت 13.578 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة 1.973.

وبناءً على النتائج السابقة فقد أسفر اختبار هذه الفرضية عن رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه: " يوجد دور لبعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق في

تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية", وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الطويل وآغا, 2010), وقد جاء مستوى دور بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق في المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية فوق المتوسط قليلاً.

نتائج تحليل الانحدار التدريجي المتعدد لأبعاد إدارة الجودة الشاملة:

للإجابة عن السؤال الثاني المنبثق من السؤال الرئيس؛ والذي يهدف الى معرفة أي أبعاد إدارة الجودة الشاملة المعتمدة في هذه الدراسة؛ كمتغيرات مستقلة؛ أكثر تأثيراً في المتغير التابع والمتمثل في التنمية المستدامة, ولغرض المقارنة بين المنظمات التعليمية الحكومية والأهلية, وكذلك اختبار الفرضية الرئيسة الأولى؛ تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد المتدرج, الذي يتيح مقارنة الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في تحديد قيم المتغير التابع؛ إذ يتم استيعاب وإثبات المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا في المتغير التابع, واستبعاد المتغيرات أو الأبعاد الضعيفة جداً والتي ليس لها قوة تفسيرية على النموذج, ويساعد هذا الأسلوب الإحصائي أيضاً؛ على التخلص من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض, وتتحدد أهمية المتغير المستقل في تفسير التباين في المتغير التابع؛ تبعاً لمعامل التحديد, وقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (13) على النحو التالي:

جدول رقم (13) تحليل الانحدار المتعدد التدريجي

لأبعاد إدارة الجودة الشاملة إجمالا, ودورها في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية.

القطاع التعليمي	المجال / النموذج Model	R	R^2	تربيع الارتباط المعدل Adjusted R Square	الخطأ المعياري Std. Error of the Estimate	التغيرات الاحصائية Change Statistics				
						التغير في حجم الارتباط المربع R Square Change	التغير في قيمة F-Test	درجة الحرية1 df1	درجة الحرية2 df2	التغير في الدلالة Sig. F Change
حكومي	a	.754	.569	.563	.420	.569	97.497	1	74	.000*
	b	.783	.613	.603	.400	.045	8.430	1	73	.005*
أهلي	a	.678	.460	.453	.380	.460	67.202	1	79	.000*
	B	.735	.540	.528	.353	.080	13.633	1	78	.000*
	C	.755	.570	.553	.344	.030	5.310	1	77	.024*

*دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التحليل الإحصائي

a بعد اتخاذا لقرارات في ضوء المعلومات والحقائق.

b بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق، بعد المشاركة الجماعية.

c بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق، بعد المشاركة الجماعية، بعد التزام ودعم الإدارة العليا.

*دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل.

يتضح من بيانات الجدول رقم (13) أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين بُعد اتخاذ القرار في ضوء المعلومات والحقائق, والتنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية الحكومية اليمنية بلغت0.754، وأن معامل التحديد R^2 يشير إلى مقدار التباين في التنمية المستدامة, والذي يمكن تفسيره من خلال اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق، أي أن بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق أستطاع أن يسهم بحوالي 57% من تفسير حجم التباين في التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية الحكومية اليمنية.

وإذا ما أضيف دور بُعد المشاركة الجماعية إلى بُعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق فإن هذين البُعدين يستطيعان تفسير 61% من التباينات في تحقيق التنمية المستدامة.

كما تشير بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة بنتائج التحليل الخاصة بالمنظمات التعليمية الأهلية إلى أن قيمة معامل الارتباط R بلغت 0.678 وهي تدل على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة نسبياً بين بُعد اتخاذ القرار في ضوء المعلومات والحقائق كمتغير مستقل, والتنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية الأهلية كمتغير تابع, وأن تربيع الارتباط R^2 المفسر للتباين يشير إلى مقدار التباين في التنمية المستدامة, والعائد لدور وأثر بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق بلغ 0.678, وهي تدل على أن بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق هنا استطاع أن يسهم بحوالي 46% من حجم التباين في التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية الأهلية.

وإذا ما أضيف دور بُعد المشاركة الجماعية إلى بُعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق فإن هذين البُعدين يستطيعان تفسير 54% من التباينات في تحقيق التنمية المستدامة.

وتستطيع الأبعاد الثلاثة (اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق, المشاركة الجماعية, وبعد التزام ودعم الإدارة العليا) أن ترفع نسبة التفسير إلى57% من التباينات في التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية الأهلية اليمنية.

وبناءً على ما سبق نستنتج أن:

1. بعدي (اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق، والمشاركة الجماعية) هما أهم الأبعاد المفسرة للتباين في التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية؛ إذ ساهما معاً في تفسير61% من التباين

في التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية الحكومية, وتفسير54٪ من التباين في التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية الأهلية.

2. أظهر نموذج تحليل الانحدار المتعدد المتدرج دور لثلاثة من أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية الأهلية هي (اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق, والمشاركة الجماعية, والتزام ودعم الإدارة العليا).

3. دور بعد التزام ودعم الإدارة العليا في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية كان ضعيفاً والذي بلغت مساهمته فقط 3% في قطاع المنظمات التعليمية الأهلية, بينما اختفى دوره في قطاع المنظمات التعليمية الحكومية؛ فيما تبين أن بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق هو أهم أبعاد إدارة الجودة الشاملة تفسيراً للتباين الحاصل في بيئة المنظمات التعليمية اليمنية.

4. لم يظهر بعد التركيز على العملاء في نموذج تحليل الانحدار المتعدد المتدرج في المنظمات التعليمية اليمنية ـ الحكومية والأهلية ـــ وهذا يدل على ضعف اهتمام الإدارة العليا بالعملاء في المنظمات التعليمية اليمنية الحكومية والأهلية على حد سواء.

وتُعزى هذه النتيجة إلى زيادة الطلب على التعليم بقطاعية ـ الحكومي والأهلي ـ لدرجة استنفاذ الطاقة الاستيعابية في المنظمات التعليمية اليمنية, بل وصل الأمر ـ من خلال الملاحظة ـ إلى ازدحام أعداد كبيرة من الدراسين في الفصول الدراسة الحكومية تصل إلى أضعاف طاقتها الاستيعابية, مما دفع بالكثير من العملاء إلى الاتجاه صوب المنظمات التعليمية الأهلية والتي وجدت أن طاقتها الاستيعابية قد استنفذت أيضاً وبالتالي فلا حاجة لها بأن تتجه إلى تحمل تكاليف إضافية لجذب عملاء جدد.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

تسعى هذه الفرضية إلى اختبار الفروق في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة كمتغير مستقل من جهة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية كمتغير تابع من جهة أخرى؛ تبعاً لنوع المنظمة التعليمية حكومية أو أهلية, وتنص هذه الفرضية على أنه: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة تعزى لنوع المنظمة التعليمية (حكومية, أهلية).

وينبثق عن الفرضية الرئيسة الثانية خمس فرضيات فرعية؛ تهدف إلى معرفة الفروق المتعلقة بمساهمة كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة المعتمدة في الدراسة كمتغيرات مستقلة في تعزيز التنمية المستدامة تبعاً لنوع المنظمة التعليمية حكومية وأهلية؛ ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار Independent samples t test للعينات المستقلة, وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم(14), وكما يأتي:

جدول رقم (14) مستوى مساهمة أبعاد إدارة الجودة الشاملة إجمالاً في تعزيز التنمية المستدامة حسب نوع المنظمة التعليمية

	القطاع التعليمي	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة α
إدارة الجودة الشاملة	حكومي	3.69	.637	4.473	0.000*
	أهلي	4.07	.491		

***دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التخليل الإحصائي**

تشير بيانات الجدول (14) إلى أن قيمة t المتعلقة بأبعاد محور إدارة الجودة الشاملة إجمالاً بلغت 4.473 عند مستوى دلالة (0.05≤ 0.001)؛ وهذه النتيجة تدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية معنوية عالية على مستوى أبعاد إدارة الجودة الشاملة إجمالاً, كما تشير نتيجة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إلى أن المتوسط الحسابي في المنظمات التعليمة الحكومية بلغ 3.69, وبانحراف معياري قدره 0.637.

وفي قطاع المنظمات التعليمية الأهلية بلغ المتوسط الحسابي 4.07 وبانحراف معياري قدره.0491.

وبناءً على النتائج السابقة فقد أسفر اختبار هذه الفرضية عن رفض الفرضية العدمية, وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: "توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة تعزى لنوع المنظمة التعليمية؛ وذلك لصالح المنظمات التعليمية الأهلية".

ويمكن أن تعزى تلك الفروق إلى تمتع إدارات المنظمات التعليمية الأهلية بصلاحيات إدارية اوسع تمكنها من ممارسة التخطيط والتطوير, وعلى العكس من ذلك فإن إدارات المنظمات التعليمية الحكومية تواجه قيوداً إدارية على عملها من قبل الإدارات التعليمية المشرفة عليها, والتي لاتزال تعاني من طغيان الاتجاهات الإدارية التقليدية الجامدة وغير المرنة, والتي لا تتماشى مع اتجاهات لإدارة الجودة الشاملة والتنمية المستدامة.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية:

إن الغاية من هذه الفرضية هي اختبار الفروق في مستوى مساهمة بعد التزام ودعم الإدارة العليا ضمن محور إدارة الجودة الشاملة كمتغير فرعي مستقل في تعزيز التنمية المستدامة كمتغير تابع؛ حسب نوع المنظمة التعليمية– الحكومي والأهلي ـــ وتنص هذه الفرضية على أنه: "لا توجد فروق معنوية ذات

دلالة إحصائية في مستوى مساهمة بعد التزام ودعم الإدارة العليا في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية؛ تعزى لنوع المنظمة التعليمة(حكومية, أهلية)".

ولا اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار TestT Independent samples للعينات المستقلة؛ وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (15), وعلى النحو التالي:

جدول رقم (15) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية المتعلقة بالفروق في مستوى مساهمة بعد التزام ودعم الإدارة العليا في تعزيز التنمية المستدامة حسب نوع المنظمة التعليمية

	القطاع التعليمي	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة α
التزام ودعم الإدارة العليا	حكومي	3.77	.731	3.959	0.000*
	أهلي	4.14	.573		

***دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التخليل الإحصائي**

تشير بيانات الجدول رقم(15), إلى أن قيمة T المتعلقة ببعد التزام ودعم الإدارة العليا؛ بلغت 3.959 عند مستوى دلالة (0.05≤ 0.000)؛وهذه النتيجة تدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية معنوية عالية على مستوى بعد التزام ودعم الإدارة العليا, وبمقارنة قيم المتوسطات الحسابية التي يظهرها الجدول اعلاه نجد أن المتوسط الحسابي لقطاع المنظمات التعليمية الحكومية بلغ 3.77, وبانحراف معياري قدره0.731؛ فيما بلغ المتوسط الحسابي لقطاع المنظمات الأهلية 4.14 وبانحراف معياري قدره.0573.

وبناءً على النتائج السابقة فقد أسفر اختبار هذه الفرضية عن رفض الفرضية العدمية, وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه؛ " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة بعد التزام ودعم الإدارة العليا في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية تعزى لنوع المنظمة التعليمية ــ حكومية وأهلية", لصالح المنظمات التعليمية الأهلية, ويمكن أن تعزى تلك الفروق إلى مقدار الصلاحيات الإدارية الممنوحة لإدارات المنظمات التعليمية الأهلية لعدة اعتبارات منها أن هذه القادات؛ إما مالكة لتلك المنظمات أو مساهمة في ملكيتها, ولأنها منظمات ربحية تسعى للتطور والمنافسة والتميز, بالإضافة إلى ارتفاع نسبة حملة المؤهلات العليا ــ فوق الجامعية ــ في إدارات المنظمات التعليمية الأهلية؛ مما يعني امتلاكها لفهم وإدراك لأهمية إدارة الجودة الشاملة؛ أكثر من إدارات

المنظمات التعليمية الحكومية, وقد وجد من خلال الملاحظة أن هناك منظمات تعليمية أهلية تلتزم بتفعيل إدارة الجودة الشاملة .

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية:

تختبر هذه الفرضية الفروق في مستوى مساهمة بعد التركيز على العملاء ضمن محور إدارة الجودة الشاملة كمتغير فرعي مستقل في تعزيز التنمية المستدامة كمتغير تابع؛ تبعاً لنوع المنظمة التعليمية (حكومية, أهلية), وتنص هذه الفرضية على أنه: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة بعد التركيز على العملاء في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية؛ تعزى لنوع المنظمة التعليمة (حكومية, أهلية)", ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار Independent Samples T Testللعينات المستقلة؛ وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (16), كما يأتي :

جدول رقم (16) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية المتعلقة بالفروق في مستوى مساهمة بعد التركيز على العملاء في تعزيز التنمية المستدامة حسب نوع المنظمة التعليمية.

	القطاع التعليمي	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة A
التركيز على العملاء	حكومي	3.60	.705	2.675	0.008*
	أهلي	3.85	.638		

***دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التحليل الإحصائي**

تشير بيانات الجدول (16) أعلاه وحسب نتائج اختبار T - Test إلى أن قيمة t المحسوبة المتعلقة ببعد التركيز على العملاء بلغت 2.675, عند مستوى دلالة ($0.05 \geq 0.008$), وهيتدلعلىوجودفروقمعنويةذاتدلالةإحصائيةفيبعدالتركيزعلىالعملاءضمنمحورإدارةالجودةالشاملة, كما أن قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الجدول اعلاه, تشير إلى تلك الفروق أيضاً؛ إذ نجد أن المتوسط الحسابي لقطاع المنظمات التعليمية الحكومية بلغ 3.60 بانحراف معياري قدره 0.705, وبلغ المتوسط الحسابي لقطاع المنظمات التعليمية الأهلية 3.85 بانحراف معياري قدره 0.638, وبمقارنة قيمة t المحسوبة 2.675 مع قيمة t الجدولية 1.973 يتضح أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية.

وبناءً على النتائج السابقة فقد أسفر اختبار هذه الفرضية عن رفض الفرضية العدمية؛ وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه:" توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة بعد

التركيز على العملاء في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية تعزى لنوع المنظمة التعليمية" وذلك لصالح المنظمات التعليمية الأهلية.

وهذه النتيجة يمكن أن تعزى إلى أن المنظمات التعليمية الأهلية منظمات استثمارية تحرص على إرضاء عملائها؛ انطلاقاً من حاجتها للمحافظة عليهم, وعلى حصتها السوقية والتوسع فيها, وعلى العكس من ذلك فإن المنظمات التعليمية الحكومية وبحكم مجانية الخدمات التي تقدمها وإلزامية ذلك عليها؛ فإنها تعاني من زيادة أعداد الطلبة المنتسبين إليها, والتي وجد من خلال الملاحظة اكتظاظ مفرط لأعداد الطلبة في غرفها الصفية, وبالتالي فهي تعتبر نفسها في غير الحاجة للتركيز على العملاء, فضلاً عن شحة إمكانياتها المادية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية:

إن الغاية من هذه الفرضية هي اختبار الفروق في مستوى مساهمة بعد المشاركة الجماعية ضمن محور إدارة الجودة الشاملة كمتغير فرعي مستقل في تعزيز التنمية المستدامة كمتغير تابع؛ تبعاً لنوع المنظمة التعليمة ــ حكومية وأهلية ــ وتنص هذه الفرضية على أنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة بعد المشاركة الجماعية في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية؛ تعزى لنوع المنظمة التعليمة (حكومية, أهلية)".

وبغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار Independent Samples T Test للعينات المستقلة؛ وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (17) كما يأتي :

جدول رقم (17) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية المتعلقة بالفروق في مستوى مساهمة بعد المشاركة الجماعية في تعزيز التنمية المستدامة حسب نوع المنظمة التعليمية.

	القطاع التعليمي	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة A
المشاركة الجماعية	حكومي	3.92	.705	2.680	0.008*
	أهلي	4.16	.574		

***دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التخليل الإحصائي**

تشـــير بيانات الجدول (17) أعلاه إلى أن وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصـــائية في بعد المشاركة الجماعية ضمن محور إدارة الجودة الشاملة, ويؤيد ذلك قيمة t المحسوبة التي بلغت 2.680, وهي اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 1.973 عند مستوى دلالة ($0.05 \geq 0.008$)؛كما تشـير قيم المتوسـطات الحسـابية والانحرافات المعيارية في الجدول رقم (17) إلى تلك الفروق أيضـاً؛ إذ نجد أن

المتوسط الحسابي لقطاع المنظمات التعليمية الحكومية بلغ 3.92 بانحراف معياري قدره 0.705, وبلغ المتوسط الحسابي لقطاع المنظمات التعليمية الأهلية 4.16 بانحراف معياري قدره 0.574.

وبمقارنة قيمة t المحسوبة 2.680 مع قيمة t الجدولية 1.973 يتضح أن t المحسوبة أكبر من الجدولية.

وبناءً على النتائج السابقة فقد أسفر اختبار هذه الفرضية عن رفض الفرضية العدمية, وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة بعد المشاركة الجماعية في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية تعزى لنوع المنظمة التعليمية" ولصالح المنظمات التعليمية الأهلية.

وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع مستوى إدراك إدارات المنظمات التعليمية الأهلية لأهمية بعد المشاركة الجماعية, ودوره في خفض تكاليف عمليات المنظمة, والسرعة في حل المشكلات التي قد تواجهها؛ وذلك بحكم أن نسبة من يحملون المؤهلات فوق الجامعية في إدارات المنظمات التعليمية الأهلية أكبر من أولئك الذين في إدارات المنظمات التعليمية الحكومية, الأمر الذي يدل على أن إدارات المنظمات التعليمية الأهلية أكثر دراية وإلماماً بمتطلبات إدارة الجودة الشاملة.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية:

تسعى هذه الفرضية إلى اختبار الفروق في مستوى مساهمة بعد التحسين المستمر ضمن محور إدارة الجودة الشاملة كمتغير فرعي مستقل في تعزيز التنمية المستدامة كمتغير تابع ؛ تبعاً لنوع المنظمة التعليمية ــ حكومية, أهلية ــ وتنص هذه الفرضية على أنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة بعد التحسين المستمر في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية ؛تعزى لنوع المنظمة التعليمة, ولا اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار Independent Samples T Test للعينات المستقلة؛ وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (18), وهي كما يأتي :

جدول رقم (18) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية المتعلقة بالفروق في مستوى مساهمة بعد التحسين المستمر في تعزيز التنمية المستدامة حسب نوع المنظمة التعليمية.

	القطاع التعليمي	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة A
التحسين المستمر	حكومي	3.70	.769	5.292	0.000*
	أهلي	4.23	.653		

***دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التخليل الإحصائي**

تشير بيانات الجدول (18) أعلاه إلى وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في بعد المشاركة الجماعية ضمن محور إدارة الجودة الشاملة, ويؤيد ذلك قيمة T التي بلغت5.292, وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة 1.973 عند مستوى دلالة (0.05 ≤ 0.000)؛كما تشير قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الجدول اعلاه إلى تلك الفروق أيضاً؛ إذ نجد أن المتوسط الحسابي لقطاع المنظمات التعليمية الحكومية بلغ 3.70 بانحراف معياري قدره 0.769, وبلغ المتوسط الحسابي لقطاع المنظمات التعليمية الأهلية 4.23 بانحراف معياري قدره 0.653, وبمقارنة قيمة t المحسوبة 5.292 مع قيمة t الجدولية 1.973 يتضح أن t المحسوبة أكبر من الجدولية.

وبناءً على النتائج السابقة فقد أسفر اختبار هذه الفرضية عن رفض الفرضية العدمية, وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة بعد التحسين المستمر في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية تعزى لنوع المنظمة التعليمية"؛ لصالح المنظمات التعليمية الأهلية. وتُعزى هذه الفروق إلى قدرة إدارات المنظمات التعليمية الأهلية على ممارسة صلاحيات إدارية أوسع تمكنها من التخطيط للتحسين المستمر, واتخاذ قرارات التحسسين بغرض تطوير منظماتهم لتتمكن من المحافظة على عملائها, والبقاء في سوق المنافسة, والتوسع في حصتها السوقية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الثانية:

تهدف هذه الفرضية إلى اختبار الفروق في مستوى مساهمة بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق ضمن محور إدارة الجودة الشاملة كمتغير فرعي مستقل في تعزيز التنمية المستدامة كمتغير تابع ؛ تبعاً لنوع المنظمة التعليمة ــ حكومية, أهلية ــ وتنص هذه الفرضية على أنه "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية؛ تعزى لنوع المنظمة التعليمة (حكومية, أهلية)", ولا اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار Independent Samples T Test للعينات المستقلة؛ وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (19), وهي كما يأتي :

جدول رقم (19) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الثانية المتعلقة بالفروق في مستوى مساهمة بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق في تعزيز التنمية المستدامة.

	القطاع التعليمي	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة A
اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق	حكومي	3.56	0.786	2.684	0.008*
	أهلي	3.84	0.689		

*دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) فأقل. المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على مخرجات التخليل الإحصائي

تشير بيانات الجدول رقم (19), إلى وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق ضمن محور إدارة الجودة الشاملة, ويؤيد ذلك قيمة T التي بلغت 2.684 وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة 1.973 عند مستوى دلالة (0.05 ≥0.998), كما تشير قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الجدول اعلاه إلى تلك الفروق أيضاً؛ إذ نجد أن المتوسط الحسابي لقطاع المنظمات التعليمية الحكومية بلغ 3.56 بانحراف معياري قدره 0.786, وبلغ المتوسط الحسابي لقطاع المنظمات التعليمية الأهلية 3.84 بانحراف معياري قدره 0.689 , وبمقارنة قيمة t المحسوبة 2.684 مع قيمة t الجدولية 1.973 يتضح أن t المحسوبة أكبر من الجدولية.

وبناءً على النتائج السابقة فقد أسفر اختبار هذه الفرضية عن رفض الفرضية العدمية, وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة بعد اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية تعزى لنوع المنظمة التعليمية"؛ وذلك لصالح المنظمات التعليمية الأهلية؛ ويمكن أن تعزى هذه الفروق إلى امتلاك المنظمات التعليمية اليمنية الأهلية للسجلات المالية, وبعض الأنظمة المحاسبية, وذلك نظراً لحاجة المنظمات التعليمية الأهلية لإطلاع أصحاب المصلحة لديها؛ خصوصاً الملاك والمساهمين, وأولياء الأمور على ما تقوم به من أنشطة, وما تقدمه من برامج وفعاليات, وما تنفقه من مواردها المالية على تلك الأنشطة والفعاليات.

الاستنتاجات

في ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

1. أن المنظمات التعليمية الأهلية اليمنية تركز على استقطاب العنصر النسائي للعمل لديها أكثر من العنصر الرجالي.
2. أن هناك توجه لدى قيادة الجهاز التعليمي اليمني نحو التركيز على حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها لإدارة المنظمات التعليمية اليمنية, وأن يكونوا قد تدرجوا في السلم الإداري لاكتساب الخبرات الكافية.
3. أن هناك ضعف شديد في عدد المنظمات التعليمية الحكومية الثانوية المستقلة, وانعدامها في المنظمات التعليمية الأهلية اليمنية.
4. وجود توجه جاد لدى إدارات المنظمات التعليمية اليمنية - الحكومية والأهلية – للعمل على نشر ثقافة التسامح والسلام ونبذ العنف والكراهية, ونشر ثقافة قبول الرأي والرأي الآخر في البيئة المحيطة بها.

5. ضعف جهود إدارات المنظمات التعليمية الحكومية اليمنية في تنويع مصادر التمويل لديها.
6. ضعف الشراكة بين المنظمات التعليمية اليمنية مع منظمات المجتمع الأخرى في البيئة المحيطة, الأمر الذي أدى إلى غياب المشاركة في وضع خطط التنمية المستدامة, وبالتالي انعدام الدعم اللازم لتعزيز التنمية المستدامة.
7. وجود دور لإدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية, ويقع هذا الدور حسب ما تدركه إدارات المنظمات التعليمية عند المستوى متوسط.
8. أن أهم أبعاد إدارة الجودة الشاملة تأثيراً في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية الحكومية هي على التوالي(اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق, والمشاركة الجماعية), وأن أهم أبعاد إدارة الجودة الشاملة تأثيراً في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية الأهلية هي على التوالي(اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق, والمشاركة الجماعية, والتزام ودعم الإدارة العليا).
9. وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة أبعاد إدارة الجودة الشاملة إجمالاً في تعزيز التنمية المستدامة تعزى لنوع المنظمة التعليمية لصالح المنظمات التعليمية الأهلية, ووجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية تعزى لنوع المنظمة التعليمية؛ وكانت تلك الفروق لصالح المنظمات التعليمية الأهلية.

التوصيات:

من خلال الاستنتاجات التي تم التوصل اليها بناء على تحليل البيانات يمكن تقديم توصيات لمنظمات التعليم اليمنية ووحدات الجهاز التعليمي اليمني وهي كالآتي:

- رفع مستوى اهتمام إدارات المنظمات التعليمية اليمنية ـ الحكومية والأهلية ــ بتطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة؛ سعياً لتفعيل دورها في تعزيز التنمية المستدامة للبيئة المحيطة بها.
- ضرورة سعي المنظمات التعليمية اليمنية إلى تنويع مصادر تمويل البرامج والأنشطة التي تقيمها؛ وتفعيل علاقات واتفاقيات شراكة حقيقية فاعلة مع منظمات المجتمع المحلي, وإنشاء نظم إدارية ومحاسبية شفافة تسمح لشركاء التنمية بالاطلاع على أسلوب إدارة تلك الموارد وعائداتها التنموية.
- ضرورة أن ترفع إدارات المنظمات التعليمية اليمنية من مستوى مساهمة منظماتهم في تعزيز التنمية المستدامة؛ عبر تفعيل دور منظمات المجتمع المحلي, والشخصيات الفاعلة في وضع خطط التنمية المستدامة, وإدارة الموارد لتعزيز الشراكة فيما بينها, على سبيل تعزيز وتحقيق تنمية مستدامة فعلية لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية؛ من خلال تبني مدخل إدارة الجودة الشاملة.

- ضرورة منح إدارات المنظمات التعليمية مزيداً من الصلاحيات الإدارية التي تمكنها من جذب مصادر تمويل خارجي, وتنويع الموارد لديها؛ لتطوير وتحديث منظماتهم التعليمية, ورفع مستوى مساهمتها في تعزيز التنمية المستدامة عبر تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة بأبعادها ومتطلباتها.
- سرعة تفعيل خطط ومشاريع تطوير التعليم التي تستهدف جعل إدارة الجودة الشاملة مدخلاً فعلياً لتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع اليمني, بما في ذلك إنشاء وحدة اعتماد أكاديمي تعمل على إعداد دليل إرشادي لنشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة في المنظمات التعليمية والوحدات الإدارية المشرفة عليها, والإشراف على تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في المنظمات التعليمية اليمنية, وتُعنى بإصدار تراخيص ممارسة النشاط التعليمي, وممارسة المهنة لمن يستكمل معايير الاعتماد من منظمات أو أفراد..
- ضرورة التوسع في إنشاء منظمات تعليم ثانوية مستقلة خصوصاً ثانويات البنات.
- تشجيع المستثمرين في قطاع التعليم الأهلي على إنشاء منظمات تعليم ثانوي مستقلة, عبر منح المزيد من الامتيازات, والإعفاءات المالية, لمن يتجهون نحو الاستثمار في التعليم الثانوي المستقل؛ سعياً لتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع اليمني.
- ضرورة تحرر وحدات ومكاتب الجهاز التعليمي اليمني من قيود المركزية الصارمة التي تمارسها على موظفيها, وعلى المنظمات التعليمية التي تقع تحت إشرافها, وتمكين إدارات المنظمات التعليمية من ممارسة دورها في مواكبة التطورات والمستجدات العلمية والتقنية التي تمكنها من تطوير منظماتنا التعليمية وفق معايير مدخل إدارة الجودة الشاملة.

المراجع العربية:

- البيلاوي, حسن حسين وآخرون(2006), **الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات**, ط1, دار المسيرة للطبع والتوزيع, عمان, الأردن.
- التقرير العربي حول التنمية المستدامة – التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية, وثيقة التقييم الوطني للتنمية المستدامة.
- الحكيم, مصطفى حامد(2011), **الجودة الشاملة وامتياز الأعمال**, شركة مطابع السودان للعملة المحدودة, الخرطوم, السودان.
- الهوش, أبوبكر محمود(2013), إدارة الجودة الشاملة في المجالين التعليمي والخدمي, ط1, دار السحاب للنشر والتوزيع, مصر, القاهرة.
- إبراهيمي, نادية(2013), دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتعزيز التنمية المستدامة- دراسة حالة جامعة المسيلة الجزائر, رسالة ماجستير في غدارة الأعمال , جامعة فرحات عباس , الجزائر.
- بولصباع, رياض, (2013), التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس, الجزائر.
- مربيعي, سوسن (2013), التنمية البشرية في الجزائر: الواقع والآفاق, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة منتوري, الجزائر.
- شتاحته, عمر وزاوية, رشيدة (دت), المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة, دراسة منشورة.
- شيلي, إلهام(2014), دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة في المنظمة الاقتصادية, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة عباس سطيف, الجزائر.
- العمري, وبن بون (2012), قياس ممارسة إدارة الجودة الشاملة في الجامعات اليمنية.
- الكميم, جمال ناصر (2007), تحليل القدرة التنافسية للبنوك التجارية اليمنية في ظل مفهوم إدارة الجودة الشاملة, رسالة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال, جامعة أسيوط, مصر.

- باشيوة، لحسن عبد الله والبرواري، نزار(2009)، نماذج الإدارة التعليمية المعاصرة بين متطلبات الجودة الشاملة والتحولات العالمية، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، صادرة عن جامعة **العلوم والتكنولوجيا**، المجلد الثاني، العدد التاسع، ص ص 111: 128، صنعاء، اليمن.
- جامعة الملك عبد العزيز(2005)، التنمية المستدامة في الوطن العربي.. بين الواقع والمأمول، **سلسلة نحو مجتمع المعرفة**، العدد 11، جدة، المملكة العربية السعودية.
- الكميم، جمال ناصر(2015)، تقييم إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الحكومية اليمنية، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (12)، العدد الثامن، صادرة عن جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، صنعاء، اليمن.
- محمد، وآخرون(2015)، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، ديالى، العدد67.
- مولاه، وليد عبده، (2015)، رأس المال غير العادي ودوره في التنمية الاقتصادية، جسر التنمية، **سلسلة تُعنى بقضايا التنمية في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 126.
- محمد، عبد اللطيف مصلح(2014)، مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، **المجلة العربية لإدارة الجودة الشاملة**، المجلد السابع، العدد(16)، صادرة عن جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.
- مؤتمر الجوار الوطني،(2013)، بناء الإنسان، **سلسلة كتيبات الحوار الوطني** ،الكتاب الرابع، ص6-19،صنعاء، اليمن
- هيأة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، **موسوعة الجهات الحاصلة على شهادات نظم الإدارة**، شهادات الموسوعة، ص ص34، 67.
- هلال، محمد عبد الغني حسن (2005)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم والتدريب، ط3، **موسوعة الدريب**، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر.
- إسحاق، صديق أحمد (2014)، تميز الأعمال، ورقة علمية، **ندوة تميز الأعمال**، الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، الخرطوم، السودان.
- الطويل، وآغا(2010)، متطلبات غدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي واثرها في تحقيق التنمية المستدامة ، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، جامعة عدن، اليمن، عدن.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2002)، **تقرير التنمية الإنسانية العربية**.
- الاسكوا(2015)، التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية، **التقرير العربي حول التنمية المستدامة**، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، اليمن.
- مؤتمر الحوار الوطني(2013)، وضع التنمية البشرية في اليمن، **عرض تقديمي**، الجلسة العلنية السادسة، المنعقدة بتاريخ 2013/3/27، صنعاء، اليمن.
- حمداوي، جميل (2013)، **المقربة الثقافية أساس التنمية المستدامة**، متاح على موقع ديوان العربيتاريخ 23/ 4/2016، على موقع:http://www.diwanalarab.com
- عبادي، عادل (2014)، **التنمية البشرية مهمة للمعلم**، متاح على موقع، موسوعة التعليم والتدريب، بتاريخ2017/5/4_على موقع
- http://www.edutrapedia.illaf.net/arabic/show_article.thtml?id
- فريقي، أحمد عبد الرحمن، 2008، أهمية التعليم في التنمية البشرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الكلمة، متاح على موقع مجلة الكلمةبتاريخ 2017/4/17، على موقع، http://www.kalema.net/v1/print.php?rpt=841 6/2017/4/17

- المراجع الأجنبية:

- Ghani, M. F. A. and Pourrajab, M. (2014). Sustainable education through implementation of Total Quality Management. **Global Business and Economics Research Journal**, 3(12): 42-52.
- Gomišček, B., Maletič, D., &Maletič, M. (2016). TQM Sustainability-oriented Innovation Practices and their Contribution to Organizational Performance.
- Idris, F. (2011). Total quality management (TQM) and sustainable company performances: Examining the relationship in Malaysian firms. **International Journal of Business and Society**, 12(1), 31-52.
- Iqbal, M., & Iqbal, M. Z. (2011). Educational Leadership for Managing Quality: Problems, Issues, and Ethical Behavior. **International Journal of Humanities and Social Sciences**, 1(14), 165-169.
- Raja, P. (2014). Social Capital and Sustainable Development in the Framework of New Institutional Economics. **Pertanika Journal of Social Sciences & Humanities,** 22.
- Isaksson, R. (2006). Total Quality Management for Sustainable Development: Process Based System Models. **Business Process Management Journal**, 12(5), 632-645.
- Sadikoglu, E., &Olcay, H. (2014). The effects of total quality management practices on performance and the reasons of and the barriers to TQM practices in Turkey. Advances in Decision Sciences, 2014.
- Vare, P., & Scott, W. (2007). Learning for a change: Exploring the relationship between education and sustainable development. **Journal of Education for Sustainable Development**, 1(2), 191-198.
- Yildirim, F. (2012). Impact of effective Total Quality Management on sustainable competitive advantage. Unpublished masters thesis.

دور رأس المال المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة - اطار مفاهيمي

The Role of Venture Capital in achieving Sustainable Development - A conceptual framework

أ.د. عبدالله علي القرشي[1]

(1) أستاذ إدارة الأعمال المشارك
كلية العلوم الإدارية /جامعة ذمار

الملخص

يلعب رأس المال المخاطر دوراً رائداً في التنمية المستدامة من خلال توفير التمويل للمشروعات الصغيرة التي تسهم في خلق الابتكار وترجمته إلى تطبيقات مفيدة للسوق، يعد الابتكار أمر حيوي لدفع عجلة التنمية وخلق الثروة. إن الهدف من هذه الدراسة هو توضيح مفهوم ونشأة التنمية المستدامة ، كما تهدف إلى إبراز الدور الذي يلعبه رأس المال المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل الابتكار في المشروعات الصغيرة. وخلصت الدراسة إلى أهمية الدور الذي يلعبه رأس المال المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة وتمويل الابتكار في المشروعات الصغيرة في ظل النمو المتزايد في القطاع الصناعي والتجاري القائم على الابتكار وخلق الميزة التنافسية،الأمر الذي ينعكس إيجاباً على دعم التنمية المستدامة.

الكلمات الافتتاحية: التنمية المستدامة ، رأس المال المخاطر، تجارب مختارة.

Abstract

Venture capital plays a pioneering role in sustainable development by providing financing for small projects that contribute to creating innovation and translating it into beneficial applications for the market. Innovation is vital to advancing development and creating wealth. The aim of this study is to clarify the concept and origins of sustainable development. It also aims to highlight the role that venture capital plays in achieving sustainable development through financing innovation in small enterprises. The study concluded the importance of the role that venture capital plays in achieving sustainable development and financing innovation in small enterprises in light of the increasing growth in the industrial and commercial sector based on innovation and creating a competitive advantage, which is positively reflected in supporting sustainable development.

Key words: Sustainable Development, Venture capital,Selected experiences

مقدمة

تمثل التنمية بشكل عام تحديا كبيرا لشعوب العالم، لأنها عملية مستمرة و مستديمة لا تنقطع من جيل لآخر، حيث تعمل على محاربة مظاهر التخلف وتسعى نحو التقدم في شتى مجالات الحياة، وتواجه المشكلات الاقتصادية من خلال محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام. بالإضافة الى السعي لتحقيق التوازن الاجتماعي للمجتمع، ناهيك عن الجانب البيئي الذي هو أساس الحياة البشرية.

لقد اعتبرت مشكلة التمويل من أصعب واعقد المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في كل دول العالم مما استوجب تدخل المؤسسات المالية للتقليل من هذه المخاطر والمشاكل ، وذلك عن طريق تطويرها لتقنياتها التمويلية لتسهيل حركة التبادلات الدولية لمواكبة التحولات الجديدة وتحقيق التنمية .(نبيلة و جمال الدين، 49، 2015).

ويعد التمويل شرطاً أساسياً للمشروعات للبدء أو النمو أو للقيام بأنشطة المختلفة . وبقدر ما يتعلق الأمر بكل الشركات إلا أن المشروعات الصغيرة دائماً ما تعاني من صعوبة حصولها على احتياجاتها التمويلية بالمقارنة بالشركات الكبيرة.(Xie et.al,2013,271).

وفقاً لدليل أوسلو (OECD ،2005)، يعد التمويل هو العامل الحاسم في المشروعات الصغيرة، والتي نادراً ما يكون لديها أموالها الخاصة لتنفيذ أنشطتها ، بالإضافة إلى مواجهة المزيد من الصعوبات في الحصول على التمويل الخارجي بالمقارنة مع الشركات الكبيرة.(Neto andTeixeira,2014,6)

ولقد أصبح موضوع دور رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات التي تعد ركيزة أساسية للوصول الى التنمية المستدامة موضع اهتمام العديد من الباحثين، وتشير الأدبيات الأكاديمية إلى أن رأس المال المخاطر يمثل الحل الأمثل للإسهام في تمويل المشروعات خاصة المشروعات الصغيرة في ظل صعوبة حصول المشاريع الصغيرة على احتياجاتها التمويلية من المصادر التقليدية.

لذا سيتم تناول الموضوع ضمن المحاور الآتية:

- الإطار العام للدراسة.
- التنمية المستدامة: المفهوم والنشأة
- رأس المال المخاطر: المفهوم والنشأة
- دور رأس المال المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة.
- تجارب مختارة في استخدام رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات في البلدان العربية
- الخاتمة

أولاً - الإطار العام للدراسة:

1. **مشكلة الدراسة:**

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، التزمت بنوك التنمية المتعددة الأطراف في العالَم وفروعها التابعة للقطاع الخاص، مؤسسات تمويل التنمية، بزيادة تمويل القطاع الخاص بنسبة تصل إلى 35% خلال السنوات الثلاث المقبلة.(جاستين، وآخرون ، 1، 2018)

ولدعم الاستثمار في البنية الأساسية، قامت بنوك التنمية المتعددة الأطراف بتوسيع عروضها من أدوات تخفيف المخاطر للمستثمرين من القطاع الخاص، فضلاً عن تدابير أخرى مهمة. ومع ذلك، كانت استثماراتها محدودة في أسهم البنية الأساسية، من هنا ظهرت الحاجة الى تطبيقات مفيدة للسوق خاصة في بيئة اليوم المعولمة والتنافسية. ويمثل رأس المال المخاطر الحل الأمثل لتمويل المؤسسات في ظل واقع التمويل التي تواجهه المؤسسات ، باعتبار مختلف الظروف المحيطة بما فيها التحولات العميقة التي تشهدها الظروف الاقتصادية في العديد من البلدان نتيجة مختلف الضغوطات الداخلية والخارجية.

وفي ضوء ذلك تتجلى مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم وأهمية رأس المال المخاطر ؟
- ما الدور الذي يلعبه رأس المال المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة؟

2. **هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم وأهمية التنمية المستدامة، كما تهدف إلى إبراز الدور الذي يلعبه رأس المال المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة، وكذا استخلاص عدداً من النتائج والتوصيات في هذا الشأن.

3. **أهمية الدراسة:**

تساهم هذه الدراسة في تناول احد الموضوعات المهمة على مستوى الدول والمتمثل في التنمية المستدامة ودور رأس المال المخاطر في حل صعوبات التمويل وتحقيق التنمية المستدامة.

4. **منهج الدراسة:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستطلاعي. حيث أنه من أكثر المناهج العلمية المناسبة لدراسة هذه الموضوعات.

ثانياً– التنمية المستدامة المفهوم والنشأة:

1. جذور مفهوما التنمية المستدامة:

ان مفهوم التنمية المستدامة برز من خلال مؤتمر ستوكهولم (السويد) سنة 1972 حول البيئة الإنسانية ،الذي نظمته الأمم المتحدة بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي بالبيئة ولقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقاتها بمواقع الفقر وغياب التنمية في العالم وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية.(حامد ، 148 ، 2019).

2. مفهوم التنمية المستدامة:

عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات حيث ظهر العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية ، لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربعة مجموعات اقتصادية وبيئية واجتماعية وتكنولوجية وهي:(حامد ، 150 ، 2019)

- فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

- و على الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

- أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

- أخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار، ليس فقط رفاهية الأجيال الحالية، ولكن رفاهية اجيال المستقبل أيضا، حيث تحدد بوضوح ، وتؤخذ بعين الاعتبار كافة إمكانيات الإحلال التكنولوجي بين السلع الرأسمالية، وكافة العوائق التي تطرحها محدودية الموارد والتكاليف البيئية للإنتاج والاستهلاك. (زاوي، 107، 2017).

ثالثاً - رأس المال المخاطر المفهوم والنشأة:

1- مفهوم رأس المال المخاطر

هناك العديد من التعاريف لرأس المال المخاطر Venture Capital(يطلق على رأس المال المخاطر عدة تسميات، مثل رأس المال المغامر، رأس المال الجريء، رأس المال المبادر وغيرها) ومن هذه التعاريف ما يعتبر رأس المال المخاطر ذلك النشاط الذي يدعم فيه المستثمرون المواهب الريادية بالتمويل وتقديم الخبرات لاستغلال الفرص المتاحة في السوق، وبالتالي الحصول على المكاسب الرأسمالية على المدى الطويل.

ان جوهر راس المال المخاطر هو تمويل المشاريع (عادة مشاريع جديدة و/او تقنيات) التي تتصف بالنمو العالي، والمخاطر العالية. ويتصف هذا النوع من التمويل بالخصائص التالية: (Durrani and Boocock,2006,37)

- التمويل عبر امتلاك حصة أسهم في المشروع.
- التمويل مرتبط بالمساعدات الإدارية.
- العوائد تحقق من خلال المكاسب الرأسمالية بدلاً عن توزيعات الارباح الدورية.
- الاستثمار في المشروعات الصغيرة والجديدة وبالتالي هو:
- استثمار طويل الأجل.

ويشير مفهوم رأس المال المخاطر إلى الاستثمارات طويلة الأجل (لكل من المستثمرين الأفراد والمؤسسات) في القطاع الخاص، المشروعات الصغيرة ، التي تتمتع بإمكانات نمو عالية وارتفاع في معدل العائد المتوقع. أيضاً، فإن مصطلح رأس المخاطر لا يُحدد الطبيعة المؤسسية لأصحاب رأس المال المخاطر ، أي أن مصدر الأموال تتكون من صناديق رأس المال (خاصة أو عامة، أو مختلطة) حيث يشترك اصحاب رأس المال في تكوين صناديق رأس المال المخاطر من عدة جهات دون أن ينعكس ذلك على الطبيعة المؤسسية لتلك الصناديق .(Venckuviene and Snieska,2014,55).

2- نشأة رأس المال المخاطر:

استثمار رأس المال المخاطر في مشاريع محفوفة بالمخاطر قديم قدم التجارة نفسها. بينما الشكل التنظيمي الحديث لرأس المال المخاطر يعود فقط إلى العام 1946. حيث قام جورج دوريو بتأسيس أول شركة رأس مال مخاطر: الأمريكية للبحث والتطوير American Research and Development Corporation (ARD)ومنذ ذلك الحين والتمويل برأس المال المخاطر يتضاعف في أمريكا حتى أصبحت استثمارات رأس المال المخاطر تمثل 21% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. وانتشر هذا الأسلوب بعد ذلك إلى دول أخرى أدركت الحاجة إلى دعم الأفكار الإبداعية والمشاريع الابتكارية،

وفتح المجال لدعم الابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة للإسهام في تحقيق الميزة التنافسية.) .Metrickand Yasuda,2011,9)

إن قواعد الإقراض المصرفي تقوم على تقديم المقترضين لضمانات بسداد أصل الدين وفوائده في الوقت المحدد، معظم الشركات الريادية لا تنطبق عليها هذه المعايير، لذا يحتاجون إلى رأس المال المخاطر في شكل التمويل الممتلك، ولم يكن هناك مصدر منظم لمثل هكذا رأس مال، معنى ذلك أن رجال الأعمال الذين ليس لديهم أصدقاء أثرياء أو عوائل غنية فرصهم ضئيلة في تمويل مشاريعهم. من هنا ظهر رأس المال المخاطر كبديل للتمويل التقليدي السائد الذي يرفض تمويل مثل هذه المشاريع نظراً لارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بها.(Metrickand Yasuda,2011,10).

رابعاً – دور رأس المال المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة:

تعتبر مشكلة التمويل من أبرز ما يعيق تطور المؤسسات المنتجة كونها تسعى لتقديم منتجات جديدة تعتمد على تكنولوجيا عالية مما يجعلها ذات مخاطرة مرتفعة ، وأيضا المؤسسات التي تكون في مرحلة الانطلاق أو التوسع، وحيث أن اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والذاتية كمصدر تمويلي داخلي غالبا ما تكون غير كافية لتغطية مختلف الاحتياجات عبر مراحل نشاطها خاصة المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية التجديدية و التوسعية، فانه لا يكون أمامها إلا خيار اللجوء إلى التمويل الخارجي المتضمن تمويلاً مالياًعن طريق السوق المالية الذي لا يحظى بأية ثقة رغم وجود مؤسساته المتخصصة التي يبقى نشاطها التمويلي ضعيفا، أو تمويلا بنكيا عن طريق الوساطة البنكية الذي لا يزال شكل المصدر الأكثر أهمية في الجزائر دون أن تتمكن المؤسسات التي تتقدم بطلب القروض البنكية من الحصول عليها بالشروط الملائمة، نظرا لعدة عوامل متداخلة تجعل الاستفادة من التمويل المصرفي تتميز بالمحدودية، منها ما يخص البنوك فيما يتعلق بثقل عنصر الضمانات المطلوبة بمختلف أنواعها وارتفاع تكلفة القروض التي لا تشجع على الاستثمار. (نصيرة و عبدالقادر، 211، 2017)

في نهاية الحرب العالمية الثانية(1946) أعلن عضو مجلس الشيوخ الأمريكي رالف فلاندرز أن ازدهار ما بعد الحرب في أمريكا يعتمد إلى حد كبير على إيجاد الدعم المالي لتلك النسبة الصغيرة نسبياً من الأفكار الجديدة والمتطورة التي تحمل معها فرص الإنتاج والتوظيف وزيادة مستوى الدخل للشعب الأمريكي. في الواقع تعد الشركات المبتكرة محفزات حقيقية للنمو الاقتصادي كما أنها في إحداث وتراكم ونشر المعرفة. ويظهر الدور الكبير للإبتكارات من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة.(Trabelsiz and Shiri,2010,2).

لا يمتلك أصحاب المشاريع الصغيرة دائماً التمويل الضروري لتجسيد أفكارهم على ارض الواقع بشكل فعال. حيث يرتبط الابتكار بالتكلفة العالية والمستوى العالي من المخاطر.الكثير من الشركات لا تستطيع تمويل أنشطتها بالاعتماد على مواردها الداخلية فهي تحتاج إلى مستثمرين من

الخارج لتمويل مشاريعها الابتكارية. يبدوا أن رأس المال المخاطر بديلاً مناسباً للتمويل وخاصة للابتكار في المشروعات صغيرة، ما يسمح لها باقتراض رأس المال الكافي لتطبيق الابتكار، والترويج والتسويق له على نحو فعال.

ومن المحتمل أن يثير الحصول على التمويل لنشاط ابتكاري قدرًا أكبر من المشاكل للشركات الناشئة المبتكِرة . فتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم و البالغة الصغر يشكل عمومًا تحديًا أكبر من تمويل الشركات الكبرى في معظم البلدان، وإن كانت حدة المشكلة قد تزيد في علاقة عكسية مع مستوى التنمية أو الدخل الوطني. وتعاني الشركات الناشئة المبتكِرة مساوئ عدم استنادها إلى تاريخ راسخ (سجل الأداء السابق، والخبرة، والضمانات) وصغر الحجم، بالإضافة إلى وجود درجة كبيرة نسبيًا من المخاطر وعدم اليقين فيما يتعلق بتطويرالتكنولوجيا أو الاضطلاع بنشاط ابتكاري.(الأونكتاد، 2013،5).

ويستخدم رأس المال المخاطر لتمويل المشروعات ذات المخاطر العالية المرتكزة على أفكار وابتكارات.حيث يعد الابتكار مصدر العديد من المخاطر التي تتراوح من التمويل إلى العمليات.

وتبرز أهمية رأس المال المخاطر في تمويل الابتكار في المشروعات الصغيرة، نظراً لصعوبة حصول هذه المشاريع على التمويل اللازم لتمويل كونها مبنية على أفكار جديدة ابتكاريه علمية أو تقنية ذات مخاطر عالية. وهذه المشاريع في الغالب يصعب تمويلها بطرق التمويل الخارجي التقليدية، مثل التمويل بالدين من خلال الإقتراض أو التمويل بالملكية من خلال طرح أسهم للاكتتاب العام. فشروط الائتمان المشددة ومتطلبات الضمانات العالية تجعلان من الصعب على المبادرين من أصحاب الأفكار الحصول على قروض مصرفية، أو الوفاء بها، كما أن اغلب المصارف والمؤسسات المالية تتجنب إقراض تلك المشاريع المبنية على أفكار جديدة إبداعية، كذلك يصعب على أصحاب تلك المشاريع الناشئة الحصول على التمويل الخارجي عن طريق طرح أسهم للاكتتاب العام بسبب تكلفة الاكتتاب العام العالية، وطبيعة هذه المشروعات الناشئة التي مازال اغلبها عبارة عن أفكار جديدة على الورق، ذات مخاطر عالية.(الناصر، 2012، 35).

وقد وضعت بعض البلدان أدوات للتخفيف من مشكلة التمويل الأولي للأنشطة الابتكارية الواعدة. ومن الأمثلة على ذلك برنامج بحوث الابتكار الخاص بالمنشآت الصغيرة Small Business Innovation Research في الولايات المتحدة الأمريكية، والصندوق الوطني للبحث والتطوير في فنلندا، صندوق الاستثمار المشترك Co-investment Fund في المملكة المتحدة، مجموعة العمل لريادة الأعمال الناشئة Action Community for Entrepreneurship Start-ups في سنغافورة. (الأونكتاد، 2013، 4).

خامساً -تجارب مختارة في استخدام رأس المال المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة:

إن رأس المال المخاطر لعب دوراً مهماً في الدول المتقدمة في مجال تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل الابتكار في المشاريع الصغيرة ويمكن أن يلعب نفس الدور في الدول العربية أو النامية. لقد أستطاع هذا النوع من التمويل أن يسد الفراغ الموجود في الأنظمة المالية الحديثة أو ما يمكن تسميته بفراغ التمويل بطرق التمويل الخارجي عبر الاقتراض او الاكتتاب العام.لقد شهدت فكرة التمويل عبر راس المال المخاطر انتشاراً سريعاً في بعض البلدان العربية.

وفي الاردن هناك قطاع ناشئ للاستثمار في راس المال المخاطر. وكان عام 2011 مرحلة تحول على مختلف الأصعدة، اذ شهد نشاطاً غير مسبوق في هذا القطاع. وادت عوامل عدة الى زيادة الاستثمار في راس المال المخاطر. فعلى المستوى المؤسسي، دخلت مؤسسات محلية واقليمية عدة السوق، لتطلق استثماراتها من الاردن. وشهد التمويل من مصادر غير مؤسسية زيادة غير مسبوقة في ظل ظهور اهتمام المستثمرين بالاستثمارات الممولة من راس المال المخاطر. وقد ابدى المستثمرون الدوليون أيضاً اهتماماً بالاستثمار في المشاريع الأردنية. (الإسكوا، 2013، 56).

ومن الامثلة على شركات وصناديق رأس المال المخاطر التي تأسست في الأردن خلال الفترة بين 2010 و 2012والتي تقوم بتمويل المشاريع المبتكرة عبر راس المال المخاطر شركة أويسس Oasis500 ، Interactive Venture Holdings، Dash Ventures، MENA Appsوغيرها.(MENA Private Equity Association,2013,25)

وفي السعودية قامت مجموعة الاتصالات السعودية بالتعاون مع شركة ايرسكابيتال Iris) (Capital المتخصصة في إدارة صناديق رأس المال المخاطر (Venture Capital Fund) بتأسيس صندوق اس تي سي فينشرز (STC Ventures Fund) وهو صندوق استثماري يعمل حسب أنظمة صناديق رأس المال المخاطر (Venture Capital Fund) وذلك للاستثمار في الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل في مجالات تقنية المعلومات، والانترنت، والاتصالات. ويستهدف الصندوق السوق السعودي وأسواق المنطقة والاستثمار بوجه خاص بالكفاءات الوطنية والأفكار الجريئة في مجال الابتكار التقني على وجه الخصوص. (الإسكوا، 2013، 56).

أما في لبنان، فشهد قطاع الإستثمار في رأس المال المخاطر نمواً خلال العام 2011، اذ خصصت مجموعة أبراج كابيتال Abraaj Capital استمارات قدرها 50 مليون دولار للشركات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة. واغلقت هذه المجموعة استثمارها الأول في شركة Nymgo للصوت عبر بروتوكول الانترنت، ومقرها خارج بيروت. ومن صناديق راس المال المخاطر الأكثر نشاطاً نذكر صندوق MEVP و Berytech اللذين بلغت محفظة كل منهما عشر وثمان شركات على الترتيب.

سادساً- الخاتمة:

حاجة الدول العربية الماسة الى المشاريع الصغيرة وتشجيع ريادة الأعمال لحل مشكلات البطالة القائمة في العديد من الدول كثيفة العمالة يجعل الاتجاه الأمثل الى التنمية المستدامة المرتكزة على توفير التمويل اللازم لقيام المشاريع المختلفة وعلى وجه الخصوص المشاريع الصغيرة . يعد رأس المال المخاطر أحد الحلول المثلى لمشاكل التمويل التي تواجهها تلك المشاريع مثل ارتفاع المخاطرة وعدم امتلاك الضمانات اللازمة للحصول على التمويل من المصادر التقليدية، الأمر الذي سيمكنها من خلق الوظائف بصوره أسرع ، لذا فان تبنى الدول لها وتنمية قدرتها على الابتكار يخلق معدلات نمو متسارعة و توزيع أكثر عدالة وتنمية شاملة مستدامة.

وفي ضوء ما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تواجه المشروعات الصغيرة والناشئة مشكلات في التمويل نظراً لمحدودية الضمانات وارتفاع المخاطر.
- إن رأس المال المخاطر لعب دوراً مهماً في عدد من الدول العربية و النامية من مجال تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل الابتكار في المشاريع الصغيرة ويمكن أن يلعب نفس الدور في اليمن.
- ان الخصاص التي يتسم بها رأس المال المخاطر تؤهله ليلعب دوراً في دعم التنمية المستدامة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والناشئة في اليمن خاصة في ظل تراجع دور البنوك بسبب الظروف التي تشهدها اليمن.

لذا يوصي الباحث الجهات ذات العلاقة بالاستفادة من التجارب الناجحة في عدد من الدول العربية في مجال التمويل عبر رأس المال المخاطر، والقيام بإصدار التشريعات المنظمة لعملية التمويل عبر رأس المال المخاطر، وتشجيع إنشاء صناديق رأس المال المخاطر لكي تقوم بدورها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن عبر تمويلها للمشاريع الصغيرة والناشئة.

المراجع:

الإسكوا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2007، الموارد المالية، ورأس المال المخاطر، وريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نيويورك، الأمم المتحدة.

الإسكوا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2013، القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية: الابتكار والاستثمار، نيويورك، الامم المتحدة.

الأونكتاد، 2013، الاستثمار في الابتكار من أجل التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منشورات الامم المتحدة نيويورك، ص 1-22.

جاستين، بيفولينرشي واخرون، 2018، التنمية المستدامة وتحديات التمويل.https://www.albayan.ae/knowledge/2018-03-19-1.3214158

حامد، نور الدين، 2019، البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 3(12)، 146-158.

زاوي، شهرزاد، 2017، البنوك الجارية الجزائرية والتنمية المستدامة: دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري المديرية الجهوية بشار 2000- 2015، مجلة رؤى اقتصادية، 7(2)،105-126.

الناصر، محمد سعيد، 2012، رأس المال المخاطر: نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية، سابك لدراسات الاسواق المالية الاسلامية.

نبيلة، بلغنامي و جمال الدين، سحنون، 2015، دور البنوك في تمويل التجارة الدولية و تحقيق التنمية المستدامة – جالة الجزائر- ، مجلة البشائر الاقتصادية،(2)،48-61.

نصيرة، عابد و عبدالقادر، بريش، 2018، رأس المال المخاطر كمدخل استراتيجي لتدعيم التمويل الاستثماري في الجزائر، 14 (19)،2011-220.

Andrew, Metrick and Ayako, Yasuda,Venture Capital and the Finance of Innovation Edition, second and Metrick, Andrew,2011. Venture Capital & the finance of Innovation . John Wiley & Sons, Inc.

Durrani, Mansoor and Boocock, Grahame,2006, Venture Capital, Islami Finance and SMEs: Valuation, Structuring and Monitoring Practices in India, Macmillan.

http://static.wamda.com/web/uploads/resources/VC_report_2013_Final_1.pdf

MENA Private Equity Association,2013, 3rd Venture Capital in the Middle East & North Africa Report,PP1-44.

Neto, Ana and Teixeira, Rivanda, 2014, Innovation of Micro and Small Enterprises: Measuring the Degree of Innovation of Companies Participating in the Local Innovation Agents Project, Brazilian Business Review, Vol.1N, 4, PP1-27.

Trabelsiz, Donia and Shiri, Ghasem,2010, Venture Capital and the Financing of Innovation,PP1-35. http://ssrn.com/abstract=1836800

Venckuviene, Vitalija and Snieska, Vytautas,2014, government sponsored venture capital funds and their relation to innovations in Lithuanian smes, economics and management, 19, 1.PP54-62.

Xie, Xuemei, et.al, 2013, What affects the innovation performance of small and medium-sized enterprises in China, Innovation: Management, policy & practice, Vol. 15, Issue 3, PP 271–286.

تطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة

د / عبد السلام أحمد حسين قاسم العروسي[1]
أ / سماح محمد صالح الحياسي[2]

(1)أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد
المعهد العالي للتدريب والتأهيل أثناء الخدمة (الشوكاني)
(2)باحثة دكتوراه ومدرس مادة نظم المعلومات الإدارية المساعد
المعهد العالي للتدريب والتأهيل أثناء الخدمة (الشوكاني)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة، وذلك من خلال معرفة واقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المعلمين والدربين بالمعهد العالي للتدريب والتأهيل أثناء الخدمة (الشوكاني) والبالغ عددهم (169) معلم ومعلمة، ويشكلون ما نسبته (40٪) من مجتمع الدراسة البالغ (425) معلم ومعلمة، و (20) مدرب ومدربة، ويشكلون ما نسبته (31٪) من مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (65) مدرب ومدربة، وعليه بلغت عينة الدراسة (189) فردا، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي بنوعيه المسحي، والتطويري، وقاما ببناء استبيان مكون من ستة مجالات (أهداف البرنامج التدريبي، محتوى المادة التدريبية، المدرب، الأساليب والأنشطة، بيئة التدريب، القياس والتقويم) تكون من (41) فقرة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن واقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة كانت بدرجة تحقق متدنية، حيث حصل مجالي (أهداف البرنامج التدريبي، ومحتوى المادة التدريبية) على درجة تحقق متوسطة، في حين حصلت بقية المجالات على درجة تحقق متدنية، توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وذلك لصالح الإناث، باستثناء مجال محتوى المادة التدريبية فلا توجد فروق، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير نوع المشارك، وذلك لصالح المدربين، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة.

الكلمات المفتاحية: برامج التدريب، تدريب المعلمين أثناء الخدمة، تنمية الاتجاه نحو مهنة التعليم، الاتجاهات العالمية المعاصرة.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورًا معرفيًا وتقنيًا متسارعًا في كافة المجالات والتخصصات؛ ولمواكبة هذا التطور لابد من إعداد المعلم بما يمكنه من التفاعل مع معطيات العصر، حيث أن عمليتي التعليم والتعلم تشكلان عنصرين أساسيين في إحداث هذا التطور خاصة مع ظهور الاتجاهات العالمية المعاصرة في التدريب.

فأصبحت كافة المؤسسات والجهات الحكومية والخاصة تركز على استثمار رأس المال البشري، وذلك للأهمية البالغة له، فرأس المال البشري هو الوسيلة الأساسية لتطور الدول اقتصاديًا واجتماعيًا وتعليميًا، ويعد التعليم أحد الأسس التي تعتمد عليها الأمم في تطوير مجالات الحياة المختلفة **لها (الحاج، والأشموري، 2018، 5).**

والمعلم يعد من أهم العناصر الفاعلة في النظام التعليمي، فالمعلم الكفء المعد إعدادًا تربويًا وعلميًا وثقافيًا ومهنيًا هو أساس نجاح العملية التربوية، وعليه فإن إعداد المعلم وتنميته مهنيًا لم تعد قضية ثانوية، ولكنها قضية مصيرية تمليها تطورات الحياة، وعصر التحديات والتحولات المهمة؛ وذلك من أجل الارتقاء بمهنة التعليم، ونوعية المعلمين **(الحاج، 2018، 6).**

وبما أن المعلم العربي يقضي في المتوسط ساعات أو أيام في التدريب أقل بكثير مما يقضيه نظراؤه في الدول المتقدمة، ويتوقع من المعلم في الأنظمة التربوية المتطورة أن يقضي حدا أدنى من الساعات أو عددا محددا من الأيام في التدريب أثناء الخدمة قد تصل إلى (24) يوما كجزء من المتطلبات الأساسية للتثبيت أو الترقية أو غير ذلك من المحفزات **(البرنامج العربي للارتقاء بالمعلمين معرفيا ومهنيا، 2015، 8).**

فإنه ينبغي تدريب المعلمين والمعلمات بالجمهورية اليمنية بصورة مستمرة وواعية، خاصة في ظل متطلبات العصر وتغيراته المتلاحقة التي تطرأ على الواقع التربوي، وما ينتج عنها من مفاهيم وتصورات تربوية تصوغ سلوكيات المعلمين **(وزارة التربية والتعليم، 2010، 41).**

ولا غرو هنا أن المعلمين في الوقت الحاضر بأمس الحاجة إلى متابعة المستجدات التربوية، والتعليمية، والتنمية المستمرة؛ إذ أن التنمية المهنية أثناء الخدمة تعد من أهم العناصر في رفع كفاءة المعلمين، وتحسين مستوى العملية التربوية **(حيدر، 2007، 3)**، وهناك العديد من المؤتمرات والدراسات العلمية التي عقدت على المستوى العربي والمحلي والتي أهتمت بالتنمية المهنية للمعلمين وذلك لأهمية هذا الموضوع ومنها: المؤتمر السابع الذي عقد في عام (2006) بعنوان: **الإصلاح المؤسسي للتعليم قبل الجامعي في الوطن العربي**، والمؤتمر العلمي العاشر الذي عقد في عام (2011) بعنوان: **مستقبل كليات التربية في مصر والعالم العربي ودورها في إعداد برامج الترخيص لمزاولة المهنة وبرامج التدريب المستمر للمعلم أثناء الخدمة، ودراسة (الفقية، 1990)** الاحتياجات التربوية للمعلمين غير المؤهلين تربويا في التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية، **ودراسة (حيدر، 2007)** تحديد الحاجات التدريبية للمعلمين والمعلمات

أثناء الخدمة في مدارس المرحلة الثانوية في محافظة ذمار الجمهورية اليمنية، و**دراسة (قحوان، 2010)** التنمية المهنية لمعلمي التعليم الثانوي في اليمن في معايير الجودة الشاملة.

ومن وسائل التنمية المهنية للمعلمين في الوقت الحاضر هو التدريب، والذي أصبح يحتل مكانة الصدارة في أولويات خطط التنمية المهنية لكثير من دول العالم المتقدم.

ويعد التدريب من أهم الأمور التي ينبغي أن تركز عليها الجهات المسئولة عن التعليم، وباعتباره جزءاً أساسيًا من عملية متكاملة الهدف مع عملية الإعداد، والتي تتمثل في تنمية المعلم مهنيًا وعلميًا وتقنيًا، وإكسابه مهارات جديدة، حتى يتمكن من السيطرة على المواقف العديدة التي يواجهها أثناء عمله، وبما يؤدي إلى زيادة إنتاجه **(العاجز، 2010، 3).**

كما أن التنمية المهنية أثناء الخدمة أحد أشكال التدريب التي تأخذ العديد من الصور منها: محتوى المواد الدراسية والشبكات المعلوماتية المهنية وتوجيه البرامج حيث يتواصل المعلمون ذوي الخبرة مع المعلمين الجدد، وذلك على مستوى المدارس والمناطق التعليمية المختلفة، وقد سعت الجمهورية اليمنية في السنوات الماضية إلى الاهتمام بتمهين المعلمين أثناء الخدمة من خلال الدورات التدريبية وورش العمل وتقديم حوافز مالية أو غيرها للمشاركة في أنشطة التنمية المهنية حيث بلغ عدد الملتحقين في برامج تنمية القدرات البشرية للفترة (2010- 2012م) (112.328) متدرباً ومتدربة **(وزارة التربية التعليم، 2013، 16)**، لكن مع الاوضاع الراهنة التي تمر بها الجمهورية اليمنية اختلف الوضع عما كان عليه سابقاً، وهنا بات من الضروري إجراء دراسة ميدانية لتطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة بغرض استخدام أفضل السياسات التدريبية القادرة على تطوير مهارات المعلمين، وذلك من خلال تبني أحد الاتجاهات العالمية المعاصرة، وبما تتضمنه من أنشطة تدريبية مفيدة؛ ومعارف ومهارات تدريبية، وإضافات مستمرة لابد من الوقوف والتدريب عليها ممن يمارسها.

مشكلة الدراسة:

من خلال الاطلاع على الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي في اليمن وجد أن هناك نقاط ضعف ذات علاقة بالمعلم، أهمها: قصور برامج التأهيل في كليات التربية وتركيزها على الجوانب النظرية دون العملية إلى جانب ضعف كفايات المعلمين في طرق التدريس والتقويم، وكذلك القصور في برامج التدريب أثناء الخدمة **(وزارة التربية والتعليم: مشروع الإستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي العام، 2007، 14).**

وكما يرى **(حيدر، 2007)** أن التحديات والمشكلات التي يواجهها معلمو التعليم العام في اليمن كثيرة، تتمثل أبرزها في: كثرة الحصص وزيادة العبء الدراسي على المعلم - وقلة البرامج التدريبية- وجمود وضع المعلم لسنوات كثيرة بدون أي تنمية مهنية؛ نتيجة الضعف والقصور في عملية التدريب

والتأهيل والتنمية المهنية أثناء الخدمة، كما أن المعلمين غير ملمين بشروط ومواصفات العملية التعليمية، وكيفية التعامل معها ومع ما تتطلبه من تأهيل خاص- القصور في المعارف والمعلومات والخبرات والتطورات الجديدة في مجال التدريس- هذا كله بالإضافة إلى قلة الدافعية لدى المعلم لتطوير نفسه مهنياً.

وتؤكد دراسة **(قحوان، 2010)** أن المعلمين في اليمن يواجهون العديد من المشكلات، من أهمها: ضعف امتلاك المعلمين لطرائق، وأساليب التدريس التربوية الحديثة، ضعف تمكن المعلمين من استخدام الوسائل التعليمية، قلة الدافعية لدى المعلم لتطوير نفسه مهنياً، ندرة الدورات التدريبية، والورش التعليمية.

ويرجع ذلك كما تراه **(الحاج، 2018)** إلى أن المدارس في اليمن لا تنمي مهارات المعلمين بالشكل المطلوب، ولم تقدم دورات تدريبية في استراتيجيات التدريس الحديثة، كما هو متبع وسائد في غالبية المؤسسات التعليمية، ولا سيما في الدول العربية، ومنها جامعات دول الخليج العربية، بل وتشترط الكثير من المدارس عدم قبول المعلمين، إلا بعد مروره بدورة تدريبية في أصول التدريس، فضلاً عن تنمية مهاراتهم التدريسية كل عامين أو أكثر لاطلاعهم على ما يستجد في أصول التدريس فكرًا وتطبيقاً.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المؤسسات التربوية المعنية بالبرامج التدريبية للمعلمين في اليمن فإن هناك أوجه قصور في أداء المعلمين، وفي البرامج التي تستخدم في هذه البرامج؛ إذ أنها لا تقوم علي النوعية في اختيارها، وإنما يشوبها قصور التركيز علي الجوانب التربوية التقليدية، الأمر الذي يستلزم تحديث وتطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة في الجمهورية اليمنية.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تحدد في السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن تطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة؟

وللإجابة عن السؤال الرئيس ينبثق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما واقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة لواقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة تعزى لمتغيرات الدراسة الآتية: (النوع الاجتماعي، نوع المشارك، التخصص)؟

3- ما التصور المقترح لتطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

التعرف على كيفية تطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة.

ولتحقيق الهدف الرئيس لابد من تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف على واقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة.

2- الكشف عن الفروق الإحصائية في استجابات عينة الدراسة لواقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة تعزى لمتغيرات الدراسة الآتية: (النوع الاجتماعي، نوع المستجيب، التخصص، المستوى الدراسي).

3- بناء تصور مقترح لتطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

تعد الدراسة بمثابة محاولة لمسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة بتطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة، ومن ثم يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة كلا مما يأتي:

1- **وزارة التربية والتعليم:** تقديم واقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة كما هي عليه، وفق خطوات بحثية، ومنهجية علمية، وبم يمكن المسئولين بالوزارة الاستفادة منها بأن تطور هذه البرامج التدريبية.

2- **المدربون:** تقديم تصور مقترح في ضوء أبرز الاتجاهات العلمية المعاصرة نحو مهنة التعليم.

3- **المعلمون:** من خلال تلقي تدريب وفق أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة، وبما ينعكس بشكل إيجابي على أدائهم التدريسي.

4- **معاهد التدريب والتأهيل التابعة لوزارة التربية والتعليم:** من خلال الإعداد الجيد للمدربين والمتدربين، وبما يمكنهم من امتلاك فنيات ومهارات مناسبة لتنفيذ البرامج التدريبية.

حدود الدراسة:

تقتصر حدود الدراسة على الآتي:

- **الحد الموضوعي:** تطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة.

- **الحد المكاني:** المعهد العالي لتدريب وتأهيل المعلمين أثناء الخدمة بمحافظة صنعاء.

- **الحد البشري:** المعلمون – المتدربون- والمدربون.
- **الحد الزماني:** الفصل الصيفي من العام التدريبي 2019/ 2020م.

مصطلحات الدراسة:

برامج تدريب المعلمين: "أي خبرة منظمة يتعرض لها المعلم تزيد من معلوماته، أو تنمي مهاراته، أو تؤثر إيجابًا، أو تصحح فهمه لعمله، فيدخل ضمنها أي نشاط يقوم به المعلم لتحديث مهاراته" (Duirareem, 1998)المشار إليه في **(الناقة، وأبور ورد، 2009، 6).**

ويعرفها الباحثان إجرائيًا بأنها: مجموعة الأنشطة والفعاليات والخبرات التي يتم بناؤها في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، ومن ثم يتم تدريب المعلمين عليها بعد مشاركة المعلمين في تصميمها بعد تحديد احتياجاتهم التدريبية وبما يسهم في تحسين أداء المعلمين في مدارس التعليم العام بالجمهورية اليمنية.

التدريب أثناء الخدمة: "مجموعة النشاطات والبرامج التي يتلقاها المعلمون أثناء الخدمة الفعلية بهدف إكسابهم معلومات ومهارات واتجاهات جديدة تساعدهم في أداء عملهم بكفاءة" **(المطيري، 2009: 18).**

ويعرف الباحثان التدريب أثناء الخدمة إجرائيًا بأنها: برامج مساعدة في تأهيل وتدريب المعلمين المستجدين بالجمهورية اليمنية، والمعلمين الذين يحملون مؤهلات غير تربوية على القيام بمهامهم بشكل صحيح.

تنمية الاتجاه نحو مهنة التعليم: "نشاط يركز على المعلم من أجل تحقيق تغيير هادف في معارفه ومهاراته وقدراته الفنية المقابلة احتياجات محددة في الوضع الراهن والمستقبلي في ضوء متطلبات عمله الحالية والمستقبلية لتطوير أداءه التدريسي في المؤسسات التعليمية" **(عبد الحليم، 2008، 27).**

ويعرف الباحثان تنمية الاتجاه نحو المهنة إجرائيًا بأنها: مجموعة من الأنشطة التي يتم التخطيط لها بمعية المعلمين من أجل مساعدتهم على تحقيق الأهداف التعليمية بأكثر الطرق كفاءة وفاعلية، وبما يجعل المعلم محل اعتزاز بمهنته وأداء رسالته.

الاتجاهات العالمية المعاصرة: إن حدثاً Event ما لا يكون اتجاها عالمياً International, إلا إذا ظهر وتبلور على يد عدد معقول من العلماء المتخصصين في المجال المعني، وفي أكثر من مكان. والاتجاه (العالمي المعاصر) يجب أن تتحقق فيه – الحداثة، والشيوع على مستوى العلماء والأمكنة بشكل يجعل من (الحدث) Event ظاهرة أو اتجاها بارزاً ويفضل أن يكون " الاتجاه " قد تجاوز مرحلة (الفكر) إلى مرحلة (التطبيق) أو حتى (التجريب) **(عابدين، 2003، 33-34).**

ويعرف الباحثان الاتجاهات العالمية المعاصرة إجرائيًا بأنها: علم يبحث في افضل الطرق والمواقف التدريبية التي تحقق الأهداف بطريقة افضل، وبما يساعد على تطوير وتحسين أداء المعلمين بالجمهورية اليمنية في كافة المجالات العلمية والعملية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أولًا: منهج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها، استخدم الباحثان المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والتطويري، والذي يتناسب مع هذا النوع من البحوث المستندة على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها؛ وصولاً إلى التعرف على حقيقة تلك المشاكل، والوصول إلى نتائج علمية مقبولة، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى التحسين والتطوير.

ثانيًا: مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الأصل، والذي يمثل المجتمع الاحصائي لأداة الدراسة المتعلقة بتطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة من جميع المعلمين والمعلمات بالمعهد العالي للتدريب والتأهيل أثناء الخدمة بمحافظة صنعاء، والبالغ عددهم (420) معلم ومعلمة، ومن جميع المدربين والمدربات بالمعهد والبالغ عددهم (65) مدرب ومدربة، **(الشئون الإدارية بالمعهد**, 2018).

ثالثًا: عينة الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة الحالية، ولغاية تحقيق أهدافها، وما يتطلبه من إجراءات، قام الباحثان باختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة بلغت (189) فردا، منهم (169) معلم ومعلمة، تمثل ما نسبته من مجتمع الدراسة (40%)، في حين بلغ عدد المدربين والمدربات (20) مدرب ومدربة، وتمثل ما نسبته (31%).

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

تتصف عينة الدراسة بعدد من الخصائص الديموغرافية لأفرادها، وفيما يأتي تفصل ذلك:

أولًا: بحسب متغير النوع الاجتماعي:

جدول رقم (1)

وصف أفراد العينة بحسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة %
ذكور	59	31.2
إناث	130	68.8
المجموع	**189**	**100.0**

يتبين من الجدول رقم (1) أن أفراد العينة من الذكور بلغ عددهم (59) مشارك، وبنسبة (31.2%) من عينة الدراسة, وأن نسبة الإناث بلغت (130) مشاركة، وبنسبة بلغت (68.8%)، من أصل (189) مشارك ومشاركة استجابوا لتعبئة أداة الدراسة.

ثانيًا: بحسب متغير نوع المشارك:

جدول رقم (2)

وصف أفراد عينة العينة بحسب متغير نوع المشارك

نوع المشارك	العدد	النسبة%
معلم	169	89.4
مدرب	20	10.6
المجموع	**189**	**100.0**

يتبين من الجدول رقم (2) أن عدد المشاركين من المعلمين والمعلمات بلغ (169) معلم ومعلمة، وبنسبة (89.4%)، في حين بلغ عدد المشاركين من المدربين والمدربات (20) مدرب ومدربة، وبنسبة (10.6%)، وهذه النسبة طبيعية نظرا لعدد أعداد المعلمين والمعلمات إلى أعداد المدربين والمدربات.

ثالثًا: بحسب متغير التخصص:

جدول رقم (3)

وصف أفراد العينة بحسب متغير التخصص

التخصص	العدد	النسبة%
إنساني	100	52.9
تطبيقي	89	47.1
المجموع	**189**	**100.0**

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن عدد أفراد العينة من التخصصات الإنسانية بلغ (100) مشارك ومشاركة، وبنسبة (52.7%)، في حين بلغ عدد أفراد العينة من التخصصات التطبيقية (89) مشارك ومشاركة، وبنسبة بلغت (47.1%).

رابعًا: أداة الدراسة:

للحصول على بيانات الدراسة الحالية تم استخدام استبيان، وقد اتبع الباحثان الخطوات الآتية في إعداده:

1- **تحديد الهدف من الاستبيان:** رصد واقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة.

2- **تحديد محتوى الاستبيان:** تكون الاستبيان من ستة مجالات رئيسة هي: (أهداف البرنامج التدريبي، محتوى المادة التدريبية، المدرب، الأساليب والأنشطة، بيئة التدريب، القياس والتقويم)؛ وتم صياغة فقرات الأداة وفقاً للأدبيات المتوافرة لتمثل برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة، من خلال الاعتماد على مجموعة من الدراسات والبحوث أمثال **(سعد، ومنصور، ويوسف، 2017؛ الشميري، 2009؛ عبده، 2009؛ الفرا، 2013؛ قحوان، 2010)**، وشمل الاستبيان على (52) فقرة على نمط مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي التدريج وفق الآتي:5 عالية جدا، 4 عالية، 3 متوسطة، 2 متدنية، 1 متدنية جدا.

3- **تصميم الاستبيان:** بعد تحديد مجالات الأداة، تم صياغة الفقرات في خطوات سلوكية مباشرة، وقد راعى الباحثان الآتي: ألا تحتوي على مصطلحات غامضة، وألا تكون منفية أو سلبية، استخدام فقرات قصيرة، وكل فقرة تصف أداء واحد فقط.

صدق الأداة ثباتها:

- **صدق المحكمين:** للتحقق من صدق الاستبيان قام الباحثان بعرضه على سبعة محكمين؛ بغرض التأكد من أن الفقرات تعبر عن المجال الذي اندرجت تحته بهدف واقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة، ومدى الصحة اللغوية للفقرات، وتم أخذ جميع آراء المحكمين من حذف وإضافة وتعديل، وفي ضوء آراء المحكمين أصبح الاستبيان مكون من (41) فقرة، وقد كانت قبل التحكيم (52) فقرة.
- **الصدق البنائي:** يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الأداة، وللتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات أداة الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان كما في الجدول رقم (4).
- **ثبات الأداة:** لحساب ثبات استبيان واقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، لكل مجال من مجالات الاستبيان للتحقق من ثبات هذا المجالات، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

جدول رقم (4)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات أداة الدراسة والدرجة الكلية للأداة، ودرجة ثبات معامل ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات أداة الدراسة، والدرجة الكلية للأداة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط (R)	معامل ألفا Alpha
1	أهداف البرنامج التدريبي	6	**0.84****	**0.92**
2	محتوى المادة التدريبية	7	**0.85****	**0.89**
3	المدرب	7	**0.92****	**0.95**
4	الأساليب والأنشطة	7	**0.94****	**0.92**
5	بيئة التدريب	7	**0.89****	**0.95**
6	القياس والتقويم	7	**0.88****	**0.94**
	إجمالي الأداة ككل	**41**	**1.00**	**0.98**

** دالة عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من الجدول رقم (4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبيان دالة إحصائيًا، وبدرجة قوية عند مستوى دلالة (0.01)، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبيان صادقة وتقيس ما وضعت لقياسه.

كما يتبين من الجدول رقم (4) أن درجات ثبات المجالات تراوحت بين (0.89- 0.95)، كما أظهرت نتائج التحليل أن ثبات الأداة ككل وصل إلى (0.98)، الأمر الذي يعكس درجة عالية من الثبات.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

قام الباحثان بالإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال تحليل البيانات، والتركيز على أعلى فقرتين، وأدنى فقرتين، وتفسير نتائجهما.

الإجابة عن السؤال الأول:

ما واقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة؟

للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية التي تقيس مستوى تقدير عينة الدراسة لواقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة، وتم عرض النتائج على النحو الآتي:

النتائج الإجمالية لمجالات الأداة:

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لواقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة

م	مجالات الأداة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	أهداف البرنامج التدريبي	2	2.71	.959	متوسطة
2	محتوى المادة التدريبية	1	2.74	.842	متوسطة
3	المدرب	3	2.59	.907	متدنية
4	الأساليب والأنشطة	4	2.41	.891	متدنية
5	بيئة التدريب	5	2.26	.996	متدنية
6	القياس والتقويم	6	2.16	.854	متدنية
الأداة ككل			2.51	**.821**	**متدنية**

يتضح من الجدول رقم (5) الآتي: أن واقع برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة قد جاءت بدرجة تحقق (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الأداة ككل (2.51)، وبانحراف معياري (0.82)، ويستدل الباحثان من هذه النتيجة أن برامج تدريب المعلمين بالجمهورية اليمنية بحاجة إلى التطوير والتحسين.

كما يتضح من الجدول رقم (5) أن درجة تحقق برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية على مستوى المجالات تم ترتيبها تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، ثم الانحراف المعياري لكل مجال كما يلي:

1. حصل **محتوى المادة التدريبية** على المرتبة الأولى، وبدرجة تحقق (متوسطة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.74)، وبانحراف معياري (0.82).
2. حصل مجال **أهداف البرنامج التدريبي** على المرتبة الثانية، وبدرجة تحقق (متوسطة)، وعلى متوسط حسابي بلغ (2.71)، وانحراف معياري قدره (0.96).
3. حصل مجال **المدرب** على المرتبة الثالثة، وبدرجة تحقق (متدنية)، وعلى متوسط حسابي بلغ (2.59)، وانحراف معياري (0.91).
4. حصل مجال **الأساليب والأنشطة** على المرتبة الرابعة، وبدرجة تحقق (متدنية)، وعلى متوسط حسابي بلغ (2.41)، وانحراف معياري (0.89).

5. حصل مجال **بيئة التدريب** على المرتبة الخامسة، وبدرجة تحقق (متدنية)، وعلى متوسط حسابي بلغ (2.26)، وانحراف معياري (1.00).
6. حصل مجال **القياس والتقويم** على المرتبة السادسة، وبدرجة تحقق (متدنية)، وعلى متوسط حسابي بلغ (2.16)، وانحراف معياري (0.85).

النتائج التفصيلية لكل مجال من مجالات الأداة:

مجال محتوى المادة التدريبية:

جـدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لواقع محتوى المادة التدريبية لبرامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة

م	فقرات مجال محتوى المادة التدريبية	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	مناسب للاحتياجات المهنية.	3	2.86	1.137	متوسطة
2	ملائم مع الأهداف.	2	2.93	1.097	متوسطة
3	مواكب مع الاتجاهات المعاصرة في التربية.	1	3.32	1.375	متوسطة
4	متنوع ومتكامل.	6	2.50	1.133	متدنية
5	يراعي الفروق الفردية بين المتدربين.	5	2.74	1.248	متوسطة
6	يدمج بين النظرية والتطبيق.	7	2.08	1.021	متدنية
7	يتناسب مع إمكانيات المعهد البشرية والمادية.	4	2.77	1.066	متوسطة
متوسط مجال محتوى المادة التدريبية ككل		1	**2.74**	**.842**	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (6) الآتي: حصل مجال محتوى المادة التدريبية على درجة تحقق (متوسطة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.74)، وبانحراف معياري بلغ (0.84)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة تتمتع بمحتوى تدريبي جيد.

أما واقع محتوى المادة التدريبية على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (6) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (3) والتي تنص على أن محتوى المادة التدريبية **"مواكب مع الاتجاهات المعاصرة في التربية"** على أعلى درجة تحقق بمتوسط حسابي بلغ (3.32)، وانحراف معيار بلغ (1.38)، ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.38) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى: أن المستجيبين في ربما لم يكن لديهم الاطلاع التام على ماهية الاتجاهات المعاصرة في التدريب أو تنمية الاتجاه نحو مهنة التعليم.

- حصلت الفقرة رقم (6) والتي تنص على أن محتوى المادة التدريبية **"يدمج بين النظرية والتطبيق"** على أدنى درجة تحقق بمتوسط حسابي بلغ (2.08)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.02)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: التركيز على الجوانب النظرية في محتوى المواد التدريبية.
- حصلت الفقرات رقم: (7،5،3،2،1) على درجة تحقق (متوسطة)، أيضاً انحرافاها المعياري كبير، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد العينة، وتمثل ما نسبته (71%) من إجمالي فقرات مجال محتوى المادة التدريبية، في حين حصلت الفقرات رقم: (6،4) على درجة تحقق (متدن)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (29%) من إجمالي فقرات مجال محتوى المادة التدريبية، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة تحقق (3.32)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة تحقق (2.08) يساوي (1.24)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لدرجة تحقق محتوى المادة التدريبية كان كبيرًا.

مجال أهداف البرنامج التدريبي:

جـدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لواقع أهداف البرنامج التدريبي لبرامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة

م	فقرات مجال أهداف البرنامج التدريبي	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	واضحة للمتدربين.	3	2.80	1.277	متوسطة
2	ملائمة للمتدربين.	1	2.96	1.180	متوسطة
3	قابلة للتنفيذ والتحقيق.	2	2.90	1.195	متوسطة
4	واقعية وقابلة للقياس.	4	2.77	1.040	متوسطة
5	شاملة للجوانب المعرفية والمهارية.	5	2.50	1.295	متدنية
6	مشاركة المتدربين في صياغتها.	6	2.32	1.262	متدنية
متوسط مجال أهداف البرنامج التدريبي ككل		2	**2.71**	**.959**	**متوسطة**

يتضح من الجدول رقم (7) الآتي: حصل مجال أهداف البرنامج التدريبي على درجة تحقق (متوسطة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.71)، وبانحراف معياري بلغ (0.959)، ويعزو الباحث هذه

النتيجة إلى الآتي: الأهداف موجودة لكنها ليست نابعة من احتياجات المتدربين، وعليه فهي بحاجة إلى التطوير والتحديث.

أما واقع أهداف البرنامج التدريبي على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (7) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (2) والتي تنص على أن الأهداف **"ملائمة للمتدربين"** على أعلى درجة تحقق بمتوسط حسابي بلغ (2.96)، ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.09) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن أهداف البرامج التدريبية تستمد من الأهداف العامة لإعداد المعلمين أثناء الخدمة ومع ذلك أتت بدرجة تحقق متوسطة.
- حصلت الفقرة رقم (6) والتي تنص على **"مشاركة المتدربين في صياغتها"** على أدنى درجة تحقق بمتوسط حسابي بلغ (2.32)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.26)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: هناك فجوة واضحة عند صياغة الأهداف بحيث لا تراعي الاحتياجات التدريبية للمعلمين.
- حصلت الفقرات رقم: (4،1،3،2) على درجة تحقق (متوسطة)، أيضاً انحرافاتها المعيارية كبيرة، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد العينة، وتمثل ما نسبته (67%) من إجمالي فقرات المجال، في حين حصلت الفقرات رقم: (6،5) على درجة تحقق (متدنية)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (33%) من إجمالي فقرات المجال، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة تحقق (2.96)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة تحقق (2.32) يساوي (0.64)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لدرجة تحقق أهداف البرنامج التدريبي لم يكن كبيرًا.

مجال المدرب

جـدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق مجال المدرب لبرامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة

م	فقرات مجال المدرب	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	يوضح أهداف البرنامج التدريبي قبل البدء بالتدريب.	6	2.42	1.087	متوسطة
2	يبدي مرونة في تقبل ملاحظات المتدربين.	2	2.80	1.135	متوسطة
3	يتمتع بقدرة عالية في توصيل المعلومات.	7	2.34	1.033	متدنية
4	يظهر تمكنا من المادة التدريبية.	4	2.54	1.218	متدنية
5	يلتزم بوقت التدريب.	3	2.60	.999	متدنية
6	يركز على الربط بين النظرية والتطبيق.	1	2.89	1.038	متوسطة
7	يراعي الفروق الفردية بين المتدربين.	5	2.52	1.104	متدنية
	متوسط مجال المدرب ككل	3	**2.59**	.907	**متدنية**

يتضح من الجدول رقم (8) الآتي: حصل مجال المدرب على درجة تحقق (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.59)، وبانحراف معياري بلغ (0.91)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: العشوائية والمحسوبية في اختيار وتعيين المدربين.

أما درجة التحقق على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (8) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (6) والتي تنص على أن المدرب **"يركز على الربط بين النظرية والتطبيق"** على أعلى درجة تحقق بمتوسط حسابي بلغ (2.89)، ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.04) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن الربط بين النظرية والتطبيق في التدريب يساعد على استحضار المعلومات عند الحاجة إليها.
- حصلت الفقرة رقم (3) والتي تنص على **"يتمتع بقدرة عالية في توصيل المعلومات"** على أدنى درجة تحقق بمتوسط حسابي بلغ (2.34)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.03)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: غياب معايير اختيار المدربين عند التعيين والاختيار.
- حصلت الفقرتان رقم: (2،6) على درجة تحقق (متوسطة)، أيضاً انحرافاتها المعيارية كبيرة، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد العينة، وتمثل ما

نسبته (29%) من إجمالي فقرات المجال، في حين حصلت الفقرات رقم: (3،1،7،4،5) على درجة تحقق (متدنية)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (71%) من إجمالي فقرات المجال، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة تحقق (2.89)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة تحقق (2.34) يساوي (0.55)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لهذا المجال لم يكن كبيرًا.

مجال الأساليب والأنشطة:

جـدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق مجال الأساليب والأنشطة لبرامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة

م	فقرات مجال الأساليب والأنشطة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	ترتبط بالأهداف.	2	2.68	1.104	متوسطة
2	تساعد في إثارة دافعية المتدربين وتفكيرهم.	1	2.70	1.095	متوسطة
3	تساعد على التعلم الذاتي.	4	2.47	1.227	متدنية
4	تساعد على بقاء أثر التدريب.	7	1.96	1.013	متدنية
5	تتناسب مع قدرة وخبرة المتدربين.	6	2.26	1.132	متدنية
6	تساعد على مشاركة المتدربين في التدريب.	3	2.48	1.196	متدنية
7	تتناسب مع الوقت.	5	2.30	1.300	متدنية
متوسط مجال الأساليب والأنشطة ككل		**4**	**2.41**	**.891**	**متدنية**

يتضح من الجدول رقم (9) الآتي: حصل مجال الأساليب والأنشطة على درجة تحقق (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.41)، وبانحراف معياري بلغ (0.89)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: استخدام المدربون الأساليب التقليدية في العملية التدريبية.

أما درجة التحقق على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (9) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (2) والتي تنص على **"تساعد في إثارة دافعية المتدربين وتفكيرهم"** على أعلى درجة تحقق بمتوسط حسابي بلغ (2.70)، ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.1) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن أي أسلوب

سواء كان معاصر أم تقليدي يحدث إثارة لكن الاختلاف في درجة التأثير، وهنا أتى بدرجة متوسطة.

- حصلت الفقرة رقم (4) والتي تنص على **"تساعد على بقاء أثر التدريب"** على أدنى درجة تحقق بمتوسط حسابي بلغ (1.96)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.01)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن أثر التدريب سرعان ما يزول؛ نظرًا لاستخدام أسلوب نظرية في العملية التدريبية.
- حصلت الفقرتان رقم: (1،2) على درجة تحقق (متوسطة)، أيضاً انحرافاتها المعيارية كبيرة، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد العينة، وتمثل ما نسبته (29%) من إجمالي فقرات المجال، في حين حصلت الفقرات رقم: (4،5،7،3،6) على درجة تحقق (متدنية)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (71%) من إجمالي فقرات المجال، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة تحقق (2.70)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة تحقق (1.96) يساوي (0.74)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لهذا المجال لم يكن كبيرًا.

مجال بيئة التدريب:

جـدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق مجال بيئة التدريب لبرامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة

م	فقرات مجال بيئة التدريب	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	تتوفر فيها التهوية والإضاءة المناسبة.	6	2.14	1.099	متدنية
2	تبتعد عن الضوضاء.	2	2.40	1.245	متدنية
3	تتناسب قاعات التدريب مع عدد المتدربين.	3	2.28	1.259	متدنية
4	تحقق الراحة النفسية للمتدربين.	4	2.17	1.104	متدنية
5	تتناسب مع المادة التدريبية.	7	2.11	1.144	متدنية
6	تتوفر فيها تسهيلات مثل الكافتيريا، التصوير...الخ	1	2.59	1.157	متدنية
7	تتوفر فيها خدمات تربوية مثل المكتبة، مختبر...الخ.	5	2.17	1.123	متدنية
متوسط مجال بيئة التدريب ككل		**5**	**2.26**	**.996**	**متدنية**

يتضح من الجدول رقم (10) الآتي: حصل مجال الأساليب والأنشطة على درجة تحقق (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.26)، وبانحراف معياري بلغ (1.14)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: تدني توفير بيئة تدريبية جاذبة للمعلمين.

أما درجة التحقق على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (10) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (6) والتي تنص على أن في بيئة التدريب **"تتوفر فيها تسهيلات مثل الكافتيريا، التصوير...الخ"** على أعلى درجة تحقق بمتوسط حسابي بلغ (2.59)، ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.16) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن هذه التسهيلات موجودة لأشخاص مستثمرين ولا تتبع المعهد.
- حصلت الفقرة رقم (5) والتي تنص على أن بيئة التدريب **"تتناسب مع المادة التدريبية"** على أدنى درجة تحقق بمتوسط حسابي بلغ (2.11)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.14)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن بيئة التدريب تقليدية، تفتقر حتى لأبسط مصادر المعلومات.
- حصلت جميع فقرات هذا المجال على درجة تحقق (متدنية)، أيضاً انحرافاتها المعيارية كبيرة، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد العينة، وتمثل ما نسبته (100%) من إجمالي فقرات المجال، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة تحقق (2.59)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة تحقق (2.11) يساوي (0.48)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لهذا المجال لم يكن كبيرًا.

مجال القياس والتقويم:

جـدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق مجال القياس والتقويم لبرامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة

م	فقرات مجال القياس والتقويم	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	وجود أساليب تقويمية تثير التفكير لدى المتدربين.	7	1.91	1.170	متدنية
2	تقويم المتدربين بعد الانتهاء من كل جلسة تدريبية.	5	2.00	1.072	متدنية
3	استطلاع آراء المتدربين حول الجوانب والفعاليات المتعددة والمتضمنة في البرنامج.	6	1.92	1.073	متدنية
4	إحداث بعض التعديلات كتغذية راجعة نتيجة للأساليب المستخدمة في التدريب.	2	2.38	1.001	متدنية

م	فقرات مجال القياس والتقويم	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
5	تتنوع أساليب التقويم المستخدمة بتنوع الأهداف والمواد التدريبية.	3	2.32	1.065	متدنية
6	إجراء تقويم ختامي للتدريب.	1	2.46	1.008	متدنية
7	وجود أساليب لمتابعة المتدربين بعد الانتهاء من التدريب.	4	2.12	.929	متدنية
متوسط مجال القياس والتقويم ككل		6	**2.16**	**.854**	**متدنية**

يتضح من الجدول رقم (11) الآتي: حصل مجال القياس والتقويم على درجة تحقق (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.16)، وبانحراف معياري بلغ (0.85)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى: ندرة استخدام المدربون الأساليب القياس والتقويم في العملية التدريبية.

أما درجة التحقق على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (11) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (6) والتي تنص على **"إجراء تقويم ختامي للتدريب"** على أعلى درجة تحقق بمتوسط حسابي بلغ (2.46)، ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.01) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن هناك في دليل المدرب والمتدرب اختبار قبلي واختبار بعدي ويقوم المدربون بتنفيذ ما في الدليل التدريبي.
- حصلت الفقرة رقم (1) والتي تنص على **"وجود أساليب تقويمية تثير التفكير لدى المتدربين"** على أدنى درجة تحقق بمتوسط حسابي بلغ (1.91)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.17)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: افتقار البرامج التدريبية للأساليب التقويمية التي تجعل من المتدرب محور العملية التدريبية.
- حصلت جميع فقرات هذا المجال على درجة تحقق (متدنية)، أيضاً انحرافاتها المعيارية كبيرة، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد العينة، وتمثل ما نسبته (100%) من إجمالي فقرات المجال، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة تحقق (2.46)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة تحقق (1.91) يساوي (0.55)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لهذا المجال لم يكن كبيرًا.

الإجابة عن السؤال الثاني:

هل توجد فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، نوع المشارك، التخصص)؟

أولًا: بحسب متغير النوع الاجتماعي:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، تم استخدام اختبار t – test . لعينتين مستقلتين انظر الجدول (12)

جدول (12)

نتائج فحص دلالة الفرق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

المجالات	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	دالة عند α	الدلالة اللفظية
أهداف البرنامج التدريبي	ذكور	59	2.48	.880	-2.204	.029	دالة
	إناث	130	2.81	.979			
محتوى المادة التدريبية	ذكور	59	2.68	.778	-.644	.520	غير دالة
	إناث	130	2.77	.872			
المدرب	ذكور	59	2.21	.780	-4.022	.000	دالة
	إناث	130	2.76	.912			
الأساليب والأنشطة	ذكور	59	2.05	.603	-4.584	.000	دالة
	إناث	130	2.57	.952			
بيئة التدريب	ذكور	59	1.83	.550	-5.201	.000	دالة
	إناث	128	2.46	1.091			
القياس والتقويم	ذكور	59	1.83	.545	-4.367	.000	دالة
	إناث	130	2.30	.928			
المجالات ككل	ذكور	**59**	**2.30**	**.619**	**-2.471**	**.014**	**دالة**
	إناث	**130**	**2.61**	**.883**			

يتضح من الجدول (12) بأنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة في مجال محتوى المادة التدريبية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن كلا النوعين يتلقون نفس المحتوى التدريبي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة في المجالات الآتية: (أهداف البرنامج التدريبي، المدرب، الأساليب والأنشطة، البيئة التدريبية، القياس والتقويم) إضافة إلى متوسط الأداة ككل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وذلك لصالح الإناث، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن المدربين يتفانون في أداء أعمالهم مع المعلمات أكثر من المعلمين خاصة وأن أغلب أعضاء هيئة المدربين من الذكور.

ثانيًا بحسب متغير نوع المشارك:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة تعزى لمتغير نوع المشارك، تم استخدام اختبار t – test . لعينتين مستقلتين انظر الجدول (13)

جدول (13)

نتائج فحص دلالة الفرق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة تعزى لمتغير نوع المشارك

المجالات	نوع المشارك	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	دالة عند α	الدلالة اللفظية
أهداف البرنامج التدريبي	معلم	169	2.63	.902	-2.692	.013	دالة
	مدرب	20	3.37	1.182			
محتوى المادة التدريبية	معلم	169	2.67	.796	-3.003	.007	دالة
	مدرب	20	3.36	.988			
المدرب	معلم	169	2.49	.848	-4.356	.000	دالة
	مدرب	20	3.39	1.018			
	معلم	169	2.30	.795	-3.822	.001	دالة

الأساليب والأنشطة	مدرب	20	3.31	1.145			
بيئة التدريب	معلم	168	2.14	.892	-4.368	.000	دالة
	مدرب	19	3.37	1.194			
القياس والتقويم	معلم	169	2.06	.778	-5.043	.000	دالة
	مدرب	20	3.01	1.000			
المجالات ككل	**معلم**	**169**	**2.42**	**.740**	**-3.618**	**.002**	**دالة**
	مدرب	**20**	**3.30**	**1.050**			

يتضح من الجدول (13) بأنه:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة في جميع مجالات الأداة، إضافة إلى إجمالي الأداة ككل تعزى لمتغير نوع المشارك، وذلك لصالح المدربين، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن المدربين كانوا متحيزين لأنفسهم في استجاباتهم.

ثالثًا بحسب متغير التخصص:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة تعزى لمتغير التخصص، تم استخدام اختبار t – test . لعينتين مستقلتين انظر الجدول (14)

جدول (14)

نتائج فحص دلالة الفرق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة تعزى لمتغير التخصص

المجالات	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	دالة عند α	الدلالة اللفظية
أهداف البرنامج التدريبي	إنساني	100	2.73	1.162	.250	.803	غير دالة
	تطبيقي	89	2.69	.669			
محتوى المادة التدريبية	إنساني	100	2.72	1.016	-.356	.722	غير دالة
	تطبيقي	89	2.76	.595			

المدرب	إنساني	100	2.54	1.000	-.746	.457	غير دالة
	تطبيقي	89	2.64	.793			
الأساليب والأنشطة	إنساني	100	2.42	1.029	.162	.871	غير دالة
	تطبيقي	89	2.40	.711			
بيئة التدريب	إنساني	100	2.23	1.118	-.478	.633	غير دالة
	تطبيقي	87	2.30	.840			
القياس والتقويم	إنساني	100	2.08	.955	-1.341	.182	غير دالة
	تطبيقي	89	2.24	.721			
المجالات ككل	إنساني	**100**	**2.52**	**.981**	**.124**	**.902**	**غير دالة**
	تطبيقي	**89**	**2.51**	**.597**			

يتضح من الجدول (14) بأنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة تحقق برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة في جميع مجالات الأداة، إضافة إلى إجمالي الأداة ككل تعزى لمتغير التخصص، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أفراد العينة يتدربون في نفس المكان ومع نفس المدربين وفي نفس البيئة التدريبية، وبنفس الأساليب التقليدية.

الإجابة عن السؤال الثالث:

ما التصور المقترح لتطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة؟

تقترح الدراسة الحالية في ضوء الأدبيات التربوية، والدراسات السابقة، ونتائج الدراسة الميدانية التصور المقترح لتطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة، ويوضح الرسم التخطيطي التالي الهيكل العام للتصور المقترح:

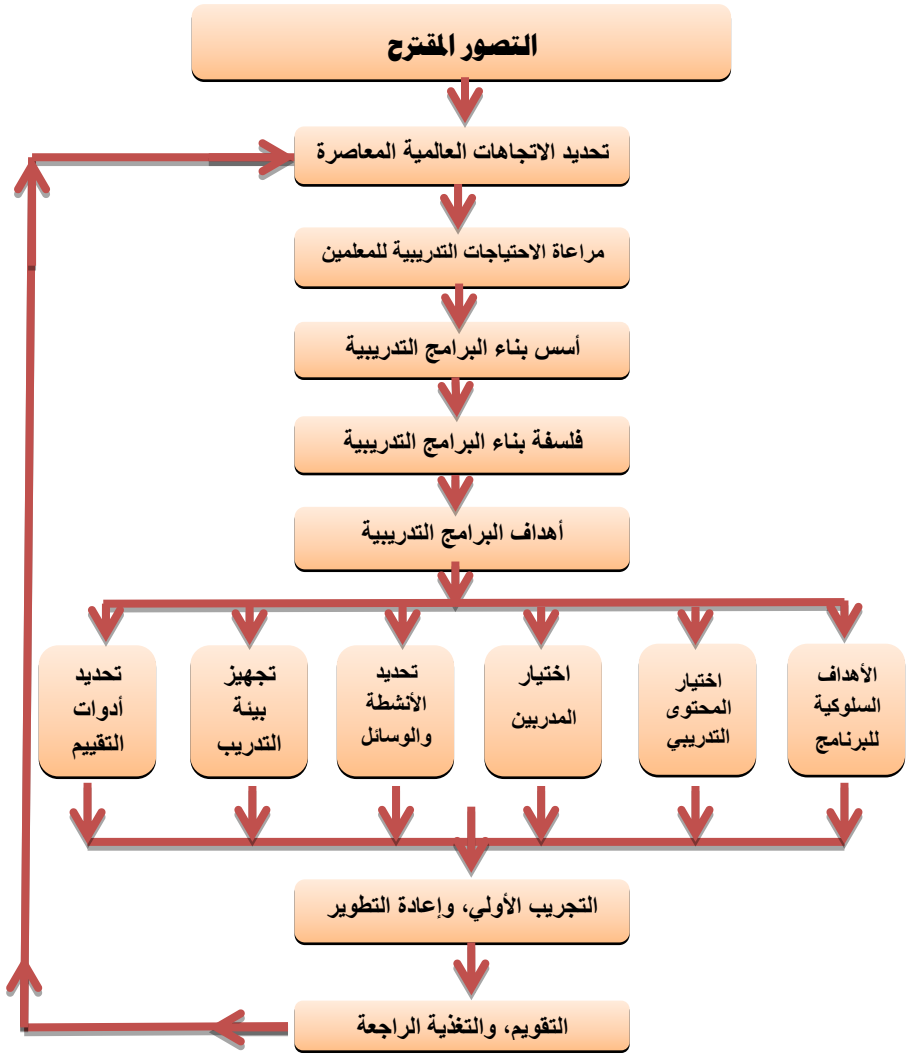

شكل رقم (1)

الرسم التخطيطي للتصور المقترح

وعليه يمكن النظر إلى تطوير برامج تطوير المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة على أنه تطوير متكامل وفقا لما يلي:

1-**تحديد الاتجاهات العالمية المعاصرة:** يمكن تبني أحد الاتجاهات العالمية المعاصرة ومنها: (التدريب المباشر باستخدام الانترنت، الاتجاه القائم على الكفايات وتطوير أدوار المعلم، الاتجاه القائم على تفريد برنامج تدريب المعلم أثناء الخدمة، الاتجاه القائم على الممارسة التأملية، اتجاه التدريب الموجه نحو

العمل، التدريب القائم في المدارس، الترخيص لممارسة مهنة التدريس، اتجاه تدريب المعلمين القائم على تقنيات التعليم).

2- مراعاة تحديد الاحتياجات التدريبية: من خلال قوائم المسح الميدانية، وتوصيات الدراسات السابقة ذات العلاقة، والكتابات المتخصصة في الاحتياجات التدريبية للمعلمين، والاطلاع على خطابات تبليغ التوجيهات، وبطاقات التقويم الخاصة بالمعلمين، والاطلاع على تقارير المشرفين السنوية.

3-أسس بناء البرامج التدريبية: ينبغي تصميم هذه البرامج بوضع أسس عامة لها تتمثل في: (أسس فلسفية، ونفسية، واجتماعية، ومعرفية، وتقنية) بحيث تراعي ما يأتي: (طبيعة العصر وتحدياته، التربية المستدامة، قيادة التغيير، تقنيات التعليم).

4-فلسفة بناء البرامج التدريبية: بحيث تنطلق هذه البرامج من فلسفة اساسية مفادها أن الشكل التقليدي في العملية التدريبية ستظل سائدة في هذه البرامج ما لم يتم التدريب وفق الاتجاهات العالمية المعاصرة، باعتبار هذه الاتجاهات علم يبحث في افضل الطرق والمواقف التدريبية التي تحقق الأهداف بطريقة افضل، وبما يساعد على تطوير وتحسين أداء المعلمين في كافة المجالات العلمية والعملية وهذا ما تؤكده الأدبيات: **(الأسطل، 2005؛ برقي، 2008؛ حسونة، 2005؛ الطويل، 2003، عبيد، 2006؛ العزب، 2004؛ فرج، 2005؛ لبيب، 1997؛ المسهلي، 2008).**

5-أهداف البرامج التدريبية: الهدف الرئيس لمثل هذه البرامج هي المساعدة في تأهيل وتدريب المعلمين المستجدين، والمعلمين الذين يحملون مؤهلات غير تربوية على القيام بمهامهم بشكل صحيح.

6-التجريب الأولي، وإعادة التطوير: بحيث يتم بناء برنامج تدريبي في ضوء أحد الاتجاهات العالمية المعاصرة وتطبيقه على عينة من المعلمين، ومن ثم تقييمه بغرض تطويره.

7-التقويم، والتغذية الراجعة: التقويم الختامي للبرامج التدريبية، وتقديم تغذية راجعة للمتدربين، ومن ثم قياس أثر التدريب في حياة المعلمين المدرسية، ومعرفة نتائج أدائهم التدريسي.

التوصيات:

لغرض تطوير وتحسين برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتنمية الاتجاه نحو المهنة يوصي الباحثان بتقديم عدد من المقترحات التي من شأنها تطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة ومن هذه المقترحات:

- تحويل التصور المقترح لتطوير برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة إلى آلية عمل يقوم بها مسئولي وزارة التربية والتعليم، وكذلك المعاهد العليا لتدريب وتأهيل المعلمين في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، وفقا للاتجاهات العالمية المعاصرة من ناحية، ووفقا للإمكانيات والاحتياجات المهنية الحالية للمعلمين من ناحية أخرى.
- إعادة صياغة برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة في ضوء أحد الاتجاهات العالمية المعاصرة.
- بناء كافة البرامج التدريبة في ضوء الاحتياجات المهنية للمعلمين، كما يجب أن يشارك المعلمون والمعلمات في تحديد احتياجاتهم التدريبية، والمشاركة في البرامج التي تعقد لهم.
- العمل على إضافة برامج تدريب ما قبل الخدمة، والتي تستهدف المعلمين قبل تعيينهم كشرط اساسي للتعيين، حيث إن برامج التدريب الحالية تستهدف فقط المعلمين الموظفين والمتعاقدين حاليا في قطاع التدريب والتأهيل.
- الاهتمام بنشر وتوظيف تقنية المعلومات، وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة التدريبية، وتوفير مصادر معرفية متنوعة مثل المكتبات الإلكترونية والورقية، وتوفير قاعدة بيانات وإحصائيات تخدم المجتمع.

المراجع:

1. الأسطل، إبراهيم حامد .(2005). **مهنة التعليم وأدوار المعلم في مدرسة المستقبل**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات.
2. برقي، ناصر علي .(2008). **تدريس التاريخ الفعال**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، مصر.
3. البرنامج العربي للارتقاء بالمعلمين معرفيا ومهنيا .(2015). **تطوير سياسات المعلمين في الوطن العربي**، منشورات الألكسو، وأكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين، والبرنامج العربي لتحسين جودة التعليم.
4. الحاج، أحمد علي، والأشموري، خالد علي .(2018). **التنمية المهنية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات اليمنية**، مكتبة المتفوق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن.
5. الحاج، نجوى أحمد .(2018). **تصور مقترح للتنمية المهنية المستديمة لمعلمي التعليم العام في الجمهورية اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة**، مكتبة المتفوق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن.
6. حسونة، محمد السيد (2005). **رؤى مستقبلية لتدريب المعلمين في ضوء المستويات القياسية العالمية**، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ، مصر.
7. حيدر، أحمد سيف .(2007). تحديد الحاجات التدريبية للمعلمين والمعلمات أثناء الخدمة في مدارس المرحلة الثانوية في محافظة ذمار، **ورقة بحث مقدمة لمؤتمر القيادة التربوية**، جامعة عين شمس.
8. سعد، رائد نعمان، ومنصور، سمية، ويوسف، آصف .(2017). تقييم برامج تدريب المعلمين في أثناء الخدمة من وجهة نظر معلمي الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي في مدينة دمشق، **مجلة جامعة البعث**، المجلد (39)، العدد (54)، ص ص 53- 90.
9. الشميري، إصباح عبد القوي .(2009). تقويم برنامج الإعداد المهني للمعلم في الكلية العليا للقرآن الكريم بالجمهورية اليمنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
10. الطويل، عبد العزيز عبد الهادي .(2003). **التنمية المهنية المستمرة للمعلم (دراسة تقويمية)**، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، مصر.
11. عابدين, محمود عباس .(2003). **قضايا تخطيط التعليم و اقتصادياته بين العالمية و المحلية**, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة، مصر.

12. العاجز، فؤاد .(2004). تقويم دورات تدريب معلمي المرحلة الثانوية أثناء الخدمة من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين بمحافظات غزة، **المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس (تكوين المعلم)** في الفترة من 21 – 22 يوليو.

13. عبد الحليم، طارق حسن .(2008). **التنمية المهنية للمعلمين في مصر في ضوء الخبرة اليابانية والأمريكية والإنجليزية**، العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

14. عبده، سماح عبد الوهاب .(2009). تقويم برنامج إعداد معلم اللغة العربية في كلية التربية بجامعة صنعاء في ضوء معايير الجودة الشاملة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

15. عبيد، جمانة محمد .(2006). **المعلم إعداده- تدريبه- كفاياته**، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

16. العزب، عزة ياقوت (2004). تطوير التنمية المهنية لمعلم الحلقة الأولي من مرحلة التعليم الأساسي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة** ، كليات البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

17. الفرا، غادة رفيق .(2013). تقويم برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة في التعليم الأساسي بمدارس وزارة التربية والتعليم ومدارس وكالة الغوث الدولية (دراسة مقارنة)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

18. فرج، عبد اللطيف حسين (2005). **طرق التدريس في القرن الواحد والعشرين**، دار المسير، عمان، الأردن.

19. الفقيه، محمد أحمد (1990). الاحتياجات التربوية للمعلمين غير المؤهلين تربوياً في مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة طنطا، مصر.

20. قحوان، محمد قاسم .(2010). أهداف التنمية المهنية لمعلمي التعليم الثانوي العام في اليمن في ضوء معايير الجودة الشاملة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

21. لبيب، رشدي .(1997). **معلم العلوم –مسئولياته إعداده – نموه العلمي والمهني**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

22. المسهلي، أمة الله دحان .(2008). تطوير نظام التنمية المهنية لمعلم مرحلة التعليم الأساسي في اليمن، **رسالة ماجستير، غير منشورة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.

23. المطيري، ناجي . (2009). الحاجات التدريبية لمعلمي الرياضيات في المرحلة المتوسطة في توظيف الوسائط التعليمية المتعددة في التدريس الصفي في دولة الكويت، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

24. وزارة التربية والتعليم (2007). **مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي العام مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي العام، 2007-2015م**، قطاع التدريب والتأهيل.

25. ـــــ .(2010). **تقرير الانجاز السنوي الرابع لبرامج التدريب والتأهيل والتنمية المهنية لعام 2009م**، قطاع التدريب والتأهيل.

26. ـــــ.(2013). **الاصدار السنوي الخامس لبرامج تنمية القدرات البشرية للأعوام 2010-2012م**، قطاع التدريب والتأهيل.

التنمية البشرية والتعليم في اليمن

(الواقع - العلاقة - تصور مقترح لتطوير التعليم من أجل تنمية بشرية شاملة)

د. علي علي محمد عباس[1]

(1)أستاذ مساعد- كلية التربية والعلوم التطبيقية

أرحب/ جامعة صنعاء

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية البشرية في اليمن، والكشف عن العلاقة بين التنمية البشرية والتعليم، كما هدفت إلى وضع تصور مقترح لتطوير التعليم في اليمن من أجل تحقيق تنمية بشرية حقيقية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت بالمنهج التاريخي في تتبع واقع التنمية البشرية في اليمن في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للفترة من 2010-2018، كما استعانت بالمنهج المقارن في مقارنة وضع التنمية البشرية في اليمن ببعض الدول والمجموعات الدولية. تناول الباحث موضوع الدراسة في أربعة أقسام: اشتمل القسم الأول مقدمة الدراسة ومشكلتها وأسئلتها وأهدافها وأهميتها، وتحديد المصطلحات والمنهج المستخدم في الدراسة، وخصص القسم الثاني للإطار النظري والدراسات السابقة، أما القسم الثالث فخصص لنتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها، وفي القسم الرابع والأخير تناول فيه الباحث التصور المقترح لتطوير التعليم في اليمن. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن واقع التنمية البشرية في اليمن في قيم أدلة ومؤشرات التنمية البشرية للفترة من 2010-إلى 2018 كان منخفضا وفي الثلث الأكثر انخفاضا في مجموعة الدول منخفضة التنمية البشرية. وأن هناك علاقة تبادلية من الناحية النظرية بين التنمية البشرية والتعليم، ترقى إلى العلاقة السببية، ارتفاعا وانخفاضا، وأن التعليم منطلق كل تنمية. وقد توجت الدراسة بتصور مقترح لتطوير التعليم من أجل تحقيق تنمية بشرية حقيقية، وهو يمثل الإجابة عن السؤال الثالث، تضمن التصور المقترح مبررات التصور، ومرتكزاته، وتمثلت المحاور التي استهدفها التصور بالتطوير في أحد عشر محورا وهي: محور الفلسفة التربوية، محور بنية التعليم الأساسي، محور مسارات التعليم الثانوي، محور المعلمين، محور الإدارة المدرسية، محور الاشراف التربوي، محور البيئة المدرسية، محور الأساليب والعمليات التحويلية، محور المناهج التعليمية، محور التعليم المهني والفني ومحور التعليم الجامعي: كما قدم الدراسة مقترحات كموجهات عامة لعملية تنفيذ التصور، وانتهت الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات، ثم قائمة المصار والمراجع.

مقدمة.

ما من شك بأن ثروة المجتمع لا ترتكز على ما يمتلكه من موارد طبيعية ومادية فقط، وإنما تشمل موارده البشرية أيضا ، وأن العنصر البشري هو أساس النهضة والتطور المادي والحضاري والقيمي والثقافي، لذلك فإن سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجحة هي التي تقوم على حسن استغلال واستثمار العنصر البشري في المجتمع باعتباره هدفا للتنمية ووسيلتها وقائدها ، حيث أشار وفي هذا الصدد أشار (زقاوة ، 2006) إلى أن الكثير من المدارس الاقتصادية والاتجاهات السيوسيولوجية أرجعت ظاهرة تخلف بعض المجتمعات إلى عدم الاهتمام بالفرد صحة وتعليما وتدريبا وتثقيفا ، وتنمية قدراته ومهاراته وتوجيه طاقاته واستثمارها في حل مشكلات ومعوقات المجتمع، وأن الاستثمار في العامل البشري يعد من العوامل الهامة في تكوين رأس المال في المجتمع، لذلك ما يدعو إلى "توسيع إطار مفهوم رأس المال ليتضمن أيضا الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب في العنصر البشري، وأن الاستثمار يقع في البشر أساسا من خلال التعليم مولدا رأسمال للأفراد والاسر والمجتمعات على صورة اتجاهات إيجابية، ومعارف وقدرات، وفي الآونة الأخيرة تبلورت مفاهيم عديدة كلها تسعى إلى المساهمة في التنمية البشرية وفقا لرؤيتها الخاصة ومن هذه المفاهيم على سبيل المثال ما يأتي:

أ- رأس المال الاجتماعي(Social capital) الذي يهتم بالبحث في أنساق العلاقات الاجتماعية.

ب- رأس المال الفكري(intellectual Capital) وهو الذي يضع الفكر والابداع مركز اهتمامه.

ج- رأس المال الثقافي(Cultural Capital) وهو أرقى أشكال رأس المال الإنساني

((زقاوة ، 2006 :311-333)).

لذا أصبح الاهتمام الكبير بالتعليم في جميع مراحله الأساسية والثانوية والفنية والمهنية حتى المرحلة الجامعية ضرورة ملحة باعتبار التعليم هو منطلق لكل تنمية، ومن هنا ندرك أهمية الأمر الإلهي للنبي الخاتم محمد- صلى الله عليه وسلم- في بداية الوحي بقوله تعالى"اقرأ" (العلق، الآية:1) وهو أمر للنبي وأمته، باعتبار القراءة هي السبيل الموصل للمعرفة بكل أشكالها وأنواعها، كون التعليم مصدر المعرفة ومكونا فعالا لرأس المال الاجتماعي والفكري والثقافي للفرد. لذلك اولى الاقتصاديون والاجتماعيون وكبار المفكرين أهمية بالغة للفرد المتعلم كعنصر فاعل ومفعل لديناميكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل أن "مالك بن نبي"([1]) اعتبر الفرد المتعلم العنصر المؤسس للحضارة الإنسانية، كما قد يكون سببا في انهيار الحضارة وانحطاطها.(نقلا عن العمري، 2011 :56-57).

1) هو عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون أبو زيد ولي الدين الحضرمي الأشبيلي عاش في الفترة (1332-1406م) ولد في تونس وشب وترعرع فيها، وتخرج من جامعة الزيتونة ، وله العديد من المؤلفات، ومنها مقدمة ابن خلدون المشهورة، ويعتبر مؤسس علم الأجتماع وله مؤلفات في الاقتصاد، والحضارة

لذلك لا يقاس غنى المجتمعات بكمية ما تملك من أشياء وإنما بما تملك من أفكار، وهذا التصور ربما يخالف التصور الذي كان سائدا في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي.(العمري، 2001: 57).

لذا فالبحث الحالي يسعى إلى الكشف عن واقع التنمية البشرية في اليمن وواقع التعليم، والكشف عن العلاقة بين التنمية البشرية والتعليم، وصولا إلى وضع تصور مقترح لتطوير التعليم من أجل التنمية البشرية الحقيقية، حيث يؤكد عدد من الخبراء بأن هناك علاقة وثيقة بين التنمية والتعليم بصفة عامة، إذ لا تستطيع التنمية مهما كان نوعها أن تحقق أهدافها إلا من خلال الموارد البشرية ذات الكفاءة المعرفية، والصحة الجيدة، وهذا مصدره التنمية البشرية، بما توفره من موار بشرية متخصصة في شتى مجالات، والتعليم هو المنطلق الرئيسي للتنمية البشرية، بل لكل تنمية من خلال اكساب البشر المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لصنع التنمية وقيادتها (المعهد العربيى للتخطيط،د-ت :3)

مشكلة الدراسة:

إن المشكلة التي يعاني منها اليمن بل والعالم العربي والكثير من دول العالم هي انخفاض مؤشراتها في دليل التنمية البشرية، إلا أن الانخفاض يزداد حدة في واقع أبعاد وعناصر ومكونات التنمية البشرية في اليمن، وهو ما لوحظ من خلال التقارير الوطنية كتقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2019: 65)، والتقارير الدولية كتقرير البنك الدولي (2010: 168)، والتقارير الاممية الصادرة عن البرنامج الإنمائي في الفترة من (2010-2019)، وتقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2013: 1-2) وغيرها من التقارير التي دفعت الباحث للقيام بهذه الدراسة التي تشخص واقع التنمية البشرية في اليمن في ضوء تلك التقارير والأدلة، وعما إذا كانت هناك حاجة ملحة لوضع تصور مقترح لتطوير التعليم في اليمن لتحقيق مؤشرات مرغوبة على دليل التنمية البشرية وصولا إلى تحقيق التنمية الشاملة، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما واقع التنمية البشرية في اليمن ومدى الحاجة إلى وضع تصور لتطوير التعليم من أجل تحقيق تنمية بشرية حقيقية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما واقع التنمية البشرية في اليمن ؟:

2- ما العلاقة بين التنمية البشرية والتعليم في اليمن؟

3- ما التصور المقترح لتطوير التعليم لرفع مؤشرات التنمية البشرية من أجل تحقيق التنمية البشرية الشاملة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع التنمية البشرية في اليمن كما هي في تقارير وأدلة التنمية البشرية الأممية والتقارير الوطنية، كما هدفت إلى الكشف عن علاقة التنمية البشرية بالتعليم. وتهدف بصورة أساسية إلى وضع تصور مقترح لتطوير التعليم في اليمن لكي يساهم في رفع مؤشرات دليل التنمية البشرية، تمهيدا لتنمية شاملة ومستدامة.

أهمية الدراسة والحاجة إليها:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، لذلك فأهميتها من **الناحية العلمية** تكمن فيما تتوصل إليه من نتائج تتعلق بواقع التنمية البشرية في اليمن، وفيما تكشفه عن العلاقة بين هذا الواقع وبين التعليم.

أما أهميتها **من الناحية العملية** فتكمن في التصور المقترح الذي يمثل إطارا عاما يمكن البناء عليه في المسيرة التطويرية، فيستفيد منه القائمون على التعليم في وضع الاستراتيجيات والخطط العملية لتطوير التعليم التي ستنعكس بشكل إيجابي على التنمية البشرية، وذلك في ضوء محاور التصور المقترح لتطوير التعليم، بالإضافة إلى ما تقدمه الدراسة من اقتراحات لتنفيذ التصور، وفيما تتوصل إليه من استنتاجات،وما تقدمه من توصيات في ضوء النتائج التي تتوصل إليها ، ولا شك أن كل ذلك سيسهم في رفع قيم التنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية، يضاف إلى ذلك أن الدراسة الحالية تمثل رافدا للمكتبة اليمنية والعربية في مجالي التنمية البشرية والتعليم يستفيد منها الباحثون والمهتمون في هذا المجال.

تحديد مصطلحات الدراسة:

يقصد بالتنمية البشرية في هذه الدراسة القيم الرقمية التي حصلت عليها اليمن في قيم أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها والتي تصنف اليمن وغيرها سنويا بترتيب عالمي في تقارير وأدلت التنمية البشرية، وهذه القيم السنوية العامة مجمعة من قيم الأبعاد والمؤشرات الفرعية للتنمية البشرية وفقا للمعايير والقيم المعتمدة في تقارير التنمية البشرية وأدلتها والتي تتراوح ما بين (صفر وواحد صحيح)،فكلما اقتربت قيمة الدليل من الواحد الصحيح كانت الدولة أكثر تقدما في مجال التنمية البشرية، وكلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على انخفاض التنمية البشرية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على متابعة قيم ومؤشرات التنمية البشرية في اليمن في تقارير وأدلة التنمية البشرية ومؤشراتها في إطار الفترة الزمنية من2010- 2018م.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على اليمن، ومقارنتها بقيم بعض الدول والمجموعات الدولية في دليل التنمية البشرية.

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تتبع واقع التنمية البشرية في اليمن، الواردة في تقارير التنمية البشرية والوطنية والحكم على واقع التنمية البشرية في ضوى قيمها وترتيبها في تلك التقارير حسب التصنيف العالمي للدول في التنمية البشرية.كما اقتصرت على بحث علاقة التنمية بالتعليم من الناحية النظرية، ووضع تصور مقترح لتطوير التعليم في اليمن.

المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات والبيانات عن موضوع الدراسة من تقارير التنمية البشرية والتقارير الوطنية والاقليمية ذات العلاقة، وكذلك الإحصاءات الوطنية، ونتائج الدراسات السابقة، وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها العلمية، المتعلقة بموضوع الدراسة، والإجابة عن أسئلتها، ومن ثم وضع التصور المقترح لتطوير التعليم من أجل تحقيق تنمية بشرية حقيقية كمدخل إلى التنمية الشاملة،كما تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي في تتبع بيانات التنمية البشرية للفترة الزمنية المستهدفة، كما تمت الاستعانة أيضا بالمنهج المقارن في مقارنة قيم التنمية البشرية في اليمن بقيم التنمية البشرية في بعض البلدان العربية والأجنبية حسب ما تفتضيه طبيعة الدراسة. بما يتناسب مع طبيعة الدراسة ومحاورها.

الإطار النظري

أولا: مفهوم التنمية البشرية:

أ- مفهوم التنمية لغة:

التنمية في اللغة العربية يشتق من لفظ(نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أما لفظ "النمو" فهو مشتق من "نما" ينمو نماء ، ومنه ينمو نمواً، أما مفهوم التنمية باللغة الانجليزية للتنمية(Development) فيعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف، وفق رؤية المخطط الاقتصادي

(الخارجي غالبا) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة.[2]

ب- مفهوم التنمية في الاصطلاح:

لقد وردت العديد من التعريفات، حول مفهوم التنمية ومنها تعريف هيئة الأمم المتحدة (1956)التي عرفت التنمية بأنها "العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال

2) مقال بعنوان مفهوم التنمية البشرية ،منشور على الرابط التالي: https://M.facebook.com/hrdk/posts

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إدارة حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي" (تقرير التنمية البشرية، عمان، 22،2012-24).

ج- مفهوم التنمية البشرية:

عرف هذا المفهوم المركب (التنمية البشرية) في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التنمية البشرية " عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ ، فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت . أما من حيث التطبيق فإنه يشتمل على جميع مستويات التنمية ، وتتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة أبعاد هي : أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل ، وأن يكتسبوا المعرفة ، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة ، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال.(تقرير التنمية البشرية في عمان، 2013: 24). كما أن هناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهى تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى فرص الخلق والإبداع ، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتى ، وضمان حقوق الإنسان " **(الكفري، 2003)** [3].

فإذا كانت التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس فإن هذه الخيارات لا تقف عند حد معين أو مستوى محدد، وإنما تتطور مع تطور مجالات الحياة بين فترة وأخرى.

لذا يمكن تعريف التنمية البشرية بأنها: عملية بناء البشر بناء متكاملا بطرق علمية منظمة، وإعدادهم جسميا وعلميا وثقافيا واجتماعيا وأخلاقيا ومهنيا لخوض غمار الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بوعي وإدراك لفترة أطول عمرا وخالية من الأمراض والعلل بمعارف متنوعة ومتجددة، وعيش الرفاه الكريم في إطار حرية مضبوطة غير منقوصة، تتيح للبشر توسيع خياراتهم المتجددة في بيئة مستقرة وآمنة وعادلة.

ثانيا: أهداف التنمية البشرية:

تسعى التنمية البشرية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- **زيادة نسبة التشغيل (فرص العمل)**: وذلك من خلال التعليم والتدريب، ليكون الأفراد قادرين على استخدام أساليب التقدم العلمي في القطاعات الحيوية المتطورة.

2- **الارتقاء بالمستوى المعيشي للطبقات الدنيا**: تهدف التنمية البشرية إلى تخفيض نسبة الفقراء عن طريق إعادة النظر في عملية توزيع الدخل، فالتوزيع الطبيعي المتكافئ يقترن عادة بالارتقاء بالمستوى المعيشي للطبقات الدنيا ، ولا يتحقق هذا الهدف بمعزل عن تحقيق الهدف الأول، إذ أن توفير فرص العمل الملائمة من شأنه أن يزيد الدخل، مما يجسد ترابط الأهداف.

---

3) موضوع منشور على صفحة الشبكة العنكبوتية (انترنت) بعنوان" التنمية البشرية والتنمية المستدامة" على موقع الحوار المتمدن جامعة دمشق على الرابط التالي: gasomfa@scs-net.org

3- **إشباع الحاجات الأساسية:** لا تهدف التنمية البشرية إلى زيادة الدخل النقدي وحسب، بل تسعى إلى تحقيق زيادة الدخل الحقيقي أي زيادة السلع والخدمات (الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وتوفير السكن، والنقل والمواصلات) لأن نجاح هذه التنمية يتوقف على مقدار النمو المتحقق في زيادة مستوى الاشباع لدى افراد المجتمع. كما أن السعي إلى الوفاء بالحاجات الأساسية يؤدي إلى توجه السياسة الانمائية إلى الداخل وليس إلى الخارج.

4- توفير الوسائل الضرورية التي تسهل على الناس في المجتمع الواحد الحصول على فرص التعليم الصحيح

الصحيح، والعمل المستمر من أجل محو الجهل والأمية في المجتمعات كافة.[4]

5- العمل من أجل تطوير الرعاية الصحية، وتقديم العون والمساعدات الصحية والطبية للأطفال والمحتاجين والمسنين.

7- تحسين أداء الفرد في العمل، وتدريبه على فن إتقان العمل، عن طريق تنمية الخبرات العملية لديه وصقلها.

8- استبدال المعتقدات والأفكار المثبطة للعزائم كالاعتقاد بأن الإنسان غير قادر على النجاح، وأن النجاح صعب بمعتقدات مفيدة ومحفزة وخلق الثقة في النفس وأن الإنسان قادر على تجاوز الصعاب بما يمتلك من قدرات ومواهب[5].

ثالثا: مبادئ التنمية البشرية:

التنمية عملية مجتمعية محورها الإنسان، لذا فهي تعنى بالمبادئ التالية:

1. التنمية عملية ارتقاء الإنسان بها ومن أجله وتسعى لازدهار الكائن الإنسان في مجموعه .
2. على الإنسان أن يكون في مركز التنمية ، ما يعني أن عملية التنمية تستهدف تحسين مصير الأفراد.
3. التنمية عملية مفتوحة تتفاعل مع الثقافات الأخرى دون المساس بهويتها الخاصة.
4. التنمية يجب أن تكون مرتبطة بخصوصية الشعوب في تطلعاتها وخياراتها وقيمها.
5. إ التنمية ينبغي أن تتوازن في منظومة العلاقات بين الفرد والفرد ، وبين الإنسان والبيئة والحياة.
6. التنمية ذات طابع عالمي تستهدف المصلحة المتبادلة لكل البلاد والشعوب. (الحر2003: 25-26)

---

4) موضوع منشور على صفحات الانترنت بعنوان" التنمية البشرية : مفهومها أهدافها مقزماتها ومعوقاتها"على الرابط التالي:https://www.annajah.net تاريخ التصفح في 2020/8/15م

5) موضوع منشور على صفحات الانترنت بعنوان" التنمية البشرية : مفهومها أهدافها مقزماتها ومعوقاتها"على الرابط التالي: https://www.annajah.net تاريخ التصفح في 2020/8/15م

رابعا: أبعاد التنمية البشرية:

تتمثل أبعاد التنمية البشرية في ثلاثة أبعاد عامة وهي:

1- **البعد الأول: حياة مديدة وصحية:** ويتم قياسه وفقا لمتوسط العمر المتوقع عن الولادة للذكور والإناث

2- **البعد الثاني :اكتساب المعرفة:** ويتم قياسه وفقا لمعدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ومجموع نسب الالتحاق بالمدارس الأساسية والثانوية والتعليم العالي.

3- **البعد الثالث: مستوى معيشة لائق:** ويتم حسابه وفقا للناتج المحلي الاجمال للأفراد (معدلا بالقوة الشرائية بالدولار الامريكي)، وقبل حساب قيمة دليل التنمية البشرية يتطلب الأمر إعداد دليل لكل من بعد من هذه الأبعاد ولكل مؤشر من المؤشرات المتعلقة بهذه الأبعاد، كما يتم اختيار قيم دنيا وقيم قصوى لكل بعد (كمعلمات أهداف) يتم في ضوئها إجراء القياس المركب (الملاحظة الفنية لدليل التنمية البشرية، 2008/2007 :343)[6].

الدراسات السابقة:

نظرا للحداثة النسبية لموضوع التنمية البشرية، هناك ندرة في الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة في اليمن ومن خلال البحث عبر الوسائل المتاحة، عثر الباحث على عدد من الدراسات التي لها علاقة ببعض متغيرات الدراسة الحالية والتي أجريت في اليمن، وفي بعض البلدان العربية والأجنبية رتبت حسب تاريخها ترتيبا تنازليا ومنها:

دراسة كل من حجيلة ورفيقة (2019) " التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر" هدفت الدراسة إلى التعرف على مراحل تطور مفهوم التنمية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها أن التنمية بمفهومها الحديث تجاوزت مفهوم النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية لتأخذ منحى آخر يعرف باسم" التنمية البشرية" وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بعدد من التوصيات ومنها: العمل على تصميم خطط تنموية هدفها الربط بين تنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية ورفع خبرات ومهارات الموارد البشرية من خلال التدريب والتهيئة، والاستفادة من استقطاب أصحاب الكفاءات والخبرة والطاقات الإبداعية.

دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019) " تقييم آثار الحرب على التنمية في اليمن" تناولت الدراسة إلى انعكاسات الصراع في اليمن على مسار تحقيق أولويات التنمية التي تم التوافق حولها دوليا

6) كتاب الملاحظة الفنية(1) حساب أدلة التنمية البشرية، منشور على الانترنت على شكل pdf على الرابط التالي: https://www.un.org

في خطة (2030) للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر، على الابعاد التالية للتنمية: الوضع الاقتصادي، البنية التحتية، الصحة، والتعليم. ومن خلال نماذج كمية، وقد توصلت إلى عدد من النتائج أهمها: أن الصراع في اليمن أدى إلى تراجع معدلات التنمية البشرية بحوالي (21)عاما، وحذرت من تعاظم الآثار السلبية للصراع الدائر بأضعاف مضاعفة على مسار التنمية متوقعة أنه في حالة انتهاء الحرب عام (2022) فسيبلغ معدل التراجع في مكاسب التنمية حوالي(26) عاما ، أما في حالة استمرار الحرب حتى عام(2030) فسيزداد معدل النكوص إلى أربعة عقود، وإذا انتهى الصراع خلال عام(2019) سيبلغ اجمالي الخسائر الاقتصادية حوالي(88.8) مليار أمريكي، ويمثل انخفاضا قدره(2000) دولار امريكي(مقوما بالقدرة الشرائية) من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، كما أن استمرار الصراع سيزيد من المعاناة الإنسانية المزمنة، ويؤخر التنمية البشرية في اليمن، وقد يؤثر سلبا على الاستقرار الإقليمي. (الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي، 2019) [7]

وأجرت كل من عقون، والشافعي(2017) دراسة بعنوان" التنمية البشرية وثلاثية التعلم والتعليم التعلمية في ميدان اللغة العربية" وقد افترضت الدراسة عددا من الفرضيات، ومنها لن تكون هناك تنمية إلا بقيادة الإنسان نفسه، وأن هناك مؤشرات ومعايير يحتكم إليها لتنفيذ الثلاثية (الواردة في العنوان)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستعينة بالمنهج التاريخي والمقارن، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا تتحقق التنمية البشرية، بدون الاهتمام بالفرد وتأهيله وتحسين قدراته.

كما أجرى فرج (2017) دراسة بعنوان" دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة من (2004-2015)" والتي هدفت إلى الكشف عن دور التعليم في التنمية البشرية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: وجود علاقة جدلية تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العمالة الماهرة، والكوادر الفنية والإدارية، وتغيير العادات اليومية والقيم والاتجاهات نحو التخطيط للمستقبل، وهناك علاقة وثيقة وقوية بين التربية والتعليم والتنمية، وأن هناك علاقة وثيقة ما بين التعليم والبطالة، والتعليم والفقر، إذ أن ناتج التعليم في العراق تغلب عليه ثلاث سمات هي: تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، وإطراد التدهور فيه.

كما أجرى (Sven,2017) دراسة بعنوان"علاقة الدراسات العليا بالتنمية البشرية في باكستان في الفترة من (1994-2014)، هدفت إلى معرفة مردود الدراسات العليا على التنمية البشرية في باكستان، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية قوية بين الدراسات العليا والتنمية البشرية خلال الفترة الزمنية المستهدفة.

---

7) دراسة اجراها برنامج الأمم المتحدة الانمائي منشورة على الشبكة العنكبوتية على الرابط التالي: https;//www.arabstates.Undp.org/content/rbas/home/Pressreleases/2019/yemem-has

وفي ذات السياق أجرت كوثر ناهي محمد(2017) دراسة بعنوان" دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية" هدفت الدراسة إلى التأكد من فرضيتي الدراسة ومنها: إن الجامعات تعتبر مصدر للإشعاع الفكري ولها الدور الكبير في تعليم الناس. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من النتائج اهمها: إن دور مؤسسات التعليم بجامعاته ومعاهده في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرتبطان بعلاقة ذات خطين باتجاهين متقابلين .

وأجرى"زقاوة" (2013) دراسة بعنوان"جودة التعليم العالي ومتطلبات التنمية البشرية" هدفت إلى القاء الضوء على واقع وأهمية جودة التعليم العالي في الجزائر، وطبيعة العلاقة بينها وبين التنمية الاقتصادية والانمائية، كما هدفت إلى اقتراح نموذج لبناء المهارات لدى الخريج الجامعي لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية تتأثر إيجابيا بنوعية التعليم ومدى قدرته على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل، واقترحت الدراسة عددا من المهارات والكفاءات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل والمجتمع المهني أطلق عليها "المهارات الحياتية" وقسمها إلى نوعين من المهارات هما: مهارات قاعدية: كالاتصال الفعال والعمل ضمن فريق، والتفكير النقدي والتحكم في التكنولوجيا الجديدة وحل المشكلات، ومهارات عرضية: كمهارة بناء المشروع المهني، واتخاذ القرار، والتخطيط وتحديد الأهداف الشخصية ، والتوجه نحو المستقبل وصولا إلى الاندماج المهني.

كما أجرى رياض (2013) دراسةبعنوان" التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات" دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن. هدفت الدراسة إلى تأكيد دور العنصر البشري في تحقيق التنمية المستدامة، كما هدفت إلى البحث في سبيل تحقيق التنمية البشرية المستدامة والاندماج في اقتصاد المعرفة، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن هناك محدودية في انتقال الدول العربية من نموذج التنمية القائم على نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي إلى نموذج التنمية القائم على توسيع خبرات وقدرات الأفراد، وأن تحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في دول "المقارنة" تقف أمامه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية ومنها: الفقر، ضعف أنظمة التعليم، الفساد، وضعف المشاركة السياسية، التدهور البيئي، وعدم استدامة الدخل. وأن تحسين التنمية البشرية المستدامة من شأنه أن يساهم في مشروع اندماج الدول في اقتصاد المعرفة، وقدمت الدراسة عددا من التوصيات الهامة ، ومنها: وجوب مواصلة الإصلاحات في انظمة التعليم في الدول العربية، وزيادة الانفاق على التعليم والبحث العلمي، وأنه يجب على كل من الجزائر واليمن أن تضعا آليات فعالة لمحاربة الفقر والفساد، ومكافحة البطالة.

كما أجرى كل من الشمري، والجبوري (2015) دراسة بعنوان" دور التربية والتعليم في التنمية البشرية في محافظة القادسية – العراق: دراسة حالة " هدفت إلى الكشف عن واقع مؤشرات التعليم في محافظة القادسية، استخدم الباحثان المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومن أبرزها أن تأثير

المخرجات التعليمية الحالية في التنمية البشرية محدودة، ويعزى ذلك إلى المشاكل الكبيرة التي يعاني منها قطاع التربية والتعليم، والتي جعلت مخرجاته غير قادرة على خلق تنمية بشرية حقيقية، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء إصلاحات شاملة في قطاع التربية والتعليم، والتأكيد على أهمية الجوانب النوعية مثل الاختراعات والبحوث التطبيقية وغيرهما.

وأجر كل من عمر وحميد (2013) دراسة بعنوان"العلاقة بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع" هدفت الدراسة إلى التحقق من صحة الفرضية القائلة بأن تفعيل النظام التعليمي والارتقاء به إلى مستوى يواكب تقنيات العصر وطرائق التدريس الحديثة بما يعد الجيل للتفكير ذاتيا لحل مشكلاته، ويؤهله للمنافسة في سوق العمل، استخدمت الدراسة منهجية تتبع نتائج والبحوث والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن للتعليم دور في التنمية ولا يمكن تحقق تنمية متكاملة الجوانب في ظل مجتمع تغلب على سكانه الأمية ويسيطر الجهل على مواطنيه، لا يقتصر أثر التعليم على تحسين انتاجية العمل بل يتعدى ذلك إلى التأثير على نوعية الحياة بمفهومها الشامل، وأن التعليم من وجهة النظر الاقتصادية يعد سلعة استثمارية واستهلاكية خاصة وعامة في ذات الوقت وأن مجتمع المعلومة يبقى عاجزا عن الانتقال عمليا إلى مستوى مجتمعات المعرفة طالما هناك فجوة كبيرة في مستوى التعليم بين أبنائه من ناحية الجنس(ذكور- إناث) وعلى مستو البيئة (الريف والحضر) والتركز على النوع اكثر من الكم.

كما أجرى كواري(Cooray,2009) دراسة بعنوان" دور التعليم في النمو الاقتصادي" هدفت الدراسة إلى بحث تأثير كمية ونوعيه التعليم على النمو الاقتصادي باستخدام عدد من المتغيرات الكمية البديلة ونوعية التعليم في البلدان المنخفضة في التنمية, وخلصت الدراسة إلى أن كميه التعليم عند قياسها بنسب الالتحاق, تؤثر بشكل لا لبس فيه على النمو الاقتصادي وأن للأنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي تأثيره على تحسين جوده التعليم .

وأجرى هانوشك (Hanushek,2007) دراسة بعنوان "دور جوده التعليم في النمو الاقتصادي" هدفت الدراسة إلى بحث دور جودة التعليم في تعزيز الرفاه الاقتصادي المثير للجدل لان التوسع في التحصيل الدراسي لم يتضمن الظروف الاقتصادية. وخلصت الدراسة الى ان هناك أدلة قوية على ان المهارات المعرفية للسكان – وليس مجرد التحصيل الدراسي – ترتبط ارتباطا وثيقا بالأرباح الفردية , وتوزيع الدخل , والنمو الاقتصادي.

كما أجرى المزاح (2005) دراسة بعنوان" تطوير مؤشر التنمية البشرية وطرق قياسه- اليمن أنموذجا" هدفت الدراسة إلى استعراض أدبيات التنمية البشرية الحالية ومكونات الدليل الحالي، وتطوير مؤشرات التنمية البشرية واستكمالها بمؤشرات أخرى.ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على تحليل بيانات المسح الوطني لظاهرة الفقر عام (1999م) باستخدام اسلوب تحليل المكونات الرئيسية والنماذج (اللوغارتيم) الخطية.وقد توصلت الدراسة إلى عدد من

النتائج، أهمها: أن أهم المؤشرات على الجانب الصحي إلى جانب العمر المتوقع عند الولادة معدل وفيات الرضع، ومعدل التحصين ضد السل بغرض الوصول إلى معيار مركب لقياس الوضع الصحي للسكان، **وأضافت الدراسة** مؤشر نسبة التسرب من التعليم إلى جانب معدلات الالتحاق بالتعليم، ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (15 سنة- فأكثر) وذلك عند بناء دليل التحصيل العلمي، وأن إدخال المؤشرات الجديدة أدى إلى ارتفاع دليل التنمية البشرية في اليمن.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتبين من خلال استعراض الدراسات السابقة بأن الدراسة الحالية تتفق مع بعضها في بعض المتغيرات المدروسة وهما متغير التنمية ومتغير التعليم، والعلاقة بينهما كدراسة عمر ووحيد(2013) ودراسة عقون والشافعي(2017) ودراسة هانوشيك (2007) ولكنها تختلف عنها من حيث بيئة الدراسة والأهداف، كما تتفق جزئيا مع دراسة كل من عقون والشافعي(2017) ودراسة فرج(2017) ودراسة الشمري والجبوري(2015)، ودراسة محمد(2017) من حيث الأهداف فتلك الدراسات تناولت دور التعليم في التنمية البشرية أو الاقتصادية والاجتماعية، بينما الدراسة الحالية هدفت التعرف على واقع التنمية البشرية في اليمن وعلاقتها بالتعليم بالإضافة أنها هدفت إلى وضع تصور لتطوير التعليم في اليمن وهذا ما يميزها غيرها، مع اختلاف بيئات أو مجتمع الدراسة .

أما الدراسات التي أجريت في اليمن كدراسة برنامج الأمم المتحدة (2019)، فهي وإن اتفقت مع الدراسة الحالية في متغير التنمية وواقعها، لكنها تناولتها من جانب تقييم آثار الحرب على التنمية في اليمن، لذا تختلف الدراسة الحالية عن تلك الدراسة من حيث الأهداف والمدة الزمنية والمنهجية،كما أن الدراسة الحالية تتفق جزئيا مع دراسة المزاح التي أجريت في اليمن(2005) والتي هدفت إلى تطوير مؤشرات التنمية البشرية في اليمن، بينما الدراسة الحالية هدفت إلى التعرف على واقع التنمية البشرية في اليمن كما هو من واقع أدبيات وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي ومن ضمن أهدافها وضع تصور لتطوير التعليم من أجل التنمية البشرية وهذا من ضمن ماي مزها عن تلك الدراسة.

مما لاشك فيه بأن الباحث استفاد من الدراسات السابقة، سواء في الإطار النظري أو من النتائج التي توصلت إليها، والتي دفعت الباحث للقيام بهذه الدراسة لكونها تسد ثغرة لم تتناولها الدراسات السابقة وهي موضوع الدراسة الحالية لعدم تناول مثل هذا الموضوع في اليمن من قبل-حسب علم الباحث- لذلك كانت هناك حاجة لإجراء هذه الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسرها:

نتيجة الإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على: **ما واقع التنمية البشرية في اليمن؟**

جدول (1) قيم أدلة التنمية البشرية في اليمن للفترة من 2010-2018 حسب قيم أدلة التنمية البشرية ومقارنتها بعدد من دول مماثلة وبمتوسطات بعض المجموعات الدولية.

الدولة/العام	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	متوسط
اليمن	.498	.505	.458	.505	.483	.462	.452	.463	.478
السودان	.470	.485	.414	.492	.497	.499	.502	.507	.532
سوريا	.644	.631	.648	.550	.538	.536	.536	.549	.577
العراق	.639	.659	.590	.668	.672	.685	.685	590	.659
م/مرتفعة جدا	..873	.885	.905	.887	.890	.892	.894	.892	.889
مرتفعة	.718	.732	.758	.745	.750	.754	.757	.750	.748
م/متوسطة	.696	.613	.640	.627	.634	.641	.645	.634	.629
م/تنمية مخفضة	.472	.486	.466	.495	.498	.501	.504	.507	.491
م/دول نامية	.642	.657	.648	.669	.573	.678	.681	.686	.653
م/الدول العربية	.675	.686	.652	.690	.694	.697	.699	.753	.686

المصدر: تقارير التنمية البشرية،2012ص40، 2013 ص157-159 ، احصائية التنمية البشرية في الدول العربية،2014ص3، تقرير2015ص261 ، تقرير ، 2018 ص 36-39، وتقرير 2019: 23-25.

يلاحظ من خلال الصف الثاني في الجدول(1) أن اليمن في قيمة أدلة التنمية البشرية كانت تنموا نموا متذبذبا من عام 2010إلى 2014م، وكانت أعلى من السودان في العامين 2012 و2014، ثم بدأت القيم تتراجع في الأدلة من الأعوام 2015لتصل إلى أدنى قيمة لها عام 2017م. وكما هو ملاحظ بأن قيمة دليل التنمية البشرية في اليمن هي أقل قيمة من قيم الدول المقارن بها باستثناء السودان لسنتين، كما يلاحظ أن أعلى قيمة لدليل التنمية في اليمن كانت في العامين 2014/2012م بقيمة (.505)، كما يلاحظ أن قيمة متوسط دليل التنمية البشرية في اليمن أقل من قيم متوسطات جميع دول ومجموعات المقارنة.

ومن خلال مقارنة قيم التنمية البشرية في اليمن بتصنيف الأمم المتحدة للدول في دليل التنمية البشرية الذي يصنف الدول حسب قيمها في أدلة التنمية البشرية إلى أربع مجموعات وهي:

1- تنمية بشرية مرتفعة جدا (894.) فما فوق .2- تنمية بشرية مرتفعة (757.). 3- تنمية بشرية متوسطة (645.). 4- تنمية بشرية منخفضة (504.) فأقل.(وزارة التخطيط والتنمية البشرية، 2019)[8].

وعليه فإن التنمية البشرية في اليمن بصفة عامة منخفضة لوقوعها ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية في جميع السنوات، باستثناء العامين (2012، 2014)، حيث كانت قيمتا دليل التنمية البشرية في تقريري العامين تساوي (505.) وهي أكبر قليلا من قيمة الدول منخفضة التنمية البالغة (504.) أما على مستوى قيمة المتوسط لفترة الدراسة الحالية فكانت التنمية البشرية أقل من قيم الدول منخفضة التنمية، بما فيها السودان، بل وتقع في الثلث الأكثر انخفاضا في مجموعة الدول منخفضة التنمية، ففي تقرير 2019 لسنة 2018كان عدد الدول المشاركة في التقرير الدليل التنمية (189) دولة وبدأ ترتيب الدول منخفضة التنمية من رقم (152-189)، وكان ترتيب اليمن في هذا الدليل(177)، وعند قيام الباحث بتصنيف الدول منخفضة التنمية إلى ثلاث مجموعات كانت اليمن من حيث الترتيب في مجموعة الثلث الأخير الأكثر انخفاضا، لم يكن بعدها سوى 12دولة على المستوى العالمي وفقا لجداول تقرير 2018م.

إن انخفاض قيم التنمية البشرية في الأدلة السنوية نتيجة لانخفاض قيم الأدلة الفرعية ومؤشراته، المتمثلة في الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية ومؤشراتها المتمثلة بـ (حياة مديدة وصحية، اكتساب المعرفة، المستوى المعيشي اللائق).

ويعزي الباحث هذه النتيجة المتمثلة في انخفاض قيم ومؤشرات التنمية البشرية في اليمن، إلى عدة أسباب وفي مقدمتها النظام التعليمي، حيث وأن معدل القراءة والكتابة لدى الفئة العمرية(15- فأعلى) في العام 2014 لم يتجاوز ألـ (66.4%)، ويعد اليمن من بين أكثر البلدان النامية معاناة من مظاهر الأمية مع وجود ما يقرب من(مليوني) طفل خارج التعليم الأساسي، يمثل رافد رئيسيا لتنامي أعداد الاميين كما أن هناك نقص حاد في أعداد المدرسين، وتدني مستوى التأهيل لمعظم العاملين بالتدريس، وهيمنة الكليات الإنسانية في الجامعات والتي تشكل(65.1%) من كليات الجامعات(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013: 12-13). ومن تلك الأسباب الحرب على اليمن الذي تسبب في زيادة انخفاض قيم التنمية البشرية ومؤشراتها، حيث كانت معدلات الالتحاق الاجمالي في التعليم الأساسي عام 2017 (92%)، ومعدل التسرب من مراحل التعليم (30.5% (تقرير التنمية البشرية، 2018: 55).

---

8) وزارة التخطيط والتعاون الدولي- اليمن في التقارير الدولية،2019::4منشور على الانترنت على الرابط https://reliefweb.net/sites/relieweb.net. ، المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2013، الجلسة العلنية لمناقشة تقرير التنمية البشرية لعام2012م.منشورة على الرابط التالي:https://www.ndc.ye.ndcdos/deve

وهذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة، كدراسة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التي أجريت في اليمن (2019) والتي أظهرت بأن الصراع في اليمن أدى إلى تراجع التنمية في اليمن إلى (21) عاما، كما أنها تتفق مع نتائج دراسة الشمري والجبوري(2019) التي أجريت في العراق والتي أظهرت أن التعليم الحالي في العراق لم يؤثر إيجابيا في التنمية البشرية وعزي ذلك إلى ضعف النظام التعليمي.

نتيجة الإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص على: ما العلاقة بين التنمية البشرية والتعليم ؟

ظهرت ثلاثة تيارات رئيسة حول العلاقة بين التنمية والتربية أشار إليها ا(لحر، 2003) تتلخص أفكار ورؤى هذه التيارات في الآتي:

التيار الأول: يرى بأن التربية مفتاح التنمية، ولا تنمية بدون تربية وتعليم، وهذا التيار يؤمن بالقوة المطلقة للتعليم وقدرته على تحقيق المعجزات، ويعتبرون التعلم الشرط الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي ودوران عجلة التنمية بشكل عام، وحسب الحر يقول"لويرو:" إن مجتمع الغد أما تصنعه المدرسة أو لا يكون... وأن تغيير الإنسان يسبق تغيير المجتمع، وأن العملية لا يمكن لها أن تتم إلا من خلالا إقامة شكل جديد من التعليم والمدرسة"(الحر، 34:2003).

التيار الثاني: يرى أصحاب هذا التيار بأن التربية والتعليم عاجزة عن إحداث التنمية، وينظرون إلى أن الأنظمة التعليمية أنظمة تابعة وليست مستلقة، فهي مقادة وليست قائدة، وأنه لا يمكن النظر إليها كمؤسسات تغيير أصيلة بل ويعتبرها البعض مؤسسات مسيسة تحقق أهداف النظام الحاكم .

التيار الثالث: أما التيار الثالث فيرى بوجود علاقة تفاعلية بين التربية والتنمية البشرية، وأن التربية لا تنشأ في فراغ، بل أنها نظام فرعي يندرج تحت النسق الاجتماعي يؤثر ويتأثر به، ولكن أن إحداث التغييرات في المجتمع يتطلب التغيير في مجموعة من العوامل والمتغيرات (الحر، 2003: 34-40).

ومن خلال آراء تلك التيارات الثلاثة يتضح أن هناك أتفاق بوجود علاقة بين التنمية والتربية، إلا أن التيار الأول اعتبر بأن التربية هي الفاعل في التنمية بصورة مطلقة، ولذا فالباحث يتفق بتأثير التعليم في التربية ولكن ليست التربية هي الفاعلة الوحيدة في التنمية، لوجود عوامل أخرى لا يمكن اغفال دورها. **أما التيار الثاني** فمن الواضح أن نظرته نظرة تشاؤمية، ولكن ليست للتربية ذاتها، وإنما للأنظمة الحاكمة التي لا توجه التربية نحو التنمية، وإنما توجهها لتحقيق أهدافها، والباحث يتفق مع هذا جزئيا، فيما يتعلق بأن التربية حين تسيس تفقد القدرة على أداء دورها الحقيقي في التنمية، وهنا ينبغي أن تحيد التربية عن السياسة باعتبارها مؤسسة تربوية اجتماعية تعليمية ثقافية مهمتها إحداث تغيير في السلوك البشري وفق أهداف التنمية التي تصب في الأخير في مصلحة الجميع لتصل به إلى التنمية المستدامة. كما يتفق الباحث مع الرأي الثالث القائل بوجود علاقة تفاعلية بين التنمية والتربية، لأن التنمية بصفة عامة تحتاج إلى عقول ناضجة متعلمة ومدربة، تتمثل في مخرجات النظام التربوي والتعليمي، وهذ النظام بحاجة إلى بيئة آمنة، وسياسة داعمة، وحكم رشيد.

ويرى (السعيد، 1996) بأن الطلب على التعليم أصبح اقتصاديا، وليس طلبا اجتماعيا، لما له من عوائد اقتصادية مباشرة تتمثل في مجموع الدخل المالي الذي يحققه الفرد الخريج والمترتبة على مستوى تحصيله أو سنوات الدراسة على مدار عمره الذي يقضيه في العمل والانتاج (السعيد، 1996: 123). وحسب الحاج وأحمد(1992) أن التنمية تشمل جانبين وهما، العنصر البشري والعنصر المادي، وهذان العنصران يمتزجان امتزاجا كاملا في سيرة حياة المجتمع، ولكن العنصر البشري (عنصر العمل) يعد الحاكم في التنمية، لأن ما يعتبر موردا اقتصاديا يتوقف إلى حد كبير على المهارات والخبرات الفنية والإدارية، وهو المسؤول عن تحويل الموارد المختلف من قود إلى فعل، ومن امكان إلى وجود (الحاج وأحمد، 1992: 85-86). وفي هذا الصدد أكدت دراسة "تيودور سولز- حسب المعهد العربي للتخطيط - لقياس الترابط بين التعليم وبين النمو في الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية أن الموارد المخصصة للتعليم ارتفعت بمقدار(3.5) مرة عن الاستثمار في رأس المال المادي، وأن الانفاق على التعليم في الدول المتقدمة أضعاف الانفاق عليه في الدول النامية ، وأن معدل العائد من التعليم إلى الدخول التي يحصل عليها الأفراد يصل إلى (12%) في التعليم الثانوي، وهكذا يزيد معدل العائد على التعليم مع زيادة مستوى التعليم (المعهد العربي للتخطيط، د-ت: 3). كما اثبتت التجارب الدولية والدراسات المقارنة أن مساهمة رأس المال البشري لا يقل عن (64%) من الأداء التنموي، بينما لا تتجاوز مساهمة راس المال المادي الـ (16%) من النمو، وتمثل مساهمة رأس المال الطبيعي الـ (20%) المتبقية من ذلك النمو(المعهد العربي للتخطيط، د-ت: 3).

أما بهاء الدين فيرى بأن الإنسان جزء أساسي من التنمية، باعتباره أداتها وهدفها في الوقت ذاته، وأن التنمية لا يمكن أن تقتصر على مجرد التوسع العمراني أو الزراعي أو الاقتصادي، أو أن تكون تنمية علمية أو تكنولوجية فحسب، وإنما هي بالإضافة إلى ذلك تنمية اجتماعية وثقافية واخلاقية وقيمية، فتمتد إلى الإنسان بتنمية قدراته أيا كانت هذه القدرات (بهاء الدين (1997: 79).

إن أدبيات التنمية تجمع على **أن التعليم هو قلب التنمية وصلبها**، وأن نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيرا على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، فالتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات ، ويعتبر التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة، محورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس، كما يعتبر التعليم من أهم روافد التنمية وعناصرها المختلفة[9] وهذا الرأي يتفق مع الكثير من الآراء ومنهم العبادي(2019) حيث يرى:" لقد كان من أكبر دليل على العلاقة القائمة بين تنمية المجتمعات والتربية أو الثقافة ما جاءت به التوصية رقم (27) من إعلان مكسيكو إثر المؤتمر الدولي

9) موضوع منشور على الانترنت بعنوان :العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المجتمعات العربية،2019. على الرابط التالي:http://dti.ntu.iq/sus/2019 تاريخ التصفح في 25-8-2020

للسياسات الثقافية الذي عقد بإشراف الأمم اليونسكو في المكسيك(1982م) والتي نصت على " إن الثقافة تشكل جزءا جوهريا من حياة كل فرد وحياة كل جماعة، وأن التنمية التي يجب أن يكون هدفها الأول نصبا على الإنسان يجب أن يكون لها بعد ثقافي" [(10)].

ومن خلال الجدول التالي تتضح الصورة أكثر عن واقع التعليم في اليمن والعلاقة بين التنمية والتعليم.

جدول(4) مقارنة اليمن ببعض الدول في قيم دليل التنمية البشرية ومتوسطات المتغيرات الأخرى المتعلقة بقيم الدليل حسب الجنس .

الدولة/ القيم	الترتيب	قيمة الدليل	دليل التنمية البشرية		العدد المتوقع لسنوات الدراسة		متوسط سنوات الدراسة	
			ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ
استراليا	3	.975	.926	.950	23.3	22.9	12.90	12.8
م/مرتفعة ج	-	.983	.884	.899	16.0	16.0	12.2	12.3
م/متوسطة	-	.878	.598	.680	12.2	11.8	5.6	7.9
م/ منخفضة	-	.862	.645	.540	8.7	10.1	3.8	5.7
اليمن	178	.425	.223	.524	7.6	10.3	1.9	4.2
النيجر	189	.812	.317	.391	4.7	6.0	1.5	2.6

المصدر: دليل التمية البشرية(2018: 32-39) **بتصرف.**

يلاحظ من خلال الجدول(4) أن هناك علاقة من الناحية النظرية بين قيم التنمية البشرية وبين سنوات الدراسة، حيث تظهر قيم دليل التنمية البشرية مرتفعة عندما تكون عدد السنوات المتوقعة للدراسة، وكذلك متوسط سنوات الدراسة في بلد ما مرتفعة، فمثلا يلاحظ أن استراليا التي أخذت المرتبة الثالثة في دليل التنمية البشرية وهي من الدول المرتفعة جدا في دليل التنمية البشرية كان عدد سنوات الدراسة المتوقعة، وكذلك متوسط سنوات الدراسة للأفراد مرتفعة، مقارنة باليمن التي جاء ترتيبها(178) التي حصلت على القيمة (0.425) في الدليل مقارنة بعدد السنوات المتوقعة للدراسة، وكذلك متوسط سنوات الدراسة المنخفضة، ومثلها النيجر، وهذا يدل على أن هناك علاقة بين التنمية البشرية والتعليم، إذ لا تنمية بشرية بدون تعليم.

كما يلاحظ بأن هناك علاقة من الناحية النظرية بين مؤشرات التعليم وبين قيمة دليل التنمية البشرية، فالدول التي ارتفعت مؤشرات التعليم فيها ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية السنوية، وبالمقال

10) موضوع منشور على صفحة الانترنت بعنوان: الوصل والفصل بين التربية والتنمية، على الرابط التالي:https://www.diwanalarab.col تاريخ التصفح. 2020-8-29

يوجد ترابط بين قيمتي أدلة حياة مديدة وصحية، وقيمة العيش الكريم اللائق، فارتفاع قيمة أحدهما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الآخر.

ومما سبق تتحد الإجابة عن السؤال الثاني: **الذي ينص على ما علاقة التنمية البشرية في اليمن بالتعليم؟**

هناك علاقة تلازمية طردية ترتقي إلى العلاقة السببية، فكل منهما يؤثر في الآخر وهو تأثير نسبي، إلا أن التعليم يمثل الانطلاقة الأولى لتنمية بشرية، فإذا كان الإنسان أولا وأخيرا هو هدف التنمية ووسيلتها وقائدها وغايتها، فلا يمكن أن تحقق التنمية بدون معارف وخبرات ومهارات الإنسان، وهذه لا تتوافر إلا من خلال التعليم، كما أن التنمية تمد التعليم بمتطلباته واحتياجاته المادية. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج عدد من الدراسات السابقة كدراسة فرج(2017)، ودراسة عمر وحميد(2013)، ودراسة كوثر محمد(2017)، ودراسة Hanushek (2007) ودراسة (Cooray,A.V.(2009) وغيرها والتي أظهرت نتائجها مجتمعة إلى وجود علاقة طردية قوية بين التنمية البشرية والتعليم، وبين التنمية بصفة عامة وبين التعليم، وأن ضعف التنمية البشرية يرجع بصورة أساسية إلى ضعف الأنظمة التعليمية وهو ما اظهرته نتائج دراسة الشمري والجبوري(2019)، وأن أثر التعليم تعدى تحسين انتاجية العمل، إلى التأثير في نوعية الحياة وهو ما أظهرته نتائج دراسة(عمر وحميد(2013).

التصور المقترح:

للإجابة على السؤال الرابع الذي ينص على: ما التصور المقترح لتطوير التعليم لرفع مؤشرات التنمية البشرية من أجل تنمية بشرية حقيقية في اليمن.

أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

1. وضع إطار عام يمثل موجهات عامة لتطوير التعليم بكل أنواعه.
2. تحديد المحاور الأساسية التي ينطلق منها التطوير باعتبار التعليم منظومة متكاملة.
3. تقديم اقتراحات عامة لتنفيذ المقترح.

منطلقات التصور:

1- ينطلق التصور استنادا إلى ما بدأ الله به من الوحي، حيث إن أول آية نزلت من القرآن على النبي محمد صلى الله عليه وسلم هي قوله تعالى (اقرأ) باعتبار القراءة (التعليم والتعلم) هي المدخل الحقيقي للتنمية البشرية، وبل ولكل تنمية وصولا إلى مجتمع المعرفة، ومن قول الرسول المؤمن القوي خير وأحب إلى من المؤمن الضعيف.

2- إن تقدم الامم والشعوب لا يقاس بما تمتلكه من ثروات اقتصادية ومادية وإنما بما تمتلكه من عقول وأفكار ومعارف وخبرات ومهارات، والتي منطلقها من مؤسساتها التعليمية والبحثية باعتبار الإنسان هو الطاقة البشرية المتجددة.

3- إنه ونحن في بداية العقد الثالث من الألفية الثالثة نواجه كغيرنا من شعوب الدول النامية العديد من التحديات التي فرضتها المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية والتي يمكن اختزالها في العولمة والتقنيات المتقدمة والانفتاح الاعلامي والانفجار المعرفي والمعلوماتي والتكتلات الاقتصادية والثقافية، وهذه المستجدات بما تتضمنه من إيجابيات وسلبيات لا يمكن لدولة تجنبها، بل ينبغي التعامل معها بوعي، والتركيز على الميادين التي يمكن أن تلعب دورا في مواجهتها والتربية والتعليم هي الضمان الأكيد لمواجهتها.

4- الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها وغايتها، بل والقائد لكل أنواع التنمية، فإذا وجدت الثروات المادية، ولم تتوافر العقول المؤهلة والمدربة التي تنميها وتقودها سوف تبدد تلك الأموال دون الاستفادة منها. ونجد أن القرآن الكريم قد اشترط الرشد في تسليم مال اليتيم بقوله تعالى" فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم" (النساء:6) لأن عدم الرشد في إدارة الثروات المادية سيؤدي إلى ضياعها وإهدارها.

5- إن الانخفاض الشديد في أدلة التنمية البشرية في اليمن يستدعي القيام بتطوير التعليم.

6- إن الاستثمار في الرأسمال البشري يعد من أفضل الاستثمارات الأخرى، وهو ما تؤكده الدراسات والبحوث في هذه المجال، بل ودلت عليه تجارب العديد من الدول.

7- إن وجود علاقة طردية بين التنمية البشرية والتعليم، ووجود علاقة تبادلية بين التنمية بصفة عامة والتعليم يتطلب ضرورة النهوض بمستوى التعليم ونوعيته من أجل التنمية البشرية خاصة والتنمية على اختلافها بصفة عامة.

8- إن القرن الحادي والعشرين يحتاج إلى قوى دافعة، وهذه القوى الدافعة لا يوفرها إلا التعليم فتطوير التعليم بكل أنواعه يعتبر ضرورة عصرية لبناء الكفاءات المطلوبة.

المرتكزات الأساسية للتصور المقترح:

1. التعبير عن هوية وطموحات وأهداف المجتمع، بما يتواكب مع حاجات المجتمعات ومتطلبات المستقبل تشكل الاطار العام لتحديد الغايات والأهداف المنشودة من قبل المجتمع
2. ضمان التعليم للجميع كحق من حقوق الإنسان: القراءة، الكتابة، العمليات الحسابية، امتلاك القدرات الأساسية للتعامل مع الحياة بكل متغيراتها المتجددة بطريقة تليق به كإنسان مكرم.
3. تمكين المتعلم من أدوات المعرفة (تقييم المعرفة، وحيازتها وتحليلها وتفسيرها وادارتها وانتاجها واستثمارها الاستثمار الأمثل).

4. فتح القنوات والأطر التنظيمية الجديدة على مستوى المدارس والمعاهد والجامعات لربط التعليم بالإنتاج، وبالحياة الاجتماعية وإلمام المتعلمين بألوان النشاط العلمي المختلفة التي تجري خارج المدارس والجامعات.
5. تنمية قدرات الفرد المتعلم ومقابلة حاجاته المختلفة البدنية منها والروحية والترفيهية لتوسيع خيارات الإنسان من أجل تحقيق الذات، وجعل المؤسسة التعليمية مفتوحة على محيطها.
6. التنويع في مسارات التعليم بما يخدم التنمية البشرية وصولا إلى التنمية الشاملة والمستدامة.
7. بناء القدرات لتقوية المجتمع من خلال المواطنة التي تشكل الأساس للعقد الاجتماعي، والارتقاء بمستوى المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى ترسيخ معاني العدل والسلم والقيم الإسلامية والإنسانية، المستندة إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، واحترام الرأي والرأي الآخر وفق القناعة بحق الاختلاف، وذلك لتقوية الانتماء الوطني والقومي والإسلامي والإنساني، وربط الهوية الوطنية بالهوية الكونية في عالم يحكمه الاعتماد المتبادل والمصالح المشركة بادراك واع دون ذوبان.
8. تمكين النظام التربوي من تعميق الثقافة الوطنية والقومية والإسلامية ، وتعميق الوعي بالقضايا القومية والإسلامية الكبرى.

مبررات التصور:

1- إن المعطيات الراهنة المستقاة من التقارير الوطنية والأممية والدولية تشير في مجملها إلى أن واقع التنمية البشرية في اليمن في كل أبعادها وعناصرها في مرحلة حرجة للغاية، ويصنف اليمن في دليل التنمية البشرية منذ العام 1990م من ضمن الدول منخفضة التنمية، بل في مؤخرة تلك الدول.

2- إن وجود علاقة بين التنمية البشرية والتعليم، يستدعي بالضرورة تطوير التعليم.

3- إن من أسباب انخفاض قيم دليل التنمية البشرية في اليمن انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم وتدني نوعيته، وارتفاع فجوة النوع الاجتماعي في كل المجالات.

4- توصيات المؤتمرات العلمية الوطنية والتقارير الأممية، وغيرها والتي تفيد في مجملها بأن التعليم في اليمن بكل مراحله وأنواعه بحاجة إلى إصلاح وتطوير، لعدم قدرته بوضعه الراهن على إعداد الناشئة إعدادا يلبي حاجات المجتمع الحالية فضلا عن تطلعاته المستقبلية.

7- تلبية احتياجات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية من العاملين المزودين بالمعارف والمهارات اللازمة من خلال الإعداد في التخصصات التي تحتاجها التنمية بكل أشكالها والتي تلبي حاجات السوق الحالية والمتوقعة مستقبلا.

8- التزام اليمن بالتنمية المستدامة في تقريرها الوطني التي شاركت به في مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (ريودي جانيرو) المنعقد في البرازيل في يونيو 2012[11].ما يستدعي ضرورة التطوير في التعليم كمقوم أساسي للتنمية البشرية وصولا للتنمية المستدامة.

مكونات التصور المقترح:

يعتبر التعليم من وجهة نظرية النظم نظام، وهو يمثل منظومة متكاملة ومترابطة، مكونة من أنظمة عامة وأخرى فرعية وكلها تندرج تحت النظام التعليمي، ولذا فالمعالجات أو التطوير الجزئي قد لا يؤتي ثماره، الأمر الذي يفرض التطوير في كل مدخلاته وعملياته لتحسين مخرجاته، مع الأخذ في الاعتبار مراعات الأولويات من خلال تقديم الأهم على المهم بما يتوافق مع الامكانيات المتاحة والفرص المتاحة.

لذا ارتأى الباحث أن تطوير التعليم من أجل الارتقاء بالتنمية البشرية وانتشالها من واقعها يتم من **خلال المحاور التالية:**

أولا: محور التطوير في فلسفة التربية والتعليم :

التربية والتعليم في اليمن وفي الوطن العربي عامة بحاجة إلى أن يعاد النظر في الفلسفة التربوية والتعليمية والتي تنطلق في الأساس من فلسفة المجتمع وتصوراته للإنسان والكون والحياة المستمدة من عقيدته ودينه. وبما أن الإنسان مخلوق مكرم على سائر المخلوقات في الخلق والعقل والتفكير والتكليف، زوده الله بوسائل التعلم والقابلية لاكتساب المعارف والخبرات والمهارات، لتتناسب مع مهمته في هذه الحياة، والكون كله مسخر لهذا الإنسان لأنه مناط التكليف، بدليل قوله تعالى "وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون" (الجاثية، الآية:13) وأن الهدف من خلق الإنسان هو عبادة الله وحده بدليل قوله تعالى" وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون..."(الذاريات، الآية:56) ومن عبادة الله عمارة الأرض في جميع مجالات حياة الإنسان بدليل قوله تعالى "...واستعمركم فيها:"(هود، الآية:61).

لذلك فتطوير التعليم في بلادنا لابد وأن ينطلق من فلسفة تربوية طموحة وواضحة تقود إلى اللحاق بالتقدم العلمي، مع المحافظة على الهوية الوطنية والإسلامية.

---

11) التقرير منشور على الانترنت على الرابط التالي http://ue.chm-cbd.net/implementation/documents/Rio-20-final-report.doc/download/en/1/Rio. تم الصفح في 5-3-2018-

ثانيا: التطوير في محور بنية التعليم الأساسي :

إن أهداف التعليم الأساسي- والذي مدته تسع سنوات من عمر الطالب- تحتاج إلى تطوير، كما أن هذه المرحلة تحتاج إلى تجزئتها إلى أطوار أو مستويات جزئية في إطار مرحلة التعليم الأساسي تتناسب مع النمو العقلي والجسمي للتلاميذ، ووضع أهداف لكل طور أو مستوى، وتحديد الكفايات والمهارات التي يتوقع أن يلم بها التلميذ في كل طور. ولذا يقترح الباحث تقسيم التعليم الأساسي الحالي إلى ثلاثة أطوار وهي:

1. طور التعليم التمهيدي: ويتمثل في التعليم ما قبل المدرسي أو ما يسمى برياض الأطفال، وهذا النوع من التعليم منصوص عليه في قانون التعليم العام رقم (45) لسنة 1992م
2. طور التعليم في الصفوف من (1-3) وهذا الطور ينبغي أن تحدد أهدافه، وأن يتولى تدريس صفوفه مربون ومربيات من ذوي الخبرة والكفاءة في التعامل مع الأطفال في هذه الفئة العمرية (7-9).
3. طور التعليم في الصفوف من (4-6) من الفئة العمرية (10-12) وهذا الطور من أهم اطوار التعليم الأساسي، حيث يفترض في هذا الطور أن يجيد التلاميذ القراءة والكتابة الصحيحة بدون أخطاء إملائية، كما يجيدون العمليات الحسابية بكفاءة، والأسس العامة لمبادئ الهندسة وحساب مقياس الرسم ... بالإضافة إلى اتقان المواد الأخرى المقررة عليهم، ويسند تدريس هذه الصفوف من المعلمين الحاصلين على شهادة الدبلوم نظام الخمس سنوات بعد الأساسية في نظام معاهد العلمين والمعلمين بعد تلقيهم دورات تدريبه في الجانب العملي والأكاديمي.
4. طور التعليم في الصفوف من (7-9) من الفئة العمرية0(13-15) وهذا الطور يعتبر نهاية المرحلة الأساسية، وبوابة التعليم الثانوي التخصصي، ويسند تدريس هذه الصفوف من المعلمين الحاصلين على الشهادة الجامعية (التخصصية).
5. إعادة النظر في أهداف التعليم الأساسي وفقا للأطوار المقترحة، وتحدد الكفايات التي يجب أن يمتلكها
6. خريجو هذه المرحلة، وكذلك المهارات التي ينبغي اكتسابها، باعتبار أن البعض منهم يكتفي بالحصول على شهادة التعليم الأساسي، والولوج إلى سوق العمل- سواء كان عملا حرا أو في القطاع الحكومي أو الخاص.
7. تنفيذ إلزامية التعليم الأساسي المنصوص عليه في قانون التعليم العام رقم(45) لسنة 1992م.
8. الزام الإدارة المدرسية في القرى والعزل في الريف، وفي الحارات والأحياء السكنية في المدن، بجمع معلومات عن الأطفال الذين بلغوا السن القانوني للالتحاق بالمدرسة الأساسية، ولم يلتحقوا وتوجيه النصح لأولياء الأمور بضرورة تسجيل أبنائهم في المدارس الأساسية، وبحث الأسباب التي حالت دون التحاق الأطفال بالمدارس الأساسية ومعالجتها في حال كونها مادية، وفي حالة عدم استجابة الاسرة

للدفع بتسجيل أبنائها في المدرسة الأساسية بعد بذل المساعدة لها يعرض رب الأسرة أو ولي أمرها للمسالة والعقاب باعتباره حرم اطفاله من حق التعليم .

9. استعادة الأطفال الذين تسربوا من التعليم الأساسي حتى يكملوا التعليم الأساسي بعد دراسة الاسباب ومعالجتها ، وفق خطة تضعها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات الداعمة.

10. القضاء على الأمية في صفوف الكبار وتجفيف منابعها الجديدة مثل (التسرب من التعليم الأساسي).

ثالثا: التطوير في محور مسارات التعليم الثانوي:

يعد التعليم الثانوي البوابة الرئيسية للتعليم التخصصي الجامعي والعالي وعليه يتحدد مستقبل المتعلم وأسرته ، بل ومستقبل التنمية البشرية في البلد ، وذلك لأن التخصص الأكاديمي وكذلك التقني والصناعي وغيرهما يبدأ من هذه المرحلة.

وحيث أن التعليم الثانوي العام في اليمن لايزال منذ خمسينيات القرن الماضي يسير وفق مسارين هما : القسم الأدبي، والقسم العلمي، لذا يقترح الباحث التنوع في التعليم الثانوي، ويمكن تفريع القسم الأدبي إلى فرعين وهما :

1- آداب ولغات. ب- إدارة واقتصاد.

وأن يتفرع القسم العلمي إلى:

1- فرع علوم الطبيعة والحياة. 2 -فرع العلوم الدقيقة ، بحيث يتفرع التعليم الثانوي العام إلى أربعة مسارات أو فروع بدلا من المسارين السابقين(أدبي- علمي) على أن يكون الصف الأول (الصف العاشر) جذعا مشتركا.

رابعا: التطوير في محور المعلمين:

إذا كان الطالب هو محور العملية التعليمية فإن المعلم هو حجر زاويتها إذ لا تعليم بدون معلم، ولا معلم إلا إذا كان يمتلك المعارف والمهارات والخبرات الأكاديمية والتدريسية والإدارية ، ومحبا لمهنته ومعتزا بها. والتطوير في هذا المحور يكون من خلال الآتي:

1. حسن الاختيار لمن يلتحق بكليات التربية في ضوء معايير يحددها فريق متخصص.
2. أن يعطى المعلم مرتبا يفوق مرتبات نظرائه المساويين له في المؤهل نظير جهده ووقته المسخر من أجل تعليم الناشئة ، كون الموظفين في الإدارات الأخرى يحصلون على بدلات ومكافآت نظير الأعمال الإضافية أما المعلم فليس له إلا المرتب.
3. الاهتمام بالنمو المهني والمعرفي للمعلمين الحاليين من خريجي معاهد المعلمين والمعلمات من خلال دورات تدريبية تأهيلية وصولا بهم إلى مستوى البكالوريوس في ضوء التطورات المستجدات في عالم التربية ، والتطورات التي تحدث بين وقت وآخر في مجال المنهاج المدرسي.

4. أن يعاد النظر في هيكل الأجور الحالية، وفي المستويات الوظيفية والسنوات اللازمة للانتقال من مستوى أدنى إلى المستوى الأعلى، بحيث تقسم سنوات الخدمة الفعلية لخريجي الجامعات المحددة بـ (35) عاما على مستويات التدرج الوظيفي بحيث أن المعلم الملتحق بمهنة التربية الذي قضى (35) سنة فعلية تصل درجته الوظيفية إلى درجة وزير وهو يزاول المهنة التدريسية أو الإشرافية باعتبار التعليم منظومة متكاملة الكل يعمل من أجل تحقيق أهدافها.
5. استقطاب معلمين من خريجي الماجستير والدكتوراه للمرحلة الثانوية وأن تكون مرتباتهم الأساسية مساوية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية.

خامسا: التطوير في محور الإدارة المدرسية:

1- اختيار مديري المدارس في كل مرحلة تعليمية وفق أسس ومعايير علمية تضعها الوزارة، ومنها مثلا أن لا يقل مؤهل المرشح عن الشهادة الجامعية- مع استثناء بعض المناطق النائية في حالة عدم توافر المؤهلات الجامعية- في مرحلة التعليم الأساسي.
2- إخضاع الوظائف القيادية المدرسية للمنافسة حسب الكفاءة والخبرة والسيرة الذاتية، ويقدم أصحاب المؤهل الأعلى والخبرة الأطول.
3- الزام الإدارة المدرسة بتوفير قاعدة بيانات لكل من الموظفين والطلبة وفق استمارة تصمم لهذا الغرض، للرجوع إليها عند الحاجة.

سادسا: التطوير في محور الإشراف التربوي(التوجيه التربوي):

الإشراف التربوي في كل دول العالم يحظى باهتمام كبير باعتباره بمثابة الاستشاري في مهنة الطب، فهو المعني بالإشراف العملي على سير العملية التعليمية ميدانيا، ويصحح مسارات العمل لما يحقق أهداف التعليم في كل صف وفي كل مرحلة ، ويرفع الاقتراحات بالتطوير بالتشاور مع المعلمين ومديري المدارس إلى قيادة الوزارة، ويتولى عمليتي التقييم والتقويم للعاملين ، ويقوم بتحديد الاحتياجات التدريبية للفريق التربوي ...إلخ .

ومن التطوير المقترح في هذا المحور:

1- الإشراف التربوي عملية قيادية فنية انسانية تصحيحية تقييمية وتقويمية
2- استبدال مفهوم التوجيه التربوي بمفهوم الإشراف التربوي. علي عباس
3- أن يتم اختيار المشرفين التربويين وفق مواصفات وسمات معينة (شخصية، ومهنية، وأكاديمية) بالإضافة إلى الخبرة في مجال التدريس والإدارة المدرسية، على أن تحدد معايير شغل هذه الوظيفة الهامة من قبل خبراء في وزارة التربية وخبراء من كليات التربية.
4- وضع أدلة للأداء والانجاز المدرسي وفق معايير دقيقة لكل من :

- الطلبة في ضوء الكفايات المطلوبة لخريجي الصفوف والمراحل.
- للمعلمين في ضوء مهام وواجبات المعلم.
- لمديري المدارس والإداريين كل وفق اختصاصه.
- للمشرفين أنفسهم في ضوء مهامهم ووظائفهم.

5- نشر هذه الأدلة بين الجميع ويكون التقييم والتقويم في ضوئها.

6- اعتماد ميزانية سنوية لهذا القطاع تمكنه من القيام بمهامه المنوطة به على أكمل وجه.

7- أن يرتبط تقييم المعلم الممتاز بحوافز تشجيعية كمنحه مرتبة إضافية لها قيمة مالية تضاف إلى راتبه.

سابعا: التطوير في محور البيئة المدرسية:

يقضي الطالب والمعلم والإدارة وغيرهم وقتا ليس بالقليل في المدارس، ولذا لابد أن تكون البيئة التعليمية المدرسية بيئة آمنة وجاذبة لا طاردة، تتوافر فيها الخدمات الطلابية ولو في حدها الأدنى. والتطوير في هذا المحور يشمل:

1. توفير الأجهزة والوسائل التعليمية اللازمة (معامل، اجهزة عرض، وسائل تعليمية ورقية إلخ) .
2. تخصيص ميزانية تشغيلية للمدارس سنويا، ومعاملة المدارس كالإدارات العامة أو الفرعية بديوان عام الوزارة، على أن تورد المدارس ما تتحصله من رسوم إلى حسابات الوزارة، وأن يتم تحديد أوجه الصرف في ضوء العمليات المحاسبية المعروفة، على أن تكون هذه الميزانية حسب حجم المدارس.
3. الزام المدارس بحصر الطلبة الفقراء الغير قادرين على دفع الرسوم الدراسية وفق ضوابط معينة، وترفع بها إلى مكاتب التربية بالمحافظات لإعفائها من الرسوم، وتوفير الدعم والمساعدات من قبل الدولة والمجتمع والمانحين
4. الدولة والمجتمع والمانحين لهذه الشريحة.
5. أن تكون أعداد الطلبة في الفصول الدراسية مناسبة وفي ضوء الخارطة المدرسية.
6. توفير الخدمات الطلابية في المدارس، ومنها الخدمات الطبية والارشادية، والرياضية، ودورات الصرف الصحي وغيرها، وأن تتوافر أدوات السلامة.
7. انفتاح المدرسة مع محيطها باعتبارها مركز تنويري، وأن تمد جسور العلاقة التشاركية بينها وبين الأسرة من
8. جهة، وبين المدرسة والمجتمع المحيط من جهة أخرى.

9. تتكفل المدارس بتعليم محو الأمية وتعليم الكبار في محيطها، وتمنح مكافآت وفقا للأعداد الملتحقين وفق آلية مناسبة.
10. توافر قاعات ضمن المباني المدرسية خاصة باستراحة المعلمين.
11. توفير المكتبات في كل مدرسة ولو في الحد الأدنى.

ثامنا: التطوير في محور الأساليب والعمليات التحويلية:

العمليات التدريسية تعتبر قلب العملية التعليمة لأنه من خلالها تحول المدخلات إلى مخرجات.

والتطوير في هذا المحور يتمثل في:

1. التنويع في أساليب واستراتيجيات التعليم والتعلم من قبل المعلمين.
2. أن يصنف المعلمون الطلاب في مواد تخصصاتهم وفق مستوياتهم التحصيلية، من خلال اختبار يضعه المعلم بداية العام الدراسي، ليكتشف مستوى الطلاب وتحديد الطلبة الذين يحتاجون إلى دعم إضافي في المواد العلمية واللغات حتى يسهل عليهم مجاراة زملائهم في متابعة الدروس.
3. الاهتمام بالطلبة الملتحقين بالمدارس من ذوي الاحتياجات الخاصة .
4. متابعة المعلم والمدرسة لنتائج الامتحانات الشهرية والنهائية لمعرفة مدى تقدم الطلبة، واتخاذ المعالجات اللازمة حيال الطلبة الضعاف في تحصيلهم الدراسي وتوجيه الدعم لهم .
5. الاهتمام بالطلبة المتميزين والذين لديهم مواهب وقدرات خاصة تفوق اقرانهم وتشجيهم وتسجيلهم في سجل خاص مع تدوين مجالات اهتماماتهم وهذا ما تفعله الدول المتقدمة.
6. تشجيع الطلبة المتفوقين والموهوبين، وكذلك المعلمين المبادرين والمخلصين في أعمالهم من خلال الشهادات التقديرية، والاعتراف بجهودهم وتميزهم أمام الفريق المدرسي، وفي لوحة خاصة في المدرسة.

تاسعا: التطوير في محور المناهج الدراسية:

المناهج الدراسية: هي أساس البرامج التعليمية حيث لامعنى لوجود المدرس والمدرسة إذالم تتوافر المناهج الدراسية الجيدة، كما أن المناهج التعليمية هي التربية وهي التعليم المبرمجة حسب أهداف محددة نابعة من فلسفة المجتمع واتجاهاته المستقبلية، وخططه التنموية مستندة على أسس نفسية ومعرفية ومرتبطة بالمتعلم ومرحلته العمرية، وبالمجتمع وهويته وقيمه، تطبق في مواقف تعليمية بطريقة تفاعلية مع مكونات المواقف التعليمية داخل المدرسة وخارجها،. كما أن هذه المناهج التعليمية إن لم تكن هي السياسة التعليمية فهي جوهرها وقطب رحاها، والركيزة الأساسية لها، فنجاح السياسة التعليمية أو فشلها يتعلق بصفة رئيسية بمحتوى المناهج النابعة من الأهداف التربوية، وبفعالية تنفيذها.

وعليه فإن مصدر أي تنمية ينطلق من التربية والتعليم، وأي تطوير في التربية والتعليم لا بد أن ينطلق من تطوير المناهج التعليمية وفق غايات وأهداف واضحة ومحددة نابعة من فلسفة المجتمع، وفي هذا

الصدد أشار نجيب محي الدين[12] إلى أن الاتحاد السوفيتي حقق إنجازا علميا رائعا بإطلاقه القمر الصناعي الذي يحمل "الكبة لايكا" إلى الفضاء الخارجي عام 1957م مسجلا بذلك تفوقا علميا في هذا المجال، وعلى إثر ذلك سارعت الولايات المتحدة الامريكية بكافة مؤسساتها التعليمية والعلمية مدعومة من الإدارة الامريكية إلى إعادة النظر في كافة مناهجها التعليمية والعلمية فأخذت تولي تدريس" الفيزيا والعلوم الرياضية" اهتماما مركزا في جميع معاهد التعليم وعلى اختلاف مستوياتها، بالإضافة إلى ازدياد الاهتمام بمعاهد البحث العلمية والتكنولوجية وتوجيه موضوعاتها نحو الفضاء...ولم تمضي- حسبه- إلا أعواما قليلة حتى حققت التكنولوجيا الأمريكية تفوقا فضائيا بالهبوط على سطح القمر، وكان ذلك بفضل التطوير الذي احدثته في مناهجها التعليمية، وكذلك اليابان عملت على تطوير منهجها وغيرت السياسة التعليمية لتكون مواكبة لما يجري في البلدان المتقدمة فحققت نجاحات كبيرة (العيساوي، 2012).

والتطوير في هذا المحور:

1. أن يشتمل الكتاب المدرسي على الأهداف العامة للمادة الدراسية، وأن تحدد الأهداف السلوكية التي تمثل نواتج التعلم لكل وحدة من وحداته وفق معايير الاعتماد والجودة.
2. أن يشار في الكتاب المدرسي إلى طرائق التدريس المناسبة لتحقيق أهداف الوحدات والمواضيع ليسترشد بها المعلم أثناء التدريس.
3. أن تتصف الكتب المدرسية بالتطوير والتجديد وعدم الجمود، وأن يتوازن فيها الجانب النظري مع الجانب العملي- في المواد التي تحتاج إلى التطبيق المعملي
4. كما ينبغي أن تضاف مقررات تكنولوجية كثقافة عامة للطلبة في الصفوف (6- 9) في المرحلة الأساسية، وكذلك في المرحلة الثانوية وفقا لحاجات الطلاب.
5. تطوير الكتب المدرسية كل خمس سنوات بما يواكب حاجات المتعلمين والتطورات المستقبلية في المجال التربوي في ضوء نتائج الدراسات والابحاث في مجال علوم التربية وعلم النفس .
6. إضافة مواد جديدة للطور الاخير من التعليم الأساسي.
7. إعادة النظر في عدد الساعات التي يقضيها الطالب في المدرسة، والتي تفي بتنفيذ المواد والأنشطة المدرسية

عاشرا: التطوير في محور التعليم المهني والفني:

يعد التعليم المهني والفني من أنواع التعليم النظامي في دول العالم، فهو يهدف بالمقام الأول الإعداد التربوي والمهني للطلبة وإكسابهم المهارات المعرفية والمهنية الذي تقوم عدة مؤسسات تعليمية من أجل إعداد جيل من المهنيين المهرة في شتى التخصصات، التجارية منها والصناعية والصحية والفنية

12) مقال نشره في مجلة الثقافة الجديدة ،عدد (319) بعنوان" خواطر في شؤون التعليم في العراق"

والزراعية لمقابلة احتياجات سوق العمل بما يساعد على مواجهة الخلل الهيكلي بين العرض والطلب في أسواق العمل.

اذا يعد التعليم المهني والتقني أحد عوامل نهضة وتطور الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان ودول شرق آسيا والصين وغيرها ، باعتباره أهم دعامات الاقتصاد التي تقوم على تطوير الدول وإعطاءه الأهمية القصوى في أنظمتها التعليمية السائدة، وربطها بشراكة فاعلة مع مؤسسات سوق العمل، كما يعد أداة لتعزيز التنمية البشرية المستدامة للتخفيف من وطأة الفقر والبطالة وتعزيز المواطنة الصالحة.

والتطوير في هذا المحور يتمثل في:

1- فتح مسارات وتخصصات متعددة وسلم تعليمي نظامي يوصل الطالب إلى المستوى الجامعي، بحيث يلبي طموحات الطلاب في التخصصات المختلفة سواء في الصناعة أو التقنيات والبرمجة المتقدمة وغيرها من التخصصات التي يتطلبها سوق العمل الحالي والمستقبلي، بحيث تتاح أمام الطالب خيارات متعددة.

2-منح حوافز للملتحقين بهذا النوع من التعليم لعزوف الطلبة عن الالتحاق به.

3- افتتاح مدارس أو معاهد صناعية في ضوء احتياجات الدولة المجتمع.

4-إدراج بعض المواضيع المتعلقة بهذا المحور في مواد الصفوف العليا من التعليم الأساسي مهنية وفنية كثقافة عامة تحبب الطلبة للالتحاق بهذا النوع من التعليم.

5- الرجوع إلى المسوحات والابحاث الجيولوجية والجغرافية لمعرفة المواد الخام المتوفرة في اليمن والتي لها قيم اقتصادية وفي ضوئها تنشأ معاهد عليا لتصنيع المواد التي تتوفر موادها الخام في الأراضي اليمنية.

الحادي عشر: محور التطوير في التعليم الجامعي:

إذا كان التعليم الأساسي هو القاعدة الصلبة للتعليم، كما يعد التعليم الثانوي هو القلب النابض للتعليم ومفترق طرق التعليم التخصصي، فإن التعليم الجامعي بمثابة الرأس لجسد التعليم فهو العقل المدبر والمخطط لجميع مسارات التنمية ولذا فإن التطوير في هذا المحور يتمثل في:

1- فتح برامج تخصصية تلبي احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة.

2- الزام مؤسسات التعليم العالي باعتماد نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم.

3- الاهتمام بالمراكز البحثية ودعمها حكوميا ومحليا.

4- تشجيع الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص في مجال البحث العلمي في الجامعات.

5- ينبغي أن تقاس فعاليات الجامعات من خلال كفاءة مخرجاتها ، ومن خلال المؤتمرات العلمية التي تقوم بنشرها.

6- كما ينبغي أن تقاس فعاليات الجامعات من خلال اسهاماتها في بناء مجتمع المعرفة في محيطها.

7-تخفيض المعدلات المطلوبة في الثانوية العامة لخوض المنافسة على المقاعد المتاحة واعتماد امتحان قبول لكل الأقسام.

8- زيادة الطاقة الاستيعابية للقبول في الكليات الجامعية وخصوصا الأقسام العلمية والتطبيقية.

9- الغاء شرط مرور عام على الثانوية للقبول في التنسيق، ويتم قبول الطلبة للالتحاق بالتعليم الجامعي التي تنطبق عليهم الشروط في ذات العام المتخرج في من الثانوية حتى لا يفقد معارفه ومعلوماته.

10- نجاح التنمية الشاملة والنهوض بالمستوى العلمي لمخرجات التعليم العالي من خلال تعزيز الآتي:

أ- تعميم التعليم الأساسي والثانوي والاهتمام بجودته ومضامينه ومعاييره باعتبار مخرجات التعليم الثانوي تمثل مدخلات التعليم الجامعي.

ب- تنمية المؤسسات التعليمية في كافة مراحل التعليم وخصوصا مؤسسات التعليم العالي وتأهيلها بما يلزم للقيام بمهامها خير قيام.

ج- قيام تنسيق فعال بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات القطاع الخاص للقيام بالأبحاث وتقديم الخدمات البحثية لمعالجة وتطوير قطاعات القطاع الخاص .

متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

بما أن النظام التعليمي منظومة متكاملة فإن متطلبات تنفيذ التصور المقترح تتمثل في الآتي:

1- إرادة سياسية داعمة.

2- قيام الوزارات القائمة على التعليم بتحليل الوضع القائم في مؤسساتهم، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في البيئة الداخلية، وكذا تحديد الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية.

3- تحديد الرؤية العامة والرسالة العامة للنظام التعليمي بمشاركة الوزارات الثلاث وبمشاركة خبراء وأعضاء هيئة تدريس متخصصين في هذا المجال، ومن ثم تحديد الرؤية والرسالة لكل قطاع في ضوء الرؤية العامة والرسالة العامة للنظام التعليمي.

4- تحديد الأهداف الاستراتيجية العامة لقطاع التعليم ومن ثم تحديد الأهداف العامة لكل قطاع من قطاعات التعليم، في ضوء الأهداف العامة لقطاع التعليم.

5- إجراء تقييم داخلي شفاف لمعرفة مواطن القوة ومواطن الضعف فيها بالطريق المعروفة.

6- قيام كل وزارة ببناء استراتيجية لتطوير التعليم الواقع تحت إشرافها وإدارتها وفق رؤى ورسالة الوزارة بمشاركة الوزارات الأخرى ولاستعانة بالخبراء في مجالها، واشراك القطاع الخاص المستفيد من مخرجات الوزارات وكذا منظمات المجتمع المدني، وأكاديميين من ذوي الاختصاص .

7- تناقش استراتيجية كل وزارة في إطار ق طاعاتها وفروعها بحضور الوزارات الأخرى

8- توضع الاستراتيجيات الثلاث المعدة من قبل الوزارات في مسودة واحدة تصنف إلى ثلاثة أبواب لكل وزارة باب في هذه المسودة كاستراتيجية عامة لتطوير التعليم.

9- مراجعة المسودة من جميع الوزارات المعنية، بإشراك الخبراء ومندوبين من القطاع الخاص ومن منظمات المجتمع المدني والمهتمين بشؤون التعليم .

10- عقد مؤتمر وطني عام لعرض مسودة الاستراتيجية العامة لمناقشتها واستقبال الملاحظات والتعديلات عليها.

11- تشكيل لجنة لصياغة الاستراتيجية العامة بشكلها النهائي في ضوء الملاحظات الهامة.

12- بعد صياغة الاستراتيجية العامة بشكلها النهائي يتم طباعتها في كتاب، ومن ثم توزيعها على الوزارات والجامعات، ويتم تسليمها بشكل رسمي.

13- قيام كل وزارة من وزارات التعليم بعمل خطة تنفيذية مزمنة.

الاستنتاجات العامة:

توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1. التنمية البشرية بكل أبعادها وعناصرها في اليمن منخفضة، وهذا الانخفاض ليس وليد الوضع الراهن وإنما هو ضعفا متراكما ومركبا منذ عقود، وازداد انخفاضا في السنوات الأخيرة بسبب الحرب.
2. الانخفاض الموجود في قيم مؤشرات دليل التنمية البشرية يرجع بصورة أساسية إلى ضعف التعليم من حيث الكمية والنوعية، ومن حيث المسارات والإدارة...إلخ .
3. العلاقة بين التمية والتعليم علاقة تبادلية لا يمكن نجاح أحدهما في غياب الآخر.
4. التنمية البشرية عملية مجتمعية تحتاج إلى تظافر جهود المجتمع.
5. التعليم عمود التنمية البشرية ،بل وكل أنواع التنمية.
6. الجانب المادي (الاقتصاد) شرط من شروط تطوير قيم التنمية البشرية.
7. ليس للجانب المادي أهمية إذا لم توجد كفاءات بشرية لتسييره وتوجيهه لخدم التنمية البشرية.
8. الانفاق على التعليم يعد استثمار في الرأسمال البشري وعوائده مضمونه.

المقترحات :

أ- إجراء دراسات أخرى تتناول العناصر والمؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية في اليمن والتي لم تتناولها الدراسةالحالية.

ب- توفير الدعم الحكومي والخاص والدولي لتنفيذ الاستراتيجيات التي تضعها الوزارات المعنية في ضوء الصور المقترح والتي ستنبثق عن الاستراتيجية العامة.

ج- الاعتماد على التخطيط وتجنب الترقيع باعتبار التعليم منظومة متكاملة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. احصائيات التنمية البشرية في الدول العربية- **التنمية في كل عمل**، (2014).
2. برنامج الأمم المتحدة الانمائي منشورة على الشبكة العنكبوتية على الرابط التالي: https;//www.arabstates.Undp.org/content/rbas/home/Pressreleases/2019/yemem
3. بعيرة، أبو بكر مصطفى، بعيرة، أنس أبوبكر(د-ت)، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة، بحث مقدم لمؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا.
4. تقرير التنمية البشرية (2016) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، منشور على صفحة الشبكة العنكبوتية (انترنت) pdf على الرابط التالي:http://hdr.undp..org، طبع في كن
5. ـــــــ (، 2018)، برنامج الأمم المتحدة الانمائي- دليل التنمية البشرية- الحالة الصحية.
6. ـــــــ (2019) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، منشور على صفحة الشبكة العنكبوتية
7. ـــــــ (2018) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، منشور على صفحة الشبكة العنكبوتية
8. ـــــــ (2015) برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
9. التقرير الوطني للجمهورية اليمنية(2012)،اة حول التنمية المستدامة المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة(ريودي جانيرو) الذي انعقد في البرازيل، يونيو،(2012) منشور على الرابط التالي: http://ue.chm-cbd.net /implementation/documents/Rio-20-final-report.doc/download/en/1/Rio.
10. تقرير التنمية البشرية (2012) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، عمان.
11. الحر، عبد العزيز محمد(2003)، **التربية والتنمية والنهضة**، ط1،" كتاب فائز بجائزة مكتبة الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني العالمية.
12. الحسن، عبد الرحمن محمد (2011)، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، دراسة مقدمة لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المنعقد بجامعة المسيلة، في الفترة 15-16 /2011م.
13. الحسين، عمر محجوب محمد(2018)، **جودة التعليم والتنمية البشرية)** موضوع منشور على الشبكة العنكبوتية بعوان : على الرابط التالي:-htt://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/hadle/123456789 تم تصفحه في 2019/12/25م
14. الحمدان، سهيل(2002)، اقتصاديات التعليم: تكلفة التعليم وعائداته،ط1، الدار السورية الجديدة، مشق-سوريا.
15. دليل التنمية البشرية ومؤشراتها، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، التحديث الاحصائي لعام 2018م.
16. رياض، أبو لصباع (2013)، **التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية**- الواقع والتحديات" دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف- الجزائر.

17. زقاوة ، احمد (2013)، **جودة التعليم العالي ومتطلبات التنمية البشرية**، *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*، العدد 7 سبتمبر 2013م المركز الجامعي، غليزان- الجزائر.

18. زقون،(2012)، تقرير عن التعليم في اليمن موقع أصوات عربية لتحسين جودة التعليم في اليمن منشور على الشبكة العنكبوتية على الرابط التالي: https://Mohamedansary.com

19. السعيد، أنور (1996)، **التنمية الاقتصادية الخاصة بالتعليم الجامعي الخاص في الأردن**، *مجلة العلوم التربوية*، العدد2، المجلد23.

20. شرف الدين، حسن أحمد(2004)، تقرير عن مجتمع المعرفة في الجمهورية اليمنية، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقليمي التحضري الثاني للقمة العالمية لمجتمع المعلومات- الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربي، المنعقد في دمشق ، في الفترة 22-23 نوفمبر.

21. الشميري، رضا عبد الجبار سلمان، والجبوري، حسون عبود د بعون (2015)، **درور التربية والتعليم في التنمية البشرية في العراق**، *مجلة أوروك*، كلية التربية للعلوم الإنسانية، عدد(3)، المجلد 8-15 ص ص 289-322 ،جامعة المثنى.

22. العبد الله الكفري مصطفى، (2019) مقال منشور على صفحة الشبكة العنكبوتية (انترنت) جامعة دمشق – كلية الاقتصاد تاريخ -gasomfa@scs-net.org

23. عقون، كريمة، الشافعي، بديار (2017)، **التنمية البشرية وثلاثية التعلم والتعليم التعليمية**، مذكرة لاستكمال شهادة

24. العلواني، نوري عباس (2014م)، **نظام التعليم في الجمهورية اليمنية**،ط1، صنعاء.

25. عمر، مضر خليل وحميد، رقية مرشد (203)، **العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع**. دراسة منشورة على الانترنت على الرابط التالي:-https://www.muthar .alomar.com/wpp-content/2013

26. العمري، مصطفى عبد الرزاق (2011)، **طموح الخريجين السعوديين**، *مجلة التدريب التقنية*، العدد(153).

27. فرج، سكنة جهية (2017)، دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد(34)، كانول أول ،2017م

28. فهمي، محمد سيف الدين (1992)، **سبيل التعاون بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية في دول الخليج العربية**: الواقع وسبل المستقبل، مكتب التربية العربي لدول الخليج- الرياض.

29. محمد ،كوثر ناهي(2017)، **دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية**، ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القادسية. منشورة الانترنت على الرابط التالي:https//qu.edu.iq/repoitoty/wp

30. المزاح، محمد محمد أحمد (2005)، **تطوير مؤشر التنمية البشرية وطرق قياسه- اليمن أنموذجا**، أطروحة دكتوراه، كلية التربية جامعة الخرطوم.

31. المعهد العربي للتخطيط(د-ت)، **دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية البشرية**، الكويت.
32. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(2012)، **التعليم في الوطن العربي**، تقرير المرصد العربي للتربية.
33. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2013)، وضع التنمية البشرية في اليمن، الجلسة العلنية السادسة، 2013م من الرابط التالي:http://afedmag.com/web/ala/pdf
34. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2018)، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية 2016-2018، سلسلة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة – اليمن- صنعاء، 2018: 63).
35. وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجهاز المركزي(2019)، تقرير خاص بورشة الاشهار الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة للجمهورية اليمنية في 16 مارس 2020م.
36. وزارة التخطيط والتعاون الدولي – قطاع الدراسات والتوقعات(2019) وضع التنمية البشرية في اليمن في التقارير الدولية، العدد(41) مارس 2019م من الرابط التالي:https://www.ye.undp.org/pdf
37. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والبنك الدولي- تقرير مشترك (2010)، تقرير التنمية البشرية.
38. وزارة التربية والتعليم (2013)، المراجعة السنوية الثامنة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام، الملتقى التربوي في الفترة من 27-28، مايو- صنعاء .
39. ـــــــ (2016) المؤشرات الاحصائية التعليمية، - كتاب الاحصاء السنوي، 2016/2015..
40. وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، نشرة إحصائية 2005، الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني(2005-2014).

مراجع باللغة الانجليزية:

- Cooray,A.V.(2009).**The role of education in economic growth**. paper.ssrn.com
- Hanushek,.E. A.& Wößmann, L.(2007). **The role of education quality for economic growth**. Elibrary .worldbank.org.
- Sven,A.K.(2017**). Higher education impact on human development** .:Acase study from Pakistan.Master:Univrsity of Agder.
https://elibrary.worldbank.org/doi/abs .
https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/1813-9450-4122
https://www.google.com/url?q=https://pdfs.semantisschollar.org.

مواقع انترنت:

https://hdr.undp.org/sites/default.
https://M.facebook.com/hrdk/posts.
http://dti.ntu.iq/sus/2019.
https://www.diwanalarab.col.
https://www.islamweb.net/newlibary.
https://www.annajah.net.
https: www.annajah.net.

واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة بالجمهورية اليمنية

The reality of entrepreneurship in private universities in the Republic of Yemen

د. عامر سعد أحمد جبران[1]
د. خالد صالح يحي أحمد المساجدي[2]

(1)أستاذ الإدارة المساعد بكلية المجتمع
عمران - اليمن
(2)أستاذ الإدارة المساعد - كلية التكنولوجيا الحديثة
صنعاء - اليمن

الملخص:

هدفت البحث لمعرفة واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر الطلبة فيها، ولتحقيق الهدف أُستخدم المنهج الوصفي المسحي، واستبانة مكونة من (39) فقرة موزعة على خمسة مجالات هي (الثقافة الريادية، الإبداع والابتكار، المخاطرة المحسوبة، الاستقلالية، التنافسية)، وبعد التأكد من صدق الأداة وثباتها وزّعت على عينة البحث المكونة من (121) طالب وطالبة، اختيرت بالطريقة العشوائية البسيطة من طلبة المستوى الرابع بالجامعات الخاصة في النصف الأول للعام الجامعي 2019/ 2020م، وحلّلت البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، وخلُصت نتائج البحث إلى أن واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة من وجهة نظر الطلبة في مجمله كان بدرجة "متوسطة" على مستوى الأداة ككل ومجالاتها، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي على مستوى الأداة ككل ومجالاتها، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً على مستوى الأداة ككل ومجالاتها تعزى لمتغير التخصص، ما عدا مجال "المخاطرة المحسوبة"، توجد فروق لصالح فئة ذوي التخصص محاسبة، كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً على مستوى الأداة ككل ومجالاتها تعزى لمتغير الجامعة، حيث كانت الفروق لصالح جامعة الرازي، ما عدا مجال " المخاطرة المحسوبة" حيث كانت الفروق لصالح جامعة العلوم والتكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، الجامعات الخاصة.

Abstract:

The research aimed to know the reality of entrepreneurship in private universities in the Republic of Yemen from the students' point of view, and to achieve the goal, a descriptive survey approach was used, and a questionnaire consisting of (39) items distributed into five areas (entrepreneurship culture, creativity and innovation, calculated risk, independence, and competitiveness) ,After confirming the validity and reliability of the tool, it was distributed to the research' sample consisting of (121) male and female students. It was chosen by a simple random method from fourth-level students in private universities in the first half of the academic year 2019/2020 AD, and the data were analyzed using the statistical packages program (SPSS), and the results of the research were concluded. That the reality of entrepreneurship in private universities from the students 'point of view as a whole was" medium "at the level of the tool as a whole and its fields, The results showed that there are no statistically significant differences attributed to the gender variable at the level of the tool as a whole and its fields, and there are no statistically significant differences at the level of the tool as a whole and its fields due to the variable of specialization, except for the field of "calculated risk ". The existence of statistically significant differences on a whole level and their fields due to the variable of the university, where the differences were in favor of Al-Razi University, except for the field of "calculated risk", the differences were in favor of the University of Science and Technology.

Key words: entrepreneurship, private universities.

مقدمة:

تكتسب ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة أهمية بارزة في الحياة العامة والخاصة، نظراً لدورها الحيوي في التنمية المستدامة، وكذا لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة لدورها المتميز لاستقطاب أصحاب الأفكار الإبداعية وإشراك فئات السكان المختلفة في الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة فئات الشباب، من خلال تبني مشاريع الأعمال الخاصة بهم.

ونظراً للدور الحيوي للريادة، فإن غالبية الدول والحكومات تعمل على سن القوانين والتشريعات الداعمة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها تمثل التجسيد الحقيقي للعمل الريادي، وقد قطعت العديد من الجول شوطاً ملحوظاً في هذا المجال، وأصبحت لديها تجارب مميزة في الريادية من خلال دعمها وتشجيعها لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة (أبو قرن، 2015، 2).

ومع تنامي ظاهرة البطالة بين الشباب من خريجي مؤسسات التعليم بشكل عام والجامعات بوجه خاص، وفي ظل انحسار قدرة المؤسسات الحكومية والقطاعين العام والخاص على استيعاب المزيد من العاملين والقوة العاملة من الشباب -خريجي المؤسسات التعليمية المختلفة- فلقد قامت العديد من الدول بإعادة النظر في أنظمتها التعليمية والتدريبية بما يوفر بعداً جديداً يستهدف إثارة اهتمام الطلبة والمتدربين الشباب وتنمية اتجاهاتهم، وتوجيههم نحو خيار العمل لحسابهم الخاص من خلال تأسيس مشروعاتهم الخاصة كبديل للعمل بأجر لدى الغير، وهذا البعد الجديد يحمل في مضمونه توظيف أساليب وخطط تشمل وتتوافر في كل المراحل التعليمية التي يمر بها الشباب، ومن ثم توفير بيئة اقتصادية مواتية لتطبيق مشروعاتهم الريادية (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، 2007، 1).

وهذا ما أكدته دراسة (الحمالي، والعربي، 2016) بضرورة وضع سياسات وأهداف محددة وخطط تنفيذية فيما يخص ريادة الأعمال في الجامعات.

كما أوصت دراسة (موسى، 2018) بضرورة أن يهدف المنهاج الجامعي إلى تزويد الطلبة بالمهارات الريادية في جميع التخصصات الجامعية

فيما أشارت نتائج دراسة (الرميدي، 2018) إلى غياب التعليم الريادي بشكل كبير في مختلف التخصصات، بجانب ضعف الدعم الجامعي لريادة الأعمال لدى الطلاب.

والجامعات اليمنية ينبغي عليها أن تتابع الانفجار المعرفي وتطبيقاته المختلفة، وأن تمد جسور التعاون بينها وبين المؤسسات والشركات والمصانع، وقطاعات الإنتاج، ومحاولة تقديم الأفكار والاستشارات والدراسات، وتطوير أساليب ووسائل جديدة، إلى ما هنالك من أوجه التعاون والتنسيق المشترك، حتى يتحقق الربط بين العلم والعمل والجامعة والمجتمع (الحاج، 2014، 20) .

وفي ضوء ما سبق يرى الباحثان أن على الجامعات اليمنية أن تبحث عن آليات حديثة ومتقدمة تدعم ريادة الأعمال، شأنها شأن بقية الجامعات العالمية تستطيع من خلالها الربط بين التعليم والصناعة والمجتمع، وكذا توفير فرص استثمارية وتشغيلية لطلبتها وخريجيها والمجتمع المحيط بها هذا من ناحية،

ومن ناحية أخرى مساعدتها للدولة في دعم الاقتصاد الوطني، والمساهمة الفعَالة في تحقيق التنمية المستدامة، والتخفيف من بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، والتي من أبرزها الطلب المتزايد على الوظيفة العامة وغيرها، وهذا ما دعا الباحثان إلى إجراء هذا البحث للتعرف على واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة.

مشكلة البحث:

شهد قطاع الأعمال العديد من التغيرات والتطورات الهائلة، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بريادة الأعمال، وتشجيع الشباب على أن يصبحوا رواد أعمال؛ ونتيجة لذلك فإن على الجامعات دوراً كبيراً في تأهيل هؤلاء الشباب، وتنمية ثقافة ريادة الأعمال لديهم، وإكسابهم الخصائص الريادية التي تدفعهم وتشجعهم على العمل الريادي، لاستيعابهم في مختلف المجالات؛ لتخفيف حدة البطالة بين أوساط الخريجين منهم.

حيث أشار المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2012، 89- 90) إلى أن من ضمن التحديات التي تشترك فيها الجامعات الأهلية والخاصة غلبة مخرجات التخصصات النظرية والإنسانية على مخرجات التخصصات العلمية والتطبيقية وبالتالي زيادة في البطالة والهدر في رأس المال البشري، كما أشار في توصياته المقترحة لإصلاح التعليم الجامعي بضرورة دمج التعليم الجامعي في عملية التنمية، باعتباره وسيلة أساسية للارتقاء بالمجتمع واستغلال إمكاناته البشرية والفكرية والمادية في سياق عالمي متغير.

وفي السياق نفسه أشار المجلس الأعلى لتخطيط التعليم إلى غياب اهتمام الجامعات اليمنية بدراسة وتحليل احتياجات ومتطلبات سوق العمل من مخرجات الجامعات، فالقطاعان العام والخاص في أمس الحاجة إلى مخرجات النظام التعليمي من الكوادر المؤهلة والمدربة التي يجب أن تقود عملية التنمية (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014, 99)

ومن منطلق أهمية ريادة الأعمال ودورها الهام في النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ونظراً لازدياد أعداد الخريجين من الجامعات اليمنية دون مقدرة سوق العمل على استيعابهم، لذا سيقوم الباحثان بدراسة واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1. ما واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر طلبة تلك الجامعات؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) حول واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة، تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، التخصص، الجامعة)؟

أهداف البحث:

هدف البحث إلى معرفة واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة بالجمهورية اليمنية من خلال الآتي:

1. تشخيص واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر طلبة تلك الجامعات.
2. الكشف عن التباينات حول واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة، تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، التخصص، الجامعة)

أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من أهمية موضوعه المتمثل في تشخيص واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة بالجمهورية اليمنية، كما تتمثل أهميته في النتائج التي تم التوصل إليها، والتي يمكن الاستفادة منها في توجيه جهود الجامعات الخاصة للاهتمام بريادة الأعمال فيها، بما يحقق رضا الطلبة وتحسين وتطوير واقعها، بالإضافة إلى فتح المجال أمام دراسات مستقبلية في هذا الموضوع.

حدود البحث:

اقتصر البحث **موضوعياً**: على رصد وجهات نظر طلبة الجامعات الخاصة حول واقع ريادة الأعمال، من حيث مجالات (الثقافة الريادية، الإبداع والابتكار، المخاطرة المحسوبة، الاستقلالية، التنافسية)، **وبشرياً:** طلبة المستوى الرابع في قسم إدارة الأعمال، **ومكانياً:** الجامعات الخاصة (العلوم التكنولوجيا، الرازي، الأندلس، آزال)، **وزمانياً:** تم تطبيق الدارسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (2020/2019).

مصطلحات البحث:

تعريف ريادة الأعمال: وهي كلمة فرنسية الأصل تعني إنشاء عمل حر يتسم بالإبداع ويتصف بالمخاطرة ويكون وفق أفكار مبدعة ومبتكرة ترتكز على المخاطرة ورأس المال الجريء، حيث يُعتبر الريادي شخص لديه الإدارة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح اعتماداً على قوى الريادة في الأسواق والصناعات المختلفة للحصول على منتجات ونماذج جديدة تُسهم في التطور والنمو الاقتصادي والصناعي على المدى الطويل (الشميمري والمبيريك، 2014، 20).

وذكر الاتحاد الأوروبي بأن ريادة الأعمال هي: الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط عن طريق مزيج من المخاطرة والإبداع والابتكار والفاعلية في ذلك العمل (Avanizi, 2009,15).

وذكر (Roddic, 2007,12) بأن ريادة الأعمال هي: عملية ديناميكية هادفة تسعى إلى إدارة الأعمال والمشروعات وتنميتها بطرق مبتكرة وغير تقليدية، وفق أفكار ورؤى وتصورات إبداعية تحقق الربح وتمنح ميزات تنافسية.

التعريف الإجرائي: تُعرف بأنها: إنشاء عمل حر يتسم ويتصف بالمخاطرة المحسوبة ويُساهم في خلق فرص عمل جديدة مما يُساهم في إحداث تطوير وتنمية وطنية شاملة ومستدامة.

الإطار النظري:

تعريف ريادة الأعمال:

يرتبط مفهوم ريادة الأعمال دائما بابتكار أفكار جديدة لتقديم خدمات ومنتجات متميزة أو أسلوب إنتاج جديد أكثر كفاءة، وهي ترتكز على عنصر المخاطرة من خلال تطوير منتج قديم أو تقديم منتج وخدمة جديدة، فالمخاطرة تتضمن إمكانية عدم قبول المستهلكين المنتج أو الخدمة بالشكل الجديد، أو عدم الإقبال على المنتج أو الخدمة الجديدة، وهذا ما يجعل مفهوم ريادة الأعمال يتعدد ليشمل المالك والمبادر ورائد الأعمال الناجح والمالك المخاطر، والمبدع الإنتاجي (أبو قرن، 2015، 9).

والريادة تعني التفرد والاعتماد على الاختلاف والتنويع والتوافق والطرق الجديدة، ولا تعتمد على النماذج والعادات السائدة التي يفعلها الآخرون، وإنما هي الوصول إلى منتجات وطرق فريدة وجديدة لا تتطابق مع الطرق المعتادة أو الطرق المعمول بها (النجار، والعلي، 2010، 6).

وتشير الأدبيات إلى أن مفهوم الريادة استخدم في مطلع القرن الثامن عشر من قبل المصرفي الإيرلندي (Richard Cantillon) للتمييز بين ملاك الأراضي، الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص والموظفين، وأصبح هذا المفهوم هو الأساس النظري لتحديد مجال ريادة الأعمال فيما بعد (Spivey, S., 2016, 23).

وتُعرف ريادة الأعمال بأنها: عملية إيجاد شيء مختلف وذي قيمة من خلال بذل الوقت والجهد وتحمل المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية، وبالمقابل تلقي المكافآت والعوائد المالية والرضا الشخصي نتيجة ذلك (Hisrich & Peters, 2002,7).

كما تُعرف ريادة الأعمال بأنها التوجه برغبة لإنشاء عمل خاص يديره الفرد من خلال بذل الفكر والجهد والوقت والمال، ويتحلى، فيها بروح المغامرة وتقبل المخاطرة المحسوبة، وتحمل التبعات النفسية والاجتماعية والمالية لذلك، واستثمار عوائده في التوسع الأفقي أو الرأسي لتوفير فرص عمل جديدة له ولغيره للتخفيف أو الحد من البطالة، وكذلك تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لنفسه ولغيره، والمساهمة في بناء مستقبله ومستقبل وطنه، والمساهمة في إحداث تطوير وتنمية وطنية شاملة ومستدامة (عبد الفتاح، 2016، 632).

مجالات ريادة الأعمال: يتفق أغلب الباحثين على أن ريادة الأعمال تتضمن مجموعة من الأبعاد التي يستند عليها العمل الريادي وهي:

أولاً: الثقافة الريادية:

تُعتبر الثقافة الريادية من العوامل التي تشجع السلوكيات الريادية كالمخاطرة والاستقلالية والإنجاز وغيرها، وتساعد في الترويج لإمكانية حدوث تغيرات وابتكارات جذرية في المجتمع، ويندرج تحت الثقافة الريادية التعليم، حيث يُعتبر محوراً أساسياً في تنمية ريادة الأعمال وتطوير المهارات والسمات العامة لها، كما يمكن استثمار دور التعليم في تنمية ريادة الأعمال في سن مبكرة قد تصل إلى مرحلة رياض الأطفال، ويمتد هذا الدور ليصل إلى المراحل المتقدمة من التعليم العالي (المبيرك، والجاسر، 2014، 25).

ثانياً: الإبداع والابتكار:

الإبداع :هو سعي المؤسسة لتكون الأولى في تقديم المنتجات والخدمات الجديدة وتكون شديدة التنافس الهجومي في اقتناص الفرص (حسين، 2013، 395).

أما الابتكار: هو قدرة الفرد على إيجاد حلول جديدة لمشكلات وصعوبات عمله، بالإضافة إلى استجابته وتحمسه لإنتاج كل ما هو جديد في مجال عمله وإدخاله في السوق بشكل مميز، ويُعد الابتكار من المهام الأساسية للريادي، كما أنه ليس محصوراً فقط في تطوير منتج أو إدخال تكنولوجيا جديدة، ولكنه يتعدى ذلك إلى إدخال طريقة جديدة في توزيع الخدمة أو إنتاج المنتج بطريقة أقل تكلفة أو أكثر ملاءمة من أجل إضافة قيمة جديدة إلى المستهلك (البلوشي، والعجمية، 2013، 54).

ويركز المشروع الريادي عادة على الإبداع، والذي قد يكون إبداعاً تكنولوجياً أو منتجاً جديداً، أو طريقة جديدة في تقديم منتج، أو إعادة هيكلية التنظيم أو إدارته (الحاروني، 2010، 88).

ثالثاً: المخاطرة المحسوبة:

وتُعرف بأنها: المدى الذي يتمتع به الريادي للانخراط وتبني القيام بالمبادرات والأعمال شديدة الخطورة التي تنعكس إيجاباً على التوجه الريادي (أبو قرن، 2015، 21).

ويجب أن يكون الريادي قابلاً لتحمل المخاطرة الناتجة عن الأعمال التي يقوم بها ولديه الاستعداد لمواجهة المسئوليات المترتبة أو المخرجات المتأنية لتبني المخاطرة والعائد المتوقع منه، فكلما كانت المخاطرة أقل يكون الريادي عاملاً، وكلما زادت المخاطرة يصبح ريادياً؛ لكون الريادي صاحب المشروع، ويتحمل كافة جوانب المخاطرة، كما أن تبني المخاطرة يكون ذا علاقة باتخاذ القرارات، ومبني على مبدأ المغامرة (حسين، 2013، 290).

وهناك عدة مخاطر تواجه المشاريع الريادية (الشمري، وآخرون، 2017،):

- مخاطر العمل: وتعني المجازفة بالمجهول من غير معرفة احتمالية النجاح ومرتبطة بالدخول إلى أسواق غير مجربة واستخدام تكنولوجيا غير مجربة بعد.

- مخاطر السوق: وتتعلق بتغيير أسعار صرف العملات الأجنبية، وتغير في القيمة السوقية، وتغير في أسعار الفائدة.
- مخاطر مالية: ناتجة عن المديونية، واستخدام مقدار كبير من الموارد من أجل النمو أو الفشل في تسويق وبيع المنتج.
- مخاطر شخصية: من خلال ارتكاب أصحاب المشاريع قرارات خاطئة تؤثر على استمرارية المشروع ومركزه المالي.
- مخاطر تنظيمية: تتعلق بتغير القوانين والتشريعات.

رابعاً: الاستقلالية:

من أهم مبادئ الريادة الناجحة أو الجيدة أن يتّمتع صاحب المشروع بما يسّمى الاستقلالية وهذه تتنوع بمجموعة من الأنواع الاستقلالي والفكري والمالي والفلسفي وغيرها، فملكية المشروع تتيح لرائد الأعمال الاستقلالية والفرصة لتحقيق ما يصبوا إليه دون الاعتماد على الآخرين في تحقيق الأهداف، فالريادي لا يرغب في العمل في المنظمات الكبيرة أو البيروقراطية، بسبب رغباتهم الداخلية وثقتهم العالية في تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم (أبو قرن، 2015، 28).

كما أن الرغبة بالاستقلالية والاعتماد على النفس صفة مميزة لريادي الأعمال الناشئين الذين من المرجح أن ينشئوا أعمالا ذات تأثير كبير وموجهة للنمو المستمر مستقبلا، وتعني مدى الحرية الممنوحة للأفراد وفرق العمل من خلال تشجيعهم على ممارسة إبداعاتهم عن طريق طرح الأفكار الجديدة ومتابعتها للوصول إلى النتائج المرضية (سلمان، والناصري، 2016).

خامساً: التنافسية:

وتعني قدرة الريادي على خلق قيمة مضافة مقارنة بالآخرين والتي يحصل عليها من خلال عناصرها المتمثلة بالكلفة، والتميز والإبداع والقدرات الجوهرية، والسعة وبالتالي يمكنه من أداء عمله بشكل يرضي زبائنه الحاليين والمحتملين (أبو قرن، 2015، 28).

الدراسات السابقة:

أُجريت العديد من الدراسات حول ريادة الأعمال في عدد من الكليات والجامعات منها على المستوى العربي: دراسة (أبو قرن، 2015) هدفت إلى التعرف على واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية من خلال دراسة مقارنة بين عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية ومركز التعليم المستمر بجامعة الأزهر، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة الاستبانة، طُبقت على عينة بلغت (160) طالب وطالبة، وكانت أهم نتائج الدراسة: أظهرت النتائج وجود دور متوسط للإبداع والابتكار والمخاطرة المحسوبة والاستقلالية والتنافسية والثقافة الريادية على التوجه الريادي في

التعليم المستمر في الجامعة الإسلامية، في حين تبين وجود دور قليل للمجالات السابقة على التوجه الريادي في التعليم المستمر في جامعة الأزهر، وتأتي دراسة (الحمالي، والعربي، 2016) في ذات السياق والتي هدفت إلى التعرف على واقع ثقافة ريادة الأعمال وآليات تفعيلها بجامعة حائل من وجهة نظر الهيئة التدريسية، وتم استخدام المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة الاستبانة، طُبقت على عينة عشوائية طبقية بلغت (234)، وكانت أهم نتائج الدراسة: ضرورة وضع سياسات وأهداف محددة وخطط تنفيذية فيما يخص ريادة الأعمال في الجامعة، وحاجة وحدة ريادة الأعمال بالجامعة لمزيد من الجهد والعمل فيما يخص تفعيل أنشطتها والوعي ببرامجها وخططها باستمرار، وحاجة خطط ريادة الأعمال بالجامعة إلى ميزانيات مرصودة ومعتمدة حتى تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها. وأجرى (موسى، 2018) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع تنمية المهارات الريادية لدى خريجي الجامعات الفلسطينية لمن سبق لهم العمل ولمن لم يسبق لهم العمل، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة الاستبانة، وطُبقت على عينة طبقية عشوائية بلغت (374)، وكانت أهم نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن أدنى المهارات الريادية توفراً هي (الإبداع والابتكار، التسويق والمبيعات، التفاوض، المالية، الاتصال والتواصل)، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير أسبقية العمل، وكانت الفروق لصالح من سبق لهم العمل، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير (الجامعة، الكلية، سنوات الخبرة). أما دراسة (الرميدي، 2018) فقد هدفت إلى إلي تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب، وكذلك التعرف على المعوقات التي تواجهها في ذلك، وتم استخدام المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة استمارة استقصاء إلكتروني وورقي، طُبقت على عينة بلغت (891)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصور واضح في دور الجامعات في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب في كل المحاور. وهدفت دراسة (عبدالفتاح، 2016) إلى التعرف على مستوى وعي طلبة السنة التحضيرية/ جامعة الملك سعود بثقافة ريادة الأعمال، واتجاهاتهم نحوها، وتم استخدام المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة الاستبانة، طُبقت على عينة بلغت (510)، وكانت أهم نتائج الدراسة: جاءت استجابة الطلبة على البعد الأول معارف الطلبة بريادة الأعمال بدرجة مرتفعة، كما جاءت الاستجابة للبعد الثاني اتجاهات الطلبة نحو ريادة الأعمال بدرجة متوسطة، أما استجابة العينة للبعد الثالث كانت مرتفعة، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، والمسار (إنساني/ علمي). كما أولت الدراسات الأجنبية اهتماماً برأي الطلبة حول ريادة الأعمال منها دراسة (Holienka, Holienkova, & Gal,2015) هدفت إلى فحص فروقات الطلبة بالتخصصات المختلفة نحو كلٍ من الميل للمغامرة وخصائص ريادة الأعمال، وتم استخدام المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة اختبار ((General Enterprising Tendency v2 Test)، طُبق على عينة بلغت (370) طالباً وطالبة، وكانت أهم نتائج الدراسة: إن مستوى توفر الميل للمغامرة لدى المبحوثين بلغ درجة متوسطة، ووجد فروق كبيرة بين استجابات المبحوثات حول الميل للمغامرة تعزى

لمتغير التخصص الجامعي، حيث بلغ أعلى مستوى لدى طلبة إدارة الأعمال وأقلها لدى طلبة التربية، ووجود فروق حول الخصائص الريادية تعزى لتغير التخصص الجامعي، حيث بلغ أعلى مستوى لدى طلبة إدارة الأعمال. وهدفت دراسة (Chang, & Rieple,2013) إلى التحقق من أن استخدام المشاريع الحية ضمن البرامج التدريبية التي تقدمها وحدة تطوير الأعمال الصغيرة بمؤسسات التعليم العالي قد طورت مهارات الريادة لطلبتها، واستخدم المنهج الوصفي، وكانت أدوات الدراسة الاستبانة والمقابلة، طُبقتا على عينة بلغت (44) طالباً وطالبة، وكانت أهم نتائج الدراسة: وجود انخفاض في تصورات المبحوثين خلال الفترة التدريبية لجميع المهارات السبعة عشر التي تم تقييمها قبل البرنامج وانهم خدعوا بقدراتهم باستثناء تلك المتعلقة بالعمليات والمتعلقة بحيز الإنتاج، ولقد ظهر الانخفاض الحاد في مهارة (التسويق، الإدارة، المسح البيئي، التشبيك، الوعي الذاتي، المحاسبة).

التعليق على الدراسات السابقة: من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتضح أنها تناولت واقع ريادة الأعمال، كما بينت أن هناك اختلاف في تقديرات أفراد العينة حول ريادة الأعمال تبعاً للمتغيرات، كما تم الاستفادة من تلك الدراسات في التعرف على المنهجية العلمية وبناء الأداة، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة البحث الحالي. وقد هدف البحث الحالي لتشخيص واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر الطلبة فيها.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج البحث: استخدم البحث المنهج الوصفي المسحي للتعرف على واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة من وجهة نظر الطلبة فيها.

مجتمع وعينة البحث: تكون مجتمع وعينة البحث من طلبة المستوى الرابع في كليات إدارة الأعمال بالجامعات الخاصة بأمانة العاصمة، والبالغ عددهم (173) طالب وطالبة، وقد تم استهداف معظم مجتمع البحث، حيث بلغ عددهم (135) طالب وطالبة، واستجاب منهم عدد (121) طالب وطالبة، بنسبة (70%) من إجمالي مجتمع البحث والجدول التالي يوضح توزيع عينة البحث بحسب متغيراته:

جدول رقم (1) وصف عينة البحث حسب المتغيرات

المتغيرات		التكرار	النسبة ٪
النوع الاجتماعي	ذكر	63	52.1
	أنثى	58	47.9
التخصص	إدارة أعمال	67	55.4
	محاسبة	29	24.0
	علوم مالية ومصرفية	25	20.7
الجامعة	العلوم والتكنولوجيا	26	21.5

	الرازي	57	47.1
	الأندلس	20	16.5
	آزال	18	14.9

أداة البحث:

من اجل تحقيق أهداف البحث قام الباحثان بإعداد استبانة لجمع المعلومات بالاستفادة من أدبيات البحث والرجوع إلى الدراسات السابقة، وقد تضمنت أداة البحث خمسة مجالات هي :(الثقافة الريادية، الإبداع والابتكار، المخاطرة المحسوبة، الاستقلالية، التنافسية)، وقد تم إعطاء كل فقرة من فقرات الاستبانة وزناً متدرج وفقاً لسلم ليكرت الخماسي (منخفضة جداً، منخفضة، متوسطة، عالية، عالية جداً)، ويمثل الاستجابة رقمياً (1،2،3،4،5) على التوالي.

الصدق الظاهري: تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة بعرضها على مجموعة من ذوي الخبرة والكفاءة من حملة شهادة الدكتوراه في مجال إدارة الأعمال، والمناهج، والقياس والتقويم. حيث طلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة من حيث مدى وضوحها، وسلامتها، ودقة صياغتها اللغوية، بالإضافة إلى مدى ملاءمتها للمجال التي تندرج تحته، وقد تم الآخذ بجميع ملاحظات المحكمين لإعداد الاستبانة في صيغتها النهائية.

صدق الاتساق البنائي: لإيجاد صدق الاتساق البنائي تم قياس مدى ارتباط المجالات بالنتيجة الكلية للأداة، وكانت جميع المعاملات في المستوى المقبول وذات دلالة إحصائية عند مستوى (10.0) مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين كل فقرة من فقرات الاستبانة وجميع فقراتها.

ثبات الأداة: تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول (2) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة البحث

م	المجالات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	الثقافة الريادية	11	0.96
2	الإبداع والابتكار	7	0.97
3	المخاطرة المحسوبة	7	0.95
4	الاستقلالية	7	0.96
5	التنافسية	7	0.95
إجمالي الأداة ككل		39	0.99

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة ألفا كرونباخ كانت مرتفعة، حيث تراوحت بين (0.95 - 0.97)، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لإجمالي الأداة ككل (0.99)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع ويتم الاعتماد عليه.

المعالجات الإحصائية: لتحقيق أهداف البحث وتحليل بياناته تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية: (التكرارات (Frequencies)، والنسب المئوية (Valid Percent)،ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson) معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، والمتوسطات الحسابية (Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)واختبار (T) لعينتين مستقلتين (Independent-Samples T-test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

محك البحث: لتحديد معيار الاستجابة تم حساب المدى بين الدرجات على النحو التالي:

المدى = الفرق بين أعلى درجة وأقل درجة = 5-1 = 4، وتم تقسيم المدى على المقياس الخماسي بالطريقة الآتية: **طول الفئة = المدى ÷ عدد الفئات** =4 ÷ 5 = 0. 80، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (الواحد الصحيح)، وهكذا أصبح طول الخلايا/المستويات (الحدود الحقيقية لقياس المتوسط الحسابي) على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (3) يبين الحدود الحقيقية لقياس المتوسط الحسابي لمجالات الأداة

الدرجة	الحدود الحقيقية	التقدير اللفظي
1	1: 1. 80	منخفضة جداً
2	81: 1. 2. 60	منخفضة
3	61: 2. 3. 40	متوسطة
4	41: 3. 4. 20	عالية
5	21: 4. 5	عالية جداً

نتائج البحث ومناقشتها:

إجابة السؤال الأول والذي نصه" ما واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر الطلبة فيها؟ تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث وكذلك ترتيب المجالات على مستوى الأداة ككل، وترتيب الفقرات على مستوى كل مجال، وقد كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على مستوى مجالات الأداة ككل كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الأداة ككل

المجالات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
التنافسية	1	3.16	1.175	متوسطة
المخاطرة المحسوبة	2	3.00	1.106	متوسطة
الثقافة الريادية	3	2.97	1.119	متوسطة
الإبداع والابتكار	4	2.93	1.235	متوسطة
الاستقلالية	5	2.92	1.162	متوسطة
الأداة ككل		3.00	1.082	متوسطة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لجميع مجالات واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة ككل بلغ (3.00) وبانحراف معياري (082.) وهذا يعني أن تقديرات استجابات أفراد العينة بجميع المجالات ككل "متوسطة". وهذه النتيجة تشير إلى اهتمام الجامعات الخاصة نوعاً ما بريادة الأعمال؛ ورغم أنها إيجابية إلا أنها لازالت دون المستوى المطلوب، حيث ما زال موضوع ريادة الأعمال من الموضوعات الحديثة التي لم تحظى بإلمام ووعي كافة المعنيين في الجامعات الخاصة، الأمر الذي يقتضي من تلك الجامعات توجيه الأنظار لتركيز الجهود للاهتمام بمجال ريادة الأعمال، والعمل على زيادة نشر ثقافة ريادة الأعمال عبر برامجها. كون الجامعات تلعب دور مهم في تنمية ثقافة ريادة الأعمال، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الحمالي والعربي، 2016) التي أشارت إلى أن ريادة الأعمال في الجامعات بحاجة لمزيد من الجهد والعمل فيما يخص تفعيل أنشطتها والوعي ببرامجها وخططها باستمرار، واختلفت مع دراسة (عبدالفتاح، 2016) التي أشارت أن واقع وعي طلاب السنة التحضيرية في جامعة الملك سعود بثقافة ريادة الأعمال جاء بدرجة تقدير كبيرة.

كما تباينت استجابات أفراد عينة البحث من مجال إلى آخر حيث حصل مجال " التنافسية " على المرتبة الأولى، بدرجة تقدير "متوسطة"، بمتوسط حسابي (3.16) وبانحراف معياري (1.175)، في حين حصل مجال" المخاطرة المحسوبة " على المرتبة الثانية، بدرجة تقدير "متوسطة"، بمتوسط حسابي (3.00) وبانحراف معياري (1.106)، كما حصل مجال" الثقافة الريادية " على المرتبة الثالثة، بدرجة تقدير "متوسطة"، بمتوسط حسابي (2.97) وبانحراف معياري (1.119)، فيما حصل مجال" الإبداع والابتكار" على المرتبة الرابعة، بدرجة تقدير "متوسطة"، بمتوسط حسابي (2.93) وبانحراف معياري (1.235)، بينما حصل مجال" الاستقلالية" على المرتبة الأخيرة، حيث بدرجة تقدير "متوسطة"، بمتوسط حسابي (2.92) وبانحراف معياري (1.162)، ويشير ذلك إلى وجود دور متوسط للجامعات الخاصة في التوجه نحو ريادة الأعمال، وأنها بحاجة إلى زيادة الارتقاء بمستوى ريادة الأعمال، وتتفق هذه النتيجة إجمالاً مع دراسة (أبو قرن، 2015) التي أشارت إلى وجود دور متوسط للإبداع والابتكار والمخاطرة

المحسوبة والاستقلالية والتنافسية والثقافة الريادية على التوجه الريادي في التعليم المستمر في الجامعة الإسلامية.

وفيما يأتي عرض النتائج للمجالات، كلٌ على حده، حسب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة البحث، وذلك على النحو الآتي:

1.المجال الأول: الثقافة الريادية:

لمعرفة استجابة أفراد العينة لواقع ريادة الأعمال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمجال الثقافة الريادية

م	الفقـــــرات	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
3	تعمل الجامعة على زيادة الوعي بأهمية ريادة الأعمال والأعمال الحرة.	1	3.30	1.352	متوسطة
6	توجد مقررات دراسية تهتم بنشر ثقافة ريادة الأعمال ضمن برامج كليات الجامعة.	2	3.13	1.426	متوسطة
2	توفر الجامعة بيئة ثقافية ريادية.	3	3.11	1.237	متوسطة
10	تشجع الجامعة على إجراء بحوث ومشروعات في ريادة الأعمال والعمل الحر.	4	3.07	1.506	متوسطة
7	تنمي المقررات والبرامج الدراسية مهارات ريادة الأعمال لدى الطلبة.	5	3.05	1.396	متوسطة
11	تدعم الجامعة النجاحات الفردية المبنية على الجهود الشخصية.	6	3.00	1.549	متوسطة
1	تتبنى الجامعة ثقافة الأعمال الريادية وتدعمها.	7	2.99	1.110	متوسطة
4	تنظم الجامعة ندوات تثقيفية بريادة بشكل دوري.	8	2.99	1.429	متوسطة
9	يوجد موقع إلكتروني مفعل لوحدة أو مركز ريادة الأعمال بالجامعة.	9	2.79	1.529	متوسطة
5	تقدم الجامعة دورات تدريبية فعّالة في مجال المشاريع الريادية.	10	2.60	1.275	منخفضة
8	يوجد بالجامعة وحدة أو مركز مختص بريادة الأعمال.	11	2.60	1.387	منخفضة
	متوسط المجال ككل		2.97	1.119	متوسطة

يتضح من الجدول السابق حصول مجال "الثقافة الريادية" على المرتبة الثالثة، وبدرجة تقدير (متوسطة)، وبمتوسط حسابي بلغ (2.97)، وانحراف معياري (1.119)، وبتحليل نتائج فقرات المجال تبين الآتي:

- حصلت (9) فقرات من إجمالي(11) فقرة على درجة تقدير "متوسطة"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (3) ونصها " تعمل الجامعة على زيادة الوعي بأهمية ريادة الأعمال والأعمال الحرة. " بمتوسط حسابي (3.30)، وانحراف معياري (1.352)، تليها الفقرة (6) ونصها " توجد مقررات دراسية تهتم بنشر ثقافة ريادة الأعمال ضمن برامج كليات الجامعة." بمتوسط حسابي (3.13)، وانحراف معياري (1.426)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى تشير إلى اهتمام الجامعات الخاصة إلى حدٍ ما بزيادة الوعي بأهمية ريادة الأعمال، والعمل على زيادة نشر ثقافة ريادة الأعمال عبر برامجها.
- حصلت الفقرتان (8،5) على درجة تقدير "منخفضة"، حيث تنص الفقرة رقم (5) بـ "تقدم الجامعة دورات تدريبية فعّالة في مجال المشاريع الريادية."، بمتوسط حسابي (2.60)، وانحراف معياري (1.275)، تليها الفقرة رقم (8) ونصها "يوجد بالجامعة وحدة أو مركز مختص بريادة الأعمال." على أدنى واقع بمتوسط حسابي (2.60)، وانحراف معياري (1.387)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى قلة الدورات التدريبية التي تقدمها الجامعات الخاصة في مجال المشاريع الريادية، وكذا ضعف الاهتمام بإيجاد وحدة أو مركز مختص بريادة الأعمال. وتتفق هذه النتيجة إجمالاً مع دراسة (أبو قرن، 2015) التي أشارت إلى حصول مجال الثقافة الريادية على درجة موافقة متوسطة.

2. **المجال الثاني: الإبداع والابتكار:**

لمعرفة استجابة أفراد العينة لواقع ريادة الأعمال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمجال الإبداع والابتكار

م	الفقـــــرات	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
3	تشـــجع الجامعة على اســـتخدام أساليب جديدة في العمل.	1	3.17	1.463	متوسطة
7	تحرص الجـامعـة على مواكبـة التغيير والتطوير في مجـال ريـادة الأعمال.	2	3.16	1.408	متوسطة
1	تهـدف الجـامعـة إلى تنميـة روح الإبداع والابتكار.	3	3.15	1.459	متوسطة

6	تعرض الجامعة نماذج التجارب المحلية والعالمية في ريادة الأعمال.	4	2.99	1.423	متوسطة
2	تشجع الجامعة الأفكار المبتكرة والمشاريع الطموحة.	5	2.95	1.244	متوسطة
5	تعزز الجامعة القدرة لتحويل الأفكار الجديدة لمشاريع ناجحة.	6	2.76	1.403	متوسطة
4	توفر الجامعة الدعم المادي والمعنوي لأصحاب الأفكار الجديدة.	7	2.35	1.308	منخفضة
متوسط المجال ككل			2.93	1.235	متوسطة

يتضح من الجدول السابق حصول مجال "الإبداع والابتكار" على المرتبة الرابعة، وبدرجة تقدير (متوسطة)، وبمتوسط حسابي بلغ (2.93)، وانحراف معياري (1.235)، وبتحليل نتائج فقرات المجال تبين الآتي:

- حصلت (6) فقرات من إجمالي (7) فقرات على درجة تقدير "متوسطة"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (3) ونصها " تشجع الجامعة على استخدام أساليب جديدة في العمل." بمتوسط حسابي (3.17)، وانحراف معياري (1.463)، تليها الفقرة (7) ونصها " تحرص الجامعة على مواكبة التغيير والتطوير في مجال ريادة الأعمال. " بمتوسط حسابي (3.16)، وانحراف معياري (1.408)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى وجود توجه نوعاً ما للجامعات الخاصة بتطبيق التعليم القائم على الإبداع والابتكار، وتشجيع الطلاب بأن يكونوا منتجين للمعرفة بدلاً من تلقيها فقط، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم وأفكارهم، وتشجيعهم على الإبداع واستخدام الأساليب الجديدة، كما تحرص على مواكبة التغيير التطوير في مجال ريادة الأعمال.
- حصلت فقرة واحدة فقط على درجة تقدير "منخفضة" وهي الفقرة (4) ونصها " توفر الجامعة الدعم المادي والمعنوي لأصحاب الأفكار الجديدة." حيث جاءت بأدنى واقع بمتوسط حسابي (2.35)، وانحراف معياري (1.308)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى قلة توفر الدعم المادي والمعنوي لأصحاب الأفكار الجديدة في الجامعات الخاصة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الرميدي، 2018) التي أشارت إلى غياب الدعم الجامعي الكافي للطلاب لتنمية ريادة الأعمال للطلاب، وتحويل أفكارهم إلى مشروعات، كما تتفق إجمالاً مع دراسة (موسى، 2018) في حصول مجال الإبداع والابتكار على درجة موافقة متوسطة.

3. **المجال الثالث: المخاطرة المحسوبة:**

لمعرفة استجابة أفراد العينة لواقع ريادة الأعمال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمجال المخاطرة المحسوبة

م	الفقـــــرات	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
3	تشجع الجامعة على إجراء دراسات الجدوى قبل الشروع في أي مشروع جديد.	1	3.30	1.370	متوسطة
5	تساعد الجامعة على اكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع المخاطر المستقبلية بأقل تكلفة وجهد.	2	3.23	1.371	متوسطة
6	تشجع الجامعة على اقتناص الفرص المتاحة.	3	3.18	1.396	متوسطة
4	تتبنى الجامعة الأساليب المستقبلية لمواجهة المخاطر المحتملة.	4	3.14	1.299	متوسطة
1	تشجع الجامعة على المخاطرة المحسوبة في أداء الأعمال.	5	2.80	1.173	متوسطة
2	تشجع الجامعة على المخاطرة بمنتجات وسلع جديدة في السوق.	6	2.71	1.287	متوسطة
7	تحفز الجامعة لعمل المشاريع المحفوفة بالمخاطر.	7	2.67	1.319	متوسطة
متوسط المجال ككل			3.00	1.106	متوسطة

يتضح من الجدول السابق حصول مجال "المخاطرة المحسوبة" على المرتبة الثانية، وبدرجة تقدير (متوسطة)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.00)، وانحراف معياري (1.106)، وبتحليل نتائج فقرات المجال تبين الآتي:

- حصلت جميع الفقرات على درجة تقدير "متوسطة"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (3) ونصها " تشجع الجامعة على إجراء دراسات الجدوى قبل الشروع في أي مشروع جديد." بمتوسط حسابي (3.30)، وانحراف معياري (1.463)، تليها الفقرة (5) ونصها " تساعد الجامعة على اكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع المخاطر المستقبلية بأقل تكلفة وجهد. " بمتوسط حسابي (3.23)، وانحراف معياري (1.371)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن الجامعات الخاصة لديها وعي وإدراك بأهمية المخاطرة المحسوبة لأي مشروع جديد، حيث تحرص على تشجيع الطلبة على إجراء دراسات الجدوى قبل الشروع بأي مشروع جديد.
- حصلت على المرتبة الأخيرة الفقرة (7) ونصها " تحفز الجامعة لعمل المشاريع المحفوفة بالمخاطر." بأدنى واقع بمتوسط حسابي (2.67)، وانحراف معياري (1.106)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن تحفيز الطلبة في الجامعات الخاصة لعمل المشاريع المحفوفة بالمخاطر لا زال دون المستوى المطلوب، الأمر الذي يتطلب توجيه الأنظار لهذا الجانب؛ كون المخاطرة المحسوبة من أهم أسس ريادة الأعمال. وتتفق

هذه النتيجة إجمالاً مع دراسة (موسى، 2018) في حصول مجال المخاطرة المحسوبة على درجة موافقة متوسطة لفئة المقارنة لمن لم سبق لهم العمل.

4. المجال الرابع: الاستقلالية:

لمعرفة استجابة أفراد العينة لواقع ريادة الأعمال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمجال الاستقلالية

م	الفقـــــرات	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	تشجع الجامعة على الاستقلالية الفكرية في برامجها الريادية.	1	3.07	1.346	متوسطة
6	تعزز الجامعة المسؤولية الفردية في إدارة المشاريع الخاصة.	2	2.99	1.320	متوسطة
3	تمنح الجامعة الحرية الكافية لإبداء الأفكار الريادية.	3	2.96	1.399	متوسطة
2	تشجع الجامعة على الاستقلالية المادية في برامجها.	4	2.95	1.277	متوسطة
5	تتيح الجامعة الحوار لتبني المشاريع الجديدة.	5	2.93	1.340	متوسطة
4	تمنح الجامعة الحرية الكاملة في طريقة تنفيذ المشروعات الريادية.	6	2.89	1.365	متوسطة
7	تشارك الجامعة أصحاب الأفكار الريادية في العوائد المالية للمشاريع الريادية.	7	2.68	1.337	متوسطة
	متوسط المجال ككل		2.92	1.162	متوسطة

يتضح من الجدول السابق حصول مجال "الاستقلالية" على المرتبة الأخيرة، وبدرجة تقدير (متوسطة)، وبمتوسط حسابي بلغ (2.92)، وانحراف معياري (1.162)، وبتحليل نتائج فقرات المجال تبين الآتي:

- حصلت جميع الفقرات على درجة تقدير "متوسطة"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (1) ونصها " تشجع الجامعة على الاستقلالية الفكرية في برامجها الريادية." بمتوسط حسابي (3.07)، وانحراف معياري (1.346)، تليها الفقرة (6) ونصها " تعزز الجامعة المسؤولية الفردية في إدارة المشاريع الخاصة." بمتوسط حسابي (2.99)، وانحراف معياري (1.320)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن الجامعات الخاصة تحرص على تبني الاستقلالية الفكرية في برامجها الريادية، وتعمل على تعزز المسؤولية

الفردية في إدارة المشاريع الخاصة ولكنها لا زالت دون المستوى المطلوب، ويعود السبب في ذلك إلى أن موضوع ريادة الأعمال بحاجة إلى جهود أكثر من الاهتمام نظراً لحداثته.

- حصلت على المرتبة الأخيرة الفقرة (7) ونصها " تشارك الجامعة أصحاب الأفكار الريادية في العوائد المالية للمشاريع الريادية." بأدنى واقع بمتوسط حسابي (2.68)، وانحراف معياري (1.337)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن مشاركة الجامعات الخاصة أصحاب الأفكار الريادية في العوائد المالية للمشاريع الريادية لا زال دون المستوى المطلوب، ويعود ذلك لقلة الإمكانات البيئية المتاحة التي تدفع الجامعات إلى العدول عن تشجيع الاستقلالية الفكرية والمادية لطلبتها. وتتفق هذه النتيجة إجمالاً مع دراسة (أبو قرن، 2015) في حصول مجال الاستقلالية على درجة موافقة متوسطة.

5. المجال الرابع: التنافسية:

لمعرفة استجابة أفراد العينة لواقع ريادة الأعمال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمجال التنافسية

م	الفقـــــرات	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
2	تهتم الجامعة بدراسة وتحليل الحصة السوقية.	1	3.43	1.283	عالية
1	تقوم الجامعة بدراسة أوضاع المنافسة لتحسين الخدمة.	2	3.41	1.464	عالية
3	توجد لدى الجامعة آلية لمتابعة التغيرات لحاجات ورغبات الزبائن.	3	3.27	1.354	متوسطة
7	تستطيع المشروعات الريادية الدخول إلى الأسواق الجديدة بسهولة.	4	3.12	1.427	متوسطة
4	تشجع الجامعة التنافس بين الطلبة لاكتشاف المبدعين والرياديين.	5	3.06	1.416	متوسطة
5	تواجه المشروعات الريادية في الجامعة منافسة شديدة.	6	2.93	1.397	متوسطة
6	تنافس المشروعات الريادية المشروعات الكبيرة من خلال وجود أسعار مناسبة وضرائب منخفضة.	7	2.89	1.340	متوسطة
	متوسط المجال ككل		3.16	1.175	متوسطة

يتضح من الجدول السابق حصول مجال "التنافسية" على المرتبة الأولى، وبدرجة تقدير (متوسطة)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.16)، وانحراف معياري (1.175)، وبتحليل نتائج فقرات المجال تبين الآتي:

- حصلت الفقرتان(2،1) على درجة تقدير "عالية"، بينما حصلت بقية الفقرات على درجة تقدير " متوسطة"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (2) ونصها " تهتم الجامعة بدراسة وتحليل الحصة السوقية." بمتوسط حسابي (3.43)، وانحراف معياري (1.283)، تليها الفقرة (1) ونصها " تقوم الجامعة بدراسة أوضاع المنافسة لتحسين الخدمة." بمتوسط حسابي (3.41)، وانحراف معياري (1.464)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن الجامعات الخاصة تهتم بدراسة وتحليل الحصة السوقية، وتقوم بدراسة أوضاع المنافسة لتحسين الخدمة ولكنها لا زالت دون المستوى المطلوب، حيث فهي بحاجة إلى بذل جهود أكبر لزيادة الاهتمام بريادة الأعمال ودرها في مجال التنافسية.
- حصلت على المرتبة الأخيرة الفقرة (6) ونصها " تنافس المشروعات الريادية المشروعات الكبيرة من خلال وجود أسعار مناسبة وضرائب منخفضة." بأدنى واقع بمتوسط حسابي (2.89)، وانحراف معياري (1.340)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن الجامعات لا زالت بحاجة إلى زيادة الارتقاء بمستوى ريادة الأعمال وتوفير بنية معرفية في مجال ريادة الأعمال وإدراك أهمية دعم المشروعات الريادية لتحقيق الميزة التنافسية. وتتفق هذه النتيجة إجمالاً مع دراسة (أبو قرن، 2015) في حصول مجال التنافسية على درجة موافقة متوسطة.

إجابة السؤال الثاني والذي نصه: هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة البحث حول واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة، تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، التخصص، الجامعة)؟ لحساب الفروق بين تقديرات عينة البحث حول واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة، تم استخدام الاختبار التائي (T-TEST) لمتغير (النوع الاجتماعي)، كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لمتغير (التخصص، الجامعة) ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

أولا: بحسب متغير النوع الاجتماعي:

جدول (10) نتائج الاختبار التائي (T.TEST) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة البحث لواقع ريادة الأعمال تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

المجال	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبية	دالة عند α	الدلالة اللفظية
الثقافة الريادية	ذكر	63	2.9456	1.13626	-.205	.838	غير دالة
	أنثى	58	2.9875	1.10895			

الإبداع والابتكار	ذكر	63	2.9031	1.17652	-.259	.796	غير دالة
	أنثى	58	2.9616	1.30460			
المخاطرة المحسوبة	ذكر	63	2.9751	1.11502	-.306	.760	غير دالة
	أنثى	58	3.0369	1.10545			
الاستقلالية	ذكر	63	2.8299	1.18939	-.932	.353	غير دالة
	أنثى	58	3.0271	1.13262			
التنافسية	ذكر	63	3.2041	1.18686	.446	.656	غير دالة
	أنثى	58	3.1084	1.17050			
الأداة ككل	ذكر	63	2.9716	1.08154	-.267	.790	غير دالة
	أنثى	58	3.0243	1.09079			

* **مستوى الدلالة** (0.05) **فأقل**

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (T) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة البحث لواقع ريادة الأعمال، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول واقع ريادة الأعمال على مستوى المجالات وعلى مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وهذا يدل على تقارب وجهات نظر أفراد عينة الدراسة دون التأثر بجنسهم، ويعزو الباحثان ذلك إلى إدراك أفراد العينة لواقع ريادة الأعمال كونهم يدرسون في بيئات وظروف متشابهة دون تأثر بالجنس، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (موسى، 2018)، ودراسة (أبو قرن، 20015) في عدم وجود فروق بين الجنسين.

ثانياً: بحسب متغير التخصص:

جدول (11) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة البحث لواقع ريادة الأعمال تعزى لمتغير التخصص

المحاور/ المجالات		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الثقافة الريادية	بين المجموعات	4.053	2	2.027	1.636	.199	غير دالة
	داخل المجموعات	146.145	118	1.239			
	التباين الكلي	150.198	120				
الإبداع والابتكار	بين المجموعات	7.094	2	3.547	2.380	.097	غير دالة
	داخل المجموعات	175.844	118	1.490			

	التباين الكلي	182.937	120				
المخاطرة المحسوبة	بين المجموعات	7.438	2	3.719	3.148	.047	دالة
	داخل المجموعات	139.417	118	1.181			
	التباين الكلي	146.854	120				
الاستقلالية	بين المجموعات	6.388	2	3.194	2.422	.093	غير دالة
	داخل المجموعات	155.615	118	1.319			
	التباين الكلي	162.003	120				
التنافسية	بين المجموعات	6.281	2	3.141	2.324	.102	غير دالة
	داخل المجموعات	159.425	118	1.351			
	التباين الكلي	165.706	120				
الأداة ككل	بين المجموعات	5.995	2	2.997	2.631	.076	غير دالة
	داخل المجموعات	134.432	118	1.139			
	التباين الكلي	140.427	120				

* **مستوى الدلالة** (0.05) **فأقل**

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة البحث لواقع ريادة الأعمال، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول واقع ريادة الأعمال على مستوى المجال الأول والثاني والرابع والخامس وعلى مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير التخصص، ويُعزى ذلك إلى تشابه وجهات نظر أفراد عينة البحث بغض النظر عن اختلاف تخصصاتهم، بينما توجد فروق دالة إحصائياً حول المجال الثالث المخاطرة المحسوبة.

ولمعرفة من تؤول إليه الفروق في المجال الثالث تعزى لمتغير التخصص، استخدم الباحثان اختبار (LSD) للمقارنات البعدية والجدول الآتي:

جدول (12) **اختبار** (LSD) **للمقارنات البعدية:**

المحور	(I) التخصص	(J) التخصص	متوسط الاختلاف(I-J)	الدلالة
المخاطرة المحسوبة	محاسبة	إدارة أعمال	.16462	.497
		علوم مالية ومصرفية	.70424*	.019

يتضح من الجدول السابق أن الفروق في المجال الثالث " المخاطرة المحسوبة" حول واقع ريادة الأعمال تُعزى لمتغير التخصص وذلك لصالح فئة ذوي التخصص محاسبة، ويُعزى ذلك إلى أن هذه الفئة أكثر إدراكاً لمعرفة واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة.

ثالثاً: بحسب متغير الجامعة:

جدول (13) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة البحث لواقع ريادة الأعمال تعزى لمتغير الجامعة

المحاور/ المجالات		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الثقافة الريادية	بين المجموعات	9.687	3	3.229	2.689	.050	دالة
	داخل المجموعات	140.511	117	1.201			
	التباين الكلي	150.198	120				
الإبداع والابتكار	بين المجموعات	11.548	3	3.849	2.628	.054	دالة
	داخل المجموعات	171.390	117	1.465			
	التباين الكلي	182.937	120				
المخاطرة المحسوبة	بين المجموعات	9.801	3	3.267	2.789	.044	دالة
	داخل المجموعات	137.053	117	1.171			
	التباين الكلي	146.854	120				
الاستقلالية	بين المجموعات	13.798	3	4.599	3.631	.015	دالة
	داخل المجموعات	148.205	117	1.267			
	التباين الكلي	162.003	120				
التنافسية	بين المجموعات	16.972	3	5.657	4.450	.005	دالة
	داخل المجموعات	148.734	117	1.271			
	التباين الكلي	165.706	120				
الأداة ككل	بين المجموعات	11.589	3	3.863	3.508	.018	دالة
	داخل المجموعات	128.838	117	1.101			
	التباين الكلي	140.427	120				

* **مستوى الدلالة (0.05) فأقل**

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (F) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة البحث لواقع ريادة الأعمال، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، مما يعني وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة

البحث حول واقع ريادة الأعمال على مستوى جميع المجالات والأداة ككل تعزى لمتغير الجامعة، ولمعرفة من تؤول إليه الفروق في المجال الثاني والثالث والأداة ككل تعزى لمتغير الجامعة، استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنات البعدية والجدول الآتي:

جدول(14) اختبار (LSD) للمقارنات البعدية:

المحور	(I) سنوات الخبرة	(J) سنوات الخبرة	متوسط الاختلاف(I-J)	الدلالة
الثقافة الريادية	جامعة الرازي	جامعة العلوم والتكنولوجيا	-.00158	.995
		جامعة الأندلس	.74581*	.010
		جامعة آزال	.35972	.227
الإبداع والابتكار	جامعة الرازي	جامعة العلوم والتكنولوجيا	-.04138	.885
		جامعة الأندلس	.72730*	.023
		جامعة آزال	.54941	.096
المخاطرة المحسوبة	جامعة العلوم والتكنولوجيا	جامعة الرازي	.36601	.156
		جامعة الأندلس	.92253*	.005
		جامعة آزال	.48046	.150
الاستقلالية	جامعة الرازي	جامعة العلوم والتكنولوجيا	-.01754	.948
		جامعة الأندلس	.89674*	.003
		جامعة آزال	.37928	.215
التنافسية	جامعة الرازي	جامعة العلوم والتكنولوجيا	.03489	.896
		جامعة الأندلس	.97995*	.001
		جامعة آزال	.54344	.077
الأداة ككل	جامعة العلوم والتكنولوجيا	جامعة الرازي	.07832	.753
		جامعة الأندلس	.85959*	.007
		جامعة آزال	.46759	.149

يتضح من الجدول السابق أن الفروق في المجال الأول والثاني والرابع والخامس حول واقع ريادة الأعمال تُعزى لمتغير الجامعة وذلك لصالح جامعة الرازي، ويُعزى ذلك إلى أن جامعة الرازي أكثر وعياً وإدراكاً

بواقع وأهمية ريادة الأعمال، ولديهم توجه نحو التفكير الريادي، كما يتضح أيضاً من النتائج في الجدول السابق أن الفروق في المجال الثالث والأداة ككل حول واقع ريادة الأعمال تُعزى لمتغير الجامعة وذلك لصالح جامعة العلوم والتكنولوجيا ويُعزى ذلك إلى أن جامعة التكنولوجيا لديهم تطلعات تتسم بالواقعية في نظرتهم لواقع ريادة الأعمال، حيث يتطلعون إلى تطوير ريادة الأعمال نظراً لأهميتها في واقعهم العملي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو قرن، 2015) في وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجامعة.

خلاصة النتائج والتوصيات والمقترحات:

خلُص البحث إلى النتائج التالية:

1. أن واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر الطلبة في مجمله كان بدرجة "متوسطة" على مستوى الأداة ككل وعلى مستوى كل مجال من مجالاتها.
2. تباينت استجابات أفراد عينة البحث من مجال إلى آخر حيث حصل مجال " التنافسية " على المرتبة الأولى، بدرجة تقدير "متوسطة"، بمتوسط حسابي (3.16) وبانحراف معياري (1.175)، في حين حصل مجال" المخاطرة المحسوبة " على المرتبة الثانية، بدرجة تقدير "متوسطة"، بمتوسط حسابي (3.00) وبانحراف معياري (1.106)، كما حصل مجال" الثقافة الريادية " على المرتبة الثالثة، بدرجة تقدير "متوسطة"، بمتوسط حسابي (2.97) وبانحراف معياري (1.119)، فيما حصل مجال" الإبداع والابتكار" على المرتبة الرابعة، بدرجة تقدير "متوسطة"، بمتوسط حسابي (2.93) وبانحراف معياري (1.235)، بينما حصل مجال" الاستقلالية" على المرتبة الأخيرة، حيث بدرجة تقدير "متوسطة"، بمتوسط حسابي (2.92) وبانحراف معياري (1.162).
3. عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة على مستوى المجالات وعلى مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي
4. عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة على مستوى المجالات (الأول والثاني والرابع والخامس) وعلى مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير التخصص، بينما توجد فروق دالة إحصائياً حول المجال الثالث المخاطرة المحسوبة، حيث كانت الفروق لصالح فئة ذوي التخصص محاسبة.
5. وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول واقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة على مستوى جميع المجالات والأداة ككل تعزى لمتغير الجامعة، حيث إن الفروق في المجال الأول والثاني والرابع والخامس لصالح جامعة الرازي، كما أن الفروق في المجال الثالث والأداة ككل لصالح جامعة العلوم والتكنولوجيا.

وفي ضوء نتائج البحث يمكن الخروج بالتوصيات والمقترحات التالية:

1. ضرورة الارتقاء بواقع ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة في جميع المجالات.
2. وضع استراتيجيات تتضمن أهداف وسياسات وإجراءات وخطط تنفيذية لمنظومة ريادة الأعمال بالجامعات الخاصة.
3. الاهتمام بنشر وتنمية ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة؛ لما لها من دور في تحقيق التنمية المستدامة.
4. عقد دورات تدريبية وورش عمل ومؤتمرات عملية في الجامعات الخاصة تركز على التحول نحو ريادة الأعمال.
5. ضرورة تبني قيادات الجامعات الخاصة فكر ريادة الأعمال داخل الجامعات.
6. تطوير الهيكل التنظيمي في الجامعات الخاصة من خلال استحداث وحدات خاصة بريادة الأعمال، تقوم بتنظيم العمليات والأنشطة التي تدعم ريادة الأعمال.
7. ضرورة تدريس مقرر ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة كمتطلب جامعي؛ لما له من أهمية في إكساب الطلبة المهارات الريادية.
8. توفير البنية التحتية الداعمة لريادة الأعمال في الجامعات الخاصة.
9. الاستفادة من التجارب المحلية والدولية الناجحة في مجال ريادة الأعمال.
10. ضرورة دعم المشاريع الريادية والإبداعية لدى الطلبة وتشجيعهم على الإبداع والابتكار.
11. إقامة الفعاليات وتنظيم المسابقات والجوائز لتحفيز وتشجيع المشاريع الريادية للطلبة.
12. إجراء بحث مماثلة في الجامعات الحكومية لدراسة واقع ريادة الأعمال.
13. إجراء بحث لوضع تصور للجامعات اليمنية لكيفية تبني ريادة الأعمال.

المراجع العربية:

1. أبو قرن، سعيد محمد .(2015). **واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع عزة" دراسة مقارنة بين قسمي التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والإسلامية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. البلوشي، محمد، والعجمية، نجلاء .(2013). فاعلية برنامج إرشادي جمعي في تنمية القدرات المعرفية والمهارات والسمات الشخصية لطلبة الصف العاشر في ريادة الأعمال، **الأمانة العامة لجائزة خليفة التربوية**، ع(11)، ص ص 11- 255.
3. الحاج، أحمد علي . (2014). **التعليم الجامعي في اليمن**، المتفوق للطباعة والنشر، صنعاء.
4. الحاروني، علي عبدالفتاح .(2010). الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، **مجلة حصاد الفكر**، ع(229)، عرض لكتاب الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، تأليف: فايز جمعة صالح النجار، وعبدالستار محمد العلي، ط1، دار الحامد، عمان.
5. حسين، ميسون .(2013). ريادة الأعمال – الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجربة بعض الدول" بحث نظري"، **مجلة جامعة بابل**، مج(21)، ع(2)، العراق، ص ص 385- 407.
6. الحمالي، راشد بن محمد والعربي، هشام يوسف مصطفى .(2016). واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، ع(76)، فلسطين، ص ص 387-442.
7. الرميدي، بسام سمير .(2018). تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب " استراتيجية مقترحة للتحسين"، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، ع(6)، مصر، ص ص 372- 394.
8. سلمان، فاضل والناصري، طارق .(2016). ريادة المنظمات في إطار ممارسات القيادة الاستراتيجية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة بغداد، مج(22)، ع(87)، العراق، ص ص 191- 212.
9. الشمري، أحمد والحسناوي، صالح والشمري، سرمد .(2017). دور صناع المعرفة في تحقيق الريادة الاستراتيجية للمنظمات، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية**، جامعة بابل، مج(9)، ع(1)، العراق، ص ص 52- 82.
10. الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن والمبيريك، وفاء بنت ناصر.(2014). **ريادة الأعمال**، ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

11. عبدالفتاح، محمد زين العابدين .(2016). الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدي طلبة السنة التحضيرية: جامعة الملك سعود واتجاهاتهم نحوها :دراسة ميدانية، **مجلة البحث العلمي في التربية**، مصر، مج(17)، ع(3)، مصر، ص ص 623-654.

12. المبيرك، وفاء ناصر، والجاسر، نورا جاسر .(2014). **النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال" نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط" المنعقد في الرياض خلال الفترة من 9 – 11 سبتمبر 2014م، كتاب أبحاث المؤتمر، الرياض.

13. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2012). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله وأنواعه المختلفة، للعام الدراسي 2012/2011**، رئاسة الوزراء، الجمهورية اليمنية.

14. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2014). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله وأنواعه المختلفة، للعام الدراسي 2013/2012**، رئاسة الوزراء، الجمهورية اليمنية.

15. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني " ماس" بالتعاون مع مركز البحوث للتنمية الدولية بكندا (IDRC)، ومؤسسة فريدريش ايبرت (FES) .(2007). **نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين.

16. موسى، خالد يونس .(2018). **واقع تنمية المهارات الريادية لدى خريجي الجامعات الفلسطينية: دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة.

17. النجار، فايز، العلي، عبد الستار (2010)، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، ط2 ، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

المراجع الأجنبية:

1. Avanzini, B. (2009). Designing Composite Entrepreneurship Indicators: An Application Using Consensus PCA, World Institute for Development Economics Research. UNU-WIDER.
2. Chang, J., & Rieple, A. (2013**): Assessing student's entrepreneurial skills development in live projects.** Journal of small Business and Enterprise Development, Vol. 20, No. 1, (pp. 225-241).
3. Hisrich. D. R &. P.M. (2002). Entreprenership. 5th edition,The McGwa- hill companies, Available at: By internet at20/7/2020: www.Cbagccu.org
4. Holienka M., Holienkova J., & Gal P. (2015): **Entrepreneurial Characteristics of Students in Different Fields of Study: a View from Entrepreneurship Education Perspective**. Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis,Vol. 63, No. 6, (pp.1879-1889).
5. Roddic, A. (2007). Exceptional Entrepreneurship. European Innovation Centre. London: Global Professional Publishing Limited.
6. Spivey, S. (2016). "Micro-Entrepreneurship: Exploring Factors that Influence Failure, Success, and Sustainability of Microenterprises in the United States", PHD Desseration, School of Business and Technology Management, Northcentral University, USA, P. 23.

العنوان التجاري و الاسم التجاري بين أحكام القانون وواقع التطبيق

Business address and Business name according law provisions and applied procedures

د/ عبد الخالق صالح عبد الله معزب[1]

(1)أستاذ القانون التجاري المساعد

جامعة صنعاء .

ملخص الدراسة:

نظراً للخلط الذي يقع فيه الكثيرون بين مفهومي العنوان التجاري والاسم التجاري، وللتداخلات التي تسببها القوانين المنظمة لكل منهما، والذي أدى إلى إرباك فقهي عند فقهاء القانون التجاري والباحثين في هذا المجال، وإلى الازدواج في الأحكام المنظمة للعناصر التي تشكل التزاماً على التجار بشأن ضرورة التسجيل لدى الإدارة العامة للسجل التجاري والصناعي والأسماء التجارية بوزارة الصناعة والتجارة سعت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم العنوان التجاري في القانون اليمني، من خلال تعريف العنوان التجاري وبيان أحكامه بحسب ما أوردها القانون التجاري اليمني، وتوضيح الاسم التجاري وأحكامه من خلال ما جاء بها قانون الأسماء التجارية اليمني، وتوضيح العلاقة بين المفهومين وفقاً لأحكام القانون اليمني، من ناحية ووفقاً لأحكام القضاء اليمني وما دأب عليه العمل في وزارة الصناعة والتجارة بهذا الخصوص.

وبعد أن تم تفصيل أحكام كل من العنوان التجاري والاسم التجاري تم سرد بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة وكذا خلصت الدراسة بعدة توصيات للمشرع اليمني تم ذكرها في نهاية الدراسة والتي نأمل من الجهات المختصة(الحكومة ومجلس النواب) وضعها في الاعتبار وتعديل بعض مواد القانون التجاري على ضوئها، لإزالة اللبس والتعارض بين أحكام التشريعات التجارية اليمنية، والله الموفق.

Abstract

Due to the confusion between the concepts of business address and business name and interference that caused by commercial laws which regulate business address and business name, as a result of that issue there is an argument over jurists of commercial law furthermore it may be obstacles to apply laws relating these concepts because there are more than act regulate the same subject at the same time, especially merchant's obligations in register his business name at general management of commercial& artificial record and business names in Ministry of Industry& Trade.

This thesis discussed mainly the concept of business address focusing its definition and provisions according commercial act and also discussed business name and explain its definition and provisions according business names act and tried to clarify relationship between them either in rules of law or applied procedures.

At the conclusion of this thesis researcher named some results and recommendations that hope to be considered to amendment commercial act as shown at the end of thesis.

مقدمة:

يعد مفهوم التجارة مفهوماً قديماً، فقد اعتمد عليها الإنسان كوسيلة من وسائل البقاء والعيش، سواء كانت بين الأفراد أو الجماعات أو حتى الدول التي عرفت فيها التجارة قديماً بما كان يسمى بالرحلات، قال الله تعالى: (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ(1)إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ(2))[1]، ويُذكر أن التجارة عند العرب كانت تمتد من قريش(المملكة العربية السعودية) إلى الشام (سوريا، لبنان، فلسطين والأردن) صيفاً وإلى (اليمن) شتاءً، و قد وصلت أيضاً إلى الحبشة(أثيوبيا و إرتريا) وبلاد فارس (إيران) دون تدخل من الدولة لتنظيمها وفرض القيود على النشاط التجاري للأفراد[2].

والتجارة بصفة عامة هي: عملية تبادل السلع والخدمات[3]، فحيثما قام تبادل لسلعة بسلعة أُخرى أو خدمة قامت تجارة، وحيثما قام تبادل لخدمة بخدمة أُخرى أو سلعة قامت تجارة، وعليه يمكننا

---

[1] سورة قريش، الآيات(1، 2).

[2] أستاذنا الدكتور/مصطفى إبراهيم أحمد عريبي، قواعد تسوية المنازعات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO) وانعكاساتها على السودان، رسالة دكتوراة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2002م، ص7، 8.

[3] حسين الفحل، الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات، مجلة جامعة دمشق، المجلد23، العدد2، دمشق، 2007م، صـ 122، 123.

القول أن مفهوم التجارة يقوم حول تبادل السلع والخدمات، ولكن نظراً للتقدم الصناعي والتكنولوجي في مجال الاتصالات وغيرها فقد اشتدت المنافسة بين التجار على الحصول على حصة سوقية أكبر ولذا دأبت التشريعات التجارية في مختلف البلدان على تمييز التجار عن بعضهم عن طريق العناوين التجارية والأسماء التجارية والعلامات التجارية وغيرها.

وقد نظم المشرع اليمني أحكام التجارة بشقيها الشخصي (التجار) والموضوعي (الأعمال التجارية) وفق القانون التجاري رقم (32) لسنة 1991م وتعديلاته المختلفة بالإضافة إلى قوانين فرعية أخرى خاصة مثل قانون الشركات التجارية رقم(22) لسنة 1997م وتعديلاته المختلفة وقانون الأسماء التجارية رقم (20) لسنة 2003م وقوانين البنوك... وغيرها. وحيث أن التجارة تقوم على الائتمان، والذي يتطلب معرفة المركز القانوني للتجار ونشاطاتهم التجارية و إعلان وإشهار الصفة القانونية للشخصية التجارية وتحديد الذمة المالية لكي يتسنى للغير الوقوف على تلك المراكز ومعرفة التجار الذين يتعاملون معهم قبل الدخول معهم بأي علاقات تعاقدية –كما وضحنا سابقاً- فإن الطريق القانونية لمعرفة ذلك هي (الإشهار) والذي يكون عن طريق التسجيل في وزارة الصناعة والتجارة في سجل خاص يسمى السجل التجاري، الذي يهدف بدوره إلى تنظيم الآثار القانونية الكاملة للعناصر المادية من بيانات ومعلومات تدون في السجل التجاري واعتبار كل ما يدوَّن فيه حجة على الكافة تضمن انحصار الحق في ملكية العناصر المدرجة فيه لمن سجلها أولاً، بل وحمايتها من التعرض لها بعد تسجيلها، ومن أهم تلك العناصر بحسب ما نظمته القوانين اليمنية هي العنوان التجاري والاسم التجاري.

أهمية الدراسة:

أوجب القانون اليمني بعض الالتزامات على التجار حيث نظمت التشريعات التجارية اليمنية أحكام تلك الالتزامات، و من ضمن الالتزامات التي أوجبها القانون اليمني "العنوان التجاري" و "الاسم التجاري" موضوع هذه الدراسة، حيث يجب على كل تاجر أن يقيد – بحسب قواعد القانون التجاري – عنواناً تجارياً خاصاً به وكذا اسماً تجارياً – بحسب قانون الأسماء التجارية – في السجل التجاري لدى وزارة الصناعة والتجارة، إلاَّ أنه وكما يقول بعض الفقهاء[4] بأن التشريع التجاري اليمني لم يفرق تفرقة دقيقة بين العنوان التجاري والاسم التجاري، وعدم التفرقة تلك قد أدت إلى الخلط بين المفهومين، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة والتي سنبين من خلالها تنظيم المشرع اليمني لكل من "العنوان التجاري" و "الاسم التجاري" والفرق بينهما، وكذا أحكام القضاء اليمني وتطبيقات الإدارة المتعلقة بهذا الخصوص.

[4] د. حمود محمد شمسان، مبادئ القانون التجاري اليمني، الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، 2014م، ص181.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة هذه الدراسة في التداخل التشريعي بين نصوص التشريعات التجارية اليمنية في تنظيم كل من العنوان التجاري والاسم التجاري، وكذلك الخلط الذي يحدث عند التطبيق العملي لأحكام تلك التشريعات، والذي أظهر التطبيق القضائي والإداري تعارضاً بين أحكام القانون التجاري اليمني المتعلقة بتنظيم العنوان التجاري مع نصوص قانونية أخرى، وعلى وجه الخصوص قانون الأسماء التجارية وقانون السجل التجاري، ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز هذه المشكلة وتقديم الحلول القانونية التي تضمن توافق النصوص القانونية مع التطبيق العملي ومتطلبات التسهيلات التجارية للتجار.

خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث يتكون كل منها من مطلبين على النحو التالي:

المبحث الأول: التنظيم القانوني للعنوان التجاري.

المطلب الأول: مفهوم ومكونات العنوان التجاري

المطلب الثاني: أحكام العنوان التجاري

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للاسم التجاري

المطلب الأول: مفهوم ومكونات الاسم التجاري

المطلب الثاني: أحكام الاسم التجاري

المبحث الثالث: التطبيق القضائي والإداري لاستخدام العنوان التجاري والاسم التجاري

المطلب الأول: التطبيق القضائي لاستخدام العنوان التجاري والاسم التجاري

المطلب الثاني: التطبيق الإداري لاستخدام العنوان التجاري والاسم التجاري

وفي خاتمة هذه الدراسة تم سرد النتائج التي توصل إليها الباحث وكذا التوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

المبحث الأول: التنظيم القانوني للعنوان التجاري

المطلب الأول: مفهوم ومكونات العنوان التجاري

أولاً: مفهوم العنوان التجاري:

في البدء تجب الإشارة إلى أن القانون اليمني قد درج على التفرقة بين "العنوان التجاري" و "الاسم التجاري" كما هو الحال في الفقه، حيث خلص مجمع الفقه الإسلامي[5] إلى أن "العنوان التجاري" و "الاسم التجاري" هي حقوق خاصة لأصحابها لكل منهما قيمة مالية، كما يجوز التصرف بأي منهما، وقد فرق القانون اليمني ــ كما ذكرنا ــ بين "العنوان التجاري" و "الاسم التجاري" حيث أورد أحكام العنوان التجاري في الفصل الثاني من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون التجاري بينما أفرد للاسم التجاري قانوناً خاصاً هو القانون رقم (20) لسنة 2003م بشأن الأسماء التجارية.

وعلى الرغم من تلك التفرقة فلم يورد القانون التجاري تعريفاً محدداً للعنوان التجاري إلاّ أن بعض فقهاء القانون التجاري قد وضعوا تعريفاً للعنوان التجاري على أنه: **الاسم الذي يتخذه التاجر، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، عند مزاولة الأعمال التجارية ويوقع به جميع العقود والمعاملات التي يجريها مع الغير، ويقوم بجعله على مدخل محله التجاري ليتميز به عن المحلات التجارية الأخرى، حيث يدل الغير على شخص التاجر فيأتي إليه الزبائن ويمثل طريقةً في تحديد ائتمان التاجر ووضع ثقة الغير به**[6]، ويعرفه آخرون تحت عنوان "السمة التجارية" على أنه: **التسمية المبتكرة التي يتخذها التاجر لمحله التجاري لتمييزه عن غيره**[7] **مثل عبارة (صالون اللورد)، أو الماوري للأخشاب، كما أورد آخرون تعريف العنوان التجاري على أنه: تسمية أطلقها التاجر على منشأته التجارية تعريفاً بها وتمييزاً لها عن غيرها من المنشآت التجارية، وليتعرف المتعاملون معه على اللون المتميز من السلع وأسلوب التعامل**[8].

---

[5] جاء ذلك في قرار المجمع رقم 43 (5/5) الذي انعقد في دورة مؤتمره الخامس بدولة الكويت في الفترة من 10-15 ديسمبر 1998م.

[6] د. منير علي هليل، مبادئ القانون التجاري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012م، ص 159.

[7] د. سميحة القليوبي، الملكية الصناعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط9، عمان، 2013م، ص 845.

[8] د. عدنان صالح محمد العمر، الوضع القانوني للعنوان التجاري في النظام القانوني السعودي، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مجلد 7، عدد 4. يوليو 2014م، ص7.

ثانياً: مكونات العنوان التجاري:

حدد القانون اليمني مكونات العنوان التجاري حيث نص على أنه: **(يتألف العنوان التجاري من اسم التاجر ولقبه)** [9]، ومن ذلك فإننا نستطيع القول بأن العنوان التجاري هو العنوان الذي يتكون من الاسم المدني للتاجر ولقبه، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن العنوان التجاري يرتبط بشخص التاجر ويدل عليه، والاسم المدني للشخص هو: حق لصيق بشخصية الإنسان يتكون من اسم الشخص واسم أبيه واسم جده ولقبه أو من اسم الشخص واسم أبيه ولقبه[10]، لكن وعلى الرغم من النص السابق إلاَّ أن القانون لم يجعل مكونات العنوان التجاري محصورة على اسم التاجر ولقبه فقط، بل أنه قد أجاز تضمين العنوان التجاري بيانات خاصة بالأشخاص المذكورين فيه، أي في العنوان التجاري، بشرط أن تكون تلك البيانات متعلقة بنوع التجارة المخصص لها، والغرض من ذلك إزالة الخلط الذي قد يحدث بين عنوانين تجاريين بسبب تشابه الأسماء المدنية لمالكي العنوانين، حيث يصادف أحياناً أن يتشابه اسم تاجر ولقبه مع اسم ولقب تاجر آخر، خاصة في مجتمع قبلي كالمجتمع اليمني الذي تشترك فيه كل قبيلة ـــ تقريباً ـــ بلقب واحد أو عدة ألقاب، وتشترك عدة قبائل من مناطق مختلفة في لقب واحد، وبالتالي فقد أجاز القانون إضافة أي بيان أو اسم إلى جانب اسم التاجر لتمييزه عن غيره من التجار الذين يشبه اسمه أسماءهم، وقد ذهب القانون إلى أبعد من ذلك فأجاز تضمين العنوان التجاري تسمية مبتكرة فنص على أنه:**(يجوز أن يتضمن العنوان التجاري بيانات خاصة بالأشخاص المذكورين فيه متعلقة بنوع التجارة المخصص لها، كما يجوز أن يتضمن تسمية مبتكرة)** [11]، ومن ذلك فإن للتاجر أن يضمّن عنوانه التجاري بياناً مضافاً إلى اسمه ولقبه شريطة أن يكون البيان المضاف متعلقاً بنوع النشاط التجاري الذي يمارسه التاجر و معبراً عن تجارته مثل: (شركة الرحبي للتجارة العامة) لتمييزها عن (شركة الرحبي لصناعة و دلفنة المنتجات الحديدية المحدودة) و(الحجاجي للأنظمة الكهربائية) لتمييزها عن (الحجاجي لقطع الغيار)، ولأن التاجر في القانون اليمني يتنوع إلى تاجر فرد و تاجر مؤسسة و تاجر شركة تجارية، فثمَّة صعوبة في العنوان التجاري المتعلق بالشركات التجارية خاصة شركات الأموال التي لا اعتبار لشخصية الشريك فيها، ولتنظيم ذلك فقد أجاز القانون أن يتضمن العنوان التجاري تسمية مبتكرة مثل:(شركة أوفا العالمية للاستيراد والتصدير) و(شركة الموارد والاستشارات الزراعية)، غير أن القانون قد اشترط في ذلك أن يطابق العنوان التجاري الحقيقة بحيث يعبر عن نشاط الشركة وواقعها وألاَّ يؤدي إلى تضليل الغير من المتعاملين مع الشركة، أو يؤدي إلى المساس بالصالح العام؛ كأن يتضمن العنوان ما يخالف القوانين النافذة أو النظام العام والآداب في

---

[9] المادة(55) من القانون اليمني رقم(32) لسنة 1991م بشأن القانون التجاري.

[10] المادة(2) من القانون اليمني رقم(20) لسنة 2003م بشأن الأسماء التجارية.

[11] المادة(55) من القانون التجاري اليمني.

الجمهورية اليمنية، ويكون الأمر وجوبياً على التاجر في حالة تشابه العنوان الذي اتخذه ويرغب بتسجيله مع عنوان تاجر آخر سبق قيده وتسجيله، بحيث يجب عليه أن يضيف إلى اسمه بياناً يميزه إذا كان اسم التاجر ولقبه يشبهان العنوان التجاري المقيد مسبقاً في السجل التجاري لمصلحة تاجر آخر[12]، وبالتالي فالعنوان التجاري يجوز أن يُستعمل من طرف أي شخص آخر و لو من طرف من له اسم مدني مماثل، غير أنه يتعين على هذا الأخير حين إنشاء عنوان تجاري أن يضيف إلى اسمه العائلي بياناً آخراً يميزه بوضوح عن العنوان التجاري الموجود سابقاً والخاص بتاجر آخر.

المطلب الثاني: أحكام العنوان التجاري

أفرد القانون التجاري للعنوان التجاري فصلاً كاملاً نظم أحكامه ضمن ذلك الفصل، ونوجز تلك الأحكام فيما يلي:

أ. إن العنوان التجاري على الرغم من أنه يعتبر من مكونات المتجر إلاّ أنه يعبّر في ذات الوقت عن شخص التاجر ويرتبط به، ولذا أوجب القانون اليمني أن يتألف العنوان التجاري من اسم التاجر ولقبه، ويؤكد ذلك القانون التجاري اليمني الذي نص على أنه: **(لا يجوز لمن تنتقل إليه ملكية متجر أن يستخدم عنوان سلفه التجاري إلا إذا آل إليه هذا العنوان أو أذن له السلف في استعماله)**[13]، حيث نجد في ذلك دلالة صريحة أن العنوان التجاري يرتبط بشخص التاجر رغم أنه من مكونات المتجر والذي قد لا تختلف مكوناته بعد بيعه عنها قبل البيع، إلا أن القانون لم يجز انتقال العنوان التجاري إلى الخلف أو استعماله على المتجر الذي آل إليه إلاّ بإذن السلف صراحة، ولكننا هنا نلاحظ على القانون اليمني بعض التعارض إذا ما قمنا بمقارنة هذا النص مع نص المادة(42) من القانون نفسه الذي عرف المتجر فجعل العنوان التجاري من مكوناته في حين أن العنوان التجاري ـ كما رأينا ـ يرتبط بشخص التاجر[14]، خاصة وأن القانون نفسه قد أكد على أهمية العنوان التجاري للتاجر، بل أكثر من ارتباطه بالمتجر حيث قرن التزامات التاجر بالعنوان التجاري وليس بالمتجر عندما نص على أنه :**(من انتقل له متجر دون عنوانه التجاري لا يكون مسؤولاً عن التزامات سلفه ما لم يكن هناك اتفاق مخالف مقيد في السجل التجاري)** [15].

---

[12] المادة(56) من القانون التجاري اليمني.

[13] المادة (59) من القانون التجاري اليمني.

[14] حيث تنص المادة (42) من القانون التجاري اليمني على أن: (المتجر هو محل التاجر والحقوق المتصلة بالمحل ويشتمل المتجر على مجموعة من العناصر المادية وغير المادية تختلف بحسب الأحوال وهي بوجه خاص البضائع والأثاث التجاري والآلات الصناعية وعنصر الاتصال بالعملاء والاسم والعنوان التجاري).

[15] المادة (61) من القانون التجاري اليمني.

ب. يعتبر العنوان التجاري دليل الغير إلى النشاط التجاري الذي يمارسه التاجر، حيث يتعامل عملاء التاجر معه بناء على العنوان التجاري الذي وضعه على محله التجاري و أجرى به جميع معاملاته التجارية وضمَّنه أوراقه المتعلقة بتلك المعاملات، بحيث يعبر العنوان التجاري عن الصفة القانونية للتاجر فيوقع أوراقه المتعلقة بتلك المعاملات بعنوانه التجاري، و يُكتب هذا العنوان في مدخل متجره، وفي ذلك ينص القانون التجاري على أنه:**(على التاجر أن يجري معاملاته التجارية ويوقع أوراقه المتعلقة بهذه المعاملات بعنوانه التجاري وعليه أن يكتب هذا العنوان في مدخل متجره)** [16].

ج. يقول بعض فقهاء القانون التجاري[17] بأن العنوان التجاري يشتمل على معنى أوسع من الاسم التجاري؛ حيث أن العنوان التجاري يشمل هذا الأخير ويشمل أيضاً علامات أو شعارات أو إشارات أو رموزاً معينة، ولكن - كما ذكرنا - أن القانون قد حصر مكونات العنوان التجاري على الاسم المدني للتاجر أو اسم معبر عن نشاطه أو تسمية مبتكرة فقط، حيث أجاز القانون للتاجر تضمين عنوانه التجاري ما شاء من تلك التسميات، لكن لم يأتِ نص يجيز تضمين العنوان التجاري غير التسميات السابقة، وعليه لا مجال لتضمين العنوان التجاري لأي علامات أو شعارات أو إشارات أو رموز أخرى حيث تظل المكونات محصورة في الأسماء فقط دون غيرها، أما الإشارات والرموز أو العلامات والشعارات فتعد من مكونات العلامة التجارية وليس العنوان التجاري.

د. يضع بعض الفقهاء[18] مفهوماً ضيقاً للعنوان التجاري؛ فيقول بأن العنوان التجاري يقتصر على التاجر الفرد دون غيره، حيث يعبر عن الاسم الذي يتخذه الشخص(التاجر الفرد) لأجل إجراء معاملاته التجارية واستخدامه في التوقيع به على الأوراق المتعلقة بنشاطه التجاري، ولكن التسليم بهذا القول يخلق مشكلة قانونية تتعلق بالعنوان التجاري للتاجر غير الفرد مثل الشركات التجارية بأنواعها المختلفة والشركات التي تتخذ الشكل التجاري مثل الجمعيات والتعاونيات وغيرها، أما القانون التجاري اليمني بدوره فقد أحال أحكام العنوان التجاري الخاص بالشركات التجارية على قانون آخر، هو قانون الشركات التجارية اليمني،فنص على أنه:**(يكون عنوان الشركات التجارية وفق الأحكام القانونية الخاصة بها)** [19]، حيث أنه وبحسب أحكام العنوان التجاري الواردة في القانون التجاري فإن على كل تاجر أن يمتلك ويسجل عنواناً تجارياً سواء كان تاجر فرد أو تاجر شركة تجارية، فقد نظم القانون التجاري أحكام العنوان التجاري الخاصة بالتاجر الفرد وترك تلك

---

[16] المادة (57) من القانون التجاري اليمني.

[17] أستاذنا الدكتور عبد الرحمن عبد الله شمسان، الموجز في مبادئ القانون التجاري و الشركات التجارية، بدون دار نشر، 2005م، ص70.

[18] د. باسم محمد صالح، القانون التجاري، القسم الأول، مطبوعات جامعة بغداد، منشور في دار الحكمة، بغداد، 1987م، ص139.

[19] المادة(62) من القانون التجاري اليمني.

الخاصة بالشركات لينظمها قانون الشركات التجارية وفقاً لنص المادة (62) من القانون التجاري التي تنص على أنه:(**يكون عنوان الشركات التجارية وفق الأحكام القانونية الخاصة بها. وللشركة أن تحتفظ بعنوانها الأول دون تعديل إذا أنضم إليها شريك جديد أو خرج منها شريك كان عنوان الشركة يشتمل على اسمه مادام هذا الشريك أو ورثته قد قبلوا إبقاء الاسم في العنوان)**، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن قانون الشركات التجارية اليمني لم يذكر أي تنظيم للعنوان التجاري للشركات التجارية ولم يتطرق للفظ العنوان إلاَّ تعبيراً عن محل الشركة أو مركزها الرئيسي.

هـ. على الرغم من أن العنوان التجاري يعتبر مالاً معنوياً من مكونات المتجر وأن القانون قد منع التصرف في العنوان التجاري تصرفاً مستقلاً عن التصرف في المتجر، إلاَّ أن تصرف صاحب المتجر في متجره لا يشمل العنوان التجاري، فإذا باع صاحب المتجر متجره إلى شخص آخر انتقل المتجر دون العنوان التجاري، حيث يظل هذا الأخير ملكاً للبائع، إلاَّ إذا أثبت من آل إليه المتجر أن نية صاحب المتجر قد انصرفت صراحة أو ضمناً إلى التصرف في المتجر والعنوان التجاري معاً[20].

و. على الرغم من أن العنوان التجاري يعتبر مالاً -كما أوضحنا سابقاً- إلاَّ أن القانون اليمني على عكس ما ذهب إليه بعض الفقهاء العرب[21] بأن ملكية العنوان التجاري وأحقية الأسبقية في تملكه والتصرف فيه تثبت بالاستعمال، إذ تثبت الملكية بمجرد وضع العنوان التجاري على لافتة المحل التجاري حتى قبل مباشرة التجارة فعلاً، وأحقية الملكية تلك توفر الحماية القانونية للعنوان التجاري المتمثلة في حق الاحتكار والاستعمال وحرمان الغير من اتخاذ ذات التسمية كعنوان تجاري يميز به نشاطه التجاري، على عكس ذلك فإن القانون اليمني لم يوفر أي حماية قانونية للعنوان التجاري لمجرد استعماله من قبل التاجر، ولا يعتبر العنوان التجاري محمٍ قانوناً إلاَّ من تاريخ تسجيله في السجل التجاري لدى وزارة الصناعة والتجارة، حيث نص القانون التجاري على أنه:(**يقيد العنوان التجاري في السجل التجاري وفقاً لأحكام القانون ولا يجوز بعد القيد لتاجر آخر استعمال هذا العنوان في نوع التجارة التي يزاولها)**[22].

ز. ولأن القانون التجاري قد كفل حماية العنوان التجاري الذي تم قيده وتسجيله في السجل التجاري فإن أي استعمال غير قانوني للعنوان التجاري المقيد والمسجل بالوزارة يعرض من استعمله على ذلك الوجه للمساءلة القانونية، مثل استخدام العنوان التجاري من قبل شخص غير صاحبه، أو من قبل صاحبه نفسه في نشاط تجاري غير الذي سجل العنوان بموجبه، وفي هذه الحالة يجوز لذوي الشأن (وهم وزارة الصناعة والتجارة وأي شخص تضرر من ذلك الاستعمال) أن يطلبوا منع استعماله سواء

---

[20] المادة (58) من القانون التجاري اليمني.

[21] د. سميحة القليوبي، الملكية الصناعية، مرجع سابق، ص850.

[22] المادة (56) من القانون التجاري اليمني.

كان مقيداً في السجل التجاري أو كان عنواناً مشابهاً للعنوان المقيد بالسجل، كما يجوز لهم أيضاً طلب شطبه من السجل التجاري إذا كان مقيداً فيه، وكل ذلك لا يمنع الرجوع بالتعويض إن كان للتعويض محل قانوني[23].

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للاسم التجاري

المطلب الأول: مفهوم ومكونات الاسم التجاري

أولاً: مفهوم الاسم التجاري:

من الالتزامات التي أوجبها القانون اليمني على التاجر (سواء كان تاجر فرد أو مؤسسة أو شركة تجارية أو شركة تتخذ الشكل التجاري) أن يتقدم التاجر بطلب قيد وتسجيل اسمه التجاري إلى الإدارة العامة للسجل التجاري والصناعي والأسماء التجارية بديوان عام وزارة الصناعة والتجارة أو مكاتب الوزارة في المحافظات خلال فترة معينة حددها القانون بستين يوم من تاريخ مزاولة التاجر نشاطه التجاري أو افتتاحه محله التجاري[24].

والاسم التجاري كما عرفه القانون اليمني هو: **(الاسم الذي يستخدمه التاجر فرداً كان أو مؤسسة أو شركة لتمييز محله التجاري عن غيره من المحلات التجارية)**[25]. ومن هذا التعريف يتضح أن مهمة الاسم التجاري الأساسية هي تمييز المحلات التجارية عن بعضها البعض، حيث يؤكد بعض فقهاء القانون[26] على ذلك بأن الوظيفة الأساسية للاسم التجاري هي تمييز المنشأة التجارية عن غيرها من المنشآت المماثلة حتى يسهل التعرف عليها من عملائها الذين يفضلونها، وعدم الخلط بينها وبين غيرها من المنشآت الأخرى، ولتحقيق تلك الوظيفة فإنه يتوجب على التاجر وضع الاسم التجاري على (لافتة) محله التجاري بكتابة واضحة وظاهرة، كما يتوجب عليه أيضاً فعل ذلك على فروع محله التجاري، ويضع هذا الاسم على فواتير المحل وخطاباته وإعلاناته، ويستخدمه بواسطة صاحب المتجر أو المحل التجاري للتوقيع على المستندات والتعهدات التي تخص المتجر، ولا تخص شؤون التاجر الخاصة أو محل تجاري آخر حتى لو كان مملوكاً لذات التاجر إذا لم يكن فرعاً للمحل التجاري المقصود[27]، ومما سبق نستطيع استنتاج ما يلي:

---

[23] المادة (63) من القانون التجاري اليمني.

[24] المادة (15) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[25] المادة (2) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[26] د. سميحة القليوبي. الوسيط في قانون التجارة المصري، الجزء الأول، نظرية الأعمال التجارية والتاجر، بيع ورهن المحل التجاري وتأجير استغلاله وحمايته، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012م، ص316، 317.

[27] د. سميحة القليوبي. الملكية الصناعية، مرجع سابق، ص800.

- أن القانون قد جعل مسألة الاسم التجاري أمراً وجوبياً على كل تاجر وليس مسألة جوازية يخير فيها التاجر بين تكوين اسمه التجاري وتسجيله من عدمه.
- أن الاسم التجاري يستخدم لتمييز المحل التجاري، وعليه فهو يرتبط بالمحل التجاري ويشكل جزءاً من المكونات المعنوية للمحل التجاري، كما يرتبط أيضاً بشخص التاجر ويؤكد ذلك قانون الأسماء التجارية نفسه بالنص على أنه:(**يجوز لمن تنتقل إليه ملكية المحل التجاري أن يستخدم اسم سلفه التجاري بشرط الحصول على موافقة المتنازل أو من آلت إليه حقوقه وعلى أن يضيف إلى هذا الاسم بياناً يدل على انتقال الملكية كأن يضيف اسمه الشخصي إلى اسم سلفه التجاري أو أن يضيف إليه كلمة (خلف أو خلفاء) أو أي بيان آخر يدل على تغيير شخص مالك المحل التجاري)**[28].
- أن الاسم التجاري لا يقتصر على التاجر الفرد فقط، بل يجب على الشركات التجارية أيضاً أن تكوّن وتمتلك وتسجل اسما تجارياً يميزها عن غيرها من التجار سواء كانوا تجاراً أفراداً أو مؤسساتٍ أو شركاتٍ تجاريةً.
- أن الاسم التجاري وإن كانت وظيفته الأساسية – كما أسلفنا - يستخدم لتمييز المحلات التجارية عن بعضها فإنه يتعلق بشخص التاجر أيضاً؛ حيث يستخدم للتمييز بين اسم تاجر وآخر حماية لهما من مخاطر تماثل أو تشابه الأسماء التجارية، ويستخدم أيضاً لحماية الجمهور الذين يتعاملون مع التجار[29].

ثانياً: مكونات الاسم التجاري:

نظم قانون الأسماء التجارية مكونات الاسم التجاري تبعاً لنوع التاجر حيث تختلف مكونات الاسم التجاري للتاجر الفرد عنها للشركة التجارية، فنص في المادة(4/أ) على أنه: (يتكون الاسم التجاري من كل أو بعض العناصر التالية: (1) اسم النوع . (2) الاسم المدني. (3) الاسم المبتكر . (4) نوع النشاط. ونفصل ذلك فيما يلي:

1) **الاسم التجاري للتاجر الفرد:** أشار قانون الأسماء التجارية إلى عدة مكونات للاسم التجاري منها مكون إلزامي، ومكونات اختيارية، ونلخصها فيما يأتي:

أ. **المكون الإلزامي: نوع النشاط:** يجب أن يتضمن الاسم التجاري نوع النشاط الذي يمارسه التاجر ولا يعتبر اسماً تجارياً أي بيان لا يتضمن نوع النشاط،م(4/ج) من قانون الأسماء التجارية، ويقصد بالنشاط: الحرفة التي يزاولها الشخص التاجر، كقولنا صالون اللورد، أو مطعم الخطيب أو الماوري للأخشاب، حيث أن كل من (صالون، مطعم، للأخشاب) تعتبر بيانات دالة على النشاط الذي يمارسه التاجر.

---

[28] المادة (29) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[29] المادة (2/3) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

ب. **المكونات الاختيارية:** إلى جانب نوع النشاط لابد أن يتضمن الاسم التجاري كل أو بعض العناصر التالية:

- **الاسم المدنـي:** والاسم المدني حق لصيق بشخصية الإنسان ويتكون من اسم الشخص واسم أبيه واسم جده ولقبه أو من اسم الشخص واسم أبيه ولقبه[30]، وعلى الرغم من ذلك إلاّ أنه يجوز أن يتكون الاسم التجاري من كل أو بعض مكونات الاسم المدني حيث نجد على الواقع الكثير من الأسماء التجارية التي تحتوي على اسم الشخص فقط أو اسم أبيه أو جده أو لقبه،حيث أن المشرع قد قصد بالاسم المدني اسم الشخص كاملاً أو بعضاً منه، وبالرجوع إلى نص المادة(4/أ) من قانون الأسماء التجارية السابق فإن تضمين الاسم المدني في تكوين الاسم التجاري ليس إلزامياً، فقد يكوّن التاجر اسمه التجاري دون أن يشتمل على اسمه المدني، غير أنه في حالة أن استخدم التاجر لفظ (مؤسسة) فيجب عليه عندئذ تضمين اسمه المدني ضمن اسمه التجاري مثل " مؤسسة الغراسي للتجارة العالمية والتبريد " و"مؤسسة أبو الرجال التجارية"، و "مؤسسة الضياني للأدوات الصحية "حيث أن كل من "الغراسي" و "أبو الرجال" و "الضياني" أسماء مدنية.
- **الاسم المبتكر:** ويجوز أيضاً إلى جانب نوع النشاط أن يتكون الاسم التجاري من تسمية مبتكرة، مثل: "عالم الفتيان لمواد البناء" حيث تضمن هذا الاسم مكوّنين هما: عالم الفتيان(اسم مبتكر) و لمواد البناء(نوع النشاط).
- **اسم النوع:** وقد يتضمن الاسم التجاري إلى جانب نوع النشاط أيضاً اسم النوع، أي نوع النشاط الذي يقوم به التاجر أو الخدمة التي يقدمها، ويدل اسم النوع على (الجنس) عامة دون تعيين أو قصد لشخص محدد كما قد يدل على حيوان معين أو جماد معين، مثل : كوافير الوسيمة، الأناقة للخياطة الرجالية، الرجل الرومانسي للخياطة الرجالية، خلية النحل لبيع العسل اليمني، المزيونة للخياطة النسائية الحديثة، المرأة العربية للاستيراد، حيث أن كل من (الوسيمة، الأناقة، الرجل الرومانسي، خلية النحل، المزيونة، المرأة) يعتبر اسم نوع لا يقصد به شخص معين أو حيوان أو جماد معين.

2) **الاسم التجاري للشركة التجارية:** نظم قانونا الشركات التجارية والأسماء التجارية أحكام الاسم التجاري للشركة التجارية تبعاً لنوع الشركة التجارية على النحو التالي:

أ. **شركة التضامن:** يتكون الاسم التجاري لشركة التضامن من أسماء جميع الشركاء فيها وألقابهم أو من ألقاب الشركاء فقط، أو من أسماء وألقاب عدد منهم مع إضافة عبارة (وشركاه)أو شركاؤهم أو ما في معناها، غير أنه يجب على الدوام أن يتوافق الاسم التجاري

[30] المادة (2) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

لشركة التضامن مع واقعها ونشاطها وهيئتها الحالية[31]، مثل كمال مسعود للصرافة أو شركة النعمان للصرافة.

ب. **شركة التوصية البسيطة:** يتكون الاسم التجاري لشركة التوصية البسيطة من أسماء جميع الشركاء المتضامنين أو بعضهم دون أسماء الشركاء الموصيين فإذا لم يكن هناك إلا شريك متضامن واحد فيكون اسم الشركة متضمناً اسمه مع إضافة عبارة (وشريكه أو شركاؤه) حسب مقتضى[32]، مثل أن يقوم الوصي بتأسيس شركة لرعاية أموال القصار التي يديرها.

ج. **شركة المساهمة:** يكون الاسم التجاري لشركة المساهمة مشتق من غرضها ولا يجوز أن يشتمل اسم شركة المساهمة على اسم شخص طبيعي إلا إذا كان موضوع الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة باسم هذا الشخص أو إذا تملكت الشركة عند تأسيسها أو بعد ذلك مؤسسة تجارية واتخذت اسمها اسماً لها وفي جميع الأحوال يجب أن يضاف إلى اسم الشركة عبارة (شركة مساهمة) مكتوبة بالحروف الكاملة[33]، مثل شركة يمن موبايل كشركة مساهمة ذات اكتتاب مفتوح و الشركة اليمنية الدولية الرائدة لاستثمارات المشاريع الإستراتيجية كشركة مساهمة يمنية ذات اكتتاب مقفل[34].

---

[31] المادة(15) من القانون اليمني رقم(22) لسنة 1997م بشأن الشركات التجارية، والمادة(8) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[32] المادة(3/52) من قانون الشركات التجارية اليمني، والمادة(10) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[33] المادة(60) من قانون الشركات التجارية اليمني، والمادة(13) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[34] يقصد بالاكتتاب طرح الأسهم أو أسناد القرض للمساهمين أو للجمهور للمشاركة في رأسمال أو إقراض الشركة، وقد حدد القانون اليمني نوعين من الاكتتاب:

النوع الأول: الاكتتاب المفتوح: ويكون بعرض الأسهم أو أسناد القرض على الجمهور العام، مع إعطاء الأولوية للمساهمين، غير أن القانون قد قيد طرح الأسهم للاكتتاب العام بعدة قيود من أهمها:

1) أن يصدر بالاكتتاب ترخيص من رئاسة الوزراء.
2) أن يكون الاكتتاب عن طريق مصرف معتمد.
3) أن تعد لجنة المؤسسين (وهي لجنة تتكون من ثلاثة ـ خمسة أشخاص من بين المؤسسين يتم انتخابهم من قبل جميع المؤسسين) نشرة الاكتتاب وتدعو الجمهور للاكتتاب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرار رئيس الوزراء بالتأسيس، م(21) اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية اليمني.
4) أما عند طرح الشركة أسناد القرض للاكتتاب العام فيجب عليها التقيد بالأحكام التالية:
5) أن يصدر بالاكتتاب ترخيص من وزير الصناعة والتجارة.

د. **شركة التوصية بالأسهم**: يتكون الاسم التجاري لشركة التوصية بالأسهم من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين ويجوز أن يضاف إلى اسم الشركة تسمية مبتكرة أو مشتقة من غرضها [35].

هـ. **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** يكون الاسم التجاري للشركة ذات المسؤولية المحدودة مشتقاً من غرضها أو مستمداً من اسم شخص طبيعي أو أكثر من المؤسسين أو غيرهم [36]، مثل الشركة اليمنية للمعدات والتجهيزات المحدودة، والشركة اليمنية السعودية للصناعات المعدنية المحدودة.

و. أما **شركة المحاصّة** فلم ينظم المشرع اليمني أي أحكامٍ خاصة باسمها سواء في قانون الشركات التجارية أو قانون الأسماء التجارية؛ ذلك لطبيعة هذه الشركة حيث تعتبر شركة مستترة غير

---

1) يتم ذلك عن طريق مصرف معتمد ويتم دعوة الجمهور للاكتتاب في الأسناد قبل موعد الاكتتاب بخمسة عشر يوم على الأقل.
2) أن يوقع نشرة الاكتتاب أعضاء مجلس الإدارة.
3) أن تتضمن نشرة الاكتتاب اسم الشركة المقترضة، رأسمالها، معلومات عامة عن وضعها المالي، عدد الأسناد وقيمتها الاسمية ونوعها اسمية أم لحاملها، تاريخ اقفال الاكتتاب، مواعيد الوفاء بالقيمة الاسمية للسند وضمانات الوفاء، الغرض من القرض، تقرير مراقب حسابات الشركة عن ميزانية الشركة للعام السابق على إصدار الأسناد وغير ذلك من الضوابط التي يجب على الشركة التقيد بها عند إصدارها أسناد قرض وطرحها للاكتتاب العام، م(33) اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية اليمني.

النوع الثاني: الاكتتاب المغلق، أو المقفل وهو طرح الأسهم أو أسناد القرض على الشركاء المساهمين فقط للاكتتاب فيها دون الجمهور العام، وعند الاكتتاب بالأسهم يجب مراعاة الضوابط التالية:

1) يقدم الطلب إلى وزير الصناعة والتجارة موقعاً عليه من خمسة مؤسسين على الأقل، م(36/أ) اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية اليمني.
2) يرفق بالطلب المقدم بعض البيانات مثل: مشروع العقد والنظام الأساسي للشركة، شهادة من المصرف الذي تم إيداع المبلغ المدفوع من رأس المال من قبل المؤسسين باسم الشركة تحت التأسيس، أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمحاسب القانوني وبياناتهم، م(26، 28) اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية اليمني.
3) صدور قرار وزير الصناعة والتجارة بالترخيص للاكتتاب بالأسهم وقيام الشركة، م(29/ ج) اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية اليمني. د. عبد الخالق صالح عبد الله معزب، المبسط في أحكام التشريعات المالية التجارية والمصرفية اليمنية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، 2019م، صـ 67 – 69.

[35] المادة(225) من قانون الشركات التجارية اليمني، والمادة(11) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[36] المادة(241/أ) من قانون الشركات التجارية اليمني، والمادة(14) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

ظاهرة ينحصر كيانها بين الشركاء فيها لصفقة أو صفقات محدودة، ولا يتطلب قيامها كتابة عقدها أو تسجيلها في السجل التجاري.

وعلى الرغم مما سبق فإن القانون قد حظر على الوزارة قبول قيد وتسجيل الأسماء المقدمة بحروف غير عربية، والأسماء المماثلة أو المشابهة للأسماء التجارية المسجلة قبلاً، أو أسماء تؤدي إلى تضليل أو لبس لدى الجمهور، أو أسماء مخلة بالنظام العام والآداب العامة، أو أسماء تؤدي إلى غش الجمهور وتفسح المجال للمنافسة التجارية غير المشروعة أو تدل على غير المصدر الحقيقي للبضائع التي يتاجر بها التاجر، أو أسماء تجارية عربية أو أجنبية لشركات مشهورة عربياً وعالمياً، أو أسماء منظمات أو مؤسسات دولية، ومختصراتها، أو أسماء الرموز والشعارات التي يكون لها أكثر من دلالة، أو مختصرات الأسماء التجارية بحروف منفردة، أو أسماء تشتمل أو توحي بخصوصية مذهبية أو عرقية أو مناطقية في تقديم خدماتها، أو الأسماء التي تتفق مدلولاتها صراحة مع أسماء الله الحسنى أو أسماء المواقع والشعائر الدينية أو تسجيل الأحرف الأولى من الاسم المدني للتاجر إلاّ إذا كان جمعها سيكوّن تسمية مبتكرة[37]، وفي حالة المخالفة يخضع التاجر لعقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد عن (50,000) خمسين ألف ريال وفي حالة تكرار المخالفة يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر[38].

المطلب الثاني: أحكام الاسم التجاري

أورد قانون الأسماء التجارية اليمني أحكاماً خاصة بالاسم التجاري، وسوف نوجز أهم ما ورد في هذا القانون من أحكام كما يلي:

1) **وجوب قيد الاسم التجاري:** حيث يجب على كل تاجر أن يتقدم بطلب قيد وتسجيل اسمه التجاري أو تعديله إلى إدارة السجل التجاري بوزارة الصناعة والتجارة، وذلك خلال مدة معينة حددها القانون بستين يوم تبدأ من تاريخ مزاولة النشاط أو افتتاح المحل التجاري أو الفرع أو الوكالة، وتعد وزارة الصناعة والتجارة متمثلة بإدارة السجل التجاري نموذجاً معداً لذلك يقوم التاجر بتعبئة البيانات المطلوبة[39] على أن يتضمن الطلب البيانات الأساسية المحددة في النماذج المعدة من قبل الإدارة المختصة والصادرة من قبل الوزارة وبعد دفع الرسوم المقررة، وقد حدد قانون السجل التجاري أحكام القيد والتسجيل والشهر فأوجب على كل تاجر أن يقيد اسمه التجاري في السجل التجاري، وأن يذكر اسمه التجاري في كل مكاتباته ومطبوعاته المتعلقة بأعماله التجارية وأن يكتبه على واجهة محله

---

[37] المادة(17) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[38] المادة(30) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[39] المادة(15) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

التجاري، كما ألزم وزارة الصناعة والتجارة بإصدار صحيفة خاصة تتعلق بإشهار بيانات المقيدين لديها في عموم مناطق الجمهورية تسمى (جريدة الأسماء التجارية)، وفرض عقوبة الحبس أو الغرامة على كل شخص ذكر على واجهة محله أو على إحدى المراسلات أو المطبوعات أو الأوراق المتعلقة بتجارته اسما تجاريا أو رقم قيد ليس له أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله[40]، وحظر مزاولة التجارة في محل تجاري إلاَّ للشخص الذي يكون اسمه مقيداً في السجل التجاري الذي يقع المحل التجاري في دائرته[41].

2) **وظيفة الاسم التجاري**: وظيفة الاسم التجاري الأساسية هي تمييز المحل التجاري لتاجر معين عن بقية المحلات التجارية الأخرى سواء المملوكة للتاجر نفسه أو لتجار آخرين، ولتحقيق هذه الوظيفة فقد ألزم القانون اليمني التاجرَ أن يكتب اسمه التجاري على واجهة محله التجاري وأن يضمنه جميع المراسلات والمطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته، ولكنا نلاحظ هنا وجود تعارض بين نصوص القانون اليمني فيما يتعلق بوظيفة العنوان التجاري ووظيفة الاسم التجاري؛ فبينما تنص المادة (57) من القانون التجاري ــ بشأن العنوان التجاري ــ على أنه: **(على التاجر أن يجري معاملاته التجارية ويوقع أوراقه المتعلقة بهذه المعاملات بعنوانه التجاري وعليه أن يكتب هذا العنوان في مدخل متجره)** فإن قانون الأسماء التجارية يتضمن أيضاً ذات الأحكام لكنها ليست للعنوان التجاري بل للاسم التجاري حيث تنص المادة (23) من قانون الأسماء التجارية على أنه:**(على كل تاجر تم قيد وتسجيل اسمه التجاري وفقاً لأحكام هذا القانون، أن يكتب على واجهة محله التجاري وفي جميع المراسلات والمطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته اسمه التجاري مشفوعاً ببيان مكتب السجل التجاري المقيد به ورقم القيد)**، بينما المعمول به في الواقع العملي يعد تطبيقاً لأحكام قانون الأسماء التجارية، والذي يعد من وجهة نظرنا هو الأصح؛ ذلك وفقاً لقاعدة الخاص يقيد العام، والنص الحديث أولى من النص القديم، كما أنه لا يمكن تطبيق النصين كليهما، حيث لا يمكن على الإطلاق إلزام التاجر بتكوين عنوان تجاري وجعله على مدخل متجره وتضمينه مكاتباته وفواتيره ومطبوعاته، وفي ذات الوقت إلزامه بتكوين اسم تجاري يتضمن نفس مكونات العنوان التجاري ويؤدي نفس الغرض والوظيفة، خاصة وأن قانون السجل التجاري لم يتضمن أي أحكام لقيد وتسجيل العنوان التجاري، بخلاف الاسم التجاري الذي نص القانون السابق بشأنه على أنه:**(على كل تاجر مشمول بأحكام هذا القانون "قانون السجل التجاري" أن يذكر في مكاتباته ومطبوعاته المتعلقة بأعماله التجارية وعلى واجهة محله التجاري رقم السجل التجاري الخاص به واسمه التجاري وأن تكون هذه البيانات مطابقة**

[40] المواد (3، 7، 15، 21) من القانون اليمني رقم (33) لسنة 1991م بشأن السجل التجاري وتعديلاته.

[41] المادة (11) من قانون السجل التجاري وتعديلاته.

للبيانات الواردة في السجل التجاري)[42]. وعليه لا يمكن التوفيق بين نصي القانون التجاري وقانون الأسماء التجارية السابقين وتطبيقهما مجتمعين إلاَّ في حالة واحدة؛ إذا كنا نقصد بالعنوان التجاري نفس المعنى الذي يقصد به الاسم التجاري.

3) **ارتباط النشاط التجاري والمحل التجاري بالاسم التجاري:** حيث لا يستطيع التاجر مزاولة تجارته في محل تجاري إلاَّ بعد امتلاكه اسماً تجارياً مقيداً في الإدارة العامة للسجل التجاري والصناعي والأسماء التجارية[43] و يجوز لوزارة الصناعة والتجارة القيام بالتحقق من ذلك عن طريق تكليف فريق للقيام بعملية مطابقة الأسماء التجارية المرفوعة على المحلات التجارية مع ما هو مقيد بالسجل التجاري وإحالة المخالفين إلى الجهات القضائية[44]، حيث تطبق على من ثبتت مخالفته للأحكام السابقة عقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد عن (50,000) خمسين ألف ريال وفي حالة تكرار المخالفة يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر[45].

4) **التصرف في الاسم التجاري:** وبما أن الاسم التجاري يعتبر من عناصر المتجر ويجوز تملكه فإنه يجوز التصرف به عند التصرف بالمتجر؛ أي يجوز لمن آل إليه المتجر أن يستخدم الاسم التجاري الخاص بالتاجر السلف، ولكن لأن الاسم التجاري قد يتضمن اسم التاجر السلف المدني وحماية للغير الذين يتعاملون مع التاجر عن طريق اسمه التجاري فإن القانون قد اشترط على من انتقل إليه المحل التجاري إن أراد استخدام اسم سلفه التجاري شرطين[46]: **الشرط الأول:** الحصول على موافقة التاجر السلف، ولم يحدد القانون شكلاً معيناً للموافقة، وبالتالي قد تكون موافقة صريحة بأن يتضمن صك نقل الملكية تنازل التاجر السلف عن الاسم التجاري صراحة، وقد تكون موافقة ضمنية بحيث لا يطلب التاجر السلف من التاجر الخلف صراحة عدم استخدام اسمه التجاري في المحل التجاري الذي انتقلت إليه ملكيته.**الشرط الثاني:** أن يضيف التاجر الخلف إلى الاسم التجاري الذي انتقلت إليه ملكيته بياناً يدل على انتقال الملكية إليه؛ كأن يضيف اسمه الشخصي إلى اسم سلفه التجاري أو أن يضيف إليه كلمة (خلف أو خلفاء) أو أي بيان آخر يدل على تغيير شخص مالك المحل التجاري، ذلك لأن القانون قد وضع اعتبارات شخصية للاسم التجاري تتعلق بشخص التاجر السلف وتنبيه الزبائن والعملاء إلى أن المتجر قد انتقلت ملكيته لتاجر آخر، غير أنه لا يُفهم من ذلك عدم جواز تعدد الأسماء التجارية للتاجر الواحد، أو تعديل الاسم التجاري المقيد؛ فيجوز أن تتعدد طلبات قيد وتسجيل الأسماء التجارية للتاجر بتعدد واختلاف الأنشطة التجارية أو

---

[42] المادة (1/11) و المادة (21/ب) من قانون السجل التجاري اليمني وتعديلاته.

[43] المادة(32) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[44] المادة(31) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[45] المادة(30) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[46] المادة(29) من قانون الأسماء التجارية اليمني .

بتعدد واختلاف المحلات التجارية[47]، كما يجوز للتاجر التقدم بطلب تعديل اسمه التجاري بإتباع الإجراءات القانونية اللازمة لذلك مثل موافقة وزارة الصناعة والتجارة والإعلان في إحدى الصحف الرسمية وغيرها من الإجراءات التي تفرضها الوزارة[48].

5) **الحماية القانونية للاسم التجاري**: يتمتع الاسم التجاري بالحماية القانونية التي تكفل لصاحبه وحده الحق الحصري في استعمال ذلك الاسم في نشاطه التجاري ومنع الغير من التعرض له أو استخدام ذلك الاسم أو استعماله في نوع التجارة التي يزاولها صاحب الاسم،أو في غيرها من النشاطات التجارية، غير أن مجرد تكوين التاجر اسماً معيناً واستعماله على محله التجاري أو استخدامه في نشاطه التجاري لا يمنح الاسم الحماية القانونية، فقد اشترط القانون لمنح الاسم التجاري الحماية القانونية أن يتم قيد الاسم التجاري في صحيفة السجل التجاري المعدة لذلك لدى الإدارة المختصة في وزارة الصناعة والتجارة وتسجيله في السجل التجاري وشهر الاسم التجاري للعامة، ويكون شهر الاسم التجاري عن طريق نشر الاسم في صحيفة أخرى خاصة بإشهار بيانات المقيدين لدى الوزارة في عموم مناطق الجمهورية تسمى هذه الصحيفة (جريدة الأسماء التجارية)[49]. فإذا تم قيد وتسجيل وشهر الاسم التجاري على الصورة السابقة، فلا يحق بعد ذلك لأي تاجر آخر استعمال أو استخدام هذا الاسم في نوع التجارة التي يزاولها صاحبها أو غيرها، وإذا رغب تاجر آخر في تسجيل اسم تجاري يشبه الاسم التجاري المقيد والمسجل والمشهر لمصلحة تاجر معين وجب على التاجر الآخر أن يضيف إلى اسمه بياناً يميزه عن الاسم التجاري السابق قيده وتسجيله وشهره[50]. وعلى الرغم مما سبق فإن القانون اليمني يعترف بمسألة الاستعمال في حالة واحدة؛ وهي حالة وجود تنازع بين أكثر من تاجر على الاسم التجاري، فعند طلب أكثر من تاجر قيد وتسجيل نفس الاسم التجاري في آن واحد، تقوم الإدارة العامة للسجل التجاري والصناعي والأسماء التجارية بحل النزاع ودياً وفقاً لأسبقية استخدام الاسم التجاري ومدة مزاولة واحتراف التاجر للتجارة،فإن فشلت فيتم إحالة النزاع عندئذٍ إلى لجنة التظلمات التي يشكلها وزير الصناعة والتجارة للفصل فيه[51]، غير أنه يجدر الإشارة إلى أن الحماية القانونية ليست مطلقة لجميع الأسماء التجارية؛ بل إن القانون قد حدد نطاق الحماية لبعض فئات الأسماء التجارية بحدود جغرافية، فكفل الحماية القانونية لبعض الأسماء التجارية على مستوى

---

[47] المادة(20) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[48] المادة(19) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[49] المادة(15) من القانون رقم(33) لسنة 1991م بشأن السجل التجاري وتعديلاته. حيث أوجب هذا القانون أيضاً نشر أي تعديلات أو تجديدات متعلقة بالاسم التجاري أو أي شطب لأي اسم تجاري مقيد.

[50] المادة(27) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

[51] المادة(28) من قانون الأسماء التجارية اليمني.

الجمهورية بينما جعل الحماية للبعض الآخر قاصرة على نطاق المحافظة التي تم تسجيل الاسم التجاري فيها[52].

المبحث الثالث: التطبيق القضائي والإداري لاستخدام العنوان التجاري والاسم التجاري

المطلب الأول: التطبيق القضائي لاستخدام العنوان التجاري والاسم التجاري

لم يضع القضاء اليمني معايير واضحة للتفرقة بين العنوان التجاري والاسم التجاري، بل إنه قد اتسم بالمرونة فيما يتعلق بهذا الخصوص لدرجة أن المحكمة العليا اليمنية قد استخدمت العنوان التجاري والاسم التجاري كمصطلحين مترادفين، وفيما يلي نورد ما يؤكد ذلك من خلال بعض ما ذهبت إليه أحكام الدائرة التجارية بالمحكمة العليا:

أ- في حكم المحكمة العليا رقم (31359) بتاريخ 11 مايو 2008م بين كل من الطاعن "يحيى صالح محمد علوان" والمطعون ضده "شركة أوسان للأدوية والمستلزمات الطبية" والتي تتلخص وقائع هذه القضية في أن المطعون ضدها والطاعن قد اتفقا على أن يكون الأخير مندوب مبيعات للشركة المملوكة للمطعون ضدها بفرع مدينة "إب" وأن يقوم بتوزيع بضائع الشركة مقابل أن يتقاضى عمولة بموجب عقود كان آخرها محرراً في 1/ 10/ 1998م، إلاَّ أنه استغل الثقة الممنوحة له وقام باستخدام (اسم) الشركة وقام بالتعامل (باسمها) وأجرى الصفقات والمراسلات مع الشركات والوكالات الأجنبية التي تمثلها الشركة المطعون ضدها دون أن يكون مفوضاً في ذلك أو مخولاً من الشركة مما يترتب على ذلك التصرف أضراراً جسيمة بالشركة، والإساءة إلى موقعها لدى عملائها والوكالات الأجنبية، وحمَّلها مبالغ وتكاليف، وأنه قام باستخراج ترخيص من مكتب الإسكان في محافظة إب وفتح محلاً (باسمه) و(باسم) شركة أوسان ثم قام بتغيير (اسم) أوسان من شركة إلى مؤسسة أوسان، وقام بفتح محلات (باسم) مؤسسة أوسان وتغيير مطبوعات الشركة إلى مؤسسة مما تسبب بعمله غير المشروع أضراراً فادحة للشركة...،فقد جاء في حكم الاستئناف أن محكمة أول

---

[52] أورد قانون الأسماء التجارية بعض الأسماء التجارية التي تتمتع بالحماية القانونية على مستوى الجمهورية فنص في المادة(25) على أنه:(يجب قيد وتسجيل وشهر الأسماء التجارية الخاصة بالشركات والوكالات والفروع الأجنبية والمستوردين والمصدرين والمصنعين والمقاولين المعماريين والإنشائيين والخدمات الصحية والتربوية وخدمات الأسواق وخدمات النقل والسفريات والسياحة والخدمات الاستشارية والعقارية لدى الإدارة العامة للسجل التجاري بديوان عام الوزارة وترتب لها الحماية القانونية على مستوى الجمهورية وتحدد اللائحة الإجراءات المنفذة لقيد وتسجيل وشهر الأسماء التجارية بين الوزارة ومكاتبها في محافظات الجمهورية) وما عدا ذلك من الأسماء التجارية فتكون الحماية القانونية محددة جغرافياً ضمن نطاق المحافظة التي تم تسجيل الاسم التجاري فيها، حيث نص في المادة (26) من القانون السابق على أنه:(يجب قيد وتسجيل وشهر الأسماء التجارية غير الواردة في المادة (25) من هذا القانون لدى مكتب الوزارة في المحافظة وترتب لها الحماية القانونية على مستوى المحافظة وتحدد اللائحة الإجراءات المنفذة لقيد وتسجيل وشهر الأسماء التجارية في مكاتب الوزارة في المحافظة).

درجة(الابتدائية) قد جانبت الصواب عندما ألزمت المستأنف(الطاعن) بتغيير (اسم) مؤسسة أوسان يمن للأدوية والمستلزمات الطبية إلى (اسم) آخر لوجود الاختلاف مع (اسم) المستأنَف ضدها(المطعون ضدها) شركة أوسان للتجارة والتوكيلات، وقد جاء في حيثيات حكم المحكمة العليا و منطوقه ما يلي: { أن شعبة الاستئناف قد استظهرت بمجموع الأدلة حقيقة ثبوت استغلال الطاعن لـ (اسم) الشركة المدعية(المطعون ضدها) لقيامه بإنشاء مؤسسة خاصة به "مؤسسة أوسان للأدوية والمستلزمات الطبية" وما تلا ذلك من تحويل نشاط الشركة إلى مؤسسة حيث تبين لمحكمتي الموضوع(الابتدائية والاستئناف) أن شركة أوسان للتجارة العامة قد حددت اختصاصها حسب الترخيص الممنوح لها في الأدوية والمستلزمات الطبية، والطاعن مندوب ووكيل عنها، فقيامه بإنشاء مؤسسة أوسان بنفس(الاسم) والنشاط مزاحمة غير مشروعة مخالفة لأحكام المادة (63) من القانون رقم (32) لسنة 1991م بشأن القانون التجاري وتعديلاته بالقانون رقم (6) لسنة 1998م والتي تنص على أنه: **(إذا استعمل العنوان التجاري غير صاحبه أو استعمله صاحبه على صورة تخالف القانون جاز لذوي الشأن أن يطلبوا منع استعماله ولهم أن يطلبوا شطبه إذا كان مقيداً في السجل التجاري ويجوز لهم الرجوع بالتعويض إن كان له محل وتسري هذه الأحكام في استعمال العلامات والبيانات التجارية على الوجه المبين في القانون)** فالبين مما سلف أن الشعبة تكون قد طبقت القانون في مواجهة الطاعن المدعى عليه وبنت حكمها على أدلة تدحض ما جادل به في أسباب طعنه.

ونعلق على ما ورد في هذه القضية بأنه من خلال التمعن فيما تم سرده من وقائع وأحكام في القضية فإنه يتضح عدم تمييز المحاكم اليمنية بمختلف درجاتها بين العنوان التجاري والاسم التجاري، بل أنها قد استخدمت المصطلحين كمترادفين؛ حيث درجت إجراءات التقاضي على استخدام مصطلح (اسم) عوضاً عن (عنوان) على الرغم من أن الأحكام قد استندت للمادة(63) من القانون التجاري سالفة الذكر والتي تتحدث عن استعمال (العنوان التجاري) من غير صاحبه أو استعماله بطريقة مخالفة للقانون وهو ما طبقته المحكمة في القضية السابقة من وقائع.

ب- زد على ذلك فإن المحكمة العليا في حكمها المقدم من الملتمس في القضية السابقة قد استخدمت مصطلح (العنوان التجاري) تارة ومصطلح (الاسم التجاري) تارة أخرى لنفس القصد، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره عن استخدام الاسم التجاري للتعبير عن العنوان التجاري فإن المحكمة قد ذهبت إلى استخدام مصطلح العنوان التجاري، وذلك في حكمها رقم (38452) بتاريخ 9 / 11/ 2010م بالالتماس المقدم من الملتمس الطاعن في القضية السابقة(يحيى صالح محمد علوان) ضد الملتمس ضدها المطعون ضدها(شركة أوسان لتجارة الأدوية والمستلزمات الطبية) حيث جاء في حكم المحكمة أن موقف محاميه(محامي الملتمس) ظل متمسكاً بأن موكله غير ملزم بتقديم مستندات إلى ذلك دخوله في منافسة غير مشروعة باستعمال(عنوان) شركة أوسان للأدوية، وتحويل نشاطها

إلى مؤسسة أوسان للأدوية التي أنشأها لنفسه بـــ (عنوان) مشابهاً لشركة أوسان للأدوية مخالفة للمادة (63تجاري) التي تجيز التعويض إذا استعمل العنوان التجاري غير صاحبه.

ج- وفي موقف ثالث للمحكمة العليا في القضية رقم (47447) بتاريخ 31/ 3/ 2012م، لم تتعرض كل من المحكمة التجارية أو شعبة الاستئناف أو الدائرة التجارية في المحكمة العليا لذكر مصطلح (العنوان التجاري)، ففي هذه القضية، والتي تتلخص وقائعها بأن مدير عام مكتب الصحة بأمانة العاصمة قد أصدر أمراً لملاك تسع صيدليات تحمل جميعها نفس الاسم التجاري(عالم الصيدلة) تضمن ذلك الأمر لكل منهم بوجوب إزالة (الاسم التجاري) القائم على الصيدلية المرخص له بفتحها وإدارتها، وتغييره بـــ (اسم تجاري) آخر لتلك الصيدليات وإزالة اللوحات الضوئية من أعلى مداخل الصيدليات وتغييرها بلوحات أخرى تحمل اسماً آخراً، حيث جاء في منطوق حكم المحكمة العليا أن الجهة الإدارية (مكتب الصحة) لا تعترض على النشاط الذي يمارسه هذا المحل التجاري عالم الصيدلة من (1-9) أو تعتقد بعدم مشروعية مزاولة هذا النشاط، وإنما استهدف الخطاب إزالة اللوحة الضوئية واختيار (اسماً) آخراً بدلاً من عالم الصيدلة من (1-9) مع رفع لوحة ضوئية جديدة تحمل (الاسم) الجديد للصيدلية فإنه يكون قد انصب نحو (اسم) المحل التجاري.

ومن ذلك نجد أن المحكمة العليا قد دأبت في هذه القضية على استخدام مصطلح (الاسم التجاري) دون مصطلح العنوان التجاري خاصة فيما يتعلق بإطلاق مسمى (الاسم التجاري) على اللوحة الضوئية التي تحمل اسم عالم الصيدلة على الرغم من نص المادة (57) من القانون التجاري التي تنص على أنه: (على التاجر أن يجري معاملاته التجارية ويوقع أوراقه المتعلقة بهذه المعاملات بعنوانه التجاري وعليه أن يكتب هذا العنوان في مدخل متجره).

المطلب الثاني: التطبيق الإداري لاستخدام العنوان التجاري والاسم التجاري

تمسك الإدارة العامة للسجل التجاري والصناعي والأسماء التجارية في قطاع خدمات الأعمال بوزارة الصناع والتجارة سجلاً تجارياً للتجار، وتخصص لكل تاجر صحيفة في هذا السجل، تحمل هذه الصحيفة رقماً محدداً خاصاً بالتاجر، وتتضمن هذه الصحيفة بيانات التاجر، حيث تختلف هذه البيانات باختلاف نوع التاجر؛ فالتاجر الفرد يتم تسجيل اسمه الرباعي ولقبه وبياناته الشخصية، الاسم التجاري، نوع النشاط، عنوان المحل(ليس العنوان التجاري بل مكان وجود المحل التجاري: المحافظة/ المديرية/ الشارع/ العقارات المجاورة) سواء كان ذلك للمحل الرئيسي أو المحلات والمكاتب الفرعية، أما التاجر الاعتباري(الشركة التجارية) فيتم تسجيل اسم المنشأة وشكلها القانوني، غرضها وتاريخ تأسيسها، عنوان المركز الرئيسي ورأس المال، رقم السجل التجاري للمحل الرئيسي وتاريخه وجهة إصداره، اسم الفرع وتاريخ افتتاحه ونوع النشاط وعنوانه، كما تتضمن الصحيفة بيانات الفروع أو المحلات التابعة للتاجر في أي مناطق أخرى، وإجراءات القيد بالسجل التجاري، وأي إضافات أو تعديلات في البيانات

الأصلية للتاجر، والبلاغات القضائية أو أي إجراءات أو بلاغات أخرى تتعلق بالتاجر أو محلاته، وبيانات أخرى متعلقة بتجديد القيد أو شطب القيد من السجل التجاري، بينما لا تتضمن صحف السجل التجاري أي متطلبات أو متعلقات بالعنوان التجاري، و تتولى الإدارة العامة للسجل التجاري والصناعي والأسماء التجارية بوزارة الصناعة والتجارة وفق ما حددته المادة (26) من اللائحة التنظيمية لوزارة الصناعة والتجارة الصادرة بموجب القرار الجمهوري رقم(284) لسنة 2009م المهام والاختصاصات التالية:

1. استقبال طلبات تسجيل الأسماء التجارية وقيدها في سجل إيداع الطلبات.
2. إصدار وتجديد السجل التجاري وتعديل بيانات القيد وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة ونشرها.
3. وضع وتطبيق النظم واللوائح والنماذج المنظمة لعمل كل من السجل التجاري والسجل الصناعي وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.
4. تنظيم تملك وقيد وحماية واستخدام الأسماء التجارية وكيفية التصرف بها بغرض الحماية من مخاطر تماثل أو تشابه الأسماء التجارية.
5. التوعية بأهمية القيد في السجل التجاري والصناعي وتسجيل الأسماء التجارية والعمل على تطوير تشريعاتها بهدف الاستفادة منها في تنمية القطاع الصناعي والتجاري والخدمي.
6. تصنيف النشاط التجاري بما يتفق مع نظام السجل التجاري وأغراضه.
7. التفتيش والرقابة الميدانية للتأكد من تطبيق أحكام قانون السجل التجاري واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين.
8. إعداد بيانات إحصائية عن الأعمال بمختلف أنواعها.
9. القيام بإجراءات التوثيق والتصديق على المستخرجات والشهادات الصادرة من السجل التجاري وعلى الضمانات والوثائق المتعلقة بالأغراض التجارية.
10. مسك سجل خاص بالمنشآت الصناعية وتسجيلها وتجديدها وتعديل ما يطرأ عليها من تعديلات وفقاً للقانون النافذ.
11. إصدار تراخيص مزاولة النشاط الصناعي.
12. تجميع وتصنيف البيانات والإحصاءات عن النشاط الصناعي.
13. تعميم النظم واللوائح المنظمة لعمل كل من السجل التجاري والصناعي على كافة مكاتب الوزارة والإشراف والمتابعة على تنفيذها.
14. اتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها ضمان تسجيل جميع الأنشطة الاقتصادية في السجل التجاري والصناعي.
15. دراسة الاعتراضات والشكاوي المتعلقة بالأسماء التجارية المسجلة والبت فيها وفقاً للقانون النافذ.
16. اتخاذ الإجراءات القانونية لحماية الأسماء التجارية.
17. توثيق وحفظ وثائق السجل التجاري والصناعي والأسماء التجارية.

18. مسك سجل الأصول المنقولة والتأجير التمويلي الذي تقيد فيه جميع المعلومات المتعلقة بالأصول المؤجرة، وبيانات عقود التأجير، والأشخاص الممارسين لنشاط التأجير وأي تصرفات على الأصل المؤجر.
19. أية مهام واختصاصات أخرى تناط بها وفق التشريعات النافذة أو بمقتضى قرارات وتعليمات الوزير.

ومن ذلك فإن السجل التجاري الخاص بتقييد بيانات التجار في الإدارة العامة للسجل التجاري والصناعي والأسماء التجارية في وزارة الصناعة والتجارية لا يتضمن أي بيانات متعلقة بالعنوان التجاري، ولا تطلب الوزارة من التاجر إنشاء وتكوين وتسجيل عنواناً تجارياً خاصاً به، كما أن مهام وزارة الصناعة والتجارة بمختلف إداراتها وبحسب لائحتها المنظمة لها لا تتضمن أي إجراءات تتعلق بالعنوان التجاري، أضف إلى ذلك أنه أثناء زيارتنا لديوان عام الوزارة وسؤالنا الموظفين المختصين عن استعمال العنوان التجاري في معاملاتهم مع التجار، أو تضمينه قائمة المتطلبات عند الترخيص أو القيد أو التجديد لم نقف على أي من ذلك، فهل تعد الوزارة مخالفة لأحكام القانون التجاري المتعلقة بهذا الخصوص؟

وللإجابة على هذا التساؤل فإن التشريعات التجارية اليمنية قد وقعت ـــ كغيرها من بعض التشريعات العربية ـــ في خلط بين مفهومي العنوان التجاري والاسم التجاري، حيث أن التفرقة بين المفهومين قد شكلت عائقاً ليس في التشريع اليمني فحسب، بل لدى بعض التشريعات العربية والتي نورد بعض الأمثلة لهذه الإشكالية من خلال التالي:

- في بعض الدول العربية التي لا زالت قوانينها تنظم أحكام العنوان التجاري فإنه يصعب التمييز والتفرقة بين العنوان التجاري والاسم التجاري، حيث يذكر بعض فقهاء القانون التجاري العراقي أن الاسم التجاري يمكن أن يتضمن الاسم الشخصي(المدني) للتاجر أو لقبه، و بهذه الصورة قد يختلط الاسم المذكور والعنوان التجاري بحيث لا يمكن إجراء التفرقة بينهما، وهو أمر من العسير في الواقع قبوله، وعليه فان اعتبار الاسم المدني أو اللقب من ضمن عناصر الاسم التجاري يعد أمراً يؤدي للارتباك والخلط وكان من الأَوْلى على المشرع العراقي تلافيه[53].
- وفي القانون الأردني خلقت التفرقة بين العنوان التجاري والاسم التجاري لبساً أدى إلى الخلط بينهما، وقد كانت هذه الإشكالية– بسبب أهميتها – مدار بحث من قبل الديوان الأردني الخاص بتفسير القوانين، وذلك بعد أن تم إحالة المسألة إليه بناءً على طلب رئيس الوزراء بكتابه رقم (ت/215/9 12) و تاريخ 1970/3/14م، حيث تلخصت تلك الإشكالية في سؤالين مهمين، تم طرحهما على الديوان:

[53] د. باسم محمد صالح، القانون التجاري، القسم الأول(النظرية العامة التاجر– العقود التجارية– العمليات المصرفية– القطاع التجاري الاشتراكي)، جامعة بغداد، بغداد، 1987م، ص137.

السؤال الأول: هل أن العنوان التجاري، المنصوص عليه في قانون التجارة هو نفس الاسم التجاري المنصوص عليه في قانون الأسماء التجارية؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل يتوجب إتمام التسجيل بمقتضى الأصول المرسومة في قانون التجارة؟ أم بمقتضى تلك الأصول المبينة في قانون تسجيل الأسماء التجارية؟

السؤال الثاني: إذا كان تسجيل الاسم التجاري قد تم بمقتضى قانون تسجيل الأسماء التجارية، فما هو حكم التسجيل الذي يتم بمقتضى قانون التجارة؟
وهل يكسب هذا التسجيل صاحبه حقاً في ملكية الاسم التجاري؟
وقد جاءت إجابة الديوان على هذا السؤال بقرار مقتضب، وهو القرار التفسيري رقم 10 لسنة 1970م وذلك على النحو التالي:
"يتبين أن (العنوان التجاري)، الذي يتوجب تسجيله بمقتضى أحكام المادة (40) وما بعدها، من قانون التجارة رقم (12) لسنة 1966م، هو العنوان الذي يتألف من الاسم الحقيقي أو اللقب الحقيقي للتاجر، مع أي إضافة لا تحمل الغير على فهم خاطئ فيما يتعلق بهوية التاجر، كما هو واضح من نص المادة (41) من القانون السابق. أما (الاسم التجاري) الذي يتوجب تسجيله بمقتضى أحكام قانون الأسماء التجارية رقم (30) لسنة 1953م، فهو الاسم الذي لا يشتمل على الاسم الحقيقي أو اللقب للفرد أو الأسماء الحقيقية لجميع الشركاء المؤلفة منهم الشركة، كما هو واضح من نص المادتين (2 و3) من قانون الأسماء التجارية.
ولهذا، فإن العنوان التجاري المقصود في قانون التجارة، هو خلاف الاسم التجاري المقصود بقانون الأسماء التجارية، وينبغي أن يتم تسجيل أي منهما بمقتضى القانون الخاص به. هذا فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن تسجيل أي اسم تجاري بالمعنى المتقدم ذكره، يتم بمقتضى قانون التجارة، لا يكون له أثر قانوني، ولا يترتب عليه اكتساب صاحبه الحق بهذا الاسم"[54].

ومما سبق نلاحظ أن الديوان الأردني الخاص بتفسير القوانين لم يصل لمعيار واقعي يستطيع من خلاله التمييز بين العنوان التجاري والاسم التجاري واعتمد على تفرقة المشرع الأردني بينهما دونما وضع معيار عملي منطقي للتفرقة بين العنوان التجاري الذي نظمه قانون التجارة والاسم التجاري الذي نظمه قانون خاص به في حين أن المشرع الأردني نفسه قد ساوى بين المصطلحين (الاسم التجاري والعنوان التجاري) فنص على أنه: (على التاجر أن يجري معاملاته ويوقع أوراقه المتعلقة بالتجارة

[54] تم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، العدد رقم (2239) الصادر بتاريخ 1970/5/1م، ص 721. أورد ذلك د.مصلح الطراونة، الأحكام القانونية للعنوان التجاري والاسم التجاري في القانون الأردني، ورقة علمية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، مجلد(17) العدد(4)، 2002م، ص3.

باسم معين يطلق عليه العنوان التجاري)[55]، ونص أيضاً على أنه: (لشركة التضامن أن تتخذ لها اسماً تجارياً خاصاً على أن يقترن هذا الاسم التجاري بالعنوان الذي سجلت به الشركة وأن يدرج في الوثائق والمستندات التي تصدر عنها أو تتعامل بها وفي مراسلاتها)[56].

- يذكر بعض الفقهاء المصريين[57] أن العنوان التجاري هو (السمة التجارية) والسمة التجارية هي: التجارية التسمية المبتكرة التي يتخذها التاجر لتمييز محله التجاري عن المحال المماثلة مثل تسمية "الصالون الأخضر" أو "الفرسان" أو غير ذلك من الأسماء المبتكرة التي تجذب العملاء، ويتحد كل من العنوان التجاري مع الاسم التجاري في الغرض من استخدامه، حيث يستخدمان لهدف واحد وهو تمييز المحل التجاري عن غيره من المحلات التجارية منعاً للبس أو التضليل، غير أن اتخاذ التاجر عنواناً تجارياً ليس بالأمر الإلزامي؛ أي أن المشرع المصري لم يلزم التاجر لاتخاذ عنواناً تجارياً لمحله التجاري لجذب العملاء على عكس ما فعل فيما يتعلق بالاسم التجاري، ولا نجد ضرورة للتفصيل الفقهي السابق طالما وأن المشرع المصري قد حسم الجدل وحذف السمة التجارية (العنوان التجاري) من قانون التجارة المصري الجديد رقم(17) لسنة 1999م، ولم يتعرض لتنظيم أي أحكام تتعلق بالعنوان التجاري على الرغم من وجود هذه الأحكام في القانون الملغي بموجب القانون السابق، حيث يعد ذلك اتجاه صريح من المشرع المصري إلى حذف العنوان التجاري من أحكام القانون التجاري المصري وإلغاء مصطلح العنوان التجاري، بل واعتبر المشرع المصري أن العنوان التجاري هو نفس الاسم التجاري في قانون الأسماء التجارية حيث نص على أنه: (يكون عنوان شركة التضامن اسماً تجارياً لها، وللشركة أن تحتفظ بعنوانها الأول بغير تعديل إذا ضم شريك جديد لعضويتها. ويكون عنوان شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم وعنوان أو اسم الشركات ذات المسئولية المحدودة اسماً تجارياً لها) [58].
- أما في قانون المعاملات التجارية الإماراتي رقم(18) لسنة 1993م فلم يرد أي ذكر للعنوان التجاري، بل على العكس فقد تضمن القانون السابق باباً خاصاً بتنظيم المحل التجاري والاسم التجاري والمنافسة غير المشروعة والعلامات والبيانات التجارية دون أن يتعرض لذكر العنوان التجاري، وفي ذلك دلالة صريحة أن الاسم التجاري هو نفسه العنوان التجاري، وهو نفس النهج الذي سار عليه

---

[55] المادة (40) من القانون الأردني رقم(12) لسنة 1996م بشأن التجارة.

[56] المادة (10/ب) من القانون الأردني رقم(22) لسنة 1997م بشأن الشركات التجارية وتعديلاته.

[57] د. سميحة القليوبي، الملكية الصناعية، مرجع سابق، صـ845- 847.

[58] المادة (5) من القانون المصري رقم(67) لسنة 1954م المتعلق بتعديل القانون رقم (55) لسنة 1951م بشأن الأسماء التجارية.

المشرع السعودي في الأنظمة التجارية السعودية التي جاءت خلواً من أي تنظيم يتعلق بالعنوان التجاري[59].

[59] بل أن نظام الأسماء التجارية السعودي رقم (م/15) لسنة 1420هـ قد أورد أحكاماً تتعلق بالاسم التجاري تكاد تتطابق مع ما أوردها المشرع اليمني فيما يتعلق بالعنوان التجاري، نورد هنا بعضها على النحو التالي:

مادة (7): على التاجر، فرداً كان أو شركة، أن يكتب أسمه التجاري بشكل واضح على واجهة محله التجاري، وجميع مطبوعاته، على أن يراعى في حالة اختلاف الاسم التجاري للتاجر الفرد عن الاسم المسجل في السجل المدني ذكر اسمه المسجل في السجل المدني كاملاً في جميع مطبوعاته، وأن يتم التوقيع به على جميع معاملاته التجارية.

مادة (8): لا يجوز التصرف في الاسم التجاري تصرفاً مستقلاً عن التصرف في المحل التجاري، ولا يشمل التصرف في المحل اسمه التجاري ما لم يتفق على ذلك كتابة، وفي هذه الحالة يجب على من آل إليه هذا الاسم أن يضيف إليه بياناً يدل على انتقال الملكية . وإذا وافق السلف على استعمال الاسم التجاري الأصلي دون إضافة، كان مسئولاً عن التزامات الخلف المعقودة تحت هذا الاسم إذا عجز الخلف عن الوفاء بها.

مادة (9): من آل إليه اسم تجاري تبعاً لمحل تجاري يخلف سلفه في الحقوق والالتزامات التي سبق أن ترتبت تحت هذا الاسم، ومع ذلك يبقى السلف مسئولاً بالتضامن مع الخلف عن تنفيذ هذه الالتزامات . ولا يسري أي اتفاق مخالف في حق الغير إلا إذا قيد في السجل التجاري وأخطر به الغير بخطاب مسجل، ونشر في الجريدة الرسمية وجريدة سعودية أخرى، ولم يعترض عليه أحد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلم الإخطار، أو النشر في الجريدة أيهما أسبق، ولا تسمع دعوى مسئولية الخلف عن التزامات السلف بعد مضي خمس سنوات من تاريخ انتقال ملكية المحل التجاري.

مادة (10): في حالة انتقال ملكية المحل التجاري دون اسمه، يكون السلف هو المسئول عن الالتزامات السابقة على انتقال ملكية المحل، وذلك ما لم يكن هناك اتفاق يقرر بالإضافة إلى ذلك مسئولية الخلف التضامنية عن هذه الالتزامات.

مادة (11): إذا استعمل الاسم التجاري غير صاحبه أو استعمله صاحبه على صورة تخالف النظام جاز لذوي الشأن أن يطلبوا من وزير التجارة منع استعماله أو شطبه إذا كان مقيداً في السجل التجاري، كما يجوز لهم اللجوء إلى ديوان المظالم للمطالبة بالتعويض إن كان له محل.

الخاتمة:

توصل الباحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

1) لم يستقر فقهاء القانون التجاري على مفهوم واحد حول مكونات العنوان التجاري.
2) التشريعات التجارية التي لا زالت تنظم أحكام العنوان التجاري لم تضع معياراً دقيقاً للتفرقة بينه وبين الاسم التجاري.
3) على الرغم من القانون اليمني قد نظم أحكام العنوان التجاري ضمن فصل كامل في القانون التجاري، ونظم أحكام الاسم التجاري في قانون مستقل خاص بالأسماء التجارية،فإن أحكام العنوان التجاري من مكوناته، أهدافه ووظيفته تتداخل مع أحكام الاسم التجاري بشكل يجعلنا نقول بمطابقة العنوان التجاري للاسم التجاري وعدم وجود أي اختلاف بينهما.
4) أحال القانون التجاري اليمني تنظيم العنوان التجاري للشركات التجارية إلى قانون الشركات التجارية في حين أن هذا الأخير قد تضمن أحكام الاسم التجاري للشركات التجارية دونا عن أي أحكام تتعلق بالعنوان التجاري.
5) القضاء اليمني لا يعترف بأي تفرقه بين العنوان التجاري والاسم التجاري ويعتبرهما مصطلحين مرادفين لبعضهما.
6) التطبيق العملي في وزارة الصناعة والتجارة يتضمن فقط تطبيق أحكام الاسم التجاري دون أحكام العنوان التجاري.
7) أحال قانون الأسماء التجارية العديد من أحكام الأسماء التجارية على اللائحة التنفيذية للقانون، ونص على إصدار اللائحة خلال ستة أشهر من إصدار القانون، ولكن لم تصدر اللائحة حتى يومنا هذا رغم مرور قرابة18 عام على إصدار القانون.

ثانياً: التوصيات:

1) حيث وأن أحكام كل من العنوان التجاري والاسم التجاري شبه متطابقة، وأنه يوجد قانون خاص للأسماء التجارية، نوصي المشرع اليمني بتعديل القانون التجاري وحذف الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الأول المواد(62،61،60،59،58،57،56،55) من القانون التجاري والتي تتعلق تلك الأحكام بالعنوان التجاري منعاً لتكرار الأحكام التي تنظم نفس الموضوع وإزالة للتعارض بين أحكام القوانين التجارية.
2) حذف مصطلح العنوان التجاري من عنوان الباب الثاني، ومن المادة(42) في القانون التجاري.
3) استبدال مصطلح العنوان التجاري بمصطلح الاسم التجاري في المواد(63، 48) في القانون التجاري.
4) سن وإصدار لائحة قانون الأسماء التجارية لتلافي القصور التشريعي الموجود في قانون الأسماء التجارية والذي يظهر جلياً في بعض الإحالات على اللائحة التي نص عليها القانون.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع باللغة العربية:

1) حسين الفحل، الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات، مجلة جامعة دمشق، المجلد23، العدد2، دمشق، 2007م.

2) د. باسم محمد صالح، القانون التجاري، القسم الأول(النظرية العامة التاجر- العقود التجارية- العمليات المصرفية- القطاع التجاري الاشتراكي)، جامعة بغداد، بغداد، 1987م.

3) د. حمود محمد شمسان، مبادئ القانون التجاري اليمني، الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، 2014م.

4) د. سميحة القليوبي. الملكية الصناعية، الطبعة التاسعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013م.

5) ـــــ. الوسيط في قانون التجارة المصري، الجزء الأول، نظرية الأعمال التجارية والتاجر، بيع ورهن المحل التجاري وتأجير استغلاله وحمايته، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012م.

6) د. عبد الخالق صالح عبد الله معزب، المبسط في أحكام التشريعات المالية التجارية والمصرفية اليمنية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، 2019م.

7) د. عبد الرحمن عبد الله شمسان، الموجز في مبادئ القانون التجاري و الشركات التجارية، بدون دار نشر، 2005م.

8) د. عدنان صالح محمد العمر، الوضع القانوني للعنوان التجاري في النظام القانوني السعودي، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مجلد 7، عدد 4. يوليو 2014م.

9) د. مصطفى إبراهيم أحمد عربيي، قواعد تسوية المنازعات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO) وانعكاساتها على السودان، رسالة دكتوراة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2002م.

10) د. مصلح الطراونة، الأحكام القانونية للعنوان التجاري والاسم التجاري في القانون الأردني، ورقة علمية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، مجلد(17) العدد(4)، 2002م

11) د. منير علي هليل، مبادئ القانون التجاري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012م.

ثالثاً: التشريعات اليمنية:

1) القانون رقم (20) لسنة 2003م بشأن الأسماء التجارية اليمني.
2) القانون رقم (33) لسنة 1991م بشأن السجل التجاري وتعديلاته.
3) القانون رقم (20) لسنة 2003م بشأن الشركات التجارية اليمني وتعديلاته.
4) القانون رقم(32) لسنة 1991م بشأن القانون التجاري اليمني وتعديلاته.
5) القرار الجمهوري رقم(284) لسنة 2009م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة الصناعة والتجارة.
6) اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية اليمني.

رابعاً: التشريعات والقرارات الأجنبية:

7) القانون الأردني رقم(12) لسنة 1996م بشأن التجارة.
8) القانون الأردني رقم(22) لسنة 1997م بشأن الشركات التجارية وتعديلاته.
9) القانون الإماراتي رقم(18) لسنة 1993م بشأن المعاملات التجارية.
10) القانون المصري الجديد رقم(17) لسنة 1999م بشأن التجارة.
11) القانون المصري رقم(67) لسنة 1954م المتعلق بتعديل القانون رقم (55) لسنة 1951م بشأن الأسماء التجارية.
12) النظام السعودي رقم (م/15) لسنة 1420هـ.الأسماء التجارية.
13) قرار المجمع رقم 43 (5/5) الذي انعقد في دورة مؤتمره الخامس بدولة الكويت في الفترة من 10-15 ديسمبر 1998م.

أنموذج مقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية ، لتحسين جودة الخدمات

د. إبراهيم إسماعيل الناشري

الملخص:

هدف البحث إلي بناء أنموذج مقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية كأحد مداخل تحسين جودة الخدمات المقدمة لجمهور المستفيدين ورفع كفاءتها وتحقيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ، وذلك من خلال التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية ومتطلباتها والتعرف على الأدوار التي تقوم بها ، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وبيان واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعات اليمنية الخاصة بأمانة العاصمة ، حيث قام الباحث بإعداد استبانة للتعرف على واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعات المبحوثة . ، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها الاتي:

- احتوى الأنموذج المقترح على العديد من الآليات والأساليب التي يمكن القيام بها من خلال تطوير أدوار الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات الإدارة الإلكترونية لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- أن متطلبات الإدارة الإلكترونية أصبحت من المرتكزات الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها والتي من خلالها يتم التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ، ونشرها وتطبيقها في كافة المؤسسات الإدارية والتعليمية ومنها الجامعات .
- ان هناك علاقة تكاملية وترابطية بين متطلبات الإدارة الإلكترونية والأدوار التي تقوم بها الجامعات التي تعد المسئول الرئيس في تحقيق وتكون الإدارة الإلكترونية.

وفي ضوء ذلك أوصى الباحث بعدة توصيات أبرزها:

- ضرورةُ الاهتمام بعناصر الإدارة الإلكترونية، من خلال شراء (الأجهزة والمعدات، والبر مجيات، وشبكات الاتصال) الحديثة وبصورة دورية و مستمرة؛ لمواكبة التطورات التكنولوجيا المتسارعة، ضرورة صيانة شبكات الاتصال، وخاصة الشبكة الداخلية في الجامعات، و المحافظة على استمرار عملية تأهيل صُنّاع المعرفة مع الاستمرار في مواكبة أحدث نظم المعلومات بما يخدم وظائف الجامعات والمستويات التنظيمية لنظُم المعلومات في الإدارة الإلكترونية، والعمل على تحديث وتطوير قواعد البيانات بآخر الإصدارات ؛ لتسهيل تبادل المعلومات ، وتحقيق الأمن المعلوماتي للنظم من خلال توفير الجدار الناري، وضرورة الاهتمام بإدخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى الجامعات؛ لتعزيز وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية، مع نشر الوعي الإلكتروني من خلال التوعية الحاسوبية بأهمية الإدارة الإلكترونية، والاستفادة التي تحققها الجامعات من إظهارها بشكل صريح كونها مؤسسات تعليمٍ عالٍ، وضرورة الاهتمام بعناصر الإدارة الإلكترونية والعناصر الحاسوبية الداعمة على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الأنموذج، مؤسسات التعليم العالي ،جودة الخدمات

اولاً :الإطار العام للبحث :

1.المقدمة:

تزايد الاهتمام في العقدين الأخرين من القرن العشرين المنصرم بجوة الخدمات الإلكترونية بالجامعات ،كما فرضت التطوراتُ العلمية والتقنية الهائلة التي شهدها عالم اليوم، على جميع المؤسسات بمختلف نشاطاتها واهتماماتها، وعلى وجه الخصوص الجامعات ، أن تعمل على وضع الخطط ورسم السياسات اللازمة؛ لتطوير نظم للمعلومات والاتصالات وربطها بشبكة معلومات محلية وعالمية، والاهتمام بإعداد وتهيئة الكوادر الفنية والمتخصصة في مجال المعلومات وشبكاتها ونظم الاتصالات لتأمين الحصول على موطئ قدمٍ لها في هذه الثورة التقنية، وتأمين خدمات معلوماتية سريعة ومتطورة لمنتسبيها، ومن هنا كان لابد من الانتقال من الإدارة التقليدية باتجاه تطوير الإدارة الإلكترونية .

ويأتي هذا الأنموذج المقترح إسهاماً متواضعاً من الباحث في تطوير الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية، والارتقاء بها؛ لتحسين جودة الخدمات، عبر الإدارة الإلكترونية التي تُعد أحدث الاتجاهات الإدارية المعاصرة التي تعاظم الاهتمام بها في الآونة الأخيرة؛ كونها تُعد خياراً حتمياً واستراتيجياً؛ لتطوير الإدارة في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية لتحسين جودة الخدمات.

2. المشكلة البحثية :

تعاني مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية من المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في الدول العربية، فبالرغم من أن نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية أحرز تطوراً ملحوظاً وتقدماً متسارعاً، إلاَّ أن هذا التطور لم يتماشى واتجاهات التنمية المستدامة ومتطلباتها المنشودة ، وفي ظل البحث عن أفضل الأساليب الإدارية الحديثة في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية، وفي مقدمتها الإدارة الإلكترونية، نلحظ قصوراً في توظيف متطلبات الإدارة الإلكترونية بكفاءة وفاعلية عند الكثير من الجامعات، مما يجعل توظيف وتفهيم مفاهيم الإدارة الإلكترونية الأساسية لدى رؤساء هذه الجامعات أمراً في غاية الأهمية، يقع على عاتقهم ويتحمل الباحثون في مجال الإدارة جزءاً من هذه المسؤولية في تسخير بحوثهم في تطوير الإدارة الإلكترونية، والتوعية بأهميتها ،ونظرا لكثرة الخدمات والأنشطة والبرامج التي تقدمها الجامعات للموظفين وأعضاء هيئة ً التدريس والطلاب بالإضافة للخدمات التي تقدمها للمؤسسات الأخرى في المجتمع المحلي، يحتم عليها ضرورة تحولها من أسلوب الإدارة التقليدية إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية عن طريق استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية الحديثة لتوفير المرونة اللازمة استجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية المتلاحقة وصولا إلى اختصار الإجراءات التي تحد من هدر الوقت والجهد والمال وفي هذا الصدد أكدت دراسة (الناشري:2020)على

ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي في اليمن بتبني سياسة الإعداد والتخطيط والمتابعة على تنفيذ الرؤية الوطنية للمعلومات، وأن تأخذ على عاتقها إقامة كافة المشاريع المعلوماتية سواء كانت إنتاجية أو خدمية.(الناشري، 2020) ،وعلية يجب على الدولة أن تعمل على توفير كافة الإمكانيات والوسائل اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية داخل مؤسساتها وخاصة المؤسسات الجامعية حتى تتمكن من تقديم خدماتها على أكمل وجه وبالسرعة المطلوبة، كل ذلك يحتم على مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية تبني أحدث مفاهيم الإدارة الحديثة كي تتمكن من معالجة جوانب القصور السابق ذكرها، والإسهام في تطوير أدائها، لا سيما تحسين مستوى جودة خدماتها .

و اتساقاً مع ما تقدم فإن مشكلة البحث تتمثل في التساؤل الآتي:

ما الأنموذج المقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية الذي سيسهم في تطويرها؟

تساؤلات البحث

تتمثل تساؤلات البحث في الآتي:

1- ما واقع التعليم العالي بالجمهورية اليمنية؟

2- ما دور الإدارة الإلكترونية في تطوير مؤسسات التعليم العالي؟

3- ما أهم متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومبادئها في مؤسسات التعليم العالي التي ينبغي التركيز عليها، والتي تناولتها الأدبيات العلمية في هذا المجال؟

4- ما الأنموذج الملائم لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية؟

3.أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1- التعرف على واقع التعليم العالي بالجمهورية اليمنية.

2- إبراز دور الإدارة الإلكترونية في تطوير مؤسسات التعليم العالي.

3- بلورة متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومبادئها في مؤسسات التعليم العالي بالاستفادة مما تناولته الأدبيات العلمية في هذا المجال.

4- بناء أنموذج مقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية في ضوء مرجعيات محلية وإقليمية ودولية.

4.أهمية البحث

ينال البحث أهميته من الآتي:

1. أنه تناول موضوع الإدارة الإلكترونية وهو موضوعاً حيوياً ومهماً، فضلاً عن كونه تناول هذا الموضوع في إطار مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية التي تعد مصدراً أساسياً للإنتاج المعرفي

والعلمي ورافداً رئيساً للمجتمع اليمني بالكوادر المؤهلة والمتخصصة في كافة المجالات والتي يقع على عاتقها إحداث التغيير المنشود.

2. تحفيز تلك المؤسسات في تطبيق الإدارة الإلكترونية، ومن ثم تطوير مستوى أدائها.

5.منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث الحالية ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ بأسلوبه المسحي، باعتباره "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طوق جمع بيانات ومعلومات معينة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة" (الخياط، 2010، ص:22)؛ ولأنه يمد الباحث ببيانات ومعلومات تسهم بشكل كبير في وصف ما هو كائن أثناء الدراسة ويضمن تفسيراً لهذه البيانات مما يساعد على فهم الظاهرة، وقد أوضح (عليان ، 2001، ص48): أنه منهج يقوم على: "رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة، أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية، في فترة زمنية معينة، أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث، من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات، تساعد في فهم الواقع وتطويره" .

6.مصطلحات البحث:

1- الإدارة الإلكترونية:

"هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال، في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة"(نجم ، 2004، ص127) .

ويعرفها الباحث إجرائياً: بأنها قدرة إدارة الجامعات اليمنية الخاصة في الانتقال من إنجاز الخدمات العامة (المعاملات)، من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت والمال و الجهد، وإتاحة خدمات إلكترونية آمنة وأكثر فاعلية وملاءمة لفئات المجتمع المختلفة، عبر شبكة الإنترنت أو الإنترانت أو الإكسترانت، دون أن يضطر العملاء من الانتقال إلى الإدارات شخصياً؛ لإنجاز معاملاتهم مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات، وذلك باستخدام المنافذ الإلكترونية المختلفة، كما أن الإدارة الإلكترونية تسخر تقنية المعلومات والاتصال؛ لتطوير العلاقات مع المواطنين وقطاع الأعمال، وبين مختلف الجهات ومنها الجامعات.

ويعرفها الباحث إجرائياً ـ أيضاً ـ: بأنها قدرة إدارة الجامعة على تحويل العمل الإداري الجامعي التقليدي إلى عمل إلكتروني، بالاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات؛ لتحسين مستوى أدائها وجودة خدماتها، ورفع كفاءتها، وتعزيز فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ويعرفها الباحث إجرائياً أيضاً بأنها: ظاهرة متكاملة من الأداء تعتمد على استخدام التقنيات الحديثة؛ لتحقيق الجودة في الأداء الكلي للجامعات اليمنية بما يحسن من جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين.

2- **الأنموذج**

يعرف الأنموذج بأنه : بناء مفاهيمي يعطي صـــــورة للواقع الذي يمثله Glasersfeld & Steffe) (3, 1991, ويعرف بأنه : تمثيل لبناء عمل النظام المراد دراسته أو بعض أجزاءه (1997,7 , Maria) كما يعرف بأنه : مخطط منطقي لتوجيه العمليات .(Trainer , 2004 , 130)

ويعرف الباحث الأنموذج إجرائيا بأنه: مصفوفة تمثل مجموعة من العناصر لخاصة بالإدارة الإلكترونية وخطوات توظيفها وتعمل على مساعدة الجامعات وصانعي القرار والباحثين في التعرف إلى العناصر الأساسية والعناصر الحاسوبية الداعمة التي ينبغي استخدامها أثناء تطبيق الإدارة الإلكترونية , بغية تحقيق الكفاءة والفاعلية في بيئتها الداخلية وتحقيق الميزة التنافسية ومواجهة التحديات الخارجية .

3- **مؤسسات التعليم العالي**

حسب القانون اليمني رقم (13) لسنة 2005م، الذي يرى أن الجامعات والمعاهد والكليات الخاصة هي: كُل مؤسسة خاصة تعمل للتعليم العالي والبحث العلمي، وتحتوي علي كليتين على الأقل ولا تقل مدة الدراسة فيها عن أربع سنوات أو ما يعادلها، وتمنح الدرجة الجامعية الأولى، (بكالوريوس أو الليسانس)، على الأقل وتملكها جهة غير حكومية ،وتخضع لقانون الاستثمار. (قانون الجامعات اليمنية).

4. **جودة الخدمات**:وهي مدى تحقق النتائج المرجوة ومدى توافقها مع المبادئ المهنية، وقد عرفتها منظمة المعايير الدولية (الأيزو) بأنها: عبارة عن مجموعة من السمات أو الخصائص لمنتج أو خدمة معينة، وتظهر مقدرتها على تلبية الحاجات الضمنية والصريحة. (الطيطي، 2010).

5 .**تكامل الأنظمة**

عملية تكامل تكنولوجيا المعلومات وتكامل نظام المعلومات وتكامل التطبيقات وتكامل الأعمال وتكامل البيانات (silveir and other, 2008, p:1).

6 .**الذكاء الاصطناعي:**

" هو محاكاة لذكاء الإنسان وفهم طبيعته عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء ، ويوجد الذكاء الاصطناعي حاليا في كل مكان حولنا ، بداية من السيارات ذاتية القيادة والطائرات المسيرة بدون طيار وبرمجيات الترجمة أو الاستثمار وغيرها الكثير من التطبيقات المنتشرة في الحياه. (تقرير الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018).

7.التوعية الحاسوبية :

هي "توعية وظيفية معاصرة، وهي ليست غاية في ذاتها ولكنها وسيلة في خدمة الفرد والمجتمع المعاصر في حل المشكلات، ومواكبة التطور. وتمثل قدراً مناسباً من المعلومات والمهارات والاتجاهات المرتبطة بالحاسوب" (الفقعاوي ، 2007، ص 7).

الشكل (1) النموذج المعرفي للدراسة

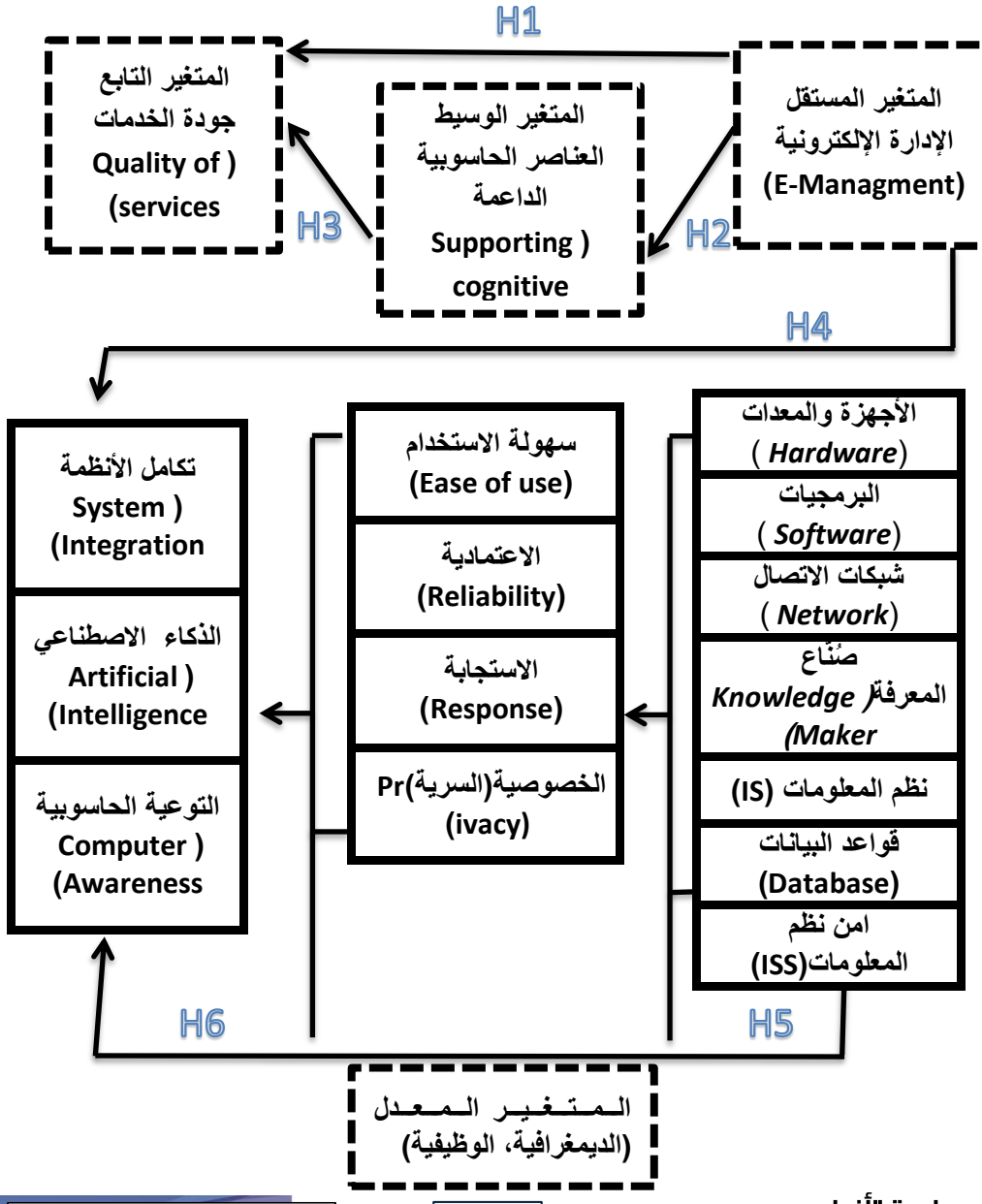

النوع، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة العملية في الجامعة، مجال العمل، التخصص، الدورات التدريبية، مستوى المعرفة بالإدارة الإلكترونية، امتلاك البريد الإلكتروني ، اسم الجامعة

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف من (السالمي، علاء عبدالرزاق، والسليطي، خالد إبراهيم ،2008،ص41) "

**عناصر نظم المعلومات وقواعد البيانات و أمن نظم المعلومات (كمتغيرات مستقله) وتكامل الأنظمة والذكاء الاصطناعي وعنصر التوعية الحاسوبية (كمتغيرات وسيطة) تعتبر من الإضافة العلمية للدراسة والتي لم تتضمنها دراسة من قبل على حد علم الباحث.

7 .**الدراسات السابقة:**

تضمن البحث الحالي عدداً من الدراسات التي تناولت الإدارة الإلكترونية سواءً بشكل كلي أو جزئي حيث انطلق هذا البحث من حيث انتهت اليه الدراسات السابقة حسب صدورها من الحديث الى الأقدم وذلك على النحو الآتي :

❖ **دراسات سابقة يمنية :**

1- دراسة (الأكحلي، 2018). بعنوان: "تطوير الإدارة الجامعية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ".

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى الآتي :

1- التعرف على الاتجاهات العالمية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الجامعية.
2- التعرف على واقع الإدارة الجامعية بجامعة صنعاء.
3- التعرف على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة صنعاء.
4- معرفة أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تطوير وظائف الإدارة الجامعية بجامعة صنعاء.
5- تقديم تصور مقترح لتطوير الإدارة الجامعية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع البحث من جميع القيادات الإدارية والأكاديمية بجامعة صنعاء، أما القيادات الأكاديمية فكان إجمالي عددهم (84) فرداً، وكان عدد إجمالي القيادات الإدارية (250) فرداً، والإجمالي العام للمجتمع هو(334) فرداً.

منهج الدراسة: اعتمد الباحث في البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات لتحقيق أهداف الدراسة ولتحليل البيانات استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية(spss)، كمصدر أولي لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدارسة.

أبرز نتائج الدراسة: وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:

1- أن واقع الإدارة الجامعية بجامعة صنعاء دون المستوى المنشود، فقد جاء بمتوسط عام بلغ (2.67 من 5) وانحراف معياري (0.602)، وكان إجماع أفراد عينة البحث حول ترتيب مجالات الواقع على النحو الآتي: مجال ممارسات إدارية، الموارد البشرية والمادية، التخطيط، التوجيه والمتابعة، التنظيم، وجميعها كانت في الحد الأدنى لدرجة الحياد، باستثناء مجال التنظيم فقد كان بدرجة عدم الموافقة.

2- توافر الكوادر البشرية المتخصصة بالحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في الجامعة بدرجة كبير، وامتلاك العاملين-إلى حد ما- مهارات الحاسوب والإنترنت.

3- أن متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بجامعة صنعاء تأتي بدرجة مهم جدا، بمتوسط عام بلغ (4.36 من 5) وانحراف معياري (0.828)، وكان إجماع أفراد عينة البحث حول ترتيب مجالات المتطلبات على النحو الآتي: مجال المتطلبات التقنية والأمنية، المالية، البشرية، الإدارية والتنظيمية، وجميعها أتت بدرجة مهم جدا.

4- كما قدم البحث تصوراً مقترحاً لتطوير الإدارة الجامعية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات تطبيق الإدارة لإلكترونية.

2- دراسة (الصنوي، 2015) بعنوان: "الإدارة الإلكترونية: متطلباتها وواقع تطبيقها في المركز الوطني للمعلومات اليمن"

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلي:

1- الكشف عن واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المركز الوطني للمعلومات بصنعاء من خلال معرفة مدى توافر العمل ضمن الإدارة الإلكترونية فيه، وانعكاس ذلك على الأداء في خدمات المعلومات التي يقدمها.

2- معرفة المعوقات التي يواجهها في ذلك، وسبل تطويرها من وجهة نظر موظفيه.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المركز الوطني للمعلومات بصنعاء.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي الكمي بأسلوب دراسة حالة ، كما استخدم أداة لجمع البيانات وهي الاستبانة.

أبرز نتائج الدراسة:

1- جاءت النتائج إيجابية، فيما يخص امتلاك البنية التحتية، لتطبيق الإدارة الإلكترونية كتوافر الحاسبات والآليات والخوادم ،واستخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني .

2- يمتلك موظفو المركز المهارات التي تمكنهم من العمل ضمن الإدارة الإلكترونية.

3- -تتوافر المتطلبات الإدارية والتنظيمية بدرجة مقبولة، والأمنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

4- تسهم تطبيقاتها في تحسن الخدمات التي يقدمها المركز.

3- **دراسة (الناشري، 2012) بعنوان: "تطبيق الإدارة الإلكترونية ومساهمتها في تجويد صناعة القرارات الإدارية "**

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلي:

1) معرفة مفهوم الإدارة الإلكترونية وأهميتها في صناعة القرارات الإدارية.
2) معرفة مدى استخدام الإدارة الإلكترونية في صناعة القرارات الإدارية. في المؤسسات الحكومية اليمنية.
3) التعرف على أنواع ومراحل صناعة القرارات ومتطلباتها من المعلومات.

مجتمع الدراسة: ان المنهج الملائم للدراسة الحالية هو المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبه المسحي لأن هو يمد الباحث ببيانات ومعلومات تسهم بشكل كبير في وصف ما هو كان أثناء الدر اسه ويضمن تفسيراً لهذه البيانات مما يساعد على فهم الظاهرة

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي الكمي بأسلوب دراسة حالة ، كما استخدم أداة لجمع البيانات وهي الاستبانة.

أبرز نتائج الدراسة:

1) إن اعتماد المؤسسات محل الدراسة على الأجهزة والمعدات يمكنها من الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب وبكل سهوله مع تقنين الدخول أليها .
2) تساهم البرمجيات في تجويد صناعة القرارات الإدارية في الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات محل الدراسة .
3) تساهم شبكات الاتصال في تجويد صناعة القرارات الإدارية في الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات محل الدراسة .
4) يساهم صُناع المعرفة في تجويد صناعة القرارات الإدارية في الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات محل الدراسة .

❖ **دراسات سابقة عربية :**

1- دراسة (الفليت، 2018 م) بعنوان: " أثر توظيف الإدارة الإلكترونية في عمليات إدارة المعرفة لدى العاملين في بعض الجامعات الفلسطينية قطاع غزة فلسطين"

أهداف الدراسة:

1- معرفة طبيعة العلاقة بين الإدارة الإلكترونية و عمليات إدارة العمليات.
2- دراسة أثر الإدارة الإلكترونية في عمليات إدارة العمليات.
3- إظهار أثر توظيف الإدارة الإلكترونية في عمليات إدارة العمليات (تشخيص، توليد، تخزين، نشر، تطبيق) كلا على حدة
4-بيان أثر المتطلبات الخمسة للإدارة الإلكترونية (كلاً على حدة) في عمليات إدارة العمليات.

مجتمع الدراسة: يتكون من الموظفين والأكاديميين والإداريين الشاغلين للوظائف الإدارية العليا والوسطى في الجامعات النظامية الفلسطينية في غزة، وعدد الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة (٨) جامعات .

منهج الدراسة: استخدمت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستكشافي، وقد تَمَّ استخدام الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية.

أبرز نتائج الدراسة :

4- أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية قوية جدا ذات دلالة معنوية بين توظيف الإدارة الإلكترونية بمتطلباتها ، وعمليات إدارة المعرفة لدى شاغلي المناصب الإدارية العليا ، والوسطى في الجامعات الفلسطينية.

5- هناك أثر إيجابي واضح لتوظيف الإدارة الإلكترونية في عمليات إدارة المعرفة، وهذا دليل قوي على أهمية توظيف الإدارة الإلكترونية في عمليات إدارة المعرفة.

6- نفت هذه الدراسة وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات تقديرية عينة الدراسة تُعزى إلى متغير الجنس، حيث نوع الموظف لا علاقة له بالعمل الإداري.

7- توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات تقديرية عينة الدراسة تعزى إلى متغير عدد سنوات الخدمة؛ لصالح من سنوات الخدمة تتراوح لديهم من ٥- أقل من ١٠ سنوات، لكل من التوظيف التقني و تطبيق المعرفة.

2- دراسة (إيمان زريق وآمنة بهلول، 2018م) بعنوان:" الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء العاملين بالمكتبات الجامعية دراسة : ميدانية بالمكتبة المركزية لجامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي"

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف ، نوجزها فيما يلى:

1- التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية لدى العاملين للمكتبة المركزية لجامعة أم البواقي.

2- التعرف على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية للمكتبة المركزية لجامعة أم البواقي.

3- معرفة أثر الإدارة الإلكترونية على العاملين جراء تطبيق الإدارة الإلكترونية .

4- إبراز أهم النقائص التي يعاني منها العاملون بسبب تطبيق الإدارة الإلكترونية.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من كافة الأفراد العاملين في المكتبات الجامعية لجامعة أم البواقي، وقد تَمَّ اختيار المكتبة المركزية ؛ لتكون محل هذه الدراسة لكونها تمثل مركز الإشراف والتسيير لجميع مكتبات كليات الجامعة، أما عينة الدراسة فهي عينة مسحية بحيث تمثل جميع العاملين والبالغ عددهم 70 عامل.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج المسحي؛ لكونه المنهج المناسب لاستخدام هذه الدراسة، وتم الاعتماد على استمارة الاستبيان.

أبرز نتائج الدراسة: أهم النتائج فيما يخص الإدارة الإلكترونية، ودورها في تطوير أداء العاملين في المكتبة الجامعية" لأم البواقي "والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- اعتماد المكتبة على التكنولوجيات الحديثة، التي تفتح المجال نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبة، ويعكس حرصها على تحسين سير العمل، وتوفير الجهد والوقت.

2- أن استخدام الإدارة الإلكترونية، يؤدي إلى التغلب على العديد من المشاكل التي تعيق مسيرة العمل داخل المكتبة، مثل :(الوقت، حواجز المكان والزمان).

3- رغبة العاملين بالمكتبة، في التحول نحو العمل في البيئة الإلكترونية، وذلك لتنمية القدرات، وزيادة الكفاءة والفعالية سواء للفرد أو بالنسبة للإدارة.

4- أن الإدارة الإلكترونية تقلل من وظائف العمل التي كانت تمارس في الإدارة التقليدية.

3- دراسة (كحيل،2016م) بعنوان: "تصور مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة".

أهداف الدراسة:

1- تحديد درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية للإدارة الإلكترونية من وجهة نظرهم.

2- الكشف عن دلالات الفروق بين متوسطات درجات تقدير مديري المدارس الثانوية ،لدرجة ممارستهم للإدارة الإلكترونية ، تُعزى إلى متغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المحافظة).

3- تقديم تصور مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري المدارس الثانوية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بمحافظات غزة ، والبالغ عددهم (138) مديرا ومديرة.

منهج الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والذي تحاول من خلاله وصف الظاهرة موضع الدراسة، وتحليل بياناتها وتصويرها كميا، عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عنها، وتصنيفها وإخضاعها للدراسات الدقيقة، وكذلك استخدمت المنهج البنائي؛ لتقديم تصور مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة الفلسطينية.

أبرز نتائج الدراسة:

1- الوصول إلى تصور مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة، يتضمن الأهداف العامة، وما ينبثق عنها من أهداف تفصيلية وإجراءات تنفيذها ومؤشرات الأداء .

2- بلغت الدرجة الكلية لاستبانة قياس درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة للإدارة الإلكترونية بمتوسط حسابي (3.02)، وبوزن نسبي قدرة (60.4%) بدرجة تقدير متوسطة.

3- حصل مجال الممارسات التي تتعلق بالطلبة وأولياء الأمور على المرتبة الأولى، وبوزن نسبي (61%) بدرجة تقدير متوسطة.

4- حصل مجال الممارسات التي تتعلق بالعمل الإداري على المرتبة الثانية، وبوزن نسبي (60.4%) بدرجة تقدير متوسطة.

❖ **دراسات سابقة اجنبيه :**

1- **دراسة** (Al haimi & et. al ،2014) **بعنوان:**

"Requirements to develop an electronic service model in improving the electronic services of the Ministry of Higher Education and Scientific Research in Yemen" (المتطلبات نحو تطوير نموذج خدمة إلكترونية في تحسين الخدمات الإلكترونية لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي في اليمن)

أهدف الدراسة :

هدفت هذه الدراســـة إلى التعرف على واقع الخدمات الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم العالي في اليمن، ومتطلبات تحسين الخدمات الإلكترونية للوزارة من وجهة نظر المستفيدين من الموقع.

منهج الدراسة :استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

عينة الدراسة: طبقت الدراسة على (37) من المستفيدين من الخدمات الإلكترونية من الطلبية المغتربين في ماليزيا.

أداة الدراسة :قام الباحث بتصميم استبانة كأداة للدراسة.

أبرز نتائج الدراسة:

1- قلة المعلومات المستفادة من خلال الموقع.

2- عدم وجود خدمات تفاعلية للطلبة المستفيدين من خلال الموقع الإلكتروني.

محدودية الخدمات الإلكترونية التي يقدمها الموقع الإلكتروني.

2- دراسة (Lee, Jang & Cho, 2013) بعنوان:

"Developing e-EServQual for Educational Websites "

(تطوير الخدمات الإلكترونية للمواقع التعليمية)

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تطوير مقياس خاص؛ لتحديد جودة الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المواقع الإلكترونية التعليمية، ومعرفة أثر جودة الخدمات الإلكترونية على تحقيق ولاء الطلبة، وتم استخدام مقياس (eServQual) بعد تعديله وإضافة مقاييس لقياس القيمة والثقة والولاء، تكونت العينة من 635طالباً من طلاب المدارس الثانوية، وخرجت الدراسة بنتيجة أن جودة الخدمة الإلكترونية المقدمة من المواقع لها أثر في ولاء الطلبة من خلال القيمة المستلمة والثقة فيما تقدمه المواقع، وأن أكثر خمسة أبعاد كان لها تأثير في جودة الخدمة وكانت مناسبة من وجهة نظر الطلبة هي: (جودة التصميم – الاستجابة – جودة المعلومات – الأمن – القابلية للاستخدام).

أبرز نتائج الدراسة:

أكدت الدراسة أن هناك مجموعة من المجالات التي يمكن قياسها كالطلاب والكليات والبنية التحتية للجامعة والحوافز والترقيات ومكانة الجامعة .

أن نمو الجامعة يعتمد على موقعها الجغرافي فضلا على أن القوى الدافعة لتحقيق التميز عديدة وتختلف من جامعة لأخرى.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

يمكن إيجاز أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة، فيما يلي:

1- المساعدة في عقد مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية؛ للتعرف على الفجوة البحثية أو المواضيع التي لم تتطرق لها تلك الدراسات، فيما يخص متغيرات الدراسة الحالية مع الاستفادة من البحوث المستقبلية في تلك الدراسات.

2- التأصيل النظري العلمي، والعلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة.

3- إعداد الإطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة؛ لإثراء الدراسة الحالية ، وتكوين تصور عميق عن موضوع الدراسة .

4- تحديد مصادر جمع المعلومات الثانوية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة.

5- اختيار منهج الدراسة المناسب، المتمثل بالمنهج الوصفي التحليلي.

6- اختيار مجتمع وعينة الدراسة.

ثانياً : الخلفية النظرية للبحث:

1. مبررات الأنموذج المقترح:

يمكن تصنيف أسباب ومبررات التوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية، بمؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية؛ لتحسين جودة الخدمات، في النقاط التالية:

1. تسارع التقدم التكنولوجي: فقد أدت الثورة التكنولوجية إلى إظهار مزايا نسبية عديدة؛ لتطبيقاتها العملية في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، بما في ذلك نوعية الخدمات المجتمعية، التي توفرها المؤسسات ، العامة والخاصة ـ على السواء.
2. إن التحديات التي تواجه التعليم العالي باليمن في الوقت الراهن _سيأتي ذكرها_ تتطلب إدارةً فعالةً لمؤسساته؛ تفهم الواقع، وتستوعبُ آثار وانعكاسات هذه التحديات على التعليم العالي وأدواته، وتُكوِّنُ إطاراً فكرياً جديداً، للتعامل بكفاءة واقتدار مع الواقع المتغير، وتهيئته للتعاطي مع متغيرات الحاضر، ومخاطر المستقبل.
3. الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة و التكيف معها: إن انتشار وتطبيق مفهوم وأساليب الإدارة الإلكترونية في كثير من المنظمات والمجتمعات، يحتم على الجامعات اللحاق بركب التطور تجنباً

لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر السرعة والمعلومات، والتنافس في تقديم الخدمات والسلع ، بناء على المعايير والسهولة والفعالية والكفاية والنوعية الملائمة.

4. إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة مؤسسات التعليم العالي، ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو أداةٌ ووسيلةٌ لرفع كفاءة الإدارات وتحسين وتطوير أدائها وتخفيف الأعباء الإدارية عنها، وتحقيق أهداف الجامعات بكفاءة وفاعلية.
5. اشتعال المنافسة بين الجامعات؛ مما يحتم ظهور آلية للتميز، وهذا يعد دافعاً قوياً للمؤسسات ؛ لتبني نموذج الإدارة الإلكترونية الذي يُعدُّ أداةً إداريةً مرنةً، تقدم خدماتها للراغبين فيها في الوقت والمكان، وفق المواصفات التي يرغبها هؤلاء المستفيدون، لكي يتسنى لهم التخلص من القيود المكبلة لكل تغير وتجديد.
6. ازدياد عدد الطلاب، والقوى البشرية العاملة في الجامعات، وهذا يستدعي وجود نظام إلكتروني يسهل التعامل معهم، ويُسرِّع إنجاز معاملاتهم.

2. الأسس التي يستند إليها الأنموذج المقترح:

استناد اً إلى كل ما تم عرضه في البحث والدراسات السابقة، إضافة إلى نتائج الدراسة الحالية، يمكن وضع معالم الأنموذج المقترح، والذي من الممكن أن يسهم في تحسين الأداء الإداري داخل الجامعات اليمنية، والنهوض بالعملية التعليمية والإدارية بشكل عام.

ومن ثم يأتي هذا الأنموذج المقترح لتطوير الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية؛ لتحسين جودة الخدمات، انطلاقاً من أهمية الإدارة الإلكترونية في العملية الإدارية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية، وما تحققه من سرعة وفعالية في الأداء، باعتبار أنّ:

1- الإدارة الإلكترونية، هي الأكثر انسجاماً مع الفكر التعليمي الحديث.
2- الإدارة الإلكترونية، هي النمط الذي تستخدمه مؤسسات التعليم العالي المتميزة.
3- الإدارة الإلكترونية، هي الورقة الرابحة للحاق بركب الثورة المعلوماتية.
4- الإدارة الإلكترونية، هي النمط الأنسب للمؤسسات التعليم العالي.
5- الإدارة الإلكترونية، تسهل عملية التغيير والتطوير المؤسسي.
6- الإدارة الإلكترونية، تركز على تحسين جودة الخدمات .
7- الإدارة الإلكترونية، تحقق رضا المجتمع المحلي عن الخدمات المقدمة.

3. واقع التعليم العالي بالجمهورية اليمنية

1- شهدت مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية توسعاً كبيراً، تمثل بإنشاء عدة جامعات حكومية إلى جانب جامعتي صنعاء وعدن؛ ليصل عدد الجامعات الحكومية إلى (12) جامعة في عام 2018م.

2- لم يقتصر التوسع في مجال التعليم العالي على التعليم الحكومي فقط، كما كان قبل الوحدة اليمنية، بل فتح المجال للقطاع الخاص، بسبب الإقبال المتزايد على التعليم العالي من قبل خريجي الثانوية العامة، وعدم قدرة الجامعات الحكومية على استيعابهم، حتى بلغ عددها حتى عام 2018م (38)جامعة، وكلية خاصة، تضم (118) كلية.

3- على الرغم من التطور المتسارع في مجال التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، لاسيما فيما يتعلق بكثرة عدد المؤسسات التعليمية ، إلا أن هذا التوسع الكمي في مؤسسات التعليم العالي لم يحقق إنجازات علمية وبحثية وابتكارات، تعمل على التنمية الشاملة المقصودة من التعليم العالي، مقارنة بإنجازات دول أخرى من دول العالم الثالث.

وصفوة القول المتفق عليه في هذا السياق، أن مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية تواجه جملةً من التحديات، منها: انخفاض الإنتاجية وزيادة التكاليف، ونقص الموارد المالية، وكذلك انخفاض مستوى الرضا، لدى فريقَي العملاء الداخليين والخارجيين، إضافة إلى ضعف مواكبة خريجي تلك الجامعات لاحتياجات المجتمع وسوق العمل، والأهم من ذلك عدم قدرة الكثير من الجامعات اليمنية على منافسة الجامعات العربية والأجنبية، التي استحوذت على جزء من الحصة السوقية التي يفترض أن تكون ضمن الحصة السوقية للجامعات اليمنية، ويعد التغلب على هذه التحديات أمراً في غاية الأهمية، كي تتمكن الجامعات اليمنية سواءٌ أكانت حكومية أو خاصة من البقاء والمنافسة، ويُعد تطبيق الإدارة الإلكترونية في هذه الجامعات من أهم العوامل التي قد تساعدها في التغلب على تلك التحديات.

4.أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية لتحسين جودة الخدمات:

1- زيادة كفاءة عمل المؤسسة، من خلال تعاملها مع الطلاب والشركات والجامعات، وتحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز إجراءات العمل وبتكلفة مادية مناسبة.

2- إيجاد مجتمع جامعي قادر على التعامل مع معطيات العصر التقني.

3- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية بين العاملين والطلاب بالمؤسسة التعليمية.

4- زيادة حجم تبادل المعلومات بين العاملين بمختلف المؤسسات التعليمية الأخرى.

5- الحفاظ على سرية المعلومات، وتقليل مخاطر فقدها، وخصوصاً ما يتعلق التقويم والسجلات والتقارير الوظيفية.

6- إلغاء نظام الإرشيف الورقي، واستبداله بنظام أرشفة إلكتروني، مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق، والمقدرة على تصحيح الأخطاء بسرعة، ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن، والاستفادة منها في أي وقت كان.

7- إلغاء عامل المكان، إذ أنّها تطمح إلى تحقيق تعيينات الموظفين، والتخاطب معهم وإرسال الأوامر والتعليمات، والإشراف على الأداء، وإقامة الندوات والمؤتمرات من خلال" الفيديو كون فرانس"، ومن خلال الشبكة الإلكترونية للإدارة.

8- إلغاء تأثير عامل الزمان، ففكرة الصيف و الشتاء لم تعد موجودة، وفكرة أخذ العطل أو الإجازات لإنجاز المعاملات الإدارية تمّ الحد منها إلى أقصى حد ممكن.

9- تسهيل إجراء الاتصال بين إدارات الجامعة والمنظمات والأجهزة الحكومية الأخرى.

10- تمكين العاملين ومجموعات العمل في المؤسسات التعليمية المتباعدة جغرافياً من مشاركة الملفات والأفكار والآراء، وتشجيعهم على العمل ضمن فرق.

5. أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية لتحسين جودة الخدمات:

1- إن التحدي الذي يواجه مؤسسات التعليم العالي في الوقت الحاضر، وفي المستقبل، لم يعد يتمثل في مدى قدرتها على تقديم التعليم لكل الراغبين في الالتحاق ببرامجها المختلفة، ولكن يتمثل في مدى قدرتها على تقديم خدمة تعليمية إلكترونية ؛وبجودة عالية، تحقق مواصفات الخريج المتميز، الذي يلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة ، وهذا ما دفع تلك المؤسسات، لاسيما الجامعات إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية.

2- تسهيل وتيسير عمل المؤسسات التعليمية من خلال أنظمة جديدة ومتطورة في مختلف الأعمال.

3- تجعل المؤسسة التعليمية أكثر مرونة وأكثر تكيفاً مع المتغيرات السريعة في بيئة الأعمال.

4- تخفيض تكاليف المخرجات التعليمية عن طريق إنشاء المعامل والفصول الدراسية والوسائل التعليمية الحديثة، بدلاً من التقليدية التي تتطلب التكاليف الباهظة.

5- تمكين المؤسسات التعليمية من اقتحام منظمات جديدة على المستويين العالمي والمحلي، ذلك نتيجة إزالة الحواجز والقيود الجغرافية، مما يتيح فرصة أكبر للموظفين من خلال التواصل ونقل الخبرات.

6- تحسين فاعلية الأداء واتخاذ القرار، من خلال إتاحة المعلومات والبيانات لمن أرادها، وتسهيل الحصول عليها من خلال تواجدها على الشبكة الداخلية وإمكانية الحصول عليها بأقل مجهود من خلال وسائل البحث الآلي المتوفرة.

7- سهولة تخزين وحفظ البيانات والمعلومات وحمايتها من الكوارث والعوامل الطبيعية، من خلال الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية في أماكن خارج حدود المؤسسة، وهو ما يعرف بنظام التحوط من الكوارث.

6.متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي وفق الأنموذج المقترح :

إن أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تسعى نحو الإدارة الإلكترونية، أو تترجم مفاهيم الإدارة الإلكترونية إلى نتائج ملموسة تلبي رغبات جميع الأطراف ذات العلاقة، فإن الأمر يستلزم من تلك المؤسسة توفير مجموعة من المتطلبات، ومن أهم هذه المتطلبات الآتي:

- ❖ دعمُ الإدارة العليا والتزامها.
- ❖ نشر ثقافة الإدارة الإلكترونية في الجامعات.
- ❖ وجود نظام لقياس الإدارة الإلكترونية.
- ❖ التدريب المستمر.
- ❖ وجودة نظام معلومات.
- ❖ الاستعانة بمستشارين متخصصين في مجال الإدارة الإلكترونية.

و هناك أيضا متطلبات أخرى، كما يلي:

(مدخلات الأنموذج)

أولاً: متطلبات مادية:

ويقصد بالمادي أو العتاد الأجزاء والقطع الملموسة وتتكون من:

أ- أجهزة الحاسوب الآلي وملحقاتها: مثل لوحة المفاتيح، والفأرة، وشاشة العرض وغيرها من المعدات.

ب- الشبكات: و هي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج الاتصال بين الأجهزة وشبكة الإنترنت، وهي التي تمثل شبكة القيمة للمنظمة ولإدارتها الإلكترونية، وقد ظهرت الشبكات نتيجة طبيعية؛ لتطور الحاسب الآلي، وزيادة سرعته وقدراته بشكل مذهل، مما يعني إمكانية استخدامه من قبل أكثر من مستفيد في نفس الوقت عن طريق وحدات إدخال مستقلة مختلفة مكانياً وزمانياً، وهذا ما يعبر عنه بالاتصال عبر الشبكات أو التشغيل الشبكي.

ثانياً: متطلبات برمجية:

وتتكون البرمجيات من عدة عناصر، كالتالي:

أ- البرمجيات اللازمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي، مثل أنظمة التشغيل والبرامج التطبيقية الأخرى.

ب- نظم المعلومات: وهي الأنظمة التي تتكون من مجموعة من الأشخاص، وسجلات البيانات، وبعض العمليّات اليدوية وغير اليدوية، وتعالج هذه النظم بالعموم البيانات والمعلومات الخاصة بكل مؤسسة.

ت- قواعد البيانات: لتخزين وتنظيم البيانات بطريقة تكون خالية من المشاكل والتكرار بحيث يسهل عملية الحذف والتعديل والإضافة والاسترجاع للبيانات.

ث- أمن نظم المعلومات: ويقصد بها حماية وتأمين كافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات، بحيث تؤمن المؤسسة نفسها، والعاملين فيها، وأجهزة الحاسبات المستخدمة فيها، ووسائط المعلومات التي تحتوى على بيانات عن طريق إتباع إجراءات ووسائل حماية متعددة لضمان سلامة المعلومات التي تعد كنزاً ثميناً لمؤسسة يجب المحافظة عليه

ثالثاً: متطلبات بشرية:

والعنصر البشري هو الأهم في منظومة الإدارة الإلكترونية، ويقع في قلب هذه المكونات، ورأس المال الفكري في المؤسسة، وأهم مكوناته، وعناصره:

1- المديرون والنواب والمساعدون: الذين يقومون بوظائف الإدارة المختلفة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة.

2- العاملون في حقل البيانات: ويتولى هؤلاء مهام استقطاب البيانات ومعالجتها وتحليلها وتخزينها واسترجاعها.

3- العاملون في حقل المعرفة: وهم صناع المعرفة، أو عمال المعرفة من التقنيين، والمبرمجين، ومحللي النظم، والمديرين لقواعد البيانات، والمختصين في تكنولوجيا الاتصالات والشبكات، ومهندسي المعرفة، والمطورين لبرامج التطبيقات، وكل من له علاقة من المعرفة إنتاجاً وتخزيناً وتوزيعاً.

رابعاً: المتطلبات المالية:

1- توفير الموار المالية اللازمة؛ لتطوير الإدارة الإلكترونية، من حيث توفير البنية التحتية في ما يتعلق بشراء الحاسبات الآلية والأجهزة والمعدات المتطورة، وإنشاء المواقع وربط الشبكات الداخلية والخارجية، وتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية، وتوفير المولدات الكهربائية، والصيانة الدورية المستمرة للأجهزة والبرامج والشبكات والتحديث المستمر لها، الأمر الذي يتوجب ضرورة تنويع مصادر التمويل لمواجهة متطلبات التحول للإدارة الإلكترونية حاليا والتوسع فيها مستقبلا.

2- تخصيص موارد مالية كافية؛ لتدرب العاملين على تطبيق الإدارة الإلكترونية، واعتماد حوافز؛ لتشجيع العاملين في مجال نظم المعلومات، لأن ذلك يساعد على تحفيز العاملين على تطبيق الإدارة الإلكترونية.

خامساً: المتطلبات التشريعية:

1- تتطلب الإدارة الإلكترونية توفير الأطر التشريعية الملائمة، التي تشمل قوانين حماية الخصوصية والبيانات وكافة المعاملات الإلكترونية، أي أنه من الضروري إعادة النظر في المناخ التشريعي والتحول نحو العمل بتشريعات جديدة تتلاءم مع طبيعة المعاملات الإلكترونية.

2- وضع اللوائح والقوانين والتشريعات، التي تلبي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، بحيث تنظم العمل الإلكتروني، وتضفي عليه المشروعية، وقانونية البريد الإلكتروني والمستندات الإلكترونية،

والترفيع الإلكتروني لمنتسبي الجامعة والمتعاملين معها، وتحد من الاستخدامات السلبية للحاسوب والإنترنت، وتضمن القضايا الخاصة بتدابير الأمن والحماية والسرية، ومواجهة مخاطر القرصنة والتجسس الإلكتروني، وتستبعد كافة أشكال التعقيد وتكرار طلب المستندات وتطويل الإجراءات الموجودة في القوانين واللوائح الحالية، وكل ما لا يتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية.

المتطلبات الحاسوبية الداعمة:

(أ) تكامل الأنظمة:

يعد مفهوم تكامل نظم المعلومات من المفاهيم الحديثة والأساسية في حقل الإدارة الإلكترونية حيث أصبحت ضرورة لا بد منها في كافة الجامعات من اجل استمراريتها وتحسين أدائها، فالتكامل في الهندسة التطبيقية :هو جمع مكونات النظم في نظام واحد والتأكد من أن النظم الفرعية تعمل معاً كنظام واحد، وفي تقنية المعلومات: هو عملية ربط نظم الكمبيوتر المختلفة مع بعضها البعض باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات مثل شبكة الحاسوب، وتكامل التطبيقات والبرامج مادياً أو وظائفياً، لتعمل معاً كوحدة منسقة واحدة، وفي هندسة الأنظمة :هو ربط مجموعة من النظم الفرعية مع بعضها البعض عبر لصق الأسطح البيانية معاً حتى تصبح قادرة على تحقيق وأداء الوظيفة.

(ب) الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي هو أحد فروع علوم الكمبيوتر، ويهتم بطرق ووسائل خلق تصميم أجهزة وآلات ذكية، تستطيع التفكير والتصرف مثل البشر، والقيام بمهام متعددة تتطلب ذكاءً، مثل التعلم، التخطيط، تمييز الكلام، التعرف على الوجه، حل المشاكل، الإدراك، والتفكير العقلي والمنطقي، وخلال العقدين الأخيرين، بدأت تقنيات الذكاء الاصطناعي في الانتشار بشكلٍ موسع في العديد من الصناعات، من بينها قطاع التعليم؛ حيث تعمل العديد من الشركات الناشئة الواعدة في تطبيق مفاهيم الذكاء الاصطناعي، بهدف الحصول على أفضل تجربةٍ ممكنةٍ لعملية التعلم، وأبرز استخدامات تلك التقنية، كانت للأهداف التالية:

- **المحتوى التعليمي المتخصص:**من المشاكل الرئيسة المرتبطة بالفصول المدرسية، شرح المناهج الدراسية في شكل قالبٍ واحد لجميع الطلاب دون استثناء، أو مراعاة الاختلاف بين مهارات الطلاب المعرفية والدراسية، ففي حين أن أحد الطلاب المتفوقين أو أكثر، قد لا يكون في حاجة إلى شرح هذا الدرس، فإنه يجد نفسه مجبرًا على الحضور والسماع نظرًا؛ لاحتياج زملائه إلى إعادة الشرح مرة أخرى.

وتعمل العديد من الشركات الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، على حل هذه المشكلة من خلال توفير نظام تعليمي يعمل على تخصيص عملية التعلم وفقًا لأداء ومهارات كل طالب على حدة.

وتقوم تلك الأنظمة بتقييم أداء ومهارات الطلاب، بناءً على أداء كل طالب، ونقاط القوة ونقاط الضعف، ويتم تحديد الدروس المناسبة له بهدف تعزيز نقاط قوته والقضاء على نقاط ضعفه، في ما

يخص المنهج الدراسي، وهذا النظام أيضًا يساعد المعلمين في تحديد مستوى طلابهم بدقة ومعرفة ما يحتاجه كل طالب من المنهج حتى يمكنه زيادة معدلات نجاحه.

- **التدريب التفاعلي:** وهذا هو ما يحدث الآن بالفعل، حيث يستخدم الذكاء الاصطناعي في بناء مواقع وبرامج تدريب ذكية تستطيع تحديد وقياس أساليب وطرق تعلم الطلاب، وتقييم ما يمتلكونه من معرفة، ثم تقديم تدريبات مخصصة، وفق ما حصل عليه كل طالب من تقييم.
- **سرعة تحديد الدرجات:** لا يختلف اثنان على أن تصحيح الاختبارات، وتحديد الدرجات، هو أصعب أمر في عملية التدريس، كما أن هذه العملية تستغرق وقتًا كثيرًا يمكن توفيره في أمور أفضل للمعلمين مثل: تخطيط الدروس أو تطوير مهارات المعلمين.

ومن حسن الحظ أن الآلات تقوم بهذا الأمر الآن، حيث توفر العديد من الشركات بعض البرامج التي تستطيع إجراء التدريبات والاختبارات، وتحديد الدرجات، وتصحيح الإجابات، وإعلام الطلاب بأدائهم في تلك الاختبارات.

كما أن هناك بعض البرامج التي تستطيع القيام بهذا الأمر على المستوى البسيط والمتوسط، وتشمل أسئلة الاختيار من متعدد، صح أو خطأ، أو الأسئلة الاختيارية، كما أن هناك بعض البرامج التي تستطيع تحديد الدرجات وتقييم الطلاب على المستوى المتقدم مثل الأسئلة المقالية التي يجب على الطلاب فيها الكتابة بأنفسهم، وليس الاختيار من الإجابات الظاهرة أمامهم.

جودة المناهج والتدريس:

يستطيع الذكاء الاصطناعي تحديد الفجوات في المناهج التعليمية والتدريسية، وذلك استنادًا على أداء الطلاب في الاختبارات والتدريبات، على سبيل المثال، إذا قام عدد كبير من الطلاب بحل سؤال بشكلٍ خاطئ، فإن تقنية الذكاء الاصطناعي تستطيع تحديد المشكلة، والسبب وراء عدم تمكن الطلاب من الإجابة، مما يساعد المعلمين في شرح أجزاء محددة من المنهج والتركيز عليها بشكلٍ أفضل.

التقييم الفوري للطلاب:

في عصر التكنولوجيا، لا تخلو حياة الطلاب من أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية، حيث يقومون طوال الوقت باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وبرامج الدردشة وأحيانًا برامج التعلم عن بعد عبر الإنترنت، والمميز في برامج التعلم أن بعضها يستطيع استنادًا على تقنية الذكاء الاصطناعي تقييم مهارات الطلاب المعرفية والدراسية بشكلٍ فوري مما يساعدهم على تطوير مستواهم الدراسي.

(ج) التوعية الحاسوبية:

إن التسارع التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم نتيجة للتطورات الحديثة في شتى المجالات - لاسيما- مجال التكنولوجيا أدى إلى بروز مفاهيم جديدة تجاوزت المصطلحات التقليدية، فلم تعد الأمية في مفهومها التقليدي تعني أمية القراءة والكتابة؛ بل ظهرت أمية جديدة تختلف في الشكل والمضمون عن الأمية السابقة، ألا وهي أمية التكنولوجيا والحاسوب، أو ما يطلق عليها بالأمية الحديثة ،والتي

يُرد بها نقص المعارف والمهارات الأساسية للتعامل مع الوسائل التكنولوجية والآلات الحديثة وفي مقدمتها الحاسوب.

وبالنظر إلى دخول العالم عصر الثورة التكنولوجية، يعتبر موضوع محو الأمية الإلكترونية ونشر الثقافة التكنولوجية، من الموضوعات المهمة على أجندة اهتمامات العالم اليوم، فبدون المعرفة الجيدة بالتكنولوجيا وباستخداماتها، وكيفية التعامل معها، يكون الفرد بمعزل شبه تام عن العالم وما يدور فيه؛ لذلك فمن المهم أن نولي اهتماما بالغاً بالتكنولوجيا وزيادة ثقافة المجتمع بها، لما لها من دور مهم وفعال في بناء المجتمع وتقدمه، فلا بد من إقامة الندوات، والمؤتمرات العلمية، واللقاءات، وورش العمل، والتوعية الشاملة، من خلال وسائل الإعلام المختلفة؛ لفهم طبيعة الإدارة الإلكترونية، وأهميتها، وأساسيات وآليات تطبيقها، والفوائد التي تحققها للمؤسسات.

(عمليات الأنموذج)

مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية ؛ لتحسين جودة الخدمات :

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية ليس عملية سهلة ويسيرة، ولا يمكن تطبيقها خلال فترة زمنية قصيرة، بل تتطلب فترة زمنية طويلة يتم من خلالها تطبيق عدة مراحل ترتبط بكافة مجالات عملها وأنشطتها، ويمكن استعراض مراحل توظيف الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء الأنموذج الذي اقترحته هذه الدراسة، وذلك على النحو الآتي: وضحها السالمي والسليطي(2008م)

❖ **إعداد الدراسة الأولية :**

ولإعداد هذه الدراسة لابد من تشكيل فريق عمل، يضم بعضويته متخصصين في الإدارة والمعلوماتية؛ لغرض معرفة واقع حال الإدارة من تقنيات المعلومات ، وتحديد البدائل المختلفة، وجعل الإدارة العليا على بينةٍ من كل النواحي المالية والفنية والبشرية، ويعمل هذا الفريق للوصول إلى القرارات التالية:

- ✓ مدى احتياج الإدارة إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- ✓ الانسجام مع آخر التطورات الحديثة ، واستخدام تكنولوجيا معلومات متطورة.
- ✓ الجدوى الاقتصادية من تطبيق الإدارة الإلكترونية.

❖ **وضع خطة التنفيذ** :عند إقرار توصية الفريق من قبل الإدارة العليا في تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسة، لابد من إعداد خطة متكاملة ومفصلة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ .

❖ **تحديد المصادر:** أي المصادر التي تدعم الخطة بشكل محدد وواضح، ومن هذه المصادر: الكوادر البشرية التي تحتاجها الخطة لغرض التنفيذ، والأجهزة، والمعدات، والبرمجيات المطلوبة ويعني هذا تحديد البنية التحتية لتطوير الإدارة الإلكترونية في هذه الإدارة أو المؤسسة.

❖ **تحديد المسؤولية :** لا بد من تحديد الجهات التي سوف تقوم بتنفيذ الخطة وتمويلها بشكل واضح، ضمن الوقت المحدد والتكلفة المرصودة لها.

❖ **متابعة التقدم التقني:** نظراً للتطور السريع في مجال تقنيات المعلومات الإدارية؛ فلابد من متابعة كل ما يستجد في المجال التقني؛ من اتصالات وأجهزة وبرمجيات وغيرها من العناصر، التي لها علاقة بهذا المجال.

الشكل (2) خطوات توظيف الإدارة الإلكترونية

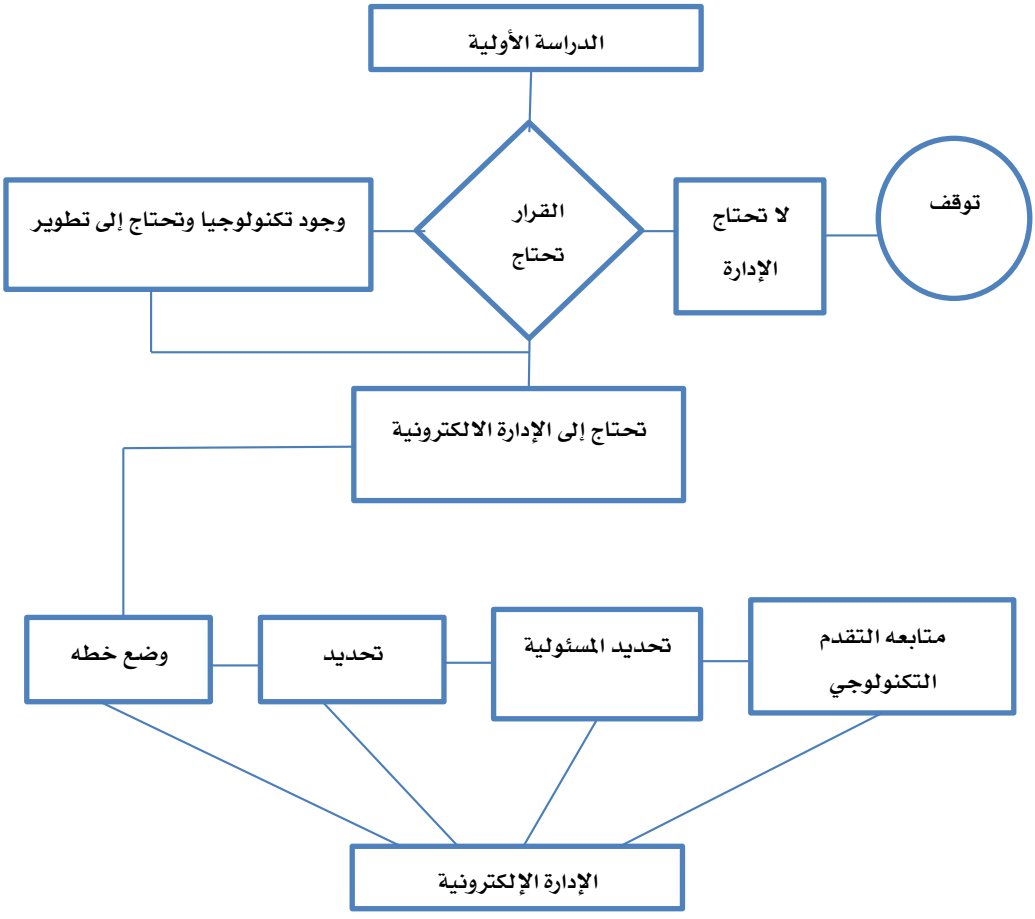

المصدر : السالمي والسليطي (2008،ص66)

(مخرجات الأنموذج)

من خلال مدخلات الأنموذج ثم تنفيذ عمليات الأنموذج سوف يتم تحقيق المخرجات المتعلقة بجودة الخدمات من خلال هذه الأبعاد لقياس جودة الخدمات الإلكترونية وهي :

1- **سهولة الاستخدام**: (Ease of use): وتعني إمكانية الاستخدام بشكل سهل من قبل العملاء، ومدى قابلية التفاعل مع الموقع الإلكتروني وسهولة التنقل والتنظيم بشكل جيد، وقد أشار إلى أن سهولة إنجاز العملاء لمهامهم يعتمد على سرعة البحث والتنظيم والتصميم العام. (حسين، 2011، ص 26)

2- **الاعتمادية**: (Reliability): نعني بها القدرة على توفير معلومات دقيقة وأداء الخدمة الموعودة، وقد أشار (Swaid& Wigand,2009) إلى ان تحقيقها يدل على قدرة المؤسسة على القيام بما تعد به، وأن تلبي نوعية المعلومات المقدمة بعض المعايير مثل: الدقة، والتوقيت، الأهمية القابلية للفهم، وهذا ما يحقق مستوى رضا عال جدا. (حسين، 2011، ص 27)، وتشير أيضا إلى درجة الاتساق والثبات في الأداء. (التميمي، خطيب، 2008، ص20)

3- **الاستجابة** (Responsiveness): وهي استجابة مقدم الخدمة الإلكترونية لطلبات العملاء بدقة وشفافية كما يتوقع الرد على ملاحظات واستفسارات العملاء بالسرعة المقبولة التي يتوقعها العميل.1(عودة، 2012، ص 23)

وتشير أيضا إلى مدى شعور العميل بقيمته الإنسانية لدى مقدم الخدمة له عند التعامل معه.2.(الصالح، الصريمي، 2012، ص 81)

4- (**الخصوصية**)(**السرية**)(Security): يقصد به أن تكون الخدمة خالية من الخطر والمخاطر، وقد تتضمن الأمان المادي والأمان المالي والسرية(الخصوصية) (Merwe,2010,p26)، مما يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات والتقنيات والضمانات المصممة لحماية الأجهزة والبرامج والبيانات وموار د النظام الأخرى من الوصول غير المصرح به أو الاستخدام أو التعديل أو السرقة.7(Kaur,2018,p14)

الشكل(1) أنموذج مقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية ،لتحسين جودة الخدمات

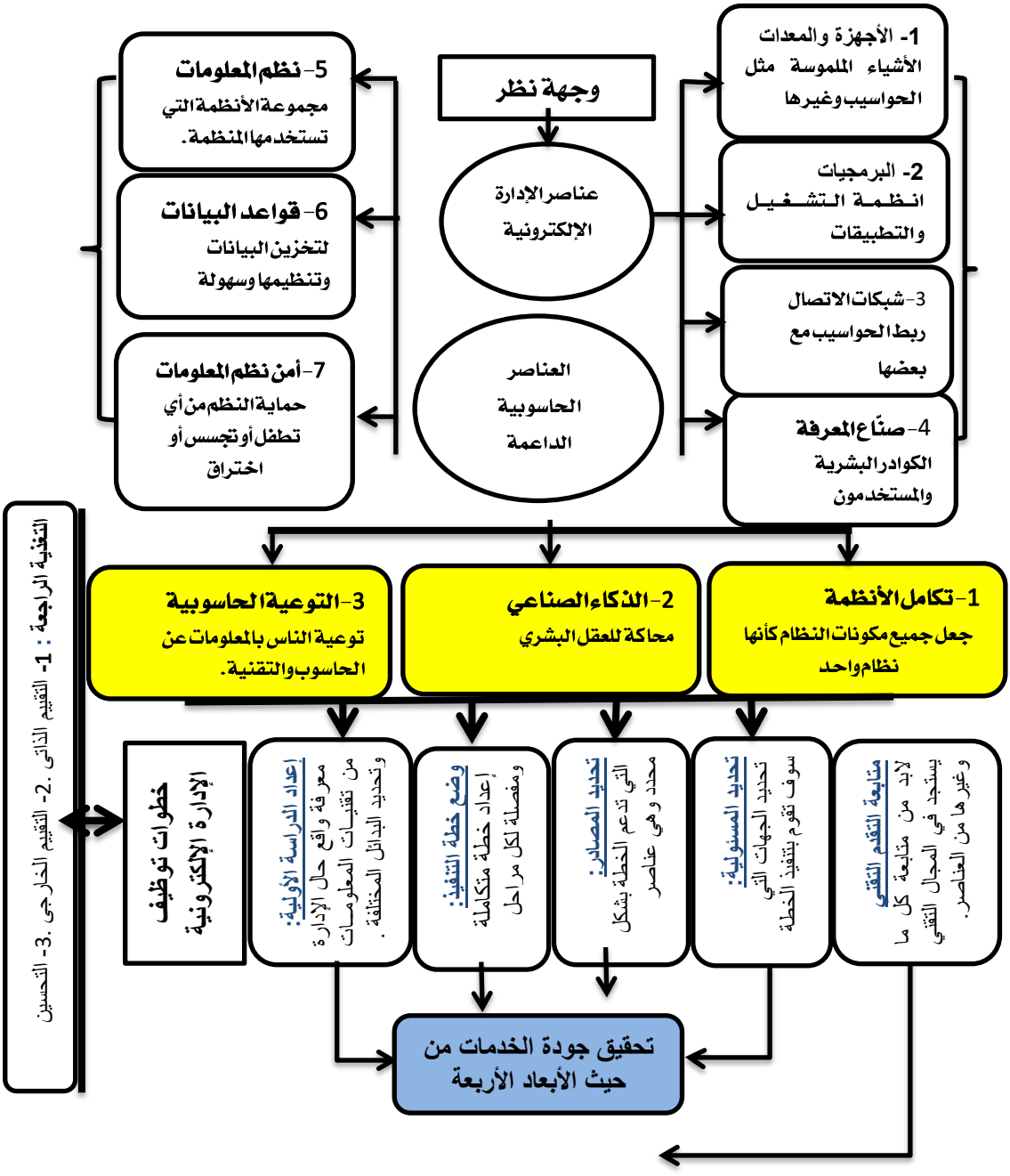

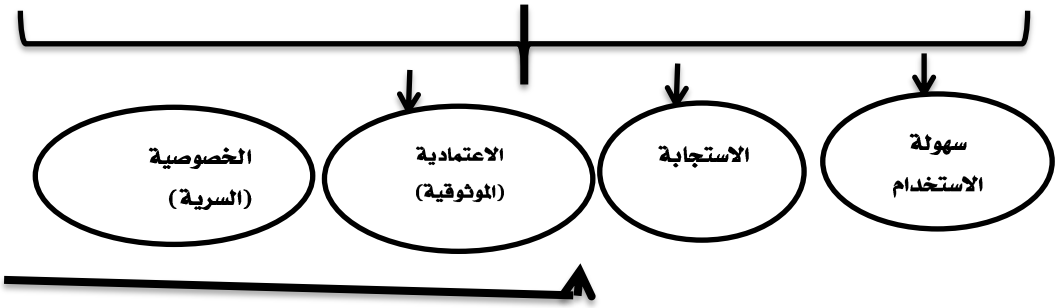

المصدر :من إعداد الباحث 2020م

الجديد في الأنموذج المقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية، توضيح وتبرير:

حاول الباحث أن يقدم شكلاً مطوراً للنموذج المقترح ؛ مستفيداً، من خبراته العملية، ومن مجموع من الدراسات والبحوث التي اطلع عليها، وكان التجديد في شقين:

الشق الأول: يتعلق بالمتغير المستقل:

يتفق الباحثون على العناصر الأربعة الأولى من عناصر الإدارة الإلكترونية، وهي: (الأجهزة والمعدات، البرمجيات، شبكات الاتصال، صُنَّاع المعرفة (الكوادر البشرية))، ويختلفون فيما عدا ذلك؛ فمنهم من يكتفي بالعناصر الأربعة، ومنهم من يضيف عنصراً، أو عنصرين، وقلّ منهم من يضيف ثلاثة عناصر، ويمكن حصر أهم العناصر التي ناقشها الدارسون _ كل عنصر على حدة _في ثلاثةٍ، وهي: (نظم المعلومات، قواعد البيانات، أمن نظم المعلومات)، وبإضافتها تصبح عناصر الإدارة الإلكترونية سبعة.

وتُعَد دراسة (المغربي ،2015، ص:15 ،183 ،52)، من أهم الدراسات النادرة التي أضافت العناصر الثلاثة السابقة: (نظم المعلومات، قواعد البيانات، أمن نظم المعلومات)، في حين اكتفى (العريقي، 2014، ص 34) بإضافة (نظم المعلومات)، وبيّن أهمية توظيفها لتحقيق أهداف الفرد والمنظمة، أما (غنيم، 2008، ص 313)، فقد ذكر عنصر (أمن نظم المعلومات) باسم نظم تأمين وحماية معاملات الإدارة الإلكترونية .

كما اكتفت دراسة (أبو شقة، 2017، ص 8) بإضافة عنصر(قواعد البيانات) باسم قواعد البيانات للمعلومات في نموذج الدراسة المعرفي، وكذلك أضافت دراسة (المالكي، 2011)، عنصر (أمن نظم المعلومات)، كما أضاف (أحمد ، 2009، ص 169، ص291)، عنصرين، هما: (الذكاء الاصطناعي، وأمن نظم المعلومات) عند حديثه عن فصل في: الإدارة الإلكترونية ونظم دعم القرار الذكي، وفي فصل آخر عن أمن الإدارة الإلكترونية .

وذكر (ياسين، 2005،ص85، ص98) العنصرين التاليين:(نظم المعلومات، والذكاء الاصطناعي)؛ باعتبارهما إحدى منظومات الإدارة الإلكترونية، أما (السالمي، 2008، ص41) فقد أضاف عنصرين، وهما:(نظم المعلومات، والتوعية الحاسوبية).

وهنا جاء دور الباحث في المواءمة بين العناصر الأربعة السابقة، والثلاثة المضافة، ودمجهما ضمن قوام عناصر الإدارة الإلكترونية؛ لتصبح عناصرها سبعة عناصر، شكّل منها الباحث (المتغير المستقل)؛ لإيمان الباحث أنه سيكون لها تأثيرها باعتبارها كتلة واحدة، والنتائج ستوضح ذلك.

الشق الثاني: يتعلق بالمتغير الوسيط:

حيث تم دراسة المتغير الوسيط؛ بالتطبيق على ثلاثة عناصر، هي: (تكامل الأنظمة، والذكاء الاصطناعي، والتوعية الحاسوبية)، وهذه العناصر استنبطها الباحث من دراسات تناولت كل عنصر بشكلٍ منفردٍ، ودرست تأثيره بالتطبيق على موضوعات إدارية متعددة؛ أما الجديد فهو أن الباحث جمع العناصر الثلاثة في منظومةٍ وكتلةٍ واحدة، وصمَّم منها متغيراً جديداً هو: (المتغير الوسيط)، وأطلق عليها اسم: (العناصر الحاسوبية الداعمة).

أما الدراسات التي درست تلك العناصر وتأثيرها بشكل مستقل؛ فإن عنصر(تكامل الأنظمة)، قد حظي بالنصيب الأوفر من تلك الدراسات، فقد ورد في أربع دراساتٍ، هي: دراسة (البحم، 2019)، ودراسة (مزهودة ،2017)، ودراسة (بو الريحان،2017)، ودراسة(LI Ming-jiang,2014)، حيث ربطت هذه الدراسات بين الإدارة الإلكترونية وتكامل الأنظمة.

وبالنسبة لعنصر (الذكاء الاصطناعي)، فقد اهتمت بدراسته، وإبرازه، دراستان، هما: دراسة (صالح، 2009)، ودراسة (نصيف، 2008)، وهاتان الدراستان ربطتا بشكل مباشر بين الذكاء الاصطناعي، والإدارة الإلكترونية .

وفيما يخص عنصر: (التوعية الحاسوبية)، فاهتمت به الدراسات التالية: دراسة (نايلي؛ ومساعدي، 2018)، ودراسة (بشير، 2017)، ودراسة (شحيبر، 2017)، و الأخيرة حاولت الربط بين التوعية الحاسوبية، تحت مسمى (الثقافة التكنولوجية)، وتحسين الخدمات الإلكترونية. .

أما الباحث فقد جمع العناصر الثلاثة في كتلة واحدة، وجعلها متغيراً وسيطاً، سماه: (العناصر الحاسوبية الداعمة)، ثم حاول دراسة تأثير كل عنصر من العناصر الحاسوبية الداعمة على حدة، في جودة الخدمات؛ لإدراكه أنه سيكون لها تأثيرٌ إيجابيٌّ في دعم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

7.مبادئ تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية لتحسين جودة الخدمات:

تتلخص أهم مبادئ تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية لتحسين جودة الخدمات ما يلي:

1- تقديم أحسن الخدمات للطلاب، وهذا الاهتمام بخدمة الطلاب يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع في المهارات والكفاءات المهيئة مهنياً لإستخدام التكنولوجيا الحديثة؛ لأن الإدارة تركز دائماً على توظيف المعلومات، واستخلاص النتائج، واقتراح الحلول لكل مشكلة، وحسن استغلالها في بيئة الإدارة الإلكترونية بشكل يسمح بالتعرف على جوهر كل مشكلة تقوم بتشخيصها ومعرفة كنهها.

2- ضرورة انتقاء المعلومات المتعلقة بجوهر الموضوع .

3- القيام بتحليلات دقيقة، وصادقة للمعلومات المتوفرة

4- تحديد نطاق القوة والضعف والتعرف عليها.

5- التركيز على النتائج، ونقصد بهذا المبدأ أن اهتمام الإدارة الإلكترونية ينصب على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع؛ لأن الطلاب لا تهمهم كثيراً فلسفة العمل والشعارات البراقة، وإنما الشيء الذي يهمهم بالدرجة الأولى، هو الإتيان بالبرهان والدليل الفعلي على صحة العملية الإلكترونية، وبروز نتائجها في أرض الميدان.

6- سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: ونقصد بهذا المبدأ أن تقنيات الإدارة الإلكترونية متاحة للجميع في المنازل وفي العمل، والجامعات والمدارس والمكتبات، لكي يتمكن كل مواطن، وكل وافد من التواصل مع الإدارة الإلكترونية، كما أن نظام الإدارة الإلكترونية يقوم على أساس سهولة الاستعمال بحيث يمكن ربط الاتصال بين الجمهور والإدارات الحكومية والإدارات الخاصة، ومنها الجامعات بسهولة وإتمام الإجراءات بسلاسة وبساطة.

7- التغير المستمر، وهذا مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية؛ لأن الإدارة الإلكترونية تسعى بانتظام؛ لتحسين وإثراء ما هو موجود ورفع مستوى الأداء، سواء بقصد ترضية الزبائن أو بقصد التفوق في مجال المنافسة، وفي جميع الحالات، فإن الزبون هو المستفيد الأول من هذا التحسين المستمر والمتواصل.

8- تخفيض التكاليف، وهذا يعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتعدد المنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة، ينتج عنهما تخفيض التكاليف، ورفع مستوى الأداء، وتوسيع نطاق الخدمات إلى عدد معتبر من المشاركين، الذين يستفيدون من الخدمات بأسعار زهيدة كلما كثر عددهم.

ونستخلص من هذه المبادئ أنه يغلب عليها الطابع الاستراتيجي، فالغاية هي استخدام الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات، وزيادة قدرة الحكومة على توفير المعلومات والخدمات للمواطنين ورجال الأعمال بسهولة ويسر.

8. **مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية لتحسين جودة الخدمات:**

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي لا يعني استخدام الحاسب الآلي في التعليم أو التدريس، ولكنه يعني إدارة العملية الإدارية والتعليمية داخلا الجامعات، ويهدف تطبيق الإدارة الإلكترونية إلي تحسين العملية التعليمية وزيادة فاعليتها، من خلال التعامل مع كم هائل من البيانات بعضها له صلة بالطلاب، وبعضها الآخر له صلة بالعاملين، والأساتذة والعمداء ورؤساء الأقسام، وفيما يلي عرضٌ لأهم تلك المجالات، وما يمكن للإدارة الإلكترونية أن تقدمة لإدارات مؤسسات التعليم العالي، كما يلي:

❖ **تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة شئون الطلاب:**

ويقصد بشئون الطلاب كل ماله علاقة بالطلبة في الجامعة؛ من تسجيل، وبيانات عامة وخاصة، وما يتعلق بمستواهم الأكاديمي والصحي والاجتماعي، ومن خدمات الإدارة الجامعية الإلكترونية في هذا المجال، ما يلي:

1- بناء قاعدة بيانات جامعية متطورة خاصة بالطلبة.
2- توزيع الطلاب حسب الأقسام.
3- متابعة حضور وغياب الطلاب.
4- نتائج الطلاب، ونشرها عبر الشبكة.
5- تحليل نتائج الطلاب.
6- التواصل مع أولياء الأمور.
7- التعليم الإلكتروني المتزامن والغير متزامن .

❖ **تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة شؤون الموظفين:**

ويقصد بشؤون الموظفين هنا شؤون جميع العاملين بالجامعة؛ من عميد ووكلاء ورؤساء أقسام وأساتذة وموظفين وغيرهم، بحسب المهام الأساسية الموكلة إليهم، ويمكن للإدارة الإلكترونية في هذا المجال القيام بمهام شتى، منها:

1- إدخال بيانات جميع العاملين وكل ما يخصهم في الإدارة الجامعية ، وحفظها بطريقة أكثر تنظيما بمهام شتى.

2- توفير أنواع الخدمات التي يحتاجها الموظفون في الجامعة، بكافة مستوياتهم من إداريين وأساتذة وعاملين.

3- متابعة تقييم العاملين عن طريق البرامج التطبيقية الخاصة بمتابعة الأداء والواجبات الأساسية التي تطلب منهم، ومتابعة الأعمال التي يقومون بها، وتكوين قواعد بيانات مختلفة تسمح بمتابعتهم بشكل أكثر دقة وإيجابية.

4- القضاء علي مشكلتي البعد الجغرافي وألزماني في الاتصال والتواصل مع جميع العاملين بالجامعة.

❖ **تطبيقات الإدارة الإلكترونية في إدارة شؤون الجامعة:**

تقوم الإدارة الإلكترونية من خلال تطبيقاتها ، بدور كبير في رعاية الشؤون الجامعية ، وتقدير احتياجاتها ، منها علي سبيل المثال :

1- تطبيقات الاتصالات: وتتضمن تطبيقات الحاسب الآلي والبرمجيات والشبكات الداخلية والخارجية، وفي إدخال البيانات والمعلومات والملاحظات والتوجيهات التي ترتبط بأداء العمل اليومي داخل الجامعة، والتواصل مع الجامعات الأخرى وموقع الجامعة.

2- التطبيقات المكتبية: وتتضمن: التطبيقات في معالجة النصوص بحيث يتحقق الآتي:

-إعداد التقارير للأعمال داخل الجامعة، وحفظها واسترجاعها عند الحاجة إليها.

-إعداد الخطط اليومية.

-سهولة كتابة الخطابات للجهات المعنية وأرسالها بالفاكس أو البريد الإلكتروني.

3- تطبيقات خاصة بالموازنة الجامعية (السجل المالي) : تستطيع إدارة الجامعة أن تستخدم الحاسوب في معالجة الأمور المالية ، وحفظها وتوزيعها علي الأنشطة ورصد المصروفات والنفقات بكل سرعة وسهولة.

4- تطبيقات خاصة بالمكتبات الجامعية : وتتضمن حوسبة المكتبات وتوفير قاعدة بيانات للبحث عن الكتب والمراجع، بما يساعد لطالب والأستاذ ورواد المكتبة علي سهولة الحصول علي كتاب معين في المكتبة ومعرفة رقمه وتصنيفه.

9. مزايا الأنموذج المقترح :

1- تقديم الخدمات الإلكترونية الجامعية، بجودة و وكفاءة عالية.

2- السهولة في استخدام الخدمات من قبل أي مستخدم، بغض النظر عن خلفيته العلمية، للحصول على المعلومة المطلوبة، كما تعني قدرة الجامعة على توفير أداء ثابت لكفاءته، إضافة إلى إمكانية التكيف حسب رغبة المستخدم.

3- الاستجابة لحاجات ورغبات المستفيدين من العملية التعليمية بكفاءة وفاعلية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق رضا المستفيدين .

4- الاعتمادية، فجودة الخدمة المقدمة للعميل، وكفاءتها، تجعله يشعر بالثقة تجاه الإدارة الإلكترونية.
5- السرية: ففي تطبيق الإدارة الإلكترونية تكون المعلومات المرسلة أو المخزنة محفوظة، تسمح فقط للأشخاص المخولّين الاطلاع على المعلومات.

10. معوقات قد تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية وفق الأنموذج المقترح وسبل التغلب عليها:

سبق تناول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، التي بتوفيرها يمكن التغلب على أي معوقات يمكن أن تواجه تطبيق هذا الأنموذج المقترح، ومع ذلك نذكر هنا بعض المعوقات التي قد تحول دون تنفيذ الأنموذج المقترح، وكذا بعض الأساليب للتغلب عليها، وذلك على النحو الآتي:

1- ضعف دعم قيادات الجامعات لتطوير الإدارة الإلكترونية، ويمكن التغلب على ذلك بتكوين قناعات لدى القيادات الإدارية والأكاديمية بتبني التصور المقترح، من خلال نشر الثقافة الإلكترونية التي تتضمن توعية قيادات الجامعة بقبول ومساندة التحول إلى الإدارة الإلكترونية، من خلال تعريفهم بأهداف وأهمية الإدارة الإلكترونية، والأدوار المتوقعة منهم، وما يمكن أن تحققه لهم وللجامعات من فوائد.
2- ضعف البنية التحية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن التغلب عليها بتوفير البنية التحتية لشبكة الاتصالات والمعلومات، وتجهيز كل مكتب إداري أو اكاديمي بأجهزة الحاسب الآلي المتطورة، والأجهزة المساندة لها كالطابعات والماسحات الضوئية، وليات الربط بالشبكات الداخلية والخارجية، مع إنشاء بوابات لربط كليات ومراكز وإدارات الجامعات بالمستفيدين.
3- قلة التمويل اللازم لتطوير الإدارة الإلكترونية (من حيث شراء الأجهزة والمعدات، وإنشاء الشبكات، وعمل البرمجيات، وإنشاء المواقع، وشراء مولدات كهربائية بديلة، والتدرب، وغيره)، وللتغلب على ذلك، يجب العمل على إيجاد مصادر تمويل متنوعة لتطوير الإدارة الإلكترونية، مثل أن تعمل الجامعات على تطوير الإمكانيات الذاتية، كإنشاء مركز لتصميم البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية، وهذا سيعود على الجامعة وكوادر المركز بفائدة كبيرة وعلى البلاد عامة.
4- المركزية الشديدة في الإدارة، ويمكن التغلب عليها من خلال التوجه نحو اللامركزية في الإدارة الجامعية، والحد من هذه المركزية، والعمل على إحداث تغييرات في الهيكل التنظيمي التي توضح خطوط السلطة والمسؤولية، وتتيح مساحة واسعة لتفويض السلطات والصلاحيات الإدارية والفنية للمستويات الإدارية المختلفة، وقدر أكبر من مشاركة المرؤوسين بالجامعات في التخطيط، وصنع القرارات واتخاذها في ضوء تصوراتهم، وتقديم مقترحات حول كيفية تطبيق الإدارة الإلكترونية للحصول على دعمهم وحماسهم في تطبيقها، وضمان عدم مقاومتهم لها.
5- قلة الوعي بأهمية وفوائد تطبيق الإدارة الإلكترونية، ويمكن التغلب على ذلك من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية واللقاءات وورش العمل والتوعية الشاملة من خلال وسائل الإعلام

المختلفة، لفهم طبيعة الإدارة الإلكترونية، وأهميتها، وأساسيات وآليات تطبيقها والفوائد التي تحققها، كما يمكن التغلب على ذلك من خلال تبني قيادة الجامعة لتطوير الأنموذج المقترح، وتوضيح تفاصيل الأنموذج للقائمين على تنفيذه بشكل واضح ومحدد.

6- قصور التشريعات واللوائح الحالية عن تلبية متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، وللتغلب على ذلك يجب أن يعاد النظر في التشريعات والقوانين واللوائح التنظيمية بما يسهل عمل الإدارة الإلكترونية، بحيث تعطي مشروعية للأعمال الإلكترونية، وتكفل سلامة الإجراءات الإدارية الإلكترونية، التي تتناسب مع البيئة التعليمية الجامعية، ووضع الأطر القانونية لمواجهة مخاطر القراصنة والتجسس الإلكتروني، وتشعر العنصر البشري بالثقة والطمأنينة في مصداقية كافة القرارات المنظمة للعلاقات داخل الجامعة.

7- قلة الدورات التدريبية المقدمة للعاملين التي تدعم تطبيق الإدارة الإلكترونية، وللتغلب على ذلك يجب الاستفادة من الطاقات التدريبية والاستشارية المتاحة بكليات ومراكز وإدارات الجامعات؛ لإعداد برامج ووضع خطط فعالة، لتدريب العاملين في الجامعة، وإتاحة فرص أكبر لالتحاق العاملين بها، وتوفير حوافز تشجيعية داعمة، تمكن العاملين بالإدارة الجامعية من الانتظام في الدورات التدريبية وتطبيق الإدارة الإلكترونية لتطوير الإدارة الجامعية.

8- الاتجاهات السلبية لدى بعض العاملين تجاه العمل الإلكتروني (مثل الخوف من سحب البساط من تحتهم أو فقدان وظائفهم....)، ويمكن التغلب عليه من خلال عقد الدورات التدريبية والندوات والمحاضرات واللقاءات اللازمة؛ لإزالة المخاوف الموجودة لدى بعض العاملين، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية وتخفيف الاتجاهات السلبية لديهم تجاه العمل الإلكتروني، واشركهم في التخطيط لعملية التطوير في كافة المستويات الإدارية، ليصبحوا اكثر حماس ورغبة في تطبيق الإدارة الإلكترونية.

9- ضعف التوافق بين إمكانات العاملين ومتطلبات مراكزهم الوظيفية، ويمكن التغلب عليها من خلال سد الفجوة بين مهارات العاملين وقدراتهم الحالية وبين المهارات والقدرات التي تتصل بها الوظيفة في ظل الإدارة الإلكترونية، بإعادة توصيف الوظائف، وعقد الدورات التدريبية لتطوير المهارات الإدارية والفنية التي تناسب احتياجات الوظيفة، ومن ثم وضع الرجل المناسب في الوظيفة المناسبة.

11. عوامل النجاح في تطبيق الأنموذج المقترح للإدارة الإلكترونية بالجامعات:

يحتاج كل عمل في بدايته إلى الرؤية الواضحة، ودراسة عوامل النجاح والفشل فيه، حتى يتم تهيئة أسباب النجاح له، ووضع الحلول للمشكلات التي قد تعتريه، وذلك يحتاج إلى التخطيط السليم وتوفير الاحتياجات اللازمة له وأيضا توافر الرغبة الجادة من قبل القيادات العليا في إنجاز العمل؛ ولذا فإن هناك عدة عوامل قد تسهم في نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات تتمثل في(فهد

ناصر الجديد: لمحات في الإدارة الإلكترونية . صحيفة الرياض، 14 أكتوبر2019م، على الموقع: (http://www.alriyadh.com):

1- وضوح الرؤية الاستراتيجية للمسؤولين في المنشأة، والاستيعاب الشامل لمفهوم الإدارة الإلكترونية؛ من تخطيط وتنفيذ ونتاج وتشغيل وتطوير، كما نلاحظ في بعض الدوائر الحكومية والشركات التجارية وجود إعلانات كبيرة بالمنشأة لتوضيح الرؤية والرسالة.
2- الرعاية المباشرة والشاملة للإدارة العليا بالمنشأة، والبعد عن الاتكالية والارتجالية في معالجة الأمور.
3- التطوير المستمر لإجراءات العمل، ومحاولة توضيحها للموظفين لإمكانية استيعابها، وفهم أهدافها، مع التأكيد على تدوينها وتصنيفها.
4- التدريب والتأهيل، وتأمين الاحتياجات التدريبية لجميع العاملينكلٌ حسب تخصصه.
5- التحديث المستمر لتقنية المعلومات ووسائل الاتصال.
6- تحقيق مبدأ الشفافية والتطبيق الأمثل للواقعية.
7- تأمين سرية المعلومات للمستفيدين.
8- الاستفادة من التجارب السابقة وعدم تكرار الأخطاء.
9- التعاون الإيجابي بين الأفراد والإدارات داخل المنشأة وترك الاعتبارات الشخصية.

12. ضمانات لنجاح التصور المقترح:

إن تطبيق آليات التصور المقترح يحتاج إلى بعض الضمانات التي تجعل التطبيق ممكناً، وتتمثل هذه الضمانات فيما يلي:

1- اقتناع كل فرد داخل الجامعة بداية من رئيس الجامعة إلى الموظفين، بأهمية الإدارة الإلكترونية، باعتبارها الطريق لمواجهة التغيرات المتلاحقة، التي يجب على الجامعة مسايرتها؛ حتى لا تتخلف عن الجامعات الأخرى.
2- قناعة الجامعة بوسائل التجديد، بمعنى أن تغير الجامعة من مفاهيمها وأساليبها وقيمها واتجاهاتها ومعاييرها بما يتناسب مع ثقافة الإداد الإلكترونية.
3- منح السلطات للمسؤولين عن الجامعة، وإعطاء هيئة التدريس والإداريين، وتشجيعهم على تقديم أفكار مبتكرة، وأن يمنحوا الفرصة لتطبيقها.
4- إنشاء قاعده بيانات، أو تفعيل الموجود منها حالياً على مستوى الوحدات الجامعية المختلفة؛ لتزويد المسئولين عن الإدارة الإلكترونية بمختلف البيانات اللازمة حول الطلاب واحتياجاتهم، وسوق العمل ومتطلباته من هؤلاء الطلاب.
5- توفير التمويل اللازم للتدريب؛ لإدخال التقنيات لحديثة، ولعقد ندوات للتوعية بأهمية هذا الأسلوب الإداري، ولتدعيم البحوث التي تجرى حول الإدارة الإلكترونية .

6- توفير مناخ عام داخل الجامعة تسوده الثقة، والعدل والاستقرار والطمأنينة، والمتابعة المستمرة ، والعلاقات الحسنة والالتزام بالنظام وتأدية الواجبات.

7- الاعتماد على الإدارة بالحقائق؛ ويتطلب ذلك استخدام الجامعة للحقائق في عمليات جمع البيانات وتحليلها، وصنع القرار وغيرها.

8- تحمل جميع أعضاء هيئة التدريس والإداريين والعاملين والطلاب مسؤولية التحسين والتطوير داخل الجامعة والمشاركة في صنع القرار ونشر ثقافة الإدارة الإلكترونية.

13. الخُلاصة والتوصيات :

إن واقع مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية يستلزم منها ضرورة تبني فلسفة الإدارة الإلكترونية، لا سيما في ظل التحديات التي تواجهها والتطورات والمستجدات المتسارعة التي تحدث في بيئتها، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى أدائها، بما يواكب احتياجات ومتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، ومن ثم الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات، على أساس أن مخرجاتها تمثل أدوات التغيير والتطوير للمجتمع في جميع قطاعات العمل المختلفة، وبالتالي تم تقديم التوصيات الآتية:

- ضرورة النظر إلى الإدارة الإلكترونية بأنها منهجاً إدارياً حديثاً يمثل مدخلاً أساسياً لتطوير أداء مؤسسات التعليم العالي من خلال إحداث تحولاً جذرياً في أسلوب عملها والنتائج التي تحققها.
- تشكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة فريق من الخبراء المتخصصين في مجال الإدارة الإلكترونية لدراسة الأنموذج المقترح والعمل على تطويره إن تطلب الأمر ذلك ، ومن ثم اعتماده وتعميمه على مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية.
- حث الوزارة مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية على تطبيق أنموذج الإدارة الإلكترونية.
- تخصيص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جائزة يطلق عليها جائزة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الإدارة الإلكترونية لأفضل جامعة يمنية بناء على نتائج تقييمها لتطبيق الأنموذج.
- العمل على تطوير الأنموذج بصورة دورية بحسب التطورات والمستجدات في بيئة التعليم العالي بالجمهورية اليمنية.
- نشر ثقافة الفهم والممارسة في كيفية استخدام الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال التأكيد على أهميه تدرسها كمقرر جامعي.
- إعداد مشاريع تنموية لتطوير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية (أجهزة، ومعدات) في الجامعات اليمنية الخاصة.

- توجيه وإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجامعات، بضرورة توفير نسخ أصلية لبرمجيات نظم التشغيل وتطبيقاتها.
- تطوير شبكة اتصالات قادرة على توفير بيئة مناسبة، تحققُ مشاركةً فعالةً بين الوزارة والجامعات تلبي احتياجات المجتمع.
- ضرورة الزام الجامعات بمعايير التعليم العالي حول مؤهلات الكادر الأكاديمي من ذوى الكفاءات والخبرات والقادر على التعامل مع منظومة الإدارة الإلكترونية
- تطوير نظم معلومات تستطيع الوزارة من خلالها تنفيذ الرقابة الإلكترونية على الجامعات، وعلى أدائها وجودة خدماتها .
- العمل على تصميم وبرمجة قاعدة بيانات مشتركة، تجمع جميع الجامعات الخاصة والحكومية؛ لتوفير البيانات اللازمة وتبادلها، تحقيقاً لمبدأ التكامل والشمولية، وتسهيلاً للحصول على الخدمات للمستفيدين.
- توفير الأمن المعلوماتي للجامعات عن طريق حماية شبكة الإنترنت المرتبطة بالجامعات.
- ضرورة قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتفعيل دور إدارة تقنية المعلومات، وتحديد موقعها في الهيكل التنظيمي، وتحديد مهامها ومسئولياتها، وإعطائها كافة الصلاحيات التي تمكنها من ممارسة عملها بشكل حقيقي.
- ضرورة قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتوفير متطلبات تكامل نظم المعلومات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، للإسهام في تحسين جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من الجامعات اليمنية.
- تمويل عمليات التحول المنظم للأعمال الإلكترونية في الجامعات اليمنية.
- تعزيز وعي العاملين بالجامعات، وخاصة العاملون الذين ليس لديهم خبرة بإيجابيات الإدارة الإلكترونية، والأنظمة المطبقة في الجامعة، وما يتم تفعيله من أنظمة جديدة، وكيفية الاستفادة منها في تيسير الأعمال، من خلال عقد ورش عمل تدريبية، وندوات تعريفية.
- الاهتمام بحصر احتياجات جميع الجامعات من المتطلبات التقنية والدورات التدريبية في مجال الأنظمة الإلكترونية المطبقة في الجامعات العربية والعالمية ، وتوفيرها بأسرع وقت ممكن بما يخدم مصلحة العمل.
- التحسين المستمر للبنية التحتية الإلكترونية، من أجهزة الحاسب والبرامج وشبكات الاتصال وقواعد البيانات بالجامعات، ويتم وضعه لدى الوزارة ضمن معايير التقييم، بحيث تتلاءم مع التطور التكنولوجي في العالم.
- وضع الأنظمة والقوانين والتشريعات، التي تحكم التعاملات الإلكترونية.
- تطوير الإجراءات والعمليات الإدارية، بما يتوافق مع أهداف الإدارة الإلكترونية.

قائمة المصادر و المراجع :

المصادر

1-**القوانين والتشريعات**

- وزارة الشؤون القانونية (2005). تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع التوجيه المعنوي، وزارة الدفاع، صنعاء، اليمن.
- **وزارة الاقتصاد** (2018). "**تقرير الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة**"، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية.

المراجع العربية

1-**الكتب**

- **أحمد** ، محمد سمير (2009). "**الإدارة الإلكترونية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- **التميمي، فواز؛ خطيب، أحمد** (2008). "**إدارة الجودة الشاملة: متطلبات التأهيل للايزو (9001)**"، **ط 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.**
- **الخياط**، ماجد محمد (2010). "**أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- **الصالح، شاكر بن أحمد، الصريمي، خالد بن محمد**(2015)." **الجودة الشاملة"، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.**
- **الطيطي**، خضر (2010). "**أساسيات إدارة المشاريع، وتكنولوجيا المعلومات**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن.
- **السالمي**، علاء عبدالرزاق، **والسليطي**، خالد إبراهيم (2008). "**الإدارة الإلكترونية**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- **الفقعاوي**، زينات (2007)."**تكنولوجيا المعلومات**"، الجامعة الإسلامية، دار المعارف، فلسطين.
- **العريقي**، منصور محمد (2014). "**إدارة الموارد البشرية**"، الطبعة السادسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.
- المغربي، محمد الفاتح محمود بشير (2015). "نظم المعلومات الإدارية"، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- **عليان**، ربحي مصطفى(2001). "**البحث العلمي أسسه – مناهجه واساليبه – إجراءاته**"، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن.
- **غنيم**، أحمد محمد (2008). "**الإدارة الإلكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل**"، ط2، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.

- **نجم**، عبود نجم (2004). "**الإدارة الإلكترونية(الاستراتيجية والوظائف والمشكلات)**"، دار المريخ، الرياض، السعودية.
- **ياسين**، سعد غلاب (2005). "**الإدارة الإلكترونية، وآفاق تطبيقاتها العربية**"، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الرسائل والأطروحات العلمية

- **أبو شقة**، ناهض حسين إسماعيل (2017). "**أثر استخدام تقنية المعلومات في الأداء المؤسسي للجامعات، "دراسة حالة الجامعات الفلسطينية في محافظة غزة"**، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- **الأكحلي**، عبدالكريم سعيد (2018). "**تطوير الإدارة الجامعية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز تطوير الإدارة العامة، جامعة صنعاء، اليمن.
- **البحم**، محمد عبدالله ناصر (2019). "**تكامل نظم المعلومات، كمدخل لتنفيذ الحكومة الإلكترونية في الجمهورية اليمنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، صنعاء، اليمن.
- **الصنوي**، أسامة خالد عتيق (2015). "**الإدارة الإلكترونية: متطلباتها وواقع تطبيقها في المركز الوطني للمعلومات-اليمن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة صنعاء، اليمن.
- **الفليت**، خلود عطية أحمد (2018). "**أثر توظيف الإدارة الإلكترونية في عمليات إدارة المعرفة لدى العاملين في بعض الجامعات الفلسطينية قطاع غزة فلسطين**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، السودان.
- **المالكي**، رياض بن صالح بن عبدالله (2011م). "**دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل التوعية الأمنية، لمنسوبي العلاقات العامة بقطاعات وزارة الداخلية**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- **الناشري، إبراهيم إسماعيل علي(2020)"أثر الإدارة الإلكترونية في جودة الخدمات بالتطبيق على الجامعات اليمنية الخاصة " أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية ،الخرطوم، السودان.**
- **الناشري**، إبراهيم إسماعيل(2012). "**تطبيق الإدارة الإلكترونية ومساهمتها في تجويد صناعة القرارات الإدارية**"، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- **بشير،** صبحي المهدي حسين (2017). "**دور الثقافة التنظيمية في قبول واستخدام الإدارة الإلكترونية في جامعة الزاوية- ليبيا**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القيادة والإدارة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، نيلاي، ماليزيا .
- **حسين،** إيمان محمود محمد(2011). "**قياس جودة الخدمات الالكترونية، باستخدام مدخل الفجوات، دراسة تطبيقية في قطاع الاتصالات الأردنية**"، رسالة ماجستير في الأعمال الالكترونية، منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- **زريق،** إيمان، **بهلول،** آمنة (2018). "**الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء العاملين بالمكتبات الجامعية**: دراسة ميدانية بالمكتبة المركزية لجامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة8 ماي 1945-قالمة، الجزائر، الجزائر.
- **شحيبر،** سناء مرزوق محمد (2017). "**دور الثقافة التكنولوجية في تحسين الخدمات الإلكترونية من وجهة نظر مقدم الخدمة دراسة تطبيقية على الوزارات الحكومية –قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- **صالح،** فاتن عبدالله إبراهيم (2009). "**أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرارات**"، رسالة ماجستير في تخصص إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- **عودة** ،إيمان سمير(2012) . "**العلاقة التأثيرية بين جودة الخدمات الإلكترونية وسمعة الجامعات دراسة على عينة من الجامعات الخاصة الأردنية**"، رسالة ماجستير في الأعمال الإلكترونية، منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- **كحيل،** زينات حامد عبد(2016). "**تصور مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة** "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين
- **مزهودة،** نور الدين (2017). "**أثر نظام المعلومات المتكامل "ERP نموذجا"، على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، دارسة ميدانية، لعينة من المؤسسات العاملة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، قسم علوم التيسير، الجزائر.

المجلات والدوريات

- **بو الريحان،** فاروق (2017م). "**نحو إدارة إلكترونية متكاملة**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسطينة، الجزائر.
- **نصيف،** عمر عبدالله (2008). "**استخدام نظم الذكاء الاصطناعي، كأداة للتميز في الجودة والتنافسية**"، دراسة ميدانية لقطاع المستشفيات الخاصة في محافظة جدة، مجلة الأندلس للعلوم التطبيقية والاجتماعية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، جدة، السعودية.

- **نايلي**، نفيسة، **مساعدي**، سلمى (2018). "**حملات التوعية الإلكترونية، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر - التوعية المرورية عبر الفيس بوك - أنموذجاً -**"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 4، جامعة جيجل، الجزائر.

المراجع الأجنبية

- **Al haimi**, B.&Dahlan , H & Hujainah.F, (2014). **"The Requirements Towards the Development of the Egevernment service Model in Improving E-services for ministry of Higher Education and scientific Research in Yemen**" ،journal of Information systems research and Innovation, Issn 2289-1358 , pp.78-86.
- Glasersfeld ,E. V., &Steffe, L . P. (1991). Conceptual Models in educational research and practice **. Journal of Educational Thought**, 25(2): 91-103.
- **Kaur,** Manpreet**,(2018). "Exploring the determinants of E- Service Quality in E-Retailing",**International Refereed Research Journal, n1.
- **LI Ming-jiang**, (2014). "**The Digital Campus Information System Integration Research based on SOA**", Department of Computer Science, Qiannan Normal College for Nationalities, Duyun, Guizhou, International Conference on Intelligent Computation Technology and Automation.
- Maria , A. (1997). INTRODUCTION TO MODELING AND SIMULATION . **Proceedings of the 1997 Winter Simulation Conference,** ed. S. Andradottir , k. j. Healy, D.H. Withers, And B . L . Nelson.
- **Merwe** ,Van Der (2010). "**The Impact of Electronic Service qualit Dimensions On customer Satisfaction"**, Magister in Business Management, Faculty of Business and Economic Sciences, Nelson andela Metropolitan University.
- **Lee**, H., Jang, J., & Cho, C. (2013). **"Developing e-ServQual for Educational Websites**". Journal of Education & Vocational Research, 4(1).
- **Silveir** and other (2008). "**towards a method for enterprise information system integration**", extended version, university of Catalonia, faculty of information, Barcelona.
- Swaid, S.I. & Wigand, R.T. (2009). **"Measuring the quality of e-service: Scale development and initial validation"**, Journal of Electronic Commerce Research, 10(1), 13-28.
- Trainer , j. f. (2004). Models and Tools for Strategic planning . NEW DIRECTIONS FOR INSTITUTIONAL RESEARCH , no . 123, fall 2004 © Wiley periodicals , Inc.

المواقع الإلكترونية

فهد ناصر الجديد: لمحات في الإدارة الإلكترونية . صحيفة الرياض، 14 أكتوبر2019م، على الموقع : http://www.alriyadh.com

الجامعات الأهلية اليمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

Private Yemeni universities and their role in achieving sustainable development

د. محمد عبد الله حُميد[1]
د. عبد القادر حسين سند[2]

(1)أستاذ الإدارة والتخطيط المشارك
(2) أستاذ أصول التربية المساعد
(1)(2)كلية التربية والعلوم الانسانية
جامعة حجة

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على دور الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتم استعراض مفهوم التنمية المستدامة، والعوامل المساعدة في تحقيقها، وكذلك التحديات التي تواجه الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المكتبي للتعرف على الأدبيات المتعلقة بالجامعات والتنمية المستدامة ، وخلصت الدراسة إلى: أن مفهوم التنمية المستدامة لقى قبولاً واسعًا، وجود عدة عوامل مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة، هناك تحديات عديدة تواجه الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة منها: ضعف الميزانيات وعدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، وأخيراً أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها الجميع- العمل على ملائمة البرامج التعليمية لحاجات ومتطلبات سوق العمل، والخروج من طور المستهلك إلى طور المنتج.

كلمات مفتاحية: الجامعات - الأهلية- اليمنية – التنمية -المستدامة

Abstract:

The current study aimed to identify the role of Yemeni private universities in the ،achieving sustainable development concept of sustainable development and As ،the helping factors to achieve it well as the challenges facing Yemeni private universities in achieving The study ،sustainable development used the descriptive desk approach to identify the literature related to universities and sustainable The study concluded: ،development The concept of sustainable development has gained wide The presence of several ،acceptance helping factors to achieve sustainable

a national strategy for sustainable development، with everyone participating in its construction and preparation. Work on adapting educational programs to the needs and requirements of the labor market، and moving out of the consumer phase to the product phase.

There were many challenges that Yemeni private universities face in achieving sustainable development، including: Weak budgets and the failure to allocate an independent and encouraging budget for scientific research، Finally the study recommended several recommendations، including: Adopting

Keywords: Universities - National - Yemeni - Sustainable – Development

مقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورات مذهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الحاسوب ووسائل الاتصال وحازت على أساس اهتمام كثير من المراقبين كأساس التميز والتحقيق والانجاز، رغم ذلك كله إلا أنها أهملت جانب أساسي من جوانب الحياة وهو بقاء الإنسان في ظروف مناسبة بعيداً عن المشاكل الخاصة بظروف الأزمات البيئية الكونية المصاحبة لهذا التطور، وتزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة في جميع دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها، فتظافرت الجهود لتحقيق أبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعددت المداخل المقترحة للرفع من كفاءتها.

وللجامعة دورًا رائد لا غنى عنه في تحديد المسارات والمتجهات التي تتعلم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة؛ ذلك أن الجامعة تقوم بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية بوسعهم إشباع حاجات النشاط البشري كافة، كما توفر فرصًا للتعليم العالي والتعلم مدى الحياة) الاستدامة (كما تسهم في تقدم المعارف وإثرائها ونشرها عبر البحوث، إضافة إلى كونها توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.) عزي وابراهيمي، 2016: 413).

ويعتبر نشر التعليم وتوفيره للجميع مطلبًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين مستويات الدخل وتكمين المجتمع من الاستفادة من موارده البشرية بشكل أفضل، ولأن خلق المجتمع المتعلم متطلب أساسي من متطلبات تحقيق الرفاهية والمشاركة المجتمعية والتنمية المستدامة، وتعظيم إنتاجية الأفراد وإكسابهم المعرفة والمهارات والاتجاهات اللازمة للعيش في مستوى حضاري واقتصادي متقدم .

حيث أكدت دراسة صالح (2013) على ضرورة قيام المؤسسات التربوية المصرية بمسئوليتها تجاه المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة البيئية.

لذا فإن الجامعات الأهلية ومن خلال ما تقدم من خدمات للمجتمع ومن ضمن هذه الخدمات المساهمة في تطوير المنظمات والتركيز على الأداء المعتمد على الاستراتيجية فكرًا ومنهجًا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، فالاستخدام الأمثل للعنصر البشري سيساعد على استيعاب المتغيرات المحلية في الأسواق الدولية التي بدأت كثير من المنظمات تتجه إليها بقوة فضلاً عن قدرتها على العمل في ظل ثقافات متباينة.

مشكلة الدراسة:

رغم كثرة الموارد الطبيعة والبشرية في اليمن، إلا أن المجتمع اليمني وتركيبته الطبيعية والقبلية لا يستثمر هذه الطبيعة ولا يستغل كوادره البشرية المؤهلة الاستغلال الأمثل إلا في اليسير فمنذ سنوات قليلة ماضية تم استثمار هذه الموارد حيث تم إنشاء المدارس والجامعات وكليات المجتمع في مختلف المحافظات اليمنية، ونظم عدد من البرامج التأهيلية والتدريبية، وذلك من أجل إعداد كوادر مدربة ومؤهلة لمحاولة دفع عجلة التنمية الشاملة إلى الأمام. فالانقسام السياسي والتوتر والحصار الحاصل على اليمن جعل المجتمع اليمني يعاني ظروف صعبة، مما تولد عن ذلك مشكلات اجتماعية وتعليمية، وللتخلص من هذه المشكلات لابد من تظافر جهود جميع المؤسسات الحكومية والأهلية وذلك من خلال افساح المجال أمام المؤسسات التنموية ومنها الجامعات الأهلية لبناء مجتمع متطور من خلال متابعة الخريجيين وتطوير قدراتهم وامكاناتهم العلمية والعملية والمهنية وفق ما يتطلبه السوق المحلي والإقليمي.

حيث أشار التقرير النهائي لليونسكو عن عقد التربية من أجل التنمية المستدامة إلى أنه بالرغم من وجود تطور في تحقيق تعليم جامعي من أجل التنمية المستدامة على المستوى العالمي إلا أن الدول العربية ومن ضمنها اليمن هي أبعد الدول عن إعادة توجيه تعليمها العالي تجاه التنمية المستدامة (UNESCO,2014: 116). وفي هذا الصدد لاحظ الباحثان بحكم عملهما في الجامعات الأهلية عن قلة الوعي لدى زملائهم بمفهوم ومبادئ التنمية المستدامة، وضعف استيعابهم لدور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، برغم أن ذلك يمثل جزءًا من مسؤولياتهم المهنية تجاه مجتمعهم المحلي.

لذا جاءت هذه الدراسة لتوضح دور الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، وعليه تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها؟
2. ما العوامل المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة؟
3. ما دور الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة؟
4. ما التحديات التي تواجه الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.
2. معرفة العوامل المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة.
3. التعرف على دور الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة.
4. معرفة التحديات التي تواجه الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة دور الجامعات الأهلية اليمنة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال الاستغلال الفعال للمعارف والمهارات في السعي لتحقيق التنمية المستدامة. كما تتمثل في الاهتمام المتزايد من قبل الهيئات الدولية والمنظمات والمسئولين ومتخذي القرار ببحث أساليب تحقيق التنمية المستدامة كوسيلة لحماية المصالح البيئية والاجتماعية والاقتصادية وبناء مستقبل مستدام، وتوفير احتياجات الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، واهتمامهم بالتعليم كإحدى الوسائل الهامة لتحقيق هذه التنمية. كما يمكن أن يسهم البحث في تقديم خطوات إرشادية للمسئولين ومتخذي القرار، لتطبيق التعليم من أجل الاستدامة في الجامعات.

كما يمكن أن تسهم الدراسة في تقديم خطوات إرشادية للمسئولين ومتخذي القرار، لتطبيق التعليم من أجل الاستدامة في الجامعات الأهلية اليمنية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على دراسة دور الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تمت الدراسة خلال العام الجامعي 2019-2020م.

مصطلحات الدراسة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها: تنمية اقتصادية ومستوى معيشي يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء، وعماد الحياة للسكان إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة (عبد الحي، 2006: 11).

وتعرف التنمية المستدامة بأنها تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي) العوضي، 2003: 24)

وتعرف أيضًا بأنها: استخدام تكنولوجيا جديدة أحدث وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في إعداد السكان، بالإضافة إلى رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والمهنية وخاصة في الريف.
(James,1989: 30)

لذا يتضح من التعاريف السابقة بأن التنمية المستدامة هي استخدام للطاقة الانتاجية وتطوير في جميع المجالات مما يساعد على تحسين المعيشة للإنسان، والاستثمار الجيد، والاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية.

وتعرف التنمية المستدامة إجرائيًا بأنها: جميع الجهود التي تقوم بها الجامعات من أجل تحقيق الاستدامة في مجال التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية من خلال جميع وظائفها الثلاث، التعليم والبحث وخدمة المجتمع، والتي تساعد على احتياجات الانسان الحالي دون المساس بحاجاته مستقبلًا.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المكتبي وذلك من خلال دراسة الأبحاث والدراسات السابقة والادبيات والكتب، وكل ما يتعلق بمحور الدراسة المرتبط بدور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

تناولت عدد من الدراسات التنمية المستدامة، ودور الجامعات في تحقيقها، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات العربية والأجنبية مرتبة من الأحدث إلى الأقدم:

فقد أجرى الكرد (2018) دراسة بعنوان: الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، هدفت الدراسة التعرف على الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، واستعرض الباحث في هذه الدراسة مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها، ومتطلبات عملية ربط الجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة، وكذلك التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المكتبي للتعرف على الأدبيات المتعلقة بالجامعات والتنمية المستدامة، وبينت الدراسة أن الاهتمام برأس المال الفكري والعمل على توجيه البحث العلمي ، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وكذلك توطيد العلاقات الخارجية بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الدولية و زيادة اهتمام الجامعات الفلسطينية بالتعليم التقني و التعليم القائم على الإبداع والابتكار، وأيضاً تحويل دور الجامعات من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة .

وقام محمد (2015) بدراسة بعنوان: دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. هدفت الدراسة التعرف على برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ودورها والمعوقات والتحديات التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة

بالسودان تكونت عينة الدراسة من عمداء ورؤساء أقسام وأساتذة، وطلاب كليات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكانت أهم نتائج الدراسة : أبرز برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان هي : برامج علوم الغابات ،البرامج التربوية، برامج البحث التطبيقي أهم دور لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة هو : تخريج الكوادر في التخصصات المختلفة ، إقامة محاضرات وورش عمل لأفراد المجتمع والطلاب في نشر الثقافة الأسرية والمجتمعية . وأهم معوقات وتحديات التنمية المستدامة في السودان تتمثل في ضعف الامكانيات المالية الخلافات والحروب القبلية – ضعف مصادر التمويل.

وأعد نصير (2015) دراسة بعنوان: دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة جامعة جرش، وصممت الباحثة استبانة بتدريج خماسي، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، وطبقت الدراسة على عينة من (253) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة، وأظهرت النتائج أن التعليم الجامعي يحقق التنمية المستدامة بدرجة متوسطة في مجالات خدمة المجتمع والطلبة وعلى المستوى الاداري.

واستعرض الخطيب والنصاري (2014) Al-Khateeb & Al Ansari في دراستهما بعنوان: نموذج الجامعة المستدامة في التعليم العالي بالعراق، والتي هدفت للتعرف على التحديات المختلفة للتنمية المستدامة في العراق والناتجة عن قلة الوعي بمفهوم ومبادئ التنمية المستدامة، كما هدفت إلى تقديم نموذج للجامعة المستدامة بالعراق، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وانتهت بتقديم نموذجاً عراقياً للجامعة المستدامة يشير إلى ال ترابط بين المصادر البشرية ورؤوس أموال التنمية المستدامة بالجامعة من خلال أربعة أفكار رئيسية وهى : الاستدامة البيئية، والبيئة العاملة، والمسئولية الاجتماعية للطلاب، والمسئولية الاجتماعية للمؤسسة، كما أكدت الدراسة على أهمية تنمية رؤوس أموال الاستدامة وربط الجامعة بالمجتمع والحكومة.

أما دراسة طريف وأبو هولا Tareef and Abou-Hola، (2009) بعنوان: التعليم من أجل التنمية المستدامة فى مؤسسات التعليم العالى : جامعة الأردن كدراسة حالة.فقد هدفت إلى التعرف على دور الجامعات في الأردن في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وقام الباحثان بإجراء مقابلات مع أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم التربوية بجامعة الأردن للتعرف على آرائهم الشخصية، والأنشطة التعليمية الخاصة بهم، والصعوبات التي تواجه التعليم من أجل التنمية المستدامة وطرق التغلب عليها، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن معظم أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم ليس لديهم إدراك واضح لمعنى الجامعة المستدامة وليس لديهم معلومات عن التعليم من أجل التنمية المستدامة، كما أن معظمهم لا يتناول قضايا الاستدامة في التدريس.

واستهدف الزنفلي (2010) في دراسته بعنوان: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة، إلى محاولة وضع خطة استراتيجية للتعليم الجامعي بحيث يصبح قادراً على متطلبات التنمية المستدامة، كما هدفت الدراسة إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على التعليم الجامعي واقتراح خطة لإصلاح وتطو ير التعليم الجامعي لجعله قادراً على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الجامعي غير مهيأ للقيام بمسئولياته في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، ولذا تم وضع خطة استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي للقيام بدوره.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يتضح أن هدفها تنوع فقد ركزت دراسة الزنفلي (2010) على وضع خطة استراتيجية للتعليم الجامعي وركزت دراسة الخطيب والناصري (2014) ودراسة الكرد (2018) ومحمد (2015) على التحديات المختلفة للتنمية المستدامة وفد التقت تلك الأهداف مع الهدف التي تسعى إليه الدراسة الحالية والمتمثل في التعرف على دور الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، وقد استفادت الدراسة الحالية كثيرًا في تحديد الأهداف ومعرفة المنهجية المناسبة وكذا الإطار النظري.

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستدامة بالجامعات ، بينما ركزت بعض الدراسات السابقة على محاولات تطبيق التعليم من أجل الاستدامة في الجامعات والتعليم بشكل عام من خلال مجالات متفرقة كالأنشطة ا للامنهجية أو التعليم أو التوعية، في حين حاولت الدراسة الحالية معرفة دور الجامعات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة، وبينما استخدمت الدراسات السابقة المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المكتبي، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها ركزت على تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأهلية اليمنية، فبيئة الدراسة الحالية تختلف عن بيئات الدراسات السابقة، وأن الدراسة الحالية – بحسب علم الباحثان- تعد من أوائل الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة في الجامعات الأهلية.

للإجابة على أسئلة الدراسة يتم استعراض أربعة محاور هي:

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة منذ ما يقارب ثلاثة عقود، وقد اتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف هذا المفهوم بأنه "ضرورة تحقيق التنمية على النحو الذي يشبع الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية أيضًا (غنيم، وأبو زنط، 2006: 16)

ويري الغامدي (2007: 12) إلى أن الجدل الدولي حول مفهوم التنمية المستدامة قد خلق بالتأكيد مجالًا جديدًا من الخطاب، كما أن معناه الواسع والغامض قد سمح لجماعات مختلفة للسعي لتحقيق مصالحها بطرق جديدة، وحجج مختلفة. وبينما يمكن النظر إلى تلك الظاهرة كمؤشر إيجابي في

إبراز قضية التنمية المستدامة لتحتل الصدارة في النقاش العام، إلا أنه يجب أيضا ألا نغفل المخاطر المرتبطة بها. فمع أنه قد لا يكون ممكنًا أو حتى محبذا حصر مفهوم التنمية المستدامة في تعريف محدد، إلا أن الخطابات السياسية حول كيفية الربط بين القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية قد تسببت، وستستمر، في إحداث خلافات سياسية وتنافس حول التعريف الأفضل. وبرغم أن تعدد وتشتت التفسيرات ووجهات النظر يمكن أن تسمح بالمرونة إلا أنه يخشى أن يصبح مبدأ الاستدامة عديم المعنى، وليس أكثر من مجرد عبارة في البلاغة السياسية.

ويستخلص مما سبق: أن جميع المفاهيم والأدبيات التي تحدثت عن مفهوم التنمية المستدامة ظهرت بفلسفة تنموية جديدة قائمة على مبدأ الاستدامة وتركز على عدة أمور تهتم في تحسين مستوى الظروف البيئية والمعيشية لأفراد المجتمع والرقي بمستوى وتأهيل الموظفين والعاملين سواء من الناحية العلمية، أو الصحية، أو الاجتماعية داخل الوحدات الاقتصادية وتحافظ على البيئة وعلى مواردها دون استنزاف ودون إهدار، والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من تلك الموارد أيضًا.

ويمكن النظر للتنمية المستدامة في التعليم من أربع زوايا مختلفة تتمثل في (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2014: 12):

- **المنظور التكاملي:** يتمثل في النظر في الأمور من زاوية شمولية تمكن من استيعاب العديد من جوانب الاستدامة كالجوانب الإيكولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء كانت حالية أو دولية، سابقة حالية أو مستقبلية.
- **المنظور الناقد:** يتمثل في التشكيك في الأنماط المهيمنة والمسلم بها والتي تعتبر أو قد تكون غير مستدامة.
- **المنظور التحولي:** يتمثل في الانتقال من عملية التوعية إلى تحقيق تغير وتحول فعلي بفضل أنشطة التمكين وبناء القدرات وصولا إلى أنماط حياة وقيم ومجتمعات أكثر استدامة.
- **المنظور السياقي** : ينصرف إلى الإقرار بعدم وجود نمط حياة أو عمل واحد هو الأكثر استدامة في كل زمان ومكان.

وبذلك فإن التنمية المستدامة في التعليم تتكامل مع بعضها البعض من حيث الشمولية في جميع الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ولابد من وجود النقد الذي يمكنها من الاستدامة، وأن تتصف بالتحول والانتقال للوصل إلى حياة أكثر استقرار واستدامة.

أما أبعاد التعليم في التنمية تتمثل في (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2012: 12):

- **مضامين التعلم:** إدراج القضايا الحساسة مثل: تغير المناخ، التنوع البيولوجي، الحد من مخاطر الكوارث، أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في المنهاج الدراسي.

- **بيئة التربية والتعلم:** تصميم نهوج تعليم وتعلم بأسلوب تفاعلي يعتبر فيه المتعلم محو العملية العلمية التعلمية، ويتيح التعلم الاستكشافي ذو المنحى العملي التحويلي، تحت شعار حث الدارسين على العمل من أجل التنمية المستدامة.
- **نتائج التعلم:** تفعل بتقديم حوافز للتعلم وتعزيز المؤهلات الأساسية على غرار التفكير النقدي المنهجي، اتخاذ القرارات بطريقة تشاركية، وتحمل المسؤولية من أجل الأجيال المقبلة.
- **التحول الاجتماعي:** تمكين الدارسين من أي فئة عمرية وفي أي نمط تعلمي من تحويل أنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه، وذلك من خلال:

- تيسير عملية الانتقال إلى اقتصاديات ومجتمعات أكثر مراعاة للبيئة، ويتأتى هذا من تزويد الدارسين بالمهارات التي تمكنهم من شغور "وظائف خضراء"، وتحفيز الأفراد على اعتماد أنماط عيش مستدامة.
- تأهيل الأفراد ليكونوا مواطنين عالميين يشاركون في الأنشطة ويضطلعون بأدوار فاعلة على الصعيدين المحلي والعالمي، قادرين على مواجهة التحديات العالمية وإيجاد حلول لها، والتحول لاحقا إلى مساهمين سباقين في بناء عالم يتسم بمزيد من العدل والسلام والتسامح والشمول والأمان والاستدامة.

يلاحظ مما سبق أن التعليم من أجل تحقيق الاستدامة هو التعليم الذي يسعى لتحقيق التنمية المستدامة بجميع اشكالها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية عن طريق تغيير سلوكيات الأفراد وتعليمهم نماذج حياتية مستدامة، والذي يمكن تطبيقه في جميع مراحل التعليم وفي جميع المؤسسات التعليمية.

لذا على الجامعات الأهلية تبني هذا النوع من التعليم وذلك من أجل أن تحقق وظائف الجامعة وهي التعليم والبحث وخدمة المجتمع.

المحور الثاني: العوامل المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة:

هناك عدة عوامل تساعد في تحقيق التنمية المستدامة ومنها ما تطرقت إليه منظمة اليونسكو UNESCOW (2009):

- **الحد من الفقر:** وذلك من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي في القطاعات الاجتماعية وفي مقدمتها التعليم مع وجود نظام ضريبي منصف.
- **النمو الاقتصادي:** يعتبر العنصر البشري أهم عوامل الإنتاج التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتعليم يزيد من كفاءة هذا العنصر من خلال ما يحدثه في تراكم رأس المال البشري. فالتعليم يتصدر الإنتاج اللامادي إذ يوفر الأيادي العاملة المؤهلة، كما يسهم في إنتاج المعارف والتقنيات الحديثة التي تسرع في وتيرة تطور الاقتصاد.

- **المساواة بين الجنسين في التعليم:** فمن خلال التعليم يتم إرساء معالم عيش مستدامة قوامها العدالة، تستند إلى قيم راسخة تعزز التلاحم الاجتماعي والعمل التشاركي والديمقراطية، وتحقق المساواة بين الجنسين.
- **التحول إلى نماذج الإنتاج والاستهلاك المستدامة:** حيث يعتبر التعليم خير وسيلة لدعم التحول إلى نماذج الإنتاج والاستهلاك المستدامة، فهو ينشر المعارف وينمي المهارات والقدرات الفردية، ويسهم في إحداث التغيرات المطلوبة في السلوك والقيم وأساليب الحياة لإرساء معالم التنمية المستدامة.
- **معالجة أسباب تغير المناخ:** فالتعليم يساهم في توعية الأفراد ومنه خلق مجتمعات قادرة على تخطي المشكلات في مقدمتها ندرة الموارد، تغير المناخ، والتخفيف من آثار الكوارث وأخطارها، وذلك برفعه من معارف الأفراد بشأن تغير المناخ، النظم الأرضية الداعمة للحياة، كما يسمح بجمع معارف هائلة حول الأمراض القاتلة ومختلف الأوبئة التي تهدد حياة الشرية الأمر الذي مكن من حل الكثير من القضايا الصحية الخطيرة.

فقد نبهت جميع مؤتمرات قمة الأرض إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم إلى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية، بما في ذلك اجتثاث الفقر.

وبذلك فإن مؤسسات الاستثمار اليمني وفي مقدمتها الجامعات الأهلية عليها أن تضع تلك العوامل سالفة الذكر جل اهتمامها، فمن خلال هذه العوامل تستطيع هذه الجامعات أن تحقق التنمية المستدامة في مختلف المجالات وذلك عن طريق التعليم والعنصر البشري الذي بدوره يسهم في تطوير النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتغلب على جميع القضايا الخاصة بالاستدامة.

المحور الثالث: دور الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة:

يتوقع من الجامعات سواء الحكومية والأهلية أن تكون جزءًا من التعليم من أجل الاستدامة وأن تستخدم وظائفها الأساسية من التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع في غرس مبادئ التنمية المستدامة. فمن خلال التدريس يتوقع من الجامعات تدريس الطلاب التنمية المستدامة برؤية تشجعهم على اتخاذ اختيارات مستدامة، ومن خلال البحث وخدمة المجتمع فان الجامعات لديها الإمكانية للخروج خلف مجتمع الجامعة وأن تشرك أفراد المجتمع في التنمية المستدامة، ويكون دور الجامعة أكثر أهمية عندما تدرك حقيقة أن الطلاب الذين يدرسون بالجامعة هم متخذي قرارات المستقبل ومطوريه وهم مديرو مؤسسات المجتمع في المستقبل، وللجامعة أيضًا أثر كبير على الصناعة وسياسات الحكومة وقراراتها، فالاستثمار في التعليم العالي أساسي وضروري لإنتاج الخبراء الذين نحتاج إليهم عند مخاطبة

الاستدامة والمشكلات المجتمعية الأخرى، ولذا كان هناك اهتمامًا دوليًا بدور الجامعات في التعليم من أجل الاستدامة.

ولكي تتحقق التنمية المستدامة المنشودة يجب على جميع مؤسسات المجتمع وفي مقدمتها الجامعات الأهلية أن تشارك وتعمل على تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، ومن هنا يأتي دور الجامعات الأهلية، فالمسئولية الملقاة عليها ضخمة، وباعتبارها مؤسسات ريادية وقائدة للمجتمع عليها أن تقوم بدورها في تحقيق التنمية المستدام، وذلك من خلال تدريس مقررات تتضمن التنمية المستدامة وتتبني مشاريع وأبحاث ذات صلة بالتنمية المستدامة.

فالدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة لا ينحصر في الإعداد والتوعية فقط ولكن يمتد إلى جميع وظائفها من تعليم وبحث وخدمة مجتمع، وجميع العمليات التي تتم داخل الحرم الجامعي كالاستخدام الجيد لمواردها وتقليل استهلاكها من الطاقة.

تستطيع الجامعات الأهلية أن تلعب دورًا كبيرًا في دعم الاستدامة وتطوير استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال البحث وتعليم الأجيال المستقبلية وتطبيق الاستدامة في تنظيماتها، فلكونها مراكز بحثية كبرى ومؤسسات هامة في النظام التعليمي، تستطيع أن تسهم بتقديم حلول مستدامة لتحديات القرن الواحد والعشرين من خلال الأبحاث الأساسية والأبحاث التطبيقية، ومن خلال دورها في توليد المعرفة والاستجابات الملائمة للعلاقات المتبادلة تسهم في إكساب متخذي قرارات المستقبل في الحكومة والأعمال المعرفة والمهارات المطلوبة لتشكيل المستقبل، وذلك عن طريق دمج قضايا الاستدامة في مناهجها (Huff and Naguyen,2014: 344).

ويمكن تلخيص دور الجامعات الأهلية في التعليم للاستدامة كما أقرته المؤتمرات والإعلانات المختلفة في النقاط التالية (AECID,2011: 9) :

- **التزام أخلاقي:** على الجامعات أن تحقق التغيير من خلال اعداد الخريجين للتعامل مع المشكلات البيئية.
- **خدمات عامة:** يجب أن تطبق الجامعات معرفتها في حل مشكلات المجتمع على المجتمعات المحيطة بها.
- **عمليات طبيعية مستدامة:** تعتبر الجامعة الخضراء مكون أساسي لكي تكون الجامعة مستدامة.
- **محو الأمية البيئية:** هناك احتياج أن تساعد الجامعات في محو الأمية البيئية للمساعدة على فهم وظائف العالم، وأثر الانسان على البيئة وترجمة الفهم إلى عمل.
- **تطوير مناهج متداخلة التخصصات:** يجب أن تظهر المقررات ارتباط بالبيئة لمساعدة الطلاب على أن يصبحوا أكثر فهماً للبيئة تشجيع الأبحاث المستدامة: تشجيع الأبحاث التى تسهم فى الاستدامة المحلية والإقليمية والعالمية.

- **الشراكة مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والصناعة:** يجب أن يكون هناك تشجيع على تنسيق الجهود، لأن الجامعة لن تستطيع أن تحقق التغيير الاجتماعي بمفردها.
- **التعاون داخل الجامعة:** وذلك لتيسير عملية تبادل المعلومات والتعاون في ايجاد حلول عملية لمشكلة الاستدامة.

يتضح مما سبق أن الجامعات الأهلية اليمنية يقع على عاتقها مسئولية كبرى في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتطلب ذلك إدراج مفاهيم ومبادئ الاستدامة في مناهجها، وتركيز الأبحاث على مجالات وقضايا الاستدامة، وزيادة الوعي بمفاهيم الاستدامة داخل الجامعة وخارجها، وتوجيه عملياتها وأنشطتها تجاه الاستدامة، والتعاون مع المجتمع المحلى والدولي لإيجاد حلول لمشكلات الاستدامة، والتعاون مع الجامعات الأخرى وتبادل الخبرات فيما بينهم، ولذا يتطلب تحقيق ذلك تنظيم الجهود داخل الجامعة، واتباع خطوات محددة من أجل التطبيق الناجح للتعليم من أجل الاستدامة في الجامعات.

وتضيف فاجنوني وكافيتشي Vagnoni and Cavicchu (2015: 59) أن عملية الاستدامة في الجامعات تتم من خلال أربع خطوات أساسية هي:

1. **التخطيط:** يجب أن يرتبط التخطيط بالرؤية والرسالة والاستراتيجية والتكوين التنظيمي لتحقيق أهداف الاستدامة، كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين التطبيقات المختلفة للاستدامة.
2. **الفعل:** ويشير ذلك إلى التعليم والبحث والتطبيق، أى تقديم برامج استدامة والابداع في المنتجات والعملي ات وال تكنولوجيا لتقليل الأثر البيئي (المبانى المستدامة، وخفض الفاقد).
3. **التقييم:** تتطلب هذه الخطوة إعداد عدد من المؤشرات لقياس الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للجامعة.
4. **التحسين:** وهو ليس مجرد تطبيق عملية تحسين لأداء الجامعة، ولكن يشمل إعداد التقارير للإشارة إلى انجاز الجامعة في الاستدامة، واجراء عمليات المقارنات المرجعية.

ويوضح الشكل التالي نموذج للجامعة المستدامة التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة من خلال جميع وظائفها:

شكل (1) نموذج الجامعة المستدامة

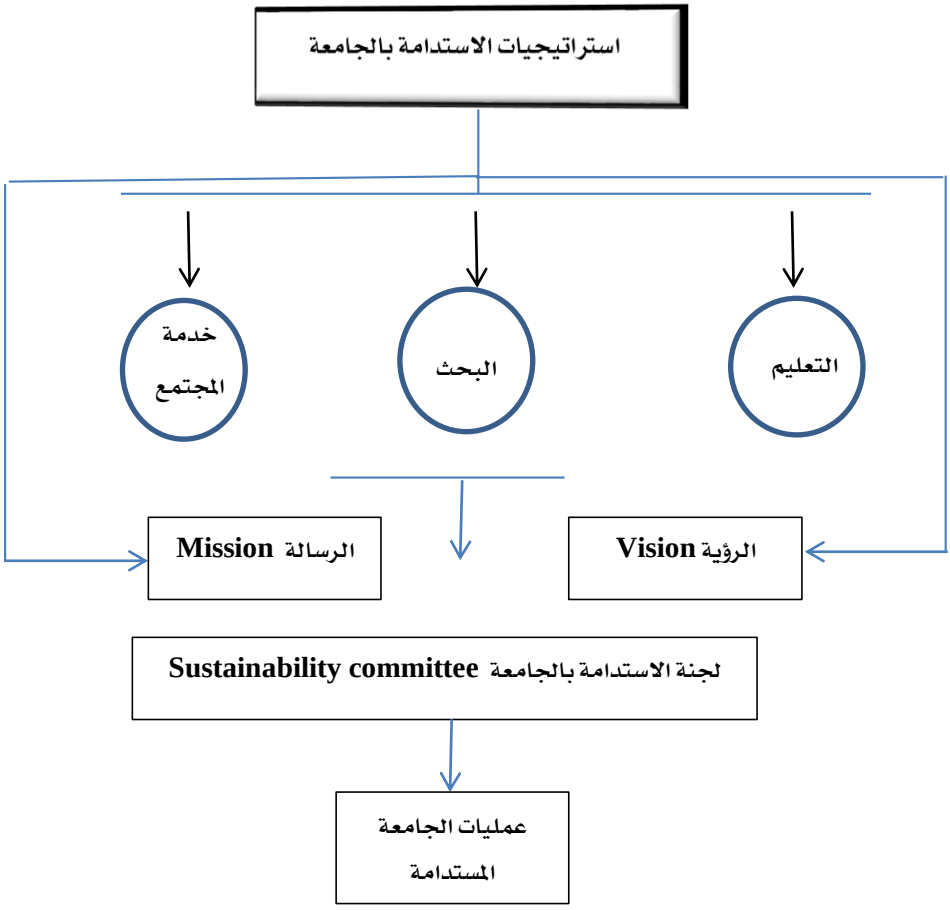

المرجع: من إعداد الباحثان بالاستفادة من Velazquez et al، 2005 :8142).

يوضح الشكل السابق رقم (1) أن الجامعة المستدامة التي تحاول تحقيق التنمية المستدامة لتكن جامعة مستدامة لابد أن تضع في حسبانها وظائفها الثلاث ولا تغفلها، ومن خلال وظائفها تقوم بوضع رؤية ورسالة للاستدامة، لابد لها أن تكوِّن لجنة للاستدامة لوضع السياسات والغايات والأهداف في ضوء رسالتها ومتابعة ما تم تحقيقه من أهداف، ثم تنشر مبادئ الاستدامة في جميع المجالات، وهي التعليم والبحث وخدمة المجتمع وعمليات الجامعة المستدامة

ويرى الباحثان أن على الجامعات الأهلية اليمنية إذا أرادت تحقيق التنمية المستدامة الاهتمام بما يلي:

- **الاهتمام برأس المال الفكري لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة:** لضمان وجود إبداع تكنولوجي مستمر هدفه تقديم منتجات) سلع او خدمات (جديدة أو تحسين المنتجات الحالية عن طريق ابتكار عمليات انتاجية لم تكن موجودة، أو تحسين ما هو موجود من الأساليب الانتاجية.
- **العمل على توجيه البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة:** حيث يلعب البحث العلمي دورًا أساسيًا في تقدم المجتمعات في شتى المجالات وبسهم في تنمية المجتمع وتطويره.
- **توطيد العلاقات الخارجية بين الجامعات الأهلية والجامعات العربية والدولية:** يتطلب من الجامعات الأهلية لتحقيق ذلك بناء شبكة علاقات دولية واسعة بهدف تحقيق التنمية المستدامة.
- **زيادة اهتمام الجامعات الأهلية بالتعليم التقني:** ضرورة الاهتمام بالتعليم الفني لما له من أهمية في بناء المجتمعات ولما يوفره من قوى بشرية لمسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي ومواكبة البلدان المتقدمة.
- **حرص الجامعات الأهلية على التعليم القائم على الإبداع والابتكار:** حيث يتطلب الابتكار تبني النظام التعليمي متعدد التخصص الذي يتيح للطالب فرصة تعدد التأهيل والاختيار من بين التخصصات المتنوعة مما ينمي سعة الأفق.

المحور الرابع: التحديات التي تواجه الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة:

وتعتبر الجامعات الأهلية اليمنية كسائر الجامعات الحكومية والأهلية العربية والتي تواجه عدة تحديات في تحقيق التنمية المستدامة ومنها ما يلي (العبيدي، 2011):

- التوجه غير المتوازن في مجال البحوث النظرية على حساب البحوث التطبيقية.
- ضعف الميزانيات وعدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى الاجراءات الطويلة والمعقدة مع قلة مشاركة الجهات المانحة.
- اقتصار نشاط الجامعات على الجانب التعليمي والبحث الأكاديمي وخلق فجوة كبيرة " بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقتها المعرفية غير المستثمرة، مما يعطل جانب أساسي من مواردها الاقتصادية المتاحة في تحقيق مصادر تمويلية إضافية ومتنوعة تسهم في تغطية العجز المالي وتحقيق عوائد استثمارية مجزية للجامعة من ناحية، ومن ناحية أخرى تطوير وتنمية المشاريع الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كجزء أساسي من رسالتها الجامعية.

ويضيف الباحثان صعوبات وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأهلية اليمنية تتمثل فيما يلي:

- ضعف نظم الرصد العالمية والإقليمية لرصد مؤشرات النظم التعليمية.
- انخفاض التمويل الداخلي والخارجي المتاح لدعم عمليات التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- قلة السياسات التحفيزية بغرض تحفيز ودفع أطراف المنظومة التعليمية لعمليات التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- مراجعة السياسات التعليمية في اليمن وبقية الدول العربية وعمل المراجعات اللازمة بالتعاون مع المجتمع المدني والخبراء المتخصصين للتأكد من تماشيها مع أهداف التنمية المستدامة.
- عدم ملائمة البرامج التعليمية لحاجات ومتطلبات سوق العمل: حيث يرجع ذلك لضعف العلاقة بين العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص وضعف الثقافة والبنية التحتية.

الخاتمة

إن التعلم يلعب دوراً أساسيًا وحيويًا في عملية التنمية المستدامة وخصوصاً التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشمولي وبأبعادها كافة، وذلك باعتباره المحرك الأساسي لهذه العملية الذي يدفع عجلتها إلى الأمام، الأمر الذي يجعل التركيز عليهما وتطويرهما أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للعالم بعامة وللدول العربية بخاصة، بهدف تحقيق التعايش الفاعل والمتفاعل.

ومن خلال تناول الأدبيات والدراسات السابقة والأبحاث المرتبطة بموضوع الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وفي ضوء هذه النتائج تم وضع التوصيات، وذلك على النحو التالي:

النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المختلفة، وهي كما يلي:

- أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولًا واستخدامًا دوليًا واسعًا منذ القرن الماضي، وتعددت وتنوعت تعريفاتها، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة وسياسة قوية واستعداد مجتمعي كبير.
- أن المناهج التعليمية المتطورة والتي تركز على المهارات الأساسية يمكن أن تحقق التنمية المستدامة في الجامعات، بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل العلمي.
- أن الجامعات الأهلية اليمنية إذا تبنت البحث العلمي سوف تصل إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- وجود عدة عوامل مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة.

هناك تحديات عديدة تواجه الجامعات الأهلية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة منها: ضعف الميزانيات وعدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية- اقتصار نشاط الجامعات على الجانب التعليمي والبحث الأكاديمي فقط- انخفاض التمويل الداخلي والخارجي المتاح لدعم عمليات التعليم من أجل التنمية المستدامة - عدم ملائمة البرامج التعليمية لحاجات ومتطلبات سوق العمل.

التوصيات:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تقدم مجموعة من التوصيات المختلفة، وهي على النحو التالي:

- تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها الجميع وخاصة المعنيين بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد.
- تكثيف إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة.
- اعتبار العلم هو القاعدة التي تقوم عليها صناعة القرارات، الأمر الذي يستوجب تكثيف البحوث، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا المجتمعية والبيئية.
- أن تعمل الجامعات الأهلية اليمنية على رعاية المبدعين من هيئة التدريس والطلبة وتحفيزهم بوسائل مختلفة، حتى يساهموا بفاعلية أكبر في مشروع التنمية المستدامة.
- العمل على تبني الجامعات الأهلية اليمنية لبرامج ومشاريع إنتاجية وتسويقها كمشروعات منتجة وناجحة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- على الجامعات الأهلية الاهتمام بخدمة المجتمع والعمل على تطويره بشتى الجامعات للوصل إلى التنمية المستدامة.
- العمل على ملائمة البرامج التعليمية لحاجات ومتطلبات سوق العمل، والخروج من طور المستهلك إلى طور المنتج.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- غنيم عثمان محمد ، أبو زنط ماجدة (2006) ،التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الأردن: دار صفاء.
- الزنفلى، أحمد محمود (2010)، التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية بالوادى الجديد. جامعة أسيوط.
- صالح، مدحت محمد عبد المنعم (2013). دور المنظمات الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية مع إشارة للحالة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الاقتصاد والعوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عبد الحي، رمزي أحمد. (2006).التعليم العالي والتنمية. الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- عزي الأخضر، ابراهيمي نادية (2016)، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية) المؤتمر العرب السادس لضمان جودة التعليم العالي.
- العوضي، سعاد عبد الله2003))، البيئة والتنمية المستدامة ، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت.
- الغامدي، عبد الله بن جمعان (2007)، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- الكرد، ضياء أحمد (2018)، الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، بحث مقدم لمؤتمر "التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة" التي تنظمه كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية جامعة النجاح الوطنية.
- محمد، أحمد آدم (2015) دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- مجلة جرش للبحوث والدراسات، مجلد 16 ، عدد 1 ، الاردن ، 315 - 338.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2012)، تقرير عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل الاستدامة "رسم معالم التعليم في المستقبل.

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2014)، خارطة الطريق لتنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن العليم من أجل التنمية المستدامة.
- نصير، ثمارة محمود عقلة (2015)، دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، جامعة جرش الأهلية- عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

AECID ،(2011) ،The Promotion of Sustainable Development by Higher Education Institutions in Sub- Saharan Africa. South Africa: GUNI ،IAU and AAU joint publication.

Al-Khateeb ،M.A. ،Al-Ansari ،N. ،Knutsson ،S. (2014). Sustainable University Model for Higher Education in Iraq. Creative Education ،Vol.5328-318 ،.

Huff ،M.V. and Naguyen ،Th. (2014). Universities as Potential Actors for Sustainable Development. Sustainability. Vol.63063-3043 ،.

James Gustare (1989) ،the environment ،the greening of technology ،development.

Tareef A.B. ،Abu-Hula I. (2009). Teaching for Sustainable Development in Higher Education Institutions: University of Jordan as a Case Study. College Student Journal ،Vol.43(4)1305-1287 ،.

UNESCO (2009). World Conference on education for sustainable development31 ، March -2 April 2009 ،bonn ،Germany. (www. esd- world- conference-. Org)

Vagnoni ،E. and Cavicchi ،C. (2015). An Exploratory Study of Sustainable Development at Italian Universities. International Journal of Sustainability in Higher Education ،Vol.16 (2)236-217،.

Velazquez ،L. ،Munguia ،N.،and Sanchez ،M.(2005). Deterring Sustainability in Higher Education Institutions: An Appraisal of the Factors which Influence Sustainability in Higher Education Institutions. International Journal of Sustainability in Higher Education ،Vol. 6 (4)391-383 ،.

آليـــات تحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية

Mechanisms to achieve Sustainability Yemeni Universities

أ. ياسين محسن العماري[1]
أ. عبدالله ناجي العتابي[2]

(1)(2)طالب دكتوراه-قسم الأصول والإدارة التربوية - كلية التربية – جامعة إب
yasynalmarya@gmail.com(1)
Abdarkeb1.23@gmail.com(2)

الملخص:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على الآليات والأساليب العلمية لتحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية، ولتحقيق ذلك تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي لوصف المنطلقات النظرية لكل من(التنمية المستدامة، الاستدامة)، ومن ثم استقراء الآليات والأساليب العلمية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات اليمنية الحكومية لتحقيق الاستدامة، وتم التوصل إلى العديد من النتائج والاستنتاجات أبرزها: أن الاستدامة في الجامعات اليمنية ليست مجرد مقرر يضاف إلى البرامج الدراسية؛ ولكنها عملية شاملة ومتكاملة تستلزم دمج استراتيجيات الاستدامة في وظائف الجامعة وأدوارها الأساسية بشكل مرن ومتوازن في الوقت الحاضر والمستقبل، وأنها الخيار الاستراتيجي الأحدث لإنقاذ الجامعات اليمنية من واقعها الراهن، وتمكينها من أداء دورها التنموي، وفق آليات متعددة تبدأ من إدراج مفاهيم ومبادئ الاستدامة وتطبيقاتها في التدريس والبحث العلمي وحدمة المجتمع، وانتهاءً بالممارسات القيادية النموذجية، والابتكار. وفي ضوء ذلك قدم البحث العديد من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاستدامة، الاستدامة الأكاديمية، الاستدامة البحثية، الاستدامة الاجتماعية الجامعات اليمنية.

Abstract:

The aim of the current research is to identify the scientific mechanisms and methods for achieving sustainability in Yemeni universities. To achieve this, a descriptive and analytical approach was used to describe the theoretical perspectives of each of (sustainable development, sustainability),And then extrapolate the scientific mechanisms and methods that Yemeni governmental universities should implement to achieve sustainability, and many results and conclusions were reached, the most prominent of which are: That

sustainability in Yemeni universities is not just a course added to academic programs. But it is a comprehensive and integrated process that requires the integration of sustainability strategies into the university's functions and basic roles in a flexible and balanced manner, at present and in the future. And it is the latest strategic option to save Yemeni universities from their reality, and enable them to play their developmental role, According to multiple mechanisms, starting from the inclusion of concepts and principles of sustainability and their applications in teaching, scientific research and community solidarity, and ending with exemplary leadership practices, And innovation. In light of this, the research presented many recommendations and suggestions.

Keywords: Sustainable development, sustainability, Academic sustainability, Research sustainability, Social sustainability, Yemeni Universities

أولاً: الإطار العام للبحث:

مقدمـــة البحث:

مع تصاعد الانفجار العلمي الهائل الذي يشهده القرن الحادي والعشرين حرصت العديد من الجامعات حول العالم على البدء في التحول من الدور التقليدي لها بوصفها مصدرا للتعلم ومجهزة للمعرفة العلمية, إلى نماذج أخرى متعددة تمهد الطريق للتنمية, وتلعب دورا رئيسياً في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان على اختلاف فلسفاتها ونظمها الاقتصادية (Wong, Ho, & Sing, 2007).

ومن هنا برزت الاستدامة بمفهومها الشمولي كأحد المفاهيم الحديثة نسبياً, لتمثل خارطة طريق للانطلاق بالجامعات في مسيرة موحدة وبخطى مدروسة ومحددة نحو الجامعة المستديمة, من خلال قيامها بوظائفها وأدوارها الأساسية: التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع؛ بشكل متوازن ومرن، في الوقت الحاضر والمستقبل، دون التأثير بشكل سلبي على البيئة والموارد، ولتكون أهم مرتكزات الاستدامة المرتبطة بشكل مباشر بوظائف الجامعات هي الاستدامة الأكاديمية، والاستدامة البحثية، والاستدامة الاجتماعية(العمري, 2019, 2). لذلك تزايد الاهتمام بموضوعات الاستدامة في التعلم الجامعي على نطاق واسع خلال السنوات القليلة الماضية, بداية من عام 2008م, سواء فيما يتعلق بالتحول نحو الاستدامة بمنظور شامل ومتكامل, أو من خلال التركيز على أحد مرتكزات الاستدامة في التعليم الجامعي (Jankowska & Marcum, 2010). وذلك لما تمثله الجامعات من أهمية في تحقيق الاستدامة, وإسهامها الإيجابي في مواجهة مشكلات الفقر وحماية البيئة وتحسين الحالة الصحية, فضلاً عن إسهامها في تعزيز التماسك الاجتماعي (لوبيز, 2000 ، 40). ولما تضطلع به من مهمة خطيرة تتمثل في تنمية الثروة الحقيقية للمجتمع, ممثله بالطاقات البشرية من خلال إعداد الشباب الذين يمثلون مستقبل الأمة فكراً, وفعلاً, وانتماءً(عساف, 2015, 366). فهي مسؤولة عن تعليم طلابها كيفية التعلم الذاتي وإكسابهم الاستقلالية والقدرة على الإبداع والتغيير والمشاركة في تنمية المجتمع(جوهر ورضوان,

2012, 112). وتدريبهم على المشاركة في العمل الميداني والسياسي والثقافي والاجتماعي, وغرس القيم والعادات والأخلاق التي هي حصون راسخة للثقافة القومية وقيم المجتمع(محمود, 2018, 15). بالإضافة إلى أنها مسؤولة عن ربط البحث العلمي بالواقع ومشكلاته, والمستقبل وتحدياته, والتنسيق بينها وبين المؤسسات العلمية المختلفة ووضع خرائط بحثية تضع في أولوياته تحقيق الاستدامة, وتشجيع الأبحاث الجماعية التي تتبنى مفاهيمها, والعمل على تسويقها(سكران, 2001, 149). فضلاً عن أنها معنية بتقديم برامج توعية للمواطنين لترشيد عملية الاستهلاك وغرس قيم استهلاكية تتناسب وظروف المجتمع, والقيام بأنشاء مكاتب استشارية بكل كلية على مستوى الجامعة لتقديم الاستشارات العلمية والفنية لأصحاب الأعمال والعاملين بالمهن المختلفة, والقيام بالأبحاث والمؤتمرات والندوات التي تسهم في ترقية البيئة وحل مشكلاتها وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى الخدمات(محمود, 2018, 15). بالإضافة إلى مسؤوليتها في تقديم تعليم مستدام, وتوجيه البحوث نحو الاستدامة, وإعداد بيئة تسمح للمتعلمين والعاملين بتطوير قدرات جديدة تؤدي إلى ممارسات مستدامة, مما ينتج عنها مجتمع أكثر استدامة (Disterheft et al, 2012, 80). ولما تقدمة من خدمات مباشرة لأفراد المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية, أو تدريبية، أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة بالمجتمع لا يتوفر لدى الأفراد متطلباتها(الأسعد, 2000, 18).

وهذا لا ولن يتم إلا من خلال قيامها بوظائفها في التعليم والبحث العلمي وتفعيل علاقتها بالمحيط بشكل متوازن ومتكامل حاضراً ومستقبلاً(ابراهيمي, 2013, 83).

ومن هنا يتضح بأن الجامعات اليوم معنية بإعادة النظر في فلسفتها وبرامجها لتحقيق المطالب التي تمليها متطلبات استدامة التعليم الجامعي؛ من أجل تطوير بيئتها الجامعية وحياة الإنسان والمجتمع ككل, وهو ما يستدعي الأخذ بمنحى الاستدامة للوصول بمؤسسات التعليم العالي إلى الحد الذي يمكنها من تلبية متطلبات التنمية المستدامة والاستمرار فيها (الخوالدة, 2016, 68).

في ضوء ما سبق يتضح أن الدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعات اليمنية لتحقيق الاستدامة لا يقتصر على الإعداد والتوعية فقط, بل يمتد إلى جميع وظائفها من تعليم وبحث علمي وخدمة مجتمع, لذا صار لزاماً عليها أن تشرع في وضع الخطط والسياسات, واتخاذ المبادرات, ومن ثم تحديد الآليات التي تعمل على تحقيق الاستدامة فيها, وهذا ما يركز عليه البحث الحالي؛ الذي يهدف إلى تحديد آليات تحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025 استهدفت التعليم الجامعي وضرورة إدخال تحول جذري في أنظمته ليصبح قادراً على مواكبة التطورات العلمية والتقنية واحتياجات المجتمع, وتحويل المنظومة العلمية والتكنولوجية إلى نظام وطني للابتكار من خلال تفعيل العلاقات بين التعليم والتدريب والبحث والتطوير والنشاطات العلمية والتكنولوجية, واستيعاب التقنيات الحديثة

والمتطورة(الرؤية الاستراتيجية لليمن, 2001-2025, 52), بالإضافة إلى التقارير الوطنية التي أكدت على دمج الاعتبارات البيئية في كل مستويات المنهج الجامعي وتحقيق ارتباط برامج التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع، وتعزيز مفاهيم التنمية المستدامة في كل البرامج التعليمية (التقرير الوطني, 2012, 26). وما أكدت عليه رسالة التعليم العالي التي نصت على تطوير قدرات مؤسسات التعليم العالي، لتتمكن من تقديم برامج عالية الجودة تلبي احتياجات التنمية المستدامة للبلاد، وتواكب التطورات المتلاحقة للتعليم العالي على المستوى العالمي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, 2006, 51).

إلا أن معظم الدراسات تشير إلى ان الجامعات اليمنية لا زالت تواجه الكثير من المشاكل على مستوى وظائفها الرئيسية, ففي المجال الأكاديمي لازال النمط التقليدي هو الطابع العام للتعليم فيها, والذي يركز على التدريس والمعلومات أكثر منها على المهارات والخبرات والبحث وتنمية القدرات الذاتية للمتعلم, وفي مجال البحث العلمي تفتقر الجامعات اليمينة للثقافة والتقاليد البحثية, وفي مجال خدمة المجتمع فإنها لا تتمثل هموم المجتمع وطموحاته في التنمية, ولم تعمل على تطويره وتنويره وتثقيفه, فضلاً عن أنها لا تمتلك رؤية واضحة لمفهوم خدمة المجتمع والأدوار التي يمكن ان تقوم بها في خدمة المجتمع للإسهام في التنمية(الحدابي, 2014). الأمر الذي حال دون تحقيق الاستدامة سواء على مستوى مدخلاتها أو على مستوى المخرجات(التقرير الوطني, 2015, 19). ومن هنا فإنه ينبغي على الجامعات إعادة النظر في فلسفتها, وتوسيع أفاق التطور في وظائفها وبرامجها بعزيمة جادة وخطى حثيثة, حتى تتمكن من معالجة المشكلات التي تواجهها, والإسهام في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع اليمني في مختلف المجالات(الاقتصادية, الاجتماعية, البيئية) (المجيدي, 2007, 159).

يتضح من خلال ماسبق أن الجامعات اليمنية بحاجة ماسة إلى خارطة طريق للانطلاق بها في مسيرة موحدة وخطى مدروسة نحو تحقيق الاستدامة في وظائفها وأدوارها الأساسية(الاستدامة الأكاديمية, الاستدامة البحثية, الاستدامة المجتمعية) لإنقاذها من وضعها الراهن, ومن ثم تحديد الآليات والأساليب العلمية لذلك, وهذا ما ولد لدى الباحثان شعوراً قوياً بالحاجة الملحة لتحديد تلك الآليات والأساليب العلمية, لأنه وبحسب اطلاعهما وقراءاتهما وجدا أن هناك غياب في الدراسات التي تتناول هذا الموضوع على مستوى الجامعات في الجمهورية اليمنية, وهذه تُعد مشكلة تتطلب دراستها, وبالتالي فقد تحددت مشكلة البحث الحالي بشكل أدق في السؤال الرئيس الآتي:

ما الآليات والأساليب العلمية لتحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- ما المنطلقات النظرية للتنمية المستدامة بحسب ما أشارت إليه المصادر العلمية المتخصصة؟
- ما المنطلقات النظرية للاستدامة بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة؟

- ما الوضع الراهن للتعليم في الجامعات اليمنية, بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المحلية, والتقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة؟
- ما الآليات والأساليب العلمية لتحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على آليات تحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية, وذلك من خلال التعرف على ما يأتي:

- المنطلقات النظرية للتنمية المستدامة بحسب ما أشارت إليه المصادر العلمية المتخصصة.
- المنطلقات النظرية للاستدامة بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة.
- الوضع الراهن للتعليم في الجامعات اليمنية, بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المحلية, والتقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة.
- الآليات والأساليب العلمية لتحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في العديد من الجوانب, أهمها ما يأتي:

- تناوله موضوعاً حديثاً يوطد علاقة الجامعات في التنمية من جهة, واستدامتها من جهة أخرى.
- الإثراء العلمي الذي من الممكن أن يضيفه البحث الحالي, والذي يمثل إضافة للمكتبات اليمنية, وبما يساعد الباحثين المهتمين في إجراء الدراسات والبحوث في هذا المجال.
- يأتي استجابة لتوصيات العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والإقليمية التي دعت إلى ضرورة تطوير دور الجامعات بما يتواكب مع المفهوم الشامل للتنمية.
- يسهم في نشر ثقافة الاستدامة في الجامعات اليمنية والمجتمع المحلي وإبراز أهميتها كعنصر هام لتلبية الاحتياجات البشرية الرئيسية, وتحقيق العدالة وبناء القدرات, وتوسيع الخيارات.
- تساعد النتائج التي يتم التوصل إليها المسؤولين في الجامعات اليمنية, والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم, ومتخذي القرار بالتعليم الجامعي, في تحديد أليات تحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية.
- تنبع أهميته من جدة موضوعة؛ إذ أنه يعد أول بحث على مستوى الجامعات اليمنية في هذا المجال, بحسب علم الباحثان.

حدود البحث:

يتحدد موضوع البحث الحالي بالحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: تقتصر الحدود الموضوعية للبحث الحالي في تحديد الآليات والأساليب العلمية لتحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية الحكومية, وفق ثلاثة مرتكزات أساسية: الاستدامة الأكاديمية, الاستدامة البحثية, الاستدامة المجتمعية.

الحدود الزمانية: تنفيذ البحث الحالي خلال العام الجامعي 2020/2019م.

مصطلحات البحث:

التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها: عملية مستمرة في مجال التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية تساعد احتياجات الانسان الحالي دون المساس بحاجاته مستقبلاً(الكرد, 2018, 5).

وتُعرف إجرائياً بأنها: حلول منطقية للتعايش بين الأجيال الحالية والمستقبلية، تستند إلى منطق التوزيع العادل, وتحسين نوعية الحياة.

الاستدامة:

تعرف الاستدامة بأنها: قدرة أي نظام على المحافظة على نفسة في الوقت الحاضر وعلى المدى الطويل, دون إحداث أي تغييرات سلبية, أي أنها كيفية إنشاء نظام يدعم نفسه بدون أي هدر مع مدخلات مستمرة, دون أي ضرر أو تأثير سلبي(Echeverria, 2012, 35) .

وتُعرف إجرائياً بأنها: قدرة الجامعات اليمنية على استيعاب التحديات بأفضل الطرق الممكنة بما يحقق لها التطور والازدهار والقيمة المضافة في الحاضر والمستقبل, في وظائفها الثلاث الرئيسية(الأكاديمية, البحثية, الاجتماعية) دون التأثير السلبي على مواردها.

الجامعة المستدامة:

هي مؤسسة للتعليم العالي تعمل على تقليل الآثار البيئية والاقتصادية والمجتمعية السلبية إلى الحد الأدنى عند استخدامها لمصادرها ووظائفها الأساسية من تدريس وبحث وتوعية وشراكة وإشراف وذلك لمساعدة المجتمع على التحول تجاه نماذج حياتية مستدامة(Too and Bajracharya, 2015, 59).

وتُعرف إجرائياً بأنها: مؤسسة جامعية لها رؤى مستقبلية قائمة على استراتيجيات تتركز حول فكرة الاستدامة بمفهومها الشامل على مستوى وظائفها الثلاث(الأكاديمية, البحثية, الاجتماعية), واستمراريتها في التطور والازدهار, دون التأثير السلبي على مواردها.

الاستدامة الأكاديمية:

تعرف الاستدامة الأكاديمية بأنها: الجهود والأنشطة الأكاديمية المرتبطة بالتعليم والتدريب والتوعية والتثقيف، والتي تقوم بها الجامعات والجهات التابعة لها داخل الجامعة وخارجها؛ لتعزيز الاستدامة والتحول إليها في جميع جوانب الحياة الأكاديمية، للمتعلمين وأعضاء هيئة التدريس والموظفين, بدءاً من المناهج الدراسية, والبرامج التدريبية، والندوات، والأنشطة التعليمية الصفية وغير الصفية، والمبادرات التوعوية والتثقيفية (العمري, 2019, 14).

وتُعرف إجرائياً بأنها: كل البرامج والمشروعات والأنشطة التي تقدمها الجامعات اليمنية في مجال التعليم والتدريب والتوعية لتعزيز ثقافة الاستدامة لدى المتعلمين والكادر الأكاديمي والإداري والفني وكل العاملين فيها, بصورة مباشرة وغير مباشرة في الحاضر والمستقبل.

الاستدامة البحثية:

تعرف الاستدامة البحثية بأنها: الجهود والأنشطة المرتبطة بالأبحاث والابتكارات والاختراعات والتطوير، والتي تقوم بها الجامعات والجهات التابعة لها داخل الجامعة أو خارجها؛ لتعزيز الاستدامة والتحول إليها، من خلال التعاون مع أعضاء هيئة التدريس أو المتعلمين أو الموظفين أو الجهات الخارجية ذات العلاقة، بهدف إيجاد حلول لتحديات الاستدامة، وتسهيل معالجة قضاياها وموضوعاتها(العمري، 2019، 14).

وتُعرف إجرائياً بأنها: كل البرامج والمشروعات والأنشطة التي تقوم بها الجامعات اليمنية في مجال(البحث، التطوير، الابتكار)لتعزيز مضامين الاستدامة ومشروعاتها، ومعالجة قضاياها وموضوعاتها، من خلال التعاون مع كادرها الأكاديمي أو الإداري أو الجهات ذات العلاقة، حاضراً ومس

الاستدامة الاجتماعية:

تعرف الاستدامة الاجتماعية بأنها: كل البرامج والمشروعات والأنشطة التي تقوم بها الجامعات اليمنية في مجال الجوانب الاجتماعية وخدمة المجتمع؛ والتي تهدف إلى تعزيز سلوكيات، الاستدامة والتحول إليها سواء من داخل الجامعة أو خارجها من خلال التعاون مع أعضاء هيئة التدريس أو المتعلمين أو الموظفين أو الجهات الخارجية ذات العلاقة(العمري، 2019، 14).

وتُعرف إجرائياً بأنها: كل الجهود والأنشطة والإجراءات التي تقوم بها الجامعات اليمنية والمرتبطة بخدمة المجتمع والقطاعات الإنتاجية وسوق العمل، من خلال التعاون مع كادرها الأكاديمي أو الإداري أو الجهات ذات العلاقة، في الحاضر والمستقبل.

منهجية البحث وإجراءاته:

- نظراً لطبيعة موضوع البحث الحالي وأهدافه، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بأسلوبه الاستنباطي الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة مع تحليل محتوى المصادر والدراسات العلمية المحلية، والتقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة تحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة دويكات،(2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدارسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج أبرزها: أن التعليم العالي في فلسطين لدية مشاكل عده منها عدم التناسب بين التعليم التقني، والتعليم الجامعي، والتوسع السريع في الدراسات العليا دون الانتباه للجودة ونوعية البرامج، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجامعات، وأن الإنتاج العلمي بالجامعات الفلسطينية لا يرتقي لمستوى الأمم الأخرى.

دراسة ابراهيمي,(2013):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة, واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليل, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج, أبرزها أنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها الجامعة الجزائرية ألا أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون أدائها الدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة, بالإضافة إلى أن جامعة المسيلة تركز على وظيفة التكوين الجامعي على حساب البحث العلمي , وهناك انفصال بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي.

دراسة الكرد,(2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة, واستخدم الباحث المنهج الوصفي المكتبي للتعرف على الأدبيات المتعلقة بالجامعات والتنمية المستدامة, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج, أبرزها أن الجامعات تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاهتمام برأس المال الفكري وتوجيه البحث العلمي, وتوطيد العلاقات الخارجية بين الجامعات المحلية والدولية والاعتماد على التعليم القائم على الإبداع والابتكار.

دراسة أبو زنطة وغنيم,(2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية المستديمة ومحتواها، وتحليلها، وتبين الفلسفة التنموية التي تشكل أرضية هذا المفهوم. ولتطبيق ذلك, واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة مع تحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى. وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستديمة هي أسلوب حياة، ونمط معيشة، تحكمه أطر أخلاقية إنسانية، إلى جانب أنها نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية من تغيير كثير من المفاهيم الثقافية السائدة التي تقوم على مبدأ الأكثر هو الأفضل في جوانب الحياة المختلفة.

دراسة الخوالدة,(2016):

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية, واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي, الذي يعتمد على وصف الظواهر وجمع المعلومات وتحليلها وتفسير البيانات الخاصة بها, واعتمد البحث على الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات, وتوصل إلى العديد من النتائج أبرزها: أن درجة معوقات استدامة التعليم العالي كانت مرتفعة, وأشارت إلى وجود فروق إحصائية تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور في المجالات الإدارة الجامعية والبحث العلمي, ولصالح الإناث في مجال المناهج وطرق التدريس, ولمتغير الجامعات لصالح الجامعات الحكومية في مجالي البحث العلمي وأوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية.

دراسة مقيطع,(2018):

هدفت الدراسة إلى وضع أنموذج للجامعة المستدامة, واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الجانب النظري المتعلق بمفاهيم التنمية المستدامة, ومفهوم الجودة بالجامعة وكيفية الانتقال من إدارة الجودة إلى الاستدامة في الجامعة, بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لاستقراء استبيان الدراسة وتحليل نتائجه لاستنباط نتائج الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي المستخدم في تحليل الاستبيان من خلال استخدام الأدوات الإحصائية المساعدة في تحليل نتائج الدراسة, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى تبني مفهوم الاستدامة في الجامعات هو توفر ارادة الإدارة في تبني المفهوم وادماجة ضمن استراتيجية الجامعة ورؤيتها.

موسى,(2019):

هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية لتوجيه البحث العلمي بالجامعات اليمنية لتلبية متطلبات التنمية البشرية المستدامة, ولتحقيق البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي, ومنهج التحليل المستقبلي, واعتمد الباحث على أداة الاستبانة لجمع البيانات, وتوصل البحث إلى العديد من النتائج أبرزها: أن توجيه البنية التحتية المعلوماتية والتقنية للبحث العلمي, والشراكة, وجودة الإنتاج في البحث العلمي, وتنوع مصادر تمويل البحث العلمي, وتوفير المناخ العلمي الملائم لإبداع الباحثين, تسهم إسهام فاعل في توجيه البحث العلمي نحو تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

دراسة عبدالهادي,(2019):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق وتعلم استراتيجية الاستدامة من خلال تصميمات المعماري لمفردات البيئة التعليمية المستدامة وليس كونها مستدامه وحسب, واستخدم البحث المنهج الاستنباطي والتحليلي لرصد واقع البيئية التعليمية في بعض الجامعات واستراتيجية الاستدامة من خلال ابعادها الثلاثة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) ثم دمجها لرحلة الطالب اليومية لتحقيق الاستدامة لتصبح أسلوب للحياة قبل وبعد التخرج, وتوصل البحث إلى العديد من النتائج والاستنتاجات أبرزها: ضرورة دمج مفردات البيئة الجامعية مع استراتيجية الاستدامة لحماية الموارد الطبيعية وتحقيق كفاءة الطاقة والمياه والحفاظ على البيئة, وأن البدء بخطوات بسيطة من استراتيجية الاستدامة والاستمرار في تقديم المزيد يمنح الجامعة التميز بيئيا وعلمياً.

دراسة العمري,(2019):

هدفت الدراسة إلى التعرف على إبراز أمثل الخبرات العالمية في تحول إدارات الجامعات نحو الاستدامة، وتشخيص دور إدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحول نحو الاستدامة، والوقوف على أبرز التحديات، وتحديد المتطلبات الإدارية اللازمة لتفعيل دور إدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحول نحو الاستدامة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبيه الوثائقي والمسحي، وتم تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة), وتم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها: أن الدور الذي تقوم به

إدارات الجامعات الحكومية السعودية لتحقيق التحول نحو الاستدامة يعتبر متوسطاً, ويحتاج لمزيد من الجهود والتطوير، وأن من أبرز التحديات التي تواجه إدارات الجامعات السعودية: ضعف الحوافز، وكثرة الأعباء الإدارية، والقيود التي تفرضها الأنظمة والقوانين في الجامعة.

مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث الحالي، نجد أنه وعلى الرغم من تباينها في الأهداف، والمنهج، والمجتمع، والأدوات؛ إلا أنها تناولت الاستدامة في الجامعات ومتطلباتها ومعوقاتها، سواءً كانت المباشرة منها، أو غير المباشرة، ويمكن مناقشتها، وتحديد جوانب الاتفاق والاختلاف، والفجوة المعرفية التي يسعى البحث الحالي إلى تحقيقها من خلال ما يأتي:

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى معرفة الآليات والأساليب العلمية لتحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية, وبذلك فإنه يكون قد اتفق بشكل جزئي وبصورة غير مباشرة, مع دراسة مقيطع(2018), دراسة العمري(2019), دراسة موسى (2019), واختلف مع بقية الدراسات.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، بأسلوبه الاستنباطي, وبذلك يكون قد اتفق بشكل كلي مع دراسة دويكات,(2012), دراسة ابراهيمي,(2013), دراسة الخوالدة,(2016), دراسة مقيطع,(2018), دراسة موسى,(2019), وبشكل جزئي مع دراسة الكرد,(2015): دراسة أبو زنطة وغنيم,(2015), واختلف مع بقية الدراسات.

الاستفادة من الدرسات السابقة:

استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في الجوانب الآتية:

- إثراء الإطار النظري للبحث الحالي، في ضوء الأطر المرجعية النظرية لتلك الدراسات.
- تحديد المنهج الذي يتناسب مع موضوع البحث الحالي.
- تدعيم نتائج البحث الحالي واستنتاجاته.
- ساعدت في استخلاص الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

ما تميز به البحث الحالي:

- يُعد أول بحث على مستوى الجامعات اليمنية -حسب علم الباحثين- يتناول آليات وأساليب علمية لتحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية.
- قدم البحث الحالي تغذية راجعة للمسؤولين في الجامعات اليمنية, والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم, ومتخذي القرار ممثل بمجموعة من الآليات والأساليب العلمية لتحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية.

ثالثاً: الخلفية النظرية للبحث:

مفهوم التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب مع متطلبات العصر الحاضر, أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية(حسن, 2015, 80), فالتنمية المستدامة ليست حقلا علمياً مستقلاً عن بقية الحقول, وإنما هي حصيلة تفاعلها وتوظيفها في القضايا ذات العلاقة بأبعادها(الكبيسي وآخرون, 2015, 14).

وفي هذا السياق تعددت تعريفات التنمية المستدامة, نذكر منها ما يأتي:

- التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها(النيش, 2001, 8).
- تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي(العوضي ، 2003 ، 66) .
- عملية توسيع خيارات البشر وهذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، لكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي: أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية وأن يكتسبوا معرفة و يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق(الكبيسي وآخرون, 2015, 88).
- تلك التنمية المستمرة والعادلة والمتوازنة والمتكاملة, والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها, والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة(ابو النصر ومحمد, 2017, 82)

وعلية يمكن القول أن التنمية المستدامة تعد حلول منطقية للتعايش بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وفق منطق التوزيع العادل وتحسين نوعية الحياة، وبهذا تكون التنمية موجهة لفائدة المجتمع مع الآخذ بعين الاعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يعطيها طابع الاستدامة, فالاستدامة إذاً تتميز بالشمول والمدى الأطول والديناميكية.

التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

يعود الفضل في نحت مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظرياً إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتيا سن, وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة, وفي سياق التطور التاريخي للتنمية المستدامة يمكن القول أنه بين عام 1972م, وعام 2015 استكملت الأمم المتحدة عقد خمسة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة, وذلك كما يأتي: (ابو النصر ومحمد, 2017, 85)

1. الأول عقد في استوكهولم (السويد) عام 1972م, تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان "معلناً أن حماية البيئة البشرية وتحسينها قضية رئيسية تمس رفاهية الشعوب والعمل على تحسينها وحماية البيئة البشرية لصالح مواطنيها".
2. الثاني عقد في ريو دي جانيرو(البرازيل) 1992, تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية. أقر ضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء على الفقر وتحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة.
3. الثالث في جوهانسبورغ في سبتمبر 2002م, تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة .
4. مؤتمر ريو دي جانيرو البرازيل 2012 والذي مهد الطريق لأهداف التنمية المستدامة 2015م.
5. القمة الأممية التاريخية للتنمية المستدامة 2015 واقرار خطة التنمية المستدامة 2030م.
6. 2016م بدأ رسمياً تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (17) هدفاً لخطة التنمية المستدامة.

ويمكن توضيح أبرز مراحل نشأة التنمية المستدامة وتطورها من خلال الجدول الآتي:

جدول(1)يوضح أبرز مراحل نشأة التنمية المستدامة وتطورها

المرحلة	الفترة	المفهوم السائد للتنمية
الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينيات من القرن العشرين .	التنمية = النمو الاقتصادي.
الثانية	من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين .	التنمية =نمو اقتصادي +توزيع عادل للثروة .
الثالثة	بين منتصف السبعينيات حتى أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين .	التنمية الشاملة =الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .
الرابعة	منذ عام 1990وحتى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.	التنمية المستدامة = نمو اقتصادي +توزيع عادل للثروة +اهتمام بجميع جوانب الحياة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا .

المصدر: (بن بزة, 2010, 28).

اهمية التنمية المستدامة:

تكمن أهمية التنمية المستدامة في كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية, وتلعب دوراً كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج, وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة, والعدالة الاجتماعية, وتحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى التعليم وتقليص نسبة الأمية وتوفير رؤوس الأموال, ورفع مستوى الدخل القومي, والعدالة الاجتماعية, بالإضافة إلى كونها حلقة وصل بين الدول والشعوب المختلفة, وتكامل المصالح بينها (ابو النصر ومحمد, 2017, 91).

مفهوم الاستدامة:

تعرف الاستدامة في معجم اللغة العربية المعاصرة : استدام يستديم استدم, فهو مستديم, والمفعول مستدام, استدم الشيء استمر وثبت ودام, استدام الشيء طلب استمراره(عمر, 2008, 790).

وفي الاصطلاح تباينت وجهات نظر الكتاب والباحثين بشأن تحديد المقصود بالاستدامة, وذلك كما يأتي:

- الاستدامة تعني أكثر من فكرة الحفاظ على البيئة, فهي تعني أيضاً قدرة النظام في أي مجال (بيئي، اقتصادي، اجتماعي، أو حكومي), على المحافظة على نفسه في الوقت الحاضر وعلى المدى الطويل، دون إحداث تأثيرات سلبية، لذا فالاستدامة تتضمن كيفية إنشاء نظام يدعم نفسه دون هدر، مع مدخلات مستمرة، دون أي ضرر أو تأثير سلبي(Echeverria, 2008,12).
- الاستدامة تستخدم للدلة على المؤسسات الخضراء التي ليس لها تأثير على البيئة المحلية أو العالمية, وليس لها تأثير سلبي على المجتمع أو الاقتصاد(Mathaisel et al., 2009) .
- الاستدامة تعني قدرة المؤسسة على الاستمرار والازدهار مع مرور الوقت وذلك من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة(Selvanathan, 2013, 32)
- الاستدامة تعني: المحافظة على الجاهزية والاستمرارية والقدرة التشغيلية للأنظمة, أو الخدمات في المنظمة، من متطلبات الأداء التي تلبي من خلال اعتماد استراتيجية أو خطة للاستدامة بأكثر الطرق فعالية وكفاءة على البيئة؛ وأقلها ضرر، مضافة وقيمة م وذلك على مدى دورة حياة المؤسسة(Driscoll & Comm & Mathaisel, 2013).

وعلى الرغم من تعدد وجهات النظر حول المفهوم إلا أن المفهوم الذي طرحة(Porter) يعتبر أكثر وضوحاً, والذي استند إلى استخدام عبارة الربحية طويلة الأجل للتعبير عن الاستدامة, من هنا نجد أن مفهوم الاستدامة يرتبط بالأجل الطويل(علي, 2013, 58).

ومهما يكن تعريف الاستدامة إلا أنه يركز على تحقيق بعدين رئيسيين؛ الأول: استمرارية المنظمة. والثاني: الحفاظ على البيئة. وحتى تنجح أي منظمة في التحول نحو الاستدامة يجب أن تعمل على تطوير هذين البعدين بشكل متوازن (العمري, 2019, 18).

يتضح مما سبق أن الاستدامة تعبر عن استمرارية المؤسسة وبقائها في ظل جدوى اقتصادية وسلامة بيئية وتماسك اجتماعي, وهذه هي المرتكزات الثلاثة تمثل وحدة مشتركة ومترابطة مع بعضها البعض.

الفرق بين التنمية المستدامة والاستدامة:

يعتقد في غالب الأحيان أن الاستدامة هدف طويل الأجل(عالم أكثر استدامة) بينما التنمية المستدامة تشير الى العمليات والطرق العديدة لتحقيق ذلك كـ(الغابات المستدامة، والزراعة المستدامة، الإنتاج والاستهلاك المستدام، البحوث ونقل التكنولوجيا، التعليم والتدريب(منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم, 2013, 4).ويمكن توضيح الفرق بينهما، من خلال خمسة جوانب؛ هي: مُجال التطبيق، الهدف الأساسي، إمكانية التطبيق، استخدام الموارد، والمرتكزات. كالآتي:(العمري, 2016, 25)

جدول(2) يوضح الفرق بين التنمية المستدامة والاستدامة

المجال	التنمية المستدامة	الاستدامة
مجال التطبيق	– تطبق على مستوى المنظمة ككل أو على مستوى الدولة, وتشارك المنظمات والمؤسسات في تحقيقها والمساهمة فيها.	– تطبق على أي نظام أو مؤسسة بغض النظر عن الحجم والوظيفة، مثل: قسم، كلية، جامعة، شركة، مؤسسة.
الهدف الأساسي	– تحقيق الرفاهية والتطور للمجتمع ككل على المدى المتوسط والطويل، بشرط عدم التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تحقيق الرفاهية والتقدم، لذلك تسعى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.	– استمرارية النظام أو المنظمة لفترة لا محدودة من الزمن مع المحافظة على البيئة، وعدم التأثير السلبي عليها، لذلك تسعى لقياس الأثر السلبي على البيئة، وتحديد مقدار هذا الأثر، ومتى يكون مقبولاً ومتى يكون غير مقبول.
إمكانية التطبيق	– لا يمكن تطبيقها في مرتكز واحد, وإنما تتحقق في ظل تحقيق التوازن بين المرتكزات الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية. وفي حال لم يتحقق هذا التوازن لا تتحقق التنمية المستدامة.	– يمكن تطبيقها في مرتكز واحد من مرتكزات الاستدامة. مثل: الاستدامة المالية (الاقتصاد الأخضر)، استدامة البنية التحتية (المباني الخضراء)، الاستدامة البحثية.
استخدام الموارد	– تركز على التوزيع العادل للموارد حتى لا تؤثر على قدرة الأجيال القادمة في الاستفادة منها، بغض النظر عن كون هذه الموارد متجددة أو لا. لذلك فهي تستخدم النفط ومشتقاته رغم أنها من أنها موارد غير متجددة.	– تركز على استخدام الموارد التي لا تسبب أي أثر سلبي على البيئة، وبالتالي فهي تركز على استخدام الموارد المتجددة. مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية.
المرتكزات	– تم تطبيقها على مستوى المجتمع، أو على مستوى الدولة، لذلك تعتبر مسؤولية الحكومات في المقام الأول, مع أهمية مساهمة جميع القطاعات والمؤسسات فيها, وتشمل المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.	– أكثر مرونة وتكيف مع طبيعة وحجم المنظمة, وتعتبر مسؤولة ومبادرة المنظمة في المقام الأول. حيث أن لها خمسة مرتكزات أساسية: مالية, اجتماعية، بشرية بيئية, بالإضافة إلى أكاديمية وبحثية بالنسبة للتعليم.

المصدر: (العمري, 2016, 25).

التعليم من أجل الاستدامة:

يُعرف التعليم من أجل الاستدامة بأنه: رؤية جديدة للتعليم الذي يهدف إلى تمكين الأفراد في مختلف المراحل العمرية من بناء مستقبل ممتع ومستدام, أي أنه عملية تعلم مدى الحياة موجه نحو التأكيد أن هناك قبول واعي للترابط المتبادل بين البشر والأنظمة البيئية (اليونسكو, 2005, 9).

وتعرفه بأنها: عملية تزويد المتعلمين بالمعرفة والفهم والمهارات والصفات المطلوبة للعمل والحياة بطريقة تحمي المصالح البيئية والاجتماعية والاقتصادية لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، QAA (Quality Assurance Agency for Higher Education, 2014, 5).

الاستدامة في الجامعات:

تعد عملية اتحاد ودمج العمليات والأنشطة الإدارية والبحث العلمي والتعليم والتدريس والتوعية المجتمعية مع بعضها البعض يدعم عملية تحقيق الاستدامة في الجامعة, ويحقق لها التميز والريادة(Beringer & Adombent, 2008).

وعلاقة الجامعات بالاستدامة علاقة شمولية، فالتحول نحو الاستدامة يشمل الجامعة بأكملها، بهدف التأثير على جميع جوانبها ومكوناتها في وقت واحد وبشكل متزامن؛ وذلك من خلال مُجموعة من نقاط التأثير الإيجابي: (Beringer & Adombent, 2008)

1. وظائف الجامعة الأساسية: البحث العلمي، التعليم ونقل المعرفة، وخدمة المجتمع.
2. النظم الفرعية: الأكاديمي، والإداري، والعمليات.
3. جميع المستويات: نظم وسياسة التعليم العالي (المستوى الكلي)، والحوكمة المؤسسية والإدارة (المستوى المتوسط)، والعمليات (المستوى الجزئي).
4. منظورات مختلفة: منهجية، تقنية، نموذجية .

وفي إطار تطبيق الاستدامة في المؤسسات التعليمية يؤكد (Scott&Gough, 2010), أن الاهتمام بالاستدامة والتحول إليها في الجامعات يعتبر أكثر سهولة مقارنة بالمدارس أو الكليات, وذلك لسببين:

- ارتفاع سقف الحريات والمرونة في الجامعات بصورة عامة مقارنة بغيرها من المؤسسات التعليمية.
- عوامل الجذب الخارجية من الحكومة والمجتمع المدني والمهن ووكالات الاعتماد، وعوامل الجذب الداخلية من القادة والموظفين والمتعلمين.

دور الجامعات في تحقيق الاستدامة:

تستطيع الجامعات أن تلعب دوراً كبيراً في دعم الاستدامة وتطوير استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال البحث وتعليم الاجيال المستقبلية وتطبيق الاستدامة في تنظيماتها, كونها مراكز بحثية كبرى ومؤسسات هامة في النظام التعليمي, تستطيع أن تسهم في تقديم حلول مستدامة لتحديات القرن الواحد والعشرين من خلال الأبحاث الأساسية والأبحاث التطبيقية, بالإضافة إلى دورها في توليد المعرفة

والاستجابات الملائمة للعلاقات المتبادلة التي تسهم في إكساب متخذي قرارات المستقبل في الحكومة والأعمال, المعرفة والمهارات المطلوبة لتشكيل المستقبل, وذلك عن طريق دمج قضايا الاستدامة في مناهجها.(Huffa&Naguyen, 2014,3044).

لهذا تعد الاستدامة هي الخيار الاستراتيجي الأحدث المتاح للقيادات الجامعية لإنقاذها من واقعها, ولتمكينها من أداء دورها الوطني والتنموي, وتشغل الآلاف من مواطنيها, ثم لا تجني المجتمعات ثمارها, ولا تورث الأجيال القادمة بعضا من نتائجها أو إرثها, وحتى تصبح الاستدامة نهجاً لقيادات الجامعات, وفلسفة وفكراً لأساتذتها وطلبتها, فإنها ستحدث أثر تلمسه في نوعيه الحياة البيئية, سواء للأحياء من البشر ,أو لبقية الأحياء من المخلوقات, وسيصبح الاستثمار في التعليم مجزياً بأبعاده البيئية, والاقتصادية والاجتماعية. (الكرد, 2018, 10).

وفي هذا الصدد قدمت الإعلانات والمواثيق الدولية بعض الخطوط والأطر الإرشادية لمؤسسات التعليم العالي لتضمين الاستدامة في أنظمتها, من أهما ما يأتي: (Lozano et al, 2013, 12).

- التركيز على التدهور البيئي وتهديدات المجتمع والاستهلاك غير المستدام.
- الالتزام الأخلاقي لقادة الجامعات وأعضاء هيئة التدريس للعمل تجاه مجتمعات مستدامة.
- إدخال التنمية المستدامة في جميع المناهج والأنظمة.
- تشجيع البحث في مجال التنمية المستدامة.
- توجيه العمليات الخاصة بالحرم الجامعي للاستدامة.
- التعاون مع الجامعات الأخرى في مجال الاستدامة.
- اشتراك وتعاون واضعوا السياسات والحكومات والمنظمات ورجال الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة.
- التكامل بين كل النقاط السابقة الذكر.

ويمكن تلخيص دور الجامعات في التعليم للاستدامة كما أقرته المؤتمرات والإعلانات المختلفة في النقاط الآتية:(AECID, 2011, 9)

1. **التزام أخلاقي:** ان تحقق الجامعات التغيير من خلال إعداد الخريجين للتعامل مع المشكلات البيئية.
2. **خدمات عامة:** تطبق معرفتها بحل مشكلات المجتمع على مشكلات المجتمعات المحيطة بها.
3. **عمليات طبيعية مستدامة:** تعتبر الجامعة الخضراء مكون أساسي لكي تكون الجامعة المستدامة.
4. **محو الأمية:** هناك احتياج أن تساعد الجامعات في محو الأمية البيئية للمساعدة على فهم وظائف العالم وأثر الإنسان على البيئة وترجمة الفهم إلى عمل.

5. **تطوير مناهج متداخلة التخصصات:** يجب أن تظهر المقررات ارتباط بالبيئة, لمساعدة المتعلمين على أن يصبحوا أكثر فهماً للبيئة.
6. **تشجيع الأبحاث المستدامة:** تشجيع الأبحاث التي تسهم في الاستدامة المحلية والإقليمية والدولية.
7. **الشراكة مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والصناعة:** يجب أن يكون هناك تشجيع على تنسيق الجهود, لأن الجامعة لن تستطيع أن تحقق التغيير الاجتماعية بمفردها.
8. **التعاون داخل الجامعة:** وذلك لتيسير عملية تبادل المعلومات والتعاون في إيجاد حلول عملية لمشكلة الاستدامة.

وفي هذا الصدد يمكن القول أنه يقع على عاتق الجامعات مسؤولية كبيرة في تحقيق الاستدامة؛ إذ أن ذلك يتطلب منها أمور عديدة ابتداء من إدراج مفاهيم ومبادى الاستدامة في مناهجها, والتركيز في عملية البحث العلمي على قضايا الاستدامة, وزيادة الوعي بمفاهيم الاستدامة داخل الجامعة وخارجها, ومن ثم توجيه عملياتها وانشطتها نحو الاستدامة, والتعاون مع المجتمع المحلي على إيجاد حلول لمشكلات الاستدامة والتعاون مع الجامعات الأخرى وتبادل الخبرات فيما بينها, وهذا يتطلب منها كذلك تنظيم الجهود داخل الجامعة واتباع خطوات محددة وواضحة في عملية التطبيق.

متطلبات عملية دمج الاستدامة في الجامعات:

يعد التعليم الجامعي من أهم روافد التنمية وعناصرها الأساسية، فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويستثمر في الموارد البشرية ويؤهلها للإشراف على عملية التنمية وإدارتها، يسهم في بناء الإنسان المتعلم والمؤهل والمثقف والمتمرس والذي بإمكانه أن يشارك في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي (الكرد, 2018, 10).

ولكي يصبح هذا الطموح واقعاً وبرنامجاً فاعلاً, اتخاذ الخطوات الآتية: (الكبيسي وآخرون, 2015, 34)

- أن تدخل الاستدامة ضمن رسالتها, ورؤيتها, ومؤشرات قياس أدائها وتقويم مخرجاتها وعوائدها.
- أن تكون الجامعات ذاتها مستدامة, سواء في مبانيها, وإنارتها, ووسائل نقلها, وحريصة على توظيف الطاقة البديلة, ونظافة البيئة في حرمها .
- أن تكون برامجها, ومناهجها, وبعض كلياتها واقسامها مكرسة لخدمة الاستدامة.
- أن تكون برامج الاستدامة بأبعادها الاقتصادية, والاجتماعية, والبيئية, من أجل ان تجعل من الامن والتنمية أكثر إنسانية, وأطول استدامة.
- أن يكون أساتذتها, وموظفوها, وطلبتها أصدقاء ودعاة ورعاة لسلوكيات الاستدامة.
- الاستفادة من المشروع الاستراتيجي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم .

- المساهمة في مبادرة الشراكة العالمية في التعليم العالي, من أجل التنمية المستدامة, والذي يضم أكثر من ألف جامعة لدمج الاستدامة في الجامعات, وتبني برامج التعليم المستدام, ويمكن بالاستدامة أن تصبح الجامعات خط الدفاع الأول للتنمية, وللأمن المستدام, وتصبح في مصاف الجامعات الرصينة, ويكون خريجوها هم العمود الفقري, والقوة الفاعلة لإحداث مستقبل واعد لهم ولمن يخلفهم.
- وتضيف فاجنوني وكافيتشي(Vagnoni & Cavicchi, 2015, 220), أن علمية الاستدامة في الجامعات تتم من خلال أربع خطوات أساسية, تتمثل بما يأتي:

1. **التخطيط:** يجب أن يرتبط التخطيط بالرؤية والرسالة والاستراتيجية والتكوين التنظيمي لتحقيق أهداف الاستدامة, بالإضافة إلى التنسيق بين التطبيقات المختلفة للاستدامة.
2. **الفعل:** ويعني التعليم والبحث والتطبيق, أي تقديم برامج استدامة, والإبداع في المنتجات والعمليات والتكنولوجيا لتقليل الأثر البيئي(المباني المستدامة وخفض الفاقد).
3. **التقييم:** وتتطلب إعداد عدد من المؤشرات لقياس الأداء البيئي والاجتماعية والاقتصادي للجامعة.
4. **التحسين:** وهو ليس مجرد تطبيق عملية تحسين لأداء الجامعة, ولكن يشمل إعداد التقارير للإشارة إلى إنجاز الجامعة في الاستدامة, وإجراء عمليات المقارنات المرجعية.

فالجامعات يجب أن تكون بؤرة علمية وثقافية في المجتمع, من خلال الانفتاح على المجتمع, وتقوية الروابط معه وتقديم المشورة له, والمساهمة في حل مشكلاته ومساعدته على استغلال موارده الطبيعية, بتوفير القوى البشرية اللازمة المدربة, ويمكن للجامعات أن تسهم في خدمة المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على الأدوار الآتية: (الكرد, 2018, 10)

- مجال التعليم المستمر للمواطنين الذين فاتتهم مثل هذه الفرص من خلال التعليم النظامي عبر تبني برامج الدارسات المسائية النظامية, الجامعة المفتوحة, والتعلم عن بعد, والدورات والبرامج المهنية المتخصصة, والدورات الفنية والمهنية للعمال والفنيين, والدورات العامة للراغبين والمهتمين لزيادة تحصيلهم المعرفي وتوسيع مداركهم العلمية.
- تقديم الاستشارات والدارسات والتجارب العلمية لكل مؤسسات المجتمع المدني, فمن خلال طلب المشورة من الجامعة يمكن لمؤسسات المجتمع أن تحصل على حلول نابعة من مقتضيات العمل وطبيعة التعامل في المؤسسة, والاستفادة من قاعدة علمية وفنية ومعلوماتية مبتكرة.
- تنظيم المحاضرات والمؤتمرات والندوات, واللقاءات العلمية, التي تستهدف نشر المعرفة وتبادل الأري والخبرة في جميع التخصصات العلمية, وعرض الدارسات والبحوث في مجالات اقتصادية واجتماعية تخدم كافة شرائح المجتمع.

ويضيف الكرد(2018, 12), أنه يمكن ربط الاستدامة في الجامعات من خلال تحقيق الغايات الآتية:

- رفع مستوى البرامج التعليمية في الجامعة وفقاً لمعايير الجودة.
- الارتقاء بالبحث العلمي ودعمه واستثماره في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز دور الجامعة في خدمة وتنمية المجتمع.
- ضبط ورفع كفاءة الأداء المؤسسي إدارياً وتقنياً.
- الارتقاء بالبيئة الجامعة ومستوى الخدمات المقدمة للطلبة والعاملين
- تدعيم علاقات الشراكة مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

وفي المقابل حدد (Sammalisto & Lindhqvist ,2008), ثلاث مراحل أساسية مرت بها عملية دمج الاستدامة في الجامعات, تتمثل بما يأتي:

المرحلة الأولى: مرحلة الدمج:

حيث يتم في هذه المرحلة إضافة مفهوم الاستدامة إلى النظام التعليمي القائم، مع بقاء هذه النظام على حاله إلى حد كبير دون تغييرات جذرية, وهذه المرحلة يمكن أن يطلق عليها مرحلة "التعليم حول الاستدامة"، حيث تميزت بتقديم مقررات دراسية مستقلة للمتعلمين حول الاستدامة.

المرحلة الثانية: مرحلة التكامل:

وهي مرحلة تمثل استجابة أكبر, وتتمثل في البناء وهذا يعني أن الأفكار تم دمجها في النظم التعليمية القائمة بشكل أكبر, مثل تخضير المناهج الدراسية, وتخضير العمليات المؤسسية, ويمكن أن يطلق على هذه المرحلة مرحلة التعليم من أجل الاستدامة, حيث شملت هذه المرحلة دمج مسائل الاستدامة في أذهان المتعلمين بالتخصص, وقد ركزت هذه المرحلة على الموضوعات ذات العلاقة المباشرة بالاستدامة؛ مثل: التقنية، الاقتصاد، والهندسة، كما شملت هذه المرحلة مبادرات ومشاريع تخضير التعليم العالي, وقد شكلت هذه المرحلة تحديا للمعلمين وأعضاء هيئة التدريس في كل التخصصات لاستكشاف العلاقات بين التخصصات المختلفة مع الاستدامة.

المرحلة الثالثة: مرحلة التحول:

تركز هذه المرحلة على التحول الذي يعني إعادة تصميم العملية التعليمية بشكل كامل على أساس مبادئ الاستدامة، مُا يتطلب تغيير نموذج العملية التعليمية حتى يكون مبني على الاستدامة، ويكون هدف التعليم الأساسي هو تحقيق الاستدامة وذلك من خلال مساهمة جميع التخصصات والموضوعات في هذا المجال، وهذا يعني أن المتعلمين يجب أن يتعلموا طرقاً جديدة ومستدامة للنظر للعالم وفي أنفسهم، وفي مهنهم وأعمالهم.

ويمكن القول أن الجامعة التي تقوم بدمج الاستدامة بشكل كامل تتسم بالصفات الآتية: (Ralph & Stubbs, 2014,73)

- قيادة ورؤية تعبران عن الالتزام بالاستدامة وتشجيعها.
- دمج مفاهيم وتطبيقات الاستدامة في التدريس والبحث وكل الأنظمة الأكاديمية.

- التأكيد على أن التدريس والبحث العلمي يتبنيان حلولا لتحديات الاستدامة.
- التعرف على الأثر البيئي للمؤسسة ووضع سياساتها وتطبيقاتها في عملياتها وخدماتها لخفض الأثر.
- المشاركة في خدمة المجتمع لتعزيز الاستدامة البيئية.

وبهذا يتضح أن الاستدامة في الجامعات ليس مجرد مقرر يضاف إلى البرامج والأنشطة التي تمارسها, أو قرارات تتخذ, وإنما هي عملية شاملة ومتكاملة تتم وفق خطوات مسبقة وطبقاً لمعايير واضحة ومحددة, تشمل التخطيط والتنفيذ والتطبيق والمراجعة, وذلك في جميع وظائف الجامعة.

مبادئ الاستدامة في الجامعات:

حددت خطة العمل الأولى للحكومة الأسترالية عام 2000م, سبعة مبادئ رئيسية لاستدامة التعليم, وقد تمثلت هذه المبادئ فيما يأتي: (Department of the Environment, Water, Heritage & the Arts, 2010)

1. **التحول والتغيير:**

تحقيق الاستدامة بالجامعة لا يعتمد فقط على توفير المعلومات وإنما التركيز على تزويد المتعلمين بالمهارات والقدرات والدوافع للتخطيط وإدارة التغيير نحو الاستدامة داخل الجامعة أو المجتمع المحلي. فالتعليم للجميع والتعلم مدى الحياة, تتطلب استدامة التعليم فهم أوسع للتعليم والتعلم؛ يشمل الناس من جميع الأعمار والخلفيات، وفي جميع مراحل الحياة، كما أنه يحُدث في جميع أماكن التعليم الممكنة سواء كانت رسمية أو غير رسمية في المدارس وأماكن العمل والمنازل والمجتمعات المحلية.

2. **التفكير المنظومي:** تزويد الناس بفهم العلاقات والروابط بين النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
3. **تصور مستقبل أفضل :** إشراك الناس في تطوير رؤية مشتركة لمستقبل مستدام .
4. **التفكير والتأمل الناقد:**إعطاء قيمة كبيرة لقدرة الأفراد والجماعات على التفكير والتأمل في التجارب الشخصية والآراء العالمية، واختيار الطرق المقبولة للتفسيرات، والاندماج مع العالم.
5. **المشاركة :** الاهتمام بشكل كبير وأساسي بالمشاركة بهدف دمج المجموعات والأفراد في الاستدامة.
6. **الشراكات من أجل التغيير:** التركيز على الاستفادة من الشراكات الحقيقية لبناء الشبكات والعلاقات وتحسين التواصل بين مُختلف قطاعات المجتمع.

مجالات تطبيق الاستدامة في الجامعات:

تشير الدراسات ذات الصلة إلى أن هناك أربعة مجالات رئيسية لتطبيق الاستدامة في الجامعات, تتمثل بما يأتي:(مجلة كلية التربية, 2016, 315)

1. **التعليم:**

التعليم المستدام: وهو ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام أساليب تعليمية متنوعة تستهدف إكساب المتعلم مهارات الاستدامة وقيمها واتجاهات إيجابية إزاءه الاستدامة " بحيث تكون الاستدامة نمط حياة, عبر تطبيق تكاملي لحزمة من أساليب التعلم التي تتخذ من الطالب مرتكزاً للعملية التعلمية كالحالات العملية ولعب الأدوار وحل المشكلات, مما يعينه على بلورة حلول لبعض مشاكل الاستدامة في ضوء الإطار الأخلاقي للاستدامة, الأمر الذي ينعكس إيجابياً على صناعة القرارات ذات العلاقة بالاستدامة في أبعاده البيئية والاجتماعية والاقتصادية(البريدي, 2015, 29).

ويهدف التعليم المستدام إلى إعداد الأفراد للتعامل بفاعلية مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المعقدة والمتشابكة والتي سيواجهونها في حياتهم الشخصية والعلمية وبطريقة تحمي اهتمامات الأجيال المستقبلية(Australian Government, 2007, 4).

وقد أكدت اليونسكو (UNESCO, 2012, 29), على أن التعليم المستدام يتضمن ما يأتي:

- توفير تفاعل بين التعليم ووعي المجتمع والتدريب مع رؤية لابتكار مستقبل أكثر استدامة.
- تنمية مواطنين لديهم المعرفة والمهارات والآراء والقيم الضرورية لتكوين مجتمع مستدام.

ويمكن القول أن التعليم المستدام يركز على تحقيق الاستدامة بجميع أشكالها:

- الاستدامة البشرية: الحفاظ على رأس المال البشري.
- الاستدامة الاجتماعية: الحفاظ على رأس المال الاجتماعي(المنظمات, الشبكات).
- الاستدامة الاقتصادية: الحفاظ على رأس المال المادي.
- الاستدامة البيئية: حماية رأس المال الطبيعي(المياه, الهواء, المعادن).

ويشير التعليم هنا إلى المقررات والمناهج والمواد الأكاديمية التي تدعم تعلم الاستدامة أو تعلم المتعلمين نظريات وتطبيقات الاستدامة, ويعد دمج الاستدامة داخل المناهج منطقة عمل رئيسية داخل الجامعات لتحقيق الاستدامة, ويمكن دمج الاستدامة في المناهج من خلال أربع طرق مختلفة تتمثل بما يأتي: (Ellis & Martin, 2015, 77)

- تناول قضايا بيئية أو اجتماعية داخل المقررات الموجودة.
- إضافة مقرر كامل عن التنمية المستدامة لمناهج الجامعة.
- تناول الاستدامة كمفهوم داخل المقررات مع وجود قضايا في التنمية مرتبطة بطبيعة كل مقرر.
- تقديم التنمية المستدامة كتخصص داخل إطار الكليات وداخل المؤسسة.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن التعليم المستدام يركز على غرس مبادئ الاستدامة لدى المتعلمين وزيادة وعيهم بها, ونشر مفاهيمها, وتنمية المعرفة والقيم والمهارات الضرورية للاشتراك في قرارات تحسين نوعية الحياة محلياً وعالمياً, فالتعليم المستدام هو وسيلة لنقل المعرفة وتكوين القيم, كما أنه وسيلة

لتنمية القدرة البشرية والقدرات الشخصية على اختيار بدائل مستدامة, فهو لا يقتصر على مجرد الإعداد والتوعية فقط, بل أنه يمتد إلى جميع وظائف الجامعة من تعليم وبحث وخدمة المجتمع.

2. **البحث:**

تؤكد التقارير والدراسات العلمية أن البحث والتطوير يعد أحد الأعمدة الرئيسة للاستدامة, فمن خلاله يقاس مدى تقدم المؤسسة أو تأخرها, بالإضافة إلى أنه يشير إلى التحليل التجريبي لقضايا الاستدامة والتي يجريها عادة الاساتذة والخريجون, ووضع رؤى وحلول لمشاكل الاستدامة, وقد أكدت الإعانات الدولية وخطط العمل على الدور الذي تقوم به البحوث في تحقيق الاستدامة, من خلال إجراء البحوث التي تخاطب التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تواجه العالم, وتعرف البحوث في التنمية المستدامة بأنه: كل الأبحاث التي تجري داخل سياق مؤسسي بالجامعة ويسهم في تحقيق الاستدامة(UNESCO, 2014, 123).

3. **المجتمع:**

تستطيع الجامعة أو الكلية أن تعمل كمجتمع تماماً وتحقق الاستدامة الاجتماعية والبيئية داخلها, كما يمكن أن يمتد أثرها خارج أسوار الجامعة من خلال المشاركة الفاعلة للمتعلمين والعاملين مع المجتمع المحلي, والتي تشجع أفراد المجتمع على الاشتراك في برامج الاستدامة, وتتمثل مشاركة المجتمع في عقد الشراكات والتعاون مع أصحاب المصالح في مجال التنمية المستدامة مثل(المتعلمين, الموظفين, الجامعات الأخرى, القطاع الخاص, المنظمات غير الحكومية) لتشجيع وتمكين المجتمع كلة من تغيير السلوكيات والقيام بأفعال تحقق الاستدامة (Abubakaret all, 2016,61). فوجود شراكة وارتباطات بين الجامعة والمجتمع ينتج عنه فوائد متبادلة لكلا الطرفين فيساعد هذا الارتباط الجامعات على اكتشاف وتشجيع مشروعات الاستدامة مع المجتمع(Renner and Cross, 2009, 113).

أساليب تطبيق الاستدامة في الجامعات:

هناك العديد من الأساليب لتطبيق الاستدامة في التعليم, نذكر منها ما يأتي:(البريدي, 2015, 30)

1. **مناهج مستقلة لتعليم الاستدامة:**

ويقتضي هذا الأسلوب تخصيص مقرر للاستدامة واعتماد تدريسه لجميع المتعلمين, ومن الواضح أن ثمة صعوبات لتطبيق هذا الاسلوب, نظراً لصعوبة إقرار مقررات جديدة ضمن قائمة المقررات الإجبارية, خاصة أن هناك موضوعات عديدة تطرح نفسها في هذا السياق كالتفكير ومهارات التعلم الجامعي ومهارات الاتصال والقيادة ونحوها.

2. **الدمج الجزئي للاستدامة:**

ويتطلب هذا الاسلوب دمج بعض موضوعات الاستدامة في بعض المقررات الدراسية التي يتم اختيارها وفق محددات معينة كملائمة التخصص وشدة ارتباطه بالاستدامة كالاقتصاد وإدارة

الأعمال والبيئة والعلوم الزراعية والجغرافيا ونحوها, ويتسم هذا النوع بالواقعية مع عدم إضافة أعباء جديدة على الطالب عبر دراسة مقررات جديدة, إلا أنه يحرم بعض المتعلمين في بعض التخصصات ويحجب عنهم فرص تعلم الاستدامة في بعض المقررات الرئيسة في سائر التخصصات, وثمة صعوبة في عملية الدمج ذاتها, حيث تتطلب جهوداً وتخصصاً دقيقاً وتعاوناً مثمراً بين العديد من الأطراف المعنية في الجامعة.

3. **الدمج الشامل للاستدامة:**

ويستلزم هذا الاسلوب دمج الاستدامة في كافة المقررات بمستويات مختلفة, ويمتاز هذا الأسلوب بأنه لا يتطلب مقررات جديدة كما يتيح فرصاً جيدة لتعلم الاستدامة بمستويات مختلفة لكافة المتعلمين في الجامعة, إلا انه يتطلب جهوداً وموارد كبيرة لإتمام عملية الدمج, كما أنه يفتقر إلى إقناع مختلف الاقسام العملية بالتفاعل مع هذا الموضوع وإيلائه ما يستحق من الاهتمام, ويمكن تطبيق هذا الأسلوب من خلال تبني الدمج الشامل على مستوى المقررات في الكلية وليس الجامعة, وذلك لتناغم الأقسام العلمية المنضوية تحت كلية واحدة.

- **خطوات دمج المحتوى العلمي للاستدامة في المقررات الدراسية:**

تؤكد الأدبيات العلمية على اتساع مفهوم الاستدامة وعدم الاقتصار على المكون البيئي أو الاجتماعي في تعليم الاستدامة, وتشدد منظمة اليونسكو على وجوب اشتمال هذا التعليم على المكون البيئي والاجتماعي والاقتصادي في سياق تكاملي يفتح في تغذية الأبعاد المعرفية والمهارية والعاطفية, مع أهمية الإفادة من تقنيات الإعلام الاجتماعي .

ويمكن إدماج المحتوى العلمي في المقررات الدراسية في الجامعات من خلال خطوات منهجية دقيقة, قد تتمثل بما يأتي: (البريدي, 2015, 32).

- تحديد المقررات المقترحة لدمج الاستدامة في موادها العلمية.
- صياغة الأهداف المتعلقة بعملية الدمج في تلك المقررات.
- تحديد المحتويات الأساسية للمادة العلمية التي وضعت لكي تفي بالاعتبارات المتعلقة بعملية الدمج في ضوء الأهداف السابقة.
- وضع المفردات التفصيلية للمادة العلمية.
- مناقشة الأهداف والمحتويات والمفردات مع أساتذة المقرر.
- تحديد المعايير التي تحكم عملية وضع المادة العلمية والتطبيقات العملية.

- **مؤشرات الاستدامة في الجامعات:**

هناك نظامين للتتبع وتصنيف وتقييم الاستدامة في الجامعات, يمكن توضيحهما من خلال الآتي:

1. **النظام العالمي لتتبع وتقييم الاستدامة في الجامعات:**

ويعتبر أكثر أنظمة تقييم الاســـــتدامة شمولية وارتباطا بالتعليم العالي, وأقدم نظام يركز على الاســـتدامة في الجامعات, وقد بدأ بشـــكل تجريبي عام 2007م, وتم تطويره في عام 2010م, وإطلاقة بشكل رسمي لمؤسسات التعليم العالي في أمريكا وكندا فقط, وفي عام 2012م أصبح التسجيل في هذا النظام متاحاً لجميع مؤسسات التعليم العالي في العالم, ويتكون من أربع فئات رئيسية, تتمثل بما يأتي: (نظام تتبع وتقييم وتصنيف الاستدامة, 2017, 35).

أ. **الأكاديمية:** تهدف هذه الفئة إلى تحديد المؤسسات التي لديها برامج ودورات تعليمية رسمية تعالج قضايا الاستدامة وتهتم بها, وتتكون هذه الفئة من فئتين فرعيتين هما, المناهج, والأبحاث.

ب. **المشاركة:** تهدف إلى تحديد المؤسسات التي تسعى لتحفيز المتعلمين والمجتمع للمشاركة في قضايا الاســتدامة, وتوعيتهم وتثقيفهم وإشــراكهم في دمج الاســتدامة داخل الجامعة وفي المجتمع المحلي, وتتكون هذه الفئة من فئتين فرعيتين, هما: المشاركة في الجامعة, المشاركة العامة.

ج. **العمليات:** تهدف إلى تحديد المؤسسات التي تسعى إلى قياس أثر عملياتها المختلفة على الاستدامة والقضـــايا المتعلقة بها, وتتكون من تســـع فئات فرعية, هي, الهواء والمناخ, الطاقة, الغذاء والطعام, الأراضي, الشراء, وسائل النقل, المخلفات, الماء.

د. **التخطيط والإدارة:** تهدف هذه الفئة إلى تحديد المؤسسات التي تسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الاســـتدامة, من خلال معالجة الجوانب الإدارية بالاســـتدامة, وتتكون من أربع فئات فرعية: التنسيق والتخطيط, التنوع والقدرة على تحمل التكاليف, والاستثمار والتمويل, والرفاهية والعمل.

ه. **الابتكار والقيادة:** وهي فئة خامسة اختيارية تمت إضافتها لما سبق.

تهدف هذه الفئة إلى تحديد المؤســـســـات التي تســـعى إلى إيجاد حلول مبتكرة لتحديات الاســـتدامة وإظهار قيادة الاستدامة, وتتكون هذه الفئة من فئتين فرعيتين, هما: الممارسات النموذجية, والابتكار.

2. **مؤشر تصنيف الاستدامة في الجامعات**(UI GreenMetric):

يعتبر مؤشر (UI GreenMetric) من أشهر مؤشرات تصنيف الاستدامة في الجامعات, وقد بدأ في عام 2010م, وهو عبارة عن تصـنيف عالمي سـنوي لاسـتدامة الجامعات, ويتكون من سـتة مؤشـرات فرعية, تتمثل بما يأتي: (مؤشر تصنيف الاستدامة في الجامعات(2017).

أ. **الإعداد والبنية التحتية:** ويمثل هذا المؤشـر(15%) من المؤشـر العام لاسـتدامة الجامعات. ويتطلب توفر معلومات عن إعداد الحرم الجامعي والبنية التحتية للجامعة والمعلومات الأسـاسـية لسـياسـة الجامعة نحو البيئة الخضـراء، ويبين هذا المؤشـر ما إذا كانت الجامعة تسـتحق أن تسـمى المدينة الجامعية الخضراء, ويتكون هذا المؤشر من (14) مؤشراً فرعياً.

ب. **الطاقة والتغير المناخي:** يمثل هذا المؤشر نسبة(21%) من المؤشر العام لاستدامة الجامعات. حيث أن اهتمام الجامعة باسـتخدامات الطاقة وقضـايا تغير المناخ يأخذ أعلى وزن في مقياس اسـتدامة الجامعات. ويتكون هذا المؤشر من ثمانية مؤشرات فرعية.

ج. **المخلفات** : يمثل هذا المؤشر نسبة(18%) من المؤشر العام لاستدامة الجامعات. حيث تعتبر أنشطة معالجة النفايات وإعادة التدوير من العوامل الرئيسية لخلق بيئة مستدامة, لذلك يجب أن يكون هذا الموضوع من بين اهتمامات الجامعة الأساسية؛ وذلك نظراً للأعداد الكبيرة من المتعلمين والموظفين في الجامعة. ويتكون هذا المؤشر من ستة مؤشرات فرعية.

د. **الماء**: يمثل هذا المؤشر نسبة(10%) من المؤشر العام لاستدامة الجامعات, حيث أن مؤشر استخدام المياه في لجامعة مؤشر مهم يهدف إلى تقليل استهلاك الجامعات للمياه, وزيادة برامج الحفاظ عليها وحمايتها, ويتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية.

ه. **وسائل النقل**: يمثل هذا المؤشر نسبة(18%) من المؤشر العام لاستدامة الجامعات, حيث يقوم نظام النقل بدور مهم جداً فيما يتعلق بانبعاثات الكربون والملوثات في الجامعة، لذلك فإن سياسة النقل في الجامعة يجب أن تسعى لتقليل أعداد السيارات في المدينة الجامعية إلى أقل مستوى ممُكن، والتشجيع على المشي وعلى استخدام الحافلات والدراجات؛ لخلق بيئة صحية نظيفة. ويتكون هذا المؤشر من (13%) مؤشراً فرعياً.

و. **التعليم**: يمثل هذا المؤشر نسبة(18%) من المؤشر العام لاستدامة الجامعات. وتم إضافة هذا المؤشر الفرعي في عام 2011م, وذلك نظر لأن التعليم في الجامعات له دور مهم في بناء جيل جديد يهتم بقضايا الاستدامة. ويتكون هذا المؤشر من ثمانية مؤشرات فرعية.

نموذج لجامعة Wageningen University الهولندية لتطبيق الاستدامة:

قامت هذه الجامعة بتجربة مميزة في سياق تجاوز الحدود(المنهج البيني), فيما بين التخصصات, وفيما بين الثقافات, وفيما بين النظرية والتطبيق, على اعتبار أن ذلك مرتكز رئيسي لبناء طلبة المستقبل القادرين على إدارة الاستدامة والمحافظة عليها في ظل التعقيد الشبكي المتنامي المحيط بالاستدامة, ولتحقيق ذلك وضعت الجامعة مقرراً خاصاً بالاستدامة في برنامج ماجستير علوم البيئة, بحيث يدرسه الطلبة قبل توجههم إلى التدريب التعاوني وإعداد مشروع التخرج البحثي, مع اعتماده المكثف على مدخل التعلم الذاتي المنظم, وقد وضع الجامعة إطاراً علمياً يشمل: المعارف, الاتجاهات, المهارات, وقد تم تصميمة بطريقة تعين الطلبة على تخطي مثل تلك الحدود, خاصة أن الطلبة في العادة لا يقدمون على ذلك المقرر دون تهيئة وتشجيع وتمرين يكسبهم ما يمكن تسميته بمهارة تجاوز الحدود, ويمكن عرض الخطوط العريضة لهذا الإطار كما يأتي:(البريدي, 2015, 19)

أ. **تخطي حدود التخصص:**

- المعارف: الوعي بوجود مداخل علمية مختلفة للتعاطي مع مسألة الاستدامة.
- الاتجاهات: تكريس إيمان الطلبة بأهمية مختلف المداخل العلمية.
- المهارات: التأكد من استخدام حزمة بالمهارات المتنوعة في الحقول العلمية المختلفة.

ب. تخطي حدود الثقافات:

- المعارف: الوعي بوجود مداخل ثقافية متنوعة للتعامل مع الاستدامة.
- الاتجاهات: تجذير الإيمان بأهمية تلك المداخل الثقافية المتنوعة.
- المهارات: القدرة على التعاون والتفاوض واتخاذ قرارات في سياقات ثقافية متنوعة.

ج. تخطي حدود النظرية والتطبيق:

- المعارف: تفهم الفرق بين النظرية والتطبيق.
- الاتجاهات: التلبس بالمرونة ولانفتاحيه للاحتمالية وعدم التأكد.
- المهارات: القدرة على تفعيل الأطر النظرية والتطبيقية للتعامل مع التعقيد والاحتمالية وعدم التأكد.

رابعاً: الواقع الراهن للوظائف الثلاث في الجامعات اليمنية:

يحتوي هذا الجزء على تحليل لواقع الوظائف الثلاث في الجامعات اليمنية, من خلال الرجوع إلى العديد من البحوث والدراسات, واللوائح والنظم, وتقارير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم, والمركز الوطني للمعلومات, والتقارير الرسمية, وغيرها من الوثائق الرسمية ذات العلاقة, وذلك كما يأتي.

1. التعليم/ التدريس:

على الرغم من أن الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025 ركزت على ضمان ربط التعليم العالي بالمجتمع بحيث يتحول فيها الخريج من باحث عن عمل إلى مولد فرص عمل, من خلال تعدد الأساليب والوسائل التعليمية, وتقديم اختصاصات علمية وتكنولوجية بمستوى يتناسب مع اقتصاد القرن الحادي والعشرين, وتدعم النظام اليمني للابتكار, بالإضافة إلى زيادة نسبة الطلاب في مجالات العلم والتكنولوجيا, وإنشاء حاضنات التكنولوجيا في الجامعات وكليات المجتمع(الرؤية الاستراتيجية لليمن2001-2025, 54). إلا أن واقع الحال يشير إلى عكس ذلك, ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

أ. نمط التعليم في الجامعات اليمنية:

يعد نمط التعليم التقليدي هو الطابع العام للتعليم في الجامعات اليمنية الذي يركز على التدريس والمعلومات أكثر منها على المهارات والخبرات والبحث وتنمية القدرات الذاتية للطالب, ومن هنا ينبغي أن يتم إعادة النظر في الجامعات اليمنية بحيث لا تقتصر على نمط واحد وينبغي تشجيع الجامعات على أن تكون جامعات بحثية وأخرى تقنية وأخرى منتجة(الحدابي,2014, 28). ولقد ظل التعليم الجامعي والالتحاق بالكليات العلمية والنظرية خاضع لرغبات الأفراد وميولهم دون ربط لتلك التخصصات بمتطلبات سوق العمل والاحتياجات التنموية(حيدر, 2014, 194).

ب. البرامج والمناهج الدراسية في الجامعات اليمنية:

تعتمد الجامعات اليمنية على مناهج تعليمية يغلب عليها الطابع النظري, وتفتقر إلى آلية لمراجعة مناهجها بصورة دورية منتظمة, والتفاعل مع المحيط الخارجي, لا سيما القطاعات الإنتاجية التي من

شأنها الإسهام في تطوير المناهج بما يضمن ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل, لذلك فإن كثيراً من البرامج والمناهج ظلت لسنوات عديدة على حالها دون مراجعتها أو تحديثها, وهذا يعني أن المتعلمين يتلقون معلومات قديمة وغير ملائمة, عبر أساليب تقليدية تتمثل في الالقاء من قبل المحاضر والتلقي السلبي من قبل المتعلمين, وكذلك الاعتماد على المذكرات التي تكون عادة غير ملائمة في محتواها ولا تواكب الجديد في موضوعها لذلك فإن أبرز مشكلات الجامعات اليمنية تتمثل في عدم مواكبة البرامج والمناهج فيها لمتطلبات العصر واحتياجات المجتمع وسوق العمل(الحدابي,2014, 27).

2. **البحث العلمي:**

لا يحظى البحث العلمي في الجامعات اليمنية باهتمام, وما يتم اعتماده للبحث العلمي يدل على عدم الاهتمام بالبحث العلمي(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي,2015, 100).

فالجامعات اليمنية تفتقر للثقافة والتقاليد البحثية، وكذلك لا تتوفر فيها الإمكانات والوسائل اللازمة للقيام بالبحوث العلمية؛ فالمعامل والفنيون والمكتبات المزودة بالمصادر والمراجع الحديثة والدوريات المتخصصة، كلها غير متوفرة بشكل كافٍ إضافة إلى ضعف الحوافز المشجعة لقيام أعضاء هيئة التدريس بالدراسات والبحوث (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي, 2006- 2010, 41).

بالإضافة إلى أن كثيراً من المجلات العلمية لم تنتظم في إصداراتها؛ بل أن بعضها توقفت عن الإصدار نتيجة لعدم توفر الدعم اللازم, أو بسبب ندرة الأبحاث العلمية المنشورة(الحدابي, 2014 ,34), بالإضافة إلى أن الحافز لما ينشر غالبا من بحوث من قبل أعضاء هيئة التدريس هو الترقية للرتب العلمية, وليس في إطار استراتيجية للبحث العلمي في الجامعة, وكذلك لا توجد هيئة وطنية تتولى دعم البحث العلمي وتنظيمه ومراقبته, ولا يختلف الحال في المؤتمرات العلمية والورش التي يلاحظ ندرتها في الجامعات اليمنية؛ مما يجعلها بعيدة عن الاحتكاك العلمي وتبادل الخبرات والمعارف (وزارة التخطيط والتعاون الدولي, 2013, 55).

خدمة المجتمع:

تشير المؤشرات إلى أن الجامعات اليمنية لا تقوم بهذه الوظيفة لمجتمعها بشكل كاف, سوى ما يقوم به أعضاء هيئة التدريس من خدمات استشارية بصفة شخصية, ومن المؤسف أن تضم الجامعات هذا الكم من الكفاءات البشرية المبدعة ذات الخبرات العالية, ثم لا يستفاد منها في خدمة البلاد, الأمر الذي أدى إلى عزلة الجامعات اليمنية تماماً عن المجتمع, ولا تقوم بأي دور في خدمة المجتمع, وما تقوم به سوى بعض الاستشارات الفردية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس, وتلاحظ هذه العزلة في عدم وجود ممثلين عن القطاع الخاص في مجالس الجامعات, (الحدابي, 2014, 39).

بالإضافة إلى أنها لم تحاول تعريف المؤسسات الإنتاجية والاجتماعية ببرامجها المتنوعة, ولم تفتح مجالات التعاون البحثي معها, ولم تقم بدورات تدريبية تتلاءم وحاجات القطاعات التنموية؛ لذلك فالعلاقة بينهما ضعيفة جداً(العبيدي, 2003, 26).

خامساً: الآليات والأساليب العلمية لتحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية:

بناءً على ما استقراءه الباحثان من المنطلقات النظرية والدراسات العلمية ذات الصلة, تم وضع الآليات والأساليب العلمية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات اليمنية لتحقيق الاستدامة, وقد خلُص البحث إلى أن تحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية الحكومية تتمثل في التركيز على تحقيق بعدين رئيسيين؛ هما:

أ. التركيز على استمرارية فاعلية وظائفها.

ب. التركيز على الحفاظ على البيئة.

والعمل على تطوير هذين البعدين بشكل مرن ومتوازن؛ من خلال الآليات والأساليب العلمية الآتية:

جدول(3)

الآليات والأساليب العلمية لتحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية

ثانياً: الاستدامة الأكاديمية في الجامعات اليمنية: وذلك من خلال ما يأتي:	
المجال	**الآليـــــــات والأســـاليب**
الاستدامة الأكاديمية	**أ. مجال البرامج:** – دمج المفاهيم الأساسية ومهارات ومبادئ الاستدامة في البرامج التعليمية والمقررات الدراسية في جميع المراحل والتخصصات. – تقديم مجموعة من البرامج التعليمية متعددة التخصصات(المدخل البيني) أو التعليم البيني, والبحوث البينية للدمج بين العلوم. – توسيع البرامج التعليمية والتدريبية المدرة للدخل بما يسهم في زيادة الموارد الذاتية وتحقيق استمرارية الاكتفاء الذاتي. – إقامة العديد من البرامج التدريبية والدورات القصيرة والفعاليات والندوات وورش العمل حول الاستدامة وموضوعاتها. – إنشاء مراكز للتكنولوجيا المستدامة, تقنيات الاستدامة تقدم برامج دراسية تخصصية في مجالات الاستدامة. – تفعيل برامج التعليم المستمر في الجامعة لضمان تجدد المعلومات لدى المتعلمين. – تفعيل دور الأنشطة اللامنهجية في نشر الاستدامة في الجامعة. – اقامة مسابقات وجوائز لتشجيع أعضاء مجتمع الجامعة على دمج وتفعيل الاستدامة في أعمالهم ومهامهم ومُمارساتهم. – تضمين قضايا الاستدامة في برامج البكالوريوس الماجستير والدكتوراه لدى الجامعة.

- تقديم برامج تطوعية يستطيع المتعلمين من خلالها الاشتراك في نشطة دعم الاستدامة بالجامعة.
- الاستعانة بخبراء في الاستدامة لتطوير برامج الجامعة ومناهجها بما يتناسب مع معارف ومهارات ووظائف الاستدامة.
- دعم ورعاية الانشطة والمسابقات والفعاليات الاجتماعية التي تشجع على نشر ممُارسات وسلوكيات الاستدامة في المجتمع.
- استخدام اساليب تعليم متنوعة, تشمل, النقاش المفتوح, وحل المشاكل, ولعب الأدوار, والمحاكاة, والتفكير النقدي.
- تكثيف البرامج التعليمية التي تركز على خلق فرص العمل وتشر ثقافة العمل الحر.

ب. مجال المتعلم:

- التوازن في سياسة نظام القبول وعملية الاستيعاب بين الكليات الإنسانية والكليات التطبيقية.
- التحديث المستمر لنظام القبول والتسجيل بشكل دوري في كل كلية, بحيث يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- عقد ندوات فكرية وثقافية تهدف لتثقيف المتعلمين حول مفاهيم الاستدامة ورفع مهاراتهم وزيادة الوعي لديهم لتحقيقها.
- تعريض المتعلمين لمشكلات حقيقية للتعامل معها وإيجاد حلول منطقية لها, وللمشاكل التي يواجهونها في المجتمع بأساليب إبداعية.
- تحفيز المتعلمين على التركيز على مجالات وموضوعات الاستدامة في مشاريع التخرج ورسائل الدراسات العليا.
- تشجيع المتعلمين على تشكيل فرق عمل داخل الكليات للقيام بأنشطة تخدم البيئة, فرق عمل لـ(تدوير المخلفات, زراعة الأشجار).
- الاهتمام بالمبدعين والموهوبين وتشجيع روح الابتكار والإبداع لديهم في كافة المجالات.
- تقديم التسهيلات لهم في تعزيز علاقتهم مع المؤسسات الإنتاج, ودعمهم لإيجاد تنسيق وروابط شراكة فاعلة معها.
- تمكينهم من إجراء البحوث التطبيقية, والإسهام في حل مشكلات المجتمع وتطويره وتنميته.
- متابعة المتعلمين بعد التخرج والتواصل معهم وتطوير الخدمات المقدمة لهم.

	– تقديم برامج تعليمة تدريبية تهتم بتنمية مهارات المتعلمين الحرفية وإعداد المشاريع الصغيرة المدرة للدخل. **ج. مجال عضو هيئة التدريس:** – تحفيز أساتذة الجامعة, وموظفوها , وطلبتها لأن يكونوا أصدقاء ودعاة, ورعاة لسلوكيات الاستدامة. – تنظيم برامج تدريبية متخصصة للكادر الأكاديمي والإداري، بما يتناسب مع الأدوار المطلوب منهم القيام بها لتحقيق الاستدامة. . – تحفيز أعضاء هيئة التدريس ماديا ومعنويا لإجراء بحوث علمية تطبيقية مرتبطة بموضوعات الاستدامة. – إقامة الندوات والدورات والورش العلمية لتطوير مهارات البحث لدى الباحثين في الجامعات اليمنية. – تشجيع الباحثين بصورة مستمرة على النشر المحلي والدولي, وتسهيل حصولهم على المنح والبعثات. – استقطاب الأفراد ذوي القدرات الإبداعية والإنتاج المعرفي وتوظيفهم نحو في المشاريع الداعمة للاستدامة في الجامعة. – إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب, وتدريب العاملين عليها. – التحديث المستمر للمواد التدريبية, وتشجيع العاملين على الاستكشاف والتطبيق والاستمرار في التدريب. – زيادة فرص مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والدولية. – إقامة حلقات نقاشية دورية للذين حضروا المؤتمرات والندوات الخارجية مع زملائهم, واستثمار طاقاتهم. – ترجمة مخرجات المؤتمرات والندوات العلمية والمتمثلة بالأفكار والخبرات التي تضيف قيمة للمؤسسة. – مساعدة الباحثين في نشر أبحاثهم في مجلات علمية مرموقة. – ربط الترقيات والتدوير الوظيفي والحوافز بالحصول على برامج تدريبية متنوعة.

ثانياً: الاستدامة البحثية في الجامعات اليمنية: وذلك من خلال ما يأتي:	
المجال	الآليـــــــات والأســـاليب
الاستدامة البحثية	– إنشاء مراكز بحثية خاصة بالاستدامة ومعالجة قضاياها وتحدياتها, على مستوى كل جامعة, تدعم كل ما له صلة بالاستدامة. – إنشاء وحدات بحثية على مستوى كل كلية تدعم مادياً ومعنوياً كل ما له صلة بالاستدامة ومشروعاتها. – إنشاء حاضنات بحثية؛ لاستقطاب الباحثين الموهوبين والرياديين والمبتكرين وتسويق أبحاثهم وابتكاراتهم وتحويلها لمنتجات تجارية. – وضع خارطة بحثية تهتم بأولويات الاستدامة في البحث العلمي في مختلف المجالات. – دعم مشاريع البحوث العلمية ذات الصلة بالمردود المادي والأدبي على الجامعة. – تخصيص ميزانية مستقلة لدعم الأبحاث الموجهة نحو الاستدامة. – جعل البحوث المتعلقة بالاستدامة جزءاً لا يتجزأ من المبادرات البحثية الاستراتيجية للجامعة. – توجيه الأبحاث العلمية لوضع الاستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد المتاحة. – إقامة شراكة فعلية وتنظيمية وفنية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة .. – التحفيز على إجراء البحوث التي من شأنه حفظ الموارد, وخلق المزيد من الطاقات البديلة. – دعم وتشجيع مشروعات البحوث المشتركة سواءً على مستوى المجموعات أو على مستوى الجامعات. – إنشاء وتفعيل وحدة للنشر على مستوى كل كلية. – تنظيم واستضافة الأنشطة البحثية والمؤتمرات وورش العمل حول موضوعات ومجالات الاستدامة. – إطلاق مشروع مختبرات الاستدامة لتحويل الحرم الجامعي ومرافقة إلى مختبرات ومعامل مفتوحة لأبحاث الاستدامة وتطبيقاتها. – تفعيل المجلة العلمية في الجامعات لتشمل كافة التخصصات, وإصدارها بشكل دوري ومنتظم. – توسيع عملية الترجمة وتعريب البحوث من اللغات الاجنبية إلى اللغة العربية. – تخصيص جائزه سنوية قيمة لأفضل بحث يسهم في تعزيز الاستدامة في الجامعة.

ثالثاً : الاستدامة الاجتماعية في الجامعات اليمنية: وذلك من خلال ما يأتي:	
المجال	الآليـــــــات والأســـاليب
الاستدامة الاجتماعية	– إنشاء مركز لتقديم الاستشارات الفنية والتدريبية لمختلف القطاعات المحلية والإنتاجية. – إنشاء مجالس استشارية مشتركة من قيادة الجامعة وقيادة المجتمع تقوم بتحديد احتياجات المجتمع. – وضع الخطط والبرامج التي تهدف للتنمية وخدمة المجتمع. – تنفيذ دراسات وبحوث ميدانية واستطلاعات رأي لقياس رضا المستفيدين. – تقدير فلسفة المستفيدين والاطلاع على آراءهم ومقترحاتهم والإصغاء لهم وحل مشاكلهم. – تحديد احتياجات السوق (التدريبية, الإنتاجية), وتلبيتها. – توجيه البحوث العلمية لدراسة احتياجات المجتمع وحل مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. – إشراك المجتمع المحلي والمؤسسات الإنتاجية في مشاريع الجامعة وأنشطتها المختلفة. – الاستجابة لحاجات سوق العمل من التخصصات العلمية على مختلف كليات الجامعات. – تقديم الاستشارات والدارسات والتجارب العلمية لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإنتاجية. – إقامة مؤتمرات وندوات ولقاءات عامة داخل الجامعة وخارجها لمناقشة قضايا الاستدامة. – تكوين شبكات أتصال بالجامعات الأخرى لتبادل الخبرات في مجال الاستدامة. – إقامة شراكات محلية ودولية مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتعزيز الاستدامة بالجامعة. – إقامة مشروعات بحثية بالتعاون مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية لمعالجة قضايا الاستدامة بالمجتمع. – إشراك ممثلين عن المجتمع في لجان الاستدامة بالجامعة للاستفادة من آرائهم حول قضايا ومشكلات الاستدامة في المجتمع.

	– دعم ورعاية الانشطة والمسابقات والفعاليات الاجتماعية التي تشجع على نشر ممارسات وسلوكيات الاستدامة في المجتمع. – توسيع أهداف وبرامج التعليم المستمر بحيث يشمل الفئات الاجتماعية المهمشة والمحرومة من البرامج التعليمية والتدريبية. – تشجيع أفراد المجتمع على مواصلة التعليم بما يعزز دورهم وأهميته ومكانتهم في المجتمع. – توظيف وسائل التواصل الاجتماعي للإعلان عن برامج وأنشطة الاستدامة وجهود الجامعة في السعي لتحقيقها. – فتح برامج الدارسات المسائية النظامية, الجامعة المفتوحة, والتعلم عن بعد, والدورات والبرامج المهنية المتخصصة.

أبرز النتائج:

من خلال ما استقراءه الباحثان من المنطلقات النظرية والدراسات العلمية ذات الصلة, والنماذج المتقدمة, تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- أن الاستدامة في الجامعات اليمنية ليست مجرد مقرر يضاف إلى البرامج الدراسية؛ ولكنها عملية شاملة ومتكاملة تستلزم دمج استراتيجيات الاستدامة في وظائف الجامعة وأدوارها الأساسية بشكل مرن ومتوازن, وفق خطوات واضحة ومحددة, تشمل التخطيط والتنفيذ والتطبيق والمراجعة, في الوقت الحاضر والمستقبل.
- أن الاستدامة هي الخيار الاستراتيجي الأحدث لإنقاذ الجامعات اليمنية من واقعها الراهن, وتمكينها من أداء دورها التنموي, وإحداث الأثر الملموس في نوعيه الحياة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- أن آليات تحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية متعددة تبدأ من إدراج مفاهيم ومبادئ الاستدامة وتطبيقاتها في التدريس والبحث العلمي والمجتمع, وانتهاءً بالممارسات القيادية النموذجية, والابتكار.
- أن تحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية يتطلب إدخال تحسينات طويلة الأجل على المكونات التعليمية, وتبني مداخل وأساليب حديثة, كالمنهج البيني متعدد التخصصات, والتعلم الذاتي المنظم, وأسلوب التفكير النقدي, والمحاكاة, وحل المشكلات.

الاستنتاجات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في البحث الحالي, استنتج الباحثان الآتي:

- أن تحقيق الاستدامة في الجامعات اليمنية باث في حكم الضرورة وليس أمراً ثانوياً, فالمشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية تتفاقم بوتيرة متزايدة, لتؤكد التوجه نحو الاستدامة وفق منظور استراتيجي.
- أن التطبيق الفعلي للاستدامة في الجامعات اليمنية يخضع لمستوى الإيمان بتبني الاستدامة وتضمينها في رؤيتها ورسالتها وخططها الاستراتيجية, فضلا عن طبيعة البرامج التعليمة وتخصصاتها ومستوياتها.
- أن تحقيق الاستدامة في الجامعات أسهل منه في مؤسسات التعليم الأخرى لما يتمتع به من مرونة في البرامج, وارتفاع سقف الحريات ولما يتمتع به المتعلمين من خبرة ومهارة بحثية كافية.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة؛ يوصي الباحثان القيادات العليا وصناع القرار في الجامعات اليمنية بالآتي:

- دعم وتأييد المجلس الأعلى للتعليم الجامعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وأصحاب القرار لتطبيق الاستدامة في الجامعات اليمنية.
- تأسيس هيئة عليا للاستدامة على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, تديرها هيئة استشارية بحثية مكونة من أبرز الخبراء المشهود لهم بالتميز, وبعض المتخصصين في الجامعات, تكون مهمتها تحديد أولويات المراكز المعنية بالاستدامة في الجامعات, والإشراف عليها وتوجيهها وتذليل العقبات الفنية التي تواجهها أثناء الإعداد والتنفيذ لعملية دمج الاستدامة.
- تضمين الاستدامة ضمن رؤية الجامعة ورسالتها, وخططها الاستراتيجية, وإصدار تقارير دورية. ومؤشرات قياس أدائها وتقويم مخرجاتها وعوائدها .
- وضع الخطط لـ (التنفيذ, المتابعة, التقييم), لدمج الاستدامة في الجامعة اليمنية.
- وضع اللوائح والقوانين التي تيسر عملية تطبيق الاستدامة في الجامعات اليمنية.
- تنظيم جهود نشر ثقافة الاستدامة بالجامعات اليمنية.
- الإشراف والتابعة على عملية تقدم الجامعات اليمنية في تنفيذ برامج الاستدامة.
- إعداد مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي في الجامعات اليمنية.
- بناء شبكات للربط بين الجامعات للاستفادة من خبراتهم في مجال الاستدامة.
- تنظيم جهود نشر ثقافة الاستدامة بالجامعة.

المقترحات:

- إجراء دراسة علمية تتناول معوقات تطبيق الاستدامة في الجامعات اليمنية.
- إجراء دراسة علمية تهدف إلى بناء نموذج للجامعة المستدامة في الجمهورية اليمنية.
- إجراء دراسة علمية تتناول متطلبات التحول نحو الجامعة المستدامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيمي, نادية.(2013). دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة. **رسالة ماجستير**, جامعة فرحات عباس, الجزائر.

أبو النصر, مدحت ومحمد ياسمين مدحت.(2017). **التنمية المستدامة مفهومها, أبعادها, مؤشراتها**. المجموعة العربية للتدريب والنشر, القاهرة, مصر..

ابو زنطة, ماجدة وغنيم, غتمان.(2005). **التنمية المستديمة**. دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى. المنارة، 12.

بن نزة, يوسف.(2010). **التمكين السياسي وأثرة في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي**, الجزائر.

دويكات , خالد.(2012). **دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين**. جامعة القدس المفتوحة, فلسطين.

رمضان, أنور صبحي وحسان, رشا حسين.(2018). تخطيط وتصميم الحرم الجامعي المستدام جامعة بغداد والجامعة المستنصرية- دراسة حالة. **مجلة الهندسة والتنمية المستدامة**,(22), 2, العراق.

الأسعد, عمر.(2000). **الجامعات العربية حتى عام 2000 الواقع التصورات المستقبلية**. المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية , التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي عام 2000 , مصر.

البريدي, عبدالله.(2008). تدريس ودمج مهارات التفكير الإبداعي في بعض مقررات العلوم الإدارية, إطار مقترح, جامعة القصيم, **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية**,(1), 2, السعودية.

البريدي, عبدالله.(2015). **تعليم الاستدامة في الجامعات العربية**. كلية الاقتصاد والإدارة, السعودية.

التقرير الوطني.(2012). **التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة**. مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة, البرازيل.

التقرير الوطني للتنمية المستدامة.(2015). **التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية**. التقرير الوطني للتنمية المستدامة, الجمهورية اليمنية.

جوهر, على صالح ورضوان, وائل.(2012). **التعليم العالي العام والخاص الواقع والتحديات**. القاهرة, مصر.

الحدابي، داوود عبد الملك.(2014).**تشخيص الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي**. الجمهورية اليمنية.

حيدر, عبداللطيف حسين(2004).الادوار الجديدة لمؤسسات التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة. **مجلة كلية التربية**, جامعة الامارات العربية المتحدة, الأمارات.

الخوالدة, تيسير محمد.(2016). معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. **دراسات العلوم التربوية**,(19), 1, الأردن.

الرؤية الاستراتيجية لليمن.(2000). **الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025**. الجمهورية اليمنية.

سكران, محمد.(2001). **وظائف الجامعة المصرية على ضوء الاتجاهات التقليدية والمعاصرة**. القاهرة, مصر.

طعيمه, سعيد.(2008). **قضايا التعليم وتحديات العصر**. دار العالم العربي, القاهرة, مصر.

عبدالهادي, مروة عاطف.(2019). مفردات الجامعة المستدامة بين استراتيجية والتطبيق في مصر. **الدورية العلمية لكلية الفنون الجميلة**, (7), جامعة الاسكندرية, مصر.

العبيدي, سيلان.(2003).**دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف النوعية**. صنعاء, الجمهورية اليمنية.

عمر, أحمد مختار.(2008). **معجم اللغة العربية المعاصرة**, عالم الكتب, القاهرة, مصر.

العمري, ماجد بن فهد.(2019). دور إدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحول نحو الاستدامة في ضوء بعض الخبرات العالمية: تصور مقترح. **اطروحة دكتوراه**, جامعة الإمام محمد بن سعود, السعودية.

علي, أشرف يونس.(2013). دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة. **رسالة ماجستير**, الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين.

العوضي, سعاد.(2003). **البيئة والتنمية المستدامة**. الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت .

الكبيسي, عامر خضير وآخرون.(2015). **دراسات حول التنمية المستدامة**. دار جامعة نايف للنشر, السعودية.

الكرد, ضياء أحمد.(2018). **الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة**. مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة, جامعة النجاح, فلسطين.

لوبير, جوستافو.(2000).التعليم من أجل التنمية المستدامة, التحدي المحلي والعالمي, ترجمة مجدي مهدي, **مجلة مستقبليات**,(3), 1, القاهرة, مصر.

مؤتمر الحوار الوطني الشامل.(2013). **تقرير مؤتمر الحوار الوطني الشامل**. صنعاء, الجمهورية اليمنية.

مؤشر تصنيف الاستدامة في الجامعات.(2017). **مؤشر تصنيف الاستدامة في الجامعات**. مسترجع من: http://greenmetric.ui.ac.id

مجلة كلية التربية.(2016).دراسة مقارنة للتعليم من أجل الاستدامة في جامعتي بريتش كولومبيا ونوتنجهام وإمكانية الإفادة منها في جامعة الأزهر, **مجلة كلية التربية**,(170), مصر.

المجيدي, عبدالفتاح.(2007). تطور التعليم العالي في اليمن. **مجلة الباحث الجامعي**,(14), الجمهورية اليمنية.

محمود, أيسم محمدي.(2018).الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة. **العلوم التربوية**,(4), مصر.

مراد, ناصر.(2009) .التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. **مجلة بحوث اقتصادية**, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.

مقيطع, حمزة.(2018). نحو وضع أنموذج لجامعة مستدامة. **اطروحة دكتوراه**, جامعة فرحات, الجزائر.

منظمة الأمم المتحدة.(2001). **التعليم والتوعية العامة من أجل التنمية المستدامة**. لجنة التنمية المستدامة, مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة, الولايات المتحدة الأمريكية.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.(2011). **التربية من أجل التنمية المستدامة. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة**, اليونسكو.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.(2013). **التربية من أجل التنمية المستدامة. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.**اليونسكو.

موسى, يحيى محمد.(2019). رؤية مستقبلية لتوجية البحث العلمي بالجامعات اليمنية لتلبية متطلبات التنمية البشرية المستدامة. **أطروحة دكتوراه**, جامعة تعز, الجمهورية اليمنية.

نظام تتبع وتقييم وتصنيف الاستدامة.(2017). **نظام تتبع وتقييم وتصنيف الاستدامة**. مسترجع من: https://stars.aashe.org

النيش، نجاة.(2001). **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات**، المعهد العربية للتخطيط، الكويت.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2006). **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية 2006- 2010. صنعاء**، الجمهورية اليمنية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2011).**مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية**. الجمهورية اليمنية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2015). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية**. الجمهورية اليمنية.

اليونسكو.(2014). **التعليم والاستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015**. اليونسكو, باريس, فرنسا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Abubakar, I., Al-Shihri, F. and Ahmed, S.M. (2016). Students' Assessment of Campus Sustainability atThe University of Dammam, Saudi Arabia , S u stain a bility , Vol.8,(1), 59-73

AECID, (2011), The Promotion of Sustainable Development By Higher Education Institutions in Sub - Saharan Africa. South Africa: GUNI, IAU and AAU joint publication.

Australian Government (2007)Caring For Our Future. The Australian Government Strategy for the United Nation's Decade for Education for Sustain able

Development : 2005 2014. Australia, Australian Government Department of the Environment and Heritage.

Beringer, Almut, & Adombent, Maik. (2008). Sustainable university research and development: Inspecting sustainability in higher education research. Environmental Education Research Journal, 14(6), 607-623.

Department of the Environment, Water, Heritage & the Arts. (2010). Annual Report 2010.

Disterheft, A., Caeiro, S., Ramas, M.,& Azeiteiro, U. M. (2012). Environmental Management Systems Implementation Process and Practice in European Higher Education Institutions . Journal of Cleaner

Driscoll, Elizabeth, & Comm, Clare, & Mathaisel, Dennis. (2013). A Lesson Plan For Sustainability In Higher Education. American Journal of Business Education, 6(2).

Echeverria, Elizabeth. (2012). Culturally relevant education and skill-based education for sustainability: Moving towards an integrated theoretical and methodological framework. Unpublished master's thesis, School of Education and Counseling Psychology, Dominican University of California, San Rafael

Ellis, L. & Martin J. (2015). Implementing a Sustainability Strategy: A Case Study from the University of Leeds. In Filho, W.L. et al. (Eds). Integrating Sustainability T hinking in Science and Engineering Curricula, Switzerland, Springer International Publishing .

Jankowska, Maria, & Marcum, James. (2010). Sustainability Challenge for Academic Libraries: Planning for the Future. College & Research Libraries Journal, 71(2), 160-170

Huffa, M.V. and Naguyen, Th. (2014). Universities as Potential Actors for Sustainable Development. Sustainability . Vol.6, 3043-3063Lozano,R., Lukman,R., Lozano, FJ., Huisingh, D.,and Lambrechts, W. (2013).Declarations for Sustainability in Higher Education: Becoming Better Leaders through Addressing the University System. J o u r n al of Cle a n e r Production , Vol. 48, 10-19.

Lozano,R., Lukman,R., Lozano, FJ., Huisingh, D.,and Lambrechts, W. (2013).Declarations for Sustainability in Higher Education: Becoming Better Leaders through Addressing the University System. J o u r n al of Cle a n e r Production , Vol. 48, 10-19

Mathaisel, Dennis, & Manary, Joel, & Comm, Clare. (2009). Enterprise sustainability: Enhancing the military's ability to perform its mission. Boca Raton: CRC Press

QAA.(2014) E d u c atio n fo r S u stain a ble D e v elo p m e nt: Guid ance for UK Higher EducationProviders,Availableat:http://www.qaa.ac.uk/en/Publications/Documents/Educatio n-sustainable-development-Guidance-June-14.pdf

Ralph, Meredith, & Stubbs, Wendy. (2014). Integrating environmental sustainability into universities. Higher Education Journal, 67(1), 71-90

Rasmussen, J.E. (2011). Transitioning to Green: Implementing A Comprehensive Environmental Sustainability Initiative on A University Campus. PhD Dissertation, Presented to College of Education, California State University, Long Beach.

Renner, J., Cross, J. (2009). Community Engagement for Sustainability: An Invitation and Challenge to All Universities. In Leal Filho W.(Ed). Sustainability at Universities - Opportunities, Challenges ad Trends , Frankfurt am Main, Peter Lang, 109-120.

Sammalisto, Kaisu, & Lindhqvist, Thomas. (2008). Integration of Sustainability in Higher Education: A Study with International Perspectives. Innovative Higher Education Journal, 32(4), 221-233.

Scott, William, & Gough, Stephen. (2010). Sustainability, Learning and Capability: Exploring Questions of Balance. Sustainability, 2(12), 3735-3746

Selvanathan, Rani. (2013). Measuring Educational Sustainability. International Journal of Higher Education, 2(1

Too, L. and Bajracharya, B. (2015). Sustainable Campus: Engaging the Community in Sustainability. International Journal of Sustainability in Higher Education , Vol. 16.

Junyent, Merce, & Ciurana, Anna. (2008). Education for sustainability in university studies: A model for reorienting the curriculum. British Educational Research Journal.

UNESCO (2005). United Nations Decade of Education for Sustainable Development 2005 - 2014.Draftconsolidatedinternationalimplementation scheme.www.unesco.org/education/desd

UNESCO (2014)Shaping The Future We Want. U N Decade of Education For Sustainable Development (2005 2014), Final Report. Paris. UNESCO

Vagnoni, E. & Cavicchi, C. (2015). An Exploratory Study of Sustainable Development at Italian Universities. International Journal of Sustainability in Higher Education, Vol.16 .

Wong, P. K., Ho, Y. P., & Singh, A. (2007). Towards an "entrepreneurial university" model to support knowledge-based economic development: the case of the National University of Singapore. World Development, 35(6), 941-958 .

دور المشاركة المجتمعية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

The role of community participation in achieving the requirements of " "sustainable development

إبراهيم عبده مصلح اليافعي[1]

(1)دكتوراه تمهيدي في جامعة إب
2018-2019م
abwasm200458@gmail.com
ت/ 773813040

ملخص البحث :

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على دور المشاركة المجتمعية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، والتعرف على المعوقات التي تحد من المشاركة المجتمعية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

ولتحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، معتمدا على الواقع والدراسات ذات العلاقة بعنوان البحث، وقد تم التوصل إلى بعض النتائج، أهمها إن التنمية المستدامة هي التي تلبي حاجات أجيال الحاضر والمستقبل بغض النظر عن جنسه وانتماءاته، وأن يتحقق الإنصاف والعدل داخل الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة، وأن جهود التنمية المستدامة في الوطن العربي ما زالت تواجه تحديات عديدة، منها داخلي، والآخر خارجي، وقد اختتم البحث بمجموعة من التوصيات، أهمها : العمل على نشر ودعم وتشجيع ثقافة المشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية، والمشاركة الفاعلة للحفاظ على الموارد الحالية، وترشيد استخدامها، والحفاظ على حق الأجيال من الموارد في المستقبل.

الكلمات المفتاحية : المشاركة المجتمعية، التنمية المستدامة.

Abstract :

The current research aims to identify the role of community participation in achieving the requirements of sustainable development, and to identify the obstacles that limit community participation to achieve the requirements of sustainable development.

To achieve the objectives of the research, the descriptive and analytical approach was used, relying on reality and relevant studies in the title of the research, and some results were

reached, the most important of which is that sustainable development is one that meets the needs of present and future generations regardless of their gender and affiliations, and that fairness and justicee achieved within the same generation. And between the different generations of the different peoples of the world, and that sustainable development efforts in the Arab world still face many challenges, including internal and the other external, and the research was concluded with a set of recommendations, the most important of which are: Working to spread, support and encourage a culture of community participation to achieve development, and effective participation to preserve Current resources, rationalizing their use, and preserving the right of future .generations of resources

key words : Community participation, sustainable development

أولا : الإطار العام للبحث :

مقدمة البحث :

شهد العالم؛ خلال القرن الماضي؛ تطورات على جميع الأصعدة وفي كل المجالات(الاقتصادية، التكنولوجية...الخ)، وما تبعها من تدهور للبيئة ونشوء أزمات بيئية أثرت سلباً على الاقتصاد وعلى الحياة على سطح الأرض من فقدان التنوع البيولوجي والبيئي، أمطار حمضية، ارتفاع لدرجات الحرارة، فيضانات، نقص في حجم الموارد الطبيعية غير المتجددة، ونتيجة للاستخدام غير العقلاني لها جعل العالم يدرك ويتأكد من أن النموذج التنموي السائد أصبح غير مجدي، وهذا؛ ما أدى إلى البحث عن نموذج تنموي مستدام يقوم على ثلاث اعتبارات رئيسة، وهي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بهدف تحقيق حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية. (إحصاءات التنمية البشرية، 2017، 2).

لذلك؛ استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمي ونتيجة لهذا الاستحواذ، أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة.

ومن أجل الوصول إلى تنمية مستدامة؛ فإنها تتطلب تبني خططا ومشروعات تتسم بالواقعية والشمول من ناحية، وأن تكون متوازنة وغير متحيزة لفئات اجتماعية دون أخرى، أو لقطاعات وتجمعات وأقاليم دون أخرى من ناحية ثانية، ومن جانب آخر؛ فإن وضع الخطط والبرامج؛ يتطلب قدرا كبيرا من المشاركة المجتمعية، أي مشاركة جميع الفئات الاجتماعية من مثقفين وقادة محليين في إبراز دورهم في توفير الاحتياجات التنموية لحاضرهم، والحفاظ على موار الفئات القادمة من النفاد والإهمال

بحقوقهم المستقبلية، ويتعين على الجميع حصر الاحتياجات والمشكلات والتحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق المتطلبات التنموية المستدامة.، (الودي و الرواشيدة، 2018، 453).

وحال الجمهورية اليمنية لا يختلف عن حال الدول النامية؛ فلا تزال أمامها تحديات كبيرة قائمة، خصوصا في القضاء على الفقر وخلق فرص العمل، والحق في التنمية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وحقوق المرأة، والحق في الحصول على المعلومات، واحتياجات الشباب وتحرير التجارة، ونقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة، وآليات التمويل، وبناء القدرات في مجالات التنمية المستدامة، وهذا يتطلب تظافر الجهود الحكومية والمجتمعية, وتفعيل الدور في التنمية, وتلافي القصور في جوانبها المختلفة.

ولمواجهة هذه التحديات، وأهمية إشراك الأطراف المعنية في تحقيق التنمية المستدامة، فهذا يحتم على الدول المعنية التزامها بإشراك المجموعات الرئيسة من أصحاب المصلحة (القطاع الخاص, ومنظمات المجتمع المدني, والجامعات ومراكز البحث العلمي، والسلطات المحلية, والنقابات المهنية, والمنظمات النسائية, والشبابية, والإعلاميين ...وغيرهم من الفئات)، وأن تحسين مشاركة هؤلاء يعتمد على تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات وبناء قدرات المجتمع المدني, من أجل مشاركة افضل في صنع القرار, والمراقبة والمساءلة، (التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة، 2012، 5).

وفي هذا السياق بينت وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة أهمية : "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية"، وما ترتب على ذلك من مجموعة من الالتزامات على دول العالم، والتي أخذت تترجم الأهداف الإنمائية للألفية إلى أطر عمل في العديد من البلدان (الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية 2007، 13).

لذا؛ فإنه من الضروري على الدول النامية حكومات وأفراد وهيئات وجماعات العمل معا من أجل توفير متطلبات الحياة المستدامة في الوقت الحاضر، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة مستقبلا، خاصة؛ ومنطقتنا العربية تعيش أغلب دولها منعطفا خطيرا ووضعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لا تحسد عليه، لذا؛ فالمسؤولية الاجتماعية قائمة على الجميع، كل بحسب قدرته وإمكاناته أفرادا وجماعات وشرائح وفئات، مدنيين ومسؤولين، وغيره، يتوجب على كل قادر ومستطيع أن يقدم دوره النهضوي والفاعل لحياة المجتمع ورقيه ورفاهيته، لينعم المجتمع، وتخفف تحدياته الداخلية والخارجية، والوطن وطن الجميع، والحفاظ عليه مسؤولية الجميع.،

ومن خلال ما تقدم؛ يحاول البحث الوصول إلى نتائج تتعلق بدور المشاركة المجتمعية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ولتأخذ دورها المأمول في وقتنا الراهن والمستقبلي .

مشكلة البحث :

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة لسياسات بالدوحة, مؤتمره السنوي الأول ليوم 24,25, 26 مارس, للعام 2012م, وناقش فيها النمو المعاق إلى التنمية المستدامة, أي سياسات اقتصادية واجتماعية

للأقطار العربي, ومع أنه قد حدث تقدم في مجال التنمية المستدامة في بعض الدول العربية, شمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية, إلا أن الجهود للتنمية ما زالت تواجه تحديات عديدة, يأتي في مقدمتها الفقر والبطالة وقضية المياه وأزمة البحث العلمي والعولمة.

نحو تحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاث، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بالتفاوت الملحوظ بين مستويات التقدم من ركيزة إلى أخرى، فعلى حين حدث تقدم نسبي في إطار الركيزة الاجتماعية، ولاسيما في مجالي التعليم والصحة، نجد أن الركيزتين الاقتصادية والبيئية شهدتا تباطا ملحوظا، بل؛ وتراجعا في بعض النواحي، لهذا؛ أكدت هذه الدول التزامها السياسي الكامل بتعهداتها نحو العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، متطلعة في ذات الوقت إلى دعم المجتمع الدولي لجهودها الرامية إلى تحقيق معدلات تنمية عالية ومستدامة، تمكنها من اللحاق بركب التقدم العالمي والإسهام الفاعل في مسيرة الحضارة الإنسانية. (التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة، 2012، 6).

وعلى الرغم من أهمية الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية الألفية إلا أن واقع الدول النامية يعاني ظروفاً اقتصادية واجتماعية صعبة، كنقص التغذية وندرة المياه الصالحة للشرب, وانتشار الأوبئة والأمراض, والحرمان من الحد الأدنى من التعليم, خاصة للفتيات, واستخدام السيئ لعمالة الأطفال, والمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية, والفجوة العلمية التكنلوجية الواسعة بين الدول التي تفصل بين المتقدمة والنامية, وعدم التنفيذ الفعال للاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، وضعف دور مشاركة الأطراف المجتمعية في توحيد جهودها نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛ مما أعاق تحقيق تقدم كبير على المستوى الوطني، والعربي والدولي, كل هذا وغيره؛ شكل تحديات جسيمة تعرقل جهود تحقيق التنمية البشرية بمفهومها الواسع، إلا أن تحقيقها ليس مستحيلاً إذا؛ ما تضافرت الجهود الوطنية والمجتمعية والدولية، وتوفرت الموارد الكافية، في تحقيق التنمية المستدامة, ورفاهية المجتمعات حاضرا ومستقبلا.

ومما سبق؛ فإن شكلة البحث الحالي تتلخص بالسؤال الرئيس، الآتي :

ما دور المشاركة المجتمعية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة؟

أسئلة البحث : ومن خلال سؤال البحث الرئيس، تتفرع منه أسئلة فرعية :

1- ما مفهوم وأهمية وأهداف وأساليب ومعوقات المشاركة المجتمعية ؟
2- ما مفهوم وأهمية ومبادئ وأهداف وأبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة ؟
3- ما دور المشاركة المجتمعية في التنمية المستدامة ؟
4- ما التحديات التي تعيق المشاركة المجتمعية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة؟

أهداف البحث : يهدف البحث الحالي إلى التعرف على :

1- مفهوم وأهمية وأهداف ومجالات وأساليب المشاركة المجتمعية.

2- مفهوم وأهمية ومبادئ وأهداف وأبعاد التنمية المستدامة .

3- دور المشاركة المجتمعية في التنمية المستدامة .

4- التحديات التي تعيق المشاركة المجتمعية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث؛ من أهمية موضوعه, وهو دور المشاركة المجتمعية التنمية المستدامة، حيث أن المشاركة المجتمعية تعد مبدءا من مبادئ التنمية المستدامة، وتكمن الأهمية، من خلال الآتي :

أ) أصبحت حماية البيئة ومواردها, وخلق الوعي البيئي والتفهم الصحيح لقضايا البيئة بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في ظل التنمية المستدامة هدفا أساسيا للإنسان ولمنفعة المجتمع.

ب) تزايد الاهتمام العالمي والعربي بالمشاركة المجتمعية كمبدأ أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

ج) أهمية توسيع نطاق المشاركة المجتمعية في مختلف القضايا التنموية، من خلال إعطاء دور أكبر للجماعات المحلية في تحديد أهداف التنمية وتوجهاتها، ومن ثم المشاركة في تنفيذ سياستها وبرامجها.

حدود البحث :

من خلال عنوان البحث، ستقتصر حدوده على **الحد الموضوعي ،** والمتمثل بـــ:

دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة.

مصطلحات البحث :

1- **الدور , عرفه, عطوي,**(2001, 72), **بأنه :**

- " مجموعة من الأنشطة والسلوكيات، التي يقوم بها المؤسسات المختلفة لتحقيق ما هو متوقع منها في مواقف معينة".

- **التعريف الإجرائي :** هي المهمة والوظيفة التي تقوم به أطراف المشاركة المجتمعية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية..وغيرها, من أجل الحفاظ على الموارد الحالية وترشيد استخدامها, والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة منها .

2- **المشاركة المجتمعية**, عرفها، عباس،(2014، 95)، بأنها :

" إسهام المواطنين طواعية في الجهود التنموية في الراي أو العمل أو في التمويل في جهود التنمية وتحقيق أهدافها، وتعمل المشاركة على تحقيق الانتماء، وتزيد من ثقة المجتمع في نفسه والتعاون لمواجهة المشاكل وتحسين ظروف المعيشة والارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية."

- **التعريف الإجرائي** : هي العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من أفراد المجتمع المحلي وهيئاته المختلفة؛ ليساهموا بالفكرة، والمشورة، والموارد المادية والبشرية؛ لتحسين رفاهية المجتمع وتطوره حاضرا ومستقبلا.

3- **التنمية**, عرفها, حسن,(1975, 154-155), بأنها :

"الانتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع متقدم صناعي, يلائم حاجات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والفكرية".

4- **التنمية المستديمة : عرفها، الحافظ،**(2006، 2)**؛ بأنها :**

" التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دن المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية، وهي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات بشرط تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

- **التعريف الإجرائي** : هي المحافظة على الموارد الحالية وحسن استغلالها وعدم الإضرار بحقوق الأجيال القادمة من مختلف المجالات التنموية المستدامة.

ثانيا : الدراسات السابقة :

يتضمن, هذا البحث عرضا بالدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، ويحتوي على دراستين محليتين، ودراستين عربيتين, ودراسة أجنبية، حسب الآتي :

1- **دراسات محلية :**

- دراسة, بامر, (2006), والتي هدفت إلى : تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية في اليمن, وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني أصبحت تقوم بدور الشريك الفاعل في عملية التنمية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية, ولعل أهم هذه الأنشطة تدعيم خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية ومجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة, ومجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية ومجال الدفاع عن حقوق الإنسان, ومجال الطفولة وتنمية المجتمعات المحلية, كما توصلت هذه الدراسة أن هذه المنظمات تواجه العديد من الصعوبات, مثل : أن بعض أنشطة هذه المنظمات موسميا, وضآلة التمويل المقدم من الحكومة لهذه المنظمات, وأن البناء الهيكلي لمعظم هذه المنظمات لا يرتبط بالأهداف التي أنشأت من أجلها, وقلة التدريب والتأهيل الموجه لقيادات وأعضاء الهيئات الإدارية.

- **دراسة؛ الحمادي،**(2013)، **بعنوان: "تطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن".**

وهدفت إلى تطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن وتفعيلها وتوسيع نطاقها، وتعزيز دورها في تحقيق أهداف التنمية المحلية والمستدامة؛ بما يمكن من خلق شراكات فاعلة بين الوحدات الإدارية المحلية، وكافة الأطر التنظيمية في المجتمعات المحلية من خلال منظومة متكاملة تشمل منهجية وأدلة وآليات عمل مقننة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من **النتائج، أبرزها:**

- وجود تطبيقات مختلفة لعدد من المنهجيات، واهتمام الحكومات المتعاقبة بموضوع الشراكة، ووجود عوامل عدة محفزة لتفعيل المشاركة المجتمعية.
- اعتمد قانون السلطة المحلية الحالي على مبدأ "توسيع المشاركة الشعبية, حيث نصت المادة (4), على "توسيع المشاركة الشعبية – في التنمية-.
- هناك قصور في الجوانب التشريعية فيما يتصل بتحديد الأدوار المختلفة في إطار الشراكة بين الأطراف المتدخلة في عملية التنمية المحلية، ومهام كل طرف، وعلى وجه الخصوص المتدخلين الرئيسين إلى جانب السلطة المحلية، وهما: منظمات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص.
- هناك تشتيت للجهود المؤسسية، وهدر في القدرات والإمكانات، واستنساخ هياكل مؤسسية في غير السياق السليم، وتعارض مع التوجهات للإصلاح المالي والإداري وترشيد هيكل الدولة.
- لا توجد خطط موجهة لغرض التأهيل والتدريب في مجال المشاركة المجتمعية من قبل وزارة الإدارة المحلية.

د) دراسات عربية :

أ- دراسة الخولي،(2000)، **الموسومة بـ(الإدارة والبيئية والتنمية المستدامة):**

وهذه الدراسة عبارة عن ورقة عمل قدمت عام 2000م لمؤتمر الإدارة البيئية في الوطن العربي المنعقد في الرباط في الفترة 19-21 أكتوبر عام 2000م، وبحثت الدراسة مفاهيم التنمية المستديمة والإدارة البيئية وملامح استراتيجية العمل البيئي العربي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك غياباً لأسس واستراتيجيات الإدارة البيئية السليمة في الكثير من الدول العربية سواء أكان ذلك على مستوى الدولة نفسها، أم على مستوى المشاريع والمنشآت، وأوصت الدراسة بضرورة وضع وتطبيق استراتيجية بيئية واضحة للحيلولة دون استفحال الكثير من المشكلات البيئية في الوطن العربي.

ب- دراسة مهران، (2001): **الموسومة بـ : العوامل المؤثرة على التنمية العمرانية المتواصلة :**

وهدفت الدراسة إلى تحديد عناصر التنمية العمرانية المتواصلة وكيفية تطبيق نظم المعلومات الجغرافية باستخدام هذه العناصر لتحقيق منظومة عمرانية متوازنة وظيفياً وجمالياً، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحقيق تنمية عمرانية متواصلة يتطلب بشكل أساسي استخدام تقنيات حديثة في هذا المجال، التي من أهمها تقنية نظم المعلومات الجغرافية.

3- دراسات أجنبية :

- دراسة , فورهاد و حسن (Forhad, Hassan,2013) , **بعنوان" دور المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة في بنجلادش."** هدفت الدراسة إلى تحديد دور المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة في بنجلادش, وقد خلصت الدراسة إلى :

- إن البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية قادرة أ ن تسهم إيجابيا في عملية التنمية المستدامة إل مستوى معين, ونجاح تنفيذ البرامج يعتمد عل كفا ة العاملي في تل المنظمات.

ثانيا : المشاركة المجتمعية :

تعد المشاركة المجتمعية إحدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغيير، يمكن من خلالها الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي وحر وعادل، تدار فيه الشئون العامة, من خلال الناس ومن أجلهم على أساس احترام الكرامة الإنسانية والديمقراطية, فهي تعبر عن إحساس الجماهير بمشاكلهم، والعمل على إشراكهم في تنفيذ خطط وبرامج تنموية، مما يجعلهم أكثر حرصًا على الحفاظ على نتائج الأعمال التي ساهموا فيها, ومن القواعد الأساسية لتنمية المجتمع ضرورة المشاركة المجتمعية للنهوض بالمجتمعات المحلية، فالتنمية أيًا كان نوعها أو مجالها اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا أو سياسيًا...تعد مسؤولية جماعية، يشارك فيها كل فرد أيًا كان موقعه في المجتمع, **(صندوق تطوير و البلديات، 2009).**

- **مفهوم المشاركة المجتمعية :**

إن المشاركة المجتمعية تعد تطبيقا للمسؤولية الاجتماعية من جانب القرد والجماعة نحو المجتمع الذي يتنمون إليه، ففي المشاركة يتولى الفرد مسؤوليته الاجتماعية عن نفسه وعن الآخرين، كما أن المشاركة المجتمعية في حقيقتها تنمي الشعور القومي بالانتماء وتعزز من شعور الفرد بالملكية، فعندما يعمل الأفراد معا في مهمة واحدة تزيد فرصة الفرد من الشعور بالملكية،(العجمي، 2007، 92).

وللاقتراب من مفهوم المشاركة المجتمعية يقتضي توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيدا لطرح مفهوم المشاركة المجتمعية، فالمشاركة تختلف مسمياتها، فهناك من يطلق عليها " المشاركة الشعبية"، أو " المشاركة العامة"، وهناك من يسميها :" المشاركة الجماهيرية"، وبالرغم من اختلاف هذه المسميات؛ إلا أنها تدور كلها حول معنى واحد : وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل الأعمال وفي كل المستويات في مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وغيرها، أي المشاركة المباشرة للجماهير في شؤون المجتمع، ولس عن طريق المشاركة النيابية، كممثلي الشعب أو المجالس المنتخبة، والتي تعتبر مشاركة غير مباشرة،(تاج الدين، 2012، 9).

ويعد مفهوم المشاركة من المفاهيم التي لم تحظ بالتحديد القاطع، فغالبا ما يكون المفهوم مرتبطا بمجال آخر من مجالات المعرفة، ففي ارتباط المشاركة بمجال السياسة، يعرفها،

خليفة ،(2009، 48-115)، بأنها الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار الحاكم وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، بمعنى أن المشاركة متاحة لأي فرد من أفراد المجتمع، ويشترط لذلك؛ توافر قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع.

وفي ارتباط المشاركة بالمجال الاجتماعي، يعرفها، جميل،(1986، 20-53)، : " بأنها الوجه الآخر لحرية الرأي والتعبير، التي هي من أهم الحريات الأساسية، والتي هي حق من حقوق الإنسان، والذي تقر به الهيئات العالمية لحقوق الإنسان" ، ويرى الباحث أن قبلها الأديان السماوية.

أما ارتباط المشاركة المجتمعية بالمجالين السياسي والاجتماعي معا، فقد عرفها، الفوال،(1982، 34-216)، بأنها: "عملية تمكين الأفراد من أن يكون لهم دور، سواء أكان ذلك من خلال صُنع القرار السياسي، أو في توجيه السياسة الاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه، وذلك بالمشاركة في وضع الأهداف العامة لهذا المجتمع وانتقاء أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف".

ويرى كل من وتر و نايس وكنفت وتشارلز (water, Nick, Knevit, Charles,1990), أن المشاركة مبنية على مفهوم جوهري هو أن البيئة يكون أداؤها أفضل؛ إذا ساهم سكانه في إنشائها وإدارتها بدلا من التعامل معهم كمستهلكين غير نافعين.

ومما سبق؛ فإن المشاركة المجتمعية: تعني إسهام أفراد المجتمع بالرأي والفكر والتمويل والاستشارة والتأثير والجهود التطوعية وكل ما من شأنه تحقيق التنمية المنشودة، من خلال تمكين الأفراد من أن يكون لهم دور هام في صنع القرار السياسي، وفي توجيه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الذي يعيشون فيه .

أهداف المشاركة المجتمعية : (الطاهر، بدون، 4).

تعمل المشاركة المجتمعية على تحقيق الأهداف التالية :

- **تقليل التكلفة**، حيث تعمل المشاركة على ترشيد القرارات وترتيب الأولويات حسب حاجات السكان، مما يحقق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة.
- **ضمان التأييد الجماهيري والشعبي للمشروعات**، حيث أن المشاركة وسيلة لتقريب حاجات السكان ومطالبهم مع واقع الموارد المحلية المتاحة، مما يحقق رضا السكان المحليين ودعمهم للمشروعات التنموية.
- **توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية**، ففي حال غياب المشاركة؛ فإن الضغوط الشعبية تتجه نحو الحاجات المادية أو الاستهلاكية، ولا تتفهم أهمية المشروعات الإنتاجية التنموية المستقلة، لذلك؛ فإن مشاركة المواطنين تعمل على توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية بدلًا من

الحاجات الاستهلاكية، بما ينعكس إيجابًا على حياة المشاركين في المستوى الزمني المتوسط والبعيد.

- **تحقيق الفاعلية للمشروعات**, وهذا من خلال :
- توفير بيانات حقيقية على واقع المجتمعات المحلية.
- إقامة نسق من العلاقات السليمة، يراعي قيم وعادات المجتمع.
- ضمان التكامل والتعاون المشترك بين مستويات التنمية الوطنية والمحلية.

- **تحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الاجتماعية :**حيث أصبحت المشاركة مطلب الهيئات الدولية لضمان الاستخدام الأمثل للمساعدات وتوجيهها لصالح الجماهير، مما يشكل تحديًا للحكومات نحو تعزيز المشاركة الشعبية لتلبية مطالب المنظمات الدولية.
- **تحديد المشكلات والحاجات الحقيقية للسكان المحليين :**تعمل المشاركة على تحديد المشكلات والحاجات للسكان المحليين فعليًا، ومن ثم تحقيق إدارة كفيء للموارد المحلية.

من خلال؛ ما سبق من أهداف المشاركة المجتمعية فإن تظافر الجهود المجتمعية يؤدي إلى زيادة الإيجابيات وتدني السلبيات, وتقل التكلفة ويختصر الوقت والجهد, فضلا عن تحقيق أهداف المشاركة في المجتمع, تحسن متواصل, وتقدم وازدهار وتنمية مستدامة.

أساليب المشاركة المجتمعية :

ويتم تقسيم أساليب المشاركة المجتمعية، كما وضحها، (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ، 1985، 242)، و(عبدالمنعم، 1999، 33)، على النحو الآتي :

أ -**المشاركة المباشرة**، مثل : الإقبال على الأنشطة التطوعية، بدءاً من عضوية الجمعية اللجان، والترشيح في الانتخابات لعضوية مجلس العمومية أو عضوية إحدى الأمناء، والاشتراك في الأنشطة التي تمثل الرأي الآخر داخل المجتمع، ومناقشة الأمور المتعلقة بالتنمية ومسيرتها ومستقبلها، والاهتمام بكل هذه الأمور بشكل متواصل.

ب -**المشاركة غير المباشرة**، مثل : المعرفة والاهتمام بما يتم داخل المجتمع، والمشاركة في أحد أنشطة التنموية، وتقديم بعض الجهد والوقت التطوعي، التجاوب والتعاطف مع رسالة التنمية وبرامجها.

إن أساليب المشاركة المجتمعية تختلف باختلاف أشكال المهام والأدوار للأطراف المعنية, وكذلك نوعية المساهمة المقدمة, بحيث تحدد الأعمال التي يتم القيام بها والأطراف المعنية بذلك.

معيقات المشاركة المجتمعية التنموية :

تساهم المشاركة المجتمعية في تحقيق مبدأ التنمية بالمساعدة على تحديد المعيقات والتحديات التي تبطئ من عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، مما يسهل التخطيط والتطبيق, ويساهم في رفع الإنتاجية على مستوي المواطن والحكومة في آن واحد, ومن هذه المعيقات التي تحد من المشاركة المستدامة, والتي أشار إليها, حلبي، (1984، 43)، كما يلي :

- الضعف في حيز السلطات المسئولة، من حيث إيمانها بضرورة المشاركة في عملية التخطيط والتنمية المستدامة.
- عدم القدرة على التعبير وحرية الرأي لجميع أفراد المجتمع بشكل كاف، بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.
- عدم إتاحة الفرصة الكافية لمساهمة في إحدى مراحل العمل المجتمعي، وذلك بسبب محدودية النطاق الاقتصادي.
- الفجوة الواسعة بين أصحاب القرار في مؤسسات المجتمع التنموية والعاملين فيها من جهة, والسكان من جهة أخرى.
- غياب سياسات التحفيز والتشجيع من الدولة.
- عدم معرفة العاملين لحدود مشاركتهم التنموية وفهمهم للمشاركة ومتطلبات تحقيقها للتنمية المستدامة وظروفها.

إن أهم الإشكاليات التي تواجه عملية المشاركة المجتمعية في التنمية، هي إشكالية عدم التنسيق والتنظيم لهذه الجهود، أو ما يمكن وصفه بعدم وجود آلية إدارية لتنظيم جهود المشاركة المجتمعية، حتى يسير العمل بين كافة الشركاء والأطراف نحو تحقيق الأهداف المرجوة, وغياب الوعي الرسمي والشعبي, وجزئية التشريعات والقوانين, وتداخل المسؤوليات انعكاسا لقصور التشريعات والقوانين, وشحة الموارد المالية المتاحة, وشبه انعدامها على مستوى ميزانية الدولة, وغياب الخبرات الوطنية المحلية, وانعدام الإمكانيات الفنية والأجهزة الحديثة, كل هذا وغيره؛ يتطلب تحديد المعيقات, والعمل على حلها بتكاتف الجهود الحكومية والمجتمعية, بآلية عمل واضحة.

ثالثا: التنمية المستدامة :

- **نشأة التنمية المستدامة :**

بداية؛ ظهرت التنمية التي تم تعريفها, في إعلان " الحق في التنمية " ، الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986 م ، وتعني عملية التنمية بأنها: " عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد" .

فقد أدى تطور التنمية إلى : زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي, وزيادة في الاستهلاك، وتحسين في مستويات المعيشة في العالم بشكل عام، وزيادة معدلات العمر المتوقع للإنسان، ونقص في معدلات وفيات الرضع والأطفال، وتخلص العالم من عدد من الأوبئة، وزيادة نسبة السكان الذين يتمتعون بمياه الشرب ووسائل الصرف الصحي، وزيادة نسبة المتعلمين في مراحل التعليم, (الرفاعي، 2003، 33).

ولكننا نشاهد على الجانب الآخر؛ إضرارا بالمحيط الحيوي، كقطاع الغابات، وتدهور الأرض، واستنزاف المعادن، والإسراف في استهلاك واستنزاف الموارد الطبيعية، وإزاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية؛ فإنه لابد من الوقوف والتأمل لمقارنة ما حققته سياسات التنمية المتبعة من مكاسب ومضار هدامة، فكان لابد من إيجاد نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي, أو على الأقل أسلوب لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج, وعلاقته مع البيئة، ومن هنا؛ كانت التنمية المستدامة مسارا جديدا للتنمية، (المرجع السابق، 2008، 22).

فلم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته؛ بل؛ استكملت الأمم المتحدة عقد المؤتمرات الدولية بهذا الخصوص, ومن هذه التقارير : (صهيب، 2012، 52)، (عبدالكريم، ابراهيم ،2000 ، . 294)،

1- **الأول : عقد في ستوكهولم(السويد) عام** 1972 م، تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان, وصدر تقرير " حدود النمو " ، الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك؛ ، واستنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع، المراعي، الغابات، مصايد الأسماك) , والموارد غير المتجددة، رواسب المعادن، حقول النفط والغاز الطبيعي، طبقات الفحم يهدد المستقبل، فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل, وفي عام 1987م، أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقريرا , بعنوان : "مستقبلنا المشترك"، كانت رسالة هذا التقرير؛ الدعوة إلى أن تراعى تنمية الموارد البيئية لتلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية.

2- **الثاني : عقد باسم " قمة الأرض" بالبرازيل،** عام 1992 م, تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، التي انبثق عنها وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن الحادي والعشرين)، تضمنت أربعين فصلا , تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الموارد الطبيعية)، والتنمية الاجتماعية (الصحة، التعليم) ، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية, وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

3- **والثالث:** والذي انعقد باسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة, في جوهانسبورغ, جنوب إفريقيا, عام 2002م.

إذا؛ فالتطور من فكرة بيئة الإنسان, عام 1972 م، إلى فكرة البيئة والتنمية، عام 1992 م، إلى فكرة التنمية المستدامة, عام 2002م، عام ينطوي على تقدم ناضج، ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الإنسان, كما كان يعتقد في 1972 م ؛ إنما للعلاقة وجه آخر: هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما حصله من المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروات، فتحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية.

هذ؛ وقد أشارت التصريحات الرسمية للدول العربية المشاركة في هذه المؤتمرات الدولية المهتمة بالبيئة والتنمية المستدامة : إلى الالتزام بالعمل معاً في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة.

مفهوم التنمية المستدامة :

عرفت؛ التنمية تاريخيا؛ بأنها: الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، بل؛ ذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي ولمعدلات التزايد السكاني، ورغم الاهتمامات بالمجالات الأخرى؛ كالصحة والتعليم، إلا أن النظرة الغالبة كانت اقتصادية، أو بالأحرى كانت اقتصادوية، بمعنى؛ أنها كانت تركز على زيادة الإنتاج, من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات، أي أن التنمية ليست سوى مرادفا للنمو الاقتصادي السريع، (العيسوي، 2003، 1).

وعرفها, الهيتي,(2013, 17), بأنها "تلبية حاجات الحاضر دو الحد من قدرة الأجيال المستقبلية عل تلبية حاجاتها, من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية جنب إلى جندب مع النمو الاقتصاد والانسجام الاجتماعي.

مما سبق؛ فإن التنمية المستدامة؛ عبارة عن إدارة محلية إقليمية عالمية, تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية من سوء الاستخدام بواسطة تطبيق نظم وبرامج بيئية سليمة للحصول على الموارد اللازمة للعيش بحياة صحية نشطة, وفق منظور اقتصادي واجتماعي يلبي احتياجات الجيل الحاضر والمستقبلي (الحساني، 2017، 32).

أهداف التنمية الحضرية المستدامة :

يشير, عبدالسلام و حسن, (2003, 1) , إلى أن التنمية المستدامة تهدف إلى:

- تحقيق الحياة الصحية والمنتجة للإنسان.

- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والاستقرار.
- توفير الحق للأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والثروات, من خلال ترشيد استغلالها دون إسراف أو تبذير.
- رفع المستوى المعيشي للأفراد والحد من الفقر.
- المشاركة المجتمعية في وضع السياسات ومراجعتها وصنع القرار.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.

ومن أهداف التنمية المستدامة, ربط التكنلوجيا الحديثة بأهداف المجتمع ولخدمته, من خلال التوعية بأهمية التقنيات الحديثة في مجال التنمية, وكيفية استخدام هذه التقنيات لخدمة المجتمع دون أن يكون لها أضرار وآثار بيئية عليه.

أهمية التنمية المستدامة :

تنبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دو التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم., ومن أهمية التنمية المستدامة, كالتالي : (الجوزي, 2012, 73).

- أنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.
- أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
- تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.

ومن أهمية التنمية المستدامة أنها عملية تكاملية لتنفيذ السياسات التنموية بين الجهات الحكومية وأطراف المجتمع المحلي, حول ما يتفق على تنفيذه من سياسات وبرامج وأهداف تسهم بشكل كبير في تلبية متطلبات الحاضر والمستقبل .

مبادئ التنمية المستدامة ومرتكزاتها :

إن مفهوم التنمية المستدامة يقوم على عدة أسس، أبرزها؛ ما يلي :(البنك الدولي، 1997، 119)

- **الاستمرارية**, بمعنى أن عملية التنمية عملية مستمرة لا تتوقف باعتبارها من العمليات الأساسية والضرورية اللازمة لكافة المجتمعات البشرية.

- **التوازن**: فالتنمية المستدامة تقوم على ضرورة تحقيق التوازن على عدة مستويات، **الأول** : المستوى الزمني: ويشمل الحاضر والمستقبل، ومن ثم فالتنمية المعاصرة لابد وأن توازن بين متطلبات الحاضر ومتطلبات المستقبل، فلا ينبغي أن يتم تحقيق التنمية في الحاضر باستنزاف الموارد المتاحة دون مراعاة لاحتياجات المستقبل من هذه الموارد، ويجب ألا تحمل أجيال المستقبل أعباءها، والمستوى **الثاني** للتوازن؛ هو تحقيق التوازن في المصالح؛ سواء بين المصالح العامة والخاصة، أو بين المصالح الخاصة لكافة الأطراف في المجتمع، والمستوى **الثالث** للتوازن : هو المستوى المكاني، ويعني أن تتم في كافة المناطق التي يشملها إقليم الدولة، أما المستوى **الرابع** للتوازن؛ فهو المستوى النوعي الذي يضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في عملية التنمية، والمستوى **الخامس** : التوازن في الأدوار الحكومية والخاصة، هذا؛ فضلا عن الأدوار التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني، والمستوى **الأخير؛** هو التوازن بين الطموحات والإمكانيات والموارد المتاحة.
- **الشمول**: بمعنى أن التنمية المستدامة تشمل كافة جوانب الحياة في المجتمع، وكل أبناء المجتمع، وكافة مناطق الدولة .
- **المشاركة**: بمعنى أن التنمية المستدامة تتطلب تضافر كافة الطاقات والجهود المتاحة في المجتمع، ومن ثم؛ فهي تقوم على توسيع نطاق المشاركة في كافة المجالات، بما يؤدي إلى تعبئة كافة موارد المجتمع وطاقاته وتوجيهها باتجاه المسارات المحققة للتنمية.
- **التدرج**: تتطلب عملية التنمية المستدامة التدرج المنظم والمدروس في صنع السياسات واتخاذ القرارات وتطبيق برامج العمل ومتابعتها، بما يؤدي إلى تكامل هذه البرامج في المحصلة النهائية لتحقيق أهداف عملية التنمية.
- **المرونة**: وتعني القدرة على تكييف عملية التنمية المستدامة مع المتغيرات والمستجدات التي تحيط ببيئتها الداخلية والخارجية.

ومما سبق؛ نجد أن التنمية المستدامة عملية هادفة ومستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها، وهي عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد، وذلك؛ حفاظا من احتماليات انهيار مقومات التنمية، يتخلل ذلك المرونة والتدرج والتكامل بين متطلبات التنمية وحاجات الحاضر والمستقبل.

أبعاد التنمية المستدامة: (المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2018، 5)

البُعد الاقتصادي: ويهدف هذا البُعد بالنسبة للبلدان الغنيّة إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنيّة مقارنة بالدول

الفقيرة، فمثلاً؛ يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

البُعد الاجتماعي: تشمل عملية التنمية المستدامة تنمية بشرية، من خلال العمل على تحسين مستوى الرعاية الصحيّة والتعليم؛ فضلاً عن عنصر المشاركة؛ حيث ينبغي أن يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثّر في حياتهم، حيث يشكّل الإنسان محور عملية التنمية المستدامة، والتعريفات المقدّمة حولها، حيث تشير إلى عنصر العدالة والإنصاف والمساواة، من خلال إنصاف الأجيال المقبلة، والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار، كما إن إنصاف القسم من البشر الحيّ حالياً الذين لا يتمتّعون بفرص متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين هذه الفئات، من خلال تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحيّة.

البُعد البيئي: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية: كالاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث يترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد. ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات. والتحديد.

ويلخص هذه الأبعاد (غنيم و أبو زنط، 2008، 177)، حسب الجدول (1)، الآتي ::

جدول(1)،

يبين أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الأيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البلوجي
العدالة الاقتصادية	استدامة المؤسسات	الإنتاجية البيولوجية
	التنوع الثقافي	القدرة على التكيف

المصدر،(**أبوزنط، وغنيم**،2008، 177)

وهذه هي الأبعاد الأساسية (الاقتصادية, والاجتماعية, والبيئية), لتحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر, وهذه الأبعاد الثلاثة؛ متداخلة ومترابطة فيما بينها, يطلق عليها مثلث الأبعاد المستدامة.

تحديات التنمية المستدامة : ومن هذه التحديات :(غانم, 2012, 10)

- الزيادة المطردة في عدد سكان العالم.
- نتشار الفقر المدقع في العالم.
- عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن.
- تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية, كارتفاع درجة الحرارة, والجفاف, مما أدى إلى التصحر.
- الأمية.
- عدم كفاية مصادر التمويل.

ولعل هذه التحديات وغيرها, سواء داخلية أو خارجية, تتطلب تكاملا بين المؤسسات الحكومية والمجتمعية لتوفير المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة, من خلال الأدوار والمهام, وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا؛؛؛؛

مؤشرات التنمية المستدامة:

لقياس التنمية المستديمة؛ فهناك عدد من المؤشرات بالاعتماد على معايير مختلفة، ولعل أهمها يتمثل؛ فيما يلي : (قرين, 2008), (غنيم, وابو زنط, 2007, 26: 28) :

1-**المؤشرات الاجتماعية :** تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الآتي :

أ- **المساواة** الاجتماعية : تمثل نوعية ومستوى الحياة المشتركة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وتحقيق العدالة للأجيال المستقبلية والحالية, ويلاحظ أن أغلب الدول لم تصل إلى مستويات جيدة في توزيع الموارد، حيث ارتفع عدد الفقراء في العالم, من 800 مليون نسمة, عام 1980 إلى 1000 مليون نسمة, عام 1992 م, وإن هذا العدد في ازدياد مستمر.

ب- **الصحة العامة :** هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة, حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة. www.alnoor.se/article.asp

ج- **التعليم :** يعد التعليم من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة؛ لارتباط مستويات التعليم مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي المتحقق في أي مجتمع، ويتمثل هدف مؤشر التعليم في تحقيق

تعميم التعليم الابتدائي، ويتم قياسه بالمؤشرات التالية: صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي, معدل الإلمام في القراءة و الكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة.

د- **السكن :** يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين، ويقاس السكن بمؤشر حصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية

ج- **النمو السكاني :** يكون ذلك من خلال إيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، ويتمثل المؤشر المستخدم للقياس في النسبة المئوية لنمو السكان.

د- **دليل التنمية البشرية : HDI** يعد أحد أهم المؤشرات الاجتماعية، حيث يعبر عن مدى توجيه الموارد المالية للبلد أو الدولة باتجاه التنمية البشرية , ويتم حساب هذا الدليل بدلالة ما يسمى بمعدل الحرمان أو القصور في كل من المكونات الثلاثة للتنمية والمتمثلة في، العمر المتوقع عند الميلاد، التحصيل العلمي، الدخل.

2- **المؤشرات الاقتصادية:**

هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين هما:

أ- **البنية** الاقتصادية : التي يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية ، ويعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إمكانية إظهار البعد الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحادث في دولة ما، لذا يحاول الباحثون في مجال التنمية المستدامة دراسة مدى تأثير التطور الاقتصادي من جهة، وانعكاساته على الجانب البيئي والاجتماعي من جهة أخرى، ولعل أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما؛ هي كالتالي:

-**الأداء الاقتصادي** : ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.

-**التجارة :** وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

-**الحالة المالية :** وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي.

ب- **أنماط الإنتاج والاستهلاك :** يعد من أهم العوامل في التنمية المستدامة، فلا بد من المحافظة على تلك الموارد، وجعلها متاحة لكل سكان العالم للحفاظ على الموارد بشكل متساو، وضمان بقائها للأجيال القادمة, وتتمثل أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة في:

- **استهلاك المادة الخام الطبيعية :** وتقاس بمدى كثافتها في الإنتاج.
- **استخدام الطاقة :** يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد.

- **إنتاج النفايات وإعادة تدويرها** :وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية.
- **النقل والمواصلات** : تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية، ... الخ.)

3- المؤشرات البيئية: يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة من كل جوانبها، ويأخذ مؤشر الاستدامة البيئية بعين الاعتبار الإنجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية، بالإضافة إلى القدرة الاقتصادية, ومن هذه المؤشرات :

- **الأنظمة البيئية** : الحفاظ على الأنظمة الطبيعية في مستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور, من خلال:
  - **تقليل الضغوطات** البيئية : درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.
  - **تقليل الهشاشة الإنسانية** : تكون فيه النظم الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي .
  - **القدرة الاجتماعية والمؤسسية** : قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.
  - **التعاون الدولي** في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود . وتشمل المؤشرات البيئية: كالغلاف الجوي وترقق طبقة الأوزون والمناخ , ونوعية الهواء.
- **الأراضي** : وأهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي, تتمثل في:
  - **الزراعة** : يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.
  - **الغابات** : يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض.
  - **التصحر** : يتم قياسه بحساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- **البحار والمحيطات والمناطق** الساحلية : حيث أن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب العيش لسكان المناطق الساحلية, وتواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل.
- **المياه العذبة** : ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما:
  - **نوعية المياه** : تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.
  - **كمية المياه** : تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

رابعا : دور المشاركة المجتمعية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة :

إنّ مفهوم المشاركة المجتمعية يتضمن درجة من الفعالية الذاتية الواعية التي تمكن الأفراد من إدارة شئونهم بأنفسهم تخطيطاً وتنفيذاً, مع ما يعنيه ذلك من تحديث عميق وشامل لأسلوب حياتهم , كما يؤدي تهميش المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص في عملية التنمية بشكل عام؛ إلى نقص الكفاءة والفعالية والمنافسة.

وتقوم فالمشاركة المجتمعية على تفعيل جميع أطراف المجتمع, بحيث تزيد من كفاءتهم في شتى مواقع عملهم, وبذلك تحمل في طياتها معنى قوتها واستمرارها, وتتمثل هذه المعاني؛ ليس في تمكين الناس من الحصول على المنجزات التنموية فحسب؛ بل؛ أيضا؛ من تحديد أنماط التنمية ومعدلاتها, وتتمثل هذه العلاقة؛ ببلوغ المشاركة المجتمعية دورها المناط بها تجاه متطلبات التنمية المستدامة, ويتمثل دور المشاركة المجتمعية دورا حيويا في تأكيد توفير متطلبات التنمية المستدامة في كافة جوانبها لمعالجة المشكلات التي أعاقت تنمية المجتمع وتطوره, ومن هذه المطالب التنموية, المطلب (البيئي, الاقتصادي, الاجتماعي), يليها دور المشاركة المجتمعية في الحفاظ على هذه المطالب, لتحقيق التنمية المستدامة, كالآتي :

أ) **متطلبات عامة**, (Power,2006,3), وهي ما تحتاجه التنمية المستدامة في استمراريتها بشكل عام, ويمكن الوصول لهذه المتطلبات من خلال صياغة استراتيجية وطنية, وتوفر الإدارة السياسية, وتعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة سياسة التنمية المستدامة, وإقامة القدرات الوطنية, وتنظيم المجتمع, من خلال إدارة الشبكات الاجتماعية وإبقائها في المناطق الحضرية, وتوفير الظروف الآمنة.

ب) المطلب البيئي, ويتمثل دور المشاركة المجتمعية, بالآتي :

- زيادة الوعي البيئي ومعالجة مشاكل البيئة محليا, من خلال القيام بمشاريع, وتنفيذ برامج تكون أهدافها وضحة من البداية.
- تحقيق الوصول الشامل والعادل إلى مياه شرب آمنة وبأسعار معقولة للجميع.
- الاستشارة البيئية, والمشاركة في وضع القرار البيئي داخل الهيئات العامة.
- تجنب الكثير من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الإنسان, وغيره من أحياء الأرض.
- عدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية .

ج) المطلب الاجتماعي, ويتمثل دور المشاركة المجتمعية , كالتالي: (عبدالحليم, 2008),

- تدعيم التعليم, والعمل على تحقيق هدف التعليم لصالح الجميع.
- الوصول المتساوي لجميع النساء والرجال إلى التعليم التقني والمهني والجامعي بتكلفة معقولة وجودة.
- الاهتمام بصحة الأمهات, وذلك بتوعية الأمهات الحوامل وكيفية المحافظة على الصحة والقضاء على المرض.

- مكافحة الفقر, واستغلال الموارد المتاحة, والعمل على توعية المجتمع بحقهم في العيش الكريم
- ضعوا حداً للجوع وضمان وصول جميع الناس ، ولا سيما الفقراء والأشخاص الذين يعانون من أوضاع مستضعفة ، بمن فيهم الأطفال ، إلى طعام آمن وغذاء وكافٍ على مدار السنة.
- التمكين الاجتماعي, ويشمل التمكين التعليمي والصحي, ومجال مناهضة العنف ضد المرأة, فالمجال التعليمي يرتبط بالمشاركة في برامج محو الأمية, وتوفير الأدوات الدراسية للفتيات, والعمل على القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم, أما المجال الصحي, يتضمن التوعية بأهمية الرعاية الصحية والإنجابية للنساء, (علي, 2008)
- نشر التربية البيئية, من خلال تدريب الأفراد لتحمل مسؤولياتهم, وتنمية وتطوير الشعور بالمواطنة.
- تنشئة السلوك المبني على الوقاية, والتوعية بالقدوة, وتعريف الأشخاص على حقهم بالعيش الكريم في بيئة نقية.(الرفاعي, 1997).

ج) **المطب الاقتصادي : ويتمثل دور المشاركة المجتمعية بـــ** : (هرموش, 2010), و (ملاوي, 2003)؟

- **التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات**, فهي تدخل ضمن أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة(البيئي, الاقتصادي, الاجتماعي), والعمل مع إدراج أهداف المسؤولية الاجتماعية مع أهداف التنمية الاقتصادية, مما يؤدي إلى تبني معنى أوسع, يعود بالنفع بالفائدة على كل أفراد المجتمع بيئيا واجتماعيا واقتصاديا, وتحقيق التوازن في العائد بين المشرع الاقتصادي وحماية البيئة من التلوث, واعتبار المجتمع المدني رقيب ومشارك أساسي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي التنموي المستدام.
- **الكفاءة في تقديم الخدمات الاجتماعية**, **من** حيث تقديم خدمات بمستوى أعلى جودة وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية, والتنافس للحصول على دعم وتمويل, وتحديد احتياجات المحيط وتلبية احتياجاته الاقتصادية.
- **تشجيع العمل التطوعي**, الذي يعتبر استثمارا لوقت الفراغ لجميع المتطوعين بشكل عام.

ويتضمن أيضا؛ المساعدة في توفير بيئة ملاءمة لجذب المستثمرين للاستثمار في مختلف القطاعات, وتعزيز دور الإدارة الاقتصادية لمؤسسات الدولة بتطوير قدرات الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

مما سبق, فإن متطلبات التنمية المستدامة, هدفها الأساسي استدامة الموارد البشرية والبيئية, وذلك؛ لا يتم إلا من خلال التكامل بين البيئة والمجتمع والتكنلوجيا, وتسخير كل ذلك لصالح الإنسان ورفاهيته, والحفاظ على الموارد من التدمير والاستنزاف.

أدوار المشاركة المجتمعية, من حيث المسؤولية الفردية والجماعية والقانونية في تحقيق التنمية المستدامة, كالآتي : (الحسن, 20111, 9).

أ) **دور الفرد** : إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك, بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله, وكذلك بمن سيأتي بعده, فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له, وبالتالي؛ فإن كل إنسان أيا كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه, أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته, أو على مستوى صانع القرار, أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل, فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته؛ فإن الفرد أيضا هو الأساس في بناء هذه التنمية.

ب) **دور الأسرة** : للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده, يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح, ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر, فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئتها؛ فإن أفرادها سيكونون كذلك, فالأسرة هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة, من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على آخرين كما نحرص على أنفسنا.

ج) **دور المجتمع** : يؤدي المجتمع دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، فالمجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة, وذلك؛ من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته, مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية, وفي نفس الوقت يهيئ أجيالا تحافظ علي بيئتها ومحيطها، وتحرص على أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة.

ويقع على المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام, من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية, التي تهدف لزيادة الدخل, وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في دور وقدرات ومشاركات تنظيمات المجتمع المدني، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة أن تعمل الحكومات والمنظمات الدولية على تمكين وتعزيز مشاركة هذه التنظيمات في نشاطاتها في المسائل البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، و تفويض السلطة للمجتمع, لكي ينمى نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهماً لكل جوانبها.

د) **دور القطاع الخاص** : إن القطاع الخاص شريك أساسي, وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية, فبالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة, فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد.

فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن, من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة؛ تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي, وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها, وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي.

إن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص؛ يجب أن تكون الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه, وتؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات, وتوفر الدعم الشعبي والرسمي.

د) الدور الحكومي : ويتمثل الدور الحكومي بالدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية, من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة, يكون كل منها مدعما ومكملا للآخر. كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي العناية بالوضع الداخلي للتنمية, وأن يكون منسجما مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة, من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية, ووضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها, وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي, ابتداءً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها .

ه) دور القانون في حماية التنمية المستدامة وتدعيمها :

إن هذا الدور هو أيضا حكوميا؛ ولكن المقصود هنا وجود آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي, فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية, وقوانين العمل والعمال, وما بين البيئة وأنظمتها؛ يجب أن تتكامل في رؤية قانونية, تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد النهج الشمولي للتنمية.

إن هذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية, ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود, كذلك يمثل تطبيق حملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد والمحتاجة لنفس طويل من قبل الجميع.

عوامل نجاح المشاركة المجتمعية في التنمية، فتتمثل في الآتي : (**خاطر**،1984، 68)

1. دعم وتنمية الإحساس بالمسؤولية وتشجيع القيادات على تحمل المسؤولية.
2. توظيف الجهود الحكومية والأهلية بفاعلية لمقابلة الاحتياجات الشعبية.
3. تنمية الميكانزمات المناسبة لتحقيق المشاركة من المواطنين من خلال الأجهزة الحكومية والأهلية.
4. توفير كادر من العاملين المدربين ذوي المهارات للمشاركة في عمليات تنمية المجتمع.

وقد ، ذكر، معهد التخطيط القومي،(2003، 45)، بعض القواعد لإنجاح **للمشاركة المجتمعية، منها :**

- **توافر إطار اقتصادي واجتماعي وسياسي موات** : لقد انتشرت في السنوات الأخيرة فكرة أن الحكمومة الجيدة هي الي توفير البيئة الملائمة لنجاح مشروع المشاركة، بيئة تتميز بالتوزيع العادل للقوة، وإدارة الموارد العامة لصالح المجتمع بأكمله، وتطبيق الحكم الديمقراطي الذي يعتمد على انتقال المسؤولية والمشاركة الشعبية، وتوافر مساحة سياسية تنطوي على كافة الوسائل التي تحفز المواطنين على المشاركة في تنمية المجتمع، وتسمح بالتأثير في القرارات التي قد تؤر على نمط وأسلوب حياتهم، ولا شك في أن كل ذلك مرهون بإجراء تغييرات لازمة وضرورية في النظم الاجتماعية والبنى السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك من خلال إيجاد صيغة ملائمة لتطبيق الديمقراطية واللامركزية، وزيادة دور المجتمع المدني وكافة مؤسسات المجتمع في وضع سياسات التعليم وتنفيذها وفقا لاحتياجات المواطنين.
- **مشاركة كافة فئات المجتمع** : وتتطلب المشاركة عدة عوامل، منها :(الزواوي، 2003، 140).

زيادة فاعلية دور المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة غير الهادفة للربح، وهناك دور أكثر فاعلية يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في كافة المجالات والساندة لمحدودي الدخل والنشاطات الطلابية، فقد أصبحت المشاركة بين القطاع والدولة في التعليم أمر واجب، وهذا من خصائص المجتمع الأصيلة الذي يراعي المسؤولية الاجتماعية.

- **وعي المواطنين بالظروف الاقتصادية والاجتماعية** : إذا كانت المشاركة تعكس مجتمعا ديمقراطيا يتميز بالعدل والمساواة، ويسمح لكل إنسان بنصيب في الموارد المختلفة وبفرصة عادلة للتأثير في عمليات صنع القرار، فإن ترجمة ذلك يتطلب وعي أفراد المجتمع بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفهما للعوامل وقوى المجتمع التي تفرزها، واقتناعا بأن التغيير ممكن من خلال جهود الفرد والجماعة التي لو تم وضع آليات لتنظيمها فسوف تحقق أقصى تأثير لها وتعكس حاجات المواطنين وظروف حياتهم، أي أن المشاركة الحقيقة تتطلب مشاركة المواطن وعزمها على تدعيمها.:(**الزواوي**، 2003، 80).
- **التقويم المستمر والمحاسبية** : من الضروري القيام بتقويم مستمر لممارسات المشاركة بمجرد بدء التنفيذ، فالمجتمعات في تطور دائم، وكذلك احتياجاتها ومطالبها، لذلك تحتاج الاستراتيجيات إلى تطوير وتعديل حتى تتناسب مع هذا التطور، كما ينبغي أن تصمم الخطط الأساسية وتدرس بعناية على أن تكون مرنة بما فيه الكفاية بما يسمح بإجراء التعديلات المطلوبة أثناء عملية التنفيذ، ويركز التقويم على درجة الآثار الخاصة بالممارسة، والتأكد من آراء المستفيدين توضع في الاعتبار، كما ينبغي الاهتمام بتطبيق مبدأ المحاسبية، وذلك بوضع معايير معينة للأداء يلتزم جميع الأطراف بمقابلتها، على أن يكون كل منهم مسئولا عن نتائج جهوده.

خلاصة البحث :

إن التحدي الأكبر أمام المجتمعات الدولية؛ هو كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر ممكن من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة, فهذا هو جوهر التنمية المستدامة, التي تم إقرارها في قمة الأرض عام 1992م, في ريودي جانيرو البرازيلية, التي تحولت إلى واحدة من أهم الإضافات الجادة في الفكر التنموي العالمي, وأن هذا التحدي لابد من تظافر الجهود الرسمية والشعبية في مختلف المجالات التنموية, وتحقيقا لمتطلبات التنمية المستدامة في الوقت الحاضر, والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في المستقبل.

نتائج البحث :

- إن التنمية المستدامة هي التي تلبي حاجات أجيال الحاضر والمستقبل بغض النظر عن جنسه وانتماءاته، وأن يتحقق الإنصاف والعدل داخل الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة.

- إن الجهود للتنمية المستدامة في الوطن العربي ما زالت تواجه تحديات عديدة, منها داخلي, والآخر خارجي.

- أهمية البعد البيئي في التنمية البشرية المستدامة؛ باعتبار البيئة شرطا ومطلبا أساسيا من متطلبات التنمية.

- لا يزال الفساد وعدم الاستقرار السياسي يشكلان عائقين كبيرين أمام التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي.

- للمشاركة المجتمعية أهمية بالغة في رفع مستويات الوعي التنموي, وتمكين الأفراد في صنع القرار السياسي، وتوجيه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الذي يعيشون فيه .

- إن المشاركة المجتمعية في التنمية مطلب ديني, ومطلوبة في كافة مجالات الحياة .

- إن واقع الدول في الوطن العربي يتسم بوجود فجوة في تحقيق أهداف التنمية؛ وهذا يتطلب شراكة فاعلة من خلال : آلية عمل إدارية واضحة وتحديد المعيقات, والعمل على حلها بتكاتف الجهود الحكومية والمجتمعية.

- إن من خصائص المجتمع الأصيلة المشاركة الفاعلة ومراعاة المسؤولية الاجتماعية.

- تدني فاعلية وسائل الإعلام المختلفة بتثقيف المجتمع اجتماعيا وتنمويا.

التوصيات :

- إنشاء منصة وطنية لتعزيز المشاركة.
- استيعاب القيادات المجتمعية أن مسؤوليتهم لم تعد تقتصر على جوانب التنمية فقط، بل أنها أصبحت معنية بإشاعة مضامين ومعاني المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وتكريس الوعي بتقليد العملية الديمقراطية، وممارسة المواطن لحقه في حرية الرأي والتعبير، وصولًا إلى تعزيز التكامل بين الجهود الحكومية والمجتمعية.
- يتعين تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات, وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية، ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية.
- توفير وإيجاد قنوات اتصالية فعالة ومستمرة بين المواطنين وقياداتهم؛ مما يساعد في زيادة الخبرات وتبادل الأفكار، لتحقيق المشاركة الفاعلة، كما يتوجب عمل ورشات تدريبة يقوم على أساسها إعداد الخطط التنموية المستقبلية.
- ضرورة وجود إيمان حقيقي لدي صانعي القرار بالدرجة الأولى سواء بالقطاع الرسمي أو القطاع الخاص أو شبة الرسمي بأهمية المشاركة الشعبية، وتبني هذا المنهج كسياسة عامة فكرًا ومنهجًا وتطبيقًا فعليًا يقود إلى التنمية الشاملة.
- التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

المراجع :

أولا : المراجع العربية :

إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، **منتدى العالم الثالث**، دار الشروق، القاهرة، 2003 ، ص 17

إحصاءات التنمية, (2017), **أهداف التنمية المستدامة**, الجهاز المركزي للإحصاءات, وزارة التخطيط, العراق .

أسامة الخولي.(2000). الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي**، 19-21 أكتوبر, الرباط.

بارود ، نعيم سليمان. (2005). **متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, الجامعة الإسلامية ، غزة.

بامر, فوزية.(2006). **دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية**, مركز أمان للمصادر والدراسات العربي .

البنك الدولي، (1997). **الدولة في عالم متغير تقرير عن التنمية في العالم** ، ترجمة ونشر مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة، ص119

تاج الدين, أحمد سعيد.(2012). **الشباب والمشاركة السياسية**. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة .

تقرير وطني مرحلي.(2011-2013)،– **التنمية المستدامة وتحدياتها**, تنفيذ إطار عمل هيوغو , صنعاء.

الجمهورية اليمنية,(2012), التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة, **المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة**, المنعقد في "ريو دي جانيرو", يونيو البرازيل .

جميل, حسين, (1986), **حقوق الإنسان في الوطن العربي**, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت .

الجوزي, جميلة,(2012), **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**, مقال منشور, جامعة الجزائر.

الحافظ, مهدي.(2006). **التنمية المستدامة في ظل الصراع الدائر في العراق**, جريدة الصباح, واشنطن: معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات.

الحساني, وعد هادي.(2017). تدقيق النشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة, **أطروحة دكتوراه**, المعهد العالي للدراسات المحاسبية والنفسية, جامعة بغداد.

حسن, عبدالباسط محمد.(1975). **أصول البحث الاجتماعي**, ط4, المطبعة الفنية الحديثة, القاهرة.

الحسن, عبدالرحمن محمد .(2011). التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها, **بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**, المنعقد بتأريخ 15-16, Email: abomohamedrod@yahoo.com. جامعة المسيلة, السودان . ص9.

حلبي، على، (1984)، **محاضرات في التنمية الاجتماعية** ، دار المعرفة الجامعية, بيروت.

الحمادي, محمد حمود (2008). **ورقة عمل مقدمة في ورشة تأهيل الباحثين بالمشاركة في مجال التنمية المحلية**, المنامة. البحرين .

الدوي, موزة عيسى و الرواشيدة, علاء زهير.(2018). المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة في البلدان النامية- تحليل سوسيولوجي للمعوقات وآليات المواجهة, **مجلة الدراسات القانونية**, مخبر السيادة والعولمة, المجلد الرابع, العدد الأول- جانفي, جامعة عجمان, الإمارات العربية المتحدة.

ديب، ريدة .و مهنا، سليمان(2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة .رسالة دكتوراه غير منشورة.، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية**، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الأول.

الرفاعي, محمد.(1997). أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي, مجلة المستقبل العربي, العدد215.

الزواوي, خالد محمد,(2003), **الجودة الشاملة في التعليم**, مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع, القاهرة.

عباس، منال محمد (٢٠١٤).**المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وأفاق التنمية** : دار المعرفة الجامعية .الإسكندرية.

عبد السلام، عمر.و حسن، غادة(2003) . تأثير اللامركزية للإدارة الحضرية ولدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة .**المؤتمر العربي الإقليمي، تحسين الظروف المعيشي**, من خلال التنمية الحضرية المستدامة، القاهرة.

عبدالحليم, أميرة.(2008). هيئة بنجلاديش لتطوير الريف, **مجلة السياسة الدولية**, العدد 174.

العجمي، محمد حسنين (٢٠٠٧). **المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية المدرسة**, المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. القاهرة.

عطوي، جودت عزت(2001), " **الإدارة المدرسية الحديثة، مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية**", ط (1)، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ومكتبة دار الثقافة, عمان .

علي مهران، العوامل المؤثرة على التنمية العمرانية المتواصلة – دولة الكويت حالة تطبيقية، **هذه ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة**، 19-21, شباط، القاهرة، 2001م.

علي, خالد.(2008). المجتمع المدني والتنمية في أفريقيا, **مجلة السياسة الدولية**.

علي, مرشد جابر أحمد ,(2011): مشاركة المجتمع ودورها في التنمية الريفية في الجمهورية اليمنية، **رسالة دكتوراه غير منشورة في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية**، ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

غنيم, عثمان محمد وأبو زنط, ماجدة,(2007). " **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطيها وأدوات قياسها**, ط1, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان.

الأمم المتحدة،(2006). تحليل قدرة السلطات المحلية على تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة والأجندة 21, ص12.

الفوال, صلاح مصطفى , (1987), " **علم الاجتماع والعلوم الاجتماعي**ة, عالم الكتب، القاهرة.

قرين ، محمد الأمين،(2008), المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة ، بحث مقدم إلى **مؤتمر التنمية المستدامة** ، جامعة سبها ، ليبيا.

صهيب ,خبابة,(2011), **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر**, جامعة فرحات عباس سطيف, الجزائر.

عبد الكريم, محمد ، إبراهيم ,محمد عزت محمد ،(2000) **اقتصاديات الموارد** ، دار المعرفة الجامعية.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية, (1985), تقرير عن المسح الاجتماعي للشامل للمجتمع المصري, من(1952-1980), في التعليم, المجلد التاسع, القاهرة. ص242

عبدالمنعم , نادية محمد .(1999)," تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليمية" دراسة مستقبلية على التعليم الثانوي المصري في ضوء بعض الخبرات المعاصرة, المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يونيو , القاهرة . ص 33

المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية.(2018). دور التشريع في تحقيق التنمية المستدامة, **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع عشر لمسؤولي إدارات التشريع في الدول العربية**, بيروت. 02 – 2018/07/04, ص5.

معهد التخطيط القومي, (2003), **تقرير التنمية البشرية**, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, مصر.

ملاوي, أحمد إبراهيم.(2008). أهمية منظمات المجتمع في التنمية, **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**, العدد2.

مؤتمر الحوار الوطني الشامل.(2012), **سلسلة كتيبات الحوار الوطني** 2, التنمية المستدامة والبناء الاقتصادي, صنعاء, الجمهورية اليمنية.

الطاهر, ميمون.(بدوت تايخ). مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيير، جامعة سطيف، ص 4.

هرموش, منى.(2010). دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة, **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**, جامعة الحاج لخضر, الجزائر.

الهيتي, صبي فارس.(2013), " **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**", ط1, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

وناس, يحي.(2004). المجتمع وحماية البيئة, " دور لجمعيات غير الحكومية, دار الغرب للنشر.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Anne power,(2006) :" sustainabl communities and sustainable development a review of the sustainable communities plan" (CASECL)

Dichter, T, W, : " Building participation into Urban Upgrading projects: lessons in Lmplementation", Open Cities II, Building community participatior urban Inviromental Upgreding Projects USAID,Cairo,1990

Forhad Ahmed & Hassa & Azizul (2013), The Role of NGOs in The Sustainable **Present** ، Development **Sustainable Development, (Vol. 7, no,pp59-72).** in Bangladesh" **Environment and**

برنامج تدريبي مقترح لتنمية مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم لدى مختصي الجودة ومدراء المدارس بالجمهورية اليمنية في ضوء التنمية المستدامة

A Proposed Training Program to Develop the Concepts of Total Quality and Its Applications in Education for Quality Specialists and School Headmasters in the Republic of Yemen in Light of Sustainable Development

خالد مطهر حسين العدواني[1]
صفاء ناصر علي العبيدي[2]

(1)طالب دكتوراه كلية التربية -جامعة صنعاء
kadwany@gmai.com - 777066889
(2)طالبة دكتوراه كلية التربية - جامعة صنعاء
nasersafa33@gmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة إلى بناء برنامج تدريبي مقترح لتنمية مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم لدى مختصي الجودة ومدراء المدارس بالجمهورية اليمنية في ضوء التنمية المستدامة، ولتحقيق هدف الدراسة أستُخدم المنهج الوصفي المسحي، وتطبيق أداة الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (280) مفردة من مدارء المدارس ومختصي الجودة في عدد من محافظات الجمهورية اليمنية لتحديد احتياجاتهم التدريبية ومن ثم بناء البرنامج التدريبي المقترح بناءً عليها وتحكيم البرنامج لدى عدد من الخبراء وأهل الاختصاص، وتوصلت نتائج الدراسة إلى موافقة عينة الدراسة على جميع الاحتياجات التدريبية بدرجة كبيرة، وبناء برنامج تدريبي ينمي مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم لدى مختصي الجودة ومدراء المدارس بالجمهورية اليمنية في ضوء التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة – الجودة الشاملة – مفاهيم الجودة – مختص الجودة.

Abstract:

The study aimed to build a proposed training program to develop the concepts of total quality and its applications in education for quality specialists and school headmasters in the Republic of Yemen in the light of sustainable development. To achieve the aim of the study, the descriptive survey approach was used, and the questionnaire tool was applied to the study sample consisting of (280) individual school headmasters and

quality specialists in a number of governorates of the Republic of Yemen, to determine their training needs and then build the proposed training program based on it and arbitrate the program with a number of experts and specialists. The results of the study concluded that the study sample agreed to all training needs to a large extent, and to build a training program that develops the concepts of total quality and its applications in education for quality specialists and school principals in the Republic of Yemen in light of sustainable development.

Key words: Sustainable Development - Comprehensive Quality - Quality Concepts - Quality Specialist.

مقدمة:

يُعدّ موضوع تحقيق التنمية المستدامة من الموضوعات التي تطرح ذاتها على الباحثين والممارسين في مجالات الإدارة حيث أدركت الكثير من المؤسسات والمنظمات ما يترتب عليه تحقيقها من نتائج إيجابية سواء أكان ذلك بالنسبة للفرد أو المنظمة أو المجتمع بشكل عام والحقيقة تتبين اليوم أنه لا سبيل لتقدم المجتمعات والشعوب إلا عن طريق الأساليب الإدارية الحديثة؛ وبصفة خاصة الجودة الشاملة، لما لها من مكانة خاصة في العملية التربوية، والتي تعد أحد الجوانب الرئيسة للتنمية المستدامة.

وقد دأبت الكثير من الانظمة والحكومات إلى الاهتمام بالعملية التعليمية والتربوية وتحسينها وتطويرها، كونها المقياس الحقيقي لحضارة الأمة في الوقت الحاضر، وذلك من أجل إعداد جيل مؤهل قادر على حل المشكلات والتفاعل مع معطيات العصر ومتغيراته في كافة مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية.

وتعتبر الجودة في التعليم وتطويره في الوقت الحالي من أهم المسائل التي تشغل الفكر التعليمي والتربوي الحديث. إذ أخذت الجهود تتجه نحو التغيير المخطط من أجل إحداث تنمية حقيقية هادفة، وأصبحت المجتمعات في العصر الحاضر تستحدث أحدث المناهج والوسائل من أجل توجيه عملية تطوير التعليم نحو إحداث وتحقيق التنمية بوجه عام.

كما يتميز عصرنا الراهن بالجودة الشاملة التي تلامس جميع المتغيرات لمواجهة التحديات ومجاراتها للانسجام بحسن تدبير وتيسير عملية التربية والتعليم بوصفها إحدى مؤسسات المجتمع التي عنيت بمفهوم الجودة الشاملة وتسعى لإحيائه وتطويره في جميع جوانب العملية التعليمية دون استثناء(العزاوي، 2005: 213)، والجودة الشاملة في التعليم تُعد إحدى الضرورات التي تنشدها المجتمعات اليوم، و"تعتبر من أهم الوسائل والأساليب الناجحة في تطوير وتحسين بيئة النظام التعليمي بمكوناته المادية والبشرية، بل وأصبحت ضرورة ملحة، وخياراً استراتيجياً تمليه طبيعة الحراك التعليمي والتربوي في الوقت الحاضر"(العارفة، وقران، 2007: 15)، وتتحقق جودة التعليم من خلال وجود سياسة واضحة ومحددة للجودة الشاملة، وكفاءة التنظيم الإداري للمؤسسات التعليمية، وتفعيل

نظام المتابعة والتقويم لتفادي الوقوع في الأخطاء، وتوفير نظم تدريب عالية المستوى للهيئة التعليمية والإدارية(النبوي، 2007: 188).

اضافة إلى ذلك ما اشارت إليه دراسة كلٍ من (علام، 2016)، و(عبد المحسن، 2014) حيث أثبتت نتائجها عدم توفير مناخ بالمدرسة يشجع على التنمية المهنية المستدامة، وضعف الدافعية لدى المعلمين والمشاركة في البرامج التدريبية، واقتصار تلك البرامج على الجوانب النظرية وإهمالها للجوانب التطبيقية والعملية، وأن تدريب المعلمين داخل المدرسة ما زال في حاجة إلى المزيد من الجهود البحثية التي تعكس وزنه وأهميته من جهة، وتلبي متطلبات العصر الذي نعيشه بمتغيراته السريعة والمتلاحقة من جهة أخرى.

وانطلاقاً من الرغبة في تطوير العملية التعليمية والنهوض بها كان لابد من الإلمام بمحاور الجودة الشاملة كخطوه رئيسة في تحققها بمراحل التعليم العام, ولعل من بين هذه المحاور مدراء المدارس ومختصو الجودة في المدرسة؛ لأنهم العنصر الأكثر أهمية في تحسين التعليم وتطوير نوعيته؛ لذا لا بد من تأهيلهم وتدريبهم ببرامج تدريبية نوعية تلبي احتياجاتهم وتحقق الجودة الشاملة في مدارسهم.

مشكلة الدراسة:

باتت التنمية المستدامة مطلباً عالمياً وسياسة دولية شاملة لجميع جوانب الحياة وأساسها ومنطلقها قائم على التعليم وجودته الذي بدوره سيبني أجيالاً قادرة على تحقيق التنمية المستدامة؛ لذا تسعى وزارة التربية والتعليم من خلال رؤيتها ورسالتها وخططها الاستراتيجية لتجويد التعليم في جميع مدارس الجمهورية اليمنية انطلاقاً من الرؤية الوطنية التي جعلت من جودة التعليم هدف استراتيجي ينبغي على الجميع السعي لتحقيقه، بناءً على ذلك تسعى الإدارة العامة للجودة والاعتماد بوزارة التربية والتعليم وإداراتها في المحافظات من نشر ثقافة الجودة الشاملة وتأسيس الفرق والمختصين والبنية التحتية ومن ذلك اختيار مختصو جودة في المدارس الحكومية والأهلية ليقوموا بأدوار ومهام متعددة للسعي لتحقيق جودة التعليم وتطبيق مبادئ وأهداف ومجالات الجودة الشاملة في التعليم، اضافة إلى تشكيل فريق الجودة والتطوير المدرسي الذي يقوده مدير المدرسة، الأمر الذي يتطلب تأهيلهم وإعدادهم ونشر ثقافة الجودة لديهم لكونهم جدد على عملهم اضافة إلى أن مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم ما زالت غير معروفة لدى الكثيرين من مدراء المدارس بل وتواجه المدارس صعوبة ومعوقات كثيرة لتطبيق الجودة الشاملة فيها ويعود ذلك إلى قلة معرفتهم بها وكيفية تطبيقها ومفاهيمها المختلفة.

ومن جانب أخر فقد اثبتت دراسة (الشريف، 2017) أنه توجد فجوة كبيرة بين ثقافة الجودة الشاملة أثرت على فكرة التحسين في أداء النظام التعليمي في اليمن, وأن النظام التعليمي اليمني غير قادر على تجاوز تلك الفجوة مالم تتوفر كل شروط تطبيق الجودة الشاملة لتحسين أدائه ومخرجاته، وأشارت دراسة (العاجز، ونشوان، 2007) ودراسة (عطيفة,2014) إلى أن من أهم معوقات تطبيق الجودة في المدارس هو ضعف ثقافة الجودة لدى العاملين في مجال التعليم وضعف كفاءة مدراء المدارس في هذا

المجال، ولمواجهة تلك الصعوبات أكدت نتائج دراسة (ثابت، 2007) على إعادة النظر في البرامج التدريبية الخاصة بالجودة وتدريب المعنيين بتطبيق الجودة إضافة لنشر ثقافة الجودة، كما بينت نتائج دراسة (الصالحي، 2003) أن من أهم متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتطوير الإدارة المدرسية هو تحسين كفايات مديري المدارس في توظيف القيادة التشاركية وحل المشكلات، وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة الجودة في المدارس، اضافة إلى ما أشارت إليه دراسة (إبراهيم، 2002) من ضرورة استخدام أبعاد ثقافية وقيم ومعتقدات جديدة تتبنى فلسفة الجودة الشاملة مع تنمية الوعي الذاتي داخل المدرسة.

الأمر الذي أدى لظهور توجه بحثي يرمي إلى السعي الجاد للارتقاء بكفاءة مدراء المدارس ومختصي الجودة من خلال التدريب المنظم والمدروس بما يحقق تطبيق الجودة الشاملة في التعليم في ضوء التنمية المستدامة.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

ما البرنامج التدريبي المقترح لتنمية مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم لدى مختصي الجودة ومدراء المدارس بالجمهورية اليمنية في ضوء التنمية المستدامة؟

أسئلة الدراسة:

يتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الاحتياجات التدريبية اللازمة لمختصي الجودة ومدارء المدارس بالجمهورية اليمنية في مجال مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في ضوء التنمية المستدامة من وجهة نظرهم؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة الاحتياجات التدريبية بحسب متغيرات الدراسة: النوع(ذكور– إناث)، والعمل(مدير مدرسة – مختص جودة)؟
3. ما التصور المقترح للبرنامج التدريبي الذي ينمي مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لمختصي الجودة ومدارء المدارس بالجمهورية اليمنية في مجال مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في ضوء التنمية المستدامة من وجهة نظرهم؟
2. الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة الاحتياجات التدريبية بحسب متغيرات الدراسة: النوع(ذكور– إناث)، والعمل(مدير مدرسة – مختص جودة)؟
3. إعداد تصور مقترح لبرنامج تدريبي ينمي مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

- تسهم الدراسة في تقديم مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم كونها من الأساسيات التي تحقق التنمية المستدامة لمدارس التعليم العام وما له من أثر في تطوير التعليم بالجمهورية اليمنية.
- تحدد الدراسة مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم قد تساعد المعنيين بجودة التعليم في فهمها وتطبيقها بما يحقق مبادئ وأبعاد وأهداف التنمية المستدامة.
- يتوقع أن يستفيد من نتائج الدراسة وزارة التربية والتعليم ممثلة بالإدارة العامة للجودة والاعتماد وقطاع التدريب أضافة إلى مكاتب التربية والتعليم بالمحافظات.
- كما يتوقع أن يستفيد من البرنامج التدريبي كلاً من مدراء المدارس ومختصو الجودة وفرق الجودة والتطوير المدرسي في تأهيل القيادات التربوية داخل المدارس الحكومية والأهلية.
- قد يسهم البرنامج التدريبي في زيادة نشر ثقافة الجودة على مستوى المدرسة والإدارات التعليمية ويعزز من تطبيق الجودة الشاملة في المدرسة.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

- حدود موضوعية: برنامج تدريبي مقترح لتنمية مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة.
- حدود مكانية: الجمهورية اليمنية.
- حدود زمانية: نُفِّذت الدراسة خلال العام 2020م.
- حدود بشرية: مدراء المدارس ومختصو الجودة بالمدارس.

مصطلحات الدراسة:

البرنامج التدريبي:

يعرفه (علي، 2011: 69) بأنه مجموعة من الموضـــوعات الإجبارية والاختيارية تقدم لفئة معينة من الدارسين بغية تحقيق أهداف مقصودة، في فترة زمنية محددة، مع بيان عدد الساعات التي تقابل كل موضوع، والقائم بالتدريب، وتستند على تقدير الاحتياجات.

ويعرفه الباحثان إجرائياً بأنه مجموعة من الموضـوعات التي تقدم لمدراء المدارس ومختصـي الجودة في المدارس بغية تنمية مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة ويستند لاحتياجاتهم التدريبية.

التنمية المستدامة:

تعرف بأنها مدخلاً للتنمية متكاملة الأبعاد (اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً وثقافياً), يسعى لإحداث توازن بين تلبية الاحتياجات التنموية الحالية, والاحتياجات التنموية المستقبلية, من خلال إدارة متمركزة حول المستقبل(المنير, 2014, 18)

كما يعرفها الباحثان إجرائياً بأنها: مدخل متكامل للتنمية التي تتصف بالديمومة والاستمرارية ويمكن تحقيقها من خلال التعليم القائم على مبادئ الجودة الشاملة في التعليم.

الجودة الشاملة:

يعرفها(شحاتة، 2005: 20) بأنها: "الحصول على منتج جيد من خلال تحسين مدخلات العملية التعليمية بوجه عام، بما تتضمنه من مطالب، إدارة مؤسسية، ومباني، ومرافق، ومناخ عام داخل المؤسسة، وتحسين أداء المعلم وأداء الطالب وأداء المؤسسة، وإجراءات ومرجعيات العملية التعليمية بما يسهم في تحسين مخرجات العملية التعليمية".

ويعرفها الباحثان إجرائياً بأنها: التحسين المستمر في العملية التعليمية بوجه عام، بما تشتمله من إدارة، ومباني، ومرافق، ومناخ عام داخل المدرسة، وتحسين أداء المعلم وأداء الطالب وأداء المدرسة، وإجراءات ومرجعيات العملية التعليمية بما يسهم في تحسين مخرجات العملية التعليمية ويلبي احتياجات المستفيدين من متعلمين وأولياء أمور ومجتمع.

تطبيقات الجودة الشاملة في التعليم:

يعرفها الباحثان إجرائياً بأنها: كل ما يتم تطبيقه داخل المدرسة من برامج وإجراءات مرتبطة بالجودة الشاملة والمتمثلة في التخطيط الاستراتيجي المدرسي والخطة التطويرية والتقييم الذاتي للمدرسة والاعتماد المدرسي والقيادة والتطوير المهني المستمر والتعلم مدى الحياة وبما يحقق مبادئ وأهداف وأبعاد التنمية المستدامة.

الإطار النظري:

مفهوم التنمية المستدامة:

هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار, وتمتلك عوامل التواصل, وليست واحدة من الأنماط التنموية التي درج مفكرو التنمية على إبرازها مثل: التنمية الاقتصادية, أو الاجتماعية, أو الاقتصادية, أو الثقافية, أو البيئية, أو المؤسسية, أو السياسية, فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتقوم بها(الهيتي, المهتدي, 2008,13)، كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية: بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية, بحيث تتحقق على نحو متساوي مع الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (دوغلاس, 2000, 17)، ويعرفها (أبو النصر ومحمد، 2017) بأنها التنمية المستمرة, والعادلة, والمتوازنة, والمتكاملة, والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها, والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

أبعاد التنمية المستدامة:

يتضمن مفهوم التنمية المستدامة أبعاد مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض, أهمها(شلبي,2014, 72):

- الاستدامة الاقتصادية: أي قابلية المشروع للاستمرار من الناحية الاقتصادية والمالية، بالمحافظة على رأس المال وتنمية الموارد، واستخدامها على الوجه الصحيح.
- الاستدامة الاجتماعية: وتظهر في مؤشرات الرقي والتطور الاجتماعي؛ وتتجلى في شيوع صور العدالة والتماسك الاجتماعي، وتمكين أفراد المجتمع من تحمل مسؤولياتهم، بالمشاركة في صناعة القرار، وتنمية المؤسسات الاجتماعية، وتحقيق الهوية الحضارية.
- الاستدامة البيئية: ويقصد بها الحفاظ على الأنظمة البيئية الحيوية التي تكفل للمجتمع صيانة الحياة واستمرارها في بيئة تحافظ على موارد طبيعية متنوعة.
- الاستدامة باعتبارها فرصة سانحة: وتعني أن تترك للأجيال القادمة من الفرص ما يوازي تلك التي أتيحت للجيل الحالي، إن لم يكن أكثر منها.
- الاستدامة التكنولوجية: ويتم من خلال الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة, وسن القوانين والتشريعات الزاجرة, والعمل على الحد من الاحتباس الحراري, ووضع المقاييس العددية للملوثات وما إلى ذلك, فهي تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف, وتقليص استهلاك الطاقة غير المتجددة.
- الاستدامة السياسية والأمنية: يتجسد هذا المفهوم بالحكم الرشيد وإدارة الحياة السياسية والأمنية تجسيداً يراعي ويضمن مرتكزات ديمقراطية وشفافية اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية, وتولي الثقة والاستغلالية للمجتمع بأجياله اللاحقة.

مبادئ التعليم من أجل التنمية المستدامة:

للتعليم من أجل التنمية الاستدامة مبادئ منها(غنيم وأبو زنط, 2007, 28:29), (الحاج,2009, 35):

- الاهتمام بموارد الأرض.
- تحسين جودة الحياة.
- الحفاظ على التنوع الحيوي للأرض.
- التقليل من استنزاف الموارد غير المتجددة.
- إنشاء شراكات عالمية من أجل التنمية المستدامة.
- تغيير الاتجاهات والممارسات الشخصية من أجل مستقبل أفضل.
- تمكين المجتمعات من الاهتمام ببيئاتهم.
- توفير إطار وطني لتحقيق التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على البيئة

أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة:

من أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة ما يأتي(أبو النصر, ومحمد ، 2017: 95-113):

- إنها الفقر والجوع بجميع صورهما وضمان الكرامة والمساواة.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- حماية الموارد الطبيعية لكوكبنا والمناخ للأجيال الحالية والقادمة.
- تمكين الناس من الحصول على حياة مزدهرة ملبية لطموحاتهم ومنسجمة مع الطبيعة.
- التشجيع على قيام مجتمعات يسودها السلام تخلو من الخوف والعنف.
- تنشيط الشراكة وتعزيز روح التضامن العالمي.

متطلبات تحقيق أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة:

هناك عدد من المتطلبات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة منها صياغة منطلقات فكرية بمعايير وأساليب جديدة، إيجاد نظم تعليمية نظامية وغير نظامية مرنة، بناء المناهج على مستجدات التنمية واحتياجات الأفراد، وجعل التعليم عملية متصلة ومتكاملة الحلقات، وإيجاد سياسيات وطنية للتعليم والبحث العلمي من منظور استدامة التنمية، وإيجاد مفهومات وأساليب حديثة للجودة والتميز بمعايير كمية وغير كمية، وتحويل الثورة الصامتة التي يحدثها التعليم إلى طاقة فعل وإبداع وحراك إنساني ثقافي، وتمكين المتعلم من التكيف مع المتغيرات(الحاج,2009, 13-14).

من هنا نجد أن التعليم والتنمية المستدامة وجهاً لعملة واحدة, فهما يشتركان في تطور بعضهم البعض, لأنهما يلتقيان في المخرجات التي تصب في تطور المجتمع وتقدمة, فبقدر ما يخصص ضمن مجالات التنمية المستدامة في حقل التعليم وتطوره, ينعكس ذلك في مخرجات التعليم من كوادر متعلمة ومتدربة مساعدة في تنشيط حركة التنمية المستدامة؛ لذا يعد التعليم مدخلاً لقضايا التنمية المستدامة.

الجودة الشاملة في التعليم المدرسي:

مفهوم الجودة في التعليم المدرسي:

الجودة تعرف وفقاً للمعهد الأمريكية للمعايير بأنها: "جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعلها قادرة على الوفاء باحتياجات معينة"(طعيمة، 1429هـ: 430)، في حين وصفها (عليمات، 2004: 16) بأنها تشمل الكفاءة والفعالية معاً؛ باعتبارها تركز على تحقيق المواصفات المطلوبة بأفضل الطرق وبأقل جهد وتكلفة، وتهتم بتحقيق الأهداف المنشودة، ويعرفها معهد الجودة الفيدرالي بأنها: "أداء العمل بالشكل الصحيح من المرة الأولى, مع الاعتماد على آراء العملاء لمعرفة مدى تحسن الأداء"(الجضعني، 2005: 18).

ويعرف (طعيمه، 1429هـ: 142) الجودة في التعليم بأنها "مجموعة الخصائص أو المواصفات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها، مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة، وكذلك التفاعلات المتواصلة، التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة

للجميع، وترى (حبتر، 2007: 620) أن مفهوم الجودة في التعليم "يتعلق بكافة السمات والخواص التي تتعلق بالمجال التعليمي، والتي تظهر جودة النتائج المراد تحقيقها وهي ترجمة احتياجات وتوقعات التلاميذ المستفيدين من الخدمة، إلى خصائص محددة تكون أساساً في تعليمهم وتدريبهم، لتعميم الخدمات التعليمية التربوية وصياغتها في أهداف يمكن تحقيقها، لتقديمها للتلاميذ بما يوافق توقعاتهم".

ولتحقيق جودة المخرج التعليمي ينبغي أن يكون هناك اتساقاً وترافقاً بين حاجات ومتطلبات المستفيد وأهداف العمل بهدف تحقيق أقصى كفاءة في العمل وتحقيق رغبات المستفيد بأقل تكلفة ممكنة، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية في المدرسة، فضلاً عن كون جودة المنتج التعليمي أسلوب لتحقيق الفاعلية والكفاءة المطلوبة للمدرسة بتطبيق العمليات والنظم التي تؤدي للتفوق وتمنع الأخطاء، وتؤكد أن كل نشاط بالمنظمة مرتبط بحاجات المستفيد وتقييم المستفيد لمعرفة تحسين الأداء وتعاظم نواتج التعليم والتعلم(حسن، وحمود، 2007: 24).

ويأخذ مفهوم الجودة عند تطبيقه في التعليم أبعاداً أوسع، كالقيمة المضافة في التعليم، وتجنب الانحرافات في العملية التعليمية، ومطابقة المخرجات التعليمية للأهداف المخططة والمواصفات والمتطلبات، والتفوق في التعليم، ومواءمة المخرجات التعليمية والخبرة المكتسبة، وتلبية أو التفوق على توقعات المستفيد في التعليم(قدورة، 2011: 24).

مبادئ تحقيق الجودة في التعليم المدرسي:

هناك مجموعة من مبادئ الجودة في التعليم تتمثل في:

1. حتمية الاهتمام بتحسين كافة العمليات التي تتولى الرعاية الطلابية داخل المدرسة وبشكل مباشر.
2. ضرورة وجود أهداف محددة موجهة (باحتياجات الطالب وسوق العمل) تسعى المدرسة إلى تحقيقها(العجمي، 2007: 158-159).
3. التدريب المستمر على كل جديد وربطة بأهداف الجودة.
4. اهتمام قيادة التعليم بتوحيد الرؤية والأهداف والاستراتيجيات داخل منظومة التعليم وتهيئة المناخ التعليمي لتحقيق هذه الأهداف وبأقل تكلفة.
5. دعم كامل من قيادات المؤسسات التعليمية لقيم وثقافة وآليات الجودة الشاملة.
6. تشجيع وتبني الأفكار المبدعة والمبدعين.
7. تكامل السياسات لتحقيق الجودة والتميز في سلسلة عمليات الجودة، ومن ثم مخرجاتها وهي تقديم خدمة تعليمية متميزة بكل جوانبها(عطية، 2009: 18).
8. تأكيد أن التحسين والتطوير عملية مستمرة.

9. تمكين المعلمين من الأداء الجيد(زياد ، 2008: 378).

فوائد تطبيق الجودة في التعليم المدرسي:

تتمثل فوائد تطبيق الجودة في التعليم المدرسي في الآتي:

1- يقود تطبيق الجودة في المجال التربوي إلى خفض التكاليف بصورة ملحوظة.

2- الجودة تؤدي إلى رضاء العاملين التربويين والمستفيدين (الطلاب) وأسرهم والمجتمع(أبو ملوح، 2004: 2).

3- تحسين نوعية الخدمات المقدمة والمنتجة من قبل المدرسة, مع التركيز على المخرجات والنتائج.

4- التركيز على تقديم الخدمات ذات الجودة العالية للمستفيد(العزاوي، 2005: 68).

5- الارتقاء بمستوى المتعلمين في جميع الجوانب الجسمية, والعقلية, والاجتماعية, والنفسية, والروحية.

6- زيادة كفايات الإداريين والمعلمين والعاملين بالمدرسة, ورفع مستوى أدائهم.

7- كسب ثقة المتعلمين وأولياء أمورهم, وتقديرهم لجهود العاملين وجودة أدائهم.

8- يصبح الطلاب أكثر قدرة وأكثر مهارة وأكثر استعداد للدخول في سوق العمل الخارجي(حسين، وإبراهيم، 2002: 90-91).

9- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين جميع العاملين في المدرسة.

10- يؤدي إلى ضبط النظام الإداري وتطويره في أي مؤسسة تعليمية نتيجة لوضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات بدقة(كنعان، 2009: 34-35).

معوقات تطبيق الجودة في التعليم المدرسي:

هناك معوقات تعيق تطبيق الجودة في التعليم المدرسي لعل أهمها (العاجز، ونشوان، 2007: 207):

1. ضعف ثقافة الجودة لدى العاملين حتى المستفيدين من برامج الجودة الشاملة في المجتمع.
2. نتائج تطبيق الجودة الشاملة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا، وتطبيق خطط استراتيجية طويلة المدى، وليس تخطيطاً تكتيكياً سريعاً يرغب مطبقو الجودة رؤية النتائج سريعة لعملهم.
3. إمكانات المدارس والنظام المركزي المطبق في مجال التعليم لا يسمح للمدراء والمتعلمين بالحرية الكاملة لتطبيق الجودة الشاملة، وكذلك ضعف كفايات المعلمين ومدراء المدارس.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (إبراهيم، 2002) إلى التعرف على مفهوم الجودة الشاملة ومراحل تطبيقها في النظم التعليمية بغرض الاستفادة منه في تطوير إدارة المدرسة الثانوية العامة والكشف عن واقع إدارة المدرسة الثانوية العامة بمصر، ووضع تصور مقترح لتطوير إدارة المدرسة الثانوية العامة في ضوء إدارة الجودة الشاملة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي للتعرف على العوامل المؤثرة على مدارس الثانوية العامة ومتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمدرسة الثانوية بالإضافة إلى أسلوب تحليل النظم لدراسة المدرسة الثانوية كمنظومة إدارية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توفير صلاحيات واسعة لإدارة المدرسة

في اتخاذ القرارات والقيام بالمهام الإدارية والفنية والتي تساعد على تحقيق الجودة من خلال أسلوب الإدارة الذاتية، وتحسين مناخ العمل داخل المدرسة مع التطوير التنظيمي لها ومن ضرورة استخدام أبعاد ثقافية وقيم ومعتقدات جديدة تتبنى فلسفة الجودة الشاملة مع تنمية الوعي الذاتي داخل المدرسة.

أما دراسة (الصالحي، 2003) هدفت إلى البحث في الأسس والمبادئ والمنطلقات الفكرية لمدخل إدارة الجودة الشاملة, والمتطلبات الأساسية لتطبيقها, وتقديم تصور مقترح لتطوير الإدارة المدرسية بمدارس وكالة الغوث بغزة في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن من أهم متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتطوير الإدارة المدرسية هو تحسين كفايات مديري المدارس في توظيف القيادة التشاركية وحل المشكلات.

بينما دراسة (العاجز، ونشوان، 2007) هدفت إلى التعرف على معوقات تطبيق الجودة في مدارس وكالة الغوث الدولية بغزة من وجهة نظر المديرين والمشرفين التربويين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, ولتحقيق أهداف الدراسة صمم الباحثان استبانة وزعت على (50) مديراً و(50) مشرفاً تربوياً، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضعف التخطيط الاستراتيجي, وغموض في فهوم الرؤية والرسالة لدى مديري المدارس.

أما دراسة (الدعيس، 2010) فهدفت إلى إعداد أنموذج مقترح لتطوير الإدارة المدرسية في ضوء إدارة الجودة الشاملة، والتعرف على درجة أهمية الأنموذج المقترح من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس الثانوية بأمانة العاصمة، ولتحقيق أهداف الدراسة أعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، فتم اختيار عينة عشوائية بلغت (76) مديراً ومديرة، وتكونت عينة المعلمين والمعلمات من (224) معلماً ومعلمة، واستخدم الباحث استبانة تكونت من (102) فقرة، وتوصلت النتائج إلى إعداد أنموذج مقترح تكون من تسعة مجالات هي: القيادة المدرسية، والرؤية والرسالة، والأهداف، والثقافة التنظيمية، والتخطيط الاستراتيجي، وصناعة القرار وحل المشكلات، إدارة وتنمية الموارد البشرية، وعلاقة المدرسة بالمجتمع المحلي، ومجال رضا المستفيدين، والقياس والتقويم.

كما قدمت دراسة فرازيسكا وآخرون (Franziska and others, 2013) أنموذجاً لتعليم التنمية المستدامة, وما يحتاج المعلمون إليه من الكفايات اللازمة في التعليم من أجل التنمية المستدامة في سويسرا, وخلصت إلى ضرورة تضمين أبعاد وقضايا التنمية المستدامة في المناهج الدراسية بدرجة كافية, وتأهيل وتدريب المعلمين على كيفية تعليمها، أما دراسة (الحداد، 2014) فهدفت إلى التعرف على تصور القيادات الإدارية في التعليم العالي عن مفهوم إدارة الجودة الشاملة وأثر توافر إبعادها على عناصر التنمية المستدامة (الإنصاف, والتمكين, وحسن الإدارة والمسألة, والتضامن) في تحديد كفاءة الخريجين, وأهمية رضا الطلاب عن تأهيلهم العلمي, وزيادة ثقتهم بكفاءتهم, وتحسين مركز الكلية، وأظهرت النتائج إلى أن هناك تأثير معنوي لمجمل أبعاد إدارة الجودة الشاملة (التحسين المستمر, التركيز على

العملاء، القيادة، المشاركة، اتخاذ القرارات، التعلم والتدريب) على مجمل عناصر التنمية المستدامة، كما تراها القيادات العليا.

فيما دراسة (الحاج، 2015) فسعت إلى التعرف على واقع إنتاج المعرفة في جامعة صنعاء، وأبرز الاتجاهات المعاصرة في إدارة وإنتاج المعرفة المواكبة للتنمية المستديمة، وأهم التحديات التي تواجه جامعة صنعاء واحتياجاتها لإنتاج المعرفة المواكبة لاحتياجات التنمية المستديمة؛ وخلصت الدراسة إلى بناء نموذج الاستراتيجية المقترحة لإنتاج المعرفة في جامعة صنعاء المواكبة لاحتياجات التنمية المستديمة.

في حين هدفت دراسة (المعمري والنظاري، 2017) إلى إعداد تصور مقترح لتطوير محتوى كتب الفيزياء للمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة تضمين أبعاد التنمية المستدامة والمتمثلة في (البعد الاقتصادي – البعد التكنولوجي – البعد السياسي والأمني) جاءت ضئيلة جداً ولم تصل إلى النسبة المقبولة تربوياً.

ودراسة (الإدريسي، 2018) هدفت إلى معرفة دور إدارة الجودة الشاملة وأبعادها في تعزيز التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى وجود دور ذو دلالة إحصائية لإدارة الجودة وأبعادها في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية، أما دراسة (سالم، وسراي، 2018) فقد هدفت إلى تسليط الضوء على أهمية تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؛ وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن تحقيق جودة التعليم العالي من خلال: أسلوب التعلم العملي وبحوث العمل، التقويم الذاتي، الاعتماد الأكاديمي والمهني والدراسة الذاتية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن بعضها ركزت على التنمية المستدامة في التعليم العام فيما ركزت دراسات أخرى على التنمية المستدامة في التعليم العالي، وكان أغلبها خارج اليمن، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (الحاج،2015)، ودراسة (المعمري والنظاري،2017) من حيث تطبيقها داخل الجمهورية اليمنية إلا أنها تختلف معها من حيث بيئة التطبيق، كما تتفق مع دراسة (سالم وسراي،2018) و(الإدريسي، 2018) من حيث تركيزها على إدارة الجودة والتنمية المستدامة إلا أنها تختلف عنها في بناء برنامج تدريبي مقترح لتنمية مفاهيم الجودة الشاملة في ضوء التنمية المستدامة، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها تركز على مدراء المدارس ومختصو الجودة في مدارس التعليم العام بالجمهورية اليمنية.

منهج الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي من نوع المسح الاجتماعي لمناسبته لتحديد الاحتياجات التدريبية من مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم من وجهة نظر رؤساء أقسام الجودة ومدراء المدارس ومختصي الجودة بالمدارس وبناء البرنامج التدريبي لتنمية تلك المفاهيم لديهم في ضوء التنمية المستدامة.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع مدراء المدارس ومختصي الجودة بمدارس بالجمهورية اليمنية الذين يمارسوا مهامهم وأدوارهم في المدارس سواء الحكومية أم الأهلية.

عينة الدراسة:

نظراً لكبر حجم المجتمع وصعوبة تحديده بدرجة دقيقة، فقد تم اختيار عينة من المجتمع الأصلي بالطريقة المتاحة عبر الأنترنت بما يحقق العدد المناسب لإجراء دراسات من هذا النوع، وقد بلغت العينة (280) مفردة موزعين على معظم محافظات الجمهورية اليمنية، ويمكن تحديد خصائصهم كما في الجدول(1).

جدول(1) توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع (ذكور – إناث)، ومتغير العمل (مدير مدرسة – مختص جودة).

م	النوع	العدد	النسبة ٪	م	العمل	العدد	النسبة ٪
1	الذكور	215	%76.8	1	مدير مدرسة	149	%53.2
2	الإناث	65	%23.2	2	مختص جودة	131	%46.8
المجموع		280	%100.0	المجموع		280	%100.0

يتضح من الجدول رقم (1) أن نسبة الذكور بلغت (77%) من إجمالي عدد أفراد العينة، بينما كانت (23%) إناث، وذلك لأن أغلب مدراء المدرسة ومختصي الجودة هم من الذكور، ومن حيث متغير العمل نجد أن هناك تقارب ما بين نسبة مدراء المدارس التي بلغت (53%)، ونسبة مختصي الجودة التي بلغت (47%) وكان ذلك التقارب نتيجة لأن المدارس التي بها مختصو جودة ممن أجابوا على الاستبانة قد وصل لمدارء المدارس الاستبانة والاجابة عنها.

أداة الدراسة:

استُخدمت أداة الاستبانة بهدف جمع البينات وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لمدراء المدارس ومختصي الجودة من مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة، وقد مر إعداد الأداة بالخطوات الآتية:

1) **إعداد قائمة مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم:**

قام الباحثان بإعداد قائمة بمفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة والتي ينبغي تنميتها لدى مدراء المدارس ومختصي الجودة بمدارس الجمهورية اليمنية، واعتمد في إعدادها على المصادر الآتية:

- الأدب النظري المرتبط بالتنمية المستدامة والجودة الشاملة في التعليم والدراسات السابقة التي تناولت ذات الموضوع.
- الإطار المرجعي للتطوير المدرسي الصادر عن وزارة التربية والتعليم عام 2017م.

- دليل التقويم الذاتي للمدارس وفق معايير المستوى الأول من الاعتماد المدرسي التي أعدته الإدارة العامة للجودة والاعتماد بوزارة التربية والتعلم في عام 2019م.

3) **تحويل القائمة إلى استبانة:**

من خلال المصادر السابقة أعد الباحثان قائمة مكونة من (23) مفهوم، وتحويلها إلى استبانة لمعرفة الاحتياجات التدريبية اللازمة لمدارء المدارس ومختصي الجودة بالمدارس في مجال مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة، وقد روعي في صياغة الاحتياجات مناسبتها لعينة الدراسة من حيث الوضوح، والدقة، والصياغة، وانتمائها لمجالها، وتقاس من خلال مقياس خماسي متدرج لتقدير الحاجة (حاجة بدرجة كبيرة جداً - حاجة كبيرة - حاجة متوسطة - حاجة قليلة – لا توجد حاجة)، وكانت الاستبانة في صورتها الأولية مكونة من (23) فقرة، موزعة على (3) محاور.

4) **صدق الاستبانة:**

الصدق الظاهري:

لقد تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبانة من خلال عرضها على (8) محكمين من أهل الاختصاص والخبرة في مجال الإدارة والتخطيط التربوي والمعنيين بإدارة الجودة والاعتماد والتطوير المدرسي بوزارة التربية والتعليم ومكاتبها بالمحافظات، وقد تمت الاستفادة من الملحوظات التي أبداها المحكمون، وتمت التعديلات التي اقترحوها.

صدق الاتساق الداخلي:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال معامل ارتباط بيرسون وكانت نتائج صدق الاتساق الداخلي في جميع الفقرات دالة إحصائياً سواء في ارتباطها بالمحور أو بالأداة ككل، كما يوضح ذلك الجدول رقم (3):

جدول (3) معامل الارتباط بين فقرات الاستبانة مع كل محور ومع الأداة ككل

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	.436**	1	.160**	1	.326**
2	.636**	2	.134*	2	.312**
3	.374**	3	.171**	3	.259**
4	.147*	4	.374**	4	.141*
5	.134*	5	.188**	5	.183**
6	.221**	6	.144*	6	.129*
7	.193**	7	.188**	7	.147*
8	.144*			8	.312**

** معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة (0,01). * معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة (0,05).

يتّضح من جدول(3) أنّ معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلّيَّة لجميع بنود المحور الأول والمحور الثاني والمحور الثالث دالة إحصائيًّا عند مستوى معنويَّة (0.01)، مما يدل على الصدق الداخلي لجميع محاور الاستبانة.

كما اجرى الباحثان تحديدًا لمدى ارتباط المحورين بالدرجة الكليَّة للاستبانة لتوضيح مدى صدق الاستبانة، وظهرت معاملات ارتباط بيرسون كما بالجدول رقم (4).

جدول (8) يوضح معاملات الارتباط بين الدرجة الكليَّة للاستبانة والمحاور

م	المحور	معاملا ارتباط بيرسون
1	المحور الأول: الاحتياجات التدريبية في مجال مفاهيم الجودة الشاملة في التعليم.	.700**
2	المحور الثاني: الاحتياجات التدريبية في مجال تطبيقات الجودة الشاملة في التعليم.	.222**
3	المحور الثالث: الاحتياجات التدريبية في مجال التنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم.	.214**

** دال عند مستوى (0.01)

ويتضح من بيانات الجدول (8) أن هناك ارتباطًا دالًّا إحصائيًّا بين محاور الاستبانة والدرجة الكليَّة لها، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.214-0.700) وجميعها دالة عند مستوى دلالة (0.01)، مما يشير إلى تمتع الاستبانة بدرجة مقبولة من الصدق.

5) ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات مجالات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة، وكانت النتائج تبين أن معامل ألفاكرونباخ يتراوح ما بين (86٪-92٪) كما في الجدول رقم (4)، وهذا يعني أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات عالية.

جدول (4) يبين معاملات ثبات مجالات أداة الدراسة باستخدام ألفا كرونباخ

م	المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا
1	المحور الأول: الاحتياجات التدريبية في مجال مفاهيم الجودة الشاملة في التعليم.	8	0,880
2	المحور الثاني: الاحتياجات التدريبية في مجال تطبيقات الجودة الشاملة في التعليم.	7	0,867
3	المحور الثالث: الاحتياجات التدريبية في مجال التنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم.	8	0,923

6) **الاستبانة في صورتها النهائية:**

بعد التحقق من صدق وثبات الاستبانة وإجراء التعديلات المطلوبة أصبحت جاهزة في صورتها النهائية، مكون من (23) فقرة موزعة على أربعة محاور رئيسة كالآتي:

المحور الأول: الاحتياجات التدريبية في مجال مفاهيم الجودة الشاملة في التعليم (8) فقرات.

المحور الثاني: الاحتياجات التدريبية في مجال تطبيقات الجودة الشاملة في التعليم (7) فقرات.

المحور الثالث: الاحتياجات التدريبية في مجال التنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم (8) فقرات.

7) **تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة:**

بعد تحديد عينة الدراسة والانتهاء من إعداد الاستبانة تم تحويل الاستبانة إلى استبانة إلكترونية عبر قوقل بلاس ومن ثم توزيعها على العينة عن طريق المراسلة، وقد تم إرفاق رسالة للمبحوثين توضح فيها طريقة الإجابة عن الاستبانة وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لهم، واستغرق ذلك شهر، تم بعدها جمع البيانات وتبويبها وتنظيمها في جداول خاصة لتسهيل عملية المعالجات الإحصائية، كما تم تقسيم درجة الممارسة إلى خمس مستويات (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، لا يحتاجها).

ومن أجل الحكم على المتوسطات الحسابية بأنها كبيرة جداً أو كبيرة أو متوسطة أو قليلة أو لا يحتاجها، فقد قام الباحثان بإعطاء كل إجابة على كل فقرة قيمة رقمية (5، 4، 3، 2، 1) ومن ثم حساب المدى بين الدرجات على النحو التالي: الفرق بين أعلى درجة وأقل درجة = 5 - 1 = 4، وتم تقسيم المدى على المقياس الخماسي بالطريقة الآتية: 4 ÷ 5 = 0,80، ثم قُسّمت المستويات على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (6):

جدول رقم (6) يبين الفئات ومدى الأهمية ودرجة الوجود

القيمة	مدى الأهمية	الفئة	درجة وجود الحاجة
1	ليست مهمة	1 – 1,80	لا يحتاجها
2	قليلة الأهمية	1,81 – 2,60	حاجة قليلة
3	الأهمية متوسطة	2,61 – 3,40	حاجة متوسطة
4	الأهمية كبيرة	3,41 – 4,20	حاجة كبيرة
5	الأهمية كبيرة جداً	4,21 – 5	حاجة كبيرة جداً

إعداد تصور للبرنامج التدريبي المقترح:

لقد تم إعداد التصور للبرنامج التدريبي المقترح بناءً على:

- قائمة مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة.
- نتائج الاحتياجات التدريبية التي بلغت (23) احتياجاً تدريبياً بعد إيجاد درجة أهميتها من وجهة نظر مدراء المدارس ومختصي الجودة بالمدارس.

- مبادئ وأهداف وأبعاد التنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم.

وبناءً على ذلك مر إعداد البرنامج التدريبي وفقاً للخطوات الآتية:

1. التخطيط للبرنامج وتحديد مبرراته.
2. تحديد الهدف من البرنامج.
3. تحديد الأسس التي يقوم عليها البرنامج.
4. تحديد محتوى البرنامج ومكونات كل وحدة تدريبية.
5. تقويم البرنامج: وذلك للتأكد من صلاحيته للتطبيق، تم عرضه على مجموعة من المحكمين، وتم إجراء التعديلات اللازمة في ضوء آرائهم، وبالتالي أصبح البرنامج في صورته النهائية صالحاً للتطبيق ومناسباً لتحقيق هدفه.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم توظيف برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) في إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات، من خلال الأساليب الآتية:

1. معادلة ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة.
2. معامل ارتباط بيرسون لمعرفة صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة في كل مجال؛ لترتيب الاحتياجات التدريبية.
4. اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين لحساب الفروق بين استجابات العينة حسب متغير النوع (ذكور- إناث)، ومتغير العمل (مدير مدرسة – مختص جودة).

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الأول:

للإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على "ما الاحتياجات التدريبية اللازمة لمختصي الجودة ومدارء المدارس بالجمهورية اليمنية في مجال مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في ضوء التنمية المستدامة من وجهة نظرهم؟" قام الباحثان بتحليل البيانات بحسب مجالاتها كالآتي:

أولاً: الاحتياجات التدريبية في مجال مفاهيم الجودة الشاملة في التعليم:

قام الباحثان باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور مفاهيم الجودة الشاملة في التعليم وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4).

جدول رقم(4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الاحتياجات التدريبية الخاصة بمفاهيم الجودة الشاملة

رقم الفقرة	ترتيبها	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة
1	1	مفهوم الجودة	4.18	.954	كبيرة
2	4	الجودة الشاملة في التعليم	4.00	1.088	كبيرة
3	5	إدارة الجودة الشاملة في التعليم	3.99	.960	كبيرة
4	2	ضبط الجودة في التعليم	4.06	1.097	كبيرة
5	6	ضمان الجودة في التعليم	3.96	1.038	كبيرة
6	3	معايير الجودة الشاملة في التعليم	4.03	1.000	كبيرة
7	7	فريق الجودة في المدرسة	3.73	1.070	كبيرة
8	8	مختص الجودة في المدرسة	3.72	1.155	كبيرة
المتوسط الكلي للمحور			3.9518	.80009	كبيرة

من الجدول رقم (4) يتضح أن جميع الاحتياجات التدريبية الخاصة بمفاهيم الجودة الشاملة في التعليم كانت بدرجة احتياج كبيرة، حيث بلغ المتوسط العام لإجمالي المحور (3.9518)، وانحراف معياري (80009.)، وهذا يعني أن عينة الدراسة يحتاجون التدرب على تلك المفاهيم بدرجة كبيرة.

ومن حيث ترتيب تلك المفاهيم في متوسطاتها الحسابية فقد أتت في الترتيب الأول الفقرة التي تنص على "مفهوم الجودة" بمتوسط حسابي (4.18)، وانحراف معياري(954.)، وبدرجة احتياج كبيرة، تليها في الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على "ضبط الجودة في التعليم" بمتوسط حسابي (4.06)، وانحراف معياري(1.097)، وبدرجة احتياج كبيرة، بينما أتت في الترتيب الثالث الفقرة التي تنص على "معايير الجودة الشاملة في التعليم" بمتوسط حسابي (4.03)، وانحراف معياري(1.000)، وبدرجة احتياج كبيرة، وتليها في الترتيب الرابع الفقرة التي تنص على "الجودة الشاملة في التعليم" بمتوسط حسابي (4.00)، وانحراف معياري(1.088)، وبدرجة احتياج كبيرة، وتأتي في الترتيب الخامس الفقرة التي تنص على "إدارة الجودة الشاملة في التعليم" بمتوسط حسابي (3.99)، وانحراف معياري(960.)، وبدرجة احتياج كبيرة، وفي الترتيب السادس الفقرة التي تنص على "ضمان الجودة في التعليم" بمتوسط حسابي (3.96)، وانحراف معياري(1.038)، وبدرجة احتياج كبيرة، تليها في الترتيب السابع الفقرة التي تنص على "فريق الجودة في المدرسة" بمتوسط حسابي (3.73)، وانحراف معياري(1.070)، وبدرجة احتياج كبيرة، وتأتي أخيراً في الترتيب الثامن الفقرة التي تنص على "مختص الجودة في المدرسة" بمتوسط حسابي (3.72)، وانحراف معياري(1.155)، وبدرجة احتياج كبيرة.

ثانياً: الاحتياجات التدريبية في مجال تطبيقات الجودة الشاملة في التعليم:

قام الباحثان باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تطبيقات الجودة الشاملة في التعليم وكانت النتائج كما في الجدول رقم(5).

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الاحتياجات التدريبية الخاصة بتطبيقات الجودة الشاملة في التعليم

رقم الفقرة	ترتيبها	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة
1	1	التخطيط الاستراتيجي المدرسي	4.37	.870	كبيرة جداً
2	2	التخطيط التطويرية للمدرسة	4.26	.887	كبيرة جداً
3	4	التقييم الذات للمدرسة	4.11	.973	كبيرة
4	6	الاعتماد المدرسي	3.97	1.033	كبيرة
5	5	القيادة المدرسية	4.08	1.035	كبيرة
6	7	التنمية المهنية المستدامة	3.92	1.041	كبيرة
7	3	التعليم مدى الحياة	4.22	.893	كبيرة جداً
المتوسط الكلي للمحور			4.2964	.69276	كبيرة جداً

من الجدول رقم (4) يتضح أن جميع الاحتياجات التدريبية الخاصة بتطبيقات الجودة الشاملة في التعليم كانت بدرجة احتياج كبيرة وكبيرة جداً، حيث بلغ المتوسط العام لإجمالي المحور (4.2964)، وانحراف معياري (.69276)، وهذا يعني أن عينة الدراسة يحتاجون التدرب على تلك التطبيقات بدرجة كبيرة جداً.

ومن حيث ترتيب تلك المفاهيم في متوسطاتها الحسابية فقد أتت في الترتيب الأول الفقرة التي تنص على "التخطيط الاستراتيجي المدرسي" بمتوسط حسابي (4.37)، وانحراف معياري(.870)، وبدرجة احتياج كبيرة جداً، تليها في الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على "التخطيط التطويرية للمدرسة" بمتوسط حسابي (4.26)، وانحراف معياري(.887)، وبدرجة احتياج كبيرة جداً، بينما أتت في الترتيب الثالث الفقرة التي تنص على "التعليم مدى الحياة" بمتوسط حسابي (4.22)، وانحراف معياري(.893)، وبدرجة احتياج كبيرة جداً، وتليها في الترتيب الرابع الفقرة التي تنص على "التقييم الذات للمدرسة" بمتوسط حسابي (4.11)، وانحراف معياري(.973)، وبدرجة احتياج كبيرة، وفي الترتيب الخامس الفقرة التي تنص على "القيادة المدرسية" بمتوسط حسابي (4.08)، وانحراف معياري(1.035)، وبدرجة احتياج كبيرة، وتأتي في الترتيب السادس الفقرة التي تنص على "الاعتماد المدرسي" بمتوسط حسابي

(3.97)، وانحراف معياري(1.033)، وبدرجة احتياج كبيرة، وأخيراً في الترتيب السابع الفقرة التي تنص على "التنمية المهنية المستدامة" بمتوسط حسابي (3.92)، وانحراف معياري(1.041)، وبدرجة احتياج كبيرة.

ثالثاً: الاحتياجات التدريبية في مجال التنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم:

قام الباحثان باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم وكانت النتائج كما في الجدول رقم(6).

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الاحتياجات التدريبية الخاصة بالتنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم

رقم الفقرة	ترتيبها	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة
1	6	مفهوم التنمية المستدامة	4.12	.933	كبيرة
2	4	أهداف التنمية المستدامة	4.19	.872	كبيرة
3	3	متطلبات التنمية المستدامة	4.24	.895	كبيرة جداً
4	5	مبادئ التنمية المستدامة	4.18	.797	كبيرة
5	7	أبعاد التنمية المستدامة	4.10	.945	كبيرة
6	2	التعليم من أجل التنمية المستدامة	4.29	.935	كبيرة جداً
7	1	الجودة الشاملة في التعليم وعلاقتها بالتنمية المستدامة	4.32	.882	كبيرة جداً
8	8	المدرسة المستدامة أو المدرسة الخضراء	4.04	.970	كبيرة
المتوسط الكلي للمحور			4.0786	.80938	كبيرة

من الجدول رقم (4) يتضح أن جميع الاحتياجات التدريبية الخاصة بالتنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم كانت بدرجة احتياج كبيرة وكبيرة جداً، حيث بلغ المتوسط العام لإجمالي المحور (4.0786)، وانحراف معياري (80938.)، وهذا يعني أن عينة الدراسة يحتاجون التدرب على تلك المفاهيم بدرجة كبيرة.

ومن حيث ترتيب تلك المفاهيم في متوسطاتها الحسابية فقد أتت في الترتيب الأول الفقرة التي تنص على "الجودة الشاملة في التعليم وعلاقتها بالتنمية المستدامة" بمتوسط حسابي (4.32)، وانحراف معياري(882.)، وبدرجة احتياج كبيرة جداً، وتليها في الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على "التعليم من أجل التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي (4.29)، وانحراف معياري(935.)، وبدرجة احتياج كبيرة

جداً، بينما أتت في الترتيب الثالث الفقرة التي تنص على "متطلبات التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي (4.24)، وانحراف معياري(.895)، وبدرجة احتياج كبيرة جداً، وتليها في الترتيب الرابع الفقرة التي تنص على "أهداف التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي (4.19)، وانحراف معياري(.872)، وبدرجة احتياج كبيرة، وتليها في الترتيب الخامس الفقرة التي تنص على "مبادئ التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي (4.18)، وانحراف معياري(.797)، وبدرجة احتياج كبيرة، وتأتي في الترتيب السادس الفقرة التي تنص على "مفهوم التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي (4.12)، وانحراف معياري(.933)، وبدرجة احتياج كبيرة، وكانت في الترتيب السابع الفقرة التي تنص على "أبعاد التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي (4.10)، وانحراف معياري(.945)، وبدرجة احتياج كبيرة، وأخيراً في الترتيب الثامن الفقرة التي تنص على "المدرسة المستدامة أو المدرسة الخضراء" بمتوسط حسابي (4.04)، وانحراف معياري(80938.)، وبدرجة احتياج كبيرة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

للإجابة عن السؤال الثاني، والذي ينص على "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة الاحتياجات التدريبية بحسب متغيرات الدراسة: النوع(ذكور – إناث)، والعمل(مدير مدرسة – مختص جودة)؟"، قام الباحثان بتحليل البيانات باستخدام اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين للإيجاد الفروق بين الذكور والإناث، والفروق بحسب متغير العمل (مدير مدرسة – مختص جودة)، وكانت النتائج كالآتي:

أولاً: دلالة الفروق بحسب متغير النوع (ذكور إناث):

جدول رقم (5) جدول يبين نتائج اختبار (T-test) للفروق بين الذكور والإناث

المجموعة	عدد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية df	قيمة "T"	مستوى الدلالة (0,05)	الدلالة اللفظية
ذكور	215	123.11	79.401	278	-7.091	.000	دال
إناث	65	198.03	55.898				

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن قيمة "T" بلغت (7.091-)، عند درجة حرية (278)، ومستوى دلالة (.000)، وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير النوع (الذكور وإناث) في جميع الاحتياجات التدريبية اللازمة لمدراء المدارس ومختصي الجودة من مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة، وكانت تلك الفروق لصالح الإناث، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإناث(198.03)، بينما كان المتوسط الحسابي للذكور (123.11).

ثانياً: دلالة الفروق بحسب متغير العمل (مدير مدرسة – مختص جودة):

جدول رقم (5) جدول يبين نتائج اختبار (T-test) للفروق بين الذكور والإناث

المجموعة	عدد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية df	قيمة "T"	مستوى الدلالة (0,05)	الدلالة اللفظية
مدير مدرسة	149	161.37	78.266	278	4.776	.000	دال
مختص جودة	131	116.76	77.659				

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن قيمة "T" بلغت (4.776)، عند درجة حرية (278)، ومستوى دلالة (.000)، وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير العمل (مدير مدرسة ومختص جودة) في جميع الاحتياجات التدريبية اللازمة لمدراء المدارس ومختصي الجودة من مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة، وكانت تلك الفروق لصالح مدراء المدارس، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمدير المدرسة(116.76)، بينما كان المتوسط الحسابي لمختص الجودة (116.76).

النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثالث:

للإجابة عن السؤال الثالث، والذي ينص على "ما التصور المقترح للبرنامج التدريبي الذي ينمي مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة؟"، قام الباحثان بإعداد تصور لبناء البرنامج التدريبي بناءً على تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لمدراء المدارس ومختصي الجودة بالمدارس من مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: التخطيط للبرنامج التدريبي:

1- **تحديد مبررات البرنامج التدريبي:** وهي تعني تحديد الدوافع التي دعت إلى تصـــــميم البرنامج التدريبي لســـــد الفجوة بين ما هو قائم، وما ينبغي أن يكون، وقد تمثل ذلك في الاحتياجات التدريبية من مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة.

2- **الأسس التي يقوم عليها البرنامج التدريبي:**

1) إن مفاهيم الجودة الشاملة في التعليم هي أساس البرنامج ومنطلقه؛ والتي حددت وفقاً لمبادئ وأهداف التنمية المستدامة، والتي تؤكد على:

- تعزيز مســاهمة التعليم من أجل التنمية المســتدامة لتحقيق جودته، وتوثيق الصــلات بين التعليم من أجل التنمية المستدامة ومبادرة التعليم للجميع.
- زيادة الوعي والفهم للتنمية المســتدامة، وضــمان التعليم الجيد المنصــف والشــامل ذو جودة للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

- تعليم يُعد مواطنين يتحملون مسؤولياتهم، ويشجع على الديمقراطية لتمكينهم من كل حقوقهم وقيامهم بجميع واجباتهم.
- تعليم يمكن الدارسين اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات ومعارف.

2) معايير الجودة الشاملة في التعليم الواردة في الإطار المرجعي للتطوير المدرسي(2017)، ودليل ضمان الجودة والاعتماد للمدارس الأهلية (2014)، ودليل التقييم الذاتي للمدارس (2019)، وجميعها صادرة عن وزارة التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية.

3) الاعتماد على قائمة الاحتياجات التدريبية من مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة، التي تم إعدادها؛ حيث ترجمت هذه الاحتياجات إلى أهداف تدريبية للبرنامج، يؤدي تحقيقها إلى امتلاك مدراء المدارس ومختصي الجودة بالمدارس لمفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة.

4) مراعاة مبدأ التدرج في تقديم المحتوى، وتعدد أساليب التدريب وطرائقه؛ حيث تمزج بين الجوانب النظرية والتطبيقية (محاضرات نظرية، وورش عمل، وحلقات مناقشة وحوار، وتعلم تعاوني) مع التركيز على التعلم الذاتي.

5) التركيز على الأداء وأن يكون التنفيذ في أثناء الخدمة، والتطوير المستمر من خلال تقويم البرنامج من وجهة نظر المتدربين والمشاركين فيه؛ ليكون مواكباً للتغيرات التي تحدث.

3- **تحديد أهداف البرنامج التدريبي، والتي تنقسم إلى قسمين:**

أ) الهدف العام، وهو: تنمية مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة.

ب) الأهداف الفرعية، وتتمثل في أن يكون المتدرب قادراً على أن:

1. يعرف المفاهيم المرتبطة بالجودة الشاملة في التعليم (الجودة، الجودة الشاملة في التعليم، إدارة الجودة الشاملة في التعليم، ضبط الجودة في التعليم، ضمان الجودة في التعليم، معايير الجودة الشاملة في التعليم، فريق الجودة في المدرسة، مختص الجودة في المدرسة).
2. يعد خطة استراتيجية وتطويرية متكاملة العناصر للمدرسة.
3. يستوعب مفاهيم وإجراءات الاعتماد المدرسي وينفذ عملية التقييم الذاتي للمدرسة.
4. يميز بين مفهوم القيادة المدرسية والإدارة المدرسية.
5. يوضح مفهوم التنمية المهنية المستدامة.
6. يبين المقصود بالتعليم مدى الحياة.
7. يبين مفهوم التنمية المستدامة في مجال التعليم.
8. يحدد أهداف التنمية المستدامة ومتطلباتها ومبادئها وأبعادها.
9. يناقش المقصود بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

10. يبين مفهوم المدرسة المستدامة أو المدرسة الخضراء.
11. يوضح الجودة الشاملة في التعليم وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

4- **الفئة المستهدفة:** مدراء المدارس ومختصو الجودة بمدارس الجمهورية اليمنية الحكومية والأهلية.

5- **إدارة البرنامج التدريبي:** يدير البرنامج مدراء إدارة الجودة والاعتماد بمكاتب التربية والتعليم، ورؤساء أقسام التدريب بإدارة الجودة، ورؤساء أقسام الجودة في المديريات، ومساعدون فنيون من إدارة التدريب وفريق التطوير المدرسي.

6- **مكان التدريب وزمانه:**

- يحدد الزمن المخصص للبرنامج من حيث المدة، ومواعيد بداية ونهاية البرنامج، على أن تكون المدة المقترحة لهذا البرنامج عشرين جلسة لعشرة لقاءات تدريبية في عشرة أيام، كل جلسة مدتها ساعتان ونصف بمجموع عدد ساعات (50) ساعة للبرنامج.
- يقترح أن يكون مكان التدريب(في أي مركز أو قاعة تدريب مهيئة لعملية التدريب).

7- **محتوى البرنامج التدريبي وموضوعاته وعدد ساعاته:**

يحتوي البرنامج على خمس وحدات رئيسة تتكون كل وحدة من عدة موضوعات يمكن توضيحها كما في الجدول رقم (8):

جدول رقم (8): يبين محتوى البرنامج التدريبي وموضوعاته وعدد ساعات كل موضوع

الموضوع الرئيس	المفردات الفرعية	اليوم	الجلسات	عدد الساعات	المفاهيم المطلوبة
الافتتاح	➢ افتتاح البرنامج والتعارف وتوزيع الأدبيات.	اليوم الأول		1	
الوحدة الأولى: مفاهيم اساسية في الجودة الشاملة	➢ مفهوم الجودة. ➢ مفهوم الجودة الشاملة في التعليم. ➢ مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم. ➢ الجودة في الإسلام.		الجلسة الأولى	2,30	1. الجودة. 2. الجودة الشاملة في التعليم. 3. إدارة الجودة الشاملة في التعليم. 4. معايير الجودة الشاملة في التعليم.
	➢ لماذا نطبق نظام الجودة في التعليم؟ ➢ المستفيدين من نظام الجودة في التعليم.		الجلسة الثانية	2,30	

الموضوع الرئيس	المفردات الفرعية	اليوم	الجلسات	عدد الساعات	المفاهيم المطلوبة
	➢ الفرق بين الإدارة التقليدية وإدارة الجودة الشاملة.				
	➢ مراحل تطبيق الجودة في التعليم. ➢ مجالات الجودة الشاملة في التعليم. ➢ مفاهيم خاطئة حول الجودة تحتاج لتصحيح.	اليوم الثاني	الجلسة الأولى	2,30	5. المجال. 6. المعيار. 7. المؤشر. 8. مقاييس التقدير. 9. الشواهد والأدلة.
	➢ مفهوم معايير الجودة الشاملة في التعليم. ➢ مفهوم مؤشرات الأداء ومقاييس التقدير والشواهد والأدلة.		الجلسة الثانية	2,30	
الوحدة الثانية: القيادة المدرسية	➢ التأمل المهني في حياة القائد التربوي. ➢ أخلاقيات المهنة. ➢ صفات القائد التربوي.	اليوم الثالث	الجلسة الأولى	2,30	10. القيادة المدرسية. 11. فريق الجودة. 12. مختص الجودة.
	➢ مهارات القائد التربوي. ➢ كيف يمكن لمدير الإدارة أن يكون قائداً.		الجلسة الثانية	2,30	
	➢ الفرق بين القيادة والإدارة. ➢ واجبات القيادة التربوية. ➢ أنواع القيادة التربوية.	اليوم الرابع	الجلسة الأولى	2,30	
	➢ عملية التكامل في القيادة التربوية. ➢ مهام فريق الجودة بالمدرسة. ➢ مهام مختص الجودة في المدرسة.		الجلسة الثانية	2,30	

الموضوع الرئيس	المفردات الفرعية	اليوم	الجلسات	عدد الساعات	المفاهيم المطلوبة
الوحدة الثالثة: التخطيط الاستراتيجي والخطة التطويرية للمدرسة	➢ مفهوم التخطيط الاستراتيجي. ➢ الفرق بين الخطة والتخطيط. ➢ مراحل التخطيط الاستراتيجي المدرسي.	اليوم الخامس	الجلسة الأولى	2,30	13. التخطيط الاستراتيجي. 14. الخطة الاستراتيجية. 15. الرؤية. 16. الرسالة. 17. الأهداف الاستراتيجية. 18. الخطة التطويرية للمدرسة.
	➢ تحليل الوضع الراهن للمدرسة تحليل سوات (SWOT). ➢ الرؤية والرسالة للمدرسة. ➢ الأهداف الاستراتيجية.		الجلسة الثانية	2,30	
	➢ مفهوم الخطة التطويرية. ➢ العلاقة بين الخطة التطويرية والخطة الاستراتيجية والتقييم الذاتي. ➢ صياغة الأهداف التفصيلية.	اليوم السادس	الجلسة الأولى	2,30	
	➢ البرامج والأنشطة ومسؤولية التنفيذ والتكلفة. ➢ إجراءات اعتماد الخطة وتنفيذها. ➢ المتابعة والتقويم والمراجعة المستمرة.		الجلسة الثانية	2,30	
الوحدة الرابعة: التقييم الذاتي والاعتماد المدرسي	➢ مفهوم التقييم الذاتي للمدرسة. ➢ أهداف التقييم الذاتي للمدرسة.	اليوم السابع	الجلسة الأولى	2,30	19. التقييم الذاتي. 20. الاعتماد المدرسي. 21. ضمان الجودة.
	➢ خطوات التقييم الذاتي للمدرسة.		الجلسة الثانية	2,30	

الموضوع الرئيس	المفردات الفرعية	اليوم	الجلسات	عدد الساعات	المفاهيم المطلوبة
	➢ التقييم الذاتي والاعتماد المدرسي.				22. ضبط الجودة.
	➢ مفهوم الاعتماد المدرسي. ➢ أهداف الاعتماد المدرسي. ➢ معايير الاعتماد المدرسي.	اليوم الثامن	الجلسة الأولى	2,30	
	➢ جهة الاعتماد المدرسي. ➢ إجراءات الاعتماد المدرسي. ➢ ضمان وضبط الجودة.		الجلسة الثانية	2,30	
الوحدة الخامسة: التنمية المستدامة	➢ مفهوم التنمية المستدامة ➢ أهداف التنمية المستدامة ➢ متطلبات التنمية المستدامة	اليوم التاسع	الجلسة الأولى	2,30	23. التنمية المهنية المستدامة. 24. التعليم مدى الحياة. 25. مفهوم التنمية المستدامة. 26. التعليم من أجل التنمية المستدامة. 27. المدرسة المستدامة أو المدرسة الخضراء.
	➢ مبادئ التنمية المستدامة ➢ أبعاد التنمية المستدامة ➢ التعليم من أجل التنمية المستدامة		الجلسة الثانية	2,30	
	➢ التنمية المهنية المستدامة ➢ التعليم مدى الحياة	اليوم العاشر	الجلسة الأولى	2,30	
	➢ المدرسة المستدامة أو المدرسة الخضراء. ➢ الجودة الشاملة في التعليم وعلاقتها بالتنمية المستدامة		الجلسة الثانية	2,30	
الختام	➢ الختام وتكريم المشاركين			1	
5	إجمالي عدد أيام البرنامج وعدد ساعاته	10	20	50	

8- تحديد الأساليب التدريبية المتبعة في البرنامج التدريبي وتتمثّل في:

(المحاضرات، واللقاءات المصحوبة بمناقشات، وورش العمل والعروض العملية، والتعلم الذاتي، والعصف الذهني، والتعلم التعاوني).

اختيار الوسائل السمعية والبصرية المساعدة في تنفيذ البرنامج (جهاز حاسوب، جهاز عرض البيانات **Data Show**).

9- **المادة التدريبية:** يقترح أن تتضمن المادة التدريبية ما يلي:

1. المطبوعات: حيث تغطي المطبوعات والمصـــادر المســـتعملة الوحدات التدريبية المحددة في البرنامج، وتنقسم المصادر إلى قسمين: (دليل المدرب، دليل المتدرب).
2. أوراق عمل وتكليفات: وتتضمن الآتي:
   - ورش العمل والتدريبات على كل المفاهيم والتطبيقات المحددة في البرنامج.
   - وضع خطة استراتيجية وخطة إجرائية لمدرسة من المدارس بكل عناصرها.
   - إجراء تقييم ذاتي لمدرسة وفق معايير الجودة.
   - إعداد مقالات وأبحاث عن العلاقة بين الجودة الشاملة والتنمية المستدامة.

10- **اختيار المدربين الذين لديهم الكفايات التدريبية**، ويراعى في المدرّب أن يكون: متمكناً من مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم في ضوء التنمية المستدامة، وملماً بأساليب التدريب الحديثة، وقادراً على تفهم احتياجات المتدرب والتجاوب معها.

ثانياً: تنفيذ البرنامج التدريبي:

- يتم تنفيذ البرنامج التدريبي من خلال عدة إجراءات متداخلة ومترابطة، يعرض خلالها المدرب أهداف الجلســـات التدريبية ومبادئ العمل، ثم يطلب من المتدربين وضـــع آرائهم، ومن ثم يعرض شـــرائح تتضـــمن مفاهيم وتطبيقات ومهارات وورش عمل للمفاهيم والمهارات التي يمكن تنميتها، وعند تنفيذ الأنشـــطة يطرح ورقة العمل بعد التمهيد للنشـــاط؛ ويقوم بشـــرح المفاهيم والمهارات للمتدربين، ثم تنفيذها عملياً، ويكلف المتدربين بالقيام بأنشـــــــطة وتدريبات متعددة مرتبطة بالأهداف الإجرائية.
- يمد المدرب المتدربين بتطبيقات على المفاهيم والمهارات التي يتم التدريب عليها، عن طريق تقســـيم المتدربين إلى مجموعات، ومناقشتهم حول الموضوع الذي يتم التدريب عليه.
- يكلف المدرب كل مجموعة بإعداد خطة استراتيجية وإجرائية وتقييم ذاتي للمدرسة.

ثالثاً: تقويم البرنامج التدريبي:

تُعد عملية التقويم من أهم عناصر العملية التدريبية؛ لذا يجب العناية بأدوات التقويم المختلفة التي تساعد في تقويم كل عنصر من عناصر التدريب وتشمل:

1. **تقويم البرنامج:** ويشـــمل تقويم الأهداف، والتصـــميم، والتنظيم، والمحتوى، والمواد التدريبية، وترتيب الزمان، والمكان، والوسائل، وعمليات التدريب نفسها.

2. **تقويم المتدرب:** من حيث المعارف، والمهارات التي اكتسبها من البرنامج التدريبي في أثناء سير العملية التدريبية.
3. **تقويم المدرّب:** ويشمل مدى تمكنه من تنفيذ خطوات البرنامج كاملة لتحقيق أهدافه.
4. **أساليب التقويم:** وتشمل استبانة لتقويم البرنامج التدريبي.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحثان بالآتي:

1. تنفيذ البرنامج التدريبي المقترح وتطبيقه في الميدان على مدراء المدارس ومختصي الجودة بمدارس الجمهورية اليمنية.
2. ضرورة تدريب مختصي الجودة ومدراء المدارس والمعنين بالجودة الشاملة في التعليم بما يحقق التطوير المستمر ويلبي معايير الجودة الشاملة في التعليم وفق أهداف وأبعاد التنمية المستدامة.
3. ضرورة تبني القيادات العليا للجودة الشاملة في التعليم على مستوى الإدارات العليا وعلى مستوى المدارس ووضع خطة تدريبية شاملة لتدريب مدراء المدارس ومختصي الجودة بالمدارس بما يلبي ويحقق الجودة الشاملة في التعليم.

المقترحات:

يقترح الباحثان إجراء الدراسات الآتية:

1. دراسة أثر البرنامج التدريبي المقترح وفاعليته في تنمية مهارات الجودة الشاملة لدى مدراء المدارس ومختصي الجودة بالمدارس.
2. إعداد برنامج تدريبي مشابه لتنمية مهارات التنمية المهنية المستدامة لدى فرق الجودة والتطوير المدرسي.
3. دراسة أثر امتلاك مختصي الجودة ومدراء المدارس لمفاهيم الجودة الشاملة ومفاهيم التنمية المستدامة.
4. توظيف التدريب عن بعد وعبر الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لتدريب مدراء المدارس ومختصي الجودة على مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها في التعليم.

قائم المراجع :

إبراهيم، سماح عبد المطلب(2002). تطوير إدارة المدرسة الثانوية العامة بمصر في ضوء إدارة الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر.

أبو النصر, مدحت؛ ومحمد, ياسمين مدحت(2017). التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، المجموعة العربية للنشر والتوزيع, القاهرة.

أبو ملوح، محمد يوسف(2004). الجودة الشاملة في التدريس، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، غزة.

الإدارة العامة للجودة والاعتماد(2014). دليل ضمان الجودة والاعتماد للمدارس الأهلية، وزارة التربية والتعليم، صنعاء.

الإدارة العامة للجودة والاعتماد(2019). الجودة في التعليم وتطبيقاتها، وزارة التربية والتعليم، صنعاء.

الإدريسي, علي أحمد محمد(2018). إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية, (دراسة مقارنة بين منظمات التعليم ما قبل الجامعي الحكومية والأهلية بأمانة العاصمة). رسالة ماجستير, جامعة العلوم والتكنولوجيا, صنعاء.

ثابت، زياد(2007م). الصعوبات التي تواجه تنفيذ إطار ضمان الجودة في مدارس وكالة الغوث الدولية بغزة وسبل التغلب وسبل التغلب عليها بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الثالث الجودة في التعليم الفلسطيني مدخل للتميز, 30-31 أكتوبر, غزة, الجامعة الإسلامية.

الجضعني، خالد بن سعد(2005). إدارة الجودة الشاملة : تطبيقات تربوية,ط1, الرياض، دار الأصحاب للنشر والتوزيع.

الحاج, أحمد علي(2009). العلاقة بين التربية والتنمية البشرية المستديمة ومعوقات تحقيقها في اليمن، مجلة الباحث الجامعي، العدد(24)، جامعة إب.

الحاج, نجوى أحمد(2015). استراتيجية لإنتاج المعرفة في جامعة صنعاء في ضوء احتياجات التنمية المستديمة في اليمن "نموذج مقترح". رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة صنعاء, اليمن.

حبتر، أحلام بنت عبدالله محمد(2007). أسس ومتطلبات الجودة الشاملة في التعليم، مجلة الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، جامعة الملك سعود اللقاء السنوي الرابع عشر.

الحداد, حسون محمد علي(2014). أثر إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في التعليم العالي في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك, العراق.

حسين، سلامة عبد العظيم؛ وإبراهيم، محمد عبد الرزاق(2002). معايير اعتماد المعلم في مصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة، مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن، العدد 24، ص90-91.

الدعيس، عبد الكريم سعيد عبده قاسم(2010). أنموذج مقترح لتطوير الإدارة المدرسية في ضوء إدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة صنعاء.

دوغلاس، موسشيت(2000). مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر.

زياد، مسعد محمد(2008). التدريب التربوي للمعلمين، ط1، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة.

سالم, إلياس وسراي, أم السعد(2018). تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة. المجلة الدولية لضمان الجودة, مجلد(1), العدد(2).

شحاتة، حسن(2005). ثقافة المعايير والتعليم الجامعي، جامعة عين شمس، المؤتمر العلمي السابع عشر: مناهج التعليم والمستويات المعيارية، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، المجلد (1).

الشريف، عبده نعمان(2017). الفجوة بين ثقافة الجودة الشاملة وتحسين أداء النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (16)، المجلد (17).

الصالحي، نبيل(2003). تطوير الإدارة المدرسية بمدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة في ضوء مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه، القاهرة، جامعة عين شمس.

طعيمة، رشدي أحمد(1427هـ). معايير جودة الأصالة والمعاصرة للعناصر التربوية (المحتوى) "بحوث وتقارير ندوة" نحو رؤية مستقبلية لمسار التعليم العام في العالم الإسلامي ومجتمعات الأقليات المسلمة، إعداد وتنفيذ: الهيئة الإسلامية العالمية للتعليم، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، (24-27 ربيع الأول).

العاجز، فؤاد؛ ونشوان, جميل(2007). معوقات تطبيق الجودة في مدارس وكالة الغوث الدولية بغزة, بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الثالث الجودة في التعليم الفلسطيني مدخل للتميز,30-31 أكتوبر, غزة, الجامعة الإسلامية.

العارفة، عبد الطيف عبدالله؛ وقران، أحمد عبد الله(2007). معوقات تطبيق الجودة في التعليم العام، مجلة الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، جامعة الملك سعود، اللقاء السنوي الرابع عشر.

عبد المحسن، أحمد علي محمد(2014). فلسفة وحدات التدريب والجودة وانعكاسها على التنمية المهنية للعاملين في مدارس التعليم الابتدائي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة سوهاج.

العجمي، محمد حسين(2007). الاعتماد وضمان الجودة الشاملة لمدارس التعليم الثانوي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

العزاوي، محمد عبدالوهاب(2005). إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري، عمان، الأردن.

عطية، محسن علي(2009). الجودة الشاملة والجديد في التدريس، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

علام، منال محمد السيد(2016). تطوير وحدات التدريب والجودة المدرسية في التعليم الأساسي على ضوء متطلبات المجتمع الشبكي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

علي، محمد السيد(2011) موسوعة المصطلحات التربوية، دار المسيرة، ط(1)، عمان، الأردن.

عليمات، صالح ناصر(2004). إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطبيق ومقترحات التطوير، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، عمان.

غنيم, عثمان محمد؛ وأبو زنط, ماجدة(2007). التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع, عمان.

قدورة، روان منير(2011). دور جودة الخدمة في تعزيز أثر التوجه بالزبائن على الرضا في بيئة الجامعات الأردنية الخاصة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الأردن.

كنعان، أحمد علي(2009). تقييم تربية المعلمين ومخرجاتها وفق معايير الجودة من وجهة نظر طلبة السنة الرابعة في قسم معلم الصف وأعضاء الهيئة التعليمية، مجلة جامعة دمشق، المجلد(25)، العدد (3+4)، ص34-35.

المعمري, سليمان, والنظاري, بشرى(2017). تصور مقترح لتطوير كتاب الفيزياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية, العدد. الأول, أكتوبر/2017.

المنير, راندا عبد العليم(2014). التعليم من أجل التنمية المستدامة في منهج رياض الأطفال, مركز ديبونو لتعليم التفكير, عمان, الأردن.

النبوي، أمين محمد(2007). الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

الهيتي, نواز عبد الرحمن؛ والمهتدي, حسن إبراهيم(2008). التنمية في دولة قطر الإنجازات والتحديات, اللجنة الدائمة للسكان, قطر.

وزارة التربية والتعليم(2017). الإطار المرجعي لبرنامج التطوير المدرسي، بدعم من برنامج تحسين جودة التعليم giz، صنعاء، اليمن.

Franziska, B. & Christine, K., & Meret, L(2013). Teachers' Competencies for the Implementation of Educational Offers in the Field of Education for Sustainable Development. Journal of, Sustainability, Berne Switzerland , N(5), 5067 5080.

درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية في محافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة

د / عبد السلام أحمد حسين قاسم العروسي[1]
د / نصر صالح عبده حسن الجرباني[2]

(1)أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد
المعهد العالي للتدريب والتأهيل أثناء الخدمة (الشوكاني)
(2) أستاذ الإدارة والتخطيط المساعد
كلية المجتمع / عمران

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، والتعرف على درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بعوامل نجاح الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة، التعرف على درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بحدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية، والكشف عن الفروق الإحصائية في متوسط تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة).

ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران والبالغ عددهم (221) عضو هيئة تدريس موزعين على خمس كليات، وقام الباحثان باختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية بلغت (100) عضو هيئة تدريس، وتمثل ما نسبته (45%) من مجتمع الدراسة، ووزع الباحثان على عينة الدراسة استبانة مكونة من (24) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- حصل مجال الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها على درجة وعي (عالية).
- حصل مجال عوامل نجاح الحاضنات التقنية على درجة وعي (عالية).
- حصل مجال الوعي بحدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية على درجة وعي (عالية).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة).

الكلمات المفتاحية: الحاضنات التقنية، التنمية المستدامة.

مقدمة:

لاشك أن التغيرات العالمية المتسارعة في العلم والمعرفة والتكنولوجيا, وما يصاحبها من انفجار سكاني وحراك اجتماعي, وتغير اقتصادي في عدة مجالات, جعل من التعليم والتدريب والثقافة وسيلة للتسابق والتنافس وبذل الجهود الحثيثة لمواكبة المستجدات, مما أدى إلى مراجعة المؤسسات لسياستها وأهدافها وأنشطتها المتعلقة بإعداد الكوادر البشرية على مختلف المستويات, من خلال تزويدها ببرامج تنموية لرفع كفاءتها الإنتاجية وتحسين أداء العاملين فيها.

وفي ضوء ما يشهده العالم من تغيرات وتحولات متسارعة، تزايد اهتمام وإيمان الباحثين والمختصين بضرورة وضع كافة الأساليب والإمكانيات لتسهيل التكيف مع حضارة الموجة الثالثة والقائمة على سلطة المعرفة، باعتبار هذه السلطة المعيار الذي يمكن من خلاله الحكم على تقدم الدول أو تأخرها، ولعل أبرز إفرازات التغيرات والتحولات هي تحول النظرة للعنصر البشري من عنصر يشكل عبئاً مكلفاً على المنظمة يجب التخلص منه إلى عنصر رئيس وفاعل في المنظمة ويجب الاستثمار فيه، واعتباره مورداً من موارد المنظمة (الحموري، 2015، 112).

واستجابة لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد عالمي مفتوح متسمٍ بالتنافس والنمو والتقدم, أكد الخبراء الاقتصاديون على أهمية إنشاء الحاضنات؛ وذلك لاحتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى دعم خاص ومساندة ورعاية, حيث تمكّنها من تجاوز مرحلة الانطلاق(1-2 سنتين), وتدفعها تدريجياً لتصبح قادرة على النمو ومؤهلة للمستقبل, مزودة بآليات النجاح ومساعدتها في الانطلاق نحو السوق أيضاً (النخالة, 2012, 8).

وهذا ما أكدته دراسة (الشكري, 2012), ودراسة (الهاجري, 2014), حيث أكدتا على أهمية الحاضنات التقنية؛ نظراً لما تلعبه من دور مهم في دعم وتطوير المشاريع الريادية الناشئة, وإسهامها في نمو الاقتصاد, وتحقيق التنمية المستدامة, كما تلعب دور الوسيط لدى الحكومة والمؤسسات المالية والمصرفية, والشركات والمصانع, والجامعات والكليات ومراكز البحث العلمي للحصول على دعم تلك الجهات لصالح المشاريع الريادية.

ومن هذا المنطلق وفي ظل احتدام المنافسة بين المؤسسات المبدعة من أجل توسيع حصصها السوقية واقتحام الأسواق الجديدة, برزت أهمية منظومة العمل المستحدثة, التي تعمل على دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وتحديثها, وذلك من خلال حاضنات الأعمال التقنية التي تم ابتكارها مؤخراً, والتي أثبتت فاعليتها ونجاحها في تنفيذ برامج التنمية بشتى أنواعها, هذا وقد تمت الاستعانة بها في كثير من دول العالم الصناعية منها والنامية على حد سواء(عبد السلام وآخرون,2012, 15)

ونظراً لأهمية حاضنات الأعمال التقنية في تحقيق التنمية المستدامة, فقد اتجهت الكثير من دول العالم إلى إنشاء العديد منها وخصوصاً في الجامعات وكليات المجتمع، وذلك لتنشيط الصناعة القائمة

على اقتصاد المعرفة، وكذا مساعدة خريجي هذه الجامعات والكليات, والباحثين على الانتقال بنتائج أبحاثهم من مرحلة الإبداع إلى مرحلة الترويج التجاري لنتائج أبحاثهم (أبو قحف, 2002).

وهذا ما اهتمت به العديد من الدول حيث اهتمت منذ منتصف القرن العشرين بإنشاء العديد من الحاضنات في الجامعات والكليات ومؤسسات البحث العلمي-إيماناً منها بتفعيل الشراكة بين المؤسسات البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية ومؤسسات المجتمع- كون الجامعات والكليات مؤسسات ريادية تسهم في تخريج القيادات الشابة المؤهلة والمدربة لتتحمل مسؤولياتها في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع(الحموري, 2015, 113).

هذا وتهدف حاضنات الأعمال والابتكار التقني بشكل أساس إلى دعم المبادرين المبدعين والمخترعين وأصحاب الأفكار؛ لتكوين مؤسسات صغرى ومتوسطة, واستيعاب واستحداث وظائف, وزيادة الدخل الوطني من خلال تنمية رأس المال المعرفي واستخدام القوى العاملة الماهرة وتحقيق التنمية المستدامة, وذلك من خلال تنمية أولويات تقنية محددة, وتطوير الأسواق وتزويدها بمنتجات جديدة, وربط التعليم والتدريب بسوق العمل وزيادة القدرة التنافسية المعرفية للدولة, ومساعدة الشباب ورواد الأعمال على إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة(أدكينز, 2009, 78).

ونظراً لما تلعبه كليات المجتمع من دور مهم وفعال في عملية خلق وصقل المفاهيم المعرفية والمبادئ العلمية الأساسية لدى الطالب من جهة، ومن جهة أخرى عملت كأداة توجيه للطالب في تحديد مجاله وميوله الوظيفي، وذلك لأن المرحلة التي يقضيها الطالب بالجامعة أو بكلية المجتمع هي مرحلة تبلور لفكره وتوجيه نحو مستقبله الوظيفي. ولهذا فإن الربط الوثيق بين الجامعات وكليات المجتمع وقطاعات الإنتاج المختلفة عن طريق حاضنات الأعمال يلعب دوراً كبيراً في التنمية المستدامة الشاملة؛ لما يؤديه هذا الربط من الرقي بأفراد المجتمعات فكرياً وثقافياً, بصورة تجعل منهم أفراداً منتجين ومنُمين في مجتمعاتهم, وليس مجرد أفراد مستهلكين وعالة على مجتمعاتهم, بالإضافة إلى تطوير الإنتاج، ودعم القدرات التنافسية للجامعات والكليات والشركات على المستوى المحلي والدولي ، ودعم البنى البحثية وزيادة الموارد التمويلية لهذه المؤسسات(عيداروس وأحمد، 2013، 228).

وفي ضوء سبق يمكن القول بأن حاضنات الأعمال التقنية تشكل أداة من أدوات التنمية المستدامة؛ كونها تساهم في دعم ريادة الأعمال وتطوير الأفكار الإبداعية, وتساهم أيضاً في إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر وسيلة من وسائل مكافحة البطالة وزيادة دخل الأفراد, وهذا ما دفع بالباحثينِ إلى إجراء هذا البحث في محاولة منهما لمعرفة درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بدور هذه الحاضنات في تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة عن السؤال الرئيس ينبثق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة؟

2- ما درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بعوامل نجاح الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة؟

3- ما درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بحدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية؟

4- هل توجد فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة)

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

التعرف على درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة.

ولتحقيق الهدف الرئيس لابد من تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف على درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة.

2- التعرف على درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بعوامل نجاح الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة.

3- التعرف على درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بحدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية.

4- الكشف عن الفروق الإحصائية في متوسط تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة)

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1- إثراء المكتبة العليمة بمراجع تساعد الباحثين القادمين في دراستهم عبر الاطلاع على النتائج والتوصيات.

2- يُتوقع أن يستفيد من الدراسة القائمون على كليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران, في تنفيذ دورات تدريبية لتنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بحاضنات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

3- تسهم هذه الدراسة في تقديم بعض العون للباحثين والمختصين في مجالي حاضنات الأعمال، والتنمية المستدامة.

حدود الدراسة:

تقتصر حدود الدراسة على الآتي:

- **الحد الموضوعي:** درجة الوعي بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة.
- **الحد المكاني:** كليات المجتمع الأهلية في محافظة عمران.
- **الحد البشري:** أعضاء هيئة التدريس.
- **الحد الزماني:** الفصل الثاني من العام الأكاديمي 2019/ 2020م.

مصطلحات الدراسة:

وعي: مصطلح يدل على معرفة الموضوع من قبل الشخص, والوعي بإدراك الفرد لنفسه ولبيئته وهو على درجات من الوضوح والتعقيد, وإدراك الفرد لوظائفه الجسمية والفعلية, وإدراكه لخصائص العالم الخارجي باعتباره عضوا فاعلاً في الجماعة(الحديدي, 2000).

ويُقصد بأعضاء هيئة التدريس في هذه الدراسة: هم جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران الأهلية من الحاصلين على درجة الدكتوراه أو الماجستير أو البكالوريوس أو ما يعادلها.

كليات المجتمع: جاء تعريف كليات المجتمع الحكومية والخاصة في قانون إنشاء كليات المجتمع اليمنية (رقم (5) لسنة 1996, 7), كما يأتي:

كليات المجتمع: هي الكليات التي تُنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون لتلبية احتياجات المجتمع من الكوادر الفنية والتقنية المتوسطة في المجالات المختلفة.

كليات المجتمع الخاصة: الكليات التي ينشئها القطاع الخاص الوطني أو أي جهة أجنبية أو أية اتفاقيات خاصة بمقتضى هذا القانون.

ويعرف الباحثان كليات المجتمع إجرائياً بأنها: كليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران, والتي تقدم برامج تعليمية متنوعة تحقق أهداف المجتمع, وتعمل على تخريج كوادر بشرية مؤهلة لسوق العمل.

الدور: مصطلح الدور مستعار أصلاً من المسرح وهو " سلوك متوقع من الفرد في الجماعة تحدده الثقافة السائدة "(السليمان , 2006, 10) .

ويُعرّف بأنه " مجموعة من الأنشطة المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع من الفرد في مواقف معينة, وتترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة "(مرسي, 2001, 139).

الحاضنات التقنية: عرَفها أبو قحف (2002, 9)بأنها: حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقاتها بالرياديين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق.

وتعرف بأنها: "أداة للتنمية الاقتصادية تساعد على تسريع نجاح أصحاب الأفكار الخلاقة لخلق بيئة عمل استثمارية مناسبة لصغار المستثمرين والمبتكرين والمبدعين من خريجي التخصصات التطبيقية" (الشتيوي، د.ت، 3).

ويقصد بها إجرائياً بأنها: منظومة متكاملة تتعامل مع كل مشروع تقني في البداية وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة, والاهتمام الشامل لحمايته من المخاطر التي تحيط به, ولتزويده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجياً ليصبح قوياً، قادراً على النماء, والاعتماد على الذات, ومزوداً بمقومات الاستمرار والنجاح.

التنمية المستدامة : عرفها ناجي (2000, 17) بأنها: وضع البرامج الإنمائية التي تحقق هدف إشباع الحاجات الإنسانية دون الاعتداء على الموارد الطبيعية, مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الاخلال بمعايير العدالة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بين الأجيال.

الخلفية النظرية:

مفهوم حاضنات الأعمال:

عرَفها(Allen,1988,19)بأنها: مراكز أعمال متعددة لاستقبال المشاريع الريادية منذ مرحلة انطلاقها أو بداية نموها, وتعمل على تزويدها بالأدوات المتعددة التي تمكنها من الوقوف على أقدامها, وتقدم لها الاستشارات التي تحتاجها من أجل تمكينها من ضمان النجاح.

كما عرَفت الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال(NBIA) المشار إليها في دراسة(صالح, 2013, 4) حاضنات الأعمال بأنها: أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال, من خلال

منظومة من مصادر وخدمات ودعم ومساندة الأعمال, والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو إنتاج مؤسسات ناجحة تترك البرنامج (الحاضنة) قادرة مالياً على النمو والاستمرار.

أهداف حاضنات الأعمال:

تسعى حاضنات الأعمال إلى تحقيق الأهداف الآتية(الشريف وبونوالة, 2012, 6):

- تقليل تكاليف بدء النشاط والمخاطر المرتبطة بالمرحلة الأولى لبداية نشاط المؤسسة .
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير إنتاجها.
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسات الصغيرة.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط.
- ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات الكبيرة بصفتها مشروعات مغذية لها.

أهمية حاضنات الأعمال:

تكمن أهمية حاضنات الأعمال في الآتي(AL Mubaraki & Busler ,2012, 238):

- أن حاضنات الأعمال تعتبر مبادرة تسويقية موجهة لتسهيل المعرفة من الجامعات والكليات لحاضنات الشركات ودعم المشروعات الجديدة.
- أن احتضان الجامعات والكليات للشركات والمشروعات يقلل من احتمال فشل المشروع الجديد.
- أن الحاضنات تمثل البنية التحتية المؤسسية للجامعات لتفعيل نقل التكنولوجيا, إضافة إلى قدرة - الحاضنات على توفير أجيال جديدة تمتلك براءات الاختراع على مستوى الدولة.
- أن حاضنات الأعمال تلعب دوراً في تقوية أواصر التعاون بين القطاعين العام والخاص والجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- أن حاضنات الأعمال تقوم بدعم إنشاء وتطوير المشاريع القائمة على التكنولوجيا المتقدمة والخبرة.

أنواع حاضنات الأعمال:

توجد العديد من الأنواع لحاضنات الأعمال أهمها ما يلي (الشبراوي,2005, 16):

1. حاضنات الأعمال الدولية: وتركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول المؤسسات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية، و تطوير وتأهيل المؤسسات الوطنية .
2. التجمعات ذات وحدات الدعم المتخصص: وهي منظومة متكاملة من الأعمال ذات الصبغة الصناعية صممت بشكل يساهم في تنمية صناعات محددة عن طريق توفير البيئة , والبنية الأساسية المناسبة لها.
3. حاضنات متخصصة لمواجهة مشكلات محددة واستيعاب المتقاعدين من القوات المسلحة أو من شركات كبرى منهارة.

4. حاضـــــنات متخصـــــصـــــة في مجالات فنية أو إبداعية: (الوســـــائط المتعددة، مواد تلفزيونية، تصميمات ...إلخ) .

5. حاضنات متخصصة في أعمال المرأة: على الرغم من أن عوامل إقامة و نجاح المؤسسة الجديدة لا تعتمد على كون صاحبها رجلا أو سيدة.

6. حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة: وظهر هذا النوع من الحاضنات في دول أمريكا الشمالية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي حاضنات توفر تجهيزات تلائم أنشطة محددة.

معوقات إنشاء حاضنات الأعمال:

تواجه فكرة إنشاء حاضنات الأعمال عدداً من المعوقات أهمها ما يلي(عبدالرزاق، 2014، 195):

- قلة النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والإبداع والبحث والتطوير.
- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية.
- نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي لإدارة وتسيير الحاضنات.
- هجرة الأدمغة نحو الخارج.
- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال.
- وجود فجوة كبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي.
- انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليا لنشاطي الإبداع والابتكار.
- انعدام محيط مالي ديناميكي مشجع للبحث والتطوير والابتكار.
- ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية وبالنسبة لميزانيات الدول أيضاً.
- ضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الوسيطة الداعمة والمؤسسات العلمية البحثية.
- غياب التنسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية المتشابهة في مجال صناعي واحد.
- البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية.

مفهوم التنمية المستدامة:

عرفها سيد وآخرون(2014، 195) بأنها: عملية النمو المستمر مدى الحياة والتي تشمل على كافة الأنشطة والخبرات التي تمكن المعلمين من تحسين كفاءاتهم المهنية وتأهيلهم لمواجهة ما يستجد من تطورات علمية بشتى المجالات.

وعرفها غنايم(2001) بأنها: تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس بمصالح الأجيال القادمة.

أهداف التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف عديدة أبرزها(غنيم وأبوزنط, 2007, 26):

- إيجاد التوازن بين الاحتياجات المختلفة للمجتمع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.
- مكافحة مشكلات الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي.
- حماية البيئة ومكافحة التلوث أشكاله المختلفة, والمحافظة على الموارد الطبيعية, ومواجهة الحاجات الأساسية للإنسان بشكل لا يفسد البيئة.

أبعاد التنمية المستدامة:

تتحدد أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد رئيسية متكاملة لا يمكن الفصل بينهما تتسم بالضبط والتنظيم والترشيد, وهذه الأبعاد هي(غنيم وأبوزنط, 2009, 23):

1. البعد الاقتصادي : والذي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة , حيث أنه لا يمكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية, وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر بدون اقتصاد قوي يهدف إلى المساواة في توزيع الموارد بهدف التخفيف من عبء الفر وتحسين مستويات المعيشة.
2. البعد الاجتماعي: ويتضمن هذا البعد إشباع الحاجات الأساسية لكل إنسان, وتوفير المتطلبات المادية والتوعية لحياة الأفراد بهدف الحد من الفقر, وتوفير فرص العمل وتوسيع نطاق الحريات الأساسية والمشاركة.
3. البعد البيئي : يهتم هذا البعد بالحفاظ على البيئة, وترشيد استخدام مواردها المتجدد وغير المتجددة, ومن الحفاظ على قدرة البيئة على القيام بتجديد حيويتها والمحافظة على توازنها.

وهكذا يمكن القول بأن أبعاد التنمية المستدامة ليست بمعزل عن بعضها البعض, بل هي متداخلة ومتشابكة, حتى تحقق في النهاية التنمية المستدامة.

مبادئ التنمية المستدامة:

توجد مبادئ أساسية للتنمية المستدامة هي (دوجلاش, 2010) :

1. الانصاف: أي حصول كل فرد على حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع.
2. التمكين: بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات.
3. التضامن: بين الأجيال وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى للتنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

دراسة(الخيَر,2015) هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية حاضنات الأعمال ومدى مساهمتها في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وكذا هدفت إلى التعرف على الدور الحقيقي الذي تلعبه حاضنات الأعمال في مرافقة الشباب لإنشاء مؤسساتهم, واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم المقابلة, والملاحظة, والاستبيان كأدوات لجمع البيانات والمعلومات.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن أسباب تأخر إنشاء حاضنات الأعمال يعود إلى انشغال المسؤولين بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدم الاهتمام بإنشاء الحاضنات، وعدم توفر الإطارات التي تسمح بإنشاء هذه الهياكل, وغياب التشريعات القانونية لهذه الهيئات. كما توصلت إلى أن حاضنات الأعمال تقدم العديد من الخدمات الإدارية الأساسية والمعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وغيرها وفقا لطبيعة المشروع.

دراسة(أحمد, 2013) هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم التنمية المستدامة , وكذا التعرف على طبيعة التحديات التي تواجهها وكيفية إسهام الجامعة في معالجة تحديات التنمية المستدامة, واعتمد الباحث على المنهج الوصفي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن مفهوم التنمية المستدامة ظهر كرد على الخوف الناجم تدهور البيئة الناتج عن أسلوب التنمية التقليدي, وأن التنمية المستدامة عملية مخططة وهادفة, كما تتعامل مع مشكلات الأفراد والمنظمات روحياً ومعنوياً من أجل تحسين نوعية الحياة , وترتكز التنمية المستدامة في تلبية احتياجات الانسان , كما تتطلب تحقيق الشراكة الفاعلة والعمل الدؤوب بين الدولة والأفراد ومنظمات المجتمع وتشجيع مشاركتهم لما لذلك من دور في النهوض بمجالاتها واستئصال تحدياتها.

دراسة(الشكري, 2012) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال وأهميتها كأداة لإنعاش وتنمية الاقتصاد المحلي, كما تناولت الدراسة تجربة بعض الحاضنات الفلسطينية, وبيان مدى فعاليتها في رعاية الأفكار الريادية والمبدعين من الشباب, ودورها في خلق فرص العمل الجديدة للشباب من خريجي الجامعات والكليات التطبيقية. وقد اعتمد الباحث في دراسته على أسلوب البحث المكتبي والاستبانة, ودراسة الحالة لأربع حاضنات أعمال وتكنولوجيا معلومات في فلسطين.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: أن تلك حاضنات الأعمال تواجه معوقات وصعوبات كثيرة أهمها عدم توعية الشباب لإنشاء أعمال حرة, وعدم معرفتهم بالدور الذي تقوم به هذه الحاضنات. كما توصلت–أيضاً- إلى نقص التوعية بين الشباب حول دور الحاضنات, وأهمية الأعمال الحرة مع التأكيد على ضرورة الجهد من أجل تنفيذ تقييم شامل لجدوى الحاضنات كأداة فاعلة في إنعاش تنمية المجتمع المحلي.

دراسة(طاهر وعبد الحسين,2012) هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية حاضنات الأعمال بشكل عام والحاضنات التكنولوجية بشكل خاص, كما هدفت إلى توضيح دور الحاضنات

التكنولوجية والحدائق العلمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستخدم الباحثان في دراستهما المنهج الوصفي وتحليل الدراسات والبحوث التي تناولت حاضنات الأعمال .

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: ازدياد اهتمام الجامعات العالمية بحاضنات الأعمال, ومازال الاهتمام محدوداً في الوطن العربي. وأن عملية التنمية الاقتصادية لا تتم إلا من خلال الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية التي ترتبط بالجامعات ومراكز البحث العلمي, وأن إنشاء الحاضنات في الجامعات سيزيد من مساهمة التعليم العالي في تطوير التكنولوجيا والنمو الاقتصادي. كما توصلت إلى أن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن تتطور وتزدهر إلا في مجتمع علمي يتوافر فيه روح الإبداع والابتكار.

دراسة باتون ومارلو (Patton & Marlow,2011) هدفت الدراسة إلى التعرف على طريقة تعليم ريادة الأعمال, وذلك من خلال حاضنات الأعمال. واعتمد الباحثان في دراستهما على دراسة الحالة لعدد من الحاضنات.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: أن حاضنات الأعمال تقوم بدعم كل ما هو جديد من التكنولوجيا والأفكار. وأن حاضنات الأعمال تقوم بتقديم الدعم المهني والمشورة للمنتسبين إليها. كما توصلت إلى أن حاضنات الأعمال لديها القدرة على زيادة الأعمال الريادية التي تساهم في مواجهة الأزمات الاقتصادية, والحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل.

وأن حاضنات الأعمال تساهم بتقديم مجموعة من الموارد التي تساعد المنتسبين إليها في تعلم وسائل تسويقية وتكنولوجية حديثة.

التعليق على الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة، تتضح أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، يمكن إجمالها على النحو التالي:

أوجه التشابه: تتفق الدراسة الحالية مع كل الدراسات السابقة من حيث منهج الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، كما تتفق الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة من حيث اعتماد الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

أوجه الاختلاف: اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة كدراسة (الشكري, 2012) ودراسة (طاهر وعبد الحسين,2012) التي طبقت في مؤسسات التعليم العالي، كما اختلفت الدراسة الحالية من حيث الهدف مع دراسة (أحمد, 2013) التي هدفت إلى التعرف على التنمية المستدامة وطبيعة التحديات التي تواجهها ، كما اختلفت الدراسة الحالية من حيث أداة جمع البيانات مع دراسة (الخير، 2015) التي استخدمت المقابلة والملاحظة والاستبيان كأداة لجمع البيانات، ودراسة (الشكري, 2012) التي استخدمت البحث المكتبي والاستبانة، فيما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من

حيث مجتمع الدراسة المستهدف والذي اقتصر على أعضاء أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران.

أوجه الاستفادة: استفادت الدراسة الحالية بشكل كبير من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وفي بناء الإطار النظري والمنهجي للدراسة، بالإضافة إلى تطوير أداة الدراسة، واستخدام المعالجات الإحصائية المناسبة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أولًا: منهج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها، استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، والذي يتناسب مع هذا النوع من البحوث المستندة على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها؛ وصولاً إلى التعرف على حقيقة تلك المشاكل، والوصول إلى نتائج علمية مقبولة، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى التحسين والتطوير.

ثانيًا: مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الأصل، والذي يمثل المجتمع الاحصائي لأداة الدراسة المتعلقة بدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع في محافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران، والبالغ عددهم (221) عضو هيئة تدريس، منهم (33) عضو هيئة تدريس ثابت، و(188) عضو هيئة تدريس متعاقد، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (1)

وصف أفراد مجتمع الدراسة حسب الكليات

اسم الكلية	عدد أعضاء هيئة التدريس		
	ثابتين	متعاقدين	الإجمالي
كلية الرسالة للعلوم الصحية والتكنولوجيا	7	57	64
كلية أرض سبأ للعلوم الصحية والتقنية	6	45	51
الكلية التطبيقية للعلوم والتكنولوجيا	7	41	48
كلية المجتمع الوطنية	5	23	28
كلية السلام للعلوم الطبية والتقنية بخمر	8	22	30
الإجمالي	**33**	**188**	**221**

ثالثًا: عينة الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة الحالية، ولغاية تحقيق أهدافها، وما يتطلبه من إجراءات، قام الباحثان باختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة بلغت (120) عضو هيئة تدريس، استجاب منهم (100) عضو هيئة تدريس يمثلون ما نسبته من مجتمع الدراسة (45%)، فضلا من أن أغلب المتعاقدين يقومون بالتدريس في أكثر من كلية إن لم يكن في جميعها.

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

تتصف عينة الدراسة بعدد من الخصائص الديموغرافية لأفرادها، وفيما يأتي تفصل ذلك:

أولًا: بحسب متغير النوع الاجتماعي:

جدول رقم (2)

وصف أفراد العينة بحسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة ٪
ذكور	87	87.0
إناث	13	13.0
المجموع	**100**	**100.0**

يتبين من الجدول رقم (2) أن أفراد العينة من الذكور بلغ عددهم (87) عضو هيئة تدريس، وبنسبة (87%) من عينة الدراسة، وأن نسبة الإناث بلغت (13) عضو هيئة تدريس، وبنسبة بلغت (13%)، من أصل (100) مشارك ومشاركة استجابوا لتعبئة أداة الدراسة.

ثانيا: بحسب متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (3)

وصف أفراد العينة بحسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة٪
بكالوريوس	58	58.0
ماجستير	27	27.0
دكتوراه	15	15.0
المجموع	**100**	**100.0**

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن عدد أفراد العينة من حملة البكالوريوس بلغ (58) عضو هيئة تدريس، وبنسبة (58%)، في حين بلغ عدد أفراد العينة من حملة الماجستير (27)

عضو هيئة تدريس، وبنسبة بلغت (27%)، أما حملة الدكتوراه فقد بلغ (15) عضو هيئة تدريس، وبنسبة مئوية بلغت (15%).

رابعا: بحسب متغير التخصص:

جدول رقم (4)

وصف أفراد العينة بحسب متغير التخصص

التخصص	العدد	النسبة٪
إنساني	41	41.0
تطبيقي	59	59.0
المجموع	**100**	**100.0**

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن عدد أفراد العينة من التخصصات الإنسانية بلغ (41) عضو هيئة تدريس، وبنسبة (41%)، في حين بلغ عدد أفراد العينة من التخصصات التطبيقية (59) عضو هيئة تدريس، وبنسبة بلغت (59%).

خامسا: بحسب متغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (5)

وصف أفراد العينة بحسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة٪
5 سنوات فأقل	29	29.0
6- 10 سنوات	47	47.0
أكثر من 10 سنوات	24	24.0
المجموع	**100**	**100.0**

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن عدد أفراد العينة خمس سنوات فأقل بلغ (29) عضو هيئة تدريس، وبنسبة (29%)، في حين بلغ عدد أفراد العينة ست إلى عشر سنوات (47) عضو هيئة تدريس، وبنسبة بلغت (47%)، أما الأعضاء الذين خبرتهم أكثر من عشر سنوات فقد بلغ (24) عضو هيئة تدريس، وبنسبة مئوية بلغت (24%).

رابعًا: أداة الدراسة:

للحصول على بيانات الدراسة الحالية تم استخدام استبيان، وقد اتبع الباحثان الخطوات الآتية في إعداده:

1- تحديد الهدف من الاستبيان: درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة.

2- تحديد محتوى الاستبيان: تكون الاستبيان من ثلاثة مجالات رئيسة هي: (الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها، عوامل نجاح الحاضنات التقنية، معوقات نجاح الحاضنات)؛ وتم صياغة فقرات الأداة وفقًا للأدبيات المتوافرة لتمثل درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاعتماد على مجموعة من الدراسات والبحوث أمثال (الزركوشي وطلال، 2017)، و(شلبي، 2002)، و(عبد الحميد وبومطرفة، 2011)، و(العرب والرواشدة ومحمد وعبد الله، 2019)، و (المدهون والنخالة، 2017)، وشمل الاستبيان على (30) فقرة على نمط مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي التدريج وفق الآتي:5 موافق بشدة، 4 موافق، 3 موافق إلى حد ما، 2 غير موافق، 1 غير موافق بشدة.

3- **ضبط الأداة:**

- **صدق الأداة ثباتها:**
- صدق المحكمين: للتحقق من صدق الاستبيان قام الباحثان بعرضه على خمسة محكمين؛ بغرض التأكد من أن الفقرات تعبر عن المجال الذي اندرجت تحته بهدف درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة، ومدى الصحة اللغوية للفقرات، وتم أخذ جميع آراء المحكمين من حذف وإضافة وتعديل، وفي ضوء آراء المحكمين أصبح الاستبيان مكون من (24) فقرة، وقد كانت قبل التحكيم (30) فقرة.
- الصدق البنائي: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الأداة، وللتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات أداة الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان كما في الجدول رقم (6).
- ثبات الأداة: لحساب ثبات استبيان درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، لكل مجال من مجالات الاستبيان للتحقق من ثبات هذا المجالات، والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

جدول رقم (6)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات أداة الدراسة والدرجة الكلية للأداة، ودرجة ثبات معامل ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات أداة الدراسة، والدرجة الكلية للأداة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط (R)	معامل ألفا Alpha
1	الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها	8	.795**	**0.92**
2	عوامل نجاح الحاضنات التقنية	10	.905**	**0.94**
3	معوقات نجاح الحاضنات	6	.779**	**0.92**
	إجمالي الأداة ككل	**24**	**1.00**	**0.96**

** دالة عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من الجدول رقم (6) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبيان دالة إحصائيًا، وبدرجة قوية عند مستوى دلالة (0.01)، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبيان صادقة وتقيس ما وضعت لقياسه.

كما يتبين من الجدول رقم (6) أن درجة ثبات المجالات تراوحت بين (0.92- 0.94)، كما أظهرت نتائج التحليل أن ثبات الأداة ككل وصل إلى (0.96)، الأمر الذي يعكس درجة عالية من الثبات.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

قام الباحثان بالإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال تحليل البيانات، والتركيز على أعلى فقرة، وأدنى فقرة، وتفسير نتائجهما.

الإجابة عن السؤال الأول:

ما درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة؟

للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية التي تقيس درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، وتم عرض النتائج على النحو الآتي:

جـدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة

م	الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي
1	تسهم في دعم الأفكار الجديدة	3	3.97	1.159	عالية
2	تنمي الثقة بالنفس	5	3.93	1.103	عالية
3	تطور مهارات الاتصال المختلفة	4	3.93	1.075	عالية
4	تزيد من عدد المشروعات التقنية.	6	3.90	1.068	عالية
5	تعزز فرص العمل للأشخاص المؤهلين.	1	4.27	.952	عالية جدا
6	تقلل من مشكلات البطالة.	2	4.13	.928	عالية
7	تساعد في استثمار الموارد المتاحة في البيئة.	8	3.83	1.101	عالية
8	تفتح مجالات الاستثمار في القطاع التقني.	7	3.85	1.095	عالية
متوسط مجال الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها ككل			3.98	.811	عالية

يتضح من الجدول رقم (7) الآتي: حصل مجال الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها على درجة وعي (عالية)، بمتوسط حسابي (3.98)، وبانحراف معياري بلغ (0.81)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن تخصصات كليات المجتمع هي تخصصات تطبيقية الأمر الذي أدى إلى تمتع أعضاء هيئة التدريس بدرجة وعي عالية بأهمية الحاضنات التقنية.

أما درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (7) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (5) والتي تنص على أن "**تعزز فرص العمل للأشخاص المؤهلين**" على أعلى درجة وعي بمتوسط حسابي بلغ (4.27), وانحراف معيار بلغ (0.95)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى: أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بمؤهلات علمية عليا، وتخصصات تطبيقية يأملون أن توجد لهم حاضنة أكبر من مستوى كلية.
- حصلت الفقرة رقم (7) والتي تنص على "تساعد في استثمار الموارد المتاحة في البيئة" على أدنى درجة وعي بمتوسط حسابي بلغ (3.83)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.10)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي:

البيئة في المجتمع المحلي بمحافظة عمران لا يشجع كثيرا على استثمار الموارد المتاحة سواء البشرية منها أو المادية.

- حصلت الفقرة رقم: (5) على درجة وعي (عالية جدا)، وتمثل ما نسبته (12.5%) من إجمالي فقرات مجال الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها، في حين حصلت الفقرات رقم: (8،7،6،4،3،2،1) على درجة وعي (عالية)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (87.5%) من إجمالي فقرات مجال الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة وعي (4.27)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة وعي (3.83) يساوي (0.44)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لدرجة الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها لم يكن كبيراً.

الإجابة عن السؤال الثاني:

ما درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بعوامل نجاح الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة؟

للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية التي تقيس درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بعوامل نجاح الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتم عرض النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بعوامل نجاح الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة

م	عوامل نجاح الحاضنات التقنية	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي
1	تكون فكرة الحاضنة مدروسة بشكل عملي.	3	4.09	1.138	عالية
2	تكون فكرة الحاضنة مناسبة للمجتمع وقابلة للتحقق.	1	4.27	.941	عالية جدا
3	توفر المعرفة المناسبة في المجال التقني.	2	4.15	.989	عالية
4	توفر مهارات القيادة الإدارية والتقنية.	4	4.08	1.041	عالية
5	تتصف بالقدرة على العمل ضمن الفريق.	6	4.05	.914	عالية
6	توفير الدعم المالي المناسب.	8	3.93	1.166	عالية
7	الجمع بين الجوانب الفنية والبشرية والمالية.	7	3.97	1.020	عالية
8	التقييم المستمر لعمل الحاضنة.	5	4.06	1.062	عالية

م	عوامل نجاح الحاضنات التقنية	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي
9	تقديم خدمات استشارية.	9	3.91	1.045	عالية
10	قرب الحاضنة من كليات المجتمع والمراكز البحثية.	10	3.81	1.116	عالية
متوسط مجال الوعي بعوامل نجاح الحاضنات التقنية ككل			4.03	**.804**	عالية

يتضح من الجدول رقم (8) الآتي: حصل مجال عوامل نجاح الحاضنات التقنية على درجة وعي (عالية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.03)، وبانحراف معياري بلغ (0.80)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: التخصصات التطبيقية لأعضاء هيئة التدريس ساعدت كثيرا في وعيهم بعوامل نجاح الحاضنات التقنية.

أما درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بعوامل نجاح الحاضنات التقنية على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (8) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (2) والتي تنص على أن "**تكون فكرة الحاضنة مناسبة للمجتمع وقابلة للتحقق**" على أعلى درجة وعي بمتوسط حسابي بلغ (4.27), وانحراف معيار بلغ (0.94)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى: ضرورة مراعاة البيئة المحلية لنجاح أي مشروع تطبيقي، وخاصة تلك المشاريع التقنية.
- حصلت الفقرة رقم (10) والتي تنص على "**قرب الحاضنة من كليات المجتمع والمراكز البحثية**" على أدنى درجة وعي بمتوسط حسابي بلغ (3.81)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.12)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أعضاء هيئة التدريس لا يقطنون بجوار كليات المجتمع فلا ضير إن بعدت الحاضنة عن كلية المجتمع.
- حصلت الفقرة رقم: (2) على درجة وعي (عالية جدا)، وتمثل ما نسبته (10%) من إجمالي فقرات مجال الوعي بعوامل نجاح الحاضنات التقنية، في حين حصلت الفقرات رقم: (1،3،4،5،6،7،8،9،10) على درجة وعي (عالية)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (90%) من إجمالي فقرات مجال الوعي بعوامل نجاح الحاضنات التقنية، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة وعي (4.27)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة وعي (3.81) يساوي (0.46)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لدرجة الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها لم يكن كبيراً.

الإجابة عن السؤال الثالث:

ما درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بحدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية؟

للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية التي تقيس درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بحدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية، وتم عرض النتائج على النحو الآتي:

جـدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بحدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية

م	الوعي بدرجة حدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي
1	غياب الوعي بأهمية دور ثقافة الإبداع والريادة في تحفيز الطلبة تقنيا.	2	4.06	1.135	عالية
2	الإجراءات البيروقراطية والروتينية.	6	3.60	1.044	عالية
3	ندرة الضمانات التي تتطلبها الجهات المناحة.	5	3.64	1.227	عالية
4	نقص الدعم المالي الكافي.	1	4.13	1.107	عالية
5	تعقد إجراءات الإنشاء والتسجيل والترخيص.	4	3.91	1.016	عالية
6	تدني الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.	3	3.95	1.140	عالية
متوسط مجال الوعي بحدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية ككل			**3.88**	**.883**	**عالية**

يتضح من الجدول رقم (9) الآتي: حصل مجال الوعي بحدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية على درجة وعي (عالية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.88)، وبانحراف معياري بلغ (0.88)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: خبرة أعضاء هيئة التدريس في التعامل مع البرامج والتخصصات التطبيقية.

أما درجة وعي أعضاء هيئة التدريس حدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (9) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (4) والتي تنص على أن "**نقص الدعم المالي الكافي**" على أعلى درجة وعي بمتوسط حسابي بلغ (4.13). إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال

درجة الانحراف المعياري البالغة (1.11)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى: أن الحاضنات التقنية تحتاج إلى تمويل كافٍ للتغلب على الصعاب والمعوقات التي تواجهها.

- حصلت الفقرة رقم (2) والتي تنص على "**الإجراءات البيروقراطية والروتينية**" على أدنى درجة وعي بمتوسط حسابي بلغ (3.60)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.04)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: عدم وجود حاضنة تقنية فلا يعرف المشاركون بالإجراءات البيروقراطية والروتينية.
- حصلت جميع الفقرات على درجة وعي (عالية)، وتمثل ما نسبته (100%) من إجمالي فقرات مجال الوعي بحدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة وعي (4.13)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة وعي (3.60) يساوي (0.53)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لدرجة الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها لم يكن كبيراً.

الإجابة عن السؤال الرابع:

هل توجد فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي ، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة)؟

أولاً: بحسب متغير النوع الاجتماعي:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، تم استخدام اختبار t – test . لعينتين مستقلتين انظر الجدول (10)

جدول (10)

نتائج فحص دلالة الفرق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

المجالات	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	دالة عند α	الدلالة اللفظية
الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها	ذكور	87	3.97	.807	-.341	.734	غير دالة
	إناث	13	4.05	.867			
عوامل نجاح الحاضنات التقنية	ذكور	87	4.06	.769	.967	.336	غير دالة
	إناث	13	3.83	1.022			
معوقات نجاح الحاضنات	ذكور	87	3.86	.824	-.628	.531	غير دالة
	إناث	13	4.03	1.245			
المجالات ككل	**ذكور**	**87**	**3.96**	**.647**	**-.027**	**.978**	**غير دالة**
	إناث	**13**	**3.97**	**.945**			

يتضح من الجدول (10) بأنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن كلا النوعين يعملون في نفس البيئة الأكاديمية.

ثانيا بحسب متغير المؤهل العلمي:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA)، والجدول رقم (11) يوضح ذلك:

جدول رقم (11)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق بين تقديرات عينة الدراسة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها	بين المجموعات	2.301	2	1.150	1.778	.174	غير دالة
	داخل المجموعات	62.752	97	.647			
	التباين الكلي	65.053	99				
عوامل نجاح الحاضنات التقنية	بين المجموعات	.206	2	.103	.157	.855	غير دالة
	داخل المجموعات	63.791	97	.658			
	التباين الكلي	63.998	99				
معوقات نجاح الحاضنات	بين المجموعات	.572	2	.286	.362	.697	غير دالة
	داخل المجموعات	76.666	97	.790			
	التباين الكلي	77.239	99				
المجالات ككل	**بين المجموعات**	**.262**	**2**	**.131**	**.273**	**.761**	**غير دالة**
	داخل المجموعات	**46.424**	**97**	**.479**			
	التباين الكلي	**46.686**	**99**				

يتبين من الجدول (11) الآتي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع لديهم نفس الوعي بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا بحسب متغير التخصص:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير التخصص، تم استخدام اختبار t – test . لعينتين مستقلتين انظر الجدول (12)

جدول (12)

نتائج فحص دلالة الفرق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير التخصص

المجالات	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	دالة عند α	الدلالة اللفظية
الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها	إنساني	41	3.81	.789	-1.749	.083	غير دالة
	تطبيقي	59	4.09	.812			
عوامل نجاح الحاضنات التقنية	إنساني	41	3.90	.856	-1.375	.172	غير دالة
	تطبيقي	59	4.12	.760			
معوقات نجاح الحاضنات	إنساني	41	4.07	.796	1.829	.070	غير دالة
	تطبيقي	59	3.75	.922			
المجالات ككل	**إنساني**	**41**	**3.93**	**.755**	**-.439**	**.662**	**غير دالة**
	تطبيقي	**59**	**3.99**	**.641**			

يتضح من الجدول (12) بأنه:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير التخصص، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس يدرسون في كليات جل تخصصاتها تطبيقية.

رابعاً: بحسب متغير سنوات الخبرة:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير سنوات الخبرة، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA)، والجدول رقم (13) يوضح ذلك:

جدول رقم (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق بين تقديرات عينة الدراسة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير سنوات الخبرة

المجال		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الوعي بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها	بين المجموعات	.521	2	.261	.392	.677	غير دالة
	داخل المجموعات	64.532	97	.665			
	التباين الكلي	65.053	99				
عوامل نجاح الحاضنات التقنية	بين المجموعات	1.084	2	.542	.836	.437	غير دالة
	داخل المجموعات	62.914	97	.649			
	التباين الكلي	63.998	99				
معوقات نجاح الحاضنات	بين المجموعات	2.970	2	1.485	1.939	.149	غير دالة
	داخل المجموعات	74.269	97	.766			
	التباين الكلي	77.239	99				
المجالات ككل	**بين المجموعات**	**.726**	**2**	**.363**	**.766**	**.467**	**غير دالة**
	داخل المجموعات	**45.959**	**97**	**.474**			
	التباين الكلي	**46.686**	**99**				

يتبين من الجدول (13) الآتي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير سنوات الخبرة، ويعزو الباحثان ذلك إلى الخبرة في الوعي بأهمية بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة لا تتأثر بسنوات الخبرة لكون هذه الحاضنات تخضع للمستحدثات التقنية عالميا.

خلاصة نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجاز أبرزها فيما يأتي:

- أظهرت النتائج أن درجة وعي أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بمفهوم الحاضنات التقنية وأهميتها كانت بدرجة (عالية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.98)، وبانحراف معياري بلغ (0.81).
- أظهرت النتائج أن درجة وعي أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بعوامل نجاح الحاضنات التقنية كانت بدرجة (عالية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.03)، وبانحراف معياري بلغ (0.80).
- أظهرت النتائج أن درجة وعي أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع الأهلية بمحافظة عمران بحدة معوقات نجاح الحاضنات التقنية كانت بدرجة (عالية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.88), وبانحراف معياري بلغ (0.88).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد العينة لدرجة وعي أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بمحافظة عمران بدور الحاضنات التقنية في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة).

التوصيات:

انطلاقا مما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يوصي الباحثان بالآتي:

- تحويل البحوث والدراسات في كليات المجتمع إلى مشاريع ومنتجات يمكن تسويقها.
- توفير بيئة ملائمة لإنشاء حاضنة تقنية بمحافظة عمران.
- عقد ورشة عمل مع أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أبو قحف, عبدالسلام . (2002). **العولمة وحاضنات الأعمال**, حالات عملية, حلول ومشكلات, الإسكندرية، الناشر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

أدكينز, دنيا .(2009). **الحاضنات التقنية للقرن 21**, الملتقى الدولي لحاضنات التقنية, الرياض, 16- 19مارس 2009م.

الحديدي, منى سعيد. (2000). **الاتصال ووسائل الإعلام في العشوائيات بين الواقع والمأمول**, المجلس القومي المرأة؟

الحموري, أميرة محمد . (2015). دور حاضنات الأعمال بجامعات المملكة العربية السعودية في تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر المستفيدين منها , **مجلة كلية التربية**, جامعة طنطا, مصر, (57), 111- 144.

الخير, زميت .(2015) . مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –واقع التجربة الجزائرية, **رسالة ماجستير غير منشورة**, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير, جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة .

دوجلاش , موشيت.(2010). **مبادئ التنمية المستدامة**, ترجمة بهاء شاهين, الدار الدولية للاستثمارات الثقافية, القاهرة.

رئاسة الجمهورية, **القرار الجمهوري بالقانون** رقم(5) لسنة 1996, بشأن كليات المجتمع.

الزركوش، علياء حسين وطلال، مساعد محمد .(2017). حاضنات الأعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق. **مجلة آفاق علمية**. 9(2). 8-23.

السليمان, ابراهيم. (2006). دور الإدارات المدرسية في تعزيز الأمن الفكري للطلاب, **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية.

سيد, أسامة محمد, وآخرون. (2014). **التدريب والتنمية المستدامة**, دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

الشبراوي, عاطف إبراهيم. (2005) . حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية لتربية والعلوم والثقافة ، أيسيسكو, www.isesco.org.ma

الشريف, ريحان, وبونوالة, ريم .(2012). حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة- نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات, بحث مقدم للملتقى

الوطني الاول حول: **استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر ,يومي 18 و 19 أفريد 2012م.

الشتيوي، حسين فرج. (د.ت). **دور الحاضنات التقنية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة** ، وزارة الصناعة, ليبيا.

الشكري, عودة محمد . (2012). التجربة الفلسطينية في حاضنات الأعمال ودورها في تنمية أعمال جديدة للشباب, بحث مقدم لمؤتمر **الشباب والتنمية في فلسطين : مشكلات وحلول**, كلية التجارة , الجامعة الإسلامية , غزة, فلسطين .

شلبي، نبيل محمد. (2002). نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية. بحث مقدم إلى **ندوة "واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"** ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 2-1423/8/3هـ.

صالح, طبيب . (2013) . سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية (دراسة حالة حاضنة ورقلة, غرداية , الاغواط), **رسالة ماجستير غير منشورة**, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة , الجزائر.

طاهر، محمد عبود, وعبد الحسين, عامر جميل. (2012). الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي، **مجلة الاقتصاد الخليجي** ،ع (23)، 38- 78.

عبد الحميد ، برحومة وبومطرفة ، صورية. (2011). واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره على ضوء التجارب العالمية. الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان: **"اليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق** خلال 3- 4/5/ 2011.

عبدالرزاق, فوزي .(2014) .إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل : **رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري** , المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال .

عبد السلام, زايدي, وآخرون. (2012) . **حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة - عرض تجارب (ماليزيا, الصين, فرنسا, الولايات المتحدة الأمريكية)**, بحث مقدم للملتقى الوطني الأول حول :استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر، يومي 18 , 19 أبريل2012, 15- 16.

العدواني, معجب أحمد معجب.(2013). إسهام الجامعة في معالجة تحديات التنمية المستدامة " دراسة تحليلية" **مجلة كلية التربية**, 1(153), كلية التربية , جامعة الأزهر, أبريل , 2013.

العرب، أسماء ربحي والرواشدة، علاء زهير ومحمد، أنغام يوسف وعبد الله، رشا عبد الرحمن. (2019). درجة وعي الشباب الجامعي الإماراتي بدور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع. **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 4(46)، 332- 352.

غنيم, عثمان محمد, وأبو زنط, ماجدة.(2007). **التنمية المستدامة أساليب تخطيطها وأدوات قياسها**, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان.

غنيم, عثمان محمد, وأبو زنط, ماجدة.(2009). التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية, **مجلة دراسات العلوم الإدارية**, 1(36), الجامعة الأردنية, ص23.

العزام, أنور أحمد نهار .(2009) . تأثير استخدام حاضنات الأعمال في انجاح المشاريع الريادية في الأردن, **أطروحة دكتوراه غير منشوره** , كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا, جامعة عمان العربية , الأردن .

عيداروس, أحمد نجم الدين, وأحمد, أشرف محمود .(2013). تصور مقترح لإدارة حاضنات الأعمال الجامعية بمصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية, **مجلة كلية التربية**, (جامعة بنها), مصر, 24(95), 209-216.

المدهون، محمد إبراهيم والنخالة، ملى رضوان. (2017). واقع الحاضنات التكنولوجية ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة في قطاع غزة: دراسة مقارنة بين الحاضنات التكنولوجية في الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية. **مجلة الاقتصاد والأعمال**، الجامعة الإسلامية بغزة، 3(25)، 21-51.

مرسي , محمد منير.(2001). **الإدارة المدرسية الحديثة** ، القاهرة، الناشر: عالم الكتب.

ناجي, أحمد عبدالفتاح.(2000). آثار الإصلاح الاقتصادي على التنمية المهنية في مصر , **مجلة كلية التربية**, ع 95, جامعة الأزهر, 2000, ص17.

النخالة, منى رضوان.(2012). واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة, **بحث مقدم إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين, كلية التجارة – الجامعة الاسلامية, غزة** , فلسطين , 24, 25/ أبريل / 2012م.

الهاجري, عبدالله سعد.(2014). **دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت**, بحث مقدم إلى الملتقى العربي "حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية

والتكنولوجيـــة في التنميـــة الصـــناعية " في الفـــترة مـــن 12- 14/ أكتـــوبر /2013م. بالجمهورية التونسية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Allen, David.(1988).Business Incubator Life -cycles ,Economic ***Development Quarterly***,2,no,1, 19-29.

Al-Mubaraki ,II. and Busier, M.(2012). University Technology Transfer Through Incubator : A Case Study . ***World Journal of Social Sciences,*** 2(2), 128-134.

Patton, D,& Marlow, S.(2011). University Technology Business Incubators : helping new entrepreneurial firms to learn to grow **. *Environment and planning*** - part C,29 (5),911.

أنموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر

A Suggested Model for Developing the Role of Yemeni Universities in Achieving Sustainable Development in The light of the Green Economy

صفاء عبد الحكيم أحمد بادي[1]
تيسير أحمد يحي فرحان السريحي[2]

(1)(2)باحثة دكتوراه- قسم الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية- جامعة إب
Emil: safabadi85@gmail.com(1)
Tel: 00967-770919599
Emil: tiseeralsorihy1992@gmail.com(2)
Tel: 00967-775579592

ملخص البحث:

هدف البحث إلى تقديم نموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر؛ وذلك من خلال التعرف على التنمية المستدامة وأبعادها والاقتصاد الأخضر وأبعاده، والتعرف على واقع دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تقديم نموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى ذلك تم التوصل إلى بعض التوصيات التي قد تسهم في تطوير دور الجامعات لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – الاقتصاد الأخضر- الجامعات اليمنية

Abstract:

The research aimed to present a proposed model for developing the role of Yemeni universities in achieving sustainable development in light of the green economy; And that is through learning about sustainable development and its dimensions and the green economy and its dimensions, and getting acquainted with the reality of the role of Yemeni universities in achieving sustainable development. An analytical descriptive approach was

used, and the study reached a number of results, the most important of which are: Presenting a proposed model for developing the role of Yemeni universities to achieve sustainable development in light of the green economy. In addition, some recommendations have been reached which may contribute to developing the role of Yemeni universities to achieve sustainable development. Yemeni
Keywords: sustainable development - green economy - Yemeni universities.

أولًا: المقدمة:

يعد الاقتصاد الأخضر أحد المسارات لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها ولا يحل محلها، حيث يسهم في خلق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية وتحقيق رفاهيته وتحقيق العدالة الاجتماعية وخلق فرص العمل مع مراعاة الجوانب البيئية والحد من استنزف الموارد الطبيعية واستحداث وظائف خضراء في مختلف القطاعات، (نصبة ورحمون وطبني، 2019، 195).

وفي ظل سعي الدول نحو وضع الخطط التنموية والنهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، يعد التوجه نحو الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة لمواجهة تفاقم المشكلات البيئية والتي تمثل تهديد لاستمرارية الحياة البشرية ومن اجل إعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية وبما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، (غلام، 2014، 80).

فعالمياً شهد المجتمع تحولًا وتوجهًا نحو الاقتصاد الأخضر لما له من أهمية اقتصادية وبيئية واجتماعية، فضلًا عن ظهور مبادرات عديدة من دول العالم تتبنى فيها هذا الاقتصاد وتستثمر فيه، وكان لا بد من أن يكون هناك تحول مرافق ومواز له في التعليم والتدريب لمواكبة متطلبات الاقتصاد الأخضر، وتوعية أفراد المجتمع، وقد قامت الجامعات العالمية بجهود كبيرة في تحقيق الانتقال والتحول للاقتصاد الأخضر، والذي أصبح وظيفة ودورًا مهمًا تقوم به هذه الجامعات، (محمود، 2018، 3)، وقد شاركت مؤسسات التعليم العالي في العالم في المبادرات التي تشمل التعليم البيئي، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم في مجال تغير المناخ، (Nhamo, 2014, 12).

وباعتبار التعليم العالي هو أحد المحركات الأساسية للتنمية المستدامة، يقع على الجامعة دور محوري من خلال وظائفه في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي يعتبر أحد أدواتها، وأن تكون على استعداد للانخراط في جدول أعمال الاقتصاد الأخضر بما يشمله من القضاء على الفقر وتحقيق العدالة، وتوفير فرص العمل، وإعادة وصقل مهارات البحث والابتكار التي تعالج القضايا التي تقع في قلب الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، (محمد، 2017، 30)، بالإضافة إلى انتهاج سياسات تدعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، و تنمية قدرة الافراد من جميع الجوانب واعدادهم للعمل المستقبلي، وتعديل أنماط السلوك والقيم والاتجاهات بما يتناسب مع الطموحات التنموية في المجتمع، وتزودهم

بمهارات التخطيط والتنظيم والتنفيذ والرقابة التي تحتاج اليه التنمية، إلى جانب توظيف بحوثها وتوجيها لخدمة التنمية.

كما تشير عدد من الدراسات إلى مدى اسهام الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أكدت نتائج عدد من الدراسات منها دراسة (Schneider, 2015) ودراسة (أبو عليان، 2017) ودراسة (محمود، 2018)، ودراسة (بديار ومزيان، 2019) ودراسة (نصبة وآخرون، 2019) على دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى المستوى المحلي يشير التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة (2010) أن اليمن مثلها مثل دول العالم اتخذت خطوات نحو الانتقال للاقتصاد الأخضر والاستثمار فيه، لكنها مازالت تعاني من مخاطر بيئية واستنزاف الموارد الطبيعية وضعف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتوسع العمراني العشوائي بالإضافة الى ضعف الحكم الرشيد وضعف الصلة بين التعليم والبحث العلمي ومتطلبات التنمية.

وفي ظل قلة الدراسات التي تناولت دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر عربيًا وغيابها محليًا يأتي هذه البحث كمحاولة علمية للتوصل إلى أنموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر.

ثانيًا: مشكلة البحث:

في ضل ما تشهده الإنسانية في الوقت الحالي من مشاكل وتحديات بفعل التطور الصناعي والتكنولوجي وما ترتب عنه من تغير في نمط معيشة الإنسان، الأمر الذي استدعى التوجه نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وذلك بتبني مجموعة من التدابير المحفزة ووضع التشريعات والقوانين.

ولأن الجامعات من أهم المؤسسات التي يجب أن تلبي احتياجات المجتمع وتجد حلول لمشكلاته بما يتناسب مع متطلبات التنمية استوجب عليها أن تعيد النظر في أدوارها كي تقدم أفضل ما يتلاءم مع احتياجات ومتطلبات التنمية، لكن الواقع الحالي يشير إلى وجود فجوة بين دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يظهر ضعف التعليم في تطوير المجتمع ونهوضه، وضعف الربط بين البحث العلمي باحتياجات ومتطلبات التنمية، بإضافة إلى ضعف دورها في إجراء البحوث التطبيقية الموجهة لحل مشكلات المجتمع وتنميته، وضعف دورها في الخدمة العامة والذي انعكس على مدى مساهمتها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة.

وفي ضل غياب الدراسات التي تناولت موضوع الاقتصاد الأخضر ودوره في تطوير ور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، وجدت الباحثتان نفسهما في دائرة الاهتمام بهذا الموضوع وبشكل أدق يمكن بلورة مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي:

- **ما الأنموذج المقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة للجامعات اليمنية في ضوء الاقتصاد الأخضر؟ ويتفرع منه الأسئلة الأتية:**

1. ما مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها؟
2. ما مفهوم الاقتصاد الأخضر وأبعاده؟
3. ما واقع دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة؟
4. ما الأنموذج المقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر؟

ثالثًا: أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في كونها تسهم في الآتي:

1. تستمد الدراسة أهميتها من أهمية تطوير دور الجامعات اليمنية في ضوء الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع اليمني في ظل التحديات والتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية في مختلف مجالات الحياة.
2. استجابة للتوجهات العالمية والإقليمية والمحلية الهادفة لتفعيل دور الجامعات في ضوء الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات بمختلف مجالات الحياة.
3. توجيه نظر المسئولين والقيادات والمخططين وصانعي القرار في المجتمع اليمني إلى أهمية تفعيل دور الجامعات وإعادة تخطيط برامجها بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الأخضر، باعتبارها مؤسسة مجتمعية يقع على عاتقها تطوير وتنمية المجتمع من خلال إعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.
4. يقدم البحث الحالي أنموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع اليمني في ضوء الاقتصاد الأخضر.
5. تزويد المكتبة العربية بدراسة حديثة تلامس حاجات الواقع في المؤسسات المختلفة فهي تستهدف قطاع حيوي وهام.

رابعًا: أهداف البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.
2- التعرف على مفهوم الاقتصاد الأخضر وأبعاده.
3- التعرف على دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة.
4- تقديم أنموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر.

خامسًا: حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي ببناء أنموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر.

سادسًا: مصطلحات البحث:

يتحدد البحث الحالي بالمصطلحات الآتية:

1. **الاقتصاد الأخضر:** يعرف إجرائياً بأنه مسار يتضمن بعد اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي وبيئي يركز على احداث تغييرات مطلوبة في جميع الأعمال أو الوظائف التي تقوم بها الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة.
2. **التنمية المستدامة:** تعرف إجرائياً بأنها تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية مستدامة تلبي احتياجات الجيل الحالي دون استنزف حاجات الأجيال القادمة، تحدثها الجامعات اليمنية في المجتمع نتيجة تبنيها لمفهوم الاقتصاد الأخضر في أنشطتها وأدوارها المختلفة.
3. **التطوير:** يعرف إجرائياً بأنه التغيير المقصود والهادف للارتقاء بدور الجامعات اليمنية نحو تحقيق أهدافها ومهامها في ضوء الاقتصاد الأخضر.
4. **دور:** يعرف إجرائياً أنه جميع الاعمال او الوظائف التي تقوم بها الجامعات اليمنية.

سابعاً: منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمراجعة وتحليل الأطر النظرية والأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وصولًا إلى استنتاجات وتوصيات استخدمت في بناء الأنموذج المقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر.

ثامناً: الدراسات السابقة:

1. **الدراسات المحلية.**

هدفت دراسة (شبيب، 2019) والموسومة بـ: "**تصور مقترح لتطوير دور جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في متطلبات التنمية المستدامة**" إلى تقديم تصور مقترح لتطوير دور جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة" واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بشقيه المسحي والتطويري، وتحدد مجتمع البحث من خبراء متخصصين في تعليم الكبار والتعليم المستمر والإدارة والأصول التربوية ومن القيادات الإدارية في الجهاز العام لمحو الامية وتعليم الكبار بلغ عددهم (34) خبيراً وفقاً لأسلوب دلفي المعدل. واستخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تقديم تصور المقترح لتطوير دور جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في متطلبات التنمية المستدامة.

2. **الدراسات العربية.**

هدفت دراسة (محمود، 2018) والموسومة بـ: "**الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة "التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجًا**" إلى رصد الاتجاهات الحديثة وخبرات الجامعات العالمية في الانتقال والتحول للاقتصاد الأخضر، لاستخلاص أوجه الاستفادة منها للارتقاء بمنظومة التعليم الجامعي المصري وتطوير وظائفه تبعًا للمتغيرات العالمية والمحلية داخل المجتمع المصري.

بينما هدفت دراسة (محمود، 2018)، والموسومة بـ: "**دور التعليم الجامعي في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء التنمية المستدامة**" إلى إجراء دراسة تحليلية للعلاقة بين التعليم الجامعي والاقتصاد الأخضر في ضوء التنمية المستدامة، من خلال مراجعة الأدبيات التي تناولت نشأة الاقتصاد الأخضر. كما تم تحليل العلاقة بين التعليم الجامعي والاقتصاد الأخضر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التعليم الجامعي والاقتصاد الأخضر في ضوء التنمية المستدامة.

ومن جهة أخرى هدفت دراسة (محمد، 2017) والموسومة بـ: "**تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر: رؤية تربوية**" إلى التعرف على ملامح مفهوم الاقتصاد الأخضر، ومظاهر الاهتمام العالمي بدور التعليم في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، ومعرفة التحديات المجتمعية بمصر والتي تجعل من تبني الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة، والتعرف إلى دور الجامعات المصرية في تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة الى وضع تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر.

3. **الدراسات الأجنبية.**

هدفت دراسة لاروسي وآخرون (Laaroussi, et al., 2017) والموسومة بـ: "**دور الصناعات والمدرسة العليا للهندسة نحو التصنيع الأخضر والاقتصاد الأخضر: دراسة حالة للمغرب**" إلى التعرف إلى دور كلية الهندسة في دعم الاقتصاد الأخضر في المغرب من خلال التعليم المبني على الاقتصاد الأخضر، وخاصة الطاقة الخضراء، ثم التعرف على التحديات التي تواجه تبني الاقتصاد الأخضر في التعليم، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود برامج تدريبية للطلاب حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وضعف توظيف أدوات التعليم الإلكتروني في تنمية وعي الطلاب بمفاهيم الاقتصاد الأخضر.

بينما هدفت دراسة (Murga-Menoyo, 2014) والموسومة بـ"**التعلم من أجل التنمية المستدامة: تدريس القدرات الخضراء في الجامعة**" إلى التعرف على دور الجامعات الإسبانية في تدريب الموارد البشرية على كفايات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر؛ من أجل تأهيل الخريجين للحصول على وظائف خضراء، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك وعيًا كبيرًا لدى المهتمين بالتعليم الجامعي بأهمية تبني

الجامعات للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، كما توصلت إلى ضرورة تنمية مهارات القيادات الأكاديمية في هذا المجال، وإلى ضرورة تبنى واضعي السياسات التعليمية في التعليم العالي مفاهيم الاقتصاد الأخضر.

وهدفت دراسة تيموثي (Timothee, 2013) والموسومة بـ: "**التعليم الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة: العوائق المؤسسية أمام التعددية في جامعة فرساي سان كوينتين (فرنسا)**" والتي هدفت إلى التعرف على دور التعليم في دعم بناء اقتصاد أخضر نظيف مرن طويل الأجل، وطبقت الدراسة بكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة فرساي كوينتين بفرنسا، وذلك عن طريق (النظرية، والمنهجية، والتربوية، والانضباطية)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وأظهرت نتائج الدراسة وجود معوقات رئيسة في تعليم الاقتصاد من أجل التنمية المستدامة في مجالات منها التنمية المهنية، والتوظيف والتقييم والأداء.

التعقيب على الدراسات السابقة.

اتفقت الورقة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث المنهج، بينما اختلفت من حيث الهدف والمجال، حيث تنفرد الورقة الحالية بالتركيز على بناء نموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر، حيث لم يسبق إجراء مثل هذه الدراسة في هذا المجال الحيوي والمهم.

وقد استفاد البحث الحالي من تلك الدراسات السابقة رغم الاختلاف عنها في إثراء إطارها النظري والتأكيد على مشكلة وأهمية البحث، والاهتداء إلى بعض المصادر التي تناولت موضوع البحث.

ويمكن القول إن البحث الحالي تميز بتقديم انموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر، كما يعد أول بحث- على حد علم الباحثتان- تناولت هذا الموضوع محلياً.

المحور الأول: التنمية المستدامة:

يعد موضوع التنمية من المواضيع التي نالت اهتمام كبير على المستوى العالمي للوصول إلى مستقبل مستدام وتحقيق رفاهية الجيل الحالي والأجيال المستقبلية بعد أن كان العالم يتجه نحو كوارث ومخاطر بشرية وبيئية محتملة.

أولًا: مفهوم التنمية المستدامة:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، يجب إزالة اللثام عن الاستدامة كنقطة مبدئية، حيث يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها،

وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي، (أبو زنطة وغنيم، 2007، 23).

وعرفت التنمية المستدامة بأنها تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية مستدامة تسعى إلى تحقيق الرفاهية للبشر والعدالة الاجتماعية من خلال الاستثمار والتعمير دون إضرار بالبيئة أو حرمان للأجيال القادمة من حقها في الموارد الطبيعية (محمود، 2018، 53)، وعرفها (الكبيسي، 2015، 15) بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم. ورأت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بأن التنمية المستدامة تعكس مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار، تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، مع التماس موضع للتنازلات المتبادلة حينما يتعذر ذلك، (البريدي، 2015، 48).

ثانيًا: أبعاد التنمية المستدامة.

تؤكد معظم التقارير والدراسات على أربع أبعاد للتنمية المستدامة يمكن يلخصها كما ذكرها (صهيب، 2012، 58) و(محمد وآخرون، 2015، 344-351). على النحو الآتي:

1. **البعد الاقتصادي:** ويستدعي إعادة النظر في كافة مراحل النشاط الاقتصادي، من مرحلة توزيع يراعي حقوق الأجيال المجتمعية واستخدام مصادر الثروة، وهذا يعني الوصول إلى النشاط الاقتصادي المستدام في السوق الموجهة فيحقق السلوك الاستثماري المستدام، والنشاط الإنتاجي المستدام والتوزيع المستدام للموارد والثروات والنموذج الاستهلاكي المستدام وما يرتبط به من نشاط تسويقي مستدام في تكامل مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة.
2. **البعد الاجتماعي:** أن عملية التغيير التنموية المستدامة وسيلتها الأساسية وهدفها المحوري هو استمرارية الحياة الإنسانية بمكوناتها الاجتماعية التي في إطارها تتجسد ميادين العدالة وتكافؤ الفرص والإنصاف والحد من الفقر والمرض والجهل، الفساد، وتمييز عنصري وجنسي داخل الدولة الواحدة وعلى المستوى العالمي، ليتمكن الإنسان من تحصيل الاحتياجات التي تضمن له مستوى الكفاية وحد الكرامة الإنسانية وحماية الخصوصيات الاجتماعية وتطويرها.
3. **البعد البيئي:** الذي يتطلب الحفاظ على الموارد الاقتصادية والنظام البيئي المناخي، وحماية المحيط والاستغلال العقلاني للإمكانيات المتاحة في إطار أولويات محددة تضمن تأمين احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرات الأجيال اللاحقة في تحقيق احتياجاتها وتندرج هنا التغيرات اللازمة في الأساليب الاقتصادية والممارسات الاجتماعية للحفاظ على مصادر الثروة من أراضي ومياه وغابات وأنهار وبحار ونظم بيئية.

4. **البعد التكنولوجي**: ويعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون (قاسيمي، 2012، 11). واستخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة في كافة المجالات، والاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة، كما يعني ضرورة فرض نصوص قانونية خاصة بعقوبات مستخدمي التكنولوجيا الملوثة، (أبو النصر ومدحت، 2017، 106)، ويمكن تمثيل أبعاد التنمية المستدامة بالشكل الآتي:

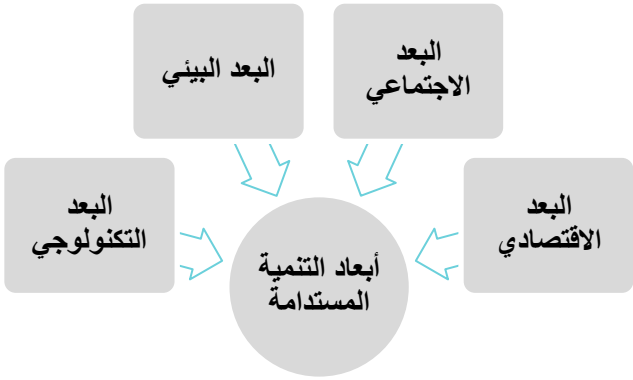

شكل (1) أبعاد التنمية المستدامة

(إعداد الباحثتان)

ثالثًا: مبادئ التنمية المستدامة.

تمثل المبادئ الرئيسة للتنمية المستدامة المقومات السياسية والاجتماعية والاخلاقية المطلوبة إرسالها وتأمين فاعليتها، ومن المبادئ العامة للتنمية المستدامة ما ذكرها الرافعي (2012، 36) كالآتي:

1. عدالة التوزيع (الإنصاف): أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته حيث تؤدي العدالة الى استقامة العلاقات بين الأشخاص وتناسق المجتمع.
2. التمكين: أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.
3. حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.
4. التضامن: بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى.
5. التكيف بين سلوكيات الفرد واحتياجات التنمية المستدامة من خلال مراجعة القيم والسلوكيات الخاصة بالأفراد والمجتمع وبخاصة الاستهلاكية منه.

6. الملائمة الحضارية والثقافية: فيجب أن تتلاءم التنمية مع ثقافة المجتمع المحلي ونظمه وتاريخه وألا تسفر عن تكوين ما يمكن أن يطلق علسه التلوث الاجتماعي من خلال أفكار تنموية غير ملائمة للمجتمع وثقافته أو استخدام تكنولوجيا غير متوفقة مع واقع هذه المجتمعات.

رابعاً: متطلبات التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:
(قاسيمي ، 2012 ، 7)

1. نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
2. نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
3. نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
4. نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
5. نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
6. نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
7. نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
8. نظام ثقافي: يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

المحور الثاني: الاقتصاد الأخضر

يعد الاقتصاد الأخضر أحد الموضوعات المهمة كونه يمثل أحد المسارات التي تبناها العالم لتحقيق التنمية المستدامة للتخفيف من التدهور البيئي وتقليل مشكلة الفقر وتحقيق رفاهية الانسان الحالي والمستقبلي.

أولًا: مفهوم الاقتصاد الأخضر:

يعد مفهوم الاقتصاد الأخضر من المفاهيم الاقتصادية الهامة والذي ظهر عبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام (2008) ولقي اهتمام كبير على المستوى الاقتصادي والبيئي والسياسي والإعلامي، وعرفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP, 2014, 3) بأنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية البشرية والعدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئة وندرة إيكولوجية. وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2011, 9) بأنه ضمان تواصل واستمرار الثروات الطبيعية وتوفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية المجتمعات ولتحقيق ذلك يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصًا اقتصادية جديدة. كما عرفه مكتب العمل الدولي (2013، 16) بأنه الاقتصاد الذي يهدف إلى رفاهية الانسان والانصاف الاجتماعي إلى جانب القيام بالاستثمارات البيئية كمحركات لتوليد الدخل واستحداث فرص عمل، كما أن الاقتصاد الأخضر

هو أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: أبعاد الاقتصاد الأخضر:

يتضمن الاقتصاد الأخضر مجموعة من الأبعاد تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتشكل منظومة الاقتصاد الأخضر وهي كالآتي:

1. **البعد الاقتصادي:** يقوم الاقتصاد الأخضر باحتساب حصة الفرد من التلوث واستهلاك الموارد وكذلك يهتم بعدالة التوزيع والحد من تفاوت الدخول (عليان ،2017، 57)، ومن مؤشراته حصة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تساهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو تخفيض النفايات أو التلوث وكذلك حصة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية للاستدامة، (معزوزي وبن عثمان، 2018، 134).
2. **البعد الاجتماعي:** يقوم على الحد من النمو السكاني المتزايد والحد من الهجرة من الأرياف الى المدن وذلك بتوفير الخدمات المختلفة في الأرياف ويهدف الاقتصاد الأخضر للحد من البطالة والفقر وعدم التفرقة بين البشر، ويشارك أفراد المجتمع في مراحل التخطيط والتنفيذ للاقتصاد الأخضر (أبو عليان، 2017، 58). ومن مؤشراته المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي بما في ذلك المؤشرات المقترحة في أطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة ما بعد الناتج المحلي الإجمالي التي يمكن أن تعبر عن البعد الصحي ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة والرفاهية الاجتماعية، (معزوزي وبن عثمان، 2018، 134).
3. **البعد البيئي:** ويقوم على المحافظة على النظام البيئي بالاستخدام الأمثل للموارد والحد من التلوث (عليان، 2017، 58). ومن مؤشراته كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي (معزوزي وعثمان، 2018، 134).
4. **البعد التكنولوجي:** ويقوم على استخدام التكنولوجيا النظيفة التي تسهم في تحقيق أهدافه من انبعاثات الغازات والمخلفات وخفض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، والقابلة لإعادة الاستخدام (أبو عليان، 2017، 58). واستخدام المعرفة العلمية في التطبيق العملي لاستثمار موارد البيئة من جهة، وحل المشكلات والتصدي للأخطار البيئية من جهة أخرى، (عبد الحميد والشرقاوي، 2004، 365)، ويمكن تمثيل أبعاد الاقتصاد الأخضر بالشكل الآتي:

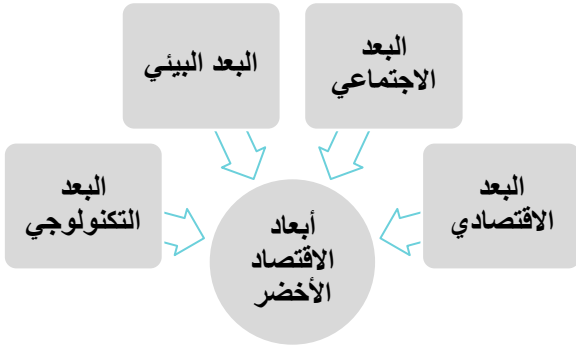

شكل (2) أبعاد الاقتصاد الأخضر

(إعداد الباحثتان)

ثالثًا: مبادئ الاقتصاد الأخضر.

يتضمن الاقتصاد الأخضر عدد من المبادئ منها ما ذكرتها اليونسكو (UNESCO, 2012, 12) كالآتي:

1. **مبدأ الاستدامة:** فالاقتصاد الأخضر يعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلًا عنها.
2. **مبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة:** حيث يستثمر الاقتصاد الأخضر بشكل يحقق الرفاهية للأفراد في الحاضر وللأجيال القادمة، ويسعى للحفاظ على الموارد البيئية وتحسين نوعية الحياة على المدى الطويل، ويعطي الأولوية للعمل واتخاذ القرارات بشكل علمي سليم كما يشجع على التعليم العادل على جميع المستويات.
3. **مبدأ صحة البيئة:** فهو يسعى للاستثمار في النظم الطبيعية والقيام بإصلاح تلك التي تدهورت، ويعمل على الحد من التلوث، وحماية الهواء والماء والتربة، كما أنه يضمن الاستخدام الفعال والحكيم للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والغاز الطبيعي والنفط والثروات المعدنية دون المساس بحقوق الأجيال في المستقبل، ويشجع على استعادة التوازن بين العلاقات البيئية والاجتماعية.
4. **مبدأ التشاركية:** حيث أنه يقوم على التشاركية في صنع القرار والمشاركة من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، كما أنه يعزز مبدأ المشاركة التطوعية، ويسعى إلى إعطاء فرص متكافئة لمختلف وطبقات المجتمع.
5. **مبدأ العدالة:** فالاقتصاد الأخضر عادل وشامل ويدعم المساواة بين البلدان وداخلها وبين الأجيال كما يحترم حقوق الانسان والتنوع الثقافي، ويعزز المساواة بين الجنسين ويقدم المعارف والمهارات والخبرات لكل فرد.
6. **مبدأ الكرامة:** حيث يقلل من الفقر، ويوصل إلى مستوى عالٍ من التنمية البشرية في جميع البلدان، وكذلك يوفر الامن الغذائي، ويسهم في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والمياه

والطاقة والخدمات الأساسية الأخرى، كما يحترم حقوق العمال ويسعى إلى تطوير وظائف ومهن جديدة متعلقة بالقطاعات الخضراء.

7. **مبدأ المساءلة:** فهم يشترط المساءلة ويوفر إطارًا لتنظيم الأسواق والإنتاج بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.

يتضح من كل ما سبق: علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة والتي تمثل علاقة الجزء بالكل وليس الاقتصاد الأخضر بديل عن التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة تمثل الهدف التي تسعى كل الدول لتحقيقه بينما يمثل الاقتصاد الأخضر الأداة العلمية التي تمكن الوصول لتنمية مستدامة ، وبالتالي يتضح أن الاقتصاد الأخضر بأبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد التكنولوجي) يمثل أحد المسارات لتحقيق تنمية مستدامة شاملة متكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية لتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية والأجيال القادمة.

رابعاً: جهود اليمن في تنفيذ الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة:

تمتلك اليمن خصائص وموارد طبيعية عديدة غير مستغلة، فضلًا عن أن العديد من القطاعات الاقتصادية تمثل حقولًا للفرص، وهي كفيلة بخلق مداخيل إضافية وفرص عمل جديدة مع احترام المتطلبات البيئية، وقد أشار التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة (2012) أن اليمن كغيرها من الدول عملت على الاستغلال الاقتصادي للغاز الطبيعي كوقود نظيف، وذلك بتطوير الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، وتوفيره لقطاع الصناعة، والنقل مستقبلًا، حيث تم إنشاء المحطة الكهربائية الغازية في مأرب، كما تشمل خطط الحكومة المستقبلية إنشاء عدد من المحطات التي تعتمد على الغاز الطبيعي، كذلك قامت اليمن على تنويع مصادر الطاقة الصديقة للبيئة بما فيها الطاقة المتجددة، وتتضمن الخطط على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة، واستراتيجية كفاءة الطاقة، وتنمية مصادر الطاقة البديلة في المناطق الريفية، وقد تم استحداث قطاع للطاقة الجديدة، والمتجددة في وزارة الكهرباء والطاقة، وإعداد الهيكل المؤسسي والتنظيمي للقطاع، وإعداد مجموعة من الدراسات في مجال تنمية مصادر الطاقة المتجددة في اليمن مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة البيوجاز ... الخ.

بالإضافة إلى ما سبق هناك مبادرات أخرى مثل: إعداد استراتيجية للسياحة البيئية، وإنشاء كيان مؤسسي يختص بتنمية السياحة البيئية، وإصدار دليل إرشادي للسياحة البيئية وتحديد مسارات للسياح داخل المحميات الطبيعية. وكذلك قامت الهيئة العامة لحماية البيئة بتنفيذ مشاريع تجريبية للحصاد المائي من الامطار والضباب، ومشاريع تجريبية اخرى في مجال تدوير المخلفات الصلبة والسائلة، تشمل

تدوير القمامة من المخلفات المنزلية، والتجارية، والصناعية، واعادة استخدام مياه الوضوء لزيادة الرقعة الخضراء، واعادة استخدام الزيوت، ومشاريع نموذجية لبدائل البلاستيك (التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة، 2012، 20-22).

المحور الثالث: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة:

يعد الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين رفاه الإنسان من خلال تأمين أفضل للتعليم والأمن الوظيفي، وزيادة العدالة الاجتماعية عن طريق وضع حدود مستمرة للفقر والضمان الاجتماعي والاقتصادي والإدماج المالي، والرعاية الصحية، والحد من المخاطر البيئية من خلال معالجة تغير المناخ، وتحمض المحيطات، والتقليل من الملوثات والحد من الإفراط أو سوء إدارة النفايات، بالإضافة إلى الحد من الندرة البيئية من خلال تأمين الوصول إلى المياه العذبة، والموارد الطبيعية وتحسين خصوبة التربة، (UNEP, 2010 , 1).

ويهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها، بما في ذلك التنمية البشرية وحماية البيئة، وقد أكد مؤتمر(ريو+ 20) على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، ويهدف أيضًا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وايجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية، ويمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، فلا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقق التأهيل البيئي والحماية البيئية حيث تعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية، (ثابتي، 2014، 3).

ولكي تتضح الصورة أكثر في مدى إسهام الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فيظهر ذلك جليًا في تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة، حيث يحدد التقرير نقاط الإسهام فيما يأتي:

- يمكن أن يسهم برنامج الاقتصاد الأخضر في نمو اقتصادي مستدام شامل، وعمالة كاملة منتجة وعمل لائق للجميع، وهذا هو الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.
- كما يمكن لبرنامج الاقتصاد الأخضر الشامل أن يقوم بدعم مجموعة من السياسات والتدابير التي تعيد توجيه الاستثمار العام والخاص لتحقيق تحول في أنماط الاستهلاك والإنتاج، وهذا هو الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، (الأمم المتحدة، جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016، 8).

ويعمل الاقتصاد الأخضر على تحقيق التنمية المستدامة ويؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل مع العناية في الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادي، وذلك من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد والحد من تدهور النظام الإيكولوجي، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات العمالة، وتنمية الدخل خصوصًا للأسر الفقيرة، وزيادة استثمارات القطاع الخاص، وتبني مشروعات تعنى بالاستدامة مثل الإنتاج النظيف، والطاقة المتجددة، والاستهلاك الرشيد، والزراعة العضوية وتدوير المخلفات، ويمكن البلدان من تحقيق استدامة النمو الاقتصادي من خلال تحقيق تنمية مستدامة مع الإبقاء على الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، (جمال الدين، 2017، 9-10).

إن التحول الى الاقتصاد الأخضر يعني أيضاً تحولاً في التوظيف الذي يخلق عدداً مماثلاً على الاقل من الوظائف التي يخلقها نهج العمل المعتاد، ولكن المكاسب الإجمالية في التوظف طبقاً لسيناريو الاستثمار الاخضر يمكن أن تكون أعلى، وستشيد قطاعات الزراعة والمباني والنقل، وفي سيناريوهات الاستثمار الأخضر نمواً في الوظائف على المدى القصير والمتوسط والبعيد يفوق نظيره في سيناريوهات نهج العمل المعتاد، (هارون، 2019، 261).

ومما سبق تستخلص الباحثتان أن للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة في تسريع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق المساواة الاجتماعية والحد من الفقر ومواجهة التحديات البيئية الخطيرة، لذلك على الجامعات اليمنية أن تؤدي دورًا حيويًا في إحداث تغييرات في المواقف والسلوك والممارسات، والعمل على دمج الاقتصاد الأخضر في برامجها المختلفة.

المحور الرابع: واقع دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة.

1. واقع دور الجامعات اليمنية في وظيفتها التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة.

يعد التعليم محور رئيسًا لخطط التنمية في المجتمع وركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويظهر دوره في في تطوير والنهوض بمجتمعاته من خلال إعداد وتأهيل قوى بشرية بتخصصات متنوعة وبمهارات متعددة تتولى دورها في العملية الإنتاجية بعد التخرج وتلبى الاحتياجات والمتطلبات المعاصرة لمؤسسات سوق العمل ومشاريع التطوير والتنمية التي أوجدت الحاجة لإعداد كوادر علمية متخصصة في فروع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (أحمد، 2016، 63). والتركيز على إكساب الطلاب مهارات التفكير الناقد والابتكاري والإبداع وتقبل المسؤولية للإسهام في إحداث تغيير نحو مستقبل أفضل، (نصر، 2002، 488). وتعليم الطلبة كيفية التعلم الذاتي، واكتساب الاستقلالية والابتكار والإبداع، والقدرة على تحديد ما يريد أن يكون عليه، والقدرة على تنمية شخصيته، كذلك إكسابه القدرة على التحكم في التغير والقدرة على المشاركة في تنمية مجتمعه، والرغبة في الاستمرار في التعلم، (جلال، 1993، 28).

لكن الواقع يشير أن دور الجامعات اليمنية في وظيفتها التعليمية ما زال يعتمد على الأساليب التقليدية المتمثلة في الإلقاء والتلقي، والاعتماد على المذكرات غير ملائمة المحتوى ولا تواكب الجديد في موضوعها بالإضافة إلى قلة الكتب والمراجع المتوفرة للطلبة، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007)، واختلاف مناهج التعليم الجامعي عن مجارات الانفجار المعرفي، (المجيدي، 2007، 175)، وضعف استغلال الموارد المتاحة للجامعات بالرغم من أنه أتيح لها زيادة مواردها الذاتية عن طريق إدخال نظام التعليم الموازي والتعليم المستمر والتعليم عن بُعد والتعليم بالنفقة الخاصة، (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 170)، وأيضًا وجود ضعف في جودة البرامج والمناهج الدراسية وعدم مواكبتها لمتطلبات العصر واحتياجات المجتمع، وغلبة المناهج ذات الطابع النظري، بالإضافة إلى افتقار الجامعات اليمنية إلى آلية لمراجعة مناهجها بصورة دورية، وعدم وجود تناسب بين أعداد الطلبة وسوق العمل، وغياب الشراكة بين الجامعة ومختلف المؤسسات الاقتصادية، (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، 101)، وشيوع النمط التقليدي في محتوى البرامج وعمليتي التدريس والتقويم وغياب آلية دورية لتحديثهما وتطويرها، (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 90-91).

2. واقع دور الجامعات اليمنية في وظيفتها البحثية لتحقيق التنمية المستدامة.

يعتبر البحث العلمي حجر الزاوية ومن العوامل الأساسية لعملية التنمية ولكي تنجح الجامعات في دورها في البحث العلمي من أجل تطوير والنهوض بمجتمعاتها يجب عليها كما أشار كل من: (جريو، 2005، 212) و(عثمان، 2005، 166) القيام بالآتي:

- القيام بالبحوث الأساسية التي تؤدي نتائجها إلى تنامي المعرفة الإنسانية في التخصصات العلمية المختلفة .
- القيام بالبحوث التطبيقية التي تسهم نتائجها بحل معضلات تقنية تؤدي إلى تطوير أجهزة أو معدات أو إيجاد مواد جديدة أو تخفيض كلف إنتاج بعض المواد أو تحسين نوعيتها وما إلى ذلك. وهذه البحوث هي بحوث عملية تقوم على تطبيق واستثمار وتطويع نتائج البحوث الأساسية لخدمة الإنسان كما أنها بحوث توجه مباشرة لحل مشكلات المجتمع المحلي في مجال الإنتاج والخدمات والمشكلات الاجتماعية، (السنبل وعبد الجواد، 1993، 65).

لكن الواقع تشير إليه عدد من الدراسات إلى ضعف الجامعات اليمنية في تحقيق دورها في البحث العلمي والذي انعكس على مدى مساهمتها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، حيث ما زالت العلاقة بين الجامعة كمؤسسة بحثية وبين المؤسسات الإنتاجية والخدمية ضعيفة، ولا توجد ميزانية مستقلة للبحث العلمي أو مصادر أخرى غير المصادر الحكومية، ولا توجد استراتيجية لتسويق مخرجات البحوث العلمية (الدوش، 2003، 80). كما يعاني من فقر نوعي وكمي في الكفايات البحثية وغياب القاعدة المادية اللازمة، (تقرير التنمية البشرية، 2004). وعدم وجود سياسة واضحة ومرسومة في مجال البحث

العلمي يتم اشتقاق الخطط منها، بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين البحث العلمي واحتياجات التنمية، حيث أن معظم مشروعات وبرامج التنمية في اليمن تعتمد على ما يتم إنجازه من الخارج بواسطة بيوت الخبرة أو الشركات العالمية المتخصصة، وهذا الشكل من التعامل بين البحث العلمي وقضايا التنمية في اليمن أضعف إشراك الجامعات ومراكزها البحثية (إن وجدت) في مشروعات التنمية ما أدى إلى ضعف النشاطات الإبداعية المحلية، وأثر في طبيعة وواقع التعليم الجامعي ونموه وتطوره، (عون، 2008). وضعف الأداء البحثي للجامعات اليمنية حيث ما يزال يمثل نشاطًا هامشيًا في اهتمام الجامعات مما أدى إلى ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات لعلاج المشكلات التي تواجه قطاعات المجتمع فمعظم البحوث التي تجرى تتسم بالفردية ولمجرد الترقية بعيدة عن مشكلات المجتمع واحتياجاته وفق متطلبات التنمية (مكرد، 2010). وضعف الاستثمار في البحث العلمي من جانب المؤسسات الاقتصادية المختلفة وانخفاض الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في موازنات الجامعات وتدني المخصصات المعتمدة للبحث العلمي، (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، 102). وبالرغم من وصول عدد المراكز البحثية التابعة للجامعات اليمنية إلى (29) مركزًا تهتم بقضايا السكان والمياه والبيئة والبحار والزراعة وغيرها من القضايا إلا أن إنتاج أغلب هذه المراكز من الدراسات والأبحاث والمنشورات لا يرقى لمعالجة المشاكل التي أنشئت من أجلها، ويرجع ذلك لارتباط الوظيفة بتلك المراكز بالراتب فقط وليس بالإنتاج البحثي، (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 83). 2015.

3. واقع دور الجامعات اليمنية في وظيفتها (الخدمة العامة) لتحقيق التنمية المستدامة.

تعد وظيفة الخدمة العامة امتداد لدور الجامعة بالتعليم والبحث العلمي وتتحدد مسؤولية ومهمة مؤسسات التعليم الجامعي بتحقيق وظيفتها ودورها في خدمة المجتمع من أجل تطوير والنهوض بمجتمعاتها كما يذكر (عبد الحميد، 1996، 204) من خلال الآتي:

- تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج بما يحقق مبدأ التربية المستمرة وما يستنتجه من نمو مهني كتقديم البرامج التجديدية التكميلية وبرامج التدريب التحويلي والبرامج الفنية والمهنية.
- الاستشارات وهي خدمات يقوم بها أساتذة الجامعة كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية وكذلك أفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات.

ويضيف عشيبة (2000، 546-547) إلى ما سبق الآتي:

- التعليم المستمر وهي برامج تقدمها الجامعة كبرامج لتعليم الكبار وبرامج مهنية متخصصة للعاملين.

- التوعية الاجتماعية وهي أنشطة تتمثل بالندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تهدف إلى تثقيف وتوعية أفراد المجتمع في مختلف المجالات.

بالإضافة إلى تقديم خدمات التعليم والتدريب الإلكتروني والدورات المتخصصة في مجال التكنولوجيا لمختلف أفراد المجتمع من خلال إقامة محطات للمعرفة داخل الجامعات؛ وهي مراكز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،(الوذياني، 2006، 211)، وكذلك تقديم الأنشطة الخدمية كصيانة الأجهزة الإلكترونية وتصليحها من خلال وحدات خاصة بذلك ملحقة بالمؤسسة التعليمية التقنية أو المشاركة في إعداد المشاريع الهندسية وتخطيطها أو الإشراف على تنفيذها، (حمدان، 2006، 34).

لكن الواقع تشير إليه عدد من الدراسات إلى ضعف الجامعات اليمنية في تحقيق دورها في الخدمة العامة والذي انعكس على مدى مساهمتها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، حيث الواقع يشير إلى عدم فاعلية الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف النوعية ويرجع ذلك إلى غياب التخطيط الاستراتيجي في عمل الجامعات اليمنية، غياب إستراتيجية التعاون بين الجامعات اليمنية ومؤسسات المجتمع سواء في مجال البحوث أو الاستشارات أو برامج التدريب (العبيدي، 2004). وضعف تطبيق خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية والذي يرجع إلى انخفاض دور قيادات الجامعات اليمنية في تنفيذ وظائفهم المتعلقة بخدمة المجتمع، (العفيري، 2006). بإضافة إلى ضعف دورها في إجراء البحوث التطبيقية الموجهة لحل مشكلات المجتمع وتنميته، كما أنها تواجه عددًا من المعوقات منها ضعف ما يرصد للبحث العلمي من ميزانية الجامعات اليمنية، وعزوف مؤسسات المجتمع عن المشاركة في تمويل المشروعات الخدمية المقدمة للمجتمعات المحلية، (العريقي، 2006).كما أنه بالرغم من تطور بعض الجامعات اليمنية الحكومية من خلال إنشاء عددٍ من مراكز التعليم المستمر، ومراكز التنمية، والمراكز الاستشارية إلا أن هذه المراكز لا تعمل فعليًا لعدم جدية التوجه من إنشائها وعدم كفاية إدارتها وعدم حيازتها للتمويل اللازم لأنشطتها التنظيمية وعدم قدرتها على نسج روابط مع المجتمع ومؤسساته وشركاته، (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2010، 89-90). كما تفتقر الجامعات اليمنية الحكومية إلى بعض المراكز التي تعد ضرورية لتحقيق وظائفها والقيام بمهامها وتحسين مواردها الذاتية، بالإضافة إلى غياب مراكز الاستشارة، ومراكز خدمة المجتمع، ومراكز الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس التي تعد جميعها من المراكز الضرورية في أي جامعة، (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2014).

يتضح مما سبق ضعف واقع دور الجامعات اليمنية في وظائفها (التعليم، البحث العلمي، الخدمة العامة) لتحقيق التنمية المستدامة

المحور الخامس: الأنموذج المقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر.

قامت الباحثتان بتصميم نموذج لتطوير دور الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر وفق خطوات تصميم النماذج كالآتي:

أولاً: ماهية الأنموذج:

تمثيل أو رؤية فكرية وتطبيقية لتطوير دور الجامعات اليمنية في وظائفها الثلاث (التعليم والبحث العلمي والخدمة العامة) وفق أبعاد الاقتصاد الأخضر والمتمثل بـــ (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد التكنولوجي والبعد البيئي)، بما يمكنها من تحقيق التنمية المستدامة والمتمثلة بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية التكنولوجية والتنمية البيئية.

ثانياً: مصادر بناء الأنموذج:

تم بناء الأنموذج في ضوء عدد من المصادر الآتية:

- العقيدة والقيم والمبادئ الإسلامية التي يقوم عليها المجتمع اليمني وتأسيسًا لقوله تعالى" وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بس شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون"(النور، 55).
- تشريعات وقوانين التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.
- الأدبيات والدراسات العلمية ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- بعض التجارب الأجنبية والعربية في تطبيق الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: منطلقات بناء الأنموذج:

يستند بناء الأنموذج إلى مجموعة من المنطلقات النظرية والتطبيقية، وفيما يلي عرضًا لهذه المنطلقات:

1. **المنطلقات العلمية:**

- ضرورة ملحة في ظل التحديات والأزمات التي يمر بها العالم من تزايد معدلات التلوث للموارد البيئية وتزايد معدلات الاستهلاك وارتفاع حدة الفقر ومعدل البطالة.
- المكانة التي يحتلها الاقتصاد الأخضر والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية المستدامة.
- ظهور مفاهيم اقتصادية حديثة تسعى لتحقيق الأهداف التنموية مثل الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر.
- دراسات ووثائق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) والتوجه لاعتماد سياسات آليات تعزز الاقتصاد الأخضر.

- التوجهات الدولية والإقليمية الحديثة الداعمة لمدخل الاقتصاد الأخضر كونه أصبح مطلبًا أساسيًا يمكن الجامعات من تحقيق التنمية المستدامة.

2. **المنطلقات التطبيقية:**

- الرؤية الإستراتيجية لليمن للعام (2025م) والتي أعدت في عام 2001م وتعبر عن طموحات وتطلعات الشعب اليمني.
- مشروع الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر (2011-2015).
- تؤكد تشريعات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية على تعزيز دور التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع في الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء المداخل الاقتصادية الحديثة منها الاقتصاد الأخضر.
- التوجه الإستراتيجي للجامعات اليمنية والتي تسعى إلى تطوير وظائفها لتحقيق الأهداف التنموية.
- الخبرات والتجارب السابقة للدول في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر.
- نتائج تقارير التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية.

رابعاً: أهداف الأنموذج.

يهدف الأنموذج الحالي إلى تطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر، وذلك وفق خطوات وإجراءات وآليات واضحة ومحددة بما يحقق الأهداف الآتية:

- تطوير منظومة التعليم والتدريب في الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر.
- الارتقاء بجودة البحث العلمي في الجامعات اليمنية بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر.
- تفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع بما يتواكب مع احتياجات التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر.

خامساً: مكونات الأنموذج.

يتكون الأنموذج من أربعة أبعاد ، يمكن توضيحها بالشكل (3) الآتي:

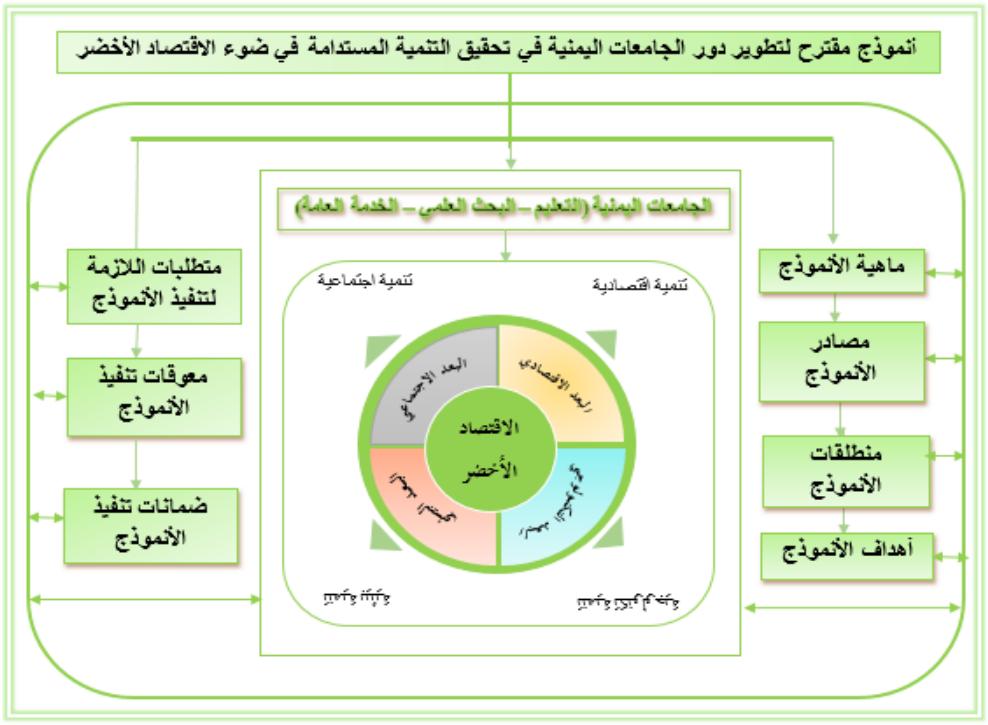

شكل (3) أنموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر

(إعداد الباحثتان)

يتضمن الأنموذج المقترح أبعاد الاقتصاد الأخضر الآتية:

1. البعد الاقتصادي:

هي مجموعة من الأدوار التي ينبغي للجامعات اليمنية القيام بها في مجال البعد الاقتصادي، والمتمثلة بالآتي:

- تنمية مهارات وقدرات الطلبة التي تؤهله للمساهمة في الأعمال والوظائف والمشروعات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر لمواكبة متطلبات واحتياجات التنمية المستدامة.
- إنشاء حاضنات بحثية تابعة للجامعات اليمنية لأعداد دراسات في مجال الاقتصاد الأخضر مرتبطة باحتياجات القطاعات الاخرى.

- الشراكة والتعاون بين الجامعات اليمنية ومؤسسات المجتمع لإقامة مراكز تدريب وتأهيل القوى العاملة التي تلبي متطلبات الاقتصاد الأخضر لتحسين مستواها الاقتصادي.
- إعداد برامج للتدريب المهني عالي الجودة لرجال الأعمال حول الاستدامة والاقتصاد الأخضر.
- تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال لتحديد الاحتياجات والمهارات الحالية والمستقبلية للقوى العاملة تلبي متطلبات العمل في الوظائف الخضراء.

2. البعد البيئي:

هي مجموعة من الأدوار التي ينبغي للجامعات اليمنية القيام بها في مجال البعد البيئي، والمتمثلة بالآتي:

- رفع مستوى الوعي البيئي من خلال الاهتمام بأنشطة التعليم والتوعية البيئية.
- استحداث برامج للتربية البيئية لتنمية مهارات الطلبة للإسهام في الحفاظ على الموارد البيئية.
- توجيه البحوث العلمية لحل المشكلات البيئية.
- تضمين قضايا التنمية البيئية في البرامج الأكاديمية المختلفة.
- تشجيع الطلاب على القيام بأنشطة مختلفة لخدمة البيئة مثل: التوعية لترشيد المياه، وزراعة الأشجار، وجمع النفايات.
- تشكيل فرق عمل داخل الكليات للقيام بأنشطة تخدم المجتمع مثل: فرق تدوير المخلفات.

3. البعد الاجتماعي:

هي مجموعة من الأدوار التي ينبغي للجامعات اليمنية القيام بها في مجال البعد الاجتماعي، والمتمثلة بالآتي:

- تفعيل البرامج التعليمية والتدريبية المدرة للدخل بما يسهم من الحد من ظاهرة الفقر والبطالة في المجتمع.
- توجيه البحوث العلمية لدراسة احتياجات المجتمع وحل مشكلاته الاجتماعية.
- رفع مستوى وعي المجتمع بالمشكلات السكانية والبيئية والصحية التي قد تواجهه.
- القيام بدورات تدريبية لتطوير قدرات أفراد المجتمع على تبني أفكار مستدامة، وتنفيذ المشروعات الخضراء.
- إعداد الخريجين والقوى العاملة التي يتوافر فيها متطلبات الاقتصاد الأخضر.
- رفع مستوى وعي المجتمع بأهمية تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالاقتصاد الأخضر.

4. البعد التكنولوجي:

ويقصد هي مجموعة من الأدوار التي ينبغي للجامعات اليمنية القيام بها في مجال البعد التكنولوجي، والمتمثلة بالآتي:

- إنشاء مراكز للتكنولوجيا المستدامة، وتقنيات الاستدامة تقدم برامج تدريسية وتدريبية في مجالات الاقتصاد الأخضر.
- تشجيع وتنمية مهارات الطلبة الإبداعية والابتكارية في مجال التكنولوجيا النظيفة والصديقة للبيئة.
- تسويق وتطبيق البحوث والابتكارات التكنولوجية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر بالشراكة مع الشركات والمصانع.
- توظيف البحث العلمي في إنتاج التكنولوجيا النظيفة والصديقة للبيئة.
- نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

سادسًا: متطلبات تنفيذ الأنموذج المقترح.

لتنفيذ الأنموذج يتطلب توفير عدد من المتطلبات من أهمها:

- دعم وتأييد القيادات العليا بوزارة التعليم العالي والجامعة لتطبيق الأنموذج.
- وجود لوائح وأدلة إرشادية توضح خطوات وإجراءات تنفيذ الأنموذج.
- قناعة ودعم وتأييد القيادات العليا في الجامعات اليمنية لتطبيق الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.
- هيكل تنظيمي مرن يتناسب مع الاقتصاد الأخضر.
- إعداد دليل للتعريف بالاقتصاد الأخضر وأبعاده وأهدافه ومتطلباته.
- إعداد الأنظمة الداخلية حسب متطلبات الاقتصاد الأخضر.
- منح الجامعة الاستقلال المالي والأكاديمي والإداري.
- إيجاد كوادر مؤهلة وخبراء في مجال تطبيق الاقتصاد الأخضر.
- إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة للقيادات والعاملين في إدارات الجامعات اليمنية.
- استخدام مختلف وسائل الإعلام للتوعية بفعالية وأهمية تطبيق الاقتصاد الأخضر.
- الاستفادة من المقارنات المرجعية والتجارب والخبرات العربية والأجنبية في تطبيق الاقتصاد الأخضر.
- توفير التقنيات والأجهزة اللازمة لتطبيق الأنموذج.
- توفير حاضنات للأعمال الإبداعية والابتكارية لجميع منتسبي الجامعات اليمنية.
- نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بين العاملين (عمل نشرات ومطويات وعقد ندوات وورش).
- نظام مالي واضح بما يتناسب مع الاقتصاد الأخضر.
- تخصيص ميزانية مالية لتوفير مستلزمات تطبيق الأنموذج.
- إعداد استراتيجية لتطبيق الأنموذج المقترح.

سابعاً: معوقات محتملة أمام تطبيق الأنموذج المقترح.

تتوقع الباحثتان أن يواجه تطبيق الأنموذج المقترح عددًا من المعوقات أثناء تنفيذه منها الآتي:

- غياب الرؤية الواضحة والشاملة لإصلاح وتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء الاقتصاد الأخضر.
- ضعف الأنظمة واللوائح التي تعزز وتساعد على تطبيق الاقتصاد الأخضر.
- ضعف توفر البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، وضعف قدرة العاملين في الجامعات على استخدامها وتوظيفها من جهة ثانية.
- تدني مستوى ثقافة مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى بعض قيادات وزارة التعليم العالي والجامعات اليمنية.
- مقاومة التجديد والتغيير لدى بعض قيادات الجامعة لضعف الوعي بأهمية تطبيق الانموذج.
- ضعف القيادات والكوادر البشرية في تطبيق الأنموذج.
- ضعف الموارد المالية لتطبيق الأنموذج.
- عدم منح الجامعة الاستقلالية الإدارية والأكاديمية والمالية.
- ضعف توفير متطلبات الاقتصاد الأخضر.
- تعدد الجهات المسؤولة عن الجامعة.

ثامناً: الضمانات اللازمة لنجاح تطبيق الأنموذج المقترح.

في ضوء استعراض المعوقات التي تعيق تطبيق الأنموذج تقترح الباحثتان الضمانات الآتية:

- تحديث الأنظمة واللوائح التي تعزز وتساعد في تطبيق الاقتصاد الأخضر.
- وجود قناعة لدى القيادات والكوادر على تطبيق الأنموذج.
- عقد ندوات ومؤتمرات للتوعية بأهمية تطبيق الأنموذج.
- تدريب القيادات والكوادر على تطبيق الأنموذج.
- اعتماد ميزانية خاصة بتنفيذ متطلبات وآليات تطبيق الأنموذج.
- تفعيل الاستقلالية المالية والأكاديمية والإدارية للجامعة لإدارة نفسها لا مركزيًا.
- تفعيل لوائح وقوانين التعليم العالي الخاصة بوظائف الجامعة المقابلة لعمليات الاقتصاد الأخضر.

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات.

في ضوء ما توصلت إليه الباحثتان في الإطار النظري، يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

- أن الاقتصاد الأخضر يعد أحد المسارات لتحقيق التنمية المستدامة إذ يسهم في التغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية التي يوجهها المجتمع.
- أن التنمية المستدامة عملية واعية طويلة الأمد شاملة متكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية لتحقيق الرفاهية للجيل الحالي والأجيال القادمة.
- ضعف دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء ما توصلت اليه الباحثتان من مسح دراسات وتقارير سابقة.
- أن للاقتصاد الأخضر بأبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد التكنولوجي) دور فعال تطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية، التنمية التكنولوجية).

ثانياً: التوصيات.

في ضوء الاستنتاجات التي أسفر عنها البحث الحالي توصي الباحثتان بالآتي:

- تبني الاقتصاد الأخضر كونه من المسارات الحديثة التي تمكن الجامعات من القيام دورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- اعتماد الاقتصاد الأخضر ضمن الخطة الإستراتيجية للجامعات اليمنية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.
- وضع السياسات والأنظمة التي من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذ أنموذج الاقتصاد الأخضر.
- تعديل السياسات التعليمية واللوائح والقوانين بصفة مستمرة بما يحقق الاقتصاد الأخضر.
- توفير متطلبات تطبيق أنموذج الاقتصاد الأخضر.
- إنشاء حرم جامعي يكون هو نموذج للالتزام بمستقبل مستدام.
- إنشاء وحدة خاصة بالاقتصاد الأخضر في كل كلية تتابع وتدعم ماديًا ومعنويًا بكل ما له صلة بخدمة الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته في المجتمع.
- إعداد إطار تشريعي وتنظيمي يفعل الشراكة بين الجامعات والجهات التي تعمل في مجال الاقتصاد الأخضر.
- نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بين أفراد المجتمع (ندوات- دورات- مؤتمرات- بروشورات- ملصقات)
- عقد المؤتمرات والندوات لنشر الوعي بأهمية تطبيق الاقتصاد الأخضر.
- منح الاستقلالية الإدارية والمالية والحرية البحثية والأكاديمية للجامعة.

- تخصيص الموازنات المالية الأزمة لتحقيق تطبيق الاقتصاد الأخضر.
- الاهتمام بتدريب أعضاء هيئة التدريس مهنيًا وعلميًا وثقافيًا واجتماعيًا في ضوء الاقتصاد الأخضر باعتبارهم المحور الأساسي لنجاح رسالة الجامعة.

ثالثاً: المقترحات.

في ضوء استنتاجات البحث وتوصياته، تقترح الباحثتان إجراء الدراسات الآتية:

- متطلبات تطبيق الاقتصاد الأخضر بالجامعات اليمنية.
- واقع دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر.
- أنموذج مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر (دراسة ميدانية)
- إستراتيجية مقترحة لتطوير دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

- **القرآن الكريم.**
- أبو النصر، مدحت ومدحت، ياسمين، (2017)، **التنمية المستدامة مفهومها- ابعادها-مؤشراتها** ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
- أبو زنط، ماجدة وغنيم، عثمان، (2007)، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- أبو عليان، حسام، (2017)، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين: استراتيجيات مقترحة، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة.
- أحمد، نعيمة، (2016)، ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة، **بحوث المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي**، المعهد العالي للمهن الشاملة، درنة، ليبيا.
- الأمم المتحدة، جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، (2016)، الدورة الثانية، نيروبي 23-27 مايو، البند 4 (ح) من جدول الأعمال المؤقت: المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية، التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
- بديار، أمينة ومزيان، محمد، (2019)، أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة: دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، مجلد (06)، عدد (01)، الجزائر.
- البريدي، عبد الله، (2015)، **مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية.
- التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة، (2012)، تقرير مقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ريو دي جانيرو البرازيل، الجمهورية اليمنية، https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1000yemen.pdf.
- ثابتي، بركنو، (2014)، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة.**
- جريو، داخل، (2005)، **دراسات في التعليم الجامع**، بغداد، العراق.
- جلال، عبد الفتاح، (1993)، تجديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل، **مجلة العلوم التربوية**، المجلد (1)، العدد (1)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر.

- جمال الدين، نجوى، (2017)، التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد الأخضر، **مجلة العلوم التربوية**، المجلد (25)، العدد (4)، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، مصر.
- حمدان، عبد الرحيم، (2006)، مدى فاعلية التعليم المستمر في تحقيق التنمية بالكليات التقنية، **مجلة جامعة الأقصى**، المجلد(7) ، العدد(2) ، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- الدوش، علي، (2003)، علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة عدن، اليمن.
- الرافعي، محب، (2012)، دور تعليم الكبار في تحقيق التنمية المستدامة، **مجلة تعليم الجماهير**، العدد (59)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- السنبل، عبد العزيز وعبد الجواد، نور الدين،(1993)، الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، **دراسة لمكتب التربية العربي لدول الخليج**، جامعة عبد العزيز، الرياض، السعودية.
- شبيب، ابتهال، (2018)، تصور مقترح لتطوير دور جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في متطلبات التنمية المستدامة، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة إب، اليمن.
- صهيب، خبابة، (2011)، **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر**، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- عبد الحميد، أحمد، (1996)، دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع " دراسة مطبقة على جامعة المنصورة، **مجلة التربية**، العدد (58)، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر.
- عبد الحميد، حمدي والشرقاوي، موسى، (2004)، ازمة البيئة ودور التربية في مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة، **أعمال المؤتمر التعليم والتنمية المستدامة المنعقد في 11-10/ مارس**، كلية التربية الزقازيق، جامعة الزقازيق.
- العبيدي، سيلان، (2004)، تفعيل دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف النوعية، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، المجلد (5)، جامعة تعز، اليمن.
- عثمان، السعيد، (2005)، الجامعة المنتجة صيغة مقترحة لتطوير التعليم الجامعي، **حولية كلية المعلمين في ابها**، العدد (1)، أبها، السعودية.

- العريقي، عائدة، (2006)، دراسة تقويمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر.
- عشيبة، فتحي، (2000)، الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر، دراسة تحليلية، **المؤتمر التربوي الثاني خصخصة التعليم العالي والجامعي**، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان.
- العفيري، نبيل، (2006)، مدى تطبيق أنموذج إدارة الجودة الشاملة في الجامعات اليمنية، رسالة **ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة إب، اليمن.

- عون، جميل، (2008)، مخرجات التعليم وعلاقته بسوق العمل، دراسة تحليلية، **مجلة قضايا اجتماعية**، العدد (17)، سبتمبر، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، اليمن.
- غلام، عادل، (2014)، الاقتصاد الإسلامي الأخضر، **مجلة الوعي الإسلامي**، عدد (**591**)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.

- قاسيمي، آسيا، (2012)، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، **الملتقى الدولي الثاني: السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي: التحديات، التوجهات والافاق، باجة تونس 14-15ابريل**.
- الكبيسي، عامر، (2015)، **دراسات حول التنمية المستدامة**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، السعودية.

- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، (2008)، **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله-أنواعه المختلفة 2006-2007م**، الإصدار (6)، صنعاء، اليمن.
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، (2010) ، **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله-أنواعه المختلفة 2008-2009م**، الإصدار (8)، صنعاء، اليمن.
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، (2014)، **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله-أنواعه المختلفة 2012-2013**، الإصدار (12)، صنعاء، اليمن.
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، (2015)، **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، مراحله وانواعه المختلفة للعام 2013-2014م**، الاصدار (13)، صنعاء، اليمن.
- المجيدي، عبد الفتاح، (2007)، تطور التعليم الجامعي في اليمن، **مجلة البحث الجامعي**، المجلد (14) (15)، جامعة إب، اليمن.

- محمد، عبد الله، ودواي، مهدي وخضير، اسراء، (2015) التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والإبعاد، **مجلة ديالى**، العدد (67).
- محمد، مديحة، (2017)، تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر: رؤية تربوية، **المجلة التربوية**، المجلد (49)، جامعة سوهاج، كلية التربية، مصر.
- محمود، أيسم، (2018)، **الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة "التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجًا**، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، مصر.
- محمود، دينا، (2018)، دور التعليم في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء التنمية المستدامة، **مركز تطوير التعليم الجامعي**، عدد39، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- معزوزي، عيسى وبن عثمان، جهاد، (2018)، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: تعارض أم تكامل، **مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية**، العدد01، الجزائر
- مكتب العمل الدولي، (2013)، **مؤتمر العمل الدولي الدورة (102)، التقرير الخامس: التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء جنيف**.
- مكرد، عائدة، (2010)، تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة، **بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن "جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة" 11-13 أكتوبر 2010**، جامعة عدن، اليمن.
- نصبة، مسعودة ورحمون، رزيقة وطبني، مريم، (2019)، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، **مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة**، المجلد (04)، العدد (02)، جامعة بسكرة، الجزائر
- نصر، نوال، (2002)، العلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل في مصر، **مشاركة علمية في المؤتمر القومي السنوي التاسع العربي الأول، التعليم الجامعي العربي عن بعد – رؤية مستقبلية، مركز تطوير التعليم الجامعي**، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- هارون، سمر، (2019)، الاقتصاد الأخضر: كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد (6)، العدد (2)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- الوذياني، جواهر، (2006)، إدارة المعرفة مدخل لتحقيق نموذج الجامعة المنتجة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2004)، **تقرير التنمية البشرية**، اليمن.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2007)، **التعليم العالي في الجمهورية اليمنية**، صـــــــنعاء، اليمن.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Laaroussi, A, Bakkali, S, Cherkaoui, O (2017). Role of Industries and Higher School of Engineering towards Green Industrialization and Green Economy: Case Study of Morocco, **The Eurasia Proceedings of Educational & Social Sciences**, 7 (1), 67-71. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/320373780
- Murga, Menoyo, Á. (2014), **Learning for a Sustainable Economy: Teaching of Green Competencies in the University**. Sustainability (6) 2974-2992. https://pdfs.semanticscholar.org/013e/b1eb307d5b923b2c0495f3c81793938db0cc.pdf
- Nhamo, G. (2014). Reviewing some implications of the green economy for higher and further education institutions. **Southern African Journal of Environmental Education**, 30, 79-95
- OECD INDICATORS. (2011). Towards Green Growth: Monitoring progress. Retrieved form : http://cutt.us/9ScS6
- Schneider, N. (2015). **The Empirical Possibility of Green Growth: Evidence of significant relationships between Economic Growth 7 Climate Change during 1990-2014 in Thailand**، unpublished MA thesis، Module Vienna private university.
- Timothee, Parrique. (2013): Economics Education for Sustainable Development: Institutional Barriers to Pluralism at the University of Versailles Saint-Quentin (France), Uppsala University, Department of Earth Sciences, **Master Thesis in Sustainable Development, Uppsala University**, Sweden.https://www.divaportal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A627455&dswid=4649
- UNESCO. (2012). **World bank, partnerships for Education in the Green Economy**, Organizing Partners International Business Leaders Forum.
- United Nations Environment Programmer(UNEP), (2014), using **indicators for green economy policymaking**
- United Nations Environment Programmer(UNEP), (2010), **Green Economy Report**: A Preview (3).

دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030

Role of Yemeni Universities in Achieving the International Objectives of Sustainable Development 2030 in light of their Social Responsibility

د. رجاء محمد الهمداني[1]

(1)أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد
وزارة التربية والتعليم

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030 في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام أسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات، حيث تم الحصول على دراسات محلية، ومن ثم تحليل ما توصلت إليه في نتائجها حول موضوع مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- أن واقع دور الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030يتسم بالضعف والقصور، حيث يقتصر دورها على إقامة فعاليات محدودة في عقد مؤتمرات وندوات، ونشر بعض الدراسات العلمية المرتبطة بموضوع المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- أن من أهم معيقات تحقيق التنمية المستدامة للجامعات اليمنية قلة الموارد المالية، وعدم الاستقرار الأكاديمي، وعدم وجود اللوائح والقوانين لتنظيم وإدارة المسؤولية الاجتماعية.

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بإنشاء دوائر مخصصة بالجامعات اليمنية تعني بالمسؤولية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وتكثيف إجراء الأبحاث المتعلقة بمجال التنمية المستدامة لنشر ثقافة التنمية المستدامة في أوساط الجامعات والمجتمع ككل.

الكلمات المفتاحية:

دور – الجامعات اليمنية - التنمية المستدامة – المسؤولية الاجتماعية.

Abstract:

This study aimed to identify the role of Yemeni universities in achieving the global Objectives of sustainable development 2030 in the light of its social responsibility. In order to achieve the study objectives, the descriptive and analytical approach was adopted. And used the content analysis method as a tool for data collection, and it was obtained local studies, And then analyzed its findings on the subject of the extent to which sustainable development objectives were achieved in Yemeni universities, and the study reached several results, the most important of which were:

- The reality of the role of Yemeni universities in achieving the goals of sustainable development 2030 It is weak and deficient, Where its role is limited to hold limited events in holding conferences and seminars And the publication of some scientific studies related to the topic of social responsibility and sustainable development.

One of the most important obstacles to achieve sustainable development for Yemeni universities is the lack of And academic financial resources. and the lack of regulations instability and laws to regulate and manage social responsibility

In the light of these results, the study recommended the establishment of special departments in Yemeni universities concerned with social responsibility and sustainable And intensify development. procedures of research in the field of sustainable development to spread the culture of sustainable development among universities and society as a whole.

key words:

The role of - Yemeni universities - sustainable development - social responsibility.

مقدمة:

تعد الجامعات مراكز للعلم والفكر، ومصادر إشعاع للمجتمع، من خلال نشر المعرفة وتوفيرها، وإسهامها في تخريج كوادر بشرية مؤهلة في كل المجالات والتخصصات.

فهي تؤدي دوراً متميزاً في تطوير المجتمع وتنميته، وتوسيع آفاقه العلمية، والإنتاجية، فالجامعات تقوم بالمساهمة في عملية التنمية من خلال عدة أدوار على رأسها دور التعليم والتدريب بتزويد الطلبة بالعلم والمعرفة هو أهم عملية تقوم بها الجامعات، وكذلك دور البحث العلمي وهو ركن أساسي من أركان العملية التعليمية في إنتاج المعرفة، وفي حل مشكلات المجتمع المعقدة والمتراكمة، والدور الثالث خدمة المجتمع حيث تقوم الجامعات بتقديم خدمات متنوعة للمجتمع، واستشارات في مختلف المجالات، وإقامة المؤتمرات العلمية، والدورات التدريبية.

وكذلك تتأثر المجتمعات بما تقدمه الجامعات لها من أنشطة متنوعة تهدف إلى توعية أفراد المجتمع في المجالات الثقافية والعلمية والاقتصادية، وبما يتصف به خريجوها من مهارات، ومعارف ومعلومات.

وفي السنوات الأخيرة تم تحديد أهداف للتنمية المستدامة 2030 من قبل الأمم المتحدة والتي يتوجب على الحكومات والمنظمات المختلفة القيام بتحقيقها في مختلف المجالات الحياتية والمعرفية والاجتماعية، والاقتصادية والبيئية، حيث أنها تمثل التغيير الإيجابي للمجتمعات النامية والمتقدمة.

إلا أن الحكومات قد تعجز في تنفيذ هذه الأهداف بدون مشاركة الجامعات بشكل أساسي، لكونها المرتكز الأساسي للتنمية، والمصدر الرئيسي للخبرة في مجال البحث والتعليم في كل مجالات أهداف التنمية المستدامة، وبما يتوفر لديها من كوادر ذات خبرة من قيادات، وأعضاء هيئة تدريس.

كما ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منتصف القرن الماضي، حيث يعتبر عقد بين المنظمات والمجتمع تلتزم بموجبه إرضاء المجتمع وتحقيق مصلحته، من خلال قيامها بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية كنشر الوعي، ومحاربة الفقر، ومكافحة التلوث، وحل مشاكل المجتمع.

وترتبط أنشطة المسؤولية الاجتماعية بأهداف التنمية المستدامة، لذا لقي هذا المفهوم مؤخراً في الجامعات اهتماماً واسعاً، فهو يساعد في تحسين صورتها، وتعزيز قيمتها المؤسسية والأخلاقية أمام المجتمع.

وقد اهتم كثير من الباحثين بموضوع التنمية المستدامة وقاموا بتنفيذ عدة دراسات تناولت دور الجامعات في خدمة المجتمع، وتنميته، وفي تحقيق المسؤولية الاجتماعية من أجل التنمية المستدامة، فمن الدراسات العربية كدراسة(باكير، 2011) و(هللو، 2013) و(الكردي، 2016) و(العياشي، 2017) ومن الدراسات المحلية كدراسة(الكاف، 2019)، و(بافضل، والكمالي، 2019).

ولأهمية موضوع التنمية المستدامة بالجامعات اليمنية ترى الباحثة أن الموضوع بحاجة إلى مزيد من الدراسات، والبحث وذلك لتوضيح مكونات أهداف التنمية المستدامة 2030، وبيان أنواع الأنشطة الجامعية التي تؤدي إلى تحقيقها، ومتطلباتها في ضوء مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

تواجه الجمهورية اليمنية بشكل عام والجامعات خاصة من العديد من الصعوبات والتحديات؛ ومنها قلة الوعي بأهمية التنمية المستدامة في أغلب المستويات الإدارية والتنفيذية، كما تعاني الجامعات من قلة الموارد المادية، وهجرة أساتذتها الجامعيين، وكذلك وجود صراعات سياسية وحزبية تعيق مسيرة تطور وتقدم التعليم بالجامعات، ولكنها تعمل بما يتوفر لديها من إمكانات في تخريج كوادر متخصصة، ترفد بها المجتمع في مختلف المجالات.

ومن واقع معايشة الباحثة لواقع الجامعات اليمنية أثناء تطبيق دراستها الماجستير، والدكتوراه، تم ملاحظة وجود بعض القصور في أدائها لوظائفها، ولا سيما وظيفة خدمة المجتمع، وعدم الاهتمام بأنشطة تحقيق أهداف التنمية المستدامة2030، ولذا ترى الباحثة أن مجال التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في الجامعات اليمنية بحاجة لمزيد من الدراسة والبحث، حيث قامت بتحليل ما توصلت إليه من دراسات متعلقة بهذا المجال للوصول إلى خطوات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، والكشف عن بعض الخطوات والعمليات التي تساعد في تحقيق ذلك، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

ما دور الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- ما الأهداف العالمية للتنمية المستدامة2030؟
- ما واقع أداء الجامعات اليمنية تجاه الأهداف العالمية للتنمية المستدامة2030؟
- ما متطلبات تعزيز دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة2030 في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة كون التنمية المستدامة أحد أهم الموضوعات الحديثة العالمية، وإضافة دراسة جديدة في واقع الجامعات اليمنية، وتتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في أنها قد تفيد القائمين على أمور الجامعات اليمنية بإمكانية توفير خطوات عملية تساعد على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ، وكذلك في ربط الجامعات اليمنية بالمجتمع والبيئة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للدراسات التي تم الحصول عليها والتي في مجال التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية، والمحلية، وليتم بعد ذلك اسقاطها على الجامعات اليمنية بشكل عام.

مصطلحات الدراسة:

الجامعات:

تعرّف الجامعات بأنها "مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة أكاديمية معينة تتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية". (SIATS Journals, 2018, 188).

وتعرف الجامعات إجرائياً: "المؤسسات الأكاديمية اليمنية سواء حكومية أو أهلية وتمارس أنشطتها التعليمية والبحثية والخدمية وفقاً لتشريعات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية"

التنمية المستدامة:

يعرّفها الحيلة و أبو عرجوم(2018، 415) بأنها "عملية تتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأجيال في استهلاك الموارد الطبيعية، وتأكيد الترشيد، وعدم الإسراف في استهلاك الموارد الطبيعي".

ويعرّفها الزيات(2013، 29) بأنها" مجموعة مركبة ومستمرة من عمليات إكساب أفراد المجتمع المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تضمن استدامة حياتهم حياة كريمة مشبعة لحاجاتهم محققة اختياراتهم، وحسن استخدام وتوظيف بيئاتهم على نحو منتج معرفيا، وسياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا لتحسين نوعية حياتهم وتحقيق الرضا العام عنها".

وتعرّف الباحثة التنمية المستدامة إجرائياً بأنها" مجموعة مركبة من العمليات تقوم بها الجامعات تؤدي في مجملها إلى تحقيق احتياجات الأفراد في الجامعات من احتياجات مادية، وقيمية، ولا تؤدي إلى استهلاك الموارد الطبيعية، أو ضرر باحتياجات الأجيال القادمة".

المسؤولية الاجتماعية:

تعرّف المسؤولية الاجتماعية للجامعات بأنها "سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء الجامعات لمسؤوليتها تجاه الآثار التعليمية، والمعرفية، والبيئية التي تنتجها الجامعات في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة".(محمد، 2017، 533).

ويعرّفها المكتب الدولي للعمل للمنظمات بأنها" طريقة تنظر فيها المنظمات في تأثير عملياتها في المجتمع، وتؤكد مبادئها، وقيمها في أساليبها، وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى".(نصر الدين، ومحمد، 2012، 3).

وعرّف مجلس الأعمال أيضاً بأنها " التزام مستمر من قبل الشركة لسلك سلوك أخلاقي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وكذلك تحسين جودة حياة العاملين وأسرهم، وأيضا تحسين جودة المجتمع المحلي، والمجتمع بشكل عام". (هللو، 2013، 25).

وتعرّف المسؤولية الاجتماعية إجرائياً بأنها" التزام الجامعات بتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الجامعات للأفراد العاملين والطلبة، وكذلك التزام القيادات لسلك سلوك أخلاقي في طريقة النظر إلى عملياتها، وفي تفاعلها مع البيئة الداخلية والمجتمع ككل".

الدراسات السابقة:

تم عرض عدد من الدراسات المرتبطة بموضوع وظيفة الجامعات بمجال خدمة المجتمع والتي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك الدراسات التي تناولت واقع الجامعات بمجال المسؤولية الاجتماعية، والمرتبطة بالتنمية المستدامة وهي كما يلي:

1- دراسة باكير(2011) وقد هدفت إلى توضيح دور الجامعة في خدمة المجتمع، وفي تطوير سلوك الفرد، وفي دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى الكشف عن معوقات أداء الجامعة لأدوارها في خدمة المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى أن دور خدمة المجتمع بالنسبة للجامعات يعتمد على إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة، وبتقديم المشورات وإفادة المجتمع من خبرات الجامعة، وكذلك عقد المؤتمرات والحلقات والندوات تفيد في العلم والمعرفة وتنمية المجتمع، وأن من أهم متطلبات تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية تقديم الخدمات للعاملين، وإنشاء لجان استشارية مشتركة من الهيئة العاملة، وقيادات المجتمع من ذوي القرار لتحديد حاجات المجتمع، والتعرف على مشكلاته، وتوجيه الأبحاث الجامعية لحل المشكلات المحلية.

2- وهدفت دراسة هللو(2013) إلى التعرّف على دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستبانة مكونة من (87) فقرة تم توزيعها لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الأقصى الحكومية، ومن أهم نتائجها إلى وجود قصور في أداء الجامعة لدورها في خدمة المجتمع.

3- كما اهتمت دراسة الكردي(2016) ببناء إستراتيجية لتطوير قيادة التغيير في مؤسسات التعليم العالي، بمحافظات غزة، في ضوء مبادئ التنمية المستدامة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي،وتكونت العينة من (110) من العمداء ونوابهم، ورؤساء الأقسام، ومدراء الوحدات الأكاديمية والإدارية في الجامعة الإسلامية بغزة، وتم الوصول إلى أن درجة ممارسة قيادة التغيير في ضوء مبادئ التنمية المستدامة درجة متوسطة، وأن هناك جوانب تحتاج إلى تطوير في مجالات امتلاك الرؤية، اختيار الإستراتيجية.

4- وتناولت دراسة أحاندو(2016) تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي، وتقصي متطلبات تطبيقات جودتها، وتقديم مقترحات لتحقيق جودتها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي من خلال تحليل مضمون الأدبيات والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة، وتوصلت إلى أن المسؤولية الاجتماعية تتمحور في ثلاثة أبعاد رئيسة (البعد الاجتماعي، البعد البيئي، والبعد الاقتصادي)، وأن تطبيق جودة المسؤولية الاجتماعية يتطلب التخطيط لجودة المسؤولية الاجتماعية، ونشر ثقافتها، وتقترح الدراسة تضمين المسؤولية الاجتماعية ومفاهيمها في البرامج التعليمية للجامعة، والعمل على تحسين خدمات المجتمع.

5- وقامت دراسة العياشي (2017) بإبراز دور الجامعات العربية في تفعيل خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها المجتمعية، وقد وجدت الدراسة بأن مستوى الاهتمام العربي بالمسؤولية الاجتماعية ما زال يسير بخطى بطيئة وغير واضحة المعالم، ولهذا دعت الدراسة إلى ضرورة ربط الجامعات بالمجتمع والبيئة وتوثيق العلاقة، ومشاركتها في مختلف المناسبات.

6- وقدمت دراسة محمد (2017) رؤية مقترحة للمسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل من خلال التعرف على الأسس النظرية للمسؤولية المجتمعية للجامعات في الأدب التربوي المعاصر، وقد تم استخدام المنهج الوصفي، واستبانة تم توزيعها على (428) عضو هيئة تدريس بجامعة الملك فيصل. وتم الوصول إلى أن إجمالي درجة التوافر لأبعاد المسؤولية الاجتماعية ضعيفة.

7- وبينت دراسة بافضل، والكمالي(2019) دور الجامعات(صنعاء وحضرموت) في تهيأة منظمات المجتمع المدني للتنمية المستدامة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، للوصول إلى تحديد خطوات عملية لتفعيل وظيفة خدمة المجتمع، للوصول إلى التنمية المستدامة، وتوصلت في نتائجها عدم وجود دور فعلي وواضح للجامعات نحو منظمات المجتمع المدني للتنمية المستدامة، ووجود معوقات وصعوبات تعيق أداء الجامعات نحو المنظمات.

8- وهدفت دراسة الكاف(2019) إلى التعرف على دور جامعة حضرموت في تحقيق المسؤولية المجتمعية من اجل التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتم استخدام المنهج الوصفي، واستبانة مكونة من (43) فقرة تم توزيعها على (41) عضو هيئة تدريس، وتوصلت إلى أن مستوى دور جامعة حضرموت في تحقيق المسؤولية المجتمعية من اجل التنمية المستدامة لا يرتقى للمستوى المطلوب، في كل أبعاد التنمية المستدامة(الاجتماعي، والاقتصادي والبيئي، الثقافي).

9- واهتمت دراسة الخطيب(2019) بواقع الجامعات العربية اتجاه المسؤولية الاجتماعية، ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن واقع المسؤولية الاجتماعية لدى الجامعات العربية يتسم بالقصور وتكاد تخلو معظم الاستراتيجيات والهياكل التنظيمية للجامعات من وجود وحدات خاصة تعني بإدارة المسؤولية الاجتماعية.

الإطار النظري:

ينقسم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام بحسب أسئلة الدراسة، حيث تم في القسم الأول تناول مفهوم التنمية المستدامة، وأهدافها، ومؤشراتها، معوقات تطبيقها في الواقع، ومبادئها، وفي القسم الثاني تم التعرف دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، ومن ثم التعرّف على واقع أداء الجامعات اليمنية لها، وفي القسم الثالث تم التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم التعرّف على متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في ضوء المسؤولية الاجتماعية.

أولاً الأهداف العالمية للتنمية المستدامة2030:

1- **مفهوم التنمية المستدامة:** يعد مفهوم التنمية المستدامة من مستحدثات تفاعل الإنسان مع البيئة التي يعيش فيها، وهي معيار قياس لعمليات التغيير التي مرت بها هذه المجتمعات، فتعتبر التنمية المستدامة مزيج من النمو الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، أو التحديث، ولقد أوردت عدة تعاريف في دراسات منها: دراسة الكرد (2018، 3) التي عرفت التنمية المستدامة بأنها" التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة الاجتماعية من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد، ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية، وقوة ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة".

وأوردت دراسة رشيد وهاجر(2018، 4) تعرّيف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة عام 1987م في تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" بأنها" تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

وفي دراسة هاشم (2011، 245) ورد تعريفها بأنها" تحقيق التنمية التي لا تضعف قدرة البيئة على توفير احتياجات السكان مستقبلاً، وتستهدف توفير الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والمستقبلية، والحفاظ على البيئة وصيانتها، وحفظ دعم الحياة؛ فهي التنمية المتوافقة مع البيئة".

يتضح من ما سبق أنه عندما يتم الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة من خلال التنظيمات والمؤسسات المختلفة الحكومية والخاصة؛ تظهر آثارها بالمحافظة عليها ودعمها، ورفع وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وتزويد أفراده بالمعارف، والخبرات، والاتجاهات، والمهارات المهنية...الخ. ويمكن تطبيق التنمية المستدامة للجامعات بالالتزام بالقيم والمبادئ، تحقيق العدالة الاجتماعية، بالمجتمع الجامعي، وعدم الإسراف باستخدام بالموارد الطبيعية.

2-**أهداف التنمية المستدامة:** اعتمدت الدول الأعضاء الـ 193 دولة بتاريخ 25سبتمبر 2015 في مؤتمر قمة التنمية المستدامة المنعقد بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، برنامجاً عالمياً جديداً للتنمية المستدامة تحت عنوان" **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030**" ويحتوي هذا البرنامج على (17) هدفاً تتمحور حول خمس مجالات رئيسة وهي (الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة)، وكذلك يحتوي

على (169) غاية تغطي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي(النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة) إلى جانب مجالات جديدة تتعلق بالعدالة والسلم والحوكمة الرشيدة، وقد جاء البرنامج العالمي للتنمية المستدامة 2016-2030 وأهدافه السبعة عشر لتخلف الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي أطلقت في عام 2000 وتواصلت إلى حدود نهاية سنة 2015م.(مكتب الأمم المتحدة، تونس، سبتمبر2016)، وتمثلت أهداف التنمية المستدامة2030 في الآتي:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2- القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.
3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
5- تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات.
6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع و إدارتها إدارة مستدامة.
7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة. وقادرة على الصمود ومستدامة.
12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15- حماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، وشاملة للجميع على جميع المستويات.
17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.(الأمم المتحدة، 2015، 18-19).

وقد اهتم هذا البرنامج بالتعليم حيث أن الهدف الرابع من البرنامج يتيح التعليم للجميع، ويدعو الحكومات الاهتمام بتوفير فرص التعليم لكل أفراد المجتمع الحالي وللأجيال المستقبلية، وهناك أهدافاً تفصيلية للتنمية المستدامة تم اشتقاقها من الأهداف السابقة، حيث تسعى إلي تحقيقها معظم الدول الأعضاء بالمجلس الأممي وهي:

- زيادة الدخل القومي الحقيقي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات.
- رفع المستوى المعيشي، ومعالجة مشكلة الفقر وسد حاجات الإنسان والتعامل بحكمة مع النمو السكاني.
- التوسع في الهيكل الإنتاجي، وبالتالي زيادة الدخل الفردي والوطني.
- إعادة توجيه التكنولوجيا، ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.
- تأمين الحصول على المياه الكافية، والمحافظة عليها.
- حماية صحة البشر وضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية.
- ضمان استعمال مستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي.
- الاستعمال الكفء للطاقة، وخفض الآثار المترتبة عن استعمالها السيئ.
- تنمية الدولة من أجل تحقيق استقلالها الذاتي.
- على كل جيل أن يحافظ على نوعية الأرض؛ بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها فمن حق كل جيل أن يرث أرض مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه.(الكرد، 2018)

ومن خلال ماسبق يتضح أنه تم الاتفاق على هذه الأهداف وعددها (17) هدفاً ، (169) غاية، وستعمل البلدان والجهات صاحبة المصلحة على تنفيذ هذه الأهداف والغايات، في إطار من الشراكة التعاونية، وهذه الأهداف والغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة(البعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي).

3- مؤشرات التنمية المستدامة: هناك عدد من المؤشرات، التي من خلالها يمكن قياس مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف المنظمات والمؤسسات، وهي:

المؤشرات الاقتصادية: ويمكن قياسها من خلال:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب (بقسمة الناتج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، صادرات السلع والخدمات، واردات السلع والخدمات).
- تغيير أنماط الاستهلاك ويمكن قياسها من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

- الموارد والآليات المالية: ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية: رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، أو من مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو عن طريق صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة من الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشرات الاجتماعية: تتمثل هذه المؤشرات في ما يلي:

- مكافحة الفقر: ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال (معدل البطالة، مؤشر الفقر البشري، وعدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر).
- الديناميكية الديمغرافية والاستدامة: ويقاس من خلال معدل النمو السكاني، وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.
- التعليم والوعي العام والتدريب: ويقاس من خلال معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ويعبر عن نسبة الأشخاص الذين لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة ولا يدركون القراءة والكتابة بين البالغين، والنسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية..
- حماية صحة الإنسان وتعزيزها: ويتم قياسها من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وعدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية.
- مؤشر السكن والأمن الاجتماعي وحماية المواطنين من الجرائم.
- مؤشر التنمية البشرية: ويعكس أهم أبعاد التنمية البشرية، وتم إعداد مؤشرات لقياس التنمية البشرية من قبل برنامج الأمم، وله تقرير سنوي يرتب دول العالم بالاعتماد على مؤشرات معينة، فهو مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات جزئية؛ مؤشر توزيع الدخل، ومؤشر الصحة العامة، ومؤشر التعليم.

المؤشرات البيئية: ويتم قياسها عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقيق الأهداف، تتمثل هذه المؤشرات في(حماية نوعية موارد المياه العذبة، وإمداداتها، وأهم معايير الموارد المتجددة، السكان، استخدام المياه، الاحتياطات المتجدد).

المؤشرات السياسية: هي تلك المؤشرات المتعلقة بمؤشرات قياس الحكم الرشيد، والتي يمكن التعبير عنها بالمستويات التي وصلت لها مبادئه وآلياته المتمثلة في(درجة الشفافية، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، محاربة الفساد، حرية الإعلام، اللامركزية، استقلالية السلطة القضائية، والعناية بحقوق الإنسان). (شيلي، 2014، 72).

4- معوقات إحداث التنمية مستدامة: ويمكن توضيح معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بشكل خاص في الجمهورية اليمنية، حيث أورد المسلمي(2012) في دراسته المعوقات التالية:

- **الفقر:** ضعف المستوى المعيشي للفرد وخصوصا فيما يتعلق باحتياجات البقاء الأساسية (المأكل، المشرب، الملبس، المسكن..الخ) يكون من الصعوبة إحداث تنمية مستدامة بالواقع المعاش أضف إلى ذلك ضرورة التخفيف من البطالة المتفشية.
- **غياب الأمن والاستقرار:** في ظل الانفلات الأمني لن يكون من السهولة إحداث تنمية مستدامة؛ فاحتياجات الأمان تأتي في المستوى الثاني بعد احتياجات البقاء.
- **الكثافة السكانية:** تقف الكثافة السكانية حجرة عثرة لعرقلة خطط التنمية المستدامة المختلفة.
- **تدني مستوى الوعي المجتمعي:** من أكثر المعوقات تحديا لإحداث تنمية مستدامة غياب الوعي المؤسسي والمجتمعي سواء فيما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة أو فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد والخدمات
- **غياب المشاركة المجتمعية:** باعتبار المشاركة المجتمعية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم أساسا لإحداث تنمية مستدامة باعتبار المشاركة تجعل المجتمع يسهم بفاعلية في الحفاظ على الموارد والخدمات واستمراريتها.

5-مبادئ التنمية المستدامة: تستند التنمية المستدامة إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، وهي كما يأتي:

- **التمكين** : أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفاعلة في صنع القرارات أو التأثير عليها.
- **الإنصاف:** تقوم التنمية المستدامة على العدالة المبنية على الإنصاف، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته، ولعل في هذا المبدأ الأساس ضمانة طويلة الأمد للتنمية المستدامة، فالعدالة تؤدي إلى استقامة العلاقات بين الأشخاص وتناسق المجتمع.
- **حسن الإدارة والمساءلة:** أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.
- **التضامن:** بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية وبين المجتمعات من أجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة، وعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.(الكردي، 2016، 54).

ثانياً واقع أداء الجامعات اليمنية تجاه الأهداف العالمية للتنمية المستدامة2030:

للجامعات أدوار متعددة في القيام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة2030، حيث يظهر في أدائها لوظيفتها الأساسية خدمة المجتمع بإعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، وكذلك في صياغة وتشكيل وعي الطلاب، والعمل على خدمة المجتمع، وتنميته وتناول قضاياه ومشكلاته، وتنمية قدرات المتعلمين على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع، وحل مشكلاته، وتنمي لدى الطلبة الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة، وتحدي الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعي الظروف الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وتعمل على ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، حيث تخصص مقاعد دراسية، وتدريبية لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها.(باكير، 2011، 12).

وكذلك تقوم الجامعات بالتَّركيز على مزيد من الأبحاث المتعلقة بالمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتخريج أفراد قادرين على قيادة عمليات التَّغيير نحو مستقبل أكثر استدامة.(الكردي، 2016، 37).

وتضيف باكير(2011، 11) في دراستها بأن الخدمات التي تقدمها الجامعات للمجتمع في زيادة المسؤولية المجتمعية وخدمة المجتمع وفي تحقيق التنمية المستدامة هي:

- إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية، من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغييرات العلمية، والتكنولوجية المعاصرة.
- تقديم استشارات ذوي الخبرة من هيئة التدريس، للإفادة من خبراتهم في مجالات الإنتاج والخدمات.
- عقد حلقات وندوات ومؤتمرات لخريجي الجامعات لتحديث معلوماتهم في مجالات تخصصهم، ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.
- تقديم برامج تثقيفية لرفع المستوى الثقافي للطلاب، وربطهم بيئتهم ومجتمعهم.
- تقديم خدمات للمجتمع الخارجي عن طريق العمل التطوعي في المؤسسات الحكومية والأهلية.
- توفير الإمكانات البحثية والعملية والمعامل المركزية ووحدات البحوث التي أنشئت (بغرض القيام بالدراسات المتخصصة في مختلف المجالات العلمية والإنسانية).

وقد قام عدد من الباحثين بدراسة وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية من أجل التنمية المستدامة، حيث أجمعت الدراسات اليمنية بأن هناك غياب أو انعدام لأداء وظيفة خدمة المجتمع فيها، حيث أشارت دراسة العريقي(2012) أنه لا توجد سياسة واضحة للجامعات اليمنية فيما يخص وظيفة خدمة المجتمع، وأن مستوى الجانب التسويقي والتوعية المجتمعية للأنشطة والخدمات التي تقدمها

الجامعات اليمنية ضعيف، وكذلك أوضحت الدراسة عزوف مؤسسات المجتمع عن المشاركة في تمويل المشروعات الخدمية التي تقدمها الجامعات للمجتمع المحلي.

وفي دراسة (بافضل، والكمالي، 2019، 806) ترى أن وظيفة الجامعات في خدمة المجتمع تعني تقديم مجموعة من الأنشطة الموجهة إلى مجتمع معين، وأن تكون مركز إشعاع حضاري وقوة دافعة نحو التقدم والازدهار، وقد تم الوصول إلى أن مستوى دعم الجامعات اليمنية (صنعاء وحضرموت) لمنظمات المجتمع المدني للتنمية المستدامة ضعيف، وعدم وجود دور فعلي وواضح للجامعات نحوها، وأن الجامعات اليمنية بحاجة إلى الدعم المادي، ووضع اللوائح القانونية والإدارية.

وفي دراسة الكاف(2019، 830) تم توضيح بأن الدور الذي تقوم به جامعة حضرموت في تحقيق المسؤولية المجتمعية من أجل التنمية المستدامة لا يرقى إلى المستوى المطلوب، حيث يعزو ذلك إلى النظرة المادية للجامعة للقيام بأي نشاط له علاقة بالمسؤولية المجتمعية، ففي أغلب الأحيان يتم الحرص على عدم تحمل الجامعة لأي إنفاق مالي، لدرجة تخلو من أي مشاركة في نشاطات مجتمعية، فكل طاقاتها ومرافقها وجدت للتعليم الأكاديمي فقط.

وبينت دراسة الخطيب(2019) ضعف ممارسة الجامعات العربية والجامعات اليمنية لأدوارها في مجال خدمة المجتمع، وعدم رضا القيادات الجامعية عن الخدمات التي تقدمها للمجتمع، وكشفت بعض المشكلات المجتمعية التي تتحملها الجامعات مثل: مشكلة الفقر، والبطالة، وتخلف المجتمع الريفي..وغيرها، بالإضافة غلى عدم كفاية الميزانية الموجهة لتحقيق المسؤولية المجتمعية، وضعف ثقافة العمل التطوعي عند بعض الأفراد، وضعف الاهتمام من قبل القائمين على الجامعات بمفهوم المسؤولية المجتمعية، وبالتالي عدم وجود خطط وبرامج تطويرية وبحثية تهتم بالتنمية الزراعية، والصناعية، وغياب التعاون بين الجامعات.

ومن خلال ما سبق يمكن الوصول إلى أن واقع أداء الجامعات اليمنية تجاه الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030 يتسم بالضعف والقصور، مع غياب واضح للمشروعات والبرامج المساندة لتحقيق التكامل والاستدامة في الأنشطة ذات العلاقة.، وأن أدوار الجامعات اليمنية تقتصر على إقامة بعض الفعاليات العلمية المحدودة لتنمية الوعي المجتمعي بأهمية التنمية المستدامة، وتحديد أبعادها وأهدافها، ومنها الهدف الرابع، والذي يتعلق بالتعليم، كأحد وظائف الجامعات، حيث تنسجم الأهداف العالمية مع وظائف الجامعات وغاياتها الثلاث، وتشمل: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وكذا التعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات، ومن تلك الفعاليات: إقامة بعض المؤتمرات والندوات ونشر بعض الدراسات والمقالات.

وتعزو الباحثة ذلك القصور والتدهور في الجامعات اليمنية إلى الحرب القائمة في السنوات الأخيرة، والتي أدت إلى نقص الموارد المالية المخصصة للجامعات، وكذلك أدت الظروف الأمنية السيئة إلى عدم الاستقرار الأكاديمي في الجامعات، وكذلك أدى عدم المشاركة المجتمعية إلى تراجع العملية التعليمية

وعدم تطوير المناهج لتناسب عملية التنمية المستدامة ، والذي أدى إلى عزلة الجامعة عن المجتمع، وعدم وجود أنشطة خارج نطاق الجامعة، إضافة إلى ذلك عدم وجود لائحة قانونية تفيد المشاركة المجتمعية للجامعات وهو أمر مهم يجب أن يؤخذ في الاعتبار.

ثالثاً متطلبات تعزيز دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030 في ضوء مسئوليتها الاجتماعية:

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات لا يختلف عنه في المنظمات الأخرى فهو يعني "سياسة نشاطات مجتمع الجامعات ذات أبعاد نوعية، وأخلاقية تهدف إلى النهوض بالتنمية المستدامة من خلال حوار تشاركي مع المجتمع الذي تعمل فيه" .(أحاندو، 2016، 51). فالمسؤولية الاجتماعية تهتم بالدعوة إلى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وتشمل هذه المبادئ والقيم والمساواة، ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والإقرار بكرامة الفرد وحريته وتقدير التنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان.(محمد، 2017، 533).

وعندما تريد المنظمات أو الجامعات الازدهار والاستمرار بشكل متواصل لابد أن تتضمن الاعتبارات البيئية في استراتجياتها ومخططاتها البعيدة المدى، ولعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض والوظائف، أي دمجها للمعايير والقيم الأخلاقية في ممارستها الاقتصادية لمختلف الأنشطة والوظائف، أي التزامها بالتصرف أخلاقيا تجاه أصحاب المصلحة والبيئة والمجتمع ككل فنجاح المنظمات أو الجامعات اليوم أصبح يقاس بمدى ما تحققه على المستوى الاجتماعي، والبيئي بحماية البيئة، والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث، وبذلك يؤدي تسخير المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال إلى دعم وتحقيق التنمية، فالتنمية المستدامة تقوم على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة للمجتمع بشكل عام، وتسعى المنشآت كمجتمع أصغر لتحقيق هذه الأهداف، فبذلك تسعى برامج المسؤولية الاجتماعية إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.(مؤتمر العمل العربي، 2018، 28).

فالمسؤولية الاجتماعية تضمن للجامعات ما يلي:

- **الالتزام:** حيث يشير إلى إشراك وتمكين مختلف أفراد مجتمع الجامعة من ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعات، والتي لا يمكن أن تحدث في عزلة من قبل مجموعة محددة من الناس، كما أنها يجب أن تكون متسقة مع رسالة المؤسسة.
- **التشخيص الذاتي:** وفي هذه الخطوة تقوم الجامعات بالتشخيص الذاتي؛ من أجل معرفة وضعها من حيث نقاط القوة والضعف، ومجالات التحسين؛ وعليها أن تحلل الأوضاع القائمة لتحديد مستوى المسؤولية الاجتماعية، وهذا التشخيص الذاتي يتم تنفيذه من قبل مختلف أفراد مجتمع الجامعة

سواء الداخلين مثل الموظفين والأساتذة والطلاب والخارجيين مثل أفراد المجتمعات المحلية والمكاتب الحكومية والخرجين الموردين وغيرهم.

- **التحقيق والتنفيذ:** وتشتمل هذه الخطوة على الإعلام والتواصل ونتائج التشخيص الذاتي لجميع المجموعات (الداخلية والخارجية) التي شاركت وجميع البيانات التي أمكن تلخيصها في كل من نقاط القوة والضعف والنقاط الحرجة والمطالب والاقتراحات، وينبغي أن يتضمن ذلك ملخصا للنتائج الرئيسة، ومقترحات التحسين، ويمكن تقديمها من خلال المحادثات والاجتماعات والتقارير والكتيبات والعروض التوضيحية الرسمية وما إلى ذلك.(محمد، 2016، 422).

وللمسؤولية الاجتماعية للجامعات أبعاداً تتوافق مع الأنشطة والممارسات التي تتعلق بالعمل الجامعي وهي:

- **إدارة المسؤولية الاجتماعية:** ويشير إلى إدارة وتنظيم المسؤولية الاجتماعية بالجامعة وتهدف إلى احترام مبادئ المسؤولية الاجتماعية في سياسة الجامعة، وإستراتيجيتها وإجراءاتها وعملياتها كجزء لا يتجزأ من محاسبة الإدارة ومساعدة أصحاب المصلحة، ومن أمثلة الممارسات الاعتراف الرسمي باتحادات أعضاء هيئة التدريس والطلاب ومساعدتهم في اتخاذ القرار، تكوين فرق عمل للمسؤولية الاجتماعية، وإعداد الخطط وتنفيذها وإصدار تقارير عن تقدم الجامعة نحو أهداف التنمية المستدامة، والمسؤولية الاجتماعية.
- **دعم البيئة الداخلية:** ويشير هذا البعد إلى مجموعة الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لتحسين وتطوير المجتمع الداخلي، ومن أمثلة الممارسات الاهتمام بالعاملين بها، وتوفير معايير أعلى للصحة والسلامة المهنية، وساعات العمل المرنة، وأيضا أن تضمن الجامعة العدالة والإنصاف لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين على النحو المناسب، وتجنب التمييز والظلم ودعم تكافؤ الفرص.
- **دعم البيئة الخارجية:** ويشير هذا البعد إلى مجموعة الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لبناء علاقتها بالمجتمع الخارجي، فلا بد أن تسهم الجامعة في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، ويمثل هذا البعد مجموعة واسعة من المسئوليات التي يجب أن تتحملها الجامعة، كتقديم مخرجات وخدمات ذات قيمة للمجتمع بنوعية جيدة وتكلفة مقبولة، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع، فحين تتخذ الجامعات قراراتها لا بد أن تراعي كل جوانب المجتمع. (محمد ،2017، 537).

ومما يساعد على تحقيق المسؤولية المجتمعية للجامعات، تؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة2030م بها هذه الخطوات أو المتطلبات:

- وضع التشريعات والأنظمة والقوانين لتفعيل الشراكة بين القطاعات الثلاثة (الحكومي، والخاص، والأهلي).
- المساهمة في استحداث هيئة متخصصة بالمسئولية المجتمعية على مستوى الوطن، وفي الوزارات وإدارات الجامعات.
- تقديم الحوافز والتسهيلات المشجعة لأداء المسئولية الاجتماعية.
- أن تبدأ الجامعات بتبني مفهوم التنمية المستدامة في جميع أعمالها.
- تعزيز المسئولية المجتمعية للجامعات من خلال بناء كوادر متخصصة بذلك.
- المساهمة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني والعمل الخيري؛ لتكون أكثر قدرة وكفاءة في تحقيق النتائج.
- العمل على زيادة الوعي لتصل ثقافة العطاء المؤسساتي بنفس مستوى ثقافة البذل الفردي.(عواد1، 2010، 30).

كما تتطلب عملية الارتقاء بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات عدة عوامل؛ ينبغي أن يتم أخذها بعين الاعتبار وهي:

- تحديد احتياجات سوق العمل والمجتمع والعمل على تلبيتها.
- العمل على دراسة رغبات وقدرات الدارسين(الطلبة)، وتوفيرها بما يتناسب مع الإطار العام لتوجهات المجتمع.
- اغتنام الفرص الكفيلة بتحقيق الرؤية التي تنطلق منها فلسفة الجامعة تجاه المسؤولية الاجتماعية.
- وضع خطة للمسؤولية الاجتماعية كمكون رئيس من مكونات الخطة الإستراتيجية المعلن عنها.
- إعلان النتائج التي حققتها الجامعة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتلك التي تسعى إلى تحقيقها كمنحى للتنمية المستدامة.(عواد1، 2010، 22).

ولكي يتم قياس مستوى المسؤولية الاجتماعية للجامعات هناك معايير تظهر ضمان ممارستها للمسؤولية الاجتماعية قام بصياغتها اتحاد الجامعات العربية إذ ينبغي على الجامعات أن تقوم بـ :

- توفير خطة وضمان الظروف الملائمة لتنفيذها.
- تخصيص وحدة علمية لإدارة وتعزيز العلاقات مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي وسوق العمل.
- إنشاء مراكز متخصصة لخدمة المجتمع مثل مراكز التعليم المستمر، والمكاتب الاستشارية والعيادات الطبية، والمراكز الزراعية والبيطرية، ومراكز تستهدف خدمة الفئات المهمشة.

- الإسهام في إقامة المعارض والندوات العلمية والثقافية والتنموية والتدريبية، وإصدار المجلات الثقافية، وتطوير التقنيات والبرامج الحاسوبية، وتقديم الدراسات والاستشارات لمؤسسات المجتمع العام والخاص.
- الإسهام مع مؤسسات المجتمع في تنفيذ المشاريع التنموية، والاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز علاقات العمل والروابط القوية مع مؤسسات المجتمع المحلي والعربي والعالمي من خلال توثيق علاقاتها مع المنظمات، والاتحادات والروابط العلمية المختلفة.
- إبرام الاتفاقات العلمية، والبحثية وتبادل الزيارات مع المؤسسات المماثلة في العالم.(عواد2، 2010، 37)

ومن خلال ما تم ذكره سابقاً يتبين لنا أن مبادئ المسؤولية الاجتماعية تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة دون استثناء، حيث أن متطلبات المسؤولية الاجتماعية التي تعمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وهذه المتطلبات تتمثل بـ :

- القيام بحملات توعوية واسعة النطاق لترسيخ، وتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع بشكل صحيح واع.
- العمل على إدماج مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأبعادها الداخلية والخارجية ضمن استراتيجيات وخطط التنمية في المؤسسات الحكومية والخاصة.
- تعميق مفهوم الشراكة الوطنية لما تمثله من أهمية في تطوير واستقرار التنمية بمفهومها الشامل والمستدام.
- ترسيخ مفهوم الإدارة الرشيدة كمحفز أساسي يدعم جهود اعتماد مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات التعليمية.
- الاهتمام بالتعليم والتدريب؛ من أجل تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر المسئول في سياق التنمية المستدامة.
- نشر ثقافة الريادة والابتكار والإبداع في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- تعزيز الاستثمار في الموارد البشرية، وخلق فرص عمل وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنبا إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة.(مال الله، 2019، 12).

وهناك من يرى أن متطلبات تطوير دور الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية تتنوع إلى ستة جهات (متطلبات تتعلق بالحكومة والسلطات الرسمية، متطلبات تتعلق بالمؤسسات الجامعية، متطلبات تتعلق بالقيادة والأخلاق، متطلبات تتعلق بحوكمة المؤسسات الجامعية، متطلبات تتعلق بالإعلام، متطلبات تتعلق بالمجتمع المحلي والشراكة المجتمعية) .(الخطيب، 2019، 906).

وترى الباحثة من خلال ما ورد ارتباط أنشطة المسؤولية الاجتماعية بأهداف التنمية المستدامة، حيث تقوم على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية بالمشاركة المجتمعية، والجامعات كمجتمع

أصغر تسعى لتحقيق هذه الأهداف، فبذلك تسعى برامج المسؤولية الاجتماعية إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن من أبرز المتطلبات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة جعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعّالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذه الأهداف، ودمج معايير والقيم الأخلاقية في ممارسة مختلف الأنشطة والوظائف، والالتزام بالتصرف أخلاقيا تجاه أصحاب المصلحة والبيئة والمجتمع ككل.

الاستنتاجات: يمكن استنتاج بعض النتائج من خلال ما تم ذكره في الدراسات ما يأتي:

- أن عدد أهداف التنمية المستدامة (27) هدفاً، و(169) غاية تتمحور حول خمس مجالات رئيسة(الناس، الكوكب، الأزدهار، السلام، الشراكة) إلى جانب مجالات تتعلق بالعدالة والسلم والحوكمة الرشيدة.
- أن هناك أهداف تفصيلية تم اشتقاقها من أهداف التنمية المستدامة، ومؤشرات لقياس مستوى تحقيق هذه الأهداف في مختلف أبعاد التنمية المستدامة.
- أن من أهم معيقات تحقيق التنمية المستدامة للجامعات قلة الموارد المالية ، وانتشار الفقر، وعدم الأمن والاستقرار الأكاديمي، والكثافة السكانية، وغياب المشاركة المجتمعية.
- أن عدم وجود اللوائح والقوانين، ووحدة إدارية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية تعمل على تفعيل أنشطتها، يؤدي إلى ضعف وقصور دور وظيفة الجامعات في خدمة المجتمع.
- أن الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة في الجامعات تظهر آثارها في رفع وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.
- يتسم واقع دور الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030بالضعف والقصور في وظائفها الأساسية(التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع).
- اقتصار الجامعات اليمنية بإقامة فعاليات عقد مؤتمرات، وندوات، ونشر بعض الدراسات والمقالات العلمية بتعريف المسؤولية الاجتماعية ومعوقات تطبيقها.
- أن قلة الموارد المالية في الجامعات اليمنية أدى إلى التمسك بالمحافظة على التعليم التقليدي بها، والابتعاد عن الإبداع والتفكير وتنمية المجتمع.
- غياب التعاون بين الجامعات اليمنية بعضها البعض، وعدم التعاون في أنشطة البحث العلمي.

توصيات الدراسة: أوصت الدراسة بما يلي:

- إنشاء دوائر متخصصة بالجامعات اليمنية تعنى بالمسؤولية الاجتماعية، والتنمية المستدامة ومتابعة، واقتراح اللوائح التنظيمية لوظيفة خدمة المجتمع.
- توفير عدد من متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل تأطير ومأسسة الاستدامة ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، ووضعها ضمن الخطط الإستراتيجية والهياكل والبرامج والمقررات الدراسية لدى الجامعات اليمنية.
- التوسع في إشراك الجامعات والأوساط العلمية، في معالجة القضايا البيئية الناشئة.
- الاهتمام من قبل الجامعات بالمبدعين من هيئة التدريس والطلبة وتحفيزهم، بوسائل مختلفة، حتى يساهموا بفاعلية أكبر في مشروع التنمية المستدامة.
- العمل على تبني لبرامج ومشاريع إنتاجية وتسويقها كمشروعات منتجة وناجحة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة التفكير من قبل القيادات الجامعية بضرورة الخروج من طور المستهلك إلى طور المنتج، وخدمة المجتمع، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- عقد مؤتمرات سنوية مشتركة تشارك بمشاركة الجامعات من أنحاء الوطن ووزارة التعليم العالي يكون متخصصا في مناقشة السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية للجامعات، وعرض التجارب الناجحة لتقويمها ،وتطويرها و تعميمها.
- تكثيف إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، والعمل على نشر ثقافة التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في أوساط الجامعات والمجتمع بشكل عام.

قائمة المرجع:

الرسائل العلمية:

1- شيلي، إلهام.(2014). دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة بسكسكدة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس مطيف ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.1

2- الكردي، زهير محمود.(2016). إستراتيجية مقترحة لتطوير قيادة التغيير في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة في ضوء مبادئ التنمية المستدامة"الجامعة الإسلامية دراسة حالة"، رسالة ماجستير، جامعة غزة.

3- هللو، إسلام عصام خضر .(2013). دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

المجلات والمؤتمرات:

1- الأمم المتحدة.(2015). الجمعية العامة، الدورة السبعون، قرار اتخذته الجمعية العامة في 25سبتمبر 2015، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030م.

2- بافضل، أحمد صالح علي، والكمالي، جميلة محمد.(2019). دور الجامعات في تهيئة منظمات المجتمع المدني للتنمية المستدامة إشراف وعرض: مؤسسة استدامة لتنمية القدرات، جامعة حضرموت المؤتمر العلمي الرابع 25/24 يوليو ، 2019م.

3- أحاندو، سيسي.(2016). متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع، مجلة دراسات الجامعة الأغواط ، العدد 42- ماي 2016.

4- باكير، عايدة.(2011). تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية.

5- الحيلة، آمال عبدالمجيد، وأبو عجوة، حسام كامل.(2018). أثر الإدارة المرئية في تحقيق التنمية من وجهة نظر العاملين في شركة بشير السكسك وشركاه، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات 2018، العدد الخامس، ص 401-441.

6- الخطيب، خليل.(2019). واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، جامعة حضرموت المؤتمر العلمي الرابع 25/24 يوليو ، 2019م.

7- رشيد، سالمي، وهاجر، عزي.(2018). واقع وآفاق التنمية في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس خول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول يومي 23-24 أبريل 2018م، جامعة البليدة.

8- الزيات، فتحي مصطفى.(2013). أثر الإنفاق على التعليم على المحددات المعرفية للتنمية المستدامة، دراسة تحليلية مقارنة لواقع العالم العربي على المؤشرات الدولية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 14، العدد 4ديسمبر 2013م.

9- العريقي، عائدة.(2012). مؤسسات التعليم الجامعي ومبدأ الشراكة المجتمعية (الواقع- الواجب)، ورقة عمل، برنامج دعوة لإصلاح سياسة التعليم الجامعي(مايو2012م- إبريل 2013م) بعنوان ندوة سياسة التعليم الجامعي... جذور المشكلة وأولويات الحل، مركز القانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان، اليمن.

10- عواد1، يوسف ذياب.(2010). الجامعات العربية والمسؤولية المجتمعية، ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ 2010/12/13م.

11- عواد2، يوسف ذياب.(2010). دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، رام الله- فلسطين-2010م.

12- العياشي، زرزار.(2017). دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، مجلة الكوفة، العدد32، الجزء الأول.

13- الكاف، علي محمد حسن.(2019). دور جامعة حضرموت في تحقيق المسؤولية المجتمعية من أجل التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، جامعة حضرموت المؤتمر العلمي الرابع 25/24 يوليو ، 2019م.

14- الكرد، ضياء أحمد(2018). الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية2018.

15- مال الله، بدر عثمان. 2019 . المسؤولية المجتمعية ومتطلبات تحقيق الاستدامة للتنمية، الكتاب العربي في المسؤولية الاجتماعية، من إصدارات الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

16- مؤتمر العمل العربي.(2018). المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، البند الثامن، الدورة الخامسة والأربعون القاهرة 8-15إبريل /نيسان 2018، منظمة العمل العربية.

17- محمد، سميرة حسن الحاجي.(2017). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد(176 الجزء الثاني) ديسمبر لسنة 2017م.

18- محمد، مديحة فخري محمود.(2016). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (SSE) العدد الثمانون ديسمبر 2016م.

19- المسلمي، إبراهيم علي.(2012). متطلبات إحداث تنمية مستدامة بمحافظة تعز.

20- مكتب الأمم المتحدة- تونس. (2016). برنامج التنمية المستدامة 17 هدفاً لتحقيق عالم أفضل في أفق 2030.

21- نصر الدين، بن مسعود، ومحمد، كنوش.(2012). واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية يومي 14- 16 فيفري 2012م، جامعة بشار.

22- هاشم، حنان عبدالخضر.(2011). واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق ارث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة دراسات مركز الكوفة العدد 21.

23- SIATS Journals. (2018). Journal of Human Development and Education for specialized Research (JHDESR) Vo: 4, No: 1, 2018

فعالية وحدة مقترحة في التربية المتحفية لتنمية الوعي الأثري لدى طلاب المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية

د/ إصباح عبدالقوي علي الشميري[1]

(1)باحث تربوي في مركز البحوث والتطوير التربوي
دائرة تطوير مناهج العلوم الإنسانية واللغات

ملخص البحث:

هدف البحث إلى فعالية وحدة مقترحة في التربية المتحفية لتنمية الوعي الأثري لدى طلاب المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية، ولغرض تحقيق هدف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التجريبي تصميم المجموعة الواحدة، وقد تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية بسيطة تكونت من (40) طالباً من طلاب المرحلة الثانوية بثانوية الكويت بأمانة العاصمة- صنعاء، للعام الدراسي 2018- 2019م، وقد تم تطبيق مقياس الوعي مكون من (29) مفردة موزعة على أربعة أبعاد تطبيقا قبلياً على العينة، ثم تدريسهم الوحدة المقترحة، ثم تطبيق المقياس بعدياً، وبعد معالجة البيانات احصائياً باستخدام الرزمة الاحصائية في العلوم الاجتماعية والإنسانية (spss) تم حساب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والاختبار التائي T.test لمجموعة واحدة لدلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة للقياس القبلي والبعدي، ومعامل الفاكرونباخ لحساب ثبات الأداة، وتوصل البحث إلى: وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطي درجات طلاب المرحلة الثانوية في مكونات مقياس الوعي الأثري والمقياس ككل قبل وبعد تدريس الوحدة المقترحة لصالح التطبيق البعدي، كما أن موضوعات الوحدة المقترحة لم يتم تدريسها من قبل بشكل تفصيلي ومركز حول المتاحف والآثار اليمنية، إلا أنه تم الإشارة إلى ذلك في بعض هوامش كتاب الدراسات الاجتماعية بشكل مبسط دون شرح وافٍ على هيئة نشاطات يقوم بهما الطالب.

وأوصى البحث بالاهتمام بالتربية المتحفية، بأن نجعل لها نصيباً من مناهج الدراسات الاجتماعية حتى ولو على هيئة وحدة من وحدات المنهج لتنمية الوعي الأثري، وعقد ندوات وزيارات ميدانية، وعرض أفلام توضح الآثار في اليمن واهتمام الدولة بها.

Research Summary:

The aim of the research is to the effectiveness of a proposed unit in museum education to develop archaeological awareness among secondary school students in the Republic of Yemen. For the purpose of achieving the research goal, the researcher used the descriptive analytical approach and the experimental approach to design a single group. The research sample was chosen in a simple random manner consisting of (40) students from High school students in Kuwait Secondary School in the capital Sana'a - Sana'a, for the academic year 2018-2019, and an awareness measure consisting of (29) items distributed on four dimensions was applied before the application to the sample, then they taught the proposed unit, then applied the scale after, and after statistical data processing Using the statistical package in the social sciences and humanities (spss)

Calculation arithmetic averages, standard deviations, and T.test test for one group to indicate the differences between the mean scores of the sample individuals for the pre and post measurement, and the Fakronbach coefficient to calculate the stability of the tool, and the research reached: There are statistically significant differences at the level of significance (0.05) between the mean scores High school students in the components of the archaeological awareness scale and the scale as a whole before and after teaching the proposed unit in favor of post-implementation,

The topics of the proposed unit were not previously taught in detail and focused on Yemeni museums and antiquities, but this was indicated in some margins of the book of social studies in a simple manner without adequate explanation in the form of activities undertaken by the student.

The research recommended paying attention to museum education, to make it a share of the curricula of social studies, even in the form of a unit of the curriculum to develop archaeological awareness, holding seminars and field visits, and showing films that illustrate the effects in Yemen and the state's interest in them.

مقدمة:

تعد التربية المتحفية توجهاً جديداً من التوجهات التربوية، التي يجب أن نركز عليها في تعليمنا لأبنائنا، ويمكن اعتبار المتاحف مؤسسة تربوية أكاديمية تلعب دوراً مهماً من خلال وعي وتثقيف جميع فئات الأمة وعلى الأخص فئة المتعلمين من تلاميذ وطلاب، فقد مضى عصر جعل المتاحف مجرد جدران وخزائن وغرف مغلقة، لحفظ التراث من الآثار، بينما اليوم يمكن الاستفادة من المتاحف بشكل آخر بحيث تصبح نبراساً يضئ للمتعلمين طريق المعرفة التاريخية والحضارية لوطنهم في فترات زمنية متفاوتة، وتوضح الجهود التي قام بها الأجداد في العديد من مجالات الحياة، التي يمكن لنا الآن الاسترشاد بها لبناء حاضرنا ووضع أسس مستقبلنا، والدليل على الاهتمام بالمتاحف في العملية التعليمية افتتاح أول متحف للتعليم في روسيا بتاريخ 7 أكتوبر 2005 حيث ضم معروضات اللوازم المدرسية بدءاً من العهود القديمة وحتى العصر الحديث[1].

ومادة التربية المتحفية من المواد التربوية التي دخلت حديثاً المناهج الدراسية خلال السنوات القليلة الماضية في كثير من دول العالم المتقدم؛ بهدف إكساب المتعلمين عادة زيارة المتاحف وآدابها واحترامها كحرم للتاريخ والعلم وتدريبهم على أساليب البحث والاستفادة العلمية منها، إيماناً بدورها الحيوي والمؤثر في تربية النشء وبالأثر الإيجابي لما تعرضه وتقدمه من مواد ومقتنيات على نفوس وعقول الشباب، بما لا يمكن تحقيقه داخل الفصل الدراسي بالوسائل وطرق التدريس التقليدية، ولن يستطيع رغم هذا الجهد توصيل المعلومة والانطباع والأثر المنشود في نفوس وعقول هؤلاء النشء، فزيارة واحدة للمتحف توفر جهداً هائلاً من جانب المعلم بالإضافة للمتعة والجانب الترفيهي الذي توفره زيارة المتاحف وما تغرسه في أعماق الطلاب من قيم كتعميق الإيمان ببلدهم والانتماء إليها[2].

ومع حداثة التربية المتحفية إلا أنه ظهرت إرهاصات عن ذلك التوجه، ففي العقد الماضي كما يذكر "جورج هين" [3] أنه عادت إلى الوجود في الولايات المتحدة الأمريكية فكرة أن تستفيد المدارس استفادة قصوى من المتاحف، إلا أن هذه الفكرة ليست بجديدة إذ أنها تعود إلى العهد التقدمي "الفلسفة التربوية التقدمية" في بداية القرن العشرين، الذي نادى به كل من "جون ديوي، وجون كوتون دانا"

---

[1] .htt://www.ru4arab.ru/cp/eng تصفح 2019/7/1م

[2] htt://www.emoe.erg/Arabic/Departments Museum تصفح**3/7/2019**

[3] جورج هين: نشرة الواحة، نشرة إلكترونية علمية دورية، تصدر عن واحة الأمير سلمان للعلوم، السنة الأولى العدد الثالث، جمادي الأول/ جمادي الآخرة 1425هـ.

حيث التأكيد على ضرورة التعليم من أجل تطور المجتمع، وأولوية الخبرة من أجل تطور المجتمع، والحاجة إلى بيئة تعليمية زاخرة لا يعيقها التصنيفات الاجتماعية التقليدية.

فقد أسس "جون ديوي" مدارس المختبرات المشهورة في جامعة شيكاغو عام 1896م، حيث اشتهر ديوي في دفاعه عن التعلم من خلال الممارسة والتطبيق، دفاعه عن فكرة دمج المتاحف لتكون جزءاً من العملية التعليمية، أما "جون كوتون" أكد على أن المتاحف الجيدة تجذب الآخرين وتروح عنهم، فالمتحف الجيد يثير فضول المتعلمين ويدفعه إلى السؤال ويشجع على التعلم، فهو مؤسسة تعليمية مجهزة لمساعدة أفراد المجتمع ليصحبوا أكثر سعادة ومعرفة وفاعلية.

يتضح من ذلك أهمية استخدام المتاحف في عملية التعليم والتعلم نظراً لإتاحة الفرصة للمتعلمين لطرح تساؤلاتهم وتفاعلهم مع الموقف التعليمي، بما يؤدي إلى زيادة تحصيلهم العلمي وفهمهم لمجريات الأحداث التاريخية مقابل المناهج التقليدية، التي تهتم بالقياس من خلال الاختبارات التحصيلية التي غالباً لا تروق المتعلمين، فعن طريق استخدام المتاحف في التعليم يمكن إثارة المتعلمين وطرحهم العديد من الاستفسارات والتساؤلات المرتبطة بما يدرسوه من الأحداث التاريخية، بل يتعدى الأمر أكثر من ذلك حيث يمكن للمتعلمين الاستفادة من المتاحف في تنمية وعيهم نحو ما تحتويه من آثار.

ذلك باعتبار أن الآثار كما يوضح "سعيد إسماعيل علي": تمثل التاريخ الحي لكل أمة، حيث أنها وقائع ملموسة تتحدث بلسان أهلها، وتعكس تاريخهم وتشهد على حضارتهم، فهي الشاهد على ما بدأت به الحضارة، وما تطورت إليه، وما أسهمت به في تاريخ البشرية كما أنها تعد التعبير الصادق عن أفكار الأجداد ومعتقداتهم في كل مرحلة من مراحل تاريخهم[4].

لذا أصبح الوعي الأثري لدى الطلاب من المطالب الهامة، التي يجب أن ننادي بها بل ضرورة تعميق الوعي الأثري لدى الطلاب؛ نظراً لما يمثله ذلك الوعي من معرفة رئيسية للأمة وحضارتها، وثقافتها في الماضي بما يعمل على تكامل ذلك الماضي مع الحاضر، وتوضيح توجهات المستقبل، ذلك المستقبل الذي يعيش حاضره الآن صراعات ثقافية ذات توجهات مختلفة ومتفاوتة، ولمواجهة هذا الصراع لابد من الحفاظ على تراثنا وآثارنا وتاريخنا للتصدي لهذا الصراع وذلك بتعميق الوعي الأثري لدى أبنائنا خلال المناهج الدراسية.

[4] سعيد إسماعيل علي: مقدمة في التاريخ للتربية، القاهرة، عالم الكتب، 1995م.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن بناء وحدة في التربية المتحفية لتنمية الوعي الأثري لدى طلاب المرحلة الثانوية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1- ما التصور المقترح لوحدة في التربية المتحفية لتنمية الوعي الأثري لدى طلاب المرحلة الثانوية؟

2- ما طبيعة ومكونات الوعي الأثري التي يجب أن تتوافر لدى طلاب المرحلة الثانوية؟

3- ما فعالية الوحدة المقترحة في التربية المتحفية لتنمية الوعي الأثري لدى طلاب المرحلة الثانوية؟

فروض البحث:

يوجد فرض ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطي درجات طلاب المرحلة الثانوية في مكونات مقياس الوعي الأثري والمقياس ككل قبل وبعد تدريس الوحدة المقترحة لصالح التطبيق البعدي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التوجه إلى التربية المتحفية كمطلب رئيسي من متطلبات العصر، الذي نعيش فيه، وذلك عن طريق بناء وحده عن المتاحف مع توضيح أهمية المتاحف ووظائفها التربوية.
- لما كان الوعي الأثري يمثل ضرورة من ضرورات التواصل الحضاري للأمة فإن ذلك لا يتحقق إلا من خلال تنمية الوعي الأثري لدى الطلاب، مما يؤدي إلى إدراك هؤلاء الطلاب لأهمية الآثار والحفاظ عليها وحمايتها.

أهمية البحث:

- تقديم وحده مقترحة في التربية المتحفية، بهدف تنمية الوعي الأثري لدى طلاب المرحلة الثانوية بما يفيد المعلمين ومخططي مناهج الدراسات الاجتماعية والتاريخ خاصة في توضيح كيفية بناء وتنفيذ الوحدة، وما تتضمنه من أهداف ومحتوى وطرق تدريس ووسائل وأنشطة وتقويم.
- التعرف على طبيعة ومكونات الوعي الأثري، التي يجب أن تتوافر لدى طلاب المرحلة الثانوية بما يسهم في التأكيد على إمكانية تنمية الوعي الأثري بل وتعميقه.
- تقديم مقياساً للوعي الأثري يفيد في عملية تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية وبالتالي تطويرها.
- تداول العديد من المهتمين بالآثار والقائمين عليها مصطلح الوعي الأثري، إلا أنه لم يعرف الوعي الأثري إجرائياً بحيث يمكن تنميته.
- لم يتطرق إلى تنمية الوعي الأثري بالرغم من تداول مصطلح الوعي الأثري من قبل العاملين والمهتمين والمسئولين عن الآثار وأن الوعي الأثري مطلب رئيسي على المستوى التعليمي والجماهيري.

حدود البحث:

العينة: تم تطبيق أدوات البحث على عينة من طلاب المرحلة الثانوية في الفصل الدراسي الثاني بمدرسة الكويت.

- تم تطبيق الأدوات في الفصل الدراسي الثاني 2019/2018م.
- اقتصر التطبيق على تطبيق مقياس الوعي الأثري قبلياً وبعدياً.
- اقتصر التطبيق على تطبيق دروس الوحدة المقترحة وعددهم (6) دروس بواقع (6) حصص، حيث تم التدريس بواقع حصة واحدة أسبوعياً.
- تم تطبيق مقياس الوعي الأثري في صورته المبدئية على طلاب الثانوية بمدرسة سيف بن ذي يزن، وذلك لحساب ثبات وزمن المقياس.

المصطلحات:

❖ **التربية المتحفية:**

يمكن تعريف التربية المتحفية إجرائياً في البحث الحالي بأنها: توجه تربوي حديث يهدف إلى تعرف الطلاب على المتاحف وأهميتها وتصنيفها ومحتوياتها، بما يعمل على توجه سلوكه وجهة إيجابية نحو الآثار ووعيهم بها.

❖ **الوعي الأثري:**

عرفته "إيناس الشافعي" أنه: إدراك الفرد لحقائق ومعارف ومفاهيم واتجاهات وقيم إيجابية تجعل سلوكياته رشيدة تجاه كافة ما تركه الأجداد من آثار ومخلفات تحكي قصة الماضي[5].

ويمكن تعريف الوعي الأثري إجرائياً في البحث الحالي كما يلي:

هو رؤية شاملة بما تحتويه من معارف أو معلومات واتجاهات وقيم، ومواقف سلوكية تجاه الآثار، بما يتيح للفرد التعرف على الآثار الموجودة في وطنه وأهميتها وتصنيفها والمشكلات المرتبطة بها، عاملاً على حلها، وقادراً على الحكم عليها في ضوء مواقفه منها، مما يجعله محافظاً على تلك الآثار عاملاً على تطوير أهميتها.

[5] إيناس الشافعي محمد عبد الفتاح: "فعالية برنامج نشاط في الدراسات الاجتماعية لتنمية الوعي الأثري لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي"، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية جامعة عين شمس، 2001م.

في ضوء ما سبق يمكن توضيح الملامح الرئيسية لمكونات الوعي الأثري:

- معرفة مدركة واعية ذلك باعتبار أن الوعي يتكون من بعدين أساسيين، الأول: هو البعد المعرفي، والثاني: هو البعد الوجداني فالوعي يمثل الخطوة الأولى في تكوين ميل الطالب نحو الآثار.
- أن المعرفة المدركة تشتمل على تعرف الآتي:

(الآثار، وأهميتها، وأنواعها، والمشكلات التي تواجه الآثار)

- توافر المسئولية الاجتماعية لدى الفرد ووجود استعداد للحفاظ على الآثار وتطوير أهميتها بحيث يتضح ذلك خلال سلوكيات الطلاب.

الفصل الثاني

الجزء الأول الإطار النظري:

في الواقع يصعب الفصل بين متغيرات البحث المتمثلة في التربية المتحفية، وما تتضمنه من معارف ومعلومات عن المتاحف، وأهميتها وتصنيفها، ومحتوياتها، والوعي الأثري الذي يرتبط مباشرة بالآثار، والتعرف عليها، وأهميتها وتصنيفها أيضاً، لذلك سوف نتحدث عن المتاحف والآثار وتوظيفها تربوياً باعتبار أنهم وجهان لعملة واحدة.

أولاً: المتاحف والآثار وتوظيفها تربوياً:

تعد المتاحف من أهم الوسائل التي تحافظ من خلالها الأمم والشعوب على حضارتها العريقة وحاضرها المشرق، باعتبار أنها نافذة نطل من خلالها على ما قام به السلف والأجداد من أمجاد عظيمة خلدت مجهوداتهم.

وفي اليمن أنشأت العديد من المتاحف، التي تنتمي إلى فترات تاريخية وحضارية مختلفة، وكذلك متاحف التاريخ المعاصر.

ويوضح "إمام حميدة وآخرون:[6] أن المتحف في مفهومه الحديث مؤسسة أو معهد مهمته الأساسية توضيح وتفسير الكون وطبيعته وحضارته على مر العصور، والمتاحف هي المباني التي تستخدم لحفظ وعرض مجموعات الأشياء ذات الأهمية الخاصة من العصور السابقة، سواء كانت هذه الأشياء أواني أو أسلحة أو ملبوسات أو حلي أو مسكوكات، وقد يكون المتحف حجرة في المدرسة يعرض فيها عينات ينفذها الطلاب من خرائط وأشكال توضيحية ورسوم بيانية وملصقات ومما جمعوه في رحلاتهم وجولاتهم من عينات وصور، ومما قام الطلاب بعمله من نماذج ومما قاموا بكتابته من تقارير، وكل ما تتضمنه المتاحف من مخلفات تمثل فترة تاريخية معينة، ومن ثم فإن تناولها وإخضاعها للبحث يلقى

[6] إمام مختار حميده، صلاح عرفه، حسن القرش، محمد رمضان، أمير القرشي: تدريس الدراسات الاجتماعية في التعليم العام، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2000م.

المزيد من الأضواء على تلك العصور، وما جرى فيها من أحداث، وبالتالي فإن استخدام مادة المتاحف يعد من قبيل الخبرة الفنية، التي تجعل للعينات والألفاظ معنى، مما يمكن القول معه أنها تبعث الحياة في الأحداث التاريخية.

كما يشير "اللقاني" [7] إلى أن المشكلة في دراسة التاريخ ليست مشكلة كم ولكنها مشكلة كيف، بمعنى أنه ليس المقصود من دراسة التاريخ هو أن يعرف المتعلم أكبر قدر ممكن من حقائقه، وإنما المقصود هو كيف نمد المتعلم بمادة تاريخية تتيح له قدراً من العمل الفردي، وكيف تدربه على التوصل إلى المعرفة التاريخية من مصادرها الأمر الذي يمكن أن ييسر له الفهم ويزيد ميله نحو دراسة التاريخ، ولعل ذلك يتوافر للمتعلم من خلال المتاحف.

كما أوضح "فيرنر جونسون، وهوركان:[8] أهمية المتاحف من حيث كونها أداة للتعرف بالتطورات الحضارية والثقافية، ولم تعد فقط أماكن للعرض بل أصبحت ذات أثر فعال في عملية التنمية والتطور.

ولما كانت المتاحف تحتوي على العديد من الأدلة التاريخية والمصادر الأصلية من خلال ما يوجد بها من آثار فإن ذلك يوضح الأهمية التربوية للمتاحف واعتبارها استراتيجية أو مدخلاً تربوياً لتدريس التاريخ.

مفهوم المتحف:

مؤسسة تربوية، تعليمية، ثقافية وترفيهية، غير ربحية، تعمل على خدمة المجتمع من خلال قيامها بجمع وحفظ وعرض وصيانة التراث الحضاري والتاريخي الإنساني والطبيعي، كونه الجهة التي تقوم بجمع وصيانة تراث الإنسانية وتحافظ عليه وتعرضه بأساليب شيقة وممتعة. وتعتبر منظمة المتاحف العالمية المتاحف بأنواعها المختلفة المكان الأمين الذي يحفظ فيه تراث البشرية الحضاري والفني والصناعي والطبيعي والتاريخي على مر العصور التاريخية المختلفة.[9]

---

[7] أحمد حسين اللقاني: اتجاهات حديثة في تدريس التاريخ، القاهرة عالم الكتب، 1979م.

[8] فيرنر جونسون، وهوركان: المجاميع المتحفية وأساليب تخزينها، ترجمة رباب عثمان سعيد، بغداد، دار آفاق عربية، 1985م.

[9] رولان بريتون. ترجمة. أحمد خليل خليل.جغرافيا الحضارات. منشورات عويدات بيروت لبنان. 1998.

أهمية المتاحف:

فالتربية المتحفية ذات دور تربوي وتعليمي (المتاحف) تساهم في التربية والتعليم وتكمن أهمية المتاحف فيما يلي:

1. التعريف بالموروث الثقافي والدور التربوي.
2. التعريف بالبرامج التربوية للمتاحف.
3. الدور التكميلي للمتاحف (التربية والتثقيف والتعليم.)
4. تحقيق التربية المتحفية لدى أطفال المدارس الابتدائية.

أنواع المتاحف:

تعد المتاحف مؤسسات ثقافية ذات قيمة معنوية في المجتمعات المتحضرة التي تدرك المعنى الحقيقي للأبعاد التربوية، وتصمم خصيصا لرعاية وحفظ وعرض التراث الوطني، وهي تساعد على تحديد وفهم ثقافة المجتمعات، وعلاقة الشعوب ببعضها البعض، كما أنها حافظة للذاكرة، كما أن المتحف يثمن قيمة الماضي ويربط الأمس بواقع اليوم.

ومن أهم أنواعها:

1. المتاحف الأثرية: تضمن استمرارية الذاكرة وتروي حكايات وتاريخ لحضارات وشعوب ومن خلال توفير تجربة تفاعلية مع القطع الأثرية والمعروضات التي تعود إلى حضارات سابقة لا نراها غالبا سوى على صفحات الكتب التاريخية والصحف أو على شاشات التلفاز، يبعث التاريخ إلى الحياة من جديد ليتمكن زوار المتحف من بناء علاقة شخصية خاصة تربطهم بقطع ملموسة تعود إلى ذكريات من زمن بعيد، وهذا ما يساعد على تمتين العلاقة بالتاريخ والهوية. فالمتحف عنصر حي من مقومات الهوية الوطنية والثقافية.
2. المتاحف العلمية والتربوية: ترتكز على التدريب العملي ويضم معروضات تفاعلية وتعتبر اندماجا جميلا بين العلم والفن حيث يلقى العلم ذلك الإقبال من الناس وهي كثيرة، منها ما هو في الفيزياء والطبيعة حيث تعرض مختلف أصناف النباتات ومنها ما يخص جسم الإنسان في المجال الطبي (تثبيت الجثث وحفظها وهي تجعل الجثث في وضعية ثابتة جاهزة للعرض). كمحارب يمسك بالرمح، شخص يركب حصان.

(رحلة رائعة في أنحاء الجسم البشري). تعرض الجسم البشري، حيث يتم إنشاء نفق طويل تكون بدايته عبارة عن مدخل كبير إلى فم إنسان، تدخل بعدها إلى الأعضاء الداخلية، والمتحف الوحيد في العالم الذي تبنى هذه الفكرة بشكل ممتاز. ووضعها موضع تنفيذ هو متحف corpus في هولندة. وقد افتتح عام 2008 وفيه يمكنك أن تقوم بجولة رائعة في جسم الإنسان، هذه بحق تنشئة اجتماعية وعلمية.

يمكن أن نعتبر متحف corpus مركزا تعليميا وترفيهيا أيضا، حيث تم إنشاء بعض النشاطات التي تشجع حب المعرفة لدى الأطفال، هذه النشاطات هي عبارة عن ألعاب قائمة على فكرة طبية معينة يخرج منها الطفل بفكرة راسخة عن جسمه. (متاحف الأعلام والمتاحف الأدبية ومتاحف الوثائق والطوابع.....الخ.

المتاحف الفنية: يتميز بعرض الفنون الجميلة بما في ذلك اللوحات والمنحوتات والفنون الزخرفية مثل: متحف المتروبوليتان للفنون في نيويورك. ومتحف اللوفر(باريس). المتحف الفني هو عبارة عن مبنى أو مساحة يتم فيها عرض الأعمال الفنية بالأخص الفنون، يمكن أن تكون المتاحف عامة أو خاصة ولكن ما يميز المتحف هو ملكيته لمجموعات فنية. اللوحات هي التحف الفنية الأكثر شيوعا والأكثر طلبا في العرض ومع ذلك فإن المنحوتات والفنون الزخرفية والأثاث والمنسوجات والملابس والرسومات والفن التصويري والكتب الفنية والصور كلها يتم عرضها كقطع فنية متميزة (عرض القطع الفنية.)

المتاحف التاريخية: خلال قرون مضت، أدرك الإنسان أهمية الماضي، حيث بذلت الثقافات القديمة من الوقت والجهد لتعليم الأطفال(التاريخ). وأن الفهم العميق للماضي والتاريخ يساعد الجبل القادم على تكوين شخصيته واستيعاب هويته الإنسانية.

كما لا يمكننا المضي قدما نحو المستقبل من دون أن تتعمق بشكل كاف في معرفة الماضي وفهمه، وأن الفهم الصحيح للتاريخ، ليس كمراحل تاريخية، وإنما كقيم وثقافة وحضارة، مبادئ وأخلاق وتنشئة أجيال. إن التاريخ هو ذاكرة الشعوب كفيلة بأن تعطينا ذلك الشعور بالتواصل والانسجام مع الزمان والمكان والمجتمع، والارتباط بأصالة الجذور الثقافية والحضارية والهوية الوطنية. فهوية أي وطن إنما هي لوحة ترسم أجزاؤها بتطلعات الدولة وطموحها للمستقبل وأعمال وجهود الحاضر وذكريات الماضي، ولذلك مهما تطورت الأوطان فإنها تبقى مزيجا متكامل الأجزاء بين الماضي والحاضر والمستقبل.[10]

تعد المتاحف من أبرز المظاهر التي تعكس الاهتمام بالتاريخ والتراث حيث تعكس هذه المتاحف جوانب مختلفة من تاريخ الوطن والهوية الثقافية للشعب.

يكمن دور المتاحف على المستوى المجتمعي في زيادة الوعي لدى المواطن بأهمية الحفاظ على تراثه كشاهد تاريخي على أصالة الشعب كما يمكن الأجيال القادمة من الاطلاع على تاريخها وتاريخ

[10] عبد الفتاح مصطفى غنيمة. المتاحف والمعارض والقصور، مرجع سابق، ص155.

أجدادها وعلى تراث شعبها الثقافي. ومن المتاحف التاريخية متاحف المعابد القديمة. (الهند. الصين) ومتاحف كنوز الأمراء والمتاحف الأثرية (الآثار في مواقع اكتشافها ومتاحف التاريخ الطبيعي.)

3. المتاحف الخاصة بالأطفال: تحتوي على معارض تقدم برامج ومعلومات مبسطة لتحفيز خبرات التعلم لدى الطفل. يرمي متحف الأطفال إلى تنمية القدرات التعلمية لدى الأطفال وإثارة فضولهم وتزويدهم بمهارات أساسية تساعدهم مدى الحياة. كما يساهم في تطوير قدراتهم عن طريق تشجيعهم على التساؤل والتجريب والرصد واختراع النظريات كما يعمل على مساعدتهم ليكونوا قادرين على حل الأمور المتعسرة بطريقة إبداعية من خلال وضعهم أمام التحدي. ويقوم المتحف بتنمية الروح الإبداعية والجمالية لدى الأطفال عبر تزويدهم بالمكان والفرصة والتجهيزات المحفزة لاكتشاف المواهب في داخلهم وغرس روح المبادرة والبحث والاطلاع. (متاحف تجهيزات الأطفال ومتاحف الألعاب.).
4. المتاحف الصناعية: متاحف التقنيات والصناعات اليدوية والتقاليد الشعبية ومتاحف وسائل النقل والصناعات. (الثورة الصناعية وما أنتجته من صناعات عن طريق البحث العلمي والتكنولوجي واستخدام التقنيات التي تحولت إلى معروضات بالمتاحف.)
5. المتاحف الزراعية: متاحف الأدوات والآليات الزراعية، التربة والحيوانات والطيور.
6. متاحف المدن: متاحف المباني والمدن والتي تمثل حقبة زمنية محددة (تاريخية.)
7. تقوم المتاحف بالتربية وتنمية الفكر الإبداعي العلمي والمعرفي من خلال الممتلكات الثقافية وتفعيل دورها التربوي التثقيفي، وعلى هذا الأساس أدركت الشعوب الدور الهام الذي تقوم به المتاحف على اختلاف أنواعها.

تنظيم الزيارات المدرسية للمتاحف ليتيحوا للتلاميذ فرصة التأمل بعمق والتفكير بحرية والاستنتاج برغبة ودقة والقيام بالتربية وتكوين الشخصية وتنمية طاقاتهم الفكرية وتطوير الحس الجمالي والذوق الفني والوعي الحضاري.

أهداف المتاحف:

يهدف كل متحف إلى:

1. حماية التراث والأعمال الفنية المختلفة حسب أنواعها وحسب القيمة الفنية والتاريخية.
2. التعريف بالفنون والقطع الأثرية ذات الأبعاد الثقافية والتاريخية والفنية.
3. المحافظة على المجموعات الفنية ذات القيمة الوطنية أو العالمية.
4. تقوم المتاحف بمهمة توصيل المعلومة عن طريق التحف الفنية التي تعكس تاريخ أو حضارة أو ثقافة شعوب.
5. تهدف المتاحف إلى تحقيق العدالة في حق الجميع في التربية والثقافة.

خصائصها:

يرى علماء الأنثروبولوجيا أن الإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض وهو يصارع الطبيعة للبقاء، وتدل الشواهد التاريخية على أن المنحوتات والآثار تعكس ثقافته وحضارته وهذا ما ميز بين الحضارات والتي تعكسها حاليا المتاحف من حيث مقتنياتها المختلفة، ومن أهم خصائصها:

1. التربية المتحفية غير إلزامية (تعليم غير رسمي) تساهم في الحصول على معارف علمية وتكون سجل من الأفكار والمعتقدات والنظم لثقافات متنوعة، وتمكننا بذلك أن نحصل على معرفة أوسع عن الثقافات عن طريق دراستنا لما سجلته واحتضنته المتاحف من تحف وآثار (الموروث الثقافي المادي واللامادي.) .[11]
2. التربية المتحفية ثقافة وتعليم، تتميز بالاستخدام الواسع للفكر التراثي على نطاق واسع في المدرسة والمؤسسات الثقافية المختلفة، وقد اتخذ هذا الاتجاه منحى جديد للاهتمام بالحياة في الماضي والحاضر والمستقبل.
3. إن خاصية تثقيف الأجيال بين المدرسة والمتحف مرتبطة بالأهداف والبرامج المسطرة من قبل المؤسسات التربوية والمتحفية، وفعلا قد نم الإحساس بالمسؤولية الشخصية المؤسساتية، كما نما الضمير الإنساني لتحديد المفهوم الحقيقي وإعطاء المكانة الفعلية لهذه المؤسسات ذات الدور التربوي والتثقيفي.
4. نقل ثقافة المجتمعات من جيل إلى جيل وهذا عن طريق التواصل المستمر بين الشعوب وبين الأجيال باستخدام المتاحف كوسائط تثقيفية وتربوية.[12]

وظائف وأهمية المتاحف:

- تساهم المتاحف في التربية والتثقيف وحفظ الآثار والمقتنيات التاريخية والفنية.
- تساعد المتاحف الأجيال على ربط ماضيها بحاضرها ورسم مستقبلها.
- إثراء الجانب المعرفي والوجداني لدى الأطفال، والمساهمة في التعريف بالتاريخ والثقافة وهذا ينمي عندهم روح الانتماء.
- جعل عملية التعلم أكثر إثارة وتشويق وتكون بمثابة التطبيق العلمي لما يتم دراسته نظريا.
- السماح للزائرين بالتعامل مع التحف والمعروضات بشكل مباشر.

---

[11] J.A Rondal. F hotgar. Psychologie de l'enfant et de l adolescent . edition 2000. Labor . paris

[12] www.aam-us.org

- جعل المعلومات باقية الأثر وراسخة في الأذهان وتساهم في معرفة الفروق الفردية.
- الاطلاع على المصادر الثقافية ومعرفة الدلائل التاريخية ومميزات كل عصر، والاختلاف من حيث المكونات الثقافية والحضارية التي تساهم في التواصل الفكري والمعرفي.
- المتاحف مصدر الإبداع والابتكار وإعداد الأجيال والتواصل بين الشعوب والثقافات والحضارات.
- المحافظة على الهوية الوطنية (توثيق مسيرة الشعوب).

تساهم المتاحف في الحياة الفكرية في المجتمعات وتحدد أبعاد ومفاهيم، الدولة، المواطنة، والإنسان والطبيعة الإنسانية وعملية التربية.

التربية المتحفية والمواطنة:

- صيانة الذاكرة الوطنية والمحافظة على التراث في صلب التنمية البشرية.
- إن إحداث هذا النوع من المتاحف سيحافظ على الذاكرة والتراث الوطني ونشر ثقافة المواطنة وتعزيز صيانة الذاكرة والائتمان عليها، وتعميق الوعي الوطني، وترسيخ القيم الإيجابية لدى الأجيال.
- تمثل التربية المتحفية خيارا استراتيجيا للحفاظ على الموروث الثقافي، التاريخي، الثقافي، والهوية الوطنية، والمساهمة في التنمية البشرية، والتنمية المستديمة، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يضطلع في المجال السياحي والحركية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالمواقع الأثرية والمدن العتيقة والمتاحف بجميع أصنافها.

الثقافة المتحفية:

تعد المسألة الثقافية من التحديات الأساسية للأنظمة (سياسيا. اقتصاديا. اجتماعيا.) فالثقافة تخول لكل مواطن الاندماج والتجذر في المجتمع الذي ينتمي إليه وهي عنصر أساسي في مجتمع عصري يساعد على تعميق معرفة الذات والمحيط وبالتالي الإحساس بالانتماء.[13]

ترتكز الثقافة على التربية والتعليم والاطلاع على وسائل الإعلام والتواصل مع الغير، كما تنهل التربية وتتسع آفاق التعليم على قدر المخزون الثقافي للمواطن.

إن انتشار الثقافة بجميع أصنافها بين المواطنين يضفي خصوبة وقدرات خاصة على أرضية الخلق والإبداع بما له من انعكاسات إيجابية على المنظومة الإنتاجية. (الثقافة والتعليم.)

---

[13] www.alkhanqah.wordpress.com

(journal of the American Research)www.alarabimag.com

يعتبر التراث جزء من التاريخ وللمتاحف أهمية في تثبيت السلوك الاجتماعي والتطور العمراني والشواهد الملموسة في الحياة والأفكار (أهمية تعزيز الدور الثقافي للمتاحف، وأهمية تعريفها للأجيال عن طريق الزيارات العلمية والترفيهية والاستعانة بالصور والمقتنيات التاريخية والمعروضات المتحفية المتنوعة.) .

لا شك أن للمتاحف دور هام في نشر الثقافة في المجتمع والحفاظ على التراث (قيمة المحتويات الفنية والتاريخية.). ليس المتحف مجرد مخزن لحفظ التراث بل بيئة ثقافية وقيمية ذات أدوار ووظائف مختلفة ونشر رسالة عالمية.

إن المعيار الأساسي للتنشئة الاجتماعية والثقافية للطفل ينبع من الخلية الأساسية للمجتمع (الأسرة) حيث أن الثقافة بما تعنيه من تنشئة اجتماعية تحتل مكانة هامة في مرحلة الطفولة وصولا إلى سن الرشد. (عملية الانتماء الاجتماعي.) كما تتشكل الهوية الذاتية وتتعدى الثقافة إلى تكوين الشخصية بمجملها وتحدد السلوك وتوجهاته، وذلك من خلال متابعة وتوجيه عمليات النمو في مختلف أبعادها العاطفية والمعرفية، الاجتماعية والسلوكية وثقافة الطفل لا يجب أن ينظر إليها باعتبارها عملية للارتقاء الفكري وتهذيب الحواس فقط، ولكن الأهم هو الإعداد للمستقبل والصناعة له من خلال إعداد أجيال الغد والذين هم رهن بعملية التربية ومدى العناية التي تعطى لها ونوع التوجهات الأساسية التي تتخذها.

- **التربية المتحفية والهوية**: إن التركيز على الهوية الوطنية ورسم المستقبل المأمول لطفل منتمي عروبيا وإسلاميا، يعتمد في الأساس على مدى الاهتمام بثقافة الطفل في الوطن العربي، لذلك لا بد من الأخذ في الاعتبار أهمية التربية الثقافية للطفل علة أسس علمية وتحديد خياراتها بعناية فائقة.
- تتعدد المؤسسات العاملة في نقل ثقافة المجتمع إلى الطفل وتتوزع داخل تلك المؤسسات الثقافية (الأدوار) كالمتاحف، فتتكامل وتتصارع وقد تتناقض هذه المؤسسات في التربية الاجتماعية. (التكامل بين المؤسسات الثقافية والتعليمية.)
- تقوم هذه المؤسسات بتغذية الطفل بالتوجيهات الاجتماعية، السياسية والثقافية والوطنية التي تتبناها وتنقلها الأجيال كموقف مطلوب ومرغوب لتحديد الهوية الوطنية.
- إذا كانت التربية المتحفية تمثل عملية انتقال الثقافة من جيل إلى جيل و إعداد الطفل اجتماعيا و ثقافيا في المجتمع بثقافته، و يدخل في ذلك ما تلقنه المؤسسات الثقافية (المتاحف) من تاريخ و معرفة ثقافية و علمية .فالتربية المتحفية بمثابة القناة التي تؤمن مرور الثقافة بين الأجيال و إحداث حالة من التناغم و الملائمة الاجتماعية بين الأفراد و المجتمع ، و مادامت ثقافة الطفل هي اللبنة الأولى لثقافة الإنسان و المجتمع ، فيجدر أن نقدم هذه الثقافة إلى أبنائنا في صورة قيم ستصير رغبتهم منذ صغرهم لمزيد من جرعاتها في صورة إمتاع وجداني عقلي يسعى إليه و يصبح التزاما بالنسبة له و لا يجبر

عليه، لا سيما و أن الثقافة تشكل ذاكرة الإنسان الحضارية التي تؤمن تجذره في الماضي و حضوره في الراهن، و رؤيته في المستقبل ، فهي بحق بوصلة ضابطة لإيقاع حركة الفرد و المجتمع[14].

الجزء الثاني: الدراسات السابقة:

1. دراسة "وودمان هارلد :Wood Man Harold"15

أوضحت أهمية المقالات التاريخية التي كتبها الساسة والصحفيون والموجودة في المتاحف، وقرأتها بما يساعد على تحليل وتفسير الوثائق التاريخية ونقد وجهات النظر المختلفة.

2. دراسة " هارلي كوبر :[16] Harly Cooper"

التي أوضح فيها أهمية استخدام المصادر الأصلية ودورها في تنمية مهارات الفهم والتطور التاريخي، التي تعمل على تنمية مهارات التفكير التاريخي كهدف تربوي.

3. دراسة (مكتب التربية بنيويورك) [17]

الخاصة بتدريب معلمي الموهوبين من خلال برنامج ثقافي قائم بين المدرسة وعدد من المتاحف بما تتضمنه من آثار، حيث أثبتت الدراسة أن للآثار دور هام في تنمية الشعور بالتغيرات والتطورات الحادثة على مستوى الثقافة والحضارة في أفريقيا، وكذلك زيادة فاعلية المعلمين نحو دراسة الآثار.

4. دراسة "هونتر [18] Hunter"

أوضحت أهمية لمتاحف في البيئة المحلية واحتوائها على مصادر تعلم، واستخدامها في تدريس الدراسات الاجتماعية من خلال برنامج قائم على مصادر التعلم المحلية، وكذلك زيارة الأماكن التاريخية والمباني والتعرف على الوثائق.

---

[14] عبد الفتاح مصطفى غنيمة. المتاحف والمعارض والقصور، مرجع سابق، ص95.

[15] Woodman Harold D: Defaces Speak for the mselves writing the Historical Essay, Social studies Texas, Vol.4, No.3, 1988.

[16] Harly cooper: young children's Thinking in History: Teaching History No.69, Oct.1992.

[17] New york city board of education "Ateacher enriehment program " 1983-1984. Division of curriculum and instruction. Gifted and telenteduint Evaluation Report New york office of education evaluation, 1984

[18] Hunter, Kathleen: "Teaching with Historic places" Eric clearing House for social studies, social scince, Education Bloomington, 1993.

5. دراسة "بيترز : [19] Peters

التي استخدم فيها زيارة المتاحف، والرحلات التعليمية، وكذلك الزيارات الميدانية كأنشطة تعليمية، يمكن من خلالها إثراء منهج الدراسات الاجتماعية في المرحلة الابتدائية.

6. دراسة "هاربر :[20] Harper"

أكدت على أهمية استخدام الأماكن التاريخية الأثرية حيث توظيفها في تدريس مناهج الدراسات الاجتماعية عن طريق زيارة تلك الأماكن والتعرف على القصص والأحداث المرتبطة بها والتي مرت بها، بما يؤدي إلى تنمية مهارات الملاحظة والإنتاج والتحليل ووزن قيم الأدلة التاريخية.

7. دراسة "براون – :[21] Brown"

أوضحت ن زيارة المؤسسات والجمعيات الأهلية والأشخاص والأماكن التاريخية، تزيد من تنمية وعي الطلاب أثناء تعاملهم مع المصادر الأصلية.

8. دراسة "لعلي جودة، وعاطف بدوي" [22]:

أوضحت أن زيارة الأماكن التاريخية متمثلة في القلاع والحصون، أدت إلى حدوث نمو في مهارات التفكير التاريخي.

9. دراسة "روبرت – :[23] Robert"

عن برنامج لإعداد المعلمين قبل الخدمة يهدف لتنمية الوعي الأثري عند المعلمين، حيث تضمن البرنامج محتوى عن الآثار القديمة قبل ظهور الكتابة، ومن أهم نتائج الدراسة حدوث تنمية للوعي الأثري لدى الطلاب المعلمين، متمثل في اهتمامهم بالمحميات الطبيعية على اعتبار أنها تراث.

---

[19] Peters, Ritchard: Hummans, Nature, Places, and Things: An social studies views of the world Global Horizons, the center for Applied Escosocial Studies corpus Christi Tx, 1994.

[20] Harper, Marilyn: " including Historic Places in the social studies" Social studies/ social, curriculum, Eric, 1997.

[21] Brown, Robert C: outdoor Learning center: Realistic social studies Experiences for K. 6, students, social studies, Vol. 89, Lssue 5, 1998.

[22] علي جودة، عاطف بدوي: "فعالية وحدة مقترحة عن القلاع والحصون التاريخية في تنمية مهارات التفكير التاريخي لدى تلاميذ الصف الثالث الإعدادي"، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، العدد الرابع والستون/ مايو 2000م.

[23] Robert. S, Grument: "Archaeology in the National historic Landmark program", National park service, Dep. Of interiror, Washington, D.C, 1988

10. دراسة "جوردان – Jordan" [24]:

اهتمت بالأنشطة التي يمكن أن يقوم بها تلاميذ المدارس الابتدائية لمساعدتهم على التعرف وفهم التراث الأثري من خلال تصميم بعض الأنشطة بهدف التعرف على الجانب الثقافي والتاريخي الذي تشتمل عليه المباني الأثرية.

11. دراسة "عاطف بدوي"[25]:

يوضح أهمية تعريف المناهج الدراسية للتراث الأثري، والعمل على ترسيخ الوعي بأهميته وكيفية التعامل معه والحفاظ عليه وتوظيفه بصوره وأشكاله المتميزة، واستخدام وسائل الإبداع الفني الحديثة في الاستفادة من رموز وشخصيات مشتقاه من التراث ودراسة القيم الجمالية في التراث الأثري، حيث ترجع أهمية التراث التاريخي إلى ما توارثه الأجيال السابقة للأجيال اللاحقة من شأنه أن يثير الدوافع ويقوي الهمم ويبعث الحماس لمزيد من الأعمال في مختلف مجالات الحياة، وهكذا تكون العظة والاقتداء من تراث الأسلاف، وكذلك دراسة التراث السياسي والحربي لما له من أهمية، حيث إن السياسة والحروف تلعب دوراً مهماً في تأمين الأوطان والحريات والدفاع عنها، وتأمين العمل في المجالات الأخرى، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، كما أن القوة السياسية والحربية مهمة جداً لإجراء الحوادث المتكافئة عن الاستفادة من التجارب السياسية والحربية السابقة وتحليل نتائجها وآثارها الموجودة في المتاحف الحربية للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل.

12. دراسة "سيوزان الباز – Susan Paz" 26:

أوضحت أهمية استخدام الوثائق التاريخية الموجودة في المتاحف؛ لتوضيح العلة التاريخية عن طريق استخدام الطلاب استراتيجيات الاستقصاء التاريخي عند قراءة تلك الوثائق التاريخية.

---

[24] Jordan, Amy: " Aprovidence History mgstery: Discover the History of Providence throught Architecture" National trust for historic presser vation, Washington, Dc., ED. No. 348241.

[25] عاطف محمد بدوي: "التربية التراثية ومواجهة بعض التحديات الثقافية الناجمة عن العولمة في محتوى مناهج التاريخ بالمرحلة الإعدادية"، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، مجلة القراءة والمعرفة، العدد السابع والعشرون، أكتوبر 2003م.

[26] Dela paz, susan: "Effects of Historical Reaconing instruction and writing strategy Nastery in culltutally and Academically Diverse Middle school classrooms". Journal of Educational Psychology, May, 2005, vol.97, Lssue2.

أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة والبحث الحالي يمكن تخليصها فيما يأتي:

1. يتفق البحث الحالي مع بعض الدراسات في التربية المتحفية وتنمية الوعي الأثري.
2. يتفق البحث الحالي مع الدراسات في إنها تبحث في لأهمية المتاحف وتربية الطلاب على زيارتها لتنمية وعيهم الأثري، وتشترك معها في الأطر العامة.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي:

1. يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث المنهجية المتبعة.
2. يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في تشكيل الإطار النظري.
3. يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في حجم العينة.
4. يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث البيئة التي أجريت فيها الدراسة، والأساليب الإحصائية في معالجة البيانات.
5. انفردت هذه الدراسة من بين الدراسات التي أطلع عليها الباحث بأنها تناولت طلاب المرحلة الثانوية.

أوجه استفادة البحث الحالي من الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن القول أن البحث الحالي قد استفاد من الدراسات والبحوث التي تم الاطلاع في جوانب متعددة من أهمها ما يأتي:

1. تمت الاستفادة منها في صياغة مقدمة البحث والتدرج في عرض أفكارها وصولاً لتعزيز مشكلة البحث وتحديدها، وأيضاً الاستفادة منها في الإطار النظري للبحث الحالي.
2. التعرف على أنواع المناهج العلمية المستخدمة فيها واختيار المنهج المناسب لطبيعة هذا الدراسة.
3. التعرف على الأساليب الإحصائية الملائمة في تحليل بيانات الدراسة الحالية.
4. الاستفادة منها في تفسير ومناقشة نتائج الدراسة الحالية وكيفية صياغتها صياغة علمية.

الفصل الثالث

منهجية البحث وإجراءاته

يتناول هذا الفصل وصفاً لإجراءات البحث من حيث تحديد منهجية البحث ومجتمعه وعينته وخصائصها، وأداة البحث من حيث نوعها وطريقة إعدادها والتحقق من صدقها وثباتها، والإجراءات الخاصة بالتطبيق الميداني والمعالجات الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات وفيما يلي عرض لهذه الإجراءات.

أولاً: منهج البحث:

استخدمت الباحثة في هذه البحث المنهج الوصفي التحليلي:

- حيث تم عمل مسح لأدبيات التربية خاصة في مجال المتاحف والوعي الأثري والآثار، بما أفاد ذلك في بناء الوحدة المقترحة وكذلك بناء مقياس الوعي الأثري.
- استخدمت الباحثة المنهج التجريبي "للمجموعة الواحدة"، حيث تم تطبيق مقياس الوعي قبلياً وبعدياً.

ثانياً: مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع طلاب المرحلة الثانوية بأمانة العاصمة للعام 2019/2018م.

ثالثاً: عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث من المجتمع الأصلي بطريقة عشوائية بسيطة، حيث تم اختيار 40 طالباً من طلاب المرحلة الثانوية بمدرسة الكويت بأمانة العاصمة.

رابعاً: أداة البحث:

نوع الأداة:

نظراً لطبيعة أهداف البحث فقد اعتمدت الباحثة على:

- بناء وحدة مقترحة في التربية المتحفية لتنمية الوعي الأثري لدى طلاب المرحلة الثانوية.
- بناء مقياس الوعي الأثري لطلاب المرحلة الثانوية أداة للبحث والتي من خلاله يتمكن من جمع البيانات والمعلومات التي تهدف إلى الإجابة عن أسئلة البحث الحالي وفرضياته.

أولاً: بناء الوحدة المقترحة:

- تضمنت الوحدة المقترحة ستة موضوعات دراسية حيث اشتمل كل موضوع على الأهداف، والوسائل التعليمية، والأنشطة المصاحبة، والمحتوى وطرق التدريس، والتقويم.
- تم بناء الوحدة في صورتها المبدئية وعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وفي ضوء ملاحظات المحكمين تم تعديل بعض النقاط في الوحدة وأصبحت الوحدة في صورتها النهائية.
- وتضمنت الوحدة الدروس الآتية:

- الدرس الأول: تصنيف المتاحف اليمنية.
- الدرس الثاني: المتاحف الرئيسية.
- الدرس الثالث: المتاحف الإقليمية ومتاحف العصر الحديث.
- الدرس الرابع: متاحف الموقع ومتاحف ذات طبيعة خاصة، والمتاحف التعليمية، ومتاحف التراث الفني.
- الدرس الخامس: متاحف لشخصيات هامة ومواقع تاريخية.
- الدرس السادس: تصور مقترح لمشروع إنشاء متحف.

ثانياً: بناء مقياس الوعي الأثري:

***الهدف من المقياس:**

قياس الوعي الأثري لدى طلاب المرحلة الثانوية، وذلك بعد دراستهم للوحدة المقترحة، ويتم ذلك عن طريق تطبيق المقياس قبل تدريس الوحدة، ثم تطبيقه بعد تدريس الوحدة لمعرفة مدى نمو الوعي الأثري لدى الطلاب؛ حيث تم بناء المقياس تبعاً لمواقف السلوكية التي يمكن من خلالها إظهار الوعي.

***صدق المقياس:**

- تم بناء المقياس في صورته المبدئية في ضوء التعريف الإجرائي للوعي الأثري في البحث الحالي وملامح مكونات الوعي الأثري المتمثلة في:

1-تعريف الآثار. 2-أهمية الآثار.

3-تصنيف الآثار. 4-المشكلات التي تواجه الآثار.

- ثم تم صياغة مفردات المقياس في ضوء ما سبق، وعرضها على مجموعة من المحكمين من المتخصصين في علم النفس والمناهج والآثار، وفي ضوء ملاحظاتهم تم تعديل صياغة بعض المفردات.

❖ **ثبات المقياس:**

طبق المقياس على عينة من طلاب الثانوية بمدرسة سيف بن ذي يزن بلغ عددهم ثلاثون طالباً، ثم حسب الثبات عن طريق معادلة ألفا كرونباخ، حيث بلغت نسبة الثبات 88%، وهي نسبة تصلح إلى أن يصبح المقياس في صورته النهائية.

❖ **زمن المقياس:**

تم حساب متوسط زمن انتهاء أداء أول طالب على المقياس وآخر طالب، حيث انتهى أول طالب بعد (40) دقيقة وآخر طالب بعد مضي (80) دقيقة وبذلك أصبح زمن المقياس يساوي (40) دقيقة.
وأصبح المقياس مكونا من (29) مفردة موزعة على أربعة أبعاد، والتي تمثل مكونات الوعي الأثري كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (1): يوضح مفردات المقياس موزعة على الأبعاد الأربعة:

البعد	المفردات	المجموع
تعريف الآثار	1-5-6-9-14-28	**6**
أهمية الآثار	2-3-10-11-12-13-16	**7**
تصنيف الآثار	4-7-8-17-27-29	**6**
المشكلات التي تواجه الآثار	15-18-19-20-21-22-23-24-25-26	**10**
المجموع		29

خامساً :إجراءات تطبيق أدوات البحث:

1. تم تطبيق مقياس الوعي تطبيقاً قبلياً على الطلاب عينة البحث البالغ عددهم (40) طالباً من مدرسة الكويت وذلك في الفصل الدراسي الثاني 2019/2018م.
2. بعد تطبيق المقياس مباشرة تم تدريس الوحدة المقترحة بواقع حصة واحدة أسبوعياً لمدة ست أسابيع.
3. تم تطبيق مقياس الوعي تطبيقاً بعدياً على الطلاب عينة البحث وبلغ عددهم النهائي (40) طالباً، وذلك بعد الانتهاء من الوحدة مباشرة.
4. تجميع المقياس بعد توزيعه مباشرة وذلك من أجل الحرص على الإجابة على أي استفسارات من أفراد العين.
5. إجراء التحليلات الإحصائية واستخراج النتائج ومناقشتها.
6. تفسير النتائج وتقديم التوصيات والاقتراحات بناء على النتائج.

سادساً: الأساليب الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية لبيانات أداة البحث بواسطة الحاسب الآلي، باستخدام الرزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية والإنسانية (spss). حيث تم حساب:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. استخدام الاختبار التائي (ت) T.test لمجموعة واحدة لدلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة للقياس القبلي والبعدي
3. معامل الفاكرونباخ لحساب ثبات الأداة.

الفصل الرابع

نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات والبحوث المقترحة

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج البحث ومناقشتها في ضوء الإطار النظري ونتائج البحوث والدراسات السابقة، إضافة إلى عرض توصيات البحث ومقترحاته.

يوجد فرض ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطي درجات طلاب المرحلة الثانوية في مكونات مقياس الوعي الأثري والمقياس ككل قبل وبعد تدريس الوحدة المقترحة لصالح التطبيق البعدي.

استخدمت الباحثة اختبار (ت) T.test لمجموعة واحدة لدلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة للقياس القبلي والبعدي على مقياس الوعي الأثري، ويتضح ذلك من جدول (2).

جدول (2): يوضح دلالة الفروق بين متوسطات درجات العينة على القياس القبلي والبعدي لمقياس الوعي الأثري:

م	البعد	القياس	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
1	تعريف الآثار	قبلي	2.1143	1.3671	9.150	39	0.001	دالة
		بعدي	5.4286	0.7391				
2	أهمية الآثار	قبلي	2.7714	2.0013	8.193	39	0.001	دالة
		بعدي	6.0857	1.1725				
3	تصنيف الآثار	قبلي	2.0286	1.0977	10.933	39	0.001	دالة
		بعدي	5.3143	0.7960				
4	المشكلات التي تواجه الآثار	قبلي	3.2286	1.6465	11.601	39	0.001	دالة
		بعدي	9.0286	0.7854				
المقاييس ككل		قبلي	9.6286	3.3439	17.035	39	0.001	دالة
		بعدي	26.000	1.9554				

يتضح من الجدول السابق:

أن قيمة (ت) للبعد الأول وهو تعريف الآثار (9.150) وهي دالة عند مستوى أكثر من 0.001، كذلك قيمة (ت) للبعد الثاني أهمية الآثار (8.193) وهي دالة عند مستوى أكثر من 0.01، والبعد الثالث الخاص بتصنيف الآثار كانت قيمة (ت) (10.933)، وهي دالة أيضاً عند مستوى أكثر من 0.001، كذلك البعد الرابع حيث كانت قيمة (ت) لهذا البعد الذي يمثل المشكلات التي تواجه الآثار تساوي (11.601) وهي أيضاً دالة عند مستوى أكثر من 0.001، كما يتضح أن قيمة (ت) لأبعاد المقياس ككل هي (17.035) وهي أيضاً دالة عند مستوى أكثر من 0.001.

وهذا يوضح أن قيمة (ت) المسحوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية بما يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية مرتفعة بين متوسطي درجات الطلاب قبلياً وبعدياً لصالح الأداء البعدي على مقياس الوعي الأثري.

أما عن انخفاض الوعي الأثري عند الطلاب قبل دراستهم الوحدة المقترحة، قد يرجع إلى عدة أسباب منها:

- أن موضوعات الوحدة المقترحة لم يتم تدريسها من قبل بشكل تفصيلي ومركز حول المتاحف والآثار اليمنية، إلا أنه تم الإشارة إلى ذلك في بعض هوامش كتاب الدراسات الاجتماعية بشكل مبسط دون شرح وافٍ على هيئة نشاطات يقوم بهما الطالب.
- أن أهداف الدراسات الاجتماعية في التعليم العام من المرحلة الأساسية حتى المرحلة الثانوية لم تهتم بشكل مباشر بالتربية المتحفية والآثار إلا من خلال صياغة بعض الأهداف قد ترتبط بالتربية المتحفية والوعي الأثري بشكل غير مباشر على سبيل المثال.

في الأهداف العامة للدراسات الاجتماعية في المرحلة الأساسية تم صياغة هدف عام على النحو الآتي:

- ❖ تنمية الوعي بأهمية دراسة البيئة وكيفية حمايتها واستثمارها وترشيد استهلاكها.

كما تم صياغة بعض الأهداف الوجدانية للدراسات الاجتماعية في المرحلة الإعدادية منها:

- ❖ تنمية الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها وكذلك الاهتمام بالوعي السياحي.

ومن ضمن الأهداف الخاصة للمواد الاجتماعية تنمية الوعي بأهمية السياحة وسبل تنشيطها وجهود الدولة في هذا السبيل.

ومع ذلك نجد أن هناك بعض الأهداف تم صياغتها بشكل مباشر تجاه الآثار مثل:

- يشيد الطلاب بالمعالم الأثرية الموجودة.
- يحافظ الطالب على تراث أجداده الموجودة.
- يعاون الطالب السائحين القادمين لزيارة.

ومع أن هذه الأهداف مصاغة تحت عنوان: الأهداف الخاصة، إلا أنه يصعب تحقيقها في ضوء طرق التدريس والوسائل التعليمية التقليدية التي يستخدمها معلمو الدراسات الاجتماعية.

أما في المرحلة الثانوية نجد أن هناك أهدافا مباشرة تجاه الآثار، فمثلاً تحت عنوان: الأهداف العامة لمادة التاريخ في المرحلة الثانوية في مجال الأهداف الوجدانية نجد أن هناك بعض الأهداف التي تسعى لتحقيق قدر من الوعي الأثري وهي:

- تنمية الوعي السياحي عن طريق إدراك الطلاب لأهمية حضارة سبأ القديمة.
- تنمية الوعي السياحي بقيمة التراث الحضاري اليمني وأثره في الحضارات الأخرى.
- تقدير قيمة الآثار الإسلامية كمظهر للحضارة الإسلامية.

يلاحظ على هذه الأهداف أنها ركزت على الوعي السياحي ومع أن هناك هدفا يركز على قيمة الآثار إلا أنه اختصر هذه القيمة في الآثار الإسلامية فقط.

لذلك ترجع الباحثة انخفاض درجات الطلاب في القياس القبلي على مقياس الوعي الأثري لعدم وضوح رؤية مباشرة لدى القائمين على مناهج الدراسات الاجتماعية بشكل عام، والتاريخ بشكل خاص للتوجه نحو التربية المتحفية والآثار تخطيطاً وتنفيذاً.

أما عن زيادة الوعي الأثري لدى الطلاب بعد تدريس الوحدة المقترحة فقد يرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- أن أهداف دروس الوحدة تم صياغتها بشكل سلوكي يمكن ملاحظته، وبالتالي يمكن قياسه، وأن هذه الأهداف ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالتعريف الإجرائي للتربية المتحفية والوعي الأثري.
- أن محتوى الوحدة ارتبط أيضاً بمكونات الوعي الأثري من حيث تعريف الآثار، وأهمية الآثار، وتصنيف الآثار، والمشكلات التي تواجه الآثار، وبالتالي تضمين مقياس الوعي الأثري هذه الأبعاد.
- أن الوحدة تضمنت على أنشطة تعليمية عن المتاحف اليمنية التي تحتوي على الآثار، بما قد يعمل على إثارة دوافع الطلاب للبحث والتقصي عن تلك الآثار وغيرها.
- كما أن طريقة التدريس غير التقليدية التي تم تنفيذ دروس الوحدة بها والمتمثلة في التعلم من خلال مجموعات والتعلم التعاوني، واستخدام بعض الوسائل التعليمية المرتبطة مباشرة بموضوع الوحدة المقترحة وطرح العديد من التساؤلات أثناء التدريس، أدى ذلك إلى زيادة المعرفة الأثرية لدى الطلاب.
- إن الوحدة المقترحة ركزت على توضيح العلاقة بين المتاحف وما تحتويه من آثار، وبالتالي جاء تقويم الوحدة من خلال مقياس الوعي الأثري لدى الطلاب، وهذا يؤكد وجود علاقة قوية بين المتاحف والآثار.

ويتفق ذلك مع دراسة كل من (فيرنرجونسون، وهوركان)، ودراسة (هونتر1993Hunter)، ودراسة (بيترز Peters1994)، ودراسة (هاربر1997Harper)، ودراسة (براون Brown1998)، ودراسة (جودة، بدوي 2000م)، حيث أكدت هذه الدراسات على أهمية استخدام المتاحف في تدريس الدراسات الاجتماعية بوجه عام والتاريخ بوجه خاص، وكذلك أهمية زيارة الأماكن الأثرية والتعرف عليها.

مما سبق يتضح أن الوحدة المقترحة كان لها فعالية في تنمية الوعي الأثري لدى طلاب المرحلة الثانوية عينة البحث، كما يتضح ذلك أيضاً من الفرق الواضح بين المتوسط الحسابي للقياس القبلي والبعدي لكل بعد من أبعاد القياس وكذلك القياس ككل.

ولذلك يمكن قبول فرض البحث الذي ينص على أنه: "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسط درجات الوحدة المقترحة لصالح التطبيق البعدي".

توصيات البحث:

- بما أن نتائج البحث أشارت إلى إمكانية تنمية الوعي الأثري لدى الطلاب، لذا يجب الاهتمام من خلال تدريس الدراسات الاجتماعية بهذا الجانب كهدف تربوي نسعى إليه، وذلك من خلال الاهتمام بالتربية المتحفية، بأن نجعل لها نصيباً من مناهج الدراسات الاجتماعية حتى ولو على هيئة وحدة من وحدات المنهج.
- بما أن طرق التدريس التي تم استخدامها لتنفيذ الوحدة المقترحة أثبتت فعاليتها في تنمية الوعي الأثري، لذلك يوصي بالتنوع في استخدام مثل هذه الطرق الحديثة، بما يساعد الطلاب على التعلم بأنفسهم والبحث عن الحقيقة والتقصي عنها بشكل يعمل على تنمية تفكيرهم ووعيهم الأثري، ومن هذه الطرق التقصي، والاكتشاف، وحل المشكلات، والتعلم التعاوني وغيرها.
- لما كان لوسائل التعليم غير التقليدية والمستخدمة في تنفيذ الوحدة المقترحة دور فعال في المساهمة في تنمية الوعي الأثري لدى الطلاب، لذا يوصي باستخدام العديد من هذه الوسائل خاصة الحديث منها مثل: الكمبيوتر عن طريق البرامج المختلفة التي تعمل على إثارة دافعية الطلاب للتعلم كبرنامج (البوربوينت) مثلاً، وكذلك تعريف الطلاب بالمواقع المهمة بالمتاحف والآثار على الشبكة المعلوماتية مما يساعد على سهولة حصول الطلاب على المعلومات الأثرية.
- كما أثبت النشاط المصاحب للوحدة المقترحة فعالية في تنمية الوعي الأثري لدى الطلاب خاصة الدرس الأخير، الذي يهدف إلى وضع تصور مقترح لمشروع إنشاء متحف، لذا نوصي القائمين على مناهج الدراسات الاجتماعية سواء المتعلمين أو الموجهين بالاهتمام بهذا النوع من الأنشطة التي يقوم بتنفيذها الطلاب مستخدمين في ذلك إمكانات البيئة المحلية.

❖ مثال: مشروع تزيين المدرسة في المناسبات الوطنية بلوحات توضح تلك المناسبة.

❖ إدخال جماعة المحافظة على الآثار ضمن جماعات النشاط المدرسي، بحيث يتعلم الطالب كيف يحافظ على آثار وطنه، وبالتالي تنمية الوعي الأثري لديه من خلال العمل في هذه الجماعة وما يتخلله من عقد ندوات وزيارات ميدانية، وعرض أفلام توضح الآثار في اليمن واهتمام الدولة بها.

مقترحات البحث:

في ضوء نتائج البحث يقترح الآتي:

- عمل دراسات مشابهة لمعرفة فعالية وحدة مقترحة أو برنامج نشاط مقترح أو مداخل تدريسية مقترحة؛ لتنمية الوعي الأثري لدى طلاب المرحلة الأساسية.
- قياس الوعي الأثري لدى معلمي الدراسات الاجتماعية بشكل عام ومعلمي التاريخ بشكل خاص.
- عمل برامج تدريبية لمعلمي الدراسات الاجتماعية ومعلمي التاريخ أثناء الخدمة بهدف تدريبهم على تنمية الوعي الأثري لدى المتعلمين.
- تقويم الوعي الأثري لدى المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- عمل مشروع يهدف إلى النهوض بالتربية المتحفية ، من خلال الاستفادة من المتاحف وعلاقتها بالتعليم النظامي وذلك بمشاركة المتخصصين في مناهج الدراسات الاجتماعية والتاريخ بصفة خاصة والآثاريين؛ لتنمية الوعي الأثري لدى طلبة التعليم العام.

المراجع

1. أحمد حسين اللقاني: اتجاهات حديثة في تدريس التاريخ، القاهرة عالم الكتب، 1979م.
2. إمام مختار حميده، صلاح عرفه، حسن القرش، محمد رمضان، أمير القرشي: تدريس الدراسات الاجتماعية في التعليم العام، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2000م.
3. إيناس الشافعي محمد عبد الفتاح: "فعالية برنامج نشاط في الدراسات الاجتماعية لتنمية الوعي الأثري لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي"، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية جامعة عين شمس، 2001م.
4. جورج هين: نشرة الواحة، نشرة إلكترونية علمية دورية، تصدر عن واحة الأمير سلمان للعلوم، السنة الأولى العدد الثالث، جمادي الأول/ جمادي الآخرة 1425هـ.
5. رولان بريتون. ترجمة. أحمد خليل خليل. جغرافيا الحضارات. منشورات عويدات بيروت لبنان. 1998.
6. سعيد إسماعيل علي: مقدمة في التاريخ للتربية، القاهرة، عالم الكتب، 1995م.
7. عاطف محمد بدوي: "التربية التراثية ومواجهة بعض التحديات الثقافية الناجمة عن العولمة في محتوى مناهج التاريخ بالمرحلة الإعدادية"، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، مجلة القراءة والمعرفة، العدد السابع والعشرون، أكتوبر 2003م.
8. عبد الفتاح مصطفى غنيمة. المتاحف والمعارض والقصور، ط1، دار المسيرة، عمان الأردن.
9. علي جودة، عاطف بدوي: "فعالية وحدة مقترحة عن القلاع والحصون التاريخية في تنمية مهارات التفكير التاريخي لدى تلاميذ الصف الثالث الإعدادي"، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، العدد الرابع والستون/ مايو 2000م
10. فيرنر جونسون، وهوركان: المجاميع المتحفية وأساليب تخزينها، ترجمة رباب عثمان سعيد، بغداد، دار آفاق عربية، 1985م.
11. Brown, Robert C: outdoor Learning center: Realistic social studies Experiences for K. 6, students, social studies, Vol. 89, Lssue 5, 1998.
12. Dela paz, susan: "Effects of Historical Reaconing instruction and writing stratege Nastery in culltutally and Academically Diverse Middle school classrooms". Journal of Educational Psychology, May, 2005, vol.97, Lssue2.
13. Harly cooper: young children's Thinking in History: Teaching History No.69, Oct.1992.
14. Harper, Marilyn: " including Historic Places in the social studies" Social studies/ social, curriculum, Eric, 1997.
15. htt://www.emoe.erg/Arabic/Departments Museum تصفح 3/7/2019
16. htt://www.ru4arab.ru/cp/eng. تصفح 2019/7/1م

17. Hunter, Kathleen: "Teaching with Historic places" Eric clearing House for social studies, social scince, Education Bloomington, 1993.
18. J.A Rondal. F hotgar. Psychologie de l‹enfant et de l‹adolescent. Edition 2000. Labor . paris
19. Jordan, Amy: " Aprovidence History mgstery: Discover the History of Providence throught Architecture" National trust for historic presser vation, Washington, Dc., ED. No. 348241.
20. New york city board of education "Ateacher enriehment program" 1983-1984. Division of curriculum and instruction. Gifted and telenteduint Evaluation Report New york office of education evaluation, 1984
21. Peters, Ritchard: Hummans, Nature, Places, and Things: An social studies views of the world Global Horizons, the center for Applied Escosocial Studies corpus Christi Tx, 1994.
22. Robert. S, Grument: "Archaeology in the National historic Landmark program", National park service, Dep. Of interiror, Washington, D.C, 1988
23. Woodman Harold D: Defaces Speak for the mselves writing the Historical Essay, Social studies Texas, Vol.4, No.3, 1988.
24. www.aam-us.org
25. www.alkhanqah.wordpress.com (journal of the American Research)www.alarabimag.com

أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة

The Importance of Developing Roles of Ibb University in Adult Education and Continuing Education in accordance with Requirements of Sustainable Development

الباحثة/ أبتهال محمد عبد الله شبيب[1]

(1)طالبة دكتوراه – كلية التربية – جامعة إب

الملخص:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على درجة أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة وفقاً لاستجابات أفراد عينة البحث وهم الخبراء المشاركون. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وتحدد مجتمع البحث بالخبراء المتخصصين في تعليم الكبار والتعليم المستمر وأصول التربية والإدارة التربوية والتخطيط التربوي في الجامعات اليمنية، والقيادات الإدارية في الجهاز العام لمحو الأمية وتعليم الكبار. ولغرض جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، استخدمت الباحثة الاستبانة، وتم تحليل البيانات احصائياً باستخدام برنامج (SPSS)، مستخدمة بذلك المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للإجابة عن هدف البحث، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها ما يأتي:

– احتل مجال تطوير البعد الاقتصادي فقد جاء في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.43)، وبوزن نسبي (88.6)، بينما جاء مجال تطوير البعد الوطني والسياسي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.40)، وبوزن نسبي (88.1)، كذلك جاء مجال تطوير البعد المهني والثقافي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.39)، وبوزن نسبي (87.8)، وجاء مجال تطوير البعد التكنولوجي في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.35)، وبوزن نسبي (87.1) ، وحصل مجال تطوير البعد الاجتماعي والبيئي على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.33)، وبوزن نسبي (86.8).

الكلمات المفتاحية: أدوار الجامعة - جامعة إب - تعليم الكبار والتعليم المستمر – متطلبات التنمية المستدامة.

Abstract:

This research aimed at identifying the importance of developing the roles of Ibb University in adult education and continuing education in accordance with requirements of sustainable development according to the responses of the individuals of the research sample, who are the participating experts. The researcher has used the descriptive survey approach, and identified the research population with experts specializing in adult education, continuing education, fundamentals of education, educational administration and educational planning in Yemeni universities, and administrative leaders in the general apparatus for literacy and adult education. For the purpose of collecting data and information related to the research topic, the researcher has used a questionnaire, and the data was analyzed statistically using the SPSS program, using the arithmetic averages and percentages. The researcher has concluded with a set of results, the most prominent of which are the following:

- The field of developing the economic dimension was ranked first, with an arithmetic average (4.43), and a relative weight (88.6), while the field of developing the national and political dimension came in second place with an arithmetic average (4.40), and with relative weight (88.1). The field of developing the professional and cultural dimension came in third place with an arithmetic average (4.39) and a relative weight (87.8). The development of the technological dimension ranked fourth, with an arithmetic average (4.35), and a relative weight (87.1). The field of developing the social and environmental dimension ranked fifth with an arithmetic average (4.33), and a relative weight (86.8).

Key words: university roles - Ibb University - adult education and continuing education - sustainable development requirements.

1. مقدمة البحث:

يعد التعليم الركيزة الأساسية في المسارات التنموية للنظم المجتمعية المختلفة، فمخرجات نظام التعليم هي مدخلات رئيسة للعملية التنموية في النظم المجتمعية الأخرى، فبالتعليم تكتسب المعرفة ومن خلاله يتم إنتاجها وعبر مخرجاته يتم توظيفها في مختلف الأبعاد التنموية، ومن هنا يتبين أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في كافة المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويعد التعليم حجر الأساس في عملية التنمية؛ لأن نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات يعتمد اعتمادًا كبيرًا على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع (وزارة التخطيط، 2004، 111).

وفي ظل التحديات العالمية المتسارعة في المعرفة العلمية والثورة التكنولوجية التي أصبحت تواجه المجتمعات ظهرت الحاجة إلى تطوير دور الجامعات لأنظمتها وبرامجها التعليمية والتدريبية، الأمر الذي ترتب عنه ظهور العديد من الأنظمة التعليمية، وكان اهمها وأبرزها نظام تعليم الكبار والتعليم المستمر، بحيث يكون قادرة على الاستجابة بفاعلية لحاجات التعليم والتدريب المتغيرة، بما يسهم في إعداد القوى البشرية القادرة على خدمة المجتمع وتطوره، فالاستثمار في التعليم تنعكس ثماره على مستوى الفرد والمجتمع في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة (عبد العظيم ،2012، 1).

ولذا فقد اصبحت برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر المتنوعة من المجالات المهمة التي تعبر عن خدمة الجامعة لمجتمعها، إذ تعد تلك البرامج في صورها ومستوياتها المتعددة ضرورة تنموية لكافة المجتمعات المتقدمة والنامية، وهذا ما أكدت علية معظم الدراسات التي أجريت في هذا المجال كدراسة حمدان (2006)، دراسة العريقي(2008)، دراسة حجر(2012)، ولعل ذلك يرجع إلى أهمية فتح فرص التأهيل والتدريب للكبار في من خلال برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر في مختلف التخصصات العلمية والمهنية بما يلبي احتياجاتهم وأدوارهم ومسؤولياتهم المجتمعية، والعمل على استمرارها (خاطر، 2015، 263).

ولقد أشار التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة (2012 ،5) أن جهود اليمن نحو تحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاث الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، اتسمت بالتفاوت الملحوظ بين مستويات التقدم من ركيزة إلى أخرى، والواقع أن اليمن لاتزال أمامها تحديات كبيرة قائمة في مختلف مجالات التنمية المستدامة.

وتؤكد دراسة (الشهاري والغيلي، 2013) أن للتغيرات المتسارعة في مجال التنمية في اليمن دور كبير في الاهتمام بفتح مراكز خاصة بتعليم الكبار والتعليم المستمر في الجامعات اليمنية حتى أصبح في ظل التوجهات الحديثة أحد المجالات الهامة، وقد خطت بعض الجامعات خطوات كبيرة في الاهتمام بالتعليم المستمر، وذلك بتقديم أنشطة وبرامج تعليمية وتدريبية.

وعلى الرغم الجهود المبذولة التي تقوم بها الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب، إلا نها مازالت تعاني من الجمود والضعف في أدورها تجاه برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر، إذ أن نسبة وجود برامج

تعليم الكبار والتعليم المستمر منخفضة مقارنة ببقية البرامج الأكاديمية والتدريبية التي تقدمها الجامعات اليمنية. ومن هذا المنطلق هدف البحث الحالي الى التعرف على واقع دور جامعة إب في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر، حتى تتمكن الجامعة تطوير وتحسين هذا الدور، وتحقيق مستوى تعليمي يضمن رفع مستوى الفرد اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا ليمكنه من تطوير ذاته وبناء مجتمعه على أسس علمية سليمة.

2. **مشكلة البحث:**

أن برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر بما تقدمه من أدوات وآليات جيدة للتعلم والتدريب وتطوير المهارات الحياتية، قد أصبحت تمثل قوة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة (الرافعي، 2012، 35)، لذلك فقد سارعت العديد من الجامعات إلى فتح مراكز التعليم المستمر لاستيعاب الكبار ممن فاتهم فرص التعليم والتدريب بقصد تطوير مهاراتهم واكتسابهم مهارات وحرف جديدة في مختلف البرامج التي تقدمها تلك المراكز بما يخدم كافة مجالات التنمية.

وتشير دراسة المجيدي (2007 ،159) أنه نظرا لحداثة الجامعات اليمنية وقلة إمكانياتها المادية والبشرية، فإنها في الواقع مازالت تواجه تحديًا كبيرًا في تحقيق أهدافها لاسيما بعد أن زادت هذه الأهداف تعقيدًا بالقفزات المتسارعة للمعطيات العلمية والتكنولوجية التي وسعت الفجوة بين نظام يواكب المستجدات ونظام تغلب عليه الأساليب التقليدية في كافة المجالات، وأصبح عاجزًا عن تجاوز معطيات القرن الواحد والعشرين إلى حد كبير، الأمر الذي أصبح يتطلب من الجامعات زيادة آفاق التطوير لبرامجها بعزيمة جادة وخطى حثيثة حتى تسهم في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع اليمني. وكما أشار تقرير البنك الدولي (2010 ،57) أنه على الرغم من الجهود التي تقوم الجامعات في اليمن في تطوير برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر، إلا أنه ما يزال هناك قصور لدى الجامعات في أداء هذا الدور، وعزوف عدد من الجامعات عن الإسهام في التعليم المستمر للكبار، إذ تؤكد المؤشرات الإحصائية أن الاهتمام ببرامج التعليم المستمر للكبار على قلته إنما يتمركز حول محو الأمية الأبجدية، والقلة من الجامعات التي تسهم في هذا المجال لا تقدم خدمات متكاملة تلبي متطلبات المجتمع. ويشير التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة (2012 ،30)، أن توفر بعض الأسس وأولويات البحث العلمي والتطوير والتي تنتشر في بعض الجامعات والمراكز البحثية التابعة لها، وتتفاوت نشاطاتها من حيث الحجم والفاعلية مع غياب التنسيق فيما بينها، ونقص التمويل والتجهيزات اللازمة، مما يتطلب وضع استراتيجية لعمل الجامعات بالشكل المطلوب، حتى تناسب مع أهدافها على المدى الطويل، وإنشاء كيان مؤسسي يقوم بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية والجامعات والمراكز البحثية ووضع المعالجات للمعوقات القائمة، وتحسين التعليم والاستثمارات في مجال البحث والتطوير.

وفي هذا السياق أيضًا تؤكد دراسة التبالي (2014، 31) ضعف دور جامعة إب في تنفيذ أنشطة وبرامج التدريب والتعليم المستمر في خدمة المجتمع، وأنها تقوم بدور متوسط يقتصر في عند حد فتح

قسم تعليم الكبار والتعليم المستمر يقتصر دوره في إعداد معلمي محو الأمية وتعليم الكبار، كما تؤكد دراسة (الفخري، 2014، 200) أن هناك واقعا مترديا لبرنامج تعليم الكبار في أبعاده الثلاثة التدريس والنشاط البحثي وخمة المجتمع، وافتقاره لكثير من متطلبات التطوير، كما تشير الدراسة على وجود ضعف في مستويات وأشكال التكامل والتعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي.

والواقع أن عملية تطوير دور جامعة إب في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر يتطلب توفير الدعم، وتضافر الجهود الرسمية والمجتمعية، بما يلبي متطلبات التنمية واحتياجات المجتمع، استجابة للتوجهات العالمية وتوصيات الندوات والمؤتمرات التي تدعو الى تطوير برامج التعليم الجامعي وبالأخص برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر، وذلك لمواكبة مستجدات التطور المتسارعة في المعرفة العلمية والتكنولوجية التي أصبحت من متطلبات التنمية التي تنشدها اليمن.

وانطلاقاً من أهمية دور جامعة إب، والتحدي الذي تواجهه في خدمة المجتمع وتنميته التي تعد من أهم وظائف الجامعة، سعت الباحثة إلى التعرف على واقع دور جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر، وذلك تلبية لمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي تنتمي إليه والتفاعل بينها وبينه بما يساعد في تحقيق طموحات وتطلعات المجتمع في مواكبة التطورات والتغيرات العالمية المتسارعة في العديد من مجالات الحياة، بحيث يكون التعليم وثيق الصلة بحياة الأفراد ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم، وفق ظروف ومتطلبات المجتمع، وعليه يمكن صياغته مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

ما أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما درجة أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي؟
2. ما درجة أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي والبيئي؟
3. ما درجة أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة في البعد الوطني السياسي؟
4. ما درجة أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة في البعد الثقافي والمهني؟
5. ما درجة أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي؟

3. **أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى التعرف على أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على درجة أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي.
2. التعرف على أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي والبيئي.
3. التعرف على درجة أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة في البعد الوطني السياسي.
4. التعرف على درجة أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة في البعد الثقافي والمهني.
5. التعرف على درجة أهمية تطوير أدوار جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي.

4. **أهمية البحث:**

وتتمثل الأهمية العملية والنظرية لهذا البحث في الآتي:

- قد يفيد هذا البحث منظمات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية، في مساعدة الجامعة ودعمها بما يكنها من تطوير دورها في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر بشكل إيجابي وفعال.
- قد يفيد هذا البحث الباحثين في الدراسات العليا في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر.
- قد يفيد هذا البحث ذوي الاختصاص في تصحيح مسار هذا النوع من التعليم بكل مجالاته، وتقويمه بما يضمن جودة العمليات التعليمية.
- يتضح أهمية هذا البحث في كونه يقدم إطار نظري حول دور الجامعات في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر يمكن أن يستفيد منه الباحثين في هذا المجال العلمي.
- أهمية الجهود الرسمية والأكاديمية لتطوير برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر في خدمة المجتمع.
- يعد هذا البحث من الجهود العلمية (حسب علم الباحثة) التي تناولت موضوع تطوير دور الجامعة في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر، وكيفية توظيف هذا النوع من التعليم في خدمة المجتمع.
- قد يمثل هذا البحث إضافة علمية للمكتبات العربية بشكل عام واليمن على وجه الخصوص بما يجعله مرجعا لكل المهتمين بدراسة دور الجامعة بمجال تعليم الكبار والتعليم المستمر.

5. حدود البحث:

أقتصر موضوع هذا البحث على التعرف على واقع دور جامعة إب في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة (البعد الأكاديمي والإداري، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد الوطني والسياسي، البعد الثقافي والمهني، البعد التكنولوجي)، من خلال وجهة نظر الخبراء في هذا المجال من المتخصصين في الإدارة التربوية وأصول التربية، والاكاديميين العاملين بمراكز تعليم الكبار والتعليم المستمر في الجامعات اليمنية، بالإضافة إلى القيادات الإدارية الممارسة للعمل في جهاز محو الأمية وتعليم الكبار في محافظة إب، وقد تم تطبيق هذا البحث خلال العام الجامعي 2018/2017.

6. مصطلحات البحث:

أ- دور الجامعة:

يعرف الأقرع وهجرس (2009، 151) دور الجامعة بأنه: مجموعة من الأنشطة والرامج العلمية المتخصصة والخدمات الاجتماعية والعلمية والثقافية التي يمكن أن تقدمها الجامعة بشكل برامج مخطط لها بصورة علمية دقيقة.

وتعرف الباحثة دور الجامعة بأنه: مجموعة من الخبرات والبرامج والتخصصات العلمية التي تقدمها الجامعة في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر بهدف رفع كفاءة وإنتاجية أفراد المجتمع.

ب- تعليم الكبار:

يعرفه محمود (2012) بأنه: مجموعة من الأنشطة سواء كانت نظامية أو غير نظامية وبصرف النظر عن مدتها التي تقدم وفقًا لحاجات ومتطلبات الدارسين الكبار ومجتمعهم، وذلك إكسابهم المعارف والمهارات التي تساعدهم على تكوين مهارات جديدة وتحسين مؤهلاتهم وإكسابهم اتجاهات جديدة تمكنهم من التكييف مع أنفسهم ومع مجتمعهم الذي يعيشون فيه.

تعرفه الباحثة تعليم الكبار بأنه: البرامج التعليمية والتدريبية الموجه للكبار من حرموا من الالتحاق بالتعليم النظامي أو التعليم الجامعي بهدف إكسابهم معارف ومهارات وخبرات تعليمية وحياتية تمكنهم من الاندماج في مجتمعهم وتحسين أحوالهم المعيشية.

ج- التعليم المستمر:

يعرف عبد العظيم (2012، 1) التعليم المستمر بأنه: عملية التعليم المنهجية التي تهدف إلى تحسين المعارف والمهارات والكفاءات الشخصية والمدنية والاجتماعية عن طريق دمج مجموعات مختلفة من المعارف والمهارات لابتكار معارف جديدة، ويعرف بالتعليم مدى الحياة، ويشمل جميع مراحل التعليم النظامي وغير النظامي للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وتعرف الباحثة التعليم المستمر بأنه: مجموعة من المعارف والمهارات والمعلومات التي تقدمها جامعة إب للأفراد الملتحقين بها، وتساعدهم على تعلم الأشياء الجديدة طيلة سنوات حياته وتمكنه من تحصيل العلوم المختلفة في كافة المجالات المعرفية سواء بالاعتماد على دافع شخصي أو مهني أو تدريبي.

د- التنمية المستدامة:

يعرف صالح (2011، 100) التنمية المستدامة بأنها: عملية فاعلة التغيير يقوم بها المجتمع بأكمله، ويتناغم فيها استغلال الموارد، وتوجهات الاستثمار والجوانب التكنولوجية في التنمية، وكذلك تغيير المؤسسات وتعزيز كل إمكانيات الحاضر والمستقبل من أجل الوفاء باحتياجات الإنسان وطموحه.

وتعرف الباحثة التنمية المستدامة بأنها: عملية التطوير والتقدم والتي تعمل على تحسين جميع نواحي حياة الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه، وتتضمن التنمية المستدامة تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليمية وتكون التنمية بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم.

الإطار النظري للبحث

1. التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة وحتى بين الدول المتعددة، وتكمن أهمية التنمية المستدامة، كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الألويات لابد من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لتتمكن من ترك إرث للجيل القادم (أبو النصر ومدحت، 2017، 91).

إن محور الارتباط بين التعليم والتنمية هو الإنسان، حيث يسهم التعليم في تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل في القطاعات المختلفة، وتأهيلها للقيام بمسؤولياته في مختلف المستويات القيادية للعمل، وذلك عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة، وتهيئتها لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، والتوازن في تأهيل تلك القوى حسب الاحتياجات المتغيرة (الأغبري، 2003، 25).

وتتميز التنمية المستدامة بأبعاد متعددة ومختلفة تتداخل فيما بينها، ومن ثم فإن التركيز عليها من شأنه إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة وقد تناول الأدب التربوي أبعاد أساسية تشكل أركان التنمية المستدامة المترابطة التي من خلالها تتحقق الاستدامة ومن هذه الابعاد ما يلي:

- **البعد الاقتصادي:** يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ولا تتحقق الرفاهية الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر إلا باقتصاد قوي،

- **البعد الاجتماعي:** في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة في رفض الفقر والبطالة والتفرقة، ويتحلى هذا البعد الاجتماعي بوصفة أساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي، وهو حق الإنسان في العيش في بيئية نظيفة وسلمية يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات الاجتماعية (الكردي، 2017، 36).
- **البعد السياسي:** يؤكد هذا البعد على أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني سياسات التنمية المستدامة، ووضع استراتيجيات تحقيقها، والالتزام بتنفيذ برامجها من خلال إنجازات وإجراءات وتشريعات يتم الالتزام بها، بالإضافة إلى ذلك ضرورة ضمان المشاركة الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية بطريقة كاملة في اتخاذ القرار المجتمعي وتمتعهم بالحرية الإنسانية والسياسية (أبو النصر ومدحت، 2017، 105).
- **البعد الثقافي:** تؤكد التنمية الثقافية دائما على الدور المحوري للثقافة في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للإنسان، وهذا ما أكدت علية منظمة اليونسكو في وثائقها ومؤتمراتها، حيث أكدت على أهمية وضع الثقافة في صميم سياسة التنمية، وهو يشكل استثمارًا أساسيًا في مستقبل العالم، وشرطًا مسبقًا لعولمة ناجحة تأخذ في عين الاعتبار مبادئ التنوع الثقافي (بن معمر، 7،2018).
- **البعد التكنولوجي:** ويعني هذا البعد استخدام التكنولوجيا النظيفة التي لها نفايات بسيطة أوليس لها نفايات واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة (أبو النصرومدحت، 2017، 106)، وقد لخص برنامج الأمم المتحدة عام (2004) مؤشرين رئيسين هما: مؤشر تنافسية القطاع الصناعي والإنجاز التكنولوجي، كما أن هناك مؤشرات البحث والتطوير والإنفاق على هذا الأخير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي (شيلي، 2014، 75).

2. **واقع دور جامعة إب في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر:**

تأتي قضية الاهتمام بالتعليم المستمر على مستوى جامعة إب، وذلك من منطلق تطوير دور الجامعة لمواكبة التطورات الراهنة من جهة، واستيعاب الأعداد الكبيرة من خريجي الثانوية العامة من جهة أخرى، وذلك بإتاحة فرص التحاق الطلاب ببرامج التعليم المستمر لحملة الشهادات الثانوية الذين لم تتاح لهم فرصة سياسة القبول بالكليات والجامعات، لعدم قدرتها على استيعاب الأعداد المتزايدة في الطلب على التعليم في مختلف كليات الجامعة، ويعد قسم تعليم الكبار والتعليم المستمر في كلية التربية بجامعة إب من الأقسام المتميزة والنادرة في برامج التعليم الجامعي في اليمن، إذ يعد القسم الوحيد على نطاق الجامعات اليمنية وأحد الأقسام النادرة على مستوى الجامعات في الوطن العربي، وقد أنشئ هذا القسم في عام (1998) وذلك بموجب القرار الصادر من مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 1998/5/5 بشأن الموافقة على اعتماد الأقسام الأكاديمية بكلية التربية (جامعة إب ، 2001 ،2)، وأشارت دراسة الفخري (2014 ،85) أن جامعة إب تعد من الجامعة اليمنية التي تولي اهتماماً كبيراً ببرامج تعليم الكبار والتعليم المستمر، غير أن هذا الاهتمام مازال محدود ويقتصر على فتح برنامج أكاديمي في

إطار قسم تعليم الكبار والتعليم المستمر يهتم بإعداد معلمي تعليم الكبار، وقد تخرج من هذا القسم عدد كبير من الكوادر المؤهلة للعمل في مختلف برامج تعليم الكبار، ومع ذلك لم تبادر وزارة التربية والتعليم للاستفادة من مخرجات هذا البرنامج بشكل فاعل يرقى إلى مستوى التحدي الذي تفرضه ظاهرة الأمية ومتطلبات تعليم وتدريب الكبار ممن حرموا من التعليم في المجتمع اليمني، وفي إطار خدمة المجتمع المحلي سعت جامعة إب من خلال قسم تعليم الكبار والتعليم المستمر التابع لكلية التربية إلى تنفيذ عدد من المشاريع أهمها مشروع اليونسكو "يونيليت" وقد تم تدشين هذا المشروع الاقليمي عام (1998) بدعم من منظمة اليونسكو، وللأسف تعثر هذا المشروع في اليمن في الوقت الذي نجح في بعض البلدان العربية، ويتضح مما سبق أن أغلب الجهود التي قامت بها جامعة إب في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر ظلت متمركزة حول البرنامج الأكاديمي تعليم الكبار ضمن البرامج الأكاديمية في كلية التربية، الذي يؤهل الطلبة في هذا البرنامج على أن يكونوا معلمين ذو كفاءة وخبرة عند العمل في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، وهذه الجهود لجامعة إب قد سلطت الضوء والاهتمام على برامج محو الأمية الأبجدية والوظيفية فقط، ولم تأخذ بعين الاعتبار المفهوم الشامل لمجال تعليم الكبار والتعليم المستمر الذي يشمل أنواع مختلفة من برامج التعليم والتدريب والتأهيل، وكانت جامعة إب بمعزل عن التنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع، هذا الواقع يجعل دور جامعة إب في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر دوراً ضعيفا يحتاج إلى إعادة نظر وتحديث، حتى تؤدي جامعة إب دورها في هذا المجال بالشكل المطلوب أسوة بالجامعات العربية والعالمية.

وقد أتضح من خلال الدراسات كدراسة حجر(2012)، دراسة السنبل والتبالي(2017)، أن ضعف قدرات الجامعات اليمنية في التوسع بتقديم برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر، ومنها جامعة إب يرجع في الأساس إلى العديد من التحديات والمعوقات التي تمثل تحول دون التوسع في برامج هذا النوع من التعليم الذي يشكل أهمية كبيرة في خدمة المجتمع وتنميته، ومن أهم هذه التحديات والمعوقات التي تواجه تعليم الكبار والتعليم المستمر في الجامعات اليمنية بشكل عام، وجامعة إب على وجه الخصوص، كما وردت في(وزارة التعليم العالي، 2006، 43): قلة الموارد المالية، عدم الاستقلالية المالية رغم أن القانون يمنح الجامعات الاستقلالية الكاملة، ضعف المرافق والبنى التحتية لإقامة البرامج والدورات والندوات والفعاليات الخاصة بتعليم الكبار والتعليم المستمر، فأغلب الجامعات الحكومية تفتقر إلى المكتبات والوسائل التعليمية، والمختبرات والأجهزة وشبكات الاتصالات، غياب برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر ضمن اقسامها الأكاديمية، وضعف استجابة الجامعات نحو خدمة المجتمع ، وغياب اهتماماتها بقضايا الوطن، والقصور في الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للجامعات، وعدم الاهتمام من قبل القائمين في الجامعة ببرامج تعليم الكبار والتعليم المستمر كون هذا المجال ذو نظرة دونية بوصفه مجالًا تقليدي غير حداثي لا يتمتع بإقبال أو بالاهتمام المجتمع .

وفي ذات الإطار أكدت دراسة التبالي (2014، 32) على أن هناك معوقات كبيرة تقف أمام الجامعة في خدمة المجتمع والتعليم المستمر، ومن أبرزها عدم وجود مركز أو وحدة تقدم برامج في التعليم المستمر وخدمة المجتمع، وندرة وجود متخصصين للعمل في مجال التعليم المستمر وخدمة المجتمع تخطيطًا وتنفيذًا وتقويمًا، محدودية الحوافز التي تشجع أعضاء هيئة التدريس للقيام بدورهم في خدمة المجتمع، انشغال أساتذة الجامعة بأعمالهم التدريسية، وضعف تنمية وتعزيز ثقافة التعليم المستمر في خدمة المجتمع.

ويتضح من خلال ما سبق أن الدور الذي تقوم به جامعة إب في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر لايزال يعاني من الضعف وعدم الاهتمام ببرامج تعليم الكبار والتعليم المستمر بالرغم من حاجة المجتمع اليمني إلى هذا النوع من التعليم بما يلبي حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية.

وانطلاقا من أهمية التعليم المستمر في عملية التنمية فإن الجامعة مطالبة بأن يكون لها دور كبير وفاعل بالاهتمام ببرامج تعليم الكبار والتعليم المستمر، والتوسع والتنوع في برامج هذا النوع من التعليم ليشمل الأعداد الكبيرة من القوى البشرية ممن فاتهم فرص التعليم الجامعي ، والطامحين إلى تغير تخصصاتهم أو تجديد معارفهم ومهاراتهم من العاملين في المؤسسات الرسمية والأهلية بما يمكنهم من الأسهام بشكل فاعل في خدمة المجتمع في مختلف مجالات التنمية.

3. دراسات سابقة:

أ - دراسات المحلية:

- **دراسة الفخري** (2014): هدفت هذه الدراسة الى تقديم تصور مقترح لتفعيل دور جامعة إب في برنامج تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (120) فرداً من القيادات الإدارية والتربوية بجامعة إب والإدارة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بمحافظة إب مدعمة بعينة صغيرة من طلبة البرنامج بحجم (10) طلبة، واستخدمت الدراسة ثلاث أدوات: بطاقة مقابلة، واستمارة مسح مكتبي للتعرف على واقع متطلبات برنامج تعليم الكبار، واستبانة خاصة بالتعرف على المتطلبات التي ينبغي توفرها لتطوير البرنامج في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج منها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد العينة حول متطلبات تطوير البرنامج في ضوء توجهات مجتمع المعرفة، وفي ضوء معطيات الإطار النظري ونتائج المسح الميداني لواقع البرنامج ومتطلبات تطويره تم وضع تصور مقترح لتطوير البرنامج في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

- **دراسة التبالي** (2014): هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قيام جامعة إب بالأدوار المطلوبة منها في التعليم المستمر وخدمة المجتمع، والمعوقات التي تعيق دورها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس .واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على استبانة طبقت على(176) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتوصلت الدراسة إلى ضعف مستوى قيام جامعة إب بالأدوار المطلوبة منها في التعليم المستمر

وخدمة المجتمع وأن من أبرز المعوقات التي تعيق دورها عدم وجود مركز أو وحدة في الجامعة تقدم برامج وأنشطة في التعليم المستمر وخدمة المجتمع، ومحدودية الموارد المالية، وندرة دعم البحوث والباحثين، وندرة وجود متخصصين للعمل في تخطيط وتنفيذ برامج التعليم المستمر .

- **دراسة السنبل، التبالي** (2017) :هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات قيام مراكز التعليم المستمر في الجامعات اليمنية بدورها في خدمة المجتمع، والكشف عن وجود فروق ذات دالة إحصائيًا في المعوقات تبعًا لمتغير الجامعة، وذلك من وجهة نظر أساتذة الجامعات والعاملين في المراكز، واستخدمت االدراسة المنهج الوصفي، حيث تم تطبيق استبانة على (252) فردًا منهم (56) من العاملين في المراكز، و(196) من أساتذة جامعات عدن والحديدة وذمار، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود معوقات تقف أمام قيام مراكز التعليم المستمر في الجامعات بدورها في خدمة المجتمع، وهي معوقات إدارية وبشرية، فنية وتدريسية، سياسية وتشريعية بدرجة كبيرة، معوقات مالية والمادية بدرجة متوسطة، كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود فرق دال إحصائيًا في متوسط آراء عينة الدراسة نحو المعوقات المالية والمادية، والسياسية والتشريعية بين جامعتي الحديدة وعدن لجهة جامعة الحديدة، وكذلك بين جامعتي الحديدة وذمار لجهة جامعة الحديدة، كما كشفت النتائج عن وجود فرق دال إحصائيًا في متوسط آراء عينة البحث في المعوقات المالية والمادية، والمعوقات السياسية والتشريعية بين جامعتي عدن وذمار لجهة جامعة ذمار.

ب- دراسات عربية

- **دراسة حمدان** (2006): هدفت الدراسة إلى معرفة واقع التعليم المستمر بالكليات التقنية في محافظات غزة، ومدى فاعليته في تحقيق التنمية والصعوبات التي تواجهه، ووضع مقترحات تسهم في تحسين فاعليته، ولتحقيق هذا الغرض تم تصميم استبانة، وزعت على (40) من عمداء الكليات التقنية ورؤساء أقسام التعليم المستمر ورؤساء الأقسام الأكاديمية بها، وكشفت نتائج الدراسة عن أن التخطيط للبرامج التدريبية وتقويمها يتم بصورة مستمرة وتكاملية، وأن التخطيط للبرامج التدريبية وتقويمها يتم بصورة مستمرة وتكاملية، وأن اكثر البرامج إقبالاً هي الدورات الخاصة المجانية، بينما يضعف الإقبال على دورات التدريب الصيفي، ودورات التأهيل المهني للعاملين أثناء الخدمة، وأن هناك تقصيراً في القيام بالأنشطة المتعلقة بالتنمية الثقافية والاجتماعية .

- **دراسة عمري** (2015): هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم العلاقة بين الجامعة وخدمة المجتمع وما واقع الدور الحالي للجامعات المصرية في مكافحة الأمية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الوصفي " التحليل "الذي تعتمد عليه الدراسة في وصف الوثائق والإحصاءات الخاصة بدراسة الواقع الحالي للأمية في مصر وتحليلها، ودور الجامعات في مكافحتها وصولا لتحديد نقاط القوة في هذا الدور وجوانب الضعف التي تعتريه، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : وجود بعض

جوانب القوة في دور الجامعات المصرية في مكافحة الأمية لكنها في الوقت نفسه كشفت عن وجود أوجه قصور كبرى في الدور الذي تقوم به الجامعات بوضعها الحالي في مكافحة الأمية ، ووضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات في مكافحة الأمية في ضوء أهداف العقد العربي لمحو الأمية 2025-2015.

دراسات متعلقة بالتنمية المستدامة

أ- دراسات محلية:

- **دراسة النزيلي** (2010): هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع التعليم الجامعي في اليمن وإسهاماته التنموية، والكشف عن الاتساق القائم بين أهدافه ومستهدفات التنمية، وإبراز دور وظائف الجامعة تجاه مستهدفات التنمية وفقا لما تضمنته الخطط المرسومة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأدواته الاستبانة، وتم تطبيقه على عينة تكونت من (281) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في ثلاث جامعات حكومية هي (صنعاء، وعدن، تعز)، وقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية : وجود اتساق نظري بين أهداف التعليم الجامعي وأهداف التنمية المستدامة في اليمن، مع وجود فجوة في جانب التطبيق، وأن واقع التعليم الجامعي يعكس غياب التأسيس العلمي الشامل للجامعات الجديدة، والتوسع غير المدروس الذي أدى إلى اختلال ميزان العرض والطلب على المخرجات .

- **دراسة الحاج** (2016) : هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية لإنتاج المعرفة في جامعة صنعاء في ضوء احتياجات التنمية المستدامة في اليمن – كلية التربية نموذجاً، ولتحقيق الهدف، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الوثائقي المسحي، واختيرت عينة عشوائية قصدية من كلية التربية، وصممت ثلاث استبانات: الأولى للتعرف على الإنتاجية العلمية والبحثية، والثانية للتعرف على المعوقات والتحديات التي تواجههم وتعوق إنتاجهم العلمي والمعرفي، والثالثة لتشخيص واقع إنتاج المعرفة بكلية التربية – صنعاء، وزعت على عينة من الخبراء البالغ عددهم (13) خبيراً تنموياً في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهيئة الاعتماد الأكاديمي والجودة، ووزارة التربية والتعليم وكلية التربية – صنعاء، وتوصلت الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترح تضم النقاط البحثية التي اقتراحها واتفق عليه الخبراء من أجل إنتاج المعرفة بجامعة صنعاء – كلية التربية نموذجاً في ضوء احتياجات التنمية المستديمة في اليمن، وتوصلت إلى تقديم استراتيجية مقترحة تضم النقاط البحثية التي اقتراحها واتفق عليه الخبراء من أجل إنتاج المعرفة بجامعة صنعاء – كلية التربية نموذجاً في ضوء احتياجات التنمية المستديمة في اليمن .

- **دراسة الإدريسي** (2018): هدفت الدراسة إلى معرفة دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية، ومستوى إسهام كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة، وتحديد أيها أكثر تأثيراً في تعزيز التنمية المستدامة، ومعرفة مستوى تحقق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية اليمنية، وتمثل مجتمع الدارسة بالمنظمات التعليمية الحكومية والأهلية بأمانة العاصمة صنعاء البالغ عددها(856) منظمةً، وتكونت عينة الدارسة من

(267) منظمة تعليمية؛ تم اختيارها وفقاً للعينة العشوائية المنتظمة، واستخدمت الدراسة استمارة الاستبانة أداة للقياس وخلصت نتائج البحث إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور إدارة الجودة الشاملة وأبعادها الفرعية في تعزيز التنمية المستدامة، كما أظهرت النتائج وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى إسهام إدارة الجودة الشاملة بأبعادها الفرعية في تعزيز التنمية المستدامة وكان مستوى التطبيق في المنظمات التعليمية الأهلية أكبر من مستوى التطبيق من المنظمات التعليمية الحكومية، كما أسفرت النتائج عن وجود مستوى عال من تحقق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية اليمنية بوجه عام، وأن مستوى تحقيق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية الأهلية أكبر من مستوى التحقق الحاصل في بيئة المنظمات التعليمية الحكومية.

ب- دراسات عربية

- **دراسة برقاوي** (2007): هدفت الدراسة إلى التعرف على إسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية الشاملة وتحديد العوامل التي تعيقها عن القيام بهذا الدور، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وجمع البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم بجامعة أم القرى، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المعوقات المؤثرة سلباً في إسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية، تركيز الجامعات على التدريس وعدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تسهم في عملية التنمية، وعدم الاستفادة من البحوث العلمية الجامعية في المجالات الإنتاجية

- **دراسة البورنو** (2016): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات بواسطة استبانة مكونة من (56) فقرة، حيث تم توزيع (190) استبانة على أفراد عينة البحث ونسبتهم (50%) من أفراد مجتمع البحث، وتم اعتماد المقابلات الشخصية أداة ثانية للإجابة عن بعض الأسئلة الخاصة بالبحث وتوصلت البحث إلى أن المجال التكنولوجي أحتل المرتبة الأولى؛ بينما جاء المجال الاقتصادي في المرتبة الرابعة والأخيرة.

- **دراسة الدوسري**(2017): هدفت الدراسة إلى استعراض واقع برامج عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات السعودية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، كما هدفت للكشف عن المعوقات التي تواجه العمادات في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت الدراسة أداتي الاستبانة، والمقابلة، وتكونت عينة الدراسة من (32)عميد ووكيل من عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر، ومن (211)عضو هيئة التدريس من أعضاء عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر، وقد توصلت البحث لعدد من النتائج، بعد جمع البيانات من عينة الدراسة أهمها أن البرامج المقدمة في عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية لمتطلبات

التنمية المستدامة جاءت بدرجة متوسطة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالعمادات، ومن أبرز البرامج المقترحة الأكثر أهمية لعمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر عمداء ووكلاء العمادات ، برامج الأمن الفكري، برامج التطوير المهني لقطاع التعليم، والبرامج التثقيفية والتوعوية للشباب، وبرامج التنمية المهنية للإداريين الحكوميين، وبرامج تنمية مهارات الحوار، وبرامج تقنيات الاتصالات والمعلومات، ومن أبرز المعوقات التي تواجه عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية، ضعف التغطية الإعلامية، وقلة المخصصات المالية، وعدم اعتماد برامج التدريب، وتصميم برامج الحد من البطالة، وندرة التنوع في برامج الأمن الفكري .

- **دراسة براهيمي** (2018): هدفت الدراسة إلى إبراز مضمون الأدوار التي تسطيع الجامعة من خلالها تحقيق التنمية البشرية المستدامة، ولمعرفة دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، تم تصميم استبيانين: الأولى موجه للعاملين لمعرفة أثر التعليم الجامعي في المستوى الفردي، والثانية موجه إلى عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وذلك لمعرفة وجهة نظرهم في مدى إسهام الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة على المستوى الكلي، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الجنس والرتبة والتخصص العلمي .

ج- دراسات أجنبية:

- **دراسة بهجت** Bhagat،(2006):هدفت الدراسة إلى الوقوف على ما حققه التعليم الهندي تجاه التنمية المستدامة ووصوله إلى العالمية وذلك بالرجوع للوثائق الاطلاع على السياسات التعليمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والوقوف على نسب النجاح والتسرب ومؤشرات الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العام مستخدمه بذلك منهج التحليل الإحصائي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن السياسات والبرامج التعليمية المطبقة بعد استقلال الهند ساهمت في زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العام الأساسي، وأن الجهود المبذولة لتحقيق الجودة الشاملة والعدالة جديرة بالتقدير.

- **دراسة كيتمارا وهوشي** (Kitamura &Hoshii2010): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية التعليم لأجل التنمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تناولت الدراسة (18) برنامج للبكالوريوس، و(14) برنامج في الدراسات العليا، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أبرزها أن الجامعات في اليابان تفتقر إلى التعاون والتنسيق مع المستويات التعليمية المختلفة والوزارات المحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما أن الأنشطة والبحوث لا تدعم التنمية المستدامة، وتواجه الجامعات اليابانية عدد من التحديات في الدعم المادي والموارد البشرية لدعم الأنشطة والبرامج والبحوث وتوسيع شبكات التعاون من أجل التنمية المستدامة.

- **دراسة إكيني وصالح** (Ekene&Suleh ،2015): هدفت الدراسة إلى معرفة دور كلية ماريست الدولية الجامعية (MIUC) في تعزيز التنمية المستدامة في كينيا، وتكونت حجم العينة من (15)مستجيبًا و(5) من الطلبة الخريجون و(5)موظفون، واستخدمت الدراسة المقابلة المكونة من خمسة أسئلة بحثية رئيسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها إن قلة من الطلبة يستفيدون من المناهج الدراسية، وبالتالي فإن معدل انتشار ثروة المعرفة من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني منخفض جداً.

منهج البحث:

اقتضت البحث الحالي وتحقيق أهدافه استخدام المنهج الوصفي المسحي، لتعرف على واقع دور جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث الخبراء المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس في قسم الأصول والإدارة التربوية والمتخصصين في التخطيط التربوي في مختلف الجامعات اليمنية، والمهتمين بمجال تعليم الكبار والتعليم المستمر بالإضافة الى مراكز التعليم المستمر في الجامعات اليمنية، والإدارات العامة التابعة لجهاز محو الأمية وتعليم الكبار، ونظرًا لتشتت أفراد مجتمع البحث، وغياب المؤشرات الإحصائية عن حجم مجتمع البحث، ونظراً لطبيعية البحث وأهدافه المستقبلية، تم إتباع أسلوب دلفي المعدل، كونه يركز على استشراف الدراسات المستقبلية وفق خطوات علمية من خلال الاعتماد على استشراف موافقة الخبراء المتخصصين على المجالات والأدوار التي تحتوي عليها أداة البحث .

جدول (1) عينة البحث

م	الجهة	نوع الوظيفة للخبراء المشاركون							
		عميد	نائب عميد	رئيس قسم	هيئة تدريس	مدير عام	نائب مدير عام	مدير ادارة	الإجمالي
1	مراكز تعليم الكبار	0	0	0	0	0	3	1	4
2	جامعة إب	2	1	2	5	0	0	0	10
3	جامعة صنعاء	0	0	0	1	2	0	0	3
4	جامعة عدن	0	0	0	2	0	0	0	2
5	جامعة تعز	2	1	0	1	0	0	0	4

6	جامعة ذمار	1	0	1	1	0	0	0	3
7	جامعة عمران	0	1	0	2	0	0	0	3
8	جامعة حجة	0	0	0	1	1	0	0	2
9	مركز البحوث والتطوير التربوي	0	0	0	0	1	1	0	2
10	المعهد الوطني العلوم الإدارية	0	0	0	0	0	0	1	1
الإجمالي		5	3	3	13	4	4	2	34

أداة البحث:

بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة، قامت الباحثة ببناء مقياس لمعرفة موافقة الخبراء المشاركين في البحث على الدور الذي ينبغي أن تقوم بها جامعة إب لتطوير تعليم الكبار والتعليم المستمر، وتكونت من (5) مجالات تتضمن (38) فقرة، وتم عرض المقياس على عدد (11) محكم من المخصصين في مجال الأصول والإدارة التربوية والمتخصصين في التخطيط التربوي وتم الاتفاق على المقياس بصورته النهائية، جدول رقم (2) يوضح نتائج تحكيم الأداة

جدول (2) نتائج تحكيم صدق الأداة من قبل لجنة التحكيم

م	المجالات الرئيسة	نتائج تحكيم الأداة بصورتها النهائية من قبل لجنة الخبراء المحكمين				
		عدد الأدوار في صورتها الأولية	عدد الأدوار المعدلة	عدد الأدوار المضافة	عدد الأدوار المدمجة	عدد الأدوار لأداة البحث في صورتها النهائية
2	تطوير البعد الاقتصادي	9	1	0	0	9
3	تطوير البعد الاجتماعي والبيئي	10	0	0	0	10
4	تطوير البعد الوطني السياسي	6	1	0	0	6
5	تطوير البعد الثقافي والمهني	7	0	0	0	7
6	تطوير البعد التكنولوجي	6	0	0	0	6
الإجمالي العام		47	3	0	0	38

وبعد التأكد من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرومباخ، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الإجمالي لمجالات الأداة بشكل بلغت (0.98)، وهذا يعطي مؤشراً على ثبات وصلاحية الأداة وكفاءة تطبيقها على مجتمع البحث وبهذا الإجراء أصبحت الأداة على درجة كبيرة من الموضوعية والثبات وجدول رقم (3) يوضح قيم معامل الثبات لفقرات الأداة

جدول (3) قيم معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي لفقرات مجالات الأداة

م	المجالات الرئيسة	الفا كرونباخ
1	تطوير البعد الاقتصادي	0.96
2	تطوير البعد الاجتماعي والبيئي	0.95
3	تطوير البعد الوطني السياسي	0.87
4	تطوير البعد الثقافي والمهني	0.91
5	تطوير البعد التكنولوجي	0.93
المتوسط الإجمالي لمجالات الأداة بشكل عام		**0.98**

جدول (4) أداة البحث في صورتها النهائية

م	المجالات الرئيسة	عدد الفقرات
1	تطوير البعد الاقتصادي لتعليم الكبار والتعليم المستمر	9
2	تطوير البعد الاجتماعي والبيئي لتعليم الكبار والتعليم المستمر	10
3	تطوير البعد الوطني والسياسي لتعليم الكبار والتعليم المستمر	6
4	تطوير البعد الثقافي والمهني لتعليم الكبار والتعليم المستمر	7
5	تطوير البعد التكنولوجي لتعليم الكبار والتعليم المستمر	6
الإجمالي		**38**

عرض وتحليل نتائج تساؤلات البحث وتفسيرها

أولاً: عرض وتحليل نتائج الهدف الثاني على مستوى الأداة إجمالًا:

لتعرف على درجة الموافقة على الدور الذي ينبغي أن تقوم به جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات مجالات الأداة، وتم ترتيبها وفقًا لتقديرات استجابات أفراد عينة الخبراء كما في الجدول التالي:

م	المجالات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تطوير البعد الاقتصادي	1	4.43	88.6	كبيرة جدًا
2	تطوير البعد الاجتماعي والبيئي	5	4.33	86.8	كبيرة جدًا
3	تطوير الوطني والسياسي	2	4.40	88.1	كبيرة جدًا
4	تطوير البعد الثقافي والمهني	3	4.39	87.8	كبيرة جدًا
5	تطوير البعد التكنولوجي	4	4.35	87.1	كبيرة جدًا
	الإجمـــــــــــالي		**4.40**	**88.1**	**كبيرة جدًا**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لآراء الخبراء تجاه مجالات دور جامعة إب في تعليم الكبار والتعليم المستمر على مستوى الأداة اجمالًا، قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة جدًا) من وجهة نظر عينة البحث والمتمثلة بالخبراء في هذا المجال، حيث جاء ، حيث جاء تطوير البعد الاقتصادي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.43)، وبوزن نسبي (88.6) ودلالة لفظية(كبيرة جدًا)، بينما جاء مجال تطوير البعد الوطني والسياسي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.40)، وبوزن نسبي (88.1) ودلالة لفظية (كبيرة جدًا)، وجاء مجال تطوير البعد المهني والثقافي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.39)، وبوزن نسبي (87.8) ودلالة لفظية (كبيرة جدًا)، وجاء مجال تطوير البعد التكنولوجي في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.35)، وبوزن نسبي (87.1) ودلالة لفظية (كبيرة جدًا)، وحصل مجال تطوير البعد الاجتماعي والبيئي على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.33)، وبوزن نسبي (86.8) ودلالة لفظية (كبيرة جدًا)، وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى أهمية الدور الذي ينبغي أن تقوم به جامعة إب لتطوير تعليم الكبار والتعليم المستمر، على اعتبار أن تطوير هذا النوع من التعليم له أهمية كبيرة في خدمة المجتمع وتنميته، وعلى أن تطوير تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة له أهمية بالغة في تحسين ورفعة ونهضة المجتمع وتقدمه، كون التنمية المستدامة عملية ضرورية وملحة في عصرنا الحالي، وجاء مجال تطوير البعد الاقتصادي، وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية الاقتصاد في النهوض بالمجتمع وتدريب الكادر البشري المؤهل والكفؤ لا أحداث نقلة اقتصادية في المجتمع بالمستوى المطلوب، وحصول مجال تطوير البعد الاجتماعي والبيئي على المرتبة السادسة والأخيرة إلى وجود نوع من القصور في الربط بين برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر والمشكلات الاجتماعية والبيئية في المجتمع ممثلة في غياب الثقافة الاجتماعية والبيئية، هيمنة القضايا الاقتصادية على حساب القضايا الاجتماعية لدى المجتمع، غياب الندوات والمؤتمرات الداعية لحل المشكلات الاجتماعية والبيئية في المجتمع .

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة فقرات مجالات البحث:

1.النتائج المتعلقة بتطوير البعد الاقتصادي

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مجال تطوير البعد الاقتصادي لتعليم الكبار والتعليم المستمر، والذي يتضمن (9) فقرات بحسب المتوسط الحسابي، قد حصل على المرتبة الأولى ضمن قيم المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات الاستبانة؛ إذ حصل المجال على متوسط حسابي بلغ (4.43) وبوزن نسبي (88.6) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا) وفقاً لمدي المقياس المستخدم (5-4.20)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (6) آراء أفراد العينة الخبراء في تطوير البعد الاقتصادي

م	الفقـــرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تحديث وتنمية مهارات وقدرات الطلبة بما يساعدهم في الإسهام في مواجهة التحديات الاقتصادية ومتغيرات سوق العمل.	6	4.35	87.0	كبيرة جدًا
2	تنمية مهارات الطلبة في مجال الإنتاج والمحاسبة المالية والتسويق وإعداد المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.	4	4.44	88.8	كبيرة جدًا
3	توظيف البرامج في تحقيق حاجات ومشكلات ومتطلبات المؤسسات الإنتاجية والمجتمعية الاخرى المتغيرة والمتطورة.	3	4.50	90.0	كبيرة جدًا
4	توجيه البحوث العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والطلاب في تطير أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية في المجتمع.	1	4.55	91.1	كبيرة جدًا
5	تطوير البرامج التعليمية والتدريبية بما يسهم في تنمية مهارات الطلبة وتمكنهم من تحسين مستواهم الاقتصادي.	5	4.38	87.6	كبيرة جدًا
6	توظيف منهاج البرامج التعليمية والتدريبية في تنمية مهارات الطلبة في مختلف الأعمال والمهارات الحرفية المدرة للدخل.	2	4.52	90.5	كبيرة جدًا
7	تطوير محتوى برامج التعليم المستمر بما يساعد الطلبة على الإسهام في الحفاظ على الموارد الاقتصادية والإنتاجية في المجتمع .	6	4.35	87.0	كبيرة جدًا

م	الفقـــرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
8	تطوير برامج التعليم المستمر وفق متطلبات سوق العمل في المؤسسات الإنتاجية والخدمية .	5	4.38	87.6	كبيرة جدًا
9	تفعيل عملية التنسيق والتواصل مع الهيئات ومنظمات المجتمع لتمويل ودعم برامج التعليم المستمر والتنمية المستدامة.	5	4.38	87.6	كبيرة جدًا
	إجمـــــــــــــــــالي فقرات المجال		**4.43**	**88.6**	**كبيرة جدًا**

يتضح من خلال الجدول رقم (7)، أن مجال تطوير البعد الاقتصادي لتعليم الكبار والتعليم المستمر، قد أحتل الترتيب الأول بين مجالات الأداة حسب المتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية بين عينة البحث كما تم الإشارة له أعلاه، وقد أظهرت تلك النتائج أن فقرات المجال توزعت كالآتي:

- جاءت في المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ (91.1) بمتوسط حساب (4.55) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا) الفقرة (4) ونصها (توجيه البحوث العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والطلاب في تطوير أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية في المجتمع)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية توجيه البحوث العلمية في دراسة المشكلات التي تواجه المجتمع، وتقصي الأسباب وتقديم الحلول الناجحة لها، وذلك بإحداث نقلة نوعية لبحوثها تجديدًا وإبداعًا وتطبيقًا، وإعداد باحثين مزودين بالمهارات الأساسية للبحث العلمي.

- وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (6) التي نصها(توظيف منهاج البرامج التعليمية والتدريبية في تنمية مهارات الطلبة في مختلف الأعمال والمهارات الحرفية المدرة للدخل) متوسط حسابي (4.52) وبوزن نسبي (90.5) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية تطوير المهارات الحرفية وفق احتياجات المجتمع بما يساعد أفراد المجتمع في تحسين ظروفهم المعيشية ورفع، وبما يعود بالنفع على المجتمع ، وضرورة مراجعة منهاج برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر بصورة دورية منتظمة والذي يسهم في تطوير المناهج بما يضمن ملاءمتها لاحتياجاتهم التنموية ورفع مستواهم المادي لخلق مجتمع خالي من الفقر.

- وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة (3) والتي نصها (توظيف البرامج في تحقيق حاجات ومشكلات ومتطلبات المؤسسات الإنتاجية والمجتمعية الأخرى المتغيرة والمتطورة)، على متوسط حسابي (4.50) وبوزن نسبي (90.0) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا)، وتعزو الباحثة ذلك إلى ضرورة إعادة النظر في البرامج ودراسة احتياجات الكبار الأساسية وحاجات بيئتهم المحلية، بحيث تكون هذه الاحتياجات هي محور المناهج والبرامج التعليمية وبما يحقق الأهداف العامة للمجتمع، وإسهام برامج تعليم الكبار والتعليم

المستمر في تطوير واستحداث وتحسين نوعية التعليم الذي تقدمه وتحويل التعليم النظري الذي تقدمه هذه البرامج إلى واقع عملي يطبق ويسهم في تحقيق حاجات المتعلم الاقتصادية، بينما حصلت الفقرة (1) التي نصها(تحديث وتنمية مهارات وقدرات الطلبة بما يساعدهم في الإسهام في مواجهة التحديات الاقتصادية ومتغيرات سوق العمل)، والفقرة (7) ونصها(تطوير محتوى برامج التعليم المستمر بما يساعد الطلبة على الإسهام في الحفاظ على الموارد الاقتصادية والإنتاجية في المجتمع) على أدنى متوسط حسابي بلغ(4.35) وبوزن نسبي(87.0)، وتعزو الباحثة ذلك إلى ضرورة تنمية مهارات الطلبة، وهذا ما ينبغي على برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر أن تقدمة للطلبة الملتحقين بها، بما يمكنهم من إن يكونوا أفراد منتجين في مجتمعاتهم وأن تكون لهم القدرة على مواجهة التحديات والتغيرات الاقتصادية المستمرة في المجتمع الذي ينتمون له، وأن عدم إدراك بعض الخبراء من العاملين في الجامعات لأهمية تحديث محتوى البرامج بصورة دورية وإلى التفاعل مع المحيط الخارجي الذي يسهم في تطوير المحتوى لما له من دور إيجابي في الحفاظ على الموارد الاقتصادية والاتزان الاقتصادي وفي وبقاء المجتمع بعيدا عن خط الفقر.

2. النتائج المتعلقة بتطوير البعد الوطني والسياسي

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مجال تطوير البعد الوطني والسياسي لتعليم الكبار والتعليم المستمر، قد حصلت على المرتبة الثالثة ضمن قيم المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات الاستبانة إذ حصل على متوسط الحسابي (4.40) وبوزن نسبي (88.14)، وبدلاله لفظية (كبيرة جدًا)ُ وفقاً لمدى المقياس (5-4.20)، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الإحصائية كما في الجدول (7) الذي يوضح قيم المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية الكلي لفقرات المجال، ولكل فقرة على حدة.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لآراء الخبراء تجاه تطوير البعد الوطني والسياسي

م	الفقـــرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	ترجمة توجهات النظام السياسي في السياسة التعليمية في جميع مكونات برامج التعليم المستمر.	6	4.17	83.5	كبيرة جدًا
2	رفع مستوى وعي الطلبة بأهمية تطبيق القوانين واللوائح التي تنظم العمل بين الأفراد والجماعات في مؤسسات الدولة .	4	4.41	88.2	كبيرة جدًا
3	تنمية قيم الولاء والانتماء والمواطنة الصحيحة وغيرها من القيم الوطنية لدى الطلبة والعاملين في برامج التعليم المستمر.	1	4.58	91.7	كبيرة جدًا

م	الفقـــرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
4	تعزيز قيم الديمقراطية والحوار وتقبل الرأي والرأي الآخر لدى الطلبة والعاملين في برامج التعليم المستمر .	2	4.50	90.0	كبيرة جدًا
5	تعزيز مبادئ التربية السياسية والوطنية لدى الطلبة والعاملين في البرامج التعليم المستمر.	3	4.44	88.8	كبيرة جدًا
6	ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد (الشفافية، المسؤولية، والمساءلة ...الخ) لدى الطلبة والعاملين في برامج التعليم المستمر.	5	4.32	86.4	كبيرة جدًا
إجمـــــــــــــــــالي فقرات المجال			**4.40**	**88.14**	**كبيرة جدًا**

يتضح من خلال الجدول رقم (7) ،أن مجال تطوير البعد الوطني والسياسي لتعليم الكبار والتعليم المستمر، قد أحتل المترتبة الثانية بين مجالات الأداة بحسب المتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية بين عينة البحث كما تم الإشارة له أعلاه، وقد أظهرت تلك النتائج أن فقرات المجال توزعت كالآتي:

- جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (3) بمتوسط حسابي (4.58) وبوزن نسبي (91.7) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا) ونصها (تنمية قيم الولاء والانتماء والمواطنة الصحيحة وغيرها من القيم الوطنية لدى الطلبة والعاملين في برامج التعليم المستمر) وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية ترسيخ قيم المواطنة لكي تتمكن الجامعة من إعداد وتأهيل مواطن صالح يخدم المجتمع ويحافظ على النظام والقانون وعلى قيمه الاجتماعية.

- وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (4)على متوسط حسابي (4.50) وبوزن نسبي (90.0) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا) والتي نصها(تعزيز قيم الديمقراطية والحوار وتقبل الرأي والرأي الأخر لدى الطلبة والعاملين في برامج التعليم المستمر)، ويعود ذلك إلى أهمية تضمين الديمقراطية والشفافية في أتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية، وضرورة تمتع العاملين والطلبة بالحرية الإنسانية والسياسية فالبعد السياسي بحاجة إلى مشاركة تسهم في قرارات التخطيط له وتنفيذه، بينما حصلت الفقرة (5) على متوسط حسابي (44.4) وبدلالة لفظية (كبيرة جداً) ونصها(تعزيز مبادئ التربية السياسية والوطنية لدى الطلبة والعاملين في البرامج التعليم المستمر)، وتعزو الباحثة ذلك غياب ندوات التوعية حول المبادئ الوطنية والمشاركة السياسية الفاعلة للكبار في المجتمع المحلي وأهمية دور برامج التعليم المستمر في رفع مستوى هذا الوعي.

3. النتائج المتعلقة بتطوير البعد الثقافي والمهني

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مجال تطوير البعد الثقافي والمهني لتعليم الكبار والتعليم المستمر الذي يتضمن (7) فقرات، قد حصلت على المرتبة الرابعة ضمن قيم المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات الاستبانة، إذ حصل على متوسط حسابي (4.39)، وبوزن نسبي (87.8)، ودلالة لفظية (كبيرة جدًا)، وفقاً لمدى المقياس المستخدم (5-4.20)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لآراء الخبراء تجاه مجال تطوير البعد الثقافي والمهني

م	الفقـــرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تقديم الدورات التدريبية بهدف رفع الكفاءات المهنية والعلمية للعاملين أثناء الخدمة في مختلف مؤسسات المجتمع.	1	4.50	90.0	كبيرة جدًا
2	تقديم البرامج المهنية والحياتية والتقنية بما يسهم في مواجهة متطلبات إعادة إعداد وتأهيل أفراد المجتمع .	2	4.47	89.4	كبيرة جدًا
3	إعداد وتنفيذ الدورات التدريبية الخاصة بإعداد أعضاء هيئة التدريس والعاملين والقيادات الإدارية، وبما يمكنهم من مواكبة التطورات المعرفية في مجال عملهم.	2	4.47	89.4	كبيرة جدًا
4	تقديم برامج تدريبية للطلبة والعاملين في المؤسسات الاجتماعية في مجال الصحة العامة والإسعافات الأولية وصحة الأم والطفل.	5	4.17	83.5	كبيرة جدًا
5	استضافة الخبرات والكفاءات المحلية والإقليمية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في مجال التنمية المهنية.	2	4.47	89.4	كبيرة جدًا
6	إصدار النشرات والمجلات الدورية التي تنمي وعي وثقافة أفراد ومؤسسات المجتمع بدور برامج التعليم المستمر في خدمة المجتمع.	3	4.35	87.0	كبيرة جدًا
7	تفعيل دور الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في رفع مستوى وعي أفراد المجتمع من خلال إقامة الورش المهنية والندوات الثقافية.	4	4.29	85.0	كبيرة جدًا
	إجمـــــــــــــــــالي فقرات المجال		**4.39**	**87.8**	كبيرة جدًا

يتضح من خلال الجدول السابق، أن مجال تطوير البعد الثقافي والمهني لتعليم الكبار والتعليم المستمر، قد أحتل الترتيب الثالث بين مجالات الأداة بحسب المتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية بين عينة البحث كما سبق الإشارة إليه، وقد أظهرت تلك النتائج أن فقرات المجال توزعت كالآتي:

- جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (1) ونصها (تقديم الدورات التدريبية بهدف رفع الكفاءات المهنية والعلمية للعاملين أثناء الخدمة في مختلف مؤسسات المجتمع) بوزن نسبي (90.0) وبمتوسط حسابي (4.50) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا) وتعزو الباحثة ذلك إلى ضرورة تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في مؤسسات المجتمع، بصورة مستمرة وتقديم كل ما يفدهم بهدف رفع كفاءتهم المهنية من أجل إداء أفضل، وبما يحقق مبدأ التعليم المستمر والنمو المهني، ويلي ذلك الفقرات(2،3،5) بوزن نسبي (89.4) وبمتوسط حسابي (4.47) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا)، وتنص الفقرة (2) على(تقديم البرامج المهنية والحياتية والتقنية بما يسهم في مواجهة متطلبات إعادة أعداد وتأهيل أفراد المجتمع)، وتنص الفقرة (3) على(إعداد وتنفيذ الدورات التدريبية الخاصة بإعداد أعضاء هيئة التدريس والعاملين والقيادات الإدارية وبما يمكنهم من مواكبة التطورات المعرفية في مجال عملهم)، وتنص الفقرة (5) على (استضافة الخبرات والكفاءات المحلية والإقليمية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في مجال التنمية المهنية)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية تقديم البرامج التدريبية وعقد الورش الفنية لإعداد الكوادر المتخصصة فيها وتأهيلهم وتدريبهم في المجالات التقنية والمعرفية، بما يمكنهم من اللحاق بركب العلم والتطور المعرفي الحاصل في الوقت الحاضر، وسد الفجوة بين يمتلكون من خبرات ومهارات وبين ما هو حاصل من انفجار معرفي وتطور تقني هائل، وهذا لا يتم إلا بوجود خبرات وكفاءات محلية وإقليمية تعمل على تدريبهم وتأهيلهم .

- وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة(4) بمتوسط حسابي (4.17) ووزن نسبي (83.0) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا) ونصها (تقديم برامج تدريبية للطلبة والعاملين في المؤسسات الاجتماعية في مجال الصحة العامة والإسعافات الأولية وصحة الأم والطفل)، وتعزو الباحثة أهمية إعداد دورات تدريبية في التوعية الصحية والصحة الإنجابية، لما تشكله هذه الموضوعات من أهمية بالغة في مجتمعنا الذي تنشر فيه الأمراض المتعددة بإضافة إلى ظاهرة تعدد المواليد ضمن نطاق الأسرة الواحدة، مما يؤثر سلبًا على الأسرة والمجتمع من نواحي عدة، وتعقد هذه الدورات بالتعاون مع مكتب الصحة بالمحافظة وبعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

4. النتائج المتعلقة بتطوير البعد التكنولوجي

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مجال تطوير البعد التكنولوجي لتعليم الكبار الذي يتضمن(6) فقرات قد أحتل الترتيب الرابع بين مجالات الأداة بمتوسط حسابي(4.35) وبوزن نسبي(87.1) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا) وفقاً لمدى المقياس(5-4.20) والجدول رقم (9) يوضح قيم

المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية الكلى لفقرات المجال، ولكل فقرة على حدة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (9) المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لآراء الخبراء تجاه مجال تطوير البعد التكنولوجي

م	الفقـــرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	توفير مصادر المعلومات والبيانات الموثقة الإلكترونية على أسس علمية ليستقدمنها الباحثين.	3	4.41	88.2	كبيرة جدًا
2	توفير الوسائل التعليمية وتقنية المعلومات والاتصالات الإلكترونية الحديثة لتنفيذ برامج التعليم المستمر.	2	4.44	88.8	كبيرة جدًا
3	إنشاء مكتبة ورقية وإلكترونية مرتبطة بشبكة معلوماتية لمتابعة التطورات في مختلف برامج التعليم المستمر.	1	4.47	89.4	كبيرة جدًا
4	الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في تسويق نتائج الدراسات والبحوث العلمية والاختراعات للاستفادة منها في مؤسسات المجتمع.	4	4.35	87.0	كبيرة جدًا
5	إنشاء معامل للحاسوب لتنمية معارف ومهارات التعليم الإلكتروني لدى الطلبة في برامج التعليم المستمر.	5	4.32	86.4	كبيرة جدًا
6	توفير البنية التحتية من الأجهزة وتقنيات الاتصال الحديثة بما يسهل الحصول على المعارف العلمية في برامج التعليم المستمر.	6	4.14	82.9	كبيرة جدًا
إجمـــــــــــــــــالي فقرات المجال			**4.35**	**87.1**	كبيرة جدًا

- يتضح من الجدول السابق أن الفقرة (3) قد جاءت بالمرتبة الأولى بوزن نسبي (89.4) وبمتوسط حسابي (4.47) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا) ونصها(إنشاء مكتبة ورقية وإلكترونية مرتبطة بشبكة معلوماتية لمتابعة التطورات في مختلف برامج التعليم المستمر) وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية تقديم الخدمات المعلوماتية والبرامجية عبر البوابة الإلكترونية للمعلومات والوثائق، وتوفير مكتبة ورقية تضم الكتب القيمة والمفيدة وذات العلاقة في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر، والمجالات

الأخرى، بما يمكن الملتحقين في هذه البرامج من الاطلاع والاستفادة منها، وإجراء البحوث ومعرفة إلى أين وصل العلم والمعرفة والحضارة الإنسانية .

- وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (2) بوزن نسبي (88.8) وبمتوسط حسابي (4.44) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا) ونصها(توفير الوسائل التعليمية وتقنية المعلومات والاتصالات الإلكترونية الحديثة لتنفيذ برامج التعليم المستمر) وتعزو الباحثة ذلك أهمية توفير الوسائل التعليمية التي تساعد على سرعة فهم واستيعاب الدروس، وتشجيع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على تعلم استخدامها، إعداد الوسائل التعليمية، وهذا يستدعي ضرورة اللجوء بصورة متزايدة إلى مهارات متخصصة وخبرات متنوعة، بينما حصلت الفقرة(6) على متوسط حسابي(4.14) ووزن نسبي(82.9) ونصها(توفير البنية التحتية من الأجهزة وتقنيات الاتصال الحديثة بما يسهل الحصول على المعارف العلمية في برامج التعليم المستمر)، وتعزو الباحثة حصول هذه الفقرة على نسبة موافقة أقل الى أن هناك وجهات نظر مختلفة للقيادات الإدارية والخبراء حول أولوية توفير بنية تحتية من أجهزة وتقنيات أتصال حديثة خصوصا في ظل ما تمر به اليمن هذه الفترة من ظروف صعبة وحاله حروب قائمة، أن توفير البنية التحتية من الأجهزة وتقنيات الاتصال الحديثة تساعد في تسهيل عملية البحث للحصول على المعلومات والمعارف بصورة سريعة وبجهد ووقت أقل.

5. النتائج المتعلقة بتطوير البعد الاجتماعي والبيئي

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مجال تطوير البعد الاجتماعي والبيئي لتعليم الكبار والتعليم المستمر الذي يتضمن (10) فقرات، ًحسب المتوسط الحسابي، قد حصل على المرتبة الخامسة ضمن قيم المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات الاستبانة، إذ حصل على متوسط حسابي (4.33)، ووزن نسبي (86.8)، وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا) وفقاً لمدى المقياس (5 -4.20)، والجدول رقم (10) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية الكلى لفقرات المجال، ولكل فقرة على حدة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (10)ا لمتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لآراء الخبراء تجاه مجال تطوير البعد الاجتماعي والبيئي

م	الفقـــرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تضمين قضايا التنمية المجتمعية في الخطط الدراسية في برامج التعليم المستمر .	1	4.52	90.5	كبيرة جدًا
2	رفع مستوى الوعي بالمشكلة السكانية والبيئية والصحية التي قد يواجها أفراد المجتمع.	2	4.41	88.2	كبيرة جدًا

م	الفقـــرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
3	توجيه البحوث العلمية لدراسة احتياجات المجتمع وحل مشكلاته الاجتماعية والبيئية.	6	4.20	84.1	كبيرة جدًا
4	تفعيل البرامج التعليمية والتدريبية المدرة للدخل بما يسهم في الحد من ظاهرة الفقر والبطالة في المجتمع.	5	4.26	85.2	كبيرة جدًا
5	التأكيد على أهمية التعليم المستمر في تنمية دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وخدمة المجتمع.	4	4.32	86.4	كبيرة جدًا
6	تشجيع أفراد المجتمع على مواصلة التعليم بما يعزز دورهم وأهميته ومكانتهم في المجتمع.	7	4.17	83.5	كبيرة جدًا
7	رفع مستوى الوعي بأهمية برامج التعليم المستمر في حل الكثير من المشكلات التي تواجه المجتمع.	3	4.38	87.6	كبيرة جدًا
8	توعية أفراد المجتمع بدور برامج التعليم المستمر بما يسهم في معالجة الظواهر الاجتماعية والسلوكية السلبية التي تؤثر على المجتمع.	3	4.38	87.6	كبيرة جدًا
9	توسيع أهداف وبرامج التعليم المستمر بحيث يشمل الفئات الاجتماعية المحرومة والمهمشة في برامجه التعليمة والتدريبية.	3	4.38	87.6	كبيرة جدًا
10	تفعيل آلية التواصل الاجتماعي والتنسيق بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بما يسهم في خدمة المجتمع.	3	4.38	87.6	كبيرة جدًا
	إجمـــــــــــــــــــالي فقرات المجال		**4.33**	**86.8**	كبيرة جدًا

يتضح من الجدول السابق أن الفقرة(1) قد جاءت بالمرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ(90.5) بمتوسط حسابي(4.52) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا) ونصها(تضمين قضايا التنمية المجتمعية في الخطط الدراسية في برامج التعليم المستمر)، وتعزو الباحثة ذلك إلى تقوية العلاقة بين قضايا التنمية بكافة أبعادها وتضمينها في محتوى البرامج الدراسية لما لها من أهمية في ربط القضايا التنموية بحاجات المجتمع ومشكلاته وإيجاد الحلول المناسبة لكل مشكلة وفقا لمعطيات التنمية ، وتليها الفقرة (2) بوزن نسبي (88.2) بمتوسط حسابي (4.41) وبدلالة لفظية (كبيرة جدًا) ونصها(رفع مستوى الوعي بالمشكلة السكانية والبيئية والصحية التي قد يواجها أفراد المجتمع)، ويعزى ذلك إلى ضرورة عقد الندوات

التوعوية بأهمية المشاركة في حل المشاكل البيئية، نظرا لما تعانيه البيئة في مجتمعنا من هدر جائر لموردها، وإهمالها، وعدم المحافظة عليها، ومن خلال إجراء البحوث العلمية لدراسة المشكلات السكانية وإيجاد الحلول المناسبة لما يعانيه المجتمع اليمني من أزمة سكانية حادة نتيجة لكثافة السكان وما له من تبعات سلبية تتمثل في ضعف مستوى التعليم لدى الأفراد، تدهور المستوى الاقتصادي والصحي، وعمالة الأطفال وغيرها من المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

- وجاءت في المرتبة الثانية الفقرات(10،8،9،7) على التوالي بمتوسط حسابي(4.38) وبوزن نسبي(87.6) وبدلالة لفظية(كبيرة جدًا) والتي نصها (7) (رفع مستوى الوعي بأهمية برامج التعليم المستمر في حل الكثير من المشكلات التي تواجه المجتمع)، ونص الفقرة(8) (توعية أفرد المجتمع بدور برامج التعليم المستمر بما يسهم في معالجة الظواهر الاجتماعية والسلوكية السلبية التي تؤثر على المجتمع)، وتنص الفقرة(9) على (توسيع أهداف وبرامج التعليم المستمر بحيث يشمل الفئات الاجتماعية المحرومة والمهمشة في برامجه التعليمة والتدريبية)، وتنص الفقرة (10) على(تفعيل آلية التواصل الاجتماعي والتنسيق بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بما يسهم في خدمة المجتمع) وتعزو الباحثة ذلك إلى ضرورة نشر الوعي بأهمية المشاركة في علاج القضايا المجتمعية وتلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع، وأن التنمية وسيلة تسهم في تحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، وتقليص نسبة الأمية، ورفع مستوى الدخل القومي من خلال تسويق البحوث وتوظيف المعرفة، كما أن لتوسيع أهداف برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر ليشمل الفئات المحرومة والمهمشة سوف يحد من البطالة والفقر وانتشار الجرائم في أوساط المجتمع، وأن آلية التواصل والتنسيق بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية سوف يسهم في استقطاب أكبر لأفراد المجتمع القادرين على العمل والإنتاج بما يحقق رفع المستوى الاقتصادي وضمان إنتاجية أعلى، ورفد المجتمع بأفراد مؤهلين يمتلكون مهارات تساعدهم في بناء مجتمعهم .

الاستنتاجات:

- أن مفهوم تعليم الكبار والتعليم المستمر مرتبط بمفهوم التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً، ويعد تعليم الكبار والتعليم المستمر أحد المداخل الهامة للتنمية المستدامة.
- أن نجاح عملية التنمية في المجتمع تعتمد على اعتمادًا كبيرًا على دور الجامعات في أداء أدورها بالشكل الفعال، وبأخص دور الجامعة في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر من خلال متطلبات التنمية المستدامة واستثمار هذه المتطلبات في هذا المجال.
- غياب التوجهات الرسمية لدى جامعة إب بالاهتمام بتطوير برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر، وعدم الاهتمام ببرامج تعليم الكبار والتعليم المستمر بما يلبي احتياجات الملتحقين بهذه البرامج.

- إن المجتمع كونه المستفيد من تلك الأدوار، يتطلب ذلك ضرورة قيام المؤسسات المجتمعية بالإسهام والمشاركة الفاعلة في تطوير دور الجامعة في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر.

التوصيات والمقترحات:

- تفعيل آلية الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمؤسسات الخدمية والانتاجية في المجتمع المحلي، بما يسهم في تطوير دور الجامعة في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر.
- توفير المصادر المالية اللازمة ودعم ميزانية الجامعة بما يلبي احتياجاتها ومتطلبات تطوير دورها في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر، بما يسهم في خدمة المجتمع.
- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية الناجحة والحديثة في تطوير برامج وأنشطة تعليم الكبار والتعليم المستمر في الجامعات اليمنية، والعمل على تطبيقها وفق متطلبات التنمية لخدمة المجتمع
- إجراء دراسة حول تقويم واقع جهود الجامعات اليمنية في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر في ضوء التجارب العالمية الحديثة.
- إجراء دراسة حول الصعوبات والمعوقات المؤدية إلى ضعف دور الجامعات اليمنية في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر.
- إجراء دراسة حول واقع الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمؤسسات الخدمية والانتاجية في المجتمع المحلي في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر.

قائمة المراجع:

الأغبري, بدر سعيد, (2003), **إصلاح التعليم وتطويره في اليمن**, ط1, دار الكتب, صنعاء, اليمن.

الأقراع, عاطف, هجرس, مهدي (2009), دور الجامعة في رعاية المتفوقين والموهوبين, **مجلة الباحث الجامعي**, العدد (20), جامعة إب, اليمن .

أبو النصر، مدحت، ومدحت، ياسمين، (2017)، **التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها**، ط1, المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

الإدريسي، على أحمد، (2018)، دور أدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية، رسالة **ماجستير غير منشورة**، جامعة الأندلس، اليمن.

براهيمي، نادية، (2018)، دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة، أطروحة **دكتوراه**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

برقاوي، خالد (2007)، **إسهامات الجامعة السعودية في تحقيق برنامج التنمية الشاملة، جامعة** أم القرى، المملكة العربية السعودية.

البنك الدولي (2010)، **تقرير حول وضع التعليم في اليمن: التحديات والفرص، البنك الدولي**، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

البورنو، أماني فايز محمود، (2016)، دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعليه: دراسة حالة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

التبالي, محمد ناجي, (2014), **مدى قيام جامعة إب اليمنية بالأدوار المطلوبة في التعليم المستمر وخدمة المجتمع**, جامعة الملك سعود, المملكة العربية السعودية .

السنبل، عبد العزيز بن عبد الله، (2017)، معوقات قيام مراكز التعليم المستمر في الجامعات الحكومية اليمنية بممارسة دورها في خدمة المجتمع، **مجلة العلوم التربوية**، المجلد (29)، العدد (3)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

التقرير الوطني، (2012)، التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة، **مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة**، ريو دي جانيرو، البرازيل.

الحاج، نجوى احمد، (2016)، استراتيجية لإنتاج المعرفة في جامعة صنعاء في ضوء احتياجات التنمية المستديمة في اليمن، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، صنعاء، اليمن.

حجر، طاهر محمد (2012)، تصور مقترح لتطوير برنامج إعداد معلم تعليم الكبار في كلية التربية بجامعة إب في ضوء التوجهات العالمية **رسالة ماجستير غير منشورة**، إب، اليمن.

حمدان، عبد الرحيم حمدان، (2006)، مدى فاعلية التعليم المستمر في تحقيق لتنمية بالكليات التقنية في محافظة غزة، **مجلة الأقصى: سلسة العلوم الإنسانية**، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

خاطر، محمد أبراهيم، (2015)، دور الجامعة وتعليم الكبار وإمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية، **مجلة التربية المقارنة الدولية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مصر.

الدوسري، محمد بن عيسى، (2017)، دور عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة: تصور مقترح، **رسالة دكتوراه**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الرافعي، محب كامل، (2012)، دور تعليم الكبار في تحقيق التنمية المستدامة، **مجلة تعليم الجماهير**، العدد (59)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

الرعيني، عبده حزام، (2017)، دور المنظمات الدولية باليمن في تحقيق التنمية المستدامة دارسة تطبيقية منظمة اليونسف أنموذجاً، رسالة **ماجستير غير منشورة**، جامعة صنعاء، اليمن.

زاهر، ضياء الدين، (1993)، **تعليم الكبار من منظور استراتيجي**، مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، مصر.

الشهاري، شرف الغيلي، زيد،(2013)،دور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية، **مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية**، جامعة الأندلس للعلوم التقنية، صنعاء، اليمن

شيلي، الهام، (2014)، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، **أطروحة دكتوراه**، جامعة فرحات عباس، الاقتصادية، الجزائر.

صالح، نجاة عبد الولي، (2011)، دور المشروعات الصغيرة في التنمية المستدامة في اليمن: دراسة اقتصادية قياسية ميدانية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عين شمس، مصر

عبد العظيم، عبد العظيم أحمد، (2012)، التعليم المستمر والتنمية المستدامة في الاتحاد الأوربي، **المؤتمر الدولي الأول لعمداء الدراسات العليا والبحث العلمي**، جامعة الأقصى غزة، فلسطين.

العريقي، أمال عبدالوهاب، (2008)،واقع برامج تعليم الكبار في الجمهورية اليمنية وتطويرها وفق معايير الجودة، **المؤتمر السنوي السادس : تطوير برامج ومناهج تعليم الكبار في ضوء الجودة**، الجزء الثاني، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

عمري، عاشور أحمد، (2015)، **دور الجامعات في مكافحة الأمية: تصور مقترح في ضوء أهداف العقد العربي لمحو الأمية**، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

الفخري، نجلاء عبد الدائم، (2004)، تصور مقترح لتطوير برنامج تعليم الكبار والتعليم المستمر بجامعة إب في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة إب، اليمن .

الكردي، زهير محمود، (2017)، استراتيجية مقترحة لتطوير قيادة التغيير في مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة في ضوء مبادئ التنمية المستدامة، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

المجيدي، عبد الفتاح، (2007)، تطور التعليم الجامعي في اليمن، **مجلة الباحث الجامعي**، العدد (14)، إب، اليمن.

محمود، حسين بشير، (2012)، تصور مقترح لتعليم الكبار في جمهورية مصر العربية، **المؤتمر السنوي العاشر لمركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس: تعليم** الكبار والتنمية المستدامة في الوطن العربي، مصر.

النزيلي، عبده بن عبده (2010)، دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية تجاه مستهدفات التنمية في ظل تحديات العولمة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية .

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2004)، **تقرير التنمية البشرية**، مطبوعات الوزارة، صنعاء، اليمن.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2006)، **قوانين ولوائح وأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي**، صنعاء، اليمن.

Bhagat.L.N & Oraon, Ashok (2006)**.Education for sustainable development: a study of action achievements and challenges**. The 10th UNESCO APEID International Conference (6-8) December 2006. Thailand.

Ekene,Osuji Gregory, Suleh,Everlyn Oluoch, (2015), Role of Institutions of Higher Learning in Enhancing Sustainable, Development in Kenya, **Journal of Education and Practice.**

Kitamura.Y& Hoshii. N. (2010). Education for Sustainable development at Universities in Japan. **International journal of sustainability Higher Education**.VOL.11.NO.3.

الاستثمار في اليمن بين الفرص والتحديات

د. عبدالله محمد العاضي

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد البيئة الرئيسة للاستثمار، وحاولت في هدفها الثاني معرفة فرص الاستثمار، وسعت في هدفها الثالث إلى تحديد التحديات التي يواجها الاستثمار، وجاء في هدفها الرابع معرفة الوسائل اللازمة للتغلب على التحديات المختلفة.

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة وستة أقسام وخاتمة، تناولت المقدمة مشكلة، وأهداف، وأهمية، ومنهج الدراسة، والدراسات السابقة، ويتناول القسم الأول البنية الاقتصادية والخصائص الرئيسة للاقتصاد اليمني، أما القسم الثاني فيناقش متطلبات نجاح الاستثمار ويبحث القسم الثالث بيئة الاستثمار، والقسم الرابع يتناول فرص الاستثمار، والقسم الخامس يتحدث عن تحديات الاستثمار، اما القسم السادس يعرض وسائل التغلب على تحديات الاستثمار، وأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

المصطلحات الأساسية: الاستثمار، الفرص، التحديات.

Summary:

This study aimed to define the main environment for investment, and in its second objective it tried to identify investment opportunities. In its third objective, it sought to identify the challenges that investment faces, and its fourth objective came to know the necessary means to overcome the various challenges.

This study contains an introduction, six sections and a conclusion. The introduction deals with the problem, objectives, importance, methodology of the study, and previous studies. The first section deals with the economic structure and main characteristics of the Yemeni economy.

The second section discusses the requirements for the success of investment and the third section discusses the investment environment, the fourth section deals with investment opportunities, the fifth section talks about investment challenges, and the sixth section presents the means to overcome investment challenges, and the most important results and recommendations reached by the study. **Key terms**: investment, opportunities, challenges.

مقدمة:

شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تغيرات كبيرة شملت معظم ميادين الحياة سواء في ميدان السياسة أم الفكر أم الاقتصاد ، وأدت بدورها إلى تغيرات في العلاقات السياسية والاقتصادية ، إذ نتج عنها العديد من الصراعات والحروب بين الدول وتأثرت بذلك بنية الاقتصاد اليمني، بسبب عدد من التحديات التي واجهها جراء ذلك الصراع الذي ترتب عليه اختلالات اقتصادية، وبخاصة فيما يتعلق بالاستثمار، إضافة إلى قصور كبير في عوامل التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

ظل الاعتقاد السائد لمدة طويلة بأن الموارد الطبيعية تمثل دوراً أساسياً في النشاط الاقتصادي، ولكن بعد مرور مزيد من الوقت وظهور العديد من الأزمات الاقتصادية وجد أن الموارد البشرية تسهم في تحقيق المزيد من الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن تدني الاستخدام الأمثل لهذين الموردين يعد من التحديات الرئيسة للبناء الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال عرض التساؤلات الآتية:

1- ما البيئة الرئيسة للاستثمار؟
2- ما الفرص الذي يواجها الاستثمار؟
3- ما الصعوبات والتحديات التي يواجها الاستثمار؟
4- ما الوسائل اللازمة للتغلب على تلك التحديات؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى عرض الجوانب الآتية:

1- تحديد البيئة الرئيسة للاستثمار.
2- معرفة الفرص التي يواجها الاستثمار.
3- تحديد التحديات التي يواجها الاستثمار.
4- معرفة الوسائل اللازمة للتغلب على التحديات المختلفة.

أهمية الدراسة:

تعد التحديات التي يواجها الاستثمار في اليمن جانباً مهماً في الدراسات الاقتصادية وبخاصة في الوقت الراهن، ومما يستدعي إجراء هذه الدراسة ويدل على أهميتها ما يأتي:

1- تناول موضـــوع التحديات التي يواجها الاســـتثمار في المســـتقبل التي تعد أحد المتطلبات لنجاح السياسات الاقتصادية.
2- قلة الدراسات في هذا الجانب في أدبيات الاقتصاد.
3- تتناول المتطلبات اللازمة للتغلب على تلك التحديات.

منهج الدراسة:

تتبنى الرؤية العلمية في تساؤلات الدراسات المعاصرة سواء أكانت هذه التساؤلات اجتماعية أم اقتصادية أم غيرها على المنهج العلمي القائم على الدراسة، والتحليل لجميع المتغيرات والعوامل المرتبطة بالتساؤلات، لذلك فإن المنهج الذي يستخدم في هذه الدراسة يعتمد على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الاستثمار ذو أهمية في الدراسات الاقتصادية المختلفة، حيث يحظى باهتمام العديد من الاقتصاديات المعاصرة، إلا أن التعامل مع هذه الدراسة، دون الاهتمام بوجهات نظر الآخرين حيالها يبدو غير منطقي، إضافة إلى أن التعرف على وجهات النظر الأخرى يساعد في تفهم أكبر لكثير من جوانب هذه الدراسة، وفيما يأتي عرض لعدد من الدراسات المرتبطة بدراسة الاستثمار:

1- **(دراسة المركز اليمني لقياس الرأي العام 2006م)**

تتناول هذه الدراسة كثير من قضايا الخاصة بالاستثمار وهدفت بشكل رئيس الى ما يأتي:

- التعرف على مناخ الاستثمار في اليمن.
- محاولة معرفة مؤشرات موثوقة لوصف المناخ الاستثماري، وتوصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

أ- وجود معوقات إدارية.
ب- قصور في النظام القانوني.
ت- ضعف في البينة الاساسية.
ث- قصور في السياسة المالية والنقدية.
ج- محدودية تمويل المشاريع.

2- **(دراسات في مؤتمروزارة التخطيط والتعاون الدولي- استكشاف الفرص الاستثمارية-، 2007م)**

هدف المؤتمر بشكل رئيس الى ما يأتي:

1- استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن.
2- الترويج للاستثمارات الخارجية.

وقد توصل المؤتمر الى أهم النتائج المرتبطة بمعوقات الاستثمار وهي كما يأتي:

1- وجود معوقات إدارية تتمثل في الفساد والبيروقراطية.
2- تعدد ملكيات الأرض.
3- ضعف البنية التحتية.
4- غياب الاستقرار المالي.

تقسيم الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة وستة أقسام وخاتمة، تناولت المقدمة مشكلة، وأهداف، وأهمية، ومنهج الدراسة، والدراسات السابقة، ويتناول القسم الأول البنية الاقتصادية والخصائص الرئيسة للاقتصاد اليمني، أما القسم الثاني فيناقش متطلبات نجاح الاستثمار ويبحث القسم الثالث بيئة الاستثمار، والقسم الرابع يتناول فرص الاستثمار، والقسم الخامس يتحدث عن تحديات الاستثمار، اما القسم السادس يتناول وسائل التغلب على تحديات الاستثمار، والنتائج والتوصيات.

القسم الأول-البنية الاقتصادية والخصائص الرئيسة للاقتصاد اليمني

يتطلب التطور الاقتصادي دوراً فاعلاً في مجالات كثيرة تؤثر في كفاءة الإنتاج، مثل التعليم والتدريب للموارد البشرية، واستثمارات الموارد، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي لأفراد المجتمع، هذه الاستثمارات في العنصر البشري والمادي تسمى المقومات الرئيسة للبنية الاقتصادية لأي مجتمع، لذا تتناول الدراسة في هذا الجزء المقومات الرئيسة والبنية الهيكلية والخصائص الأساسية للاقتصاد اليمني، كما يأتي:

أولاً- المقومات الرئيسة:

يمكن تناول المقومات الرئيسة للاقتصاد اليمني على النحو الآتي:

1-الموارد الطبيعية:

تتنوع الموارد الطبيعية تنوعاً كبيراً يساعد على تطوير عدد من الأنماط والنشاطات الاقتصادية، لذلك تتناول الدراسة في هذا الجزء بعض المؤشرات الاقتصادية للموارد الطبيعية، وذلك على النحو الآتي:

أ- الأرض والموارد المائية:

تقدر مساحة اليمن بنحو 555كم2 ، دون مساحة الربع الخالي ، وتصل مساحة الأرض الصالحة للزراعة نحو 166كم2، أي بنسبة 30% من إجمالي المساحة الكلية ، كما أن المساحة المزروعة لا تتجاوز 107 كم2 ، أي بنسبة 19% من إجمالي المساحة، ومعظم الأراضي الزراعية تعتمد على مياه الأمطار الموسمية ، إذ لا توجد أنهار ، كما تتوفر شواطئ بحرية ذات أهمية اقتصادية تمتد على البحر الأحمر والبحر العربي ، والتي تصبح أكثر الشواطئ العربية طولاً ،حيث تصل إلى 2500كم[1]، وتتميز هذه الشواطئ بأنها ذات قيمة غذائية وتجارية عالية، إذ يتوافر بها تشكيلات ثرية من أنواع

(1)وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003 ، ص 96.

الأسماك ، ويقدر حجم رصيد الأسماك مليون طن في عام 1995م، إلا أن المستغل منها بلغ نحو100ألف طن ، أي بنسبة قدرها 10% [2].

ب- المعادن:

تتميز اليمن بتوفر عدد من الموارد المعدنية، وبخاصة النفط والغاز الطبيعي، ويقدر حجم الاحتياطي المؤكد من النفط 4مليار برميل، ويبلغ الإنتاج الحالي حوالي 157 مليون برميل سنوياً يصدر منه نحو 82%، حيث إن صادرات النفط تعدُ من أعلى الصادرات الإجمالية.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي الذي يعد من الموارد الحديثة،فتشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم الاحتياطي بلغ 20 تريليون قدم مكعب [3].

ج- المُناخ:

تغطي الجبال أجزاء كبيرة من اليمن، إضافة إلى الأودية والسهول التي توجد بين السلاسل الجبلية ، فتتميز بمناظرها الطبيعية الخلابة ، ويوجد بالقرب من الشواطئ كثير من الجزر الصغيرة ؛ لذلك يعد مُناخ اليمن متنوعاً ، حيث يقع ضمن عدد من النطاقات المناخية الرئيسة ، ويتمتع بمُناخ مناسب للسياحة خلال فصول السنة ، إذ تتميز بصيف معتدل وممطر، وشتاء معتدل الحرارة ، ويعد هذا المُناخ من أهم الأقاليم المُناخية ، ومن ثم تجذب إليها نسبة كبيرة من السياح ، وتنتشر كثير من الأماكن الأثرية في بعض الأجزاء الشرقية والجنوبية لليمن ، وتنوع الشواطئ البحرية التي تنتشر فيها الشعب المرجانية ، مما يساعد على جذب السياح الذين ينشدون الحياة البحرية[4].

---

(2) مطهر العباسي، "الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية" ، مطهر العباسي ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، العدد 10، 1998م، ص 12.

(3) انظر في ذلك:

- سيف مهيوب العسلي، " الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية" ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء، صنعاء ، العدد 10 ، 1998 ، ص 77 .
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003،مرجع سابق، ص120.

(4) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003،المرجع السابق، ص 5- 6.

د- الموقع:

اكتسب اليمن أهمية متعاظمة في الآونة الأخيرة من القرن العشرين بعد تحقيق الوحدة، إذ توفر لها مقومات جغرافية متميزة، بل تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لتطور حركة النشاط الاقتصادي وذلك لوقوعه عند التقاء البحر العربي بالبحر الأحمر، وسيطرته على مدخل البحر الأحمر، وكذا وجود ميناء عدن التاريخي ذو الأهمية الاقتصادية على البحر العربي والبحرالأحمر(5). وعلى الرغم من توفر عدد من المقومات الرئيسة في النشاط الاقتصادي لليمن، ولاسيما في القطاعات الأساسية المتمثلة في: القطاع الزراعي والسمكي وقطاع المعادن، إضافة إلى القطاع السياحي، إلا أن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية يتسم بالقصور في الكفاءة الإنتاجية، ولعل ذلك يرجع إلى غياب سياسات واضحة وملائمة لبناء اقتصاد قوي، وبخاصة في جانب الموارد القابلة للنضوب(6).

2- الموارد البشرية:

يتضح من مراجعة أدبيات الفكر الاقتصادي أن دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع قد اتبَّع أنماطاً واتجاهات، اختلفت باختلاف الفكر السائد وتطور الفكر الاقتصادي، إلا أنَّ النظرة إلى العنصر البشري قد تضمنت الاهتمام به من خلال توفير الحاجات الأساسية والرغبات التي تؤثر على أدائه وإنتاجيته، لذلك ركزت الدول الصناعية على الاستثمارات في الموارد البشرية من خلال البرامج الخاصة للتعليم والتدريب لرفع كفاءة وإنتاجية العاملين ، ولقد أظهرت عدد من الدراسات التطبيقية (7)أن تطوير قدرات وكفاءة الموارد البشرية يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق النمو الذاتي، إذ تشير الأدبيات

---

(5) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء،كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003، ص 5 – 6.

(6) لمزيد من الإيضاح انظر:

- علي شاطر، " الاقتصاد اليمني: رؤية مستقبلية " ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء، صنعاء ، العدد 18 ، 19، 2001 ، ص ص 30 – 33 .
- مطهر العباسي" الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية " ، مرجع سابق ، ص 12 – 16 .
- سيف العسلي، " الاقتصاد اليمني، و الدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية "، مرجع سابق ، ص 76– 78

(7) لمزيد من التفاصيل ، انظر:

- مسعود ظاهر، "النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج ". سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب،الكويت ، العدد 252 ، 1999 ، ص 147 – 149 .
- Amartya , Sen , " Development as Freedom " , oxford university press ,1999 , P341.
- Benecke ,Dieter w The social and Ecological Market Economy , klarmannDruck Gmbh ; op.cit., 25-26. pp

الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي الذي حدث في ألمانيا واليابان بعد أن دمرت الحرب العالمية الثانية معداتها المادية يرجع إلى الاهتمام بالعنصر البشري ، ولقد أدركت كثير من الدول النامية أهمية الموارد البشرية ، وسعت اليمن كباقي الدول الأخرى إلى وضع سياسات وخطط لتنمية مواردها البشرية ، ووفقاً للمنظور السابق يمكن عرض السمات الأساسية للموارد البشرية في اليمن من خلال تناول توزيع القوى العاملة التي بلغ حجمها حوالي 4,9 مليون عامل في عام 2014م [8] حسب المستوى التعليمي حيث يوضح ذلك الجدول (1).

جدول (1)

توزيع القوى العاملة حسب المستوى التعليمي لعام 2014م

المستوى التعليمي	النسبة المئوية
التعليم الأساسي	**68,6**
التعليم الثانوي	**23**
التعليم الجامعي	**7,9**

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2017، صفحة 108

يبين الجدول (1) أن توزيع القوى العاملة لعام 2014 من حيث المستوى التعليمي تمثل فئة التعليم الأساسي نحو 68% من اجمالي القوى العاملة وهي نسبة مرتفعة جدا ولها انعكاسات سلبية على مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي، كما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات الثانوية 23%، وعند إضافة هذه النسبة الى ذوي المؤهلات الأساسية تبلغ النسبة 91%، وهو ما يزيد من خطورة الخلل في توزيع القوى العاملة، نظرا لأن هذه الفئات تتسم بمحدودية قدرتها على التعامل مع التطورات المتسارعة لمنجزات العلم المعاصر، كما قدرت نسبة ذوي مؤهلات التعليم الجامعي 7,9% وهي نسبة محدودة للغاية مقارنة بالفئات السابقة، مما يؤكد أهمية إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وسياسة التعليم المتبعة بما يتفق ومتطلبات التطوير والتحديث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(8)علي شاطر، واقع ومستقبل سوق العمل اليمني والخليجي في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ندوة تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أشرف عليها، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء ، 2010م ، ص12

ثانياً- البنية الهيكلية للاقتصاد

بالرغم من الجهود التنموية التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود ، مازال الاقتصاد اليمني يعتمد على النفط الخام كداعم رئيس للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن توضيح ذلك من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية.

1- المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

تبين المساهمة النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي اعتماد الاقتصاد اليمني على مورد النفط كمساهم رئيس في النشاط الاقتصادي كما يوضح ذلك الجدول (2).

جدول (2)

تطورات المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة(2009-2017م) بالأسعار الثابتة للعام 2000

السنوات	تجارة الجملة والتجزئة ٪	الزراعة والصيد ٪	الصناعة الاستخراجية ٪	البناء والتشييد ٪	الصناعة التحويلية ٪
2009	19,3	13,2	13,7	7,1	5,2
2010	18,9	13,7	13,8	7,1	5,5
2011	15,0	16,8	13,2	6,2	5,5
2012	15,5	17,1	10,7	6,1	5,5
2013	14,8	17,1	11,1	6,3	5,8
2014	14,9	16,1	11,9	5,2	6,1
2015	15,5	18,9	4,2	5,0	6,4
2016	15,5	19,9	4,2	5,2	6,9
2017	17,7	20,3	3,6	5,0	7,1

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2017م، ص570.

يوضح الجدول (2) تطورات بعض التغيرات الحاصلة للقطاعات الاقتصادية خلال المدة(2009-2017) كما يأتي:

- **تجارة الجملة والتجزئة**

تعد المساهمة لتجارة الجملة والتجزئة من أعلى النسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وقد اتسمت هذه النسبة بالتذبذب النسبي، اذ نجد أن أعلى مساهمة بلغت 18,9% في عام 2010، في حين وصلت الى أدنى قيمة لها بنحو 14,8% عام 2013.

- **الزراعة والصيد**

اتسمت نسبة مساهمة الزراعة والصيد في الناتج المحلي الإجمالي بالتذبذب النسبي، اذ وصلت أعلى نسبة لها 20,3% في عام 2017، بينما وصلت لأدنى قيمة لها حوالي 13,2% في عام 2009.

- **الصناعة الاستخراجية**

تعد مساهمة الصناعة الاستخراجية من أعلى النسب في الناتج المحلي الإجمالي واتسم التغير في هذا الجانب بعدم الاستقرار، اذ نجد أعلى مساهمة وصلت الى 13,8% لعام 2010، في حين بلغت أدنى قيمة لها 3,6% في عام 2017.

- **البناء والتشييد**

يشارك قطاع البناء والتشييد بنسبة مساهمة جيدة في الناتج المحلي الإجمالي، اذ نجد ان أعلى مساهمة بلغت 7,1% لعامي 2009-2010، بينما وصلت الى أدنى قيمة لها 5٪ في عام 2017.

- **الصناعة التحويلية**

اتسمت المساهمة النسبية لهذا القطاع بالانخفاض مقارنة بالقطاعات الأخرى رغم أهميته في احداث النمو الاقتصادي، اذ نجد أن أعلى مساهمة بلغت 7,1% لعام 2017، بينما وصلت أدنى قيمة لها 5,2% في عام 2009.

2- الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد

يعكس النمو في الناتج القومي الإجمالي دور العوامل المؤثرة في مكوناته مما يؤثر على متوسط دخل الفرد، يوضح الجدول (3) التطور في مستوى الناتج القومي خلال المدة (2009-2017)

جدول (3) التطور في مستوى الناتج القومي خلال المدة (2009-2017)

السنوات	الناتج القومي مليار دولار	متوسط دخل الفرد بالدولار
2009	27,4	1,197
2010	29,2	1,238
2011	28,8	1,187
2012	30,9	1,231
2013	33,4	1,286
2014	31,7	1,191
2015	26,3	957
2016	21,2	748
2017	21,6	707

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2017، ص582

يبين الجدول (3) أن الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد شهدا تذبذبا واضحا خلال هذه المدة، اذ بلغ الناتج القومي أعلى قيمة له حوالي 33,4 مليار دولار عام 2013، في حين وصل أدنى قيمة له 21,2 مليار دولار عام 2016، بينما بلغ أعلى قيمة لمتوسط دخل الفرد حوالي 1238 دولار عام 2010، في حين قدر بنحو 707 دولار في عام 2017.

القسم الثالث- متطلبات نجاح الاستثمار

تعددت العوامل المؤثرة في جانب الاستثمار، بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولعل اهم العوامل الرئيسية تتمثل فيما يأتي:

1- الاستقرار الأمني والعسكري.
2- مرونة التشريعات القانونية والنظام الضريبي.
3- توفر البنية التحتية الملائمة.
4- وجود مهارات بشرية عالية المستوى.
5- توفر دعم لمراكز البحث والتطوير.
6- وجود مرونة في التعاملات الإدارية [9].

القسم الرابع- بيئة الاستثمار

يعتمد المناخ الاستثماري الملائم على قدرة الدول في تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، ويتمثل المناخ الاستثماري في مجموعة من العوامل المترابطة منها:

(9) للمزيد من الاطلاع انظر:
- علي محمد شاطر، الاقتصاد اليمني- رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص 41-44.

1- الاستقرار الأمني والعسكري.
2- القوانين والتشريعات المحفزة.
3- عدد السكان والطلب المتوقع.
4- مستوى المهارات البشرية.
5- وجود وسائل متميزة لترويج الاستثمار.
6- تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية.
7- مستويات العائد على الاستثمار.
8- مدى توفر البنية التحتية الملائمة.
9- الموقع الجغرافي الجذاب.
10- مرونة السياسات المالية والاقتصادية.
11- احتياجات البلد للاستثمار [10].

يمكن إيضاح اهم العوامل المؤثرة في بيئة الاستثمار اليمني من خلال عرض الجدول (4)

جدول (4) بيئة الاستثمار

بيئة التمكين الاستثماري	الصعوبات الرئيسة
توفر قطاع خاص بالأعمال	استمرار العدوان الخارجي على اليمن
إنتاجية العامل مرتفعة بالمقارنة بالدول المحيطة	غياب الاستقرار الاقتصادي
تكاليف أجور العمالة منخفضة	قصور في توليد الطاقة الكهربائية
تكاليف ايجار الأراضي تنافسية	تعدد حيازة الأرض
يتوفر فرص ممتازة للقطاع الخاص لتطوير مرافق البنية التحتية	قصور في الاستقرار الأمني
	ضعف مستوى المهارات البشرية
	ضعف في الخدمات المالية والمصرفية
	غياب الشفافية والمصداقية في الإجراءات الرسمية

المصدر: من عمل الباحث

يوضح الجدول ان هناك مزايا للاستثمار في القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاعات ذات المزايا النسبية إضافة الى وجود عمالة منافسة، الا ان هناك بعض التحديات والصعوبات التي يواجها الاستثمار منها، استمرار العدوان العسكري، كذلك وجود قصور في الجانب الإداري للاقتصاد. ولعل الجدول (5) يبين المناخ الحالي للاستثمار في اليمن.

(10) انظر في ذلك:
– علي محمد شاطر، الاقتصاد اليمني– رؤية مستقبلية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، 2002م، العددان 18، 19، ص41–44.

- المركز اليمني لقياس الرأي العام، معوقات الاستثمار في اليمن، WWW.YEMENPOLING.ORG، 2006م، ص10-11.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية، وثائق غير منشورة، 2007م.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2013م، ص 131-132.

جدول (5) تطور رأس المال المستثمر وعدد العمال خلال المدة 2009-2017م

السنوات	رأس المال المستثمر ألف ريال	عدد العمال
2009	304,435	8,803
2010	52,513	2,864
2011	17,567	1,616
2012	7,615	639
2013	51,251	1,227
2014	81,145	4,066
2015	35,145	1,220
2016	15,145	1,435
2017	صفر	صفر

المصدر: وزارة التخطيط التعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعامي 2013-2017، ص129-132 على التوالي

يتضح من خلال الجدول (5) تذبذب قيم الاستثمار والعاملين خلال المدة (2009-2017) نظرا لتقلب العوامل المؤثرة في الاستثمار خاصة جانب الاستقرار السياسي والأمني، وللمزيد من إيضاح ذلك يمكن عرض معدلات النمو للاستثمار في الجدول (6).

جدول (6) تطورات معدلات نمو الاستثمار

السنوات	معدل النمو
2009	...
2010	82,8-
2011	66,5-
2012	56,7-
2013	573,1
2014	58,3
2015	56,7-

2016	56,9-
2017	...

المصدر: من حسابات الباحث اعتمادا على الجدول (5).

يظهر الجدول (6) تذبذب معدل نمو الاستثمار، اذ زاد في الأعوام التي ساد فيها الاستقرار الأمني والسياسي خاصة في العام 2013، وتراجع بشكل كبير في الأعوام التي انعدم فيها الاستقرار الأمني والسياسي، لا سيما عامي 2010 و2011. ولعل الشكل البياني (1) يوضح تقلبات معدلات نمو الاستثمار.

الشكل (1) تطورات معدلات نمو الاستثمار

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (5)

يبين الشكل البياني (1) تذبذب معدل نمو الاستثمار، اذ نجد تراجع كبير في معدل نمو الاستثمار، حيث بلغ أعلى معدل نمو 573،1 لعام 2013، نظرا للاستقرار السياسي الناجم عن المصالحة الوطنية، بينما نجد أن معدل النمو تراجع بشكل كبير حيث بلغ -82،8 لعام 2010 و -66،5 لعام 2011، نظرا لحدوث الاضطرابات السياسية والأمنية، وبخاصة في عام 2011 الذي ساد فيه عدم الاستقرار الأمني والسياسي، كما حدث تراجع اخر في الاستثمار لعامي (2015-2016)، نتيجة للعدوان العسكري التي قامت به المملكة العربية السعودية في مطلع العام 2015.

القسم الخامس- فرص الاستثمار

يتمتع الاقتصاد اليمني بالكثير من الموارد الطبيعية غير المستغلة شأنه في ذلك شأن الكثير من الدول النامية، ويعد ذلك من الفرص المتاحة للاستثمار، وبخاصة في الجوانب الاتية:

1. الموقع الجغرافي للموانئ اليمنية.
2. الثروة المعدنية.
3. الأرض والموارد المائية.
4. المناخ.
5. المورد البشري[11].

القسم السادس- تحديات الاستثمار

يواجه الاقتصاد اليمني عدد من التحديات تتمثل في:

1. الاختلالات الهيكلية المزمنة في الاقتصاد
2. عدم توفر المناخ المناسب للاستثمار
3. العدوان العسكري والحصار الاقتصادي المستمر من قبل دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية. ولعل الجدول (7) يوضح الفرص والتحديات التي تواجه الاستثمار في اليمن.

(11) سيف مهيوب العسلي، مدى تناسق السياسات الاقتصادية الكلية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي واثره على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص311-312.

جدول (7)تحليل البيئة الاستثمارية

نقاط القوة	نقاط الضعف
تميز في الموقع الاستراتيجي (ميناء عدن)	غياب الأمن والاستقرار
توفر الموارد الطبيعية (النفط والغاز والمنتجات الزراعية والسمكية)	غياب توفر البنية التحتية
يوجد موروث سياحي متميز	رداءة مهارة العمالة
	ضعف قنوات تمويل الاستثمار
	غياب الشفافية
	قصور في أداء المحاكم التجارية والقضائية
	رداءة الصورة الذهنية في الخارج عن اليمن
	الإجراءات البيروقراطية
	غياب توفر البنية التحتية للترفيه الاجتماعي
الفرص	**التحديات**
إمكانية تطوير ميناء عدن الى مستوى الموانئ العالمية	استمرار العدوان الخارجي على اليمن
تطوير الصناعة السياحية	قصور في الأداء التعليمي
تطوير الصناعة التعدينية	ضعف في البنية التحتية
تحديث صناعة الثروة السمكية	شيوع ظاهرة البيروقراطية
زراعة المحاصيل الغذائية المستديمة	رداءة الصورة الذهنية في الخارج عن اليمن

المصدر: من عمل الباحث.

يوضح الجدول (7) توفرعدد من نقاط القوة والفرص لدى الاقتصاد اليمني للاستثمار، لعل أهمها: تميز في الموقع الاستراتيجي (ميناء عدن)، توفر الموارد الطبيعية يمكن استغلالهما من خلال الاستثمارات المحلية والخارجية عندما تتوافر الظروف المواتية، الا انه في نفس الوقت يواجه الاقتصاد اليمني نقاط ضعف وتحديات منها، غياب الامن والاستقرار، غياب توفر البنية التحتية.

القسم السابع- وسائل التغلب على تحديات الاستثمار

يمكن التغلب على تحديات الاستثمار من خلال اتباع ما يأتي:

أولا- الشروط اللازمة

يتطلب المناخ الملائم للاستثمار توفر الاتي:

1- محاولة ايقاف العدوان العسكري وانهاء الحرب الذي تقوده المملكة العربية السعودية، من خلال اتباع عدد من المسارات:

أ- السعي نحو إيجاد تسويه سياسية واقتصادية:

أظهرت التطورات والاحداث العسكرية على الأرض، وخاصة في المحافظات الجنوبية ان العدوان العسكري الذي قامت به عدوان التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية بهدف الى أطماع اقتصادية منها:

- السيطرة على ميناء عدن ومضيق باب المندب الاستراتيجيين
- الحصول على منفذ بحري لإمداد انابيب النفط السعودي عبر خليج عدن.
- الهيمنة على المناطق السياحية الفريدة مثل جزيرة سقطرى.

لذلك يتطلب الأمر السعي نحو المفاوضات الاقتصادية والدعوة الى التكامل الاقتصادي مع الدول التي تحاول الهيمنة على الموارد الاقتصادية في اليمن باستخدام القوة العسكرية المدعومة دولياً.

ب- محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية للدول العظمى.

يعد استمرار العدوان العسكري على اليمن لأكثر من خمس سنوات، بالرغم من تعدد المفاوضات السياسية تأكيداً على دور الفاعليين الدوليين(الصين، اليابان، روسيا، الاتحاد الأوربي، بريطانيا، الولايات المتحدة)في هذا الجانب يستدعي الامر هنا دعوة هذه الدول لإقامة استثمارات تنافسية. وهذا يتطلب قدرات مميزة في فن التعامل مع الآخر (حدد قدرات الآخرين وقدراتك) لكي تحدد وجهات المستقبل إضافة الى الدبلوماسية المرنة والبناء الداخلي.

ثانيا- عوامل نجاح الاستثمار

يستدعي المناخ الملائم للاستثمار الاهتمام بما يأتي:

1- الجانب السياسي

تتطلب الضرورة هنا مايأتي:

أ- توفر قيادة وطنية متنورة تتسم بالكفاءة والنزاهةوالعدالة.

ب- تحقيق الامن والاستقرار والسلم الأهلي الدائمين.

ت- التوجه الفعال نحو العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

ث- السعي الجاد نحو إحداث ثورة علمية.

ج- التوجه نحو العمل المؤسسي المعتمد على النزاهة والكفاءة.

2- الجانب الاقتصادي

ويتمثل في الآتي:

أ- تعزيز جانب الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال:

- المحافظة على استقرار العملة الوطنية.
- السعي الجاد لتحقيق معدلات منخفضة لمستويات الأسعار.
- تعزيز دور الجهاز المصرفي لتمويل الاستثمار.

ب- تقديم الحوافز الجذابة للمستثمر من خلال:

- تقليص مستوى الضرائب.
- السماح بملكية الأرض للمستثمر.

ح- التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات المزايا النسبية المرتفعة من خلال:

- الاستخدام الأمثل للموانئ البحرية، خاصة ميناء عدن الاستراتيجي.
- الاهتمام الجاد بالموارد السياحية، لاسيما جزيرة سقطرى الفريدة.
- الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية، خاصة النفط والغاز.
- الاهتمام بالثروات الزراعية والموارد المائية، خاصة زراعة البن والاعناب.
- الاهتمام بخدمات البنية التحتية.

3- الجانب الإداري

يتطلب هذا الجزء مراعاة الاهتمام بما يأتي:

أ- تعزيز قدرات العنصر البشري، من خلال التعليم والتدريب المستمر.

ب- السعي الجاد نحو العمل المؤسسي للحد من قضايا الفساد.

ت- التوجه الفعال نحو العدالة الاجتماعية كركيزة أساسية للتحديث الإداري.

ث- السعي الحثيث لتطبيق مبدى سيادة القانون.

ثالثا- العوامل المساعدة لنجاح الاستثمار

يتطلب توفير البيئة الملائمة للاستثمار الاهتمام بما يأتي:

1- بناء الصورة الذهنية

الغرض من ذلك هو إعادة الصورة الذهنية لليمن في اذهان الناس داخليا وخارجيا لتغيير النظرة السلبية وإيجاد قبول عام بالصورة الحديثة لمستقبل اليمن، وذلك من خلال إيجاد أشياء جذابه

واستباقية عن طريق أدوات التسويق المتاحة والمتنوعة من جانب الحكومة وأطراف أخرى مستقلة ذات خبرة ومصداقية عالية، مع توفر رغبة حقيقية لدى المجتمع في تبني عملية التغيير والتحديث.

2- توليد الاستثمار

وذلك يعني القدرة على الترويج، واستقطاب وتأمين الاستثمار في القطاعات المختلفة لليمن، من خلال الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة المتاحة المتمثلة في: الوقت، المال، الرأس البشري، ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتباع الاتي:

أ- الاهتمام بالاستثمارات المحلية ذات الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية، خاصة في المشاريع الخدمية، والتقنية الرفيعة.

ب- الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية: لاستحداث مزيد من الوظائف واحداث اقتصاد ديناميكي، هناك ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في المشاريع التي تمتلك اليمن بها ميزة تنافسية.

3- خدمات التسهيل والرعاية اللاحقة للاستثمار

تعد خدمات التسهيل والرعاية اللاحقة من الخدمات الاساسية بشأن الاهتمام بالمستثمر لمساعدتهم في بداية المشاريع الاستثمارية والأنشطة اللاحقة، ينظر اليها من قبل العديد من المستثمرين، خاصة الأجانب أداة تسويقية فاعلة لاستقطاب المزيد من الشركات الاستثمارية.

4- تحسين بيئة العمل

يتمركز التمكين الملائم في الجانب الاستثماري حول تنافس السياسات المختلفة مع الجهات ذات العلاقة، ويمكن احداث ذلك من خلال إيجاد مجلس وطني اعلى للترويج والاستثمار، يهتم بتسهيل إجراءات الاستثمار وضمان تدفق الاستثمار بشكل عام، في أطار اليمن الفريق من اجل التطور إلى الأفضل.

النتائج والتوصيات:

سعت هذه الدراسة في هدفها الأول إلى تحديدالبيئة الرئيسة للاستثمار وحاولت في هدفها الثاني معرفة فرص الاستثمار، وسعت في هدفها الثالث إلى تحديد التحديات التي يواجها الاستثمار، وجاء في هدفها الرابع معرفة الوسائل اللازمة للتغلب على التحديات المختلفة.

ولتحقيق ذلك تم تناول الدراسة في ستة أقسام تناول القسم الأول البنية الاقتصادية والخصائص الرئيسة للاقتصاد اليمني، أما القسم الثاني فناقش متطلبات نجاح الاستثمار، وبحث القسم الثالث بيئة الاستثمار،والقسم الرابع تناول فرص الاستثمار، والقسم الخامس تحدث عنتحديات الاستثمار، اما القسم السادس عرض وسائل التغلب على تحديات الاستثمار، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات.

أولاً- النتائج:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من خلال مناقشة أقسام الدراسة، ومن أهم ما توصلت إليه ما يأتي:

بينت الدراسة أن مناخ الاستثمار يعاني من ضعف شديد فيالعديد من الجوانب بسبب ما يلي:

1-

أ- استمرار العدوان العسكري من قبل دول التحالف.

ب- غياب الاستقرار السياسي والأمني.

ت- قصور في أداء السياسيات الاقتصادية.

ث- ضعف الجانب الإداري.

ج- قصور في مستوى القدرات البشرية.

ح- توفر عدد من الموارد الطبيعية والبشرية غير مستخدمة الاستخدام الأمثل.

2- بينت الدراسة ان الاستثمار يواجه عدد من الفرص منها:

أ- توفر موارد طبيعية وبشرية متنوعة ومتميزة.

3- بينت الدراسة ان الاستثمار يواجه عدد من التحديات منها:

أ- استمرار العدوان العسكري من قبل دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية.

ب- عدم قدرة الإدارة على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

ت- غياب القدرات البشرية ذي الكفاءة.

4- أوضحت الدراسة ان هناك وسائل للتغلب على التحديات التي يواجها الاستثمار من خلال ما ياتي:-

أولا-الشروط اللازمة

ولعل اهم شرط في هذا الجانب،محاولة ايقاف العدوان العسكري وانهاء الحرب الذي تقوده المملكة العربية السعودية، من خلال اتباع عدد من المسارات.

ثانيا- عوامل نجاح الاستثمار

ويتمثل ذلك بشكل رئيس في الجانب السياسي الذي يعتمد على توفر قيادة وطنية متنورة تتسم بالكفاءة والنزاهة والعدالة.

ثالثا- العوامل المساعدة لنجاح الاستثمار

ولعل اهم عامل في هذا الجانب هو:

بناء الصورة الذهنية

الغرض من ذلك هو إعادة الصورة الذهنية لليمن في اذهان الناس داخليا وخارجيا لتغيير النظرة السلبية وإيجاد قبول عام بالصورة الحديثة لمستقبل اليمن، وذلك من خلال إيجاد أشياء جذابه واستباقية

عن طريق أدوات التسويق المتاحة والمتنوعة من جانب الحكومة وأطراف أخرى مستقلة ذات خبرة ومصداقية عالية، مع توفر رغبة حقيقية لدى المجتمع في تبني عملية التغيير والتحديث.

ثانياً- التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم عدد من التوصيات التي نرى ان من شأنها الاسهام في تحقيق بيئة ملائمة للاستثمار ومن ثم تحقيق الرفاه الاقتصادي كما يأتي:

1- الاهتمام الجاد بمحاولة إيقاف العدوان العسكريوانهاء الحرب التي تقوده المملكة العربية السعودية، من خلال اتباع عدد من المسارات.

2- ضرورة توفر قيادة سياسية وطنية متنورة تتسم بالكفاءة والنزاهة والعدالة، لإدارة الموارد الطبيعية والبشرية.

3- السعي الحثيث للاهتمام بالعوامل المساعدة لدعم الاستثمار، من خلال عدد من الوسائل، منها إعادة بناء الصورة الذهنية لليمن في اذهان الاخرين.

المراجع:

- المركز اليمني لقياس الرأي العام، معوقات الاستثمار في اليمن، WWW.YEMENPOLING.ORG، 2006م.
- سيف مهيوب العسلي، " الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية" ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء، صنعاء ، العدد 10 ، 1998.
- سيف مهيوب العسلي، مدى تناسق السياسات الاقتصادية الكلية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي واثره على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق.
- علي شاطر، " الاقتصاد اليمني: رؤية مستقبلية " ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء، صنعاء ، العدد 18 ، 19، 2001.
- مسعود ظاهر، "النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج " .سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، العدد 252 ، 1999 .
- مطهر العباسي، "الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية" ،مطهر العباسي ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، العدد 10، 1998م.
- وزارةالتخطيط والتعاونالدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية، وثائق غير منشورة، 2007م.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2013م.
- Amartya , Sen , " Development as Freedom " , oxford university press ,1999.
- Benecke ,Dieter w The social and Ecological Market Economy , klarmannDruckGmbh.

المنظمة الإيجابية

مفهومها، سماتها وأبعادها، معاييرها، دورها في نشر الإيجابية.

Positive Organization

Its concept, its characteristics, dimensions, standards, and its role in spreading positivity.

د. محمود عبده حسن العزيزي[1]

(1)Mahmoodalazizi@gmail.com

ملخص البحث

يهدف البحث إلى التأصيل النظري لمفهوم المنظمة الإيجابية من حيث المفهوم والسمات والأبعاد والمعايير وكذا دور المنظمات في نشر الإيجابية، وقد حاول البحث الخروج بتعريف إجرائي للمنظمة الإيجابية، وكذا تحديد أبرز سماتها وأبعادها ومعاييرها وأدوارها في نشر الإيجابية.

الكلمات المفتاحية/ المنظمة الإيجابية، القائد الإيجابي، الموظف الإيجابي، البيئة الإيجابية.

Abstract

The research aims at the theoretical rooting of the concept of the Positive Organization in terms of the concept, features, dimensions and standards, as well as the role of organizations in spreading the positive.

Keywords/ Positive Organization, Positive leader, Positive Employee, Positive Environment

.

مقدمة

يجب ألا تقتصر المنظمات الإيجابية على تحقيق الكفاءة والفاعلية في أدائها فحسب، بل يجب أن يصبح الابتكار والإبداع والتجديد والتميز والإيجابية من السمات المميزة لأدائها وخدماتها، وذلك لتكون أنموذجًا لغيرها من المنظمات.

فتحسين أداء المنظمات أو المؤسسات الحديثة بما فيها الجامعات والمدارس يحظى باهتمام كبير في جميع دول العالم، يُضاف إلى ذلك أن قدرة أي مجتمع على إدارة مؤسساته وبرامجه الحيوية، ليس فقط بفاعلية وكفاءة، وإنما بعدالة وابتكار، تعتبر من أهم الخصائص التي تميز أي مجتمع عن غيره

من المجتمعات. وإن من أبرز مميزات المجتمعات المتقدمة ومؤسساتها، ليس ثقافتها أو مواردها التطبيقية، أو ما يتوافر لديها من رأس مال، أو ما تعتمده من سياسات عامة ورشيدة، وإنما ما يتوافر في مؤسساتها من قدرات أو طاقات، وما يمتلكه الأفراد من مهارات، وخاصة المهارات القيادية والإدارية (الخطيب، والخطيب، 2004، 23).

وتشير الأدبيات إلى أن الصيغة المعاصرة للأداء تتمثل في مصطلح الأداء المنظمي الذي يُشير إلى التفاعل بين كل من دافعية المنظمة، وقدرتها الداخلية، وبيئتها الخارجية Charles، 1997، (3). فالأداء المنظمي يمثل منظومة متكاملة لنتاج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية.

وللأداء المؤسسي أبعاد ثلاثة هي: أداء الأفراد في إطار وحداتهم التنظيمية المتخصصة، وأداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمنظمة، وأداء المنظمة في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مخيمر وآخرون، 2000، 9). ويُمْكِن القول أن هذه الأبعاد تُشير إلى أن هناك ثلاثة مجالات هي: مستوى العمل، ومستوى العمليات، ومستوى المنظمة وتعمل هذه الأبعاد على تحديد المتغيرات المؤثرة في أداء وإنجاز وإيجابية المنظمة.

وتعد المنظمات الإيجابية على وجه الخصوص في مقدمة الركائز التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي بلد، حيثُ تُمَثِّل بوابة العبور للتنمية، ويُعد تطوير الأداء المنظمي من أهم الموضوعات التي نالت قسطاً وافراً من اهتمام المسئولين في جميع الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وبقدر تلك الأهمية لهذا الموضوع ودرجة تأثيره في نمو المؤسسات واستمرارها، فقد حظي باهتمام كبير من جانب العديد من الباحثين والمتخصصين، فتعددت الدراسات حول الأداء، ومحدداته، وسُبل تطويره، وكيفية قياسه، وأصبح الفكر الإداري مُثْخماً بالعديد من المفاهيم والمداخل التي كانت تبحث دائماً عن الأداء الفعّال الذي يعكس القدرة على تحقيق الأهداف والنتائج المنشودة.

وتسهم الإيجابية المؤسسية بدور كبير في تفعيل وتطوير العمل المؤسسي، وتحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية، والعمل بروح الفريق، مع استشعار المسئولية، والرغبة في العمل والإنجاز، وهذا بدون شك يدفع عجلة التنمية إلى الأمام، على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى البلد بشكل عام.

ويمكن تصنيف الإيجابية المؤسسية إلى: إيجابية الموظف في إطار عمله ومهنته، وإيجابية القائد أو الإداري أو المسئول في إطار مسئولياته ومهامه، وإيجابية المؤسسة بشكل عام التي يسودها التفاهم والتعاون والتكامل والعمل بروح الفريق، وكذا البيئة الإيجابية المهيأة التي تساعد على الأداء بشكل أفضل، بالإضافة إلى اللوائح والقوانين المنظمة لطبيعة العمل داخل هذه المؤسسة أو تلك.

❖ **مفهوم المنظمة الإيجابية.**

تصور نفسك موظفاً في منظمة ما تشعر بأنك جزء منها، وأنها جزء منك، وتشعر أن نجاح هذه المنظمة هو نجاح لك، وأن تحقيق أهدافها وطموحاتها هو تحقيق لأهدافك وطموحاتك. تصور أن علاقتك مع زملائك في هذه المنظمة تسودها روح الثقة والتفاهم والتعاون والشفافية والاحترام المتبادل، وأن مديرك يقدر جهودك، ويحفزك مادياً ومعنوياً، إذا كان هذا موجود بالفعل في منظمتك، كيف سيكون ولاؤك لها؟ وكيف سيكون إنتاجك وعطاؤك فيها؟ وإذا كان هذا سائد بين معظم العاملين في المنظمة، فكيف ستكون كفاءتها، وفاعليتها، وإنتاجيتها، وقدرتها التنافسية؟ هل نستطيع القول بأن هذه المنظمة إيجابية؟ إن الإجابة على مثل هذا السؤال يتطلب توضيح بعض المفاهيم ذات الصلة بالمنظمة الإيجابية ومنها: المؤسسية، والعمل المؤسسي، والبناء المؤسسي، وصحة المؤسسة/ المنظمة، والتميز المؤسسي، وفيما يأتي توضيح ذلك بإيجاز:

فالمقصود **بالمؤسسية**: الانتقال بالعمل من الأداء الفردي إلى العمل من خلال مؤسسات.

والمقصود **بالعمل المؤسسي**: هو التجمع المنظم بقوانين ولوائح، يوزع فيه العمل على إدارات متخصصة ولجان وفرق عمل، بحيث تكون مرجعية القرارات فيه لمجلس الإدارة أو الإدارات في دائرة اختصاصها، أي أنها تنبثق من دائرة الشورى الذي هو أهم مبدأ من مبادئ العمل المؤسسي. فهو عمل منسق قائم على أسس ومبادئ وأركان وقيم تنظيمية محددة، لا يتغير بتغير الأفراد داخل المؤسسة (فتحي، 2008، 10).

أما **البناء المؤسسي**: فهو مجموعة من الأنشطة أو المبادرات القائمة على أسس ومرتكزات واضحة، بهدف كسب المؤسسة مجموعة من المهارات والقدرات التي تمكنها من تحقيق أهدافها (والمؤسسة هنا هي الأفراد القائمين بالعمل) وحتى ينجح هذا العمل لا بد من: استيعاب لمفاهيمه، وتربية على معانيه، ومعايشة لعناصره، وتفاعل متبادل بين قيادة البناء المؤسسي وأفراده.. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال:

- تعليم الإنسان كيف ينجز عملاً بمفرده حتى يتقن مهارات العمل التنفيذي.
- تعليم الإنسان كيف ينجز الأعمال مع الآخرين حتى يتقن مهارات العمل الجماعي.
- تعليم الإنسان كيف ينجز الأعمال مع الآخرين من خلال مؤسسة حتى يتقن مهارات العمل المؤسسي.

وتتمثل هذه الأنشطة والمبادرات في: الرؤية المشتركة حيث الرسالة الواضحة والقيم والأهداف، السياسات والإجراءات المعتمدة، الأولويات المحددة بحسب الموقف، خطة عمل محكمة، فريق عمل متكامل متخصص فاعل، التمايز العضوي بين أنشطة العمل المؤسسي داخل المنظمة (الفصل بين الأنشطة المختلفة نوعياً)، التفويض الواضح للأعمال، والمتابعة والمحاسبة على نتائج الأعمال (فتحي، 2008، 29).

وحتى نستطيع أن نطلق على المنظمة بأنها إيجابية ينبغي أن تتوافر بها عدد من الأشياء مثل: البنية التحتية المتكاملة أو ما يمكن تسميته بالبيئة المحفزة (المادية، والمعنوية)، ووجود خطة استراتيجية

للمنظمة معلنة ومنفذة، والأهم من ذلك وجود الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على تسيير شئون المنظمة بكفاءة واقتدار، مع وجود أنظمة ولوائح تنظم سير العمل، وترسيخ القناعات لدى العاملين للعمل بمسئولية وفاعلية في ضوء منظومة أخلاقية يسودها التفاهم والتمكين ووضوح الأدوار، والولاء للمنظمة والإخلاص في العمل، والمبادرة، ولا نغفل ضرورة توفير الموارد المالية الكافية لتسيير أنشطة وأعمال المنظمة.

أما **صحة المؤسسة** أو صحة المنظمة فالمقصود بها قدرة المنظمة على المحافظة على بقائها، وقدرتها المستمرة على التعامل بكفاءة وفاعلية مع متغيرات بيئتها الداخلية والخارجية بما يساعدها على النمو والتطور.

وحتى تكون المنظمة فاعلة وإيجابية لا بد من تحقيق نشاطات محورية أساسية هي:

- تحقيقها للأهداف والغايات والمرامي التي أنشئت من أجلها.
- محافظتها على متانة كيانها الداخلي وسيادة مناخات صحية فيها.
- تكيفها مع بيئتها الداخلية والخارجية وممارستها لبعد الصيانة والنماء.

وهناك عدة مؤشرات تدل على صحة المؤسسة / المنظمة، وإيجابيتها من هذه المؤشرات:

- وضوح الهدف وتركيزه: أي مدى وضوح أهداف المنظمة للأفراد العاملين ودرجة قبولهم لها واعتبارها ملائمة وممكنة التحقيق.
- التناغم والانسجام: أي المدى الذي تشعر فيه المنظمة بالرغبة في العمل، والاستمرار والمشاركة في أنشطتها، وأن تكون للمنظمة هويتها وصبغتها الواضحة بحيث تكون مدخلاتها البشرية سعيدة وراضية ومعتزة بانتمائها إليها ومنسجمة في تعاونها مع بعضها البعض.
- الإبداع والابتكار: أي أنها تميل إلى النمو والتطور والتغيير والتجديد والتميز والإبداع والابتكار بدل أن تبقى أسيرة الرتابة والنمطية.
- الاستقلالية والتفاعل المتيقظ والواعي والإيجابي لما يحيط بها، ولديها الرغبة في المبادرة والعزم والتصميم الذي يمكنها من تطوير نفسها باستمرار.
- كفاءة الاتصال: ويتضمن الاتصال الرأسي والأفقي والبيني، وكذلك الاتصال مع البيئة الخارجية، كما يتضمن درجة التشويش أو التحريف، ويسر الاتصال وسهولته.
- التوازن في توزيع السلطات، بحيث تخف حدة الصراع داخلها، ويكون التأكيد فيها على بعد (المشاركة).
- تفعيل الطاقات داخل المنظمة: إن التوظيف الفعال للعاملين في المنظمة يتطلب أن يحقق كل منهم ذاته، وأن ينمو ويتطور ويتقن ويبدع في عمله، وهذا يعني الاستفادة من العاملين في حدود طاقاتهم وقدراتهم، وتجنب إرهاقهم لما لذلك من مردود عكسي على المدى الطويل.

- الروح المعنوية: وتمثل حصيلة مشاعر وانفعالات واتجاهات العاملين، والمرتبطة بدرجة رضاهم وقناعتهم بالعمل في المنظمة.
- ملاءمة حل المشكلات: أي لدى المنظمة بنية وإجراءات تسهل عليها أمر تحسس مشكلاتها، وقضاياها، وكذلك إيجاد وتبني بدائل وحلول إبداعية ناجحة ومناسبة لها ضمن أدنى حد ممكن من الجهد والهدر.
- التكيف: أي القدرة على التعايش مع مرونة التغيير الواعي، والقدرة على تصحيح مسارها والتكيف الأسرع مع بيئتيها الداخلية والخارجية.

وفيما يتعلق بمفهوم **التميز المؤسسي** ينبغي توضيح المفاهيم الآتية ذات الصلة به وهي:

أ. التميز، ويقصد به: التفرد والتفوق في تقديم المخرجات (سلع / خدمات)، بكفاءة وفاعلية، وبما يلبي ويتجاوز احتياجات الجهات المعنية، وذلك من خلال منهجيات وآليات عمل مطبقة تضمن التحسين المستمر في كافة جوانب الأداء.

ب. الكفاءة، وتعني: تحقيق المخرجات من خلال الاستخدام الأمثل للمدخلات والموارد.

ج. الفاعلية، وتعني: توافق المخرجات مع الأهداف المؤسسية المحددة والمتوقعة مع رؤية ورسالة المؤسسة (أبوسن، 2014:133).

وتختلف ثقافة التميز عن الثقافات التنظيمية الأخرى، فهي تختلف اختلافاً جذرياً عن الثقافة الإدارية التقليدية وتختلف اختلافات بينة عن ثقافة الجودة أو إدارة الجودة الشاملة فثقافة التميز تتصف بمجموعة من الملامح من أهمها:

- المشاركة في خلق القيم والرؤية المستقبلية للمنظمة، وتحقيق التماسك بين رؤية ورسالة وقيم المنظمة.
- التركيز على العملاء الذين من أجلهم أنشئت المنظمة بالتعاون معهم ومع الموردين.
- توجيه العملية فكل عمل ينفذ ينتج منه بعض الخدمات والإجراءات التي قد تكون متداخلة وظيفياً.
- المشاركة والتفويض فكل الموظفين معنيون بمسائل التميز، ويتم التركيز على التطوير الذاتي.
- التطوير والتعلم المستمر.
- تقديم إسهامات للمجتمع المحلي (البدوي، 2018، 107).

أما مفهوم التميز المؤسسي فهو عبارة عن أسلوب حياة Excellence is a way of life يمكن أن يحدث في منظمة صغيرة أو كبيرة، حكومية أو غير حكومية، تقدم خدمة أو سلعة، ربحية أو غير ربحية، فهو نمط فكري وفلسفة إدارية تعتمد على منهج يرتبط بكيفية إنجاز نتائج ملموسة للمنظمة لتحقيق التوازن في إشباع احتياجات الأطراف كافة، سواء من أصحاب المصلحة أو المجتمع ككل في إطار ثقافة التعلُّم والإبداع والتحسين المستمر (حاجي، 2010، 40).

وبالتالي فإن **المؤسسات الإيجابية تمثل ميسرات الحياة السعيدة، وهي التي تجعل الحياة بكل أنواعها، في الماضي والحاضر والمستقبل، حياة ذات معنى، وتجعل الفرد أشد حباً وولاءً وإخلاصاً لهذه المؤسسات والمجتمعات الإيجابية** (معمرية، ب. ت، 155).

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن من متطلبات المنظمة الإيجابية توفر العديد من السمات والخصائص، والتي يدل عليها مجموعة من المؤشرات كوضوح الأهداف، والانسجام بين العاملين، والإبداع، والاستقلالية، والرضا الوظيفي، وغيرها من المؤشرات، فالمنظمة الإيجابية تسير وفق منهج عمل شامل للمنظمة، يتسم بالتفاهم والتمكين والانسجام والمبادرة ووضوح الأدوار والبيئة المحفزة، والعمل بمسئولية وفاعلية، مع التحسين المستمر في ضوء منظومة أخلاقية للإسهام في التنمية والإعمار، وتحقيق أهداف ومصالح جميع المستفيدين.

❖ **أهمية المنظمات الإيجابية وفوائدها.**

إن الإيجابية في المنظمات والعمل المؤسسي ضرورة من ضرورات التطوير الإداري لرفع مستويات الأداء من خلال تطوير مهارات وقدرات العاملين، والإداريين، إذ أن تطوير مهاراتهم وقدراتهم يتطلب وجود تنظيم فعال يعمل بروح الفريق ويسوده الابتكار والمبادأة والمنافسة بحيث يشعر كل فرد من العاملين بأن المنظمة ملكاً له، إن مثل هذا الشعور يدفع العاملين إلى بذل قصارى طاقاتهم وجهودهم، وإعطاء كل ما لديهم من أجل تميز المنظمة ونجاحها، وهناك العديد من الفوائد والمزايا والتي من خلالها تتضح أهمية المنظمات الإيجابية منها:

- تساعد على التخلص من السلبية الجماعية والتواكل والتهرب من الأعمال في المنظمة.
- تسهم في زيادة الولاء الوظيفي والانتماء.
- تساعد على تحقيق أهداف المنظمة بأقل جهد وتكلفة وفاقد.
- تسهم في تحقيق السعادة لجميع الموظفين، وبث روح الألفة والمحبة بينهم.
- تعزيز العلاقات البناءة بين جميع أطراف العمل داخل المنظمة.
- ترفع مستوى الجودة في كافة عمليات المؤسسة وصولاً إلى التميز.

ويرى فتحي (2008، 85) أن الإيجابية المؤسسية:

- تحقق صفة التعاون والجماعية التي حث عليها القرآن الكريم والسنة النبوية، فالعمل الجماعي من خلال منظمة هو الأصل، وهذا من أسمى مقاصد الشريعة الإسلامية.
- تحقق مبدأي التكامل والاستقرار النسبي في العمل والمنظمة.
- تسهم في اتخاذ القرارات العقلانية الرشيدة، بعيداً عن الذاتية والتحيز.
- توظف جميع الجهود والطاقات البشرية الموجودة في المنظمة، بما يسهم في زيادة الجودة، والإنتاجية.
- تضمن استمرارية العمل وعدم انقطاعه بغياب الفرد.
- تضمن عدم تفرد شخص بالقرارات المصيرية المتعلقة بالمنظمة.

- تحافظ على الاستقرار النسبي للمنظمات من خلال إتباع نظم محددة للعمل، وتعمل على تحقيق أهداف المنظمة بما يتفق مع الرؤية العامة لها.
- تضمن دعم المنظمة بأفضل الموارد البشرية، من خلال إتباع سياسات مهنية في الاختيار والتوظيف والتدريب والتأهيل للموظفين.
- تضمن التزام العاملين بمنظومة من القيم والمبادئ (أخلاقيات الموظف/الوظيفة) يتمحور حولها أداؤهم وسلوكهم وعلاقاتهم الوظيفية والإنسانية حتى في حياتهم العادية.
- تستفيد من الجهود والخبرات السابقة لتطوير المنظمة بعد دراستها وتقويمها.
- تساعد المنظمة على مضاعفة إنتاجها.
- تكسب المنظمة ما يعرف بالذكاء المنظمي حيث القدرة على الإدراك والتفسير والاستجابة للبيئة المحيطة بها.
- تزيد من فرص التعاون وكذا التنافس بين العاملين في المنظمة.

❖ **تعريف المنظمة الإيجابية.**

المنظمة الإيجابية هي المنظمة التي لها رؤية واضحة تسير عليها، ويسودها التفاهم والمبادرة والتمكين ووضوح الأدوار والبيئة المحفزة، والعمل بمسئولية وفاعلية، والتحسين المستمر في ضوء منظومة أخلاقية للإسهام في التنمية والإعمار، وتحقيق أهداف ومصالح جميع المستفيدين.

❖ **سمات المنظمة الإيجابية:**

للمنظمة الإيجابية سمات عدة منها: التفاهم، والمبادرة، والتمكين، والبيئة الإيجابية المحفزة التي تراعي شروط الأمن والسلامة، وتوفر البنية التحتية المادية اللازمة للعمل، ويسود في هذه المؤسسة حب العمل والإنتاج، مع الالتزام بأخلاقيات العمل والمهنة، وملاحظة الرضا الوظيفي لدى جميع العاملين. وفيما يأتي توضيح موجز لهذه السمات:

1. **التفاهم:** أي أن يسود جو من التفاهم والحوار الإيجابي الفعال داخل المنظمة سواء على مستوى الأفراد أو الوحدات والأقسام التنظيمية، وفي الاجتماعات وبين الرؤساء والمرؤوسين وغير ذلك، بما يعزز من ولاء الموظفين للمنظمة وحبهم للعمل وتفانيهم وإخلاصهم بما يحقق أهداف المنظمة وأهداف الموظفين في آن واحد.

2. **المبادرة:** أي الاندفاع لعمل شيء إيجابي للمنظمة من قبل منتسبيها دون تكليف رسمي من المسئول، وكذلك مبادرة المنظمة تجاه المجتمع والأفراد ، من خلال استشعارها للمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع، وكذا مسئوليتها تجاه منتسبيها.

3. **التمكين** Empowerment: يشير هذا المصطلح إلى ضرورة توافر مستلزمات التمكين في المنظمة من قيادة تؤمن بأهمية التمكين، وأن تقوم القيادة في المنظمة بتثمين الإبداع ومكافأة الأفكار الخلاقة، ومباركتها، وتنمي جواً من الاحترام المتبادل بين العاملين، وتعدل عملياتها وهيكلها

التنظيمي ليصبح أكثر مرونة واستيعاباً لتفويض الصلاحيات تطبيقاً لأسلوب فرق العمل. وتكمن أهمية التمكين كونه عامل مهم لتنمية الإبداع داخل المنظمة، ويساعد في تطوير مهارات العاملين، ويشعرهم بالمسؤولية والرضا عن الإنجاز، ويمنحهم سلطة واسعة في تنفيذ مهامهم، ويقوي الروابط فيما بينهم، وهذا بدوره يسهم في زيادة إنتاجية المنظمة وكذا الولاء المنظمي (البشابشة، 2008، 216).

ويعرف Ettorre (1997) التمكين الإداري بأنه "منح العاملين القدرة والاستقلالية في صنع القرارات وإمكانية التصرف بوصفهم شركاء في العمل، مع التركيز على المستويات الإدارية الدنيا. والتمكين لا يعني فقط تفويض العاملين لصلاحيات صنع القرار، ولكنه أيضاً وضع الأهداف والسماح للعاملين بالمشاركة (البشابشة، 2008، 216).

ويمكن تعريف التمكين بأنه نقل السلطة والمسؤولية للمرؤوسين وإشراكهم في المعلومات والمعارف التي توفرها المؤسسة عبر قاعدة بياناتها، وفي تحليل المشكلات، وصنع القرارات، و اتخاذها، ليصبح المرؤوسين مسئولين عن جودة العمل، والقرارات المتخذة، أي تعزيز قدرات الموظفين ومنحهم حرية في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم، ومشاركتهم الفعلية في إدارة أعمالهم واتخاذ القرارات بشكل مستقل.

ويهدف التمكين إلى إيجاد قوى عاملة ذات قدرات فاعلة لإنتاج سلع، أو تقديم خدمات تلبي توقعات المستفيدين، من خلال التركيز على الحافز الداخلي للموظف بدلا عن الحافز الخارجي.

وللتمكين أبعاد عدة منها (معراج، 2015، 19):

- حرية الاختيار: وتعني درجة الحرية التي يتمتع بها الفرد في اختيار طرق تنفيذ مهام عمله.
- الفعالية الذاتية: وهي قدرة الفرد على انحاز مهام عمله بنجاح استنادا على خبراته ومهاراته ومعرفته.
- معنى العمل: ويعني إدراك الفرد أن المهام التي يؤديها ذات معنى وقيمة بالنسبة له وللآخرين وللمنظمة.
- التأثير: ويعني اعتقاد الفرد بأن له تأثير على القرارات التي يتم اتخاذها والسياسات التي تضعها المنظمة خاصة تلك المتعلقة بعمله.

ولتطبيق التمكين الإداري فوائد عدة منها (معراج، 2015، 28):

- بالنسبة للمنظم: تنمية طريقة تفكير الرؤساء، بتركهم متابعة الأمور اليومية الروتينية، وإتاحة وقت أكبر أمامهم للتركيز على الشؤون الاستراتيجية ووضع الرؤى وصياغة الرسالة والغايات بعيدة المدى ورسم الخطط طويلة الأجل.
- بالنسبة لمديري الأقسام (الفرق): تصبح الإدارة أكثر حماسا ونجاحا وتتمكن من تحسين استخدام وتوظيف

الموارد والأفراد، وتستفيد الإدارة والفريق من مجالات قوة كل فرد في الفريق.

- بالنسبة للعاملين: زيادة التزامهم وتعهدهم بمسؤوليات جديدة، وإمدادهم بما ينمي قدراتهم ومهاراتهم حيث يسهم التمكين في إطلاق العنان للأفراد لتفعيل معارفهم وقدراتهم الابتكارية ويمنحهم الطاقة للعمل باستمرار.

4. **البيئة الإيجابية المحفزة**: الحوافز هي مجموعة العوامل أو المؤثرات التي تدفع العامل - سواءً كان مديراً أو مُنفذاً- نحو بذل جهد أكبر في عمله والامتناع عن الخطأ فيه (عساف، ب. ت، 530). ومن هذه العوامل: البيئة الإيجابية المحفزة: وهذه تتضمن ظروف الخدمة، بما فيها المرافق والبنية التحتية والموارد الفيزيائية. وهي تشمل أيضاً عبء العمل، وحوافز العمل، والتوزيع المنصف لها، والفرص المنظمة للتطور في المسار الوظيفي، وهذا هو المجال الذي يتحمل القادة والمديرون فيه المسئولية الكاملة في إيجاد بيئة عمل منصفة ومناسبة ومحفزة.

5. **حب العمل والإنتاج**: ويتأتى حب العمل والإنتاج من خلال التفاهم والحوار الإيجابي والتمكين وإيجاد بيئة إيجابية محفزة، فهي عوامل مهمة ومساعدة على حب العمل وزيادة الإنتاجية وجودتها، ويمثل حب العمل والإنتاج سمة مهمة من سمات المنظمات الإيجابية.

6. **الالتزام بأخلاقيات العمل والمهنة**: القيم والأخلاقيات مهمة في حياة أي فرد أو جماعة أو منظمة أو مجتمع، فهي عنصر موجه للسلوك الإنساني، ولها دور في اختيار الوسائل والغايات، بل وتسهم في عملية التنبؤ بهذا السلوك.

وعلم الأخلاق هو دراسة لتصرفات الإنسان فيما يتعلق بالصواب والخطأ، وما هو جيد أو سيئ، وما هو خير أو شر، وذلك بهدف أن يحيا الإنسان حياة فاضلة.

ويشار لأخلاقيات العمل أو المهنة بأنها معايير للسلوك تطبق على الذين يشغلون مهنة معينة، فهناك أخلاقيات القيادة، وهناك أخلاقيات لمهنة التدريس، وهناك أخلاقيات لمهنة الطب، ... وغيرها من المهن، ويطلب من كل من يشغل مهنة من هذه المهن الالتزام بأخلاقيات المهنة كونه منح ثقة لشغل هذه المهنة أو تلك.

ويمكن تحديد أهم مصادر القيم والأخلاقيات في الآتي (أبو النصر، 2008، 65، والعزيزي، 2016، 369):

- الأديان السماوية، والمعتقدات الدينية.
- قيم وأخلاقيات المجتمع وتاريخه، وخبراته، وتقاليده، والثقافة الوطنية.
- الجماعة التي ينتمي إليها الفرد (القبيلة، والعشيرة، والعائلة، والأسرة).
- قيم وأخلاقيات المهن الأخرى، وقيم وأخلاقيات أسر العاملين بالمنظمة.
- نتائج البحوث والدراسات العلمية في مجال القيم والأخلاقيات المهنية.
- الدروس المستفادة من الخبرات العملية عند ممارسة المهنة في الميدان.
- الدروس المستفادة من الأخطاء المهنية التي يقع فيها الممارسون للمهنة.

- التشريعات والقوانين والتعليمات واللوائح المنظمة للعمل.
- قادة الرأي، ووسائل الإعلام.

قيم وأخلاقيات إيجابية في العمل والإدارة: يجب أن تسود وتمارس قيم وأخلاقيات المهنة في المنظمة الإيجابية ومن القيم والأخلاقيات الجيدة Good Ethics التي ينبغي توافرها في المنظمة الإيجابية: - المصداقية - الكلمة الطيبة. - العفة. - الأمانة. - التعاون والعمل بروح الفريق. - التسامح. - التعاطف. - الصبر. - التواضع. - الاعتدال. - الإخلاص. - الالتزام. - العدالة. - المساواة. - النزاهة. - الثقة. - الشفافية والمساءلة. - العطاء. - الإيثار. - احترام المعرفة. – الولاء المؤسسي. - مشاركة المرؤوسين. - تمكين المرؤوسين. - المسئولية الاجتماعية. - عدم تعمد الضرر، حب الخير للآخرين، تغليب المصلحة العامة للمنظمة على المصلحة الخاصة للأفراد ...

ومن الأخلاق غير الحميدة Bad Ethics التي يجب أن نبتعد عنها لأنها تبعدنا عن الله وتجعل الناس في حالة كراهية معنا، وتنمي الكراهية بين الناس وتسيء لسمعة المنظمة، وتنفي عنها صفة الإيجابية : - الكذب. - الكلمة الخبيثة. - الكراهية. - الغيبة والنميمة. - التزوير. -شهادة الزور. - الغش. - الخيانة. - السرقة. -الرشوة....

7. **الرضا الوظيفي:** يعد موضوع الرضا الوظيفي من أهم الموضوعات، كونه يتناول مشاعر الإنسان العامل إزاء مؤثرات العمل الذي يؤديه، والبيئة المادية المحيطة به، وقد ظهر مفهوم الرضا منذ ظهور علم النفس الصناعي كفرع مستقل عن علم النفس العام، ويؤكد منصور (2010، 796) كما في (المصري، 2006، Saari & Judge) ،2004 أن الفرد الذي يرتفع رضاه عن عمله يزداد حماساً للعمل، ويزداد إقباله عليه ويزداد أيضًا انتماءه لوظيفته وللمنظمة، فترتفع بذلك إنتاجيته وأداؤه وبالعكس، فالفرد الذي ينخفض رضاه عن عمله يقل نتيجة لهذا حماسه للعمل، ويقل إقباله عليه، وتقل أيضًا مشاعر الامتنان والولاء للوظيفة والمنظمة، فتقل نتيجة لهذا إنتاجيته وأداؤه.

ويعرف عبدالخالق (1982، 24) الرضا الوظيفي كما في الشهري (2002، 9) بأنه الحالة التي يتكامل فيها الشخص مع وظيفته وعمله، فيصبح إنساناً تستغرقه الوظيفة ويتفاعل من خلال طموحه الوظيفي ورغبته في النمو والتقدم وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية من خلالها، ويمكن تسمية الشخص حينئذ بالشخص المتوازن.

ويعرفه آخرون كما في الشهري (2002، 9) بأنه درجة إشباع حاجات الفرد، ويتحقق هذا الإشباع من عوامل عدة، بعضها خارجية مرتبطة ببيئة العمل، وبعضها داخلية مرتبطة بالعمل نفسه الذي يقوم به الفرد، وتلك العوامل من شأنها أن تجعل الفرد راغباً في عمله مقبلاً عليه دون تذمر، ومحققاً لطموحاته ورغباته وميوله المهنية، ومتناسباً مع ما يريد من عمله، وبين ما يحصل عليه في الواقع أو يفوق توقعاته.

ويعرف الرضا الوظيفي بأنه: ذلك الاتجاه أو الشعور الايجابي للفرد نحو عمله، الذي يتوقف على مشاعره تجاه العوامل المرتبطة بهذا العمل، هذه المشاعر ناتجة عن درجة الإشباع الذي يتحقق أو الذي يتحصل عليه الفرد من عمله، كما أن هذه المشاعر تتأثر بالصفات الشخصية للفرد، ومستوى طموحه في الحياة.

ومن مؤشرات قياس الرضا الوظيفي: الأجر، محتوى العمل، فرص الترقية، الإشراف، جماعة العمل، ساعات العمل، ظروف العمل، الحوافز المادية والمعنوية، القوانين المنظمة للعمل، الاستقرار الوظيفي، التمكين الوظيفي، وضوح الأدوار والمهام، ....

كما أن هناك أبعاد للمنظمات الإيجابية يمكن توضيح بعضها فيما يأتي:

1. **المؤسسية:** ويقصد بها مجموعة القواعد والقوانين والأنظمة المعتمدة في المؤسسة، والتي تحفز العاملين على القيام بممارسات محددة (مسموح بها)، وتحفزهم في الوقت نفسه على عدم القيام بممارسات محددة أخرى (غير مسموح بها). ويقصد بالعمل المؤسسي: العمل من خلال المؤسسة، والعمل بالذهنية المؤسسية، والعمل في فريق (العمل الجماعي)، والعمل بنسق منظم قائم على أسس ومبادئ وأركان وقيم تنظيمية محددة.

ومن خصائص العمل المؤسسي:

- ضمان ثبات العمل واستمراره.
- يضمن عدم تفرد القائد أو القيادة باتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالمؤسسة.
- المحافظة على الاستقرار الإداري والمالي.
- يضمن التزام العاملين بمنظومة من القيم والمبادئ.
- يضمن اجتهاد الإدارة لاختيار أفضل السبل لتحقيق الأرباح ومستوى الخدمات.
- دعم المؤسسة بأفضل الموارد البشرية.
- يؤكد جاهزية المؤسسة لتقديم القيادة البديلة وقت الضرورة.

وتوجد عناصر مهمة في العمل المؤسسي منها:

- وضوح الفكرة التي قامت من أجلها المؤسسة.
- مشروعية المؤسسة.
- وجود القيادة المؤهلة والمتفرغة والمتحمسة.
- توفر رأس المال الكافي.
- الحرص على أن تكون سمعة المؤسسة جيدة.
- استقلالية المؤسسة.
- استقطاب عدد كاف من الموظفين الأكفاء.
- وجود لوائح وأنظمة عمل.

- وجود خطط وبرامج.
- وجود نظام للرقابة والمتابعة والتقويم المستمر.

www.samisalman.com

ويُعد بُعد المؤسسية من أهم الأبعاد في المنظمة الإيجابية، وذلك لما يلعبه من دور فاعل في تحقيق إيجابية المنظمة.

2. القيادة الفاعلة:

تلعب القيادة الفاعلة دوراً بارزاً ومؤثراً في المنظمة الإيجابية، فالقيادة هي عملية إلهام للآخرين ليقدموا أفضل ما لديهم لتحقيق النتائج المرجوة، وتتعلق بتوجيه الأفراد للتحرك في الاتجاه الصحيح والحصول على التزامهم وتحفيزهم لتحقيق الأهداف.

وتعرف القيادة لغة بأنها من القود، والقود نقيض السوق: يقال يقود الدابة من أمامها ويسوقها من خلفها. وفي هذا المعنى اللغوي إشارة لطيفة مفادها أن مكان القائد في المقدمة، وذلك لكي يكون دليلاً لجماعته على الخير، ومرشداً لهم إلى ما فيه صلاحهم (السويدان، وباشراحيل، 2006، 42).

ومن التعريفات الاصطلاحية للقيادة ما يأتي:

يعرف والترف أولمر Walter F. Ulmer القيادة بأنها نشاط أو عملية تأثير يتمكن فيها شخص من كسب ثقة الآخرين والتزامهم ويستطيع أن يدفع الجماعة إلى تحقيق مهمة أو مجموعة من المهام دون أن يعتمد في ذلك على منصب أو سلطة رسمية.

ويعرفها أبو النصر(2013، 20). بأنها عملية تفاعل متبادل بين قائد ومجموعة من الناس في موقف معين، يترتب عليه تحديد أهداف مشتركة، ثم القيام بالإجراءات الفعَّالة بشكل جماعي غير قهري لتحقيق هذه الأهداف.

ويعرف العمر (2007، 239) القيادة بأنها قدرة الشخص ومهارته في التأثير على الآخرين وجعلهم يبذلون غاية جهودهم طواعية، اقتناعاً منهم بسمو الهدف الذي يسعى إليه القائد ونبل الرسالة التي يدعو إليها.

وعرف رون (1998، 1) القيادة بأنها ممارسة التأثير على الأفراد بحيث يتعاونون في سبيل تحقيق هدف مشترك.

ويعرف بيتر (2006، 20) القيادة بأنها عملية من خلالها يؤثر فرد في مجموعة من الأفراد لتحقيق هدف مشترك.

ومما سبق يمكن القول بأن القيادة هي عملية التأثير في الآخرين لإنجاز أهداف مشتركة طواعية (دون إكراه) استناداً إلى الإقناع وليس السلطة.

وتعريف القيادة بأنها عملية يعني أن القيادة ليست سمة أو صفة يتحلى بها القائد، وإنما هي نتيجة للتفاعل الذي يحدث بين القائد وأتباعه، والعملية تعني كذلك أن القائد يؤثر ويتأثر بأتباعه، ويؤكد مفهوم العملية على أن القيادة ليست خطية (في اتجاه واحد) وإنما هي تفاعل مع الحدث؛ وعندما يتم تعريف القيادة بهذه الطريقة فإنها تصبح متاحة لأي شخص وليست محصورة في القائد الرسمي المحدد في الجماعة. والقيادة تتضمن التأثير، والتأثير يعني كيفية تأثير القائد في أتباعه، ولا يمكن تصور وجود للقيادة دون القدرة على التأثير. وتتضمن القيادة الاهتمام بالأهداف، وعلى الرغم من وجود رابط دقيق بين القادة والتابعين إلا أن القادة غالباً يبادرون في تكوين العلاقة، ويستخدمون روابط الاتصال، ويتحملون عبء المحافظة على العلاقة (بيتر، 2006، 21).

وعلى الرغم من تعدد تعريفات القيادة إلا أن هناك عدة عناصر أساسية لظاهرة القيادة يمكن تحديدها فيما يلي:

- وجود مجموعة من الأفراد Group.
- وجود قائد Leader.
- أن القيادة عبارة عن عملية Process.
- أن القيادة تتضمن التأثير Influence.
- أن القيادة تتضمن هدف يُراد تحقيقه Goal Attainment.

أهمية القيادة Leadership Importance : القيادة ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان منذ بدء الخليقة، وأصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لأية جماعة أو منظمة أو مجتمع، فمن النادر أن تجد جماعة من الناس ليس لها قيادة، وتعد القيادة من أفضل أدوات التوجيه فاعلية في مجال العمل، وتساعد على حل كثير من مهام وتعقيدات العمل، والمنظمة التي تفتقر إلى القيادة السليمة لا يتوفر لها نصيب من النجاح، كما أن للقيادة أهمية كبيرة في تسيير شئون الحياة بشكل أفضل، ويشير دراكر (1998، 246) إلى أهمية القيادة بقوله: ليس هناك ما يمكن أن نستبدله بالقيادة، ويرى البعض بأن القيادة هي جوهر العملية الإدارية وقلبها النابض (المخلافي، 2009، 43)، وتعد القيادة عنصراً حيوياً في حياة واستمرار المنظمات كونها في قمة التنظيم الإداري والمسئولة عن تحقيق أهداف المنظمة، ويمكن توضيح أهمية القيادة فيما يلي (السويدان، وباشراحيل، 2006، 42 ؛ حسان والعجمي، 2010، 209):

- القيادة لا بد منها في الحياة حتى تترتب الحياة، ويقام العدل، ويحال دون أن يأكل القوي الضعيف.
- تمثل القوة الدافعة لتوجيه الطاقات بأسلوب متناسق يضمن عمل الأفراد وفق خطط المنظمة وتصوراتها المستقبلية.
- تدعم السلوك الإيجابي، وتقلل من السلبيات.
- تقلل من مشكلات العمل، وترسم الخطط اللازمة لحلها.
- مواكبة المتغيرات المحيطة وتوظيفها لخدمة المنظمة.

- وضع استراتيجية راشدة في عملية تحريك محفزة نحو هدف سام.
- تنمية وتدريب ورعاية الأفراد كونهم الرأسمال الأهم في المؤسسة.
- إعادة التوازن للحياة.
- توجه وتنسق الجهود وتحفز الهمم وتبث روح الحماس لتحقيق الأهداف.

مهام القيادة Leadership Missions : تهدف القيادة الرشيدة إلى مساعدة الآخرين على تحقيق أفضل ما لديهم، ويتضمن ذلك أن نضع أهدافاً عالية المستوى وواقعية للأداء لأنفسنا ولمرؤوسينا مع إيجاد الأساليب اللازمة لتحسين العمليات والإجراءات التنفيذية، وأن نسعى جاهدين لتحقيق مستويات الجودة الشاملة في كافة المجالات، وقد حدد جون (1993، 3) ثلاث مهام للقيادة تتمثل في:

أ. **اختيار الاتجاه**: الوظيفة الرئيسية للقيادة هي إحداث التغيير، والقيادة الفعَّالة هي التي تعمل بدقة وعناية لاختيار الاتجاه الصحيح للتغيير.

ب. **الحشد خلف الرؤية**: التحدي الأكبر الذي يواجه القيادة هو تحريك الجموع نحو اتجاه أو رؤية محددة.

ج. **التحفيز وتنمية مناطق القوة**: تفجير الطاقات الكامنة لأداء أعمال غير روتينية بالاعتماد على المحفزات الداخلية التي يكون لها أثر أطول وأكثر.

أنماط القيادة Leadership Styles : يمكن تعريف **النمط القيادي** (Leadership Style): بأنه السلوك أو التصرف الذي يصدر عن المدير لدى إدارته والتي تجعله بشكل ما مميزاً عن غيره في أسلوب الإدارة الذي يتبعه في طريقة إدارته وبذلك يدركها موظفو إدارته "مرؤوسيه" (الدعيس، 2003).

ويعرفه هيجان (1425هـ، 45) بأنه السلوك المتكرر للقائد في التأثير على الآخرين من أجل تحقيق أهداف معينة (صفحي، 2011، 13)، ويمكن تقسيم الأنماط القيادية إلى (الدعيس، 2003؛ وطوالبة، 2008، 9؛ المخلافي، 2009، 69):

أ. **النمط التسلطي الاستغلالي** (Exploitive Authoritative Style): وفيه تتخذ الإدارة القرارات الخاصة بالعمل أو العاملين دون مشاركتهم، مما يؤدي إلى غلبة طابع الخوف وعدم الثقة على العلاقات بين الإداري والمرؤوس. ويسمى النمط **الأوتوقراطي** Autocratic Style، ويتصف القائد الأوتوقراطي المتسلط أو المتحكم بتركيز كل السلطات في يده، واضعاً كل صغيرة وكبيرة تحت إمرته وسيطرته، وما على المرؤوسين إلا الطاعة التامة.

ب. **النمط التسلطي الخير** :(Benevolent Authoritative Style)حيث تسمح الإدارة للبعض بالمشاركة في اتخاذ بعض القرارات، ولكن تبقى الثقة ضعيفة بين الإداري والمرؤوس. ويسمى النمط

الأوتوقراطي الخير أو الصالح الذي يحاول أن يستخدم كثيراً من الأساليب المرتبطة بالقيادة الإيجابية من خلال الثناء والعقاب الخفيف كي يضمن ولاء المرؤوسين في تنفيذ قراراته.

وهناك الأوتوقراطي المتسلط المناور أو اللبق، وهو الذي يوهم المرؤوسين بإشراكهم في إصدار القرار دون مشاركتهم المشاركة الفعلية.

ج. **النمط الديمقراطي** Democratic Style: ويقوم على حرية الاختيار والإقناع واحترام شخصية الفرد، وعلى أن القرار النهائي يكون دائماً بالتشاور دون تسلط، فالقائد لا يصدر الأوامر إلا بعد مناقشة الأمور محل البحث مع ذوي العلاقة، وعادة تعتمد القيادة على مبدأ الترغيب لا التخويف، والمشاركة لا احتكار سلطة إصدار القرار.

د. **النمط الحر أو المتسيب** Free- Rein Style: وهو الذي يترك الحبل على الغارب دون توجيه ودون تدخل في شئونهم، أي يترك سلطة اتخاذ القرار للمرؤوسين ويصبح في حكم المستشار.

هـ. **النمط الاستشاري**:(Consultative Style) وهنا تبدي الإدارة قدراً ملحوظاً من الثقة، ولكنه ليس كاملاً في العاملين، بحيث يوجد قدر من التفاعل والاتصال المتبادل بين القيادة والعاملين، ويتم تفويض جانب لا بأس به من السلطات للمستويات الأدنى.

و. **نمط المشاركة الجماعية** (Participative Style): وفيه يمنح الإداري ثقة كاملة للعاملين ويسمح لهم باتخاذ القرارات على نطاق واسع، ويشجع الاتصال المتبادل، مما يدفع العاملين إلى الالتزام بتحقيق أهداف المؤسسة.

ز. **النمط القيادي التحويلي** (Transformational Leadership Style): هي القيادة التي تعمل على توسيع اهتمامات المرؤوسين وتعميق مستوى إدراك هؤلاء الموظفين بالإضافة إلى قبولهم لرؤية الجماعة وأهدافها وتوسيع مداركهم للنظر إلى ما هو أبعد من اهتماماتهم الذاتية من أجل مصلحة المنظمة، ويتحقق هذا من خلال النظرة الكارزماتية للقائد والدافعية وإشباع حاجات الأفراد العاطفية وتشجيعهم نحو الإبداع.

ويتضح بجلاء أهمية ودور القيادة الإيجابية (والتي تعد مزيجاً من القيادة الجماعية والتحويلية) في جعل المنظمة أكثر إيجابية وقادرة على النهوض والاستمرار في تحقيق الأهداف المنشودة للمنظمة وللأفراد.

3. **التميز في الأداء:**

أوضحت المنظمة الأوربية للجودة "EFQM" أن مفهوم التميز يشير إلى المهارة في أداء المنظمة وتحقيق النتائج بناء على مجموعة من الممارسات الأساسية التي تتضمن: التركيز على النتائج، والاهتمام بالعملاء والقيادة وثبات الهدف، وإدارة العمليات، وإشراك الأفراد، والتحسين المستمر والإبداع، والمنفعة المتبادلة بين الشركات، والمسؤولية الاجتماعية المشتركة، وتحقيق المنافع لأصحاب المصلحة بشكل متوازن للأفراد والمجتمع بأسره.

فالتميز يعبر عن استغلال المنظمة للفرص المتاحة في إطار التخطيط الاستراتيجي الفعال، والالتزام لإدراك رؤية مشتركة يسودها وضوح الهدف وكفاية المصادر، والحرص على الأداء. (حسن، 2010، 39).

ويمكن القول أن التميز في الأداء يعني التفوق في تقديم المخرجات سواء كانت سلع أو خدمات، بكفاءة وفاعلية، وبما يلبي أو يتجاوز احتياجات الجهات المستفيدة، وذلك من خلال منهجيات وآليات عمل مطبقة تضمن التحسين المستمر في كافة جوانب الأداء.

ويهدف التميز في الأداء إلى: تحقيق تنمية مستدامة للمنظمة، وإيجاد ثقافة ترتكز بقوة على العملاء، وتحسين المشاركة والمسؤولية المجتمعية، مع الحفاظ على الزبائن وإرضاء العملاء، وخلق بيئة تدعم وتحافظ على التحسن المستمر، وزيادة الكفاءة بزيادة التعاون بين الإدارات وتشجيع العمل الجماعي، وتحقيق مستويات إنتاجية أفضل، مع تحسين نوعية المخرجات، وتعلم اتخاذ القرارات استناداً على الحقائق لا على المشاعر.

ويعد التميز في الأداء المنظمي من أهم الأبعاد التي تدل على المنظمة الإيجابية ، فكلما كان تميز أداء المنظمة أكبر مقارنة بنظيراتها، أو بما يجب أن تكون عليه، كلما دل ذلك على إيجابية المنظمة، وهناك عدة معايير وضوابط للتميز في الأداء المؤسسي لا يتسع المقام لذكرها.

4. **التخطيط** Planning :

التخطيط في اللغة: خطَ رسم خطاً والخَط والخُطُّ الطريق المستطيل، والخَطّ السطر من الكتابة، والخِطة بكسر الخاء: قطعة الأرض المحددة، والخُطَّة بضم الخاء: الأمر أو الفكرة المدونة بالخط أو الرسم .. والتخطيط: التسطير والتهذيب (مجمع اللغة العربية، 1972، 244).

وعرف هنري فايول H. Fayol التخطيط بأنه عملية التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد الكامل لمواجهته. أما كونتز Koontz فقد عرف التخطيط بأنه" التقرير المسبق بما يجب عمله، وكيف يتم؟ ومتى؟ ومن الذي يقوم به؟ ويعرفه السنفي والعريقي (2011، 132) بأنه عملية تحديد كيفية تحقيق المنظمة لأهدافها.

وعرفه عبد الحي (2006، 13) بأنه رسم للصورة المستقبلية للمجتمع من خلال تحديد العمل العلمي الذي ينبغي إتباعه في توجيه النشاط البشري لتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية معينة.

وعرف الشيخ وآخرون (1994، 87) التخطيط بأنه الطريق الذي يُرسم مُسبقاً ليسلكه المسئولون لتحقيق الأهداف.

أنواع التخطيط Planning Types : يمكن تقسيم أنواع التخطيط إلى (السنفي، والعريقي، 2011، 153 ؛ الحميري، 2012، 37):

أ. حسب المدى الزمني وينقسم إلى:

1. **التخطيط طويل المدى**: ومدته خمس سنوات فأكثر.
2. **التخطيط متوسط المدى**: مدته من سنة إلى خمس سنوات.
3. **التخطيط قصير المدى**: مدته سنة فأقل.

ب. حسب مدى التأثير وينقسم إلى:

- **التخطيط الاستراتيجي**Strategic Planning: وهو التخطيط الذي يسعى إلى تحديد رؤية المنظمة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية، واستراتيجياتها، وتقوم به الإدارة العليا، وذلك من خلال تحليل البيئتين الداخلية والخارجية، ويكون له تأثير نوعي وبعيد المدى على المنظمة كلها.
- **التخطيط التكتيكي** Tactical Planning: ويسعى إلى تحديد الأهداف التكتيكية المشتقة من الأهداف الاستراتيجية، وتقوم به الإدارتين الوسطى والعليا وتأثيره متوسط المدى.
- **التخطيط التشغيلي (التنفيذي)**Operational Planning: ويسعى لتحقيق أهداف تشغيلية، مشتقة من الأهداف الاستراتيجية، وتقوم به الإدارتين الوسطى والدنيا وتأثيره محدود.

ويسهم التخطيط بشكل ملحوظ في جعل المنظمة أكثر إيجابية، وبعيدة عن التخبط والارتجالية والفوضى وما يترتب على ذلك.

5. **التحسين المستمر**:

ويعد التحسين المستمر أحد مبادئ الجودة، ويتطلب تحديد الحدود الدنيا لأداء المؤسسة ومدى التحسينات المطلوبة في كافة الجوانب الرئيسية للأعمال، والعمل على تحقيقها أولاً بأول.

6. **المسئولية الاجتماعية** Social Responsibility:

تمثل المسؤولية الاجتماعية ركناً مهماً وأساسياً في الحياة، وبدونها تصبح الحياة فوضى. والمسئولية الاجتماعية أحد جوانب الوجود الاجتماعي، والتي تنمو تدريجياً عن طريق التربية والتطبيع الاجتماعي، وتعد من الصفات التي يجب أن يتحلى بها كل فرد في المجتمع الذي يريد أن يتطور وينمو؛ لأن نهضة هذا المجتمع تتوقف على أفراده، فالجهل بالمسئولية والنقص فيها وضعف نموها يمثل خطرًا شديدًا على المجتمع، ويعتبر نوعاً من الاضطراب النفسي والاجتماعي (التيه، ١٩٩٣م).

وقد أكدت الشريعة الإسلامية على المسئولية الاجتماعية، قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: 104).

كما اهتمت السنة النبوية بالمسئولية الاجتماعية؛ قال المصطفى صلى الله عليه وسلم: "كلكم راعٍ ومسئول عن رعيته فالأمير الذي على الناس راع وهو مسئول عنهم، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسئولة عنهم، والعبد راع على مال سيده وهو

مسئول عنه، ألا فكلكم راعٍ وكلكم مسئولٌ عن رعيته" (البخاري، ١٩٩٩ م :٤١٢). يتضح من هذا الحديث التأكيد القاطع لمعنى المسئولية الاجتماعية وأهمية وجودها كمطلب أساس في حياة جميع الأفراد على اختلاف مستوياتهم، فالأمير راع... تؤكد المسئولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات والدول، والرجل راع... والمرأة راعية... تؤكد على المسئولية تجاه الأسرة، وكذا العبد، وكل فرد راع ومسئول عن رعيته. ولعل المسئولية الاجتماعية من أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها أفراد المجتمع الواحد.

ويعرف عثمان (1986، 43) المسئولية الاجتماعية بأنها" المسئولية الفردية عن الجماعة، وهي مسئولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها، وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها، وفيها يكون الفرد مسئولاً ذاتياً عن الجماعة، أي إنه مسئول أمام ذاته، أو أن صورة الجماعة في واقع الأمر منعكسة في ذاته" وتعبر المسئولية الاجتماعية عن درجة الاهتمام والفهم والمشاركة للجماعة وتنمو تدريجياً عن طريق التربية والتطبيع الاجتماعي".

وعرفها قاسم (2008: 8) بأنها مسئولية الفرد عن نفسه ومسئوليته تجاه أسرته، وأصدقائه وتجاه دينه ووطنه من خلال فهمه لدوره في تحقيق أهدافه واهتمامه بالآخرين من خلال علاقاته الإيجابية ومشاركته في حل مشكلات المجتمع وتحقيق الأهداف العامة.

وتعرف المسئولية المجتمعية من منظور الجامعات بأنه التزام الجامعة قولاً وعملاً بمجموعة مبادئ وقيم من شأنها تحسين نوعية الحياة لموظفيها وطلبتها وللمجتمع المحلي وللمجتمع بأكمله، وتنفيذها من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة بالتعليم والبحث والإدارة المؤسسية والتفاعل المجتمعي وغير ذلك (كمال، 2011، 34).

ويمكن القول بأن المسئولية الاجتماعية المؤسسية تتمثل في التزام المؤسسات والأفراد العاملين فيها قولاً وفعلاً تجاه المجتمع بمجموعة من الأعمال والأشياء والتي من شأنها الإسهام في تحسين نوعية الحياة المجتمعية. أي إدراك المؤسسات والأفراد في المجتمع (عقلاً ووجداناً وتفاعلاً) أنهم جزء من المجتمع، يرتفعون بارتفاعه وينخفضون بانخفاضه، وأي تطوع أو جهد في خدمة المجتمع والمحافظة على البيئة، مهما كان هذا الجهد قليلاً إلا أنه جهد طيب ويؤجر المرء عليه، لقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (الزلزلة:7، 8)

7. **المنظمة المتعلمة** Learning Organization:

يتفق العديد من الباحثين والمفكرين على أن بقاء المنظمات ونجاحها يعتمد على قدرتها على التحول إلى منظمات تعلم.

فالبقاء في بيئات ديناميكية يستلزم القدرة على التعلم، التي يجب أن تمتلكها المؤسسات والأفراد على حد سواء بغية ضمان الاستمرار في بيئة تتصف بعدم الاستقرار والتغير .ولعل أهم صورة تكتسبها المؤسسة في إطار اقتصاد المعرفة هي صورة المؤسسة المتمكنة والتي تتبلور في مفهوم" المنظمة

المتعلمة وهي تلك التي يتم تصميمها كمنظومة للتعلم الجماعي، وعلى رأي Senge فإن المنظمة المتعلمة هي منظمة يعزز فيها الأفراد باستمرار قدراتهم ومهاراتهم من أجل تحقيق النتائج التي ينشدونها، وتنمو فيها أنماطا تفكيرية جديدة وغير مقيد، ويطلق فيها العنان للطموح الجماعي ويتعلم فيها الأفراد باستمرار كيفية التعلم معاً (فريال، 2014، 190).

فالمنظمات المتعلمة هي المنظمات الناجحة، كونها تسعى إلى توظيف المعرفة في أعمالها وعملياتها، وتستمد ميزتها التنافسية من خياراتها الاستراتيجية المبنية على القاعدة المعرفية التي خزنتها، وكذا كون امتلاك المؤسسة لخصائص ومميزات المنظمة المتعلمة يجعلها قادرة على مواكبة المتغيرات المتسارعة من حولها، والاستجابة لها والذي يعد مطلباً أساسياً لتطورها واستمرارها، فتسريع وتيرة التعلم والاستيعاب الفردية والجماعية تسمح للمؤسسات بمواجهة أهم المشكلات التي تقف في طريقها في ظل بيئة سريعة التغير من جهة، والتكيف مع كل هذه التغيرات من جهة أخرى.

ويعرف سنج (Senge,1994,4)، المنظمة المتعلمة بأنها المنظمة التي تعمل باستمرار على زيادة قدراتها وطاقاتها على تشكيل المستقبل التي ترغب في تحقيقه، فهي منظمة ذات فلسفة تتنبأ بالتغيير وتستعد له وتستجيب لمتطلباته، بالإضافة إلى أنها تسعى لاكتساب قدرات تمكنها من التعامل مع التعقيد والغموض، من خلال زيادة قدرات العاملين على تحقيق النتائج التي يرغبون في تحقيقها، ومنحهم قدراً من المرونة والحرية في التفكير، مما ينشر لديهم الدافع والطموح للعمل سوياً لابتكار نماذج وطرق جديدة للتفكير.

وتعرف المنظمة المتعلمة بأنها: المنظمة التي تعلم وتشجع التعليم بين أعضائها، وتروج تبادل المعلومات بين العاملين، ومن ثم تخلق قوة عمل أكثر معرفة، مما يؤدى إلى خلق منظمة مرنة للغاية، حيث يقبل العاملين على الأفكار الجديدة ويتكيفون معها ويتبادلونها من خلال رؤية مشتركة.

ويمكن القول أن مصطلح المنظمة المتعلمة يشير إلى: المنظمة التي يمكنها الاستجابة إلى المعلومات الجديدة وذلك بتغيير وتعديل الأنظمة التي يتم فيها تشغيل وتقييم تلك المعلومات (صقر، 2003، 130).

وللمنظمة المتعلمة أبعاد منها: خلق فرص للتعلم الدائم، و تشجيع طرح الأسئلة والحوار، و تشجيع المشاركة والتعلم من خلال فرق العمل، و تمكين العاملين نحو رؤية جماعية، و بناء أنظمه لإكتساب واقتسام التعلم، و إلتحام المنظمة مع البيئة، و توفير نظم القيادة الإستراتيجية للتعلم (صقر، 2003، 131).

وضع سنج خمسة أسس ينبغي أن تلتزم بها المنظمة التي تسعى إلى أن تكون منظمة متعلمة وهي:

- التفكير التنظيمي : وهو منهج وإطار عمل يقوم على رؤية الكل بدلاً من الجزء، ورؤية العلاقات البينية التي تربط بين أجزاء النظام فضلا عن التركيز على الأجزاء ذاتها.

- التميز الذاتي : وهو العمل باستمرار على توضيح وتحديد الرؤية الشخصية بدقة ووضوح، ورؤية الواقع بموضوعية مما يساعد على تركيز الجهود، والمثابرة على تحقيق ما يطمح الفرد إلى تحقيقه.
- النماذج الذهنية : وهي تلك الافتراضات، والتعميمات، والصور الذهنية الراسخة في الأعماق، والتي تؤثر في تصورالناس للعالم وتفسيرهم للأحداث من حولهم، وكيفية التعامل معها.
- الرؤية المشتركة : وهي قدرة مجموعة من الأفراد على رسم صورة مشتركة أو متماثلة للمستقبل المنشود.
- التعلم الجماعي : وهي العملية التي يتم بموجبها تنظيم وترتيب وتوحيد جهود مجموعة من الأفراد لتحقيق النتائج التي يرغبون في تحقيقها (بن زرعة، 2014، 91).

لا يختلف اثنان على أن المنظمة الإيجابية هي منظمة متعلمة بالمقام الأول فهي تحرص على تطوير ذاتها ومنتسبيها بصورة مستمرة.

8. تحقيق فوائد لذوي المصالح Stockholders:

أصحاب المصالح Stakeholders: هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل العملاء، والدائنين، والموردين، والعمال، والموظفين. وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في المؤسسة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد المؤسسة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للمؤسسة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد هو من يبيع للمؤسسة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الإطراف الممولة فهي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للمؤسسة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للمؤسسة، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديهم مصالح قد تكون متضاربة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بقدرة المؤسسة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفون بقدرة المؤسسة على الاستمرار. والمنظمة الإيجابية تحرص على تحقيق فوائد لجميع أصحاب المصالح فيها.

9. وضوح الأدوار والمسئوليات:

إن وضوح الأدوار والمسئوليات مهم جداً في المنظمة الإيجابية، فهو يساعد على أداء الأعمال بسهولة ويسر، ودون تعارض أو أخطاء أو قصور أو غموض.

كما أن وضوح الأدوار والمسئوليات يساعد على الإنجاز بشكل أفضل وأسرع، ويمكن من المساءلة والمحاسبة بشكل صحيح.

ويعرف عبد الباقي (1999) غموض الدور بأنه" عبارة عن شعور الفرد بصعوبة العمل الذي يؤديه، نتيجة لعدم وضوح الدور المنوط به، والافتقار إلى تحديد مضمون دوره، مما يؤدي إلى عجزه عن الأداء الصحيح".

يتضح من تعريف غموض الدور النتيجة المترتبة على ذلك، وهي العجز عن الأداء الصحيح، ومن هنا تجلت أهمية وضوح الأدوار والمسئوليات كبعد أساسي في المنظمة الإيجابية.

10. الكفاءة والفاعلية والإنتاجية:

المؤسسة الإيجابية تتميز بالكفاءة Efficiency والفاعلية Effectiveness والإنتاجية Productivity، ويقصد بالكفاءة الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، أي استغلال الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة بأقل جهد وتكلفة ووقت وفاقد. ويعرفها البعض بأنها عمل الأشياء بطريقة صحيحة.

وتعني الفاعلية القدرة على إحداث تأثير، أو هي قوة داخلية كافية تبعث في النفس القدرة على العمل الدؤوب والحركة المستمرة من أجل تحقيق أفضل النتائج على المستوى الفردي والأسري والمؤسسي والاجتماعي في إطار التصور الإسلامي الصحيح، وهي تتسق مع الإيجابية في معان مهمة منها الشعور بالمسؤولية.

ونقصد بها هنا قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف مثل (زيادة حجم المبيعات، تحقيق رضا العملاء والعاملين داخل المؤسسة، وتنمية الموارد البشرية، وزيادة الأرباح، تقديم خدمة ذات جودة عالية) بغض النظر عن الإمكانيات المستخدمة، ويعرفها البعض بأنها فعل الشيء الصحيح.

ولقد ذهبت منظمة العمل الدولية International Labor Organization (ILO) إلى أن الإنتاجية هي :النسبة الحسابية بين مخرجات الثروة المنتجة ومدخلات الموارد التي استعملت في عمليات الإنتاج.

أي أن الإنتاجية الكلية = كمية المخرجات المنتجة من سلع وخدمات مقسوماً على كمية المدخلات الإجمالية المستخدمة في إنتاج تلك المخرجات (هنية، 2005، 4).

11. الثقافة التنظيمية:

تعد الثقافة التنظيمية امتدادا للثقافة المجتمعية السائدة وبالتالي فإن سلوك الفرد الوظيفي لا يتولد من فراغ وإنما هو نتاج السلوك المجتمعي سلبا أو إيجابا، فالثقافة المؤسسية تمثل نتاج ما اكتسبه العاملون والمديرون من أنماط سلوكية وطرق تفكير وقيم وعادات واتجاهات ومهارات تقنية قبل انضمامهم للمنظمة التي يعملون فيها، ثم تضفي المنظمة على ذلك النسق الثقافي لمنسوبيها من خصائصها واهتماماتها وسياساتها وأهدافها وقيمها ما يحدد شخصية المنظمة، ويميزها عن المنظمات الأخرى.

فهي تعبير عن قيم الأفراد ذوي النفوذ في مؤسسة ما، وهذه القيم تؤثر بدورها في الجوانب الملموسة من المنظمة وفي سلوك الأفراد، كما تحدد الأسلوب الذي ينتهجه هؤلاء في قراراتهم وإداراتهم لمرؤوسيهم ومنظماتهم (هيجان، ١٩٩٢: ١١).

أنواع الثقافة التنظيمية: للثقافة التنظيمية أنواعها العديدة والتي تختلف من مكان إلى آخر حسب التقسيم الذي يستخدم، كما أنها تختلف من منظمة إلى أخرى ومن قطاع إلى قطاع آخر وفيما يلي عرض لأبرز أنواعها (العوفي، 2005، 13):

1. الثقافة البيروقراطية (bureaucratic culture) تحدد فيها المسؤوليات والسلطات فالعمل يكون منظمًا، ويتم التنسيق بين الوحدات، وتسلسل السلطة بشكل هرمي وتقوم على التحكم والالتزام.
2. الثقافة الإبداعية (innovative culture) تتميز بتوفير بيئة العمل التي تشجع وتساعد على الإبداع ويتصف أفرادها بالجرأة والمخاطرة في اتخاذ القرارات ومواجهة التحديات.
3. الثقافة المساندة (suppoative culture) تتميز بيئة العمل بالصداقة والمساعدة فيما بين العاملين فيسود جو الأسرة المتعاونة، وتوفر المنظمة الثقة والمساواة والتعاون، ويكون التركيز على الجانب الإنساني فيها.
4. ثقافة العمليات (Process culture) وينحصر اهتمام هذه الثقافة في طريقة إنجاز العمل وليس النتائج التي تتحقق، فينتشر الحذر والحيطة بين الأفراد الذين يعملون على حماية أنفسهم، والفرد الناجح هو الذي يكون أكثر دقة و تنظيمًا، ويهتم بالتفاصيل في عمله.
5. ثقافة المهمة (task culture) وتركز هذه الثقافة على تحقيق الأهداف وإنجاز العمل وتهتم بالنتائج وتحاول استخدام الموارد بطريقة مثالية من أجل تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف.
6. ثقافة الدور (role culture) وينصب تركيزها على نوع التخصص الوظيفي وبالتالي الأدوار الوصفية أكثر من الفرد .وتهتم بالقواعد والأنظمة، كما أنها توفر الأمن الوظيفي والاستمرارية وثبات الأداء.

وللثقافة التنظيمية أربعة مكونات هي: القيم التنظيمية ، والمعتقدات التنظيمية،والأعراف التنظيمية ، والتوقعات التنظيمية.

فالثقافة التنظيمية الإيجابية تؤثر وتتأثر بالمنظمة الإيجابية كونها جزء لا يتجزأ منها.

❖ **سمات القائد الإيجابي:**

قبل أن نتطرق لسمات القائد الإيجابي يستحسن أن نوضح المقصود بالقيادة ابتداءً، ففي اللغة تعرف القيادة كالآتي: "القود" في اللغة نقيض "السوق"، يُقال: يقود الدابة من أمامها ويسوقها من خلفها، وعليه فمكان القائد دوماً في المقدمة كالدليل والقدوة والمرشد، يكون دليلاً لمرؤوسيه على الخير ومرشداً لهم لما فيه صلاحهم، وملهماً لهم ليقدموا أفضل ما لديهم لتحقيق النتائج المنشودة.

وفي الاصطلاح وردت الكثير من تعريفات القيادة، فالقيادة هي عملية إلهام للآخرين ليقدموا أفضل ما لديهم لتحقيق النتائج المنشودة، ويمكن القول بأن القيادة: هي فن التأثير في المرؤوسين وتوجيه جهودهم بطريقة صحيحة نحو أهداف محددة، يتسنى معها كسب طاعتهم واحترامهم وولائهم وتفانيهم في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة.

مما سبق يمكن القول أن القيادة تفاعل متبادل بين القائد ومرؤوسيه يؤثر فيهم ويتأثر بهم، من أجل تحقيق أهداف مخططة، مع الحرص على رضا العاملين وتماسك الجماعة، من خلال التحفيز والتعاون والتشجيع والإلهام والعمل بروح الفريق.

فالقائد الناجح هو الذي لديه القدرة على التأثير في الآخرين، وإلهامهم وتحفيزهم وتحريكهم نحو الهدف طواعية وبحماس، مع تعزيز الولاء للمؤسسة التي يعملون فيها، ويخلق جواً من التعاون والتفاهم والانسجام في المؤسسة. فالقيادة بالأساس هي فن التعامل مع المشاعر، كون المشاعر تلعب دوراً كبيراً في إنجاح أو إفشال أي مؤسسة. ولعل من أهم السمات القيادية: القوة والأمانة فهما جامعتان لمعظم السمات القيادية الأخرى. ويرى ستيفن كوفي (2005، 47) في كتابه القيادة المرتكزة على المبادئ بأن أهم سمات القادة الإيجابيون ما يلي:

- أنهم يتعلمون باستمرار: القراءة، التدريب، الدورات، الاستماع.
- أنهم يسارعون إلى تقديم الخدمات: ينظرون إلى الحياة كرسالة ومهمة لا كمهنة، إنهم يشعرون بالحمل الثقيل وبالمسؤولية.
- أنهم يشعون طاقة إيجابية: فالقائد مبتهج دمث سعيد نشيط مشرق الوجه باسم الثغر طلق المحيا تقاسيم وجهه هادئة لا يعرف العبوس والتقطيب إلا في موضعهما، متفائل إيجابي. وتمثل طاقتهم شحنة للضعيف ونزعاً لسلبية القوي.
- أنهم يثقون بالآخرين: لا يبالغ القائد في رد الفعل تجاه التصرفات السلبية أو الضعف الإنساني، ويعلمون أن هناك فرقاً كبيراً بين الإمكانات والسلوك، فلدى الناس إمكانات غير مرئية للتصحيح واتخاذ المسار السليم.
- أنهم يعيشون حياة متوازنة: فهم نشيطون اجتماعياً، ومتميزون ثقافياً، ويتمتعون بصحة نفسية وجسدية طيبة، ويشعرون بقيمة أنفسهم ولا يقعون أسرى للألقاب والممتلكات، وهم أبعد ما يكونون عن المبالغة وعن تقسيم الأشياء إلى نقيضين، ويفرحون بإنجازات الآخرين، وإذا ما أخفقوا في عمل رأوا هذا الإخفاق بداية النجاح.
- أنهم يرون الحياة كمغامرة: ينبع الأمان لديهم من الداخل وليس من الخارج ولذا فهم سباقون للمبادرة تواقون للإبداع ويرون أحداث الحياة ولقاء الناس كأفضل فرصة للاستكشاف وكسب الخبرات الجديدة؛ إنهم رواد الحياة الغنية الثرية بالخبرات الجديدة.

- أنهم متكاملون مع غيرهم: ويحسنون أي وضع يدخلون فيه، ويعملون مع الآخرين بروح الفريق لسد النقص والاستفادة من الميزات، ولا يترددون في تفويض الأعمال إلى غيرهم بسبب مواطن القوة لديهم.
- أنهم يدربون أنفسهم على تطوير الذات: يدربون أنفسهم على ممارسة الأبعاد الأربعة للشخصية الإنسانية: البدنية والعقلية والانفعالية والروحية. فهم يمارسون الرياضة والقراءة والكتابة والتفكير، ويتحلون بالصبر وكظم الغيظ ويتدربون على فن الاستماع للآخرين مع المشاركة الوجدانية، ومن الناحية الروحية يصلون ويصومون ويتصدقون ويتأملون في ملكوت الله ويقرأون القرآن ويتدارسون الدين. ولا يوجد وقت في يومهم أكثر عطاء من الوقت الذي يخصصونه للتدرب على الأبعاد الأربعة للشخصية الإنسانية.

- ويلخص ج. كورتوا في كتابه لمحات في فن القادة (17) صفة للقائد هي:

1. الهدوء وضبط النفس.
2. معرفة الرجال.
3. الإيمان بالمهمة.
4. الشعور بالسلطة.
5. البداهة والمبادرة واتخاذ القرار.
6. الانضباط.
7. الفعالية.
8. التواضع.
9. الواقعية.
10. الدماثة والعطف.
11. طيبة القلب.
12. الحزم.
13. العدل.
14. احترام الكائن البشري.
15. إعطاء المثل.
16. المعرفة.
17. التنبؤ.

ويرى داني وهوفر (1994، 3) بأنه توجد عدد من الصفات يجب توافرها في القائد الفعَّال (الإيجابي) منها:

- مستوى غير عادي من الأخلاق الشخصية.
- قدر كبير من الطاقة والنشاط.
- البراعة في ترتيب الأعمال حسب أهميتها وأولويتها.
- التحلي بقدر كبير من الشجاعة.
- القدرة على الابتكار والإبداع.
- القدرة على تحديد الهدف الصحيح والسعي إليه.
- الحفاظ على مستوى ثابت من الحماس والإلهام.
- الاحتفاظ بطريقة تفكير متزن ومعتدل وواقعي.
- مد يد المساعدة للآخرين كي يتقدموا.

وأورد العجمي (2008، 44) عدداً من خصائص القيادة الفعَّالة والمتمثلة في:

- التخطيط الدقيق.
- التنظيم.
- تحديدالأهداف.
- صنع القرار.
- المخاطرة.
- مهارات الاتصال.

- إدارة التغيير.
- التفويض.
- التحكم في التوتر وضغوط العمل.
- الرؤية والإبداع.
- التحفيز.
- التدريب والتعليم وبناء الفريق.
- بناء المهارات.
- الثقة.
- الحركة والفعل.
- الالتزام.
- الطاقة.
- المرونة والقابلية للتغيير.
- الأمانة.

وحصر أحد الباحثين هذه الصفات فيما يلي (العجمي، 2008، 50):

- الذكاء.
- الثقة بالنفس.
- المبادأة.
- المثابرة.
- الطموح.
- الحماس.
- السيطرة.
- البشاشة.
- اليقظة.
- الحزم.
- القدرة على تكوين علاقات مع الناس.
- القدرة على التجديد.
- الصحة الجيدة والمظهر الممتاز والطول والقوام المتناسق.
- القدرة على التعبير.

ويرى البعض بأن من صفات القائد التربوي:

1. **القدرة أو الكفاءة:** (الذكاء المرتفع، القدرة على التحليل والاستبصار، اليقظة، الطلاقة اللغوية، القدرة على إصدار الأحكام، القدرة على تقديم الأفكار، القدرة على فهم المشكلات وطرح الحلول، المثابرة، والطموح).
2. **صفات جسمية مناسبة** مثل: الصحة الجيدة والمظهر الممتاز والطول والقوام المتناسق.
3. **التفوق الأكاديمي والمعرفي:** أن تتوفر لدى القائد المهارات العلمية والفنية اللازمة ويكون على علم تام بجميع النواحي الفنية التي يشرف عليها ويوجهها مثل: تحليل المواقف، قوة التصور والإدراك، ربط الأسباب بالمسببات، الاتصال الجيد بالتلاميذ والمعلمين وأولياء الأمور، إدارة جلسات المناقشة بروح تعاونية، حفز همم العاملين، الاستفادة من خبرات الآخرين، حسن استخدام الإمكانيات المتاحة.
4. **صفات شخصية مثل:** القدرة على تحمل المسؤولية، الاعتماد على النفس، الاستقرار العاطفي، النشاط، التعاون، حسن التعامل، الدعابة والمرح، البشاشة، الصداقة، الاستقامة والعدل، الحزم، القدرة على اتخاذ القرارات، الحماس للعمل، التواضع، اللباقة، الصبر.
5. **صفات خلقية مثل:** الأمانة، الإخلاص، العدل، الاستقامة، الصدق، القدوة الحسنة.
6. **صفات اجتماعية مثل:** أن يكون من مستوى اجتماعي واقتصادي متميز، ذو شعبية عند الآخرين، ديمقراطي يشرك الآخرين في اتخاذ القرار، يحترم الآخرين، يدخل السرور والمرح على الآخرين، يؤمن بقدرة الآخرين على التغيير، قوة التأثير على الغير، القضاء على الشائعات والأكاذيب بين العاملين، سماع وجهات النظر.

ويرى الفارابي أنه لا بد أن يتوافر في القائد نوعان من المعايير:

أولاً: معايير فطرية، أجملها في اثني عشر معياراً هي:

1- سلامة البدن. 2- الفهم الجيد. 3- القدرة على الاستيعاب. 4- الذكاء.

5. حسن العبارة. 6. حب العلم والعلماء. 7. النزاهة. 8. الصدق.

9. الترفع عن الصغائر. 10. الزهد. 11. العدل. 12. الشجاعة والحزم.

ثانياً: معايير مكتسبة، حددها في ستة هي:

1. الحكمة. 2. العلم. 3. القدرة على الاستنباط. 4.الاجتهاد.

5. معرفة العلوم الماضية. 6. أن تكون لديه خبرة بالأمور التي يقدم عليها. (محمد، 1989، 75).

وأورد الغزالي (1405هـ، 129) مجموعة من المعايير التي يجب أن يتصف بها القائد منها:

1. حسن الخلق. 2. الحلم. 3. التواضع. 4. العلم. 5. الصدق.

6. طمأنينة النفس. 7. الوفاء.

ويلخص محمد (1989، 77) أبرز السمات المطلوب توافرها في القائد المسلم في الآتي:

1. العلم. 2. العدالة. 3. الكفاية. 4.سلامة الحواس. 5. القوة.

6. الأمانة. 7. الشجاعة. 8. التقوى. 9. الحزم. 10. الصدق.

11. النزاهة. 12.الذكاء. 13. اللباقة. 14. التواضع. 15. الحلم.

16.حسن الخلق. 17. الفهم الجيد. 18. الوفاء. 19. طمأنينة النفس. 20. رجاحة العقل

21. معرفة العلوم الماضية. 22. الترفع عن الصغائر. 23. أن يكون لديه خبرة بالأمور التي يقدم عليها

24. أن يكون من أفضلهم في العلم والدين.

ويصنف محمد (1989، 85) معايير القائد التربوي المسلم إلى:

(أ) معايير عقائدية ومنها:

1. سلامة العقيدة الإسلامية الصحيحة: ويقظة القلب، وطاعة الرب، وأداء الفرائض، والتمثل للعبودية، وكثرة التلاوة للقرآن... قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (آل عمران: 190 - 191).

2. الخلق الحسن: ينبغي أن يكون القائد التربوي على خلق، يجمع بين الشدة واللين ويستعمل كلاً منهما في موضعه، وأن يكون رؤوفاً رحيماً عادلاً في حكمه، يهتم بأمور من معه، ينصحهم إذا أخطأوا، ويشجعهم إن أحسنوا، يسمع منهم ويهتم بأمورهم ويساعدهم ويحل مشاكلهم، وأن يكون قدوة حسنة لهم في كل شيء.

3. الأمانة: والأمانة ليست قاصرة على ناحية دون أخرى، بل هي شاملة لكل جوانب الحياة صغيرها وكبيرها. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ (النساء: 58)

4. العدل: وذلك كون الشريعة الإسلامية مبناها وأساسها الحكم بالعدل ومصالح العباد في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة: 8).

5. الصدق: وهي صفة أساسية في الفرد المسلم فضلاً عن القائد، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (التوبة: 119).

6. القوة: ويقصد بها القوة في شتى الجوانب، قوة العقيدة، وقوة الجسم، وقوة العلم، وقوة التحمل والصبر، ... يقول تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 247).

7. الاستقامة: امتثالاً لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلاَ تَطْغَوْاْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (هود: 112).

8. الإحسان: إن صفة الإحسان من الصفات التي دعا إليها الإسلام وحث عليها، وندب المسلمين لذلك، بل جعلها من الموازين التي يقاس على ضوئها عمل الفرد المسلم سواء كان قائداً أو تابعاً لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ (الإسراء: 7).

(ب) معايير شخصية ومنها:

1. التواضع: فالتواضع سمة أساسية في القائد لقوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الحجر: 88). وقال الشاعر:

تواضع تكن كالبدر لاح لناظر ... على طبقات الماء وهو رفيع
ولا تك كالدخان يعلو بنفسه ... إلى طبقات الجو وهو وضيع

2. الإخلاص في العمل: والإخلاص في العمل لا يكون في جزء دون آخر بل يكون في كل شيء صغر أم كبر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى...) متفق عليه.

3. التعاون: والتعاون مطلب ديني حض عليه الإسلام بصورة عامة وتحديداً في أعمال الخير، لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (المائدة: 2).

4. إسداء النصيحة: ينبغي على القائد المسلم إسداء النصيحة لجماعته وأفرادها، وكذلك واجب على الأفراد نصح القائد، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الدين النصيحة، قلنا لمن؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم" صحيح مسلم.

5. الثقة بالنفس: أي شعور القائد أنه قادر على تجاوز واقتحام ما يعترضه من مشكلات وصعاب في عمله وخارج عمله، طالما أنه يعتمد على الله أولاً، ويحاول دائماً الأخذ بجميع الأسباب المشروعة لتحقيق الأهداف.

6. الصبر: لأن الصبر قوة خلقية من قوى الإرادة التي تمكن الإنسان من ضبط نفسه لتحمل الصعوبات والمتاعب والآلام، وقد وردت آيات كثيرة تحث على الصبر، وتوضح ثوابه ومنزلته، ومنها قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (لقمان: 17).

7. الرحمة: وتعد من الصفات المهمة في القائد لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران: 159).

8. حسن المظهر: وقد حض ديننا الإسلامي على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ (المدثر: 4).

(ج) معايير مهنية ومنها:

1. الكفاءة والفاعلية.
2. اتخاذ القرارات المناسبة.
3. حسن اختيار الأتباع ومراقبتهم.
4. معرفة القائد للسلطات الممنوحة له، والمسئوليات الملقاة على عاتقه.
5. الإلمام الكافي بواجباته.
6. رجاحة العقل.

ويمكن القول أن من أهم سمات القائد الإيجابي ما يلي:

- مخلصاً لعمله ورفاقه، ملهماً لهم، ودقيقاً في تنفيذ المهام وقيادة الفريق نحو الهدف.
- إمكانية الاعتماد عليه: أي أن يتمتع بمهارات وخبرات ومعارف ومعلومات تساعده على القيام بعمله في قيادة الفريق، فلا يخذل فريقه أبداً.
- أن يكون ذو تأثير قوي وقدرة عالية على فهم الطبيعة الإنسانية والتأثير بها، وأن يكون موضع ثقة واحترام أعضاء الفريق، وقادر على بناء علاقات إنسانية جيدة مع الآخرين.
- النزاهة والالتزام بمجموعة من القيم (المصداقية، الأمانة، الشفافية، الجودة، ...).
- هادئ الأعصاب، صبور، قادراً على ضبط النفس والسيطرة على الانفعالات.
- الموضوعية والعدالة وعدم التحيز، ولا ينفرد باتخاذ القرارات بل يشرك معه أصحاب الخبرة والمعرفة لقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ (الفرقان، 59)، وقوله جل شأنه: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران: 159)، حريصاً في اتخاذ القرارات خاصة المهمة منها.
- أن يكون مستمعاً جيداً، متقناً لمهارات الاتصال والتواصل والإصغاء.

- الاتساق: فلا يغير المبادئ أو القواعد لتلاءم الظروف، وأن يكون منظماً في تفكيره وعمله، واسع الأفق، مواكب لكل جديد في مجال عمله.
- الاهتمام بالآخرين: وذلك بحب الناس والتعاطف معهم، ذو شخصية منفتحة ودودة.
- الثقة بالنفس، والثقة بقدرات الآخرين والتقبل لأفكارهم ومساعدتهم على أداء أدوارهم: من خلال التعامل الحكيم في المواقف المختلفة، والاستعداد لتسليم النفوذ والسلطة والمسئولية للفريق، مع إتقان مهارتي التمكين والتفويض.
- الاعتراف بالفضل للآخرين: بدلاً من نسب كل الفضل للقائد.
- الوقوف إلى جانب الفريق عندما يكون في مشكلة: وعدم رفض تحمل المسئولية عن المشكلات.
- العزيمة والإرادة والشجاعة وحب العمل مع الآخرين، وأن يكون مستعداً للمخاطرة عند الحاجة، حذراً ويقظاً، وغير متسرع في اتخاذ القرارات.
- دعم الأفراد وتحفيزهم وتشجيعهم، والقدرة على بناء الفريق.
- يتقن مهارات الإدارة الفعالة (التخطيط، التنظيم، المتابعة والتقويم، صنع القرار واتخاذه، حل المشكلات، إدارة الاجتماعات، ...).
- القدوة الحسنة في أقواله وأفعاله، مع القدرة على القيادة والريادة والابتكار والإقناع.
- يطور من مهاراته باستمرار، ويتقن إدارة الوقت.
- صاحب رسالة في الحياة، ويتعلم من أخطاؤه وأخطاء الآخرين.
- القدرة على التغيير الإيجابي في المجتمع مع الميل للخدمة الاجتماعية.
- صاحب رؤية وبصيرة ثاقبة، قادر على التحليل والتفسير للمواقف المختلفة.

❖ **سمات الموظف الإيجابي.**

يعتبر الموظف في أي مؤسسة أو جهة حجر الزاوية في تحقيق أهداف هذه المؤسسة أو تلك، كونه يمثل الجانب التنفيذي المباشر لتلك الأهداف، أي أنه يقع على كاهله تنفيذ المهام والأعمال المسندة إليه بكفاءة واقتدار كي تحقق المؤسسة أهدافها التي تصبو إليها، ولذا ينبغي أن تتوافر في الموظف الإيجابي عدة سمات منها:

- إتقان العمل والإخلاص فيه: فقد حث ديننا الإسلامي على إتقان العمل والإخلاص فيه في العديد من الآيات والأحاديث، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾ (الكهف: 30)، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ (الكهف: 7)، وفي الحديث الشريف عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه". وقد حرص الإسلام على تحصين العمل من الرياء والنفاق وغيره بأن جعل أساس الأعمال النية، وأن تكون خالصة لله سبحانه وتعالى كما ورد في الحديث المتفق عليه (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى...).

- الأمانة والنزاهة: فالعمل الموكل للشخص أمانة يجب أن يؤديه على أكمل وجه، وبكل دقة وأمانة، ويحافظ على أوقات العمل الرسمي دون نقصان، قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 283). كما يجب على الموظف أن يبذل كل طاقته وجهده للقيام بالأعمال المكلف بها، وأن يؤديها بروح إيجابية، وأن لا يأخذ ما ليس له من خلال استغلال النفوذ، أو قبول الرشوة والهدايا والإكراميات، أو الاختلاس والتزوير، وكذا عدم التعامل بالواسطة. وأن لا يستغل الوظيفة في تحقيق أغراض شخصية له أو لأقاربه وذويه.

- التعاون: إن تعاون الموظف مع زملائه سيكون له الأثر الطيب والكبير في تسيير الأعمال وتسهيلها. ويمكن تحديد التعاون في جانبين هما: الأول عدم السعي إلى حجب المعلومات عن زملائه، أو تقديم معلومات مضللة يكون القصد منها وضع العقبات والعراقيل ليحول دون إنجاز زملائه لمهامهم. والثاني يظهر في التعاون مع زملائه والأخذ بيدهم ومساعدتهم بكل ما أمكن وتنويرهم بما يعود على العمل بالفائدة.

- التحلي بالأخلاق الكريمة وحسن السيرة والسلوك: فالخلق القويم والسيرة الحسنة من أهم السمات الإيجابية التي يجب أن يتمسك بها الموظف داخل العمل أو خارجه.

- الرقابة الذاتية: والتي تعتمد على يقظة الضمير ومراقبة الله في السر والعلن، وهذا النوع من الرقابة يحول دون وقوع الخلل والانحراف، وتعد صمام أمان ضد الفساد، وقد ورد في الحديث المتفق عليه عندما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإحسان فقال: " أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك".

- مراعاة آداب اللياقة (مقتضيات الذوق العام، وحسن التعامل) في تصرفاته مع الجمهور (المستفيدين أو العملاء) ورؤسائه وزملائه ومرؤوسيه.

- تجنب الحصول على ميزة شخصية على حساب زملائه وجهودهم وخاصة عندما ينسب الفضل في إنجاز العمل لنفسه رغم مشاركة زملائه.

- تنفيذ الأوامر والتوجيهات الإدارية بتفاني وإبداع.

- الإبداع والابتكار في العمل.

- مطور لمهاراته وقدراته في مجال تخصصه من خلال البحث والاطلاع والتدريب والممارسة.

- التواضع والبشاشة في تعامله مع زملائه ورؤسائه والمستفيدين.

- المحافظة على أسرار العمل والوظيفة، سواءً ما كان متعلقاً منها بالمصلحة العامة للمؤسسة، أو ما كان متعلقاً بالمصلحة الخاصة للمستفيد، وخاصة تلك الأسرار التي من شأنها إلحاق الأذى والضرر بالآخرين.

- تغليب المصلحة العامة (مصلحة المؤسسة) على المصلحة الشخصية.

- المبادرة والتفاني في العمل واعتبار العمل عبادة: فالعمل فريضة تعبدية مطالب المسلم بأدائها لقوله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (التوبة: 105)، وقد حض الإسلام على العمل والإنتاج وعمارة الأرض وطلب الرزق في هذه الحياة، والعمل دليل إيمان المؤمن، فليس الإيمان بالتمني ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل، ولقد اقترن العمل بالإيمان في كثير من الآيات القرآنية منها قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ (النور: 55).

- احترام وقت العمل: فقد ربط الله سبحانه وتعالى جميع العبادات الأساسية من صلاة وصيام وزكاة وحج بمواقيت محددة، وأمر الناس بأدائها في مواقيتها. وعلى الفرد المسلم الالتزام بأداء العمل في الوقت المحدد، لأن ذلك من تمام إتقانه، ولذلك ينبغي على الموظف الإيجابي أن يحرص على مواعيد العمل فلا يأتي للعمل متأخراً، ولا يخرج مبكراً لأنه إنما يتقاضى أجره على عمله بمواعيده المحددة.

خصائص المنظمة الإيجابية:

هناك العديد من العوامل التي يجب أن تجمع سوياً حتى يمكن وصف الأداء بالتميز، فالمنظمات الإيجابية يرجع وجودها إلى وضوح الأهداف الأساسية المتمثلة في الالتزام بالتطوير والتحسين وتوفير الوسائل التي تمكنها من أن تعمل بشكلٍ مرضٍ لكل شركائها، فالتميز هو رهينة توافر المهارات والقدرات لدى العاملين والقدرة على الابتكار لدى القادة بالشكل الذي يسمح لهم بالتفوق والتميز في الأداء.

فالقيادة تعتبر أهم العناصر التي تؤدي إلى تحقيق الميزة في أداء المنظمات وتساعد في تدعيم قيم المنظومة وإرساء الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف في إطار قيم التميز المتمثلة في الحماس والتشجيع والتماسك والجرأة. والتميز كذلك مفهوم كلي وشامل غير قابل للتجزئة، بمعنى أنه لا يمكن تصور تميز منظمة ما في مجال معين بينما ينهار الأداء في المجالات الأخرى، فالتوازن والتشابك سمتان أساسيتان للتميز في مختلف قطاعات المنظمة، وهو يتضمن بعدين من محاور الإدارة الحديثة هما (البدوي، 2018، 114):

البعد الأول: كل ما يصدر عن الإدارة من أعمال وقرارات وما تعتمده من نظم وفعاليات يجب أن تتسم بالتميز، أي الجودة الفائقة الكاملة التي لا تترك مجالاً للخطأ أو الانحراف، وتهيئ الفرص الحقيقية كي يتحقق تنفيذ الأعمال الصحيحة من أول مرة.

البعد الثاني: إنجاز نتائج غير مسبوقة تتفوق بها المنظمة على منافسيها، وحتى على نفسها (نتائجها السابقة) بمنطق التعلم.

وتطرح النسور (2010، 33) كما في (Grote,2002): أن المنظمات التي تحقق تميزاً فإنها تتمتع بمجموعة من الخصائص المهمة وهي:

1. **قبول الأعمال الصعبة،** إذ أن قبول الأعمال الصعبة يعد من أهم مصادر التميز المؤسسي، حيث فرص النمو والتعلم السريع للمنظمات وتحسين العمليات وبدء العمل من الصفر.

2. **توفر القيادة الكفؤة**، إذ أن القيادة تعمل كقدوة ولها دور بارز في تحفيز التميز والتشجيع عليه.
3. **تحمل المصاعب**، فالمصاعب توضح مستويات قدرة المنظمات، إذ أن ارتكاب الأخطاء وتحمل المنظمة للأزمات ومواجهتها، يسهم في صقل قدرات المنظمة وتميزها.
4. **الخبرات البعيدة عن العمل**: إن المنظمات المتميزة يتوفر لديها الخبرات خارج نطاق العمل، وبالتحديد خدمة المجتمع التي تقدم العديد من الفرص لاكتساب التميز في الأداء.
5. **برامج التدريب**: إن النظام المعياري السائد في المنظمات لأنشطة التميز في الأداء تكون أهميته أقل بالنسبة لما يتم تعلمه مباشرة من الفرص التدريبية التي تعزز من تميز المنظمات.
6. **الدقة**: ويقصد بها تعزيز دقة نظام التنبؤ الخاص بها من خلال اختيار أفضل الأساليب لتأدية المهمات، وبناء مناخ داخلي يؤكد على أهمية دقة التنبؤ في التأثير على تميز المنظمة.

و يمكن توضيح خصائص المؤسسة المتميزة، كما يوضحها النموذج الأوروبي للتميز EFQM، والتي يمكن اعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق التميز المستدام لأية مؤسسة فيما يلي (أبوسن، 2014: 140):

1. **رضا العملاء**: المؤسسات المتميزة تقدم قيمة مضافة للعملاء من خلال فهم وتوقع وتلبية احتياجاتهم بل وتعمل دائماً على منحهم ما يفوق توقعاتهم من تقديم الخدمات والسلع.
2. **التنمية المستدامة**: المؤسسات المتميزة يكون لها أثراً إيجابياً على البيئة من حولها، من خلال تعزيز وتميز أدائها بما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة في الجوانب الأمنية والعدلية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية في المجتمع الذي تعمل به.
3. **تطوير القدرات**: المؤسسة المتميزة تعمل على تعزيز قدراتها من خلال إدارة فعالة للتغيير داخل الحدود التنظيمية.
4. **تشجيع وتبني الإبداع والابتكار**: المؤسسة المتميزة تعمل على توليد المزيد من القيم ومستويات الأداء من خلال التحسين المستمر وتشجيع الابتكار وخلق بيئة مواتية دائماً لتتبنى ما هو جديد.
5. **الرؤية والرسالة والالتزام**: المؤسسة المتميزة تتمتع بوجود قادة ذوي رؤية للمستقبل يحققونها من خلال الالتزام برسالة معينة تجاه بيئتهم وعملهم.
6. **التخطيط المرن**: لدى المؤسسات المتميزة دائماً قدرة على التحرك والاستجابة بكفاءة وفعالية لاقتناص الفرص وتجنب التهديدات أو التعامل معها بما يخدم مصالحها ويجعل من تلك التهديدات فرصاً يجب اغتنامها.
7. **النجاح من خلال إطلاق مواهب الأفراد**: تقدر المؤسسات المتميزة العاملين بها وتعمل دائماً على تفجير طاقاتهم ومواهبهم من خلال خلق بيئة مواتية وثقافة التمكين، والإيمان بأن نجاح المؤسسة يتوقف على تحقيق أهداف وطموحات كل من العاملين والمنظمة على حد سواء.

8. **الحفاظ على التميز والتمسك به:** المؤسسة المتميزة تعمل على تحقيق نتائج عالية تلبي احتياجات أصحاب المصلحة على المدى الطويل والقصير في إطار البيئة التي تعمل بها.

ويطرح (Peters &Weterman)، 15 -13 :2004 كما في البدوي (2018، 128) عوامل التميز المؤسسي من خلال تحديد خصائص وسمات "62" من المنظمات الأمريكية المتميزة فكانت على النحو الآتي:

- الانحياز نحو العمل من خلال الخروج عن أنماط الإدارة البيروقراطية.
- الصلة الوثيقة بالمتعاملين والاستجابة لمقترحاتهم.
- السماح بالاستقلالية التنظيمية في العمل.
- الإنتاجية من خلال العاملين بتوفير الثقة والمشاركة.
- الاهتمام بقيم المنظمة.
- الارتباط بالأعمال التي تجيدها المنظمة.
- البساطة والرشاقة في حجم المنظمة ومستويات هيكلها التنظيمي.
- رقابة ضمنية فاعلة ومرنة باتباع المركزية واللامركزية.

❖ **المعايير البيئية للمنظمة الإيجابية.**

ما من شك أن للبيئة المؤسسية المهيأة والمحفزة والجاذبة تأثير إيجابي على جودة، وإنتاجية المؤسسات، وزيادة الرضا الوظيفي لدى العاملين، ولذا كان الاهتمام بها من قبل أصحاب هذه المؤسسات أو تلك، سواء كانوا أفراداً أو دول، وتختلف البيئة المؤسسية باختلاف نوع المؤسسات، فهناك المؤسسات الصناعية، والمؤسسات الإنتاجية، والمؤسسات الطبية والصحية والإغاثية والتنموية والخيرية، وهناك المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية والتدريبية، والترفيهية والرياضية، وغيرها من أنواع المؤسسات. والملحوظ عالمياً أنه كلما زاد اهتمام أصحاب هذه المؤسسات ببيئة مؤسساتهم كلما زادت منافستها لمثيلاتها في الإنتاجية والسمعة والاستمرارية (البقاء)، ومعلوم أن هناك معايير عالمية متعارف عليها في هذا المضمار للمؤسسة الجيدة وذلك حسب نوع المؤسسة، من هذه المعايير إجمالاً: موقع المؤسسة، مساحتها، مظهرها الخارجي، الإضاءة، التهوية، الضوضاء، الاستراحات، البنية التحتية، الأجهزة والمعدات، المرافق والخدمات العامة، السمعة، وغيرها من المعايير، ولكل نوع من أنواع المؤسسات خصوصية في جوانب معينة دون غيرها حسب نوع المؤسسة وطبيعة عملها واختصاصها، وكون المجال لا يتسع لذكر التفصيلات حول الخصائص البيئية للمنظمة الإيجابية لكل نوع من هذه الأنواع سنركز على الخصائص العامة للبيئة المؤسسية الإيجابية، وخصائص البيئة الإيجابية في المؤسسات التربوية والتعليمية، كونها أكثر قرباً في غرس وتنمية وتعزيز ثقافة الإيجابية، وكونها أكثر انتشاراً في جميع الدول، سواءً منها الخاصة أو الحكومية، مؤسسات التعليم العام أو العالي، وكونها تستهدف البشر بشكل مباشر إعداداً وتأهيلاً وتدريباً، منذ الروضة حتى التخرج من الجامعة،

وهي مدة ليست بالقصيرة، فهذه المؤسسات تستهدف الإنسان الذي يعتبر هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، ومن هنا زادت أهميتها، والاهتمام ببيئتها، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: المعايير العامة للبيئة المؤسسية الإيجابية:

1- السياسات العامة والتخطيط، وتتضمن العديد من المؤشرات منها:

- وجود خطة استراتيجية معلنة ومنفذة.
- وجود رسالة واضحة، موثقة، معتمدة، ومعلنة.
- وجود أهداف محددة وقابلة للقياس بالمؤسسة.
- وجود خطط تنفيذية مشتقة من الخطة الاستراتيجية معلنة ومنفذة.
- مراجعة الخطط والرسالة والأهداف بشكل دوري.
- وجود أدلة إدارية تحدد الصلاحيات والمسئوليات والمهام لمختلف الوحدات الإدارية.

2- توفر الخدمات الأساسية في المؤسسة، وتتضمن العديد من المؤشرات منها:

- وجود شبكة اتصالات متقدمة بالمؤسسة.
- توافر خدمة كهرباء وإضاءة كافية بالمؤسسة.
- وجود شبكة مياه نظيفة صالحة للاستخدام.
- وجود شبكة صرف صحي متكاملة.

3- بيئة أو مكان العمل (المرافق والتجهيزات وكفايتها)، وتتضمن العديد من المؤشرات منها:

- وجود مرافق لتقديم الطعام ملائمة لاحتياجات العاملين بالمؤسسة.
- وجود مرافق مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- وجود مرافق ترفيهية ورياضية وثقافية بالمؤسسة.
- وجود مصلى / مكان مناسب للعبادة.
- تتم الصيانة بشكل دوري لجميع مرافق المؤسسة.
- وجود استراحات، ومساحات خضراء، ومواقف سيارات كافية بالمؤسسة.

4- إجراءات الأمن والسلامة الخاصة بالمؤسسة، وتتضمن العديد من المؤشرات منها:

- وجود إجراءات أمن لحماية المرافق والتجهيزات بالمؤسسة.
- وجود مخارج طوارئ مناسبة، ومشار إليها من خلال اللوحات الإرشادية.
- التمديدات الكهربائية آمنة ومعروفة.
- توجد طفايات حريق في الممرات.
- وجود أجراس إنذار للحريق في جميع أرجاء المؤسسة.
- وجود شبكة إنذار بالمواقع المهمة مرتبطة بلوحة تحكم.
- تتوافر في كافة أجزاء المبنى الشروط الصحية.

5- البنية المعمارية والمساحات الخضراء، وتتضمن العديد من المؤشرات منها:

- التهوية والإضاءة مناسبة.
- المدخل الرئيسي مناسب، وبه تجهيزات رقابية.
- المساحات الخضراء كافية، وفي أماكن مناسبة.
- وجود مداخل فرعية للأفراد، أو التوريدات للمؤسسة.
- يراعي تصميم المبنى التوسع الرأسي أو الأفقي متى دعت الحاجة لذلك.

6- سهولة الوصول والتصميم الشامل، وتتضمن العديد من المؤشرات منها:

- وجود لوحات إرشادية بصرية.
- المداخل مهيأة لاستخدامات ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.
- خلو مباني المؤسسة من الحواجز التي تعيق الحركة.
- وجود دورات مياه مهيأة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- مطابقة الساحات والشرفات للشروط والمواصفات المعتمدة.
- المبنى مزود بمصاعد خاصة بذوي الإعاقات.
- وجود ممرات للعربات الخاصة بالمعاقين.
- تصميم المبنى يراعي وجود منافذ للمعاقين في صالات المراجعين.

ثانياً. معايير البيئة الإيجابية في المؤسسات التربوية والتعليمية:

بالإضافة إلى المعايير العامة السالفة الذكر يمكن إضافة هذه المعايير الخاصة بالمؤسسات التعليمية والتربوية سواءً الجامعات أو المدارس أو مؤسسات التدريب، وهي كما يلي:

1- مصادر التعليم والتعلم، وتتضمن العديد من المؤشرات منها:

- خدمة الانترنت في المؤسسة التعليمية متوفرة ومتاحة للجميع.
- توجد مكتبة رقمية بالمؤسسة التعليمية.
- يتم الوصول إلى المعلومات المطلوبة في المكتبة بسهولة.
- توفر المؤسسة التعليمية برامج تدريب ميداني (تطبيقات عملية) لجميع التخصصات.
- توفر المؤسسة التعليمية مصادر التعلُّم الكافية لتحقيق بيئة تعليمية لجميع الطلبة بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تتوفر الكتب والمراجع بالمؤسسة التعليمية في مختلف التخصصات بشكل كافٍ.
- توجد في المؤسسة التعليمية أماكن كافية للقراءة والاطلاع العلمي.

2- الأنشطة والخدمات الطلابية، وتتضمن العديد من المؤشرات منها:

- تنفذ المؤسسة التعليمية الأنشطة المختلفة للطلبة (رياضية، اجتماعية، ثقافية، ترفيهية، ...).
- تلبي الأنشطة الطلابية في المؤسسة التعليمية حاجات واهتمامات الطلبة.

- تسهم الأنشطة الطلابية في بناء شخصيات الطلبة.
- يتوفر لدى المؤسسة التعليمية سياسة واضحة في الإرشاد الأكاديمي للطلبة.
- توفر المؤسسة التعليمية الإرشاد المهني للطلبة.
- يوجد مركز صحي بالمؤسسة التعليمية يقدم الخدمات الصحية الضرورية للطلبة.
- تتوفر في المؤسسة التعليمية أماكن استراحة نظيفة وكافية.
- توفر المؤسسة التعليمية خدمات مالية ومصرفية في موقعها.

3- البرامج والمقررات الدراسية، وتتضمن العديد من المؤشرات منها:

- تتوافق البرامج الأكاديمية بالمؤسسة التعليمية مع متطلبات وحاجات المجتمع وسوق العمل.
- ترتبط البرامج الأكاديمية بالمؤسسة التعليمية بالمهارات المطلوبة في الخريجين.
- تمكن البرامج الطلبة من تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي.
- يتم تطوير أهداف البرامج ومخرجات التعلُّم بصفة دورية.
- تمكن البرامج الطلبة من مهارات التعلُّم الذاتي.
- يوجد توصيف كامل للمقررات الدراسية في كل برنامج تعليمي وفقاً لأهدافه.
- يطور محتوى البرامج والمقررات الدراسية وفقاً للتطور التقني.
- تتفق البرامج والمقررات الموجودة كماً ونوعاً مع معايير الجودة.
- توجد برامج للتعلُّم المستمر مقدمة للمتخرجين.

4- البنية التحتية، وتتضمن العديد من المؤشرات منها:

- تتناسب القاعات الدراسية مع عدد الطلبة.
- تزود القاعات الدراسية بوسائل تعليمية مناسبة.
- الإضاءة والتهوية في القاعات مناسبة وصحية.
- تتناسب عدد الأجهزة في المعامل مع أعداد الطلبة.
- يوجد مركز للخدمات الإرشادية (نفسية، تربوية).
- تتوافر البنية التحتية الكافية في المبني "المقاعد، المعامل والأجهزة، المختبرات والورش، المكتبة، المكاتب الإدارية.....الخ" بما يضمن تحقيق الجودة.
- تتناسب مساحة المبني مع أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية.
- تتوافر أجهزة الحاسوب الكافية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- توجد صيانة دورية لمباني المؤسسة التعليمية.
- تتوافر التسهيلات للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تتوافر الاحتياطات الأمنية اللازمة (مكافحة الحرائق، منافذ الطوارئ...الخ).
- تتوافر أجهزة الحاسوب الكافية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

5- خدمة المجتمع، وتتضمن العديد من المؤشرات منها:

- توجد مراكز خدمية تابعة للمؤسسة التعليمية موجهة نحو خدمة المجتمع.
- تنفذ المؤسسة التعليمية ندوات ومحاضرات لتوعية أفراد المجتمع.
- تضع المؤسسة التعليمية خطط وبرامج لخدمة المجتمع وتنميته.
- يوجد لدى المؤسسة التعليمية نظام متكامل عن مؤسسات المنطقة التي تعمل بها.
- تشجع سياسة المؤسسة التعليمية المشاركات التطوعية التي تخدم بعض مؤسسات المجتمع.
- يوجد في المؤسسة التعليمية لجان استشارية تهتم بتطوير العلاقة التشاركية مع قطاعات المجتمع.
- تهتم المؤسسة التعليمية بإشراك بعض الخبراء من مؤسسات المجتمع في لجان تطوير برامجها.
- تهتم المؤسسة التعليمية بتنظيم الزيارات الطلابية لمعرفة المستجدات في المؤسسات المجتمعية.
- يوجد لدى المؤسسة التعليمية وحدات للتنسيق مع مؤسسات المجتمع.
- تهتم المؤسسة التعليمية باستضافة وترتيب لقاءات مع بعض المسئولين من مؤسسات المجتمع.
- تدعو المؤسسة التعليمية بعض المتخصصين من مؤسسات المجتمع لحضور الاجتماعات الدورية للأقسام التخصصية.

6- البحث العلمي، ويتضمن العديد من المؤشرات منها:

- تهتم المؤسسة التعليمية بتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس البحثية والمعلوماتية.
- تدعم سياسة المؤسسة التعليمية مشاريع البحوث الجماعية.
- تشجع المؤسسة التعليمية أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في تقديم الاستشارات البحثية.
- تركز البحوث في المؤسسة التعليمية على قضايا المجتمع واحتياجاته.
- تهتم المؤسسة التعليمية باختيار قيادة كفؤة للفرق البحثية.
- تحدد المؤسسة التعليمية أولويات البحث العلمي وفق خطة بحثية واضحة.
- تشجع المؤسسة التعليمية أعضاء هيئة التدريس على زيادة معدلات الإنتاج العلمي والبحثي.
- توجد إدارة مختصة تشجع وتدعم البحث العلمي وتسجيل براءة الاختراع.
- تتوافر الموارد المالية اللازمة لدعم الدراسات والأبحاث.
- تعقد المؤسسة التعليمية اللقاءات والندوات والمؤتمرات والورش العلمية بصفة دورية.
- توجه المؤسسة التعليمية بحوث أعضاء هيئة التدريس لتقديم الحلول المناسبة للمشكلات التي يواجهها المجتمع.
- تحرص المؤسسة التعليمية على تبادل الخبرات العلمية والتربوية بين الجامعات الحكومية والخاصة.
- تصدر المؤسسة التعليمية مجلات علمية دورية محكمة لكل كلية تُعنى بنشر الأبحاث العلمية وأنشطة المؤسسة المختلفة.

❖ **دور المنظمات/ المؤسسات في غرس وتنمية ثقافة الإيجابية.**

للمؤسسات دور فاعل ورائد في غرس وتنمية ثقافة الإيجابية، وذلك بمختلف أنواعها من مؤسسات دينية، وإعلامية، وترويحية، وثقافية، وإنتاجية، وتربوية وتعليمية، وغيرها، وذلك كونها تستهدف جميع الفئات العمرية للبشر وفي شتى الأماكن، وهذا يعزز من دورها، وفيما يلي بيان ذلك:

أ. دور المؤسسات الدينية في غرس وتنمية ثقافة الإيجابية:

تؤدي المؤسسات الدينية (المساجد، مدارس تحفيظ القرآن الكريم، دور العبادة،...) دوراً مهماً في حياة الأفراد وتربيتهم عن طريق غرسها للقيم الدينية والروحية والأخلاقية والفضائل في نفوسهم، بما ينمي ويعزز الإيجابية لديهم، ويعمق هذا الدور خصائص هذه المؤسسات وقيمها المحاطة بحالة من التقديس، وبثبات في المعايير السلوكية، وإجماع عليها من قبل الأفراد والمجتمعات، ومن أدوار هذه المؤسسات في غرس وتنمية الإيجابية ما يلي:

- تعليم الفرد والجماعة التعاليم الدينية والمعايير التي تحكم السلوك بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع.
- تنمية الضمير الخلقي (الوازع الديني) لدى الفرد والجماعة.
- الدعوة إلى ترجمة التعاليم الدينية إلى سلوك عملي.
- توحيد السلوك الاجتماعي، والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية.
- تزويد الفرد بإطار سلوكي نابع من تعاليم دينه (العناني، 2005، 195).
- تدعو إلى الفضيلة، وتعزز القيم الإيجابية في المجتمع.
- تساعد على الحد من القيم السلبية، والعادات الغير جيدة.

ب. دور المؤسسات التربوية والتعليمية في غرس وتنمية ثقافة الإيجابية:

من المفترض أن تلعب المؤسسات التربوية والتعليمية بمختلف أنواعها (حكومية، وخاصة)، (نظامية، وغير نظامية)، (مؤسسات تعليم عام كالمدارس والمعاهد، ومؤسسات تعليم عالي كالجامعات والكليات) دوراً ريادياً في غرس وتنمية ثقافة الإيجابية لدى الطلبة الملتحقين بها من خلال تعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم وإعدادهم للحياة، وكذا في المجتمع المحيط وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات للمجتمع. ويمكن تلخيص أبرز هذه الأدوار فيما يلي:

- تنفيذ الدورات والبرامج التدريبية والتأهيلية التي تساعد الفرد (الطالب، المدرس، الإداري،...) ليكون نافعاً لنفسه، ولأسرته، ولمجتمعه، ولوطنه، ولأمته، وللإنسانية جمعاء.
- تبصر الطلبة بأدوارهم وواجباتهم تجاه أنفسهم، وتجاه والديهم وأسرهم، وتجاه مجتمعهم وبلدهم.
- تساعد على تنمية العادات والسلوكيات الإيجابية لدى الطلبة.
- توظيف الأنشطة الطلابية لمختلف المراحل والمستويات الدراسية في تعزيز ونشر ثقافة الإيجابية.

- تكسب الطلبة العديد من المهارات والخبرات والمعارف التي تجعلهم فاعلين ومؤثرين في الحياة، وقادرين على مواكبة المتغيرات ومستجدات العصر.
- تعزز قيم الفضيلة وتعمل على الحد من الرذيلة.
- توظيف المقررات الدراسية في نشر وتعزيز ثقافة الإيجابية.
- تضمين القيم والسلوكيات الإيجابية في المنهج المدرسي، والمقررات الجامعية بما يتناسب مع كل فئة مستهدفة بذلك.
- تنمية القيم الأساسية كالانتماء، والهوية، والمواطنة، والوسطية والاعتدال، ....
- إيجاد التقارب الفكري والثقافي بين الطلاب.
- دعم وتشجيع البحث العلمي في مجال الإيجابية.
- تنفيذ أنشطة وأعمال إيجابية متنوعة.

خلاصة القول من المفترض أن تعد هذه المؤسسات المواطن الإيجابي الصالح في نفسه المصلح لغيره، القادر على التأثير والتغيير الإيجابي في أسرته ومجتمعه كونه يقضي فيها أهم مراحل حياته غالباً، يتلقى فيها العديد من البرامج والدروس والمحاضرات والدورات والورش والتطبيقات... الخ.

ج. دور المؤسسات الإعلامية والثقافية ووسائل التواصل الاجتماعي في غرس وتنمية ثقافة الإيجابية:

تعددت وتنوعت المؤسسات الإعلامية والثقافية ووسائل التواصل الاجتماعي بسبب التطور التكنولوجي المتسارع، وأصبحت تؤثر في أفكارنا وآرائنا وقيمنا، وذلك وفقاً لما نقرأ، أو نسمع، أو نشاهد، هذا التطور الكبير لهذه المؤسسات والوسائل جعل تأثيرها يتزايد يوماً بعد آخر، وهذا يحتم علينا أن نستفيد منها، ونوظفها توظيفاً إيجابياً - بقدر الاستطاعة - لتسهم إسهاماً فاعلاً في غرس وتنمية ثقافة الإيجابية، ومن خلال توظيفنا لهذه المؤسسات والوسائل يمكن أن تحقق الآتي:

- تقديم البرامج النوعية التي تسهم في نشر وترسيخ الإيجابية في المجتمع.
- نقل التجارب والخبرات الإيجابية الرائدة بين أبناء المجتمع الواحد، بل بين جميع سكان العالم.
- إظهار الأعمال الإيجابية الرائدة في المجتمعات، وتعزيزها.
- تحفيز المشاهدين والمتابعين لتنفيذ أعمال ومشاريع إيجابية، كلاً حسب استطاعته، وإمكاناته، وقدراته، وفي البيئة التي يعيش فيها.
- تزويد المتابعين بأفكار إيجابية إبداعية متنوعة.
- تبني برامج متخصصة لنشر وتعزيز ثقافة الإيجابية في المجتمعات.
- إصدار مجلات وصحف ومقالات... (الكترونية، وورقية) تنمي وتعزز السلوكيات والأعمال الإيجابية على المستوى الفردي والأسري والمؤسسي والمجتمعي.

د. دور المؤسسات الرياضية والترويحية في غرس وتنمية ثقافة الإيجابية:

الأندية هي تجميع لأفراد لهم ميل مشترك، وتتعدد فيها نواحي النشاط مما يجعلها قادرة على تحقيق احتياجات وهوايات كل من يلتحق بها، ويمارس فيها الأنشطة الرياضية والثقافية والترويحية بأسلوب مبسط يتناسب مع مستويات أبناء الشعب على اختلاف طبقاتهم، ويمكن أن يتحدد دور هذه المؤسسات في غرس وتنمية ثقافة الإيجابية في الآتي:

- اكتشاف الميول وتنمية المهارات المختلفة للأعضاء.
- تكوين الاتجاهات والقيم الإيجابية والأخلاق الحميدة.
- تنمية الشعور بالانتماء، وحب الوطن.
- تنمية روح المشاركة والبعد عن الخجل.
- تعزيز روح المنافسة والمبادرة.
- تطوير المهارات الإيجابية التي يحبها الشخص بحيث يبدع فيها.
- تنفيذ بعض الأنشطة والأعمال والمبادرات الإيجابية في المجتمع.

هـ. دور المؤسسات الإنتاجية والصناعية:

تسهم المؤسسات الإنتاجية والصناعية في تعزيز ونشر ثقافة الإيجابية من خلال القيم التي تغرسها في الموظفين كالنظام، والانضباط، واحترام الوقت، والدقة، والجودة، واحترام الآخرين، والولاء المؤسسي، والعمل في فريق، وحب العمل، والإنتاجية، والمنافسة.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أنه إذا تكاملت وتضافرت الجهود بين مؤسسات المجتمع المختلفة (الدينية، والتربوية والتعليمية، والإعلامية، والرياضية والترويحية، والإنتاجية والصناعية، ...) فإنها ستسهم بشكل فاعل ورائد في تعزيز وترسيخ وتنمية ثقافة الإيجابية، وستحقق أهدافها المنشودة بكفاءة وفاعلية، وسيكون محصلة ذلك مؤسسات إيجابية، ومجتمع إيجابي.

❖ **نصائح عملية لمكافحة السلبية داخل المؤسسات:**

توجد عدة نصائح لمكافحة السلبية لدى الموظفين يلخصها تشامبرز (1999، 6) في الآتي:

1. **لا تحكم على موظف بالسلبية إلا إذا كان:**

- يملك المعرفة العلمية والعملية اللازمة للأداء.
- يعلم الأهداف والغايات المطلوب تحقيقها.
- يعرف معايير الأداء والقياس.
- يعتقد أن بمقدوره تنفيذ المطلوب منه.
- لديه من الموارد ما يكفي لتنفيذ المطلوب.
- لا تواجهه أية عوائق خارج نطاق سيطرته.

بعد توافر كل هذه الشروط من الممكن أن تتأكد من سلبية الموظف وأن تلفت نظره إليها.

2. **أطلب منه أهدافا كمية واضحة ومحددة ولا تستدعي الكثير من الجدل.**

فليس من المنطقي أن تطلب من موظف سلبي أن يكون أكثر صبراً أو أكثر لطفاً، بل فلتكن مطالبك كما يلي: " متوسط مبيعات مندوب المبيعات لدينا هو ٥ آلاف جنيه أسبوعيا، أي ٢٠ ألفا في الشهر ولن أقبل أقل من هذا المتوسط".

3. **إذا استجاب الموظف لأساليبك في المعالجة، فعليك أن تشعره بأنك تقدر تحوله، وتسانده بإيجابية.**

4. **اعلم أن أساليب الوقاية والعلاج الواردة في هذه الخلاصة لا تصلح لكل زمان ومكان**، فهي قد تلائم بيئة العمل التقليدية، لكنها قد لا تصلح لإدارة بيئة العمل الابتكارية.

5. **ركز دائماً على النتائج متوسطة وطويلة الأجل** .ولا تشغل بالك بالنتائج قصيرة الأجل .فالأجل المتوسط والطويل كفيلان بتسوية كل ما يطرأ من آثار جانبية قصيرة الأجل.

6. **يجب أن تدرك أن الحلول الجذرية:**

- ليست وسيلة للعقاب، وإنما هي وسيلة للتعليم والتصحيح.
- ليست وسيلة للقهر، وإنما هي وسيلة لإزالة سوء الفهم.
- ليست سهلة الاستخدام، بل تحتاج للكثير من الصقل والإعداد والحذر.
- أنها غير متاحة في أي زمان ومكان، فهي ذات مواقيت حساسة وتحتاج لبيئة عمل حيوية.

7. **حافظ على إدارتك نظيفة ونقية من بؤر الفساد الأخلاقي ومن السلبية**، لتصبح بيئة صحية وذات مناعة ضد فيروسات وأمراض الإدارة السلبية.

8. **لا تلجأ إلى العقاب إلا كحل أخير وبعد أن تستنفد كل وسائل العلاج الأخرى.**

9. **ابن استراتيجيتك الإدارية على المدح والإطراء والثواب والمكافآت** .وعندما تضطر إلى العقاب، فقم بذلك بكل حسم، ولكن دون انفعال أو تحيز.

قائمة المراجع

- **القرآن الكريم.**

- البدوي، يوسف (2018). **رأس المال الفكري ودوره في تحقيق التميز المؤسسي: دراسة ميدانية على جامعة العلوم والتكنولوجيا- اليمن**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة آسيا الماليزية.

- البشابشة، سامر عبد المجيد (2008). أثر التمكين الإداري في تعزيز الإبداع التنظيمي لدى العاملين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، المجلة العربية للعلوم الإدارية، علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد (15)، العدد (2)، مايو 2008، ص213 – 257.

- بيتر ج. نورث هاوس (2006). القيادة الإدارية: النظرية والتطبيق. ترجمة: صلاح بن معاذ المعيوف، معهد الإدارة العامة بالرياض، المملكة العربية السعودية.

-تشامبرز، هاري (1999). استئصال اللامبالاة والسلبية من بيئة العمل الإدارية. خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، السنة السابعة، العدد السابع إبريل (نيسان) 1999، إصدار الشركة العلمية للإعلام العلمي (شعاع)، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- التيه، نادية (1993م). المسئولية الاجتماعية ووجهة الضبط: دراسة على عينة من التلميذات في مرحلة التعليم المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود.

- جون ب. كوتر (1993). قوة للتغيير: الفرق بين القيادة والإدارة. خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع).السنة الأولى، العدد العاشر، القاهرة، مصر.

- حاجي، حسن عبدالمحسن أحمد (2010). ممارسات إدارة الموارد البشرية وأثرها في تحقيق التميز المؤسسي: دراسة تطبيقية في شركة زين الكويتية للاتصالات الخلوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم إدارة الأعمال.

-حسان، حسن محمد، والعجمي، محمد حسنين (2010). الإدارة التربوية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

- الحميري، عبد الجليل سعيد (2012). التخطيط التشغيلي والتكتيكي. مؤسسة أبرار ناشرون وموزعون، صنعاء، اليمن.

- الدعيس، محمد ناجي ((2003. أنماط السلوك الإداري لدى عموم مديري الإدارات ورؤساء الأقسام في جامعة صنعاء في الجمهورية اليمنية وعلاقته برضا موظفي الجامعة عن العمل. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

-رون، ولينجهام (1998). الناس هم الأساس: نظرة جديدة للقيادة. خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع).السنة السادسة، العدد الثامن عشر، القاهرة، مصر.

- بن زرعة، سوسن بنت محمد (2014). مدى توافر خصائص المنظمة المتعلمة في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن من وجهة نظر رئيسات الأقسام الأكاديمية. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (3)، العدد (9)، أيلول، 2014، ص 88 - 113.

- أبوسن، علي الحاج علي محمد (2014). **رأس المال الفكري وأثره على تحقيق الجودة الشاملة والتميز المؤسسي: دراسة ميدانية**، مؤسسة البصر الخيرية العالمية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- السنفي، عبدالله عبدالله؛ والعريقي، منصور محمد إسماعيل (2011). مبادئ إدارة الأعمال. (ط2)، إصدارات جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.

- السويدان، طارق محمد، وباشراحيل، فيصل عمر (2006). صناعة القائد. مكتبة جرير ومكتبة العبيكان، الرياض، ودار الأندلس الخضراء ومكتبة تهامة، جدة، ومجموعة الإبداع الكويت، ودار بن حزم، بيروت، لبنان.

- الشهري، علي بن يحي (2002)، الرضا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية: دراسة تطبيقية لموظفي جمارك منطقة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإدارية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، برنامج الماجستير.

- الشيخ، فؤاد وآخرون (1994). المفاهيم الإدارية الحديثة. (ط4)، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن.

- صقر، هدى (2003). المنظمة المتعلمة والتحول من الضعف الإداري إلى التميز في إدارة الأداء الإداري للدولة. المؤتمر السنوي العام الرابع في الإدارة: القيادة الإبداعية لتطوير وتنمية المؤسسات في الوطن العربي، دمشق- الجمهورية العربية السورية، 13 - 16 أكتوبر (تشرين) 2003م.

- طوالبة، توفيق حامد (2008). أثر الأنماط القيادية على إدارة الصراع التنظيمي لدى المديرين "دراسة ميدانية على المؤسسات العامة في الأردن". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

- عبدالخالق، ناصف (1982). الرضا الوظيفي وأثره على إنتاجية العمل، المجلة العربية للإدارة، المجلد (6)، العدد (1)، جمادى الأولى.

- عبد الباقي، صلاح الدين (1999). قضايا إدارية معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية.

- عبد الحي، رمزي أحمد (2006). التخطيط التربوي ماهيته ومبرراته وأسسه. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

- عثمان، سيد (1986م). المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة: دراسة نفسية تربوية، مصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

- العزيزي، محمود عبده حسن محمد (2016). اتجاهات حديثة في الإدارة التربوية، مكتبة خالد بن الوليد، الجمهورية اليمنية، صنعاء.

- عساف، محمود (ب.ت). **أصول الإدارة**. مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
- العمر، عبدالعزيز بن سعود (2007). لغة التربويين، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- العويفي، محمد بن غالب (2005). الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي: دراسة ميدانية على هيئة الرقابة والتحقيق بمنطقة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك نايف، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية.
- فريال، بلعلي نسيمة (2014). المنظمات المتعلمة: توظيف للذكاء والمعارف، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (1).
- قاسم، جميل (2008)، فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، قسم، علم النفس، الجامعة الإسلامية، غزة.
- كمال، سفيان (2011)، الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤولياتها المجتمعية، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية 26/9/ 2011، جامعة القدس المفتوحة، نابلس.
- مجمع اللغة العربية (1972). المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا.
- المخلافي، محمد سرحان (2009). القيادة الفاعلة وإدارة التغيير. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، مصر؛ دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- معراج، قدري أحمد (2015). أثر التمكين الإداري على الإبداع التنظيمي "دراسة ميدانية" بمديرية الصيانة لشركة سوناطراك -بسكرة-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإدارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية.
- المنجد، محمد صالح (2009). الرضا، مجموعة زاد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- منصور، مجيد مصطفى(2010)، درجة الرضا الوظيفي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة النجاح الوطنية في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد (12)، العدد (1) ص795 - 838 .
- النسور، أسماء سالم (2010). أثر خصائص المنظمة المتعلمة في تحقيق التميز المؤسسي: دراسة تطبيقية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- أبو النصر، مدحت (2013). **قادة المستقبل: القيادة المتميزة الجديدة**. (ط3)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
- أبو النصر، مدحت محمد (2008). قيم وأخلاقيات العمل والإدارة. الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر.
- هنية، ماجد حسن (2005). العوامل المؤثرة على إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال.

- هيجان، عبدالرحمن أحمد (١٩٩٢م). أهمية قيم المديرين في تشكيل ثقافة منظمتين سعوديتين: الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة ساب .**الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة الرياض، العدد(٧٤).
- www.samisalman.com

- Senge, p. (1994). The fifth discipline fieldbook: Strategies and tools for building a learning organization. New York: Doubleday.

دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة

Role of the Public Works and Roads Office in Ibb Governorate in Achieving Sustainable Development

إعداد الباحث/ فهد يحيى محمد الجحافي[1]

(1)طالب دكتوراه – كلية التربية – جامعة إب

الملخص:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، والتعرف على دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة في الأبعاد الأربعة: (البعد البيئي، البعد التكنولوجي، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي). واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتكون مجتمع البحث من جميع القيادات الإدارية في مكتب الأشغال العامة والطرق في محافظة إب، والبالغ عددهم (34)، يشملون (مدير عام – نائب مدير عام - مدير إدارة – نائب مدير إدارة). ولجمع البيانات والمعلومات، تم استخدام الاستبانة، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الممثلة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. وتوصل البحث إلى جملة من النتائج من أبرزها:

– أن دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، قد حصل على مستوى درجة (ضعيفة)، بمتوسط حسابي بلغ (2.38)، وانحراف معياري بلغ (1.05).

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة -مكتب الاشغال العامة والطرق محافظة إب.

Abstract:

This research aimed at identifying the role of the Public Works and Roads Office in Ibb Governorate in achieving sustainable development in general, and identifying the role of the Public Works and Roads Office in Ibb Governorate in achieving sustainable development in the four dimensions: (the environmental dimension, the technological dimension, the economic dimension, and the dimension Social). The researcher has used the descriptive survey approach, and the research population has consisted of all the administrative leaderships in the Public Works and Roads Office in Ibb governorate, who numbered (34), including (General Director - Deputy

General Director - Director of Administration - Deputy Director of Administration). To collect data and information, a questionnaire was used, and statistical methods represented by arithmetic means and standard deviations were used. The researcher has reached a number of results, the most prominent of which are:

- The role of the Public Works and Roads Office in Ibb Governorate in achieving sustainable development in general has attained a (weak) grade level, with a mean of (2.38), and a standard deviation of (1.05).

Key words: Sustainable Development - Office of Public Works and Roads, Ibb Governorate.

1. مقدمة البحث:

فرضت التحولات السريعة والمعاصرة والمؤثرة في مستقبل المؤسسات، تحديات معاصرة، مما يهدد وجودها ويجبرها على ضرورة الأخذ بأنظمة للتسيير فعالة، واعتماد خطط مستقبلية، وتبني مفاهيم إدارية متطورة وفعالة وملائمة لمواجهة التحديات التنافسية المتزايدة. وتعد التنمية المستدامة أحد هذه المفاهيم الهامة التي تشكل حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم، وتضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن أيضاً للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة وحتى بين الدول المتعددة،

كما تكمن أهمية التنمية المستدامة، كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وتلعب دورًا كبيرًا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، وتقليص نسبة الأمية، وتوفير رؤوس الأموال، ورفع مستوى الدخل القومي، ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لتتمكن من ترك إرث للجيل القادم (أبو النصر, 2017، 91).

وتعد وزارة الأشغال العامة والطرق ومكاتبها من أهم الوزارات التي تقدم خدمات جليلة للمجتمع، وكون أغلبية الموظفين لا يحصلون على رواتبهم دفعة كاملة وبصورة منتظمة مما أثر على جودة الخدمات المقدمة للجمهور. حيث تختص الوزارة بشكل رئيسي في تقديم خدمات البنى التحتية، والتي هي العصب الرئيسي في إيجاد الاستثمارات والتطوير والتقدم للدولة (الشرعبي، 2017 , 32) والتي تتطلب وجود كفاءات هندسية وتقنية ذات كفاءة وفاعلية عالية، وموارد بشرية مدربة ومؤهلة لتتلاءم مع أنواع الأعمال التي تقوم بها الوزارة (الحصينات, 2018 , 3).

علاوة على ذلك، تمثل إن وزارة الأشغال العامة والطرق ومكاتبها أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والتكنولوجي)، من خلال ما تتضمنه من أنشطة ذات علاقة وطيدة بتلك الأبعاد، ففي البعد الاقتصادي نجد انشطتها المتعلقة بأنشطة المشاريع والأنشطة المالية والموازنات، وأنشطة الواردات، وفي البعد الاجتماعي فإن أنشطتها تتمثل بأنشطة الأملاك، وأنشطة تنظيم المدن،

وفي البعد البيئي فإنها تقدم خدمات للمواطنين تتعلق بإكساء الشوارع وإنارتها والمخلفات الصلبة البيئية، وأنشطة الحدائق والمتنزهات. أما في البعد التكنولوجي، أوصت دراسة هاني والرواش (2014) بضرورة تبني تكنولوجيا المعلومات بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وبضرورة تبني تكنولوجيا المعلومات في ظل انفتاح السوق، وتبني أفضل الوسائل التي أثبتت فاعليتها في تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص في الدول النامية.

ومن هنا أتت الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة التي تجسد بعض جوانب التنمية المستدامة في أحد القطاعات الحكومية الحيوية الممثلة بمكتب الأشغال العامة والطرق.

2. مشكلة البحث:

إن حجم المقومات الحضارية والإنسانية التي يتمتع بها الإنسان اليمني وما تحتويه الأرض اليمنية من مزايا وإمكانات بشرية ومادية وثقافية تؤهل اليمن لأخذ مكانتها المناسبة في عالم اليوم، حيث استطاع اليمن القديم أن يحقق لنفسه مستوىً رفيعاً من النماء والرقي والتطور في حياته الاقتصادية والاجتماعية، وأن يشيّد أشهر الحضارات العربية والإنسانية العريقة والمرموقة في تاريخ المنطقة والعالم القديم، والتي كانت في الوقت نفسه أصل العرب، ومصدر هجراتهم التاريخية التي عمّرت مواطن الحضارة العربية القديمة (تقرير التنمية البشرية، 2013، 3).

وبالرغم من كل تلك التطورات الملحوظة نسبياً في إعداد الاستراتيجيات التنموية؛ إلى أن الجمهورية اليمنية تواجه تحديات ومصاعب اقتصادية وإنمائية كبيرة ومهولة في زمن يعيش فيه العالم مستويات متقدمة من الرقي والتقدم الاقتصادي والحضاري، حيث ارتبط مسار التجربة التنموية في اليمن بأنماط الأحداث الحافلة بالمعاناة والنزاعات والاضطرابات الأمنية والسياسية والعسكرية غير المواتية لظروف البلاد الاقتصادية والإنمائية، والتي كثيراً ما تسببت في إعاقة حركة التنمية وأحدثت انتكاسات متكررة، وأضعفت عملية النمو وحملت الاقتصاد الوطني والمجتمع الكثير من الخسائر، وبالتالي استنزاف موارد البلاد وإهدار المال العام لتمويل تلك المظاهر المناهضة لعملية النمو والتنمية، واستمرار تصنيف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً والأدنى في مستوى التنمية البشرية حسب ما تشير إليه تقارير التنمية المحلية والدولية (تقرير التنمية البشرية، 2013، 3). علاوة على ذلك، لا تزال التجربة اليمنية في ميدان التنمية بعد أكثر من خمسين سنة تسير بصورة التباطؤ عاجزة في تلبية احتياجات السكان، تشكو من نقص الإداريين الذين تتوفر لديهم المهارات والخبرات والمعرفة الفنية والرغبة في شغل الوظائف الجديدة، علاوة على وجود عدد من المعوقات التي حدت من تطبيق التنمية المستدامة في اليمن، منها: تراكم السلبيات السياسية في الماضي، والصراعات القبلية والثارات بينها، وعدم استقرار الأوضاع السياسية، والحروب التي خاضتها وتخوضها اليمن حالياً، والتي قضت على الأخضر واليابس، والوضع

المتأزم الذي تشهده اليمن منذ 2011م، وحتى الوقت الراهن، وغياب الرؤية التنموية للبلاد (الخزان، 2018، 41-54)

ولقد كان للأوضاع السياسية، ومنها الحروب والصراعات، والحصار الاقتصادي الذي حل على الأرض اليمنية، وكذا السياسيات الخاطئة من الناحية التخطيطية لاستخدامات الأراضي، ومدى تحقق التنمية المستدامة للفترات السابقة في مختلف المؤسسات الحكومية بشكل عام، ومكاتب الأشغال العامة والطرقات على وجه الخصوص. وتأسيسا على ما سبق ذكره؛ وكون الباحث يعمل بوظيفة المدير الإداري في مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب، وتشكل لدى الباحث دافعا قويا وأهمية بضرورة دراسة هذا الموضوع، وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة؟

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؟
2. ما دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة؟
3. ما دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؟
4. ما دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؟

3. أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس في البحث الحالي بالتعرف على **دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة**، ويتفرع من هذا الهدف، الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.
2. التعرف على دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة.
3. التعرف على دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
4. التعرف على دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

4. **أهمية البحث:**

تتمثل أهمية البحث الحالي في الآتي:

- تساعد متخذي القرار وواضعي السياسات في وزارة الأشغال العامة والطرق، وذلك بالاستفادة من نتائجها وتوصياتها، وبالتالي تحسين الأداء العام لهذه الوزارة.
- تستطيع المؤسسات الحكومية التعرف على جوانب القصور في أدائها من خلال نتائج الدراسة الميدانية.
- حاجة المؤسسات الحكومية للتطوير في مختلف المجالات ولاسيما التنمية المستدامة.
- إثراء المكتبة اليمنية نظرا لقلة الدراسات التي تناولت هذا موضوع التنمية المستدامة في مكاتب الأشغال العامة والطرق في الجمهورية اليمنية.

5. **حدود البحث:**

يقتصر حدود البحث الحالي بالآتي:

- **الحد الموضوعي:** يقتصر البحث على دراسة دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة في الأبعاد الأربعة (البعد البيئي، البعد التكنولوجي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي).
- **الحد المكاني:** مكتب الأشغال العامة والطرق محافظة إب – الجمهورية اليمنية.
- **الحد البشري:** يقتصر البحث الحالي على القيادات الإدارية في مكتب الأشغال العامة والطرق محافظة إب.
- **الحد الزماني:** تتمثل في الفترة التي أجريت بها الدراسة، وهو العام الحالي 2020م.

6. **مصطلحات البحث:**

يتناول البحث الحالي مفهوم التنمية المستدامة بشكل رئيس، لكونه ذات علاقة كبيرة مع أعمال مكتب الأشغال العامة والطرق، وفيما يلي عرض لبعض تعريفات التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة:

يعرفها الحافظ (2006, 2) بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دن المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية، وهي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات بشرط تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

ويعرفها الهيتي والمهتدي (2008، 13) التنمية المستدامة بأنها: "تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل التواصل، وهي ليست واحد من الأنماط التنموية التي درج مفكرو التنمية على إبرازها مثل: التنمية الاقتصادية، أو الثقافية، أو البيئية, أو غيرها.

ويعرف صالح (2011، 100) التنمية المستدامة بأنها: عملية فاعلة التغيير يقوم بها المجتمع بأكمله، ويتناغم فيها استغلال الموارد، وتوجهات الاستثمار والجوانب التكنولوجية في التنمية، وكذلك تغيير المؤسسات وتعزيز كل إمكانيات الحاضر والمستقبل من أجل الوفاء باحتياجات الإنسان وطموحه.

ويعرفها الباحث إجرائيا بأنها التنمية المستمرة أو المتواصلة لتحسين نوعية حياة الإنسان دون الإضرار باحتياجات الاجيال القادمة عن طريق الجهات الرسمية التي يمثلها مكتب الأشغال العامة والطرق في محافظة إب من حيث مسؤولياتها إدارة وتنظيم وتوجيه التنمية العمرانية، فضلا عن تحسين وتطوير قطاع البناء والتشجير.

7. دراسات السابقة:

يتضمن الأدب السابق عدد كبير من الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة، وسيتم الإشارة إلى عدد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت قطاع الأشغال العامة بمختلف كياناته، ودراسات تناولت التنمية المستدامة.

- **دراسة الرباصي (2009) بعنوان: "دور الأشغال اليمنية في سلامة المنشآت".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الطرق الكفيلة بتفعيل أوجه التعاون بين الجهات ذات العلاقة بتراخيص البناء والبلديات, والجهات الأخرى التي تهتم بمتابعة اشتراطات السلامة في المنشآت بما يحقق تنمية عمرانية كفيلة بالحفاظ على سلامة الإنسان والمنشآت, وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة بعض الدراسات العلمية واللوائح التشريعية, والاستراتيجيات المتبعة, والنزول الميداني لمكاتب الأشغال والبلديات في بعض مديريات أمانة العاصمة, عدن, تعز, لجمع المعلومات, وتحليلها تحليلا نظريا, وقد خلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات, أبرزها: تتم حاليا المعالجة من خلال إعادة رصف الشوارع القريبة بالسكن الغير الآمن، مما يشجع على الاستمرار في البناء بنفس الطريقة. علاوة على وجود بعض الجهات الإصلاحية (المعالجة) الخدمية للدولة تعتبر آنية (ظرفية)، والمفترض حلها جزء من المخططات الإصلاحية العامة الكبرى.

- **دراسة كوكر وجوا (Coker & Ugwu, 2013) "إدارة التنمية المستدامة في مدننا الحديثة قضايا وتحديات: تطبيق برامج التجديد العمراني".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية إدارة التنمية المستدامة للمدن الحديثة وكيف يمكن لهذه المدن ان تتطور بحث أن استدامتها الآن مرهونة للمستقبل، وقد آخذت بعين الاعتبار التحديات التي تفرضها صياغة وتنفيذ البرامج التنموية في نيجيريا, وقد توصلت الدراسة إلى انه وبغض النظر عن وجود استراتيجيات تنمية قوية, فان الغالبية العظمى من سكان المدن لبس جزءا من صياغة السياسات وتنفيذها، وأن هناك أخطاء في تفسير هذه السياسات وتنفيذها, وان تطور المدن على نحو مستدام في نيجيريا بتطلب وعي وإدارة ومعالجة مشاكل التنمية.

- **دراسة هاني والرواش (2014) "أساسيات بناء المنظمة المتعلمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساسيات بناء المنظمة المتعلمة في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق الأهداف فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة وفقا لفرضيات وأهداف الدراسة وتم توزيع (130) استبانة على عينة الدراسة، وقد تم استرداد (110) استبانة، وبذلك تكون نسبة الاسترداد (84.6 %). وقد أظهرت النتائج وجود أثر دال إحصائيا لأساسيات بناء المنظمة المتعلمة في تحقيق التنمية المستدامة، وبوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقوى المحركة، التمكين، والتقويم في تحقيق التنمية المستدامة لدى شركات تكنولوجيا المعلومات بالأردن.

- **دراسة عباس وعبد الزهرة (2014) "المعايير التخطيطية في التجمع السكاني المستدام: دراسة تحليلية.**

هدفت الدراسة لتعريف مفهوم التجمع السكاني المستدام وتحديد أهم المفردات المرتبطة به, إذ تم تناول تخطيط الأحياء السكانية المستدامة, واستخلاص المعايير المستدامة فيه المتمثلة بـ (المعايير الاجتماعية, المعايير البيئية, المعايير الاقتصادية, المعايير العمرانية), وبشكل مترابط ويدعم كل منهما الآخر, تمثلت فرضية البحث إنه بإمكان المعيار المتنامي تحقيق استدامة التجمعات السكانية من خلال المرونة في المعيار المساحي كمفردة رئيسية للبحث, والتي تعني قابلية المعيار للتحول إلى صيغ جديدة تمكن من تلبية الحاجات السكنية لتحقيق التنوع في الخيارات السكنية, وبالتالي وصفها مؤشرا لقياس المعيار التخطيطي المتنامي في التجمع التخطيطي المستدام, والذي تم اعتماده في الدراسة العملية لأحد الأحياء السكنية في بغداد(حي القاهرة), مع تهيئة استمارات جمع المعلومات اللازمة, واختيار

الفرضيات وصولا للنتائج وتحليلها ومناقشتها, ليجري بعد ذلك طرح الاستنتاجات النهائية لكل من الإطارين العلمي والعملي, فضلا عن التوصيات والآفاق المستقبلية للبحث والجهات المستفيدة.

- **دراسة الحساني (2017) "تفعيل تدقيق ورقابة الأداء على مؤسسات البلديات لتحقيق التنمية المستدامة: بحث تطبيقي في مديرية بلديات محافظة المثنى".**

هدفت الدراسة إلى معرفة ماهية التنمية المستدامة وعملية تدقيق ورقابة الأداء على المؤسسات العامة ومعايير التدقيق والرقابة التي تناولت الموضوع, كما يهدف إلى تطبيق عملية تدقيق ورقابة الأداء على عينة البحث لتحقيق التنمية المستدامة من خلال قياس أثر أنشطة مؤسسات البلديات على أبعاد وأهداف التنمية المستدامة, ولقد توصل البحث إلى أهم الاستنتاجات, وهي عدم قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لمؤسسات البلديات في تفعيل عملية تدقيق ورقابة الأداء على أنشطة البلديات لتحقيق التنمية المستدامة, وضعف مؤسسات البلديات في إعداد وتنفيذ خطة لتحصيل إيراداتها السنوية أثر سلبا على نصيب الفرد من (سكان الحضر) الذي يمكن ان يحصل عليه نتيجة ترجمة مبالغ الإيرادات في المشاريع الخدمية ذات النفع العام, كما توصل البحث إلى أهم التوصيات وهي تفعيل عملية التدقيق ورقابة الأداء على أنشطة البلديات من قبل المدقق الداخلي والخارجي لتحقيق التنمية المستدامة, وتفعيل عملية إعداد وتنفيذ الخطط السنوية في مؤسسات البلديات لتحصيل إيراداتها وترجمتها في مشاريع خدمية ذات نفع عام.

ثانياً: الأطر النظرية للبحث

تتمحور الأطر النظرية للبحث الحالي حول مفهوم التنمية المستدامة، وأبعادها الأربعة: البعد البيئي، البعد التكنولوجي، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي.

1. **مفهوم التنمية المستدامة:**

أصبح مفهوم التنمية المستدامة أساسا لتمكين الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وديمغرافيا، وتسعى الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة الداخلية لنفسها بهدف الحفاظ على مواردها الداخلية وضمان حوكمتها، ومنع نفوذ الدول المهيمنة في التحكم بها ومحاولة استنزافها، وبما يجعل قطاع التنمية أساس لحياة حرة وكريمة للشعوب كافة (جثير والشيخلي، 2019، 30).

وقد بدأ مفهوم التنمية المستدامة يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أوساط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة، ولا يكاد يختلف اثنان على جوهر العلاقة القوية بين التربية والتعليم بأشكاله ومستوياته المختلفة من جهة وبينها وبين التنمية من جهة أخرى, الأمر الذي جعل العديد من الكتاب والمختصين في مجال التربية والتنمية الاقتصادية يتحدثون باهتمام حول أهمية دور التربية في تطوير المجتمع وتنميته اقتصاديا وسياسيا وبشريا, بل وروحيا كي يكون الإنسان في هذا

المجتمع قادرًا على التكيف مع بيئته والإسهام في حل مشاكله ومشاكل مجتمعه بل وحتى الإسهام في حل مشكلات العالم الذي هو جزء منه، وكذلك المشاركة الفعالة في بناء الحضارة الإنسانية والإسهام في تطويرها (دويكات، 2009، 1-2).

ويعرف كل من فارم وسكوت التنمية المستدامة بأنها: عملية تعلم اجتماعي لتحسين حالة الإنسان، وعملية يمكن أن تستمر إلى الأبد دون تقويض نفسها (Varm & Scott, 2007, 5).

كما يعرف جميس سبيت المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية المستدامة بأنها: "عملية شاملة قابلة للاستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيًا"، أي أنها تعرف بوصفها الفرصة السانحة، بمعني أن تترك للأجيال القادمة من الفرص ما يوازي تلك التي أتيحت للجيل الحالي، إن لم تكن أكثر منها (الحاج، 2016، 116).

أما من حيث التنوع والشمول في المفهوم، قدم معهد الموارد العالمية تقريراً قسم التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة إلى أربع مجموعات، وهي كالآتي (زرنوخ، 2006، 129):

- **اقتصاديا:** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة التخفيض من استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستوي المعيشة والحد من الفقر.
- **اجتماعيا:** تعني السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديمغرافي ورفع مستوي الخدمات الصحية والتعليمية، خاصة في المناطق الريفية.
- **بيئيا:** تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.
- **تكنولوجيا:** تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجي صديقة للبيئة.

2. **أهداف التنمية المستدامة:**

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها وأجهزتها إلى تحقيق عدة أهداف منها: (المجلس الأعلى للتعليم بقطر، د ت، 62)، (الرحماني، 2009، 7)

- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع.
- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الإضرار بها، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية.
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.
- إعلام الجمهور بما يواجه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة.
- التركيب بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للأخطار؛ سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحر، أم مصادر مياه معرضة للنضوب أم للتلوث، أم نمواً عمرانياً عشوائياً
- تحقيق المساواة بين الأجناس، وتقليص الفقر والمجاعة، وتأمين التربية الأولى للجميع، وتحقيق الاستدامة في الموارد الطبيعية، ووضع المكانة العالمية للتنمية، وإقصاء الاختلافات بين الجنسين.

3. أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بأبعاد متعددة ومختلفة تتداخل فيما بينها، ومن ثم فإن التركيز عليها من شأنه إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة، وفي ضوء الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة لابد من استحضار ركائزها لإضفاء مزيدًا من الجلاء على هذا المفهوم.

وقد تناول بعض الباحثون إن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسة، هي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي (أبو زنط وغنيم، 2008, 177). علاوة على ذلك، أصبح البعد التكنولوجي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. وفيما يأتي عرض موجز لأبعاد التنمية المستدامة الأربعة.

أ- البعد البيئي:

يتضمن البعد البيئي بشكل رئيس للمحافظة على الموارد البيئية، بوصفها عنصرًا مهمًا وضروريًا في العمليات الإنتاجية، إن التنمية للبيئة تعني المحافظة على موارد البيئة الطبيعية التي من حولنا بهدف المحافظة عليها وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها, وإشباع حاجات الأجيال الحالية مع عمل حساب الأجيال القادمة أو المستقبلية ومن أسس التنمية البيئية الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش متبادل بين الإنسان والبيئة مفيد لكل منها والمواءمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد البيئية، كما ويكتسي البعد البيئي للتنمية المستدامة أهمية كبيرة, لأنه جاء لمعالجة علاقة التنمية بالبيئة من خلال وضع الأساسيات التي تقوم عليها الحدود التي يجب ألا تتعداها, فهذا البعد يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل على أساس مستدام وتوقع ما يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية (أبو النصر, 2017، 96).

ب- البعد التكنولوجي:

ينظر البعد التكنولوجي إلى التنمية المستدامة من حيث استخدام التكنولوجيا النظيفة التي لها نفايات بسيطة أوليس لها نفايات واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة, أو الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والرياح والغاز الطبيعي خاصة في الصناعة والمنازل، كما يعني

ضرورة فرض النصوص القانونية الخاصة بعقوبات مستخدمي التكنولوجيا الملوثة حتى لا يكون هناك مزيدا من التدهور في نوعية البيئة, ويتم ذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة (أبو النصر, 2017، 106).

ج- البعد الاقتصادي

يقصد بالبعد البيئي للتنمية المستدامة تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة, ولا تتحقق الرفاهية الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر إلا باقتصاد قوي، ويعد متوسط الدخل الفرد، ومتوسط الدخل الأسري، ومتوسط الدخل القومي، وحجم قطاع الزراعة، وحجم قطاع الصناعة، ومدى وفرة الموارد الطبيعية، ونسبة توظيف رأس المال، وحجم الإنتاج، وحجم الاستهلاك، ومعدلات التصدير، ومعدلات الاستيراد، وحجم الدين الداخلي، وحجم الدين الخارجي، والقيمة الشرائية للعملة من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها في قياس تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاقتصادية (الكردي، 2017، 35).

د- البعد الاجتماعي:

تبرز فكرة التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تحد من حقوق المرأة والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويتجلى هذا البعد الاجتماعي بوصفة أساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي، وهو حق الإنسان في العيش في بيئية نظيفة وسلمية يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات الاجتماعية (الكردي، 2017، 36).

ثالثاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتضمن هذا الجزء من البحث الإجراءات الميدانية والمنهجية المتبعة في هذا البحث من حيث منهج البحث، ومجتمعه وعينته، وأدوات البحث وإجراءات إعدادها وتطبيقها، والأساليب الإحصائية المتبعة.

1. **منهج البحث:**

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي للتعرف على دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة.

2. **مجتمع البحث وعينته:**

تكون مجتمع البحث من القيادات الإدارية في مكتب الأشغال العامة والطرق في محافظة إب، واستخدم الباحث عينة شاملة لجميع القيادات في مكتب الأشغال العامة والطرق في محافظة إب والبالغ عددهم (34)، يشملون (مدير عام – نائب مدير عام - مدير إدارة – نائب مدير إدارة).

3. أداة البحث وإجراءاتها:

بناءً على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في البحث، فقد أعد الباحث أداة من نوع استبانة لجمع البيانات والمعلومات؛ بوصف أنها الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف البحث الحالي معتمداً في ذلك على الإطار النظري للبحث، وبعض الدراسات السابقة. ويمكن إيضاح إجراءات إعداد الاستبانة كالآتي:

- تم إعداد الاستبانة بصورتها الأولية من خلال الأدبيات ذات العلاقة.
- تم تحديد (5) محكمين من المتخصصين في الإدارة والتخطيط، وطُلب منهم مراجعة الاستبانة، والتأكد من شمولها وسلامتها اللغوية، وإبداء الرأي والملاحظة حول مدى صلاحية الفقرات وانتمائها للمجالات التي وضعت من أجله.
- وبعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة البحث، قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة البحث، وذلك من أجل التعرف على مدى الاتساق الداخلي لأداة البحث، فبعد تجميع الاستبانات، تم إدخال البيانات للحاسب الآلي ومعالجتها عن طريق برنامج (SPSS) حيث تم حساب معامل الارتباط بيرسون، للتأكد من الصدق الداخلي للاستبانة، وحساب الارتباط بين درجة كل فقرة من الفقرات بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه.
- تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة إجابات أفراد عينة البحث على مجالات الاستبانة وفقراتها.
- تم استخدام مقياس ليكرث الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة، كما تم اعتماد معيار للحكم التقييمي على واقع دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة، وفق مقياس خماسي، باحتساب (عدد البدائل) ثم قسمة الناتج على عدد البدائل، يوضحها الجدول (1).

جدول (1) معيار الحكم على واقع إدارة الأنشطة المدرسية

البديل	معيار الحكم على واقع إدارة الأنشطة المدرسية		مستوى الدلالة اللفظية
	من	إلى	
1	1.00	1.79	صغيرة جداً
2	1.80	2.59	صغيرة
3	2.60	3.39	متوسطة
4	3.40	4.19	كبيرة
5	4.20	5.00	كبيرة جداً

رابعاً: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

للإجابة على السؤال الرئيس للبحث: **"ما دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة؟** استخدم الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة في تحقيق التنمية المستدامة، وفقا لتقديرات استجابات أفراد العينة.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة، قد حصلت جميعها على مستوى درجة (ضعيفة)، بمتوسط حسابي بلغ (2.38)، وانحراف معياري بلغ (1.05). وهذا بدوره يعني أن دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة في تحقيق التنمية المستدامة جاءت بدرجة ضعيفة. والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2)

قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد التنمية المستدامة

م	الفقرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
.1	البعد البيئي للتنمية المستدامة	1	**2.52**	**0.98**	ضعيفة
.2	البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة	3	**2.32**	**1.06**	ضعيفة
.3	البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	2	**2.47**	**1.19**	ضعيفة
.4	البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	4	**2.23**	**1.005**	ضعيفة
	إجمالي المجال		**2.38**	**1.05**	ضعيفة

يتضح من الجدول السابق، بأن دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة وبحسب مجالات الاستبانة، قد تراوحت متوسطاتها ما بين (2.23-2.52)، حيثُ حصل **البعد البيئي للتنمية المستدامة** على أعلى درجة ممارسة بمتوسط حسابي (2.52)، وانحراف معياري (0.98)، وهي قيمة تشير إلى أن دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة كانت بدرجة (ضعيفة)، ويعزى ذلك إلى ضعف إلمام وتدريب العاملين بمكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب بأهمية التنمية البيئية المستدامة.

ويليه في **المرتبة الثانية البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**، والذي حصل على متوسط حسابي (2.47)، وانحراف معياري (1.19)، وهي قيمة تشير إلى أن دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة كانت بدرجة (ضعيفة)، ويعزى ذلك إلى ضعف إلمام وتدريب العاملين بمكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب بأهمية التنمية الاقتصادية المستدامة.

وجاء **المرتبة الثالثة البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة**، والذي حصل على متوسط حسابي (2.32)، وانحراف معياري (1.06)، وهي قيمة تشير إلى أن دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة كانت بدرجة (ضعيفة)، ويعزى ذلك إلى ضعف تدريب العاملين بمكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب بأهمية التكنولوجيا التي تعمل على تطوير مهارات العاملين وفقاً لمتطلبات المنظمة المتعلمة.

وجاء في المرتبة الرابعة **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة** بمتوسط حسابي (2.23) وانحراف معياري (1.005)، وهي قيمة تشير إلى أن دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة كانت بدرجة (ضعيفة)، ويعزى ذلك إلى ضعف علاقة العاملين ومدراء مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب بالمجتمع المحلي.

وللوقوف تفصيلاً على نتائج كل مجال من مجالات أداة البحث وفقراته، سوف يتناول الباحث ذلك، حسب الرتيب الذي كانت عليه الاستبانة أثناء التطبيق، وعلى النحو الآتي:

1. **البعد البيئي للتنمية المستدامة:**

للإجابة على السؤال الفرعي الأول للبحث: "**ما دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؟** استخدم الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، وفقا لتقديرات استجابات أفراد العينة. والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد البيئي للتنمية المستدامة

م	الفقرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
.1	يلتزم مكتب الأشغال بالاستعداد المبكر لحالات الطوارئ التي تفرضها البيئة المحيطة.	**3**	**2.52**	1.00	ضعيفة
.2	يقوم مكتب الأشغال بالمشاركة التوعوية مع المجتمع المحلي في القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة.	**2**	**2.53**	0.98	ضعيفة
.3	يحمي مكتب الأشغال الممتلكات العامة من الأضرار والمخاطر البيئة.	**1**	**2.61**	1.06	ضعيفة
.4	يقوم مكتب الأشغال بالتوعية البيئية في أوساط المجتمع بما يحقق الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث.	**5**	**2.45**	0.88	ضعيفة
.5	يكافح مكتب الأشغال تزايد الأمراض والأوبئة البيئة التي تفرزها التغيرات المناخية.	**4**	**2.52**	1.01	ضعيفة
	إجمالي المجال		**2.52**	0.98	ضعيفة

يتضح من الجدول السابق، بأن دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة في البعد البيئي كان بشكل عام ضعيف، حيث تراوحت متوسطات البعد البيئي ما بين (2.45-2.61). وقد حصلت الفقرة رقم (3) التي تنص على "**يحمي مكتب الأشغال الممتلكات العامة من الأضرار والمخاطر البيئة**" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.61)، وانحراف معياري بلغ (1.06). وهذا المتوسط كاد يقترب من درجة متوسط، ويعزى ذلك إلى ضعف الاهتمام بشؤون البيئة وأخطارها وتقلبات المناخ التي يشهدها العالم اليوم. وحصلت الفقرة رقم (4) التي تنص على "**يقوم مكتب الأشغال بالتوعية البيئية في أوساط المجتمع بما يحقق الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث**" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.45)، وانحراف معياري بلغ (0.88). ويعزى ذلك إلى ضعف الدور التوعوي لمكتب الأشغال العامة والطرق في محافظة إب تجاه القضايا الإيكولوجية التي أفرزها القرن الحادي والعشرين، ومخاطر البيئية.

2. **البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة:**

للإجابة على السؤال الفرعي الثاني للبحث: **"ما دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة؟** استخدم الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة، وفقا لتقديرات استجابات أفراد العينة. والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4)

قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة

م	الفقرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
.1	يوفر المكتب نظم الاتصالات المتعددة بين العاملين والإدارة عن طريق الإعلانات الإلكترونية، والنشرات، والاجتماعات المفتوحة.	2	**2.44**	**0.92**	ضعيفة
.2	يستفيد العاملون في المكتب من خبرات بعضهم البعض في الجوانب التكنولوجية.	5	**2.14**	**1.17**	ضعيفة
.3	يستخدم مكتب الأشغال وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات الإدارية التي يقدمها للمستفيدين.	1	**2.58**	**1.13**	ضعيفة
.4	يمتلك العاملون بالمكتب مهارات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة.	3	**2.26**	**1.08**	ضعيفة
.5	يوفر المكتب للعاملين فرص التعلم والتدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة.	4	**2.18**	**1.00**	ضعيفة
	إجمالي المجال		**2.32**	**1.06**	ضعيفة

يتضح من الجدول السابق، بأن دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي كان بشكل عام ضعيف، حيث تراوحت متوسطات البعد التكنولوجي ما بين (2.58-2.14). وقد حصلت الفقرة رقم (3) التي تنص على "**يستخدم مكتب الأشغال وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات الإدارية التي يقدمها للمستفيدين**" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.58)، وانحراف معياري بلغ (1.13). ويعزى ذلك إلى ضعف استخدام

تكنولوجيات المعلومات وتقنياتها في مهام وأعمال مكتب الأشغال العامة والطرق في محافظة إب، نتيجة لضعف البنية التكنولوجية، وعدم الاهتمام بالتطورات التي صاحبتها بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد. وحصلت الفقرة رقم (2) التي تنص على "**يستفيد العاملون في المكتب من خبرات بعضهم البعض في الجوانب التكنولوجية**" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.14)، وانحراف معياري بلغ (1.17). ويعزى ذلك إلى ضعف التواصل بين العاملين والمدراء في مكتب الأشغال العامة والطرق في محافظة إب، وضعف مهارات العاملين في استخدام التقنية للاستفادة من الخبرات.

3. **البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:**

للإجابة على السؤال الفرعي الثالث للبحث: "**ما دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؟** استخدم الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وفقا لتقديرات استجابات أفراد العينة. والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5)

قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

م	الفقرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
.1	يقوم المكتب بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوزيعها على العاملين الفاعلين.	2	**2.51**	**1.**05	ضعيفة
.2	يوفر المكتب فرص عمل مهمّة للكفاءات في مكتب الأشغال.	3	**2.45**	**0.98**	ضعيفة
.3	يمتلك المكتب معدات إنشائية متكاملة وحديثة للقيام بأعماله كصيانة الطرقات والممرات المائية.	1	**2.82**	**1.06**	متوسطة
.4	يمتلك المكتب متطلبات مادية للتدخل السريع أثناء الكوارث البيئية والطبيعية.	5	**2.30**	**1.01**	ضعيفة
.5	يمتلك المكتب موازنات مالية كافية تيسر له أداء مهامه بكفاءة وفاعلية.	4	**2.30**	**0.81**	ضعيفة
	إجمالي المجال		**2.47**	**1.19**	ضعيفة

يتضح من الجدول السابق، بأن دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي كان بشكل عام ضعيف، حيث تراوحت متوسطات البعد الاقتصادي ما بين (2.82-2.30). وقد حصلت الفقرة رقم (3) التي تنص على "**يمتلك المكتب معدات إنشائية متكاملة وحديثة للقيام بأعماله كصيانة الطرقات والممرات المائية**" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.82)، وانحراف معياري بلغ (1.06). وقد حصلت هذه الفقرة على درجة متوسطة، ويعزى ذلك إلى توافر المعدات الإنشائية لشق الطرقات في مكتب الأشغال العامة والطرق في محافظة إب. وحصلت الفقرة رقم (4) التي تنص على "**يمتلك المكتب متطلبات مادية للتدخل السريع أثناء الكوارث البيئية والطبيعية**" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.30)، وانحراف معياري بلغ (1.01). ويعزى ذلك إلى افتقار مكتب الأشغال العامة والطرق في محافظة إب إلى الإمكانيات المادية والمستلزمات الضرورية التي تساعد المكتب على الحد من الكوارث الطبيعية وأخطارها.

4. **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:**

للإجابة على السؤال الفرعي الرابع للبحث: "**ما دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؟** استخدم الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وفقا لتقديرات استجابات أفراد العينة. والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6)

قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

م	الفقرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
.1	يقوم المكتب بالمحافظة على الحدائق والمتنزهات العامة.	5	1.98	0.86	ضعيفة
.2	تحرص إدارة المكتب على إنجاز خدماتها للمستفيدين من المجتمع المحلي بشكل صحيح.	1	2.61	1.05	متوسطة
.3	يعمل المكتب على تعزيز المشاركة المجتمعية الفاعلة في الشؤون العامة عن طريق فرق العمل المتخصصة.	2	2.27	1.11	ضعيفة
.4	يتقبل المكتب النقد الموجه له من بعض أفراد المجتمع.	4	2.09	0.95	ضعيفة

م	الفقرات	الترتيب حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
.5	يشجع المكتب العاملين على الأخذ بالاعتبار وجهة نظر المستفيدين من الخدمة في قراراتهم المختلفة.	3	2.21	1.02	ضعيفة
	إجمالي المجال		2.23	1.005	ضعيفة

يتضح من الجدول السابق، بأن دور مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي كان بشكل عام ضعيف، حيث تراوحت متوسطات البعد الاقتصادي ما بين (2.61-2.21). وقد حصلت الفقرة رقم (2) التي تنص على "**تحرص إدارة المكتب على إنجاز خدماتها للمستفيدين من المجتمع المحلي بشكل صحيح**" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.61)، وانحراف معياري بلغ (1.05). وقد حصلت هذه الفقرة على درجة متوسطة، ويعزى ذلك إلى محاولة مكتب الأشغال العامة والطرق في محافظة إب في إنجاز المعاملات التي تقدم إليه من المستفيدين، ولكون المكتب يعد من المكاتب الحيوية التي تتواصل بشكل يومي مع المستفيدين نتيجة للخدمات التي يقدمها. وحصلت الفقرة رقم (1) التي تنص على "**يقوم المكتب بالمحافظة على الحدائق والمتنزهات العامة**" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.98)، وانحراف معياري بلغ (0.86). ويعزى ذلك إلى انشغال مكتب الأشغال العامة والطرق في محافظة إب بأمور أكثر أهمية نتيجة لانعدام الموازنات الحكومية التي تمكنه من متابعة أعمال الصيانة والمحافظة على الممتلكات العامة، ونتيجة لتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية.

خامساً: التوصيات والمقترحات

بناء على ما أظهرته نتائج تحليل واقع دور مكتب الأشغال والطرق بمحافظة إب في تحقيق التنمية المستدامة من ضعف وقصور في واجبات المكتب نحو متطلبات التنمية المستدامة، يوصي الباحث بالآتي:

- تفعيل أدوار مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب ومختلف المحافظات اليمنية الأخرى ووزارة الأشغال العامة والطرق في قضايا التنمية المستدامة المختلفة.
- الاهتمام بتفعيل وتطبيق أدوار أبعاد التنمية المستدامة البيئة والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل على الوفاء بالالتزامات نحو المستفيدين وتحقيق الصالح العام.
- إجراء دراسات تطويرية لمكاتب الأشغال العامة والطرق تهتم بقضايا التنمية المستدامة ومتطلبات تطبيقها في مختلف المكاتب.

قائمة المراجع:

أبو النصر، مدحت، ومدحت، ياسمين، (2017)، **التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

أبو زنط، ماجدة احمد وغنيم، عثمان محمد. (2008) ، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

تقرير التنمية البشرية، (2013)، التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة، **مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة**، ريو دي جانيرو، البرازيل.

جثير، سعدون حمود، والشيخلي، رائد فاضل.(2019). تأثير اقتصادي المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، **العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن**، العراق.

الحاج، نجوى احمد، (2016)، استراتيجية لإنتاج المعرفة في جامعة صنعاء في ضوء احتياجات التنمية المستديمة في اليمن، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، صنعاء، اليمن.

الحافظ، مهدي.(2006). **التنمية المستدامة في ظل الصراع الدائر في العراق**، جرية الصباح، واشنطن: معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات

الحساني، وعد هادي، (2017)، تفعيل تدقيق ورقابة الأداء على مؤسسات البلديات لتحقيق المية المستدامة، بحث تطبيقي في مديرية بلديات محافظة المثنى، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى.

الحميصات، مسعود رائد علي.(2018). دور إدارة المياه البشرية في الإبداع في وزارة الأشغال الكويتية، **رسالة ماجستير**، جامعة آل البيت، الأردن.

الخزان، بوشتي. (2018). البيئة والتنمية المستدامة باليمن. **مجلة مقاربات**، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، العدد32، ص41-54.

الدويكات، براءة. (2016). خصائص التنمية المستدامة، **الشبكة الدولية أكاديمية الإدارة والسياسية**، غزة فلسطين.

الرباص، خالد عبدالحليم.(2009). دور الأشغال اليمنية في سلامة المنشآت. **المؤتمر الهندسي الثاني**، كلية الهندسة، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية.

الرحماني، آسيا. (2009). التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، **الملتقى الدولي الثاني، السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي (التحديات، التوجهات، الافاق)** باجة (تونس) 26-27.

زرنوخ، يسمينة، (2006)، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر : دراسة تقييميه ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر. ص 129.

الشرعبي، جمال عدنان. (2017). أثر أنماط الثقافة التنظيمية في أداء فريق العمل في وزارة الأشغال العامة والإسكان الأردنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك، الأردن.

صالح، نجاة عبد الولي، (2011)، دور المشروعات الصغيرة في التنمية المستدامة في اليمن: دراسة اقتصادية قياسية ميدانية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عين شمس، مصر.

عباس، سناء وغصون عبد الزهرة. (2014). المعايير التخطيطية في التجمع السكاني المستدام/ دراسة تحليلية، **بحث مقدم إلى المؤتمر الأسكان العربي الثالث**- مدن سكنية متكاملة الخدمات، حلول إسكانية في الفترة من 17-12/18/ 2014، القسم المعماري، الجامعة التكنولوجية، وزارة الإعمار والإسكان، المركز الوطني للاستشارات.

الكردي، زهير محمود، (2017)، استراتيجية مقترحة لتطوير قيادة التغيير في مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة في ضوء مبادئ التنمية المستدامة، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

المجلس الأعلى للتعليم بقطر. (د ت). التنمية المستدامة. المجلس الأعلى للتعليم، دولة قطر.

هاني، جهاد صياح والرواش، حسن نجيب.(2014). أساسيات بناء المنظمة المتعلمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة ميدانية على شركات تكنلوجيا المعلومات بالأردن، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، **العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك**، 325-380، الأردن.

الهيتي، نواز عبد الرحمن، المهتدي، حسن إبراهيم، (2008)، **التنمية في دولة قطر الإنجازات والتحديات**، اللجنة الدائمة للسكان، قطر.

Varm, K., and Scott, F. (2007) Human resource management and the appropriation-learning perspective, **Human Relations,** 51 (8): 1033-1061.

Coker, M. A., Obo, U. B., & Ugwu, U. (2013). Managing Sustainable Development in Our Modern Cities: Issues and Challenges of Implementing Calabar Urban Renewal programs, 1999-2011. **Asian Social Science**, 74-84

الأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية اليمنية لتفعيل الحق في التعليم وفقا للتشريعات والاتفاقيات الدولية

The Expected Roles of Yemeni Educational Institutions to Activate the Right to Education in Accordance with International Legislation and Agreements

فضل قاسم الحضرمي[1]
مراد يحيى الجحافي[2]

(1)(2)باحثان في برنامج الدكتوراه
تخصص إدارة وتخطيط تربوي
كلية التربية - جامعة إب
Fhdrmi81@gmail.com(1)
Mrada9166@gmail.com(2)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة الدور المتوقع للمؤسسات التربوية لتفعيل الحق في التعليم، وتشخيص واقع تفعيل الحق في التعليم بحسب ما أشارت إليه التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وأثره على التنمية المستدامة، ولتحقيق أهداف البحث استخدم البحث المنهج الوصفي والوثائقي والتحليلي الاستقرائي والمسحي، كما تم استخدام الاستبانة التي تكونت من (19) فقرة تمثل الأدوار المتوقعة، وكذلك الوثائق والمصادر التشريعية والقانونية من اتفاقيات ودساتير وقوانين كأدوات لجمع البيانات والمعلومات، وبعد التأكد من صدق الأداة وثباتها، تم تطبيقها على عينة قصدية من الخبراء المشاركين وعددهم (50) خبيراً، من الأكاديميين في عدد من الجامعات اليمنية، والمتخصصين في مجال حقوق الإنسان، وخلص البحث إلى عدد من الأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية اليمنية وتشخيص واقع تفعيل الحق في التعليم وأثره على التنمية، كما توصل إلى عدد من التوصيات، أهمها: أهمية إجراء تعديل في التشريعات الوطنية لكي تتلاءم مع التطورات والمتغيرات الإقليمية والعالمية، وضرورة وجود أدوار واضحة ومحددة ينبغي على المؤسسات التربوية القيام بها لتفعيل الحق في التعليم، لما له من أثر على تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحق في التعليم، المؤسسات التربوية، التشريعات والاتفاقيات الدولية، التنمية المستدامة.

Abstract:

The current research aims to know the expected role of educational institutions to activate the right to education، and to diagnose the reality of activating the right to education as indicated by national legislation and international agreements، and its impact on sustainable development، and to achieve the research objectives، the research used the descriptive، documentary and inductive analytical approach. The questionnaire، which consisted of (19) paragraphs representing the expected roles، as well as the documents and legislative and legal sources of agreements، constitutions and laws as tools for collecting data and information، and after ensuring the validity and reliability of the tool، it was applied to an intended sample of the participating experts، who numbered (50) experts، from academics in A number of Yemeni universities and specialists in the field of human rights، and the research concluded with a number of expected roles for Yemeni educational institutions، diagnosing the reality of activating the right to education and its impact on development، as well as reaching a number of recommendations، the most important of which are: The importance of making an amendment in national legislation to suit developments Regional and global variables، and the need for clear and specific roles that educational institutions must play to activate the right to education، because of its Impact on achieving sustainable development.

Key words: the right to education، educational institutions، international legislation and agreements، sustainable development.

أولاً: الإطار العام للبحث

المقدمة:

تشهد جميع دول العالم التطورات المعرفية والتكنولوجية في مختلف المجالات ومنها المجال الحقوقي لأفراد مجتمعاتها كباراً وأطفالاً وانعكاسات تلك التطورات على التنمية المستدامة، وأدى ذلك إلى إفراز العديد من التحديات ومن أهمها كيفية حصول أفراد المجتمعات لحقهم في التعليم ذي النوعية الجيدة، وإتاحة الفرص أمامهم للالتحاق به مدى الحياة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال سن التشريعات الكفيلة بتمكين وكفالة حق التعليم للنشء والشباب دون تمييز، عبر أنظمة تربوية متطورة ومتجددة، قادرها على مواكبة تلك التطورات ومواجهة تحدياتها وصولا لتحقيق تنمية مستدامة، تحترم البيئة الطبيعية وحق الأجيال القادمة بها، مما يحتم على المؤسسات التربوية التي أوكل إليها المجتمع مهمة تنظيم عملية إعداد أفراد صالحين قادرين على مواجهة مشكلات الحياة المختلفة، ولتحقيق كل ذلك يتطلب الأمر أن ترتقي أدوار المؤسسات التربوية بما يتناسب مع متطلبات العصر الراهن، المتسم بالسرعة والتطور والنماء.

وتُعد المؤسسات التربوية، ومن أهمها الأسرة والمدرسة، ووسائل الإعلام المعنية في التنشئة الاجتماعية،(أبو مغلي وآخرون، 2002، 27)، فالأسرة الحاضنة الرئيسة الأولى للتربية القائمة على الحقوق، والمدرسة هي امتداد طبيعي للأسرة، أوكلت لها مهمة التربية والتعليم والتكوين العلمي، وتعزيز تمكين أفراد المجتمع في حصولهم على حقهم في التعليم، بالإضافة إلى الإعلام باعتباره مؤسسة تربوية رئيسة تركز على التوعية بقضايا المجتمع واحتياجاته، وتوجيهها البرامج الجاذبة للأطفال والكبار فتؤثر على معارفهم وقيمهم وتغيير سلوكياتهم وتعديلها إلى سلوكيات مرغوبة،(عامر، 2008، 9). وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات العلمية ومنها دراسة (الحضرمي، 2018)، ودراسة (السواري، 2016).

وعربيا، فإن المؤسسات التربوية، تواجه تحديات أمام تفعيل الحق في التعليم، منها: تعقد عناصر الثقافة واتساع دائرتها، التي يتعين على الفرد اكتسابها، فالأسرة بدأت تفقد بالتدريج كثير من وظائفها الاجتماعية، نظراً لانشغال الآباء تحت ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك مؤسسات الإعلام والمدرسة التي أصبحت تواجه ضعفا في وظائفها ومنها نقل التراث الثقافي إلى الأجيال، ومعاونة الأبناء على مواجهة ظروف الحياة في ضوء ما اختارته من قيم وأنظمة ومعارف،(قناوي، 1991، 63)، وكذلك وظائفها في الاهتمام بتحقيق الحق في التعليم وبقية الحقوق، بحسب ما نصت عليه التشريعات والاتفاقيات الدولية، (الخفاجي، 2014، 467). وأشارت العديد من الدراسات العلمية ومنها دراسة (الخفاجي، 2014)، ودراسة (خليل، 2006) وغيرها، إلى وجود العديد من المعوقات والمشكلات التي تواجه تحقيق الحق في التعليم بالدول العربية ومنها ضعف دور المؤسسات التربوية، وضعف موائمة التشريعات والاتفاقيات الدولية لتحقيق الحق في التعليم وارتباط أهدافه بتحقيق تنمية مستدامة للمجتمعات العربية، وغياب الدراسات العلمية الهادفة إلى وضع الأدوار التي ينبغي على المؤسسات التربوية العربية القيام بها لتحقيق الحق في التعليم.

ومحليا، فاليمن كغيرها من الدول العربية، تواجه مؤسساتها التربوية العديد من المعوقات، فالأسرة تواجه ضغوطا وتحديات كبيرة تفوق قدراتها في التنشئة الاجتماعية، وخاصة في ظل عصر المعرفة، أما المدرسة التي تحتض الطفل فيها لعدة سنوات أصبحت غير قادرة على ربطه بنظام اجتماعي أوسع، وأصبح الإعلام الذي يعد وسيلة فعالة يستقي منه الطفل ثقافته ومعارفه ويقضي أوقاتاً كبيرة في متابعة برامجه، غير قادر على انتقاء البرامج التي تكمل أو ترسخ ما تقوم به المدرسة ويعزز دور الأسرة، نتيجة لغياب تشخيص واضح للأدوار والمسؤوليات التي ينبغي أن تقوم بها تلك المؤسسات التربوية والتنسيق بينها في تحقيق الحق في التعليم للجميع، وتدني معارف ومهارات القيادات التربوية العاملة فيها بما يمكنها من القيام بتحقيق تلك الأدوار، بالإضافة إلى ضعف التزام الدولة بتحقيق موائمة لتلك التشريعات والقوانين واللوائح والإجراءات...، التي تلبي احتياجات المجتمع، وتحقق تنمية مستدامة للمجتمع.(حُمد، 2009، 70)، وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات العلمية ومنها

دراسة(الحضرمي، 2018) ودراسة (خان، 2009) وغيرها. وتأسيساً على ما سبق، يأتي هذا البحث كمحاولة علمية متواضعة تهدف إلى تشخيص واقع الأدوار والمسؤوليات المتوقعة للمؤسسات التربوية في تحقيق الحق في التعليم الذي نصت عليه التشريعات والاتفاقيات الدولية، وأثره على التنمية.

مشكلة البحث:

أشارت التوجهات الاستراتيجية اليمنية المتمثلة باستراتيجيات وخطط التعليم (الأساسي، والثانوي، والعالي)، واستراتيجية التخفيف من الفقر، إلى ضرورة الاهتمام بالحق في التعليم، وارتباط أهدافه بتحقيق تنمية مستدامة للمجتمع في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها، وفق ما تضمنته التشريعات والاتفاقيات الدولية للحق في التعليم.

وعكست التقارير والدراسات العلمية التي تناولت الحق في التعليم عدد من المؤشرات بوجود تحديات وصعوبات تواجه المؤسسات التربوية أمام قيامها بأدوارها الريادية تجاه تجسيد هذا الحق، منها: تزايد واتساع الظواهر السلبية التي تنتهك الحق في التعليم التي كفلتها التشريعات والمواثيق الدولية وفي مقدمتها الشريعة الإسلامية، حيث يشير تقرير (منظمة اليونسيف، 2019 ،1)، أن نحو (500) ألف طفل يمني انقطعوا عن الدراسة منذ تصاعد الصراع مؤخراً، ليضافوا إلى مليوني طفل يمني أصبحوا خارج المنظومة التعليمية منذ بدء الحرب بالبلاد عام 2015م. ووفقاً للتقرير فإن أكثر من (2500) مدرسة لا تعمل في اليمن، إذ دُمر حوالي ثلثاها (66 %) بسبب العنف المباشر، فيما أُغلقت (27%) منها، وتُستخدم (7%) منها في أغراض عسكرية أو أماكن إيواء للنازحين. وتؤكد دراسة (الأمم المتحدة ،2012، 15). إلى تعرض الأطفال للعنف في المدارس من قبل المعلمين وزملائهم تتمثل بالعقاب الجسدي والإساءة اللفظية والتحرش مما يسبب في تدهور في الحالة النفسية والصحية وتكون من أحد الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى التسرب من التعليم.

وتأسيسا على ما سبق، تتحدد مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي:

ما الأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية لتحقيق الحق في التعليم وفق التشريعات والاتفاقيات الدولية، وأثره على التنمية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في العديد من الجوانب منها: أن هذا البحث يقدم إطاراً فكرياً معرفياً في موضوع الحق في التعليم، ويُعد محاولة علمية تجرى لأول مرة في اليمن بحسب علم الباحثان والتي تركز على تشخيص وتحليل واقع تحقيق هذا الحق التي نصت عليه التشريعات والاتفاقيات الدولية في المؤسسات التربوية اليمنية، وبالتالي تفيد وتزود صانعي القرار والمسؤولين عن المؤسسات التربوية بمعرفة مكامن الخلل التي تعيق قيامها بأدوارها، وقيادات المنظمات الدولية والمحلية المتخصصة بالتعليم والعاملين فيها حول واقع تفعيل الحق في التعليم وتحديد احتياجات التدخل اللازم لتعزيز الحق في التنمية

من منطلق تفعيل حق التعليم، وكذلك الباحثين والمهتمين في مجال حقوق الإنسان بتشجيعهم لإجراء دراسات مماثلة لتفعيل الحق في التعليم من أبعاد مختلفة من خلال التوصيات والمقترحات التي توصل إليها هذا البحث.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة الأدوار المتوقعة لتفعيل الحق في التعليم بالمؤسسات التربوية وفق التشريعات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وذلك من خلال معرفة الاجابة على الأسئلة الآتية:

- ما الأطر النظرية للمؤسسات التربوية، والحق في التعليم، والحق في التنمية؟
- ما واقع تحقيق الحق في التعليم بحسب ما أشارت إليه التشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية؟
- ما أثر تحقيق الحق في التعليم على التنمية؟
- ما الأدوار المتوقعة التي ينبغي على المؤسسات التربوية القيام بها لتحقيق الحق في التعليم الذي نصت عليه الاتفاقيات الدولية؟

حدود البحث: يتحدد هذا البحث، في الأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية اليمنية في تفعيل الحق في التعليم وفق التشريعات والاتفاقيات الدولية، خلال العام الجامعي 2019 / 2020م.

المصطلحات العلمية للبحث:

1) **الأدوار المتوقعة:** يعرف الباحثان الأدوار المتوقعة إجرائياً بأنها: مجموعة من العمليات والأساليب والأنشطة والإجراءات التي ينبغي على المؤسسات التربوية اليمنية القيام بها لتحقيق حق الطفل في التعليم التي نصت عليها التشريعات والاتفاقيات الدولية وبما يؤدي إلى تحقيقه وترسيخه لدى الأطفال في الجمهورية اليمنية من خلال تضمينه في الأدوار الرئيسة لتلك المؤسسات كونها المسؤولة عن التنمية الشاملة للطفل في المجتمع اليمني.

2) **المؤسسات التربوية:** ويعرف الباحثان المؤسسات التربوية إجرائياً بأنها: إحدى التكوينات أو المؤسسات المجتمعية المسؤولة عن تحقيق أهداف التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية والتي أوكل إليها التكوين الشامل للأطفال والمتمثل في الأسرة كونها الحاضن الأساسي لها، والمدرسة باعتبارها الخلية الأساسية في النظام التربوي المكملة للأسرة، وكذلك الإعلام المسؤول عن التوعية والتثقيف بأهمية تربية الطفل في المجتمع اليمني.

3) **الحق في التعليم:** ويعرف الباحثان الحق في التعليم إجرائياً في بأنه: مجموعة المتطلبات والاحتياجات التعليمية والتربوية المنصوص عليها في التشريعات والاتفاقيات المواثيق الدولية، والتي ينبغي على المؤسسات التربوية إعداد الخطط والبرامج والمشاريع الهادفة إلى تحقيقها للجميع في الجمهورية اليمنية.

4) **التشريعات والاتفاقيات الدولية:** يعرف الباحثان التشريعات والاتفاقيات الدولية إجرائياً بأنها: مجموعة الضوابط والقواعد المنظمة لحقوق الإنسان والصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، والتي تلزم

قانوناً جميع الدول المصادقة عليها باتخاذ التدابير الكفيلة لتنفيذها من قبل جميع مؤسساتها المجتمعية ومنها المؤسسات التربوية، وبما يكفل تحقيق الحق في التعليم.

ثانياً: الدراسات السابقة واستعراضها:

كثير من الدراسات العلمية التي تناولت موضوع الحق في التعليم بأبعاد مختلفة على المستوى المحلي والعربي والاجنبي، منها ما يأتي:

دراسة (خان،2009): هدفت إلى دراسة وتحليل واقع التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية على أساس المنهج الحقوقي، في ضوء المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل الدولية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وكانت أداة البحث المستخدمة المقابلات ودراسة حالة وحلقات نقاش لمجموعات بؤرية، وتكونت عينة البحث التي تم اختيارها بطريقة عشوائية طبقية من القيادات التربوية، لم يحدد الباحث حجمها، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: عدم وجود سياسات تربوية خاصة بالتربية الشاملة بشكله الواسع أو بحق جميع الأطفال في التعليم. **ودراسة (السواري،2013):** هدفت إلى تفعيل الحماية القانونية الدولية للطفل وحقوقه الإنسانية في اليمن بصورة عامة، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن، بالإضافة إلى المنهج الوصفي، واستخدام عينة قصدية من العاملين في البرامج الإعلامية، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات لموضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج متعددة أهمها: عدم ملائمة الاتجاه الإعلامي اليمني للقيام بحماية الطفل وحقوقه الإنسانية، مع إجراءات الحماية الدولية والقانون الوطني. **ودراسة (الحضرمي،2018):** هدفت إلى بناء تصور مقترح لآليات تطبيق حقوق الطفل بالمؤسسات التربوية وفق التشريعات والاتفاقيات الدولية في الجمهورية اليمنية، وفقاً لآراء عينة من الأساتذة الخبراء المتخصصين في الجامعات اليمنية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي والوثائقي، وفقاً لأسلوب "دلفي المعدل"، وتحددت عينة البحث بـ (52) خبيراً، من الأساتذة المتخصصين في مجال حقوق الإنسان، وأصول التربية، واستخدم الباحث أداة الاستبانة التي تكونت من (111) فقرة، شملت (6) مجالات، تم إعدادها وتصميمها وفقاً للخطوات المنهجية المتبعة في ذلك، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، منها: أن الدور الأساس والمحوري، هو للأسرة باعتبارها الحاضن الرئيس للطفل، بفعل فطرتها البشرية، فضلاً عن كونها المعنية بالتنشئة الاجتماعية لأبنائها، وإلى أهمية تكامل الأدوار التربوية للمؤسسات المجتمعية: الأسرة، المدرسة، ووسائل الاعلام، لتطبيق حقوق الطفل في المجتمع اليمني. ومن الدراسات العربية: **دراسة (الخفاجي،2014):** هدفت إلى معرفة حق الطفل في التعليم في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالتشريعات العراقية، واعتمدت على المنهج التحليلي المقارن، وتوصلت الدراسة الى عدد من التوصيات منها: انشاء الية مستقلة منوطة بالقيام برصد ومراقبة الزامية التعليم وعدم التسرب من المدارس وفقاً لنصوص التشريعات على المستوى الوطني. **ودراسة (خليل،2006):** هدفت إلى معرفة حق الطفل في التعليم بين المواثيق الدولية والتشريعات الفلسطينية، من وجهة نظر الطلبة، واستخدمت الدراسة المنهج

الوصفي، وتكونت العينة من (250) طالبا وطالبة، وقد أظهرت النتائج أن الطفل لا تتوافر له الرعاية الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، والوجدانية، والجمالية للطلبة في المدارس المتوسطة، وفق ما جاء في اتفاقية حقوق الطفل. ودراسة(حُمد، 2009): هدفت إلى محاولة رصد وتتبع حماية الطفولة وقضاياها ومشكلاتها في اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي. واعتمدت الدراسة على أسلوب وطريقة البحث الوصفي- التحليلي، كما استخدمت الاستبانة، وتوصلت إلى العديد من النتائج منها: وجود تطور ملموس في مجالات التنمية البشرية بشكل عام ومجال للطفولة بشكل خاص، ويوجد تطور تشريعي –قانوني كبير يسير في صالح حماية حقوق الإنسان بعامة وحقوق المرأة والطفل بخاصة، وما يزال الوعي المجتمعي بقضايا الطفولة واحتياجاتها، منخفض. **ودراسة (علي،2006)**: هدفت إلى إبراز جهود الفقه الإسلامي في حماية حقوق الطفل ومقارنتها بالقانون المالديفي، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج متعددة أهمها: أن حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية كثيرة ومتعددة الجوانب، وللطفل حقوق مادية وأخرى أدبية تسبق مولده وتهتم بنشأته كالحق في التعليم والرعاية، وحسن معاملتهم وتربيتهم، وأن القانون المالديفي لم يفصل هذه الحقوق تفصيلاً دقيقا كما فصلتها الشريعة الإسلامية، **ودراسة (Mutezigaju,2012)**، هدفت إلى تحديد مدى تنفيذ استراتيجيات الحد من معدلات التسرب من المتعلمين ذوي الإعاقات الذهنية الخفيفة في المدارس الابتدائية الشاملة، رواندا. واعتمد البحث على منهج البحث الوصفي، وكان مجتمع البحث السكان المستهدفون (195)، ومثلت عينة المجتمع عشوائية طبقية، واستخدمت الاستبانة والمقابلة لجمع المعلومات وطبقت على (62) مستجيباً، واستخدام الأساليب الإحصائية برنامج SPSS، وخلصت الدراسة إلى أن استراتيجيات الحد من معدل التسرب لم يتم تنفيذها بشكل كافٍ في التعليم الابتدائي الشامل، أوصت الدراسة بأن تقوم وزارة التربية والتعليم بإدخال مقرر تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في كليات تدريب المعلمين.

- **استعراض الدراسات السابقة:** استفاد هذا البحث من الدراسات السابقة الاعتماد عليها كأحد المرتكزات في إثراء الإطار العام والخلفية النظرية للبحث الحالي. في ضوء الأطر المرجعية النظرية لتلك البحوث والدراسات، وفي صياغة أهداف البحث وأسئلته وتعريف المصطلحات، وكذلك في تحديد واختيار وتصميم منهج البحث واختيار مجتمع البحث وعينته بما يتلاءم مع أهداف البحث، التعرف إلى الأدوات البحثية المناسبة, فضلا عن الاداة المناسبة، والخطوات المنهجية الواجب اتباعها في إعدادها, وطرق استخراج القيم السيكومترية لأداة البحث، والأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل النتائج الميدانية وبما يتوافق مع أهداف هذا البحث، وأساليب وإجراءات عرض النتائج الميدانية وتحليلها وتفسيرها, وصياغة الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات، ومعرفة الفجوة المعرفية التي يتناولها هذا البحث ولم تتناولها الدراسات السابقة.

ثانياً: الإطار النظري

1- **المؤسسات التربوية: (مفهومها-أهدافها):**

هناك العديد من المؤسسات التربوية المسئولة عن التنشئة الاجتماعية وتحقيق أهداف المجتمع، باعتبارها وسيطا بين المجتمع والأفراد، وتتكون من الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق أو الأقران، ووسائل الإعلام والتي تعد من أهم المؤسسات المسئولة عن التنشئة الاجتماعية، (عامر، 2008، 226). ويركز هذا البحث، على ثلاث مؤسسات تربوية، منها: الأسرة والمدرسة ووسائل الاعلام، وذلك على النحو الآتي:

أ- **الأسرة:** يقصد بها: "البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل تكوين ذاته، والتعرف على نفسه ويتلقى أول إحساس بما يجب ومالا يجب القيام به، وتعده للاشتراك في حياة الجماعة، (النجيحي، 1981، 821). ولقد أثبتت التجارب العملية، أن أي جهاز آخر غيرها لا يعوض عنها، ولا يقوم مقامها، (قطب، 1980، 235). ومن **أهدافها:** تشكيل شخصية الطفل الفردية والاجتماعية، فمنها يكتسب الطفل لغته، وعاداته، وتقاليده، وقيمه، وعقيدته، وأساليب ومهارات التعامل مع الآخرين، وتمثل جسر عبور الطفل للانتقال من حالته البيولوجية إلى حالته الاجتماعية، ليصبح قادرا على التوافق مع مطالب المجتمع وقيمه، بالإضافة إلى تكوين الخبرات التي تُعين الطفل علي التفاعل مع بيئته المادية والاجتماعية، ومن ثم فالطفل يذهب إلى المدرسة ومعه البيت بخبراته ومؤثراته بوجه عام. (أبو مغلي وآخرون، 2002، 43)، ويستنتج الباحثان أن الأسرة تعد من أهم المؤسسات التربوية تجسيدا للحق في التعليم كونها الحاضن والمكمل لبقية المؤسسات الأخرى لتحقيق هذا الحق والمتابع لبقية الأدوار، فدورها يبدأ ولا ينتهي، في عملية دائرية مستمرة.

ب- **المدرسة:** تعددت تعريفات المدرسة باختلاف الاتجاهات النظرية، وعموماً هناك مجموعة من المفاهيم منها أن المدرسة: تلك المؤسسة التي أنشاها المجتمع لتتولى تربية أفراد الناشئة، باعتبارها الأداة التي تعمل مع الأسرة على تربية الطفل، (ناصر، 1409، 171). كما يقصد بالمدرسة أنها: بناء اجتماعي يستمد مقوماته المؤسسية من التكوين الاجتماعي العام، كما تستمد منه هذه المؤسسة فلسفتها وسياساتها وأهدافها وتسعى إلى تحقيقها من خلال الوظائف والأدوار التي تقوم بها، (أحمد، 2003، 242). ومن **أهدافها:** يشير (التل، 1993، 390)، إلى قيامها بالكشف عن ميول وقدرات واستعدادات الأطفال، تنمية شخصية الأطفال والعمل على تكاملها، وتربية النشء تربية سليمة ومتوازنة من جميع النواحي العقلية، الجسمية، النفسية، الخلقية، والاجتماعية ليكونوا مواطنين منتجين، تشجيع النشء على الابتكار والتجديد، تعليمهم معني الديمقراطية وإتاحة الفرصة لهم لممارستها عملياً داخل المدرسة وخارجها، من خلال ربط الجانب النظري بالجانب العملي.

ويلاحظ الباحثان مما سبق، بأن المدرسة: نظام متكامل له وظائف اجتماعية محددة في إطار الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى وظائف رئيسة تقوم بها المدرسة، وأنها تكتسب نظام متعدد الوظائف التربوية والاجتماعية، وتتطور أدوارها في التنشئة وفق المتغيرات الاجتماعية وتتكامل في ذلك مع المؤسسات التربوية الأخرى، وأن المدرسة تتحمل مسؤولية رعاية وتوعية أبنائها حول مفاهيم حق الطفل في التعليم وحقوق الإنسان عموما، ومساعدتهم على تعلم المعارف والمهارات والقيم التي تجسد حق الطفل في التعليم، ليصبحوا أكثر فهما وإدراكا ووعيا والتزاما لممارسة هذا الحق الذي يمكنهم من الاسهام في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

ج- **وسائل الإعلام**: يقصد بها: أداة نشر وتقديم معلومات صحيحة، وحقائق واضحة وصادقة وموضوعات دقيقة، ووقائع محددة، وأفكار منطقية وآراء راجحة للجماهير مع ذكر مصادرها خدمة للصالح العام، (محمد، 2013، 4). وبأنها: النظم التي يترتب عليها نشر الأخبار والمعلومات الدقيقة التي تركز على الصدق والصراحة ومخاطبة عقول الجماهير وعواطفهم والارتقاء، بهم من خلال تنويرهم وتثقيفهم لا تخديرهم وخداعهم، (مطر، 2003، 118). **ومن أهدافها**، أشار (محمد، 2013، 4-5) تنمية وترسيخ قيم الولاء والانتماء لدى أفراد المجتمع نحو الوطن، مواكبة التقدم العلمي السريع مع المحافظة على الهوية الأصلية لأفراد المجتمع، المحافظة على النسيج الاجتماعي للمجتمع، الرقي بجميع مجالات المعرفة، تقديم الخدمات العامة للمتلقي للإسهام في تحقيق عملية التنمية الشاملة والمتوازنة، المشاركة في صناعة مفكري التعليم والاقتصاد والسياسة والفن والرياضة، وإبراز دور المدرسة بوصفها الوسيلة الأساسية للتربية والتعليم، وأضاف (امبابي، 2001، 15)، إلى قيامها بشرح السياسات التربوية، وتوضيحها مما يسهم في إنجاحها والتفاعل معها، دعم التكامل التربوي القائم بين الأسرة والمدرسة، دعم الأنشطة المدرسية بالمشاركة في إعدادها، وإجرائها، وتوجيهها، إشاعة الحيوية في المجتمع المدرسي، تشجيع الأطفال على البحث العلمي، التمرس على القيادة الحكيمة، وتحمل المسؤولية.

ويلاحظ الباحثان مما سبق، أن للإعلام دور بارز وفعال في عملية التنشئة الاجتماعية لما يملك من خصائص تعزز من دوره، منها: جاذبيته التي تثير اهتمامات النشء، وتملأ جانباً كبيراً من وقت فراغهم، خاصة وأنها تجذب الجمهور إلى أنماط سلوكية مرغوبة، وتحقق له المتعة بوسائل متنوعة على مدار الساعة بما يشبع حاجاته، فالإعلام استطاع أن يغزو البيت والشارع والمدرسة ويحدث تغيراً كبيراً في القيم، وإذا لم يواجه ذلك بعملية تربوية منظمة تواكب هذا التطور المذهل، فسوف يؤدي إلى التخبط والعشوائية التي سيعاني منهما الأطفال بلا شك، حيث ستهدر كثير من حقوقهم.

2- **الحق في التعليم:**

إن الحق في التعليم، يُعد أمر أساسي من أجل ممارسة جميع حقوق الإنسان الأخرى، وأمر بالغ الأهمية في خطط التنمية الوطنية والدولية، وفي السياسات العامة، وفي الشراكات العالمية، ويشكل التطبيق الكامل للحق في التعليم الجيد للجميع -بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان - عاملا حاسماً

في تنفيذ الخطط التنموية المستقبلية، انطلاقا من رؤية مستقبلية واسعة النطاق.(الأمم المتحدة، 2012، 11)

ويُعدّ الحق في التعليم عمليّةً تبدأ مع ولادة الإنسان، ولا تنتهي إلّا بانقضاء عمره؛ ولذلك فإنّ أهميّتها تعدّت كونها أمراً خاضعاً للنقاش، فأصبحت من المُسلّمات في القوانين أو الاتّفاقيّات العالميّة، ومن الفروض في الأديان السماويّة ومنها الإسلام؛ فقد ميّز الله تعالى الإنسان عن سائر المخلوقات ووهبه العقل؛ لكي يتفكّر ويتأمّل ويعي ما حوله، ولم يقتصر الأمر على هذا، بل أمره بالعلم أمراً صريحاً، وارتقى بذلك إلى أن أصبح مقياساً لتفضيل البشر بعضهم على بعض.(الأباره، 2018، 1)، ومن ثم، فإنّ التعليم هو حقّ أساسيّ من حقوق الإنسان، ويبدأ هذا الحق مع لحظة الولادة، حيث تقوم الأسرة بإحاطته برعاية خاصة، وتمنحه الاهتمام وتساعده على إنماء عقله، وتُعده للالتحاق بالمدرسة، ليمضي في استكشاف العالم من حوله، والتعلم من محيطه عن طريق دمجه مع الأطفال الآخرين واللعب معهم، كما يتعلّم أبجديّات الكتابة والرسم والفنون، فيؤثّر ذلك على نموّ قدراته العقليّة نمواً سريعاً، واكتساب المهارات التي تؤسّس لبناء شخصيّته.(اليونسيف، 2018، 1). أي أن الحق في التعليم من أهم حقوق الإنسان ويمثل التعليم لدى كثير من المفكرين والقادة السياسيين خط الدفاع القومي الأول فإصلاح التعليم يعني تحقيق تنمية مستدامة في المجتمع، فالتعليم يقدم حماية للمجتمع في جوانب متعددة، فمثلا ارتفاع الوعي المجتمعي حول طرق الوقاية من الأمراض يساعد الأسرة في منع الإصابة بالأمراض، والمعرفة بمخاطر عمالة الأطفال والتجنيد وأطفال الشوارع تجعل الأسرة والمجتمع يفعل التدابير الاحترازية لمنع انخراط الأطفال في تلك الظواهر السلبية، وكذلك بقية الحقوق.(الحضرمي، 2018، 35).

3- الحق في التنمية:

برز مفهوم الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان جمع في حد ذاته بين الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قام المجتمع الدولي، ممثلاً في الوكالات الرسمية وفي الهيئات الأكاديمية غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية على حد سواء، ببحث ومناقشة مختلف جوانب الحق في التنمية بصورة متكررة، واعترفت لجنة حقوق الإنسان في قرارها 4(د-35) المؤرخ 2 آذار/مارس 1979م بأن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان، والحق في التنمية يوحد بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجموعة مترابطة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا تقبل التجزئة، ويتمتع بها جميع البشر "بدون تمييز قائم على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين". وتم اصدار الإعلان العالمي للحق في التنمية في 1986م،(الأمم المتحدة، 1999، 4).

واشار تقرير (الأمم المتحدة، 2013، 24). الى أن "النمو في مؤشر التنمية البشرية يرتبط بالنمو في الانفاق العام على التعليم"، ولا يمكن لأي دولة ملتزمة بتعزيز التنمية أن تهمل الاستثمار في التعليم، وتمثل زيادة الاستثمار المحلي والدولي في التعليم عنصرا اساسيا لدعم التقدم صوب تحقيق خطة التنمية، والتعليم هو أفضل استثمار يمكن أن يقوم به أي بلد.

ولتحقيق الهدف الفرعي الثاني للبحث الحالي بالإجابة على السؤال:

ما واقع تحقيق الحق في التعليم بحسب ما أشارت إليه التشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية؟

حيث تشير ملامح الواقع اليمني المليئة بالأحداث المعقدة وطول حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتباطأ الانتقال إلى مرحلة التعافي والاستشفاء من آثار الحروب والصراعات السياسية المتكررة، فتجدد الصراعات التي ظلت تحت الرماد فترة ما بعد حرب1994م حتى عام 2011م حيث ظهرت أولى ملامح دخول اليمن في وضع أكثر مأساوية، وأن ما أفرزته أحداث عام 2014م من نتائج أهمها اندلاع الحرب الشاملة عام2015م، أتت على مقومات ما تبقى للمجتمع اليمنى للاستمرار في الحياة، فظهور فصائل متعددة متحاربة، وتوسع دائرة الصراعات لتشمل معظم مناطق ومحافظات الجمهورية اليمنية، واستمرار توهجها حتى الآن، والتي لا يعرف متى ستستقر وتحط رحالها، وما ستخلفه من آثار سلبية على مقدرات المجتمع اليمني عامة، وانعكاساتها على دور المؤسسات التربوية اليمنية في تطبيق الحق في التعليم.

ومن تلك النتائج التي أفرزته الحرب والصراعات، حيث أُجبر الكثير من الأطفال، الذين يعيشون في مناطق الصراع المُحتدم في اليمن، على ترك مدارسهم والبقاء في المنازل، خوفاً على سلامتهم إن هم ذهبوا للدراسة، فقد أصبحت رحلة الذهاب إلى المدرسة والعودة منها خطرة جداً، إذ يواجه الأطفال خلال هذه الرحلة مخاطر القتل على الطريق، كما حصل لتلاميذ حافلة المدرسة في مدينة صعده الذين استهدفوا بغارة جوية مباشرة خلفت عشرات القتلى والجرحى، أو مخاطر القتل بداخل المدارس نفسها كما حصل في إحدى مدارس البنات بصنعاء، عندما حدثت انفجارات عنيفة بداخل مخزن سلاح يقع بالقرب من المدرسة والذي راح ضحيته عشرات الطالبات بين قتيلة وجريحة،(الشقاقي، 2019 ، 1).

كما أشارت منظمة (اليونسيف، 2017، 1)، أنه منذ سبتمبر2016م أدت أزمة السيولة في المالية العامة إلى توقف نفقات تشغيل المرافق التعليمية ومرتبات العاملين فيها في (13) محافظة يمثلون نسبة (72%) من إجمالي عدد المعلمين في البلاد، وهذا يؤثر على (79%) من إجمالي الطلبة اليمنيين البالغ عددهم(5،537،608) طالب وطالبة،.

وغالباً يبدأ العام الدراسي متأخرا في معظم محافظات الجمهورية، ويتأثر العام الدراسي من عدم انتظام المدارس في احتضان التلاميذ، نظرا لتوقف الدراسة بين الحين والآخر، في الوقت الذي يوجد فيه (7،5) مليون طفل في سن الالتحاق بالمدارس، و(164، 513) طفل نازح داخليا، و(4،1) مليون طفل بحاجة إلى المساعدة لمواصلة التعليم،(منظمة الأمم المتحدة، 2018، 2).

بالإضافة الى كبر حجم الى الصعوبات التي تواجه تمكين المجتمع في حصول أفراده على حقهم في التعليم، حيث تشير (العلي، 2016، 1)، إلى أن نسبة الأمية في اليمن تصل إلى (48%)، لتكون إحدى أكبر نسب الأمية في العالم، وتتركز بين النساء بنسبة (68%)، إذ تزداد النسبة في الريف اليمني الذي يحتضن أكثر من (65%) من إجمالي عدد السكان. ويصنف اليمن في تقارير منظمة اليونيسف ضمن

مجموعة التنمية البشرية المنخفضة إلى جانب السودان وجيبوتي فقط من بلدان العالم العربي، وهو أيضاً من أشد هذه البلدان فقراً. حيث أشارت النتائج التي توصل إليها التقرير الوطني للتعليم (وزارة التربية والتعليم، 2014، 5)، بأن اليمن لن تكون قادرة على تحقيق أي هدف من أهداف التعليم الستة للجميع حتى عام2015م، وإن معدلات الملتحقين بدور الحضانة ورياض الأطفال، مازالت أقل من(2%) من الفئة السكانية الموازية في عمر(0-6 سنوات)، ومع أن اليمن استطاعت رفع معدلات الالتحاق الصافية للطلبة في الصفوف (1-9) من (62،5%) إلى(83،6%) من الفئة السكانية الموازية للتعليم الأساسي(6-14سنة) من السكان، إلا أن هذا المعدل أدنى من المعدل الذي كان مستهدفاً في الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي حتى 2015م وهو(95%) من السكان، وقد تركزت الجهود على توفير فرص التعليم المناسبة للجميع في المناطق الريفية، وبخاصة الإناث، وذي الاحتياجات الخاصة. أما بالنسبة للكفاءة الداخلية للتعليم، أشار التقرير نفسه، فإنه ونتيجة لحالة عدم الاستقرار التي تمر بها اليمن والحرب على الإرهاب فقد تراجعت مؤشرات الرسوب والتسرب، ولقد ساهم غياب الوضوح في تحديد الأهداف الكمية، والفئات المستهدفة في صياغة هذا الهدف، وارتفع معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي العام من (19،6%) إلى (28،2%) من السكان الفئة السكانية الموازية للتعليم الثانوي(15-17) سنة، والمتمثل تحقيق معدل التحاق صافي(26،5%) حتى عام 2015م، أما بالنسبة للتعليم الفني والمهني فقد ارتفع معدل الالتحاق من (1،3%) إلى (1،8%) ويعود تدني الالتحاق في التعليم الفني والمهني إلى محدودية قدرته الاستيعابية، كما أكد التقرير أن التعليم في اليمن يعاني من تدني في النوعية، وأن أداء الطلبة في اليمن جاء في المرتبة الأخيرة من مجموع الدول التي شاركت في دراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم، وأشارت (وزارة التربية والتعليم ،2016، 64)، إلى أن هناك نسبة كبيرة من الأطفال في سن التعليم الأساسي خارج التعليم بنسبة تصل إلى (46%) من إجمالي الفئة السكانية في الفئة العمرية (6-15) سنة وتشكل الفتيات خارج المدارس النسبة الأكبر، بالإضافة إلى استمرار الفجوة في تعليم البنين والبنات خاصة في المناطق الريفية.

ويمكن القول بأن مشكلة تحقيق الحق في التعليم باليمن تكمن – في أحد جوانبه- في تمكين فتيات الريف من حصولهن على حقهن في التعليم بالدرجة الرئيسة، وفي هذا الصدد أولت الوزارة تعليم الفتاة اهتماما في خططها الاستراتيجية، نحو زيادة معدلات التحاق الفتيات وتخفيف الفجوة في التعليم الأساسي بين الجنسين، وبالرغم من تلك الجهود إلا أن معدلات الالتحاق ما زالت تُشير إلى استمرار الفجوة بين الجنسين، (علي، 2012، 168).

كما أن أغلب الآباء والأمهات اليمنيين أميون لم يتعلموا أو لا يجيدون القراءة والكتابة، وقلة منهم، خصوصاً في المدن، يدركون أهمية التعليم لأبنائهم، وأهمية دور الأسرة في تعزيز قدراتهم المعرفية، ولذلك يجد الطالب نفسه أمام مهمة صعبة في مراجعة دروسه اليومية وحل الواجبات وتوزيع الوقت، كما أنه لا يجد من يُشعره بأهمية حصوله على حقه في التعليم، لا سيما، أن الخدمة التعليمية المقدمة من أغلب

المدارس الحكومية رديئة وغير متكاملة، مما يتوجب على الأسرة أن تقوم بواجبها في تكملة هذا النقص، كما أن عدم توفر الوقت الكافي لدى الأسرة المتعلمة، لا يساعد على اهتمام الأسرة بأبنائها ومساعدتهم في فهم دروسهم، والبقاء معهم ومتابعة أدائهم في المدرسة، وهذا ما يقلل من جودة تحصيلهم العلمي، بالإضافة إلى الاعتقاد بأن المدرسة قادرة على تعليم الطلاب بشكل متكامل، إلا أن المدرسة تعاني من ضعف تجويد التحصيل العلمي لدى الطلاب، لأسباب منها: ضعف مرتبات المدرسين وكثافة الطلاب واعتماد المناهج العملية على المعامل التي توجد في (8%) من مدارس اليمن الحكومية فقط، (العلي، 2016، 2).

ويستنتج الباحثان أن هناك عدد من المعوقات التي تواجه المؤسسات التربوية من القيام بأدوارها بالشكل المطلوب، منها: صعوبة عملية متابعة تعليم كل طالب على حدة، نظرا ازدحام الفصول الدراسية في المدارس الحكومية، وأن كثير من الأسر لا تدرك أهمية تعليم أبنائها، ولهذا انعكاس على ضعف ترسيخ ثقافة الحرص على التعليم واحترام المدرسة والمدرسين، وعلى شعور المدرسون بالإحباط مما يؤدي إلى اكتفاءهم بإلقاء الدروس وعدم اهتمامهم إن كان الطالب قد استوعبها أم لا، وفي حين أن أميّة الأبوين تعد أحد أهم الأسباب، إلا أنه في الوقت ذاته فإن المدرسة أيضاً لم تقم بإيجاد بدائل لمساعدة الطلاب ممن يعانون من هذه المشاكل، كما لا يستطيع الآباء المتعلمون في أحيان كثيرة فهم المناهج الدراسية والتعامل معها، لا سيما تلك التي بنيت على نظريات التعليم الحديثة.

واقع الحق في التعليم بالاتفاقيات والمواثيق الدولية:

نظراُ لأهمية تمكين جميع الناس لحصولهم على حقهم في التعليم، ولما له من دور هام في التنمية، وارتباطه الوثيق لحق الإنسان في التنمية، أعطته كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية اهتمامها وتركيزها على اتخاذ تدابير كفيلة بتطبيقه، لدوره في ضمان كرامة الإنسان وحريته وتفجير طاقاته الكامنة، نحو البناء والتنمية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار والتماسك الاجتماعي، لا سيّما وأنه من جهة حقٌ بذاته، ومن جهة أخرى حقٌ تمكيني لتطبيق الحقوق الأخرى، لذلك يتم في هذا الجزء من البحث تناول واستعراض نصوص المواثيق والصكوك الدولية التي تضمنت الحق في التعليم، على النحو الآتي:

تناول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، في المادة (26 (1))، التي تنص على:" **لكل شخص حقٌ في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًا. ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليمُ العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم.** ولكي يكون تجسيد الحصول على هذا الحق قائم على إعداد الإنسان الصالح، تتعزز بشخصيته واعماله قيم التنمية الإنسانية، " **يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الانسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين**

جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأن تقوم عملية تطبيق الحق في التعليم في الأساس على مراعاة واحترام حقوق الإنسان بوجه عام وحق الأسرة كمؤسسة تربوية أركانها الأساسية الوالدان، وذلك بأن يكون: **" للآباء على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم".**

وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965م، أشار نص المادة (5)، منها إلى: **حق كل إنسان بالتعليم.** في حين تنص المادة (13 (1))، من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966م على الآتي: **تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهى متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم،** وكذلك في المادة (13 (2)) التي تنص على: **"وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب: (أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميًا وإتاحته مجانًا للجميع. (ب) تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحًا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيًا بمجانية التعليم. (ج) جعل التعليم العالي متاحًا للجميع على قدم المساواة، تبعًا للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة، ولا سيما بالأخذ تدريجيًا بمجانية التعليم. (د) تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية. (هـ) العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس.**

وهناك من الدول التي تلحق بركب الأمم المتحدة حديثاً وتصبح طرفاً في مواثيقها وصكوكها، مما يتوجب عليها الإسراع في إحراز تقدم في تطبيق التزاماتها بردم فجوة تطبيق الحقوق لديها وبقية الدول الأطراف التي سبق لها إحرازها تقدم، حيث تنص المادة (14) من نفس العهد على: **"تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، لم تكن بعد وهي تصبح طرفًا فيه قد تمكنت من كفالة إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي في بلدها ذاته أو في أقاليم أخرى تحت ولايتها، بالقيام، في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانيته للجميع، خلال عدد معقول من السنين يحدد في الخطة"**، وبمعنى أدق، أنها تطالب الدول الأطراف التي مازالت أنظمتها التعليمية لم تعتمد الإلزامية والمجانية في التعليم الابتدائي، بسرعة تطبيق ذلك وفق خطة عمل تفصيلية.

كما أن التعليقان العامان رقم (11 و13) الخاصان بالحق في التعليم 1999م، أزالا الضبابية والغموض من أمام قصور بعض دول العالم في الإيفاء بالتزاماتها تجاه إحقاق الحق في التعليم الجيد،

وتوفيره لكافة شرائح المجتمع، وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وذلك بقيامهما بتوضيح عدد من المفاهيم التعليمية، وتفسير معانيها بشكل يزيد الاستفادة منها إلى الحد الأعلى، مثل مفاهيم الحق في التعليم، وأهداف التعليم وغاياته، والتطبيق التدريجي، والإلزامية، والمجانية، وإمكانية الالتحاق، وإمكانية القبول، وقابلية التكيف، والتفصيل في المقصود بالحق في التعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم التقني والمهني، والتعليم العالي، واستقلال المؤسسات التعليمية، ونظام التربية الأساسية، ومسألة المنح، والمساواة، وحرية التعليم، وعدم التمييز، والتوسع بمفهوم التزامات الدول تجاه الحق في التعليم. كما تطلب لجنة الحقوق الثقافية من الدول احترام الحرية الأكاديمية للعاملين والطلاب وهذا أمر حيوي للعملية التعليمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أيضا العقاب البدني في المدارس يتعارض مع مبدأ العهد الأساسي لكرامة الفرد.

وإضافةً على ذلك، تنص المادة (28) من اتفاقية حقوق الطفل 1989م على الآتي: حيث تنظر الاتفاقية إلى الحق في التعليم من الحقوق الهامة والرئيسة من خلال ضرورة أن يكون متاحا للجميع دون استثناء، **"حق التعليم، من خلال اعتراف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم على أساس تكافؤ الفرص"، ولتحقيق ذلك يجب عليها أن تقوم " بجعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع"**، وأن تعمل على التنوع في التعليم الثانوي وفق ميول وقدرات الطلبة وذلك من خلال قيامها **"بتشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها"**، وذلك لما لها من ارتباط وثيق بتحقيق تنمية شاملة للمجتمع من خلال تنوع وتعدد المهارات والقدرات المكتسبة حسب كل نوع من أنواع التعليم الثانوي (العام، الفني، المهني)، وبالتالي فإن ذلك التنوع له ارتباط باستكمال المراحل التعليمية لدورها في إعداد أفراد مؤهلين للمشاركة في مختلف مجالات التنمية الشاملة، مما يتوجب على الدول الأطراف **"جعل التعليم العالي متاحا للجميع على أساس القدرات"**، على أن توفر للجميع **"المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوافرة في متناول الجميع"**، حيث يتمكنوا من تحديد التخصصات والمجالات العلمية التي تتوافق مع رغباتهم وتتناسب مع ما يمتلكونه من قدرات تؤهلهم للالتحاق بركب التنمية وتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة وفق متغيرات العصر الراهن المتسم بالسرعة والتطور المعرفي والتكنولوجي المتسارع بانتظام، ولأجل ذلك عليها مراعاة ردم الفجوات المؤثرة في تمكين جميع أفراد المجتمع في حصولهم على حقهم في التعليم، وذلك "**باتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة**"، لما لذلك من أثر في حدوث هدر لموارد المجتمع البشرية والاقتصادية وانعكاساته على التنمية. ولكي تتمكن الدول الأطراف من تحقيق ذلك يتطلب منها القيام إعادة النظر في وضع الإدارة التعليمية لأنظمتها ومؤسساتها بحيث "**تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتماشى مع كرامة الطفل الإنسانية**"، بمعنى لا يمكن أن يتحقق الحق في التعليم في ظل أنظمة ومؤسسات تنتهك بقية الحقوق الأساسية، وبالتالي يجب توافق

إجراءات تحقيق حق التعليم مع ما تضمنته الاتفاقية من مبادئ ومرتكزات أساسية تتعلق بحفظ الكرامة الإنسانية عن تطبيق كافة الحقوق بما فيها الحق في التعليم" **ويتوافق مع اتفاقية حقوق الطفل**"، ولتأكيد أهمية تمكين الحصول على الحق في التعليم، دعت الاتفاقية إلى وجود تعاون بين دول العالم لتحقيقه، " **هذا مع تشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم، بهدف الإسهام في القضاء على الجهل والأمية في جميع أنحاء العالم**"، وان يتسم هذا التعاون بما يتوافق مع متطلبات العصر الراهن من معارف وتقنيات علمية، مع التركيز على احتياجات الدول النامية في تقديم أوجه المساندة والدعم لها، وذلك من خلال قيام الدول بتكوين علاقات تعاون تتمثل في "**تيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية، وإلى وسائل التعليم الحديثة مع مراعاة احتياجات البلدان النامية بصفة خاصة**". كما الاتفاقية لم تكتفي بتحقيق الحصول على الحق في التعليم، بل تعدى ذلك إلى المطالبة بربط هذا الحق بتحقيق أهدافه كشرط تحققه، وباعتباره حق من الحقوق، حيث نصت المادة (29) منها على: **أن يكون هدف التعليم كحق موجها نحو: تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها. وتنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتنمية احترام الطفل وذويه لهويتهم الثقافية ولغتهم وقيمهم الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل، والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته. وإعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين، والصداقة بين جميع الشعوب، والجماعات الإثنية والوطنية والدينية، والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين**. أي أنها ركزت على أن يقوم التعليم بدوره في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة بإعداد مواطنين صالحين وفق الهوية الثقافية لمجتمعاتهم، وأن يؤدي التعليم إلى تعزيز القيم الوطنية، وأن يؤدي الحق في التعليم إلى إعداد الطفل للمشاركة في تنمية مجتمعه من خلال استشعار المسؤولية تجاه مجتمع يسوده التفاهم والسلم والتسامح والعدالة الاجتماعية، وأن تكون غاياتها تحقيق تنمية مستدامة للمجتمع من خلال "تنمية احترام البيئة الطبيعية".

وتنص المادة (30) في اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1990م على أن: "**لكل طفل من أطفال العامل المهاجر الحق الأساسي في الحصول على التعليم على أساس المساواة في المعاملة مع رعايا الدولة المعنية. ولا يجوز رفض أو تقييد إمكانية الالتحاق بالمؤسسات الحكومية للتعليم قبل المدرسي أو بالمدارس بسبب الوضع غير النظامي من حيث الإقامة أو الاستخدام لأي من الأبوين، أو بسبب الوضع غير النظامي لإقامة الطفل في دولة العمل**". وكذلك الحال المادة (43) من نفس الاتفاقية التي تنص على التالي: "**يتمتع العمال المهاجرون بالمساواة في المعاملة مع رعايا دولة العمل فيما يتعلق بما يأتي: أ- إمكانية الوصول إلى المؤسسات والخدمات التعليمية، مع مراعاة متطلبات القبول وغيرها من أنظمة المؤسسات والخدمات المعنية**". أما المادة (45) من نفس الاتفاقية فتنص على اتفاقها مع ما نصت

عليه المادة (43) السابقة، من حقوق تعليمية لأفراد أسر العمال المهاجرين بصورة أوسع وصياغة للنصوص بشكل أكثر تفصيل لحقوقهم في الحصول على الخدمات التعليمية المختلفة.

وكما أن الاتفاقية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة 2006م في المادة (24 (1)) تضمنت حق المعاق في التعليم من منظور حقه كإنسان، حيث تنص على "**تسلّم الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم. ولإعمال هذا الحق دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص، تكفل الدول الأطراف نظامًا تعليميًا جامعًا على جميع المستويات وتعلمًا مدى الحياة**"، أما المادة (24 (2)) فنصت على حق المعاق في التمتع بالحق في التعليم بشكل أكثر دقة وتفصيل لنوعية الخدمات التعليمية التي تتناسب واحتياجاته الخاصة كإنسان معاق حيث تتساوى تلك الخدمات مع الآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه. في حين المادة (24 (4)) من نفس الاتفاقية تنص على توفير الضمانات لتطبيق هذا الحق، أما المادة (24 (5)) تنص: "**تكفل الدول الأطراف إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم العالي والتدريب المهني وتعليم الكبار والتعليم مدى الحياة دون تمييز وعلى قدم المساواة مع آخرين. وتحقيقًا لهذه الغاية، تكفل الدول الأطراف توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة**".

كما أن هناك عدد من الاتفاقيات الأخرى، تطرقت إلى الحق في التعليم، يتم استعراضها على النحو الآتي:

نصّت الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم 1960م في موادها المختلفة التي شددت على ضرورة القضاء على كافة أشكال التمييز في التعليم، سواء على صعيد التشريعات، أو السياسات، أو الممارسات، وتوافر حماية للأقليات بالتعليم المناسب لها. وعلى إزالة ومنع قيام أي تمييز بالمعنى المقصود في هذه الاتفاقية، حيث تنص المادة (3) على: **تتعهد الدول الأطراف فيها بما يلي: (أ) أن تلغى أية أحكام تشريعية أو تعليمات إدارية وتوقف العمل بأية إجراءات إدارية تنطوي على تمييز في التعليم. (ب) أن تضمن، بالتشريع عند الضرورة، عدم وجود أي تمييز في قبول التلاميذ بالمؤسسات التعليمية. (ج) ألا تسمح بأي اختلاف في معاملة المواطنين من جانب السلطات العامة، إلا على أساس الجدارة أو الحاجة، فيما يتعلق بفرض الرسوم المدرسية، أو بإعطاء المنح الدراسية أو غيرها من أشكال المعونة التي تقدم للتلاميذ، أو بإصدار التراخيص وتقديم التسهيلات اللازمة لمتابعة الدراسة في الخارج. (د) ألا تسمح في أي صورة من صور المعونة التي تمنحها السلطات العامة للمؤسسات التعليمية بفرض أية قيود أو إجراء أي تفضيل يكون أساسه الوحيد انتماء التلاميذ إلي جماعة معينة. (هـ) أن تتيح للأجانب المقيمين في أراضيها نفس فرص الالتحاق بالتعليم التي تتيحها لمواطنيها**. وفي مادتها (4) نصت على تعهد الدول لوضع وتطوير وتطبيق سياسات وطنية لدعم تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة في المعاملة بأمور التعليم، خاصة، مجانية والزامية التعليم الأساسي وإتاحة التعليم الثانوي للجميع، وكذلك اتاحة التعليم العالي وفق القدرات الفردية، مع الأخذ بجودة التعليم، إلى جانب إيلاء اهتمام خاص بالشخص الأمي

والذي لم يتم التعليم الأساسي بدعم مواصلتهم لتعليمهم. أما في المادة (5) من ذات الاتفاقية تناولت في نصها على التأكيد والتعزيز لما تضمنته المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948م، وإقليمياً، تنص المادة (17) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان 1981م على: (1) **حق التعليم مكفول للجميع. (2) لكل شخص الحق في الاشتراك بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع.** في حين تنص المادة (40 (4)) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004م، على أن توفر الدول الأطراف كل الخدمات التعليمية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات آخذة في الاعتبار أهمية الدمج في النظام التعليمي وأهمية التدريب والتأهيل المهني والإعداد لممارسة العمل وتوفير العمل المناسب في القطاع الحكومي أو الخاص. وفي المادة (41) من نفس الميثاق تنص على الآتي: **(1) محو الأمية التزام واجب على الدولة. ولكل شخص الحق في التعليم. (2) تضمن الدول الأطراف لمواطنيها مجانية التعليم على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزاميًا ومتاحًا بمختلف مراحله وأوضاعه للجميع من دون تمييز. (3) تضمن الدول الأطراف وضع الآليات الكفيلة بتحقيق التعلم المستمر مدى الحياة لكل المواطنين ووضع خطة وطنية لتعليم الكبار.**

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام 1981م، لا سيّما المادة (19 (د)) من الاعلان التي تبين أن لكل طفل على أبويه حق إحسان تربيته، وتعليمه، وتأديبه: استناداً لقوله تعالى: "**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا(24)**.(سورة الإسراء)، ولا يجوز تشغيل الأطفال في سن مبكرة، ولا تكليفهم بالأعمال المرهقة، أو تعوق نموهم أو تحول بينهم وبين حقهم في اللعب والتعلم. والفقرة (هـ) من نفس المادة (21)، التي تنص على ضرورة تلبية كافة متطلبات الأطفال بما في ذلك التعليم، إذا عجز والدا الطفل عن الوفاء بمسئوليتهما نحوه، انتقلت هذه المسئولية إلى المجتمع، وتكون نفقات الطفل في بيت مال المسلمين – الخزانة العامة للدولة- تطبيقاً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، فمن ترك دينا أو ضيعة فعلي، ومن ترك مالًا فلورثته. (رواه الشيخان وأبو داود والترمذي). كما أن المادة (21 (ب)) التي تنص على: أن التعليم حق للجميع، وطلب العلم واجب على الجميع ذكورًا وإناثًا على السواء، استناداً للحديث الشريف: **طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة** (رواه ابن ماجة). والتعليم حق لغير المتعلم على المتعلم: لقوله عز وجل: **وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ(187)** (سورة آل عمران)، وكذلك الفقرة (ج) من نفس المادة (21)، التي تقر على المجتمع أن يوفر لكل فرد فرصة متكافئة، ليتعلم ويستنير، استناداً للحديث الشريف: **من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين. وإنما أنا قاسم والله يعطي.** (رواه الشيخان). ولكل فرد أن يختار ما يلائم مواهبه وقدراته، تطبيقاً للحديث الشريف: **كل ميسر لما خلق له.** (رواه الشيخان وأبو داود والترمذي).

وتأسيسا على ما سبق يستنتج الباحثان، أن الاتفاقيات والصكوك الدولية اعتمدت في منطلقها التشريعي عند تناولها الحق في التعليم على القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي تناول الحق في التعليم بشكل متكامل، ومنحه الأهمية التي تليق به باعتباره حقا جوهرياً لا يمكن تطبيق بقية الحقوق الأخرى دونه، ولا يمكن التحرر وتنمية الإنسان إذا لم يوضع على قمة هرم الأولويات للدول، القائمة على تنمية الشخصية المتكاملة واحساسها بالكرامة واحترام حقوق الإنسان، ومع الأخذ بحساب جودة التعليم ومضامينه التي أوليت لها أهمية كبيرة، لتعزيز تطبيق الحق في التنمية، كحق أساسي يترجم الحق في الغايات السامية لحقوق الإنسان، لا تقل عن أهمية الحصول على حق التعليم، كما تناولته الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

واقع الحق في التعليم بالتشريعات الوطنية للجمهورية اليمنية:

تُعد التشريعات الوطنية (الدستور، والقوانين، اللوائح،...الخ)، الترجمة العملية والاجرائية لتنفيذ الاتفاقيات والمواثيق الدولية لتطبيق حق الإنسان في التعليم التي صادقت عليها الحكومة اليمنية، ويتطلب عليها الالتزام بأن تكون تشريعاتها الوطنية منسجمة ومتوائمة مع تلك الاتفاقيات والمواثيق المتضمنة في نصوصها حقوق للإنسان عامة والحق في التعليم خاصة.

ولذلك راعى المشرع اليمني أن تكون التشريعات اليمنية متوائمة مع الاتفاقيات الدولية، وتنسجم مع واقع المجتمع اليمني وتعاليم الدين الإسلامي، حيث أجريت تعديلات لبعض القوانين أيضا، ونص الدستور في المادة (6): **تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي الإنساني المعترف بها بصورة رسمية**، أي أن الدولة وضعت نفسها أمام الالتزام بالاتفاقيات الدولية والمصادقة عليها،(عبد الله، 2013، 3). وأن نظام التعليم في اليمن يستند على أسس ومبـــادئ دستـــورية وقانونيـــة واضحـــة وراسخة، حيث تناولت مادة (32) من الدستور: "**التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه يسهم المجتمع مع الدولة في توفيرها**"، إذ حدد الدستور مجموعة من الأسس ذات الصلة بالنظام التعليمي من حيث المضمون والأحقية وتوفير الخدمة التعليمية وإدارتها، حيث مثلت هذه الأسس قاعدة لبناء القوانين واللوائح والقرارات والسياسات والبرامج التربوية والتعليمية، كما توضحه المادة (54) من الدستور بأن: "**التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني، كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات**. ولأجل ذلك صدرت القوانين الوطنية أهمها: القانون العام للتربية والتعليم الذي أسس للنظام التعليمي، وقانون محو الأمية وتعليم الكبار الذي وضح كيفية التعامل مع الأمية كوجه آخر للنظام التعليمي، وقانون الطفل، وقانون حقوق المعاقين،(وزارة التربية والتعليم، 2002، 35).

وأشار قانون التربية والتعليم1992م، في المادة (9): "**تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم**"، وتضمنت المادة (8) من القانون: " **التعليم مجاني في كل مراحله تكفله الدولة وتحقق الدولة هذا المبدأ تدريجيا وفق خطة يقرها مجلس الوزراء**". ويتضح من ذلك تملص الدولة من التزامها في تحقيق مبدأ مجانية التعليم، وكلمة "تدريجيا" تحتاج لخطة لترجمتها وإن وجدت لا توجد الضمانات والقوة الملزمة المتصف بها القانون، ومما يعمق من اختلال تطبيق مبدأ المجانية في التعليم ما تضمنته المادة (67) من القانون: " **يسهم المجتمع تضامنيا مع الدولة في توفير إمكانات التعليم والبحث العلمي**" أي أن المجتمع ككل يجب أن يشارك في توفير الإمكانات المادية والمالية للتعليم، وهذا بحد ذاته يمثل إجحاف بحق شريحة الفقراء وذوي الدخل المحدود التي تعاني من ضيق في توفير لقمة العيش، ويجعلها ترفع شعار "**الرغيف أولاً، قبل التعليم**"، وبالتالي لا يساعد النظام التعليمي في اليمن من إيجاد جيل قادر على الإسهام في بناء مجتمع قوي وتحقيق تنمية مستدامة، في مخالفة صريحة لما تناولته المادة (15) من نفس القانون والتي نصت على أن: " **يهدف نظام التعليم إلى تحقيق تربية شاملة متجددة تسهم في تنمية الجوانب الروحية والخلقية والذهنية والجسمية لتكوين المواطن السوي المتكامل الشخصية وإكسابه القدرة على ما يلي: (أ) الإسهام في خلق المجتمع المتعلم المنتج وفي صنع التقدم الثقافي والتطور الاجتماعي والاقتصادي الشامل للإنسان والوطن**." كما أن تملص الدولة في الإيفاء بدورها والتزاماتها تجاه المجتمع الدولي في إحقاق الحق في التعليم، من خلال وجود مؤسسات تربوية قادرة على القيام بدورها تجاه جيل العولمة والتسارع العلمي والتكنولوجي، وتلبية طموح الطلب الاجتماعي واحتياجات سوق العمل، كما تشير إليه المادة (27) من القانون بأن: " **يهدف التعليم الجامعي إلى تحقيق التوازن في مجال الأطر المؤهلة بين الطلب الاجتماعي وحاجات التنمية وبشكل يمكن تلك الأطر من استيعاب التطورات العلمية والتقنية ومتابعة نتائج البحوث والإسهام في تطويرها وتكيفها لحاجات المجتمع**". في الوقت الذي ما زالت أساليب وطرق التدريس تسير مخالفة للأهداف المنشودة من التعليم في تنمية روح الابداع والابتكار وحل المشكلات وحب التعلم الذاتي لدى الطالب، وذلك من خلال استمرار اساليب التلقين والحفظ غير الهادف، ومازال المنهج الدراسي لا يتضمن المهارات الحياتية الأساسية لإعداد الفرد القادر على مواجهة مشكلات الحياة المختلفة، وبالإضافة إلى تناقض القانون فيما بين نصوصه التي تظهر في بعضها مواضع الغموض وعدم وضوح،

وجاء قانون حقوق الطفل2002م، الذي تناول الحق في التعليم، في مواده (82،83،84،85،86،87،88،89، 81) رغم حداثته مخيبا للآمال في معالجة جوانب القصور التي شابت القانون العام للتربية والتعليم1992م، حيث لم يتضمن نصوصا تضمن إلغاء مختلف أشكال التمييز في التعليم وخاصة بين الذكور والإناث في مختلف مراحل التعليم وفي جميع الاختصاصات، وكذلك بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وتقديم المساعدة المادية والغذائية وغيرها للأطفال الفقراء لضمان

إزالة الحواجز التي تحول دون استمرارهم في الدراسة. وعلى سبيل المثال لا الحصر فالمادة (81) تنص على: "**تكفل الدولة مجانية التعليم وفقا للقوانين النافذة**". ويقصد بالقانون النافذ " القانون الخاص" قانون التربية والتعليم1992م وبالتالي فإن قانون الطفل لم يأتي بجديد، في مسألة إحقاق مبدأ المجانية في التعليم، وهكذا. وكما أنه لم يشر إلى واجبات الدولة بتوفير عدد كاف من المدرسين وتحسين أدائهم بصورة دورية لمواكبة تطور مناهج التعليم وتوفير مزيد من المرافق والتسهيلات التعليمية. ولم يتضمن القانون أيضاً، نصوصا لخفض نسبة الالتحاق بالتعليم والتسرب المبكر منه، ولم يضع القانون معايير لجودة التعليم في المدارس بما يلبي التطورات العصرية وتنمية شخصية الطفل وتعريفه بحقوقه وتولي الاهتمام بكافة نواحي التعليم بما في ذلك التعليم المهني. ولم يتعامل القانون مع الحق في التعليم في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي (رياض الأطفال) كحق للطفل في إعداده للتعليم الأساسي وتنمية شخصيته باتجاه مواصلة التعليم، كما لم يتناول واجبات الدولة تجاه تبني الإجراءات التي تسهل وتشجع الأهالي على تسجيل أطفالهم في رياض الأطفال، وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني لفتح مزيد منها على مستوى الوطن. بالإضافة إلى إغفال القانون للعنف الممارس من قبل المعلم تجاه الأطفال الذي يتولى تعليمهم، باعتباره من بين أوجه العنف التي تشكل انتهاكا للحق في التعليم بالمدرسة، مهما كان مصدره، بما في ذلك العقاب الجسدي أو النفسي، ولم يتم تناول وجوب توافر آليات محددة وواضحة للإبلاغ والاشتكاء وإتاحتها للطفل ووالديه، بهدف تأمين التحقيق الفعلي في هذه الممارسات إن وجدت واتخاذ التدابير التأديبية المناسبة بحق مرتكبيها، ووضع عقوبات تجاه عدم التبليغ عنها من قبل العاملين في المدرسة، وفق الأضرار المترتبة عن كل فعل أحدث انتهاك لحق التعليم وبقية الحقوق.

وينطبق الحال أيضاً، في إغفال المشرع اليمني لحق المعاقين في تمكينهم في حصولهم على حقهم في التعليم، حيث تناول قانون رعاية وتأهيل المعاقين 1999م في المادة (3): "**يتمتع كل شخص معاق بممارسة كافة الحقوق التي يكفلها الدستور والقوانين النافذة الأخرى**". كما اكتفى بتناول حق المعاق في الاستفادة من خدمات مراكز التأهيل التي تنشئها الدولة، وهو بذلك أرجئ تحقيق الحق في التعليم واتاحته للجميع، بمن فيهم المعاقين للقانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992م.

وتأسيساً على ما سبق، يستنتج الباحثان، أن التشريعات الوطنية والقوانين النافذة، ظهر فيها جهود الدولة في إحداث موائمة بينها والاتفاقيات والصكوك الدولية في معظم نصوصها الشكلية، وأغفال التعامل معها كحقوق واجبة للجميع، كما لم تكن واضحة في تفصيل إجراءات تطبيقها في الواقع العملي بشكل يساعد على متابعة تنفيذها وتقييم آلياتها في التنفيذ، بالتالي يستقرئ الباحثان أن التشريعات بما شابها من تناقض فيما بينها، وفيما بين مواد القانون نفسه، لا تتوائم مع التطورات والمتغيرات الإقليمية والعالمية في مجال الحق في التعليم، وتبتعد عن ما يتطلع إليه المجتمع في تحقيق تنمية مستدامة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

لتحقيق الهدف الفرعي الثالث من أهداف هذا البحث، المتمثل في الإجابة على السؤال:

ما أثر تحقيق الحق في التعليم على التنمية؟

يُعد الحق في التعليم أحد اركان مثلث التنمية (التعليم، الصحة، الاقتصاد)، ويقاس التعليم بتطور مفاهيم التنمية جراء تنوع الممارسات والبرامج التنموية، وتعدد مقاييسها، وتم ربطها بالبيئة بحقوق الاجيال القادمة، وبالمحصلة النهائية باستدامة التنمية، وبهذا أضيف دور جديد للتعليم للحفاظ على البيئة وعلى الموارد الطبيعية.

إذ يُعد اطلاق الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015م لخطة التنمية المستدامة 2030م، والتي تتضمن (17) هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و(196) غاية مرتبطة بها، ومن خلال الهدف الرابع منها، فإن ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة يُعد أحد أهداف التنمية المستدامة، ويسعى لتوفير فرص متساوية للحصول على التدريب المهني وتكون في متناول الجميع، والقضاء على الفوارق في اتاحة التعليم بسبب الجنس أو الثروة، وتحقيق حصول الجميع على تعليم عالي الجودة، كون التعليم هو أحد أكثر الوسائل قوة وثباتا لتحقيق التنمية المستدامة.

وأرست القواعد الدولية نظاما لمتابعة أثر حقوق الإنسان على التنمية وبالعكس، بإشراك أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقييمها ورصدها، ومساعدة البلدان في ترجمة الأهداف العالمية إلى سياسات وطنية، ومطالبة الدول بتقديم تقارير عن ذلك الى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، وكذلك طالبت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو بأن تقدم تقارير حول أثر برامجها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقع في نطاق اختصاصاتها، (مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، 2008، 1)، ويؤكد المدير العام لليونسكو على القدرة التحويلية للتعليم التي تجعل منه قوة تحقق الاستدامة في جميع اعمال التنمية، وشدد على أن خطة التنمية في المستقبل يجب أن تبدأ من الإنصاف كي تضمن أن يتمكن الجميع من إعمال الحق في التعليم والتدريب وفرص التعلم.(الأمم المتحدة، 2013، 23)،

كما يسهم التعليم في تماسك النسيج الاجتماعي، ولن يكون بإمكان دولة تتزايد فيها الفجوة بين الأغنياء والفقراء أن تقيم نظاماً سياسياً مستقراً، فالتفاوت الطبقي يمثل خطراً على الأمن والسلام في الشوارع، ويدعو الفقراء إلى التحول للعنف كما حدث في كثير من الدول النامية، خصوصاً أن العولمة وانفتاح الاقتصادات الوطنية على بعضها سيزيد من الحساسيات بين زيادة الدخول وتفاقم اللامساواة، ولن يكون بمقدور اقتصاد السوق أن يعالج هذه المشكلة خصوصاً أنه سيكون من الصعب على ذوي المهارات المنخفضة الانضمام إلى ميدان السباق الاقتصادي (المصبح، 2006، 72).

وينظر إلى دور التعليم في عملية التنمية الشاملة للأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري كعنصر من عناصر الإنتاج بل أكثر هذه العناصر أهمية في الوقت الراهن، والعائد من التعليم على الفرد ومساهمة التعليم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة وكذلك من الأدوار التي تطالب بها التربية دراسة أسباب القصور في تحقيق أهداف التنمية الشاملة وإعادة تقييم النظم التعليمية لتحسين نوعية التعليم وكفاءته لمسايرة متطلبات العصر ومواجهة متطلبات التنمية، ودراسة الإهدار التربوي باعتبار أن التعليم عملية استثمار في رأس المال البشري ينتج عنها عائد على الفرد والمجتمع كأي مشروع استثماري ويقصد برأس المال البشري رصيد الدولة من المهارات والكفاءات التي اكتسبها الأفراد نتيجة للتعليم والتدريب، ورأس المال البشري هو العنصر الرئيسي المسئول عن معدلات النمو الاقتصادي لاسيما في الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية ورأس المال المادي، وإليه يعزى أكثر من نصف معدلات النمو في اليابان والنمور الأسيوية(إسماعيل، 1996 ،42)، أن التعليم يتمثل في كل الجهود المبذولة من جانب المجتمع بمؤسساته المختلفة ذات العلاقة، كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام ..الخ، والتي تتولى تنشئة التلاميذ وتطبعهم وتوجههم سواء بجهود مقصودة أو غير مقصودة وذلك في ضوء أهداف المجتمع.(الحضرمي، 2018، 45).

وتأسيسا على ما سبق، واطلاع الباحثان على الأدب النظري والمصادر العلمية والدراسات، يرى الباحثان أن العلاقة بين الحق في التعليم والحق في التنمية تمثل علاقة جدلية، فكل منها يؤثر في الآخر، ويمكن تمثيلها بدور التعليم في تحقيق التنمية، الذي يمكن إيجازه على النحو الآتي: إيجاد قاعدة اجتماعية متعلمة تستطيع التعامل مع معطيات التنمية وتتكيف مع متطلباتها، والمساهمة في تعديل أنماط السلوك والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع، وكذلك تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل وتزويدها بالمعارف والمهارات التي تهيئها للتعايش بنجاح مع خصائص العصر التقني، والاسهام بنصيب وافر في زيادة إنتاجية القوة العاملة ويحسن من مستوى الدخل، ويعد أداة فعالة في القضاء على كثير من العادات والتقاليد التي تعيق عملية التنمية، والاسهام بنصيب وافر في زيادة إنتاجية القوة العاملة ويحسن من مستوى الدخل ويرفع مستوى الصحة ويزيد من الإمكانيات التعليمية للأجيال القادمة، وللتعليم دور مهم في إزالة الفقر وزيادة فرص العمل للمواطنين.

ثالثاً: منهج البحث وإجراءاته:

- **منهج البحث وعينته:** اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي الوثائقي التحليلي المسحي: لمعرفة وتشخيص وتحليل موافقة الخبراء المشاركين في البحث حول دور ومسئوليات المؤسسات التربوية اليمنية التي ينبغي عليها القيام بها في تطبيق الحق في التعليم، وكذلك وصف وتحليل الخلفية النظرية للبحث. والمنهج الوصفي الوثائقي: لوصف وتحليل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية المتضمنة الحق في التعليم، وعرض واقع تطبيقها، ونظراً لخصوصية البحث وأهدافه المستقبلية، فإن مجتمع

وعينة البحث تألفت من مجموعة من الخبراء المشاركين من الأكاديميين في عدد من الجامعات اليمنية، تم اختيارهم بطريقة قصدية، وموافقتهم على المشاركة والاستمرار عبر جولات دلفي المعدل، حيث بلغ عددهم (50) خبيراً.

- **متغيرات البحث:** تناول البحث المتغيرات البحثية الآتية: المتغير المستقل: الأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية لتطبيق الحق في التعليم. والمتغير التابع: نتائج مستوى تطبيق الحق في التعليم بالمؤسسات التربوية اليمنية وفق التشريعات والاتفاقيات الدولية.
- **أدوات البحث:** في ضوء أهداف البحث وطبيعته المستقبلية تم بناء أداة علمية للبحث تمثلت باستبانة تهدف إلى معرفة درجة موافقة الخبراء المشاركين في البحث على الأدوار التي ينبغي على المؤسسات التربوية اليمنية القيام بها في تطبيق الحق في التعليم وفق التشريعات والاتفاقيات الدولية، وتم تصميم مقياس رباعي لقياس مستوى موافقة الخبراء المشاركين لكل دور، اذ إن التدرج الرباعي يسمح للمستجيب بالإجابة على نحو مرن ومريح، وقد تمثل مدى المقياس الرباعي بالأرقام (1، 2، 3، 4) على التوالي.

- **الخصائص السيكومترية[1] لأداة البحث:**

- **الصدق الظاهري:** بعد أن تم الانتهاء من إعداد أداة البحث بصورتها الأولية، تم القيام باختيار لجنة من الخبراء المتخصصين بهدف الحكم على صدق أداة البحث الظاهري، والمكونة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية والعاملين في المؤسسات والمنظمات المعنية بحقوق الطفل الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية بلغ عددهم (14) خبيرا ، تم اعتماد نسبة الاتفاق (80%) معيارا لاعتماد الفقرة بحيث تعتمد كل فقرة تحصل على نسبة الاتفاق المحددة وحذف الفقرة التي تحصل على أقل من النسبة المحددة، تم عرض أداة البحث على الخبراء المحكمين عبر توصيلها إليهم فرادى، وطلب منهم ابداء آرائهم فيما تضمنته الاستبانة من فقرات، وبما يرونه مناسباً ويخدم أهداف البحث، وبعد قيام الباحثان بجمع الاستبيان من الأساتذة المحكمين، قاما بالاطلاع على الملاحظات، ومن ثم عمل التصويبات والتعديلات اللازمة، وبلغ عدد الفقرات المعتمدة في صورتها النهائية (19) فقرة.
- **ثبات أداة البحث:** نظراً لأهمية الثبات في الأداة في أي دراسة، فإن الباحثان قاما باستخراج ثبات الأداة بإيجاد معامل الثبات للاتساق الداخلي بين فقرات المجالات كل على حدة باستخدام معادلة

[1] هي عبارة عن خصائص مهمة ينبغي أن تتوفر في أي أداة قياس، سوءا كانت إختبارات الشخصية ،أوإختبارات تحصيلية ...الخ، أو غيرها من الاختبارات حتى تصبح صالحة للتطبيق في بيئة البحث ،أي يمكن الإعتماد عليها لأخذ مجموعة من القرارات، لأنه بدون وجود هذه الخصائص لا يمكن الوثوق بقدرة الأداة على قياس ما أعدت لقياسه ،ولا يمكن اعتبار النتائج المتحصل عليها عند استخدامها لقياس السمات المختلفة على درجة عالية من الدقة والموضوعية، وتتمثل تلك الخصائص بالصدق والثبات.

ألفاكرونباخ (Cronbach-α)، وتمثلت درجة معامل الثبات للاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة بـ (0،72) للأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية لتطبيق الحق في التعليم، وفي ضوء قيمة الثبات الموضحة أعلاه، تعد مؤشرا قويا على موضوعية المقياس، مما يجعل منها أداة صالحة لقياس ما وضعت لأجله.

إجراءات التطبيق الميداني للبحث: نظراً لخصوصية وطبيعة البحث وأهدافه ومتغيراته، استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، الإصدار (23)، والأساليب الإحصائية المتمثلة بالمتوسطات الحسابية: لمعرفة متوسط الاستجابات حول درجة موافقة الخبراء المشاركين على كل فقرة. والنسب المئوية: لمعرفة نسب موافقة الخبراء على كل فقرة من فقرات أداة البحث، ثم القيام بالعديد من الإجراءات الميدانية لتنفيذ هدف البحث على الخبراء المشاركين وفق جولات أسلوب دلفي المعدل من خلال جولتين شارك فيها جميع الخبراء وعددهم(50) خبيرا، حيث تم شرح الهدف من البحث وأسلوبه البحثي، وطلب منهم إبداء درجة موافقتهم فيما عرض عليهم من فقرات لتطبيق الحق في التعليم في المؤسسات التربوية (الأسرة – المدرسة – الإعلام)، واتباع التغذية الراجعة التي شملت إجابات كل خبير على حدة وإجابات جميع الخبراء المشاركين على كل فقرة، ثم قام الباحث بجمع الأداة بعد الإجابة عليها من قبل(عينة البحث) الخبراء المشاركين في الجولة الأولى، وتأكيدها من خلال الجولة الثانية ضمن الفترة الزمنية المحددة للجولتين، ومن ثم القيام بتفريغ إجاباتهم وفق جداول خاصة بذلك، ومن ثم تحليلها إحصائياً، وتحليل بيانات الجولتين الأولى والثانية بهدف معرفة مستوى موافقة الخبراء المشاركين على الفقرات المحددة في الأداة في ضوء نسبة الاتفاق المعتمدة في أسلوب دلفي المعدل والمحددة بـ (68%)، وعليه فقد بينت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الجولتين الأولى والثانية بأن درجة الموافقة لأفراد عينة البحث وفقاً لإجاباتهم عن كل فقرة في الاستبانة قد تراوحت ما بين (91 % – 100 %) وهي نسبة موافقة مرتفعة جداً، واعتماد جميع الفقرات المحددة في أداة البحث.

رابعاً: النتائج وتفسيرها:

الأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية اليمنية لتفعيل الحق في التعليم:

بناءً على النتائج الميدانية لاستجابات الخبراء نحو الأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية اليمنية (الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام)، لتفعيل الحق في التعليم التي نصت عليه التشريعات والاتفاقيات الدولية، والتي تم التوصل إليها لكي تتمكن المؤسسات التربوية من تضمينها في الخطط والبرامج التي ينبغي أن تقوم بها، وبما يؤدي إلى القيام بالأدوار الإدارية والفنية، وتحقيق هدف البحث الفرعي الرابع المتمثل بالسؤال:

ما الأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية اليمنية لتفعيل الحق في التعليم التي نصت عليه الاتفاقيات الدولية؟

ولمعرفة ذلك قام الباحثان بالعديد من الإجراءات والتوصـــــــــل إلى العديد من الأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية اليمنية، التي تم استخلاصها من آراء الخبراء المشاركين، كما يوضحها الجدول رقم (1)، على النحو الآتي:

جدول (1)

المتوسطات الحسابية ونسب الموافقة لاستجابات الخبراء المشاركين لتفعيل الحق في التعليم في المؤسسات التربوية اليمنية

الترتيب بحسب		الدور المتوقع	المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة	مستوى الموافقة
الاداة	النتائج				
1	4	تنمية الشخصية الإنسانية لدى المتعلم وقدراتها العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها.	3،96	99،00	مرتفعة جداً
2	1	حصول الجميع على التعليم دون تمييز.	4،00	100	مرتفعة جداً
3	1	تحقيق مبدأ إلزامية التعليم الأساسي للجميع.	4،00	100	مرتفعة جداً
4	1	توفير التعليم المجاني للجميع.	4،00	100	مرتفعة جداً
5	2	توفير برامج تعالج الرسوب في التعليم.	3،98	99،50	مرتفعة جداً
6	4	تهيئة البيئة الصديقة المشجعة للاستمرار بالتعليم.	3،96	99،00	مرتفعة جداً
7	5	احترام إدارة المدرسة للحق في التعليم الجيد.	3،94	98،50	مرتفعة جداً
8	1	تنفيذ برامج تعالج ظاهرة أمية الطفل المتجاوز سن الالتحاق بالتعليم.	4،00	100	مرتفعة جداً
9	6	توفير التقنيات والوسائل التعليمية المناسبة لميول وقدرات المتعلم.	3.92	98،00	مرتفعة جداً
10	5	تنفيذ أنشطة تعليمية تتوافق مع قدرات المتعلم.	3،94	98،50	مرتفعة جداً
11	5	تشجيع المشاركة في الأندية الثقافية والاجتماعية.	3،94	98،50	مرتفعة جداً
12	2	تنمية قدرات المتعلم في اختياره لتعليمه العالي المناسب لميوله وكفاءته.	3،98	99،50	مرتفعة جداً
13	3	توجيه الطفل لاستثماره طاقاته الإبداعية لمشاركة فاعلة نحو تنمية المجتمع.	3،98	99،49	مرتفعة جداً
14	2	تشجيع إنجازات الطفل العلمية والابتكارية.	3،98	99،50	مرتفعة جداً
15	2	تمتع الطفل في المشاركة بالأنشطة التعليمية.	3،98	99،50	مرتفعة جداً

16	4	توفير وسائل الإبلاغ والشكاوى حول العنف ضد الطفل.	3،96	99،00	مرتفعة جداً
17	4	تنمية التفكير الإنساني لدى الطفل نحو احترام حقوق الإنسان.	3،96	99،00	مرتفعة جداً
18	4	توفير التعليم المناسب لقدرات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.	3،96	99،00	مرتفعة جداً
19	4	توفير بدائل تربوية للعقوبات البدنية تجاه الطفل.	3،96	99،00	مرتفعة جداً
		متوسط إجمالي الاستبانة	3،97	99،21	مرتفعة جدا

يتضح من الجدول رقم (1) ما يأتي:

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن جميع فقرات الاستبانة، المتمثلة بالأدوار المتوقعة لتطبيق الحق في التعليم بالمؤسسات التربوية اليمنية قد حصلت على متوسط حسابي (3.97)، وبنسبة مئوية(98.21 %)، وهي قيمة تشير إلى أن درجة موافقة عينة الخبراء كانت مرتفعة جداً، متجاوزة الدرجة المعيارية المعتمدة لنسبة القبول وفقاً لأسلوب دلفي المعدل، والمحددة بـ(68%)، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الخبراء أجمعوا بأن تطبيق الحق في التعليم يحتل درجة عالية من الأهمية، وهذا يعبر عن دلالة واضحة على أن تمكين أفراد المجتمع في حصولهم على حقهم في التعليم واستثماره طاقاتهم نحو تنمية المجتمع، فالتعليم يعتبر من الحقوق الثقافية والاجتماعية أيضا، كونه يمثل ركيزة هامة وأساسية في بناء الأوطان وخط دفاعها الأول وأمنها القومي، وحصول الجميع على التعليم المجاني والإلزامي وذي نوعية جيدة يساعد في فهم الواقع ومحيطه الاجتماعي، ويؤدي من خلال التعليم إلى معرفة القيم الأخلاقية وآداب التعامل مع الآخرين والسلوكيات والممارسات الصحية السليمة.
- أن الفقرات(2، 3، 4، 8): حصول الجميع على التعليم دون تمييز، تحقيق مبدأ إلزامية التعليم الأساسي للجميع، توفير التعليم المجاني للجميع، تنفيذ برامج تعالج ظاهرة أمية الطفل المتجاوز سن الالتحاق بالتعليم)، قد احتلت المرتبة الأولى من بين فقرات الاستبانة، إذ حصلت على متوسط حسابي (3،98)، وبنسبة مئوية (99.50%)، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن درجة الاتفاق لدى الأساتذة الخبراء المشاركين أفراد عينة البحث كانت مرتفعة جداً، تجاه درجة أهمية ما ينبغي القيام به لتطبيق الحق في التعليم، وتنطلق من إيمانهم بأهمية الحصول على التعليم المجاني دون تمييز ويقصد به أن تتوافر للطفل المنتمي لأسرة فقيرة القرطاسية والمستلزمات الدراسية، بحصول والديه على المساعدة المادية للإيفاء بتوفيرها، فإذا توافر التعليم المجاني للجميع وتم تطبيق مبدأ إلزامية التعليم وفقاً للتشريعات والقوانين النافذة، لكل من الأسرة والمدرسة على السواء بإلزامهما بتوفير وتهيئة حصول الأطفال ذكوراً وإناثاً في سن التعليم، وإتاحة الفرص أمامهم للالتحاق بالتعليم وضمان استمرارهم فيه حتى إكمالهم للمرحلة الأساسية على الأقل، وهذا يتوافق مع دراسة (خان) بأن واقع المجتمع

اليمني يشير الى وجود التمييز في التعليم، ويكون على أساس ما يلي: المستوى الاقتصادي للأسرة، وما يقدم لإدارة المدرسة والمدرسين من دعم مالي، وكذلك القرابة للمدرسين / أبناء المدرسين، كما يكون التمييز سبباً في تسرب عدد من الأطفال من الدراسة، والخروج أثناء الدوام الدراسي إلى الشوارع، ومن أشكال التمييز فيكون منها: كسياسات، أو كممارسات أيضاً، ويزيد تعميق ذلك عدم وجود سياسات تربوية خاصة بالتربية الشاملة بشكلها الواسع أو بحق التعليم الجيد للجميع. كما يرى الباحثان، أن آراء الخبراء لم تغفل أهمية توافر برامج لمحو الأمية لدى الأطفال المتأخرين في الالتحاق بالتعليم ممن هم في سن التعليم، مما يساعد في تحقيق أهداف التعليم في المجتمع بتحصينه من التأثيرات السلبية للأمية ويحدث فيه التطور المنشود، وبالتالي فإن المجتمع الذي يمتلك جيل من النشء والشباب مسلح بالعلم والمعرفة سيكون مستقبله أكثر إشراقاً ونماءً ويتعزز فيه قيم التعايش والتسامح والإخاء بين أفراد المجتمع ككل، ويتمتع بتنمية مستدامة لامتلاكه موارد بشرية مؤهلة قادرة على مواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي، بينما حصلت الفقرة (9): (توفير التقنيات والوسائل التعليمية المناسبة لميول وقدرات المتعلم)، على المرتبة السادسة والأخيرة من بين الفقرات التي شملتها الاستبانة، إذ حصلت على متوسط حسابي (3.92)، وبنسبة موافقة (98%)، حيث تشير هذه القيمة إلى توافق الخبراء بدرجة كبيرة حول تقديرهم لأهمية توفير التقنيات والوسائل التعليمية المناسبة لميول وقدرات المتعلم، كما أن النتائج المشار إليها سابقا وهي في مجموعها تشير إلى درجة أهمية الأدوار المتوقعة لتطبيق الحق في التعليم التي ينبغي على المؤسسات التربوية القيام بترجمتها على الواقع العملي، وقد حصلت جميعها على معدلات عالية من قيم المتوسطات الحسابية والنسب المئوية وهو ما يعبر أيضا عن مستوى الاتفاق العالي بين الأساتذة الخبراء المستجيبين أفراد عينة البحث، وبالتعليم ذي النوعية الجيدة تزيد فرص العمل وتنخفض نسب البطالة وترتفع مؤشرات الاقتصاد الوطني، وبالتعليم يتم التعرف على مصادر المخاطر المهددة للحياة وطرق الحد من آثارها والتخلص منها كالأمراض والأوبئة وغيرها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال مواكبة التعليم لمتطلبات العصر ومتغيراته المتصفة بالدقة والسرعة والتجدُد، وأن يكون التعليم قائم النهج التكاملي للحقوق بمعنى أن يكون التعليم قائما على تحقيق بقية حقوق الإنسان منها الحق في التنمية.

النتائج العامة:

في ضوء ما تم استعراضه ومناقشته من النتائج، توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تمخضت عنها عملية التحليل الإحصائي لإجابات الخبراء عينة هذا البحث التي اتصفت بالإجماع والاتفاق بدرجة مرتفعة جداً، تتلخص بالآتي:

- حصلت درجة الأهمية للأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية اليمنية لتفعيل الحق في التعليم والمتمثلة بفقرات الاستبانة درجة مرتفعة جداً من الأهمية.
- التأكيد على أهمية تفعيل الحق في التعليم كحق أساسي ومحوري، نظراً لتزايد أعداد الأطفال الذين تعرضوا لانتهاك حقوقهم وحرمانهم من حقهم في التعليم وتوسع رقعة انتشار الأمية بين أوساط الأطفال غير الملتحقين / المتأخرين في الالتحاق بالتعليم خاصة في الوقت الراهن والظروف الصعبة التي تمر بها اليمن.
- تعزيز الثقة والاطمئنان لدى الباحث في اقتراح الأدوار المتوقعة للمؤسسات التربوية اليمنية لتفعيل الحق في التعليم، والمتمثلة بمجالات الاستبانة، والتي تجعل منها أطر مرجعية ومرتكزات أساسية في اقتراح الأدوار.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج حول الأدوار المتوقعة لتفعيل الحق في التعليم بالمؤسسات التربوية اليمنية وفي ضوء التشريعات والاتفاقيات الدولية، فإن الباحثين يوصيان القيادات عن المؤسسات التربوية والمجتمعية اليمنية بما يأتي:

1. ضرورة وجود أدوار واضحة ومحددة ينبغي على المؤسسات التربوية القيام بها لتفعيل الحق في التعليم، وأثره على تحقيق التنمية المستدامة.
2. أهمية تحسين واقع الحق في التعليم في التشريعات الوطنية، من خلال توحيد نصوص القوانين النافذة لتفعيل هذا الحق، بتأكيد العمل بمبدأي المجانية والإلزامية،
3. ضرورة إجراء تعديل في التشريعات الوطنية لكي تتلاءم مع التطورات والمتغيرات الإقليمية والعالمية.
4. ضرورة توطيد حقوق الانسان في أدوار المؤسسات التربوية الهادفة الى تكوين الشخصية الإنسانية وتنمية احساسها بكرامتها لاضطلاعها بدور نافع في المجتمع لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.
5. أن تتوافر القناعة لدى قيادات ومسؤولي المؤسسات التربوية اليمنية بأهمية تفعيل الحق في التعليم لجميع افراد المجتمع، باعتباره حق من حقوق الإنسان لتوصل إلى رؤية مشتركة لدور المؤسسات التربوية اليمنية الحكومية وغير الحكومية، فيما يخص تفعيل الحق في التعليم.

المقترحات:

في ضوء ما سبق يقترح الباحثان إجراء الدراسات والبحوث العلمية الآتية:

1) إجراء دراسة علمية تهدف إلى معرفة علاقة التسرب من المدارس وأثره على التنمية المستدامة.
2) إجراء دراسة تهدف إلى تقييم أثر التشريعات الوطنية في تطبيق الحق في التعليم في الواقع اليمني.
3) إجراء دراســـــة علمية لتحديد أدوار منظمات المجتمع المدني لتفعيل الحق في التعليم في الجمهورية اليمنية.

قائمة المراجع:

- **القرآن الكريم.**
- **السنة النبوية.**
- أبو مغلي، سميح وآخرون.(2002). **التنشئة الاجتماعية للطفل**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- أحمد, أحمد إبراهيم.(2003).**الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة**, ط1, مكتبة المعارف الحديثة, الإسكندرية، مصر.
- إسحاق وعثمان,(2012).**الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة تجنيد الأطفال**. دار الحكمة للطباعة والنشر, صنعاء, اليمن.
- إسماعيل, رابحي وأم الخير, بدوي وسميرة, نجن وزهاني, رجاء.(2014).**الإعلام التربوي**, جامعة بسكرة, الجزائر, ص134.
- امبابي, على.(2001).**الإعلام التربوي المقروء**, العلم والإيمان للنشر والتوزيع, عمان الأردن.
- التل, سعيد وآخرون.(1992).**المرجع في مبادئ التربية**, دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان, الأردن.
- جامعة الدول العربية، إدارة الطفولة.(1983).**ميثاق حقوق الطفل العربي.**
- جبارة, عطية جبارة.(1996).**الإعلام والعلاقات الإنسانية**, دراسة في علم اجتماع الإعلام. منشورات جامعة قاريونس, بنغازي, ليبيا.
- الجباري, خالد محمد.(2007).**واقع حقوق الطفل في كتب التربية الاجتماعية والوطنية لمرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية**, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة اللبنانية, بيروت, لبنان.
- حسن, كريمة مرشد.(2006).**حقوق الطفل بين المواثيق الدولية والتشريعات العربية وإشكاليات تنفيذها**, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق, جامعة عدن, اليمن.
- الحضرمي، فضل قاسم.(2018)،تصور مقترح لآليات تطبيق حقوق الطفل بالمؤسسات التربوية اليمنية في ضوء التشريعات والاتفاقيات الدولية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة إب.
- الحليبي, أحمد بن عبد العزيز.(1425). **حماية الإسلام للطفل من الإساءة والإهمال**، جامعة الملك فيصل, الرياض.
- حُمد, نورية علي.(2009). حماية الطفولة :قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون واليمن, **سلسلة الدراسات الاجتماعية, العدد(58), ط(1)**, المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون, البحرين.
- خان, حسن قاسم.(2009). **جودة واقع متطلبات المنهج الدراسي على أساس منهجية حقوق الطفل**, هيئة التنسيق للمنظمات غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل, صنعاء, اليمن.

- الخفاجي, أنعام مهدي.(2014).حق الطفل في التعليم / دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية وبعض التشريعات العراقية المعاصرة, **مجلة جامعة بابل, المجلد(22), العدد(2)**, العراق.
- السواري, أحمد محمد.(2013).**الحماية القانونية لحقوق الطفل ودور الإعلام في معالجة قضاياها(دراسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريعات اليمنية)**, أطروحة دكتوراة غير منشورة, كلية الحقوق, جامعة القاهرة, مصر.
- عامر، طارق عبد الرؤوف.(2008).**أصول التربية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.** ط1 ، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- عبد الله، كمال.(2002). **مدخل إلى علوم التربية.** ط1 ، دار الشروق للطباعة والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية .
- عبدالله, زيد حنش: المبادئ القانونية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية في تشريعات الأسرة والطفل, **المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية** (24- 26/ 9/ 2013), الدوحة, قطر.
- علي, علي سعيد محمد.(2006).**حقوق الطفل في القانون المالديفي**, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الإنسانية, الجامعة الإسلامية العالمية, ماليزيا.
- قطب، سيد.(1980).**خصائص التصور الإسلامي ومقوماته.** ط1 ، دار المناهج، عمان، الأردن .
- قناوي، هدى.(1991).**الطفل تنشئته وحاجاته.** مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، مصر.
- محمد, أحمد آدم أحمد.(2013).**واقع الإعلام التربوي في المرحلة الثانوية من منظور المعلمين والطلاب بالسودان**, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, ص5.
- محمد, عبد الجواد محمد.(ب-ت).**حماية الأمومة والطفولة**, منشأة المعارف, الإسكندرية, مصر.
- المصباح، عامر.(2003).**التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية.** ط1 ، دار الأمة للطباعة، الجزائر.
- مطر, عاطف.(2003).**دور التلفزيون في تشكيل الوعي الاجتماعي لطلاب الجامعات.** رسالة ماجستير غير منشورة, معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, مصر .
- منظمة الأمم المتحدة, مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.(2018).**خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن.**
- منظمة الأمم المتحدة.(ب-ت).الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. **صحيفة الوقائع, العدد(15)**, ط1.
- منظمة الأمم المتحدة.(2012).**تقرير مكتب المفوض السامي(حقوق الإنسان)**. نيويورك.
- منظمة الأمم المتحدة.(2013).تقرير إعمال الحق في التنمية.
- منظمة الأمم المتحدة, إدارة شئون الإعلام.(بدون).**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** 1948م.

- منظمة الأمم المتحدة, إدارة شئون الإعلام.(بدون).**اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز العنصري** 1965م.
- منظمة الأمم المتحدة, إدارة شئون الإعلام.(بدون).**الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان** 1981م.
- منظمة الأمم المتحدة, إدارة شئون الإعلام.(بدون).**اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم** 1990م.
- منظمة الأمم المتحدة, إدارة شئون الإعلام.(بدون).**التعليق الخاص حول الحق في التعليم** 1999م، رقم(13).
- منظمة الأمم المتحدة, إدارة شئون الإعلام.(بدون).**التعليق الخاص حول الحق في التعليم** 1999م، رقم(14).
- المجلس الإسلامي، (بدون). **البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام** 1981م.
- منظمة الأمم المتحدة, مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.(2016).**نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية.** تقرير منشور على الموقع www.unocha.org، اليمن.
- منظمة اليونيسيف.(1998).**اتفاقية حقوق الطفل الدولية**. الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء.
- منظمة اليونيسف.(2007). **دليل المدارس الصديقة للطفل.**
- منظمة اليونيسف.(2013).**أوضاع الأطفال في اليمن.** تقرير منشور.
- منظمة اليونيسف.(2016). **العمل الإنساني من أجل الأطفال**. تقرير منشور.
- منظمة اليونيسف.(2017).**أطفال اليمن- السقوط في دائرة النسيان.** تقرير منشور.
- منظمة اليونيسف, مجموعة التعليم.(2017).**أرقام ومؤشرات حول التعليم في اليمن.**
- منظمة اليونيسف.(2018).مولود في زمن الحرب 1000يوم من الطفولة المفقودة, **سلسلة أطفال تحت النار**, اليمن.
- منظمة اليونيسكو.(ب-ت).اتفاقية مكافحة كافة اشكال التمييز في مجال التعليم.
- ناصر، إبراهيم.(1409). **أسس التربية**. ط2، دار عمار، عمان، الأردن.
- النجيحي، محمد لبيب.(1981).**دور التربية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.** ط1، دار النهضة، بيروت، لبنان.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي.(2018).المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن, **نشرة فصلية, العدد (34).**
- وزارة التربية والتعليم.(2016).انتهاك العدوان لحقوق الطفل في المجال التربوي والتعليمي, **المؤتمر التقييمي الخامس للمنظمات الأهلية والجهات العاملة في مجال حقوق الطفل**, هيئة تنسيق منظمات حقوق الطفل, صنعاء.
- وزارة التربية والتعليم.(2013).**تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع.**

- وزارة الشـئون القانونية.(1992).القانون العام للتربية والتعليم رقم(45), **الجريدة الرسمية ملحق العدد (24).**
- وزارة الشـئون القانونية.(1996).قانون صـندوق رعاية النشء والشـباب والرياضـة رقم (45). **الجريدة الرسمية.**
- وزارة الشئون القانونية.(1998).قانون محو الأمية وتعليم الكبار رقم (28), **الجريدة الرسمية.**
- وزارة العدل, العلاقات العامة.(2002).**قانون حقوق الطفل رقم (45)**. الجمهورية اليمنية.
- وزارة العدل، العلاقات العامة.(1999).**قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم (61)**. الجمهورية اليمنية.

المراجع الأجنبية:

- Mutezigaju, Flora.(2012). IMPLEMENTATION OF STRATEGIES FOR REDUCING DROPOUT RATES OF LEARNERS WITH MILD INTELLECTUAL DISABILITIES IN INCLUSIVE PRIMARY SCHOOLS IN BUGESERA DISTRICT, RWANDA
- Thomas,N2011,'Children's rights'' policy into practice',Centre for Children and Young People: Background Briefing Series,no.4.© Centre for Children and Young People, Southern Cross University, Lismore, NSW, Australia.

المواقع الإلكترونية:

- الأباره، سمير.(2018)، تكريم الله الإنسان بالعقل. https://mawdoo3.com
- اليونيسف.(2019), **التعليم المبكر،** https://mawdoo3.com
- مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.(2008)،التنمية البشرية وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2008/12/17.
- الشـــــــــقـــاقي، بلال.(2019). **التعليم في اليمن.. مـــأســـــــــــاة لا تخلو من الأمـــل،** https://www.aljazeera.net/blogs/2019/11/26
- العليبي، همـــــدان.(2016). أميـــة الأبوين تضـــــــــــعف مخرجـــات التعليم في اليمن، https://www.alaraby.co.uk
- www.arabhumanrights.org/cbased/ga/child-optional2.protoco00a.
- www.unicef.org/yemen
- www.yemen.gov.ye
- www.legal-affairs.gov.ye
- www.unocha.org
- www.un.org/ar/universal-de

(تصور مقترح لتطوير مصادر التمويل الذاتي بالمدارس الثانوية في الجمهورية اليمينة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة)

محور:(...واقع الاستثمار ومتطلبات المرحلة المقبلة...)

أ/ عاتقة محمد يحيى اسماعيل الحبابي

مخلص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية بالجمهورية اليمينة، كما هدفت إلى التعرف على أهداف التنمية المستدامة، وهدفت إلى بناء تصور مقترح لتطوير مصادر التمويل الذاتي بالمدارس الثانوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي المسحي للمصادر العلمية المتخصصة في مجال التمويل الذاتي للمدارس الثانوية، ولجمع المعلومات والبيانات وقد استعرضت الدراسة تجارب وأبرز الخبرات والتجارب العالمية في هذا المجال بما يمكن تطبيقها في البيئة اليمنية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية التباين في التمويل الحكومي للمدارس التعليم العام ومن ضمنها المدارس الثانوية: اعتماد المدارس الثانوية على التمويل الحكومي بشكل أساسي كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود مصادر دخل إضافية للمدارس الثانوية في الجمهورية اليمنية، وعدم وجود إدارة في وزارة التربية والتعليم تهتم بالتمويل الذاتي للمدارس الحكومية، وانعدام العلاقات المتبادلة بين المدارس الثانوية وبين القطاعات الاستثمارية في الجمهورية اليمنية، كما قدمت الدراسة بعض المقترحات لتطوير مصادر التمويل الذاتي في المدارس الثانوية في الجمهورية اليمنية بما يتلائم مع سياسة المدارس.

المقدمة

تسعى دول العالم إلى النهوض مستوى تعليمها بكافة مراحله، وأنواعه وهذا النهوض يتطلب توفير موارد مالية تمكنها من سد احتياجات المدارس لنجاح العملية التعليمية بشكل جيد، ومع زيادة عدد السكان وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم أصبح الانفاق الحكومي على المدارس لا يكفي للنهوض بالعملية التعليمية، ولذا فهي تحتاج إلى موارد مالية إضافية تمكنها من تنفيذ العملية التعليمية وسد احتياجاتها.

لذا فإن دول العالم المتقدم والنامي يتطلع إلى التعليم كونه العجلة المؤثرة في النهوض بالمجتمعات والتنمية البشرية(ود، والهيلم، 2017، 177). حيث لم يعد التعليم خدمة استهلاكية أو مجرد معرفة ذهنية بل هو استثمار في رأس المال البشري حيث أن الإنفاق على التعليم يساعد في الحصول على مخرجات تنطوي على مستوى عالٍ من القدرات والامكانات والمهارات؛ ولذلك فإن من أهم التحديات التي تواجهها الأنظمة التعليمية هو مدى توافر مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم لطالبيه بالكم،

والنوعية المناسبة خاصة في ظل الزيادة المستمرة في نفقات التعليم نتيجة لزيادة الطلب عليه، والحاجة الملحة له(الخطيب، 2010، 137). وباعتبار التعليم هو أساس هذا التقدم وقاعدته التي تتخلل كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية، الأمر الذي يوجب علينا أن نتناول الدور البالغ الأثر للإنفاق على التعليم بمحدداته الكمية والكيفية في تأثيرها على التنمية المستدامة بمحدداتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمعرفية(الزيات، 2013، 4).

مشكلة البحث

يواجه العالم اليوم الكثير من التحديات التي تتزايد المخاوف من الانعكاسات السالبة على مستقبل العلم، وتظهر الحاجة الملحة للتخطيط المستقبلي الذي يضمن الوقاية من مشكلات التي قد تواجه الأجيال القادمة في المستقبل، وعلى ذلك فقد تم توجيه المزيد من الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة(المنير، 2014، 11). وقد أكدت دراسة الوزرة (2019) أهمية تنوع مصادر التمويل الذاتي للمدارس بالرياض، كما أكدت دراسة الشعري والمنقاش(2018) إلى أهمية الاهتمام بالموهوبين ورعايتهم الذي يعتبر بديل مساند للتمويل الذاتي، أيضاً أكدت دراسة دو، والهيلم(2017)، ودراسة الجريوي(2015) إلى أن التمويل الذاتي للمدارس يمكنها من مواجهه المشكلات المدرسية ، وأن المخصصات المالية من قبل الحكومة لا تكفي لسد الاحتياجات التشغيلية.

واليمن أحد دول العالم التي تسعى إلى مواكبة العصر الحديث والسير في خطى واضحة تمكنها من النهوض بالعملية التعليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبما أن التعليم في الجمهورية اليمنية يواجه الكثير من القيود التي تحد من كفاءته وتضعف مخرجاته وإمكانية تطوره ولعل من أبرز تلك القيود وأشدها تأثير على مسيرة التعليم هي محدودية مصادر التمويل وانخفاض كفاءة تخصصها على مكونا العملية التعليمية الأمر الذي يعيق إمكانية تطور التعليم في المدارس وتحسين جودة مخرجاته(الدهشان، ب ت، 2).

لذا فإن تطوير مصادر التمويل في المدارس الثانوية في الجمهورية اليمنية يعد أحد الوسائل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجل النهوض بالعملية التعليمية وبهذا تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما التصور مقترح لتطوير مصادر التمويل الذاتي بالمدارس الثانوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية؟
- ماهي أهداف التنمية المستدامة؟
- ما تصور مقترح لتطوير مصادر التمويل الذاتي بالمدارس الثانوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهداف البحث

- التعرف على مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية.
- التعرف على أهداف التنمية المستدامة.
- بناء تصور مقترح لتطوير مصادر التمويل الذاتي بالمدارس الثانوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهمية البحث

برزت أهمية البحث الحالي من الآتي:

- الحاجة الملحة لتنوع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية وخاصة أن مصادر المدارس تعتمد كلياً على الدعم الحكومي الذي لا يكفي لسد احتياجاتها.
- يعتبر هذا البحث الأول من نوعه في الجمهورية اليمنية كحد علم الباحثة.
- يساعد المدارس الثانوية في تطوير مصادر التمويل لها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** اقتصر هذا البحث على بناء صور مقترح لتطوير مصادر التمويل للمدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **الحدود المكانية:** المدارس الثانوية الحكومية بالجمهورية اليمنية.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة 2020م.

مصطلحات الدراسة:

التصور لغةً: جاء في المعجم الوسيط (1980، 548): مادة صار: تكونت له صورة وشكل، والشيء: تخيله واستحضر صورته في ذهنه.

التصور اصطلاحا فقد عرف الصالح(1999، 188): هو إدراك مؤدي الدور لتوقعات الآخرين، أو هو كلمة، أو مجموعة تعبر عن فكرة عامة، أو علاقاته بالأشياء الأخرى مثل الزمان، والمكان.

التُصور المقُترح إجرائياً : تقصد به الباحثة بأنه إطار يوضح كيفية تطوير مصادر التمويل الذاتي لمدارس الثانوية في الجمهورية اليمنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التطوير عزازي(2008، 15) (Development)**لغةً**: من الفعل "طور" وطور الشيء أي حوله من طور إلى طور، والطور هو الحالة، والتطوير هو التغيير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع، أو العلاقات، أو التنظيم، أو القيم السائدة فيه.

عرف إبراهيم(2009، 998) **التطوير اصطلاحاً** : إصدار القرارات بشأن الإجراءات العملية لتطوير المواضيع التي تحتاج إلى تعديل أو تغيير، أوحذف، وهو عملية منظمة، وليست ارتجالية، وتقوم على الأدلة العملية.

عرف الصيرفي(ب ت، 89) **التطوير**: الاستجابة للتغيير والاستراتيجية التعليمية بهدف الاستجابة للتغييرات المتسارعة في التعليم.

تعرف الباحثة التطوير إجرائيا: بأنه استجابة للمتغيرات المتسارعة التي تحدث في العالم، و العمل على ربط المدرسة بالمجتمع المحلي داخلياً، وخارجياً وفق آلية متفق عليها، والعمل على توفير احتياجاتها بطريقة منظمة.

التمويل الذاتي

عرف الصالح والهيلم (2017، 7) **التمويل الذاتي بأنه**: لجوء بعض المدارس إلى تطوير نشاطاتها التعليمية إلى أنشطة تعليمية إنتاجية تسهم في توفير، وتنوع موارد مالية إضافية لتلبية الحاجات المتزايدة للمدارس.

عرف الوزرة(2019، 462) **التمويل الذاتي بأنه**: البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال، واختيار وتقييم تلك الطرق للحصول على الطريقة الأفضل بينهما بشكل يتناسب مع احتياجات المجتمع.

تعرف التمويل الذاتي إجرائياً:

تعرف الباحثة التمويل الذاتي إجرائياً بأنه: قيام المدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية على تطوير وتحسين أنشطتها داخل المدرسة والتي تمكنها من زيادة مصادر التمويل الذاتي للمدرسة لسد احتياجاتها طوال السنة.

التنمية المستدامة

التنمية

عرف العساف و الوادي(2011، 51) **التنمية بأنها**: عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة زمنية معينة، وهي عملية التغيير الذي يحرك مجموعة قوى المجتمع نحو بلوغ مرتبة أفضل وذلك بزيادة قدرته على التحكم في سياسته، وبرامجه، وخططه، ومشاريعه، ومن جانب آخر السيطرة على بيئته وتوجيه شؤون الأفراد لما هو أرقى.

الاستدامة

عرف قاسم(2007، 20) **بأنها**: التوازن والاستمرار وإدارة الموارد والارتقاء بها لمصلحة الجيل الحاضر والأجيال القادمة، أو هي ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الوقت.

التنمية المستدامة

عرف كافي(2014، 73) **أن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عرفت التنمية المستدامة بأنها**: التنمية المستدامة التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.

تعريف التنمية المستدامة إجرائياً

عرفت الباحثة التنمية المستدامة إجرائياً بأنها: هي الاستمرارية في التحسين والتطوير والارتقاء بالمدرسة، وتحسين مصادر الدخل لديها بحيث تلبي احتياجات المدرسة في الحاضر والمستقبل بما يتلائم مع أهداف التنمية المستدامة.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي المسحي للتقارير، والمؤشرات، والأبحاث، و الكتب، والمصادر العلمية المتخصصة في مجال التمويل الذاتي للمدارس الثانوية، والذي بدوره سيسهم في زيادة مصادر التمويل للمدارس الحكومية، لجمع البيانات التفصيلية عن الوضع الحالي، بغرض تفسير هذه البيانات، ودراسة خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها والعمل على إيجاد علاقات سببية بين متغيراتها، بهدف الوصول إلى تصور مقترح لتطوير مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

1- دراسة الوزرة(2019) بعنوان" **واقع تنوع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها**" هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تنوع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها والوصول إلى المعوقات التي يمكن أن تحد من التمويل الذاتي، وتقديم المقترحات التي تسهم في تنوع مصادر التمويل الذاتي في المدارس، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي حيث تم تطبيق أداة الدراسة وهي الاستبانة على مجتمع الدراسة الذي تكون من قادة مدارس البنين الثانوية الحكومية بمنطقة الرياض البالغ عددهم (127) قائداً، أما عينة الدراسة فقد بلغت (85) فرداً.

وقد توصلت الدراسة إلى: أن متوسط الواقع العام لمحور واقع تنوع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية كان (3.18) وأن أفراد العينة مهتمون بتنوع مصادر التمويل الذاتي، أما محور المعوقات فقد كان استجابة أفراد العينة موافقون إلى حد ما بمتوسط حسابي (4.43).

2- دراسة الشهري، والمنقاش(2018) بعنوان" **استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية**". هدفت الدراسة إلى تحديد درجة الاستفادة من مواهب الطالبات في برامج رعاية الموهوبات المعمول بها حالياً في تمويل التعليم، وتحديد معوقات، ومتطلبات الاستفادة من الموهوبات في خلق موارد مساندة لتمويل التعليم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات الذي طبقت على مجتمع الدراسة البالغ عددهم(79) مشرفة ومعلمة موهوبات في مدينة الرياض.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: الاستفادة من برامج رعاية الموهوبات القائمة حالياً كبديل مساند لتمويل التعليم هي تأهيل الموهوبات للمشاركات في المسابقات العالمية، وبرامج تسريع الموهوبات للمراحل الأعلى، وكذلك الاستفادة من الموهوبات في رفع المستوى التحصيلي للطالبات المتعثرات، كما أن أهم معوقات الاستفادة منهن هي ضعف الدعم المقدم من القطاع الطالبات العناية بمواهبهن وتنميتها، وكذلك ضعف الدعم المقدم من إدارة المدرسة وقلة وعيها بتنمية مواهب الطالبات، كما توصلت الدراسة إلى أن استثمار المواهب الطلابية في تمويل التعليم يستلزم متطلبات عدة أهمها إقامة ورش عمل للموهوبات للاستفادة من أفكارهن في ابتكار وتطوير الوسائل التعليمية والاستفادة منهن في تدوير التالف والرجيع، وكذلك توفير الموارد المالية والمادية التي تدعم برامج تطوير قدرات الموهوبات.

3- دراسة ود، والهيلم (2017) بعنوان" **واقع التمويل الذاتي المدرسي ومعوقاته من وجهه نظر الإدارات المدرسية في دولة الكويت تصور مقترح لتطويره**" هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل الذاتي المدرسي ومعوقاته من وجهه نظر الإدارات المدرسية في دولة الكويت، ما الخطوات الإجرائية التي اتخذت من قبل الإدارات المدرسية لزيادة مصادر التمويل الذاتي المدرسي، التعرف على المعوقات التي تواجه التمويل الذاتي المدرسي في دولة الكويت من وجهة نظر المديرين والمديرين المساعدين، والتعرف على الفروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة(0.05) المتعلقة بمدى الحاجة إلى زيادة مصادر التمويل الذاتي المدرسي وبين الإجراءات التي يتخذونها والمعوقات التي تواجهها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وقد تكون مجتمع الدراسة من(1450) مدير و مساعد مدير الإدارة المدرسية بالكويت أما عينة الدراسة فقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الذي بلغ عددهم (135) فرداً.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة: ضرورة زيادة مصادر التمويل الذاتي المدرسي لمواجهه المشكلات في التمويل المدرسي، كما توصلت الدراسة إلى أن المخصصات المالية من قبل وزارة التربية والتعليم لتغطية الحاجات التشغيلية للمدرسة، وأيضا وجود بعض المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية في زيادة مصادر التمويل المدرسي تتمثل في محدودية الصلاحيات للإدارة المدرسية، كما اتفق أفراد العينة على أن هناك قصور الوعي المجتمعي بضرورة زيادة مصادر التمويل المدرسي كما وافق أفراد عينة الدراسة أن هناك قصور في المناهج الدراسية في تنمية الميول المهنية للطلاب والطالبات في المدارس مما يضعف فرصة تنمية الميول للمواهب في المدرسة من خلال بيع منتجاتهم أو مشاركتهم للأنشطة الطلابية التي تستفيد المدرسة من ريعها.

4- دراسة الجربوي(2015) بعنوان"**تقويم جهود مدراء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصادر التمويل المدرسي**" هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قناعة مدراء ومديرات المدارس التعليم العام الحكومي بأهمية زيادة مصادر التمويل، والتعرف على الإجراءات الفعلية التي قاموا بها حيال ذلك،

كما سعت الدراسة إلى الكشف عن المعوقات التي تواجههم في العمل على زيادة مصادر التمويل، وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات (النوع، المؤهل، سنوات الخبرة)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وقد كان مجتمع الدراسة يتكون من (74) مديراً ومديرة، أما عينة الدراسة (29) مدير ومديرة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: قناعة عينة الدراسة بضرورة زيادة مصادر التمويل لمدارسهم وأن المخصصات المالية من قبل وزارة التربية والتعليم غير كافية لسد الاحتياجات التشغيلية، كما بلغ المتوسط العام لمحور الإجراءات الفعلية التي قام بها مدراء ومديرات المدارس من أجل تنوع مصادر التمويل بلغ(2.16) وهذا يدل على عدم قيام أفراد عينة الدراسة بإجراءات فعلية لزيادة مصادر التمويل، وأن هناك معوقات تواجه مدراء ومديرات التعليم العام الحكومي لتنوع مصادر التمويل، وقد أبدا عينة الدراسة موافقتهم بشدة على التنوع في مصادر التمويل لمدارسهم.

نماذج من التجارب العالمية في تطوير مصادر التمويل

1- نموذج تجربة الشركاء الاجتماعيين المدعوم في القطاع الخاص

يوجد برنامج التمهين في هولندا بالمشاركة مع الشركاء الاجتماعيين، حيث يتألف التدريب المهني الأول من مجالين مختلفين ، يتكون المجال الأول من خطط تلمذة مهنية(تطبيقية)، بينما يتكون الثاني من تعليم (نظري) ويستمر حوالي ثلث الطلاب الذين دخلوا التدريب المهني الأولي بخطط التمهين، بينما يدخل الثلثان الآخران دورات نظرية، ونتيجة المشاركة الكبيرة للشركاء الاجتماعيين فقد تم خلق التزام عام لصالح نظام التمهين، كما تم إنشاء صناديق في كل القطاعات الاقتصادية التعليمية في كل قطاعات الاقتصاد عن طريق المفاوضة الجماعية، أما ما يتعلق بتنظيم الإسهامات المالية وتوزيعها فإنه أمر يعود تحديده للشركاء الاجتماعيين فعلى سبيل المثال يتم فرض المساهمة على أصحاب العمل فقط، أو على أصحاب العمل والموظفين معاً، وتمول بعض الجهات الصندوق جزئياً، من خلال تشارك عدة جهات مسؤولية تنظيم مراكز التدريب العملي ، بينما يتم هذا التدريب العملي في شركة واحدة بشكل عادي، ويتم إدخال نشاطات تدريبية مشتركة تتوافر أحياناً خارج ميدان العمل، وفي بعض الحالات يمكن أن تكون المؤسسة هي صاحبة مصلحة العمل، وتمول هذه المبادرات المشتركة من صندوق القطاع التربوي.

وتستخدم صناديق القطاع التربوي بشكل رئيسي لتمويل التعليم المهني المستمر، ومع ذلك فإنها تلعب دوراً مهماً في تشجيع أشكال جديدة من التدريب العملي، والتدريب في مجال التلمذة المهنية، وتمويل صناديق القطاع التربوي عدة مبادرات للتعاون بين المؤسسات التعليمية وخاصة المهنية والقطاع الخاص، ويستند تمويل تدريب التمهين إلى القطاع العام والخاص، حيث يتم تمويل الجزء النظري من

التدريب المتمهن بشكل مباشر من الأموال العامة، بينما يتم تمويل التدريب في ميدان العمل جزئياً من إعفاءات ضريبية تعطى للشركات (الخولاني، 2016، 61).

تجربة دولة الكويت

ضمن تجربة تربوية وعلمية مبتكرة وسبّاقة، قدمت مدرسة ثانوية ناصر عبد المحسن السعيد للبنين نموذجاً مشرفاً للحفاظ على البيئة الكويتية، واستثمار مواهب الطلاب وتعزيز قدراتهم، و مساهمة الأقسام العلمية في الزراعة على سبيل المثال زراعة وإنتاج محاصيل زراعية من مختلف أنواع الخضروات والفواكه؛ وهذا يسهم في زيادة الحقول الخضراء انطلاقاً من داخل المدرسة وامتداداً نحو آفاق أوسع ؛ وذلك عبر رؤى وتصورات تربوية شاملة ومرنة تضعها إدارة المدرسة، وتطمح إدارة المدرسة والهيئة التدريسية بمساعدة طلابها من خلال رفع شعار مدرستي خضراء ومنتجة، إلى المشاركة في المعارض والمسابقات، والمساهمات في دعم الأمن الغذائي في البلاد؛ وذلك عن طريق إنتاج المحاصيل الزراعية المنتجة، وإظهار الجانب الجمالي لها، فالزراعة والبستنة تسهمان في تهذيب النفس، وتعلمان الطلاب في هذه الفئة العمرية الصبر وحب العمل الجماعي، والإنتاج وتحمل المسؤولية والالتزام إلى جانب أنهما تمنحانهم المعلومات، واكتساب المهارات اليدوية، فضلاً عن أنهما تشجعانهم على حب الطبيعة وتنميان شعورهم بحب الأرض، وتعززان فيهم روح الانتماء للوطن، وقد لقيت هذه التجربة تجاوباً كبيراً من قبل قياديي التربية، وهذا ما خلق ثمة روح التنافس والمشاركة الفاعلة بين المدارس في مختلف المناطق التعليمية(الحداد، 2016، 26).

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تعد تجربة الولايات المتحدة الأمريكية من بين التجارب العالمية الناجحة في لتعزيز المهارات المهنية في العملية التعليمية والتربوية، والتي أجريت كتجربة ناجحة في مدرسة ثانوية (Saint Louis Park “)"التي تقع في ولاية (Minnesota)، إذ قامت المدرسة بإشراك طلابها ضمن برامج دراسية في مجال التسويق، وفي هذا البرنامج يتم تعليمهم فن أساليب التسويق من خلال تجميع أعمال الطلاب في مخزن المدرسة الذي أطلق علي اسم(STORLOLE)"، ويتم تسويق الأعمال التي ينتجها الطلاب، والحصول على مبالغ رمزية مقابل بيعهم لتلك الأعمال. وتُعد طريقة ممتازة لتعليم المهارات وتحويلها إلى واقع، وبهذه الطريقة يكون الطالب قادراً على التواصل والتفاعل مع العملاء، والعمل مع الآخرين، ويكون مزودا بالمعارف لتوظيفها في المواقف اللازمة، للنجاح في سوق العمل مستقبلاً، وثمة أيضا برنامج يُطلق علي" Junior Achievement " ، والتي تُعد من أقدم الأمثلة التي طُرحت في الولايات المتحدة الذي بدأ في عام 1919 و هذا البرنامج يُعد من قبل منظمة شبابية غير ربحية، يركز على تعليم الطلاب الأعمال الحرة، ودعم المشاريع الصغيرة، وتزويدهم بمعلومات تتعلق بأسس الأعمال التجارية والاقتصادية، والاستعداد لسوق العمل، إلى جانب تعزيز القيم الأخلاقية والثقة بالنفس، وتحفيزهم على تحقيق المصالح الشخصية و التعليمية الأهداف المهنية(Ross,2002). وتقوم

مدرسة (San Fransisco)الثانوية المنتجة بدعم مشاريع وأعمال التجارية بها لكي يضمن نجاح تلك المشاريع التي يقوم بها الطلبة، فهي تحرص عم توفير تمويلات الخاصة (Kafka & Stephenson, 2006.)

1- التمويل

1- 1 مفهوم التمويل:

عرف عون(2001، 291)**التمويل بأنه:** إنفاق مالٍ أو استخدام جهد وهو عملية مركبة ذات أبعاد ومراحل، ويعد التمويل إحدى الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة؛ لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها.

عرفتا الشهري، والمنقاش (2018، 172) **بدائل التمويل بأنه:** مجموعة من الحلول غير التقليدية لتنوع مصادر التمويل وفق أعلى معايير الكفاية والفاعلية مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي بدلاً من الاعتماد الكلي على المخصصات الحكومية.

1-2 أنواع تمويل التعليم

تتنوع مصادر التمويل للتعلم العام في الدول النامية تباعاً لتباين واختلاف الأنظمة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لكل دولة والجمهورية اليمنية تعبر أحد هذه الدول التي تخصص ميزانية للتعليم الذي يتم توزيعه وفق آلية معينة ويمكن تصنيف أنواع تمويل التعليم كما بينها (البابطين، 2019، 58) كالتالي:

أ- **التمويل الحكومي:** وهو المصدر التقليدي لتمويل التعليم؛ حيث تتحمل الدولة تمويل التعليم ودفع كامل تكاليفه.

ب- **التمويل الخاص:** وهذا النوع من التمويل يعتمد على دفع الطالب رسوماً للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية.

ج- **التمويل المختلط:** يجمع هذا النوع من التمويل بين الدولة، والأفراد، والقطاع الخاص؛ بهدف التغلب على نقاط الضعف في كل منها.

د- **التمويل الذاتي:** أي الذي يكون من قبل المؤسسات التعليمية نفسها.

1- 3مرتكزات مصادر التمويل المتعددة لمصادر

وللحصول على مصادر تمويل، وبدائل للتمويل الذاتي، وقد ذكر الصالح، والهيلم (2017، 183) عدد من المرتكزات لتمويل التعليم ذاتياً ومنها:

أ- التمحور حول التوسع اللامركزي في إدارة تمويل التعليم.

ب- الاعتماد على الضرائب في تمويل التعليم من خلال الضرائب العامة أو فرض ضرائب خاصة لصالح التعليم.

ج- توفير فرص المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم والانفاق عليه.

د- إعادة توزيع الموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم.

ه- السماح للمنظمات والمؤسسات الغير حكومية، والغير ربحية بإنشاء مشروعات تعليمية.

ومن خلال هذه المرتكزات ترى الباحثة ما يلي:

- على وزارة التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية وضع لائحة مالية لتشجيع المدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية على تطوير مصادر التمويل لديها وفق آلية محددة، والعمل بشفافية عالية الدقة.
- إنشاء صندوق التعليم كما هو معروف في وزارة الشباب والرياضة فقد قامت بتخصيص جزء من الضرائب لصالح الشباب والرياضة والإنفاق عليه، وفي حالة تنفيذه في وزارة التربية والتعليم فهذا سيساعد على تمويل المدارس الحكومية، وسد احتياجاتها التشغيلية، وحل المشكلات التي تواجه وزارة التربية والتعليم.
- تشجيع الأهالي والمجتمع المحلي للمشاركة في الانفاق على التعليم؛ وذلك من خلال مساهمتهم في بناء فصول دراسية أو تزويد المدرسة بأجهزة تعليمية أو تشجيعهم على تقديم الهبات والمساعدات للمدرسة على أن تصرف تلك الهبات والمساعدات بشفافية عالية.
- عمل آلية لمساهمة المنظمات في عمل مشاريع داخل اسوار المدرسة والتي بدورها يعود العائد لصالح المدارس.

بدائل ومبادئ تمويل تعليم

2 -1 **بدائل تمويل التعليم** : يذكر كلا من الصالح والهيلم (2017، 183) أنه يوجد بدائل لزيادة التمويل الذاتي للمدرسة وتتمثل فيما يلي:

أ- **الوقف:** يعتبر الوقف واحد من المصادر البديلة لتمويل التعليم؛ وذلك لأنه يسهم في زيادة المبالغ المخصصة للإنفاق في المؤسسات التعليمية.

ب- **الكوبونات التعليمية:** وهي عبارة عن سندات تعليمية تقدم في شكل كوبونات تدفعها الحكومة إلى أولياء الأمور لمساعدتهم في تعليم أبنائهم بالمدرسة

ج- **التمويل الذاتي:** أدى إلى تزايد النفقات ومحدودية الإمكانات المادية بالمدارس على تقليل اعتمادها على المصادر الحكومية التي لا تغطي كافة احتياجات المدرسة وأن هناك أساليب لابد على المدرسة أن تقوم بها لتوفير مصادر تمويلية للمدرسة واستحداث أنشطة مدرسية تهدف إلى تحقيق عائدات مادية تعين المدرسة على تقليل اعتمادها على التمويل الحكومي الذي لا يغطي احتياجاتها المدرسية.

2- 2**مبادئ التمويل المبنى على الأداء:** لاستمرار عملية نجاح التمويل الذاتي للمدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية على المدارس أن تعتمد على مبادئ تسير عليها وقد بينتا المنقاش، والخضير(2017، 253-254) أن التمويل المبنى على الأداء يقوم على عدد من المبادئ الأساسية التي تحقق فاعليته وهي:

أ- **العدالة**: ويقصد بها توزيع الموارد المالية على كافة مرافق المدرسة وبرامجها المختلفة، وأيضاً تحقيق العدالة الأفقية في معاملة الطلاب وعدم التفريق بينهم، وأيضاً تحقيق العدالة الرأسية من خلال تقديم التعليم المناسب لقدرات كل طالب عادي أو من ذوى محدودي الدخل.

وترى الباحثة أن على إدارة المدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية يستطيع أن تقوم بوضع آلية لتوزيع الموارد المالية بحيث تشمل صيانة المرافق المدرسة، وتوفير الاحتياجات الأساسية للمدرسة، وكذلك تخصيص جزء من الموارد المالية للطلاب المتفوقين المبدعين لتشجيعهم على دعم ابتكاراتهم، وكذلك دعم الطلاب ذوي الدخل المحدود لتمكنهم من لاستكمال دراستهم للوصول إلى المرحلة الثانية من التعليم وهي التعليم ما بعد الثانوية.

ب- **الفاعلية**: وهي قدرة النظام التعليمي على تحقيق أعلى النتائج المرجوة.

ج- **الكفاءة** : ويقصد به قدرة النظام التعليمي في المدرسة على استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التربوية للدولة بأقل تكلفة ، ويقاس من خلال نتائج الاختبارات وينقسم إلى قسمين:

- **الكفاءة الخارجية**: وهي نسبة الموارد المالية التي سيحصل عليها الطالب عند تخرجه مقارنة بما تم صرفه خلال مسيرته التعليمية.

- **الكفاءة الداخلية**: وتقاس من خلال عدد الشهادات الممنوحة ونتائج الطلاب في الاختبارات مقارنة بالأموال المصروفة على العملية التعليمية.

د- **الشفافية**: ويقصد بها وضوح ميزانية المدرسة الحكومية، وأصحاب المصلحة سواء فيما يخص الموارد المالية أو معلومات الصرف المدرسي.

هـ - **المحاسبة**: وهي أن تتحمل المدرسة المسؤولية الكاملة عن عدد الطلاب الذين يتم تخريجهم، وجودة مخرجاتها التعليمية.

وترى الباحثة أن العدالة في توزيع الموارد المالية بين مرافق المدرسة، والطلاب، والعاملين في المدارس بشفافية عالية، والقدرة على تحمل المسؤولية الكاملة هذا سيمكنها من تحقيق أهداف المدرسة الذي بدورة سيحقق أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية.

3- أثار تطبيق أسلوب التمويل الذاتي المبنى على الأداء

قد بينت المنقاش، الخضير(2017، 254) آثار تطبيق التمويل ومنها:

أ- **الأثار المباشرة**: تصبح المدارس أكثر إدراكاً لأولويات الحكومة في التمويل، وأدائهم مقارنة بتلك الأولويات.

ب- **الأثار المتوسطة**: تتمثل في التغيير الجذري في أدائها، وتبنيها لأساليب أكثر فاعلية.

ج- **الأثار النهائية**: فعندما يتحقق تقدم الطلاب ويرتفع نسبة التخرج في المدرسة فإن ذلك يؤدي إلى التنافسية بين المدارس لتحسين أدائها والحصول على تمويل أكثر.

ومن خلال ذلك تستطيع الباحثة إضافة آثار إضافية ومن هذه الآثار هي:

- آثار تتعلق بالطالب: أن استمرارية الطالب في المدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية، و نجاح العملية التعليمية يأتي من خلال جذب المدرسة للطلاب، و إشراك الطالب في العمل التنموي سيمكن الطلاب من بقائهم في المدرسة لأنها ستوفر لهم مصدر دخل خاص بهم.
- آثار مالية: وهي مساعدة الطالب على بقائه في المدرسة من خلال توفير مصدر دخل يستفيد منه.

4- التنمية المستدامة

4 - 1 **مفهوم التنمية المستدامة:** عرفت التنمية المستدامة في عام 1987م استخدم المجلس العالمي البيئة والتنمية مفهوماً جديداً وهو التنمية المستدامة أو "مستقبلنا المشترك"، وقد بدأت هذه الدعوة بعد ما لوحظ بأن عملية التنمية الاقتصادية وفي أغلب مراحلها تعمل على تدمير البيئة وتلوثها وتستهلك المواد وأن الفقراء هم الذين يعانون من ذلك بشكل كبير من خلال التلوث والمستوى الصحي المتدني من مياه الشرب وغياب أو قلة الخدمات الأساسية؛ وذلك بسبب التصنيع والتحضر(السرحان، ب ت، 140). وقد تم تعريفها بأنها" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" ويربطها المجلس الألماني للتنمية المستدامة بما يعرف (بالإدارة المتمركزة حول المستقبل) والتي تعني أنه يتعين علينا أن نترك للأجيال القادمة نظماً بيئية، واجتماعية، واقتصادية سليمة فلا يمكن تحقيق ذلك دون الأخرى. فالتنمية المستدامة تعبر عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرارية والتواصل(المنير، 2014، 16).

وقد عرف عساف، وشهاب نقلاً عن سعيد(2016، 7) التنمية المستدامة بأنها: "التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار".

وعرف عساف، وشهاب(2016، 7)التنمية المستدامة بأنها: قاعدة الموارد وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية.

4- 2**أسس التنمية المستدامة** : يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس، أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها، وكان من أهمها كما بينها الحسن (2011، 20) كما يلي:

أ- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الحالية والمستقبلية في المدارس كأساس الشراكة بين الأجيال القادمة بما يتناسب مع تلك الموارد.

ب- التركيز على التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات وما يترتب عليه من تحسين للظروف المادية للمدرسة.

ج- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توقعاً مع المجتمع تستهدف الحد من مظاهر الضرر، الإخلال بالتوازن بين المدرسة والمجتمع المحلي والحفاظ على استمرارية الموارد.

د- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضاً تعديل أنماط الاستهلاك السائد اجتناباً للإسراف وتبديد الموارد.

ه- لابد أن يشمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة استناداً إلى مردود الآثار المدرسية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية تجسد أوجه القصور في الموارد.

و- استدامة وتوصل واستمرارية النظم الإنتاجية في المدارس أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية بالجمهورية اليمنية التي تعتمد على نظم تقليدية.

وترى الباحثة أن على الإدارة بالمدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية مايلي:

- أن تضع آلية وخطط للحفاظ على مواردها الحالية والعمل على تطويرها في المستقبل.
- السعي نحو التنوع في الاستثمار المدرسي وربط الاستثمار باحتياجات المجتمع المحلي وخاصة المجتمع المحيط بها.
- أن تراعي أنماط الاستهلاك : وهو إنتاج السلع الملبية لاحتياجات المجتمع على أن تكون ذو جودة عالية وبأقل سعر.
- الاستفادة من ماهو موجود في المدرسة من أصول تدر عليها دخل إضافي.

4- 3 **أهداف الاطار العربي للتنمية المستدامة** : قد بين المنير(2014، 25-26) أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي واليمن تعتبر أحد الأقطار الوطن العربي وهي على النحو التالي:

أ- تحقيق السلام، والأمن على أسس عادلة، وإزالة بؤرة التوتر.

ب- الحد من الفقر والبطالة.

ج- تحقيق مواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة .

د- القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم، والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة.

ه- دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية، وتعزيز بناء القدرات البشرية ،وارساء مفهوم المواطنة.

و- الحد من تدهور الموارد والعمل على إدارتها بشكل مستدام بحيث يحقق الأمن المالي للمدرسة.

ز- تطوير القطاعات الإنتاجية، وتكاملها، واتباع نظم الإدارة المتكاملة، وأساليب الانتاج الأنظف، وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات المدرسية، وتحسين قدرات التنبؤ بالحوادث والاستعداد لها.

ح- دعم دور القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وفئات المجتمع، وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وتعزيز دور الطالب، والمعلم ومكانتهما في المجتمع.

4 - 4 أهداف التنمية المستدامة

وقد ذكر الدليل الإرشادي للأجهزة العليا للرقابة (https://www.idi.no/en/elibrary/cg، ب ت، 5) أن التقرير التجميعي الخاص بالجمعية العامة للأمم المتحدة (2014، 700) أن أهداف التنمية المستدامة هي:

أ- الشعوب: حيث تلتزم أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله، وتدعو نحو الحرص على استمتاع كافة الشعوب بإمكانية وصول عالمية إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية الأساسية.

ب- الأرض: وهو حماية الأرض من الانحدار، بما في ذلك استدامة الإنتاج والاستهلاك والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والإجراءات المتبعة ضد التغير المناخي.

ج- الازدهار: التأكد أن جميع الأشخاص يستمتعون بالازدهار، وأن النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والاجتماعي يتناغمان مع الأنماط الشمولية المستدامة بتعزيز السلام للمجتمعات العادلة الشاملة التي تعتمد على المؤسسات الخاضعة للمساءلة في جميع مستوياتها.

د- الشراكة حفز التضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة سيتم نقل الوسيلة اللازمة لتنفيذ (الخطة) عبر الشركات العالمية بمشاركة جميع الدول والأطراف ذات العلاقة وجميع الأشخاص.

ه- العدل : العمل على إشاعة العدل والأمن والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات.

و- الرخاء: بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويقضي على التحول.

ز- العيش بكرامة: القضاء على الفقر ومكافحته و المساءلة بشفافية.

ح- الناس : ضمان التمتع بموفور الصحة وتوفير المعرفة وادماج النساء، والأطفال.

ويمكن للباحثة أن تضع أهداف بما يتناسب مع المدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية وهي كالتالي:

- العمل على إيجاد الطمأنينة والعدالة والمساواة في توزيع الموارد بين العاملين بالمدرسة (إدارة مدرسية- معلمين- عاملين- طلاب).
- توزيع الموارد المالية التي تحصل عليها المدرسة بين جميع الخدمات الموجودة في المدرسة.
- رفع المستوى المعيشي للعاملين في المدرسة.
- إيجاد مصدر دخل للطلاب في المرحلة الثانوية تمكنهم من مواصلة دراستهم.
- عمل خطة تشغيلية للمدرسة، وتوزيع مواردها بشفافية عالية، ومصداقية على من ساهم في العمل من(إدارة -معلمين -عاملين – وطلاب) في المدرسة.
- إيجاد خطوط انتاجية للمدرسة، والعمل على تطويرها وتوسيعها.

ويؤكد تقرير منظمة الأمم المتحدة اليونسكو قطاع التربية في نوفمبر عام 2008م بعنوان "التعليم الجيد والإنصاف والتنمية المستدامة " أن التعليم عامل أساسي لإيجاد مجتمعات منتجة وعادلة،

ومسالمة، وقابلة للتكيف، وخالية من الفقر، وأنه لا يمكن تحقيق أي هدف من الأهداف الإنمائية الدولية دون الاستناد إلى التعليم". ومن ثم يجب أن يكون التعليم والإنفاق عليه واستمراره مدى الحياة أهم محاور وأسس بناء المجتمعات في إطار من البعد التمكيني القائم على الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية مع الدور الهام الذي يضطلع به التعليم(الزيات، 2013 ،30).

5- الانفاق على التعليم في الجمهورية اليمنية

5- 1 تمويل التعليم للمرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية

اهتمت الحكومة بإيجاد نظام تعليمي حديث يتسم بالمساواة في فرص التعليم وتقديم تعليم لجميع فئات الطلاب، ومساعدتهم على مواصلة التعليم العالي في كافة المجالات والتخصصات التي تخدم المجتمع وتلبي احتياجات السوق من القوى العاملة وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي عام 2006م

أهداف التعليم الثانوي ومنها:

أ- إعداد الطلاب للحياة العلمية لمواصلة تعليمهم العالي.

ب- تقوية توسيع الأفكار والمعارف والمفاهيم المكتسبة من التعليم الثانوي(وزارة التربية والتعليم، 2015، 13).

قد وضحت الرؤية الوطنية للجمهورية اليمنية(2020، 75) أن من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها في الجمهورية اليمنية في مجال التعليم هي:

أ- توفير تعليم عام بجودة عالية (أساسي- ثانوي) لجميع الفئات العمرية المستهدفة، وأن هذه الأهداف الاستراتيجية سوف يكون لها مؤشرات ومن هذه المؤشرات هي:

- جودة التعليم.
- المعدل الفعلي للالتحاق بالتعليم الثانوي .

وأن هذه المؤشرات سوف يكون لها مبادرات منها:

- رفع المعدل الفعلي للالتحاق بالتعليم الثانوي للفئة العمرية (15-17) سنة.
- تحسين وتجويد نوعية التعليم الأساسي والثانوي.
- تطوير المناهج التعليم الأساسي والثانوي وجعل الطالب محور العملية التعليمية
- توفير مرتبات للمعلمين.

5- 2 ميزانية التعليم المقدمة من الحكومة

تقوم الدولة بوضع ميزانية لكل وزارة من وزاراتها ليتسنى لها القيام بأعمالها طوال السنة ومن هذه الوزارات وزارة التربية والتعليم فهي تحدد لها ميزانية مع كل سنة جديدة وتسلم إليها وهي على النحو التالي:

جدول(1)ميزانية وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي (2008-2009م)

2008م فعلية			تقديرية 2009 م		
نفقات جارية	نفقات استثماري	إجمالي النفقات	نفقات جارية	نفقات استثماري	إجمالي النفقات
207806346	**23056838**	**230864184**	**258341648**	**73716855**	**33258483**

المصدر (وزارة التربية والتعليم، 2010م، 96)

يتبين لنا من الجدول السابق أنه في عام 2008م تم وضع ميزانية لوزارة التربية والتعليم فقد قدرت بحوالي(230864184) وقد اشتملت على النفقات الجارية التي كانت تقدر بـ (207806346)، ونفقات استثمارية فقد قدرت بحوالي (23056838).

أما إجمالي النفقات التقديرية فقد كانت بحوالي(33258483). ومن هنا يتبين لنا وجود فارق بين إجمالي النفقات التقديرية والنفقات الفعلية فقد بلغ الفارق بحوالي (197605701)، وهذا يدل على أن النفقات الفعلية أكثر من النفقات التقديرية.

جدول(2) ميزانية وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي (2009-2010م)

2009م فعلي			تقديري 2010 م		
نفقات جارية	نفقات استثماري	إجمالي النفقات	نفقات جارية	نفقات استثماري	إجمالي النفقات
207595875	**31458564**	**239054439**	**212321481**	**39619416**	**251940897**

المصدر(وزارة التربية والتعليم، 2011م، 56)

يتبين لنا من الجدول السابق أنه في عام 2009م تم وضع ميزانية لوزارة التربية والتعليم فقد قدرت بحوالي(239054439) وقد اشتملت على النفقات الجارية التي كانت تقدر بـ (207595875)، ونفقات استثمارية فقد قدرت بحوالي(31458564).

أما إجمالي النفقات التقديرية فقد كانت بحوالي(239054439). ومن هنا يتبين لنا وجود فارق بين إجمالي النفقات التقديرية والنفقات الفعلية فقد بلغ الفارق بحوالي(12886458-) وهذا يدل أنه في هذا العام النفقات التقديرية كانت مرصدة أكثر من النفقات الفعلية مما قد يسبب عجز في ميزانية وزارة التربية والتعليم.

وتلاحظ الباحثة أنه من خلال الجدولين السابقين جدول رقم(1) وجدول رقم (2) أن النفقات التقديرية لعام 2008-2009، وعام 2009-2010م وجود فارق في إجمال النفقات الفعلية

بحوالي (8190255-) وهذا يدل على أن الميزانية المخصصة لوزارة التربية والتعليم تقل خلال العامين السابقين وهذا بدوره يقلل من جودة المخرجات الخاصة بالعملية التعليمية.

جدول (3) نفقات العامة لقطاع لوزارة التربية والتعليم ونوعها 2013-2014م

2013 فعلي			تقديري 2014 م		
نفقات جارية	نفقات استثماري	إجمالي النفقات	نفقات جارية	نفقات استثماري	إجمالي النفقات
313889146	**30959002**	**344848148**	**33225838**	**40577370**	**372836008**

المصدر(وزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2017م، 122)

يتبين لنا من الجدول السابق أنه في عام 2009م تم وضع ميزانية لوزارة التربية والتعليم فقد قدرت بحوالي(239054439) وقد اشتملت على النفقات الجارية التي كانت تقدر بـ (207595875)، ونفقات استثمارية فقد قدرت بحوالي(31458564).

أما إجمالي النفقات التقديرية فقد كانت بحوالي(239054439). ومن هنا يتبين لنا وجود فارق بين إجمالي النفقات التقديرية والنفقات الفعلية فقد بلغ الفارق بحوالي(12886458-) وهذا يدل أنه في هذا العام النفقات التقديرية كانت مرصدة أكثر من النفقات الفعلية مما قد يسبب عجز في ميزانية وزارة التربية والتعليم.

جدول (4) يبين نصيب المؤسسات التعليمية من الموازنة المالية العامة للدولة

نفقات التعليم العام			
2009	2010	2013	2014م
%78.74	%74.67	%82.10	%78.05

المصدر(وازارة التربية والتعليم، 2013/2014، 257)

يتبين لنا من الجدول السابق أن المخصص المالي لوزارة التربية والتعليم في عام 2009م كان (78.74%) أما عام 2010م كانت الموازنة المالية للوزارة تقدر بحوالي (74.67%) أي أن هناك نقص في الموازنة وتقدر بحوالي (4.07%) وهذا يسبب في قلة توفير مستلزمات العملية التعليمية، أما عام 2010م فقد زادت الموازنة المخصصة للتربية والتعليم مقارنة بالعام السابق (43. 7%) وهذا قد يعود إلى زيادة في عدد المدرسين لتلك الفترة مما دفع الدولة أن تزيد من الميزانية لدفع رواتب للموظفين الجدد في تلك الفترة، أما عام 2014م فقد نقصت الميزانية المخصصة للتربية والتعليم مقارنتها بالعام السابق بمعدل(05. 4%) وهذا قد يرجع إلى الظروف السياسية التي مرت بها البلاد مما دفع الحكومة إلى تقليل الميزانية للتربية بحكم أن التربية تمثل أكبر القطاعات في الدولة.

التمويل الذاتي: وهي المبالغ التي تحصل عليها المدرسة من (رسوم الطلاب، المقصف المدرسي، الرحلات المدرسية) عند بداية كل عام دراسي تقوم المدارس بفتح باب التسجيل وتتقاضي رسوم التسجيل من كل طالب وهذه الرسوم قد تم تحديدها في لائحة رسوم التسجيل واسهامات المجتمع والمقاصف المدرسية، وضعتها وزارة التربية والتعليم (ب ت، 20- 21) حيث نصت اللائحة أن على المدارس الحكومية تسديد رسوم إسهامات ومشاركة المجتمع لكل طالب مسجل فيها يتم توريدها إلى البنك في السجل المالي الخاص بالمدرسة خلال شهر من تحديد موعد التسجيل وهي على النحو التالي:

جدول (5)يبين رسوم التسجيل المعتمدة تسديدها من كل طالب

الصفوف	الفصل الأول	الفصل الثاني	المجموع
3-1	30	30	60
6-4	50	50	100
9-7	80	80	160
12-10	100	100	200

المصدر(وازارة التربية والتعليم، 2004، 20)

يبين الجدول السابق بالمبالغ المالية التي يجب على كل طالب مسجل في المدرسة تسديدها بداية العام الدراسي، ويتم إعفاء بعض الطلاب من الرسوم التسجيل وهم (أبناء التربويين، وأبناء الفقراء) أما رسوم التسجيل التي لابد على كل طالب تسديدها وفق لائحة حددتها وزارة التربية والتعليم (2004، 26) حيث يتم توزيع هذه المبالغ للمدرسة للمنطقة التعليمية، وإدارة الأنشطة بمكتب التربية والتعليم وفق نسب محددة وهي كالتالي: المدرسة(85%)، المنطقة التعليمية (6%)، ومكتب التربية والتعليم (9%). يتم تسديدها وفق سندات رسمية مع إرفاق خلاصة بإحصائية الطلاب في المدرسة حيث تخصص لمواجهه تكاليف ونفقات وأعباء امتحانات النقل في منتصف ونهاية العام الدراسي. أما رسوم مساهمات مشاركة المجتمع كما حددتها اللائحة في مادة(19) يتم توزع المخصصات المالية لعائد المدرسة على النحو التالي:

قرطاسية(10%)، النظافة البيئية المدرسية والتشجير(15%)، صيانة للمرافق(20%)، التجهيزات 10%)، أجور نقل (5 %)، أنشطة طلابية (40%). أما اسهامات المجتمع فتوزع في المدرسة على النحو التالي: طباع وتصوير المطبوعات (7%)_ طباعة الأسئلة 5%- تصوير الأسئلة(25%)، قرطاسية امتحانات (25%)، أجور كتابة وتبيض كشوفات رصد الدرجات وتحرير شهائد (15%)، تنقلات (3%)، مكافئات (15%) نثريات (15%)، وبهذا يكون لإجمالي(100%) حيث تعد إدارة المدرسة موازنة تقديرية للامتحانات المدرسية لكل فصل دراسي على حدة. أما بالنسبة لرسوم التسجيل فيتم توزيعها وفق آلية محددة فقد حددت مادة (20) من لائحة رسوم التسجيل واسهامات المجتمع والمقاصف المدرسية آلية توزيع رسوم التسجيل على النحو التالي: مسابقات حفظ القرآن (5%)، المسابقات العلمية

والثقافية (10%)، المسابقات الرياضية (10%)، المسابقات الفنية(5%)، التصوير والقرطاسية (10%)، الاحتفال السنوي (4%)، بدل تنقل(10%)، نشريات(10%).

التمويل المختلط

إن الحفاظ على مستوى الموارد المالية والمستقبلية في المدارس الثانوية تعتبر من أساس التنمية التي تسعى إلى تحقيقها. فمدارس التعليم الثانوي لها دور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استقرار الموارد المالية في المدارس الثانوية وهذا يتطلب وجود تعاون ومشاركة بين المدرسة والمجتمع المحلي.

إن مشاركة الكلفة في التعليم تعني أن يتحمل الطالب وأولياء الأمور جزءاً أو كل كلفة التعليم سواء كان ذلك في صورة رسوم دراسية أو خلافه، بالرغم من أن الدول الفقيرة تلجأ إليها في تمويل التعليم إلا أن سياسة مشاركة الكلفة تبدو سائدة عالمياً في تمويل التعليم (الجابري، ب ت، 3).

وقد عرف سليم(2005، 36-37) المشاركة بأنها: عمل عقد بين أثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك ، أي بمعنى تضافر الجهود بين القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة والخيرية على المستوى المحلي، أو الوطني في مواجهه أي مشكلة من خلال اتصال فعال للوصول إلى اتفاق من خلال التنسيق في إعداد وتنفيذ ومتابعة المشروعات والبرامج والأنشطة. كما عرف الغامدي(1424هـ، 85) بأنها: ما يسهم به القطاع الخاص من مؤسسات وشركات وهيئات وجمعيات وأفراد من أموال نقدية أو عينية أو حتى المشاركة بالجهود البدنية أو الأفكار الإبداعية المنتجة. واليمن تعتبر من الدول الفقيرة والتي تقدم التعليم بالمجان في جميع مراحله، وهذا ما أشار إليه قانون التعليم العام لسنة 1992م في مادة رقم (8). أن التعليم بالمجان في جميع مراحلة مما يجعل مشاركة المجتمع وأولياء الأمور ضعفة والدولة تتولى دعم التعليم بالكامل في جميع مراحله.

مجالات الشراكة بين المدارس والقطاع الخاص

توجد عدم مجالات للتعاون المشترك بين القطع الخاص والمدارس الثانوية كما بينها الجعفري (2018، 8) وهي كتالي:

1- يعتمد تحديد مجالات الشراكة على المنافع التي سيحققها كلا الطرفين ، وهذا يتوقف على ما يقدمه كل من الطرف للآخر بناء على ما يملكه من إمكانيات لتلبية احتياجات الطرف الآخر.
2- عقد دورات تدريبية.
3- حصول أعضاء هيئة التدريس في المدارس على أعمال في القطاعات الخاصة وقت أوقات الفراغ لديهم وكذلك وقت الإجازات.
4- تطوير المناهج والخطط الدراسية.

وقد أشارت وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2012، 23-24) في المؤتمر الذي عقد للاستثمار في اليمن أنه لا يوجد تمويل الخارجي للتعليم في جميع المحافظات بل أكتفي تمويل التعليم على الجانب الحكومي بشكل كبير يليه التمويل الذاتي بنسبة قليلة.

وبسبب هذا التباين في الميزانية المخصصة لوزارة التربية والتعليم وقلة الموارد الذاتية لمدارس التعليم الثانوي وقلة مشاركات المجتمع دفع الباحثة أن تضع تصور مقترح للمدارس الثانوية في الجمهورية اليمنية بعمل دراسة حول تطوير مصادر التمويل الذاتي للمدارس، وسد احتياجاتها التشغيلية التي لا تكتفي حيث وأن الدولة لا تستطيع توفر احتياجاتها من مواد، وأدوات تساعد على تنفيذ العملية التعليمية بجودة عالية.

6- تصور مقترح لتطوير مصادر التمويل الذاتي بالمدارس الثانوية في الجمهورية اليمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

6-1 أهداف التصور المقترح

هدفت الدراسة الحالية إلى وضع تصور مقترح لتطوير مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية بالجمهورية اليمنية، من خلال الأهداف الفرعية التالية:

أ- توفير مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية الحكومية بالجمهورية اليمنية.

ب- تعزيز الأنشطة المدرسية، وغرس القيم التشاركية بين الطلاب والمدرسة، وبين الطلاب فيما بينهم، وبين المدرسة والمجتمع المحلي.

ج- توفير مصادر دخل للطلاب والمعلمين وقت فراغهم ووقت الاجازات.

د- ربط المدرسة بكل فئات المجتمع، وبجميع شرائحه على مدار السنة التربوية.

ه- السعي نحو الانفتاح على العالم بما يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة.

و- الاستفادة من الموارد المتاحة في المدارس في تطوير مصادر التمويل بما يمكن المدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6-2 مبررات التصور المقترح

من المبررات التي دفعت الباحثة إلى عمل التصور المقترح مايلي:

أ- حاجة المدارس الثانوية العامة في الجمهورية اليمنية إلى تطوير مصادر التمويل الذاتي لديها.

ب- واقع التمويل الحكومي للمدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية الذي يوضح ضرورة تطوير مصادر التمويل للمدارس الثانوية ومواجهه التغيرات العالمية، وسد احتياجات المدارس الثانوية في الجمهورية اليمنية.

ج- مواكبة الاتجاهات الحديثة العالمية إلي تؤكد ضرورة تطوير مصادر التمويل للمدارس الثانوية، وعدم الاكتفاء بالتمويل الحكومي الذي لا يفي بسد احتياجات المدرسة.

3-6 مصادر بناء التصور المقترح

لبناء التصور المقترح اعتمدت الباحثة على عدد من المصادر تمثلت فيما يلي:

أ- واقع مصادر التمويل للمدارس الثانوية بالجمهورية اليمنية.

ب- الدراسات السابقة حيث تم الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بالتمويل الذاتي للمدارس وأهداف التنمية المستدامة.

ج- الدوريات، والمجلات العلمية المحكمة، والكتب المطبوعة, والالكترونية المتعلقة بالتمويل الذاتي للمدارس.

4-6 آليات تطبيق التصور المقترح

لتنفيذ التصور المقترح فقد اقترح الباحثة عدد من الآليات لتطبيقه في المدارس الثانوية الحكومية بالجمهورية اليمنية وهي كالتالي:

أ- إدارة المدرسة

- حصر الطلاب الموهوبين وتدريبهم للمشاركة في المشاريع التي تقيمها المدرسة.
- تنظيم رحلات ترفيهية، وعلمية للمجتمع المحلي تشرف عليها الإدارة المدرسة؛ وذلك للاستفادة من رسوم الرحلات.
- تدريب الإدارة المدرسية على كيفية عمل ميزانية لمشروع وكيفية متابعة النفقات.
- تدريب الإدارة على صياغة مشاريع مربحة.

ب- المشاركة المجتمعية

- عمل برامج، وندوات توعوية بأهمية المساهمة في بناء جسور بين المدارس الثانوية والمجتمع المحلي، وبين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في دعم المدارس الثانوية بصورة منظمة.
- مشاركة الطلاب والمعلمين والإدارة المدرسية في المشاركة في التمويل الذاتي للمدرسة
- مشاركة المجتمع في عمل مشاريع إنتاجية تدر على المدرسة و المجتمع المحلي مبالغ مالية، بحيث يكون العاملون في المشروع من أسرة المدرسة والطلاب.

ج- الموارد المالية

- إيجاد وحدة متخصصة تهتم بالإشراف والمتابعة للمشاريع الخاصة التي تقيمها المدارس الثانوية.
- سن قوانين تنظم عمل صرف الموارد المالية وفق لوائح وأنظمة.
- تحديد نسبة من الأرباح توزع على كل من شارك في تنفيذ المشاريع، وأيضا نسبة للإدارة المدرسية، ومكتب التربية بالمديرية، ومكتب التربية بالمحافظات.
- عمل آلية لصرف الموارد المالية لكل مشارك في العمل الإنتاجي للمدرسة، ويتم صرف المستحقات المالية بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع.

- الاستفادة من أموال الوقف.

د- المبنى المدرسي

- تأجير ساحة المدرسة للمجتمع المحلي وقت الانتهاء من الدوام الدراسي برسوم تفرض على كل فرد مستفيد.
- إنشاء حضانة، وروضة للأطفال لكل عامل في المدرسة وأبناء المجتمع المحلي وتفرض رسوم دراسية على كل طالب مستفيد.
- فتح فصول دراسية لإقامة دروس تقوية لأبناء المجتمع المحلي ويقدمه معلمو المدرسة.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة الحالية إلى ما يلي:

1- التمويل متنوع فهو يشمل على تمويل حكومي – ذاتي- خارجي.

2- عدم الاستفادة من ممتلكات الوقف.

3- التنمية المستدامة مهمة في مدارس التعليم الثانوي ولابد من تحقيق أهدافها وذلك لاهتمامها بالعاملين في المدارس الثانوية، والعمل الجماعي بروح الفريق الواحد، وتسعى إلى ايجاد شراكة بين المدارس الثانوية والمجتمع المحيط بها، كما تهتم بتوفير موارد مالية لضمان العيش برخاء وكرامة لجميع أفراد الأسرة في المدرسة.

4- أن التمويل المشترك بين المدارس الثانوية والمجتمع لابد أن يخضع إلى مركزات منها:

أ. صياغة لائحة مالية تنظم عملية توزيع الأموال المخصصة للمشاريع وتوزيها بين الأعضاء المشاركة.

ب. عمل لائحة تنظيمية تحدد المهام الاختصاصات لكل فرد مشارك في العمل أو المشروع.

ج. الاستفادة من أموال الوقف وذلك بالتعاون مع وزارة الأوقاف لمعرفة ممتلكات الوقف المخصصة للتعليم.

د. التوسع اللامركزي في تمويل التعليم الثانوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- قلة الميزانية المخصصة للوزارة التربية والتعليم رغم زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.

6- انعدام التمويل الخارجي للمدارس التعليم الثانوي في الجمهورية اليمنية.

7- لا توجد صلاحيات من قبل الإدارات العليا في وزارة التربية والتعليم لمدراء المدارس الثانوية في عمل شراكة بين المدارس الثانوية وبين المجتمع المحلي بإقامة مشاريع مشتركة بينهم إلا موافقة من قبل الوزارة وهذا لا يساعد المدارس ولا المجتمع المحلي على إقامة مشاريع مشتركة.

8- عدم وجود إدارة في وزارة التربية والتعليم تهتم بالإشراف والمتابعة على التمويل الذاتي للمدارس الحكومية.

9- انعدام العلاقات المتبادلة بين المدارس الثانوية وبين القطاعات الاستثمارية في الجمهورية اليمنية.

التوصيات

قامت الباحثة بوضع عدد من التوصيات وهي على النحو التالي:

1- ضرورة اعطاء صلاحيات للإدارة المدرسية من أجل التنوع في مصادر التمويل الذاتي وفقاً لمعايير واضحة ومرنة.

2- عقد دورات تدريبة لمدراء المدارس، والوكلاء بما يخص بكيفية إدارة ميزانية المدرسة.

3- مشاركة الطلبة في المرحلة الثانوية في الأنشطة المختلفة التي تهدف إلى تنوع وزيادة مصادر التمويل ، والاستفادة من طاقاتهم الذي يعزز ويقوي لديهم القيم التعليمية والاجتماعية والتربوية.

4- اعطاء استقلالية لإدارات المدارس الثانوية لتنفيذ مشاريع مشتركة مع المجمع المحلي وفق ضوابط مالية وإدارية

5- عقد دورات لزعماء المجالس المحلية وتوعيتهم بأهمية المشاركة المجتمعية في دعم المدارس الثانوية.

6- إيجاد جسور اقتصادية بين المدارس والمصانع، والشركات الخاصة، والمؤسسات للتعاون المشترك، والاستفادة من بعضهم.

7- سن قوانين تشريعية لتوزيع الموارد المالية لكل من شارك في نجاح التمويل الذاتي في المدرسة.

8- سن قوانين تشريعية لتوزيع الموارد المالية لكل من شارك بين إدارة المدرسة، والإدارة التعليمية، والإدارة التربوية.

المراجـــــع

1- إبراهيم، مجدي عزيز(2009).**معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم و التعلم**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

2- إبراهيم، ورادي (2008). **مناهج البحث في العلوم الإنسانية.** مكتبة الرشد ناشرون، القاهرة.

3- البابطين، أماني أحمد عبدالعزيز، (2019). تنوع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية2030في ضوء التجربة الأمريكية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد(8)، العدد(9).

4- الجربوي، سمية بنت سلمان بن محمد، (2016). تقويم جهود مدراء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصادر التمويل المدرسي، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد(4)، العدد(4)، ــــــــــ.

5- الحسن ، عبدالرحمن محمد، (2011). التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم إلى ملتقى بعنوان" استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، فترة الانعقاد 15-2011/11/16م.

6- الخطيب، أحمد، (2010). نموذج مقترح لحل صعوبات التمويل في الجامعات الرسمية ومقارنتها مع تمويل الجامعات الأهلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر.

7- الخولاني، زمزم صالح سعد أحمد، (2016). أنموذج مقترح لتطوير استثمار القطاع الخاص في الجامعات اليمنية الحكومية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن.

8- الدهشان، جمال علي، (ب ت). نحو رؤية مقترحة لتنوع مصادر تمويل التعليم في مصر، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية بجامعة عين شمس بعنوان" توجهات استراتيجية في التعليم وتحديات المستقبل"، ــــــــــــــــ.

9- الزيات، فتحي مصطفى، (2013). أثر الإنفاق على التعليم على المحددات المعرفية للتنمية المستدامة(دراسة تحليلية مقارنة لواقع العالم العربي على المؤشرات الدولية)، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (14)، العدد(4).

10- السرحان ، حسين أحمد دخيل، (ب ت). التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، جامعة آل البيت، مجلة كلية القانون، العدد(16).

11- سليم، محمد الأصمعي محروس، (2005). **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة: من المفاهيم التطبيق**، دار الفجر ، القاهرة، مصر.

12- الشهري، زانة عبدالرحمن، والمنقاش، سارة عبدالله، (2018). استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، العدد(3).

13- الصالح، آمال عبدالوهاب، والهيلم، منيرة خالد، (2017). واقع التمويل الذاتي المدرسي ومعوقاته من وجهة نظر الإدارات المدرسية في دولة الكويت وتصور مقترح لتطويره، مجلة العلوم التربوية، المجلد(1)، العدد(2).

14- الصالح، مصلح أحمد، (1999). **قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية**، إنجليزي – عربي، ط 1، دار عالم الكتب للطباعة والنشر.

15- الصيرفي، محمد(ب ت). **الإصلاح الإداري كمدخل للحكومة الإلكترونية**، دار الكتب القانوني، الإسكندرية، مصر.

16- عزازي ،فاتن محمد(2008) .**تطوير التعليم الثانوي بين الواقع وتحديات المستقبل**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1 ،ـــــــــ.

17- العساف، أحمد عارف، والوادي، محمود حسن، (2011). **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

18- عساف، نزار ذياب، شهاب، مهى خالد، (2011). واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، متاح على الرابط(https://www.iasj.net/iasj?func=).

19- عون، وفاء محمد(2001). تصور مقترح لنمط التعليم العالي الأهلي، ندوة التعليم العالي الأهلي في السعودية، الرياض، السعودية متاح على الرابط(http: Search.mandumah.com)

20- الغامدي، عبدالله مكرم، (1424هـ). **الإنفاق على التعليم ومشاركات المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليفه لمواجهه متطلبات النهضة التعليمية في دول الخليج العربي**، مكتب التربية لدول الخليج العربي، الرياض، السعودية.

21- قاسم، خالد مصطفى، (2007). **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

22- كافي ، مصطفى يوسف، (2014). السياحة البيئية تحدياتها وآفاقها المستقبلية، المناهل للنشر، متاح على الرابط(WWW. Google Book.com).

23- المجلس السياسي الأعلى، (2019). الرؤية الوطنية لبناء الدولة المدنية الحديثة، اليمن.

24- مجمع اللغة العربية، (1980). **المعجم الوسيط**، الجزء الأول ، ط3، مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الدولية، القاهرة ، مصر.

25- المنقاش، سارة بنت عبدالله، والخضير، رنا عبدالرحمن، (2017). التمويل المرتبط بالأداء مدخل لتمويل المدارس الحكومية السعودية: التجربة الأمريكية كنموذج، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(14)، جامعة الملك بن سعود، المملكة العربية السعودية.

26- المنير، رندا عبد العليم، (2014). التعليم من أجل التنمية المستدامة في منهج رياض الأطفال، متاح على الرابط(WWW. Google Books.COM).

27- ود، أمل عبدالوهاب، والهيلم، منيرة خالد، (2017). واقع التمويل الذاتي المدرسي ومعوقاته من وجهه نظر الإدارات المدرسية في دولة الكويت تصور مقترح لتطويره، **مجلة العلوم التربوية**، العدد (1)، المجلد(1).

28- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2012). البرنامج الاستثماري لعام 2014-2012م ، مؤتمر المانحين لدعم الجمهورية اليمنية المنعقد ي 4-6 سبتمبر 2014م.

29- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2017)، كتاب الإحصاء السنوي، اليمن.

30- وزارة التربية والتعليم ، (2010). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله وأنواعه للعام (2008-2009م، اليمن.

31- وزارة التربية والتعليم ، (2015). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله وأنواعه للعام (2013-2014م، اليمن.

32- وزارة التربية والتعليم، (2011). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله وأنواعه للعام (2009-2010م، اليمن.

33- الوزرة، عبدالله بن محمد ،(2019) . واقع تنوع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها، **مجلة البحث العلمي في التربية**، العدد(20).

المراجع الأجنبية

1- Ross, S. (2002). School Based Enterprise: The decay Storable tectriques , Retie ved from.

2- Kafk, N, & Stphenson, j (2006). Self- Sufficient School : fostering Entrepreneurship to Finance Sustainable Education. Paper Presented at the Aped conference, learning together from tomorrow: Education from sustainable Development Bangkok.

مواقع الانترنت

1- رقابة مدى الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (دليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة) متاح على الرابط(https://www.idi.no/en/elibrary/cdp/auditing) .

2- الجعفري، محمود، (2018). آفاق ومتطلبات الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات، اجتماع هيئة المجالس الخامس والعشرين "الشراكة بين الجامعة القدس والقطاع الخاص" المنعقد في 25-26 نيسان 2018، متاح على الرابط (WWW. alquds.edu).

دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية

د. يوسف سلمان أحمد الريمي [1]
أ.لينـاء عبدالله محمد الخولاني[2]

(1)مركز البحوث والتطوير التربوي
(2) كلية التربية جامعة اب

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل، كما هدفت إلى التعرف على التحديات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في تحقيق دوره التنموي وتلبية متطلبات سوق العمل، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على الاستقراء، وذلك من خلال تحليل بعض البيانات الإحصائية واستقراء الأدبيات المتوفرة وتفسيرها لتبين الواقع الفعلي لدور التعليم الجامعي، وقد خلصت الدراسة إلي بعض الآليات المقترحة التي تساعد التعليم الجامعي على تحقيق دوره تجاه تنمية الشاملة وتلبية متطلبات سوق العمل بشكل الأمثل، وفي الختام تم استخلاص مجموعة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي، التنمية، سوق العمل، التحديات.

Abstract

The current study aims to define the role of higher education in realizing of development and meeting the requirements of the labor market. It also aims to know the challenges and difficulties encountered by the higher education to realize it's developmental role and to meet labor market needs. The study depends on the analytical descriptive method based on the induction throughout the analysis of some statistical data and induction of available literature and then explain it to know the actual reality of the higher education role. The study concludes to some suggested techniques which may help the higher education to realize its role toward comprehensive development and meet of labor market needs perfectly. At last, it had been summarized a group of recommendations and suggestions.

Key Words: Higher Education, Development, Labor Market, Challenges.

الإطار العام والدراسات السابقة

أولا: الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

يعد التعليم الجامعي في عصرنا الحالي، قضية محورية لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية؛ حيث يمثل بعداً مهما من أبعاد التنمية، (حيدر، 2016، 21)، ومصدراً أساسياً في أعداد الكوادر البشرية والقيادات الأكاديمية والتربوية المدربة والمؤهلة والمتخصصة التي تحتاجها عملية التنمية الشاملة وسوق العمل في شتى مجالات الحياة المختلفة، (الطاهر، 2007 273).

فالتعليم الجامعي لم يعد يلبي رغبة اجتماعية أو ترفاً ذهنياً، أو يحقق خدمة وطنية فحسب، بل أصبح مجالاً رحباً للاستثمار وله عوائد اقتصادية يفوق ما ينفق عليه، بل يفوق عائدة استثمار الكثير من المشرعات الاقتصادية، إذا ما خطط له بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة والتي تتواكب مع مستجدات العصر والثورة المعرفية والتكنولوجية، فمخرجات التعليم الجامعي هي مدخلات التنمية والأنظمة أخرى، (العنزي، 2016، 306).

ومن جانب أخر يمد التعليم الجامعي الأفراد بالخبرات والمهارات التي تسهم في زيادة طاقتهم الإنتاجية، ومن ثم زيادة دخولهم، وتحسين مستواهم المعيشي، (آل عبدالله، 2002، 107).

فهو السبيل الرئيسي لإعداد القوى البشرية والمتخصصة، وإعداد الباحثين الذين يسبرون أغوار المستقبل، وأعداد المواهب الفكرية والطاقات الخلاقة المبدعة التي تعطي للثقافة أبعادها وتدفع بها نحو الإبداع وتجاوز شوائب الواقع، (الحوات وشاذلي، بدون ت، 13).

وانطلاقا من أهمية الدور الذي يقوم به التعليم الجامعي، أولت دول العالم المتقدمة والنامية على حد سوء، ومنها اليمن، اهتماما كبيراً من خلال التوسع في هياكله ونظمه، وزيادة النوعية من حيث عدد الجامعات وكلياتها وأقسامها العلمية، وزادت من الطاقة الاستيعابية والمخرجات التعليمية، كما أولت اهتماما كبيرا بتطوير برامجها وخططها بما يحقق مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل باعتبار ذلك عنصراً أساسيا لمتطلبات التنمية.

ولتحقيق ذلك فقد عملت الحكومة اليمنية على تطوير عدد من الاستراتيجيات الوطنية في المجالات المختلفة، مثل إستراتيجية التخفيف من الفقر وإستراتيجية التعليم الأساسي، وإستراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني، وإستراتيجية تطوير أجهزة مؤسسات الخدمة المدنية، وإستراتيجية التنمية، وإستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي، وقد وضعت هذه الاستراتيجيات بشكل أساسي في ضوء رؤية اليمن الإستراتيجية حتى العام 2025م.

كما أكد دستور الجمهورية اليمنية على أهمية التعليم ولاسيما التعليم الجامعي، باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة، ووسيلة للحراك الاجتماعي، وأكد الدستور في المادة (54) على أن

التعليم حق للمواطنين جمعياً تكفله الدولة بإنشاء مختلف المؤسسات التعليمية والثقافية والتربوية، (وزارة الشئون القانونية، دستور الجمهورية اليمنية، 2001، 29).

وعلى الرغم من الجهود التي تبذل التطوير وتحسين الدور التنموي من التعليم الجامعي وزيادة كفاياته، وعلى الرغم أيضا من الزيادة والتوسع في عدد الجامعات، إلا أن هذا التوسع الكمي رافقه اختلالات عديدة تكاد تفقده فاعليته وتعيقه عن تحقيق أهدافه، ولعل من أهم هذه الاختلالات وجود فجوه تعليمية بين مدخلات ومخرجات التعليم الجامعي من جانب، وبين احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل من جانب أخر، مما يؤدي إلى ازدياد معدلات البطالة والتدهور مع العلم بأن أسواق العمل أصبحت شديدة الاحتياج إلى متطلبات نوعيه وموارد ذات مهارات تتوافق مع ما هو متاح من إمكانيات تكنولوجية ومعلوماتية متطورة.

وهذا ما توصلت إليه وأكدته العديد من التقارير والبحوث العلمية، المتعلقة بمخرجات التعليم الجامعي والتنمية ومتطلبات سوق العمل، ومن أبرزها: دراسة؛ آل عبدالله، (2002، 97)، وعبد الحميد، (2009 ، 695)، و عبدالجليل، (2014، 280)، ومن الدراسات المحلية دراسة؛ الشراعي، (2000، 85) والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، (2006، 32-33 ص:37)، والنزيلي، (2010، 289)، وأسوان حمزة، (2012، 47)، و معوضه، (2018، 34)، والتي تؤكد في مجملها، أن هناك قصور من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات التعليم الجامعي للوقوف أمام الأسباب الحقيقة التي أدت إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل حيث أن سياسات التعليم العالي والجامعي والخطط يتم أقرارها دون الأخذ بعين الاعتبار مدى ملاءمة تلك الخطط والسياسات بمتطلبات سوق العمل وهو ماساهم في وجود فجوة حقيقية بين سياسة القبول من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى ففي الوقت الذي نرى فيه سوق العمل متشبعة بعدد من التخصصات الإنسانية التي لم يعد هناك أي احتياج لها بالمطلق نجد أن مؤسسات التعليم الجامعي لازالت تقبل أعداداً كبيرة من الطلاب في تلك التخصصات الأمر الذي يتسبب في بطالة خريجي الجامعات وهذا يعني أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية تساهم مساهمة مباشرة في عملية البطالة ودون أدنى شعور بالمسئولية.

وتأسيساً على ما سبق ومن خلال إدراك الباحثان لأهمية دور التعليم الجامعي، استشعرو ضرورة البحث في هذا الموضوع، بهدف التعرف على واقع التعليم الجامعي في اليمن من خلال دوره في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل، من خلال الكشف عن التحديات (المشكلات والمعوقات) التي تواجهه، ومن ثم تقديم بعض الآليات المقترحة لغرض تطويره وتحسين مستوى فاعليته، ويعتقد الباحثان إن مثل هذا الجهد البحثي المتواضع مع غيره، من البحوث والدراسات في هذا المجال، قد يسهم في تحسين وتطوير مؤسسات التعليم الجامعي، الأمر الذي قد ينعكس إيجاباً على واقع التنمية ومتطلبات سوق العمل في المجتمع اليمني.

مشكلة البحث:

تمر دولة الجمهورية اليمنية في الوقت الراهن بظروف وأحداث، قد أثر تأثيراً مباشراً في تدني وضعف النظام التعليمي عن القيام بدوره بشكل عام، والتعليم الجامعي بشكل خاص، ويظهر ذلك جلياً في ضعف الاستقرار والتوازن بين مخرجات نظام التعليم الجامعي وبين متطلبات سوق العمل وخاصة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة وارتفاع نسبة العاطلين من خريجي الجامعات، فضلا عن زيادة عدد الخريجين في بعض التخصصات لاسيما التخصصات الإنسانية، التي لم تعد غير مرغوبة ومتشبعة في سوق العمل، والنقص في التخصصات العلمية والتقنية لمواكبة التطورات العصر ومستجداته، وهذا أدى إلى اختلالات بين مخرجات التعليم الجامعي من جهة وبين مدخلات ومتطلبات التنمية وسوق العمل من جهة أخرى، وبطبيعة الحال قد ينجم عن ذلك ظهور البطالة بين خريجي الجامعات وبناءً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس الآتي:

– ما دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في محاولتها لمعالجة قضية هامة من منطلق أن الوضع التنموي لأي أمة لابد للجامعة من أن تلعب الدور الرئيس فيه؛ حيث لم يعد يُنظر إليها تلك النظرة التقليدية التي مفادها أنها "مؤسسة علمية" فحسب، بل على أنها كذلك وبنفس الأهمية "مؤسسة اقتصادية"، وهذا ما تنبهت له العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولاسيما الحكومة اليمنية.

مما سبق تتضح أهمية الدراسة الحالية بالأتي:

- تأتي هذه الدراسة في وقت يشهد فيه المجتمع اليمني العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين وانخفاض دور القطاع الخاص في استقبال مخرجات التعليم العالي والجامعي بسب الصراع الدائر في اليمن.
- قد تسهم هذه الدراسة في مساعدة الجهات المعنية بالتعليم العالي والجامعي في إيجاد الحلول العاجلة في مواجهة الوضع المتردي للتعليم العالي وتعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لتمويل البرامج الجامعية بما يلبي متطلبات واحتياجات أصحاب المهن.
- تساعد مستقبلاً الجهات المعنية بهذا الأمر سواء في التعليم العالي أو وزارة التنمية والتخطيط أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية على وضع استراتيجيات وخطط استثمارية لكيفية الاستفادة من الموارد البشرية المؤهلة التأهيل المطلوب للعلمية التنموية للمجتمع.
- سعيها إلى التعرف على الوضع الحالي للتعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وأبرز التحديات التي تواجه الجامعة في القيام بالمهام والوظائف المناطة بها لتحقيق أهدافها وتعزيز التنمية المجتمعية من

خلال تزويد مخرجاتها بالمعارف والمهارات والابتكارات التي تمكنهم الالتحاق بسوق العمل، ومن ثم تقديم آليات مقترحة لمواجهة تلك التحديات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على:

الواقع الحالي للتعليم الجامعي ودوره في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية.

ويتفرع من الهدف الرئيس عدداً من الأهداف الفرعية وهي كالآتي:

- معرفة واقع التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية؟
- معرفة دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية.
- معرفة التحديات التي تواجه التعليم الجامعي اليمني في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل.
- الخروج بمجموعة من الآليات المقترحة والتوصيات والمقترحات لتطوير التعليم الجامعي بما يعزز دوره في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل.

حدود البحث:

تقتصر الدراسة الحالية على تشخيص وتحليل الواقع الراهن لدور مؤسسات التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل للعام الجامعي 2018/2017م.

المصطلحات العلمية للدراسة:

تتحدد الورقة البحثية بالمصطلحات العلمية الآتية:

الدور:

عمار، (2010، 25)، يعرف الدور بأنه:

"مجموعة من الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الشخص، بما يتوافق مع متطلبات مركز معين في المجتمع".

ويقصد به في الدارسة الحالية بأنه:

مجموعة الأنشطة والفعاليات التي تتضمنها أهداف وسياسات التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية المتوقع حدوثها في مجال التنمية.

1- التعليم الجامعي:

ويعرفه قانون الجامعات اليمنية؛ (1995، 19) بأنه:

"مؤسسات تأتي في قمة السلم التعليمي في الجمهورية اليمنية، وتمثل آخر مرحلة من مراحل النظام التعليمي فيها أربع سنوات للحصول على الشهادة الأولية في الاختصاصات المتنوعة"

وتتبنى الباحثة تعريف قانون الجامعات اليمنية تعريفاً إجرائياً؛ كونه ينسجم مع طبيعة الدراسة وأهدافها.

2- **التنمية:**

ويعرف عبدالسلام، (2006، 12) التنمية بأنها:

"عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب وأبعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتياً خلال خطة زمنية معينة".

يقصد بالتنمية في الدراسة بأنها:

وهي ما تسعى إليه خطط التنمية في الجمهورية اليمنية إلى تحقيقه، من خلال دور التعليم الجامعي في تحقيق احتياجات التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل.

3- **سوق العمل:**

تعريف عيد، (2015، 71) يعرف سوق العمل بأنه:

" مجال عرض العمل وطلبه، حيث يتكون من جانبين، الجانب الأول: وهو العرض، ويقصد به القوى العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا أو المستعد للعمل من الشريحة السكانية النشطة اقتصاديا خلال فترة زمنية معينه، والجانب الآخر: الطلب، ويقصد به الطلب على العمل، أي الجهود البشرية المطلوبة كما ونوعا من أصحاب العمل من المؤسسات العامة والخاصة مقابل مزايا معينه.

ويقصد به في هذه الدراسة بأنه:

تلبية احتياجات القطاع العام والخاص في الجمهورية اليمنية، من الكوادر المدربة والمؤهلة والمتخصصة وتشغيليهم بما يتوافق مع تخصصاتهم، وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة، وبما يحقق للقطاعين الكفاءة والتميز من خلال قوى عاملة محلية.

المنهج المستخدم في الدراسة:

انطلاقًا من الهدف الرئيس للدراسة والذي يكمن في التعرف على دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل، فقد اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي القائم على الاستقراء، وذلك من خلال تحليل بعض البيانات الإحصائية واستقراء الأدبيات المتوفرة وتفسيرها لتبين الواقع الفعلي لدور التعليم الجامعي، ومن ثم وضع بعض الآليات المقترحة والتوصيات الملائمة لتحسين الوضع القائم.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، وفيما يلي عرضاً البعض الدراسات العلمية، وعلى النحو الآتي:

أولاً: دراسات محلية:

1- **دراسة؛ (السياني، 2000):**

هدفت الدراسة إلى تطوير مدخلات التعليم الثانوي في اليمن ليصبح ملبياً لحاجات التنمية الشاملة، من خلال التعرف على احتياجات الأكثر أهمية لليمن، ومدى تلبية واقع التعليم الثانوي في اليمن لتلك الاحتياجات، ثم تحديد البرامج والتجديدات التربوية الأكثر مناسبة لتحسين وضع التعليم الثانوي ليلبي حاجات التنمية الشاملة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الدراسة العديد من النتائج أهمها:

- إن التنمية في اليمن بحاجة على الإنسان الذي تتكامل شخصيته، والذي يتوفر لديه الإحساس بالمسؤولية وحب العمل والنظام والمثابرة واحترام الوقت، وإتقان العمل، كما أن التنمية في اليمن بحاجة إلى تفهم حاجات العصر والسعي لتطوير القدرات العلمية والتقنية والانفتاح الواعي على تجارب الآخرين.
- إن المخرجات الحالية للتعليم الثانوي لا تلبي حاجات التنمية.
- يحتاج التعليم الثانوي في اليمن إلى عدد من البرامج والتجديدات اللازمة لتطويره حتى يلبي حاجات التنمية.

2- **دراسة؛ (النزيلي، 2010):**

هدفت الدراسة إلى معرفة أبراز وظائف التعليم الجامعي تجاه مستهدفات التنمية، والكشف عن الاتساق القائم بين أهدافه ومستهدفات التنمية، كما هدفت إلى الوقوف على واقع التعليم الجامعي واستجابة لحاجات المجتمع والتنمية، وإبراز تأثير العولمة على التعلم ودور التعليم الجامعي نحوها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستبانة لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أبرزها:

- يوجد اتساق نظري بين أهداف التعليم الجامعي وأهداف التنمية في اليمن، مع وجود فجوه في جانب التطبيق.
- إن التعليم الجامعي مطالب ببناء الكفاءات البشرية علمياً وتربوياً وثقافياً، وتأمين قاعدة علمية وتكنولوجية مناسبة لعملية التنمية، والإسهام في معالجة كافة القضايا والمشكلات التي تواجه التنمية الشاملة والمستدامة والمستقلة في المجتمع.
- إن واقع التعليم الجامعي يعكس غياب التأسيس العلمي للجامعات الجديدة، والتوسع غير المدروس؛ مما أدى إلى اختلال ميزان العرض والطلب على المخرجات.

ثانياً: الدراسات العربية:

1- دراسة؛ (التركستاني، 1999):

هدفت الدراسة إلى اختبار بعض العوامل التي أدت إلى عدم قبول سوق العمل السعودي لمخرجات التعليم، والمسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة تلك المخرجات التعليم، سوق العمل ميدانياً، ولذلك فقد تم توزيع استمارات الاستبيان، إلى مجموعة من رجال العمال وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتوصلت الدراسة على أن هناك أربعة عوامل رئيسة تشكل عائقاً دون قبول سوق العمل لمخرجات التعليم: تمثلت في الجانب السلوكي للخريج، والجانب الأكاديمي للطالب، والقدرات الفردية للمتقدم إلى الوظيفة، بالإضافة على مستوى الأجور المحلية، كما أظهرت الدراسة أن هناك تبايناً بين موقف رجال الأعمال ورجال التعليم نحو المسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل السعودي.

2- دراسة؛ (جمال الدين، 2013):

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تقوم به عملية المواءمة والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل في حل هذه المشكلة وذلك بالتطبيق على السودان كنموذج ممثل للدول المشابهة. وعليه فان هذه الدراسة تبين حجم المشكلة وتوضح كيف يمكن تحقيق هذه المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل وذلك عن طريق دراسة عينة من الخريجين العاملين وغير العاملين بالإضافة إلى مستخدمي هذه المخرجات والتعرف على عقبات هذه المواءمة. وقد توصلت الدراسة إلي أن الاقتصاد السودان ضعيف وغير قادر علي استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الخريجين بعد ثورة التعليم العالي 1992م في ظل ضعف القطاع الخاص، كما توصلت أيضا إلي أن مؤهلات الخريج لا تناسب احتياجات سوق العمل، ووصت الورقة بضرورة التوسع في المشروعات الاستثمارية لخلق فرص عمل جديدة لمقابلة الوافدون الجدد لسوق العمل، وكذلك ضرورة حمل القطاع الخاص عبء بطالة الخريجين مع القطاع العام.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة؛ (Etshimm, 2017):

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على العلاقة المشتركة بين التعليم العالي وسوق العمل في مدينة كينشاسا، عاصمة جمهورية كانجو الديمقراطية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم تزايد الطلب لتفعيل التعليم العالي فقد كشفت الدراسة أن المناهج الحالية والأنظمة المتبعة حالياً والمتأصلة غير كافية وأنها لا تزود الخريجين الجدد بالمهارات الكافية للانتقال بسهولة وليكونوا منتجين نحو سوق العمل، وقد توصلت الدراسة إلى اقتراح الحاجة للتعاون فيما بين التعليم العالي، المؤسسات التعليمية وبين الموظفين (أرباب العمل) من أجل تصميم منهج فعال وبناء بيئة تعليمية والتي من شأنها أن تقدم استفادة حقيقية للطلاب الحاليين ولموظفيهم مستقبلاً.

تعقيب على الدراسات السابقة:

إن التأمل فيما تم عرضة من دراسات السابقة، تبين بأن جميعها ذات قيمة علمية وبحثية عالية، وجميعها أكدت على ضرورة الملاءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، لما لها من أثر مهم في تقوية الاقتصاد وتحد من المشاكل الاقتصادية مثل: البطالة والفقر، وعلى دور الذي يحققه التعليم في التنمية، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الآتي:

- إثراء الإطار العام والإطار النظري في ضوء الأطر المرجعية النظرية لتلك الدارسات.
- ساعدت في تحديد المنهج العلمي المناسب لطبيعة الدراسة الحالية.
- ساعدت في استخلاص الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

ثانياً: الخلفية النظرية:

يضطلع التعليم الجامعي بدور محوري في العلمية التنموية، فهو أهم وسيلة يتنسى من خلالها فعليا تحقيق أهداف التنمية، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، وعلى هذا الأساس، ينظر للإنفاق على التعليم على أنه استثمارا في رأس المال البشري له عوائد جمة سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات.

وفي ضوء ذلك، يحاول هذا المبحث تشخيص وتحليل الوضع الراهن للتعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، وهنا يتم الإجابة على السؤال الأول من الدراسة، من خلال مكوناته المتعلقة بـ: (البنية المؤسسية للتعليم الجامعي، وأهدافه ووظائفه، وسياسية القبول، وخريجي التعليم الجامعي)، وذلك لغرض التعرف على دورة التنموي، وسوف يتم تأجيل الإجابة السؤال الثالث والمتعلق بدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق من خريجي الجامعات والتحديات والمشكلات التي تواجه التعليم الجامعي في تحقيق التنمية ومتطلبات سوق العمل إلى المبحث الثاني، وسوف نتناول ذلك بالتفصيل على النحو الآتي:

- **المبحث الأول:**

1) **البنية المؤسسية للتعليم الجامعي في اليمن:**

تبلغ مساحة الجمهورية اليمنية (555) ألف كيلومتر مربع كما يبلغ عدد سكانها وفق إسقاط عام 2014م (26) مليون نسمة يتوزعون في (22) محافظة بنسب متفاوتة، عدد الشباب في الفئة العمرية (19-23) الفئة الموازية لسن التعليم الجامعي بلغ (3,4) مليون نسمة تقريباً ونسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي (10.4%) من عدد السكان للفئة العمرية المقابلة، ويعمل أغلب السكان في الريف وبعض المدن بالزراعة وتربيه الثروة الحيوانية وصيد الأسماك، وتمتلك اليمن منظومة تعليم كبيرة، إلا أنها تحتاج إلى تحديث وإصلاح من أجل تلبية احتياجات الطلب على خدمة التعليم الحالية والمستقبلية، والتغلب على التحديات والمشكلات المتمثلة في الهيكل التعليمي المعقد وغير المرن لهذه المنظومة وصعوبة تنقل الطلاب داخل مستوياتها وكذلك، الانتقال إلى سوق العمل إضافة إلى المشكلات الخاصة بالجودة والكفاءة، وبما يمكنها من التحول تدريجياً نحو نظام تعليمي أكثر تنوعاً، يستطيع فيه الطلاب أن

يمارسوا الاختيار الأنسب لمكان دراستهم ولما يدرسونه، وتستطيع فيه المؤسسات أن تمارس الاستقلال في قبول الطلاب بما يعبر عن رسالتها وقدراتها، وتتكون منظومة التعليم العالي في اليمن من (54) مؤسسة حكومية وخاصة في العام الجامعي 2013/2014م، (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في الجمهورية اليمنية، 2015، 61 – 62).

أ) الجامعات الحكومية:

حيث بلغ عدد الجامعات الحكومية (16) جامعة منها (6) تحت الإنشاء؛ وتضم الـ(10) الجامعات العاملة (121) كلية تتوزع بين (69) كلية إنسانية من بينها (35) كلية في التخصصات التربوية، و(52) كلية في التخصصات العلمية التطبيقية، وتتضمن الكليات العلمية التطبيقية كلاً من الطب والأسنان والصيدلة والعلوم والزراعة والحاسب الآلي، والنفط والمعادن والهندسة البترولية في جامعة حضرموت، والعمارة، والزراعة والطب البيطري والهندسة والسدود في جامعة نمار، والعلوم البيئية والأحياء البحرية في جامعة حضرموت، ومركز خدمة المجتمع للتأهيل في جامعة تعز، ومركز أنظمة وتقنية المعلومات، ومراكز التعليم المستمر في كل من جامعة عدن والحديدة ونمار، أما الكليات الإنسانية تشمل الآداب والتربية واللغات والإعلام والتربية البدنية والشريعة والقانون والتجارة والاقتصاد والعلوم الإدارية والفنون الجميلة.

وتحتضن الكليات بالجامعات الحكومية مجتمعة (112) قسماً علمياً يتوزعون إلى (60) قسماً في الكليات العلمية التطبيقية تتكرر هذه الأقسام لتصل إلى (274) قسماً في ظل التماثل القائم بين الجامعات والكليات المتناظرة، وكذلك الأقسام في كليات العلوم الإنسانية بلغت (52) قسماً تكررت لتبلغ (312) قسماً.

ويعمل في مرحلة التعليم الجامعي الحكومي نحو (8764) عضو هيئة تدريس ومساعد و(7291) فني وإداري، وتستوعب مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة ما يقارب (311) ألف طالباً وطالبة منهم حوالي (75%) في التعليم الجامعي الحكومي (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في الجمهورية اليمنية، 2015م، 63-64).

ب) الجامعات الأهلية والخاصة:

بلغ عدد الجامعات الأهلية والخاصة حوالي (38) جامعة/ كلية علياً منها (27) جامعة عاملة توفرت بيانات عنها، بالإضافة إلى معهد التوجيه والإرشاد ومعهد القضاء والمجلس اليمني للاختصاصات الطبية والكليات والمعاهد الخاصة، وبلغ عدد الكليات في (27) جامعة أهلية وخاصة توفرت بيانات عنها في العام 2013/2014م إلى (102) كلية إجمالاً منها (61) كلية في التخصصات الإنسانية، تشتمل على الآداب والشريعة والحقوق والعلوم الإدارية والمصرفية، والدراسات الإسلامية والدعوة والإعلام بجامعة الإيمان وكلية البنات في جامعة الأحقاف، بينما بلغ عدد الكليات التطبيقية في الجامعات الخاصة (41) كلية، منها (16) كلية للصيدلة والأسنان

والعلوم الطبية، وكليتان للعلوم الطبية المساعدة، وتستوعب (25%) من إجمالي الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي البالغ عددهم حوالي (311) ألف طالب وطالبة خلال العام الدراسي 2014/2013م.

ويلاحظ أن التخصصات والأقسام في الجامعات الخاصة هي تخصصات منسوخة من الجامعات الحكومية وتسير بنفس النمط التي تسير عليه الجامعات الحكومية، وما زالت نسبة التخصصات الإنسانية غالبة على التخصصات التطبيقية ولا تتوفر التخصصات النادرة التي يمكن أن تلبي أو تفي باحتياجات سوق العمل، (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 66). والجدول التالي يوضح التطور والتوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن خلال الفترة (2008 – 2014م):

جدول(1) التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن:

المحافظة	عدد المؤسسات 2009/2008م						عدد المؤسسات 2014/2013م					
	حكومية		خاصة		الإجمالي		حكومية		خاصة		الاجمالي	
	جامعات	كليات	جامعات	كليات	جامعات	كليات	جامعات	كليات	جامعات	كليات	جامعات	كليات
إب	1	8			1	8	1	10			1	10
أبين		2			0	2		2			0	2
الأمانة	1	14	13	49	14	63	1	15	19	11	20	92
البيضاء		2			0	2	1	5			1	5
تعز	1	12	1	6	2	18	1	13	3	9	4	22
الجوف					0	0					0	0
حجة		2			0	2	1	3			1	3
الحديدة	1	13	1	4	2	17	1	13	1	4	2	17
حضرموت	1	12	1	5	2	17	1	13	2	8	3	21
نمار	1	11			1	11	1	10	1	2	2	12
شبوة		2			0	2		2			0	2
صعدة		1			0	1		2			0	2
صنعاء		2			0	2		4			0	4
الضالع		1			0	1		1			0	1
عدن	1	12			1	12	1	14	1	2	2	16
عمران	1	4			1	4	1	4			1	4
لحج		3			0	3		4			0	4
مأرب		1			0	1		3			0	3

المحويت		1			0	1		1			0	1
المهرة		1			0	1		1			0	1
ريمة					0	0		1			0	1
الإجمالي العام	**8**	**104**	**16**	**64**	**24**	**168**	**10**	**121**	**27**	**102**	**37**	**223**

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط التعليم في اليمن، مؤشرات التعليم في اليمن، 2015م، ص 64.

نلاحظ من خلال الجدول السابق الآتي:

- تزايد عدد مؤسسات التعليم العالي بشكل ملحوظ خلال الفترة السابقة نظراً للطلب المتزايد على التعليم العالي الناتج من ارتفاع معدل النمو السكاني خاصة لدى شريحة الشباب (19-24سنة) الذي أدى بدوره إلى التزايد المستمر في أعداد الخريجين من التعليم الثانوي، حيث زاد عدد الجامعات الخاصة خلال الفترة 2009-2014م بنسبة (68.8%) ليصل عدد الجامعات العاملة والتي توفرت بيانات عنها إلى (27) جامعة حيث (يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة (38) جامعة وكلية عليا، بلغ عدد الجامعات التي توفرت بيانات عنها (27) جامعة هي: (العلوم والتكنولوجيا، اليمنية، الوطنية، سبأ، الملكة أروى، اليمنية الأردنية، المستقبل، العلوم الحديثة، العربية، آزال للعلوم والتكنولوجيا، الأندلس، الأحقاف، الإيمان، دار العلوم الشرعية، اللبنانية الدولية، تونتك الماليزية، الناصر، دار السلام، اليمن، الحكمة، القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ابن خلدون، السعيدة، آزال للتنمية البشرية، البريطانية، الريان، الرازي) بعد أن كانت (16) جامعة في العام 2009م، تستحوذ أمانة العاصمة على (70%) منها.
- ارتفع عدد الجامعات الحكومية (25%) لتصل إلى (10) جامعات، أما الكليات التابعة للجامعات الخاصة فارتفع عددها بنسبة (59.4%) لتصل إلى (102) كلية، وارتفع عدد الكليات في الجامعات الحكومية بنسبة (16.3%) لتصل إلى (121) كلية في العام 2014م مقارنة بـ (104) كلية في العام 2009م، وتعاني الجامعات الخاصة من عدم توفر البنية التحتية أضف إلى ذلك عدم توفر قاعات دراسية ومعامل ومكتبات وهيئة تدريسية واقتصار ذلك التوسع على توفر المبنى فقط وغالباً ما تكون مبان وشقق سكنية غير مهيأة للعملية التعليمية.
- يأتي إنشاء هذه الجامعات بعد تطبيق الحكومة اليمنية برنامج الإصلاح الاقتصادي (برامج التكيف الهيكلي) لتعزز التوجه نحو اقتصاد السوق كخيار استراتيجي للتنمية والتغيير الاجتماعي، حيث ظهرت قوى ضاغطة لأن يكون لبعض الجمعيات والقطاع الخاص (رجال الأعمال) وبعض الأفراد دورهم في إنشاء وتمويل إدارة مؤسسات التعليم العالي، لذلك تم إنشاء الجامعات الأهلية.

- اعتماد الجامعات الأهلية والخاصة على الأكاديميين في الجامعات الحكومية في مجال التدريس والإدارة بل إن بعض الجامعات الأهلية أنشئت ومولت من قبل بعض الأساتذة العاملين في الجامعات الحكومية، وفي ظل غياب قانون ينظم التعليم الجامعي الأهلي إلى معايير وشروط إنشاء وتشغيل الجامعات الأهلية تظل نظم وتسيير نشاط الجامعات غير واضحة علماً بأن من يلتحق بالتعليم الجامعي الأهلي بشكل عام هم من أبناء اليمنيين المهاجرين، ومن أبناء الميسورين، ومن أبناء الجالية الوافدة من غير اليمنيين.
- إن الجامعات اليمنية الأهلية، رغم قصر فترة تأسيسها التي لا تتجاوز العشر سنوات، إلا أنها كانت تمنح الدرجات العلمية مثل الماجستير والدبلوم والدكتوراه علماً بأن هذه البرامج تحتاج إلى موارد مالية وفنية وتجهيزات مختبريه وكادر تعليمي مميز.
- إن التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية، يعزى إلى التحول في إستراتيجية التنمية وإلى عدم قدرة الحكومات لتحمَّل أعباء ومسئوليات التعليم العالي ورغبتها في التخفيف منه، لتسفر في خلال أعوام قليلة إلى نمو غير مسبوق في عدد الجامعات الخاصة.

أهداف التعليم الجامعي في اليمن:

لم تعد مؤسسات التعليم الجامعي في العصر الحديث قاصرة على التراث الثقافي ونقله من حين إلى أخر، بل أصبحت في خدمة مجتمعاتها تبحث عن الحقائق وتواجه المتغيرات المستمرة، وتساهم في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع، وتمد سوق العمل الحكومي والأهلي بالكوادر البشرية المؤهلة التي تلبي احتياجاته.

وأهداف التعليم الجامعي في اليمن هي انعكاس لثقافة المجتمع وحاجاته، واتجاهات العصر وتقنياته، وحاجات الإنسان ومطالب نموه، ولهذا جاءت هذه الأهداف ملبية لثقافة المجتمع اليمني وتتمثل أهداف التعليم الجامعي كما جاء في قوانين وأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي (قانون الجامعات اليمنية، المادة 5، 5-6)، إذ سيتم الاقتصار على الأهداف الصريحة والمباشرة التي تتعلق بالتنمية وسوق العمل وهي على النحو الآتي:

1- إتاحة فرص الدراسة المتخصصة والمتعمقة للطلاب في الميادين المعرفية المختلفة تلبية لاحتياجات البلاد من التخصصات والفنيين والخبراء.
2- تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواء على المستوي الفردي أو الجماعي، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.
3- الاهتمام بتنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها والاستفادة منها في تطوير المجتمع.

4- تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلاد بما يكفل التفاعل المتبادل والبناء للمعارف والخبرات والموارد والمشاركة في البلاد بما يكفل التفاعل المتبادل والبناء للمعارف والخبرات والموارد والمشاركة التي تكفل الإسهام الفعال في إحداث التنمية الشاملة في البلاد.
5- تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة.
6- المساهمة في تطوير السياسات وأساليب العمل في المؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وتقديم النماذج والتجارب المبتكرة لحل المشاكل المختلفة.
7- رفع كفاءة العاملين في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وذلك من خلال المساهمة في برامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة.

ومن خلال استعراض أهداف التعليم الجامعي كما ورد في قانون الجامعات اليمنية، يلاحظ أنها ركزت بشكل عام على الدور التنموي سواءً من خلال إعداد الكوادر المتخصصة والمؤهلة التي تلبي احتياجات التنمية، ومتطلبات سوق العمل، أو من خلال القيام بالبحث العلمي، وتنمية المعرفة وتوظيفها لخدمة التنمية وبما يعزز دور الجامعة في خدمة المجتمع، وبالتالي فأنه يتوجب علينا نقل الأهداف من الناحية النظرية إلى الناحية التطبيقية بما يتحقق الاتساق بين أهداف التعليم الجامعي ومتطلبات التنمية وسوق العمل، وهذا يتحقق من خلال طبيعة الدور الذي يضطلع به التعليم الجامعي بوظائفه الرئيسية، (التعليم، البحث العلمي ، خدمة المجتمع)، والتي سوف يتم الحديث عنها.

وظائف التعليم الجامعي:

تتمثل الوظائف الأساسية للجامعة، في ثلاث وظائف رئيسة وهي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهي وظائف متكاملة ومترابطة، فالتدريس يسهم في نشر المعرفة، على حين يسهم البحث العلمي في إنتاجها وتجديدها وتطويرها، ثم تطبيق المعرفة في المجتمع لحل مشكلاته وخدمة أفراده، وتحسين مستوى معيشتهم، ومن ثم إحراز التقدم للمجتمع، والتي يمكن توضحيها على النحو الأتي:

1- **التعليم:**

يعد التدريس أحد الوظائف الأساسية للجامعة، ومن اهم أهدافها الرئيسية التي ارتبط بها منذ نشأتها، فمن خلالها يتم إعداد وتنمية القوى البشرية المؤهلة والمتخصصة في كافة المجالات والقطاعات والمهن، وتزويدها بكافة المعارف العلمية اللازمة، وتنمية قدراتها الفكرية، بما يمكنها من الإسهام الفاعل في تحقيق التنمية الشاملة ومتطلبات سوق العمل في مختلف مجالات الحياة، (مرسي، 2002، 23).

كما إن نجاح التعليم الجامعي في تحقيق أهدافه يتوقف بدرجة أساسية على نوعية المناهج التعليمية التي تعتمد عليها الجامعات في مختلف البرامج والتخصصات، وذلك من حيث نوعية المحتوى وتكامله

وتوازنه، ومدى مراعاته لخصائص المجتمع والدارسين، ومستوى مواكبته للتطورات العلمية والمستحدثات التكنولوجية، وأساليب تدريس وطرق تنفيذه، (النزيلي، 2010، 136).

بالنظر إلى واقع هذه الوظيفة سنجد أن مؤسسات التعليم الجامعي لازالت تعاني من تدني وضعف في أداء هذه الوظيفة بما يحقق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل، وهذا ما أكدته العديد من التقارير والبحوث والدراسات العلمية ومنها: (دراسة الشراعي، 2000، 70 و ص 64) و(وزارة التعليم العالي، 2006، 40) و(الحكيمي، 2009، 14) و(النزيلي، 2010، 173)، إذ تأكدت جميعها أن مؤسسات التعليم الجامعي، مازالت تعتمد على الأساليب التقليدية في التعليم والأدوات الشكلية، ومن جمود المناهج إذ أن معظم المناهج منقولة حرفيا من دول عربية وعلى الرغم ان هذه المناهج قد طرأ عليها التغيير والتجديد،حيث أن أغلبيتها نمطية وغير مناسبة لمتطلبات التنمية وسوق العمل والتحديات العالمية الحالية، فضلا عن أساليب إلقاء وتلقي المحاضرات، وطغيان الجانب النظري في الإعداد والتأهيل للطلبة الدراسين، مع قلة الأنشطة العملية والتطبيقية المصاحبة، وإضافة إلى ذلك فالمناهج بوضعها الحالي لا تخاطب الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمع، وتفتقر إلى المحتوى الذي يخاطب احتياجات الطلبة من المهارات والقيم الأخلاقية اللازمة للعمل، كمثل مهارات التعامل مع الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت وتقنياتها المتطورة، وإجادة اللغة العربية وإتقان اللغة الإنجليزية، ومثل قيمة الإتقان في العمل والانضباط فيه واحترام الوقت، والقدرة على تنظيمه والاستفادة منه، إلى غير ذلك من المهارات والقيم الضرورية للعمل والحياة.

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن وضع التعليم الجامعي في اليمن بحاجة إلى الإصلاح والتطوير، لكي يكون قادر على تخريج كوادر مؤهلة ومتخصصة يمكنها القيام بواجباتها المهنية وتحمل أعباء ومسؤوليات العمل والمشاركة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية ، والنجاح في المنافسة في سوق العمل المحلية والعربية والعالمية، وذلك من خلال إعادة النظر للبرامج التعليمية وربطها بواقع متطلبات سوق العمل،ووضع استراتيجيات فعالة لتأكيد الصلة بين المؤسسات الجامعية ومتطلبات أسواق العمل، فضلاً عن توفير المدخلات التعليمية الخاصة بالمصادر المعرفية والتقنية لتنمية مهارات المخرجات الجامعية بما يتوافق مع التطورات التقنية الحالية.

ثانيا: البحث العلمي:

يعد البحث العلمي من أهم الأدوات لتحقيق التنمية في عالمنا المعاصر إن لم يكن أهمهما، باعتباره أحد العوامل المهمة في تحقيق الوفرة المعرفية، وذلك من خلال إنتاج المعرفة العامة والمتخصصة ونقلها ونشرها وفقاً للأسس والمعايير العلمية في الإنتاج والنشر، فضلاً عن دوره الفاعل في التحكم بصنع القرار في المجتمعات وفي تطوير الفهم الإنساني ووجهات النظر في المجتمعات المختلفة، بما يحقق التنمية والازدهار (Törnroos & Mälkki، 2017، 5).

لذلك فقد أولت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء اهتماما كبيرا فيه وخصصت له الكثير من الأموال في سبيل تطويره، أذ تعتمد عليه الدول المتقدمة في بناء اقتصادياتها القوية ومجتمعاتها المعرفية، كما أصبحت مؤشرا مُهما يقاس به تقدم الدول وتفوقها وقوتها، (Hill, 2006,7).

ونظراً لأهمية البحث العلمي في تقدم المجتمع وتطويره، فقد كفل قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لعام (1995)، بعض الأهداف التي تؤكد أهمية البحث العلمي إنتاجاً ونشراً في رسالة الجامعة؛ إذ ينص في مادته (5)، على الآتي:

1- إجراء البحوث العلمية وتشجيعها، وتوجيهها لخدمة المجتمع.
2- تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي، وتوجيهه لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.
3- توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها.
4- تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة، (قانون الجامعات اليمنية، 1995، 3-6).

وباستقراء الواقع يلاحظ أن البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي، لايزال يعاني من مشكلات عديدة وهذا ما أكدته الوثائق والتقارير الرسمية، متمثلة بـ: (الاستراتيجية الوطنية التعليم العالي، 2006، 31-14)، و (تقرير التنمية البشرية الوطني، 2013، 56)، كما تؤكد نتائج العديد من الدراسات العلمية، كدراسات كلاً من: (الخولاني، 2012، 9)، و(الحدابي، 2014، 42-44)، و(العفيري، 2017، 214)، و (النزيلي، 2010، 159)، التي تؤكد في مجملها، أن البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي واجه العديد من المشكلات وتنقصه الكثير من المتطلبات، كضعف الموارد المالية والروتين الإداري في عمليات الصرف على الأنشطة البحثية، فضلا عن ضعف ربط البحوث العلمية بالمشكلات التي تواجه خطط التنمية واحتياجات سوق العمل، وقلة مشاركة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي، إضافة إلى قلة إتاحة الفرص للباحثين لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية في مجالات التخصص ولمتابعة كل جديد في مجال التخصص والمعرفة العلمية، ناهيك عن انحصار البحث العلمي فيما يقوم به أعضاء هيئة التدريس من بحوث من أجل الترقية أو ما يقوم به طلاب الدراسات العليا، أو بعض المنظمات والدول المانحة؛ ولعل ذلك يعد من الأسباب التي تجعل أعداد الباحثين في هذه المجتمعات منخفضاً جداً بالمقارنة مع المجتمعات المتقدمة.

ومن خلال ما سبق، ولتحقيق التعليم الجامعي دوره والوظيفي في البحث العلمي، فانه لأبد من دعم الأبحاث الأساسية والتطبيقية وتوجيهها في التنمية التي تقوم على المعرفة ولإثراء الحقائق والتطورات العلمية، وإن تكون قابلة للتطبيق والتوظيف في واقع حياة الفرد والمجتمع، فضلا عن تقديم التسهيلات المالية والإدارية لتسهيل وتنفيذ المشاريع التي تتسم بالأصالة والجودة العلمية، والتي تثير أسهاماً

استراتيجياً مهما في دفع عجلة التنمية والتقدم، ويتنج عنها مخرجات علمية واجتماعية واقتصادية ذات قيمة وتأثير فعال.

خدمة المجتمع:

تعد وظيفة خدمة المجتمع من أهم وظائف مؤسسات التعليم الجامعي في العصر الحديث، إذ لم تعد وظائف الجامعة تقتصر على التدريس والبحث العلمي فحسب، وإنما أصبحت خدمة المجتمع تمثل الوظائف الأساسية التي تهدف الجامعة من خلالها إلى تحقيق التعاون، وتفعيل الشراكة بينهما وبين المجتمع، بهدف تطويره والنهوض به على مختلف مجالاته، (رمضان، 2004، 25).

وذلك من خلال ما تقوم به الجامعة من أنشطة، وما تقدمه من خدمات تجاه مجتمعاتها، عن طريق تقديم النصح والإرشاد، وتوفير المعلومات للأفراد والهيئات، والقيام بإجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية، لحل ما يوجه المجتمع المحلي من مشكلات، والمشاركة في تنظيم الندوات والمحاضرات التوعية والتثقيفية للمجتمع، لمعالجة أهم قضاياه الاجتماعية، فضلا عن عقد المؤتمرات العلمية واللقاءات وبرامج التدريب للعاملين في أجهزة الدولة، ومؤسساتها ولأبناء المجتمع المحلي عامة، والاستفادة من منشآت الجامعة ومرافقها، وربط تخصصاتها المختلفة باحتياجات المجتمع وما يتطلبه سوق العمل، (Harkavy, 2006, 19).

وباستقراء واقع الحال في الجامعات اليمنية يلاحظ عدم وجود توازن في تحقيق دور الجامعات في تأدية وظائفها، فإذا ما أسقطنا الأهداف على الوظائف في التعليم الجامعي نرى أنها تكاد تقتصر على الوظيفة الأولى "التعليم أو التدريس"، مما يجعل دور الأستاذ الجامعي يقتصر على نقل المعرفة المتراكمة ليس إلا، تليها بالاهتمام وظيفة البحث العلمي بدافع الارتقاء بمستوى الوظيفة، في حين يلاحظ أن هناك إهمالاً مخلاً بدور مؤسسات التعليم في وظيفة خدمة المجتمع وما لها من دور في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل، وإن وجدت فهي نادرة ومحددة، وهذا ما أكدته كلا من: (الإستراتيجية الوطنية لتعليم العالي، 2006، 48)، و(تقرير التنمية البشرية، 2011، 4)، وغيرها من الدراسات العربية والمحلية.

- **سياسة القبول:**

اعتمدت سياسة القبول في التعليم الجامعي الحكومي منذ نشأة جامعتي صنعاء وعدن، على سياسة الباب المفتوح، حيث يترك للطالب حرية اختيار الكلية التي يرغب الالتحاق بها، وهذا يعني قبول توزيع الطلبة دون الرجوع إلى سياسات وخطط التنمية، ونتيجة لذلك ارتفع عدد الملتحقين بالكليات الإنسانية وانخفض عدد الملتحقين بالكليات التطبيقية، نظراً لشروط الالتحاق بالكليات التطبيقية وصعوبتها وشحة الإمكانات المادية لأغلب الطلبة، ومنذ عام 2001م بناءً على قانون الجامعات رقم (18) لسنة 1995م، الذي أسند للمجلس الأعلى للجامعات مهمة رسم سياسة القبول وتنسيق التعليم الجامعي والعمل على توجيهه بما يتفق وحاجة التنمية، وكذا رسم السياسة العامة للجامعات بما يحقق

رفع مستوى التعليم بناءً على تلك السياسات التي نص عليها قانون الجامعات، حدد المجلس الأعلى للجامعات إجراءات القبول كالآتي:

- الاعتماد على الطاقة الاستيعابية لكل جامعة.
- اشتراط القبول في الجامعات اليمنية الحكومية الحصول على نسبة (70%) في امتحانات الثانوية العامة.
- اشترط القبول في كلية الطب والأسنان والصيدلة حصول الطالب على نسبة (85%) في الشهادة الثانوية، إضافة إلى اجتياز امتحانات القبول، وكذلك اشتراط القبول في بعض التخصصات لامتحان القبول، (كاللغات مثلاً)، (قانون الجامعات اليمنية رقم 18، 1995).

ولكن القصور في هذه السياسات أنها لم تبنى على أساس مؤشرات لاحتياجات التنمية أو الالتزام باحتياجات سوق العمل عند تحديد أعداد الطلبة المقبولين.

- **تطور عدد الملتحقين بالكليات الإنسانية والتطبيقية في الجامعات الحكومية والخاصة:**

من خلال الجدول التالي تشير البيانات الإحصائية إلى:

- إجمالي الملتحقين بالجامعات الوطنية للعام 2014/2013م بلغ (310342) طالبا وطالبة منهم (101363) إناث، وذلك مقابل (274827) طالبا وطالبة منهم (80942) إناث عام 2009/2008م بنسبة زيادة كلية بلغت (12.9%) وبمتوسط نمو سنوي بلغ (2.6%).
- استحوذ التعليم الجامعي الحكومي على ما نسبته (73.2%) من إجمالي الملتحقين في مختلف الجامعات الوطنية للعام 13/2014م في حين بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الخاص زهاء (26.8%).

جدول (2) تطور عدد الملتحقين بالكليات الإنسانية والتطبيقية في الجامعات الحكومية والخاصة

مجال التخصص	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2011/2012	2012/2013	2013/2014	نسبة الزيادة٪
كليات إنسانية	**189817**	**181824**	**174800**	**168628**	**188821**	**194961**	**2.7**
توزيع ٪	**69.1**	**66.8**	**65.4**	**64.8**	**64.1**	**62.8**	**-**
منهم إناث	**55502**	**54668**	**52984**	**54428**	**62686**	**65345**	**17.7**
كليات تطبيقية	**85010**	**90306**	**92652**	**91402**	**105540**	**115381**	**35.7**
توزيع ٪	**30.9**	**33.2**	**34.6**	**35.2**	**35.9**	**37.2**	**-**
منهم إناث	**25440**	**26378**	**27028**	**27758**	**32891**	**36018**	**41.6**

الاجمالي العام	274827	272130	267452	260030	294361	310342	12.9
إناث	80942	81046	80012	82186	95566	101363	25.2
مشاركة الإناث	29.5	29.8	29.9	31.6	32.5	32.7	-

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في اليمن، مؤشرات التعليم في اليمن، 2015م، ص71.

من خلال الجدول السابق يتضح الآتي:

- إن إجمالي عدد الملتحقين في الدراسات الإنسانية في مختلف الجامعات الوطنية (الحكومية والأهلية) (194961) طالباً وطالبة منهم (65345) إناث تركز معظمهم في خمسة أقسام نمطية متكررة في كليات الآداب والتربية في جميع الجامعات وهي اللغة العربية (58) قسماً، الإسلامية (41) قسماً، قرآن كريم وعلومه (36) قسماً، تاريخ (21) قسماً، والجغرافيا (18) قسماً.
- بلغ إجمالي عدد الملتحقين في مجال العلوم التطبيقية (115381) طالباً وطالبة بينهم (36018) إناث، وهذا العدد يمثل ما نسبته (37.2%) من إجمالي عدد الملتحقين في جميع الجامعات الوطنية، وغالبيتهم يتركزون في الأقسام العلمية التطبيقية لكليات التربية في مختلف الجامعات.

ويرجع السبب في ارتفاع أعداد الطلبة الملتحقين بنسبة ضئيلة إلى مجموعة من العوامل من أهمها: ارتفاع نسبة البطالة من حملة المؤهلات الجامعية وعزوف الأسر عن الحاق أبنائها بالتعليم الجامعي لأسباب اقتصادية وكذلك الزواج المبكر والذي يحول دون مواصلة الفتيات لتعليمهن الجامعي وكذلك الأحداث السياسية الراهنة التي تمر بها البلد.

- **توزيع الملتحقين في الجامعات الحكومية والخاصة حسب المجالات الرئيسية:**

يتضح من الجدول التالي تكدس أكثر من (72%) من إجمالي الملتحقين في خمسة مجالات إنسانية (التربية، التجارة/الإدارة، الآداب، الشريعة/حقوق، اللغات)، وهي مجالات متشبعة تماماً ولا حاجة لسوق العمل إليها، كما نلاحظ عزوف الطلبة عن مجالات لها صلة بالتنمية واحتياجات سوق العمل، ولعدم تبنى الحكومات المتعاقبة لسياسات وتوجهات تنموية حقيقية تعكسها وزارة التعليم العالي ومؤسساتها على خططها من خلال استخدام أدوات مجدية من شأنها توجيه تدفق الطلبة نحو مجالات وتخصصات مطلوبة وذات عائد اقتصادي كالزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والسياحة وغيرها التي تتميز بها اليمن لاسيما أن بلادنا تتميز بأراضيها الخصبة ومرتفعاتها وهضابها وصحرائها ومناخها المتنوع وشريطها الساحلي الطويل حيث لوحظ أن الملتحقين بمجال الزراعة شكلوا ما نسبته (0.8%) وعلوم البحار ما نسبته (0.2%) ومما لا شك فيه أن الدول المتقدمة تولي هذين المجالين اهتماماً منقطع النظير لما لهما من عائد اقتصادي من خلال دعم مخرجاتها وتبني مشاريعهم.

جدول (3) توزيع الملتحقين في الجامعات الحكومية والخاصة حسب المجالات الرئيسية

المجال	2009/2008	الأهمية النسبية	2014/2013	الأهمية النسبية	الزيادة ٪
التربية	**80825**	**29.4**	**89925**	**29.0**	**11.3**
الآداب	**25072**	**9.1**	**22501**	**7.3**	**.10.3**
اللغات	**6963**	**2.5**	**4637**	**1.5**	**-33.4**
الإعلام	**1324**	**0.5**	**1898**	**0.6**	**43.4**
الفنون الجميلة	**658**	**0.2**	**1265**	**0.4**	**92.2**
الشريعة/ الحقوق	**17327**	**6.3**	**18836**	**6.1**	**8.7**
تجارة/اقتصاد/إدارة	**86207**	**31.4**	**87373**	**28.2**	**1.4**
العلوم	**9711**	**3.5**	**9578**	**3.1**	**-1.4**
علوم البحار	**382**	**0.1**	**494**	**0.2**	**29.3**
الطب والعلوم الصحية	**17916**	**6.5**	**27866**	**9.0**	**55.5**
الزراعة	**2065**	**0.8**	**2513**	**0.8**	**21.7**
الهندسة	**17291**	**6.3**	**25895**	**8.3**	**49.8**
علوم وهندسة الحاسوب	**8381**	**3.0**	**15355**	**4.9**	**83.2**
النفط والمعادن	**705**	**0.3**	**2206**	**0.7**	**212.9**
الإجمالي	**274827**	**100**	**310342**	**100**	**12.9**

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في اليمن، مؤشرات التعليم في اليمن، 2015م، ص 72.

- **تطور اعداد الملتحقين في الجامعات الحكومية للفترة 2008-2014م:**

يوضح الجدول التالي عدد الملتحقين بالجامعات الحكومية والبالغ (227163) طالباً وطالبة في العام 2014/2013م، منهم (78329) إناث شكلن ما نسبته (34.5%) من إجمالي الملتحقين بهذه الجامعات، ويتوزعون بحسب المجال العلمي إلى (139344) طالباً و طالبة في الدراسات الإنسانية شكلوا ما نسبته (61.3%)، وعدد (87819) طالبا وطالبة في الدواسات التطبيقية شكلوا ما نسبته (38.7٪) من إجمالي الملتحقين في الجامعات الحكومية.

جدول (4) تطور أعداد الملتحقين في الجامعات الحكومية للفترة 2008- 2014م

	2013/14		2012/13		2011/12		2011/10		2010/09		2009/08	
المتوسط	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	عدد	الجامعة
33.9	32.6	74020	33.0	72801	33.3	66809	35.6	73274	35	71309	73607	صعاء
15.6	17.4	39491	16.6	36700	15.0	30102	14.2	29149	14.6	29858	29070	عدن
11.9	11.3	25715	11.2	24809	11.6	23280	12.4	25440	12.9	26376	27358	تعز
8.9	9.6	21797	9.7	21404	9.2	18539	8.2	16873	7.8	15982	16746	الحديدة
5.7	6.0	13629	6.0	13134	6.0	12124	5.2	10689	5.3	10872	10529 10529	إب
6.3	6.1	13898	6.3	13905	6.2	12448	6.4	13097	6.6	13372	15395	ذمار
5.7	5.9	13370	5.8	12887	5.8	11636	5.7	11826	5.3	10783	9994	حضرموت
9.3	6.9	15739	7.8	17251	9.1	18180	11.2	22983	11.4	23165	23353	عمران
1.1	1.3	2990	1.0	2179	1.1	2159	1.2	2371	1.1	2170		البيضاء
1.6	2.9	6514	2.5	5598	2.8	5598						حجة
100	100	227163	100	220668	100	200875	100	205702	100	203887	206052	الإجمالي

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في اليمن، مؤشرات التعليم في اليمن، 2015م، ص 73.

وعلى مستوى كل جامعة تشير البيانات إلى أن جامعة صنعاء تحتل الصدارة بين الجامعات الحكومية من حيث أعداد الطلاب الملتحقين بها، حيث شكل عدد الملتحقين بها في المتوسط ما نسبته (33.9%) من إجمالي عدد الملتحقين في الجامعات الحكومية العشر خلال الفترة 2008-2014م، تليها جامعة عدن بمعدل (15.6%)، ثم جامعة تعز (11.9%)، تليها جامعة عمران بمعدل (9.3%) ثم الحديدة (8.9%)، ثم نمار (6.3%) وجامعة إب وحضرموت بمتوسط سنوي (5.7%)، لتأتي جامعتي حجة والبيضاء في المرتبة الأخيرة وبمعدل سنوي بلغ في المتوسط (1.6%)، و(1.1%) على التوالي.

- **تطور اعدد الملتحقين في الجامعات الخاصة للفترة 2008-2014م:**

جدول (5) تطور أعداد الملتحقين في الجامعات الخاصة للفترة 2008-2014م

مجال التخصص	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
كليات إنسانية	53657	50155	43836	42240	52376	55617
توزيع ٪	78.0	73.5	71.0	71.4	71.1	66.9
منهم إناث	14253	13723	12045	11300	16314	16940
كليات تطبيقية	15118	18088	17914	16915	21317	27562
توزيع ٪	22.0	26.5	29.0	28.6	28.9	33.1
منهم إناث	2495	3092	2904	3109	4759	6094
الإجمالي العام	68775	68243	61750	59155	73693	83179
إناث	16748	16815	14949	14409	21073	23034
الإناث ٪	24.4	24.6	24.2	24.4	28.6	27.7

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في اليمن، مؤشرات التعليم في اليمن، 2015م، 73.

من خلال الجدول السابق يتضح أن إجمالي عدد الطلاب الملتحقين في الجامعات الخاصة للعام 2014/2013 بلغ (83179) طالباً وطالبة منهم (23034) إناث شكلن ما نسبته (27.7%) من إجمالي الملتحقين في الجامعات الخاصة، كما بلغت نسبة الملتحقين بالتخصصات العلمية التطبيقية (33.1%) وبالتخصصات الإنسانية (66.9%)، يتوزعون بنسب متفاوتة بين مختلف الجامعات الخاصة.

بالنظر إلى مجمل مدخلات ومخرجات التعليم الجامعي الخاص وكذا التوسعات الملحوظة في إنشاء الجامعات والكليات الخاصة وتشعب أقسامها الإنسانية والتطبيقية، إلا أن إجمالي المدخلات والمخرجات ما تزال متدنية والذي تتقارب من حيث المقارنة على سبيل المثال بأعداد ونسب المدخلات والمخرجات بكلية واحدة في الجامعات الحكومية وهي كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء تقريباً.

إن الجامعات الاهلية والخاصة في اليمن لم تأخذ مكانتها العلمية والأكاديمية ولم تؤهل بنيتها المادية والبشرية بالشكل المطلوب، وبالرغم أن معظم الجامعات الخاصة قد بدأت نشاطها منذ عام 1993م، إلا انها لم تسع إلى إعداد كوادرها التدريسية وبنيتها الأساسية من أراض ومباني وتجهيزات ومعامل ومكتبات وخدمات وإدارة وبناء هياكلها الأكاديمية والإدارية، ولازالت تعتمد اعتماداً كبيراً على أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم من الجامعات الحكومية بل إن معظم هذه الجامعات تعتمد على حملة البكالوريوس في تغطية الأعباء التدريسية وخاصة في فروع الجامعات الخاصة المنتشرة في كثير من المحافظات.

ومما يزيد الوضع قتامه لهذه الجامعات توسعها في فتح تخصصات هامة تتطلّب إمكانيات عالية كالطب البشري وطب الأسنان وفتح برامج للدراسات العليا وهي تفتقر إلى أبسط المكونات الأساسية لمثل هذه التخصصات، وكل ذلك يخالف قرارات المجلس الأعلى لتخطيط التعليم النافذة.

- **المبحث الثاني: دور التعليم الجامعي اليمني في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل:**

ويقصد به أن يتجه النظام التعليمي بمختلف مراحله ومستوياته وأنواعه للإعداد لما يحتاجه النظام الاقتصادي من قوي عاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، (الحوات، 2007، 3).

ولقد أكد "بوديو ياسرن" على أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي وتوظيفها في المجتمع وخدمة قضايا التنمية وسوق العمل وأشار بأن النظام التعليمي لابد وأن يعيد ما أسماه (توليد وخدمة المجتمع الذي ولده)، ويتوقف تقدم المجتمع على كفاءة ونوع تلك المخرجات من التعليم الجامعي، ولنوعية الكفاءة لا كميتها، (حيدر، 2003، 101).

وعليه فإن دور التعليم الجامعي في أسواق العمل وفي المجتمع ككل ليس فقط بإعداد الطالب السليم ليكون مواطنا صالحا خادم لوطنه بالشكل الأمثل وليكون منافسا رابحا في أسواق العمل، إنما يجعل البحث العلمي الذي تنجزه مراكز ومؤسسات التعليم الجامعي أحد مدخلان لتنمية سياساً وتربوياً واقتصادياً واجتماعياً، بالإضافة إلى تنشيط الآليات النوعية الضرورية لأسواق العمل من أجل تمكينها من تحديث بنائها الاقتصادي والتكنولوجي العلمي. الخ، وعلى هذا الأساس فإن تعزيز جودة التعليم تشكل هاجسا عند النظام السياسي، كما هو هاجسا للجامعات والجهات ذات العلاقة في المجتمع مما دفع هذا إلى أهمية التعليم وتفعيل دورة في أعداد نظام يتحقق من خلاله الجودة التي تعتمد على بنية نظام متكامل للمؤسسة التعليمية، (شرقي، 2008، 173).

لذا فقد ركزت جهود الإصلاح والتطوير نحو ربط التعليم الجامعي بتوفير القوى العاملة التي تحتاجها خطط التنمية وتعميق الصلة الوثيقة بين التعليم وعالم العمل والتوظيف، وتوثيق العلاقة بين سياسات وخطط التعليم وسياسات التنمية، ولترجمة ربط التعليم بحاجات سوق العمل وتحويلة إلى خطوات عمل وإجراءات تنفيذ؛ فيتم إدخال العمل والمواد التطبيقية والعلمية في نظم التعليم ومناهجها بهدف رفع مستوى التعليم، والربط بين نموه واحتياجات سوق العمل من أجل تحقيق العمالة الكاملة التنمية، (معوضة، 2018، 33-34).

وفيما يتعلق باليمن يعتبر خريجي الجامعات اليمنية هو المنتج النهائي لمحصلة عملية التعليم الجامعي الرافد الحقيقي والهام للعملية التنموية اليمن، وقد بلغ إجمالي عدد الخريجين في الجامعات الوطنية (حكومية وخاصة) (41155) خريج وخريجة في العام 2014/2013م، منهم (14423) إناث وذلك مقابل (28548) خريجاً وخريجة عام 2008/2009م منهم (10579) إناث، مما يعني أن هناك زيادة في إجمالي

عدد المتخرجين للعام الجامعي 13/2014م بلغت (12607) متخرجاً أي ما نسبته (44.2%) زيادة عن عام المقارنة.

جدول (6) تطور أعداد خريجي التعليم الجامعي الحكومي والخاص للفترة 2008-2014م

محال التخصص	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2011/2012	2012/2013	2013/2014
كليات إنسانية	**18426**	**22866**	**21144**	**22213**	**20436**	**25989**
توزيع%	**64.5**	**65.9**	**61.3**	**62.9**	**61.5**	**63.1**
منهم إناث	**7172**	**8293**	**8423**	**8812**	**8220**	**9322**
كليات تطبيقية	**10122**	**11847**	**13359**	**13118**	**12785**	**15166**
توزيع%	**35.5**	**34.1**	**38.7**	**37.1**	**38.5**	**36.9**
منهم إناث	**3407**	**3944**	**4613**	**4536**	**4591**	**5101**
الإجمالي العام	**28548**	**34713**	**34503**	**35331**	**33221**	**41155**
إناث	**10579**	**12237**	**13036**	**13348**	**12811**	**14423**
الإناث%	**37.1**	**35.3**	**37.8**	**37.8**	**38.6**	**35.0**

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في اليمن، مؤشرات التعليم في اليمن، 2015م، ص 77.

- **تطور اعداد الخريجين من الجامعات الحكومية:**

من خلال الجدول التالي فقد وصل عدد الخريجين من الجامعات الحكومية عام 2014/2013م إلى (33771) بنسبة زيادة بلغت (45.9%) عن عام 2008/ 2009م، وعلى مستوى مجال التخصص بلغت نسبة الخريجين في التخصصات الإنسانية (64.3%) من إجمالي الخريجين بينهم (36.0%) إناث، في حين كانت في التخصصات التطبيقية (35.7%) منهم ما نسبته (36.3%) إناث، وكما هي العادة فقد احتلت جامعة صنعاء الصدارة بالنسبة لإجمالي عدد الخريجين بمقدار(12,094) متخرجا، أي بما نسبته (35.8%) من إجمالي عدد الخريجين.

جدول (7) تطور اعداد الخريجين من الجامعات الحكومية بحسب التخصص:

محال التخصص	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2011/2012	2012/2013	2013/2014
كليات إنسانية	14971	18469	17405	17361	16752	21704
توزيع%	64.7	64.2	61.8	61.7	61.6	64.3
منهم إناث	6129	6635	7307	7052	6901	7811

كليات تطبيقية	8177	10294	10746	10771	10446	12067
توزيع%	35.3	35.8	38.2	38.3	38.4	35.7
منهم إناث	2976	3583	4061	4077	4007	4382
الإجمالي العام	**23148**	**28763**	**28151**	**28132**	**27198**	**33771**
إناث	**9105**	**10218**	**11368**	**11129**	**10908**	**12193**
الإناث%	**39.3**	**35.5**	**40.4**	**39.6**	**40.1**	**36.1**

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في اليمن، مؤشرات التعليم في اليمن، 2015م، ص 77.

- **تطور خريجي التعليم الجامعي الأهلي والخاص:**

كما بلغ إجمالي الخريجين من الجامعات الخاصة في العامين 2009/2008م و2014/2013م (5400) و (7384) خريج وخريجة على التوالي، منهم (3455) و(4285) خريج في التخصصات الإنسانية وزهاء (1945) و(3099) خريج وخريجة في التخصصات التطبيقية للعامين المذكورين أعلاه على التوالي.

جدول (8) تطور خريجي التعليم الجامعي الأهلي والخاص:

محال التخصص	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
كليات إنسانية	**3455**	**4397**	**3739**	**4852**	**3684**	**4258**
توزيع%	**64.0**	**73.9**	**58.9**	**67.4**	**61.2**	**58.0**
منهم إناث	**1043**	**1658**	**1116**	**1760**	**1319**	**1511**
كليات تطبيقية	**1945**	**1553**	**2613**	**2347**	**2339**	**3099**
توزيع%	**36.0**	**26.1**	**41 1**	**32.6**	**38.8**	**42.0**
منهم إناث	**431**	**361**	**552**	**459**	**584**	**719**
الإجمالي العام	**5400**	**5950**	**6352**	**7199**	**6023**	**7384**
إناث	**1474**	**2019**	**1668**	**2219**	**1903**	**2230**
الإناث%	**27.3**	**33.9**	**26.3**	**30.8**	**31.6**	**30.2**

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في اليمن، مؤشرات التعليم في اليمن، 2015م، ص78.

ويلاحظ من الجدول السابق، تركز عدد الخريجين في المجالات الإنسانية حيث بلغت نسبتهم (58.0%) فيما بلغت نسبة المجالات التطبيقية (42.0%) إي بفارق (16.0) نقطة بين المجالات الإنسانية

والتطبيقية وتشكل الإناث المتخرجات ما نسبته (30.2%) من إجمالي المتخرجين من التعليم الجامعي الأهلي والخاص.

يتضح من الجدول التالي الذي يوضح مؤشرات (القبول، وأعداد الملتحقين، والخريجين، والمتقدمين للحصول على وظائف) لعام 2014م، إلى ما يلي:

1. تكدس الطلبة في مجالات وتخصصات تشبع منها سوق العمل.
2. بالرغم من ارتفاع أعداد خريجي الجامعات طالبي التوظيف الذين بلغ عددهم (133346) خريج وخريجة عام 2014م، وغالبيتهم في تخصصات التربية والآداب والتجارة والشريعة والقانون، إلا أنه يلاحظ في المقابل أن تلك التخصصات مازالت تحتضن العدد الأكبر من الملتحقين في الجامعات حيث شكلت ما نسبته (73%) من إجمالي الملتحقين للدراسات الجامعية، وهذا يعني المزيد من البطالة لخريجي الجامعات في تلك التخصصات، ويرجع السبب في ذلك إلى:
   - ✓ غياب دور وزارة التعليم العالي أو مؤسساتها كونها الجهة المسؤولة عن هذه المرحلة لتوجيه تدفق الطلبة نحو مجالات وتخصصات تخدم متطلبات التنمية وسوق العمل المحلية والإقليمية.
   - ✓ عدم توفر رؤية لدى واضعي سياسات التعليم العالي لعمل توازن لتدفق الطلبة نحو الأقسام والكليات التي من شأنها التأثير السريع على هذا الوضع الراهن والمتضخم، حيث يواجه التعليم العالي أزمة تتمثل في سياسات الإصلاح الهيكلي وعدم الاستقرار السياسي التي أرهقت ميزانية مؤسساته بالإضافة إلى بطالة الشباب وهجرة الكفاءات التي قوضت الثقة بالتعليم العالي وبمؤسساته التعليمية.

- **مؤشرات التعليم الجامعي الحكومي والخاص حسب المجال للعام 2014/2013م:**

يوضح الجدول التالي أبرز مؤشرات التعليم الجامعي الحكومي والخاص بحسب المجال لمعرفة العلاقة بين عدد ونسبة المقبولين، وعدد ونسبة الملتحقون، وعدد ونسبة الخريجون، وعدد ونسبة طالبي التوظيف لعام 2014/2013م.

جدول (9) مؤشرات التعليم الجامعي الحكومي والخاص حسب المجال للعام 2014/2013م:

المجال	المقبولون	%	الملتحقون	%	الخريجون	%	طالبي التوظيف	%
التربية	**25458**	**28.1**	**89925**	**29.0**	**12088**	**36.4**	**53621**	**40.2**
الآداب	**6507**	**7.2**	**22501**	**7.3**	**3688**	**11.1**	**21412**	**16.1**
اللغات	**1352**	**1.5**	**4637**	**1.5**	**608**	**1.8**	**2107**	**1.6**
الإعلام	**426**	**05**	**1898**	**0.6**	**284**	**0.9**	**814**	**0.6**
الفنون الجميلة	**392**	**0.4**	**1265**	**0.4**	**162**	**0.5**	**204**	**0.2**
الشريعة / الحقوق	**5655**	**6.2**	**18836**	**6.1**	**1505**	**4.5**	**6683**	**5.0**

تجارة/اقتصاد/إدارة	24894	27.5	87373	28.2	5881	17.7	23408	17.6
العلوم	2799	3.1	9578	3.1	1943	5.8	10041	7.5
علوم البحار	233	0.3	494	0.2	75	0.2	202	0.2
العل والعلوم الصحية	7594	8.4	27866	9.0	2379	7.2	6081	4.6
الزراعة	783	0.9	2513	0.8	250	0.8	1156	0.9
الهندسة	7145	7.9	25895	8.3	2525	7.6	7510	5.6
علوم وهندسة الحاسوب	6395	7.1	15355	4.9	1566	4.7	0	0.0
النفط والمعادن	892	1.0	2206	0.7	267	0.8	107	0.1
الإجمالي	90525	100	310342	100	33221	100	133346	100

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية للعام الدراسي 2014/2013م، عام 2015م، ص63.

ومن خلال ما سبق عرضه حول مخرجات التعليم الجامعي ومؤشراتها ، نلاحظ الاتي:

- أن هناك زيادة في إجمالي عدد الخريجين تضاف إلى سوق العمل وإلى زيادة الكادر البشري المؤهل في المجتمع، غير أنها لا تزال منخفضة ولا تفي بمتطلبات التنمية وسوق العمل في ظل الاحتياجات الراهنة للمجتمع وتطويره والمعطيات الحالية لمؤشرات التنمية البشرية في هذا الجانب.
- يمثل أغلب العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات نسبة كبرة من إجمالي طالبي الوظائف وتتمثل مشكلة البطالة الأساسية في:
  - ✓ التوفيق بين الأعداد الكبيرة للخريجين الجدد وفرص العمل المحدودة،
  - ✓ اتساع الفجوة بين الإنتاج والتعليم حيث لا تظهر الحاجة لبعض المهن والوظائف التي يوفرها التعليم العالي أو العكس ولا تجد الكثير من التخصصات التعليمية الفرص المناسبة بعد التخرج.
  - ✓ عدم مشاركة المنتجين والفنيين والمهنيين في تصميم البرامج التعليمية على جميع المستويات.
  - ✓ عمل كثير من خريجي الجامعات في وظائف أخرى غير التخصصات العلمية الي حصلوا عليها ، بحيث أصبح التعليم وجاهة اجتماعية في بعض التخصصات.
  - ✓ وتستلزم هذه المشكلات وضع خطط وطنية من أجل الوصول إلى أسواق العمل الإقليمية والدولية وتحقيق التنمية المجتمعية.

ثالثاً: أبرز مؤشرات سوق العمل اليمنية:

وفقاً لنتائج تقرير مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية لعام 2014/2013م، المنفذ من قبل منظمة العمل الدولية والصادر عام (2015)، فسوف نوجز المؤشرات الواردة في التقرير وهذه النتائج تقدم صورة عن وضع سوق العمل في اليمن قبل الأحدث التي يشهدها البلد. وتتمثل النتائج الرئيسية في الآتي:

- في 2013-2014، بلغ عدد السكان في سن العمل (عمر 15 فأكبر) (13.4) مليون نسمة، بلغت نسبة الرجال منها أكثر قليلاً من النصف (50.8%).
- بلغت نسبة المشاركة في قوة العمل (36.3%)، غير أن نسبة مشاركة الرجال كانت أكبر كثيراً من نسبة مشاركة النساء (65.8% للرجال، و6.0% للنساء).
- نسبة القوى العاملة الذين أكملوا التعليم الثانوي وما بعده أقل من الثلث كما يعاني حوالي (83%) من السكان العاملين من غياب التطابق فيما بين التحصيل العلمي والمهارات المطلوبة في عملهم الرئيسي، بينما يمتلك (3.4%) من السكان العاملين مستويات تعليمية أعلى من المهارات المطلوبة في عملهم الرئيسي.
- بلغ إجمالي العمالة (4.2) مليون شخص لم تتجاوز نسبة النساء فيها (7.0%) وقد استأثر القطاع غير الرسمي بالسواد الأعظم من العمالة (73.7%). ويلفت نسبة السكان العاملين الذين سبق لهم أن انخرطوا في العمالة غير الرسمية أكثر من (81%) بما في ذلك حوالي (8%) عملوا في وظائف عمالة غير رسمية داخل مؤسسات ومشاريع القطاع الرسمي ووحدات أنتاج أخرى رسمية.
- كان حوالي نصف الأفراد العاملين مستخدمين (يعملون عند غيرهم)، فإن (42.4%) كانوا أما يعملون لحسابهم الخاص أو عمال مساهمين في إطار أسرهم.
- تركزت العمالة بصورة كثيفة في قطاع الخدمات (55.6%) وتحديداً في التجارة (22.7%) والإدارة العامة (12.7%).أما [1]لزرعة فقد ساهمت بنسبة (29.2%) من أجمالي العمالة مقارنة بنسبة (14.5%) لقطاع الصناعة.
- وصل معدل البطالة العام إلى (13.5%)، وهو يرتفع كثيراً في أوساط النساء (26.1%) عنه في أوساط الرجال (12.3%).
- أن معدل بطالة الشباب والذي بلغ (24.5%) كان تقريباً ضعف متوسط البطالة على المستوى الوطني، ولو أنه تناوبت على هؤلاء الشباب فترات بطالة أقصر نسبياً مما هو عليه الحال في أوساط الكبار.
- إجمالاً كان ما يزيد على (556.1) مليون شخص إما منخرطين في عمالة قاصرة مرتبطة بالوقت أو عاطلين أو موجودين في قوة العمل المحتملة ولكنهم غير باحثين عن العمل أو باحثين عن عمل

لكنهم غير متوفرين (متواجدين)، كما وصلت نسبة القياس الكلي لقصور استغلال العمالة إلى (27.1%) بما يساوي تقريباً ضعف معدل البطالة.

- كان هناك (3 .27) مليون شخص منخرطين في أنشطة إنتاج ذات الاستخدام الخاص بهير، ومعظم هؤلاء من النساء المنخرطات في إنتاج مواد غذائية للإعاشة. وامن ضمن مجموعة هؤلاء المنتجين للاستخدامات الخاصة ثمة مجموعة هامة نسبياً شاركت في أنشطة سوق العمل إما كعاطلين (197.000) فرداً، أو كقوى عاملة محتملة (388.000) شخص.
- بلغ متوسط ساعات العمل المعتادة في الوظيفة الرئيسية حوالي (44) ساعة في الأسبوع ويتخفض هذا العدد بصورة ملحوظة في أوساط النساء (34 ساعة) عنه في أوساط الرجال (45 ساعة)، كما أفاد حوالي (6.8%) من كافة الأشخاص العاملين بأنهم يعملون في أكثر من وظيفة، أو نشاط واحد أثناء الأسبوع المرجعي.
- بلغ متوسط الكسب الشهري في الوظيفة الرئيسية (52.500) ريال وينخفض هذا المبلغ بالنسبة للنساء إلى (40.400) ريال مقارنة بالرجال (53.300 ريال).
- إبان حجم توزيع المد١خيل (الكسب) عن درجة عالية من انعدام المساواة حيث أن حوالي (23.8%) من كافة الأشخاص العاملين يكسبون أقل من ثلثي الدخل الشهري الوسط (والمحتسب عتد (35.000) ريال في الشهر).
- كذلك أظهرت نتائج المسح أن حوالي (87.500) شخص قد شاركوا في برامج تدريب خلال الاثني عشر شهراً السابقة، وغالبية هؤلاء من الرجال، كما أن الجزء الأكبر من أنشطة التدريب قدمته الحكومة بنسبة (21.4%) لمنتسبي المؤسسية العسكرية والدفاع ونسبة (30.5٪) لأنشطة تدريب أخرى وخصوصاً تعليم الكبار القراءة والكتابة والحساب وبرامج تدريب مرتبطة بالصحة.
- أخيرا هناك. (103.000) شخص يعيشون في الخارج معظمهم من الرجال وهم أساسا كانوا عاطلين في المناطق الريفية.

جدول (10) يوضح مؤشرات مختارة عن قوة العمل في الجمهورية اليمنية لعام 2013-2014م:

	اجمالي	رجال	إناث	شباب (15-24ستة)	كبار(25 سنة فما فوق)
السكان (15سنة فأكبر)	13,378,000	6,808,000	6,570,000	4,972,000	8,407,000
قوة العمل	4,850,000	4,453,000	397,000	1,283,000	3,567,000
العمالة:	4,197,000	3,904,000	293,000	968,000	3,228,000
قصور استغلال العمل	1,556,000	1,001,000	554,000	799,000	749,000
- العمالة القاصرة المرتبطة بالوقت	9,000	8,000	1,000	1,000	8,000
- البطالة	653,000	549,000	104,000	315,000	339,000
- قوة العمل المحتملة	894,000	444,000	450,000	483,000	411,000
معدل مشاركة القوى العاملة	36.3%	65.4%	6.0%	25.8%	42.4%
نسبة العمالة إلى السكان	31.4%	57.3%	4.5%	19.5%	38.4%
معدل البطالة ب ع 1	13.5%	12.3%	26.1%	24.5%	9.5%
معدل الاستغلال القاصر للعمل ب ع 4	27.1%	20.4%	65.5%	45.2%	19.0%
بطالة طويلة الأجل	24.1%	23.4%	28.2%	17.9%	30.0%
المستوى التعليمي لقوة العمل	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
- التعليم الأساسي	68.6%	68.8%	65.9%	75.3%	66.2%
- التعليم الثانوي	23.0%	23.2%	19.8%	22.8%	23.0%
- التعليم بعد الثانوي	7.9%	7.4%	13.1%	1.6%	10.2%
- محاصيل الحقول ومزارعي الخضروات	785,700	728,800	56,900	208,500	577,200
- البائعين في المحلات التجارية	762,100	748,400	13,700	197,800	564,300
- منتجو الألبان وتربية المواشي	207,200	128,100	79,100	63,100	144,100
- عمال البناء	117,400	117,400	0	29,800	87,600
- موظفو مكاتب آخرين	109,300	109,100	200	28,500	80,800
- سائقو العربات وسيارات الأجرة والحافلات	109,200	109,200	0	11,900	97,300
غياب تطابق المهارات	3.4%	3.5%	1.4%	2.1%	3.7%
في النشاط الاقتصادي	100.0%	100.0...0	100.0%	100.0٥٠	100.0%

- الزراعة	29.2%	27.6...0	51.3%	3.5.1",,	27.4%
- الصناعة	14.5%	14.6.0	12.7%	14.2"..	14.5%
البناء	(8.6%)	(9.2...0)	(0.1%)	(7.7.0)	(8.9%)
- الحدادين	55.6%	57.2%	34.9%	49.3%	66.4%
الإداوة العامة	(12.7%)	(13.3....)	(5.1%)	(8.2.0)	(14.1%)
الوضع في حالة العمل	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
- موظفون	50.3%	51.6...0	32.6%	50.3.0	50.3%
- رباب عمل	6.9%	7.3...0	2.3%	2.0.0	8.4%
- العاملين لحسابهم الخاص	31.0%	31.3...0	26.1%	20.1...0	34.2%
- عمال مساهمين في الأسرة	11.4%	9.4...0	38.5%	27.0..0	*6 7%*
عمالة غير رسمية	81.4%	81.3...0	83.1%	90.7....	78.6%
العمالة في القطاع الغير الرسمي	73.7%	73.4...0	71.1%	83.4.0	70.1%
متوسط عدد ساعات العمل المعتادة اسبوعياً في الوظيفة الرئيسية (ساعة)	43.8	44.6	33.7	44.6	43.7
اصحاب الوظائف المتعددة	11.7%	11.9...0	8.9%	6.9...0	13.1%
متوسط الدخل الشهري في الوظيفة الرئيسية (هال)	52,500	53,300	40,400	34,500	56,100
اصحاب الدخل المنخرطين في الوظيفة الرئيسية	23.8%	23.7%	25.3%	28.3%	22.4%
منتجون لاستخداماتهم الخاصة	3,270,000	590,000	2,680,000	1,319,000	1,951,000
- عاطلين عن العمل	197,000	130,000	47,000	90,000	107,000
- قوة العمل المحتملة	388,000	105,000	282,000	144,000	133,000
منتجو المواد الغذائية المستخدمة في الإعاشة	2,423,000	513,000	1,910,000	950,000	1,473,000
مشاركون برامج تدريبة	87,500	63,400	24,200	31,000	56,600
مهاجرون يعملون في الخارج	103,400	102,000	1,000	23,700	75,000

المصدر: منظمة العمل الدولية، تقرير مسح القوى العاملة في اليمن لعام2014/2013م الصادر عام (2015م ،8).

والشكل التالي، يوضح معدلات البطالة بحسب الجنس والفئة العمرية ومستوى التحصيل، وفقاً لتقرير مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية لعام 2013-2014م، الصادر عن منظمة العمل الدولية عام 2015م:

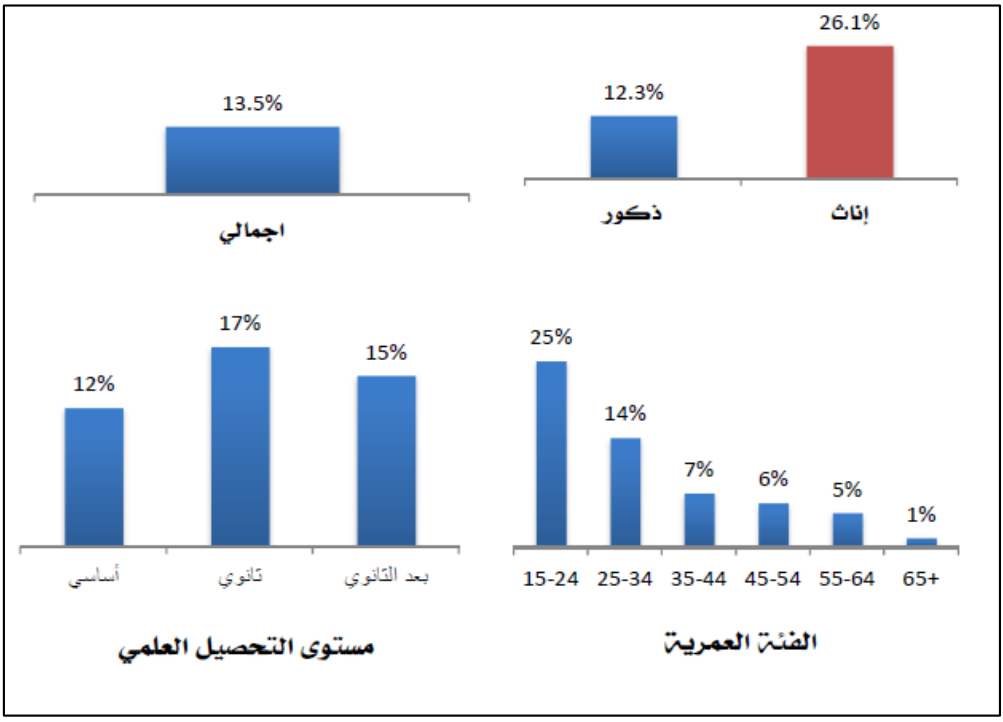

المصدر: منظمة العمل الدولية، تقرير مسح القوى العملة في اليمن لعام2014/2013م الصادر عام (2015م). ص 48.

شكل رقم (1) يوضح معدلات البطالة بحسب الجنس والفئة العمرية ومستوى التحصيل، وفقاً لتقرير مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية لعام 2013-2014م

رابعاً: التحديات والصعوبات التي تواجه سوق العمل اليمني:

يواجه سوق العمل في اليمن العديد من الصعوبات والمشاكل التي وضحها، (الطوقي والعاضي، 2016، 97 – 100) تتمثل في الآتي:

أولا: النمو السكاني:

اليمن من الدول العربية كثيفة السكان، حيث يصل معدل النمو السكاني إلى (3%)، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى ارتفاع قوة العمل، وهذه طاقة فاعلة لعملية التنمية، لأنها تمثل مورد بشري يمكن أن يسهم بشكل كبير في التقدم والازدهار في أي دولة إذا ما تم تدريبه وتأهيله، وإذا لم يتم

ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض العمالة، ولهذا فان النمو السكاني العالي من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة، حيث يصل معدل العرض من القوى العاملة (1.4%) سنويا، أي أنه أعلى من معدل النمو السكاني (3%)، فضلا عن زيادة دخول المرأة إلى سوق العمل، أي ارتفاع العرض من العمالة أمام انخفاض الطلب على العمالة، وهذا بطبيعة الحال سيزيد من تفاقم المشكلة مستقبلا وارتفاع معدل البطالة.

ثانياً: ضعف المهارات لدى الخريجين:

تشير نتائج مسح الطلب لعام 3014/2013م، أن كثيرا من الخريجين لا يستوعبهم سوق العمل، لان تلك المخرجات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل، إذ أوضحت النتائج أن أهم الصعوبات التي تواجهها منشآت القطاع الخاص في توظيف الخريجين تتمثل في صعوبة التعامل باللغات الأجنبية، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (11) الصعوبات التي تواجه منشآت القطاع الخاص في توظيف الخريجين:

الصعوبات	معاهد ومراكز صب مهني	ثانوية فنية أو مهنية	دبلوم بعد الثانوية	جامعي فأعلى	الإجمالي العام
اللغات الأجنبية	**7.38**	**6.23**	**4.62**	**32**	**8.39**
تشغيل الأدوات والمعدات	**54.7**	**53.9**	**3.20**	**1.22**	**1.26**
تشغيل الحاسب الآلي	**14**	**7.9**	**46**	**6.18**	**13.3**

المصدر: نتائج مسح قوى العمل في الجمهورية اليمنية، 2014/2013م.

يكشف الجدول رقم (13)، أن نسبة (40%) ليس عندهم القدرة على التعامل بالغة الإنجليزية، ونسبة الذين لا يستطيعون تشغيل الآلات والمعدات، (26%)، ونسبة الذين ليس عندهم القدرة على استخدام الحاسوب (13%)، وتتفاوت هذه النسبة بين الخريجين حسب المستوى التعليمي، فالنسبة لخريجي الدبلوم بعد الثانوية (63%) عندهم القدرة على التعامل باللغة الإنجليزية، و (32%) من خرجي الجامعات عندهم القدرة على تشغيل الآلات والمعدات.

ولهذا يتطلب وضع السياسات والاستراتيجيات التعليمية اللازمة لتطوير المناهج التعليمية التدريبية حتى تتواكب مع سوق العمل.

ثالثا: تدني فرص التوظيف في القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام:

في إطار برنامج الإصلاح واعتماد استراتيجية تحديث الخدمة المدنية، قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات الهادفة إلى تقليص التوظيف في مؤسسات الخدمة المدنية وتم استيعاب أعدادا محدودة من الخريجين يتراوح بين 10-12 ألف سنويا، بينما تزايد بشكل كبير أعداد المسجلين لطلب التوظيف من مختلف التخصصات، والجدول الاتي يوضح ذلك:

جدول رقم (12) الخريجين المسجلين بوزارة الخدمة المدنية عام 2007م للحصول على توظيف

المستوى التعليمي	المجال	الفرع العلمي	المسجلين بالخدمة المدنية
جامعي	علوم إنسانية	تجارة - آداب - تاريخ - لغات	**106327**
	علوم تطبيقية	طب - فيزياء - كيمياء – رياضيات - هندسة	**14484**
ثانوية	المعاهد الفنية	كهرباء - كمبيوتر - صناعة - طب	**14731**
الاجمالي العام			**155579**

المصدر: وزارة الخدمة المدنية 2008م.

ويوضح الجدول السابق، المسجلين لطلب الوظائف أن خريجي الكليات النظرية يشكلون (65%)، من إجمالي عدد الخريجين، وهذا المؤشر يعكس صعوبة وجود فرص عمل لهؤلاء خارج نطاق الخدمة المدنية. بينما يمثل خريجي الكليات التطبيقية اقل من(10%)، وخريجي المعاهد الفنية والتقنية يشكلون (25%)، من إجمالي عدد الخرجين، ولكي يتم البحث عن فرص عمل للعمالة الفائضة خارج السوق المحلي، فإن ذلك يتطلب إعداد برنامج وطني لإعادة تأهيلهم وخاصة ذوي التخصصات النظرية لتتلاءم مهاراتهم مع احتياجات سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي. ويحتاج ذلك بالضرورة إلى إنشاء مؤسسات لتدريبهم، في التخصصات المطلوبة وإعادة توزيعهم في إطار البرنامج الوطني الشامل للتدريب والتأهيل.

رابعا: تراجع دور القطاع الخاص في توليد وظائف جديدة:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (15) تراجع الأهمية النسبية لعدد المشتغلين في القطاع الخاص مقارنة بالقطاعات الحكومية، حيث انخفضت نسبة المشتغلين في القطاع الخاص 76.3% عام 1999 إلى 74% عام 2004، وبالمقابل تزايد النسبة للمشتغلين في القطاع الحكومي.

جدول رقم (13) المشتغلين حسب القطاع:

البيان	مسح القوى العاملة 9991	تعداد 2004
القطاع الحكومي	**7.23**	**26**
القطاع الخاص	**3.76**	**47**
إجمالي المشتغلين (مليون)	**20964**	**3.555**

المصدر: نتائج التعداد السكاني لليمن، 2004م.

وتشير تقديرات الخطة الخمسية الثالثة تزايد حجم المشتغلين من 31634 ألف عامل إلى 41.436.000 عامل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويتوقع أن يلعب القطاع الخاص دورا أساسيا في توليد فرص العمل والتي تصل إلى(802) ألف مشتغل، يقوم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بتوليد فرص عمل بنسبة 30.3% منها، قطاع البناء والتشييد بنسبة 20% ثم قطاع الزراعة بنسبة 17.1% فقطاع النقل والاتصالات بنسبة 11.6%.

وتستهدف الخطة زيادة فرص العمل في قطاع التعليم والصحة والإدارة العامة والدفاع بما لا يتجاوز متوسط نمو (1.1%) سنويا.

ونظرا لعدم قدرة الاقتصاد الوطني على إيجاد فرص عمل جديدة، ومن ناحية أخرى محدودية الاستثمارات الخاصة في القطاعات الاقتصادية والتي لا توازي ولا تواكب المستهدف من فرص، العمل مما انعكس على ارتفاع معدل البطالة وبصورة أوسع بين أوساط الشباب والخريجين من مؤسسات التعليم المختلفة.

التحديات والمشكلات التنموية التي تواجه التعليم الجامعي:

وباستقراء العديد التقارير والبحوث والدراسات العلمية والأدبيات، التي تتحدث عن وضع التعليم الجامعي في اليمن، ومن أبزها: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في الجمهورية اليمنية،(2015، 90 – 91) و سعد، (2000، 192-193) و شمسان، (2008، 43)، وغيرها من الدراسات، فضلا عما سبق عرضة، تم التوصل إلى عدد من الصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن من أجل قيامه بتحقيق أهدافه والمشاركة بفاعلية في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية من مخرجات، وهنا تم الإجابة على السؤال الثالث من الدراسة وهي على النحو الآتي:

- النمو السكاني المضطرد في البلاد مما ترتب عليه ازدياد أعداد الأفراد المستهدفة من الخدمة التعليمية.
- الافتقار إلى التنسيق بين التخطيط التعليمي الذي أدى إلى عدم التجانس بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل.
- تدني مستوى الالتزام بالنظم واللوائح لوجود عوامل وتدخلات ضاغطة على الجامعات.

- غياب سياسة واضحة للقبول في الجامعات ووجود خلل هيكلي قائم في توزيع الطلاب على الكليات الإنسانية والتطبيقية.
- ضعف نسبة الالتحاق من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية المقابلة في مؤسسات التعليم العالي خصوصاً الإناث، والطلبة من الريف وذوي الإعاقة والموهوبين وأبناء ذوي الدخل المحدود والفئات المحرومة.
- زيادة أعداد الطلبة الملتحقين في البرامج والتخصصات الإنسانية والاجتماعية وقلتها في التخصصات التطبيقية والتقنية والمهنية والصناعية.
- توسع بفتح جامعات وكليات وفروع جديدة لا تساير احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.
- حرمان خريجي التعليم المهني والتقني من مواصلة تعليمهم في مؤسسات التعليم العالي التقنية والصناعية نظراً لعدم وجود جامعات أو كليات تطبيقية.
- ضعف تلبية مخرجات التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي ومتطلبات التنمية.
- تدني مستوى توظيف الخريجين لعدم رضى أصحاب العمل عن مستوى أدائهم.
- قصور في أساليب وبرامج التعليم الجامعي بوصفها نمطية وغير مناسبة لمتطلبات سوق العمل والتحديات العالمية الحالية.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في صياغة السياسات والبرامج والمناهج للتعليم العالي.
- شيوع النمط التقليدي في محتوى البرامج وعمليتي التدريس والتقويم وغياب آلية دورية لتحديثها وتطويرها.
- هجرة الكفاءات اليمنية وعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي المحلية على الاحتفاظ بهم، نظراً لانعدام البيئة المشجعة والمحفزة لأداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي.
- عدم وجود تشريعات ولوائح منظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وعدم إدراك أهمية المراكز البحثية، وندرة النشاط البحثي في مؤسسات التعليم العالي، وتدني مستوى النشر والأنشطة العلمية.
- تدني مستوى أثر البحوث العلمية الحالية على واقع التنمية في اليمن، وضعف التعاون مع المراكز البحثية المحلية والإقليمية والدولية.
- الافتقار إلى الآليات الكفيلة ببناء شراكة حقيقة بين كافة الأطراف ذات العلاقة برسم السياسة التعليمية والمعنيين بسوق العمل بشقية الحكومي والخاص.

- **المبحث الثالث: نتائج الدراسة والأليات المقترحة، والتوصيات، والمقترحات:**

أولاً: نتائج الدراسة:

من خلال العرض السابق فقد توصلت الدراسة الحالية إلى العديد من النتائج التي تتفق إلى حداً ما مع نتائج العديد من الدراسات العربية واليمنية ذات الصلة بتطوير وتحديث منظومة التعليم الجامعي ليتمكن من تحقيق أهدافه تجاه تحقيق التنمية الشاملة وتلبية متطلبات سوق العمل، ومن أبرزها:

1) **النتائج المتعلقة بواقع التعليم الجامعي وتمثل في الآتي:**

- عدم وجود سياسة تعليمية واضحة، متعلقة بالتعليم الجامعي، فتعدد التخصصات وتكرارها في أغلب كليات الجامعات الحكومية والأهلية، وعدم ربط التخصصات وفق سياسة رسمية معينة بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.
- غياب التنسيق والشراكة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تبني سياسات واضحة ذات أهداف محددة للعملية التعليمية في الجامعات وسياسات للقبول مما أدى إلى البطالة.
- الزيادة السكانية المرتفعة وتزايد أعداد الفئات العمرية الراغبة في الالتحاق بالتعليم الجامعي وتصاعد الطلب، والضغط الاجتماعي مما أدى إلى ازدياد أعداد الطلبة في الجامعات.
- إنشاء الجامعات الحكومية والأهلية بقرارات مستعجلة دون دراسة علمية، مما جعلها نسخاً مكررة للجامعات السابقة عليها.
- عدم إتباع معاير التخطيط لنظام التعليم الجامعي وسياسة القبول على ضوء الاحتياجات التي يفرضها سوق العمل وترك ذلك لتقدير صناع القرار.
- ضعف البنية التحتية من معامل وتجهيزات ومكتبات وقاعات دراسية، فضلاً عن قلة الموارد المادية والمالية.
- انتقال الكثير من أعضاء هيئة التدريس بعد حصولهم على درجة الدكتوراه إلى خارج البلاد، لغرض الحصول على عمل، ولتحسين أوضاعهم المعيشية والحياتية.
- ضعف الإمكانيات المتاحة للأعداد والتدريب وتأهيل لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وغياب إليه التقييم الدوري لهم مما يؤثر على جودة الأداء للنظام التعليمي وعلى تحسين مدخلات التعليم ومخرجاته.
- استخدام الوسائل والطرائق التقليدية في التعليم الأكاديمي، مما جعل العملية التعليمية تتخذ أشكالاً وقوالب مكررة ونمطية.
- تقادم المناهج الدراسية وأساليب تدريسها مما جعلها بعيدة عن متطلبات سوق العمل وحاجات التنمية، وطغيان الجانب النظري على الجانب العملي ونقص كبير في تدريس الحاسوب واللغات لغير المتخصصين.

- تضييق الاستقلالية المالية والإدارية للجامعات مما أدى إلى عرقلة مشاريعها وبرامجها العلمية، لنفوذ الوزارات ذات العلاقة، كالخدمة المدنية ووزارة المالية والتعليم العالي، مما جعل تنفيذ وظائفها مرتبة على سياسات تلك الوزارات.
- البيروقراطية الإدارية والضغوط السياسية المحيطة بالجامعات اليمنية، جعل ذلك أحد مظاهر الإدارة لهذه المؤسسات الأكاديمية.

2- **نتائج تتعلق بسوق العمل في اليمن وتتمثل في التالي:**

- ضعف السياسة الاقتصادية للدولة وفساد النظام القضائي.
- ضعف التركيبية الاقتصادية وهيكلها بشكل عام في البلاد، مما جعل احتياجات سوق العمل غير مرتبط بمخرجات التعليم في معظم مؤسساته. اليمن، وضعف سوق العمل.
- غياب السياسية الاستثمارات العربية والأجنبية، وعدم وجود سياسة تشجيع للاستثمارات في اليمن.
- تشبع القطاع العام اليمني بالموظفين الحكوميين، وغياب التنسيق والشراكة مع مؤسسات التعليم الجامعي.
- عدم وجود سياسة حكومية فعاله لخلق فرص عمل في دول الجوار وغيرها.
- غياب السياسة الحكومية بشأن توظيف العمالة، وعدم الاعتماد غالباً على المعايير العلمية والموضوعية في التوظيف واعتماد الوساطة والمحسوبية في تعيين معظم الوظائف.

ثانياً: الأليات المقترحة لتطوير وتحسين دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية وسوق العمل:

ولمعالجة التحديات والمشكلات سالفة الذكر والتي تحد وتعيق من تحقيق دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل، فضلاً عما ظهر من إجابات أهداف البحث، تم اقتراح بعض الآليات المقترحة لتحقيق دور التعليم الجامعي في تنمية وتلبية متطلبات سوق العمل وهي على النحو الآتي:

- إنشاء بنية تحتية مؤسساتية وآليات عمل لتطوير وتحسين نظام التعليم الجامعي.
- رسم سياسة عامة للدولة تتعلق بربط التعليم الجامعي مع احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل.
- إيجاد مركز رسمي للتنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي والجهات المعينة بسوق العمل واحتياجات التنمية.
- تطوير البرامج والمناهج التعليمية، وفق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- زيادة مخصصات التعليم في الموازنة الحكومية، والعمل على زيادة موارد الجامعات اليمنية.
- تقييم أعضاء هيئة التدريس دورياً ووضع برامج فعاله لتطوير قدراتهم وتحسين وضعهم المعيشي، وتفعيل قانون الجامعة فيما يتعلق بحقوق أعضاء هيئة التدريس، ورفع مستوى أعدادهم العلمي والمهني، بما يمكنهم من أداء مهامهم الأكاديمية بكفاءة وتميز.

- منح الجامعات الاستقلالية المالية والإدارية وسن قوانين لتنفيذ ذلك.
- اعتماد سياسة قبول علمية تكفل رفد الجامعات بمدخلات قادرة على التحصيل العلمي، من خلال معايير علمية وموضوعية وتوزيعهم في التخصصات على هذا الأساس، وتحسين المناخ الأكاديمي في الجامعات وتوفير المستلزمات الضرورية للحياة التعليمية والأكاديمية.
- تبنى سياسة اقتصادية ناجحة، وتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية لإيجاد فرص عمل للخريجين في داخل الوطن وخارجه.
- عدم تسييس العمل الأكاديمي، سوى في التعيينات للوظائف الأكاديمية أو لقيادات الجامعات والالتزام بالمعايير العلمية الموضوعية.
- الإصلاح الشامل للإدارات الجامعية، وتقييمها والحد من الهدر للمال العام في جوانب لا تتعلق بالعملية التعليمية.
- ربط الجامعات اليمنية بالجامعات العربية، والأجنبية،وفتح مجالات التنسيق فيما بينها وتوفير الإمكانات اللازمة لذلك، وتشجيع المشاركة لأعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.
- وضع أسس للقبول في الجامعات تضمن دخول الطلبة المؤهلين فقط لضمان نوعية الخريج.
- رفع كفاءة المقررات الدراسية واستحداث برامج تعليمية جديدة في إطار ما يحتاجه سوق العمل من متطلبات معرفية ومهارية لتشمل كل مؤسسات التعليم الجامعي.
- زيادة الاهتمام بالدراسات العلمية والبحوث التطبيقية وربطها بخطط التنمية ومتطلبات سوق العمل.
- إيجاد أشكال ونظم وقنوات أتصال مع مؤسسات التنموية في مختلف القطاعات وفق هيكلية معينة واتفاقيات محددة تضمن استمرار التواصل والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي لهذه القطاعات.
- التوسع في التعليم المهني والتقني وكليات المجتمع، لتخفيف الضغط على التعليم الجامعي، وإمداد سوق العمل بالعمالة الوسطى، والتي يمثل تركيب القوى العاملة نقصا كبيراً فيها.
- إجراء البحوث والدراسات المشتركة لتقويم أداء الخريجين في مواقع العمل وتوفير التغذية الراجعة التي تهدف إلى إدخال الإصلاحات والتجديدات في برامج التعليم الجامعي.
- إنشاء قنوات للعمل المشترك بين مؤسسات التعليم الجامعي من ناحية، وأجهزة الدولة ومشرعات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ناحية أخرى.
- رصد وتسجيل المؤشرات والمعلومات التي تتصل بنظام العرض والطلب في سوق العمل وبالتغيرات المتوقعة بذلك والتي من شأنها اتخاذ التدابير والإجراءات الفعالة الداعمة لتطوير مخرجات التعليم وتحديد مجالات وطرق التدخل.
- ضرورة رسم سياسة حكومية جادة تتعلق بعملية توظيف الأيادي العاملة اليمنية بعيداً عن المعايير غير الموضوعية.

- توجيه الاهتمام لبرامج تقويم الأداء الجامعي من خلال قياس الكفاءة والفاعلية، مع ملاءمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعية.
- إصلاح النظام القضائي لتمكين المستثمرين المحليين والأجانب من الاستثمارات في اليمن وخلق فرص عمل للشباب من خريجي الجامعات.
- إعداد مخرجات جامعية مؤهلة وذات كفاءة للتميز بأسواق العمل على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.
- التخطيط لإجراء دراسات تتجه نحو التحليل والتشخيص الموجه لمعرفة الكفاءات المطلوبة من مخرجات النظام التعليمي الجامعي وعلاقتها باحتياجات سوق العمل والتنمية.
- ضرورة التركيز على مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل والاهتمام بالتخصصات العلمية والتخصصات في اللغة الإنجليزية والحاسوب.
- ضرورة إعادة النظر في المناهج الحالية في الجامعات وبالتنسيق مع قطاعات سوق العمل عند وضع الخطط التعليمية.

ثالثا: التوصيات:

في ضوء نتائج التي خلصت إليها الدراسة توصي الباحثة بالآتي:

- ينبغي على مؤسسات التعليم الجامعي أن تراجع سياساتها وأهدافها، وأن تنوع برامجها، لتتلاءم مع أهداف التنمية وأبعادها، مع مراعاة احتياجات المجتمع وسوف العمل.
- ينبغي على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ان توسع قاعدة المشاركة في إعداد الخطط والاستراتيجيات التنموية، بحيث يكون للجامعات ومراكز الأبحاث بحضور فاعل وإيجابي.
- توصي الدراسة الباحثين والمهتمين في هذا المجال، في أجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية ف هذا المجال من أجل تزويد المؤسسات الجامعية والمسئولين في مؤسسات التعليم الجامعي بنتائج موضوعية وعلمية حول واقع دور هذه المؤسسات في مجال التنمية الشاملة وسوق العمل.
- ينبغي على مؤسسات التعليم الجامعي أن ترفع طاقتها الاستيعابية وأن توسع فرص الالتحاق لأقصى حد ممكن، لتسمح بالتحاق أكبر عدد ممكن من الطلبة الذين تتوفر فيهم شروط قبول، لاسيما في التخصصات التي لا يزال الاحتياج إليها قائماً وضرورياً في سوق العمل.
- الاستفادة من الآليات المقترحة بهذه الدراسة العلمية لتطوير واقع التعليم الجامعي وتحقيق دوره التنموي بشكل الأمثل.

رابعا: المقترحات:

في ضوء نتائج الدراسة وتوصياتها تقترح الدراسة الحالية الأتي:

- إجراء دراسة عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل وفق تجارب بعض الدول المتقدمة.
- إجراء دراسات علمية مماثلة تشمل متغيرات أخرى غير تلك التي شملها البحث الحالي، للكشف عن نتائج أعم أشمل.

- **المراجع العربية:**

1- التركستاني، حبيب الله محمد، (1999)، دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، **ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية**، رؤى مستقبلية، 28/25 شوال 1418هـ، 25/22 فبراير 1999م.

2- الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، **مادة معلوماتية عن التعليم الجامعي**، (2006).

3- الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، التطور التعليمي في الجمهورية اليمنية، **(التقرير الوطني)، مقدم للدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية جنيف**، 25-28 **نوفمبر** 2008).

4- الجمهورية اليمنية وزارة التعليم والبحث العلمي، **الاستراتيجية الوطنية التعليم الجامعي**، (2006-2010).

5- الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **قوانين ولوائح وأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي**.

6- الحدابي، داود عبد الملك، (2014)، **تشخيص الوضع الراهن التعليم العالي والبحث العلمي**، مشروع الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن، محور التعليم العالي والبحث العلمي، اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء.

7- الحكيمي، عبداللطيف حسين حيدر، (2009)، الاعتماد وتحديات الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، **بحث مقدم في المؤتمر الثالث للتعليم العالي "تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"**، المنعقد في الفترة 11-13 أكتوبر 2009م.

8- الحوات، علي، (2007)، **العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل: دراسة في المجتمع الليبي**، طرابلس، الهيئة الوطنية للمعلومات.

9- الحوات، محمد صبري وشاذلي، ناهد عدلي، (بدون تاريخ)، مكتبة الأنجلو المصرية.

10- الخولاني، زمزم صالح سعد احمد، (2016)، أنموذج مقترح لتطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء تجربة حاضنات الأعمال، **بحث مقدم إلى المؤتمر الخامس للتعليم العالي في اليمن** بعنوان: (البحث العلمي في اليمن واحتياجات التنمية)، المنعقد في صنعاء-اليمن.

11- السياني، حمود، (2000)، **حاجات التنمية الشاملة والتجديدات التربوية اللازمة للتعليم الثانوي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الخرطوم.

12- الشراعي، بلقيس غالب، (2000)، أزمة التعليم العالي في اليمن وتحديات الواقع، أنموذج جامعة صنعاء، **بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم الأهلي**، المنعقد بجامعة الملكة أروى، صنعاء، المنعقد في الفترة من 30-31 يونيو، كتاب بالأبحاث المحور الثاني.

13- الطاهر، محمد سعيد، (2007)، الجودة في التعليم العالي رؤية وأبعاد إشارة إلى جامعة النيلين، **المؤتمر الأول الجامعات العربية: التحديات والأفاق المستقبلية**، الرباط – المملكة المغربية 9-13 ديسمبر 2007.

14- الطوقي، عبدالله علي والعاضي، عبدالله محمد، (20016)، التوجهات في سوق العمالة اليمنية، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد (10)، المجلد(13)، أبريل، ص ص 85-120.

15- العفيري، نبيل احمد محمد، (2017)، أنموذج مقترح لربط البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية**، العدد (33)، الإصدار 1، ص ص 214-240.

16- العنزي، أمل خلف، (2016)، **الجدوى الاقتصادية للتعليم في المملكة العربية السعودية، "دراسة التكلفة والعائد من التعليم"**، دراسات عربية في التربية والتعليم وعلم النفس، (ASEP)، ص ص 205-341.

17- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في الجمهورية اليمنية. (2015)، **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية**، اليمن، صنعاء.

18- النزيلي، عبده بن عبده أحمد، (2010)، **دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية تجاه مستهدفات التنمية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى.

19- آل عبدالله، إبراهيم بن محمد المنصور، (2002)، احتياجات التنمية من التعليم العالي: دراسة وصفية تحليلية لقدرة التعليم العالي على تلبية احتياجات سوق العمل والطلب الاجتماعي، **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية –السعودية**، مجلد (14)، العدد(1)، دار المنظومة، ص ص 97-154.

20- **تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام** 2014م.

21- جمال الدين، محمود محمد عبدالعزيز،(2013)، دور المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في حل مشكلة بطالة الخريجين، (السودان دراسو حالة)، دراسة مقدمة في **المؤتمر الدولي الثاني حول: تكامل المخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص**، عمان-الأردن 13-2013/5/16م.

22- حمزة، أسوان عبدالله، (2012)، تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، العدد (10)، المجلد (5)، ص 43-60.

23- حيدر، أحمد سيف، (2003)، جامعة المستقبل وارتباطها في سوق العمل وخطط التنمية، **المؤتمر العاشر، مركز تطوير التعليم الجامعي**، جامعة عين شمس، مصر.

24- ـــــ، (2016)، **تجويد التعليم بين التنظير والواقع**، مكتب التربية العربي لدول الخليج للنشر، المملكة العربية السعودية

25- **خطة العمل السنوية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للعام** (2008).

26- رمضان، مصطفى محمود، (2004)، دور الجامعات في خدمة المجتمع والبيئة، **المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي**، جامعة عين شمس، مصر.

27- سعد، عبدالجبار عبدالله، (2000)، التعليم الجامعي في اليمن ودورة في خدمة تنمية، **مؤتمر التعليم العالي الأهلي: التعليم العالي والتنمية البشرية صنعاء**، 30 مايو-1يونيو، 2000.

28- شرقي، ساجد، (2008)، **دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، دور الجامعات**-مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، (10).

29- شمسان، نبيل، (2008)، **التعليم العالي واحتياجات السوق، دراسة مؤشرات العرض والطلب في الجهاز الحكومي رؤية الخدمة المدنية**، صنعاء، اليمن.

30- عبدالحميد، إيمان صلاح الدين، (2009)، تطوير البرامج الدراسية الجامعية في أنظمة الجودة التعليمية لإعداد سوق العمل بمخرجات التعليمية قادرة على مواجهة التحديات العالمية، **المؤتمر السنوي (الدولي الأول-العربي)، الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي "الواقع المأمول"**، في الفترة من 8-9 أبريل 2009.

31- عبد الجليل، رباح رمزي، (2014)، دور الجامعة في تفعيل التدريب التحويلي لتنمية احتياجات سوق العمل في ضوء خبرات بعض الدول (دراسة تحليلية)، **مجلة العلوم التربوية**، العدد(4)، جـ ا، أكتوبر، ص ص 678-712.

32- عبدالسلام، عبدالسلام مصطفى، (2006)، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، **المؤتمر العلمي الأول كلية التربية النوعي**-جامعة المنصورة أبريل 2006، ص ص 272-310.

33- عمار، نوي، (2010)، **دورة القيادة في إدارة العمل التطوعي الجمعوي**، دراسة حالة لجمعيات بولاية برج بوعريريج، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

34- عيد، هالة بنت فوزي محمد، (2015)، دور التخطيط الاستراتيجي في تهيئة مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي لتلبية متطلبات سوق العمل، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، السعودية، العدد(14)، أكتوبر، دار المنظومة.

35- محسن، مصطفى، (1999)، التعريب والتنمية، **سلسلة شراع**، العدد (65)، طنجة.

36- مرسي، محمد منير، (2002)، **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**، طبعة مزايدة منقحة، عالم الكتب، القاهرة مصر.

37- معوضـــــــــه، تغريد عبده إسماعيل، (2018)، **بناء برنامج تدريبي مقترح لتنمية مهارات إدارة المشـاريع التنموية الصـغيرة لدى خريجي جامعة إب في ضـوء التجارب العالمية المعاصـرة**، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

38- منظمة العمل الدولي، (2015). **تقرير مســـــح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية للعام** 2013-2014م. لبنان: بيروت

39- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2013)، **تقرير التنمية البشـــرية الوطني الرابع**، صـــنعاء، اليمن.

40- وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمي،(2007) **التعليم العـالي في الجمهوريـة اليمنيـة**، تـاريخ الإصدار 2007.

41- وزارة الشـــؤون القانونية. (1995). **قانون الجامعات اليمني رقم (18) لســـنة** 1995م، الجمهورية اليمنية.

المراجع الأجنبية:

42- Ira Harkavy, 2006, **The Role of Uiversities in Advancing Citizenship and Social Justice in the 21st Century**. University of Pennsylvania. SAGE Publications (www.sagepublications.com) Vol 1(1) 5–37 [ISSN 1746-1979.

43- Huutoniemi, Törnroos, Mälkki, 2017, **SPECIAL THEME: BROADER IMPACT OF RESEARCH IN SOCIETY**, Finland Academy, Finland, (P5).

44- Kent Hill, 2006, **University Research and Local Economic Development**, Ph.D., Arizona State University's Productivity and Prosperity Project (p3). L. William Seidman Research Institute, W. P. Carey School of Business.

واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية

د. بسام علي الشجاع [1]

(1) رئيس قسم إدارة الأعمال ونظم المعلومات
جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية

المستخلص:

يهدف هذا البحث معرفة مفهوم التنمية المستدامة والوقوف على أهم الاحتياجات والمعوقات التي تعاني منها الجمهورية اليمنية، وتأتي أهميته من عنوانه حيث يكتسي موضوع التنمية المستدامة أهمية بالغة على الصعيد الدولي والوطني وحتى الإقليمي،
وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة ويمزج ذلك بتحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى ،وفي سبيل ذلك استعان البحث بالعديد من الدراسات والأبحاث والتقارير المتخصصة ومن مصادر ومراجع مكتبية مختلفة ومواقع إلكترونية عديدة على شبكة الإنترنت، وخلصت الدراسة الى بعض النتائج أهمها أن الحرب والحصار الجائر على اليمن من أكبر عوائق التنمية في الوقت الراهن، وأن الفساد المالي والإداري المتمثل بسوء الإدارة في الحكومات المتعاقبة حال بين التنمية المستدامة وبين تطبيقها في الجمهورية اليمنية، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من الدول التي شرعت في مشاريع التنمية المستدامة، والتحرر من سياسات الارتهان والتبعية للخارج.

Abstract:

This research aims to know the concept of sustainable development and to identify the most important needs and obstacles that the Republic of Yemen suffers from. Its importance comes from its title, as the topic of sustainable development is of great importance at the international, national .and even regional levels
The researcher used the descriptive approach through the method of deduction that is based on deducing specific ideas from a general idea and mixes this with a realistic analysis linking diagnosis and treatments on the one hand and reality on the other hand, and for this the research has used many studies, research and specialized reports from various library sources and references and sites The study concluded with some results, the most important of which is that the war and the unjust blockade on Yemen are among the biggest obstacles to development at the present time, and that financial and administrative

corruption represented by mismanagement in successive governments prevented sustainable development from its application in the Republic of Yemen, and the study recommended the need to benefit

Among the countries that have embarked on sustainable development projects and freedom from the policies of dependency and dependency on the outside

المقدمة:

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها ،ويأتي هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات ،وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال وتعتبر الجمهورية اليمنية من أوائل الدول التي ينبغي أن تعتني بهذا المجال نظرا للتدهور الاقتصادي المريع لاسيما بعد أحداث الربيع العربي في العام 2011م حيث بدأ طرح موضوع التنمية المستدامة وبقوة في الحوار الوطني الشامل 2013م والذي جمع كافة مكونات الشعب ،وحسب التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، والذي أكد بأن اليمن في ظل التحديات حضي بفرصة هامة للتوافق السياسي الوطني بدعم وإسناد من المجتمع الإقليمي والدولي والتي شكلت مرجعية حاكمة لمرحلة انتقالية تستمر عامين، تنتهي بحلول العام 2014م وكان من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية المستدامة، غير أن اليمن يدفع ضريبة موقعه الاستراتيجي ومكانته التاريخية، اضافة الى انخفاض مستوى الوعي، ما جعل اليمن يدخل في أتون الحروب الداخلية والخارجية، ومعلوم أن الحرب والتنمية ضدان لا يجتمعان في بلد.

ومن يتتبع الدراسات الحديثة والابحاث العلمية يدرك كم تخسر اليمن بسبب الحروب وعدم تفعيل التنمية المستدامة وبتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن أثبتت دراسة بعنوان - تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن - أن هناك آثار متنامية بشكل متزايد للنزاع على التنمية البشرية في اليمن. منذ بداية الصراع في عام 2015م تشير المؤشرات إلى أن مكاسب التنمية قد انعكست بشكل ملموس - مما عكس التنمية لمدة 21 عامًا. تتوقع الدراسة أنه إذا انتهت الحرب في عام 2022م، فستكون مكاسب التنمية قد تراجعت لمدة 26 عامًا - أي جيل كامل تقريبًا إذا استمرت حتى عام 2030م فستزيد هذه الانتكاسة إلى أربعة عقود.

مشكلة البحث:

بما أن التنمية المستدامة تعد من المواضيع الحساسة والمهمة فأن مشكلة البحث تتلخص في التساؤل الرئيسي وهو:

- ما هو واقع التنمية المستدامة بالجمهورية اليمنية؟ ويتفرع منه عدة أسئلة وهي:
- ماهي فرص التنمية المستدامة باليمن؟
- ماهي تحديات وتهديدات التنمية المستدامة باليمن.؟

أهداف البحث:

- دراسة التنمية المستدامة وأهميتها.
- تحليل وتشخيص واقع التنمية المستدامة في اليمن.
- دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمنطقة.
- الوقوف على أهم الاحتياجات والمعوقات التي تعاني منها منطقة الدراسة.
- التعرف على إمكانيات المنطقة المتاحة والكامنة من اجل استثمارها واستغلالها في تنمية وتطوير منطقة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من كونها سوف تعالج موضوعا هاما يتمثل في واقع التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية حيث تحاول الدراسة تسليط الضوء على كيفية تحقيق التنمية المستدامة خاصة في الجمهورية اليمنية وذلك في اطار البرامج التنموية والسبل الكفيلة التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة التي تتماشى مع الظروف العالمية الراهنة في ظل التحديات التي تواجهها اليمن.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة ويمزج ذلك بتحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى، وفي سبيل ذلك تمت الاستعانة بالعديد من الدراسات والأبحاث والتقارير المتخصصة ومن مصادر ومراجع مكتبية مختلفة ومواقع إلكترونية عديدة على شبكة الإنترنت.

هيكل البحث:

الفصل الاول: الإطار المفاهيم للتنمية المستدامة (أساسيات التنمية الخصائص الابعاد)

الفصل الثاني: واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية.

المبحث الأول: اساسيات في التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية في البداية في علم الاقتصاد، واستعمل للدلالة على عملية إجراء مجموعة من التغيرات الجذرية المقصودة في مجتمع معين، بهدف إعطاء ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بشكل يكفل التحسن المتزايد في نوعية الحياة لجميع أعضائه، أي زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تضمن زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد الدائم لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائداتها1

المبحث الأول: مفهوم ونشأة التنمية المستدامة.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972م حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، حيث ناقش هذا المؤتمر لأول مرة القضايا البيئية وعلاقاتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وقد تم الإعلان ان الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، ومن جهة أخرى انتقد المؤتمر الدول والحكومات التي لا تزال تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وقد صدرت عن هذا الملتقى أول وثيقة دولية تتضمن مبادئ العلاقات وكذا دعوت كافة الحكومات لاتخاذ تدابير لحماية البيئة.

وفي السنة الموالية إنشات الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي ينص على ضرورة التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية وفي عام 1987 اصدرت جمعية الامم المتحدة قرار المنظور البيئي، يهدف هذا القرار إلى تحقيق التنمية المستدامة البيئية بوصف ذلك هدفا عاما منشودا للمجتمع الدولي في هذا التقرير وضع لأول مرة تعريف التنمية المستدامة. وفي مؤتمر قمة الأرض بمدينة ريو دجانيرو بالبرازيل.

وكان الهدف من المؤتمر وضع اسس بيئية عالمية للتعاون بين مختلف الدول المتخلفة والمتقدمة لحماية مستقبل الأرض، وقد نقلت القمة الوعي البيئي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف الذي تتعرض له البيئة[2].

فيما يخص التعاريف التي تناولت موضوع التنمية المستدامة، فقد تناولنا التعاريف التالية:

– يشير عثمان محمد غنيم الى الن المفكر ويليام روكس هاوس مدير حماية البيئة الامريكية عرف التنمية المستدامة بانها ((أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات

[1] عفيفي، الهام، **تنمية المجتمعات المحلية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،1981 م ، ص45

[2] عائشة شرفاوي السياحة **والتنمية المستدامة**، مجلة معارف، العدد 12، جوان 2012، جامعة البويرة، ص 215.

البيئة وذلك من منطلق ان التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة))[3].

- وكما ذكرت ريده ديب بان صارت قوجيتيرا عرف التنمية المستدامة بانها تنمية توفق بين التنمية البيئية الاقتصادية والاجتماعية فتنشا دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، انها تنمية تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي، الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة[4].

- واشار صلاح عباس الى ان منظمة الاغذية والزراعة ذكرت أنه لابد أيمثل التعريف إطارا عاما للتنمية المستدامة، حيث يحدد خمس عناصر رئيسية هي:

- الموارد المتعددة في البيئة.
- احتياجات الإنسان.
- التكنولوجيا والمؤسسات.
- صيانة العنصران الأول والثاني، استيفاء العناصر الأخرى وتجديدها.

ومن هنا تضمن التنمية المستدامة كلا من سلامة البيئة ورفاهية الإنسان، من خلال الحفاظ على البيئة وتنمية الموارد وتحديد المصادر، باستخدام التكنولوجيا والعلم وتطوير كل ما له صلة بسلامة البيئة، ويمكن الوصول لرفاهية الإنسان مع ضمان استمرار هذه الرفاهية والاستمتاع بالموارد المتاحة[5].

[3] عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط، **التنمية المستدامة؛ اساليب تخطيطها وادوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2007 ص 25.

[4] ريدة ديب، سليمان مهنة، **التخطيط من اجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق لعلوم الهندسة، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص 03.

[5] صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ط01، 2010، ص 17-18.

وبحسب ما ذكر كلا من عقبة نصيرة ويوزهارنسرين الى ان اللجنة العالمية للتنمية المستدامة عرفت التنمية المستدامة في العام 1987م على انها((تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون ان تؤدي الى تدمير قدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجات الخاصة))[6].

اما مفهوم التنمية المستدامة من منظور إسلامي فهي عبارة عن استراتيجيات التنمية العمرانية الناجحة، التي تستند الى تأسيس مبدأي المشاركة المحلية كأبرز مفاهيم التنمية المتواصلة في اتخاذ القرار التنموي، باعتبار أن المشاركة تأسس آليات الشورى وفضائلها في إقرار العدالة والمصلحة العامة وأن المحلية اساسا للمعرفة الدقيقة لاحتياجاتهم إزاء القرار التنموي من أرض الواقع[7].

المبحث الثاني: خصائص التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة مفهوم مرتبط بالتوفيق بين البيئة والتنمية، بحيث يتم مراعاة الجوانب البيئية وأخذها في الاعتبار لدى اتخاذ قرارات التنمية، وهي تنمية إنسانية بالدرجة الأولى، غايتها الإنسان وتأهيله دينيا وتعليميا وثقافيا وصحيا، وتلبيه حاجاته الأساسية، وتحقيق قيم الحرية والمساواة والعدالة داخل المجتمع، اذا ما تم إعداد الإنسان الصالح كان به حمل رسالة الإستخلاف في الأرض بتعميرها والسعي في مناكبها واكتشاف السنن الكونية والحفاظ على مواردها ومنع التبذير والإسراف الإفساد، وهي تنمية إذا تم تناولها من المنظور الإسلامي كان فيها صلاح الفرد والمجتمع، وامن وسلامة العالم، فكل القيم الإنسانية التي نادت بها التقارير والمنظمات والمؤتمرات الدولية للتنمية المستدامة، سبقها الإسلام بتشريعات وتعاليم منذ اكثر من 1400 سنة، وتحدد خصائص التنمية المستدامة في الجوانب التالية[8]:

- التمركز حول البيئة: يتم التركيز على ارتباط التنمية بالبيئة، حيث تأخذ تكاليف البيئة في الاعتبار ضمن عناصر تكاليف المشروع.

---

[6] عقبة نصيرة، بوزهار نسرين، **السياحة المستدامة في المناطق الصحراوية ومسار تدعيم التنمية الوطنية**؛ حالة القصور في منطقة الزيبان الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي تحت عنوان: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، 09-10 مارس 2010، ص 09.

[7] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية**، مجلة العلوم الانسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005، ص 04.

[8] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2010، ص 180-184.

- ذات بعد قومي: تتطلب التنمية المستدامة بعد استراتيجيا لارتباطها بالبشر والموارد النامية والتلوث الذي لا يعرف الحدود السياسية بين الدول، فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية.

- الاهتمام بنوعية حياة الإنسان: فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تهتم بالارتقاء بالإنسان من كافة الجوانب، التي تحقق سعادتها الحقيقية في دنياه وآخرة.

- تنمية متوازنة: توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت، بما يكفل تحقيق التوازن بين انشطة الإنسان والبيئة بأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله.

- التركيز على البعد الزمني: فهي تنمية طويلة المدى تؤثر على الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

- ذات بعد مستقبلي: فهي تنمية راعي حق الأجيال القادمة في الموارد الناضبة.

- التمركز حول ضمان الاحتياجات الأساسية للأفراد: تتركز اهتمامات التنمية المستدامة على الإنسان وتلبيه حاجاته الأساسية، لتحسين نوعية حياته المادية والمعنوية.

- تنمية متكاملة: تراعي البعد البشري والحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع لضمان الحرية والمساواة والعدالة والارتباط الوثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

- تنمية تحقق تساوي الفرص للجميع: حيث تلبي الاحتياجات الإنسانية والفرص المتساوية للجميع.

- تنمية ذات بعد اخلاقي: ترتبط بفكرة العدالة والمشاركة المجتمعية والتكافل ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبيه احتياجاتها.

- تنمية متعددة الجوانب: تهتم بالجوانب المعنوية والمادية للإنسان، فيؤخذ البعد الديني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبشري والبيئي، في استراتيجية التنمية المستدامة، فهي حق من حقوق الإنسان في حياة طيبة كريمة تكفل فيها حريته وأمنه على نفسه ودينه وعقله ونسله وماله، فهي تنمية غايتها الإنسان ترتكز على مبداي العدالة والمساواة وهيئة تنمية ذات بعد مؤسسي لأنها تنمية شاملة ذات بعد استراتيجي لا تقتصر على مجرد الجهود الفردية المحكوم بعمر الفرد، بل إنها رسالة حياة ممتدة للاستمرار حضارة الإنسان وإطالة عمر الموارد الناضبة

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

ترتبط مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأهداف عملية التنمية لذلك تختلف هذه المؤشرات في عددها ونوعها من فترة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى نظرا لاختلاف أهداف التنمية وتعددها واختلاف الأولويات كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية، حيث أن هذه الأخيرة تقيس التغيير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية على أساس أن هذه التغيرات مستقلة بينما تركز مؤشرات التنمية المستدامة على تداخل وترابط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وأي تغيير يطرأ على جانب منها ينعكس على الجوانب الأخرى، ان للمؤشر الجيد في قياس التنمية المستدامة خصائص عدة نلخصها في ما يلي[9]:

- أنه وثيق الصلة بالموضوع المراد دراسته، حقيقي ويعكس الواقع له القدرة على قياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين.
- قابل للمقارنة ومؤسس على بيانات تجمع بشكل منتظم.
- حساس تجاه التغير عبر الزمان والمكان.

وتكتسي مؤشرات قياس التنمية المستدامة أهمية بالغة حيث تسمح لمتخذ القرار وواضع السياسات معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح، كما تساعد على قياس التقدم المحقق نحو التنمية المستدامة، وقد حدد قسم التنمية المستدامة التابع لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بقياس التنمية المستدامة وهي مصنفة لأربع فئات رئيسية كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم 01-01: مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر
1	نصيب الفرد من الدخل	اقتصادي
2	نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي	//
3	الميزان التجاري	//
4	نسبة الديون من الناتج الإجمالي	//
5	كثافة استخدام المواد والمعادن	//
6	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الاجمالي	//
7	نسبة معدل استهلاك الطاقة السنوية للفرد	//
8	نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة	//

[9] غنيم وابو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 262-267.

9	كثافة استغلال واستهلاك الطاقة	//
10	كميات النفايات الصناعية والمنزلية	//
11	كميات النفايات الخطيرة	//
12	ادارة النفايات المشعة	//
13	تدوير النفايات	//
14	المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائل النقل	//
15	نسبة السكان تحت خط الفقر	اجتماعي
16	معامل جيني لتوزيع	//
17	معدل البطالة	//
18	نسبة معدل اجور الذكور من الاناث	//
19	مستوى التغذية للأطفال	//
20	معدل الخصوبة	//
21	العمر المتوقع عند الميلاد	//
22	السكان المتوفرون على الصرف الصحي	//
23	السكان المتوفرون على مياه الشرب	//
24	الاطفال المحصنون ضد الامراض	//
25	الاطفال في مرحلة التعليم الأساسي	//
26	الشباب في مرحلة التعليم الثانوي	//
27	معدل الامية	//
28	مساحة المسكن للفرد	//
29	عدد الجرائم لكل مئة الف من السكان	//
30	معدل النمو السكاني	//
31	سكان الحضر من التجمعات الرسمية وغير الرسمية	//
32	انبعاث غازات البيوت البلاستيكية	بيئي
33	درجة استهلاك طبقة الأوزون	//
34	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية	//
35	مساحة الاراضي الزراعية الدائمة	//
36	استعمال المخصبات	//
37	استعمال المبيدات الزراعية	//

38	نسبة مساحة الغابات الى المساحة الكلية	//
39	كثافة استغلال اخشاب الغابات	//
40	مساحة الاراضي المتصحرة	//
41	نسبة السكان المقيمين في المناطق الداخلية	//
42	معدلات الصيد حسب النوع	//
43	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية	//
44	نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية	//
45	انواع النباتات والحيوانات المنقرضة	//
46	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	مؤسسي
47	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة	//
48	نسبة عدد المشاركين في شبكة الانترنيت من مجموع السكان	//
49	عدد خطوط الهاتف لكل الف فرد	//
50	نسبة الانفاق على البحث العلمي	//
51	الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الاخطار الطبيعية	//

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط، التنمية المستدامة؛ اساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص ص 270-272.

المبحث الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.

للتنمية ابعاد متعددة تتداخل فيما بينها من شان التركيز على معالجتها احراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة وهي البعد البيئي، البشري، الاقتصادي، التكنولوجي.

المطلب الأول: البعد البيئي.

يتمثل هذا البعد من التنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استخدامها على أساس مستدام، بالتالي فكل خطة واستراتيجية تنموية يجب ان تراعي حدود مواردها وقيود الطبيعة وتحافظ على الحقوق البيئية للإنسان الحالي والأجيال القادمة منه[10].

[10] عبد القادر بلخضر، **استراتيجية الطاقة وامكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة؛ حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم للتسيير جامعة البليدة، 2005، ص 99.

وتتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على مواردها المائية العذبة وترشيد استخدامها وحماية سائر المسطحات المائية من التلوث مع استهلاك الموارد كالغابات والمراعي والأراضي الزراعية والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ويتحدد نجاح التنمية المستدامة بمدى توفر موارد الطاقة وتعدد مصادرها وقدرة البيئة على استيعاب مخلفات استخدامها ، وعلى العموم يتمحور موضوع البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكرها كالتالي[11]:

- حماية الموارد الطبيعية: تعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة، وكذلك استحداث ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة من خلال اجتناب الإسراف في استخدام الاسمدة الكيماوية لما لها من اضرار كتلوث الاغذية البشرية.

- صيانة المياه: تشير التقديرات الى ان أكثر من مليار شخص يفتقرون الى مياه الشرب الآمنة وأن مليار ونصف المليار من الأشخاص يفتقرون إلى المرافق الصحية، وتساهم هذه العوامل في وفاة أكثر من 5 ملايين شخص، أكثر من نصفهم أطفال، التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات مبددة وتحسين نوعية المياه.

- تقليص ملاجئ الانواع البيولوجية: التنمية المستدامة في هذا المجال تعني ان يتم صيانة شراء الأراضي في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عملية الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: تعني الاستدامة بعدم المخاطر بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر والغطاء النباتي او زيادة الأشعة فوق البنفسجية، يكون من شأنها التغير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك دون زعزعة استقرار المناخ أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

المطلب الثاني: البعد البشري.

إن البشر في مفهوم التنمية البشرية هم هدف التنمية وغايتها ، لذلك فإن هنالك مجموعة أبعاد يجب اخذها بعين الاعتبار عندما تكون بصدد الاهتمام بالإنسان، وهي على النحو التالي[12]:

---

[11] ماهر عبد العزيز توفيق، **مبادئ ادارة الفنادق**، دار زهران الاردن، 1997، ص 12.

[12] خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2007م، ص 32.

اولا- تثبيت النمو الديمغرافي: وتعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، ذلك النمو السريع يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما ان النمو السريع للسكان في بلد الماء يحد من التنمية ويقلص من قاعدة موارد الطبيعية.

ثانيا- مكانة الحجم النهائي للسكان: للحجم النهائي الذي يصل اليه السكان في الكرة الأرضية حدود، لان قدره الأرض على اعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، حيث يقدر استقرار عدد السكان عند حوالي 11.6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وضغط السكان حتى المستويات الحالية، هو عامل متنامي من عوامل تدمير المساحات الخضراء، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية.

ثالثا- أهمية توزيع السكان: إن توسع المناطق الحضرية ولاسيما في المدن الكبرى له عواقب ضخمة على المدن، حيث رمي النفايات والمواد الملوثة، تشكل خطرا على السكان وتدمر النظم البيئية المحيطة بها، وبالتالي فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية، للمساعدة على ابطاء محاولات الهجرة نحو المدن.

رابعا- الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تهدف التنمية المستدامة الى استخدام الموارد البشرية استخداما الكامل، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية بمحاربة الجوع، وان تصل الخدمات الأساسية الى الذين يعيشون في فقر مطلق، وذلك يعني توجيه الموارد إعادة تخصيصها، لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الاساسية، مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية.

خامسا- الصحة والتعليم: ان التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع باقي الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، من ذلك مثال: أن السكان الذين نالوا التغذية الجيدة بما يكفيهم للعمل أمر يساعد التنمية الاقتصادية ومن شأن التعليم ان يساعد الفلاحين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات والأراضي البيولوجية.

سادسا- أهمية دور المرأة: للمرأة أهمية خاصه ففي كثير من الدول النامية تقوم النساء والأطفال بالزراعة المعيشية والرعي وغير ذلك من الأعمال الشاقة، كما أنها أول من يقدم الرعاية للأطفال، ومع ذلك كثير ما تتلقى صحتها وتعليمها الاهتمام مقارنة بصحه الرجال وتعليمهم بالتي ففي شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها، أن يعود على الاستدامة بمزايا متعددة.

سابعا- الاسلوب الديمقراطي في العالم: أن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يؤدى إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتشكل السياسات الوطنية من تحقيق الحرية والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية من أجل تنمية بشرية مستدامة.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

ان سكان الدول الصناعية يستنزفون من المواد الطبيعية أضعاف ما يستخدموا سكان الدول النامية، وبتالي فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية تعني إجراء تخفيضات مضطرة في مستويات الاستهلاك وانماطه المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وقد يكون ذلك بإجراء تحسينات على كافة الاستخدام، أو حتى من خلال تغيير انماط المعيشة، فلا بد من التأكد من عدم تصدير الضغوطات البيئية الى الدول النامية [13].

وتقع على الدول الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، وتملك من الكوادر البشرية والفنية والمادية ما يمكنها من استخدام تكنولوجيات أنظف، وتطلب التنمية المستدامة الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الرعاية الصحية وتحسين فرص التعليم وإتاحة فرص أوسع لحيازة الاراضي للفقراء، كما تتطلب التنمية المستدامة إعادة تخصيص جزء من الموارد الضخمة للأغراض العسكرية إلى الانفاق على احتياجات التنمية، وعلى العموم يتمحور موضوع البعد الاقتصادي حول مجموعة من العناصر هي كالتالي:

أولا- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: نلاحظ ان سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية، ومن ذلك مثال: استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي، أعلى بعشر مرات في المتوسط مقارنة بالبلدان النامية مجتمعة. كما ان الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90 بالمائة من الناتج العالمي، وتمتلك حوالي 84 بالمائة من إجمالي النشاط التجاري العالمي، في حين يبلغ عدد سكانها 25 بالمائة من سكان الكرة الأرضية، وهي تستهلك 12 ضعف ما تستهلكه دول الجنوب، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود 20 ضعف ما يستهلكه اصحاب الجنوب[14].

ثانيا- الحد من التفاوت في المداخيل:

التنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية، واتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون اراضي في مناطق أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعين العاطلين، كما هو الشأن بنسبة لأغلب

---

[13] عبد القادر قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 197.

[14] بوعشة امبارك، **التنمية المستدامة؛ مقاربة اقتصادية في اشكالية المفاهيم والابعاد**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 2008، جامعة سطيف، ص 58.

الدول النامية، وتقديم القروض الى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية واكسابها الشرعية وتحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات، التي لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة لاقتصاديات النمور الآسيوية، مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية والتايوان[15].

ثالثا- إيقاف تبديد الموارد:

ان التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة الطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة بما يتيح للبيئة من استيعاب مخلفات استخدامها مع إمكانية تحديد الأنظمة البيئية واحداث تغييرات جذرية في أسلوب الحياة، الا انه يجب التأكد عدم تصدير الضغوط البيئية البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة ايضا تغير الاستهلاك الذي يهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى. كالاستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض[16].

رابعا- المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستوى المعيشة، اصبحت مسؤولية كل البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين جميع الافراد داخل المجتمع اقرب الى المساواة[17].

خامسا- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي للمواد الطبيعية مثل المحروقات كان كبير، يضاف الى هذا أن الدول الغنية لديها الموارد المالية التقنية والبشرية الكفيلة بان تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وبستخدم الموارد بكثافة اقل و بالقيام بتحويل اقتصادياتها حماية نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها في تهيئة اسباب ترمي الى تحقيق نوع من المساواة والمشاركة للوصول الي الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، وتوفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تنمية مستدامة في البلدان الأخرين باعتبار ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية[18].

---

[15] عبد القادر بلخضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

[16] عبد القادر بلخضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

[17] نفس المرجع والصفحة.

[18] بوعشة امبارك، مرجع سبق ذكره، ص 58.

سادسا- تقليص التبعية للبلدان المتخلفة: ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج الى دراسة دقيقة، ذلك انه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان المتخلفة وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة اكبر مما يحرم البلدان من إيرادات تحتاج اليها احتياجا ماسا مما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يعتمد على تنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، في التجارة في ما بين البلدان المتخلفة، وتحقيق استثمارات ضخمه في راس المال البشرين والتوسع في الاخذ بالتكنولوجيات المحسنة[19].

سابعا- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: تعني التنمية المستدامة في هذه البلدان تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع كقاضية أخلاقية، امرا حاسما بالنسبة لي أكثر من 20 بالمائة من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي، ويحقق التحفيف من الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لان هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة[20].

المطلب الرابع: البعد التكنولوجي.

تتطلب إجراءات منع التلوث من المنشاءات نفقات إضافية وتكنولوجيا حديثة، تعجز عنها الدول النامية، والمنشأة الحرفية ومع غياب الرقابة على النفايات والإهمال في تطبيق العقوبات، تتلوث الارض والمياه والهواء، وتهدف التنمية المستدامة الى التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفئ تقلل استهلاك الطاقة غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ممكن، ومن شأن التعاون تكنولوجي ان يعمل على سد الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية، وان يزيد الإنتاجية ويحول دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة والتكنولوجيا المتوافقة مع البيئة يجب ألا تؤدي الى إهدار موارد طبيعية والتلوث وأن تكون رخيصة وتعتمد على تكثيف العمل وأن لا تكون قابلة لإساءة الاستخدام وأن تكون مناسبة للثقافات المحلية، وان تعتمد على أشكال المعرفة القائمة، وأن تكون في وسع الجميع تفهمها، وان تعتمد على اللامركزية، وان تعتمد على اكبر قدر ممكن من التدوير[21].

---

[19] نفس المرجع والصفحة.

[20] بوعشة امبارك، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[21] عبد القادر قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص 195.

وعلى العموم يتمحور موضوع البعد التكنولوجي حول مجموعة من العناصر كمايلي[22].

اولا- استعمال تكنولوجيات في المرافق الصناعية: تعني تنمية مستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفئ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل في استخدام نظم تكنولوجيا تتسب في نفايات او ملوثات اقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم طبيعية أو تساندها.

ثانيا- الاخذ بالتكنولوجيات المحسنة في النصوص القانونية الزاجرة، كثير ما تكون التكنولوجيات المستخدمة في البلدان المتخلفة أقل كفاءة واكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة للبلدان المتقدمة، والتنمية المستدامة تعني الأسرع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ومن شان التعاون التكنولوجي، سواء باستحداث او تطويع تكنولوجيات انظف بما يتناسب الاحتياجات المحلية لسد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة وأن يزيد من الإنتاجية اقتصادية.

ثالثا- المحروقات والاحتباس الحراري: إن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا، لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة فالمحروقات يجري استخراجها واحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، والأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة والاحتباس الحراري، الذي يهدد بتغيير المناخ والمستويات الحالية لانبعاثات الغازات الحرارية، من أنشطة البشر، تتجاوز قدرة الارض على امتصاصها.

رابعا- الحد من انبعاثات الغازات: لقد ارتفع معدل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطاقة الصناعية في البلاد المتقدمة بين عامي 1990 و 2003، بنسبة تتراوح بين 14 و15 بالمئة وفقا لوكالة الطاقة الدولية، وتصل حصة البلدان المتقدمة في الانبعاثات العالمية إلى 47 في المائة، وبشكل اجمالي يرجح أن تزيد انبعاثات ثاني اكسيد الكربون بمعدل 62 بالمائة بحلول عام 2030، ويتوقع أن تأتي ثلث هذه الكمية من البلدان المتخلفة، ولهذا فالتنمية المستدامة في هذا المجال الى الحد من المعدل العالمي للزيادة انبعاثات الغازات الحرارية وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر للطاقة لإمداد المجتمع الصناعية واستخدام تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقات الحرارية بكفاءة اكبر.

خامسا- تعني التنمية المستدامة الى الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الخاصة بالأرض وتمثل الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة، فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيماوية المهددة للأوزون، وتوضح ان التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر

[22] د. لصاق حيزية، مرجع سبق ذكره، ص24.

مستطاع لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتقادها بان قوتها، أصبحت فوق ارادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام ان لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

الفصل الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية.

تقع اليمن في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، أي في جنوب غرب آسيا، وتشرف على مضيق باب المندب الذي يعد من أهم الممرات المائية في العالم، وهو يربط البحر العربي بالبحر الأحمر. ومما يضاعف من أهمية موقع اليمن انتشار جزرها البحرية في مياهها الإقليمية على امتداد بحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر، ومن حيث الحدود لليمن نجد انه يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، من الجنوب خليج عدن وبحر العرب، ومن الشرق عمان، ومن الغرب البحر الأحمر، فضلا عن ذلك فقد كانت **السياسة الاقتصادية في** الجمهورية اليمنية تقوم على أساس آليات السوق، ورفع مستوى إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد، وإعادة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث يصبح دور الدولة دوراً تصحيحياً وإشرافياً، والعمل على إرساء قواعد القانون والبناء المؤسسي، وإزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وتأمين الاستقرار الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية والإدارية لتدعيم آلية السوق وتشجيع حرية التجارة، كما عملت الدولة على إعادة النظر في التشريعات الضريبية والجمركية والاستثمارية والقضائية بهدف تحسين المناخ العام للاستثمار، إضافةً إلى تنفيذ برنامج الخصخصة بما يهدف إلى توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، ويُنظر إلى اليمن على أنه بلد واعد بالخيرات والموارد الاقتصادية الطبيعية الهامة، حيث تتوفر فيه العديد من الثروات والخيرات التي لم تستغل اقتصادياً حتى الآن، لاسيما في مجال الثروة المعدنية المختلفة (النفط والغاز والمعادن) إضافة إلى الثروة السمكية، وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل (8.5%)، (3.2%)بالأسعار الثابتة في العام 2013م، كما وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى ما يقارب من (1285) دولار في العام 2.13م[23].

التقدم المحرز في إطار الركائز الثلاث للتنمية المستدامة:

اتسمت جهود اليمن نحو تحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاث، الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، بالتفاوت الملحوظ بين مستويات التقدم من ركيزة الى اخرى، فعلى حين حدث تقدم نسبي في

[23]المركز الوطني للمعلومات https://yemen-nic.info/yemen/brief/ تم الاطلاع عليه 2020/8/31م

إطار الركيزة الاجتماعية ولاسيما في مجالي التعليم والصحة، نجد ان الركيزتين الاقتصادية والبيئية شهدتا تباطا ملحوظا، بل وتراجعا في بعض النواحي.

والحال ان اليمن لا تزال أمامها تحديات كبيرة قائمة، خصوصا في القضاء على الفقر وخلق فرص العمل، والحق في التنمية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وحقوق المرأة، والحق في الحصول على المعلومات، واحتياجات الشباب وتحرير التجارة، ونقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة، وآليات التمويل، وبناء القدرات في مجالات التنمية المستدامة.

1) التقدم المحرز في إطار الركيزة الاقتصادية

يستعرض هذا الجزء من التقرير موضوعين رئيسيين: الاول هو التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العقدين الماضين (1990م- 2011م) في إطار برامج الاصلاح، والخطط التنموية، واستراتيجية التخفيف من الفقر، والأهداف الانمائية للألفية، والتحديات التي صاحبت هذا التطور والثاني التطورات في مجال الشراكة العالمية والإقليمية من أجل التنمية والذي يمثل الهدف الثامن من اهداف الالفية التنموية.

التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العقدين الماضيين:
الفترة 1990م- 1994م : اليمن الموحد في مواجهة التحديات: مرحلة حرجة لأداء الاقتصاد الوطني ، حيث شهدت اليمن تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة تمثلت في تحقيق الوحدة في مايو 1990 ، تلاها بأشهر انفجار حرب الخليج الثانية التي تسببت في عودة قرابة مليون مغترب يمني من السعودية ودول الخليج ، وفقدان تحويلاتهم التي تمثل مصدرا هاما لتمويل التنمية وانعكس ذلك على مستوى معيشة الفرد ورفاهيته.

الفترة 1995م-2000م : تبني برنامج الإصلاحات والتخطيط التنموي: بادرت الحكومة في مطلع عام 1995م، إلى انتهاج مسارين متلازمين لمعالجة الوضع الراهن وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي والتنموي : المسار الأول - اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة الاختلال في الموازين الداخلية والخارجية.. والمسار الثاني - الإعداد والتنفيذ للخطة الخمسية الأولى 1996م-2000م والتي استهدفت تصحيح الاختلال الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق زيادات هامة في النمو الاقتصادي، والانتفاع من المزايا النسبية في الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة.

إلا أن الخطة لم تتمكن من تحقيق أهدافها، نظرا للمناخ الاستثماري في اليمن خلال تلك الفترة الذي لم يكن مواتيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث لم يسهم التمويل الخارجي إلا بنسبة 36

بالمائة من إجمالي الاستثمارات، بما فيها الاستثمارات النفطية، وهي تقل عن 50 % من المخطط. ولذلك فمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المحقق لم يتجاوز 5.5% ، مقابل 7.2% الذي استهدفته الخطة وبنسبة انجاز 76 % . كما تعرض قطاع الزراعة خلال تلك الفترة لتغيرات ذات بصمات سلبية على الفقر، حين انخفض إنتاج الحبوب بمتوسط سنوي ٣,٥%، مقابل زيادة إنتاج المحاصيل النقدية بمتوسط ٩,٧ % ومنها القات ٥%، مما يشير إلى تدهور أوضاع مزارعي الكفاف وتحسن ربحية الزراعة التجارية.

الفترة 2001م-2005م: التنفيذ المتزامن للخطة الخمسية الثانية واستراتيجية التخفيف من الفقر: جاء إعداد الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001م -2005م في الوقت الذي بدأت فيه "استراتيجيات التخفيف من الفقر " كبرامج وآليات تعاقدية ترتكز على استمرار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية من ناحية، وتأخذ في الاعتبار معالجة الآثار السلبية التي تنتج عن تلك الإصلاحات من ناحية أخرى. وفي هذا السياق أعدت الحكومة استراتيجية التخفيف من الفقر للفترة 2003م-2005م، بارتباط كامل مع الخطة الخمسية الثانية، فيما يتعلق بالغايات والأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي والأولويات على مستوى القطاعات والبرامج والمشروعات الاستراتيجية.

وفي المحصلة النهائية لتنفيذ الخطة والاستراتيجية كانت النتائج المحققة اقل من المستهدف على صعيد النمو الاقتصادي، إذ نمى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4.1%(مقارنة بمعدل مخطط 5.6%)، بينما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 5.3%مقارنة بمعدل مخطط (8%). ولم يتجاوز معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1.1% (مقارنة بمعدل مخطط 2.3%). وقد اثر بطء النمو الاقتصادي سلبا على جهود الحكومة للتخفيف من الفقر والبطالة، حيث ارتفع معدل البطالة من 11.5% في عام 2000م إلى 16.8% في عام 2005م[24].

الخطة الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2006م- 2010م

تم إعداد الخطة الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2006م- 2010م، التي استهدفت معدلا طموحًا للنمو الاقتصادي يصل إلى 7.1 % في المتوسط خلال الفترة، وذلك اعتمادًا على توقعات مفرطة في التفاؤل فيما يتعلق بحجم التمويل من المصادر المحلية والخارجية. ولكن لم يحقق الناتج المحلي

[24] **التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة** المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدام ريو دي جانيرو البرازيل، يونيو 2012 ص 5-7

الإجمالي الحقيقي سوى نمو بمعدل متوسط 4.3 %, خلال الفترة 2007م – 2008م، ويرجع هذا النمو أساساً إلى القطاعات غير النفطية والتي نمت بمعدل 8.2% في حين سجل القطاع النفطي تراجعاً كبيراً خلال الفترة المذكورة بلغ في المتوسط (9.6%)، ويعود ذلك إلى التراجع غير المتوقع في إنتاج النفط الخام، الأمر الذي أسهم إلى جانب عوامل اخرى في تباطؤ النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006م – 2008م[25].

وإزاء ذلك الوضع تم في عام 2008 إجراء مراجعة نصف مرحلية للخطة الثالثة وفق منهجية أكثر واقعية في توقعات النمو الاقتصادي للفترة 2009-2010 وبمراعاة للمستجدات الاقتصادية المحلية والدولية، والاعتبارات الأخرى والتي من أهمها: توقع تراجع إنتاج النفط الخام وانخفاض حجم الموارد الخارجية التي بنيت الخطة على أساسها، وهي الحصول على حوالي 10 مليار دولار في حين بلغ حجم تعهدات المانحين في مؤتمر لندن عام 2006 حوالي 5.3 مليار دولار فقط مما استلزم مراجعة الأهداف والسياسات[26].

الفترة 2009م-2011م

تدهور الأداء الاقتصادي لليمن في عام 2009م، كانعكاس لتدهور الأوضاع الأمنية وانخفاض عائدات النفط، إلى النصف تقريبا، وانخفاض عائدات السياحة والتحويلات المالية. حيث انخفض معدل النمو في القطاع غير النفطي، والذي يعتبر المصدر الرئيسي للعمالة، من 4.8 % إلى 4.1%. وزاد العجز المالي من 3 % إلى 10 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما تدهور الحساب الجاري للبلد إلى 11 % من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 5% في عام 2008م). ومع ذلك فإن معدل التضخم اعتدل ليصل إلى 3.6 % (مقابل 19 % في عام 2008م) وإن كانت الأشهر الأخيرة من العام قد أظهرت ارتفاع المعدل مرة أخرى. وانخفضت المدخرات في عام 2009م بشكل كبير لما يصل إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 11% في عام 2008) مظهرة حالة الاقتصاد المنهكة[27].

ومثل العام 2011م عاما استثنائيا، إذ اندلعت ثورة شبابية وشعبية واسعة في عموم البلاد تطالب بالتغيير وبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة، وكان لها تأثير بالغ على الأداء الاقتصادي حيث تشير التوقعات الأولية إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو سالب خلال العام 2011 يصل إلى (19.1%) و تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بحوالي (19.3%)في حين بلغ العجز

[25] مصدر سابق ص5

[26] مصدر سابق ص6

[27] مصدر سابق ص6

الفعلي للموازنة العامة نسبة (4.1%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وبنسبة زيادة بلغت 25.1 في المائة عن العجز الفعلي في عام 2010م ونتيجة لذلك شهدت معدلات التضخم خلال العام 2011م ارتفاعاً كبيرا إلى حوالي 19.3% وبلغ متوسط سعر الصرف حتى نوفمبر 2011م حوالي 238.5 ريال للمائة الدولار وسجل ميزان المدفوعات خلال العام 2011 عجزاً يصل إلى 4.7% من الناتج المحلي ألإجمالي وبمعدل زيادة بحوالي 32% عن العجز المتحقق في عام 2010م، وتراجع صافي الأصول الخارجية لدى الجهاز المصرفي خلال العام 2011م بنسبة (18.5%)[28] .

تدهور الاقتصاد اليمني:

يعاني اليمن من الصراع منذ أوائل 2015. ووفقا للأمم المتحدة، فإن اليمن، الذي كان بالفعل أفقر بلد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل تصاعد الصراع، يعاني الآن من أسوأ أزمة إنسانية في العالم. إذ أدت أعمال القتال إلى إلحاق أضرار فادحة باقتصاده، وتدمير مرافق البنية التحتية الحيوية، وكذلك إلى انعدام الأمن الغذائي، مما دفع السكان إلى حافة المجاعة. وفي عام 2019، أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 24.1 مليون شخص - أو 80% من السكان - "معرضون لخطر" المجاعة والمرض، زهاء 14.3 مليون شخص منهم بحاجة ملحة إلى المساعدات[29].

كما يعاني نحو 17.8 مليون شخص من نقص إمدادات المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ولا يحصل 19.7 مليون شخص على خدمات رعاية صحية كافية. ونتيجة لذلك، واجه اليمن تفشيا واسعا لأوبئة وأمراض يمكن الوقاية منها، مثل الكوليرا والدفتيريا والحصباء وحمى الضنك. وقد أسفرت موجات انخفاض قيمة الريال اليمني في عامي 2018مو2019معن ضغوط تضخمية فاقمت من حدة الأزمة الإنسانية، ويؤثر تعطل مرافق البنية التحتية العامة والخدمات المالية نتيجة لأعمال الصراع الدائرة تأثيرا حادا في نشاط القطاع الخاص[30].

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 40% من الأسر اليمنية فقدت مصدر دخلها الأساسي، ولذا فإنها تجد صعوبة في توفير حتى الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية. كما أن أوضاع الفقر تزداد سوءا: ففي حين طال الفقر قبل الأزمة نحو نصف السكان البالغ عددهم حوالي 29 مليون نسمة، فإنه يؤثر

---

[28] **مصدر سابق** ص 7

[29] موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview تم الاطلاع عليه في 2020/8/31م

[30] نفس المصدر السابق

الآن على ثلاثة أرباع السكان - أو ما بين 71% و 78% من اليمنيين. وتعد النساء أكثر تضررا من الرجال.

تتسم الآفاق الاقتصادية في عام 2020 وما بعده بالغموض حيث تتوقف إلى حد كبير على الوضع السياسي والأمني. وفي الآونة الأخيرة، تدفع المخاطر المركبة التي يفرضها استمرار الصراع، وتفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، والسيول العارمة، وموجات الجراد البلاد إلى حافة الكارثة. وتشكل القدرة على تحمل تكلفة المواد الغذائية خطرا ناشئا لرفاهة الأسرة، حيث تتفاعل الزيادات السابقة في الأسعار العالمية للأغذية وانخفاض قيمة الريال الآن مع القيود التجارية ذات الصلة بجائحة كورونا من قبل مصدري الأغذية[31].

ويزداد اعتماد اليمن على الواردات الغذائية بسبب تأثير الجراد الصحراوي على موسم المحاصيل. إن وقف أعمال العنف والأمل بحدوث مصالحة سياسية في نهاية المطاف، وإعادة دمج مؤسسات الدولة الحيوية، من شأنه تحسين البيئة التشغيلية للقطاع الخاص، وتسهيل إعادة بناء الاقتصاد وإعادة بناء النسيج الاجتماعي لليمن.[32]

التحديات الراهنة والناشئة للتنمية المستدامة في اليمن: تتعدد التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة في اليمن ومن اهمها [33]:

1) الفقر المائي

من اهم التحديات التي تواجه البلاد على الاطلاق اذ تقع اليمن حاليا تحت خط الفقر المائي بنصيب للفرد الواحد لا يتجاوز 127 مترا مكعبا في السنة، ويعزي ذلك جزئيا إلى المناخ الجاف المهيمن على 90 بالمائة من إجمالي المساحة ويرتبط هذا بمعدلات تبخر عالية، إضافة إلى الاستخدام والضخ المفرط للمياه الجوفية، حيث يقدر معدل استنزاف المياه بحوالي 138 بالمائة من المياه المتجددة سنوياً والتي تقدر بنحو 2.1 مليار متر مكعب سنوياً و يستخدم الإنتاج الزراعي 93 بالمائة من المياه المتوفرة في اليمن وبطريقة غير مستدامة عادة ويفقد نحو 30-50 في المائة من مياه الشرب. بسبب شبكات التوزيع التي عفا عليها الزمن وتتدهور نوعية المياه السطحية والجوفية بسبب الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات خاصة في الزراعة وكذا بسبب المخلفات من مقالب القمامة أو المياه العادمة الغير معالجة جيداً وبهذا الخصوص اظهرت تقارير البنك الدولي 2010م بان صنعاء هي اول عاصمة في عالم تعاني من الفقر

[31] نفس المصدر

[32] نفس المصدر

[33] الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في اليمن – المسودة المحدثة في عام 2007

المائي، وبينت التقارير ان صنعاء تستخدم حاليا المياه الأحفورية التي تكونت قبل 8000 سنه. وأنها مسالة وقت حتى تستنزف المياه كليا في هذه المدينة.

2) **الأمن والاستقرار**

لقد عانى اليمن منعدم استقرار ونزاعات متعددة ذات طابع داخلي معظم الأحيان. فمنذ إعادة توحيد اليمن في عام 1990م ونشوب حرب صيف 1994م نجم عنها الكثير من السياسيات الخاطئة عكست بظلالها في استمرار الاضطرابات التي نتج عنها اوضاع هشة طويلة الأمد تغذيها الانقسامات القبلية والإقليمية التي تفاقمت على مدى العقود القليلة الماضية والذي زاد من حدتها تناقص موارد النفط والمياه، اضافة الى سوء الادارة، وتأثير أزمة الغذاء العالمية . وفي السنوات الأخيرة واجه النظام السياسي تحديات داخلية كبيرة سياسية وأمنية نجم عنها ظهور حركات شعبية تطالب بتصحيح الاوضاع وتمردات قبلية وشعبية على أثرها تفجرت ثورة شبابية وشعبية قلبت الاوضاع واستطاعت اسقاط النظام والاتفاق على المبادرة الخليجية.

وقد تم التوقيع على المبادرة التي تقدمت بها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي اصبحت سارية المفعول منذ 23 تشرين الثاني 2011م وقد تضمنت الالية التنفيذية لمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي الدعوة الى تشكيل حكومة وفاق وطني، وإجراء انتخابات رئاسية توافقية مبكرة، وتنفيذ برنامج مرحلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في جميع مناطق اليمن. وقد تم بالفعل تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وأجريت الانتخابات الرئاسية المبكرة، وتم الشروع في عملية للإصلاحات التي تدعم السلام والاستقرار في البلاد، وتوفر الشروط اللازمة لتحقيق تنمية شاملة ومنصفة.

ان التحولات السياسية الهامة الجارية حاليا في اليمن، والتي تأتي في سياق الحراك المجتمعي الثوري المسمى ب (الربيع العربي) هي تعبير عن توق الشعب اليمني إلى بناء دولة مدنية حديثة تقوم على العمل المؤسسي والنزاهة والشفافية والحكم الجيد، وتتحقق في ظلها لليمنيين الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية. ومن المتوقع ان يكون لهذه التحولات انعكاسات مختلفة، أما ايجابية أو سلبية، فعلى الجانب الايجابي تمثل هذه التحولات فرصة لإعادة النظر في أولويات التنمية ولاسيما إيلاء البعد الاجتماعي اهتمامًا أكبر بهدف تحقيق العدالة والإنصاف وخلق فرص العمل الجديدة في جميع القطاعات العامة والخاصة وبخاصة للشباب. بينما يمكن توقع الجانب السلبي منها فيما تؤدي إليه الأزمات السياسية من زيادة الضغوط على الموارد المحدودة اللازمة للتنمية البشرية وجهود التخفيف من الفقر.

3) **الأمن الغذائي**

بلغ وضع الأمن الغذائي في اليمن مرحلة تنذر بالخطر حيث أن 32.1%من إجمالي السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي وتلك النسبة تضع اليمن بين أكثر (10) دول في العالم تواجه خطر انعدام الأمن الغذائي ، نظرا إلى شدة الاعتماد على استيراد الأغذية الأساسية (80 في المائة من احتياجات الحبوب)، وذلك في ظل أوضاع مالية صعبة جداً ناتجة عن هبوط أسعار النفط و ازدياد معدلات النمو السكاني، والاثار المترتبة عن التغيرات المناخية وقد تضاعفت أسعار القمح ومنتجاته في سنة واحدة ، وقد تكون أدت إلى زيادة معدلات الفقر بنسبة 6 في المائة ولا سيما بالنسبة لأغلبية السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية [34].

4) **مخاطر الكوارث الطبيعية وتغير المناخ**

الكوارث الطبيعية

بالإضافة إلى موجة تسونامي والموجات البحرية اللاحقة التي ضربت سواحل اليمن في 26 ديسمبر 2004م محدثة أضراراً في سواحل المهرة وجزيرة سقطرى، تعرض اليمن لأنواع مختلفة من الكوارث كان لها أيضاً آثار عنيفة بما فيها الزلازل والسيول المفاجئة والانزلاقات الصخرية والجفاف والجراد وتسرب النفط وظاهرة المد الأحمر البحرية وبعض الأوبئة والأمراض المعدية. في عام 1999م، قدر أن حوالي 19782م نسمة تضرروا بسبب الكوارث.

تغير المناخ

تشير التوقعات الى ان اليمن قد تكون الأكثر عرضة للآثار المحتملة لتغير المناخ على الجوانب البيئية الاجتماعية، والاقتصادية في المنطقة وخاصة في قطاعات النشاط الاقتصادي ذات الحساسية الشديدة للتغيرات المتعلقة بالمناخ مثل الزراعة وصيد الأسماك، وقطاع المياه. وتتجلى اثار تغير المناخ في شكل تذبذب في هطول الأمطار ونوبات الجفاف المتكرر، ونظرا لاحتمال زيادة اثار تغير المناخ، إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر وتزايد ندرة المياه، وتناقص إنتاجية الأرض، فانه ينبغي التصدي لقضية تغير المناخ بمزيد من الفعالية، ووضعها في مركز سياسات التنمية في المستقبل.

النمو السكاني وبطالة الشباب

على الرغم من التوقعات بتراجع معدل النمو السكاني السنوي المتوسط من 3.02% حاليا إلى 2.09% في عام 2025م، فإن الزخم السكاني، أي المدة المطلوبة لمضاعفة عدد السكان هي

[34] موجز اعلامي قطري عن اليمن – البنك الدولي – مارس 2010
http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/Yemen_CB_AR_Final.pdf

23.3عاما، وتشير عدد السكان في الفئات صغيرة السن (أقل من 15 سنة) البالغ حوالي 9.8 مليون في عام 2010م وبنسبة 42.4% من اجمالي السكان، يشير هذا العدد إلى أن معدلات النمو السكاني المرتفعة ليس من المتوقع أن تكبح على المدى القريب. إذ يعاني البلد من "طفرة في عدد الشباب " وهي ظاهرة ديموغرافية موجودة في الكثير من البلدان النامية عند اتجاهها نحو خفض معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال.

وتعتبر آفاق التوظيف بالنسبة للشباب في اليمن محدودة جداً. ولا توجد بيانات دقيقة وموثوقة حول بطالة الشباب في اليمن بل أن معدلات البطالة بشكل عام تعاني من عدم الدقة والتضارب، فبينما تقدر بعض المصادر بطالة الشباب بحوالي 25 بالمائة، نجد مصادر اخرى تقدرها بحوالي 50 بالمائة، مع تباين واضح بين الذكور والإناث تحتاج اليمن إلى خلق المزيد من فرص العمل على الصعيد الإقليمي أيضا خصوصاً في الخليج حيث يوجد سوق كبير للعمل، ولكنها تحتاج قبل ذلك إلى توفير تعليم أفضل.

5) النمو السكاني والتوسع الحضري غير المسبوق

أسهم النمو السكاني الكبير في اليمن خلال العقود الأربعة الماضية، وغياب التنمية في المناطق الريفية في زيادة معدلات الهجرة الداخلية للسكان نحو المناطق الحضرية وخاصة في المدن الرئيسية، ونتج عن ذلك زيادة البناء العشوائي على أطراف المدن الرئيسية وزيادة الضغط على الخدمات الأساسية وصعوبة الحصول عليها، وبالأخص إمدادات المياه والصرف الصحي وخدمات الكهرباء والخدمات التعليمية والصحية، فضلا عن تفاقم مشكلة الاسكان حيث أن حوالي 8% من السكان في عام 2005م لا يمكنهم الحصول على سكن آمن.

6) نقص البنية التحتية

يعتبر نقص البنية التحتية من أهم القضايا التي تعرقل آفاق التنمية المستقبلية في اليمن، فعلى الرغم من التنفيذ الناجح لبرنامج بناء الطرق بمعدل 900 كيلومتر سنويا ، لا يزال كثير من سكان الأرياف يعيشون في عزلة نسبية ، ولا تصل إمدادات الكهرباء إلا لنحو 40% فقط من السكان ، ولا تتعدى هذه النسبة 20% بين سكان المناطق الريفية ، واستخدام الانترنت محدود للغاية ، وعلاوة على ذلك فان هناك قضيتين تخصان اليمن وحده إلى حد كبير وتشكلان ضغطا على آفاق التنمية وهما النضوب السريع لاحتياطيات المياه (مكامن المياه الجوفية)، وانتشار تعاطي القات الذي يؤدي التسارع معدل السحب من موارد المياه إذ تستهلك زراعة القات ثلث المياه الجوفية المستخرجة [35].

[35]موجز إعلامي قطري عن اليمن – البنك الدولي – مارس 2010
http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/Yemen_CB_AR_Final.pdf

ولتحقيق الاستدامة لعمليات النمو الاقتصادي فانه من الضروري تعزيز ودعم البنية التحتية الأساسية وأهمها الطاقة والطرقات، والموانئ والمطارات، إضافة إلى البني التحتية الأساسية في الريف والحضر.

7) تدهور موارد التربة

تشكل موارد التربة احدى الموارد الاستراتيجية لليمن نظرا لمكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، وقد اصبحت هذه الموارد عرضة للتدهور المستمر نتيجة التعرية الرياحية والمائية وممارسات غير ملائمة مثل قطع الأخشاب للوقود والرعي المفرط، وتعمير الاراضي واستخدام تقنيات عتيقة في مجال استغلال الموارد المعدنية، ولم تزدد المساحة المزروعة الكلية بشكل كبير منذ السبعينات والتي ظلت تتراوح ما بين 1.1 مليون إلى 1.3 مليون هكتار حسب سقوط الأمطار وبالإضافة إلى ذلك تتدهور الأشكال التقليدية من الزراعة بما في ذلك طرق حصاد المياه والمدرجات الزراعية.

وفي نفس الوقت تتناقص إنتاجية الأراضي أيضا بسبب الملوحة وانجراف التربة. إن التدهور في موارد التربة بسبب الملوحة الشديدة والتصحر، يهدد حوالي 97 بالمائة من الأرض المزروعة وتتدهور حوالي 3 إلى 5% من الأرض الصالحة للزراعة كل عام. إن الإنتاجية الكلية المنخفضة للقطاع الزراعي يمكن أن تعزى لتعرية الأرض.

8) تدهور الغابات

تقدر مساحة الأرض المغطاة بالغابات في اليمن بما نسبته 1.04% من مساحة الأرض الكلية وقد ظلت هذه النسبة على ما هي عليه منذ العام 1990م وتتأثر مساحة الغابات بعدة عوامل بما فيها الرعي المفرط والاحتطاب حيث إن غالبية سكان الريف ما تزال تستعمل الحطب للوقود مما يهدد باستنزاف الغطاء النباتي بصورة مفرطة.

9) تدهور البيئة البحرية والساحلية

يهدد تدهور البيئة الساحلية، الثروة السمكية والأحياء المائية التي يمكن أن تشكل ثروة قيمة إذ ما تم الحفاظ عليها. ومصادر تدهور البيئة الساحلية كثيرة منها التوسع العمراني بالمدن الساحلية وردم السواحل والصرف الصحي ومخلفات السفن العابرة. الصيد المفرط باستخدام معدات وتقنيات صيد تسبب في هدم الموائل البحرية الطبيعية مما قاد نقص واضح في الأحياء البحرية ذات القيمة التجارية العالية.

النتائج والتوصيات:

1. يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا مبتكرا في الفكر التنموي.
2. كان لبروز مفهوم التنمية المستدامة دور في التوفيق بين عدة آراء وتعاريف لها ومبنية على مراعاة هذا المفهوم في آن واحد دون التفريط في أي واحد منهما
3. تعتبر التنمية المستدامة قضية انسانية بقدر ما هي قضية تنموية، حيث يمثل الإنسان حجر الزاوية فيها، وتعمل أساسا على أن تكون العلاقة بين الانسان والطبيعة أو الكون متناسقة في ظل المسؤولية الشخصية والأمانة.
4. إن التنمية المستدامة تفي العمل على تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير الأجيال المقبلة.
5. أن الحرب والحصار الجائر أكبر عائق في وجه التنمية المستدامة في الوقت الراهن.
6. الفساد المالي والإداري المتمثل بسوء الإدارة في الحكومات المتعاقبة حال بين التنمية المستدامة وبين تطبيقها بالجمهورية اليمنية.
7. أن مشاريع التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية بدأت بوقت متأخر كونها دولة سريعة التقلب في أوضاعها السياسية إضافة الى اعتمادها الكبير على المساعدات الخارجية.
8. الوعي من أهم ركائز التنمية المستدامة.
9. أن الجمهورية اليمنية تعد من الدول التي تعاني من ضعف النمو مع ارتفاع كبير بمعدلات الفقر والبطالة.

التوصيات:

1. الاستفادة من تجارب الدول التي شرعت بتطبيق مشاريع التنمية المستدامة.
2. الاهتمام بالتعليم كركيزة أساسية في مشاريع التنمية.
3. تبني مشاريع الإصلاحات المالية والإدارية.
4. التحرر من سياسات التبعية والارتهان للخارج.
5. ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.
6. احتياجات إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية.

- بناء هيكل مؤسسي للتنمية المستدامة على المستوى والوطني.
- إعداد استراتيجية وطنية.
- توفير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ.
- التكامل ودعم القدرات في مجال المعلومات.
- الدعم المؤسسي وبناء القدرات.
- دعم القدرات لتطبيق الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.
- دعم فني ومادي من المجتمع الدولي

المراجع

1. عفيفي، الهام، تنمية المجتمعات المحلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1981 م
2. عائشة شرفاوي السياحة والتنمية المستدامة، مجلة معارف، العدد 12، جوان 2012، جامعة البويرة.
3. عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط، التنمية المستدامة؛ اساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2007م
4. ريدة ديب، سليمان مهنة، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق لعلوم الهندسة، المجلد 25، العدد الأول، 2009م.
5. صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ط01، 2010م.
6. عقبة نصيرة، بوزهار نسرين، السياحة المستدامة في المناطق الصحراوية ومسار تدعيم التنمية الوطنية؛ حالة القصور في منطقة الزيبان الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي تحت عنوان: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، 09-10 مارس 2010م.
7. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005م عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2010م
8. عبد القادر بلخضر، استراتيجية الطاقة وامكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة؛ حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم للتسيير جامعة البليدة، 2005م ماهر عبد العزيز توفيق، مبادئ ادارة الفنادق، دار زهران الاردن، 1997م.
9. خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2007م.
10. عبد القادر قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.

11. بوعشة امبارك، التنمية المستدامة؛ مقاربة اقتصادية في اشكالية المفاهيم والابعاد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07 جامعة سطيف، 08- 2008م.

12. المركز الوطني للمعلومات https://yemen-nic.info/yemen/brief/تم الاطلاع عليه 2020/8/31م

13. التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدام ريو دي جانيرو البرازيل، يونيو 2012

14. موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview تم الاطلاع عليه في 2020/8/31م

15. موجز اعلامي قطري عن اليمن – البنك الدولي – مارس 2010م

16. http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/Yemen_CB_AR_Final.pdf

17. الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في اليمن – المسودة المحدثة في عام 2007م

18. موجز إعلامي قطري عن اليمن – البنك الدولي – http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/Yemen_CB_AR_Final.pdf

متطلبات تطبيق الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

الباحث الرئيس : أ. هاجر صالح سعد الخولاني[1]
باحث مشارك : د/ زمزم صالح سعد الخولاني[2]

(1)باحثة (ماجستير) في نظم المعلومات الإدارية
Hjsskl78@ gmail.com
(2)أستاذ الإدارة والتخطيط تربوي المساعد
zmzmssal@ gmail.com

مقدمة:

إن للحاضنات دوراً كبيراً في زيادة نمو الاقتصاد الوطني لأي دولة، فهي تساعد في توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، كما تساعد في إيجاد قطاع تقني ومعرفي متطور يواكب متطلبات العصر الحديث، ويساعد في تطوير الواقع التقني ويضاعف من دوره في التنمية الاقتصادية.

لذا تمثل الحاضنات محركاً ودافعاً أساسياً لتغيير ثقافة المجتمع إلى ثقافة الأعمال، كما تمثل أحد المداخل الأساسية للتطور الاقتصادي لمختلف المجتمعات من خلال دعم رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الجديدة وذوي الأفكار الإبداعية، مما يجعل الريادة من أهم عناصر التنمية في الاقتصادات الحديثة، وتقدم الحاضنات بأنواعها المختلفة العديد من الأفكار لدعم رواد الأعمال، وأداة لتسريع عمليات الابتكار في الأعمال، وذلك من خلال احتضان الطاقات البشرية القادرة على العمل والإبداع، إذن تعد الحاضنات أداة لتمكين الشباب من المبدعين من رواد الأعمال من إيجاد مشروعات مبتكرة ذات قيمة مضافة، لذا أصبحت أكثر الاقتصاديات نجاحاً هي تلك القادرة على خلق مزيج من رواد الأعمال المبتكرين والشركات والمؤسسات الكبيرة.(عبدالحميد، 2018: 1).

ويعد البحث العلمي والتطوير التقني من أهم الركائز التي تقوم عليها عمليات التنمية ويعتمد عليها التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، وللبحث العلمي دور مهم في تطوير الناتج الوطني وتنميته كماً ونوعاً من خلال اكتشاف أو استنباط أساليب إنتاج جديدة، أو تطوير ما هو قائم بهدف الحد من هدر الموارد المتاحة، وتحقيق الاستثمار الأمثل، كما تلعب مؤسسات البحث العلمي دوراً تكاملياً مع القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحديد الأولويات لمواجهة احتياجات المجتمع. وتشكل التنمية الشاملة والمستدامة بمفاهيمها وآلياتها وانجازاتها أحد أهم المواضيع وأكثرها إلحاحاً في العديد من المجتمعات في عصرنا الحالي، خاصة النامية منها، كما يحيط بها الكثير من الغموض في المفاهيم

والفوضى في الآليات، والضحالة في الإنجازات وتعد التكنولوجيا في الوقت الراهن من بين أهم الآليات المعتمدة لتحقيق تلك التنمية المنشودة. حيث اصبحت تقنية المعلومات والاتصالات تشكل إحدى أعظم مصادر القوة الكامنة التي تساهم في تشكيل ملامح القرن الحادي والعشرين، والتي ينعكس تأثيرها الفوري على طريقة حياة الناس وتعليمهم وعملهم، وعلى طريقة تفاعل الحكومات مع المجتمع المدني، وبسرعة تغدو تقنية المعلومات والاتصالات محركاً حيوية للنمو في الاقتصاد العالمي، وهي تؤهل أيضاً كثيراً من الأفراد والجماعات والشركات التي تتميز بالإقدام، لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية بفعالية أكبر وبقدرة عظيمة على الإبداع، حيث أن جوهر التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تقوده تقنية المعلومات يتجلى في قدرتها على مساعدة الأفراد والمجتمعات على استخدام المعرفة وإبداع الأفكار. (علي، 2017، 2).

كما تسهم الحاضنات التكنولوجية في تسريع التنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة والتطور التكنولوجي من خلال تقديم دفعة للمشاريع الإبداعية وتشجيع روح الإبداع، وتحقيق التنمية التكنولوجية سواءً اقتنائها من الخارج وتوطينها أو بإنتاجها محلياً في المعامل، فهي تمارس دور الوسيط الذي يساعد على إخراج الإنتاج المعرفي والتقني من المخابر إلى عالم الأعمال، ويتضح دورها من خلال الخدمات التي تقدمها للمؤسسة الإبداعية من جهة، والمنافع التي تقدمها للتنمية الاقتصادية من جهة أخرى مثل بناء الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على التكنولوجيا وتقنية المعلومات والاتصالات, فهو الركيزة الأهم لبناء مجتمع القرن الواحد والعشرين، لأن التكنولوجيا والاتصالات تعد المحرك الدافع والعصب لكل مراحل النمو في الاقتصاد العالمي. (عماد الدين، 2012: 8).

وفي الوقت الذي يشكل فيه اقتصاد المعرفة ما يزيد عن (50%) من الدخل القومي لعدد من الدول المتقدمة، نجد أن الحاضنات التكنولوجية تلعب دوراً رئيسياً في تلك الاقتصادات، حيث تقدم العديد من الشركات العملاقة علاقات مباشرة مع الحاضنات التكنولوجية ومراكز البحوث لتوظيف المعرفة في خدمة الصناعة والتجارة، وتحقيق أكبر قدر من الإنتاج والمنافسة، في حين نلاحظ أن الحاضنات بصفة عامة والحاضنات التكنولوجية بصفة خاصة في البلدان العربية ومنها اليمن, ذات مستوى متدنٍ في الكفاءة والفاعلية ناتج عن افتقاد الرؤية الاستراتيجية الشاملة. (العزيزي، 2014: 6).

كما تزداد أهمية هذه الحاضنات في التنمية عند الحديث عن إنشاء التكنولوجيا وجلبها وتوطينها، ففي الدليل الصناعي للصين (3) من أصل (5) ميادين يجري تشجيعها، هذا الدليل المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ستحظى بأعلى مستوى من التحفيز تتضمن كلمتي "تقنية جديدة" (New Tech) أما الميدان الرابع فيتمحور حول الوصول إلى مستوى معايير السوق الدولية المتعلق بالتكنولوجيا، أما الخامس فهو يشجع الاستثمار في أقاليم الصين الغربية (هدف التنمية الإقليمية), وفي المقابل نجد أن المشاريع التي تشمل استيراد التقنية الأجنبية الجاهزة دون نقل لها؛ تقع في خانة

المحظورات؛ مما يشير إلى وجود سياسة صارمة وواضحة تهدف إلى التنمية التكنولوجية المحلية. (عماد الدين، 2012: 3).

ولذا تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت الحاضنات التكنولوجية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة منها؛ دراسة (الشكري، 2012) التي عرضت التجربة الفلسطينية في حاضنات الأعمال ودورها في تنمية أعمال جديدة الشباب. وتوصلت إلى أن أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها حاضنات الأعمال فيما يتعلق بخطة الاستدامة والمحافظة يتجلى في استمرار توفر التمويل اللازم لأنشطة الاحتضان، ونقص التوعية بين جيل الشباب في دور الحاضنات وأهمية إنشاء الأعمال الحرة.

بينما هدفت دراسة (Stal et al, 2016) إلى التعرف على دور حاضنات التكنولوجيا الجامعية في تحفيز ريادة الأعمال الأكاديمية في البرازيل، وتوصلت إلى أن هناك نقصاً في رؤية الأكاديميين للقناة المرتبطة بنقل التكنولوجيا التي يتم تطويرها في البيئة العامة في السوق وبغياب هذه القناة لن يكون للتكنولوجيا أي استخدام تجاري. وتناولت دراسة (Nasir et al, 2012) واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية في الصين، وتوصلت إلى أن الاستثمار في الأعمال التجارية والتكنولوجيا لرعاية المشاريع الطلائعية تعد العمود الفقري لتسريع الابتكار وتطوير الأعمال التجارية الجديدة.

وأجريت دراسة كل من (طاهر وعبد الحسين، 2012) بهدف التعرف على الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطوير الاقتصادي، وتوصلت إلى أن عملية التنمية الاقتصادية لا تحدث إلا من خلال الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية، وأن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن تتطور وتزدهر إلا في مجتمع علمي يتوفر فيه روح الإبداع والابتكار وهذا المجتمع هو الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية، كما أن ارتباط البحث العلمي والابتكارات يسهم بشكل أفضل وأسرع في النمو الاقتصادي وخدمة المجتمع إذا كان عن طريق الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية، وأن الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية هي إحدى الوسائل الجديدة لخلق المشاريع وفرص العمل التي تسهم في تنمية قدرات المؤسسات الصناعية والخدمية.

وأشارت دراسة (Patton & Marlow, 2011) إلى حاضنات الأعمال التقنية الجامعية –مساعدة الشركات الريادية على إيجاد طرق جديدة للنمو والابداع في بريطانيا، وتوصلت إلى أن حاضنات الأعمال تقوم بدعم كل ما هو جديد من التكنولوجيا والأفكار، وأن حاضنات الأعمال الجامعية تقوم بتقديم الدعم المهني والمشورة للمنتسبين إليها، وأن حاضنات الأعمال لديها القدرة على زيادة الأعمال الريادية التي تسهم في مواجهة الأزمات الاقتصادية، والحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل. وهدفت دراسة (Tamasy ,2007) إلى إعادة التفكير في الأعمال الموجهة نحو تكنولوجيا الحاضنات: تطوير سياسة أداة قوية لريادة الأعمال والابتكار والتنمية الإقليمية، وتوصلت إلى أن حاضنات الأعمال الموجهة نحو التكنولوجيا يجب أن تدار مثل المنظمات الخاصة بدون تمويل عام.

وخلصت ورشة العمل الإقليمية (حوكمة مجمعات العلوم والحاضنات التكنولوجية) عام 2018 إلى عدد من التوصيات من أهمها: دعوة الدول العربية إلى توجيه خططها وأنشطتها في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي نحو احتياجات القطاع الصناعي توجيهاً مباشراً وتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية فيها، والعمل على بناء المدن التكنولوجية في الدول العربية واستغلال الإمكانيات الموجودة في بيئتها الصناعية والجامعات والمراكز البحثية. كما أُشيد بهذه الدراسة وضرورة استكمالها وتعميمها على الدول العربية للاستفادة منها.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، 2018: 1).

ومحلياً تطرقت دراسة (بن عروة، 2013) للحاضنات التكنولوجية ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة دراسة تطبيقية على محافظة حضرموت باليمن، وتوصلت إلى أن الحاضنات التكنولوجية تلعب دوراً بالغ الأهمية في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تساعد على تجاوز مشكلة الاعتماد على استهلاك التكنولوجيا دون إنتاجها أو تطويرها أو المشاركة الفاعلة في صنعها. وأن لها دور في توليد التكنولوجيا المحلية عبر دعم عدة أصعدة ذات علاقة بالتطوير التكنولوجي، كما أن للحاضنات دور كبير في ترقية الاقتصاد الوطني، فهي تسهم في توسيع القاعدة الاقتصادية وتوزيعها. بينما توصلت دراسة (البعداني، 2014) إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تطوير حاضنات أعمال إلكترونية لمؤسسات حقيقية تستخدم فيها تلك الحاضنات.

ومن هنا تبرز الأهمية القصوى لهذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف على متطلبات تطبيق الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

شهد العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين جملة من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية ناتجة عن ظاهرة العولمة التي أصبحت تمثل تحدياً كبيراً في وجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذا توجهت العديد من دول العالم نحو إنشاء حاضنات تكنولوجية لدعم المشاريع التقنية الجديدة ومساندتها لمواجهة مرحلة انطلاقها، وخلق فرص عمل إضافية، إلى جانب العمل على توليد الدخل لأصحاب المشاريع، والإسهام في تحقيق النمو، بهدف إحداث تنمية تكنولوجية مستهدفة لتطوير اقتصاديات الدول المعنية بالأمر. (صالح، 2013: أ).

ولذا سعت الاستراتيجية الوطنية للمعلومات في اليمن إلى إيجاد بيئة معلومات توفر الخدمات بكفاءة عالية، وتتيح فرصاً متكافئة في الوصول إلى المعلومات من المناطق المختلفة من خلال نظم معلومات متكاملة على المستوى الوطني، وتعزيز القدرة على التخطيط واتخاذ القرار المبني على نظم وقواعد معلومات دقيقة، إلا أنها تعد بوادر غير مكتملة، وتحتاج إلى منظومة تساعدها على النهوض بها ومواكبة كل جديد وحديث، في حين أن التجربة اليمنية في الحاضنات تكاد تكون معدومة

مقارنة مع بعض مشاريع حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في بعض الدول العربية؛ فقصور الوعي بأهمية الحاضنات التكنولوجية في العالم الثالث عموماً، واليمن خصوصاً أدى إلى عدم تطبيق هذا النوع من التقنية للوصول إلى تطوير الابتكار، والحد من ظاهرة البطالة، وتوليد دخول جديدة للشباب، بالإضافة إلى أنها تهدف بصورة رئيسية إلى إنعاش الاقتصاد المحلي وتنميته والترويج لنقل التكنولوجيا، وتشجيع إنشاء أعمال صغيرة وجديدة للشباب المبادر. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2007: 186).

ومن هنا تأتي ضرورة العمل توفير بيئة معلوماتية تساعد في إنتاج التكنولوجيا وتواكب متغيرات عصر المعرفة ومستجداته، ولتحقيق ذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما متطلبات تطبيق الحاضـــــــنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1 - ما دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق التنمية المستدامة؟

2 - ما واقع الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية؟

3 - ما درجة توفر متطلبات إنشاء الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء في مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة؟

4 - ما درجة أهمية متطلبات إنشاء الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء في مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

1 - التعرف على دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق التنمية المستدامة.

2 - تشخيص واقع الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية.

3 - تحديد درجة توفر متطلبات إنشـــاء الحاضـــنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء في مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة.

4 - تحديد درجة أهمية متطلبات إنشـــاء الحاضـــنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء في مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من الأهمية النظرية والعملية على النحو الآتي:

الأهمية النظرية:

- يعد موضوع الحاضنات التكنولوجية وتشخيص واقعها في اليمن ذا أهميه كبيرة، حيث إن الدور الذي تلعبه الحاضنات التكنولوجية بتعاونها مع المؤسسات المختلفة يمكنها من الحصول على مزايا اقتصادية من خلال تقديم الحلول المثلى للمشكلات التي تواجهها في المجال التكنولوجي.
- تأتي هذه الدراسة استجابة للاتجاهات العالمية وتوصيات الندوات والمؤتمرات التي تدعو إلى إنشاء حاضنات تكنولوجية بما يتناسب ومتغيرات العصر، واحتياجات سوق العمل.
- أن المعرفة والتكنولوجيا معاً يعدان مصدر القوة الحقيقية، وتعد الحاضنة التكنولوجية المكان الرئيس لإنتاج المعرفة واكتشافها، لذا فإن دور حاضنات التكنولوجية سيشجع الفكر الريادي لدى الشباب اليمني، وسيسمح بزيادة وتيرة إنشاء مؤسسات تكنولوجية جديدة وخلق فرص عمل واعدة، وكذلك سيسهم في نقل مخرجات الجامعات والمراكز البحثية في مجال التكنولوجيا إلى القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات لتكون واقعاً، ولتكتمل حلقة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق تحويل تلك البحوث إلى مشروعات تكنولوجية ناجحة.

الأهمية العملية:

- حداثة موضوع الدراسة، إذ تعد هذه الدراسة من الدراسات القلائل التي تناولت الحاضنات التكنولوجية على مستوى اليمن (حسب علم الباحثتان).
- هذه الدراسة ستفتح المجال أمام بحوث ودراسات أخرى في مجالات مختلفة في ميدان إنشاء الحاضنات التكنولوجية، وتزامن ظهورها مع الجهود المبذولة والداعية لإنشاء الحاضنات التكنولوجية محلياً، ودولياً، وإقليمياً.
- ستزود الدراسة القائمين بالإدارة العليا وصناع القرار بمتطلبات تطبيق الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

حدود الدراسة:

حُددت الدراسة وفقاً للآتي:

1 – **الحد الموضوعي:** اقتصرت هذه الدراسة على التعرف متطلبات تطبيق الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

2 - **الحد البشري:** تقتصر هذه الدراسة على مجموعة من المختصين والخبراء في مجال (الحاضنات – والجهات ذات العلاقة).

3 – الحد الزمني: طبقت الدراسة خلال العام الجامعي 2019-2020.

مصطلحات الدراسة:

ورد في الدراسة المصطلحات الآتية:

الحاضنات التكنولوجيا (Incubators Technology):

عُرفت الحاضنات التكنولوجية بعدد من التعاريف أهمها:

1- هي عبارة عن عملية منظمة لتطوير الأعمال الديناميكية، لتشمل مجموعة واسعة من العمليات التي تساعد على خفض معدل فشل الشركات أو المشروعات في مرحلة مبكرة، وتسريع نمو الشركات الصغيرة التي لديها القدرة على أن تصبح شركات كبيرة، كما تعمل على تحقيق مولدات فرص العمل والثروة (European Commission Enterprise Directorate General,2002, 5).

2- هي باقة احتضان متكاملة للفرق أصحاب المشاريع والشركات الناشئة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبإمكان فرق العمل والشركات الناشئة التقديم للانضمام لإحدى مراكز الحاضنات، التابعة لمركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، خلال أي وقت من السنة، حيث يتم تقييم الاستمارات المقدمة بشكل دوري كل ثلاثة أشهر، وترسل دعوات للفرق المقبولة بصفة مبدئية لطرح أفكارهم، والفرق التي تجتاز الطرح يتم احتضانها في أحد مراكز الحاضنات التكنولوجية التابعة للمركز لمدة عام (السيد، 2018، 2).

3- وهي شكل من أشكال حاضنات الأعمال التي تركز على تعزيز ورعاية الأعمال والمشروعات المبتدئة القائمة على التكنولوجيا(Technology based)، وتقديم مجموعة متكاملة من الأنشطة والخدمات التكنولوجية، للشركات والمشروعات المنظمة ذات التقنيات العالية، كما أنها تدعم الشركات والمشروعات التي تسعى لتسويق المنتجات أو الخدمات القائمة على التكنولوجيا (Dietrich, F. et al,2010, 5).

4- تمثل نمطاً جديداً من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها. (المدهون والنخالة، 2017: 7).

وتقصد الدراسة بالحاضنة التكنولوجية: بأنها مكان مخصص لجمع الأفكار التكنولوجية المبتكرة وتطويرها واستثمارها وصولاً إلى إنتاجها وتسويقها معتمدةً على المعرفة اعتماداً كبيراً.

التنمية المستدامة (Sustainable Development):

عُرفت التنمية المستدامة بعدد من التعاريف أشهرها وأهمها:

1- عرفها تقرير براوندتلاند (نشر من قبل اللجنة غبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن براوندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED, 1987: 8,43).

2- عرفتها مؤتمر منظمة الزراعة والاغذية العالمية (FAO) بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول".(الحسن، 2011: 4).

وتقصد الدراسة بالتنمية المستدامة: هي حلول منطقية للتعايش بين الأجيال الحالية والمستقبلية، حيث تتطلب أن يعمل كل جيل بالتناسب مع الزيادة السكانية وان يستند إلى منطق التوزيع العادل وتحسين نوعية الحياة، وذلك في توازي تام مع عملية التطوير والنمو الاقتصادي دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية. وبهذه الصيغة تكون التنمية موجهة لفائدة المجتمع مع الآخذ بعين الاعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يعطيها طابع الاستدامة.

الإطار النظري للدراسة:

اعتمدت على الدراسة على مسح المراجع والأدبيات والدراسات السابقة في موضوع الدراسة بهدف التعرف على دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق التنمية المستدامة، وتشخيص واقع الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية.

وفيما يلي يمكن تحقيق أهداف الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق التنمية المستدامة:

تتخصص الحاضنات التكنولوجية عادة في قطاعات تكنولوجية محددة، حيث تعمل على تنمية الأفكار الإبداعية وتحويلها من مجرد أبحاث إلى مرحلة التنفيذ من خلال مساعدة أصحابها على إقامة مشروعات صغيرة ناجحة، وتساعدها على النجاح وتخفض التكاليف الثابتة، وبذلك فهي تشكل جسراً لنقل التكنولوجيا وتطويرها من الجامعات ومراكز الأبحاث إلى الصناعة مروراً بمرحلة الاحتضان التي تتخرج منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الرائدة لتصبح مؤسسات ذات أفاق نمو كبيرة.(عبدالرحيم ولدرع، 2011: 9).

مواصفات الحاضنة التكنولوجية:

الحاضنة التكنولوجية هي منظومة عمل متكاملة تحتوي على: (عماد الدين, 2012: 8).

1- موقع وعقارات ووسائل تبعاً لنوع القطاع التكنولوجي للمشروعات وطبيعتها التي سوف تتم رعايتها بالحاضنة.

2- فترة إقامة محددة (أقل من ثلاث سنوات) بقيم إيجارية مناسبة.

3- حزمة متكاملة من الخدمات والدعم الفني والإداري والمالي والتسويقي للمشروعات التكنولوجية الجديدة.

4- تقام هذه الحاضنات داخل الجامعات أو بالاشتراك معها ومع مراكز الأبحاث والتكنولوجيا للاستفادة من الورش والمعامل والباحثين الموجودين بها.

تتواجد حاضنات الأعمال التكنولوجية عادة ضمن عدة أماكن مثل مدن العلوم وحدائق العلوم والتكنولوجيا, ومراكز الابتكار والتجديد, والجامعات ومراكز البحث والتطوير وبالإضافة إلى هذه الأماكن يمكن أن تتواجد أيضاً ضمن المؤسسات أو الشركات التي تسعى إلى احتضان المؤسسات الصغيرة المبدعة, خصوصاً تلك التي تمارس أنشطة مكملة لنشاط الشركة (المناولة), فمثلاً نجد أن عدداً من الشركات الكبرى مثل ((ICI(UK وPANASONIC)، وقد تبنت فكرة حاضنات الأعمال التكنولوجية لاجتذاب المواهب الشابة والأفكار المبدعة, وتقديم رأسمال مخاطر لمساعدتهم في تأسيس شركاتهم الخاصة بحيث تمتلك الحاضنة أسهما في هذه الشركات، ويمكن التمييز بين حاضنات الأعمال التكنولوجية وأماكن تواجدها على النحو الآتي : (زايدي وآخرون، 2011: 8).

1- مدن العلوم والتكنولوجيا (Techno poles /Science City): وهي كيانات واسعة تمتد على مناطق جغرافية كبيرة قد تشمل عدة مدن, ويحدث فيها تسهيل الأنشطة العلمية والصناعية ورعايتها, عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات كما تتيح مناخا ملائما ومشجعا لتطور المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيا الجديدة ونموها, عن طريق توفير إطار علاقات متفاعلة مع الشركات الكبيرة والجامعات ومراكز البحث والتطوير.

2- حدائق العلوم والتكنولوجيا (Technology /Science Parks): وهي كيانات تشبه إلى حد ما النوع السابق من حيث الهدف والخدمات المقدمة إلا أنها تكون ضمن نطاق جغرافي محدود, مجاور للجامعات ومراكز الأبحاث و تتوفر فيها مجموعة متكاملة من النشاطات, حيث تقوم بتقديم المساعدة والرعاية للمؤسسات الجديدة.

3- مراكز الإبداع أو التجديد (Innovation Centre's): وهي كيانات تنشأ في أماكن محدودة, وتهدف أساسا إلى مساعدة المؤسسات المبدعة على تجاوز أخطار مرحلة الانطلاق, عن طريق توفير الوسائل والأجهزة وتقديم الاقتراحات والاستشارات, بالإضافة إلى التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث.

خدمات الحاضنات التكنولوجية:

تقدم حاضنة التكنولوجيا جميع أنواع الخدمات الأساسية التي تقدمها حاضنة الأعمال التي تتطلبها إقامة مشروع صغير أو متوسط لأصحاب المشاريع وتنميتها، ويوضحها (الهاجري، 2015: 9) فيما يلي:

1- الخدمات الإدارية: تسهيل الإجراءات القانونية لإقامة الشركات، ,الخدمات المحاسبية، وإعداد الفواتير، وتأجير المعدات، وتأمين الاحتياجات الخدمية داخل الحاضنة (عمالة – تدريب – وغيرها).

2- خدمات السكرتارية: وتتضمن معالجة النصوص، وتصوير مستندات، واجبات موظف الاستقبال، وحفظ الملفات، والفاكس الإنترنت، واستقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية، وغيرها.

3- الخدمات المتخصصة: وتتضمن استشارات تطوير المنتجات، والتعبئة والتغليف، والتسعيرة وإدارة المنتج، وخدمات تسويقية وغيرها.

4- الخدمات التمويلية: وتتضمن المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة، وغيرها.

5- الخدمات العامة: وتتضمن الأمن، وأماكن تدريب، والحاسب الآلي، والمكتبة، وتأمين نظم التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، والإرشاد والمختبرات والورش والمعامل المتخصصة في محيط الحاضنة، وتأمين الاشتراك في المعارض، وغيرها.

6- المتابعة والخدمات الشخصية: تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة، وغيرها.

وتضيف (خديجة،2014: 18) الخدمات الآتية:

1- خدمات استراتيجية: وتشمل خطط العمل، وتوفير شاشات العرض وفريقاً استشارياً واستراتيجيات تسويقية وتمويلية وملكية فكرية.

2- خدمات إجرائية: وتتمثل في الإجراءات التي تحتاجها المشاريع المحتضنة مثل: توفير مصادر التمويل والتسويق والموارد البشرية وشبكات الاتصال، وأية إجراءات تساعد المشاريع المحتضنة في بداية مراحل انطلاقها.

3- الخدمات التحتية: وتشمل توفير المكان المناسب والأثاث وخدمات الإنترانت والفاكس والهاتف وقاعات اجتماعات وغيرها.

يتضح مما سبق ذكرهُ أن الحاضنات بمختلف أنواعها، هي منظومة خدمية بغض النظر عن نوع التسهيلات والخدمات المقدمة من قبلها؛ إلا أن هناك فروقاً بين الإمكانات والخدمات المقدمة من حاضنات الأعمال وبين الإمكانات والخدمات المقدمة من حاضنات التكنولوجيا لدعم الأفكار والمشروعات ذات المحتوى التكنولوجي.

ويوضح الشكل الآتي إمكانيات الحاضنة التكنولوجية إلى جانب إمكانيات حاضنة الأعمال فيما يأتي:

شكل رقم (1)

مقارنة إمكانية حاضنة تكنولوجية بحاضنة أعمال

المصدر (برهوم،2015: 98)

ولذا تتميز الحاضنات التقنية عن حاضنات الأعمال بوجود وحدات الدعم العلمي والتقني، التي تقام بالتعاون مع مراكز الأبحاث، والجامعات وتهدف إلى الاستفادة من الابتكارات التقنية والأبحاث العلمية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنى التحتية لهذه الجامعات من مختبرات ومعامل وورش وأجهزة اتصالات، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والفنيين والمختصين في مجالاتهم، وتهدف الحاضنات التقنية أساساً إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال الاتفاقات والتعاقدات التي تعقد بين مجتمع المال والأعمال وتطبيقات البحث العلمي، فهي ترتكز على الشراكة والتعاون كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية, فالتقدم التكنولوجي الذي يرتكز على القدرة على الإبداع والتجديد كنتيجة للتنسيق بين مبادرات القطاعات البحثية, أو التي تعمل على تطوير التكنولوجيات والإبداع من جهة وموارد الدولة والقطاع الخاص من جهة أخرى، لذلك فإن الحاضنات التقنية تستطيع دعم مجهودات المجتمع والإفراد في إقامة تنمية تكنولوجية حقيقية، وتنشيط البحث العلمي من خلال رعاية التعاون بين أصحاب الأفكار الإبداعية والأكاديميين والباحثين من جهة، ومجتمع الاستثمار والجهات التمويلية من جهة أخرى. (الزركوش وطلال، 2017: 18).

كما إن صاحب المشروع المنتسب للحاضنة التكنولوجية يحصل على عدة فوائد منها: (شلبي, 2002: 6)

– مكان المشروع حيث ينتج ويبدع ويسوق منه ويستقبل عملاءه فيه.

– دعم مالي من خلال الاستفادة من قرض ميسر وتملك معدات المشروع.

- الاستفادة من التسهيلات المتوفرة بالحاضنة مثل موظف لاستقبال عملائه، وهاتف خاص، وفاكس، وحاسب آلي متصل بالإنترنت، وطابعة مستندات.. وغيرها.
- دعم فني من خلال المساعدة بعمل دراسات جدوى للمشروع, وتلقي استشارات في مختلف المجالات مثل الإدارة والتسويق والتصميم والإنتاج والمحاسبة والأمور القانونية.
- تنمية المهارات من خلال التدريب المستمر تبعا لاحتياجات المشروع مثل فنون البيع والتفاوض والمناقصات وغيرها.
- اختصار الوقت المستهلك في التراخيص والسجل التجاري والأمور ذات العلاقة مع الجهات الحكومية.
- الاستفادة من علاقات الحاضنة وتعاونها مع مختلف الجهات ذات العلاقة مع المشروع المنتسب وذلك داخل المملكة وخارجها.
- دعم تسويقي من خلال معاونة صاحب المشروع المنتسب في الاشتراك بالمعارض المحلية والدولية ومساعدته بتسويق منتجاته من خلال شركة متعاونة مع الحاضنة.

متطلبات إنشاء الحاضنات التكنولوجية:

لقد أثبتت الدارسات أن نجاح الحاضنات التكنولوجية في العالم وإسهامها إسهاماً كبيراً في التنمية الاقتصادية يعود إلى عوامل عديدة، ويمكن الاستفادة من تجارب هذه الدول ونقلها إلى الجمهورية اليمنية مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والإمكانيات خاصة مدى إسهام القطاع الخاص في التنمية وتطوره، وعلى هذا الأساس فإن هناك عدة متطلبات أساسية لإنشاء الحاضنات التكنولوجية ومن أهم هذه المتطلبات ما أشارت إليه دراسة كل من (طاهر وعبدالحسين، 2012: 68):

1 – **مساحة الحاضنة:** يجب ألا تقل عن (30) ألف متر مربع حتى تُجنى العوائد من إيجار الشركات الحاضنة.

2 – **المشاريع المحتضنة:** عدد المشاريع أو الشركات التي تحتضنها الحاضنة التكنولوجية في بداية تأسيسها على الأقل عشرة مشاريع, وذلك من أجل تبادل الخبرات والمعلومات بينها والاستفادة الكاملة للموارد المتاحة للحاضنة.

3 – **موقع الحاضنة:** موقع الحاضنة داخل إحدى مراكز المدن, وفي الوقت نفسه قريب من المصانع في المنطقة.

4 – **الأهداف الاستراتيجية:** يجب وضع خطة متكاملة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للحاضنة ويجب تحديد كافة أهداف الحاضنة.

5 – **مبنى الحاضنة:** يجب أن تكون للحاضنة مبانٍ ذات مواصفات خاصة, وتضم شبكة من الاتصالات وشبكة المعلومات وقاعات لعقد الدورات والمؤتمرات تجذب المستثمرين والشركات الأجنبية.

6 – **سياسات الدولة:** على الدولة أن تتبنى سياسات تؤدي إلى تفعيل البحث العلمي لتحقيق النمو الاقتصاد الوطني ومنها:

أ- إعداد خطة لتفعيل دور البحث العلمي وتعميم نتائجه على القطاع الخاص والشركات المستثمرة.

ب- سياسة لدعم الابتكار والإبداع في الجامعة وتشجيعه.

ج- تصميم قواعد بيانات تضم كافة المعلومات عن القطاعات الاقتصادية في إنشاء شبكة معلومات مع القطاع الخاص.

د- وجود سياسة لإقامة جسور التعاون العلمي مع الجامعات الأجنبية، وبالأخص في مجال الحاضنات التكنولوجية.

ه- يجب أن تكون هناك سياسة للدولة والبحث العلمي بدعم مفهوم الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية.

7 - **دعم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:** يجب أن تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدعم مفهوم الحاضنات التكنولوجية.

8 - **دعم الحكومات المحلية:** يجب أن تقوم الحكومات المركزية والمحلية بدعم تأسيس الحاضنات بما يدعم التطور الاقتصادي وإنشاء الشركات فيها من خلال تشريع القوانين والأنظمة اللازمة.

9 - **إدارة الحاضنة:** يجب إن يكون للحاضنة قيادة إدارية تتميز بالمرونة القادرة على التخطيط واتخاذ القرارات وسبق لها إن تولت مسؤولية بعض المؤسسات بصورة ناجحة ولها خبرة طويلة في الإدارة. ويمكن بيان الحاضنة التكنولوجية من خلال توضيح أحد الهياكل التنظيمية لها فيما يأتي:

شكل رقم (2)

هيكل تنظيمي لحاضنة تكنولوجية

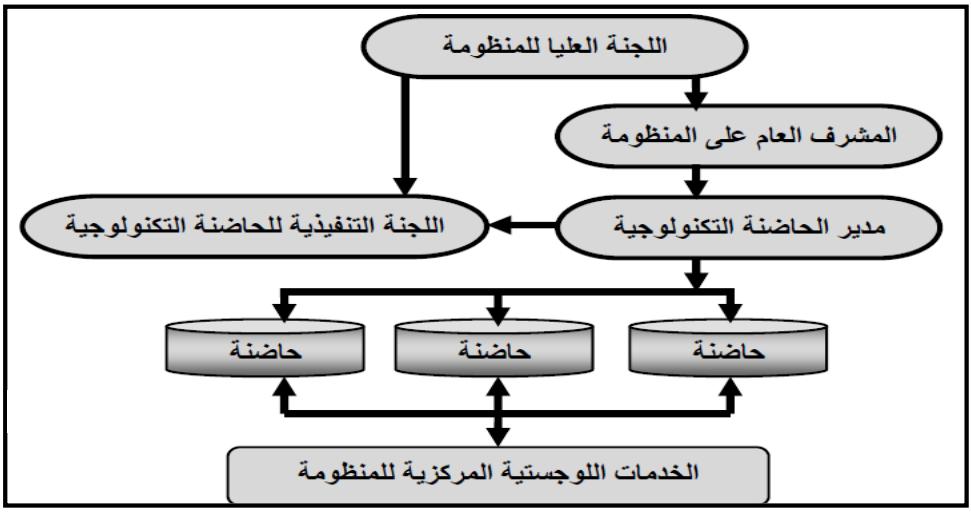

المصدر (النخالة،2012: 15)

10 – **نظام المراقبة والتقييم:** يجب أن يكون هناك نظام للمراقبة والتقييم لأنشطة الحاضنة وتقييم المشاريع والشركات التي تحتضنها.

11 – **فترة الاحتضان:** فترة احتضان المشاريع لا تزيد عن ثلاث سنوات.

12 – **الخدمات المقدمة من قبل الحاضنة:** يجب أن تكون للحاضنة التكنولوجية القدرة على توفير كافة الخدمات التي تحتاجها المشاريع والشركات بصورة متميزة ومنها: (الخدمات الإدارية المحاسبية وخدمات السكرتارية والتدريب، والخدمات التمويلية، وخدمات الاستشارات الفنية والهندسية، وخدمات أبحاث السوق، وخدمات إدارة المنتج، وخدمات الأمن، وخدمات الاتصالات والإنترنت، وخدمات ترويج البضاعة).

13 - **معايير قبول المشاريع:** يجب على الدولة أن تضع سياسة قبول للمشاريع والشركات التي تحتضنها وفق معايير محددة مسبقاً لمعرفة مدى قدرتها على الإسهام في التطور الاقتصادي ومنها:

- دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لكل مشروع.
- أن يكون المشروع ملبي لحاجة المجتمع وتطوره.
- أن تكون منتجات المشروع قابلة للتسويق ومتوافقة مع احتياجات السوق المحلي.
- أن يكون للمشروع القدرة على خلق فرص عمل.

14 – **تخصيص قطع أراضٍ ودعم مادي:** يجب على البلديات والحكومات المحلية تخصيص قطع أرضٍ لإقامة الحاضنات، وهناك إجراءات تتبعها بعض الدول، وذلك بتقديم المساعدات المالية للجهات التي تنشئ حاضنات تكنولوجية وحدائق علمية.

أدوار الحاضنات التكنولوجية في التنمية المستدامة:

تلعب الحاضنات التكنولوجية عدة أدوار متباينة مبنية على الدور الأساسي، من خلال كونها وسيلة لدعم المشاريع الجديدة وتحقيق التنمية المستدامة، ومن بين الأدوار التي يمكن للحاضنة أن تلعبها نجد الآتي:

1- **الأدوار الاستراتيجية للحاضنات التكنولوجية:** ويحددها (زودة وبوكفة، 2014: 61) في:

- تشجيع مستثمرين غير تقليديين ومغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم التي توصف بأنها؛ شركات رأس المال المغامر أو المخاطر(Venture Capital).
- توفير فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين، وبالأخص خريجي الدراسات الجامعية ومساعدتهم على البدء على نحوٍ صحيح وتجاوز الطرق الوعرة في بداية حياتهم، ولعل أبرزها البيروقراطية الحكومية التي تنعكس في (القروض، والضمانات، وآليات تأسيس وإجازة المشاريع، التسجيل الضريبي، وإنشاء منافذ التسويق وغيرها).
- بناءً على ما ورد في النقطة السابقة، فإن مقتضيات البدء الصحيح تتطلب تحديد الزبائن المحتملين لكل مشروع ينتمي للحاضنة، وسيفيد ذلك في تحديد طرق الإنتاج وأساليبه وحجمه، وأساليب التوزيع والترويج، فضلاً عن تحديد طرق إرضاء ذلك الزبون وإسعاده ويتمثل ذلك بالمزايا التنافسية (الكلفة، والجودة، والمرونة، والتسليم، والإبداع، والبيئة).
- إيجاد منافذ تسويق ملائمة ولا ضير في التعامل مع الشركات الكبيرة التي ستدعم مشاريع الحاضنة في بادئ الأمر.
- توفير فرصة ذهبية للباحثين والممارسين لاستثمار البحوث التطبيقية والتجريبية والانتقال بالجهود العلمية من أروقة المختبرات إلى الميدان التجاري والأسواق.
- تشجيع عمليات نقل التقانات المتطورة وتوطينها وتعزيز استخدامها محلياً، وبالأخص تقانات الجيل الأول غير المعقدة التي لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة.

2- **الأدوار الاقتصادية للحاضنات التكنولوجية:** تسهم الحاضنات في التشجيع في نمو الاقتصاد الوطني من خلال توليد أسواقاً جديدة وفقاً للمفهوم الحديث للتسويق، ويعبر السوق عن مجموعة من الأفراد الذين لديهم الرغبة والقدرة لإشباع احتياجاتهم، وهذا ما يسمى اقتصادياً بالطلب الفعال، واكتشاف مصادر جديدة للمواد وذلك من خلال استخدام تقنيات جديدة، وخلق فرص عمل جديدة تسهم في خفض معدلات البطالة في المجتمع، بمعنى خلق مزيداً من الوظائف، ومن

ثم زيادة الدخل وهذا بدوره يسهم في زيادة الطلب على المنتجات من السلع والخدمات ومن ثم يزيد الإنتاج ومرة أخرى يولد طلب على الوظائف وهكذا تسير عجلة التنمية الاقتصادية. (الزركوش وطلال، 2017: 15).

كما أن للحاضنات التكنولوجية دوراً مهماً في تسريع التنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة والتطور التكنولوجي، من خلال تقديم دفعة للمشاريع الإبداعية، وتشجيع روح المقاولة والإبداع، وتحقيق التنمية التكنولوجية سواءً بجلبها من الخارج وتوطينها أو بإنتاجها محلياً في المخابر والمعامل، فهي تلعب دور الوسيط الذي يساعد على إخراج الإنتاج المعرفي والتقني من المخابر إلى عالم الأعمال، ويتضح دورها من خلال الخدمات التي تقدمها للمؤسسة الإبداعية من جهة، والمنافع التي تقدمها للتنمية الاقتصادية من جهة أخرى. ويوضحها (عماد الدين، 2012: 8) في النقاط الآتية:

- جلب وتوطين التكنولوجيا و/أو توليدها محلياً.
- تعمل كرابط بين الهيئات العلمية (الجامعات ومراكز البحث) والمؤسسات الاقتصادية.
- تسهم في التنمية الإقليمية كونها تشكل شبكة شراكة محلية أو إقليمية تخدم توجهات الإقليم وليس توجهات الشركات متعددة الجنسيات.
- تكوين شبكة شراكة بين جميع الأطراف الفاعلين بالقطاع: المؤسسات المحتضنة، المؤسسات المتخرجة من الحاضنة، الخبراء والهيئات العلمية، الأعوان الاقتصاديون.

3- **دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية القدرات التنافسية للمشاريع:** حيث تعمل على تقديم التكنولوجيا الحديثة وأساليب وأدوات الابتكار، وهذا يُسهم في زيادة القدرة التنافسية للمشاريع في ظل الظروف المتجددة، بتشجيع الابتكار والتطور؛ التكنولوجي والبحث العلمي؛ لأن التجديد في أساليب الإنتاج يتطلب استثمارات كبيرة في ميدان البحث والتطوير، ليتكيف مع سوق العمل، إذ تُسهم الحاضنة في تقديم التسهيلات والخدمات من أجل تحمل الصعوبات التي تواجه المشروع في المرحلة الأولى من عمره، لذلك فإن المشاريع تفتقد كثيراً من المقومات التي تسمح لها بالنمو نمواً صحيحاً، بسبب انعدام الحاضنة التكنولوجية التي تقوم بتزويدها ببعض المقومات التي تحتاجها تلك المشاريع، ويمكن أن تظهر الإبداعات والابتكارات بشكل منتجات جديدة، أو خدمات ذات قيمة، أو أساليب عملية وتقنية (الغويل، 2018: 124).

4- **الأدوار المجتمعية للحاضنات التكنولوجية:** أصبحت الحاضنات ومنها التكنولوجية إحدى آليات خدمة المجتمع من خلال التنمية المجتمعية في عدد من المجالات المختلفة، ويوضحها (برهوم، 2015: 87) فيما يأتي:

- تشجيع خلق المشاريع الصغيرة والجديدة وتنميتها: إن دعم المشاريع الناشئة الجديدة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الأولى للحاضنات، وتتم من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري

والتسويقي، ورعاية المشاريع الجديدة في مرحلة البدء والنمو وتسهيل بدء المشروع والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي.

- تنمية المجتمع المحلي: ويتلخص الدور التنموي الحيوي الذي تقوم به الحاضنات، من حيث الإسراع بدمج الأفراد في مشاريع وإعادة إدخالهم من خلال تأثيرها بوصفها عاملاً مساعداً وحافزاً لإقامة المشاريع وخاصة تلك المشاريع المبنية على التكنولوجيات العالية.
- دعم التنمية الاقتصادية: من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشاريع الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في هذا المجتمع.
- دعم الصناعية والتكنولوجية وتنميتها: وذلك برعاية الأفكار الإبداعية وتنميتها والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، وتعظم بذلك دور المشروعات الصغيرة وتحديث عمليات الإنتاج بصورة سريعة وبتكلفة أقل.
- دعم الموارد البشرية وتنميتها وخلق فرص عمل: حيث تلعب دوراً في تنمية المهارات وروح العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع, وتمثل أهم أثر لوجود الحاضنات في أي مجتمع، بالإضافة إلى خلق فرص عمل دائمة/ مؤقتة، مباشرة/ غير مباشرة من خلال الشركات التي تساعد الحاضنات في إقامتها وتنميتها.
- العمل على حل مشكلة محددة: توظف الحاضنات في مجابهة المشكلات الاقتصادية أو الصناعية حيث يمكن أن تسهم في حل مشكلة محددة مثل مشكلة فقد عدد كبير من الوظائف في حالة إغلاق أو تغير نشاط شركات ضخمة.

5- **دور الحاضنات التكنولوجية في ريادة المشاريع:** إن قيام المؤسسات والمشاريع المبنية على التكنولوجيا الحديثة غير ممكن دون وجود بيئة أعمال مناسبة تسهل بل تشجع قيامها، فلا بد من وجود مؤسسات مثل: حاضنات التكنولوجيا، وحدائق التكنولوجيا، ومراكز المعلومات، وتتميز المشاريع التي تقبلها هذه الحاضنة بمستوى تكنولوجي متقدم، مع استثمار تصميمات لمنتجات جديدة، وامتلاكها معدات وأجهزة حديثة، كما إن الحاضنات التكنولوجية تقوم بدعم المشاريع, وذلك بإعطاء فرصة لتطوير القدرات البشرية والإمكانات التكنولوجية، ومن هنا يمكن القول إن العلاقة بين الريادة والحاضنات التكنولوجية علاقة إيجابية، حيث إن استخدام الحاضنة في عمل المشاريع من خلال ما تقدمه من خدمات يحقق السرعة في الإنجاز واستثمار الوقت والجهد.(الغويل، 2018: 125). ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

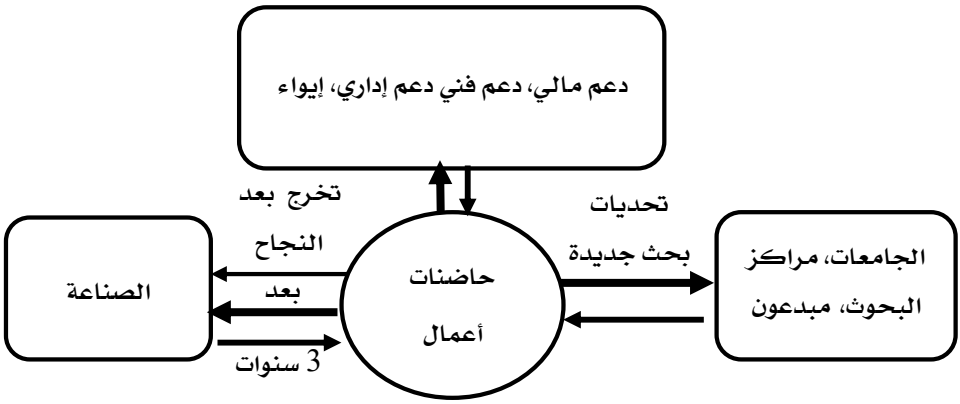

شكل رقم (3)

دور الحاضنة التكنولوجية بريادة المشاريع

المصدر: (عبدالرحيم ولدرع،2011: 9).

ثانياً: واقع الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية:

بدأ اهتمام اليمن بأهمية خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بعد الستينات من القرن الماضي عام 1962، وذلك إدراكاً منها بتدني وضآلة ومحدودية خدمات الاتصالات القائمة قبل انتصار الثورة اليمنية المباركة، وإدراكاً منها بدور الاتصالات السلكية واللاسلكية في تعزيز قدرات كفاءة أجهزة الدولة المدنية والأمنية والعسكرية وأهمية الاتصالات بوصفه أحد العناصر الأساسية للبنية التحتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما نفذت وزارة المواصلات العديد من المشروعات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تمكنت خلالها من إنشاء شبكة اتصالات سلكية وطنية وتشغيلها, وتستخدم التقنيات الرقمية المتقدمة وتؤمن خدمات الاتصالات الهاتفية الوطنية والدولية في محافظات الجمهورية، وتوفر أيضاً خدمات النداء الآلي، وقد بدأت وزارة الاتصالات منذ أواخر العام 2001 في تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج طموح لإنشاء شبكة لتبادل المعطيات وتشغيلها وشبكة إنترنت وفقاً لسياسات تهدف إلى توسيع انتشار خدمات الإنترنت في الجمهورية اليمنية .(https://tinyurl.com/ycrfwre9)

كما سعت الاستراتيجية الوطنية للمعلومات إلى إيجاد بيئة معلومات توفر الخدمات بكفاءة عالية وتتيح فرص متكافئة في الوصول إلى المعلومات من المناطق المختلفة من خلال نظم معلومات متكامل على المستوى الوطني كما تسعي إلى تعزيز القدرة على التخطيط واتخاذ القرار المبني على نظم وقواعد معلومات دقيقة. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2007: 186).

ولقد أقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) عام 2018 ورشة العمل لإقليمية (حوكمة مجمعات العلوم والحاضنات التكنولوجية) المنعقد في جمهورية السودان سلطت الضوء على واقع مجمعات العلوم والتكنولوجيا في الدول العربية والدور الذي تلعبه في تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الجمع بين البحث وتطوير الابتكار والاحتضان التكنولوجي والتدريب. كما عُرضت الدراسة التي أعدها مركز الإسكوا للتكنولوجيا التي تطرقت إلى تعريف عام لمتنزهات العلوم والتكنولوجيا وأهدافها وغاياتها ومعايير ونماذج الحوكمة والإدارة، والخدمات التي تقدمها، إضافة الى دور متنزهات العلوم والتكنولوجيا بوصفه أحد عوامل النجاح الرئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. وخلصت الورشة إلى عدد من التوصيات من أهمها؛ دعوة الدول العربية إلى توجيه خططها وأنشطتها في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي نحو احتياجات القطاع الصناعي توجيهاً مباشراً وتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية فيها، والعمل على بناء المدن التكنولوجية في الدول العربية واستغلال الإمكانيات الموجودة في بيئتها الصناعية والجامعات والمراكز البحثية. كما أُشيد بهذه الدراسة وضرورة استكمالها وتعميمها على الدول العربية للاستفادة منها.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، 2018: 1).

حاضنة عدن لتقنية المعلومات والاتصالات:

تعد أول حاضنة تكنولوجية تأسست في اليمن من خلال جمعية المجتمع الإلكتروني التي يشرف عليها مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، واختيرت الحاضنة بوصفها شريكاً للإسكوا في مشروع المحتوى الرقمي العربي وعضو شبكة حاضنات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولقد تأسست الحاضنة في 25 مايو 2008 حيث تأهلت ضمن خمس حاضنات تكنولوجية من: لبنان، فلسطين، سورية، الأردن، واليمن، لمسابقة ترمي لتطوير المحتوى الرقمي العربي في إطار مشروع أطلقته لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) التابعة للأمم المتحدة في يوليو 2008 وأحرزت فيها حاضنة عدن التكنولوجية المرتبة الأولى بين الحاضنات العربية المشاركة من حيث عدد المشاريع المقدمة، وكذا حصلت على عدد من الجوائز التي حصدتها حيث قدمت الحاضنة (18) مشروعاً من أصل (55) وحصلت على ثلاث جوائز عن ثلاثة مشاريع هي مشروع بوابة عدن السياحية (خليجي 20) والوسيط الإلكتروني والتعليم الإلكتروني والمقدمة من عشرين شاباً وشابة من الخريجين في مجال

الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات احتضنتهم الإسكوا لمدة عام في حاضنة عدن لتبنى على أساس تلك المشاريع ثلاث شركات ناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات.(https://tinyurl.com/y8zueg4e).
وقد اكتسب المحتضنون في تلك الحاضنة الفوائد والمهارات الآتية: (أمين، 2010: 3).

1- مهارات متقدمة ومتطورة في تقنيات تصميم المواقع وبرمجتها من قبل خبراء متخصصين في هذا المجال، وكذا اكتسبوا قدرات وخبرات من خلال مشاركتهم في دورات مختلفة في مجال الجوانب القانونية لإنشاء الشركات والقضايا الخاصة بالملكية الفكرية وبالتسويق والإدارة.
2- تلقى محاضرات حول ريادية الأعمال وآلية الاحتضان واطلعوا على الإنجازات والتجارب العربية والعالمية لحاضنات الأعمال والتكنولوجية بالإضافة إلى معرفة المفاهيم الخاصة بالمعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكيفية نشوء قطاع تكنولوجي، والتعرف على واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محليا وعالمياً والتحول الجاري نحو مجتمع المعلومات والمعرفة، حيث استكمل تطوير مواقع مشاريع الحاضنة بشكلها النهائي وإطلاق ثلاثة مواقع على الإنترنت للشركات الثلاث على الشبكة العنكبوتية واستكمال الإجراءات القانونية الخاصة باستخراج تراخيص مزاولة لنشاط الشركات من قبل المحتضنين, وباشرت الدوام في المكاتب التي خصصتها الحاضنة للشركات الثلاث, وبدأت في استقبال العملاء وتعريفهم بالخدمات المقدمة من قبل أعضاء الفريق وتوزيع المهام الإدارية والتنظيمية في الحاضنة. وأخيراً، روجت للشركات والقيام بحملة إعلانية وتسويقية عبر توزيع الملصقات والمواد الإعلانية المطبوعة والـ (بزنس كارد).
3- نشر ثقافة الاحتضان وريادية الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والوطني وحفزت تجربة الحاضنة جهات عديدة للاهتمام بموضوع الحاضنات وريادية الأعمال.

ولقد شاركت الحاضنة في فعاليات مختلفة فمحلياً, قدمت الحاضنة محاضرة في مقر نقابة المهندسين اليمنيين بعدن حول الحاضنات ومشروع تطوير المحتوى الرقمي العربي المنفذ من الإسكوا وأخرى في مقر الحاضنة حول مشروع تحفيز صناعة المحتوى الرقمي والمشاركة بعرض تقديمي في الورشة المقامة حول تطوير المحتوى الرقمي العربي على هامش تدشين مسابقة المحتوى الرقمي العربي في جامعة عدن 19 يوليو 2008 والمشاركة في ورشة العمل المنظمة من قبل إدارة التنمية الاقتصادية بمحافظة عدن حول التخفيف من بطالة شباب الخريجين وفي الاجتماع الانتخابي الأول للجمعية اليمنية لتعريب العلوم في أكتوبر 2008. كما شاركت في ورشة العمل الأولى حول الحاضنات الصناعية المنظمة من قبل وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع برنامج التعاون الألماني (جي. تي. زد) في صنعاء 20 أبريل 2010 وأخيرا شاركنا في تدشين برنامج طموحي الذي أطلقته وكالة تنمية المشاريع الصغيرة بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية خلال يونيو من العام 2010. .(https://tinyurl.com/y8zueg4e)

وخارجياً، شاركت الحاضنة في اجتماع خبراء المحتوى الرقمي العربي للإسكوا في بيروت أبريل 2008 وفي ورشة العمل السادسة لشبكة الحاضنات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دمشق يونيو 2008 وفي حضور دورة تدريبية مخصصة لمديري حاضنات الأعمال التكنولوجية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنظمة من قبل مشروع (انفوديف) التابع للبنك الدولي بالتنسيق مع حاضنة بادر لتقنية المعلومات والاتصالات التابعة لمدينة الملك عبد العزيز للتقنية والعلوم في السعودية بالرياض مارس 2009، ومشاركتين في العام نفسه في القاهرة حول الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات وبيروت في الاجتماع التقييمي لمشروع المحتوى الرقمي العربي المنظم من قبل لجنة الأمم المتحدة الإسكوا. (أمين، 2010: 4).

تهدف حاضنة عدن لتقنية المعلومات والاتصالات(https://tinyurl.com/y8zueg4e).

1- تنويع الاقتصاد، بإيجاد شريكات ناشئة بتقنيات جديدة تولد فرص عمل لخريجي الجامعات والكليات.

2- زيادة الدخل الوطني من خلال تشجيع الشباب واحتضان الخريجين ذوي الأفكار المبتكرة والإبداعية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وتحويلها إلى مشاريع وشركات ناشئة تسهم في إلحاقهم بسوق العمل والمشاركة في عملية التنمية بالاستفادة من التجربة العربية والعالمية المتقدمة في مجال الحاضنات وريادية الأعمال.

3- تحويل أفكار الشباب إلى منتجات معرفية تخدم تطوير المحتوى الرقمي العربي بصفة عامة وتسهم في تطوير اليمن في مجال تقنية المعلومات بصفة خاصة.

الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد درجة توفر متطلبات إنشاء الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية وأهميتها من وجهة نظر المختصين والخبراء في مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة.

كما استخدمت الباحثتان (الاستبانة) كأداة للدراسة التي طبقت على عينة قصدية بلغت (68) مختص وخبير من (12) جهة (التي يتوفر لديها المعلومات اللازمة للدراسة، وتمتلك الخبرة والكفاءة في مجالي الحاضنات والتكنولوجيا) ، وفقاً للآتي:

1- **عينة قصـــــدية من القيادات الإدارية في مجال الحاضـــــنات**، ومنها (رواد- وإنجاز- وبلوك وان- وسفينة نوح- ولوك إنسايد).

2- **عينة قصدية القيادات الإدارية في الجهات ذات العلاقة**، كـ (صندوق تنمية المهارات، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا والمعلومات، والمؤسسة العامة للاتصالات، ويمن نت، ويمن موبايل، والإدارة العامة لنظم وتقنية المعلومات، ومركز تقنية المعلومات بوزارة التعليم العالي والبحث

العلمي, والمكتبة الرقمية, والصندوق الاجتماعي للتنمية, ومراكز بحثية (الميكاترونكس بجامعة صنعاء- ومؤسسة زمزم للبحث العلمي وريادة الأعمال), شركات ومشاريع تكنولوجية (مركز العلوم والتقنية- شركة العالمية للصيانة- شركة إتقان سوفت للبرمجيات والاستشارات), مجموعة شركة العالمية ومؤسستها الخيرية للتنمية الاجتماعية, المعهد اليمني الصيني للعلوم التقنية والتطبيقية, يمن سوفت)). ويمكن توضيح عدد أفراد العينة من المختصين والخبراء في مجال (الحاضنات والجهات ذات العلاقة) في الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

عدد أفراد العينة من المختصين والخبراء في مجال (الحاضنات والجهات ذات العلاقة)

م	الجهة	العدد
1	حاضنات أعمال كـ (رواد- إنجاز- بلوك وان- سفينة نوح- لوك إنسايد).	5
2	صندوق تنمية المهارات.	6
3	وزارة الصناعة والتجارة.	3
4	الاتصالات (الوزارة- المؤسسة العامة - يمن نت- يمن موبايل- الإدارة العامة لنظم وتقنية المعلومات).	21
5	مركز تقنية المعلومات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.	1
6	المكتبة الرقمية.	4
7	الصندوق الاجتماعي للتنمية.	3
8	مراكز بحثية (الميكاترونكس بجامعة صنعاء- مؤسسة زمزم للبحث العلمي وريادة الأعمال).	2
9	شركات ومشاريع تكنولوجية (مركز العلوم والتقنية- شركة العالمية للصيانة- شركة إتقان سوفت للبرمجيات والاستشارات).	5
10	مجموعة شركة العالمية ومؤسستها الخيرية للتنمية الاجتماعية.	14
11	المعهد اليمني الصيني للعلوم التقنية والتطبيقية.	2
12	يمن سوفت.	2
	الإجمالي	68

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

وفيما يلي عرض لأهم خصائص عينة الدراسة من خبراء ومختصين.

1- سنوات الخبرة في التكنولوجيا:

جدول (2)

العدد والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة في التكنولوجيا

سنوات الخبرة في التكنولوجيا	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	10	%14.7
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	7	%10.3
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	14	%20.6
15 سنة فأكثر	37	%54.4
المجموع	**68**	**%100**

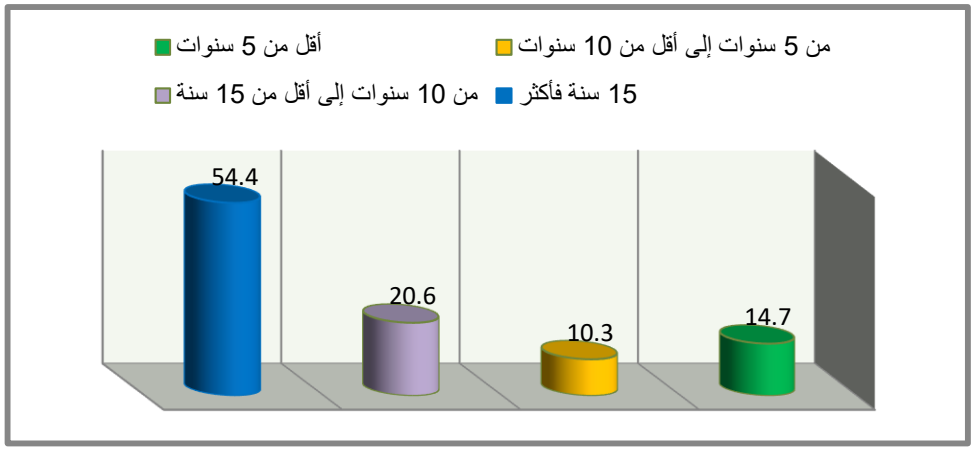

شكل(4)

النسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة في التكنولوجيا

يتبين من الجدول رقم (2) والشكل رقم (4) أن فئة سنوات الخبرة في التكنولوجيا (15 سنة فأكثر) حصلت على أعلى مرتبة وبنسبة (54.4%)، وبلغ عددهم(37) فرداً، يليها فئة (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) حيث حصلت على نسبة (20.6%)، وبلغ عددهم (14) فرداً، في حين فئة (أقل من

5 سنوات) فقد حصلت على نسبة (14.7%) وبلغ عددهم (10) فرداً، وحصلت فئة سنوات الخبرة في التكنولوجيا (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) على المرتبة الأخيرة بنسبة (10.3%) وبلغ عددهم (7) أفراد، وهذا يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عالية في التكنولوجيا حيث حصل ذوو الخبرة (15 سنة فأكثر) على النصف تقريباً بنسبة (54.4%) من إجمالي المبحوثين.

مما يعني أن آراءهم بخصوص إنشاء الحاضنة التكنولوجية وواقعها ستتأثر إلى حد كبير بخبراتهم، أي أنها لن تكون عشوائية، ولاشك في أن آراء المبحوثين بصورة عامة حول الحاضنات التكنولوجية سيكون موضع ثقة كبيرة للخبرة التي لدى الغالبية.

2- **المركز الوظيفي:**

جدول (3)

العدد والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً للمركز الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
رئيس (مؤسسة- قسم- شعبة)	18	% 27.3
مدير (عام- تنفيذي)	9	% 13.1
نواب ومساعدين	5	% 7.1
مدراء إدارات	20	%29.3
مستشارين	3	%4.1
مختصين	13	% 19.1
المجموع	**68**	**%100**

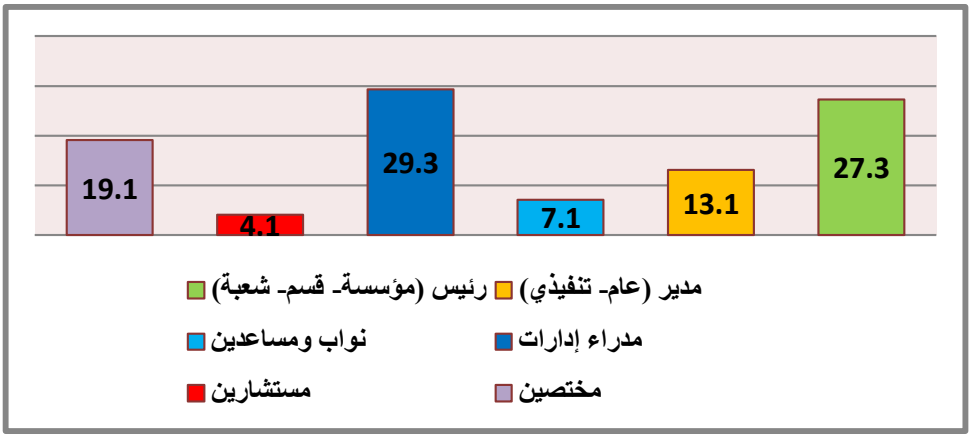

شكل رقم (5)

النسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً للمركز الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (3) والشكل رقم (5) أن فئة المركز الوظيفي مديري إدارات جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (29.3%) وعددهم (20) فرداً، يليها فئة رئيس (مؤسسة- قسم- شعبة) بنسبة (27.3%) وبلغ عددهم (18) فرداً، يليها فئة المختصين بنسبة (19.1%)، وبلغ عددهم (13) فرداً, ثم فئة مدير (عام- تنفيذي) بنسبة(13.1%) وبتكرار (9), وفئة نواب ومساعدين بنسبة (7.1%) وبلغ عددهم (5) فرداً, وأخيراً فئة مستشارين بنسبة (4.1%) وبلغ عددهم (3) فرداً.ومن هذه النتائج يتضح أن هناك تنوعاً في الدرجات الوظيفية ضمن مجتمع الدراسة، وغلبة نسبة مديري الإدارات أمر طبيعي لأنهُ غالباً ما يسند لهم العمل خاصة الأعمال الإدارية، كما أن الهيكل التنظيمي للحاضنات والشركات يقتضى أن يكون عدد مديري الإدارات بدرجة عالية لتنفيذ الأعمال والمشاريع مقارنة بعدد المستشارين التي تمثل أقل من الفئات الإدارية الأخرى لطبيعة الأعمال الموكلة لهم.

3- التخصص:

جدول (4)

العدد والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً للتخصص

التخصص	العدد	النسبة
IT	9	%13.2
نظم معلومات إدارية	6	%8.8
حاسوب واتصالات	16	%23.5
إدارة أعمال	12	%17.6
إدارة عامة	7	%10.5
هندسة	9	%13.2
أخرى	9	%13.2
المجموع	68	%100

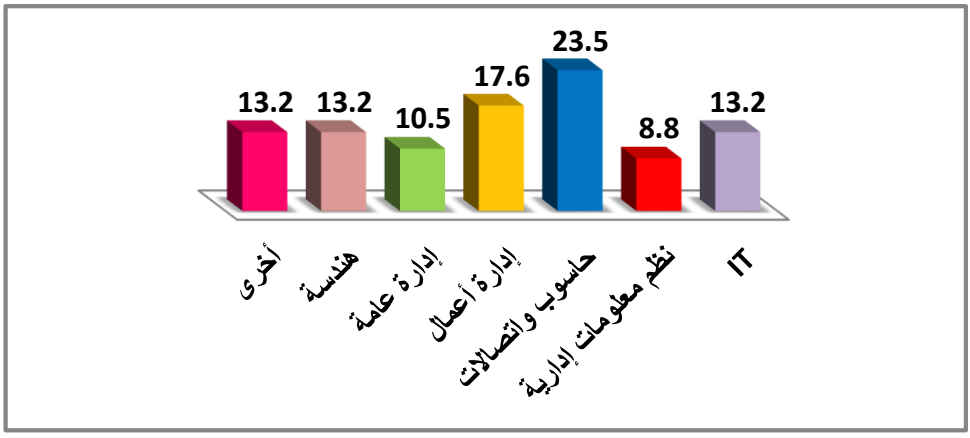

شكل(6)

النسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً للتخصص

يتبن من الجدول (4) والشكل (6) أن التخصص (حاسوب واتصالات) قد جاء في المرتبة الأولى بنسبة (23.5%) وعددهم (16) فرداً، يليها تخصص (إدارة أعمال) بنسبة (17.6%) وبعدد (12) فرداً، ثم حصلت التخصصات(IT- هندسة- أخري) على النسب نفسها (13.2%) وبلغ عددهم (9) أفراد، في

حين كان التخصص (إدارة عامة) بنسبة (10.5) وبعدد (7) أفراد, وفي المرتبة الأخيرة جاء التخصص (نظم معلومات إدارية) بنسبة (8.8%) وبلغ عددهم (6) أفراد, وهذا يشير إلى أن هذه المؤسسات تراعي التخصص الدقيق حيث كان تخصص (حاسوب واتصالات) أعلى التخصصات في مكان العمل.

مكونات الاستبانة في صورتيها الأولية والنهائية:

يوضح الجدول (5) مكونات الاستبانة في صورتيها الأولية والنهائية .

جدول (5)

مكونات الاستبانة في صورتيها الأولية والنهائية

م	مجالات الأداة وأبعادها	الصيغة الأولية للأداة	الصيغة النهائية للأداة
1	البنية التحتية للنظام من (مبني, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد)	11 فقرة	10فقرات
2	البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية الوطنية للمستفيد		
	أ- الخدمات الإدارية	8 فقرات	11 فقرة
	ب- الخدمات الفنية	9 فقرات	10فقرات
	ج- الخدمات التمويلية	11 فقرة	11 فقرة
	د- الخدمات اللوجستية	10 فقرات	9 فقرات
	هـ- الخدمات الاستشارية	14 فقرة	12 فقرة
الإجمالي		**63 فقرة**	**63 فقرة**

ولقد عملت الباحثتان على صياغة عبارات الاستبانة وفق التدرج الخماسي لمقياس ليكرت بدرجة توفر (عالية جداً – عالية– متوسطة – منخفضة – منخفضة جداً) بهدف تحديد المتطلبات بدقة أكثر. وبدرجة أهمية (مهمة جداً- مهمة- متوسطة- غير مهمة- غير مهمة إطلاقاً) بهدف تحديد أهميتها. ولإيجاد المتوسط الحسابي لآراء العينة فقد خصصت أوزان ترجيحية تتفق مع إجابات أفراد العينة كما هو موضح بالجدول رقم (6).

وقد أوجدت حدود كل بديل من خلال : إيجاد **المدى= أعلى قيمة – أقل قيمة = 5-1=4.**

وإيجاد **طول الفئة = المدى /عدد البدائل = 4/5= 0.80** .

جدول (6)

معيار الحكم على مجالات الاستبانة

قيمة البديل	الحدود الحقيقية للمتوسط الحسابي				درجة التوفر	درجة الأهمية
	الحد الأدنى		الحد الأعلى			
	المتوسط	النسبة	المتوسط	النسبة		
1	**1.00**	**%0**	**1.8**	**%36**	منخفضة جداً	غير مهمة إطلاقاً
2	**1.81**	**%36.01**	**2.60**	**% 52**	منخفضة	غير مهمة
3	**2.61**	**%52.01**	**3.40**	**% 68**	متوسطة	متوسطة
4	**3.41**	**%68.01**	**4.20**	**% 84**	عالية	مهمة
5	**4.21**	**%84.01**	**5**	**%100**	عالية جداً	مهمة جداً

صدق الاستبانة وثباتها:

يقصد بصدق الأداة مدى قدرة المقياس أو الأداة على قياس الظاهرة التي ترغب الباحثتان في قياسها والتأكد من دقة فقرات المقياس وتناسقها ووضوحها وملائمتها والوصول إلى صدق أداة الدراسة الحالية (الاستبانة)، أي أن صدق الاستبانة يعني" أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه " ولقد قامت الباحثتان بالتأكد من صدق الاستبيان بالاعتماد على **الصدق الظاهري – صدق آراء المحكمين:**

ويقصد به أن تعكس أداة الدراسة في ظاهرها المفهوم الذي ترغب في قياسه، أي أن تكون الأسئلة المطروحة في الأداة واضحة وذات علاقة بموضوع الدراسة من وجهة نظر المحكمين، ولتحقيق ذلك فقد قامت الباحثتان بعرض الأداة على مجموعة من المحكمين تألفت من (14) خبيراً ومختصاً في (الحاضنات والمراكز البحثية, والتكنولوجيا, والجهات ذات العلاقة)، تم الاستجابة لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة والوصول إلى الاستبانة في صورتها النهائية.

بينما يقصد بثبات الاستبانة إعطاء النتائج نفسها باستمرار إذا ما تكرر تطبيق المقياس على المجموعة نفسها التي أجريت عليها الدراسة وتحت الظروف نفسها، وقد حُسب الثبات لمجالي الاستبانة الميدانية, وقد تُحقق من ثبات الاستبانة من خلال استخدام: **معامل ألفا كرونباخ** (Cronbach's Alpha Coeffficient):

استخدمت الباحثتان طريقة ألفا كرونباخ لقياس الثبات، والجدول الآتي يبين قيم معامل ثبات ألفا كرونباخ.

جدول(7)

قياس ثبات أداة الدراسة استبانة بمعامل ألفا كرونباخ

م	المجال	معامل الفا كرونباخ
1	البنية التحتية للنظام من (مبني, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد)	0.94
2	البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية الوطنية للمستفيد ككل	0.98

وبعد التحقق من الصدق والثبات قامت الباحثتان بتوزيع الاستبانات على عينة قصدية بلغ عددها (68) مختص وخبير في (مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة) من (12) جهة ، ولقد وزعت أداة الدراسة عليهم كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (8)

عدد الاستبانات الموزعة والمستردة

الجهة	الاستبانات الموزعة		الاستبانات المستردة		الاستبانات غير الصالحة للتحليل		الاستبانات الصالحة	
	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة
1- حاضنات أعمال	5	%5	5	%5	0	%0	5	%5.6
2- صـــــــندوق تنمية المهارات.	10	%10	7	%7	1	%1.1	6	%6.7
3- وزارة الصـــــــناعة والتجارة.	5	%5	4	%4	1	%1.1	3	%3.4
4- الاتصالات	35	%35	30	%30	9	%10.1	21	%23.6
5- مركز تقنيـــــة المعلومات	1	%1	1	%1	0	%0	1	%1.1
6- المكتبة الرقمية	7	%7	6	%6	2	%2.3	4	%4.5

7- الصـــــــــندوق الاجتماعي للتنمية.	5	%5	4	%4	1	%1.1	3	%3.4
8- مراكز بحثية	2	%2	2	%2	0	%0	2	%2.25
9- شـركات ومشـاريع تكنولوجية	5	%5	5	%5	0	%0	5	%5.6
10- مجموعة شـــركة العالمية ومؤسـستها الخيريـــة للتنميـــة الاجتماعية	15	%15	15	16 %	1	%1.1	14	%15.7
11- المعهـــــد اليمني الصيني	5	%5	5	%5	3	%3.4	2	%2.25
12- يمن سوفت.	5	%5	5	%5	3	%3.4	2	%2.25
المجموع	**100**	**%100**	**89**	**%89**	**21**	**%23.6**	**68**	**%76.4**

يتضح من الجدول السابق أن عدد الاستبانات الموزعة (100) وبنسبة (100%) في حين كان عدد الاستمارات المستردة (المسترجعة) (89) استبانة بنسبة (89%) من عدد الاستبانات الموزعة، وعند فحص الاستبانات المستردة ومراجعتها، استبعدت (21) استبانة بنسبة (23.6%)، وذلك بسبب عدم الإجابة عن عدد كبير من فقرات الاستبيان من قبل المبحوثين. وبذلك فإن عدد الاستمارات الصالحة للتحليل هو (68) استبانة تمثل نسبة (76.4%) من عدد الاستمارات المستردة (المسترجعة) والتي مثلت عينة الدراسة، في حين كان عدد الاستبانات المفقودة (11) بنسبة (11%) من عدد الاستبانات الموزعة.

تحليل النتائج ومناقشتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بإجابة الســـؤال : ما درجة توفر متطلبات إنشـــاء الحاضـــنة التكنولوجية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء في مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة؟

ولقد استخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية **لمجالي وأبعاد السؤال المتعلق بـ**

(ما درجة توفر متطلبات إنشاء الحاضنة التكنولوجية) بشكل إجمالي، وترتيبها ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، وعرضت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمجالي وأبعاد محور درجة توفر متطلبات إنشاء الحاضنة التكنولوجية الوطنية إجمالاً

م	المجال والبعد		الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدلالة اللفظية
1	البنية التحتية للنظام من (مبنى, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد)			2.49	0.94	%50	منخفضة
2	البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية الوطنية			2.17	0.87	%43	منخفضة
	الأبعاد	أ- الخدمات الإدارية	2	2.25	0.92	%45	منخفضة
		ب-الخدمات الفنية	**3**	2.16	0.88	%43	منخفضة
		ج- الخدمات التمويلية	**4**	2.09	0.95	%42	منخفضة
		د- الخدمات اللوجستية	**1**	2.26	1.02	%45	منخفضة
		ه- الخدمات الاستشارية	**5**	2.08	1.01	%42	منخفضة
الأداة ككل				**2.33**	**0.91**	**%47**	**منخفضة**

يتضح من الجدول رقم (9) الآتي:

- **حصل المجال الأول: درجة توفر البنية التحتية للنظام من (مبني, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد)** على درجة (منخفضة)، بلغت (2.49), وبنسبة مئوية (50%). **في حين حصل المجال الثاني: درجة توفر البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية الوطنية** على درجة (منخفضة), بلغت (2.17) وبنسبة مئوية (43%)، ولقد تراوح المتوسط الحسابي لكل بعد من أبعاد المجال الثاني بين (2.26 – 2.08)، وبنسبة (45%- 42%)، وهذا يشير إلى اتفاق أفراد العينة حول أبعاد المجال بدون استثناء وبدرجة منخفضة.
- **أن أعلى بُعد لدرجة توفر البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية الوطنية في المجال الثاني حصل عليه البعد الرابع (د)** بدرجة (منخفضة) من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ (2.26)، وبنسبة مئوية (45%), وبترتيب الأول بين الأبعاد، وينص على" **الخدمات اللوجستية**"، وهذا **قد يرجع إلى** أن المشاريع في بدايتها تحتاج لمثل هذه الخدمات لاستمرارها ولهذا درجة توفرها جاءت كأعلى خدمة. **وأن أدنى بُعد في المجال الثاني: درجة توفر البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها** الحاضنة **التكنولوجية الوطنية في هذا المجال حصل عليه البعد الخامس** (ه) بدرجة (منخفضة)

من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ (2.08)، وبنسبة مئوية (45%), وبترتيب الخامس والأخير بين الأبعاد، وينص على" **الخدمات الاستشارية** ", وهذا قد يرجع إلى أن مثل هذه الخدمات غير مرغوب فيه في بداية المشاريع ولهذا درجة توفرها جاءت كأقل خدمة.

- ولقد حصل البُعد الأول (أ) لدرجة توفر (**الخدمات الإدارية**) في المجال الثاني على المرتبة الثانية، بدرجة (منخفضة) من وجهة نظر أفراد العينة, وبلغ (2.25)، وبنسبة مئوية (45%). وحصل البُعد (ب) لدرجة توفر (**الخدمات الفنية**) في المجال الثاني على المرتبة الثالثة، بدرجة (منخفضة) من وجهة نظر أفراد العينة, وبلغ (2.16)، وبنسبة مئوية (43%).في حين حصل البُعد (ج) لدرجة توفر (**الخدمات التمويلية**) في المجال الثاني على المرتبة الرابعة، بدرجة (منخفضة) من وجهة نظر أفراد العينة, وبلغ (2.09)، وبنسبة مئوية (42%).

تستنتج الباحثان: أن درجة توفر متطلبات إنشاء الحاضنة التكنولوجية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء حصل على درجة منخفضة نتيجة إلى أن أكثر الخدمات المقدمة لدعم المشاريع سواء كانت **توفر البنية التحتية للنظام من (مبنى, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد) أو توفر البرامج والخدمات ممثلة بـ (الخدمات الإدارية، والخدمات الفنية، والخدمات التمويلية، والخدمات اللوجستية، والخدمات الاستشارية)** تعد من العوامل الأساسية التي يمكن أن يكون المشروع بحاجة لها، وذلك لأن توفير المقر المناسب للمشروع يوفر على صاحبه دفع التكلفة لقاء الحصول عليه من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى أن الخدمات الإدارية وتقديم الخدمات الفنية واللوجستية والاستشارية الخاصة بإدارة المشروع وتوفير الخدمات التمويلية لها أثر كبير على المشروع، وهذه الخدمات تعد غير مكلفة للحاضنة والمشروع المحتضن لتوفرها ولأنها ضمن طاقة الحاضنة المادية والبشرية.

كما تستنتج الباحثتان: أن النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الأول (ما درجة توفر متطلبات إنشاء الحاضنة التكنولوجية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء في مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة؟) حصلت على درجة توفر منخفضة قد يرجع إلى عدة أسباب منها:

1- أن حاضنات الأعمال بصورة عامة والتكنولوجية بصورة خاصة تتسم بالحداثة وهذا ما يؤكده الاطار النظري للدراسة.

2- أن اهتمام الحاضنات الموجودة في توفير **البنية التحتية للنظام من (مبنى, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد) والبرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية الوطنية** ناتج عن إيمان الحاضنات بهذه المتطلبات, ودورها في نجاح المشروع؛ لأنها تمثل بداية المشروع.

3- أن جميع البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية الوطنية جاءت بدرجة منخفضة, وهذا يدل على أهمية كل خدمة بالمستوى نفسة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بإجابة السؤال: ما درجة أهمية إنشاء الحاضنة التكنولوجية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء في مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة؟

وتنقسم نتائج السؤال السابق إلى جزئين على النحو الآتي:

الجزء الأول: النتائج الإجمالية لمجالي السؤال الثاني المتعلق بـــــــ (ما درجة أهمية متطلبات إنشاء الحاضنة التكنولوجية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء في مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة؟):

ولقد استخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية **لمجالي السؤال المتعلق بـــ (ما درجة أهمية متطلبات إنشاء الحاضنة التكنولوجية الوطنية)**، ورتبتها ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، وعرضت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمجالي محور: درجة أهمية إنشاء الحاضنة التكنولوجية الوطنية إجمالاً

م	المجال والبعد		الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدلالة اللفظية
1	البنية التحتية للنظام من (مبنى, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد)			4.43	0.44	%89	مهمة جداً
2	البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية الوطنية						
		أ- الخدمات الإدارية	1	4.22	0.56	%84	مهمة جداً
		ب- الخدمات الفنية	3	4.12	0.57	%82	مهمة
	الأبعاد	ج- الخدمات التمويلية	4	4.08	0.67	%82	مهمة
		د- الخدمات اللوجستية	5	4.02	0.66	%80	مهمة
		ه- الخدمات الاستشارية	2	4.14	0.68	%83	مهمة
	الأداة ككل			4.27	0.49	%86	مهمة جداً

يتضح من الجدول رقم (10) الآتي:

- **حصل المجال الأول: درجة أهمية البنية التحتية للنظام من (مبنى, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد)** على درجة (مهمة جداً)، بمتوسط (4.43), وبنسبة مئوية (89%). **في حين حصل المجال الثاني: درجة**

أهمية البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية الوطنية على درجة (مهمة), بمتوسط (4.11) وبنسبة مئوية (82%)، ولقد تراوح المتوسط الحسابي لكل بعد من أبعاد المجال الثاني (4.22 – 4.02)، وبنسبة (84%- 80%)، وهذا يشير إلى اتفاق أفراد العينة حول أبعاد المجال بدون استثناء وبدرجة مهمة جداً.

- **أن أعلى بُعد في المجال الثاني: درجة أهمية البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية الوطنية حصل عليه البعد الأول** (أ) بدرجة (مهمة جداً) من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ (4.22)، وبنسبة مئوية (84%), وبترتيب الأول بين الأبعاد، وينص على" **الخدمات الإدارية" وهذا يرجع** إلى أن هذه الخدمات تمثل عاملاً من العوامل الأساسية التي يمكن أن يكون المشروع بحاجة لها، وذلك لأن توفر الخدمات الإدارية الخاصة بإدارة المشروع له ُالأثر الكبير على المشروع واستمراريته وفي كل مراحله بدءاً بالانطلاق وحتى نضج المشروع وخروجه من الحاضنة ولهذا جاءت درجة أهميتها بنسبة أعلى خدمة؛ لأنها مرافقة للمشروع حتى بعد خروجه. **وأن أدنى بُعد في المجال الثاني: درجة أهمية البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية الوطنية حصل عليه البعد الرابع (د)** بدرجة (مهمة) من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط الحسابي(4.02)، وبنسبة مئوية (80%), حيث حصل على الترتيب الخامس والأخير بين الأبعاد، وينص على" **الخدمات اللوجستية**", **وهذا قد يرجع** إلى أن المشاريع في بدايتها تحتاج لمثل هذه الخدمات لاستمرارها, ولهذا جاءت درجة أهميتها بنسبة أقل خدمة لأنها من الاحتياجات الأساسية في بداية المشروع داخل الحا ضنة أي أنها خدمة مؤقته فحين يخرج المشروع يستطيع الاعتماد اعتماداً كبيراً على نفسه, ويحصر دور الحاضنة في تقديم جزء بسيط من هذا النوع من الخدمات.
- ولقد حصل البُعد الخامس(ه) **(الخدمات الاستشارية)** على درجة أهمية (مهمة) من وجهة نظر أفراد العينة، وعلى المرتبة الثانية في المجال الثاني ، وبمتوسط (4.14)، وبنسبة مئوية (83%). وحصل البُعد الثاني: (ب) **(الخدمات الفنية)** في المجال الثاني على المرتبة الثالثة، بدرجة (مهمة) من وجهة نظر أفراد العينة, وبمتوسط (4.12)، وبنسبة مئوية (82%). في حين حصل البُعد الثالث: (ج) **(الخدمات التمويلية)** في المجال الثاني على المرتبة الرابعة، بدرجة (مهمة) من وجهة نظر أفراد العينة, وبمتوسط (4.08)، وبنسبة مئوية (82%).

تستنتج الباحثة: أن درجة أهمية إنشاء الحاضنات التكنولوجية الوطنية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء **أهمية البنية التحتية للنظام من (مبنى, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد)** حصلت على درجة مهمة جداً, في حين حصلت **أهمية البرامج والخدمات ممثلة بـ (الخدمات الإدارية، الخدمات الفنية، الخدمات التمويلية، الخدمات اللوجستية، الخدمات الاستشارية)** على درجة مهمة, و حصلت الأداة ككل على درجة مهمة جداً نتيجة لأنها أكثر الخدمات المقدمة لدعم المشاريع, أو لأنها تعد من العوامل الأساسية لنجاح المشروع واستمراريته وتحسين أدائه، وذلك لأن المقر المناسب للمشروع

يوفر على صاحبه دفع التكلفة لقاء الحصول عليه من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى أن الخدمات الإدارية وتقديم الخدمات الفنية واللوجستية والاستشارية الخاصة بإدارة المشروع وتوفير الخدمات التمويلية له ُالأثر الكبير على المشروع، وهذه الخدمات تعد مكلفة للمشاريع خاصة منذ بداية انطلاقها.

الجزء الثاني: النتائج التفصيلية لمجالي وأبعاد السؤال المتعلق بـ (ما درجة أهمية متطلبات إنشاء الحاضنة التكنولوجية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء في مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة؟):

ويمكن عرضها على النحو الآتي:

المجال الأول: درجة أهمية البنية التحتية للنظام من (مبنى, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد):

استخرجت الباحثتان المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية, والنسبة المئوية لهذا المجال، ورتبتها ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، ويمكن توضيح استجابات أفراد عينة الدراسة لهذا المجال في الجدول الآتي:

جدول رقم (**11**)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية, والنسبة المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة للمجال الأول: درجة أهمية البنية التحتية للنظام من (مبنى, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد)

م	البنية التحتية للنظام من (مبنى, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد)	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
1	توفير مبنى مناسب مجهز بالآلات والمواد وخدمات الانترنت والأدوات اللازمة لدى الحاضنة.	2	4.66	0.56	%93	مهمة جداً
2	توفير معدات وأجهزة وتسهيلات ذات عمر استهلاكي ممتاز.	3	4.51	0.59	%90	مهمة جداً
3	وجود مساحات ومرافق متنوعة الأحجام ومطابقة للجودة.	6	4.32	0.70	%86	مهمة جداً
4	وجود مدير كفء وفعال يدير الحاضنة بشكل مميز.	1	4.71	0.52	%94	مهمة جداً
5	المساعدة في تأهيل كادر متخصص لتنفيذ مهام الحاضنة.	3	4.51	0.59	%90	مهمة جداً
6	العمل على إعداد دراسات تحدد نوع الخدمات التي تطلبها المشاريع	7	4.26	0.77	%85	مهمة جداً

	التكنولوجيـــة من لوائح تنظم مجالات الحاضـــــنة ومن ثم عمل خطط تتناسب معها.					
7	العمل على التنســـــيق مع كافة الجهـــات والتي تعمـــل على دعم الحاضنة مالياً وفنياً وتسويقياً.	4	4.44	0.70	%89	مهمة جداً
8	تكون الحا ضنة نفسها نموذجاً حياً لمؤسسة تكنولوجية تواصل مهامها بكفاءة عالية.	8	4.21	0.76	%84	مهمة جداً
9	وجود نظـام مكـافـآت وأثمـاني مناســـب للمشـــاريع التكنولوجية المحتضنة.	7	4.26	0.70	%85	مهمة جداً
10	متابعة المشـــاريع التكنولوجية التي تشـرف عليها الحاضـنة منذ البداية وحتى استقلالها.	5	4.37	0.81	%87	مهمة جداً
متوسط المجال إجمالاً			**4.43**	**0.44**	**%89**	**مهمة جداً**

يتضح من الجدول رقم (11) الآتي:

- حصل هذا المجال على درجة (مهمة جداً)، حيث بلغ (4.43)، ونسبة مئوية (89%) ولقد تراوح المتوسط الحسابي للفقرات ما بين (4.71– 4.21), ونسبة مئوية (94% - 84%) **وهذا يرجع** إلى أن توفرها يمثل عاملاً من العوامل الأساسية التي يمكن أن يكون المشروع بحاجة لها، وذلك لأن المقر المناسب للمشروع يوفر على صاحبه دفع التكلفة لقاء الحصول عليه من جهة أخرى ويخفف من تكاليف بداية المشروع.
- أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (4) حيث بلغت (4.71)، ونسبة مئوية (94%), وبدرجة مهمة جداً، حيث حصلت على الترتيب الأول بين الفقرات، وتنص على " **وجود مدير كفء وفعال يدير الحاضنة بشكل مميز**"، وهذا يؤكد أن نجاح الحاضنة والمشاريع المحتضنة يعتمد على درجة توفر مدير كفء وفعال لإدارة الحاضنة وأن المشاريع المحتضنة تتأثر بإدارة الحاضنة.
- أن أدنى قيمة للمتوسط الحسابي في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (8) حيث بلغت (4.21)، ونسبة مئوية (84%), وبدرجة مهمة جداً، حيث حصلت على الترتيب الثامن والأخير بين الفقرات وتنص على أن "**تكون الحاضنة نفسها نموذجاً حياً لمؤسسة تكنولوجية تواصل مهامها بكفاءة عالية**"، **وهذا**

يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أن الحاضنة أساساً تمثل نموذج للمشاريع المحتضنة فإذا كانت غير ذلك فإن المشاريع المحتضنة لن تجازف بالدخول فيها.

تستنتج الباحثتان: أن درجة أهمية **(البنية التحتية للنظام من (مبنى, ومكونات مادية وأجهزة, وأفراد)** حصل على درجة مهمة جداً نتيجة إدراك أفراد عينة الدراسة بأهميتها وإيماناً منهم بهذه الخدمات ودورها في نجاح المشروع.

المجال الثاني وأبعاده: درجة أهمية البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية الوطنية:

البُعد الأول: درجة أهمية (الخدمات الإدارية):

استخرجت الباحثتان المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية, والنسبة المئوية لهذا البُعد، ورتبتها ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، ويمكن توضيح استجابات أفراد عينة الدراسة لهذا البُعد في الجدول الآتي:

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية, والنسبة المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة للبُعد الأول: (الخدمات الإدارية)

م	الخدمات الإدارية	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
1	المساعدة في إجراءات تسجيل المشاريع التكنولوجية المحتضنة.	4	4.26	0.66	%85	مهمة جداً
2	المساعدة في إعداد السجلات التجارية والصناعية الضرورية مع الجهات الإدارية الرسمية والضمان الاجتماعي والتامين.	10	4.12	0.82	%82	مهمة
3	تقدم الاستشارات للمشاريع التكنولوجية في مجال التنظيم والإدارة.	8	4.18	0.79	%84	مهمة
4	إعداد برامج التقييم والرقابة الملائمة للمشاريع التكنولوجية.	1	4.34	0.84	%87	مهمة جداً
5	المساعدة في توفر برامج لتطوير المشاريع التكنولوجية.	2	4.32	0.78	%86	مهمة جداً

م	الخدمات الإدارية	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
6	المساعدة في إكساب أصحاب المشاريع التكنولوجية الأساليب الإدارية الحديثة وآلية.	7	4.22	0.67	%84	مهمة جداً
7	المساعدة في إعداد التقارير الخاصة بالمشاريع التكنولوجية.	11	4.00	0.83	%80	مهمة
8	المساعدة في تخفيض التكاليف التأسيسية للمشاريع التكنولوجية من خلال تقديم خدمات فنية واستشارية.	5	4.25	0.80	%85	مهمة جداً
9	المساعدة في توفير العمالة اللازمة من خلال قواعد البيانات المحدثة والمسجلة للمؤهلين في المجالات المطلوبة.	6	4.24	0.81	%85	مهمة جداً
10	الإسهام في تأسيس الإجراءات المالية والمحاسبية الخاصة بالمشاريع التكنولوجية وحل المشاكل الناتجة عن عدم الإلمام بالقواعد والإجراءات المحاسبية.	3	4.28	0.69	%86	مهمة جداً
11	المساعدة في توفير معلومات حول الحصول على مدخلات الإنتاج وإحصاءات تتعلق بالمؤسسات المنافسة.	9	4.16	0.80	%83	مهمة
	متوسط البعد إجمالاً		**4.22**	**0.56**	**%84**	**مهمة جداً**

يتضح من الجدول رقم (12) الآتي:

- حصل هذا البُعد على درجة (مهمة جداً)، حيث بلغ (4.22)، ونسبة مئوية (84%) ولقد تراوح المتوسط الحسابي للفقرات ما بين (4.34– 4.00)، ونسبة مئوية (87% - 80%)، حيث حصل عل الترتيب الأول؛ **وهذا يرجع** إلى أن هذه الخدمات تمثل عاملاً من العوامل الأساسية التي يمكن أن يكون المشروع بحاجة لها، وذلك لأن توفر الخدمات الإدارية الخاصة بإدارة المشروع له الأثر الكبير على المشروع واستمراريته وفي كل مراحله بدءاً بالانطلاق وحتى نضج المشروع وخروجه من الحاضنة ولهذا جاءت درجة أهميتها بنسبة أعلى خدمة؛ لأنها مرافقة للمشروع حتى بعد خروجه.

- أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي في هذا البُعد حصلت عليها الفقرة رقم (4) حيث بلغت (4.34)، وبنسبة مئوية (87%)، وبدرجة مهمة جداً، وحصلت على الترتيب الأول بين الفقرات، وتنص على " **إعداد برامج التقييم والرقابة الملائمة للمشاريع التكنولوجية"، وهذا قد يعود** إلى إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية برامج التقييم والرقابة في استمرار المشاريع بمعالجة الانحرافات أول بأول.
- أن أدنى قيمة للمتوسط الحسابي في هذا البُعد حصلت عليه الفقرة (7) حيث بلغت (4.00)، ونسبة مئوية (80%)، وبدرجة مهمة، وبترتيب الحادية عشر والأخيرة بين الفقرات، وتنص على "**المساعدة في إعداد التقارير الخاصة بالمشاريع التكنولوجية"، وهذا قد يعود** إلى إدراك أفراد عينة الدراسة اختلاف كتابة التقارير من مشروع إلى أخر، وأن التقرير أساساً يمثل خصوصية للمشاريع المحتضنة قد تتحفظ عليه، وأن أي مساعدة في إعداد التقارير لن يكن بصورة كاملة.

تستنتج الباحثتان: أن درجة أهمية (**الخدمات الإدارية**) حصل على درجة مهمة جداً نتيجة إدراك أفراد عينة الدراسة أهمية الخدمات الإدارية لما لها من آثار ايجابية على تحسين أداء أصحاب المشروع وموظفيه، وايماناً منهم بما يلعبه هذا النوع من الخدمات في نجاح المشروع من خلال تقديم العون والدعم الإداري أثناء أو بعد التخرج من الحاضنة.

البُعد الثاني: درجة أهمية (الخدمات الفنية):

استخرجت الباحثتان المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسبة المئوية لهذا البُعد، ورتبتها ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، ويمكن توضيح استجابات أفراد عينة الدراسة لهذا البُعد في الجدول الآتي:

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسبة المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة للبُعد الثاني: درجة أهمية (الخدمات الفنية)

م	الخدمات الفنية	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
1	توفير المقر المناسب أو اقتراحه لإقامة المشاريع التكنولوجية.	6	4.09	0.75	%82	مهمة
2	دعوة أصحاب المشاريع التكنولوجية للاشتراك في المعارض المتخصصة للتعريف بالحاضنة ومشروعاتهم.	1	4.26	0.78	%85	مهمة جداً
3	توفير خدمات الصيانة التي تحتاجها المشاريع التكنولوجية.	4	4.16	0.82	%83	مهمة

4	المساعدة في توفير التسهيلات المكتبية لكافة المشاريع التكنولوجية بما في ذلك الحصول على الآلات والتجهيزات (رأس مال) للمشاريع المحتضنة.	2	4.22	0.71	%84	مهمة جداً
5	توفير قاعات للاجتماعات والمؤتمرات الخاصة بالمشاريع التكنولوجية.	8	3.91	0.89	%78	مهمة
6	توفير مكتبة معلوماتية مرجعية للاستفادة منها.	5	4.12	0.87	%82	مهمة
7	توفير الاحتياجات المادية والتكنولوجية للمشاريع.	3	4.19	0.74	%84	مهمة
8	توفير مكان لتخزين البضائع ومختبرات حاسب آلي للمشاريع التكنولوجية.	7	3.94	0.93	%79	مهمة
9	متابعة المشاريع التكنولوجية بعد انتهاء فترة الاحتضان.	4	4.16	0.84	%83	مهمة
10	المساعدة في تجهيز مكان عمل لشركاتهم الناشئة حتى تتمكن هذه الشركات من الاستمرار في العمل وتصبح قادرة على تحقيق إيرادات مالية مناسبة.	4	4.16	0.78	%83	مهمة
متوسط البعد إجمالاً			**4.12**	**0.57**	**%82**	**مهمة**

يتضح من الجدول رقم (13) الآتي:

- حصل هذا البُعد على درجة (مهمة)، حيث بلغ (4.12)، ونسبة مئوية (82%) ولقد تراوح المتوسط الحسابي للفقرات ما بين (4.26– 3.91)، ونسبة مئوية (85% - 78%)، حيث حصل على الترتيب الثالث، **وهذا قد يرجع** إلى أن توفرها يمثل عاملاً من العوامل الأساسية التي يمكن أن يكون المشروع بحاجة لها، وذلك لأن أهمية الخدمات الفنية الخاصة بإدارة المشروع له ُالأثر الكبير على المشروع، واستمراريته فهذه الخدمات تعد غير مكلفة للحاضنة والمشروع المحتضن وضمن طاقة الحاضنة المادية والبشرية.
- أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي في هذا البُعد حصلت عليه الفقرة (2) حيث بلغت (4.26)، ونسبة مئوية (85%)، وبدرجة مهمة جداً، حيث حصلت على الترتيب الأول بين الفقرات، وتنص على " **دعوة**

أصحاب المشاريع التكنولوجية للاشتراك في المعارض المتخصصة للتعريف بالحاضنة ومشروعاتهم", **وهذا قد يعود** إلى إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية المشاركة في المعارض بوصفه نوعاً من التسويق الذي سيوفر مصادر تمويلية جديدة, وهذا سيساعد على استمرارية المشاريع.

- أن أدنى قيمة للمتوسط الحسابي في هذا البُعد حصلت عليه الفقرة (5) حيث بلغت (3.91)، ونسبة مئوية (78%), وبدرجة مهمة، حيث حصلت على الترتيب الثامن والأخير بين الفقرات وتنص على " **توفير قاعات للاجتماعات والمؤتمرات الخاصة بالمشاريع التكنولوجية"، وهذا قد** يعود إلى إدراك أفراد عينة الدراسة إلى أن توفير مثل هذه القاعات تحتاجه المشاريع المحتضنة بعد نجاحها أكثر من المشاريع في بدايتها لأنها مكلفة.

تستنتج الباحثتان: أن درجة أهمية **(الخدمات الفنية)** حصل على درجة مهمة نتيجة إدراك أفراد عينة الدراسة أهمية الخدمات الفنية لما لها من آثار ايجابية على تحسين أداء أصحاب المشروع وموظفيه، وايماناً منهم بما يلعبهُ هذا النوع من الخدمات في نجاح المشروع من خلال تقديم العون والدعم الفني أثناء أو بعد التخرج من الحاضنة.

البُعد الثالث: درجة أهمية (الخدمات التمويلية):

استخرجت الباحثتان المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية, والنسبة المئوية لهذا البُعد، ورتبتها ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، ويمكن توضيح استجابات أفراد عينة الدراسة لهذا البُعد في الجدول الآتي:

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية, والنسبة المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة للبُعد الثالث: درجة أهمية (الخدمات التمويلية)

م	الخدمات التمويلية	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
1	التنسيق والربط بين المشاريع التكنولوجية والمؤسسات التمويلية المختلفة.	1	4.26	0.75	%85	مهمة جداً
2	المساعدة في الحصول على التكلفة الاستثمارية للمشاريع التكنولوجية.	2	4.22	0.75	%84	مهمة جداً
3	الإسهام في تمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة نمو المشاريع التكنولوجية.	5	4.09	0.86	%82	مهمة

4	المساعدة في وضع تفاصيل موازنة المشاريع التكنولوجية.	7	4.01	0.94	%80	مهمة
5	تقديم مساعدات مالية مباشرة للمشاريع التكنولوجية المحتضنة.	7	4.01	0.84	%80	مهمة
م	الخدمات التمويلية	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
6	المساعدة في تخفيض التكاليف العامة للمشاريع التكنولوجية.	6	4.04	0.82	%81	مهمة
7	التعريف بمصادر التمويل الملائمة للمشاريع التكنولوجية.	4	4.15	0.80	%83	مهمة
8	المساعدة في التمويل لتغطية الاحتياجات الأساسية والتي تشمل: (أجهزة, ومعدات, تدريب تقني متخصص, تكاليف جمع معلومات, تطوير برمجيات, دعاية وتسويق ومطبوعات).	3	4.18	0.85	%84	مهمة
9	الضغط على البنوك باتجاه منح تسهيلات مالية ورفع سقف الائتمان.	9	3.96	0.95	%79	مهمة
10	المساعدة للحصول على قروض مصرفية أسعار فائدة منخفضة والضمانات المطلوبة.	8	4.00	0.88	%80	مهمة
11	المساعدة للحصول على الآلات والتجهيزات الرأسمالية وتقديم فرص البيع التأجيري للآلات والمعدات.	9	3.96	1.01	%79	مهمة
	متوسط البعد إجمالاً		**4.08**	**0.67**	**%82**	مهمة

يتضح من الجدول رقم (14) الآتي:

- حصل هذا البُعد على درجة (مهمة)، حيث بلغ (4.08)، ونسبة مئوية (82%) ولقد تراوح المتوسط الحسابي للفقرات ما بين (4.26– 3.96)، ونسبة مئوية (85% - 79%)، حيث حصل على الترتيب الرابع؛ وهذا قد يرجع إلى أن توفرها يمثل عاملاً من العوامل الأساسية وعصب المشروع التي يمكن أن يكون المشروع بحاجة لها، وذلك لأن أهمية الخدمات التمويلية الخاصة بإدارة المشروع له ُالأثر الكبير على المشروع، واستمراريته فهذه الخدمات تعد العصب الأساسي للمشروع المحتضن.

- أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي في هذا البُعد حصلت عليه الفقرة (1) حيث بلغت (4.26)، ونسبة مئوية (85%)، وبدرجة مهمة جداً، حيث حصلت على الترتيب الأول بين الفقرات، وتنص على " **التنسيق والربط بين المشاريع التكنولوجية والمؤسسات التمويلية المختلفة**"، **وهذا قد يعود** إلى إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية التنسيق والربط لما سيوفره من مصادر تمويلية جديدة وهذا سيساعد على استمرارية المشاريع وتعزيز العلاقات بينها.
- أن أدنى قيمة للمتوسط الحسابي في هذا البُعد حصلت عليه الفقرتان (9, 11) حيث بلغتا (3.96)، وبنسبة مئوية (79%)، وبدرجة مهمة، وحصلت على الترتيب التاسع والأخير بين الفقرات وتنص على " **الضغط على البنوك باتجاه منح تسهيلات مالية ورفع سقف الائتمان**"، **و" المساعدة للحصول على الآلات والتجهيزات الرأسمالية وتقديم فرص البيع التأجيري للآلات والمعدات**"، **وهذا قد يعود** إلى إدراك أفراد عينة الدراسة أن توفير مثل هاتين الخدمتين تحتاجه المشاريع المحتضنة بعد نجاحها أكثر من المشاريع في بدايتها لأنها مكلفة.

تستنتج الباحثتان: أن درجة أهمية **(الخدمات التمويلية)** حصل على درجة مهمة نتيجة إدراك أفراد عينة الدراسة أهمية الخدمات التمويلية لما لها من آثار ايجابية على تحسين أداء أصحاب المشروع وموظفيه، وإيمانا منهم بما يلعبه هذا النوع من الخدمات في نجاح المشروع من خلال تقديم العون والدعم المالي أثناء أو بعد التخرج من الحاضنة.

البُعد الرابع: درجة أهمية (الخدمات اللوجستية):

استخرجت الباحثتان المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسبة المئوية لهذا البُعد، ورتبتها ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، ويمكن توضيح استجابات أفراد عينة الدراسة على هذا البُعد في الجدول الآتي:

جدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسبة المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة للبُعد الرابع: درجة أهمية (الخدمات اللوجستية)

م	الخدمات اللوجستية	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
1	توفير أعمال التصـــوير والطباعة للمعاملات الخاصة بالمشاريع التكنولوجية.	5	4.00	0.77	%80	مهمة
2	توفير خدمات الاســـتقبال والاســـتفســـار للمشاريع التكنولوجية.	2	4.15	0.83	%83	مهمة

3	توفير خدمات الانترنت للمشاريع التكنولوجية المحتضنة بما في ذلك ربطة مع شبكات المعلومات الدولية.	1	4.31	0.80	%86	مهمة جداً
4	توفير أعمال الترجمة للمعاملات الدولية الخاصة بالمشاريع التكنولوجية.	3	4.04	0.84	%81	مهمة
5	توفير معلومات عن المنافسين في السوق.	4	4.01	0.91	%80	مهمة
6	توفير الدليل/ الكتيب/ الاعلانات الخاصة بالمشاريع التكنولوجية.	8	3.88	0.86	%78	مهمة
7	توفير خدمات السكرتاريا وترتيب العمل.	8	3.88	0.94	%78	مهمة
8	المساعدة في عقد الاجتماعات وإدارتها بصورة صحيحة.	7	3.93	0.83	%79	مهمة
9	توفير خدمات الحاسوب ومعالجة النصوص وأعمال التوثيق والمحفوظات والمراسلات.	6	3.94	0.88	%79	مهمة
متوسط البعد إجمالاً			**4.02**	**0.66**	**%80**	**مهمة**

يتضح من الجدول رقم (15) الآتي:

- حصل هذا البُعد على درجة (مهمة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.02)، ونسبة مئوية (80%) ولقد تراوح المتوسط الحسابي للفقرات ما بين (4.31– 3.88), ونسبة مئوية (86% - 78%)، حيث حصل على الترتيب الخامس والأخير، **وهذا قد يرجع** إلى أن المشاريع في بدايتها تحتاج لمثل هذه الخدمات لاستمرارها ولهذا جاءت درجة أهميتها بنسبة أقل خدمة؛ لأنها من الاحتياجات الأساسية في بداية المشروع داخل الحاضنة أي أنها خدمة مؤقته فحين يخرج المشروع يستطيع الاعتماد اعتماداً كبيراً على نفسه, ويحصر دور الحاضنة في تقديم جزء بسيط من هذا النوع من الخدمات.
- أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي في هذا البُعد حصلت عليه الفقرة (3) حيث بلغت (4.31)، ونسبة مئوية (86%), وبدرجة مهمة جداً، حيث حصلت على الترتيب الأول بين الفقرات، وتنص على " **توفير خدمات الإنترنت للمشاريع التكنولوجية المحتضنة بما في ذلك ربطة مع شبكات المعلومات الدولية**", **وهذا قد يعود** إلى إدراك أفراد عينة الدراسة أهمية خدمات الإنترنت خصوصاً للمشاريع التكنولوجية بحكم إن التكنولوجيا تتغير بسرعة وخدمات الإنترنت تساعد على الاطلاع على كل جديد.
- أن أدنى قيمة للمتوسط الحسابي في هذا البُعد حصلت عليها الفقرتان (6 , 7) حيث بلغتا (3.88)، وبنسبة مئوية (78%), وبدرجة مهمة، وحصلت على الترتيب الثامن والأخير بين الفقرات وتنص على " **توفير الدليل (الكتيب) الاعلانات الخاصة بالمشاريع التكنولوجية**"، و" **توفير خدمات السكرتاريا**

وترتيب العمل", **وهذا قد يعود** إلى إدراك أفراد عينة الدراسة إلى أن توفير مثل هاتين الخدمتين تحتاجه المشاريع المحتضنة بعد نجاحها أكثر من المشاريع في بدايتها لأنها مكلفة.

تستنتج الباحثتان: أن درجة أهمية **(الخدمات اللوجستية)** حصل على درجة مهمة نتيجة إدراك أفراد عينة الدراسة أهمية الخدمات اللوجستية لما لها من آثار ايجابية على تحسين أداء أصحاب المشروع وموظفيه، وايماناً منهم بما يلعبه هذا النوع من الخدمات في نجاح المشروع من خلال تقديم العون والدعم اللوجستي أثناء أو بعد التخرج من الحاضنة.

البُعد الخامس: درجة أهمية (الخدمات الاستشارية):

استخرجت الباحثتان المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية, والنسبة المئوية لهذا البُعد، ورتبتها ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، ويمكن توضيح استجابات أفراد عينة الدراسة لهذا البُعد في الجدول الآتي:

جدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية, والنسبة المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة للبُعد الخامس: درجة أهمية (الخدمات الاستشارية)

م	الخدمات الاستشارية	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
1	تقديم استشارات خاصة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للمشاريع التكنولوجية أو تسويقية لرفع الكفاءة التسويقية لمنتجات وخدمات.	1	4.32	0.82	%86	مهمة جداً
2	تقديم استشارات بخصوص براءة الاختراع.	3	4.26	0.75	%85	مهمة جداً
3	تقديم استشارات قانونية , ومالية, ومحاسبية, وتقنية وبخصوص آلية أنشاء المشاريع التكنولوجية.	4	4.21	0.80	%84	مهمة جداً
4	تقديم استشارات خاصة بالأعمال المحاسبية الخاصة بالمشاريع التكنولوجية.	4	4.15	0.78	%83	مهمة

م	الخدمات الاستشارية	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
5	تقديم استشارات خاصة بجودة وآلية التسعير للمنتجات والخدمات الخاصة بالمشرع التكنولوجي.	7	4.07	0.89	%81	مهمة
6	تقديم الدعم الاستشاري لأي من المشاكل التي يواجهها الرياديون من خلال تزويدهم بخبراء لحل مشاكلهم الفنية والتقنية بسرعة كبيرة وبجودة عالية.	2	4.29	0.81	%86	مهمة جداً
7	تقديم استشارات تتعلق بالتوظيف واختيار الموارد البشرية المناسبة للمشروع التكنولوجي.	6	4.13	0.90	%83	مهمة
8	تقديم استشارات حول آلية التسعير والتعبئة والتغليف واختيار قنوات التسويق للمنتجات الالكترونية.	9	3.97	0.90	%79	مهمة
9	تقديم استشارات تتعلق بآلية وصول المنتج إلى أكبر درجة من الجودة لرفع الكفاءة التسويقية.	6	4.13	0.84	%83	مهمة
10	تقديم استشارات حول آلية الرقابة على العمال والعمل وتقييم المستمر.	10	3.94	0.91	%79	مهمة
11	تقديم استشارات بخصوص الأعمال التجارية الالكترونية.	6	4.13	0.86	%83	مهمة
12	تقديم استشارات خاصة في كيفية الحصول على المساعدات المالية.	8	4.04	0.98	%81	مهمة
	متوسط البعد إجمالاً		**4.14**	**0.68**	**%83**	**مهمة**

يتضح من الجدول رقم (16) الآتي:

- حصل هذا البُعد على درجة (مهمة)، حيث بلغ (4.14)، ونسبة مئوية (83%) ولقد تراوح المتوسط الحسابي للفقرات ما بين (4.32– 3.94), ونسبة مئوية (86% - 79%)، وحصل على الترتيب الثاني، **وهذا قد يرجع** إلى أن المشاريع في بدايتها تحتاج لمثل هذه الخدمات لاستمرارها, ولهذا جاءت درجة

أهميتها في المرتبة الثانية بين الخدمات لأنها من الاحتياجات الأساسية أثناء بداية الاحتضان وبعد الانتهاء من الاحتضان.

- أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي في هذا البُعد حصلت عليه الفقرة (1) حيث بلغت (4.32)، ونسبة مئوية (86%)، وبدرجة مهمة جداً، حيث حصلت على الترتيب الأول بين الفقرات، وتنص على " **تقديم استشارات خاصة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للمشاريع التكنولوجية أو تسويقية لرفع الكفاءة التسويقية لمنتجات وخدمات** "، **وهذا قد يعود** إلى إدراك أفراد عينة الدراسة أهمية برامج دراسة الجدوى في استمرار المشاريع وتجاوز نقاط الضعف والمخاطر التي قد تواجهه واستثمار الفرص ونقاط القوة.
- أن أدنى قيمة للمتوسط الحسابي في هذا البُعد حصلت عليها الفقرة (10) حيث بلغت (3.94)، ونسبة مئوية (79%)، وبدرجة مهمة، وحصلت على الترتيب العاشر والأخير بين الفقرات وتنص على " **تقديم استشارات حول آلية الرقابة على العمال والعمل وتقييم المستمر**"، **وهذا قد يعود** إلى إدراك أفراد عينة الدراسة إلى أن تقديم مثل هذه الاستشارات تحتاجه المشاريع المحتضنة بعد نجاحها أكثر من المشاريع في بدايتها وذلك بسبب تكون الخبرة الخاصة بهذا النوع من الخدمات كما أن تقديم الاستشارات في هذا الجانب مكلفة.

تستنتج الباحثتان: أن درجة أهمية **(الخدمات الاستشارية)** حصلت درجة مهمة نتيجة إدراك أفراد عينة الدراسة أهمية الخدمات الاستشارية لما لها من آثار ايجابية على تحسين أداء أصحاب المشروع وموظفيه، وإيماناً منهم بما يلعبه هذا النوع من الخدمات في نجاح المشروع من خلال تقديم العون والدعم الاستشاري أثناء أو بعد التخرج من الحاضنة.

تستنتج الباحثتان: أن النتائج المتعلقة بإجابة السؤال (ما درجة أهمية متطلبات إنشاء الحاضنة التكنولوجية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء في مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة؟) حصلت على درجة أهمية مهمة جداً قد يرجع إلى عدة أسباب منها:

1- أن درجة أهمية إنشاء الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر المختصين والخبراء وهي **أهمية البنية التحتية للنظام من (مبنى، ومكونات مادية وأجهزة، وأفراد)** حصلت على درجة مهمة جداً، في حين حصلت **أهمية البرامج والخدمات ممثلة بـ (الخدمات الإدارية، الخدمات الفنية، الخدمات التمويلية، الخدمات اللوجستية، الخدمات الاستشارية)** على درجة مهمة، وحصلت الأداة ككل على درجة مهمة جداً نتيجة أن أكثر الخدمات المقدمة لدعم المشاريع ذات أهمية عالية.

2- أن جميع البرامج والخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحاضنة التكنولوجية جاءت بمستوى مهمة وهذا يدل على أهمية كل خدمة مع اختلاف المستويات.

3- تعد الخدمات المقدمة لدعم المشاريع من وجهة نظر المختصين والخبراء سواء أكان **أهمية البنية التحتية للنظام من (مبنى، ومكونات مادية وأجهزة، وأفراد) أم أهمية البرامج والخدمات ممثلة بـ**

(الخدمات الإدارية، الخدمات الفنية، الخدمات التمويلية، الخدمات اللوجستية، الخدمات الاستشارية) من العوامل الأساسية لنجاح المشروع واستمراريته وتحسين أداءه، وذلك لأن المقر المناسب للمشروع يوفر على صاحبه دفع التكلفة لقاء الحصول عليه من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى أن الخدمات الإدارية وتقديم الخدمات الفنية واللوجستية والاستشارية الخاصة بإدارة المشروع وتوفير الخدمات التمويلية لها أثر كبير على المشروع، وهذه الخدمات تعد مكلفة للمشاريع خاصة منذ بداية انطلاقها.

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:

هدفت الدراسة بصفة رئيسية إلى التعرف على متطلبات تطبيق الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، واستطلاع آراء عينة من المختصين والخبراء في مجال الحاضنات والجهات ذات العلاقة حول درجة توفر متطلبات إنشاء الحاضنات التكنولوجية بالجمهورية اليمنية وأهميتها، مما أمكن من تقديم بعض الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات على النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة تستنتج الباحثتان الآتي:

1- أن الحاضنات التكنولوجية هي إحدى الوسائل الجديدة لخلق المشاريع وفرص العمل التي تسهم في تنمية القدرات التكنولوجية للمؤسسات الصناعية والخدمية في اليمن.

2- تلعب الحاضنات التكنولوجية دوراً بالغ الأهمية في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية, وهي تمثل النواة لترجمة الإنجاز العلمي والإبداع البشري إلى مشروعات عمل جادة ومنتجة, وهي أيضاً تمثل آلية لها أهميتها في خلق المزيد من فرص العمل.

3- من خلال حاضنات الأعمال التكنولوجية والعلمية يمكن تجاوز مشكلة الاقتصار على استهلاك التكنولوجيا دون إنتاجها أو تطويرها أو المشاركة الفاعلة في صنعها، خاصة إذا ما توفر للحاضنات معطيات للإنجاز التقني، وليس هذا فحسب بل إن نجاح الحاضنات وتفعيل دورها المهم مرهون بمنظومة القدرات والموارد البشرية والتقنية .

4- يتطلب ضمان نجاح حاضنات الأعمال التكنولوجية في اليمن تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق، ولابد أن تعطى الأولوية للمشاريع التي تتضمن أفكاراً مبتكرة, وهذه الأفكار قد تكون تعديلات طفيفة وأهداف محددة مثل زيادة المدخلات المحلية أو القيمة المضافة المحلية أو تخفيض التكلفة أو لإعطاء تجاوب أفضل مع حاجات المستهلك المحلي أو تحسين المزايا التنافسية في أسواق التصدير.

5- تعد الحاضنات التكنولوجية آلية جديدة وفعالة للارتقاء بالمشروعات التكنولوجية من خلال تقديمها منظومة متكاملة من حيث الخدمات والمقومات والتمويل ولاسيما في المراحل الأولى من مرحلة الأنشاء.

6- أن إنشاء حاضنة تكنولوجية بالجمهورية اليمنية يحتاج إلى غطاء قانوني يدعمها ويشجعها لتحقيق قيم مضافة للاقتصاد الوطني.

7- غياب وجود حاضنة تكنولوجية في اليمن ولكن هناك مبادرة باتجاه بناءها إذ أن اليمن يمتلك مقومات نجاح بناء الحاضنة, ومن موارد مالية وبشرية وجامعات ومراكز بحوث وغيرها.

8- تعمل الحاضنة التكنولوجي على إدخال المعرفة كأحد عوامل الإنتاج من خلال اكتساب التكنولوجيا الحديثة ونقلها, وأنها تساعد في إيجاد علاقة بين الوحدات الإنتاجية المحتضنة تؤدي إلى تحسين كفاءتها من خلال التعلم المتبادل .

ثانياً: التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة توصي الباحثتان بالآتي:

- التوصيات الموجهة إلى الجهات الحكومية:

1- تعبئة الجهود والموارد لمدها بجميع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لأنشاء الحاضنة التكنولوجية حتى تستطيع أن تقدم الدعم للمشاريع المحتضنة، وكذلك تفعيل الدور الرقابي على آلية عمل الحاضنات.

2- إجراء مسح شامل ودقيق لقطاع التكنولوجيا والحاضنات مع تكوين ملفات معلومات عن منتجاتها وحصصها السوقية وإمكاناتها.

3- صياغة مجموعة من التشريعات والقوانين والإجراءات والتعليمات التي تهتم بتوفير بيئة قانونية مؤاتيه لإنشاء حاضنة تكنولوجية ولنشاط الاستثمار وتحفيزه من حيث التراخيص والتسهيلات الضريبية وتسهيلات البنى الارتكازية .

4- تكثيف مجهودات الوزارات ذات العلاقة باتجاه أنشاء الحاضنة التكنولوجية ، من حيث:

أ- إحداث تغيير جذري في النظر إلى الحاضنات وقطاع التكنولوجيا.

ب- تحسين بنية الاتصالات والمواصلات.

ج- مراجعة وتحسين السياسات والتشريعات الخاصة بالحاضنات والمشاريع المحتضنة والتكنولوجيا.

د- تحسين أسس التنمية التكنولوجية للقطاعات المختلفة..

5- تحسين قدرات القائمين على الحاضنات التكنولوجية من حيث المتطلبات الفنية والإدارية وحتى النفسية في إطار (تشجيع روح الريادة، وتعلّم المقاومة والاستمرارية، وتوفير الضمانات الائتمانية).

6- تنظيم الورش والندوات حول إنشاء الحاضنة التكنولوجية لتعريف أصحاب المشاريع على اختلاف أنشطتهم بهذه الحاضنات.

7- لغرض الوصول إلى بناء مجتمعات معرفية قادرة على تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية في تبني الفكر والإبداع العربي يجب استغلال العقل اليمني وعده رأس المال وتوظيف البحث العلمي في إحداث التغيرات التي تخدم المجتمع والوصول إلى تطبيقات عربية تقنية متطورة.

8- دعوة وزارة الصناعة والتجارة في اليمن لتفعيل قطاع الأعمال والحاضنات، والقيام بالإشراف على منظومة المشاريع المحتضنة التي ستخرج من الحاضنة التكنولوجية.

- توصيات موجهة إلى مشاريع القطاع الخاص:

1- التحوّل من استيراد التكنولوجيا إلى التوطين.

2- إيجاد آليات للتنسيق بين الحاضنة التكنولوجية وأصحاب المشاريع المحتضنة لاكتساب الخبرات وتبادلها مع إقامة علاقات تكاملية (الارتباطات الأمامية والخلفية) ولعل مكاتب التنسيق والمراكز المتخصصة خير مثال على ذلك، ولا يجب التغافل عن المشروعات ذات المواقع النائية أو البعيدة عن المواقع الحضرية.

3- اسناد البرامج التدريبية والاستشارية والفنية والإدارية واللوجستية في مجال التكنولوجيا إلى الحاضنة والاستفادة من خدماتها.

4- تشجيع القطاع الخاص من مؤسسات ورجال الأعمال على إقامة حاضنات تكنولوجية في عدة مناطق.

- توصيات موجهة إلى منظمات المجتمع المدني اليمني:

1- التعاون مع الحاضنة التكنولوجية بغية الترويج عن أنشطتها وخدماتها.

2- من أجل تعزيز مناخ الحاضنة التكنولوجية المقترحة يتوجب تشجيع رأس مال المخاطر بواسطة مستثمرين غير تقليديين.

- توصيات عامة:

1- القيام بدراسة مدى إمكانية وجدوى إطلاق الحاضنة قبل إنشائها بحيث يجب أن تتطابق طبيعة الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لليمن ويجب وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية وإعطاء الأولوية للمؤسسات القادمة على النحو الذي يحقق فرصاً أكبر للعمل .

2- الاستفادة من التجارب الناجحة للحاضنات التكنولوجية والمطبقة في الاقتصاديات المشابهة .

3- التأكيد على أقامه الحاضنة التكنولوجية الوطنية بالقرب من الجامعات ومراكز البحوث لتحقيق هدف مزدوج يتجلى في استخدام الوحدات الإنتاجية المحتضنة بوصفها تجارب لتحويل نتائج البحوث

التكنولوجية إلى منتجات وخدمات تجارية من ناحية، وتهيئة البيئة لتدريب أصحاب المشاريع التكنولوجية الناشئة من ناحية أخرى .

4- إنشاء بنك خاص بتمويل الحاضنة التكنولوجية الوطنية يقضي على أكبر مشكلة تعاني منها وهي التمويل للحاضنة والمشاريع المحتضنة فيها.

5- على الحاضنات تحديد أهدافها وغاياتها بوضوح وبساطة لضمان الانسجام والتناغم بين رغبة المشاريع المحتضنة، وتحقيق الأهداف المرسومة للحاضنة، ويقع ذلك على عاتق المجلس الاستشاري الموجود في الحاضنة الذي يمزج بين أصحاب الشأن من القطاعين العام والخاص، كما أن تحديد معايير القبول في الحاضنة يجب أن تحدث على أساس نوع المنتج وإمكانية تسويقه فضلاً عن تحديد مدة الاحتضان لتخريج المشروعات من الحاضنة بما يتلائم مع خصوصية الظروف المحيطة بها ومواكبة للعصر.

6- ضرورة أن تقوم الحاضنة المقترحة بإنشاء مكتبة الإلكترونية وكذلك مكتبة ورقية، تحتوي على مجموعة من المراجع والدراسات والأبحاث الحديثة والمتخصصة، بحيث تحدث بصورة دورية لمتابعة التطورات الحديثة في العالم.

7- معالجة مشكلة تمويل الحاضنات برصد المبالغ اللازمة لإقامتها واستمرار عملها، وأن يحدث ذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية والجهات ذات العلاقة بالحاضنات التكنولوجية دفع الأطراف التي تتبنى إقامتها.

8- حاضنات الأعمال تعد كأي مشروع آخر، يجب أن تعمل على إعادة تقييم أعمالها بصفة دورية ومعرفة وجه الإخفاق ومحاولة تفاديه، وذلك من أجل أن تقوم بتحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله

9- ضرورة الغرس في أذهان أصحاب المشاريع الصغيرة المحتضنة – اثناء فترة الاحتضان - أهمية التكامل والدخول في شراكات فيما بينها، لأن في ذلك ضمان لتكامل الخبرات والمال والجهد ومن ثم ضمان نجاح المشاريع.

ثالثاً: المقترحات:

تقترح الباحثة إعداد الدراسات لإكمال الجهد البحثي المتواضع الذي انجزته من خلال إجراء الدراسات الآتية:

1- مدى ملائمة وجودة الخدمات المقدمة من قبل حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في تأهيل وتشجيع انطلاق الأفكار الإبداعية في اليمن.

2- مدى إمكانيات حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في دعم المشاريع الإبداعية الناجحة.

3- تبني استراتيجية وطنية لدعم وتشجيع قطاع التكنولوجيا.

4- دراسة مقارنة بين المشاريع المحتضنة وغير المحتضنة في اليمن.

قائمة المراجـع

1 - عماد الدين، شرعة، (2012)، دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لاقتصاد المعرفة، **الملتقى الدولي حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد خلال** الفترة 18-19 ابريل، الجزائر.

2 - عبد الحميد، منال السيد، (2018)، حاضنات الأعمال ودورها في تدعيم ريادية الأعمال للشباب في الوطن العربي، مصر نموذجاً، المركز العربي للبحوث والدراسات، تم الاطلاع بتاريخ 9/30/ 2020 الساعة 9:45 صباحاً، متاح في:https://tinyurl.com/yxvp2365

3 - علي، ندى، (2017)، الحاضنات التكنولوجية، شبكة النبأ المعلوماتية، تم الاطلاع بتاريخ 9/30/ 2020 الساعة 9:45 صباحاً، متاح في:https://tinyurl.com/y23hodfu

4 - العزيزي، محمود عبده حسن.(2014). تطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة،** كلية التربية، جامعة صنعاء: اليمن.

5 - شلبي، نبيل محمد. (2002). نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية. **ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، المنعقد خلال الفترة 8-9 أكتوبر**، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: السعودية.

6 - البعداني، علوي على على.(2014). تطوير حاضنات أعمال إلكترونية لمشاريع تكنولوجية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الزعيم الأزهري، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان.

7 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا).(2018). **تقرير ورشة العمل الإقليمية حوكمة مجمعات العلوم والحاضنات التكنولوجية الخرطوم، جمهورية السودان 24 – 22 تشرين الأول/أكتوبر،** المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة.

8 - صالح، طبيب.(2013). سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية: دراسة حالة حاضنة ورقلة، غرداية، الاغواط، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر.

9 - وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2007). **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010**، اليمن.

10 - السيد، هبه، (2018)، كل ما تريد معرفته عن برنامج الحاضنات التكنولوجية بمركز الإبداع، تم الاطلاع بتاريخ 30/ 9/ 2020 الساعة 11:00 صباحاً، متاح في: https://tinyurl.com/y2hv8zn5

11 - المدهون، محمد إبراهيم؛ والنخالة، منى رضوان.(2017). واقع الحاضنات التكنولوجية ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة في قطاع غزة: دراسة مقارنة بين الحاضنة التكنولوجية في الجامعة

الإسلامية والكلية الجامعية، **مجلة الاقتصادية والمال،** العدد (3) المجلد (25) إبريل، ص ص21-51، فلسطين.

12 - الحسن، عبد الرحمن محمد، (2011)، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم للملتقى **استراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** جامعة المسيلة 15 – 16 / نوفمبر، الجزائر.

13 - الشكري, عودة محمد.(2012). التجربة الفلسطينية في حاضنات الأعمال ودورها في تنمية أعمال جديدة للشباب, **بحث مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين: مشكلات وحلول كلية التجارة بالجامعة الإسلامية, لشهر مارس**, فلسطين.

14 - طاهر, محمد؛ عبد الحسين، و عامر جميل.(2012). الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي, **مجلة الاقتصادي الخليجي**, العدد (23), العراق، ص ص 38-78.

15 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).(2018). **تقرير ورشة العمل الإقليمية حوكمة مجمعات العلوم والحاضنات التكنولوجية الخرطوم، جمهورية السودان 24 – 22 تشرين الأول/أكتوبر**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة.

16 - بن عروة, خميس سعيد خميس فرج.(2013). الحاضنات التكنولوجية ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة دراسة تطبيقية على محافظة حضرموت باليمن, **رسالة ماجستير غير منشورة**, , المعهد العالي للدراسات الإسلامية, مصر.

17 - عبد الرحيم, ليلى؛ لدرع، وخديجة ،(2011)، حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة, **بحث مقدم إلى المنتدى الدولي بعنوان "الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية" المقام في جامعة سعد دحلب – البليدة خلال الفترة 18 -19 – مايو**, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير, الجزائر.

18 - زايدي ، عبدالسلام؛ وآخرون.(2011). حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة -عرض تجارب (ماليزيا ، الصين، فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية)- تم الاطلاع بتاريخ 30/ 9/ 2020 الساعة 9:00 مساءاً متاح في: https://tinyurl.com/y8m4sqpn

19 - الهاجري, عبد الله سعد ،(2011)، دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت, **بحث مقدم إلى الملتقي العربي "حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية", 12- 14 أكتوبر**, بالجمهورية التونسية.

20 - خديجة, باخالد.(2014). دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني نظام الحوكمة دراسة حالة مشروعين في الحاضنة التكنولوجية- ورقلة-, **رسالة**

ماجستير غير منشورة, جامعة قاصدي مرباح- ورقلة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم علوم التسيير, الجزائر.

21 - الزركوش، علياء حسين؛ وطلال، محمد ليث.(2017). حاضنات الإعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق، **مجلة آفاق علمية**، المجلد رقم (9)، العدد(2)، رقم تسلسلي (14)، ص ص 8-23.

22 - برهوم، بسمة فتحي.(2015). دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكله البطالة لرياديي الأعمال قطاع غزة: دراسة حالة لمشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة (مبادرون –سبارك)، **رسالة ماجستير غير منشورة**, كلية التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.

23 - النخالة, منى رضوان.(2012). واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة, **بحث مقدم إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين, المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية**, خلال الفترة 24-25 ابريل, الكلية الجامعية-غزة, فلسطين.

24 - زودة، عمار؛ و بوكفة ، حمزة.(2014). حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر، **مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية**، العدد الثاني ديسمبر، ص ص 55-71.

25 - الغويل، أنتصار الهادي.(2018). دور الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعات ومراكز البحوث في تعزيز الإبداع وتحقيق ريادة الأعمال للمشروعات المحتضنة، **مجلة المنتدى الأكاديمي**، العدد (3) يناير، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ص ص 109-136.

26 - وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات . وثيقة الرؤية الاستراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات في دعم خطط التنمية المتكاملة في اليمن (2001 – 2025م)، تم الاطلاع بتاريخ 30/ 9/ 2020 الساعة 9:00 مساءاً متاح في: https://tinyurl.com/ycrfwre9

27 - European Commission Enterprise Directorate General. (2002). **Benchmarking of Business Incubator.** Final Report, Center of Strategy & Evaluation Services (CSES), February.

28 - Dietrich, F, Harley, B, Langbein, J. (2010). **Development Guidelines for Technology Business Incubators**. In went Capacity Building International, Germany.

29 - WCED, (1987), **World Commission on Environment and Development**, Our Common Future, Oxford: Oxford University Press.

30 - Stal ,E et al.(2016). **The Role of Incubators in Stimulating Academic Entrepreneurship** Available on line www. Sciencedirect.com.

31 - Nasir, et al .(2012). **Snapshot of Technology Business Incubators in China,** Department of Management, University Teknologi Malaysia.

32 - Patton, D,& Marlow, S.(2011). University Technology Business Incubators : helping new entrepreneurial firms to learn to grow, **Environment and planning** - part C,29 (5),911.

33 - Tamasy,C,(2007), Rethinking Technology-Oriented Business Incubators: Developing a Robust Policy Instrument for entrepreneurship, Innovation, and Regional Development**, Growth and Change,** Vol. (38) No(3), (September), pp. 460–473**.**

دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية

أ. سبأ محمد حمود الحزورة[1]

(1)باحثة (ماجستير) في إدارة وتخطيط تربوي

مقدمـــــــــــة:

يعد التعليم الفني والمهني الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة فضلاً عن الدول النامية، كما أنه يمثل أحد العوامل المهمة لإزالة الفقر ومكافحته عن طريق منح الناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل حيث يساهم في تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته والذي بدوره يساهم في رفع مستوى كفاءة بيئة العمل وكذلك المستوى المعيشي للفرد ويؤثر ايجاباً على التنمية المستدامة للمجتمع والوطن ككل.

ويحتل التعليم الفني والمهني مكانًا بارزًا في التنمية الاقتصادية، ويأتي في مقدمة الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية، باعتبار الإنسان هو العنصر الأساس في كل مشروعات التنمية، ولا يمكن صياغة الإنسان وإعداده إلا من خلال برامج وخطط تعليمية وتربوية تتناسب مع متطلبات التنمية علميًا وفكريًا ومهنياً، بحيث يكون الإنسان مهيّئاً للقيام بالدور المطلوب منه في استخدام التكنولوجيا الحديثة والتطور والتقدم العلمي في مجالات الإنتاج والخدمات (صاروخ، 2014، 2).

وقد نجحت الصين في عملية التنمية الاقتصادية بمواردها البشرية الهائلة، بالتركيز على برامج الإنتاج والمهارات التقنية، وعن طريق نشر التعليم الفني والتقني في كل قرى الصين، وإعداد القوى العاملة ذات الكفاءات الفنية العالية، ومن هنا استطاعت الصين القضاء على البطالة باستخدام العلم والتكنولوجيا (الجدبة، 2009، 249).

وفي اليمن، يتناسب هذا النوع من التعليم مع طبيعة فرص العمل التي تولدها القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تتكيف مع طبيعة التحولات السريعة للتقنية وثورة المعلومات، ويواكب احتياجات سوق العمل، معتمدًا على منطلقات الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والمهني، المستهدفة استيعاب (15%) من مخرجات مرحلتي التعليم (الأساسي والثانوية) بعد تهيئة المنشآت والمرافق التعليمية القائمة والتوسع في الجديد منها (كتاب المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014).

ويشكل نظام التعليم الفني والمهني مكونًا هامًا في المنظومة التعليمية اليمنية، إذ يرتبط دوره مباشرة بالتنمية الشاملة للبلاد، وإدراكًا لهذا الدور فقد حظي نظام التعليم الفني والمهني باهتمام متزايد ورعاية رسمية وموجهة؛ كونه إحدى الوسائل المعتمدة لتنفيذ السياسات الوطنية الهادفة إلى توفير

القدرات البشرية المؤهلة، وكذلك للحد من البطالة والتخفيف من الفقر وتطوير سوق العمل نوعيًا، وترشيد القطاع التعليمي (القرشي، 2006، 1).

كما تشير الإحصاءات إلى أن حجم الإنفاق على مؤسسات التعليم الفني والمهني حتى نهاية العام 2012م كان متزايدًا مقارنة بالأعوام السابقة، ومن مصادر مختلفة أهمها: (القروض، والمساعدات والمنح، والموازنة العامة للدولة)، حيث بلغ حجم الإنفاق من القروض (65.139.111) دولارًا أمريكيًا، فيما بلغ حجم الإنفاق من المساعدات والمنح (73.547.521) دولارًا، في حين بلغ حجم الإنفاق من الموازنة العامة للدولة (30.3) مليار ريال (كتاب المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، 61-63).

ويواجه التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمنية جملة من الصعوبات أهمها: (ضعف القدرة الاستيعابية وقلة المخصصات المالية الموجهة للتأهيل والتدريب في الموازنات العامة المتعاقبة، والاستيعاب البطيء للتطورات التقنية وثورة المعلومات، وحداثة التعليم الفني والمهني الأهلي، وغياب الإشراف عليه، فضلاً عن نمطية البرامج القائمة وضعف التنوع والتجديد، وتدني كفاءة التخطيط للمواءمة بين نسقي التعليم والعمل، وغياب معايير وشروط الاعتماد والآليات المتبعة في مصادقة الشهادات ومنح التراخيص وتجديدها للمعاهد الأهلية بما يضمن حدًا مقبولاً لنوعية الخدمات التعليمية، وغياب المناهج وتقليدية طرائق التدريس) (الشميري، 2015، 6).

وقد جاء اختيار الباحثة لهذا الموضوع؛ تلبية لحاجة المجتمع اليمني للكوادر الفنية والمهنية من مخرجات هذا النوع من التعليم، وكذا احتياج سوق العمل للعمالة الماهرة من المخرجات الفنية والمهنية التي تمثل الركن الأساس في عملية التنمية الاقتصادية للجمهورية اليمنية.

مشكلة البحث:

ترتبط المشكلات الاقتصادية ارتباطًا وثيقاً بمستوى ما تقدمه المؤسسات التدريبية والتعليمية، كالمؤسسات المعنية بالتعليم الفني والمهني، ويتولى عدد من المؤسسات التعليمية والتدريبية مسؤولية هذا النوع من التعليم والتدريب لتأهيل المتخرجين وإعدادهم للقيام بمسؤولية الأعمال الفنية والتقنية في المجتمع (منتدى الرياض الاقتصادي، 2012، 3).

وقد اشارت العديد من الدراسات الى وجود عدد من العوامل الاقتصادية التي تؤثر بشكل رئيسي على أداء التعليم الفني والمهني وجودة مخرجاته والذي تقف عائقاً امام تحقيقه لدوره في التمية الاقتصادية، فقد أشارت دراسة (محي الدين، 2008م) الى ان مصادر تمويل التعليم تتأثر بمعطيات الأزمات والتحديات التي تواجهها اقتصادات البلدان والتي من أبرزها: الديون المالية الداخلية او الخارجية، وأوضحت دراسة (الحاوري، 2005م) الى أن التمويل الحكومي يمثل المصدر الرئيس لتمويل التعليم باليمن لكنه يتأثر بالعديد من القيود أبرزها: محدودية الموارد التمويلية من الخزينة العامة للدولة ومحدودية التمويل الخارجي وضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم.

وتشكل تلك العوامل الاقتصادية المذكورة مسبقاً عائقاً امام تحقيق التعليم الفني والمهني لدوره في تلبية احتياجات ومتطلبات التنمية وسوق العمل وتبين الفجوة بين احتياجات سوق العمل اليمني ومخرجات مؤسسات التعليم الفني والمهني، الأمر الذي جعلها عاجزة عن القيام بدورها في دعم التنمية الاقتصادية ويمكن بلورة البحث في التساؤل الآتي: **ما دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية وما العوامل المؤثرة عليه؟**

أهداف البحث:

يهدف البحث الى معرفة دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية وما العوامل الاقتصادية التي تؤثر على دوره في التنمية، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. التعرف على واقع دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية؟
2. تحديد العوامل الاقتصادية التي تشكل عائقاً امام التعليم الفني والمهني لتحقيق دوره في التنمية؟
3. بيان ما إذا كان هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات درجات أفراد العينة تعزى إلى المتغيرات (النوع، سنوات الخبرة، القطاع، الوظيفة)؟

أهمية البحث:

سيقدم البحث خلفية معرفية للباحثين ولمؤسسات التعليم الفني والمهني وإداراتها من الناحية النظرية عن الدور الذي ينبغي أن تقوم به هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية. وسيتطرق هذا البحث الى عدد من التجارب الناجحة للدول الأخرى في قطاع التعليم الفني والمهني وكيف كان له عظيم الأثر في التنمية الاقتصادية لتلك البلدان وما الذي يمكننا استخلاصه من تلك التجارب للإفادة منها.

كما سيقدم البحث عدد من المقترحات على مستوى الاعداد والتخطيط والتمويل للمساهمة في تحسين دور التعليم الفني والمهني وكذلك عرض عدد من الادوات التقنية التي تساهم في رفع مستوى اداء هذا القطاع.

حدود البحث:

1. **الحدود المكانية:** اقتصر البحث الحالي على (الشركات والمؤسسات الإنتاجية والمهنية من القطاعين الحكومي والخاص في أمانة العاصمة، بالإضافة إلى الجهات ذات العلاقة بموضوع البحث وهي: (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الصناعة والتجارة).
2. **الحدود الموضوعية:** تركزت الحدود الموضوعية في الإجابة عن تساؤلات البحث.
3. **الحدود البشرية:** تم تطبيق البحث الميداني على (أرباب العمل ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والموظفين) (الذكور والإناث).

4. **الحدود الزمنية:** تم تطبيق البحث خلال العام 2016م – 2017م.

الكلمات المفتاحية

دور، التعليم الفني والمهني، التنمية الاقتصادية

الإطار المنهجي للدراسة:

نظرا لطبيعة البحث وأهدافه تم تطبيقه على المؤسسات الصناعية والحرفية في القطاعين الحكومي والخاص بأمانة العاصمة، وكذا الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تدير وتستفيد من مخرجات التعليم الفني والمهني؛ بغية تشخيص واقع دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية؛ فإن الباحثة تحدد منهج البحث في المنهج الوصفي المسحي، فالمنهج الوصفي المسحي: هو من طرق الوصف والتحليل بشكل علمي منظم، وهو من أكثر المناهج استخداماً في مثل هذه الدراسات.

حيث تم استخدامه لوصف وبيان دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية في أمانة العاصمة صنعاء، وكذا إبراز العلاقة بين هذا النوع من التعليم ومؤسسات التنمية في الجمهورية اليمنية، والعوامل التي تؤثر في دور التعليم الفني والمهني في عملية التنمية.

وفيما يلي الإجابة على تساؤلات البحث:

أولاً: التعرف على واقع دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية

يحتل التعليم الفني والمهني مكانة متميزة ومتقدمة في سلم أولويات واهتمامات الدول المتقدمة والنامية، إيماناً منها بأهميته المتميزة في التنمية الاقتصادية، إذ يعد التعليم الفني والمهني أحد أهم حلقات الوصل بين النظام التعليمي وسوق العمل، لأن التطورات والتغيرات الكبيرة والمتسارعة التي مازال يشهدها العالم في مجال العلوم والتكنولوجيا تعكس آثارها على التعليم الفني والمهني قبل غيره من أنواع ونظم التعليم الأخرى، بوصفه أداة التغيير الرئيسية، ووسيلة إعداد الإنسان وتأهيله للتعامل مع التكنولوجيا ومواكبة التطورات الراهنة والمستقبلية (المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2003، 131).

وقد أكدت النظرة الاقتصادية أن عملية التنمية والإنتاج ولا سيما مع وجود التقدم التكنولوجي أو زيادة الإنتاج، أو استغلال الثروات الطبيعية، وابتداع ثروات جديدة، إنما يتوقف على ما يملكه المجتمع من قوى عاملة مؤهلة، ومزودة بمهارات وخبرات متنوعة تقوم بالعمل وتؤديه وفق الاتجاهات الجديدة والأساليب العصرية، ولقد اتضح - بما لا يدع مجالاً للشك - أن القوى البشرية المؤهلة والمدربة في كافة التخصصات في جميع المستويات أغلى مورد اقتصادي، وأصبحت ثروة أي بلد لا تقاس بما يملكه من ثروات وموارد طبيعية، إنما بما يملكه من قوى عاملة قادرة على استغلال ما هو موجود من ثروات وموارد أو ابتداعها إن قلت (الحاج، 1998، 32).

وما يشهده العالم اليوم - بفضل العلم من تطورات علمية وثقافية على مختلف المستويات والأصعدة - أوجد تطورات معرفية ومعلوماتية وثورة اتصالات وتحديات كبرى أمام النظم التعليمية للدول النامية بشكل عام، فأي مجتمع لا يسهم في إنتاج المعرفة يعد مجتمعاً ضعيفاً وجب عليه إعادة النظر في نظامه التعليمي بما يتواكب مع التصورات العالمية في إطار المتغيرات المحلية والإقليمية (مقبل، 2006، 14).

وقد أقر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي في مؤتمرهم السادس الذي عقد في الجزائر عام (1996م)، دعوة الدول العربية إلى منح التعليم التقني والمهني مرتبة متقدمة في سلم أولويات السياسات والاستراتيجيات التعليمية بإدخال التجديدات التربوية عليه، وأهمية مشاركة قطاعات العمل والإنتاج في عملية تصميم مناهجه (الأشول، 2003، 3).

ولقد أدرك المسؤولون أن التعليم الفني والمهني من أكثر الأنماط التعليمية إعداداً للكوادر الفنية الماهرة التي يمكنها التكيف مع متغيرات العصر، وقد أولته مختلف دول العالم - النامية منها والمتقدمة - اهتماماً متزايداً وعناية فائقة انطلاقاً من أهميته في التنمية الاجتماعية، وفي التقدم العملي والتكنولوجي، وتمثل هذا الاهتمام في التوسع الكمي والنوعي الذي شهده هذا النمط من التعليم في كثير من الدول، وفي اتخاذ الإجراءات التي تكفل تطويره، من أجل زيادة فاعليته، ورفع كفاءة خريجيه، وتحسين مردوده الاجتماعي، والاقتصادي، والتربوي (الأشول، 2003، 2).

وقد توجهت العديد من النظم التعليمية في كثير من دول العالم إلى استحداث أنماط جديدة من التعليم الثانوي حيث أصبحت المدرسة الثانوية العامة بصورتها التقليدية قاصرة عن الوفاء بمتطلبات التغيير الاجتماعي والثقافي، وأصبحت الحاجة ملحة إلى صيغ جديدة للتعليم الثانوي الفني والمهني والثانوي الأكاديمي ذات أهداف متسعة، ومناهج تلائم حاجات وقدرات وميول الطلبة، ومناسبة للمستويات المتعددة والمجالات المختلفة لمتطلبات العمالة في المجتمع (الأغبري، 2003، 145).

وقد أوضحت دراسة Magaji (2015) أن اهداف التعليم المهني والتقني ستبقى غير قابلة للإنجاز إذا واجهت التحديات والاحتياجات المعاصرة، وأكدت الدراسة على أنه يجب إعادة النظر فيما يتعلق بأهداف التعليم المهني والتقني بما يجعلها أكثر انسجاما مع التطورات والتقنيات المعاصرة، بالإضافة إلى ضرورة تطوير واستحداث استراتيجيات ناشئة من شأنها أن تحقق نموًا مستمرًا للاقتصاد الوطني

مما سبق ترى الباحثة أن هناك اهتماماً كبيراً من معظم دول العالم بالتعليم الفني والمهني، كون التعليم الفني والمهني يؤثر في عدة مجالات مثل: سياسات الاستخدام والتشغيل المعاصرة، وبرامج التنمية الاقتصادية ، وكذلك أثر التدريب المباشر في تنمية القوى العاملة، ثم أثر التعليم المهني في التقليل من نسبة البطالة المنتشرة بين الشباب، كما أن ظاهرة النقص الواضح للأيدي العاملة الماهرة والملائمة، والمطابقة المستمرة للقوى العاملة مع المتطلبات الحديثة التي يفرضها التقدم التقني والعلمي الحديث والمتطور، تفرض علينا أن نتحدث بصوت عال عن أهمية التعليم المهني، باعتباره عنصراً أساسياً ضمن المنظومة الاقتصادية لأي بلد، من خلال تلبية احتياجات سوق العمل والإنتاج من الكوادر البشرية

المؤهلة، ولكن هذا الاهتمام يتفاوت من دولة لأخرى، ويختلف من الدول المتقدمة صاحبة السبق في هذا المجال، إلى الدول النامية، ويعود الاهتمام بالتعليم الفني والمهني إلي الحاجة إليه في هذا العصر، عصر الانفجار المعرفي المتسارع والعمالة المتطورة، وهذا ما جعل الكثير من الدول تراجع أنظمتها التعليمية، لكي تواكب الحاضر وتواجه تحديات المستقبل.

- **التنمية وعلاقتها بالتعليم الفني**

لقد أضحت التنمية شغلاً شاغلاً للإنسان في شتى مجالات الحياة، فهي عملية شاملة تتكامل فيها جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتتفاعل فيها عمليات النمو مع معطيات التغيير، فالتنمية تعني كل عمل إنساني هادف ومنظم، سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الجماعة، وهي في الأساس بناء للقدرة الذاتية مع استخدام الطاقة الإنسانية بقصد زيادة إنتاجية الفرد والجماعة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والانتقال بالواقع المعيشي للإنسان من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى نسبيا وعلى امتداد فترة زمنية معقولة.

وفيما يتعلق بمفهوم التنمية الشاملة، فقد جاء للتأكيد على ضرورة أن تكون التنمية شاملة لكل الأبعاد لا أن تكون زراعية فحسب، أو صناعية، أو محصورة في منطقة دون أخرى، بمعنى أنها يجب أن تكون اقتصادية واجتماعية في الوقت عينه، وأنها يجب أن تتناول الزراعة والصناعة معا، وتحقق التوازن في التنمية المكانية، وأن يفرد اهتمام خاص لقضايا توزيع الدخل والقضاء على الفقر (أبو علي، 2007، 52).

مما سبق ترى الباحثة أن الحاجة لتطوير مفهوم النمو الاقتصادي أدت إلى تطوير النظرة إلى ما هو أبعد من قضية زيادة الدخل القومي، فظهر مفهوم التنمية الاقتصادية التي تعني إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية؛ من أجل تحسين نوعية الحياة، وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع، وهي مقدمة لتنمية أشمل، حيث لم يعد كافياً تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي، بل أصبح من الضروري تحسين نوعية الحياة في المستوى الصحي والتعليمي والخدمي، وتحسين البيئة وغيرها من الخدمات.

العلاقة بين التنمية والتعليم:

تجمع معظم أدبيات التنمية على أن التعليم هو قلب التنمية وصلبها، وأن نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، والتعليم هو مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات، وعلى ذلك فإن التعليم والتنمية هما وجهان لعملة واحدة، فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته، من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس، كما يعدّ التعليم من أهم روافد التنمية وعناصرها المختلفة، فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي (أبو سليم، 2013، .(http://alwsa2l.blogspot.com)

إن تتبع تأثير التعليم على النمو الاقتصادي أو تأثره به تاريخياً أمر محفوف بالمخاطر - وفي كثيرٍ من الأحيان غير ممكن نظراً لعدم توفر المعلومات، فالتعليم قبل القرن التاسع عشر كان نوعاً من الترف العلمي محدوداً - في النخبة ومرتبطاً بشكل كبير بالتعليم الديني، والواقع أنه في المملكة المتحدة لم يصبح التعليم الابتدائي إلزامياً إلا في عام (1870م)، ولم يدخل التعليم الثانوي المجاني إلا بشكل محدود في عام 1907م، وأدخل التعليم الثانوي المجاني للجميع في عام (1944م)، Philip and (Martin, 2003) على ذلك فإن للتعليم تأثيراً قوياً على التنمية، وقد يكون هذا التأثير إيجابياً، كما قد يكون سلبياً، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

ويؤكد كل من (بولز) و(جنيتس)، أن التعليم في المجتمع الرأسمالي يعزز السيطرة والخضوع لمتطلبات سوق العمل، وهي سمات تتطلبها الرأسمالية في نمطها الاقتصادي القائم على الخضوع للسلطة، وفي المجتمع الطبقي تستخدم الطبقة المسيطرة التعليم لتعزيز مكانتها وتأكيد ثقافة التفاوت الاجتماعي والطبقي، أما (بورديو) و(باسرون) فقد ذهبا إلى أن التعليم يعمل على تشكيل الشخصيات لتتناسب مع علاقات السيادة والتبعية في المجال الاقتصادي، فهي لا تعد الطلبة للعمل فحسب بل وعرض نفسهم كسلعة لها ثمن (بدران، 2006، 31-35).

وبالمثل فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على مدى ما وصل إليه التعليم في المجتمع، فالتنمية لا يمكن أن تتم في أي دولة ما لم تكون طبقة من الشباب تعي معنى التنمية وأهميتها، وهذه الطبقة من الشباب تنتج من وجود نوع من التعليم يهيئ الجو الصالح لفهم طبيعة المجتمع، ومن ناحية أخرى فإن عملية التنمية في حد ذاتها تحتاج إلى قوى عاملة مدربة على أسس علمية تتيح لها القدرة على استغلال الخدمات المحلية، وتشغيل كافة قطاعات الإنتاج، وتدرك معظم الدول النامية أنها في حاجة ماسة لمراجعة نظمها التعليمية وأساليب التعلم فيها، وذلك من منطلق أن التعليم عامل أساسي لتحقيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (خليل، 2005، 184).

وتتأكد العلاقة بين التعليم والتنمية من خلال زيادة الاستثمار في التعليم على المستويين: الفردي والجماعي والنمو الاقتصادي، وهذا ما أثبتته تجربة البلدان الأكثر تقدماً، لكن المثير للقلق أن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد اتساعاً بمرور الزمن، وعلى الرغم من أن هناك كثيراً من الدول النامية قد ارتفعت فيها معدلات الائتمان بالمدارس والجامعات – ومن بينها الدول الغنية بالموارد الطبيعية والمنتجة والمصدرة للنفط – إلا أنها لم تستطع تحقيق معدلات نمو عالية خلال الفترة (1965-1998) بل إن معدلات النمو الاقتصادي كانت سلبية، باستثناء العدد القليل من بين الدول النامية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو اقتصادي معقولة في الفترة التي تلت السبعينات، مثل: كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وماليزيا (Gylfason, 2000, 15).

ومن خلال البحث الميداني وباستخدام الباحثة لنظام الـ SPSS فقد توصلت الى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة للتساؤل الأول **دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية** كما هو موضح في الجدول أدناه

الرتبة	العبارات	الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يساهم في إحلال العمالة اليمنية بدلاً عن العمالة الأجنبية التي تتقاضى رواتبها بالعملة الصعبة.	1	**3.81**	**1.156**	كبيرة
2	يساهم في تنمية المهارات المطلوبة التي تؤدي إلى أفضل إنتاج بأقل التكاليف.	2	**3.75**	**1.057**	كبيرة
3	يساهم في زيادة دخل الفرد ورفع المستوى المعيشي للأسرة.	11	**3.56**	**1.135**	كبيرة
4	يساعد على رفد البلد بتحويلات مالية من خلال مخرجاته التي تعمل في دول شقيقة وصديقة.	3	**3.52**	**1.114**	كبيرة
5	تساهم التخصصات الموجودة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.	4	**3.52**	**.9876**	كبيرة
6	يسهم في تطوير مؤسسات العمل والإنتاج.	10	**3.50**	**1.012**	كبيرة
7	توفر مؤسسات التعليم الفني والمهني الأعداد المطلوبة لمتطلبات التنمية الاقتصادية.	5	**3.37**	**1.105**	متوسطة
8	تلبي برامج وتخصصات مؤسسات التعليم الفني والمهني حاجات سوق العمل.	6	**3.33**	**1.020**	متوسطة
9	يحصل القطاعان العام والخاص على احتياجاتهما من مخرجات التعليم الفني والمهني بسهولة.	9	**3.32**	**1.130**	متوسطة
10	تربط مؤسسات التعليم الفني والمهني الجانب التطبيقي بمتطلبات التنمية الاقتصادية.	8	**3.23**	**1.067**	متوسطة
11	يستحدث التعليم الفني والمهني تخصصات جديدة ومتنوعة وفقاً لمتطلبات التنمية.	7	**3.14**	**1.180**	متوسطة
الكلي			**3.46**	**.7502**	كبيرة

يتضح من الجدول (1) الآتي:

1. أن درجة موافقة عينة البحث على التساؤل الاول "دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية ككل كانت (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (3.46)، وانحراف معياري (.7502).
2. أن درجة موافقة عينة البحث على عبارات سؤال دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية كانت متقاربة، إذ حصلت ست عبارات على درجة موافقة كبيرة، وهي: (1، 2، 3، 4، 10، 11)، بينما حصلت خمس عبارات على درجة موافقة متوسطة، وهي: (5، 6، 7، 8، 9). وقد جاءت العبارة (1) والتي تنص على: "يساهم في إحلال العمالة اليمنية بدلاً عن العمالة الأجنبية التي تتقاضى رواتبها بالعملة الصعبة"، في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (3.81)، وانحراف معياري (1.156).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى حجم الأجور المالية الكبيرة التي تتقاضاها العمالة الأجنبية وهذا يؤثر على التنمية الاقتصادية للجمهورية اليمنية وعلى صاحب العمل بالإضافة إلى أن العمالة الأجنبية كانت تتواجد في اليمن بشكل كبير، في حين قلة وجودها في السوق - من العمال الأجانب -، وهذا الفارق يساعد في عملية التنمية الاقتصادية.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (القرشي، 2006) التي بينت أن مخرجات التعليم الفني والمهني لا تساهم في الحد من استقدام العمالة الأجنبية، الأمر الذي يقلل من استيعاب العمالة المحلية. ويفسر هذا الاختلاف بالعامل الزمني، فدراسة القرشي أجريت في العام 2006 ، حيث كان التعليم الفني والمهني آنذاك حديثًا مبتدئًا، أما الآن فيبدو أنه قد تطور نوعًا ما.

3. جاءت العبارة (2) والتي تنص على: "يساهم في تنمية المهارات المطلوبة التي تؤدي إلى أفضل إنتاج بأقل التكاليف"، في المرتبة الثانية بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (3.75)، وانحراف معياري (1.057)، وتُعزى هذه النتيجة إلى نوعية مخرجات التعليم الفني والمهني ومساهمتها الفعالة في تلبية احتياجات سوق العمل من المهن المطلوبة في معظم التخصصات.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (المولى، 2012) التي بينت وجود ضعف في المستويات المهارية لدى المتخرجين من مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني، بسبب البرامج التي لا تخدم متطلبات سوق العمل. وربما يرجع سبب الاختلاف إلى اختلاف الأداة والعينة، حيث اعتمدت دراسة المولى على الوثائق والكشوفات الرسمية، دون النزول الميداني لملامسة الواقع الفعلي، في حين أن البحث الحالي استخدم الاستبانة التي قدمها للخبراء.

4. جاءت في المرتبة قبل الأخيرة العبارة (8) والتي تنص على: "تربط مؤسسات التعليم الفني والمهني الجانب التطبيقي بمتطلبات التنمية الاقتصادية"، بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حسابي (3.23)، وانحراف معياري (1.067). وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى الفجوة القائمة بين مؤسسات

التعليم الفني والمهني ومؤسسات سوق العمل بأنواعها (عام – مختلط – خاص)، إذ إن مخرجات مؤسسات التعليم الفني والمهني لا تفي بكل متطلبات التنمية الاقتصادية للمجتمع، ولا سيما مع التطور الذي تشهده وسائل الانتاج والتصنيع الحديثة التي تحتاج إلى مهارات ذات كفايات عالية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الزبيري، 2009) التي أوضحت أن هناك فجوة في احتياجات سوق العمل اليمني ومخرجات مؤسسات التعليم الفني والمهني، مما جعلها غير قادرة على القيام بدورها في دعم التنمية الاقتصادية.

5. جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة (7) والتي نصها: "يستحدث التعليم الفني والمهني تخصصات جديدة ومتنوعة وفقاً لمتطلبات التنمية"، بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حسابي (3.14)، وانحراف معياري (1.180)، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى وجود قصور واضح في تطبيق استراتيجية وزارة التعليم الفني والتدريب المهني والمؤسسات التابعة لها إذ أنها تقتصر فقط على فتح أبوابها لمخرجات التعليم الأساسي والثانوي، ولم ترتقِ بسلمها التعليمي إلى مستوى الطموح التنموي الذي تحتاجه البلد ، وعدم استحداث تخصصات حديثة ومتطورة وفق مستجدات ومتغيرات سوق العمل.

وتتفق نتائج السؤال (الأول) للبحث الحالي مع دراسة كلٍ من: (مزارق، 2012)؛ (أنعم، 2013)؛ (خيرالله، 2009)؛ (Howell، 2002) والتي توصلت جميعها إلى أن التعليم المهني يسهم في التنمية الاقتصادية.

في حين تختلف نتائج السؤال (الأول) للبحث الحالي مع نتائج دراسة كلٍ من: (القرشي، 2006)؛ (الزبيري، 2009)؛ (القاضي، 2015) التي توصلت إلى ضعف إسهام التعليم الفني في التنمية. ويرجع السبب في اختلاف النتيجة للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة؛ إلى اختلاف الفئة المستهدفة، والعامل الزمني، حيث إن دراستي (الزبيري، 2009)؛ و(القاضي، 2015) استهدفتا الطلبة، كونهم المخرجات الحقيقية للتعليم الفني، والذين أفادوا بضعف إسهام تلك المؤسسات، أما البحث الحالي فقد استهدف الخبراء وأرباب العمل، بالإضافة إلى أن دراسة الزبيري اقتصرت على دور كليات المجتمع فحسب، في حين هدف البحث الحالي إلى دور مؤسسات التعليم الفني والمهني – بشكل عام – في التنمية الاقتصادية، أما تفسير الاختلاف مع دراسة (القرشي، 2006)، فربما يرجع في نظر الباحثة إلى اختلاف العامل الزمني، إذ إن دراسة القرشي أُجريت في عام 2006 . ولعله قد حصل تطور في مخرجات التعليم الفني من تلك الفترة إلى الوقت الحاضر.

ثانيا: تحديد العوامل الاقتصادية التي تؤثر على دور التعليم الفني والمهني في التنمية

لا شك أن تباطؤ النمو الاقتصادي وما يفرضه على الدولة من زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب لتوفير فرص عمل، يجعل الدولة في موقف مالي حرج يحول دون التوسع الكافي في الإنفاق المخصص

للتعليم، الأمر الذي قد تضطر معه الدولة إلى البحث عن تمويل خارجي كالقروض والمنح وغير ذلك، ومن خلال التحليل لهذا العامل يتضح أن هناك إهمالاً وغيابًا لتحليل هذه المحددات المهمة في البيئة الخارجية التي تعمل في نطاقها وزارة التعليم الفني، ولابد أن يتم الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية التي تمر بها اليمن عند الإعداد للاستراتيجية البديلة في المرحلة القادمة بما يوجد ترابطًا وتكاملاً بين السياسات العامة للدولة، وبين سياسة التعليم الفني؛ لتلبي مخرجاتها تلك المقومات الاقتصادية وتأتي عملية تمويل التعليم والإنفاق عليه في مقدمة هذه الخطط والبرامج والأنشطة (علي، 2008، 1). ومن العوامل الاقتصادية المؤثرة على التعليم الفني والمهني ما يلي:

أ. مصادر الإنفاق على التعليم:

أدى التوسع في التعليم الفني والمهني، وفي تطبيق ديمقراطية التعليم وإتاحته لفئات المجتمع المختلفة إلى الحاجة المتنامية لتوفير التمويل اللازم وحشد الموارد المادية والبشرية الملائمة، مما ألقى على عاتق المجتمع عبئاً كبيرًا من النفقات، ومن ناحية أخرى تنامت الدعوات إلى إحداث إصلاحات في الأنظمة التعليمية في ضوء التطورات العالمية الاقتصادية منها والسياسية والثورة المعرفية (المصري، 2003، 55).

وبالنسبة لليمن فقد تعددت مصادر تمويل التعليم الفني والمهني ما بين تمويل حكومي وذاتي ومنح وقروض، وفي الجدول الآتي بيان لذلك:

جدول (1)

المصادر المالية للتعليم الفني والمهني وتوزيعها

م	مصادر التمويل	مؤسسات التعليم والتدريب الحكومية		مؤسسات التعليم والتدريب الخاصة	
		الحد الادنى	الحد الاعلى	الحد الادنى	الحد الاعلى
1	منحة حكومية	%40	%75	%5	%10
2	أجور طلبة	%10	%30	%50	%75
3	إيرادات الانشطة التشغيلية	%10	%25	%10	%15
4	الهبات والمنح والتبرعات	%1	%5	%10	%20
5	صناديق التدريب	%1	%2	%1	%2
6	أخرى	%1	%5	%1	%5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مؤشرات التعليم للعام 2013م.

وانطلاقًا من هذا المبدأ زاد تحمل السلطات المحلية والرسمية والشعبية مسؤولية مدارس التعليم في معظم دول العالم، فقد أوضح الواقع بجلاء، أن السلطات المحلية والشعبية أكثر معرفة بالمدارس المهنية

في محيطه، وأقدر على توجيه مسيرة التعليم فيها، والتغلب على مشكلاتها، وتوفير شتى صور الدعم لها؛ حتى تتمكن من القيام بوظائفها تجاه تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة (الحاج، 2006، 109).

وعلى سبيل المثال في انجلترا نجد أن مصادر تمويل الإعداد المهني يتحملها أصحاب العمل، حيث ينص قانون التدريب الصناعي أن على مجلس التدريب الصناعي أن يفرض من وقت لآخر ضريبة على أصحاب العمل في الصناعة بموجب أمر يصدر من الوزير، وبموجبه يأخذ أصحاب العمل شهادة إعفاء من الضرائب بحجم الإنفاق على النشاط التدريبي الذي يتولاه أصحاب العمل، وفي حال تكون النشاطات التدريبية غير مناسبة تُسحب شهادات الإعفاء (المصري، 2006، 55).

وفي اليابان كما حدد القانون من تخصيص نسبة (32%) من إجمالي ضريبة الدخل والضريبة المهنية، و(24%) من إجمالي ضريبة استهلاك المشروبات الكحولية، و(25%) من ضريبة السجائر، وهذه امتيازات ممنوحة للتعليم فقط (رفاعي، 2008، 209)

ولم يقتصر يل التعليم والمساهمة في زيادات التمويل على الدول المتقدمة فحسب فقد سارعت كثير من الدول العربية في دعم التعليم، فعلى سبيل المثال في لبنان تسهم الجمعية التعاونية لموظفي الدولة ووزارة الدفاع ووزارة الزراعة والبلديات بنسبة (5%) من ميزانية التعليم ونسبة (13%) من الميزانية العامة (13%) (العولقي، 1998، 141).

وفي الكويت تعمل كلٌ من وزارة التربية والتعليم ووزارة الأوقاف على دعم الإنفاق على التعليم من خلال الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والثقافية والفكر، ويحتفظ رأس المال في شكل أوقاف ويخصص ريعه لدعم التعليم (الغامدي، 2006، 197).

وفي الأردن هناك مصدران رئيسان لتمويل الإعداد المهني التي تنفذ بالتعاون مع أصحاب العمل في المستويات المهنية الأساسية، المصدر الأول: الموازنة الحكومية عن طريق منحة سنوية لمؤسسة التدريب المهني، أما المصدر الثاني: مساهمة أصحاب العمل مباشرة في كلفة التدريب (الغامدي، 2006، 56).

ب. إنشاء صناديق لتمويل التعليم:

عمدت كثير من دول العالم في تغطية تكاليف التوسع في المؤسسات التعليمية إلى إنشاء صناديق لدعم تمويل التعليم وتطويره، واعتبرت هذه الدول الصناديق أداة ووسيلة فعالة لتوجيه وتوظيف واستثمار وتنمية الجهود والموارد؛ لضمان موارد أكثر ثباتًا واستقرارًا لتمويل التعليم (الصائغ ومتولي، 2006، 235).

وكمثال على ذلك، في الولايات المتحدة الأمريكية، قامت مؤسسة فورد الوقفية - وهي من أهم المؤسسات الوقفية وأكثرها دعمًا وتشجيعًا - بإنشاء صندوق لدعم التعليم في عام (1993م) (فائز ناصر، 2008، 26).

وعلى المستوى العربي برزت تجربة مصر للتغلب على النقص في التكاليف المالية للتعليم، حيث أوصى المجلس القومي للتعليم عام (1979م) بإنشاء صندوق خاص للتعليم في كل محافظة، وتتكون

موارد المالية من الأموال المخصصة للخدمات في كل محافظة، وإصدار طوابع بريد الخدمة التعليمية، وما تخصصه النقابات من إيراداتها، ومن التبرعات الذاتية للجمهور والهبات والمعونات الوطنية والأجنبية، وأنشئ الصندوق بقانون رقم (27) لسنة (1989م) (الصائغ ومتولي، 2006، 235).

وفي لبنان تتقاسم وزارة التربية والتعليم مع صندوق مجالس الأهالي الذي يعتمد على تبرعات أولياء الأمور والأهالي في تأمين الأثاث والمختبرات والمعامل والصيانة، بموجب القرار الجمهوري رقم (5) لسنة (1995م)، بهدف إيجاد موارد مالية ثابتة ومستمرة لتمويل كافة برامج التدريب المهني وإعادة التدريب ورفع مستوى المهارة للقوى العاملة أثناء الخدمة (الصائغ ومدبولي، 2006، 162).

وبالنسبة لليمن تعد مشكلة التمويل في مجال التعليم الفني والمهني من أهم الصعوبات التي تواجه هذا النوع من التعليم، وتؤثر عليه بصورة كبيرة في مستوى الإتقان والكفاءة في الأداء والقدرة على التطوير المستقبلي، حيث تعد المتطلبات الأساسية للتعليم الفني والمهني مرتفعة بطبيعتها إذا ما قورنت بالنظم التعليمية الأخرى، ولضعف الميزانية المخصصة للتعليم الفني والمهني - باعتماد التمويل بصورة مباشرة على ميزانية الدولة - شكل عبئاً لا تستطيع الحكومة تحمله، مما دفع الحكومة إلى إصدار القرار الجمهوري كما جاء في القانون رقم (15) لسنة (1995م)، بإنشاء صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات، والذي من أهدافه تمويل مراكز ومعاهد التدريب المهني والتقني (وزارة العمل والتدريب المهني، 1995، 15).

أهم المشكلات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية:

1. **ضعف نصيب التعليم الفني والمهني من الميزانية العامة:**

تفتقر عملية الموازنة العامة في قطاع التعليم والتدريب باليمن للأسس العملية لإعداد الموازنة التي تتبعها الدول الأخرى، والتي ترتكز على أساس رصد الموازنة وفقا للزيادة في القبول والالتحاق السنوي والخطط والبرامج المستهدفة، حيث إنه يتم إعدادها بحسب نوع النفقات والبند والنوع واعتمادها على الأساليب التقليدية في عملية الإعداد، مما يعكس العديد من مظاهر الضعف (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2006، 10)

2. **عدم استغلال ما يقدم من الميزانية استغلالاً كاملاً:**

على الرغم من أن التعليم الفني والمهني حظي باهتمام كبير إذ تم رصد مبلغ (5468) مليار ريال عام (2003م) إلا أن إحدى البيانات تشير إلى أنه تم توريد أكثر من (2) مليار ريال في العام المالي (2002م)، أي ما يوازي نصف الموازنة للعام نفسه في الوقت الذي تزداد الحاجة إلى استثمارات أكبر سواءً للتوسع في البناء والتشييد أو للتجهيزات والصيانة (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2003، 12).

3. **ضعف آلية التنسيق مع شركاء التنمية:**

تتمثل مظاهر الضعف في الآتي (الحايطي، 2014، 121):

أ. عدم توافر البيانات عن الأنشطة لمنظمات المساعدات العربية؛ بسبب أن هذه الوكالات والصناديق ليست ممثلة باليمن وتعمل من دول خارجية أخرى، وتأتي مفاجئة وفي فترة زمنية محددة وإلا فإن المشاريع لن تنفذ.

ب. استمرار بعض شركاء التنمية في اقتراح أنشطة أو مشاريع أو استشارات فنية موازية للخطة السنوية أو غير موجودة.

4. **فشل صندوق التدريب المهني:**

يشير باعباد إلى أن الصندوق قد واجه عوائق منها (باعباد، 2003، 272):

أ. عدم تجاوب كثير من أصحاب العمل مع إدارة الصندوق.

ب. عدم تجاوب بعض أصحاب العمل المسددين في وضع خطط تدريبية تفصيلية سنوية تحدد احتياجاتهم من البرامج التدريبية.

5. **انخفاض مستوى دخل الفرد:**

تصنف اليمن ضمن الدول الأقل نموًا وتحتل المرتبة (151) من بين (177) دولة ضمن مؤشر التنمية البشرية، وبإجمالي ناتج قومي لكل فرد يبلغ (631) دولارًا أمريكيًا، كما أن نصف عدد السكان يقعون تحت خط الفقر وحوالي (16%) من إجمالي السكان بقدرة شرائية متفاوتة أقل من دولار في اليوم، وهذا يؤثر بشكل مباشر على مشاركة المجتمع في دعم التعليم الفني والمهني، كما أنه يؤدي إلى تراجع القدرة المالية للأسرة اليمنية للإنفاق على التعليم (اليونيسيف، 2007، 13).

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث للعوامل الاقتصادية المؤثرة على دور التعليم الفني والمهني في التنمية

الرتبة	العبارة	الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	غياب الاهتمام الجاد من الدولة في تمويل نظام التعليم الفني والمهني.	**3**	4.20	.9471	كبيرة
2	افتقار المباني للتجهيزات اللازمة لعملها.	**2**	4.17	.9355	كبيرة
3	قلة توفير المواد الخام اللازمة لتنفيذ برامج التعليم الفني والمهني.	**11**	4.07	1.014	كبيرة
4	قلة المشاغل والورش لجميع التخصصات المهنية المتنوعة.	**6**	4.03	.9727	كبيرة

5	كثرة الأزمات المالية في مؤسسات التعليم الفني والمهني.	**1**	4.02	1.017	كبيرة
6	ضعف مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في دعم وتطوير مخرجات التعليم الفني والمهني.	**5**	3.96	.9338	كبيرة
7	قلة حصة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني من الميزانية العامة.	**7**	3.94	.9661	كبيرة
8	قلة مباني مؤسسات التعليم الفني والمهني.	**8**	3.93	1.008	كبيرة
9	ضعف العائد المادي لمن يلتحقون بالتعليم الفني والمهني.	**4**	3.78	1.019	كبيرة
10	التكلفة الكبيرة للمقررات الدراسية الحديثة التي تواكب متطلبات التنمية.	**9**	3.67	1.062	كبيرة
11	قلة مساهمة الرسوم المدفوعة من قبل الطلبة في تمويل احتياجات مؤسسة التعليم الفني والمهني.	**10**	3.19	1.316	متوسطة
الكلي			**3.91**	.6169	كبيرة

يتضح من الجدول (2) الآتي:

1. أن درجة موافقة عينة البحث على التساؤل الثاني (العوامل الاقتصادية التي تؤثر على دور التعليم الفني والمهني في التنمية) ككل كانت (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (3.91)، وانحراف معياري (.6169).
2. أن درجة موافقة عينة البحث على عبارات الجدول اعلاه كانت متقاربة، حيث جاءت العبارة (3) والتي نصها: "**غياب الاهتمام الجاد من الدولة في تمويل نظام التعليم الفني والمهني**"، في المرتبة الأولى، بدرجة موافقة (كبيرة)، بمتوسط حسابي (4.20)، وانحراف معياري (.9471)، وهذا يعني أن التمويل أصبح أكبر عائق أمام تطوير كل مجالات التعليم؛ نظراً للأزمة الاقتصادية الراهنة، وهذا ما تؤكده معظم الدراسات اليمنية ذات الصلة ودراسة N.Alam (2015)، يرتبط بذلك أن التعليم الفني والمهني يحتاج إلى تكاليف مالية باهضه مقارنة بأنواع التعليم الأخرى، نظراً لطبيعته التدريبية وما تحتاج إليه من معامل وورش وأجهزة ومعدات، كل ذلك يستلزم دعماً مالياً مباشراً أو غير مباشر لهذا النوع من التعليم.
3. جاءت العبارة (2) والتي تنص على: "**افتقار المباني للتجهيزات اللازمة لعملها**"، في المرتبة الثانية، بدرجة موافقة (كبيرة)، بمتوسط حسابي (4.17)، وانحراف معياري (.9355)، ويرجع ذلك إلى

قلة التجهيزات والمعدات اللازمة التي تحتاجها عملية التعليم والتدريب في مؤسسات التعليم الفني والمهني بالرغم من توفر المباني والتي صرف عليها مبالغ باهضه.

4. جاءت في المرتبة قبل الأخيرة العبارة (9) والتي نصها: "**التكلفة الكبيرة للمقررات الدراسية الحديثة التي تواكب متطلبات التنمية**"، بدرجة موافقة (كبيرة)، بمتوسط حسابي (3.67)، وانحراف معياري (1.062)، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن كلفة المقررات الدراسية لا تعد عاملاً مؤثراً من وجهة نظر أفراد عينة البحث؛ كونها تكاليف قليلة مقارنة بالمتطلبات الأخرى مثل توفير التجهيزات وتدريب المدربين، كما قد يعود ذلك إلى أن إعداد المقررات والمناهج الدراسية يساهم فيها المستفيدون من رجال الأعمال.
5. جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة (10) والتي تنص على: " **قلة مساهمة الرسوم المدفوعة من قبل الطلبة في تمويل احتياجات مؤسسة التعليم الفني والمهني**"، بدرجة موافقة (متوسطة)، بمتوسط حسابي (3.19)، وانحراف معياري (1.316)، وتُفسر هذه النتيجة في أن الرسوم التي يدفعها الطلبة لمؤسسات التعليم الفني والمهني ضئيلة مقارنة بما يتلقونه من تعليم وتدريب في تلك المؤسسات، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف التي توفرها مؤسسات التعليم الفني والمهني، والتي تتمثل في توفير التجهيزات والتدريب وغيرها من الخدمات المقدمة للطلبة.

وتتفق نتائج السؤال (الثاني) من البحث الحالي مع ما توصلت إليه دراسة كلٍ من: (التميمي، 2003)؛ (أنعم، 2014)؛ (الحايطي، 2014)؛ (زمراوي، 2016)؛ (دايك، 2013) من أن هناك عددًا من العوامل الاقتصادية المؤثرة سلبًا في دور التعليم المهني والتقني في تلبية الاحتياجات ومتطلبات التنمية وسوق العمل، ومنها: نظرة المجتمع المنتقصة للتعليم الفني والمهني وعدم معرفة المجتمع بأهمية هذا النوع من التعليم، وافتقار مناهج التعليم لمتطلبات البنية الاقتصادية، وضعف الميزانيات المخصصة للتعليم الفني، وعدم توافر الاليات والمعدات.

ثالثًا: عرض النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث:

والذي ينص على: "**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين تقديرات عينة البحث حول دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية بأمانة العاصمة تعزى إلى متغيرات (النوع، سنوات الخبرة، القطاع، الوظيفة)؟**"

وللإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة باستخدام اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين (Independent - Samples t-test)، لمعرفة الفروق بين متوسطات أفراد العينة تعزى إلى المتغير: (النوع، سنوات الخبرة، القطاع)، كما استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي (ANOVA One Way) لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية الناتجة عن متغير الوظيفة، وكذلك اختبار (شيفيه)

للمقارنات البعدية لمعرفة مصدر التباين لاستجابات عينة البحث، وللإجابة عن هذا التساؤل فقد تم طرح عدة تساؤلات فرعية ومن ثم الإجابة عنها، وهي كما يأتي:

1. **متغير النوع:**

لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات أفراد العينة تعزى إلى متغير النوع، استخدمت الباحثة اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين (Independent-Samples t-test) كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (3)

دلالة الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تعزى إلى متغير (النوع)

المحور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الأول	ذكر	252	3.6539	.71809	1.262	283	.208	غير دالة
	أنثى	33	3.4815	.87739				
الثاني	ذكر	252	3.4683	.73967	.237	283	.813	غير دالة
	أنثى	33	3.4353	.83837				
الثالث	ذكر	252	3.6778	.56986	-.764-	283	.445	غير دالة
	أنثى	33	3.7576	.51056				
الرابع	ذكر	252	3.8986	.62400	-.863-	283	.389	غير دالة
	أنثى	33	3.9972	.56155				
الأداة ككل	ذكر	**252**	**3.6747**	**.46516**	**.078**	**283**	**.938**	**غير دالة**
	أنثى	**33**	**3.6679**	**.47037**				

بالنظر إلى الجدول (3) يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في إجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير النوع (ذكور، إناث) في محاور الاستبانة ككل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات (الذكور) في الأداة ككل (3.6747) بانحراف معياري (.46516)، وبلغ المتوسط الحسابي لاستجابات (الاناث) على الأداة ككل (3.6679) بانحراف معياري (.47037)، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة لاستجابات عينة البحث على الأداة ككل (.078)، وهي أقل من القيمة الجدولية (1.96)، أي أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في إجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي (ذكور/إناث) في محاور الاستبانة ككل"، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة في وجهات نظرهم وتقديرهم للدور الذي يقوم به التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية بأمانة العاصمة صنعاء تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي، على اختلاف نوعهم الاجتماعي (ذكور– إناث)، مما يدل على فهمهم لعبارات الاستبانة التي تقيّم واقع الدور، بغض النظر عن متغير النوع الاجتماعي، أو

عدم تماثل العينتين من حيث الحجم، أي صغر عينة الإناث مقارنة بالذكور. وتفسر الباحثة هذه النتيجة، في أن عينة البحث (ذكوراً وإناثاً) لديهم رؤية واحدة تجاه الدور الذي يقوم به التعليم الفني والمهني في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال خبراتهم لهذا الدور خلال السنوات الماضية، وكونهم يعيشون في بيئة اقتصادية واحدة، كما أن عينة البحث يقيمون البيئة التي يعيشون فيها وينظرون لتفاعلاتها ومؤثراتها من منظور واحد وزاوية مشتركة، حيث يتوافقون في آرائهم بأن العوامل الاجتماعية والاقتصادية جميعها تؤثر على دور التعليم الفني والمهني في عملية التنمية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة مزارق (2012) التي أوضحت نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أفراد العينة للدرجة الكلية لمساهمة مخرجات المعاهد المهنية والتقنية في الحد من الفقر والبطالة تعزى إلى متغير النوع، ودراسة بريك (2014) التي بينت نتائجها عدم وجود فروق في استجابات أفراد عينة البحث حول دور التعليم المهني والتقني في التنمية المستدامة تعزى إلى متغير النوع.

2. **متغير سنوات الخبرة:**

لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات أفراد العينة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة، استخدمت الباحثة اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين (Independent-Samples t-test) كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (4)

دلالة الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تعزى إلى متغير (سنوات الخبرة)

المحور	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الأول	5 سنوات فأقل	75	3.6741	.70541	.548	283	.584	غير دالة
	أكثر من 5 سنوات	210	3.6196	.75121				
الثاني	5 سنوات فأقل	75	3.6073	.65592	1.930	283	.055	غير دالة
	أكثر من 5 سنوات	210	3.4134	.77624				
الثالث	5 سنوات فأقل	75	3.8048	.52302	2.123	283	.035	دالة
	أكثر من 5 سنوات	210	3.6450	.57200				
الرابع	5 سنوات فأقل	75	3.9600	.56580	.816	283	.415	غير دالة
	أكثر من 5 سنوات	210	3.8922	.63458				
	5 سنوات فأقل	**75**	**3.7615**	**.42668**	**1.911**	**283**	**.057**	

المحور	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الأداة ككل	أكثر من 5 سنوات	**210**	**3.6426**	**.47491**				غير دالة

ويتبين من الجدول (4) أنه لا توجد فروق دلالة إحصائيًا عند مستوى (α=0.05) في إجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة في محاور الاستبانة ككل، عدا المحور الثالث فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح من لديهم خمس سنوات خبرة فأقل، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة ممن خبرتهم (5 سنوات فأقل) على الأداة ككل (3.7615) بانحراف معياري (.42668)، بلغت قيمة المتوسط لاستجابات أفراد العينة الذين خبرتهم (أكثر من 5 سنوات) على الأداة ككل (3.6426) بانحراف معياري (.47491)، كما يلاحظ أن قيمة "ت" المحسوبة لاستجابات عينة البحث على الأداة ككل بلغت (1.911)، عند درجة حرية (283)، ومستوى الدلالة (α = 0.053).

وتفسر الباحثة نتيجة عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين تقديرات أفراد العينة على التساؤل: (الأول، والثاني)، بأن عينة البحث من ذوي سنوات الخبرة الأطول أو الأقل يتمتعون بوعي تنموي متشابه أكسبهم نظرة موحدة حول الدور الذي يقوم به التعليم الفني والمهني في عملية التنمية الاقتصادية، فهم يلمسون ذلك الدور من خلال واقعهم المعيشي.

3. **متغير القطاع:**

لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات أفراد العينة تعزى إلى متغير القطاع، استخدمت الباحثة اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين (Independent-Samples t-test) كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (5)

دلالة الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تعزى إلى متغير (القطاع)

المحور	القطاع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الأول	حكومي	102	3.5305	.81858	-1.685-	180.143	.094	**غير دالة**
	خاص	183	3.6916	.68562				
الثاني	حكومي	102	3.3512	.84577	-1.802-	175.480	.073	**غير دالة**
	خاص	183	3.5276	.68565				
الثالث	حكومي	102	3.6765	.60215	-.230-	191.078	.818	**غير دالة**
	خاص	183	3.6930	.54165				
الرابع	حكومي	102	3.9626	.56799	1.073	283	.284	**غير دالة**

	خاص	183	3.8808	.64230				
الأداة ككل	حكومي	**102**	**3.6302**	**.48011**	**-1.185-**	**283**	**.237**	**غير دالة**
	خاص	**183**	**3.6982**	**.45578**				

بالنظر إلى الجدول (5) يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تعزى إلى متغير القطاع في محاور الاستبانة ككل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات (القطاع الحكومي) على الأداة ككل (3.6302) بانحراف معياري (.48011)، فيما بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات (القطاع الخاص) على الأداة ككل (3.6982) بانحراف معياري (.45578)، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة لاستجابات عينة البحث على الأداة ككل (-1.185-)، عند درجة حرية (283)، ومستوى الدلالة (α = 0. 237)، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات تقديرات أفراد العينة للدور الذي يقوم به التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية في أمانة العاصمة صنعاء تعزى إلى متغير القطاع في جميع محاور الأداة.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة، في أن مخرجات التعليم الفني والمهني سواءً في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص تؤدي الدور ذاته في عملية التنمية الاقتصادية، كون القطاع الخاص يُعد جزءا مكملاً للقطاع الحكومي في عملية التنمية الاقتصادية.

كما لا تختلف العوامل الاقتصادية في درجة تأثيرها على دور التعليم الفني والمهني في عملية التنمية سواءً توفرت تلك العوامل في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص فتأثيرها سلباً أو إيجاباً يكون بنفس المستوى.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة مزارق (2012) التي أوضحت نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أفراد العينة للدرجة الكلية لمساهمة مخرجات المعاهد المهنية والتقنية في الحد من الفقر والبطالة تعزى إلى متغير جهة العمل، ودراسة مزارق (2015) التي أوضحت نتائجها أن كفاية وملاءمة مخرجات المعاهد التقنية مع احتياجات سوق العمل كانت بدرجة متوسطة من وجهة نظر أرباب العمل في القطاعين العام والخاص، ودراسة Howell (2002) التي بينت نتائجها أن المعلمين وأرباب العمل يعتقدون أن التعليم الفني والمهني قد ساهم في التنمية الاقتصادية في ماليزيا.

4. متغير الوظيفة:

للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تعزى إلى متغير الوظيفة، استخدمت الباحثة اختبار "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova)، الجدول (6) يوضح ذلك:

جدول (6)

دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير (الوظيفة)

المحور	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الأول	بين المجموعات	10.449	3	3.483	6.774	.000	دالة
	داخل المجموعات	144.480	281	.514			
	الكلي	**154.929**	**284**				
الثاني	بين المجموعات	2.821	3	.940	1.683	.171	غير دالة
	داخل المجموعات	157.027	281	.559			
	الكلي	**159.848**	**284**				
الثالث	بين المجموعات	.881	3	.294	.925	.429	غير دالة
	داخل المجموعات	89.155	281	.317			
	الكلي	**90.035**	**284**				
الرابع	بين المجموعات	1.524	3	.508	1.339	.262	غير دالة
	داخل المجموعات	106.583	281	.379			
	الكلي	**108.107**	**284**				
الأداة ككل	بين المجموعات	**1.620**	**3**	**.540**	**2.538**	**.057**	غير دالة
	داخل المجموعات	**59.772**	**281**	**.213**			
	الكلي	**61.392**	**284**				

بالنظر إلى الجدول (6) يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في إجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير الوظيفة في محاور الاستبانة ككل،

أهم النتائج:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث حول دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية بأمانة العاصمة صنعاء، وذلك على النحو الآتي:

1. كانت تقديرات أفراد عينة البحث حول دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصـــــادية بأمانة العاصمة صنعاء بدرجة كبيرة.
2. أفاد أفراد العينة بأن الأجور التي يتقاضاها متخرجو التعليم الفني والمهني من المؤسسات التي يعملون لديها لا تتناسب مع الجهد المبذول في عملهم.
3. للتعليم الفني والمهني دور كبير في التنمية الاقتصادية، من خلال إسهامه في إحلال العمالة الأجنبية وإبدالها بمخرجات التعليم الفني والمهني من الكوادر المحلية، كما يسهم في تطوير مؤسسات الإنتاج والتصنيع، ويسهم في زيادة دخل الفرد وبالتالي زيادة دخل الأسرة والمجتمع.
4. كانت موافقة أفراد العينة حول البرامج والتخصصات التي يقدمها التعليم الفني والمهني ومدى ملاءمتها لاحتياجات القطاعين العام والخاص بدرجة متوسطة.
5. هناك عدد من العوامل الاقتصادية المؤثرة بدرجة كبيرة في دور التعليم الفني والمهني في التنمية، وفي مقدمتها مشكلة التمويل.
6. قلة الامكانيات والأجهزة والمعدات اللازمة الناتج عن العجز المالي؛ نتيجة لنقص حصة مؤسسات التعليم الفني والمهني من الميزانية العامة للدولة، وكذا ضعف مساهمة القطاع الخاص في توفير احتياجات مؤسسات التعليم الفني والمهني، كان لهما تأثير واضح في الحد من دور التعليم الفني المهني في التنمية.
7. تعاني مؤسسات التعليم الفني والمهني من عجزها عن تطوير خططها بما ينسجم مع إحداث التطور والنمو للمجتمع، بالإضافة قصور شمولية السلم الوظيفي من القطاعين العام والخاص في استيعاب وتوظيف مخرجات التعليم الفني والمهني.
8. اقتصار برامج التعليم الفني والمهني على منح الشهادة الثانوية والجامعية وعدم تطوير برامجها للشهادات ذات المستوى الأعلى، أدى إلى تكوين اتجاهات سلبية لدى أفراد المجتمع، من خلال النظرة الدونية لمخرجات التعليم الفني والمهني ومؤهلاتهم.
9. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) في تقديرات أفراد العينة تعزى إلى متغيري (النوع، والقطاع) في جميع المحاور وفي الاستبانة ككل.
10. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) في تقديرات أفراد العينة تعزى إلى متغير (سنوات الخبرة) في محاور الاستبانة ككل عدا المحور الثالث فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح سنوات الخبرة خمس فأقل.

11. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) في تقديرات أفراد العينة تعزى إلى متغير (الوظيفة) في محاور الاستبانة، عدا المحور الأول فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح وظيفة مدير إدارة.

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث توصي الباحثة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بالآتي:

1. الاستفادة من نتائج البحث الحالي التي بينت دور التعليم الفني والمهني والعوامل المؤثرة فيه، وذلك بوضع الاستراتيجيات الوطنية لتفعيل ذلك الدور والحد من العوامل السلبية المؤثرة فيه.
2. السعي إلى إيجاد مصادر تمويل متعددة والاستعانة في ذلك بخبراء من الدول التي نجحت في هذا المجال، كما يستوجب على الحكومة إشراك القطاع الخاص في عملية التمويل، وكذا البحث عن المنظمات الدولية التي تقوم بتمويل هذا النوع من التعليم.
3. تفعيل الشراكة والتنسيق مع رجال الأعمال والداعمين والتجار من القطاع الخاص؛ لاستيعاب أكبر قدر من مخرجات التعليم الفني والمهني، وتمكين الطلبة من التطبيق الميداني في مؤسسات سوق العمل.
4. الاستفادة من خبرات الدول الشقيقة والصديقة المتقدمة في مجال التعليم الفني والمهني في تطوير المناهج والبرامج والآليات اللازمة لتطوير مؤسسات التعليم الفني والمهني في اليمن.
5. قيام الوزارة بدعم من الحكومة بزيادة التوسعة في مؤسسات التعليم الفني والمهني لتغطي كل مديريات محافظات الجمهورية، بما يساهم في التحاق أكبر قدر من الطلبة، وذلك للمساهمة في التخفيف من حالة الفقر التي تزداد يوما بعد آخر.
6. تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني والمهني بالتعاون مع سوق العمل، بحصر المهن والحرف اليدوية الأكثر أهمية في عملية التنمية، من أجل التركيز عليها وتطويرها بما يتناسب وتكنولوجيا العصر الحديث.
7. العمل الجاد من قبل كل القطاعات المعنية على توفير ما تحتاجه مؤسسات التعليم الفني والمهني من أجهزة ومعدات تتناسب والتقدم المتسارع للتكنولوجيا الصناعية في العصر الحالي كي تستطيع مؤسسات التعليم الفني والمهني المساهمة في عملية التنمية على الوجه المطلوب منها.
8. على الحكومة مضاعفة الجهد فيما يتعلق بإعفاء الطالب من أي رسوم مالية تفرضها عليه مؤسسات التعليم الفني والمهني وذلك نظراً للحالة المادية للطالب، إضافة إلى ذلك فإن إعفاء الطالب من الرسوم يشجع على الالتحاق بهذا النوع من التعليم.

المقترحات:

استكمالاً لما لم يتمكن البحث من تناوله واستكمال دراسته في هذا البحث تقترح الباحثة على الباحثين القيام بإجراء الأبحاث الآتية:

1. إجراء نفس الدراسة من وجهة نظر الطلبة والمعلمين.
2. إجراء دراسات مسحية لمعرفة واقع التعليم الفني والمهني ومشكلاته في اليمن.
3. إجراء دراسة مماثلة على القطاعات الحكومية والأهلية في محافظات الجمهورية اليمنية.

قائمة المراجع:

1- صاروخ، جلال البشير عبد السلام (2014). دور التعليم الفني في التنمية الاجتماعية بالمجتمع الليبي "دراسة ميدانية بمدينة طرابلس"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.

2-الجدبة، فوزي سعيد (2009). دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 12، العدد (1).

3- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2014). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية – مراحله وأنواعه المختلفة للعام 2012-2013، أغسطس، الأمانة العامة، صنعاء.

4- ـــــ (2006). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله انواعه المختلفة 2004/ 2005، أغسطس، الأمانة العامة، صنعاء.

5- القرشي، ياسر عبدالرحمن أحمد (2006). أثر مخرجات نظام التعليم الفني والمهني في الصناعة، دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي بمحافظتي عدن وتعز.

6- الشميري، محمد بن محمد عبدالغني (2015). أساسيات التعليم الفني والمهني والتقني في الجمهورية اليمنية، صنعاء، مكتبة المتفوق.

7- منتدى الرياض الاقتصادي العربي (2012). التعليم الفني والتدريب التقني ومدى ملاءمته للاحتياجات التنموية من القوى العاملة الموقع: http://riyadhef.comf، 2016/9/18.

8- المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية (2003). التقرير الاستراتيجي اليمني، صنعاء.

9- الحاج، أحمد علي (1998). فلسفة التربية، صنعاء، دار الفكر.

10- مقبل، سعيد (2006). التعليم العام في الجمهورية اليمنية الواقع وأفاق التطور دراسة تحليلية نقدية، صنعاء، مؤسسة العفيف للثقافة والعلوم.

11- الأشول، حسين عبدالله عبادي (2003). فاعلية نظام التعليم المهني والتقني في اليمن، رسالة دكتوراه، جامعة تونس.

12- الاغبري- بدر سعيد (2003). نظام التعليم في الجمهورية اليمنية, صنعاء, دار إقرأ.

13- أبو علي، محمد سلطان (2007). نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم- ناشرون.
14- ابو سليم، محمد (2013). العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المجتمعات العربية، الثلاثاء، 21 مايو، http://alwsa2l.blogspot.com/2013/05/blog-post_21.html .
15- بدر خان، سوسن (2006). التربية المهنية مناهج وطرائق التدريس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع.
16- خليل، نبيل سعد (2005). التعليم والتنمية دراسة في النموذج الصيني، القاهرة، دار ومكتبة الإسراء.
17- المولى، عبدالستار رائف حسن (2012). دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (9)، المجلد (4).
18- الزبيري، عزالدين عبدالوهاب (2009). مدى مواءمة التخصصات التقنية في كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل اليمني، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة صنعاء.
19- مزارق، عبد الملك حسن محمد (2012). دور التعليم الفني والمهني في الحد من الفقر والبطالة- دراسة تحليلية تطبيقية على محافظة الحديدة، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
20- أنعم، أنيف طاهر سعيد (2013). التعليم المهني والتقني والنظرة الدونية، مجلة التدريب والتنمية، العدد صفر، مجلة دورية تصدر عن وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، صنعاء.
21- خير الله، محمد عبد الله (2009). التعليم الفني والتقني وآثره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء الاستراتيجية القومية الشاملة، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
23- القاضي، ميادة محمد أبوبكر (2015). التعليم التقني والتقاني في السودان ودوره في توفير فرص عمل للمتدربين، رسالة ماجستير في التربية التقنية، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
24- علي، علي أحمد سيد (2009). سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول "دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل" من 9-11 نوفمبر، القاهرة، منظمة العمل العربية.
25- المصري- (2003). اقتصاديات التعليم والتدريب المهني، الطبعة الأولى، ليبيا، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس.
26- الحاج- احمد علي (2006). نحو استراتيجية لتطوير مصادر جديدة لتمويل مدارس المستقبل في مملكة البحرين، دراسة مقدمة لجائزة مكتب التربية لعربي لدول الخليج للبحوث والتربية, 2005م-2006م.

27- رفاعي، عقيل (2008). تطوير التعليم العام وتموله (دراسات مقارنة)، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.

28- العولقي، حسن (1998). تجارب محلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل تمويل التعليم، دراسة مقدمة إلى اجتماع تمويل التعليم في الدول الأعضاء وسبل تنميته، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، الرياض.

29- الغامدي، عبدالله (2006). الإنفاق على التعليم، دراسة أعدها بتكليف من مكتب التربية العربي لدول

30- الصائغ، عبدالرحمن ومتولي، غريب (2006). التنسيق والتعاون بين مؤسسات الاعمال والانتاج تجارب بعض الدول المتقدمة, مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، الرياض.

31- وزارة العمل والتدريب المهني (1995). الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني، صنعاء

32- الحايطي، يحيى محمد محسن (2014). مشكلات التعليم والتدريب المهني وتلبية متطلبات التنمية بمحافظة عمران، رسالة ماجستير، قسم أصول تربية، كلية التربية، جامعة صنعاء.

33- باعباد، على هود (2003). التعليم في الجمهورية اليمنية ماضيه، حاضره، مستقبله، الطبعة (7)، صنعاء، مكتبة الإرشاد.

34- التميمي، علي خليل إبراهيم (2003). الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

35- أنعم، أنيف طاهر سعيد (2013). تخطيط التعليم المهني والتقني في ضوء احتياجات سوق العمل وسبل تطويره، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء.

36- زمراوي، نهى عثمان صالح عثمان (2016). أثر التعليم الفني في التنمية – بالتطبيق على المدارس الفنية بالولاية الشمالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة دنقلا، السودان.

اليونيسيف (2007). ورشة إلغاء الرسوم المدرسية من 9_10 أبريل بمركز البحوث والتطوير التربوي. منظمة اليونيسيف، صنعاء.

الحاوري، محمد أحمد (2005م). "التعليم في اليمن بين قيود التمويل ومتطلبات التطوير"، دراسة غير منشورة: للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، صنعاء، اليمن.

محي الدين، طلال عبدالستار (2008م). "متطلبات تمويل الأنشطة التعليمية العربية والأوضاع الاقتصادية الراهنة"، الباحث الجامعي، جامعة إب. ع17، ص ص 297-328

المراجع الأجنبية

37- Howell, R. T. (2000). Industrial Technology Education Teachers' Knowledge, Experience, and Feelings Related to Working with Special Population Students in the Lincoln, Nebraska Public Schools.

38- Alam, N. (2015). The Role of Technical Vocational Education and Training in Human Development: Pakistan as a Reference Point. *European Scientific Journal*, *11*(10), 35–50.

39- Dike, V. E. (2013). *Technical and Vocational Education and Training (TVET): Understanding the Nigerian Experience*. *PhD Dissertation*. Drexel University.

40- Magaji, M. (2015). The Role Of Vocational And Technical Education For Improving National Economy For Sustainable Development : Curriculum Issues. *Journal of Research & Method in Education*, *5*(3), 12–18. https://doi.org/10.9790/7388-05321218

دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة

(دارسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في العاصمة صنعاء)

الباحث / خالد محمد محمد الدلالي

المبحث الاول: خطة ومنهجية الدراسة

مقدمة:

العديد من الدول العربية والأجنبية عن كيفية تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيقاً لذلك فقد سعت جهود العديد من المنظمات المحلية والأجنبية في البحث عن بلورة واضحة لتحديد اهداف التنمية المستدامة، لوضع أساس او توجه عام للسعي نحو التنمية المستدامة، وحسب تقرير الأمم المتحددة لعام 2015م فقد بُلورت أهدف التنمية المستدامة في 17 هدفاً تصب جميعها حول 17 مجالاً تتضمن (لا فقر، القضاء على الجوع، الصحة الجيدة والرفاهية، المياه النظيفة والصرف الصحي النظيف، المساواة بين الجنسين، التعليم الجيد، الصناعة والابتكار والبنية التحتية، النمو الاقتصادي، الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، الإنتاج والاستهلاك المتوازن، المدن والمجتمعات المستدامة، تقليل عدم المساواة بين دخول الأفراد الحياة على الأرض، الحياة تحت الماء، العمل في ظل تغير المناخ، الشراكات العالمية من اجل الاستدامة، السلام والعدالة والمؤسسات القوية)[1].

تلك الأهداف تم تجزئتها إلى اهداف أصغر ضمن كل مجموعة، كما يمكن تجزئة الاهداف الصغرى إلى مهام او أدوار محدده وعلى ضوء ذلك فإن كل شركة او مؤسسة او منظمة، اكانت حكومية او خاصة، تستطيع اشتقاق المهام والادوار الذي يضطلع بها تنفيذها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ذلك ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه، حيث أن الدراسة الحالية تهدف بشكل رئيسي إلى تحديد تلك الأدوار والمهام التي يتعين على البنوك التجارية القيام بها لتحقيق التنمية المستدامة، وقياس واقع تلك الأدوار في البنوك التجارية اليمنية، وسوف يتم تنفيذ الدراسة وفقاً لعناصر خطة الدراسة وعلى النحو التالي:

[1] https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals

اولاً: مشكلة الدراسة

امتداداً إلى ما سبق توضيحه في مقدمة الدراسة فإن مشكلة الدراسة تتمثل في جانبين، مشكلة نظرية، ومشكلة عملية، فبالنسبة للمشكلة النظرية فهي تتعلق في أن الباحث يلاحظ ان العديد من الدراسات الأجنبية والعربية التي تتناول "دور البنوك -او دور المؤسسات-" في تحقيق التنمية المستدامة - او تحقيق الرقابة على البنوك...الخ-؛ تضع نصب اعينها محاولة دراسة العلاقات(الارتباطية او السببية) بين المفهوم ذاته، حيث يضطلع بها إلى تصنيف الجزء الاول من العنوان("دور البنوك") كمتغير مستقل، ووضع التنمية المستدامة كمتغير تابع، وكوجهة نظر يرُى انه ولطالما اننا نتحدث عن "دور"؛ فذلك يعني اننا نتحدث عن مهام أو أدوار معينة تلقى على عاتق البنوك الالتزام بها وتنفيذها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أدى الى توليد اعتقاد لدى الدراسة الحالية بأن "دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة" هو مفهوم واحد وليس اثنين منفصلين، تلك المشكلة النظرية سيتم توضيحها ومحاولة اختبار المفهوم وصحة بنائه على النحو الذي يمكن ان يسهم في وضع معايير معينة يمكن استخدامها لقياس دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحديد تلك الأدوار كمفهوم واحد فقط.

إن محاولة اثبات فكرة ان مفهوم "دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة" ومحاولة ترجمة تلك الأدوار الى معايير معينة، هو جوهر المشكلة النظرية في هذه الدراسة.

اما المشكلة على المستوى العملي في أن البنوك التجارية بصفة عامة والبنوك التجارية اليمنية بصفة خاصة تفتقر إلى موجهات او معايير واضحة حول ماهية الأدوار التي يجب ان تلتزم بها لتحقيق التنمية المستدامة، وحول ماهية اولويات الاعمال التي يمكن ان تعزز من قدرتها بشكل أكبر لتحيق اهداف التنمية المستدامة.

وعليه تحاول هذه الدراسة وضع حلولاً للمشكلة(النظرية، والعملية) من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة؟

ومن التساؤل الرئيسي فقد تم وضع التساؤلات الفرعية التالية كأجزاء:

- ما البُنية العاملية المكونة لمفهوم "دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة" وبصيغة اخرى ما النموذج المعياري الملائم لقياس دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما واقع او ماهو دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، في ضوء النموذج المعياري المحددة في التساؤل الفرعي رقم1؟
- هل يختلف واقع دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في الواقع الفعلي، عن النموذج المعياري المستخدم لتقييم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة؟

- ماهي اولويات اعمال البنوك التجارية اليمنية اللازمة لتعزيز قدرتها ورفع دورها في تحقيق التنمية المستدامة؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

1- أهمية نظرية في ضوء وجهة النظر المقترحة: : وتتمثل في توضيح ان مفهوم "دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة" هو مفهوماً واحداً يحتوي في مضمونه على متغير واحد فقط وليس متغيرين، فهو مفهوم احادي هرمي يحتوي على مجموعة من الأدوار الجزئية هي(الدور الاقتصادي، والدور الإداري، والدور القانوني، والدور الاجتماعي، والدور البيئي). تلك الأهمية يمكن ان تفيد العديد من الباحثين الذين يبحثون في دور البنوك في تحقيق التنمية المستدامة.

2- أهمية عملية: وتتمثل بمجموعة النتائج التي سيتم التوصل اليها وما ستضعه الدراسة الحالية من توصيات تساعد البنوك التجارية اليمنية على تحديد اولويات الاعمال التي يجب ان تلتزم بها لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي: دراسة دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن هذا الهدف يمكن وضع الأهداف الفرعية التالية:

1- بناء مفهوم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، واختبار كفاءة(او صلاحية) المفهوم، وتعميمه كنموذج معياري، يمكن استخدامه لتقييم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة.

2- قياس واقع دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، في ضوء النموذج المعياري الموضوع في الهدف رقم1.

3- تحديد فجوة الفرق بين واقع دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، وبين النموذج المعياري المستخدم لتقييم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة.

4- ترتيب اولويات اعمال البنوك التجارية اليمنية اللازمة لتعزيز قدرتها ورفع دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: نموذج الدراسة الفرضي

بعد مراجعة الباحث للأدبيات العلمية التي تناولت متغيرات الدراسة تم تصميم نموذج الدراسة الفرضي على النحو التالي:

شكل(1): نموذج الدراسة الفرضي(النموذج المعياري المقترح)

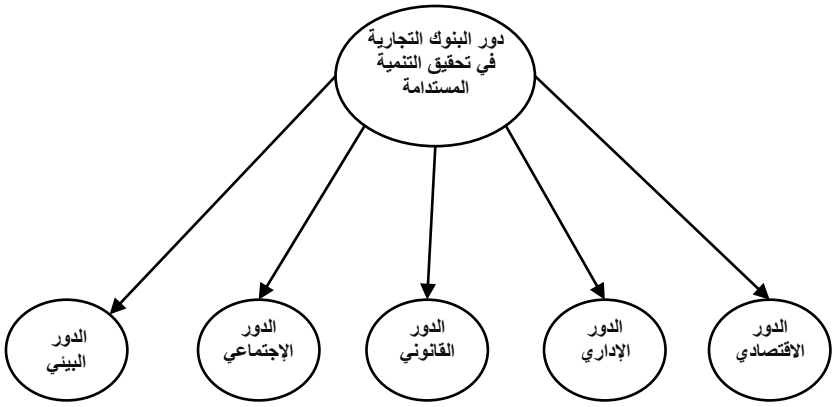

المصدر: من اعداد الباحث، 2020م.

وقد تم بناء النموذج السابق على افتراض أساسي مفاده: ان مفهوم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة -مفهوماً واحداً- له بنية عامليه تتكون من 5 عوامل(أدوار) معروفة مسبقاً هما (الدور الاقتصادي، الدور الإداري، الدور القانوني، الدور الإجتماعي، الدور البيئي).

التعريفات الإجرائية للدراسة:

ويمكن توضيح التعريفات الإجرائية للمفاهيم النظرية الموضحة في نموذج الدراسة الفرضي على النحو التالي:

- دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة: يشير إلى مجموعة الالتزامات والمهام والاجراءات الاقتصادية والإدارية والقانونية والاجتماعية والبيئية التي تمارسها البنوك التجارية، ويضطلع بها تنفيذها، في سبيل سعيها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- الدور الاقتصادي: يشير الدور الاقتصادي، إلى مجموعة التزامات او الأدوار او الإجراءات او الممارسات الاقتصادية التي يضطلع بالنبوك التجارية القيام بها في سبيل سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هذه المهام والإجراءات: التسويق الفعال لجذب المدخرات، الدعم الفعال لتمويل المشاريع الصغيرة، توجيه الأموال للاستثمار في مشاريع تنموية طويلة الاجل، تطوير واستحداث

وإتاحة فرص عمل متكافئة بين النساء والرجال، الحد من أنشطة المضاربة المفرطة بالعملات الأجنبية، المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

- الدور الإداري: يشير الدور الاداري، إلى مجموعة التزامات او الأدوار او الإجراءات او الممارسات الإدارية التي يضطلع بالنبوك التجارية القيام بها في سبيل سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هذه المهام والإجراءات: استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة لتقليل تكاليف التشغيل، دمج الاستدامة في الخطط الاستراتيجية وعمليات صنع القرار، تطوير أنظمة لإدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية) في المصرف، توفير أنظمة عادلة للتوظيف والترقية والأجور المناسبة، تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للحفاظ على أموال المالكين والمودعين، تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة وفقاً لاحتياجات العملاء، تطوير الهيكل التنظيمي في البنك وفقاً لمتطلبات التنمية المستدامة، تطوير نظم الشكاوى ونظم قياس رضاء (العملاء والمودعين) عن الخدمات المقدمة.
- الدور القانوني: يشير الدور القانوني، إلى مجموعة التزامات او الأدوار او الإجراءات او الممارسات القانونية التي يضطلع بالنبوك التجارية القيام بها في سبيل سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هذه المهام والإجراءات: تطبيق مبادئ الحوكمة (المعاملة المتساوية للمساهمين، الإفصاح والشفافية في المعلومات...الرقابة الداخلية... الخ)، تطبيق مبادئ وقواعد الشمول المالي، الامتثال لجميع القوانين واللوائح القانونية التشغيلية المنظمة للعمل المصرفي، حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة وصحية لجميع العمال، تطبيق أنظمة ولوائح مكافحة غسيل الأموال، التبليغ عن الجرائم المالية وانتهاكات حقوق العملاء، تزويد الأطراف ذوي العلاقة بالمعلومات الدقيقة والمناسبة.
- الدور الاجتماعي: يشير الدور الاجتماعية، إلى مجموعة التزامات او الأدوار او الإجراءات او الممارسات الاجتماعية التي يضطلع بالنبوك التجارية القيام بها في سبيل سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هذه المهام والإجراءات: غرس قيم الاستدامة في شركاء الأعمال بما في ذلك (المودعين والمقترضين...الخ) وضمان مطابقتها لمعايير السلوك المحددة للبنك، انشاء برامج هادفة لتنمية الوعي المحلي بأهمية استخدام الخدمات المصرفية، المساهمة في دعم برامج ذوي الإحتياجات الخاصة كمراكز علاج الاورام وغسيل الكلي وبنك الغذاء والدواء والجمعيات الخيرية، تقديم قروض ميسرة(الإجراءات والكلفة) للفقراء والطلاب، تنمية المواهب: المشاركة في دعم برامج تدريب المواهب على العمل، والتقييم ومنح الشهادات التدريبية، المشاركة في أنشطة الصالح العام: كمبادرات اصلاح الطرقات... والمستشفيات، المدارس...الخ، المشاركة والاستثمار، في أنشطة الرفاهية العامة(كبناء الحدائق والمنتزهات...الخ)، تنمية روح التكافل الاجتماعي بين المصرف والموظفين والعملاء، اتاحة المعلومات والتقارير لكافة افراد المجتمع، وتسهيل سبل الوصول اليها، لغرض استخدامها في الدراسات العلمية والبحثية.

- الدور البيئي: يشير الدور البيئي، إلى مجموعة التزامات او الأدوار او الإجراءات او الممارسات البيئية التي يضطلع بالنبوك التجارية القيام بها في سبيل سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هذه المهام والإجراءات: إدارة ومراقبة المخاطر والآثار البيئية المباشرة الناتجة عن عمليات البنك، بما في ذلك استخدام الطاقة، واستهلاك الورق، وإدارة النفايات، واستخدام المياه، وما إلى ذلك، السعي لاستخدام مواد وطاقة نظيفة وغير ضارة وحماية البيئة والموارد الطبيعية، توجيه الأموال للاستثمار في برامج التنمية الخضراء: كمشاريع انتاج الطاقة، ومشاريع التخلص من النفايات... والمشاريع الخضراء.، العمل على ابتكار وسائل وخدمات مصرفية جديدة صديقة للبيئة، الإسهام في نشر الوعي بين أفراد المجتمع في المحافظة على البيئة، تمويل المساكن الخضراء(الرهن العقاري الأخضر): تقديم قروض بفائدة منخفضة للأشخاص الذين يقدمون على بناء منزل صديق للبيئة(يعمل على الطاقة الشمسية)، بحيث يبقى العقار مرهوناً لدى البنك حتى يتم سداد القرض، اصدار السندات الخضراء بفائدة منخفضة: للحصول على أموال مخصصة لتمويل مشاريع استثمارية صديقة للبيئة، ومن ضمن أهم المشروعات التي يمكن إصدار سندات خضراء لتمويلها، مشروعات الطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للنفايات، والاستخدام المستدام للأراضي، والنقل النظيف، والإدارة المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ والمدن الجديدة الخضراء...الخ.

خامساً: منهجية الدراسة

1- **منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات والمعلومات**

أ- **منهج الدراسة:** تم استخدام المنهج الوصفي لإجراء الدراسة، حيث يتم من خلال هذا المنهج جمع البيانات نظرياً، وميدانياً، ووصفها، وتحليليها بالوصف دون التدخل على بياناتها بالتأثير ومن ثم استخراج النتائج وتقديم مجموعة من التوصيات بشأن ذلك.

ب- مصادر جمع البيانات والمعلومات: تم الاعتماد على مصدرين أساسيين للحصول على البيانات ذات العلاقة بالدراسة هما:

- **المصادر الأولية** تم جمع البيانات بواسطة اداة الاستبانة المنظمة لتغطية الجانب الميداني للدراسة والذي من خلاله تم تحليل البيانات واختبار النماذج والفرضيات للوصول إلى النتائج.
- **المصادر الثانوية:** شملت جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة من الكتب والمقالات والبحوث والدراسات السابقة، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية على شبكة الانترنت، وكل ذلك تم الاستفادة منها في تغطية الجانب النظري للدراسة.

2- ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

أ- **مجتمع الدراسة:** يتمثل الإطار العام لمجتمع الدراسة بجميع الموظفين الإداريين في البنوك التجارية اليمنية.

ب- **عينة الدارسة:** تم توزيع أداة الدراسة على عينة عشوائية بسيطة بلغ قوامها(100) فرد حيث تم توزيع (100) استمارة على الافراد العاملين في الإدارات العليا لكلاً من البنك التجاري والبنك الزراعي وبنك اليمن الدولي وبنك اليمن والكويت وكان المسترد 80 استمارة الصالح منها للتحليل (73) استمارة.

3- **أداة الدراسة(بناء أداة الدراسة وثباتها)**

في ضوء مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تم جمع البيانات اللازمة للدراسة بواسطة اداة الإستبانة المنظمة، لملائمتها لجمع بيانات مقاييس مفهوم المشكلة فضلاً عن ملائمتها لجمع بيانات وصفية عن خصائص الموظفين والذي تم تصميمها واشتقاقها من اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث تم وضع مجموعة من الفقرات كمؤشرات لقياس مدى اقتراب البنوك من الأهداف المستدامة، والهدف من ذلك وضع معيار اجرائي لقياس مدى مدى اقتراب واقع البنوك من اهداف التنمية المستدامة، كما استخدمت الدراسة المقياس الفاصلي (مقياس ليكرت الخماسي) في القياس، بعدد خمس مستويات والجدول التالي يوضح مستويات ودرجات المقياس التي تم استخدامها:

جدول(): يوضح مستويات ودرجات القياس المستخدمة وفق مقياس ليكرت الخماسي

المقياس المعياري (لقياس أهمية الفقرات)	مهم بدرجة عالية جداً	مهم بدرجة عالية	متوسط الأهمية	مهم بدرجة منخفضة	مهم بدرجة منخفضة جداً
درجة أهمية الفقرة للتنمية المستدامة	5	4	3	2	1
المقياس التطبيقي (لقياس مستوى التطبيق)	تطبيق بدرجة عالية جداً	تطبيق بدرجة عالية	متوسط التطبيق	تطبيق بدرجة منخفضة	تطبيق بدرجة منخفضة جداً
درجة التطبيق	5	4	3	2	1

يهدف المقياس الاول إلى وضع نموذج معياري يمكن في ضوءه تقييم دور أي بنك تجاري في التنمية المستدامة، واختبار كفاءة النموذج، لتسهيل على الباحثين الاخرين تطبيقية لقياس دور البنوك

التجارية في التنمية المستدامة، اما المقياس الثاني فهو يهدف إلى تقييم الواقع الفعلي لدور البنوك التجارية اليمنية في التنمية المستدامة، وتحديد فجوة الفقرة بين ما يجب وما هو مطبق فعلاً من خلال طرح درجة التطبيق من درجة أهمية الفقرة للتنمية المستدامة، وتحديد فجوة الفقرة التي هي بحاجة إلى إعادة النظر فيها من قبل البنوك التجارية اليمنية.

وقد تم تنظيم أداة الدراسة في محورين رئيسيين، يتناول المحور الاول مجموعة من البيانات الشخصية عن مجتمع الدراسة وخصائصه، وخصص المحور الثاني لجمع البيانات الاساسية اللازمة لاختبار نماذج الدراسة والذي يحتوي 38 فقرة، تم توزيعها على خمسة ابعاد(أدوار)، وهذه الابعاد او الأدوار هي: (البعد الاقتصادي، والبعد الإداري، والبعد القانوني، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي).

اما بالنسبة **لاتساق الأداة وثباتها** تم استخدام طريقة معامل (الفأ كرونباخ) في اختبار اتساق الفقرات نظراً لشموله على جميع على المعاملات الأخرى التي تستخدم في قياس الثبات، وذلك حتى يمكن التعرف على مدى ثبات أداة الدراسة للحصول على نفس النتائج في المستقبل اذا وزعت على نفس العينة وفي ظروف مماثلة للظروف التي وزعت عليهم حالياً.

وقد كانت نتائج الاختبار على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول(): يوضح قيمة معامل الثبات لفقرات الإستبانة بطريقة معامل الفاء كرونباخ

محاور(ابعاد) الدراسة	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات (Cronbach's Alpha)		الصفة
		في النموذج المعياري	في النموذج التطبيقي	
الدور الاقتصادي للبنوك التجارية اليمنية في التنمية المستدامة	7	0.744	0.780	مقبول
الدور الإداري للبنوك التجارية اليمنية في التنمية المستدامة	8	0.878	0.865	عالي
الدور القانوني للبنوك التجارية اليمنية في التنمية المستدامة	7	0.862	0.867	عالي
الدور الاجتماعي للبنوك التجارية اليمنية في التنمية المستدامة	9	0.856	0.861	عالي
الدور البيئي للبنوك التجارية اليمنية في التنمية المستدامة	7	0.806	0.870	عالي
دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة	**38**	**0.925**	**0.950**	**عالي جداً**

ويتضح من الجدول السابق ان جميع المحاور في النموذج المعياري والنموذج التطبيقي تتخطى الحد الأدنى لمستوى الثبات المقبول(0.70) والمتعارف عليه في الأدبيات العلمية، وبدرجة أعلى، تلك قيم الثبات تعني انه اذا تم توزيع المقياس في فترات أخرى من الزمن على نفس عينة الدراسة سنحصل على نفس النتائج بإحتمال0.925، بالنسبة لمتغير كما هو موضح في النموذج المعياري و0.95، كما هو موضح في النموذج التطبيقي الذي يعتبر اختبار مبدئي لثبات النموذج المعياري.

4- الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات

وتنقسم أساليب التحليل الإحصائي التي تم استخدامها إلى قسمين:

أ- **اساليب وصفية**: وهنا تم استخدام كلا من التكرارات والنسب المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وذلك لتحليل ووصف خصائص عينة الدراسة، وتحليل إجابات أفراد العينة بعد أن تم التحقق من الصلاحية الداخلية(الثقة) للبيانات باستخدام طريقة معامل الفاء كرو نباخ (Alpha.Cronbach's).

ب- أساليب استدلالية: تم استخدام نهج النمذجة البنائية باستخدام المعادلة الهيكلية في بناء نموذج معياري عام لتقييم دور البنوك التجارية في التنمية المستدمة، كما تم تطبيق النموذج على البنوك التجارية اليمنية وتقييمها.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

اولاً: وصف خصائص عينة الدراسة

يوضح الجدول ادناه التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية(البنك، الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة)، وذلك على النحو التالي:

جدول(): توزيع عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية(٪)
البنك	التجاري	20	27.40
	الزراعي	19	26.03
	اليمن الدولي	14	19.18
	اليمن والكويت	20	27.40
الجنس	ذكر	45	61.64
	انثى	28	38.36
العمر	أقل من (30) سنة	18	24.66
	من (30) - أقل من (40) سنة	47	64.38
	من (40) - أقل من (50) سنة	8	10.96

المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	4	5.48
	بكالوريوس	59	80.82
	ماجستير	10	13.70
المسمى الوظيفي	مدير ادارة	27	36.99
	رئيس قسم	27	36.99
	مختص	19	26.03
سنوات الخدمة	اقل من(5) سنوات	11	15.07
	من (5) - أقل من (10) سنوات	22	30.14
	(10) سنوات فأكثر	40	54.79
الإجمالي الكلي		**73**	**100.00**

ويتضح من الجدول السابق مايلي:

- بالنسبة لتوزيع العينة وفقاً لمتغير البنك فيتضح من الجدول السابق أن(27.4%) من افراد العينة المبحوثة هم من فئة (التجاري ،اليمن والكويت) يليهم فئة(التجاري ،اليمن والكويت) بنسبة(27.4%)، و فئة(الزراعي) بنسبة(26.03%)، و فئة(اليمن الدولي) بنسبة(19.18%)، على التوالي.
- بالنسبة لتوزيع العينة وفقاً لمتغير الجنس فيتضح من الجدول السابق أن(61.64%) من افراد العينة المبحوثة هم من فئة (ذكر) يليهم فئة(انثى) بنسبة(38.36%)، على التوالي.
- بالنسبة لتوزيع العينة وفقاً لمتغير العمر فيتضح من الجدول السابق أن(64.38%) من افراد العينة المبحوثة هم من فئة (من (30) - أقل من (40) سنة) يليهم فئة(أقل من (30) سنة) بنسبة(24.66%)، و فئة(من (40) - أقل من (50) سنة) بنسبة(10.96%)، على التوالي.
- بالنسبة لتوزيع العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي فيتضح من الجدول السابق أن(80.82%) من افراد العينة المبحوثة هم من فئة (بكالوريوس) يليهم فئة(ماجستير) بنسبة(13.7%)، و فئة(دبلوم فأقل) بنسبة(5.48%)، على التوالي.
- بالنسبة لتوزيع العينة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي فيتضح من الجدول السابق أن(36.99%) من افراد العينة المبحوثة هم من فئة (مدير ادارة ،رئيس قسم) يليهم فئة(مدير ادارة ،رئيس قسم) بنسبة(36.99%)، و فئة(مختص) بنسبة(26.03%)، على التوالي.
- بالنسبة لتوزيع العينة وفقاً لمتغير سنوات الخدمة فيتضح من الجدول السابق أن(54.79%) من افراد العينة المبحوثة هم من فئة ((10) سنوات فأكثر) يليهم فئة(من (5) - أقل من (10) سنوات) بنسبة(30.14%)، و فئة(اقل من(5) سنوات) بنسبة(15.07%)، على التوالي.

ثانياً: بناء النموذج الفرضي(المقترح) للدراسة

بعد الانتهاء من الإطار النظري للدراسة تشكل لدى الباحث تصوراً نظرياً حول العلاقة بين المفاهيم (متغيرات الدراسة)، تم تصميها في نموذج هرمي، وقبل توضيح تلك العلاقة دعنا نوضح طبيعة النموذج البنائي(الهيكلي) والافتراضات التي يُبنى عليها، لإعطاء فكرة عن النماذج البنائية وعن الإجراءات المنهجية التي اتبعها الباحث في بناء النموذج واختباره، وذلك على النحو التالي(تيغزة، 2012: 131):

1- يقوم النموذج البنائي (الهيكلي) على افتراض ان العلاقة بين متغيرات الدراسة هي علاقة بين مفاهيم كامنة ليست مقاسة بطبيعتها، هذه المفاهيم الكامنة تمثل المساحة المشتركة لعدد من المؤشرات(الفقرات) المقاسة.

2- يتم رسم تلك المفاهيم الكامنة(الغير مقاسة) على شكل دوائر بيضاوية ◯، ويتم رسم المؤشرات(الفقرات المقاسة: عبارات القياس) على شكل مربعات او مستطيلات ▭، ويعبر السهم ذو الاتجاهين ↔ على علاقة ارتباط بين متغيرين ويعبر السهم احادي الاتجاه ← عن العلاقة السببية و التنبؤية بين المتغيرات.

3- ترتبط كل مجموعة مؤشرات(فقرات) فيما بينها بدرجة كبيرة لتشكل مفهوم كامن(كالدور الاقتصادي) وفقراته، وترتبط كل مجموعة من المتغيرات الكامنة فيما بينها لتشكل مفهوم كامن عام(كدور البنوك التجارية في التنمية المستدامة).

4- العلاقات في النموذج البنائي هي علاقات انحدارية متكاملة ومترابطة، لذلك يقوم النموذج البنائي على افتراض ان المفاهيم الكامنة هي التي تؤثر في المؤشرات(الفقرات) وليس العكس، فالمتغير الكامن(الغير مقاس) كتشبيه هو بمثابة سقف المنزل، قوامه(اعمدته) المؤشرات، وبالتالي فهو يؤثر في المؤشرات ويعتمد عليها لتفسير صفة معينة او مفهوم معين.

5- ان التباين الذي يفسره المفهوم الكامن على احد المؤشرات لا يمثل كل تباين المؤشر، فجزء من تباين المؤشر يعود لعوامل أخرى لم يتم تناولها في نموذج الدراسة، ذلك الجزء المتبقي يدعى بالخطاء(تباين خطاء المؤشرات المقاسة)$(1\text{-}R^2)$ يتم رسمه على شكل دائرة بيضاوية مصغرة ◯.

6- ونتيجةً لذلك فإن العلاقات الارتباطية والسببية بين المتغيرات الكامنة بعضها البعض هي علاقات بين متغيرات صافية(خالية من الأخطاء)، وذلك لأنه يتم تنقيح الأخطاء وتصفيتها تدريجياً عند بناء المفهوم. وهذا ما يميز النماذج البنائية عن النماذج الأخرى التي تعتمد على اخذ الوسط الحسابي للمؤشرات (دون تصفية الأخطاء- كما هو الحال في نماذج الانحدار البســـيط والمتعدد) مما يجعل العلاقة بين المتغيرات في تلك النماذج غير منطقية.

7- **منهجية(او مراحل) بناء النموذج البنائي(الهيكلي)-للعوامل-:**

- **المرحلة الاولى: اجراء التحليل العاملي الاستكشافي.**

يتضمن التحليل العاملي الاستكشافي اجرائياً، تصميم عدد من الفقرات لقياس مفهوم معين، ويتولى التحليل العاملي الاستكشافي استكشاف العوامل (الأبعاد او الادوار) المكونة للمفهوم، من خلال تنظيم تلك الفقرات في مجموعات، كل مجموعة تحتوي على عدد من الفقرات المترابطة فيما بينها تسمى عامل(بعد)، فالباحث قبل اجراء التحليل العاملي الاستكشافي يعتقد ان للمفهوم عدد من الأبعاد المكونة له، لكنه يفتقر إلى تصور واضح لبنية المفهوم (عدد الابعاد المكونة له وتسمياتها)، وبالتالي هو يصمم عد كبير نسبياً من الفقرات لقياس المفهوم ويترك الامر للتحليل العاملي الاستكشافي لاستكشاف العوامل(الابعاد)، فبعد تنظيم تلك المؤشرات في مجموعات باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي يستطيع الباحث تحديد عدد الابعاد المكونة للمفهوم، وتسمياتها.

- **المرحلة الثانية: اجراء التحليل العاملي التوكيدي.**

على النقيض من النموذج العاملي الاستكشافي، فالنماذج العاملية التوكيدية تقوم على تنظير سابق للمفهوم، فالباحث قبل اجراء التحليل العاملي التوكيدي يمتلك تصوراً (يستمده من اطار نظري سابق) عن عدد العوامل المكونة للمفهوم، وطبيعتها، وتسمياتها، والعلاقات الارتباطية بينها، كم يمتلك تصوراً عن المؤشرات التي تقيس كل عامل، وبالتالي فهو يستعمل التحليل العاملي التوكيدي للتثبت من صحة النموذج، و التأكد من مطابقته للبيانات، واجراء اختبارات الصدق والثبات(للفقرات والعوامل)، وينقسم التحليل العاملي التوكيدي إلى نوعين(مرحلتين)، كل نوع هو مرحلة للذي يليه، وكما يلي:

- **النموذج العاملي التوكيدي (غير الهرمي) من الدرجة الاولى.**

النموذج العاملي التوكيدي من الدرجة الاولى يفترض وجود عامل كامن واحد او عاملين كامنين، او عدد من العوامل الكامنة التي ترتبط بمؤشراتها الخاصة بها، ولكن **لا يفترض الباحث وجود عامل أكبر او عامل عام او عامل اكثر اتساعاً تنضوي العوامل السابقة تحته،** وهو يهدف إلى اختبار مدى انتماء الفقرات للأبعاد، من خلال اجراء اختبارات الصدق والثبات عليها، وحذف الفقرات التي لاتحقق المستوى المطلوب من الصدق والثبات، والتحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الاولى قد يكون **احادي البعد، وقد يكون متعدد الأبعاد.**

فبالنسبة للنموذج العاملي التوكيدي احادي البعد(**كمفهوم الدور الاقتصادي مثلاً**) يقوم على افتراض ان المفهوم ينطوي على بعد او عامل وحيد، وان هذا البعد يتكون من عدد من المؤشرات تستعمل لقياس البعد، وان البعد يؤثر في المؤشرات المستخدمة في القياس وليس العكس.

اما النموذج العاملي التوكيدي متعدد الابعاد(كالدور الاقتصادي، الدور الإداري، الدور القانوني، الدور الاجتماعي، الدور البيئي... -كمفاهيم -) فهو يفترض وجود عدد من العوامل الكامنة كل عامل من هذه العوامل يتكون من عدد من الفقرات تستعمل لقياس تلك الابعاد، وان هذه العوامل الكامنة ترتبط فيما بينها (اسهم مزدوجة↔ تصل فيما بينها)، ومعنى ذلك ان هناك مساحة مشتركة من الدلالة بينهما، والقاسم المشترك من هذه الدلالة بين العوامل يدل على وجود مفهوم معين يعكس هذه الدلالة المشتركة بين العوامل، الامر الذي ينقلنا إلى اجراء التحليل العاملي التوكيدي(الهرمي) من الدرجة الثانية للتحقق من إمكانية تلخيص تلك العلاقات الارتباطية بين العوامل في مفهوم عام مشترك.

- **النموذج العاملي التوكيدي (الهرمي) من الدرجة الثانية**

النموذج الهرمي من الدرجة الثانية يستبدل العلاقات الارتباطية بين العوامل(الابعاد) بمسارات تدل على تأثير العامل الهرمي العام (دور البنوك التجارية في التنمية المستدامة) في العوامل غير الهرمية السابقة، والهدف من التحليل العاملي التوكيدي الهرمي(من الدرجة الثانية) هو التأكد من دلالة انتماء العوامل(الابعاد) إلى المفهوم العام الذي يمثلها، من خلال إجراءات اختبارات الصدق والثبات عليها، وحذف العوامل التي لا تحقق المستوى المطلوب من الصدق والثبات.

- **المرحلة الثالثة: دراسة مؤشرات مطابقة النموذج المفترض:**

المطابقة مرحلة مستمرة ومتزامنة تتم في كل مرحلة من المراحل السابقة، فمن خلال مؤشرات المطابقة العامة للنموذج، يتم تقدير جودة مطابقة النموذج(النظري) المفترض الذي صممه الباحث(سواءً اكان عاملياً من الدرجة الاولى او من الدرجة الثانية او اكان بنائياً يربط بين مفهومين عامليين) للبيانات، ويقصد بالمطابقة "إلى أي حد استطاع النموذج أن يوظف كافة المعلومات التي تنطوي عليها البيانات الأَصلية، او إلى أي حد تمكن النموذج من تمثيل بيانات العينة بحيث لم يبتعد كثيراً عنها"(تيغزة، 2012: 229).

وهناك العديد من مؤشرات المطابقة العامة التي يتم استخدامها في دراسة مدى مطابقة النموذج النظري المفترض للبيانات، ولعل أهم مؤشرات المطابقة العامة للنموذج يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول() توضيح مفاهيم مؤشرات قياس مطابقة النماذج النظرية المفترضة وقوانين احتسابها

اسم المؤشر	الرمز	المصطلح	فكرة عن المؤشرة	معادلة القياس	القيمة المثلى (محك القبول)
مربع كاي	χ^2	Chi- Squir	يهدف إلى اختبار الفرضية الصفرية التي مفادها لا يوجد فرق بين بيانات النموذج النظري المفترض(المتوقع)، مع بيانات النموذج الحقيقي المناظر له في المجتمع. ويُحسب من خلال فحص مربع الأخطاء، وقسمة الناتج على قيم التوقعات، للمتغيرات التابعة في النموذج ككل. وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل على مطابقة تامة، وكلما ابتعدت قيمته عن الصفر كثيراً كلما ابتعد مستوى المطابقة بين النموذج المفترض(المتوقع) عن بيانات النموذج	$\chi^2 = \sum_{v=1}^{n}\sum_{i=1}^{n}(e_i{}^2/\hat{Y}_i)$ حيث أن ^ تعني نتائج التوقعات بواسطة النموذج. $e = Y - \hat{Y}$ i = المشاهدات 1,2,3….n v = المتغيرات التابعة 1,2,3….n	اقل ما يمكن لدرجة ما تكون مستوى دلالته غير دالة احصائياً.

اسم المؤشر	الرمز	المصطلح	فكرة عن المؤشرة	معادلة القياس	القيمة المثلى (محك القبول)
			الحقيقي المناظر له في المجتمع.		
درجات الحرية	DF	Degrees Of Freedom	تشير درجة الحرية للنموذج إلى: عدد القيم الغير متكررة لتباين وتغاير مصفوفة المؤشرات المقاسة او العينة مطروحاً منها (-) عدد البارامترات الحرة في النموذج والتي هي بحاجة إلى احتساب قيمتها. ويتم تقدير عدد القيم الغير متكررة من خلال: [عدد المؤشرات×(عدد المرشرات+1)/2]. اما عن عدد البارامترات الحرة التي بحاجة إلى تقدير هي(عدد قيم التباين للعوامل الكامنة المستقلة اذا كانت حرة ولم تثبت بقيمة محددة+ عدد تشبعات	درجة الحرية لنموذج البحث المفترض $DF_k = \frac{Q(Q-3)}{2} - R$ درجة الحرية لنموذج العدم او النموذج الصفري $DF_0 = \frac{Q(Q-1)}{2}$	ليس محددة فهي تعتمد على عدد المتغيرات في الاحتساب

اسم المؤشر	الرمز	المصطلح	فكرة عن المؤشرة	معادلة القياس	القيمة المثلى (محك القبول)
			المؤشرات المقاسة على عواملها الكامنة ما لم تثبت بعضها بقيمة محددة سلفاً+ عدد أخطاء القياس+ التغاير او الإرتباط بين المتغيرات الكامنة+ عدد الارتباطات بين أخطاء القياس).		
مستوى دلالة مربع كاي	p	P-Value	الإحتمال ذوي الطرف الأيمن لتوزيع كاي تربيع.	CHISQ.DIST.RT($\chi^2; DF$) بإستخدام برنامج الأكسل	غير دالة احصائياً
مؤشر كاي المعياري	χ^2/DF	Cmindf	هو نفسه مؤشر كاي تربيع، ولكنه يتميز بعدم تأثره بحجم العينة ، حيث ان قسمة مؤشر كاي تربيع على درجة الحرية تجعل المؤشر اقل حساسية للتأثر بحجم العينة وقد اتفق العديد من الباحثين والكتاب على ان قيمته يجب	$\text{CMINDF} = \frac{\chi^2}{DF}$	اقل من 5

اسم المؤشر	الرمز	المصطلح	فكرة عن المؤشرة	معادلة القياس	القيمة المثلى (محك القبول)
			ان تكون اقل من 5.، وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل على مطابقة تامة.		
مؤشر المطابقة المقارن	CFI	Comparative Fit Index	يقوم منطقة على مقارنة مطابقة نموذج البحث المفترض بمطابقة النموذج الصفري(المستقل او العدم: الذي يفترض ان متغيراته المؤشرات المقاسة والعوامل مستقلة فيما بينها وغير مرتبطة)، كما يدرس في ذات الوقت مدى التطابق بين البيانات المشتقة من النموذج الصفري او المستقل وبيانات العينة، ويحسب من خلال نسبة مجموع مربعات الأخطاء الناتج عن طرح مصفوفة التباين والتغاير للنموذج	$CFI = 1 - \frac{\max(\chi_k^2 - DF_k; 0)}{\max(\chi_0^2 - DF_0; 0)}$	أعلى من0.90

اسم المؤشر	الرمز	المصطلح	فكرة عن المؤشرة	معادلة القياس	القيمة المثلى (محك القبول)
			المقترح من مصفوفة التباين والتغاير للنموذج المستقل لبيانات العينة.		
مؤشر المطابقة اللا معياري. ل(تاكر لويس)	TLI	(Tucker Lewis)	يهدف مؤشر (تاكر لويس) إلى قياس التحسن في النموذج المفترض، عن النموذج المستقل(او ما يسمى بنموذج العدم: وهو النموذج الذي يحتوي فقط على تباين المؤشرات المقاس وحدها بدون وجود متغيرات كامنة ترتبط بها والذي يخلو تماماً من العلاقات المفترضة بين المتغيرات والذي يمثل أسواء سيناريو للمطابقة الرديئة)، ويعتمد المؤشر على درجات الحرية في تصحيح النموذج فمن خلاله يتم معرفة درجة تعقيد	$TLI = \frac{\frac{\chi_0^2}{DF_0} - \frac{\chi_k^2}{DF_k}}{\frac{\chi_0^2}{DF_0} - 1}$	أعلى من0.90

اسم المؤشر	الرمز	المصطلح	فكرة عن المؤشرة	معادلة القياس	القيمة المثلى (محك القبول)
			النموذج (مدى افتقار النموذج إلى الاقتصاد في المتغيرات)، حيث كلما زادت درجة تعقيد النموذج انخفضت درجة حريته، وذلك لكثرة عدد البارمترات التي هي بحاجة إلى تقدير. والعكس، كلما قل تعقيد النموذج زادت درجة حريته، وذلك لقلة عدد البارمترات التي هي بحاجة إلى تقدير.		
الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ الإقتراب	RMSEA	Root Mean Square Error Of Appromation	مقياس لمدى انحراف سلسلة البيانات المتوقعة بواسطة النموذج عن بيانات السلسلة الاصلية، مقاساً بنفس وحدات المتغير التابع، وما يميز هذا المؤشر انه يأخذ بعين الاعتبار حجم	$\text{RMSE}A = \sqrt{\frac{\max\left(\frac{\chi^2}{DF} - 1; 0\right)}{(N-1)}}$	اقل من0.05

اسم المؤشر	الرمز	المصطلح	فكرة عن المؤشرة	معادلة القياس	القيمة المثلى (محك القبول)
			العينة حيث لا تتاثر نتائجة بحجم العينة، كما انه يأخذ بعين الإعتبار درجات الحرية في تصحيح نتيجة المطابقة في ضوء درجة تعقيد النموذج بحيث يتم تعديل النتجة في اتجاه الإنخفاض كلما ازداد النموذج تعقيداً (ازدادت بارامتراته المجهولة التي تحتاج إلى تقدير، حيث بإزدياد عدد البارامترات تقل درجة الحرية، وعند انخفاض عدد البارامترات الحرة او المجهولة تزداد درجة الحرية) أي عند افتقار النموذج للإقتصاد في استعمال البارامترات او تقدير المتغيرات المجهولة للنموذج،		

اسم المؤشر	الرمز	المصطلح	فكرة عن المؤشرة	معادلة القياس	القيمة المثلى (محك القبول)
			وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر تدل على المطابقة التامة لمصفوفة التباين والتغاير لنموذج البحث المفترض مع مصفوفة التباين والتغاير للمجتمع، ولكن لكل درجة حرية(مقدار الافتقار للتطابق لكل درجة حرية)، وتعتبر القيمة 0.05 نقطة قطع ممتازة تحظى باتفاق نسبة كبيرة من الباحثين، للحكم على جودة النموذج وفقاً لمؤشر RMSEA.		

المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى خوارزميات برنامج (AMOS 21)، و(Hoyle, 2012: 212)

حيث أن:

χ^2 او χ_k^2 : تشير إلى مربع كاي للنموذج المفترض.

χ_0^2 : درجة مربع كاي للنموذج المستقل(الصفري او العدمي او نموذج العينة).

DF او DF_k : تشير إلى درجة الحرية للنموذج المفترض.

DF_0 : درجة الحرية للنموذج المستقل(الصفري او العدمي او نموذج العينة).

N : تشير إلى حجم العينة.

Q : عدد المؤشرات المقاسة في النموذج(عدد فقرات الاستبيان في النموذج).

R : (عدد العلاقات الارتباطية او السببية او كليهما بين المتغيرات الكامنة بعضها البعض+ عدد العلاقات الارتباطية فقط بين الأخطاء) فقط ان وجدت.

تلك المؤشرات للمطابقة العامة للنماذج، فأي نموذج يجب ان يحقق على الأقل الحد الأدنى من مستوى المطابقة الموضح في العمود الاخير ولكل مؤشر، فإذا لم تتحقق يتم تعديل النموذج في ضوء مجموعة من مؤشرات التعديل الذي يقترحها النظام، فإذا لم تتحقق المطابقة العامة بعد تنفيذ مقترحات مؤشرات التعديل يعتبر النموذج رديء المطابقة ولا يمكن تعميمه، وذلك يعزى إلى عدم قدرة الباحث على وضع تصوراً منطقياً للعلاقات بين المفاهيم، او عدم قدرته على تصميم المؤشرات المناسبة للقياس، او ان تصميمه للعلاقات لا يستمد من اطار نظري قوي. اما عن مؤشرات التعديل، فإنه يتم تعديل النموذج عادةً في ضوء مقترحات النظام بالتعديل، والنظام يقدم مقترحاته في ضوء مجموعة من المؤشرات التي يتم احتسابها، يمكن ذكر أهمها كمايلي:

1- الاتساق الداخلي للمؤشرات: فاتساق الفقرات على ابعادها يجب ان يكون اكبر من0.70 ويتم احتساب الاتساق من خلال معامل (Cronbach's alpha) بداية الامر قبل البدء بالتحليل الاحصائي والفقرات التي لا تحقق اكبر من(0.70) يتم حذفها، وهذا المؤشر كان يستخدم سابقاً لقياس الثبات، ولم يعد يعمل به في ظل النمذجة بالمعادلة البنائية لقياس الثبات، نظراً لأن المعادلة البنائية تعتمد على قيم(R^2) لإختبار ثبات المؤشرات على عواملها.

2- صدق المؤشرات(الفقرات) المقاسة: صدق المؤشرات المقاسة تمثله قيمة التشبعات المعيارية ذاتها، إذ تعتبر تشبع المؤشر المقاس على عاملة معامل صدق، لانه عندما نضرب قيمة تشبع مؤشر معين(فقرة) على عامله بالدرجة الخام للمؤشر(درجة الفقرة او المقياس) فإننا نحصل على نسبة تباين درجة المؤشر المقاس الذي تمثل مقدار تباين الدرجة الحقيقة التي تعكس الصدق، ويعد المؤشر صادقاً في قياس المفهوم الذي ينتمي اليه اذا حصل على قيمة تشبع اكثر من(0.30) فأكثر، فهذه النسبة هي الحد الأدنى المقبول لمؤشر الصدق(تشبعات الفقرات على العوامل).

3- ثبات المؤشرات(الفقرات) المقاسة: يعنى بالثبات دقة قياس المؤشرات المقاسة لعواملها، وثبات المؤشرات المقاسة تدل على مدى خلو قياسها لعاملها(المفهوم الذي يمثل العامل) من الأخطاء العشوائية، وهذه الأخطاء يمكن معاينتها من خلال متمم تربيع معاملات الارتباط المتعدد(R^2) وتدعى ايضاً بمعاملات التحديد المتعدد التي تعكس ثبات المؤشرات، ويتم احتسابها من خلال تربيع قيمة التشبعات المعيارية(معاملات الصدق)، الموضحة على الاشكال، ويعد المؤشر ثابتً في قياس المفهوم الذي ينتمي اليه اذا كانت نسبة التباين الذي يفسره العامل على المؤشر (R^2 له) اكثر من(0.10)، فهذه النسبة هي الحد الأدنى المقبول للحكم على ثبات مؤشر ما، او للحكم على ثبات قدرة العوامل على تفسير التباينات في مؤشراتها.

4- مؤشر الدلالة المعنوية: وفقاً لهذا المؤشر، فإن أي علاقة خطية في النموذج البنائية ليست دالة احصائياً عند مستوى دلالة إحصائية اقل من(0.05) على الأقل، يتم حذف هذه العلاقة، سواءً اكانت بين متغير كامن ومؤشر او بين مؤشر ومؤشر او بين الأخطاء.

ما سبق كانت نبذة موجزة عن النمذجة الهرمية، وهي تمثل بمثابة الإجراءات المنهجية التي اتبعها الباحث في تصميم واختبار نموذج الدراسة، عموماً نرجع إلى صدد موضوعنا المتعلق ببناء النموذج الفرضي للدراسة، فبعد ان تم التعمق في قراءة أهداف التنمية المستدامة التي تناولت مفهومي دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، تكون لدى الباحث تصوراً عن البنية العاملية المكونة للمفهوم، وبالتالي فقد تم اخراج ذلك التصور ورسمه على شكل نموذج هرمي كما هو موضح في الشكل رقم(1)، التالي:

شكل(): النموذج الهرمي(الفرضي)(النظري) المقترح لدراسة دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة

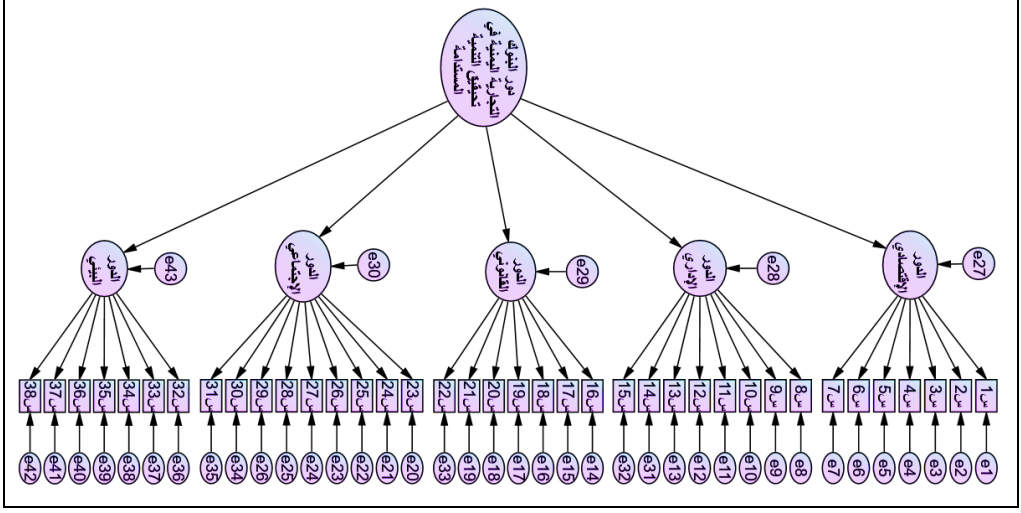

وقد تم بناء النموذج السابق على افتراض أساسي مفاده: ان مفهوم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة -مفهوماً واحداً- له بنية عامليه تتكون من 5 عوامل(أدوار) معروفة مسبقاً هما (الدور الاقتصادي، الدور ألإداري، الدور القانوني، الدور الإجتماعي، الدور البيئي).

لاختبار هذا الافتراض فإن الامر استلزم اجراء التحليل العاملي التوكيدي(الهرمي) من الدرجة الثانية، وذلك ذلك على النحو المبين في المحور التالي.

ثالثاً: التحليل العاملي التوكيدي الهرمي-من الدرجة الثانية- لبنية مفهوم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة(النموذج المعياري: او ما يسمى بنموذج الطموح).

لقد اشرنا سابقاً إلى ان النموذج التوكيدي(الهرمي) من الدرجة الثانية يستبدل العلاقات الارتباطية بين الادوار(الابعاد) بمسارات تدل على تأثير العامل الهرمي العام (دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة كمفهوم عام)، في العوامل (الأبعاد) المكونة لهما، والهدف من التحليل العاملي التوكيدي الهرمي (من الدرجة الثانية) هو التأكد من دلالة انتماء العوامل (الابعاد) او الادوار إلى المفهوم العام الذي يمثلها، من خلال إجراءات اختبارات الصدق والثبات عليها، وحذف العوامل التي لا تحقق المستوى المطلوب من الصدق والثبات، ويوضح الشكل ادناه النموذج العاملي التوكيدي(الهرمي) من الدرجة الثانية لبنية مفهوم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة.

شكل() النموذج العاملي التوكيدي(الهرمي) من الدرجة الثانية لبنية مفهوم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة مقاساً بالدرجات المعيارية.

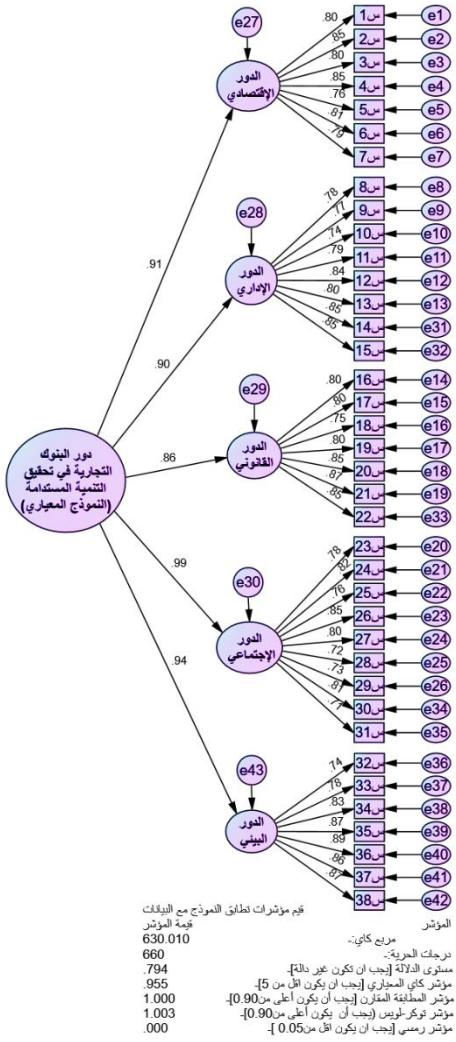

ويتضح من النموذج العاملي الهرمي في الشكل أعلاه أن مفهوم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة يقوم على او له خمسة ادوار هي(الدور الاقتصادي، الدور الإداري، الدور القانوني، الدور ألاجتماعي الدور البيئي)، فدور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل النموذج المعياري المقترح تقام جوهر عملها على الدور الاجتماعي بدرجة أكبر من الادوار الأُخرى، يليه الدور البيئي، الدور الاقتصادي، الدور الإداري، الدور القانوني-على التوالي-.

كما توضح البيانات الموضحة أسفل النموذج السابق نتائج مؤشرات تطابق النماذج للبيانات، ويتضح من ذلك ان جميع قيم مؤشرات المطابقة العامة في النموذج السابق، تحقق مستويات مطابقة ممتازة وجيدة، أي انها تتخطى الحد الادنى من القيمة على محك القبول، وذلك يعني ان البنية الهرمية

في النموذج الهرمي الذي صممه الباحث على أساس نظري استطاع أن يوظف كافة المعلومات التي تنطوي عليها البيانات الأَصلية، وتمكن النموذجان من تمثيل بيانات العينة بحيث لم تبتعد كثيراً عنها. وبعد ان تم التحقق من المطابقة العامة لجودة النموذج الهرمي ، نأتي الان إلى المطابقة الجزئية- والمتعلقة باختبار صدق وثبات الادوار على المفاهيم العامة، وذلك من خلال بيان تقديرات اثر العامل العام في الأجزاء الفرعية، بالدرجات الأصلية والمعيارية، وبيان ثبات الادوار R^2 ومستوى الدلالة الإحصائية لها، فالأدوار الغير دالة احصائياً والتي لا تحقق المستوى المطلوب من الصدق والثبات سيتم حذفها، ورغم ان ذلك مهماً كإجراء منهجي الا أن نتائج تقدير الصدق والثبات لجميع الادوار في النموذج الهرمي قد حققت المستويات المطلوبة منها، ولم يتم حذف أي منها، وذلك كما في الجدول التالي.

جدول(): نتائج تقدير بارامترات التحليل العاملي التوكيدي (الهرمي) -من الدرجة الثانية- لبنية مفهوم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة بالدرجات الاصلية والمعيارية مع اختبار ثبات الادوار وثبات المؤشرات ومستوى الدلالة الإحصائية لتشبعاتها على المفاهيم العامة.

المتغير الكامن (المفاهيم)	مسار العلاقة	المؤشرات	تقديرات النموذج	القيم المعيارية (الصدق.R..>0.30)	ثبات المقررات R^2> (0.10)	الخطاء المعياري	إحصائية (Z)	مستوى الدلالة (P)
الدور الاقتصادي	<---	س1	1.000	0.797	0.635			
	<---	س2	0.958	0.847	0.717	0.053	17.981	***
	<---	س3	0.939	0.800	0.640	0.056	16.638	***
	<---	س4	0.979	0.845	0.714	0.055	17.949	***
	<---	س5	0.895	0.761	0.579	0.057	15.58	***
	<---	س6	0.971	0.813	0.661	0.057	16.991	***
	<---	س7	0.943	0.788	0.621	0.058	16.305	***
الدور الإداري	<---	س8	1.000	0.780	0.608			
	<---	س9	0.995	0.769	0.591	0.064	15.43	***
	<---	س10	0.981	0.743	0.552	0.066	14.789	***
	<---	س11	0.935	0.791	0.626	0.058	15.987	***

المتغير الكامن (المفاهيم)	مسار العلاقة	المؤشرات	تقديرات النموذج	القيم المعيارية (الصدق.R..>0.30)	ثبات الفقرات (0.10 < R^2)	الخطاء المعياري	إحصائية (Z)	مستوى الدلالة (P)
	<---	س12	1.068	0.836	0.699	0.062	17.168	***
	<---	س13	0.988	0.797	0.635	0.061	16.138	***
	<---	س14	1.042	0.851	0.724	0.059	17.576	***
	<---	س15	1.037	0.849	0.721	0.059	17.513	***
الدور القانوني	<---	س16	1.000	0.803	0.645			
	<---	س17	1.068	0.799	0.638	0.064	16.781	***
	<---	س18	0.986	0.751	0.564	0.064	15.452	***
	<---	س19	1.034	0.805	0.648	0.061	16.968	***
	<---	س20	1.021	0.854	0.729	0.055	18.441	***
	<---	س21	1.122	0.867	0.752	0.06	18.843	***
	<---	س22	1.092	0.848	0.719	0.06	18.256	***
الدور الاجتماعي	<---	س23	1.000	0.783	0.613			
	<---	س24	0.999	0.818	0.669	0.059	16.945	***
	<---	س25	0.952	0.755	0.570	0.062	15.3	***
	<---	س26	1.007	0.851	0.724	0.056	17.862	***
	<---	س27	1.009	0.797	0.635	0.062	16.394	***
	<---	س28	0.981	0.725	0.526	0.068	14.528	***
	<---	س29	0.935	0.726	0.527	0.064	14.548	***
	<---	س30	0.994	0.807	0.651	0.06	16.655	***
	<---	س31	0.895	0.713	0.508	0.063	14.243	***

المتغير الكامن (المفاهيم)	مسار العلاقة	المؤشرات	تقديرات النموذج	القيم المعيارية (الصدق.R..>0.30)	ثبات الفقرات (0.10 < R^2)	الخطاء المعياري	إحصائية (Z)	مستوى الدلالة (P)
الدور البيئي	<---	س32	1.000	0.742	0.551			
	<---	س33	1.060	0.776	0.602	0.072	14.785	***
	<---	س34	1.069	0.833	0.694	0.067	16.014	***
	<---	س35	1.077	0.865	0.748	0.064	16.721	***
	<---	س36	1.155	0.888	0.789	0.067	17.237	***
	<---	س37	1.076	0.862	0.743	0.065	16.645	***
	<---	س38	1.067	0.867	0.752	0.064	16.749	***
دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة	<---	الدور الاقتصادي	0.818	0.910	0.828	0.052	15.807	***
	<---	الدور الإداري	0.768	0.897	0.805	0.05	15.237	***
	<---	الدور القانوني	0.739	0.861	0.741	0.049	15.118	***
	<---	الدور الاجتماعي	0.828	0.990	0.980	0.049	16.875	***
	<---	الدور البيئي	0.755	0.941	0.885	0.05	15.006	***

***جميع العلاقات في الجدول دالة احصائياً عند مستوى دلالة إحصائية اقل من (0.001&).

ويتضح من الشكل والجدول السابقين ما يلي:

- الأدوار الدور الاجتماعي. الدور البيئي، الدور الاقتصادي، الدور الإداري، الدور القانوني تتشبع على العامل العام(دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة)، بدرجات معيارية (0.99)(0.95)(0.91)(0.9)(0.87)-بالتقريب إلى درجتين مأويتين على التوالي، وبمعنى اخر، مفهوم (دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة) يعتمد على(او يؤثر في) الادوار(الأبعاد) الدور الإجتماعي، الدور البيئي، الدور الاقتصادي، الدور الإداري، الدور القانوني بمقدار المعاملات المعيارية(التشبعات-نسب الصدق-) (0.99)(0.95)(0.91)(0.9)(0.87) على التوالي، وبتربيع تلك المعاملات نحصل على(نسب الثبات) او ما يسمى بنسب التباين المفسر (R^2) ويُعنى به نسبة التباين الذي يفسره دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة في الادوار المكونه له، حيث ان ما نسبته (0.99) من التباين في الدور الاجتماعي، وما نسبته(0.89) من التباين في الدور البيئي، وما نسبته(0.83) من التباين في الدور الاقتصادي، وما نسبته(0.81) من التباين في الدور الإداري، وما نسبته(0.75) من التباين في الدور القانوني - على التوالي- يعود إلى دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك التجارية، في حين ان النسبة المتممة(0.01)(0.11)(0.17)(0.19)(0.25) من التباينات في تلك الادوار(الأبعاد) تعود إلى ادوار أخرى لم يتم ذكرها في نموذج الدراسة.
- بالنسبة لتشبع الفقرات وثباتها على الادوار يعتبر من اختصاص التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الاولى، فيتضح ان جميع المؤشرات تحقق المستوى المطلوب من مؤشرات الصدق والثبات على عواملها، وستيم تسليط الضوء لشرح تلك المؤشرات على في الفقرات ادناه.
- بالنسبة للمؤشرات: س1، س8، س16، س23، س32، تم تعيينها إلى 1 صحيح، بهدف تحديد وحدة قياس تأثير العوامل على المؤشرات كنسبة مئوية مقارنة، يرجى -مراجعة مبادئ التعيين في النمذجة الهيكلية-، وبالتالي فخطاءها المعياري لم يكن له قيمة ظاهرة في نتائج التحليل، ومستوى دلالتها دائماً دال احصائياً عند مستوى دلالة اقل من(0.001).
- بالنسبة لدرجات المشاركة او درجات(او مصادر) الاعتمادية، التي يعتمد عليها البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، فالبنوك التجارية يفترض بها في ظل النموذج المعياري ان تعتمد على الدور الاجتماعي بشكل كبير لتحقيق التنمية المستدامة، يليه الدور البيئي، والدور الاقتصادي، والدور الإداري، والدور القانوني، بالترتيب على التوالي، وعلى مستوى المؤشرات الجزئية للأبعاد المكونة لمفهوم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة نجد ان:

- **بالنسبة للدور الاقتصادي:** نجد أن المؤشر س2[الدعم الفعال لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحد من الفقر والبطالة من خلال: تسهيل إجراءات التمويل، وتخفيض تكلفة التمويل، وتحسين الجدوى المالية للمشاريع التي تتقدم بطلب الحصول على التمويل] هو المؤشر الأهم الذي يعتمد عليه الدور الاقتصادي في دعم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ستجده اكثر

المؤشرات مشاركةً ودعماً، تتكل عليه (او تعتمد عليه) البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، مقارنةً بالمؤشرات الأُخرى لنفس البُعد، يليه المؤشر س4[قرض الافراد ذوي الأفكار الاستثمارية الجديدة لمساعدتهم على اخراج أفكارهم... بإجراءات ميسرة]، والمؤشر س6[الحد من أنشطة المضاربة المفرطة بالعملات الأجنبية والأوراق المالية التي تؤدي إلى ارتفاع من معدل التضخم]، والمؤشر س3[توجيه الأموال للاستثمار في مشاريع تنموية طويلة الأجل، كالاستثمار في المشاريع الصناعية... والمشاريع المشغلة للعمالة.. التي تخدم التنمية]، والمؤشر س1[التسويق الفعال لجذب المدخرات من الأفراد والمؤسسات والشركات على شكل ودائع(جارية، ادخارية، آجل)]، والمؤشر س7[المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة]، والمؤشر س5[تطوير واستحداث واتاحة فرص عمل متكافئة بين: النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة] على التوالي.

- **بالنسبة للدور الإداري**: نجد أن المؤشر س14[تطوير الهيكل التنظيمي في البنك وفقاً لمتطلبات التنمية المستدامة] هو المؤشر الأهم الذي يعتمد عليه الدور الإداري في دعم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ستجده اكثر المؤشرات مشاركةً ودعماً، تتكل عليه (او تعتمد عليه) البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، مقارنةً بالمؤشرات الأُخرى لنفس البُعد، يليه المؤشر س15[تطوير نظم الشكاوى ونظم قياس رضاء (العملاء والمودعين) عن الخدمات المقدمة]، والمؤشر س12[تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للحفاظ على أموال المالكين والمودعين]، والمؤشر س13[تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة وفقاً لاحتياجات العملاء]، والمؤشر س11[توفير أنظمة عادلة للتوظيف والترقية والأجور المناسبة]، والمؤشر س8[استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في تقليل تكاليف التشغيل]، والمؤشر س9[دمج الاستدامة في الخطط الاستراتيجية وعمليات صنع القرار]، والمؤشر س10[تطوير أنظمة لإدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية) في المصرف] على التوالي.
- **بالنسبة للدور القانوني**: نجد أن المؤشر س21[التبليغ عن الجرائم المالية وانتهاكات حقوق العملاء] هو المؤشر الأهم الذي يعتمد عليه الدور القانوني في دعم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ستجده اكثر المؤشرات مشاركةً ودعماً، تتكل عليه (او تعتمد عليه) البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، مقارنةً بالمؤشرات الأُخرى لنفس البُعد، يليه المؤشر س20[تطبيق أنظمة ولوائح مكافحة غسيل الأموال]، والمؤشر س22[تزويد الأطراف ذوي العلاقة بالمعلومات الدقيقة والمناسبة]، والمؤشر س19[حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة وصحية لجميع العمال]، والمؤشر س16[تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك(المعاملة المتساوية للمساهمين، الإفصاح والشفافية في المعلومات...الرقابة الداخلية... الخ)]، والمؤشر س17[تطبيق مبادئ وقواعد الشمول المالي التي تحقق التنمية المستدامة(حيث يهدف الشمول المالي إلى ضم اكبر

شريحة من ذوي الدخل المحدود للتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال: تقديم خدمات مصرفية ميسرة وبأقل كلفة، إتمام جميع معاملات الدفع بطريقة الكترونية، توفير الخدمات عبر تطبيقات الهاتف المحمول)]، والمؤشر س18[الامتثال لجميع القوانين واللوائح القانونية التشغيلية المنظمة للعمل المصرفي] على التوالي.

- **بالنسبة للدور الاجتماعي**: نجد أن المؤشر س26[تقديم قروض ميسرة(الإجراءات والكلفة) للفقراء والطلاب] هو المؤشر الأهم الذي يعتمد عليه الدور الإجتماعي في دعم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ستجده اكثر المؤشرات مشاركةً ودعماً، تتكل عليه (او تعتمد عليه) البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، مقارنةً بالمؤشرات الأُخرى لنفس البُعد، يليه المؤشر س24[انشاء برامج هادفة لتنمية الوعي المحلي بأهمية استخدام الخدمات المصرفية]، والمؤشر س30[تنمية روح التكافل الاجتماعي بين المصرف والموظفين والعملاء]، والمؤشر س27[تنمية المواهب: المشاركة في دعم برامج تدريب المواهب على العمل، والتقييم ومنح الشهادات التدريبية]، والمؤشر س23[غرس قيم الاستدامة في شركاء الأعمال بما في ذلك (المودعين والمقترضين...الخ) وضمان مطابقتها لمعايير السلوك المحددة للبنك]، والمؤشر س25[المساهمة في دعم برامج ذوي الإحتياجات الخاصة كمراكز علاج الاورام وغسيل الكلي وبنك الغذاء والدواء والجمعيات الخيرية]، والمؤشر س29[المشاركة والاستثمار، في أنشطة الرفاهية العامة(كبناء الحدائق والمنتزهات...الخ)]، والمؤشر س28[المشاركة في أنشطة الصالح العام: كمبادرات اصلاح الطرقات... والمستشفيات، المدارس...الخ]، والمؤشر س31[اتاحة المعلومات والتقارير لكافة افراد المجتمع، وتسهيل سبل الوصول اليها، لغرض استخدامها في الدراسات العلمية والبحثية] على التوالي.
- **بالنسبة للدور البيئي**: نجد أن المؤشر س36[الإسهام في نشر الوعي بين أفراد المجتمع في المحافظة على البيئة] هو المؤشر الأهم الذي يعتمد عليه الدور البيئي في دعم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ستجده اكثر المؤشرات مشاركةً ودعماً، تتكل عليه (او تعتمد عليه) البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، مقارنةً بالمؤشرات الأُخرى لنفس البُعد، يليه المؤشر س38[اصدار السندات الخضراء بفائدة منخفضة: للحصول على أموال مخصصة لتمويل مشاريع استثمارية صديقة للبيئة، ومن ضمن أهم المشروعات التي يمكن إصدار سندات خضراء لتمويلها، مشروعات الطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للنفايات، والاستخدام المستدام للأراضي، والنقل النظيف، والإدارة المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ والمدن الجديدة الخضراء...الخ]، والمؤشر س35[العمل على ابتكار وسائل وخدمات مصرفية جديدة صديقة للبيئة]، والمؤشر س37[تمويل المساكن الخضراء(الرهن العقاري الأخضر): تقديم قروض بفائدة منخفضة للأشخاص الذين يقدمون على بناء منزل صديق للبيئة(يعمل على الطاقة الشمسية)، بحيث يبقى

العقار مرهوناً لدى البنك حتى يتم سداد القرض] ، والمؤشر س34[توجيه الأموال للاستثمار في برامج التنمية الخضراء: كمشاريع انتاج الطاقة، ومشاريع التخلص من النفايات... والمشاريع الخضراء.] ، والمؤشر س33[السعي لاستخدام مواد وطاقة نظيفة وغير ضارة وحماية البيئة والموارد الطبيعية] ، والمؤشر س32[إدارة ومراقبة المخاطر والآثار البيئية المباشرة الناتجة عن عمليات البنك، بما في ذلك استخدام الطاقة، واستهلاك الورق، وإدارة النفايات، واستخدام المياه، وما إلى ذلك] على التوالي.

وفي ضوء ما تقدم نستطيع القول ان الافتراض الذي بُني عليه نموذج الدراسة هو افتراض صحيح ومقبول حيث أن: مفهوم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة -مفهوماً واحداً- له بنية عاملية تتكون من 5 عوامل(أدوار) معروفة مسبقاً هما (الدور الاقتصادي، الدور ألإداري الدور القانوني، الدور الاجتماعي، الدور البيئي).

وقد تم القبول بصحة الافتراض استناداً إلى التحليل العاملي التوكيدي(الهرمي) من الدرجة الثانية.

وعليه فإن النموذج الهرمي (الفرضي) المفسر لدور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة بات مثبتاً مالم يتعرض لانتقاد مُثبت، او ظروف تطبيقية مختلفة تحول دون قدرة النموذج الفرضي على تفسير العلاقة.

رابعاً: تطبيق النموذج الهرمي(المعياري) المقترح لتقييم واقع دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة:

وفقاً لذات المؤشرات السابقة الموضحة في النموذج المعياري المقترح تم تقييم واقع تطبيق تلك المؤشرات للبحث عن النموذج الهرمي المطبق في البنوك التجارية اليمنية، بهدف تقييمه ودراسة مدى اقترابه من النموذج المعياري السابق ذكره، وبعد ان تم جمع البيانات عن واقع تطبيق تلك المؤشرات والابعاد فقد كان النموذج العاملي الهرمي المفسر لدور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة على النحو التالي.

شكل() النموذج العاملي التوكيدي(الهرمي) التقييمي المفسر لدور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة مقاساً بالدرجات المعيارية.

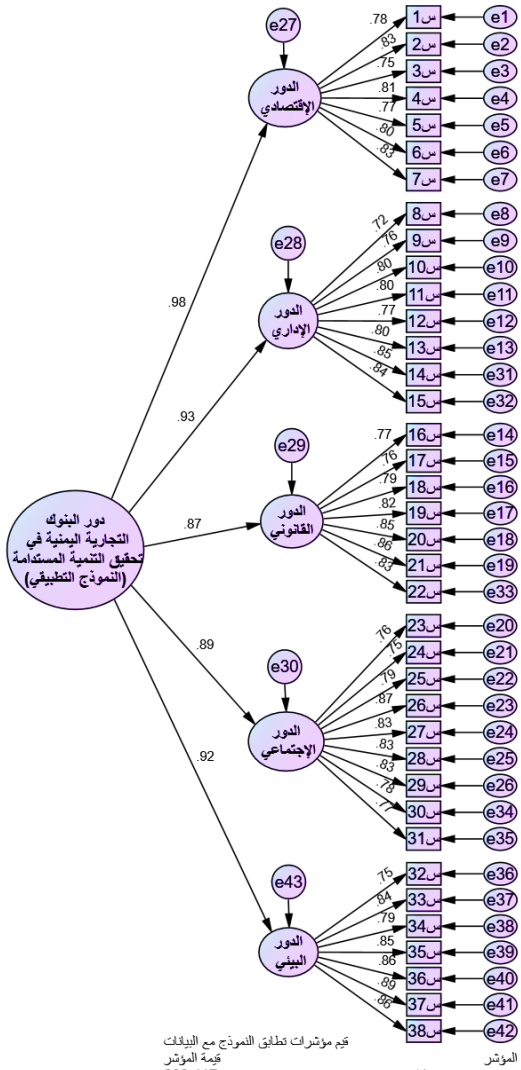

ويتضح من النموذج العاملي الهرمي التقييمي الموضح في الشكل اعلاه أن دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة يتم من خلال خمسة ادوار هي(الدور الاقتصادي، الدور الإداري الدور القانوني، الدور الاجتماعي، الدور البيئي)، فدور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك التجارية تقام جوهر عملها على الدور الاقتصادي بدرجة أكبر من العوامل الأُخرى، يليه الدور الإداري، الدور البيئي، الدور الاجتماعي، الدور القانوني-على التوالي-.

كما توضح البيانات الموضحة أسفل النموذج السابق نتائج مؤشرات تطابق النماذج للبيانات، ويتضح من ذلك ان جميع قيم مؤشرات المطابقة العامة في النموذج السابق، تحقق مستويات مطابقة ممتازة وجيدة، أي انها تتخطى الحد الادنى من القيمة على محك القبول، وذلك يعني ان البنية الهرمية في النموذج الهرمي التقييمي(في ضوء بيانات التقييم) الذي صممه الباحث على أساس نظري استطاع أن يوظف كافة المعلومات التي تنطوي عليها البيانات الأًصلية، وتمكن النموذجان من تمثيل بيانات العينة بحيث لم تبتعد كثيراً عنها.

وبعد ان تم التحقق من المطابقة العامة لجودة النموذج الهرمي ، نأتي الان إلى المطابقة الجزئية- والمتعلقة باختبار صدق وثبات الادوار على المفاهيم العامة، وذلك من خلال بيان تقديرات اثر العامل العام في الأجزاء الفرعية، بالدرجات الأصلية والمعيارية، وبيان ثبات الادوار R^2 ومستوى الدلالة الإحصائية لها، فالأدوار الغير دالة احصائياً والتي لا تحقق المستوى المطلوب من الصدق والثبات سيتم حذفها، ورغم ان ذلك مهماً كإجراء منهجي الا أن نتائج تقدير الصدق والثبات لجميع الادوار في النموذج الهرمي قد حققت المستويات المطلوبة منها، ولم يتم حذف أي منها، وذلك كما في الجدول التالي.

جدول(): نتائج تقدير بارامترات التحليل العاملي التوكيدي (الهرمي) -من الدرجة الثانية- لبنية مفهوم دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة بالدرجات الاصلية والمعيارية مع اختبار ثبات الادوار وثبات المؤشرات ومستوى الدلالة الإحصائية لتشبعاتها على المفاهيم العامة.

المتغير الكامن (المفاهيم)	مسار العلاقة	المؤشرات	تقديرات النموذج	القيم المعيارية (الصدق.R...>0.30)	ثبات المقرات (0.10<R^2)	الخطاء المعياري	إحصائية (Z)	مستوى الدلالة (P)
الدور الاقتصادي	<---	س1	1.000	0.781	0.610			
	<---	س2	0.972	0.827	0.684	0.057	17.015	***
	<---	س3	0.944	0.746	0.557	0.063	14.927	***
	<---	س4	1.027	0.811	0.658	0.062	16.586	***
	<---	س5	1.031	0.769	0.591	0.066	15.503	***
	<---	س6	1.025	0.798	0.637	0.063	16.233	***
	<---	س7	1.016	0.830	0.689	0.059	17.089	***
الدور الإداري	<---	س8	1.000	0.724	0.524			
	<---	س9	1.045	0.762	0.581	0.075	13.98	***

المتغير الكامن (المفاهيم)	مسار العلاقة	المؤشرات	تقديرات النموذج	القيم المعيارية (الصدق.R...>0.30)	ثبات الفقرات (0.10<R^2)	الخطاء المعياري	إحصائية (Z)	مستوى الدلالة (P)
	<---	س10	1.063	0.797	0.635	0.073	14.653	***
	<---	س11	1.035	0.801	0.642	0.07	14.736	***
	<---	س12	1.058	0.769	0.591	0.075	14.121	***
	<---	س13	1.115	0.802	0.643	0.076	14.756	***
	<---	س14	1.126	0.852	0.726	0.072	15.725	***
	<---	س15	1.086	0.838	0.702	0.07	15.457	***
الدور القانوني	<---	س16	1.000	0.774	0.599			
	<---	س17	0.910	0.755	0.570	0.061	14.891	***
	<---	س18	0.951	0.786	0.618	0.061	15.627	***
	<---	س19	1.012	0.817	0.667	0.062	16.401	***
	<---	س20	0.962	0.849	0.721	0.056	17.228	***
	<---	س21	1.038	0.859	0.738	0.059	17.5	***
	<---	س22	0.995	0.831	0.691	0.059	16.762	***
الدور الاجتماعي	<---	س23	1.000	0.765	0.585			
	<---	س24	1.019	0.753	0.567	0.069	14.728	***
	<---	س25	1.043	0.794	0.630	0.066	15.71	***
	<---	س26	1.081	0.874	0.764	0.061	17.664	***
	<---	س27	1.066	0.833	0.694	0.064	16.652	***
	<---	س28	1.024	0.829	0.687	0.062	16.545	***
	<---	س29	1.040	0.827	0.684	0.063	16.495	***

المتغير الكامن (المفاهيم)	مسار العلاقة	المؤشرات	تقديرات النموذج	القيم المعيارية (الصدق.R...>0.30)	ثبات الفقرات (0.10<R^2)	الخطاء المعياري	إحصائية (Z)	مستوى الدلالة (P)
	<---	س30	0.981	0.778	0.605	0.064	15.314	***
	<---	س31	1.000	0.767	0.588	0.066	15.056	***
الدور البيئي	<---	س32	1.000	0.750	0.563			
	<---	س33	1.121	0.836	0.699	0.069	16.297	***
	<---	س34	1.098	0.790	0.624	0.072	15.261	***
	<---	س35	1.095	0.852	0.726	0.066	16.663	***
	<---	س36	1.096	0.864	0.746	0.065	16.939	***
	<---	س37	1.180	0.888	0.789	0.067	17.504	***
	<---	س38	1.092	0.858	0.736	0.065	16.799	***
دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة	<---	الدور الاقتصادي	0.802	0.978	0.956	0.049	16.536	***
	<---	الدور الإداري	0.738	0.931	0.867	0.051	14.356	***
	<---	الدور القانوني	0.775	0.873	0.762	0.053	14.674	***
	<---	الدور الاجتماعي	0.768	0.892	0.796	0.052	14.82	***
	<---	الدور البيئي	0.729	0.921	0.848	0.049	14.912	***

***جميع العلاقات في الجدول دالة احصائياً عند مستوى دلالة إحصائية اقل من (0.001&).

ويتضح من الشكل والجدول السابقين ما يلي:

- الادوار: الدور الاقتصادي، الدور ألإداري الدور البيئي، الدور الاجتماعي، الدور القانوني تتشبع على العامل العام(دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة)، بدرجات معيارية (0.98)(0.94)(0.93)(0.9)(0.88)-بالتقريب إلى درجتين مأويتين على التوالي، وبمعنى اخر، مفهوم (دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة) يعتمد على(او يؤثر في) الأدوار(الأبعاد) الدور الاقتصادي، الدور الإداري، الدور البيئي، الدور الاجتماعي، الدور القانوني بمقدار المعاملات المعيارية(التشبعات-نسب الصدق-) (0.98)(0.94)(0.93)(0.9)(0.88) على التوالي، وبترييع تلك المعاملات نحصل على(نسب الثبات) او ما يسمى بنسب التباين المفسر (R^2) ويُعنى به نسبة التباين الذي يفسره دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في الأدوار المكونه له، حيث ان ما نسبته (0.96) من التباين في الدور الاقتصادي، وما نسبته(0.87) من التباين في الدور الإداري، وما نسبته(0.85) من التباين في الدور البيئي، وما نسبته(0.8) من التباين في الدور الاجتماعي، وما نسبته(0.77) من التباين في الدور القانوني - على التوالي- يعود إلى دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك التجارية، في حين ان النسبة المتممة(0.04)(0.13)(0.15)(0.2)(0.23) من التباينات في تلك الأدوار(الأبعاد) تعود إلى عوامل أخرى لم يتم ذكرها في نموذج الدراسة.
- بالنسبة لتشبع الفقرات وثباتها على الادوار يعتبر من اختصاص التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الأولى فيتضح ان جميع المؤشرات تحقق المستوى المطلوب من مؤشرات الصدق والثبات على عواملها، وسيتم تسليط الضوء لشرح تلك المؤشرات على في الفقرات ادناه.
- بالنسبة للمؤشرات: س1، س8، س16، س23، س32، بحكم ارتباطاتها العالية بالمفاهيم الكامنة التي تنتمي إليها تم تعيينها إلى 1 صحيح، بهدف تحديد وحدة قياس تأثير العوامل على المؤشرات كنسبة مئوية مقارنة، يرجى -مراجعة مبادئ التعيين في النمذجة الهيكلية-، وبالتالي فالخطاء لها المعياري لم يكن له قيمة ظاهرة في نتائج التحليل، ومستوى دلالتها دائماً دال احصائياً عند مستوى دلالة اقل من(0.001).
- بالنسبة لدرجات المشاركة أو درجات(او مصادر) الاعتمادية، التي يعتمد عليها البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، فالبنوك التجارية اليمنية وفقاً للنموذج التقييمي تعتمد على الدور الاقتصادي بشكل كبير لتحقيق التنمية المستدامة يليه الدور الإداري، والدور البيئي، والدور الاجتماعي، والدور القانوني، بالترتيب على التوالي، وعلى مستوى المؤشرات الجزئية للأبعاد المكونة لمفهوم دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة نجد ان:

- **بالنسبة للدور الاقتصادي:** نجد أن المؤشر س7[المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة] هو المؤشر الأهم الذي يعتمد عليه الدور الاقتصادي في دعم دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية

المستدامة، وبالتالي ستجده اكثر المؤشرات مشاركةً ودعماً، تتكل عليه (او تعتمد عليه) البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، مقارنةً بالمؤشرات الأُخرى لنفس البُعد، يليه المؤشر س2[الدعم الفعال لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحد من الفقر والبطالة من خلال: تسهيل إجراءات التمويل، وتخفيض تكلفة التمويل، وتحسين الجدوى المالية للمشاريع التي تتقدم بطلب الحصول على التمويل]، والمؤشر س4[قرض الافراد ذوي الأفكار الاستثمارية الجديدة لمساعدتهم على اخراج أفكارهم... بإجراءات ميسرة]، والمؤشر س6[الحد من أنشطة المضاربة المفرطة بالعملات الأجنبية والأوراق المالية التي تؤدي إلى ارتفاع من معدل التضخم]، والمؤشر س1[التسويق الفعال لجذب المدخرات من الأفراد والمؤسسات والشركات على شكل ودائع(جارية، ادخارية، آجل)]، والمؤشر س5[تطوير واستحداث واتاحة فرص عمل متكافئة بين: النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة]، والمؤشر س3[توجيه الأموال للاستثمار في مشاريع تنموية طويلة الأجل، كالاستثمار في المشاريع الصناعية... والمشاريع المشغلة للعمالة.. التي تخدم التنمية] على التوالي.

- **بالنسبة للدور الإداري:** نجد أن المؤشر س14[تطوير الهيكل التنظيمي في البنك وفقاً لمتطلبات التنمية المستدامة] هو المؤشر الأهم الذي يعتمد عليه الدور الإداري في دعم دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ستجده اكثر المؤشرات مشاركةً ودعماً، تتكل عليه (او تعتمد عليه) البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، مقارنةً بالمؤشرات الأُخرى لنفس البُعد، يليه المؤشر س15[تطوير نظم الشكاوى ونظم قياس رضاء (العملاء والمودعين) عن الخدمات المقدمة]، والمؤشر س13[تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة وفقاً لاحتياجات العملاء]، والمؤشر س11[توفير أنظمة عادلة للتوظيف والترقية والأجور المناسبة]، والمؤشر س10[تطوير أنظمة لإدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية) في المصرف]، والمؤشر س12[تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للحفاظ على أموال المالكين والمودعين]، والمؤشر س9[دمج الاستدامة في الخطط الاستراتيجية وعمليات صنع القرار]، والمؤشر س8[استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في تقليل تكاليف التشغيل] على التوالي.
- **بالنسبة للدور القانوني:** نجد أن المؤشر س21[التبليغ عن الجرائم المالية وانتهاكات حقوق العملاء] هو المؤشر الأهم الذي يعتمد عليه الدور القانوني في دعم دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ستجده اكثر المؤشرات مشاركةً ودعماً، تتكل عليه (او تعتمد عليه) البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، مقارنةً بالمؤشرات الأُخرى لنفس البُعد، يليه المؤشر س20[تطبيق أنظمة ولوائح مكافحة غسيل الأموال]، والمؤشر س22[تزويد الأطراف ذوي العلاقة بالمعلومات الدقيقة والمناسبة]، والمؤشر س19[حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة وصحية لجميع العمال]، والمؤشر س18[الامتثال لجميع القوانين واللوائح القانونية التشغيلية

المنظمة للعمل المصرفي]، والمؤشر س16[تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك(المعاملة المتساوية للمساهمين، الإفصاح والشفافية في المعلومات...الرقابة الداخلية... الخ)]، والمؤشر س17[تطبيق مبادئ وقواعد الشمول المالي التي تحقق التنمية المستدامة(حيث يهدف الشمول المالي إلى ضم اكبر شريحة من ذوي الدخل المحدود للتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال: تقديم خدمات مصرفية ميسرة وبأقل كلفة، إتمام جميع معاملات الدفع بطريقة الكترونية، توفير الخدمات عبر تطبيقات الهاتف المحمول)] على التوالي.

- **بالنسبة للدور الاجتماعي**: نجد أن المؤشر س26[تقديم قروض ميسرة(الإجراءات والكلفة) للفقراء والطلاب] هو المؤشر الأهم الذي يعتمد عليه الدور الاجتماعي في دعم دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ستجده اكثر المؤشرات مشاركةً ودعماً، تتكل عليه (او تعتمد عليه) البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، مقارنةً بالمؤشرات الأُخرى لنفس البُعد، يليه المؤشر س27[تنمية المواهب: المشاركة في دعم برامج تدريب المواهب على العمل، والتقييم ومنح الشهادات التدريبية]، والمؤشر س28[المشاركة في أنشطة الصالح العام: كمبادرات اصلاح الطرقات... والمستشفيات، المدارس...الخ]، والمؤشر س29[المشاركة والاستثمار، في أنشطة الرفاهية العامة(كبناء الحدائق والمنتزهات...الخ)]، والمؤشر س25[المساهمة في دعم برامج ذوي الإحتياجات الخاصة كمراكز علاج الاورام وغسيل الكلي وبنك الغذاء والدواء والجمعيات الخيرية]، والمؤشر س30[تنمية روح التكافل الاجتماعي بين المصرف والموظفين والعملاء]، والمؤشر س31[اتاحة المعلومات والتقارير لكافة افراد المجتمع، وتسهيل سبل الوصول اليها، لغرض استخدامها في الدراسات العلمية والبحثية]، والمؤشر س23[غرس قيم الاستدامة في شركاء الأعمال بما في ذلك (المودعين والمقترضين...الخ) وضمان مطابقتها لمعايير السلوك المحددة للبنك]، والمؤشر س24[انشاء برامج هادفة لتنمية الوعي المحلي بأهمية استخدام الخدمات المصرفية] على التوالي.
- **بالنسبة للدور البيئي**: نجد أن المؤشر س37[تمويل المساكن الخضراء(الرهن العقاري الأخضر): تقديم قروض بفائدة منخفضة للأشخاص الذين يقدمون على بناء منزل صديق للبيئة(يعمل على الطاقة الشمسية)، بحيث يبقى العقار مرهوناً لدى البنك حتى يتم سداد القرض] هو المؤشر الأهم الذي يعتمد عليه الدور البيئي في دعم دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ستجده اكثر المؤشرات مشاركةً ودعماً، تتكل عليه (او تعتمد عليه) البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، مقارنةً بالمؤشرات الأُخرى لنفس البُعد، يليه المؤشر س36[الإسهام في نشر الوعي بين أفراد المجتمع في المحافظة على البيئة]، والمؤشر س38[اصدار السندات الخضراء بفائدة منخفضة: للحصول على أموال مخصصة لتمويل مشاريع استثمارية صديقة للبيئة، ومن ضمن أهم المشروعات التي يمكن إصدار سندات خضراء لتمويلها، مشروعات الطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للنفايات، والاستخدام المستدام للأراضي، والنقل النظيف، والإدارة

المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ والمدن الجديدة الخضراء...الخ]، والمؤشر س35[العمل على ابتكار وسائل وخدمات مصرفية جديدة صديقة للبيئة]، والمؤشر س33[السعي لاستخدام مواد وطاقة نظيفة وغير ضارة وحماية البيئة والموارد الطبيعية]، والمؤشر س34[توجيه الأموال للاستثمار في برامج التنمية الخضراء: كمشاريع انتاج الطاقة، ومشاريع التخلص من النفايات... والمشاريع الخضراء.]، والمؤشر س32[إدارة ومراقبة المخاطر والآثار البيئية المباشرة الناتجة عن عمليات البنك، بما في ذلك استخدام الطاقة، واستهلاك الورق، وإدارة النفايات، واستخدام المياه، وما إلى ذلك] على التوالي.

وفي ضوء ما تقدم نستطيع القول ان الافتراض الذي بُني عليه نموذج الدراسة هو افتراض صحيح ومقبول حيث أن: مفهوم دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة -مفهوماً واحداً- له بنية عاملية تتكون من 5 عوامل(أدوار) معروفة مسبقاً هما (الدور الاقتصادي، الدور الإداري، الدور القانوني، الدور الاجتماعي، الدور البيئي).

وقد تم القبول بصحة الافتراض استناداً إلى التحليل العاملي التوكيدي(الهرمي) من الدرجة الثانية.

وعليه فإن النموذج الهرمي (الفرضي) المفسر لدور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة بات مثبتاً ما لم يتعرض لانتقاد مُثبت، او ظروف تطبيقية مختلفة تحول دون قدرة النموذج الفرضي على تفسير العلاقة.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: استنتاجات الدراسة

- توصلت الدراسة إلى نموذج معياري عام يمكن استخدامه لتقييم دور البنوك التجارية في التنمية المستدامة في أي بلد، والذي يتضمن ان مفهوم دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة -مفهوماً واحداً- له بنية عامليه تتكون من 5 عوامل(أدوار) هما (الدور الاقتصادي، الدور الإداري، الدور القانوني، الدور الاجتماعي، الدور البيئي).
- أظهرت نتائج اختبار كفاءة النموذج المعياري، ان دور البنوك التجارية في التنمية المستدامة يجب ان يلقي عبئاً اكبر على الدور الاجتماعي، والبيئي، يليه الدور الاقتصادي والإداري، والقانوني، على التوالي، وذلك لتحقيق المستوى المطلوب من التنمية المستدامة.
- تم تطبيق النموذج المعياري الذي تم التوصل اليه لتقييم دور البنوك التجارية اليمنية في التنمية المستدامة، وقد بينت النتائج ان البنوك التجارية اليمنية تعتمد بدرجة اكبر على الدور الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، يليه الدور الإداري، والبيئي، والاجتماعي، والقانوني-بالترتيب على التوالي-.

- من خلال المقارنة بين نتائج النموذج التطبيقي مع النموذج المعياري تبين ان البنوك التجارية اليمنية أعطت الدور الاقتصادي اولوية قصوى لتحقيق التنمية المستدامة(كما هو موضح في نتائج التقييم أعلاه)-يليه الدور الاداري والبيئي والاجتماعي والقانوني- ، في حين ان النموذج المعياري يشير إلى ضرورة إعطاء الاولوية القصوى للدور الاجتماعي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-يليه الدور البيئي، والاقتصادي، والإداري، والقانوني.
- وعلى مستوى المؤشرات الجزئية اللازمة لقياس ادوار البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة فقد بينت النتائج وجود اختلافات كبيرة ايضاً، بين النموذج التطبيقي والنموذج المعياري، تم فرز تلك الاختلافات (الفروق بين: الوزن في النموذج المعياري- الوزن في النموذج التطبيقي) وعلى ضوءها تم ترتيب اولويات اعمال البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، كما هو موضح في توصيات الدراسة.

ثانياً: توصيات الدراسة:

نظراً لوجود اختلافات كبيرة بين الممارسات التطبيقية لدور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، أي بين النموذج التطبيقي عنه في النموذج المعياري، فقد عملت الدراسة على ترتيب اولويات اعمال البنوك التجارية اليمنية الواجب اتباعها بالترتيب لتقريب مستوى الممارسات التطبيقية من النموذج المعياري لتعزيز دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، وهذه الاولويات يتم تنفيذها بالترتيب وعلى النحو التالي:

- اصدار السندات الخضراء بفائدة منخفضة: للحصول على أموال مخصصة لتمويل مشاريع استثمارية صديقة للبيئة، ومن ضمن أهم المشروعات التي يمكن إصدار سندات خضراء لتمويلها، مشروعات الطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للنفايات، والاستخدام المستدام للأراضي، والنقل النظيف، والإدارة المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ والمدن الجديدة الخضراء...الخ.
- الإسهام في نشر الوعي بين أفراد المجتمع في المحافظة على البيئة..
- تمويل المساكن الخضراء(الرهن العقاري الأخضر): تقديم قروض بفائدة منخفضة للأشخاص الذين يقدمون على بناء منزل صديق للبيئة(يعمل على الطاقة الشمسية)، بحيث يبقى العقار مرهوناً لدى البنك حتى يتم سداد القرض..
- تقديم قروض ميسرة(الإجراءات والكلفة) للفقراء والطلاب..
- قرض الافراد ذوي الأفكار الاستثمارية الجديدة لمساعدتهم على اخراج أفكارهم... بإجراءات ميسرة..

- تطبيق مبادئ وقواعد الشمول المالي التي تحقق التنمية المستدامة(حيث يهدف الشمول المالي إلى ضم اكبر شريحة من ذوي الدخل المحدود للتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال: تقديم خدمات مصرفية ميسرة وبأقل كلفة، إتمام جميع معاملات الدفع بطريقة الكترونية، توفير الخدمات عبر تطبيقات الهاتف المحمول).
- توجيه الأموال للاستثمار في برامج التنمية الخضراء: كمشاريع انتاج الطاقة، ومشاريع التخلص من النفايات... والمشاريع الخضراء...
- الدعم الفعال لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحد من الفقر والبطالة من خلال: تسهيل إجراءات التمويل، وتخفيض تكلفة التمويل، وتحسين الجدوى المالية للمشاريع التي تتقدم بطلب الحصول على التمويل..
- توجيه الأموال للاستثمار في مشاريع تنموية طويلة الأجل، كالاستثمار في المشاريع الصناعية... والمشاريع المشغلة للعمالة.. التي تخدم التنمية..
- تطوير واستحداث واتاحة فرص عمل متكافئة بين: النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة..
- المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة..
- المشاركة والاستثمار، في أنشطة الرفاهية العامة(كبناء الحدائق والمنتزهات...الخ)..
- تطبيق مبادئ وقواعد الشمول المالي التي تحقق التنمية المستدامة(حيث يهدف الشمول المالي إلى ضم اكبر شريحة من ذوي الدخل المحدود للتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال: تقديم خدمات مصرفية ميسرة وبأقل كلفة، إتمام جميع معاملات الدفع بطريقة الكترونية، توفير الخدمات عبر تطبيقات الهاتف المحمول).
- تنمية المواهب: المشاركة في دعم برامج تدريب المواهب على العمل، والتقييم ومنح الشهادات التدريبية..
- تطوير الهيكل التنظيمي في البنك وفقاً لمتطلبات التنمية المستدامة..
- توفير أنظمة عادلة للتوظيف والترقية والأجور المناسبة..
- تطوير نظم الشكاوى ونظم قياس رضاء (العملاء والمودعين) عن الخدمات المقدمة..
- المشاركة في أنشطة الصالح العام: كمبادرات اصلاح الطرقات... والمستشفيات، المدارس...الخ..
- السعي لاستخدام مواد وطاقة نظيفة وغير ضارة وحماية البيئة والموارد الطبيعية..
- تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك(المعاملة المتساوية للمساهمين، الإفصاح والشفافية في المعلومات...الرقابة الداخلية... الخ)..
- دمج الاستدامة في الخطط الاستراتيجية وعمليات صنع القرار..

- المساهمة في دعم برامج ذوي الإحتياجات الخاصة كمراكز علاج الاورام وغسيل الكلي وبنك الغذاء والدواء والجمعيات الخيرية..
- انشاء برامج هادفة لتنمية الوعي المحلي بأهمية استخدام الخدمات المصرفية..
- حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة وصحية لجميع العمال..
- تزويد الأطراف ذوي العلاقة بالمعلومات الدقيقة والمناسبة..
- غرس قيم الاستدامة في شركاء الأعمال بما في ذلك (المودعين والمقترضين...الخ) وضمان مطابقتها لمعايير السلوك المحددة للبنك..
- إدارة ومراقبة المخاطر والآثار البيئية المباشرة الناتجة عن عمليات البنك، بما في ذلك استخدام الطاقة، واستهلاك الورق، وإدارة النفايات، واستخدام المياه، وما إلى ذلك..
- الحد من أنشطة المضاربة المفرطة بالعملات الأجنبية والأوراق المالية التي تؤدي إلى ارتفاع من معدل التضخم..
- التبليغ عن الجرائم المالية وانتهاكات حقوق العملاء..
- اتاحة المعلومات والتقارير لكافة افراد المجتمع، وتسهيل سبل الوصول اليها، لغرض استخدامها في الدراسات العلمية والبحثية..
- تطوير أنظمة لإدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية) في المصرف..
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للحفاظ على أموال المالكين والمودعين..
- تطبيق أنظمة ولوائح مكافحة غسيل الأموال..
- تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة وفقاً لاحتياجات ألعملاء..
- استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في تقليل تكاليف التشغيل..
- التسويق الفعال لجذب المدخرات من الأفراد والمؤسسات والشركات على شكل ودائع(جارية، ادخارية، آجل)..
- الامتثال لجميع القوانين واللوائح القانونية التشغيلية المنظمة للعمل المصرفي..

مراجع الدراسة:

- تيغزة، أمحمد بوزيان. 2012، (التحليل العاملي الإستكشافي والتوكيدي: مفاهيميها ومنهجيتها بتوظيفة حزمة SPSS، وليزرل LISREL). دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان.

Hoyle, R. H. (Ed.). (2012). (Handbook of structural equation modeling). Guilford press. New York.

https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals.

دور الفروض الكفائية في تحقيق التنمية المستدامة

د. يحيى أحمد حسين المرهبي[1]

(1) د. يحيى أحمد حسين المرهبي
جامعة عمران. كلية التربية
والعلوم التطبيقية والآداب.
قسم العلوم التربوية والنفسية.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور المأمول، الذي يمكن أن تقوم به الفروض الكفائية في تحقيق التنمية المستدامة، وقد استعرض الباحث في هذه الدراسة مفهوم الفروض الكفائية ومكانتها في التصور الإسلامي، وتناول موضوع التنمية المستدامة ومحوريتها في عملية بقاء الإنسان واستمراره على هذه الأرض، ومتطلبات عملية ربط الدور الذي يمكن أن تقوم به الفروض الكفائية لتحقيق التنمية المستدامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الأدبيات المتعلقة بالفروض الكفائية والتنمية المستدامة، وقد بينت الدراسة أن الاهتمام بتفعيل الفروض الكفائية في المجتمع المسلم سيساهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما أوضحت الدراسة في مجمل النتائج التي توصلت إليها، من خلال ما قام به الباحث من استنباطات واستخلاصات من الأدبيات والأبحاث والدراسات السابقة، ذات العلاقة بدراسته، أن هناك علاقة طردية وطيدة بين تفعيل الفروض الكفائية وتحقيق التنمية المستدامة، وأنه كلما تم تفعيل الفروض الكفائية في حياة المسلمين انعكس ذلك على تحقيق تنمية مستدامة تتصف بالشمول في جميع مجالات الحياة، وأن التنمية المستدامة تعود مرة أخرى لتقوم بدورها في تعزيز الفروض الكفائية وتفعيلها، وأن الإنسان هو صانع التنمية، وهو هدفها ووسيلتها في ذات الوقت، ولذا فإن الرؤية الإسلامية قد استهدفته بالذات كي تُحقِقَ فيه التنمية المستدامة، ومن ثم ستحقق من خلاله التنمية المستدامة في المجتمع. وقد أوصى الباحث في نهاية دراسته بضرورة الاستفادة من المفاهيم والقيم الإسلامية ـ ويأتي على رأسها مفهوم الفروض الكفائية ـ بغرض تحقيق التنمية المستدامة، نظرا لما تتمتع به هذه المفاهيم والقيم من قبول وارتياح لدى المسلمين، وأنه بالإمكان توظيفها لرفع مستوى الوعي بالتنمية بمفهومها الشامل، والتنمية المستدامة على وجه الخصوص، على المستوى النظري وعلى المستوى العملي.

الكلمات المفتاحية: الفروض، الكفائية، التنمية، المستدامة.

المقدمة :

الغاية من بعثة الرسولﷺهي إلحاق الرحمة بالناس ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧ ﴾ الأنبياء: ١٠٧ ، وهذه الرحمة تعتبر أعلى أنواع التنمية المستدامة التي تُوجَهُ لبني الإنسان، والقيام بها من أجَلِّ المهام التي كلف ﷲ بها الإنسان، وإن التولّي عنها سببٌ للسقوط والتحلل والتخلف، وإيذاناً بسنة الاستبدال بعباد صالحين مؤهلين للقيام بهذه المهمة.

كما أن النهوض بالأمة كما يؤكد **الدكتور السامرائي** ([1]) ليس نزهة، ولا يحصل بين يوم وليلة، ولا تنهض أمةٌ بقرار سياسي من أعلى، ولا بمجرد رغبة من أسفل، ولا بد من خطة سليمة، ووسائل علمية مُوصِّلة، ومن السهولة وضع خطط جيدة، ورسم أهداف مرموقة، ولكن المطلوب فوق ذلك وسائل علمية، والناس عادة لا يختلفون كثيراً حول الأهداف الجيدة، لكنهم يختلفون حول الوسائل الموصِّلة والمؤدية إليها، وهذا ما يمكن أن تنهض به الفروض الكفائية، لتحقق مبدأ توزيع الأعمال، واحترام التخصصات، وتوظيف قدرات أبناء الأمة وطاقاتهم وميولهم، حسب إمكانياتهم واستطاعاتهم، وبما يخدم المشروع العام للأمة، مع الأخذ في الاعتبار مسألة الارتقاء بهم، واعتماد رؤية للتدريب والتأهيل لسدّ حاجة كل المجالات والميادين، التي تمثل الخريطة الجامعة للفروض الكفائية.

وأمة الإسلام لا ينقصها الإخلاص، ولا القيم، ولا القدرات البشرية والمادية، ولكنها تحتاج إلى فكر سليم، ومنهج متكامل قويم، ورؤية واضحة تسير على هداها، وتسعى إلى تحقيقها، وتنشِّئُ أبناءها على مقتضاها، حتى لا يستمر فشل العقل المسلم في فهم واقعه والتخطيط له، بسبب ما ران عليه من غبار عصر الانحطاط ومخاوف الحاضر، وبسبب ردود الأفعال، فانفصل بذلك العقل المسلم عن الواقع، وظل هذا العقل قروناً طويلة كما يذكر **الشيخ الغنوشي** ([2]) مترنحاً بين سكرة نوَّاسية (نسبة إلى أبي نواس)، وشطحة حلَّاجية (نسبة إلى الحلَّاج)، فإذا أفاق منهما عاجلته بطشة حجَّاجية (نسبة إلى الحجَّاج بن يوسف)، وإن آثار هذه السَكرة لا تزال عالقة تغشي الأبصار، وتمنع الرؤية الصحيحة، والتخطيط العلمي على ضوء المعطيات الواقعية، وهذا في الواقع ما يميّز الفكر المتقدم والمجتمعات المتقدمة عن الفكر المتخلف والمجتمعات المتخلفة، وهو أن التفكير العلمي صفة أساسية في الأولى، بينما التفكير القائم على الظن والهوى صفة ملازمة للثانية.

---

[1] ـــــ السامرائي، نعمان عبد الرزاق: 2008م، **البعد الثقافي لإشكالية التنمية**، ضمن كتاب إشكالية التنمية ووسائل النهوض ...رؤية في الإصلاح، إعداد مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ــ دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ، ص222.

[2] ـــــ الغنوشي، راشد: 2000م، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير**، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، الطبعة الأولى، 1421هـ. ص125.

لقد صار المسلمون يعيشون زمناً تراجعت وانكمشت فيه الفروض الكفائية، التي اقتصر دورها على قضايا وأحكام الأموات، بينما دورها الحضاري أن تغطي جميع مجالات الحياة، مما تطلَّب أن يبذل العلماء والمفكرون والمجتهدون وسعهم في بيان أبعادها، وأحكامها ومجالاتها، وفلسفتها، ودورها في تقسيم العمل وإتقانه، وتحقيق الميول والمواهب المختلفة، حتى تعود للفروض الكفائية مكانتها في ترسيخ وقيادة حضارة الأحياء، وهذا بدوره أضحى فرضاً كفائياً، ينبغي على الباحثين المتخصصين أن يبينوه، ويوضحوا للأمة مسؤوليتها تجاهه، والدور المنوط بها في القيام به.

ومن خلال اطلاع الباحث على الكثير من الأبحاث والدراسات والمؤلفات، حول أهمية ومكانة الفروض الكفائية ودورها في إحياء رسالة الأمة، وتحقيق التنمية المستدامة المأمولة، استطاع الباحث الحصول على الكثير من الأبحاث والمؤلفات يأتي في مقدمتها دراسة الباحث عمر مونة بعنوان: **(الواجبات الكفائية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية)**[3]، وكتاب للباحث عبد الباقي عبد الكبير بعنوان: **(إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع)** [4]، ودراسة الباحث أحمد بافضل بعنوان: **(الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة)**[5]، وكتاب الأستاذ الدكتور/ عودة الجيوسي، بعنوان: **(الإسلام والتنمية المستدامة، رؤى كونية جديدة)** [6]، ودراسة الدكتور/ وزني محمد بعنوان: **(التنمية المستديمة :مقاربة إسلامية)** [7]، ودراسة نصر، بعنوان: **(التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي)** [8]، وغير ذلك من الأبحاث والدراسات والمؤلفات التي تطرقت إلى مفهوم الفروض الكفائية أو التنمية المستدامة، من مداخل متعددة، لها علاقة بالتربية أو العولمة أو البيئة أو السياسة، أو غيرها من المداخل التي لا يتسع المجال لذكرها هنا، نظرا لضيق حجم الدراسة، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات

---

[3] ـ مونه، عمر: 2005م، **الواجبات الكفائية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

[4] ـ عبد الكبير، عبد الباقي: 2005م، **إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع**، كتاب الأمة رقم (105)، الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1426هـ.

[5] ـــ بافضل، أحمد صالح علي: (2014)، **الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة**، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، الدوحة . قطر، ط1، 1435هـ ـ 2014م.

[6] ـــ الجيوسي، عودة راشد: 2014م، **الإسلام والتنمية المستدامة، رؤى كونية جديدة**، مؤسسة فريدريش ايبرت – مكتب اليمن، ط1، 2014م.

[7] ـــ محمد، وزني: 2019م، **التنمية المستديمة: مقاربة إسلامية**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 02، العدد 06، شهر أبريل، السنة 2019م.

[8] ـــ نصر، أشرف جمعة محمد: 2016م، **التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي**، جامعة المدينة العالمية – ماليزيا، 2016م.

والأبحاث والمؤلفات أيَّما استفادة، وبلور على ضوء مفرداتها دراسته الحالية، التي وإن كانت قد استفادت من هذه الأدبيات كلها، واشتركت معها في بعض النواحي، إلا أن هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها، من حيث كونها تطرقت إلى مفهوم مركزي في الرؤية الإسلامية هو مفهوم (الفروض الكفائية)، وعلاقة هذا المفهوم بالتنمية المستدامة كمصطلح أصبح واسع الانتشار، ومتداولا بشكل واسع على المستوى العام وعلى مستوى الدراسات المتخصصة، وقد وصل الباحث إلى قناعة مفادها أن الأمة الإسلامية أُتِيَتْ من قِبَل تقصيرها وتهميشها للفروض الكفائية، واعتمادها على المبادرات الفردية العفوية لسد حاجات الأمة، التي قد يفشل المجتمع في استثمارها، وقد تذهب جهودها إلى حضارة أخرى، ومجتمعات أحرص على احتضانها وتوطينها، وهو ما يفسر هجرة العقول في العالمين العربي والإسلامي، ولهذا ينبغي إيجاد **(مشروع)** يُجمِّع كل الطاقات والمواهب والتخصصات، ويُكتِّلها وينظِّمها، ويصنع منها مشروع نهضة وتنمية مستدامة، يعيد للأمة مكانتها، ويضعها على الطريق الصحيح الذي يجعلها أمة الشهود الحضاري.

إن الفروض الكفائية التي تستوعب جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتربوية والعسكرية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها، لفي أمسِّ الحاجة إلى وجود عقول مفكرة راشدة مستنيرة، تنطلق من قيم الوحي، مستصحبة معها إرثها التاريخي، ومستفيدة من تجارب التدين الموافقة لنصوص الوحي، وطارحةً للتجارب الأخرى التي ناسبت زمانها ومكانها، ولم تعد كذلك بالنسبة لزماننا وأحوالنا، آخذة في الاعتبار إيجاد آليات ووسائل حديثة صالحة للزمان والمكان الذي نعيش فيه، ومتوافقة مع قيمنا ومبادئنا، يمكن من خلالها تنزيل قيم الوحي على واقع حياة الناس، بفهم عصري يجمع بين فقه النص وفقه الواقع.

وخلاصة القول، فإنه يمكن التأكيد على أن الفروض الكفائية لا يمكن أن تؤدي دورها في عالم الحياة والأحياء، إلا إذا أصبحت **(مشروع مجتمع أو وطن أو أمة)**، يتم التخطيط له، وإدارته بشكل منظَّم، مع الاهتمام بالتخصصات العلمية، وتقدير المواهب والإبداعات، وتوجيه الطاقات، كل ذلك من خلال مشروع جماعي منظم متناغم يهتم بكل المجالات، ويسد كل الثغرات، ويحرك كل الطاقات، إذ من السذاجة أن يتم مواجهة الفساد المنظَّم، والمـُمكَّن له في الأرض، والذي تدعمه قوى ومؤسسات، وله ميزانيات وواجهات، وأرصدة وقنوات، ويقف حائلا أمام التنمية المستدامة، لا يمكن مواجهته بالنوايا الطيبة، والجهود الفردية العفوية، وفي هذا السياق يرى الإسلام أن فساد البشر الداخلي لا ينعكس على فساد العالم الخارجي فقط، بل هو السبب الفعلي له.

مشكلة البحث:

يعد البحث الحالي استجابة لما فرضته طبيعة مرحلة التطور في مجتمعاتنا المعاصرة، والذي يؤكد على أن التنمية المستدامة تعتبر أحد المتطلبات اللازمة للنهوض بالمجتمعات القادرة على تلبية طموحاتها تجاه جميع قضاياها، من خلال حشد جميع إمكاناتها المادية والروحية، ويأتي في مقدمة ذلك توظيفها

لقيم ومفاهيم دينها القويم، الذي جعل أحد أسباب نهوضها هو اهتمامها بالفروض الكفائية، ومن ثم فإن الاتجاه نحو تفعيل الفروض الكفائية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ويعد أحد الركائز الأساسية التي ينبغي أن نوليها قدرا من الاهتمام.

أهداف البحث:

تتمثل الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها في هذه الدراسة ما يلي:

- التعريف بالفروض الكفائية وأهميتها كواحدة من المفاهيم الإسلامية المحورية.
- التعريف بالتنمية المستدامة وأهميتها، كمصطلح أصبح متداولا على جميع المستويات.
- التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به الفروض الكفائية في تحقيق التنمية المستدامة.

أسئلة البحث: تتمثل أسئلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

س: ما هو دور الفروض الكفائية في تحقيق التنمية المستدامة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

س1 ـ ماذا نعني بالفروض الكفائية في هذا الدراسة؟

س2 ـ ماذا نعني بالتنمية المستدامة في هذا الدراسة؟

س3 ـ كيف يمكن للفروض الكفائية القيام بدورها في تحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث: المنهج المتبع في هذه الدراسة جمع بين المنهج الوصفي والتحليلي نظرا لطبيعة الموضوع الذي يدرس طبيعة العلاقة بين الفروض الكفائية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة الأبحاث والأدبيات والمؤلفات، وكل ما يتعلق بمحور الدراسة، الذي وصلت إليه يد الباحث، والمرتبط بالفروض الكفائية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

إجراءات البحث: تكونت الدراسة من مقدمة تضمنت خطة الدراسة، إضافة إلى أربعة فصول تمحورت حول الآتي:

الفصل الأول: تعريف الفروض الكفائية لغةً وشرعا.

الفصل الثاني: أهمية الفروض الكفائية ومكانتها في الإسلام.

الفصل الثالث: التعريف بالتنمية المستدامة وأهميتها.

الفصل الرابع: دور الفروض الكفائية في تحقيق التنمية المستدامة.

ـ نتائج الدراسة ومناقشتها.

ـ الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول: تعريف الفروض الكفائية لغةً وشرعا

أولا: تعريف الفروض الكفائية لغةً:

جاء في **(المعجم الوسيط)** معنى كلمة (فرْض) كالآتي: "فَرَضَ الشيء فروضاً اتسع، وفرض بمعنى أوجب، وهو ما أوجبه الله على عباده، وما يفرضه الإنسان على نفسه، وفرضه عليه، كتبه عليه، وله خصّه به" ([9]).

وذكر الرازي معنى (فرض) بقوله: "الفَرْضُ أي الحزُّ في الشيء، والفَرْضُ ما أوجبه الله ﷻ، سمي بذلك لأن له معالم وحدود، وفَرَضَ الله علينا كذا وافترض بمعنى أوجب" ([10]).

والفرض في اللغة: القطع، ولو جئت إلى فقه اللغة لوجدت التقارب بين القرض بالقاف، والفرض بالفاء، فالفرض: القطع، والقرض تقول: قرض الفأر الثوب بمعنى: أكله وقطعه، وقرض الحبل الحجر: إذا حزَّ فيه من طول اللُبث أو طول الحركة، ومنه: الفرائض (المواريث) فلكل شخص حصة من التركة مقطوعة من رأس المال، وهكذا. وقالوا: الفرض هو الحد والقطع والتحديد. وما اصطلح عليه الفقهاء في أصول الفقه أن: الفرض والواجب مترادفان إلا في الحج. والواجب لغة الثابت، فكل ما فرضه الله فهو ثابت، فبينهما ارتباط. والفرض والواجب عند الإمام (أبي حنيفة) مختلفان: فالفرض ما ثبت بدليل قطعي من كتاب الله، والواجب: ما ثبت بطريق الآحاد من سنة المصطفى ﷺ ([11]).

أما لفظ (كفاية) فقد ورد معناها كما يلي: "كفاه الشيء كفايةً، استغنى به عن غيره فهو كاف، وفلاناً الأمر قام فيه مقامه، أي كفاه مؤونته، واكتفى بالشيء استغنى به وقنع، وبالأمر اضطلع به، واستكفاه الشيء، طلب منه أن يكفيه، والاكتفاء الذاتي (في الاقتصاد)، أن تستغني الدولة بإنتاجها عن الاستيراد من غيرها" ([12]).

وكفى يكفي كفاية، إذا قام بالأمر، ويقال استكفيته أمراً فكفانيه، واكتفى كلاهما اضطلع، وكفاه ما أهمَّه كفاية، وكفاه مؤونته كفاية، وكفاك الشيء يكفيك واكتفيت به ([13]).

---

[9] ـــــ الزيات، أحمد حسن وآخرون: بدون، **المعجم الوسيط**، تحقيق: مجمع اللغة العربية، الناشر، دار الدعوة، القاهرة . مصر، ص682، 683، ج2.

[10] ـ الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: 1995م، **مختار الصحاح**، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت . لبنان، 1415هـ، ص517.

[11] . سالم، عطية محمد: بدون، **شرح الأربعين النووية**، دروس صوتية فرغت في أوراق، بدون دار نشر. ص3 . 4 . 5.

[12] . الزيات، **المعجم الوسيط، ج2**، مرجع سبق ذكره، ص793.

[13] ـــــ ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري: بدون، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص226، ج15.

ومن خلال التعريف اللغوي لمعنى الفروض الكفائية، يمكن استخلاص أن من الدلالات التي تشير إليها التعريفات السابقة للفروض الكفائية هي (الوجوب والإلزام) لما كُلِّف به الإنسان، وذلك للقيام بهذا الأمر والوصول به إلى (حد الكفاية)، وأن القائم أو القائمين بفروض الكفاية يقومون نيابة عن الأمة بهذه الفروض ويضطلعون بها، ليحققوا من خلالها الكفاية، التي تؤول بالأمة إلى سدِّ احتياجاتها من جانب، وسدِّ الثغور التي تؤتى من قِبَلِها من جانب آخر، وسيتضح من خلال تعريف الفروض الكفائية شرعاً أبعاد معنى (فروض) ومعنى (كفاية) بصورة أشمل.

ثانياً: تعريف الفروض الكفائية شرعاً:

عند تتبع الباحث لتعريف الفروض الكفائية من الناحية الشرعية وجد أن أغلبية ـ إن لم يكن كل ـ من ألَّف في أصول الفقه قديماً وحديثاً قد صاغ تعريفاً للفرض الكفائي عند حديثه عن تعيين الواجب وتقسيمه إلى فرض عيني وفرض كفائي، ويكاد أن يكون مجمل ما اتفقوا عليه في تعريفهم للفروض الكفائية هو التعريف الآتي: **ما توجه فيها خطاب الشارع الحكيم لعموم الأمة، وإن أريد به بعضها، حتى تتعاون جميعها على إقامة هذا الفرض الكفائي، فهناك المباشر له، وهناك من يعين ويقيم المباشر لهذا الفرض، وأن قيام بعض أفراد الأمة بهذا الفرض (بصورة كافية)، و(بكفاءة عالية) يسقط الإثم عن الأمة، ويُكسِبُ الفاعلين المباشرين لهذا الفعل الأجر.**

والباحث هنا سيورد بعض التعريفات ويعلق عليها بعد إيرادها، بادئاً بالأقدم إلى الأحدث من التعريفات، فقد عرّف **الراغب الأصفهاني** الكفاية بقوله: "الكفاية ما فيه سدّ الخلة وبلوغ المراد في الأمر" ([14]). فكأنَّ الفرض الكفائي يُستغنى فيه بفعل من تحصل بهم الكفاية عن الباقين، لتحقيق المصلحة المرجوة من تشريع الفعل بمطلق الأداء، ثم إن القائمين به يكفون البقية مؤنة الواجب ويُسقطون الحرج عنهم، كما أن مبنى الفرض الكفائي على سدِّ الخَلات ([15]).

أما الإمام **أبو حامد الغزالي** فقد عرّف الفرض الكفائي في أكثر من كتاب له، فقال في كتابه (**الوجيز**) بأن معنى الفرض الكفائي هو: "كل مُهمٍ دينيٍ يراد حصوله ولا يقصد به عين من يتولاه" ([16]).

وعرفه في كتابه (**إحياء علوم الدين**) بقوله: "أما فرض الكفاية فكل علمٍ لا يستغنى عنه قوام أمور الدنيا، كالطب إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان، وكالحساب فإنه ضروري في المعاملات

---

[14] ـــــ الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل: بدون، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق / محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت . لبنان، ص437، ج1.

[15] . مونه، 2005م، **الواجبات الكفائية**، مرجع سبق ذكره، ص29.

[16] ـــــ أبو حامد الغزالي، محمد بن محمد: 1997م، **الوجيز**، تحقيق / علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الأرقم، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ، ص188، ج2.

وقسمة الوصايا والمواريث وغيرها، وهذه العلوم لو خلا البلد عمّن يقوم بها حرج أهل البلد، وإذا ما قام بها واحد كفى وسقط الفرض على الآخرين ... كما أن أصول الصناعات أيضاً من فروض الكفاية كالفلاحة والحياكة والسياسة، بل والحجامة والخياطة" ([17]).

ويتوسع **أبو زهرة** في تعريف الفرض الكفائي فيقول: "والفرض الكفائي هو الفرض الذي يكون المطلوب فيه تحقق الفعل من الجماعة، فإذا وقع الفعل من البعض سقط الإثم عن الباقين، ولا يستحق أحد ذماً، وإن لم يقم به أحد أثم الجميع، كالجهاد في سبيل الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصلاة على الميت، وإقامة الإمامة الكبرى التي توحِّد بين المسلمين، وغير ذلك من الواجبات التي لا تجب على شخص بعينه، بل يجب على الجماعة تحقيقها متعاونة في أدائها" ([18]).

وعرَّف **خلّاف** الفرض الكفائي بأنه : "هو ما طلب الشارع الحكيم فعله من مجموع المكلفين، لا من فرد منهم، بحيث إذا قام به بعض المكلفين فقد أدى الفرض وسقط الإثم والحرج عن الباقين، وإن لم يقم به أي فرد من أفراد المكلفين أثموا جميعاً بإهمال هذا الفرض، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصلاة على الموتى، وبناء المستشفيات ...إلخ فهذه الفروض وغيرها مطلوبُ الشارعِ الحكيم أن توجَد في الأمة أيًّاً كان من يفعلها، وليس المطلوب للشارع الحكيم أن يقوم كل فرد أو فرد معين بفعلها، لأن المصلحة تتحقق بوجودها من بعض المكلفين ولا تتوقف على قيام كل مكلف بها([19]).

وعرَّفها الشيخ **القرضاوي** بكونها: "تشمل كل **علمٍ أو عملٍ أو صناعةٍ أو مهارةٍ** يقوم بها أمر الناس في دينهم أو دنياهم، فالواجب عليهم حينئذٍ تعلمها وإتقانها حتى لا يكون المسلمون عالة على غيرهم ولا يتحكم فيهم سواهم من الأمم الأخرى" ([20]). وبناء على هذا الفهم، فقد دخلت كل المهن والحرف، والتي بدورها ستستوعب كل الطاقات والمواهب، وتلبي كل حاجات الناس الدينية والدنيوية.

وعرَّفها **عمر عبيد حسنه** في تقديمه لكتاب **(إحياء الفروض الكفائية)** بأنها: "واجبات اجتماعية، أو تكاليف شرعية اجتماعية، المسؤولية عنها جماعية، تضامنية، حيث لا ينجو الفرد من

---

[17] ـــ أبو حامد الغزالي، محمد بن محمد: 1986م، **إحياء علوم الدين**، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، 1406هـ، ص27، ج1.

[18] . أبو زهرة، محمد: بدون، **أصول الفقه**، دار الفكر العربي، القاهرة . مصر، ص35 ،36.

[19] . خلاف، عبد الوهاب: 1978م، **أصول الفقه**، دار القلم، الطبعة الثانية عشرة، 1398هـ، ص108 ،109.

[20] ـــ القرضاوي، يوسف: 2010م، **مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال**، دار الشروق، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الأولى، ص47.

المسؤولية عنها، ولا يخرج من عهدة التكليف مالم تحقق الأمة بمجموعها الإنجاز لها والكفاية لمجتمعها" ([21]).

ومن خلال التعريفات التي أوردها الباحث، يمكن الخروج بعدة نقاط هي:

- أن مقصد الشارع الحكيم في الفروض الكفائية هو حصولها، دون تحديد للقائم بأدائها، فهي مفروضة على الأمة كلها، وعلى الأمة أن توجد من بينها من يؤدي عنها هذا الفروض، وإن لم تقم الأمة بذلك أثمت الأمة كلها.
- المطلوب الذي يجزئ في الفروض الكفائية هو أن يكفي القيام بهذا الفرض حاجة الأمة (كفاية تامة)، وأن يكون أداؤه بصورة (كفؤة).
- تشمل الفروض الكفائية جميع حاجات الأمة دينياً ودنيوياً، فأي علم، أو عمل، أو صناعة، أو مهارة، أو خبرة، تقوم بأمر الأمة فهي فرض كفاية، وعلى الأمة إيجادها، وإن كانت موجودة وفيها نقص استُكملَ نقصها، وإن كانت غير موجودة تَطلَبَ السعي لإيجادها.
- الواجبات الكفائية واجبات اجتماعية، والمسؤولية عنها جماعية تضامنية، ولا تسقط عن أي فرد، ولا يخرج من عهدة التكليف منها أحد، وكل بحسب استطاعته.
- الأمة في سعيها لإقامة الفروض الكفائية تعمل على استغلال كل طاقات أبنائها وقدراتهم، في جميع المجالات والميادين، وتطرد عنهم شبح البطالة الذي خيم عليهم، ففروض الكفاية تستوعب كل الطاقات والقدرات، وبهذا تُسقط الأمة عن نفسها إثم عدم القيام بالتكليف الشرعي، وتسقط ــ أيضاً ــ حالة التخلف والضعف والوهن، والتبعية لأعدائها الذين لا يرجون لها خيرا.
- **الفصل الثاني: أهمية الفروض الكفائية ومكانتها في الإسلام:**

المتأمل في حال أمة الإسلام اليوم يأخذه العجب، فالأمة أصيبت في أغلب مجالات حياتها، وكان الأصل أن تكون فيها أقوى، وفي مراتب متقدمة منها، فالاقتصاد يحكمه طابع الاستهلاك، والسياسة يحكمها الاستبداد والتمزق، والإعلام في حالة تبعية وهشاشة، والتربية تعتمد على نظريات قد لا تَمُتُّ إلى دين الأمة بصِلة، والفكر يحكمه التقليد والجمود، ... إلخ.

والباحث الذي يكتب عن حال أمته الذي هو جزءٌ منها، يكتب وهو ينظر من خلال أعماقه، "فالداء داؤه والسُقم سُقمه، ففي أعماقه وحنايا قلبه وتلافيف رأسه تصب أحداث التاريخ ورواسب الماضي ومعاناة الحاضر ولهفة المستقبل، فليس أحدٌ أولى منه بالألم ولا أتعس بالإحساس وهو يقف على الداء ويتبين أسباب الشفاء، كل مصابٍ مُصابه وكل مصيبةٍ رزيته، وكل نازلةٍ فجيعته، فليس في

[21] . عبد الكبير، 2005م، ص16، **إحياء الفروض سبيل تنمية المجتمع**، مرجع سبق ذكره، مقدمة عمر عبيد حسنه.

شيءٍ مما يكتب نقدٌ أو تجريحٌ أو تطاولٌ أو إساءةٌ، إنما هو تعبيرٌ عن فهمٍ، وحديث صادق وصريح فيه من الصدق حدته ومن الصراحة مرارتها" ([22]).

ودين الإسلام الذي فرض على أفراد الأمة (فروض العين) لتبقى على صلة بربها ورسولها وكتابها، فرض عليها (فروض الكفاية) لتبني حاضرها وتستشرف مستقبلها المشترك، ولا بقاء للأمة ولا نماء إن لم تكن (فروض العين) حافظة لذوات أفرادها، و(فروض الكفاية) حافظة لكيان مجتمعها.

والطريق قد يبدو وعراً كما هو الحال في كل بدايةٍ وعند كل منطلقٍ، وقد تكون البداية شاقة، ولكن متى كان الناس يختارون السُبُلَ لسهولتها فقط ؟! بل يختارونها لإدراكهم أنها توصلهم إلى الغايات والأهداف التي من أجلها شدوا الرحال ([23]). وإذا لم يدركوا طبيعة الزمن الذي هو دائم الحركة كنهرٍ متدفقٍ لا ينتظر المنكفئين، ولا يهتم بالحائرين، ولا يتوقف من أجل الحالمين ([24])، فإن حالة الضياع والتراجع الحضاري ستكون سيدة الموقف في كل أحوالهم.

والأمة الإسلامية تحتاج إلى اجتياز الخطوات الأولى للأَلْفِ ميلٍ التي توصلها إلى التنمية المستدامة والشاملة والمتوازنة في جميع المجالات التي تستوعبها الفروض الكفائية، موزعة على جميع أفراد الأمة، وشاملة لجميع المجالات الحياتية، حيث والتنمية ليست بالأمر السهل الذي يكفي فيه قيام بعض أفراد الأمة بشأنها بصورة فردية عفوية، وإنما تتطلب إحداث تغييرات عميقة في الموارد المادية والبشرية والعلاقات الاجتماعية القائمة في ظل التخلف، لتحل محلها موارد وعلاقات مغايرة تماماً لما كان سائداً من قبل، حتى تفرز للأمة تقدماً بعدما كانت تفرز التخلف([25]).

ويتفق علماء التنمية ومختصوها على أن مسيرة التنمية في أي مجتمع لا تكون راسخة الأركان، عميقة الجذور، وفائقة المردود، مالم تكن نابعة من ذاتية المجتمع، متطابقة مع تصوراته، متمشية مع احتياجاته، لأن كل حَمْلٍ خارج رحم الأمة حملٌ كاذب، كما أصبح من المؤكد أن التنمية لا تخدم مجتمعها إلا إذا تمت داخل إطاره الاجتماعي المحدود الذي يعكس قيمه، وأخلاقياته، ومبادئه، وعاداته، وتقاليده، وطرق معيشة أبنائه، وكل ذلك لا بد أن يلعب دوراً أساسياً في صياغة فكر التنمية

---

[22] ـــــ أبو سليمان، عبد الحميد أحمد: 1994م، **أزمة العقل المسلم**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، الطبعة الثالثة، 1414هـ، ص18.

[23] . السابق، ص44.

[24] ـــــ سفر، محمود محمد: 1989م، **دراسة في البناء الحضاري، محنة المسلم مع حضارة عصره**، كتاب الأمة رقم (21)، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، الطبعة الأولى 1409هـ، ص48.

[25] ـــــ يوسف، يوسف إبراهيم: 1998م، **المنهج الإسلامي في التنمية**، ضمن ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، 1418هـ، ص312.

المستدامة، وذهنية مخططيها ([26]). والتنمية مطلوبة على كل المستويات، فإذا أريد لها النجاح فلا بد أن تكون متوائمة ومتلائمة مع ثقافة وقيم الأمة، وألا تكون غريبة ولا مفروضة فرضاً، فالإنسان الذي كرَّمه خالقه وجعل له عقلاً وإرادة، من الصعوبة بمكان أن يُحملَ قسراً. والتنمية بل والنهضة لا تكون بقرار سياسي من أعلى، ولا تحصل إلا بإيمان وعمل، من الحاكم والمحكوم ([27]).

إن المدخل الصحيح للتغيير والإصلاح هو في مخاطبة الأمة من خلال لغتها التي تفهمها، وثقافتها التي تعبّر عنها، وروحها التي تحيا بها، فلم ولن تتفاعل الأمة ـــ مهما حاول الحداثيون ـــ مع عبارات (فولتير) و(ماركس) و(لينين)، كما تتفاعل مع كلمات (عمر) و(علي) و(صلاح الدين) ﷺ([28]).

واندفاع المؤمنين بالإسلام، والارتفاع بمستوى نشاطاتهم وجهادهم ووحدتهم إلى أعلى المستويات، لا تكون إلا في ظِل الإسلام، أي من أجل هدف التوحيد. فقد جاء الحديث الشريف ليقول **:(إن أمتي لا تجتمع على ضلالة)** ([29]). وهذا ما أثبته التاريخ أن الضّلالة لا تجمع كلمة الأمة، ولا تبثُّ فيها النشاط اللازم لامتلاك أسباب القوة والمَنَعَة، ولا تسمح بأن تتقحَّم العلوم والتقنيات ويتطور الإنتاج. وهذا أمر طبيعي حين يصبح الهدف غير الهدف الذي قال به الإسلام ([30]).

إن الفرق الذي يمكن ملاحظته بين فكر الأمم المتقدمة وزعاماتها وأنظمتها في أرضها وفي منبعها، وبين فكر الأمم المتخلفة وزعاماتها وأنظمتها، هو أن للأمم المتقدمة فكراً وأنظمةً وحلولاً وزعامات حقيقية، تنبع من كيان الأمة ونفسيتها وقيمها وحاجاتها، وتمثل فكراً وسياسات وتعليمات تجعل من القادة والأمة فِرَق عمل للبناء ومواصلة مسيرة هادفة في حياة تلك الأمم ([31]).

إن دولة مغتصبة كإسرائيل ومَنْ وراءَها، لا يتحدثون بقوة السلاح ووفرة المال والرجال، وإنما بنمط حضاري يقدم لأفراد تلك المجتمعات قدراً من الاتجاهات والمسالك تتيح لطاقاتهم أن تثمر وتنتج وتتبصَّر على كل المستويات، على حين أن العكس تماماً هو الذي يحدث في بلداننا، ومن ثم فما نحن في حاجة إليه ليس مجرد (تقنيات) نستوردها كما يفكر في ذلك بعض (فتيان السياسة) في بلداننا،

---

[26] . سفر، 1989م، **دراسة في البناء الحضاري**، مرجع سبق ذكره، ص53.

[27] . السامرائي، 2008م، **البعد الثقافي لإشكالية التنمية**، ص168 . 169.

[28] ـــ المطيري، حاكم: 2007م، **تحرير الإنسان وتجريد الطغيان، دراسة في أصول الخطاب السياسي القرآني والنبوي والراشدي**، الكتاب موجود في موقع الشيخ المطيري على شبكة الإنترنت، ص32.

[29] . ابن ماجة، باب السواد الأعظم، ج2، ص1303، قال الشيخ الألباني: ضعيف دون الجملة الأولى.

[30] ـــ شفيق، منير: 1991م، **الإسلام في معركة الحضارة**، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، لبنان ـــ بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ، ص42.

[31] . أبو سليمان، 1994م، **أزمة العقل المسلم**، مرجع سبق ذكره، ص36.

وإنما ثورة حضارية تعيد البناء على أساس جديد، ثورة تزدان بعقلية حضارية وخلق حضاري، وسلوك حضاري، يستجيب لمكنوناتنا وحاجاتنا، ويطلق طاقاتنا المعطلة، ويعيد الحياة والحركة إلى جسمنا المشلول ([32]). والمتتبع لأحوال دول العالم اليوم يجد أن مكانتها وميزان قوتها لم يعد يقاس بثرواتها الوفيرة ولا بعدد سكانها ـ وإلا لكانت الدول الإسلامية في المرتبة الأولى ـ بل بمكونات ونوعيات وقدرات إنسانها، وحسن اختيارها لدورها، وأن سبْقَ الدول المتقدمة في مجال التقنية الحديثة لم ينشأ من فراغ، بل نشأ من (تزاوج) العلم والحِرْفة، ومن إصرار المجتمع على هذا التزاوج في صورة مراكز تطوير الصناعات المختلفة.

وليست المهمة الإصلاحية التربوية اليوم مهمة (ترويض شعوب قوية) وإنضاجها، وإنما هي مهمة (معالجة أمة مريضة ضعيفة) تفتقد صفات القوة، والإقدام، والإبداع، والانطلاق، والبذل، والعطاء، والمحبة، والرعاية، وغير ذلك من صفات الخوف، والضعف، ونفسية العبيد، والتظاهر، والشكلية، التي تكونت على عصور الانفصام والاستبداد والعجز الفكري والتخلف ([33]).

ولذا فالناس لا يستطيعون أن يحيوا -كما أراد لهم الخالق ﷻ ـ أعزة كراماً أحراراً من خلال المزيد من (الأخذ)، وإنما من خلال المزيد من (العطاء) والإيثار والكرم غير المحدود وغير المشروط ([34]). وخير وسيلة يجب أن يلجأ إليها المسلمون حتى يحملوا العالم الغربي على احترامهم هي "أن يكونوا أقوياء، وهي اللغة التي يفهمها العالم الغربي" ([35]).

والإسلام كدين إلهي هو مثال. وأن إقامة البشر وتطبيقاتهم للدين واقع، وستظل دائماً مسافة بين الواقع وبين المثال. وفي وجود هذه المسافة يكمُنُ الحافز الذي يستحث الإنسان على المحاولة، لتجاوز الواقع ليقرُب أكثر فأكثر من المثال. ولولا هذا لفرِغ جدول أعمال الحياة، وأصيب الأحياء بالقنوط. ولذلك كانت مهمة النبي ﷺ كما جاء في الحديث الشريف: **(بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)** ([36]) وقوله **(لأتمم)** إشارة طريفة إلى أن **رسالة الإسلام القيمية رسالة استئناف واستصحاب ومواصلة، لا رسالة ابتداء وانقطاع،** فهي تنظر إلى ما أبدعه الإنسان في كل زمان ومكان من قيم عظيمة، وأخلاق عالية تحقق المقاصد الإنسانية فتضمها مباشرة إلى منظومتها، ثم تواصل سيرها في هذا الكون الفسيح،

---

[32] . الغنوشي، 2000م، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير**، مرجع سبق ذكره، ص115.

[33] . أبو سليمان، 1994م، **أزمة العقل المسلم**، مرجع سبق ذكره، ص197 ،198.

[34] ـ بكار، عبد الكريم: 2009م، **جدد عقلك، خمسة وعشرون مفهوماً لتحديث الذهنية**، دار الإعلام، الأردن ـ عمان، الطبعة الرابعة، 1430م، ص186.187.

[35] . أسد، محمد: 1984م، **الإسلام على مفترق الطرق**، ترجمة عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت . لبنان، ص62.

[36] . رواه أحمد والبيهقي في الشعب، والحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط مسلم.

بحثاً عن قيم حضارية سامية تتحقق بها إنسانية الإنسان وكرامته ([37]). وهكذا في جميع القيم التي توجه إليها – الآيات المحكمات ونظائرها في الحديث النبوي-"فالثبات قائم في القيمة والتطور يعتري مساحات تطبيقها والرموز الممثلة لها" ([38]).

والحاصل في حال أمة الإسلام أنها لا زالت تراوح مكانها في دائرة (الاهتمام) دون الانتقال إلى دائرة (التأثير)، التي بإمكانها أن تنجز فيها الكثير، فالقيم المعصومة لا تحكم الواقع إن لم يُوجِد لها المسلمون الوسائل والتطبيقات التي تجعل من القيمة مُصلِحةً للواقع ومُطورةً له، دون أن يكون لهذه التطبيقات والوسائل صفة العصمة، ومطلوب من المسلمين الإبداع في شؤون الدنيا التي طالبهم الشرع وحثهم على إعمارها بحكم خلافة الإنسان عن ﷲ في هذه الأرض، ولكن المسلمين عندما تخلفوا عكسوا الوضع، فجمدوا في شؤون الدنيا، وابتدعوا في شؤون الدين ([39]). وهذا حال من لم يشغله فرض زمانه، فبدل أن ينجز فيما يعود عليه وعلى أمته بالرفعة والكرامة، ويمنحه وإياها القوة والمنعة، يعود إلى قيم دينه المعصومة لا ليوجد الوسائل الممكنة لتطبيقها، ولكن ليبتدع في أصولها، وبدلاً من أن يُمدح على ذلك يذم، لأن ما قام به ابتداع في الدين ما أنزل ﷲ به من سلطان.

والإسلام جاء ليحكم حياة الإنسان في جميع جوانبها، ولو كان الإسلام مجرد نظام عبادي وروحي وشعائري لا علاقة له بالحركة الاجتماعية لأصبح نيل الجنة أمراً سهلاً يتأتى لكل قاعد، فحسبه أن يلزم داره، ويعتزل الناس ولا يخرج إلا لأداء الصلاة وبقية أركان الإسلام، ولكن الإسلام والانتماء إليه أكبر من ذلك بكثير، إذ أنه مثلما يفرض علي المسلم الشعائر العبادية فهو يفرض عليه تحركاً اجتماعياً ويصوغ له دوراً رائداً وطليعياً فوق مسرح الحياة النابض بالحركة والتبدل، ومن هنا كانت فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والشورى، وقتال الفئة الباغية، وتدوير المال اجتماعياً ... إلخ ([40]).

والسؤال الذي يجول في ذهن الباحث هو: لماذا لا يتحوّل الأمر بكل جوانبه في حياة المسلمين إلى عبادة يتعبدون اللّه بها، فتكون العبادات الفردية (العينية) حافزاً وداعماً للعبادات الجماعية

---

[37] . الخطيب، محمد عبد الفتاح: 2010م، **قيم الإسلام الحضارية نحو إنسانية جديدة**، كتاب الأمة رقم (139) قطر، 1431هـ. ص31، 32،

[38] . الكيلاني، ماجد عرسان: 1998م، **مناهج التربية الإسلامية والمربون العاملون فيها**، مؤسسة الريان، بيروت . لبنان، 1419هـ. ، ص325.

[39] ـــــ القرضاوي، يوسف:2008م، **السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها**، مكتبة وهبه، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1428هـ، ص116.

[40] . بن يوسف، أحمد: 1990م، **السياسي مفاهيم ومواقف**، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، أمريكا، الطبعة الأولى، 1410هـ، ص71.

(الكفائية)، وتكون العبادات الجماعية ثمرة للعبادات الفردية، فهذه مكملة لتلك وهذه ثمرة للأخرى. ويعتقد الباحث أن في العبادات الفردية فرائض ونوافل، كما أن في العبادات الجماعية فرائض ونوافل، والفرائض مقدمة هنا أو هناك على النوافل، ولا أعتقد أن هناك تعارضا بين الفرائض الفردية والفرائض الجماعية، بل هو التكامل والتناغم والانسجام.

وقد قالها الشيخ **محمد الغزالي** صريحة واضحة، وهو يتحدث عن أن الواجب الحياتي على المسلم مقدم على التنفُّل، بل إن كان التنفُّل يُعجز عن إحسان واجب فلا مكان له ... وضرب مثلاً لذلك بصوم التطوع الذي يعجز المدرس عن تصحيح ورقة إجابة بدقة فلا ينبغي له أن يصوم، وكذلك إذا كان شيء من ذلك يُعجز الطبيب عن إجادة فحص المريض أو تصوير الموضع المصاب ([41]).

وإذا كان الاشتغال بالمندوب المشروع الذي يفوت الواجب أو يفوت بعضه أو يفوت إحسانه فقط يجب تركه، فما بالك عندما يشتغل الإنسان ببدعة ويضيع واجباً من الواجبات! ([42]). والإسلام، مثله كمثل بعض الأديان العظيمة الأخرى، يركز على الواجبات أكثر من تركيزه على الحقوق، والحكمة الأساسية من وراء ذلك هي أنه إذا استوفيت الواجبات من قبل الجميع تتحقق المصلحة الذاتية تلقائيا ضمن حدود، وبالتالي تصبح حقوق الجميع محمية دون شك ([43]). "وقد وهب الله الزمن إناء للإنسان ليملأه بالخيرات أو الشرور، وهو أحد أعراض أزمتنا الفكرية المعاصرة، حيث الهروب من المسؤولية والتنصّل عن الواجب؛ من خلال الارتماء في جُبّ التبرير والتّلفُّع بمنخال الذرائعية، وذلك بتعليق أخطائنا على مشجب الزمن" ([44]).

والمسلم الذي لا يدرك فروض عصره مُقصِّر، وقد يكون آثماً، وهو في كل الأحوال يعيش في غير عصره، ولعل من أهم فروض عصرنا: محاولة إنقاذ الأمة الإسلامية من تفرقها، والعمل من أجل وحدتها وتقدمها المدني، والعمل لإعادة الأقطار المسلوبة ([45]). ومن أدرك حقيقة الفروض الكفائية واستشعر عظيم الخطر الذي استتبع الغياب الحضاري للأمة الإسلامية في واقعنا الراهن، تقرر لديه

---

[41] ـــ الغزالي، محمد: 1985م، **مشكلات في طريق الحياة الإسلامية**، كتاب الأمة رقم (1)، قطر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1405هـ.

[42] ـــ الوكيلي، محمد: 1997م، **فقه الأولويات دراسة في الضوابط**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، الطبعة الأولى، 1416هـ، ص249.

[43] . الجيوسي، 2014م، **الإسلام والتنمية المستدامة، رؤى كونية جديدة**، مرجع سبق ذكره، ص157

[44] – البنا، فؤاد: 2019م، **خصائص الشخصية التي تصنع الحضارة رؤية قرآنية**، مجلة حضارة– مركز الأمة للدراسات والتطوير ذو القعدة 1440 هـ– تموز 2019 م، ص22.

[45] ـــ حوى، سعيد: 1998م، **كي لا نمضي بعيدا عن متطلبات العصر**، دار عمار، بيروت ـــ عمان، الطبعة الأولى، 1408هـ، ص52.

قطعاً أن الكتابة في بحر فروض الكفايات تأصيلاً وتفريعاً، تنظيراً وتطبيقاً: من أوجب الواجبات، وخير ما تتصرف إليه الجهود والأبحاث ([46]). "والمسلم المقصر في حق دينه وحق نفسه وحق أمته وزمانه قد عقَّ يومه الذي يعيش فيه، في غير حق قضاه، أو فرض أداه، أو مجد بناه، أو حمدٍ حصّله، أو خير سمعه، أو علم اقتبسه"([47]).

إن فهم فكرة فروض العين وفروض الكفاية من أهم ما يطالب به الفرد وتطالب به الأمة، لأنه بمقدار ما يستوعب المسلم ما هو مفروض عليه فرض عين، وبمقدار ما يستوعب فروض الكفاية التي تطالب بها الأمة ويعمل جاهدا ـ قدر استطاعته ـ لإقامتها، وبمقدار ما تستوعب الأمة فروض الكفايات وتعمل من أجل تحقيقها يقوم الإسلام قياماً كاملاً، وأي قصور في إقامة فروض العين وفروض الكفايات من الناحية النظرية أو العملية يترتب عليه ضرر للأمة وللأفراد ([48]).

إذاً لا بد للمسلم المعاصر أن يعرف زمانه، ويُبلّورَ مضمون رسالته بدل الوقوف عند التغني بالتراث فقط. ولابد له أن يدخل العصر بأصالة وثقة، وأن يقوم بدوره كشاهد على العصر يبشر بالتقدم والخير، وينذر من التخلف والشر. "والذي لا يشهد العصر بوسائله ومصطلحاته وفكره ولغته، لا يمكن أن يشهد عليه" ([49]). وعندما يقوم الإنسان بهذا الدور التاريخي (الشهود الحضاري) من خلال عقله المدرك في عالم الشهادة، وشعوره وتأمله وطاقاته الكثيرة التي زوَّده ﷻ بها، يصنع تاريخه على هذه الأرض بمعونه ﷻ. "فبحركته من خلال حريته الملتزمة يتحرك التاريخ، ويتطور الزمن، وتتغير مظاهر الحياة" ([50]).

والإسلام نسخة من الإنسان. ففي الإسلام تماماً ما في الإنسان. فيه تلك الومضة الإلهية، وفيه تعاليم الواقع ... والقرآن كتاب واقعي لا مكان فيه لأبطال الملاحم. والإسلام بدون إنسان يطبقه يصعب

---

[46] . مونه، 2005، **الواجبات الكفائية**، مرجع سبق ذكره، ص2.

[47] . قول مأثور عن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ونسبه بعضهم إلى غيره.

[48] . حوى، 1998، **كي لا نمضي بعيداً عن متطلبات العصر**، مرجع سبق ذكره، ص42.

[49] . الكيلاني، ماجد عرسان: 1998م، **فلسفة التربية الإسلامية، دراسة مقارنة بين فلسفة التربية الإسلامية والفلسفات التربوية المعاصرة**، مؤسسة الريان، بيروت . لبنان، 1419هـ، ص69.

[50] ـــــ عبد الحميد، محسن: 1985م، **المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري**، كتاب الأمة رقم (6)، قطر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1405هـ، ص162.

فهمه، وقد لا يكون له وجود بالمعنى الصحيح ([51]). لقد قام الإسلام بتفعيل جميع عوامل التنمية تفعيلاً جيداً، فساهم في ارتقاء الأفراد مادياً ومعنوياً، وهم القوة الأساسية الكامنة وراء صعود أو سقوط أي مجتمع، وهم عماد أي تنمية وصناعها، كما غيَّر من نظرتهم للحياة بإعطائها معنى وغاية، كما وفَّر مؤسسات وقيماً معنوية مُيَسِّرة للتنمية، وصنع مناخاً ملائماً للرقابة، على نحو ساعد على تغيير خصائص المجتمع ([52]). "إن الأمم المنتصرة على أعدائها هي أمم حققت نصراً داخلياً أولاً، وحقق كل واحد من أبنائها نصراً على الصعيد الشخصي من خلال تغييره ما في نفسه" ([53])، كما يوضح ذلك قوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٖ ١١ ﴾ الرعد:11.

وهذا ما أكد عليه الشيخ **محمد البشير الإبراهيمي** حيث قال: "ومما علمناه من شؤون الاجتماع البشري أن الكمال في (المجموع) متوقف على الكمال في (الأفراد)، وأن النقص في المجموع مترتب على النقص في الأفراد، فمتى أخذ الأفراد بأسباب الكمال وسلكوا له وسائله كَمُلَ المجموع، ومتى قعد الأفراد عن تعاطي أسباب الكمال فَشَتِ النقائص في المجموع" ([54]).

وإنسان البلاد المتخلفة التي سميت نامية، خداعاً وزوراً وبهتاناً، يعيش حالة استرخاء وإعفاء للنفس من المسؤولية، ويتطلع إلى استيراد الخطط التنموية الجاهزة، وقد يمتلك الأموال التي تمكِّنُه من استيراد أشياء الحضارة ومنتجات الدول المتقدمة، ظناً منه أن (التّمظهُر) الحضاري والتنموي يعني النمو والحضارة، دون أن يدري أنه بذلك سيبقى زبوناً مستهلكاً يعيش عالة على غيره، مهما طال الزمن، وليس شريكاً منتجاً ولو بقدر بسيط يتناسب مع قدراته. "إن الفرد في الأمة الميتة لا يناضل عن الحق الجماعي مثل نضاله عن حقه الفردي، مع أن حق الأمة الجماعي ينتقض لانتقاضه ما أبرم من شؤونها، بخلاف الحق الشخصي، فإنما ينتقض بانتقاضه شؤون الفرد فحسب، وانتقاض الحق الشخصي لا

---

[51] ــ بيجوفيتش، علي عزت: 1994م، **الإسلام بين الشرق والغرب**، ترجمة محمد يوسف عدس، مؤسسة العلم الحديث، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ، ص280.

[52] . السامرائي، 2008م، **البعد الثقافي لإشكالية التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص225.

[53] ـــــ بكار، عبد الكريم: 2001م، **مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، 1421هـ، ص 160.

[54] ــ زرمان، محمد: 2002م، **وظيفة الاستخلاف في القرآن الكريم دلالاتها وأبعادها الحضارية**، دار الأعلام، الأردن . عمان، الطبعة الأولى 1423هـ.ص 28.

يؤدي ـ غالباً ـ إلى انتقاض حق الأمة، لكن انتقاض الحق الجماعي يفضي ـ غالباً ـ إلى انتقاض الحق الجماعي والفردي معاً" ([55]).

وإذا كانت التنمية تنطلق من الإنسان، لأنه هدفها ووسيلتها، فإن من الواجب أن تُشحذَ فعاليته وتُقوَّى عزائمه وتُعبّأ طاقاته ليؤدي دوره ويقوم بواجباته، فإنسان التنمية يختلف في متطلبات حياته، وفي حوافز نشاطه ومنطلقات طاقته عن الإنسان المتطور الذي بلغ بمجتمعه إلى قمة الحضارة وبلغ به مجتمعه إلى شموخ التحضر ([56]).

والإنسان المخلص التقي واجبه أن يستخرج من نفسه أحسن ما فيها، كيما يشرِّف هبة الحياة التي أنعم ﷻ عليه بها، وكيما يساعد إخوانه من بني آدم بما ملكت يداه من وسائل رقيه هو، في جهودهم الروحية والاجتماعية والمادية ([57]). ولو أن المسلم كرَّس عمره لاستكشاف المجهولات من قوى الكون ـ كما فعل **(إنشتاين)** مثلاً ـ لكان تأمّله تسبيحاً، وانكبابه على عمله اعتكافاً ([58]).

ولمكانة الإنسان في عملية البناء والتنمية يقول **نيلسون منديلا:** "إن بلادي غنية بالمعادن والأحجار الكريمة المدفونة تحت ترابها، ولكنني أؤمن بأن أعظم ثروة تملكها هي أبناؤها الذين يفوقون الذهب والماس قيمة وأصالة" ([59]). وهو ما أكَّد عليه **غاندي** - أيضا ـ عندما أشار إلى جوانب الخير في الإنسان، وأن هذا شاهد على إمكانية أن هذا الإنسان قابل للتغيير الإيجابي حيث قال: "في أعماق كل إنسان ـ حتى أكثر الناس وحشية ـ قدراً من الإنسانية، وأنه بإمكان الإنسان أن يتغير إذا ما لمست جوانب الخير في قلبه ونفسه" ([60]).

---

[55] ـــ عبد العزيز، ياسين: 1999م، **الحرية والشورى، دراستان في الفقه السياسي**، من إصدارات المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ص105.

[56] ـــ سفر، محمود محمد: 1980م، **التنمية قضية**، الناشر تهامة، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1400هـ، ص63.

[57] . أسد، 1984م، **الإسلام على مفترق الطرق**، مرجع سبق ذكره، ص26، 27.

[58] . الغزالي، محمد: 2005م، **الإسلام والطاقات المعطلة**، دار القلم، دمشق . سوريا، الطبعة الثانية، 1426هـ، ص32.

[59] ـــ مانديلا، نيلسون: 1998م، **رحلتي الطويلة من أجل الحرية**، ترجمة عاشور الشامي، جمعية نشر اللغة العربية، جنوب أفريقيا، الطبعة الأولى، ص583.

[60] ـــ غاندي، المهاتما: بدون، **في سبيل الحق أو قصة حياتي**، ترجمة محمد سامي عاشور، دار المعارف، جمهورية مصر العربية، ص433.

لقد قال **الإمام مالك** في زمانه القريب عهدٍ بالرسالة :(أنه لا يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح به أولها) ([61])، وهي من المقولات الخالدة، والأصل أن تفهم بعقلية المجددين لا بعقلية المقلدين الجامدين، ولا بد أن تكون هنالك علاقة راشدة بين المجدد وسلف الأمة، علاقة (منهج) لا علاقة (أشخاص ومنجزات). وحين يحسن المجددون القيام بوظيفتهم هذه، يعمل التاريخ لصالحهم وتكون العاقبة لهم لأنهم يتوافقون مع السنن الإلهية، التي تنص بصراحة صارمة على أن القوم إذا غيروا ما بأنفسهم فسوف يغير الله أحوالهم حسب الميادين التي حدث فيها التغيير النفسي. فالذين يغيرون أفكارهم الاقتصادية تتغير أحوالهم الاقتصادية، والذين تتغير أفكارهم السياسية تتغير أحوالهم السياسية، والذين تتغير أفكارهم العسكرية تتغير أحوالهم العسكرية، والذين تتغير أفكارهم العلمية تتغير أحوالهم العلمية، والذين تتغير أفكارهم الدينية تتغير أحوالهم الدينية، وهكذا في ميادين الأفكار وما يقابلها من أحوال ([62]). وإذاً فالمشكلة مشكلة أفكار في النهاية، "بها ننظم الخُطى في ثبات الأديم، وندفع الطاقات في مضاء العزيمة، ونحشد الوسائل في وثيق الإنجاز" ([63]).

ولذا لا بد أن تكون لعقيدة الإيمان ثمراتها في جميع مناحي الحياة ومنها الحياة السياسية، فلا معنى لإيمان لا ينتج عملاً، كما أنه لا معنى لعقيدة التوحيد إن لم تثمر مجتمع الشورى، مجتمع الأخوة والتكافل والمشاركة في مصادر الرزق الأساسية ([64]). والمجتمعات التي تقترف الظلم في مؤسساتها السياسية والإدارية، وتعلم الإيمان في مؤسساتها التربوية والإعلامية تتعطل فيها فاعلية الإيمان ولا تجني ثماره في الأمن والهداية ([65]).

---

[61] ـــ الصلابي، علي محمد: 2001م، **فقه التمكين في القرآن الكريم، أنواعه، وشروطه، مراحله، وأهدافه**، دار الوفاء القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، 1421هـ، ص184.

[62] . الكيلاني، 1998م، **مناهج التربية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص69.

[63] ـــ بن نبي، مالك: 1992، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**، ترجمة بسام بركة، وأحمد شعبو، دار الفكر، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى، 1413هـ.ص7. من تقديم عمر مسقاوي.

[64] ـــ الغنوشي، راشد: 1993م، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، ص191.

[65] . الكيلاني، 1998م، **مناهج التربية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 182.

والتنمية عملية تحرر إنساني ([66])، تشمل تحرير الفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحرية، كما تشمل تحرير المجتمع من ذل الاعتماد على الخارج وتخليصه من قيود التبعية، بكل ما تحمله من استغلال وتقييد للإرادة الوطنية وهشاشة أمام الصدمات الخارجية ([67]).

والإنسان الجائع والإنسان الخائف لا يبصر من إنسانيته إلا بطنه، ولا يبصر من مجتمعه إلا أمْنَه، لذلك فإن الجوع والخوف يكرسان التخلف أو إن شئت فقل ينمّيان التخلف ([68]). وفي الآية: ﴿ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾ ﴾ إشارة إلى أن الشح يشمل التشبث بمنافع لم تعد الحاجة شديدة إليها، وعدم التفضل بها لمن هو أكثر حاجة إليها، ومن أمثلته الأثرياء الذين يشحون عن الإحسان والتبرع حين تتقدم بهم السن وتفتك بهم علل الموت، بينما يتبرع نظراؤهم في المجتمعات غير الإسلامية بتأسيس دور العلم، ومراكز البحوث، والمستشفيات وأمثالها من المنافع العامة ([69]).

فالتنمية حتى يكتب لها النجاح، لا بد أن تكون تخطيط نخبة، وعمل وإنجاز أمة، ومشاركة شعبية، ولم يعد مقبولاً أن تقتصر على تخطيط حكومي رسمي ونقل تكنولوجي، وليس ذلك فقط، وإنما امتد البحث إلى هوية التنمية واستقلالها وتبعيتها، ومدى قدرتها على الإفادة من تجارب (الآخر)

---

[66] ـــ هناك كتاب ضمن سلسلة عالم المعرفة بعنوان: **(التنمية حرية**، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر)، لأماراتيا صن، الكتاب رقم (303)، 2004م. وينصح الباحث بالرجوع إليه.

[67] ـــ الشين، أنيسة: 2008م، **نظريات التنمية: من مقاومة التخلف إلى انفجار عدم المساواة، ضمن كتاب إشكالية التنمية ووسائل النهوض. رؤية في الإصلاح**، إعداد مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ، ص694.

[68] . المري، أحمد بن عبد الله غراب: 2008م، تقديم كتاب **إشكالية التنمية ووسائل النهوض ...رؤية في الإصلاح**، إعداد مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية . دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ، ص13.

[69] . الكيلاني، 1998م، **أهداف التربية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص416.

عالمياً ([70]). فنهضة الغرب لم تكن في جوهرها نهضة في الآلة، بل عبَّرت عنها ثورات التجديد السياسي والديني والفلسفي والاقتصادي، وعلماء فحول في مجال التربية والمناهج وإصلاح العقول ([71]).

وبناء على ما سبق وتلخيصاً له، فالباحث يرى أن الأبعاد التي يمكن أن تصل إليها الفروض الكفائية هي كل المجالات التي تحتاجها الأمة، أو تحتاج إلى استكمالها أو إصلاحها أو المرابطة فيها، كما تستوعب كل الكفاءات القادرة على الإسهام في النهوض بالأمة، والأمر يحتاج إلى أن تدرك الأمة المجالات التي هي أولى بالبدء بها فتفرز لها من ذوي الكفاءات من يقوم بها، وعندما تتحرك عملية البناء والتغيير والتطوير ستستكمل الأمة بقيّة المجالات، وستستفيد من كل الكفاءات والخبرات، وبهذا ستتم عملية النهوض في جميع المجالات، وسيتم سدّ كل الثغرات والمرابطة عند كل الثغور، وسيتولد شعور إيجابي عند كل أفراد الأمة أن جهودهم قد أثمرت، وأن لهم إسهام واضح في النهوض بأمتهم، وعندها لن يسقط الإثم عن الأمة فقط، بل ستسقط كل عوامل التخلف والتراجع، وعندها ـ أيضا ـ يبدأ ويستمر دورها في القيام بأعباء الاستخلاف الإنساني.

الفصل الثالث: التعريف بالتنمية المستدامة ([72]) وأهميتها:

يجد المتتبع لتاريخ التنمية عموما، والتنمية المستدامة خصوصا، على الصعيد العالمي والإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوماً ومحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي

---

[70] . حسنة، عمر عبيد: 2008م، **من التنمية إلى التزكية ...رؤية في الإصلاح**، ضمن كتاب إشكالية التنمية ووسائل النهوض ...رؤية
في الإصلاح، إعداد مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية . دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ، ص735، 736.

[71] . سلطان، جاسم: 2008م، **البعد العلمي لإشكالية التنمية**، ضمن كتاب إشكالية التنمية ووسائل النهوض ...رؤية في الإصلاح، إعداد مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية . دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ، ص165.

[72] . مصطلح (التنمية المستديمة) صيغة اسم فاعل هي أكثر دقة من مصطلح (التنمية المستدامة)صيغة اسم المفعول، وذلك وفق ما يعكس هذا المعنى اللغوي في كلا الحالتين ،لأن اسم الفاعل بنية صرفية تدل على الحدث و محدث الحدث ، فحين نصف التنمية بأنها مستديمة، فقد جعلنا ديمومة التنمية راجعة إلى قوى (دفع ذاتي) نابعة من التنمية ذاتها ، فهي محدِثة الاستدامة وتضمن استمراريتها، بينما صيغة اسم المفعول (المستدامة) تدل على الحدث، ومن وقع عليه الحدث، وهذا يعني أن ديمومة التنمية راجعة إلى قوى (خارجية)، لأن التنمية هنا وقع عليها حدث الإدامة من الخارج. وقد مال الباحث إلى استخدام مصطلح (التنمية المستدامة) لشهرته وتواضع الباحثين ومن يكتبون في هذا المجال عليه، رغم وجاهة المسمى الآخر.

تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، وهذه المراحل هي ([73]):

1- **التنمية بوصفها رديفاً للنمو الاقتصادي**: فقد تميزت هذه المرحلة التي امتدت ـ تقريباً ـ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

2 ـ **التنمية وفكرة النمو والتوزيع**: حيث غطّت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينيات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

3 ـ **التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة / المتكاملة**: امتدت هذه المرحلة ـ تقريباً ـ من منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط. وفي هذه المرحلة تم استخدام مصطلح الاستدامة لوصف اقتصاد متوازن مع أنظمة الدعم البيئية الأساسية وتشمل المكونات الرئيسية للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد وهي: البيئية والاقتصادية والاجتماعية ([74]).

4- **التنمية المستدامة أو التنمية المستديمة**: بدأ العالم حديثاً يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد على التغلب على هذه المشكلات، وتمخّضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم (التنمية المستدامة أو التنمية المستديمة)، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان **(مستقبلنا المشترك)** ونشر لأول مرة عام1987م.

---

[73] . غنيم، عثمان وأبو زنط، ماجدة: 2009م، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص19، 20.

[74] . الجيوسي، 2014م، **الإسلام والتنمية المستدامة، رؤى كونية جديدة**، مرجع سبق ذكره، ص21.

وقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم في العقدين الماضيين حيث بدأ استعمال مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر. وتعد الاستدامة نمطاً تنموياً يمتاز بالعقلانية والرشد، حيث تتعامل مع الأنشطة الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيق النمو من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعة من جهة أخرى ([75]).

والتنمية في اللغة تعني: "الزيادة في كمِّ الأشياء أو كيفها ونوعيتها" ([76]). والتنمية مفهوم مركزي يتمحور حول الإنسان والمجتمع، وهو نقيض التخلف، ومفهوم ذو صلة بكلمة (النمو) الذي يشير بُعدُها اللغوي إلى النماء، ويرتبط بعدها البيولوجي بعلم نفس النمو ([77]). والتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف، وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين ([78]) . وهذا يعني أن مصطلح التنمية المستدامة يشير إلى القدرة على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة مستقبلاً.

ويعرف بعض المختصين التنمية المستدامة بأنها، "تحسين نوعية حياة الفرد أو مجموعة من الأفراد، وتعد التنمية المستدامة سلسلة من المتغيرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتغير أسلوب الحياة"([79]) . والخلاصة التي وصل إليها الباحث بافضل ([80]) هي أن: "التنمية المستدامة ليست مجرد تحقيق النمو الاقتصادي، بل الوصول لمجتمع متكامل الاحتياجات، كما تهدف إلى وضع العوامل الكفيلة بتحقيق وظيفة الإنسان، تِلكم الوظيفة التي تمكّن الإنسان من إيجاد مجتمع العمران المنشود، كي يعيش في قدرة ورفاهية تمكنه من تلبية متطلبات معيشته الدنيوية والأخروية".

---

[75] – غانم، سمر خيري: 2013م، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية**، مكتبة مصر، القاهرة، ص2.

[76] . بكار، عبد الكريم، 2001م، **مدخل إلى التنمية المتكاملة، رؤية إسلامية**، مرجع سبق ذكره ص9.

[77] – الحمداني ومحمد، حليمة سليمان خلف وسناء أحمد حسام: 2016م، **تمكين المرأة من التعليم المستمر والمشاركة بالتنمية المستدامة**، المؤتمر السنوي الرابع عشر: من تعليم الكبار إلى التعليم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة، جامعة عين شمس . القاهرة، ص497

[78] –غنيم، عثمان وأبو زنط، ماجدة، 2009، **التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص23.

[79] –الحسن، عيسى محمود: 2009م، **الإعلام والتنمية**، دار الزهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ص7.

[80] – بافضل، أحمد صالح علي، 2014م، **الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص43.

والتعريف الاجرائي للتنمية المستدامة الذي أوردته الشمري ([81]) يعتبر تعريفا يجمع كثيرا من مفردات التعريفات الأخرى، ولذلك فقد تبناه الباحث كتعريف إجرائي لدراسته مع تصرف بسيط، حيث عرّفت التنمية المستدامة بأنها: عملية استثمار لكل لإمكانات والطاقة الكامنة في مجتمع ما، بشكل كامل ومتوازن وشامل، بحيث تؤدي الى الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها وضمان استمرارها في المستقبل دون إهمال، لتحقيق الاستثمار الأمثل لها.

وعلى الرغم من حداثة مصطلح (التنمية المستدامة) إلا أن مفهومه ليس بجديد على الإسلام والمسلمين، فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص، التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتضع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة، من أجل ضمان استمراريتها، صالحة للحياة إلى أن يأتي أمر الله. والإسلام ينظر إلى الأزمة البيئية العالمية الحالية على انها نتاج مشكلة في الأخلاق وغياب العدل، كما ينظر إلى تحديات القرن الحادي والعشرين باعتبارها أزمة قيم.

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولا، بل إنه أكثر إلزاما من المفهوم المناظر الذي تم تبنيه في أجندة القرن الحادي والعشرين، فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، لأن الضوابط هي التي تحولُ دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمراريتها، وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تُعنى بالنواحي المادية، جنباً إلى جنب مع النواحي الروحية والخُلقية، فلا تقتصر التنمية المستدامة على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها، وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة، على نحو يضمن تحقيق التوافق بين الحياتين، ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى النعيم في الحياة الأخروية، أي الحياة الحقيقية المستمرة بلا انقطاع وبلا منغصات ([82]).

ويقوم التصور الإسلامي للتنمية المستدامة على أساس أن الله عز وجل قد خلق الكون، واستخلف الإنسان في الأرض، ليقوم بعمارتها، على وفق منهج الله وشريعته، وأنه في ضوء قيام الإنسان بهذه المهمة يتقرر مصيره، ويتحدد مستقبله في الدنيا والآخرة. ودور الدين في تحقيق التنمية المستدامة دور محققٌ ومحوريٌ؛ فقد أقرَّ حدوداً للعلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض، وبينهم وبين باقي الجماعات، وبينهم

---

[81] ـــــ الشمري، اخلاص صباح عبد الأمير: 2018م، **مدى المعالجة التربوية لمفاهيم التنمية المستدامة في كتب الرياضيات من وجهة نظر مدرسيها**، المجلة الدولية التربوية، المجلد السابع، العدد السابع، تموز 2018م.

[82] – الفقي، محمد عبد القادر: (2010)، **ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية**، القاهرة ـــ مصر، ط1، ص7، 8.

وبين خالقهم. وهو في كل ذلك سنّ أحكاماً ورسَّخ قيماً. ولهذه الأحكام والقيم مقاصد تؤطرها ثنائية المصلحة والمفسدة ([83]).

والتنمية المستدامة مطلبٌ تهفو إليه الشعوب الخيِّرة؛ وتتطلع إليه أعين الشعوب القابعة في قاع الأمم، فهي مطلب نافع ومسلك راشد، ومن ثم فمشروعيتها في الإسلام لا تحتاج إلى برهان، وإقرار الإسلام لها على الجملة لا يختلف عليه اثنان. والعدل هو حجر الأساس لمجتمع مستدام. وينص الفكر الإسلامي بأنه إذا تحقق شرط العدل فليس هناك ندرة في الموارد. وينظر الإسلام إلى الأزمة البيئية العالمية الحالية على أنها نتاج مشكلة في الأخلاق وغياب العدل.

إن الإسلام ليس مجرد دين، ولكنه يمثل أيضا نظرة عالمية شاملة وطريقة حياة تهتم بتنظيم العلاقات بين البشر من جهة، وبين البشر والطبيعة من جهة أخرى. ولا يجب النظر إلى الإسلام على أنه دين فقط بل على أنه منهج وطريقة حياة ورؤية عالمية وثقافة شاملة ورؤية لمجتمع عادل ومنصف وحضارة إنسانية. ولا يؤدي السعي نحو الحياة الطيبة والسعي لتحقيق السعادة في الإسلام إلى تراكم المواد والاستهلاك. "ففي مجتمع يعتمد بطاقات الائتمان والاستهلاك، تشجع وسائل الإعلام الوهم بأنه كلما أنفق المستهلك أكثر كلما زادت فرصه لبلوغ السعادة. ويؤدي هذا الوهم الذي تروِّج له وسائل الإعلام، ومن خلال التلاعب بعقول المستهلكين، إلى إيجاد الكثير من المنتجات وتحويل (الرغبات) إلى (حاجات). كما تساعد وسائل الإعلام على تعزيز أخلاقيات مقبولة عالميا ومعايير وقواعد موجودة في عالم العولمة وعقول معولمة، والتي تعتبر جميعها أخطاراً تضر بالتنوع الثقافي والحيوي" ([84]).

ويمكن أن توفر القيم الدينية في البعد الروحي التوجيه لحياة مستدامة، حيث أن جوهر الدين لا يدور حول الله والطقوس فقط، ولكن أيضا عن العلاقة مع البيئة. الدين مهم للتنمية الشخصية للناس، لأنه يوفر مدونة لقواعد السلوك، ولكيفية تصرف البشر على هذا الكوكب المشترك. وبذلك تصبح التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي تنمية للأفراد والمجتمعات مادياً وروحياً وأخلاقياً، مما يقود إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، بما يصلح كأساس علمي للتنمية في جميع دول العلم المتقدم منها والمتأخر، الصناعي والنامي معاً.

وقد نظر الإسلام إلى التنمية المستدامة على أنها عملية شمولية، يقوم بها الفرد والمجتمع، لأجل النهوض بواجب الخلافة وعمارة الأرض والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على وفق ما جاء في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ولكن الملاحظ أن بعض خطط فلسفة التنمية ومنطلقاتها

---

[83] – بافضل، أحمد صالح علي، 2014م، **الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص ج، من مقدمة د. غيث بن مبارك الكواري.

[84] – الجيوسي، 2014م، **الإسلام والتنمية المستدامة، رؤى كونية جديدة**، مرجع سبق ذكره، ص29.

لا يُشمُّ منها عطر الإسلام، وإنما الأطر والنماذج الغربية هي المنطلق والشواهد، ولم يكن الإسلام إلا زينة ومظهراً وأماني.

والمؤشرات في قياس التنمية أو التعبير عنها تركز فقط على (عالم الأشياء) وتضخم هذا العالم على حساب العوالم الأخرى (عالم الأفكار) و(عالم الأشخاص)، وهذه العوالم لا تعمل متفرقة، بل تتوافق في عمل مشترك، تأتي صورته طبقاً لنماذج أيديولوجية من عالم الأفكار، يتم تنفيذها بوسائل من عالم الأشياء، من أجل غاية يحددها عالم الأشخاص، ولا يقاس غنى مجتمع بما يملك من الأشياء، بل بمقدار ما يملك من الأفكار، فقد تزول الأشياء مثلما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن غنى المجتمع بالأفكار سرعان ما تعيد الأشياء. وقد ينشأ مجتمع بدون أشياء معتمداً على عالم الأفكار وعالم الأشخاص، مثلما حدث للدولة الإسلامية الأولى ([85]).

والتنمية المستدامة، في مفهومنا الإسلامي، تستهدف الإنسان أولاً وأخيراً، فهي ليست تنمية غربية (رأسمالية أو ماركسية)، بل تنمية إسلامية الأسلوب والغاية. حيث أن التنمية الرأسمالية تؤدي إلى مجتمعات استهلاكية فارغة الفؤاد، قلقة النفس، تجعل التكنولوجيا إلهها المعبود، وهي أنانية تعيش بحبوحتها المادية على حساب بؤس الآخرين وفقرهم: "والتنمية والنمو على كل حال، ليس هدفاً وغاية بل وسيلة لحياة إنسانية أفضل، والتطلع إلى موقف إنساني غير خاضع للتكنولوجيا، ليس رجعية ولا انهزامية، بل موقف تقدمي وجهد بطولي"، حسب وصف (رينيه دوبو، انسانية الانسان، تعريب: د. نبيل الطويل، ص235). والأسلوب الماركسي المادي يطعم الإنسان في الوقت نفسه الذي يقتل فيه إنسانيته، ويقود إلى ظهور قطعان بشرية مسلوبة الإرادة والحرية، يتلاعب بها الحزب (الراعي) كيف يشاء ([86]).

ويرى الباحث أن الإسلام سبق كل فكر متقدم في معالجة قضايا التنمية المستدامة، وإن لم يكن مصطلح التنمية موجودا بلفظه، فقد وجد بألفاظ متعددة مترادفة، في كثير من النصوص القرآنية والسنة النبوية وكتابات علماء المسلمين، مثل التعمير، والعمارة، والحياة الطيبة، والتثمير. وخلاصة ما يمكن التوصل إليه هو، أن التنمية المستدامة في الإسلام، هي فريضة وعبادة، بل هي أفضل دروب العبادة، وأن المسلمين قادة وشعوباً مقربون إلى الله تعالى بقدر تعميرهم للدنيا، وأخذهم بأسباب التنمية في مختلف جوانبها.

إن إحياء فروض الكفاية والسعي صوب تحقيق الاكتفاء الذاتي، بمفهومه الواسع، هو سبيل التنمية بكل أبعادها، حيث لا يمكن أن يتحقق النمو في جانب ويتعايش مع التخلف في جانب آخر،

---

[85] – بن نبي، مالك: 2000م، **ميلاد مجتمع**، دار الفكر، دمشق . سوريا، الطبعة الثالثة، 1420هـ، ص 53. 34.24.

[86] – الطويل، نبيل صبحي: 1985م، **الحرمان والتخلف في ديار المسلمين**، كتاب الأمة رقم (7)، قطر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1405هـ، ص 143. 144.

لأن التنمية عملية ثقافية حضارية تقنية شاملة، تحقق كفاية متكاملة في جميع المجالات ([87]). والتنمية في حقيقتها عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضا بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها، وتبقى التنمية الثقافية هي غاية التنمية بالمفهوم الشامل للثقافة. وهذا هو رأي الخبير والمدير العام السابق في اليونسكو (روني ماهو) الذي حدَّد التنمية تحديداً دقيقاً بقوله: "التنمية هي العلم حين يصبح ثقافة" ([88]).

وضرورة التنمية المستدامة هي في الواقع أولوية وتلبية لحاجة الإنسان. والتنمية المستدامة هي برنامج لمكافحة أنماط التنمية غير المتوازنة المتجذّرة في سوء إدارة الموارد وغياب الأخلاق. وتتطلب التنمية المستدامة إعادة النظر في العلاقة بين البشر والطبيعة. والذي يحوِّل التنمية إلى تنمية مستدامة هو مبدأ أن تلبي التنمية حاجات الأجيال الحالية مع عدم المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مع ضمان مبدأ العدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة ([89]).

ويمكن القول أن للتنمية المستدامة عدة أهداف، أهمها ارتقاء الإنسان وسد احتياجاته، من صحة وتعليم وسكن ومعاملة وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية، وألا تعرض حياتهم للخطر، من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض. حيث أن التنمية في كونها عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال.

وجميع فروض الكفاية تتعلق بالتنمية، ومعظمها تعدُّ أعمالا عامة وشروطاً وأركاناً في عملية التنمية المستدامة. وفروض الكفاية هي محور التنمية المجتمعية وآلية النهوض الحضاري، وهذا الهدف الكبير والعمل الضخم يتطلب سلوك أبلغ ما وصل إليه البشر من علوم الإدارة والتخطيط والاستراتيجية ([90]).

وحين نفهم التنمية على أنها عبارة عن دفع وتحريك للكينونة الفردية والاجتماعية نحو الأفضل، من خلال تفعيل فروض الكفاية، ندرك أن عمليات الدفع ينبغي أن تشمل كل الجوانب الحضارية للأمة، والتي تشمل الأبعاد الثلاثة الرئيسية لمكونات التنمية المستدامة وهي: البيئية والاقتصادية

---

[87]. سانو، قطب مصطفى: 1998م، **النظم التعليمية الوافدة في افريقيا، قراءة في البديل الحضاري**، كتاب الأمة، العدد 63، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة . قطر، الطبعة الأولى، 1419هـ. 13ص، من مقدمة عمر عبيد حسنة.

[88] ـــ بريش، محمد: 1997م، **تعميق الفهم في الفكر الاستراتيجي: مدخل إلى التغيير الثقافي**، مجلة إسلامية المعرفة، تصدر عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة الثالثة، العدد 9، ص76.

[89] – الجيوسي، 2014م، **الإسلام والتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص61.

[90] – بافضل، 2014م، **الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص133.

والاجتماعية. "وتقع مسؤولية الاستدامة المستقبلية للحضارة البشرية إلى حد كبير على القيم والأخلاق الإنسانية، وبالتالي تصبح الروحانية أساسية في التنمية" ([91]).

إن الإنسان لا يستطيع أن يتقدم في حالات الفقر المدقع، بل يمكن القول: إنه لا يستطيع أن يعيش وفق مبادئه، ولا يستطيع أن يحيا كل أبعاده، وهو يرضخ تحت ضغوط الحياة المعاصرة وتكاليفها الباهظة ([92]). وهذه وظيفة التنمية المستدامة في جانبها التربوي التعليمي، التي تُعنى بتزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية وكذلك تعويده على عادات مفيدة، فالمعارف والخبرات وحدها لا تكفي، فلا بد أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد، وخصوصاً غير المتجددة، وحسن توظيف الدخل، والتفكير في الآخرين المحيطين به، والتفكير في مستقبل الأجيال التالية، فالثروات الطبيعية باتت مصادر مؤقتة قابلة للنضوب السريع، ولا يمكن أن تقوم عليها تنمية مستدامة ولا رخاء دائم، أما الثروة البشرية فهي نامية ومتجددة، وهذا هو الواجب الذي يقع على عاتق التنمية المستدامة.

والركائز الثلاث للتنمية المستدامة ـ التي تم الإشارة إليها سابقا ـ لكي تكون فعَّالة كاملة وذات مصداقية ضمن مساراتها الثلاثة: المسؤولية الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، في حاجة إلى تعزيزها من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة، والذي يهدف في واقع الأمر إلى تعزيز القيم الأخلاقية التنموية، وبناء نسق من العادات والتصورات والمفاهيم الجديدة، عن طريق التعليم في مختلف المستويات والاتجاهات، ليكون لها تأثيراً كبيراً في نمط الحياة والسلوك، ولتكون قادرة على المشاركة في بناء مستقبل يتميز بالاستمرارية والديمومة. فالإحساس بالمسؤولية يجب أن يأخذ طابعاً عملياً، وألا يبقى سجين الوعي الخالص. ومن هذا المنطلق فإن المسؤولية الاجتماعية تفرض ضرورتها وحضورها في هذا المجال، وذلك لأن المسؤولية الفردية لها حدود واضحة، ولا يمكن الاعتماد عليها وحدها في عملية تحقيق الوعي المسؤول بضرورة تحقيق التربية المستدامة.

والعلماء يؤكدون ـ وهم في ذلك على حق ـ أن مفتاح التنمية يتمثل في تفاعل الجماهير واشتراكها في عملية التنمية، حيث هذا التفاعل وتلك المشاركة هي (ميكانزم) الدفعة القوية لدوران عملية التنمية. وإنّ التربية هي التنمية بكل أبعادها، وأي مفهوم للتنمية بعيداً عن هذا، فهو مفهوم جزئي وعاجز عن تحقيق الهدف، ولذلك فإنّ أية تنمية لا يمكن أن تتم خارج رحم التربية ومناخها، "وإنّ المدارس والمعاهد

---

[91] – الجيوسي، 2014م، **الإسلام والتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره ص199.

[92] – بكار، 2001م، **مدخل إلى التنمية المتكاملة، رؤية إسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص20.

العلميّة والتربويّة هي طريق القادة السياسيّين والاقتصاديّين والاجتماعيّين والتربويّين والإعلاميّين والعسكريّين، وسائر المواقع الأخرى"([93]).

والعملية التنموية معقَّدة بحكم التعقيدات والرواسب التي تكتنف التخلف، لأن التنمية في أبسط معانيها هي القضاء على التخلف، والتخلف ليس مرضاً واحداً، ولكنه أمراض متعددة، إنه حصيلة من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية، وما التنمية إلا تشخيص وعلاج لتلك الأمراض كلها، وكيف لا تكون بعد هذا معقدة ومستعصية؟ وكيف لا تفشل محاولات التنمية ويصيبها الوهن والإحباط حينما يكون هناك تهاون في التشخيص أو قصور في العلاج، أو حين تكون خطط التنمية، مجرد تصورات تبسيطية جزئية ساذجة، قد لا تخرج عن دائرة الأماني وأضغاث الأحلام ([94]).

والقول: إن التنمية توجه من الخارج، وتقوم على أساس تكريس التعاون الدولي، والاستفادة من إمكانات العولمة فهو تبسيطٌ مخلٌ وتشويه مغرض؛ لأن التنمية الموجّهة من الخارج لن تكون نتائجها إلا في صالح من يوجهها. فعولمة الرأسمالية ليست نظاماً للتنمية يمكن تعميمه في بلدان العالم الثالث؛ لأن هناك فروقاً بين ما تنتجه الرأسمالية، وهو التوسع الرأسمالي، وبين ضرورة تنمية مجتمعات العالم الثالث، على أساس أنَّ التنمية مشروع مجتمعي له كل مواصفات الاستنبات المحلي، وله طابعه الأيديولوجي، بل له معاييره في قياس الإنجازات، في حين أنَّ عولمة الرأسمالية ليست نظاماً للتنمية، وإنما منظومة إنتاجية مندمجة عالمياً تُفرض على بلدان العالم الثالث لتفكيك النظم الإنتاجية الوطنية، وشلِّ قدرة الدول الوطنية على إدارة الاقتصاد المحلي ([95]).

وليس من الضروري أن نتبع طريقاً في التنمية سلكه غيرنا، فالطرق مفتوحة وليست مغلقة في اتجاه رأسمالي ولا في اتجاه اشتراكي، ولسنا ملزمين لا (بآدم سميث) ولا (بكارل ماركس)، فكلما تعددت طرق الرؤى قل ما لا يُرى، وطردت العناصر الخرافية والطوباوية من الأفكار، وتوفرت فرص القابلية للتحديد الحسابي للمستقبل المرجو، وينبغي أن يتجه الاهتمام إلى تنمية الأفكار لا إلى مجرد نقلها. فقضية التخلف الاقتصادي أو التنمية، لا يجوز أن تفهم إلا ضمن إطار اجتماعي، وثقافي، ونفسي، وعقدي، وأن الظن أو التوهم أن مجرد استيراد، أو تغيير الهياكل، أو الأشكال الاقتصادية، أو

---

[93] – رفيع، محماد بن محمد: 2015م، **تأمين التنشئة الاجتماعية للطفولة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية**، مجلة المسلم المعاصر، العدد 154، بيروت – لبنان، ص24.

[94] – الشكيري، عبد الحق: 1987م، **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، كتاب الأمة رقم (17)، ط1، الدوحة – قطر، جمادي الأولى 1408هـ، ص43.

[95] – محمد، أحمد علي الحاج: 2011م، **العولمة والتربية آفاق مستقبلية**، كتاب الأمة رقم (145)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة . قطر، ط1، ص86، نقلا سمير أمين، ثقافة العولمة، ص72.

الاستدانة والاستقراض، للوصول بالمجتمع إلى مرحلة الرفاه، والترف، والاستهلاك، هو تشويه لحقيقة التنمية، وقد يكون سبباً لتكريس التخلف، كما هو الحال في معظم بلاد العالم الإسلامي اليوم.

وبعد أن قام الباحث بتعريف الفروض الكفائية لغة وشرعا، وكذا التعريف بالتنمية المستدامة، فيمكنه أن يوضِّح طبيعة العلاقة التي تربط بين الفروض الكفائية والتنمية المستدامة، فالفروض الكفائية باعتبارها مشروع أمة، والأمة مطالبة بالقيام بها على وجه الإلزام وإلا أثِمَتْ وتحملت تباعات ذلك في الدنيا والآخرة، ولكون الفروض الكفائية هي في الواقع عمل البعض، لكن الخطاب موجه للأمة بكاملها، مما يدل على أهمية وضرورة القيام بها، ولكون التنمية المستدامة هي الهدف الذي يسعى إليه أي مجتمع لتوطين التنمية واستمرار استدامتها فيه، فإننا نجد أن هناك نوعا من الترابط والتناغم بين القيام بالفروض الكفائية، وتطور واستمرارية التنمية، فكل فرض كفاية يصبُّ في نهر التنمية المستدامة، وكل تنمية مستدامة تعزز وتدعم الفروض الكفائية، وهذا ما سيزيده الباحث وضوحا في الفصل التالي.

الفصل الرابع: دور الفروض الكفائية في تحقيق التنمية المستدامة

جاء التكليف للجماعة والأمة بسد الثغرات والوقوف على الواجبات الجماعية، حفظاً لكيان الأمة، ودفاعاً عنها، وإعلاءً لكلمة اللَّهِ، وعلاجاً شافياً للأخطاء والإخفاقات، ثم سعياً للعلاج بعد تحديد السبل والطرق، وذلك إعماراً للكون وإكمالاً لوظيفة الاستخلاف ومقاصد التسخير، فكانت فروض الكفاية، إذا قام بها البعض بوجه أكمل سقط الإثم عن الباقين، بعد تحقق مقصد الشارع من سَنِّها، ولأهمية هذه الفروض في واقع الأمة ومستقبلها تم تكليف الجماعة والأمة القيام بها، وحُمِّل إثم التفريط فيها على الأمة بأكملها([96]).

والإيمان الذي هو ركيزة أساسية في حياة المسلمين، إنما يتحقق باجتهاد الانسان في الالتزام بأداء الفرائض والارتقاء إلى أداء النوافل، والمساهمة الفعالة في تغطية فروض الكفاية التي تعين على النهوض بالأمة ودفع مسيرتها نحو الترقي لأن الشعائر والعبادات من أعظم الوسائل في تربية النفس الإنسانية وتزكيتها، فهي بمثابة المدرسة التي تتناول الإنسان بالتهذيب والإعداد والتربية ([97]). و "إن من أعظم الأمور في الإسلام قدراً وأشملها نفعاً، ما استقام به الدين والدنيا وانتظم به صلاح الأخرى والأولى، وذلك أنه باستقامة الدين تصح العبادة، وبصلاح الدنيا تتم السعادة" ([98]).

---

[96] . عبد الكبير، 2005م، **إحياء الفروض الكفائية**، مرجع سبق ذكره، ص 28، 29.

[97] . زرمان، 2002م، **وظيفة الاستخلاف**، مرجع سبق ذكره، ص59 ،60،

[98] ـــــ السنامي، عمر بن محمد بن عوض: 1993م، **نصاب الاحتساب**، تحقيق مريزن سعيد عسيري، دار الوطن، الرياض السعودية، 1414هـ، ص5، تقديم حسام السامرائي.

وعلى الباحث المنصف ألا يحكم على المجتمع الإسلامي الحق كما يطرح نفسه الآن، بل كما كان في عصر محمد ﷺ وخلفائه الراشدين ﷺ، حيث كان كل فرد في هذا المجتمع عامل مجتهد، وجندي شجاع، ومؤمن متحمس،... ([99]). وقد كان للأعراب الذين كانوا في الصحراء يدٌ طولى مع النبيﷺ في تأسيس دولة الإسلام ومشاركته الرأي، فكانوا كأنما نفخ الله فيهم من روحه، فولدوا من جديد على نمط فريد، ولا يمكن للمطّلع على تاريخ العصر النبوي، والعصر الراشدي إلا أن يقف حائراً من قدرة النبيﷺ والخلفاء الراشدينﷺ من بعده على نفخ الروح في هذه الأمة برجالها ونسائها وأعرابها، فإذا الجميع يعملون من أجل دولتهم هم لا دولة النبي ﷺ، ولا دولة الخلفاء الراشدينﷺ من بعده، ومن أجل حريتهم هم ومجدهم وحقوقهم قبل غيرهم ([100]). وهذه الحرية واحدة من ثلاثية أساسية: "فلا معنى للكون لو خلا من الدين، ولا محل للدين فيما لو خلا الكون من الإنسان، ولا وجود للإنسان فيما لو لم تتوافر له الحرية. والحرية بذلك قيمة لا يجب النظر إليها في جوهرها على أنها (حق)، فهي بالأساس (تكليف)" ([101]).

وعندما قسم **ابن خلدون** التنافس إلى قسمين: تنافس في الفضائل والكمالات، وهو إذا وجد في أمة من الأمم نتج عنه العز والسلطان والسيادة، وتنافس في الرذائل والمذمومات، ونتيجته أن ينزع الله من الأمة سلطانها ويستبدل بها غيرها ([102]). وهذا التنافس في تاريخ الإسلام أوجد صوراً مشرقة من النوع الأول (الفضائل والكمالات) على مستوى أفراد الأمة رجالاً ونساءً، والتاريخ يحدثنا عن امرأة فقيرة قررت المساهمة في عمارة المدرسة التي يقوم بتوسعتها الشيخ **عبد القادر الجيلاني** فلم تجد شيئا. وكان زوجها من العمال، فجاءت إلى الشيخ عبد القادر تصطحب زوجها وقالت: "هذا زوجي ولي عليه من المهر قدر عشرون ديناراً ذهباً، ولقد وهبت له النصف، بشرط أن يعمل في مدرستك بالنصف الباقي، ثم سلمت الشيخ خط الاتفاق الذي وقّعته مع زوجها. فكان الشيخ يشغّله في المدرسة يوماً بلا أُجرة، ويوماً بأجرة لعلمه أنه فقير لا يملك شيئا، فلما عمل بخمسة دنانير أخرج له الاتفاق ودفعه له، وقال له: أنت في حِلٍ من الباقي" ([103]).

---

[99] ـــــ بنيامين، عبد الأحد داود: 1982م، **محمد في الكتاب المقدس**، ترجمة فهمي باشـــا، وزارة الأوقاف القطرية، ص140.

[100] . المطيري، 2007م، **الحرية أو الطوفان**، مرجع سبق ذكره، ص208.

[101] . عمر، السيد: 2009م، **خارطة المفاهيم القرآنية**، دار الفكر دمشق . سوريا، الطبعة الأولى، 1430هـ، ص15.

[102] ـــــ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: 2006م، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق /د: علي عبد الواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص504، ج2.

[103] . ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد: 2005م، **الذيل على طبقات الحنابلة**، تحقيق / عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1425هـ، ص191، ج2.

وهذا يبين بوضوح أن إخراج قائد إسلامي **كصلاح الدين الأيوبي** في زمن هذه المرأة وأمثالها لم يكن مصادفة، فلم يكن صلاح الدين الأيوبي في بدايته سوى خامة من خامات جيل جديد، مرّ في عملية تغيير غيرت ما بأنفس القوم من أفكار وتصورات وقيم وتقاليد وعادات، وهذه هي رؤية الإسلام في حل مشكلة التاريخ، ثم بوأتهم أماكنهم التي تتناسب مع استعدادات كل فرد وقدرته النفسية والعقلية والجسدية، فانعكست آثار هذا التغيير على أحوالهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، وسددت ممارساتهم ووجهت نشاطاتهم ([104]) للقيام بفروض الكفايات في كل مستوياتها، والتي تعود على الأمة بالعز والتمكين.

وأي جهد يبذل في سبيل إصلاح المجتمع الإسلامي وتحسين أوضاع المسلمين يشكل استجابة لأمر ﷲ ﷻ كما يشكل نوعاً من النجاح في الابتلاء المكتوب على الإنسان ([105]). ويعمل على سد ثغرات مفتوحة، يتسلل منها (الآخر) لإرباك وعرقلة مسيرة الحضارة الإسلامية، التي تعدُّ في إحدى تجلياتها، كل حضور يسعى إلى تحريك الحياة وفق رؤية الإسلام للإنسان والكون والحياة، ثم الاستقامة في التعامل مع مفردات الكون، انتفاعاً واستثماراً وائتماناً.

و "حسب تركيز المجتمع على مفهوم (الواجب) أو على مفهوم (الحق) تكون معادلته الاقتصادية ايجابية بفائض الإنتاج على الاستهلاك، أو متعادلة إذا استوى الطرفان، أو سلبية إذا كان الاستهلاك أرجح في الميزانية" ([106]). وعلاقة المسلم مع الإنتاج والاستهلاك علاقة تقوم على أمر ﷲ أولاً وأخيراً، فهو ينتج استجابةً لأمر ﷲ، وهو حين يستهلك ويأكل من الطيبات، يستجيب كذلك لأمر ﷲ، وهو يتمتع بها في توسط واعتدال طوعاً لأمر ﷲ، وهو حين يستهلك ويستمتع بالطيبات يستحضر أنها من رزق ﷲ، وحين يبيع ويشتري، ويؤجّر ويستأجر، ويتبادل مع غيره الأموال والمنافع، يقف عند حدود ﷲ في معاملته، وهو حين يملك المال لا يحتجزه لنفسه، ظاناً به عن غيره، ولا ينفقه في معصية أو سفه،

---

[104] . الكيلاني، ماجد عرسان: 1999م، **هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس**، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة . السعودية، الطبعة الثانية، 1420هـ، ص18.

[105] ـ بكار، عبد الكريم: 2010م، **من أجل الدين والأمة**، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، 1431هـ، ص27.

[106] ـــ بن نبي، مالك: 2000م، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الفكر، دمشق ـــ سوريا، الطبعة الثالثة، 1420هـــ، ص88.

وبعبارة أخرى: "لا يمسكه عن حق، ولا يصرفه في باطل" ([107]). ولأنه لو أعطى المال في "غير الحق يوشك الحق أن يجيء وليس عنده ما يعطي منه" ([108]).

ورغم الأهمية القصوى للفروض الكفائية وضرورة القيام بها على صورة من الكفاءة العالية، وإلى أن تكتفي الأمة في هذا الجانب الذي وُجهت إليه، رغم هذه الأهمية إلا أن صورتها صارت باهتة في عقول الناس، وقلّت عناية الأمة بها اليوم، كنتيجة للموت الفكري، الذي أصاب إنسان هذه الأمة، الذي يحتاج إلى إعادة بنائه على قيم الإسلام لتعود بالتالي لفروض الكفاية مكانتها في حياة هذا المسلم، فيدرك أنه لن يكون كامل الإسلام وفروض الكفاية لا تجد من يقوم بها، فإذا حدث هذا فإن الأفراد سيتحولون إلى باحثين عن فروض الكفاية ليقوموا بها حتى يرتفع عنهم الإثم ويكمل لهم الإسلام ([109]) . ولا تقتصر فروض الكفاية على القيام بعملية البناء والتنمية، بل لها مجالاتها الأخرى في حماية ثوابت الأمة وذوقها العام، فيدٌ في الفروض الكفائية تبني، ويدٌ أخرى فيها تحمي.

ووجهة الفروض الكفائية بالدرجة الأولى المجتمع، بحيث تتحقق الكفاية والكفاءة لمؤسساته جميعاً، السياسية، والتربوية، والاقتصادية، والتنموية ... إلخ ([110]). وغايتها كما أظهرت ذلك نتائج دراسة **(مونه)** تحقيق المصالح العامة، لذا فهي تكفل تحقيق المصالح الضرورية التي يترتب عليه إقامة أحوال الدنيا وأهلها، هذه المصالح الضرورية تنتظم المجالات التنموية جميعها، فبالإقامة الحقيقية لفروض الكفايات تتحقق التنمية الشاملة المستدامة للأمة بما يكفل قوتها واكتفاءها الذاتي، الذي يؤهلها للاقتدار على أداء الوظيفة الرسالية السامية التي أنيطت بها، من الاستخلاف وعمارة الأرض، وتحقيق الشهود الحضاري ([111]).

والتنمية لا ترتبط فقط بالتصنيع والعلوم والتكنولوجيا، وإنما هي ذات طبيعة شمولية لها علاقة بالاستقلال السياسي والاقتصادي وتتطلب نهضة في مختلف مجالات الحياة. وهذه تحتاج إلى ثورة ونهضة ثقافية لكي يمسك الشعب بيديه مسؤولية إنجاز تلك العملية. وهذه غير ممكنة ما لم يكن الشعب

---

[107] . القرضاوي، يوسف: 1995م، **دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الاسلامي**، مكتبة وهبه، القاهرة، الطبعة الأولى 1415هـ، ص 29 . 30 .31.

[108] ـــ الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل: 1999م، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، تحقيق / عمر الطباع، دار القلم، بيروت، 1420هـ، ص579، ج1.

[109] . يوسف، 1998م، **المنهج الإسلامي في التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص311.

[110] . عبد الكبير، 2005م، إحياء **الفروض الكفائية**، مرجع سبق ذكره، ص16، مقدمة عمر عبيد حسنه.

[111] . مونه، 2005، **الواجبات الكفائية**، مرجع سبق ذكره، ص248.

ممسكاً بزمام القرار السياسي ومختلف مراكز القرار ([112]). ومنطلق فكرة فروض الكفاية في الإسلام هو ضرورة أن تكون الأمة مستقلة غير تابعة، حتى تؤدي رسالتها في الشهادة على الأمم كما أريد لها أن تكون فكل مسلم مسؤول عن الإسهام في تحقيق هذا الاستقلال ونفي التبعية ([113]). **(فالمسلم على ثغرة من الإسلام فلا يُؤتينّ من قبله).**

إن إنجاز التنمية المستدامة وتحقيق الشهود الحضاري يقوم على الإحسان في أداء الواجب والتضحية والبذل بسخاء وطيب خاطر، فأداء الواجب جهاد، وهو شاق على النفس، **قال تعالى** ﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٢١٦ ﴾ **البقرة: ٢١٦**، فالواجب كريه إلى النفس، والنفس تميل إلى منطق السهولة، وقانون الجاذبية يقول: "إن السقوط يحدث بدون طاقة، أما الصعود إلى الأعلى فمهما كان بسيطاً فإنه يتطلب طاقة مكافئة، وما تحقيق الشهود الحضاري بالأمر السهل الذي يحتاج إلى اليسير من الجهد بل إلى أعلى وأرقى درجات الجهد والطاقة" ([114]).

وأنه لن يتحقق من خلال عمليات الاستيراد للتكنولوجيا إلا إضافات كمّية، وتكديس لإنتاج (الآخر)، ولم تتحرك التنمية التي تعني استثارة الطاقات الداخلية الشعبية الإنمائية. بينما معيار مدى فاعلية تحويل العلوم والتكنولوجيا يكمنان في مدى تحريكهما للحماسة والاندفاع الشعبيين، باتجاه التنمية. أما إذا كان هذا الاستيراد من عوامل تحطيم ما بيد المنتجين من أدوات وتقاليد عمل ولو كان بدائياً، ولم يتمكن المنتجون من حيازتهما واستخدامهما فهذا يعني الكارثة ([115]). والإسلام يجعل كل مجالات الإنتاج والتنمية، وشتى ميادين الأعمال المطلوبة للنهوض بالمجتمع وتحقيق مصالحه، يجعلها فروض كفاية، على كل قادر عليها أن يقوم بها. ويقع التكليف لهذه الفروض على الأفراد المخاطبين بها، حتى إذا نهض كل فرد بما يمكنه النهوض به، واستنفد كل قدرته، ولم تتحقق

---

[112] ـــــ شفيق، منير: 1992م، **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، لبنان . بيروت، الطبعة الثانية، 1412هـ، ص114.

[113] . يوسف، 1998م، **المنهج الإسلامي في التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص302.

[114] ـــــ جلبي، خالص: 1989م، **ظاهرة المحنة محاولة لدراسة سننية**، دار البشير، عمان ـــــ الأردن، الطبعة الثانية، 1409هـ، ص59، ج1.

[115] . شفيق، 1992، **قضايا التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص108.

مصالح المجتمع، انتقل التكليف بها إلى عاتق الجماعة ككل، والذي عليها في هذه الحالة، أن تقيم من يقوم بفروض الكفاية، التي عجز الأفراد عن القيام بها ([116]).

ويتم ذلك من خلال مشروعات إنمائية صغيرة. ليست مشروعات (تتكلف الملايين) ولكن (ملايين المشروعات)، وفقاً لاحتياجات أفراد المجتمع وتلبية لتطلعاتهم المشروعة والمنضبطة، وعلى أساس تكنولوجيا تتفق مع متطلبات العصر، والظروف التي يعيشها المجتمع، وتتماشى مع خصائص الموارد الانتاجية المتاحة ([117]). وتقوم مقام الأمة في سد الثغرات المفتوحة، وتكفيها في مجالات هي في أمس الحاجة إلى الاكتفاء والكفاءة فيها.

وبهذا يتضح لنا أن الشهود الحضاري للأمة لا يمكن أن يتحقق من خلال مجال واحد من مجالات النهوض، بل لا بد أن تتكامل وتتناغم فيه كل المؤسسات المجتمعية للسير بالأمة في مراقي التطور، وهذا العمل منوط بالفروض الكفائية عندما تحسن الأمة استثماره، وتفرز له من بين أبنائها من يعمل على تحقيقه، والمضي به إلى الدرجة التي تصل بالأمة إلى مرحلة الشهود الحضاري، من خلال مؤسسات متعددة الأغراض والأهداف والغايات، ومستوعبة لكافة الخبرات والكفاءات والمهارات.

وهكذا نرى المكانة والأهمية التي تحتلها الفروض الكفائية في النهوض بالأمة، وما تقوم به من استمرار وتراكم للتنمية المستدامة فيها، واستغلال لكل الكفاءات والخبرات والمهارات في أبنائها، قائمة بكل ما فيه تقدم الأمة، وسادَّة لكل الثغرات المفتوحة، ومستكملة للمجالات الناقصة، ومنشئة للمجالات الغائبة، ومحسِّنة ومعززة للمجالات الموجودة، حتى تتواصل عملية التنمية وتستمر.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

من خلال ما استعرضه الباحث في ثنايا دراسته، توصل إلى عدد من النتائج، ولا يعني أن ما سيورده الباحث هنا هي كل النتائج، وإنما أبرزها، وعلى النحو الآتي:

= أعطى الشارع الحكيم أهمية كبرى للفروض الكفائية فلم يكلِّف شخصاً بعينه القيام بها، بل علَّق التكليف بالأمة جميعاً، لتكون هي المسؤولة عن ذلك، ومقصد الشارع الحكيم منها حماية المصالح العامة للأمة، من جلب مصلحة ودرء مفسدة، وهذا في حد ذاته تنمية مستدامة إذا تم تفعيلها والاهتمام بها، وأن التقصير فيها يؤدي إلى ضياع المصالح العامة، مما يضر بالمؤسسات المجتمعية للأمة، وإن مجالات الفروض الكفائية بحر لا ساحل له، يطول كل المناحي الحيوية، ومن الخطأ أن يحصر ويقصر على بعض الأحكام الإسلامية، كما هو شائع ذائع، فإحداث تنمية شاملة للأمة، بما يكفل لها تحقيق

---

[116] ـــــ يوسف، يوسف إبراهيم: 1994م، **إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق**، كتاب الأمة رقم (36)، وزارة الأوقاف، قطر، الطبعة الأولى، 1414هـ، ص60.

[117] . يوسف، 1998م، **المنهج الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص326، تعقيب الدكتور / عبد الحميد الغزالي.

الاكتفاء الذاتي المستوجب لعزها وقوتها: فرض على الأمة جمعاء، والتكليف به يجري على سنن فروض الكفايات، فيتوزع بين أفراد الأمة على حسب القدرات والمؤهلات.

= فكرة الفروض الكفائية تتلخص في تجنيد مختلف الطاقات، وتوجيهها لخدمة مصالح الأمة، من منطلق الشعور بالمسؤولية والقيام بالواجبات، وجوهر الفكرة، يقوم على شعور الفرد بمسؤولية الوفاء بفرض الكفاية الذي صار بالنسبة له فرض عين، فيُعد له العدة، ويستنفر له طاقته، التي لم يكن ليشعر بامتلاكها، قبل شعوره بالتكليف الملقى عليه، وهذا هو الذي تحتاجه أمتنا، حتى يتحول إنسانها إلى إنسان فاعل، يحس بدوره، ويرى هدفه، ويسعى إليه.

= بإعادة تفعيل الفروض الكفائية، ووضعها في مكانها الصحيح، كفرض واجب على كل إنسان، وتجسيدها في مصالح الأمة، نكون قد حققنا مصالح الفرد والجماعة، ونكون قد وضعنا أقدامنا على أول طريق الانطلاق، وبخاصة وأن أمتنا تمتلك كل مقومات الانطلاق، فهي تملك الموارد المادية، لكنها مهدرة، وتمتلك الموارد البشرية، لكنها معطلة، كما تمتلك الفوائض المالية، ولكنها كامنة أو مهاجرة، وهذه مجتمعة لا يمكن استثمارها إلا من خلال تنمية مستدامة تحفظ للأمة مواردها وطاقاتها، وتحجز لها مكانا مرموقا بين الأمم. وبعث الفروض الكفائية وتفعيلها، كفيل بتغيير أوضاع أمتنا، فالفروض الكفائية كفيلة بإنقاذ المهدور من الموارد المادية، وكفيلة بتشغيل المعطَّل من الموارد البشرية، وكفيلة بظهور الكامن من الفوائض المالية، وعودة المهاجر منها، فتصبح الأمة معتمدة على نفسها، وقائمة على أمر نفسها، لا تتبع (الآخر)، ولا تدور في فلكه.

= إن تمحور حركة أفراد الأمة حول الفروض الكفائية، كفيل بإعادة الاعتبار للتنمية المستدامة، وإعطائها مدلولا ومدداً لا يتوقف، حتى تصل أمة الإسلام إلى أعلى درجات التقدم المادي والمعنوي، والذي ينقصنا اليوم، ليس إلا المنهج الفعال، والأساليب والآليات المبتكرة.

= ساد فهم لدى كثير من العقليات الدينية بأن المسؤولية عن الفروض الكفائية تنتهي بمجرد تحمل شخص أو فئة لها، دون أن يشعروا بمسؤولية المتابعة التي تتمثل في حمل القادر أو المتعيِّن عليه الفرض الكفائي، وأن يصل أداؤه في ذلك إلى درجة الكفاية ... هذا الفهم، أدى إلى أن تَقْصُرَ هِمَمُنَا عن إنشاء وإحداث مؤسسات الرصد والرقابة، ثم الاحتساب والنقد المجتمعي كامتداد لمسؤوليات الفروض الكفائية، ويمكن اعتبار هذه المؤسسات من مؤسسات التنمية المستدامة، كونها ترصد وتراقب وتقدم المشورة وتحذر من أي تراجع في أداء الفروض الكفائية أو جودتها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

= كلا النوعين من الفروض الكفائية ـ الدينية والدنيوية أو الشرعية وغير الشرعية ـ مطلوبة طلب الفرض، والاكتفاء بنازع الطبع قد يجدي نفعاً في واقع بسيط كالحال في العصور المتقدمة، أم في واقعنا الراهن الذي اتسعت مجالاته، وتشابكت صوره، ومع التطور المشهود في مختلف المناحي الحيوية، لا يستقيم ترك إقامة الفروض الكفائية وتنظيمها لنوازع الطباع، بل لا بد من توزيع

للمسؤوليات على حسب اختلاف المؤهلات والقدرات، وفقاً لدراسات إحصائية تجمع بين الحاجة العامة للأمة وما تحويه من طاقات وفعاليات مع توزيع ذلك على شتى المجالات التنموية لتحقيق الازدهار والرقي للأمة .

= أن غاية الفروض الكفائية تحقيق المصالح العامة للأمة، فلذا وجدناها تكفل تحقيق المصالح الضرورية، التي يترتب عليها إقامة أحوال الدنيا وأهلها، وهذه المصالح الضرورية تنتظم المجالات التنموية جميعها، فبالإقامة الحقيقية لفروض الكفايات تتحقق التنمية الشاملة المستدامة للأمة، بما يكفل اكتفاءها الذاتي، الذي يؤهلها للاقتدار على أداء الوظيفة الرسالية السامية التي أُنيطت بها، من الاستخلاف وعمارة الأرض، وتحقيق الشهود الحضاري.

= يمكن أن توفر القيم الإسلامية التوجيه لحياة مستدامة، حيث أن جوهر الدين لا يدور حول العبادات المحضة، ولكن له أيضا علاقة بالبيئة. والدين مهم للتنمية الشخصية للناس، لأنه يوفر مدونة لقواعد السلوك لكيفية تصرف البشر على هذا الكوكب المشترك.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

ـ هناك علاقة طردية وطيدة بين تفعيل الفروض الكفائية وتحقيق التنمية المستدامة، وأنه كلما تم تفعيل الفروض الكفائية في حياة المسلمين انعكس ذلك على تحقيق تنمية مستدامة تتصف بالشمول في جميع مجالات الحياة، وأن التنمية المستدامة تعود مرة أخرى لتقوم بدورها في تعزيز الفروض الكفائية وتفعيلها.

ـ بما أن الإنسان هو صانع التنمية، وهو هدفها ووسيلتها في ذات الوقت، فإن الرؤية الإسلامية قد استهدفته بالذات كي تُحقِقَ فيه التنمية المستدامة، ومن ثم ستحقق من خلاله التنمية المستدامة في المجتمع.

ـ رغم أن هناك أبعادا كثيرة للتنمية، إلا أن أبرز هذه الأبعاد هي: البعد البيئي، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، ويأتي على رأس هذه الأبعاد الثلاثة البعد الاجتماعي، كونه يتعلق بالإنسان الذي سيدير البعدين الآخرين وغيرها من الأبعاد.

ـ تميزت التنمية المستدامة في الإسلام بمفهوم خاص له مميزاته، أبرزها :المنطلق الإيماني والإدارة الحضارية، ولذلك نعتت التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية بأنها : عملية متعددة الأبعاد تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة، استجابة لحاجات الحاضر دون إهدار

حق الأجيال اللاحقة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ ۞ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ٣١ ﴾ الأعراف: ٣١.

ـ مفهوم الاستدامة يعني التواصل والاستمرارية، حيث لا معنى لأي نشاط تنموي لا يكتب له الاستدامة، بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة.

ـ مالم تصبح التنمية المستدامة مبادرة وطنية، وتتوسع لتصبح مبادرة عالمية، فسوف تتعرض كل من الحضارة الإنسانية والبقاء على قيد الحياة في المستقبل إلى الخطر، هذا ما هو متوقع حصوله، وهو ما خلصت إليه لجان الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في العام 1987م.

ثانياً: التوصيات:

ـ يتوجب على أهل العلم المتخصصين نشر الوعي الحقيقي بين أفراد الأمة، وتصحيح المفاهيم المغلوطة حول الفروض الكفائية، وذلك لأهمية هذه الفروض واتساع مجالاتها، وإشعارهم بمسؤوليتهم الجماعية التضامنية لإقامة هذه الفروض الهامة، التي تنتظم جميع مصالح الأمة الحيوية العامة، حتى يتفانى الجميع في إقامتها، والسعي لإدراك مقاصدها ومصالحها، فتكون بذلك جهود أفراد الأمة على تواعد وتلاق في سبيل الارتقاء بحضارة الأمة، وضمان قوتها، لتحقيق غاية ربها الذي استخلفها في عمارة الكون.

ـ لابد من المراجعة للفكر الذي أفرز الكثير من الفهم السلبي للفروض الكفائية، ومن ثم العمل على فهم الأبعاد الحقيقية لهذه الفروض الكفائية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بحيث يصبح الاهتمام بها تديناً، وإنزالها في الواقع من أفضل القربات إلى الله ﷻ في هذا العصر، لأنه يكون سبباً في إخراج الأمة من الحالة المأساوية التي لا تحسد عليها.

ـ منهج الإسلام الذي عُرف بالاستقراء، يُجمل في الأمور التي تتغير بتغير البيئات والأزمان، ويفصِّل في الأمور التي لا تتغير كثيراً، ورغم اهتمامه بكلا الأمرين إلا أنه يسعى إلى تكوين بيئة عمل وإنجاز، تتضمن الشروط والمواصفات كافة التي تمكنها من العطاء، وهذا المنهج الإسلامي يعطي العلماء والمفكرين والمجتهدين سعة كبيرة في استحداث وسائل وآليات لتفعيل الفروض الكفائية، في ضوء الثوابت الإسلامية الحاكمة، وتغير الوسائل لتناسب كل زمان ومكان.

ـ البحث في جميع المجالات والميادين في الفروض الكفائية شيء طيب، ولكنه لن يعطي كل مجال وميدان حقه من العمق والتفصيل، مع اقتراح للآليات والوسائل في هذا المجال أو ذاك الميدان، ومطلوب وجود بحوث للفروض الكفائية السياسية، وكذا بحوث في الفروض الكفائية التربوية، وبحوث في الفروض الكفائية الإعلامية، وبحوث في الفروض الكفائية الإدارية ... وهكذا، وبذلك يُبنى لكل مجال وميدان تصور لكيفية القيام بفروض الكفاية فيه، مع التناغم والانسجام مع المجالات والميادين

الأخرى، في ضوء رؤية شمولية، تستهدف التنمية المستدامة في كافة المجالات والميادين، لتعيد للأمة مكانتها، وتنهض بها حضارياً.

ـ من الخطوات المهمة والملحة في جانب الفروض الكفائية إعداد إحصاءات دقيقة من واقع الأمة، يتم فيه إحصاء الميادين والمجالات والتخصصات، وكذا إحصاء القدرات والكفاءات والإمكانيات التي تمتلكها الأمة، حتى تتمكن من توزيعها وتقسيمها بشكل متوازن وشامل على جميع المجالات، والأمة بهذا تسد ثغراتها، وتنهض بتنميتها المستدامة، وأيضاً تستفيد من جميع طاقات وقدرات أبناءها وتفعِّلَها.

ـ تضمين المناهج التعليمية مفاهيم فروض العين وفروض الكفاية، وبيان أهميتها ومكانتها، حتى يتمكن الناشئة من فقه هذه الفروض في مرحلة مبكرة، فتأخذ مكانها اللائق بها من خلال تخصصات هؤلاء الناشئة في المستقبل، كي تخرج الأمة من حالة الغياب الحضاري بإقامتها للفروض الكفائية في حياتها، بدل بقائها عاملة في أمواتها فقط. وإذا كان تجهيز الموتى من فروض الكفايات فحفظ مهج الأحياء وتدارك حشاشة الفقراء أتم وأهم.

المصادر والمراجع:

ـ الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل: بدون، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق / محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

ـ الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل: 1999م، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، تحقيق / عمر الطباع، دار القلم، بيروت، 1420هـ.

ـ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: 2006م، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق /د: علي عبد الواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد: 2005م، **الذيل على طبقات الحنابلة**، تحقيق / عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1425هـ.

ـ ابن ماجة، باب السواد الأعظم، ج2، ص1303 ، قال الشيخ الألباني: ضعيف دون الجملة الأولى.

ـ ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري: بدون، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

ـ أبو حامد الغزالي، محمد بن محمد: 1986م، **إحياء علوم الدين**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1406هـ.

ـ أبو حامد الغزالي، محمد بن محمد: 1997م، **الوجيز**، تحقيق / علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الأرقم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ.

ـ أبو زهرة، محمد: بدون، **أصول الفقه**، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر.

ـ أبو سليمان، عبد الحميد أحمد: 1994م، **أزمة العقل المسلم**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

ـ أسد، محمد: 1984م، **الإسلام على مفترق الطرق**، ترجمة عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان.

ـ البنا، فؤاد: 2019م، **خصائص الشخصية التي تصنع الحضارة رؤية قرآنية**، مجلة حضارة- مركز الأمة للدراسات والتطوير ذو القعدة 1440 ه- تموز 2019 م

ـ الجيوسي، عودة راشد: 2014م، **الإسلام والتنمية المستدامة، رؤى كونية جديدة**، مؤسسة فريدريش ايبرت – مكتب اليمن، ط1، 2014م.

ـ الحسن، عيسى محمود: 2009م، **الإعلام والتنمية**، دار الزهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.

ـ الحمداني ومحمد، حليمة سليمان خلف وسناء أحمد حسام: 2016م، **تمكين المرأة من التعليم المستمر والمشاركة بالتنمية المستدامة**، المؤتمر السنوي الرابع عشر: من تعليم الكبار إلى التعليم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة، جامعة عين شمس ـ القاهرة.

ـ الخطيب، محمد عبد الفتاح: 2010م، **قيم الإسلام الحضارية نحو إنسانية جديدة**، كتاب الأمة رقم (139) قطر، 1431هـ.

ـ الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: 1995م، **مختار الصحاح**، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ـ لبنان، 1415هـ.

ـ الزيات، أحمد حسن وآخرون: بدون، **المعجم الوسيط**، تحقيق: مجمع اللغة العربية، الناشر، دار الدعوة، القاهرة ـ مصر.

ـ السامرائي، نعمان عبد الرزاق: 2008م، **البعد الثقافي لإشكالية التنمية**، ضمن كتاب إشكالية التنمية ووسائل النهوض ..رؤية في الإصلاح، إعداد مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ.

ـ السنامي، عمر بن محمد بن عوض: 1993م، **نصاب الاحتساب**، تحقيق مريزن سعيد عسيري، دار الوطن، الرياض السعودية، 1414هـ.

ـ الشكيري، عبد الحق: 1987م، **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، كتاب الأمة رقم (17)، ط1، الدوحة -قطر، جمادي الأولى 1408هـ.

ـ الشمري، اخلاص صباح عبد الأمير: 2018م، **مدى المعالجة التربوية لمفاهيم التنمية المستدامة في كتب الرياضيات من وجهة نظر مدرسيها**، المجلة الدولية التربوية، المجلد السابع، العدد السابع، تموز 2018م.

ـ الشين، أنيسة: 2008م، **نظريات التنمية: من مقاومة التخلف إلى انفجار عدم المساواة، ضمن كتاب إشكالية التنمية ووسائل النهوض. رؤية في الإصلاح**، إعداد مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ.

ـ الصلابي، علي محمد: 2001م، **فقه التمكين في القرآن الكريم، أنواعه، وشروطه، مراحله، وأهدافه**، دار الوفاء القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، 1421هـ.

ـ الطويل، نبيل صبحي: 1985م، **الحرمان والتخلف في ديار المسلمين**، كتاب الأمة رقم (7)، قطر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1405هـ.

ـ الغزالي، محمد: 1985م، **مشكلات في طريق الحياة الإسلامية**، كتاب الأمة رقم (1)، قطر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1405هـ.

ـ الغزالي، محمد: 2005م، الإسلام والطاقات المعطلة، دار القلم، دمشق ـ سوريا، الطبعة الثانية، 1426هـ.

ـ الغنوشي، راشد: 2000م، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير**، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، الطبعة الأولى، 1421هـ.

ـ الغنوشي، راشد: 1993م، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى.

ـ الكيلاني، ماجد عرسان: 1998م، **مناهج التربية الإسلامية والمربون العاملون فيها**، مؤسسة الريان، بيروت ـ لبنان، 1419هـ.

ـ الكيلاني، ماجد عرسان: 1998م، **فلسفة التربية الإسلامية، دراسة مقارنة بين فلسفة التربية الإسلامية والفلسفات التربوية المعاصرة**، مؤسسة الريان، بيروت ـ لبنان، 1419هـ.

ـ الكيلاني، ماجد عرسان: 1999م، **هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس**، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الثانية، 1420هـ.

ـ الفقي، محمد عبد القادر: (2010)، **ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية**، القاهرة ـ مصر، ط1.

ـ القرضاوي، يوسف: 1995م، **دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الاسلامي**، مكتبة وهبه، القاهرة، الطبعة الأولى 1415هـ.

ـ القرضاوي، يوسف: 2010م، **مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال**، دار الشروق، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

ـ القرضاوي، يوسف:2008م، **السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها**، مكتبة وهبه، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1428هـ.

ـ المري، أحمد بن عبد الله غراب: 2008م، تقديم كتاب **إشكالية التنمية ووسائل النهوض ..رؤية في الإصلاح**، إعداد مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ.

ـ المطيري، حاكم: 2007م، **تحرير الإنسان وتجريد الطغيان، دراسة في أصول الخطاب السياسي القرآني والنبوي والراشدي**، الكتاب موجود في موقع الشيخ المطيري على شبكة الإنترنت.

ـ الوكيلي، محمد: 1997م، **فقه الأولويات دراسة في الضوابط**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، الطبعة الأولى، 1416هـ.

ـ بافضل، أحمد صالح علي: (2014)، **الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة**، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، الدوحة ـ قطر، ط1، 1435هـ ـ 2014م.

ـ بريش، محمد: 1997م، **تعميق الفهم في الفكر الاستراتيجي: مدخل إلى التغيير الثقافي**، مجلة إسلامية المعرفة، تصدر عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة الثالثة، العدد 9.

ـ بكار، عبد الكريم: 2009م، **جدد عقلك، خمسة وعشرون مفهوماً لتحديث الذهنية**، دار الإعلام، الأردن ـ عمان، الطبعة الرابعة، 1430م.

ـ بكار، عبد الكريم: 2001م، **مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، 1421هـ.

ـ بكار، عبد الكريم: 2010م، **من أجل الدين والأمة**، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، 1431هـ.

ـ بن نبي، مالك: 2000م، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الثالثة، 1420هـ.

ـ بن نبي، مالك: 1992، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**، ترجمة بسام بركة، وأحمد شعبو، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى ،1413هـ.

ـ بن نبي، مالك: 2000م، **ميلاد مجتمع**، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الثالثة، 1420هـ.

ـ بنيامين، عبد الأحد داود: 1982م، **محمد في الكتاب المقدس**، ترجمة فهمي باشا، وزارة الأوقاف القطرية.

ـ بن يوسف، أحمد: 1990م، **السياسي مفاهيم ومواقف**، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، أمريكا، الطبعة الأولى، 1410هـ.

ـ بيجوفيتش، علي عزت: 1994م، **الإسلام بين الشرق والغرب**، ترجمة محمد يوسف عدس، مؤسسة العلم الحديث، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ.

ـ جلبي، خالص: 1989م، **ظاهرة المحنة محاولة لدراسة سننية**، دار البشير، عمان ـ الأردن، الطبعة الثانية، 1409هـ.

ـ حسنة، عمر عبيد: 2008م، **من التنمية إلى التزكية ..رؤية في الإصلاح**، ضمن كتاب إشكالية التنمية ووسائل النهوض ..رؤية في الإصلاح، إعداد مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ.

ـ حوى، سعيد: 1998م، كي لا نمضي بعيدا عن متطلبات العصر، دار عمار، بيروت ـ عمان، الطبعة الأولى، 1408هـ.

ـ خلاف، عبد الوهاب: 1978م، **أصول الفقه**، دار القلم، الطبعة الثانية عشرة، 1398هـ.

ـ رفيع، محماد بن محمد: 2015م، **تأمين التنشئة الاجتماعية للطفولة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية**، مجلة المسلم المعاصر، العدد 154، بيروت – لبنان.

ـ زرمان، محمد: 2002م، **وظيفة الاستخلاف في القرآن الكريم دلالاتها وأبعادها الحضارية**، دار الأعلام، الأردن ـ عمان، الطبعة الأولى 1423هـ.

ـ سالم، عطية محمد: بدون، **شرح الأربعين النووية**، دروس صوتية فرغت في أوراق، بدون دار نشر.

ـ سانو، قطب مصطفى: 1998م، **النظم التعليمية الوافدة في افريقيا، قراءة في البديل الحضاري**، كتاب الأمة، العدد 63، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة ـ قطر، الطبعة الأولى، 1419هـ.

ـ سفر، محمود محمد: 1980م، **التنمية قضية**، الناشر تهامة، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1400هـ.

ـ سفر، محمود محمد: 1989م، **دراسة في البناء الحضاري، محنة المسلم مع حضارة عصره**، كتاب الأمة رقم (21)، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، الطبعة الأولى 1409هـ.

ـ شفيق، منير: 1991م، **الإسلام في معركة الحضارة**، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، لبنان ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.

ـ شفيق، منير: 1992م، **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، لبنان ـ بيروت، الطبعة الثانية، 1412هـ.

ـ سلطان، جاسم: 2008م، **البعد العلمي لإشكالية التنمية**، ضمن كتاب إشكالية التنمية ووسائل النهوض ...رؤية في الإصلاح، إعداد مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ.

ـ عبد الحميد، محسن: 1985م، **المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري**، كتاب الأمة رقم (6)، قطر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1405هـ.

ـ عبد العزيز، ياسين: 1999م، **الحرية والشورى، دراستان في الفقه السياسي**، من إصدارات المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى.

ـ عبد الكبير، عبد الباقي: 2005م، **إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع**، كتاب الأمة رقم (105)، الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1426هـ.

ـ عمر، السيد: 2009م، **خارطة المفاهيم القرآنية**، دار الفكر دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، 1430هـ.

ـ غاندي، المهاتما: بدون، في سبيل الحق أو قصة حياتي، ترجمة محمد سامي عاشور، دار المعارف، جمهورية مصر العربية.

ـ غانم، سمر خيري: 2013م، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية**، مكتبة مصر، القاهرة.

ـ غنيم، عثمان وأبو زنط، ماجدة: 2009م، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

ـ مانديلا، نيلسون: 1998م، **رحلتي الطويلة من أجل الحرية**، ترجمة عاشور الشامي، جمعية نشر اللغة العربية، جنوب أفريقيا، الطبعة الأولى.

ـ محمد، أحمد علي الحاج: 2011م، **العولمة والتربية آفاق مستقبلية**، كتاب الأمة رقم (145)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة ـ قطر، ط1.

ـ محمد، وزني: 2019م، **التنمية المستديمة: مقاربة إسلامية**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 02، العدد 06، شهر أبريل، السنة 2019م.

ـ مونه، عمر: 2005م، **الواجبات الكفائية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

ـ نصر، أشرف جمعة محمد: 2016م، **التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي**، جامعة المدينة العالمية – ماليزيا، 2016م.

ـ يوسف، يوسف إبراهيم: 1998م، **المنهج الإسلامي في التنمية**، ضمن ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، 1418هـ.

ـ يوسف، يوسف إبراهيم: 1994م، **إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق**، كتاب الأمة رقم (36)، وزارة الأوقاف، قطر، الطبعة الأولى، 1414هـ.

دور الوقف التعليمي باليمن في تحقيق التنمية المستدامة

The role of the educational endowment in Yemen in achieving sustainable development

الباحث الرئيس : د/ زمزم صالح سعد الخولاني [1]
باحث مشارك : د/ محمد عبد الجليل ناجي المليكي[2]

(1)أستاذ الإدارة والتخطيط تربوي المساعد
zmzmssal@ gmail.com
(2)باحث في الإدارة وأصول التربية
mohammedabduljleel@gmail.com

الملخص:

يعد الوقف التعليمي من مجالات التنمية التي تركت بصمتها البارزة على المجتمع الإسلامي طوال عصوره السابقة، لما يتصف به من الدوام والاستمرارية، وبناءً على ذلك يهدف البحث إلى التعرف على دور الوقف التعليمي باليمن في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرف على دور الوقف التعليمي في تحقيق التنمية المستدامة، وتشخيص واقع الوقف التعليمي في اليمن، والتعرف على النماذج والتجارب الدولية لتفعيل الدور التنموي للوقف التعليمي، وتبنى البحث المنهج الوصفي المسحي من خلال مسح الأدبيات المختلفة الخاصة بالوقف التعليمي في اليمن ودوره في التنمية المستدامة، وكذا تقرير عن الترب سنة 2009 بعنوان:" من الوارث الشرعي لأوقاف الترب بعد طلاب المدرسة العلمية التي انقضى عهدها"، كما اعتمد البحث على المقابلة التي طبقت على عينة قصديه من الخبراء في مجال الوقف التعليمي في اليمن، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها وجود قصور في الاهتمام الرسمي والجاد بالوقف التعليمي اليمني ودورة في تحقيق التنمية المستدامة، وتدني الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية المشاركة في ذلك، عدم تحديد أهداف واضحة ومحددة لدور الوقف التعليمي اليمني في تحقيق التنمية المستدامة، غياب نظام التواصل والتنسيق الفعال داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لتمويل، عدم المرونة والاستقلالية على مستوى الوقف التعليمي اليمني ومؤسسات التعليم المختلفة.

Abstract:

The educational endowment is one of the areas of development that left its prominent mark on the Islamic society throughout its previous eras, due to its permanence and continuity, and accordingly the research aims to identify the role of the educational endowment in Yemen in achieving sustainable development by identifying the role of the educational endowment in achieving development The study adopted the descriptive survey

approach by surveying the various literature on the educational endowment in Yemen and its role in sustainable development, as well as a report on education in 2009 entitled: "Who The legal heir of educational endowments after students of the scientific school whose era has passed away. "The research also relied on the interview that was applied to a intended sample of experts in the field of educational endowment in Yemen. Achieving sustainable development, and low awareness among community members of the importance of participating in that, lack of clear and specific goals for the role of the Yemeni educational endowment in achieving development The lack of an effective communication and coordination system inside and outside educational institutions to obtain the information and data necessary to finance the lack of flexibility and independence at the level of the Yemeni educational endowment and various educational institutions

.

المقدمة:

يعد الوقف التعليمي من مجالات التنمية التي تركت بصمتها البارزة على المجتمع الإسلامي طوال عصوره السابقة، لما يتصف به من الدوام والاستمرارية، وذلك لأن الوقف التعليمي ليس تبرّعاً عادياً؛ سواءً كان نقداً أو عيناً، ولكنه حسب التعبير الفقهي صدقة جارية، ويؤكد ذلك قوله صل الله عليه وسلم "إذا مات الإنسان انقطع عملهُ إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له" متفق عليه.

وإيمانًا من المسلمين بأهمية الوقف التعليمي، وإدراكًا منهم للمردود العظيم منها على المتعلم والمعلم على حد سواء، إضافة إلى ما يجنيه المجتمع من نمو وتطور؛ فقد سارع الواقفون إلى الوقف التعليمي في مختلف مجالاته، فكانت المكتبات ودور العلم أحد أبرز تلك المجالات، ولقد اتسعت مجالاته لتشمل جوانب عديدة من الأنشطة التعليمية. (النجدي، 2011: 6).

ويعدُّ الوقف التعليمي من أهم المؤسسات التي كان لها الدور الفعال في التنمية المستدامة؛ حيث رعت الأموال الوقفية عملية التعليم من مرحلة الطفولة حتى المراحل الدراسية العليا المتخصصة، وكل ذلك تحقق من الأموال الوقفية على التعليم، فلم يكن هناك وزارة للتعليم أو تخصيصات في ميزانية الدولة، فلقد مد الوقف التعليمي المجتمع بما يحتاجه من كوادر مؤهله في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (المعيلي، 2013: 7).

وفي ظل تبني مفهوم التنمية المستدامة (sustainable development) وشمولية هذا المفهوم يمكن أن تكون الأوقاف (Endowments) حلاً لكثير من قضايا التنمية المستدامة، حيث أن الوقف يحقق أهدافاً مشتركة بينهما من أجل تحقيق المشاركة والنفع الجماعي المستدام، فالأوقاف يمكن أن

تكون من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة، وقد استفاد من ممارسة مفهوم الوقف كثير من الدول الإسلامية وغيرها من دول العالم، وأصبحت من أدوات المشاركة المجتمعية التي تهدف إلى بناء المجتمع وتحقيق تنميته بإيجاد فرص تسهم في حل قضايا المجتمع وتلبية احتياجاته التطويرية.(الحسيني، 2019، 1).

ففي منطقتنا العربية :شكل الوقف منذ غابر الأزمان بؤرة النهضة العلمية والفكرية على مدار قرون عديدة، وإليه يعود الفضل في كل ما عرفته المنطقة من نهضة علمية وثقافية في حضارتنا العربية والإسلامية. ولم يكن الوقف حينها مجرد تصرف ديني أو قانوني بل كان أيضاً حافزاً علمياً وتنموياً، وثقافة روحية مؤثرة في المجتمع، مما أدى إلى انفتاح الأوقاف على التعليم حتى بات إنشاء أي مدرسة أو مؤسسة تعليمية مرتبطاً بوقف ثابت يفي بمتطلباته. حيث أدى هذا النموذج الحضاري إلى ازدهار مئات المدارس الوقفية في بغداد ودمشق والقاهرة، بالإضافة إلى العديد من الجامعات، كجامعة القرويين في المغرب وجامعة الزيتونة في تونس والأزهر في مصر، ناهيك عن جامعات الأندلس التي أصبحت قبلة لطالبي العلم في أوربا العصور الوسطى. حتى في صقلية الإسلامية (آنذاك)، بلغ عدد المدارس الوقفية (300) مدرسة تتكفل بنفقات الدراسة والإعاشة للطلاب المحليين والوافدين من أقطار أخرى. إلا أن هذه الصلة الوثيقة بين الوقف والعلم، والتي جعلت الأول مصدراً أساسياً لتمويل العلم والتعليم والبحث العلمي، تلاشت بشكل شبه تام في عالمنا المعاصر. (عبد الواحد، 2019: 3).

ولقد أكدت دراسة (سمير، 2020) على دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب الدولية، كتفعيل الوقف النقدي بمختلف أشكاله على ضوء التجربة الماليزية، لما له من دور فعال في إتاحة الفرصة لمختلف شرائح المجتمع للمساهمة في إيجاد أوقاف جديدة، وكذا تطوير العمل المؤسسي الوقفي على ضوء تجربة الأمانة العامة للأوقاف والصناديق الوقفية بالكويت.

وأشارت دراسة (الجميلي، 2017) إلى لوَقفُ التَعْليميُ وأثَرهُ في التنميةِ بدولة الإماراتِ العربية المتحدة. وتوصلت إلى أن الوقف التعليمي أدى إلى تمكين أناس كثيرين من تحسين مستوياتهم العلمية والثقافية والاقتصادية، وبالتالي يتحسن وضعه المالي والاجتماعي.

وأوضحت دراسة (ضميريَّة، 2017) أثر الوقفُ التعليميُّ في المجتمعِ الإسلاميِّ وطرقُ إدارتِه، واستثمارُهُ، وخلصت أن الوقف من أهمِّ مصادر تمويل التعليم في المجتمع الإسلامي، وإليه يعود الفضل -بعد الله - في كل ما تحقق من نهضة علمية واسعة شهدها العالم الإسلامي في مؤسسات التعليم المختلفة على اتساع رقعة الدولة الإسلامية؛ فهو مصدر تمويل ثابت ومستقر، ويسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمؤسسات التعليمية، وفي تطوير نظام التعليم، وتوفير المؤسسات والمباني التعليمية، وتعميق الانتماء الاجتماعي والشعور بالمسؤولية.

وسلطت الضوء دراسة (عليان، 2013) على تطوير الاوقاف الاسلامية واستثمارها من خلال تجارب بعض الدول، وتوصلت إلى أن فكرة الأوقاف هي من أهم محركات التنمية في المجتمعات المسلمة بجوانبها المادية المتمثلة في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي الإنساني، وجوانبها الروحانية المتمثلة في الصدقة الجارية.

وأوضحت دراسة (سليمان، 2013)خبرة الجامعات الوقفية بتركيا وإمكانية الإفادة منها في مصر من خلال إدارة أموال الوقف وتوسيع دائرة استثمارات الوقف لتشمل مظلته المجالات الحيوية التي من شأنها تعظيم الاستفادة منه في شتى المجالات التنموية والحيوية.

أما الغرب، فقد استنسخ الوقف في مضمونه الإسلامي ضمن صيغ ونماذج تشبه الوقف أو تقترب من مفهومه فكراً وتطبيقاً ليطوّرَه فيما بعد ويجعل منه مؤسسات مانحة وجامعات ومراكز بحثية أنشئت من منطلق الصدقة الجارية ونزعة الخير التي لا يمكن حصرها في قالب ديني أو عرقي واحد، مما جعلها تتفوق على تجربة الوقف العلمي في الفكر الإسلامي. بالفعل، **فقد أجمع الباحثون في الغرب على أن قانون الوقف الإسلامي** كان لهُ أكبر الأثر في تطوّر المؤسسات الوقفية في بلادهم بعد القرن السادس عشر، فالأوقاف في الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت في البداية شكل مؤسسات دينية أو تعليمية مستقلة في نمط الإدارة والتسيير المالي وباتت تتغذى من تبرعات الواقفين من أبناء الطوائف في شكل أموال نقدية أو أملاك عقارية توقف على الكنائس والمدارس والجامعات مما جعلها نماذج ناجحة بامتياز تحمل حقيقة مضمون الوقف في فكرته الإسلامية في نفس الوقت الذي تخلصت فيه من الروتين الإداري الحكومي.(عبدالواحد، 2019: 3).

ولقد إجريت دراسة (Khan & Hassan,2019) للتعرف على الدور الاجتماعي والاقتصادي للأوقاف (الأوقاف) في تمويل أهداف التنمية المستدامة في بنغلاديش، وخلصت أن الزكاة والأوقاف قد لعبتا دورًا هائلاً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، ولا تزال هذه المؤسسات قادرة على تقديم حل شامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالأوقاف قادرة على خدمة قطاع ثالث فعال (إلى جانب القطاعين العام والخاص) كوسيلة للتنمية المستدامة.

ومحلياً هدفت دراسة (عبده، 1997) إلى معرفة أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية للوقف في اليمن، وتوصلت نتائج البحث إلى: أن نظام الوقف من الأنظمة التي ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء في جانب الضمان الاجتماعي، التعليم والدعوة، أو في جانب الصحة، وكذا في إقامة مشروعات البنية الأساسية والإنتاج بمختلف أنواعه، وكذا محاربة البطالة، والمساهمة في توزيع الدخل والثروة، بالإضافة إلى مساهمته في جانب الاستثمار والاستهلاك، وكذا مساهمته في الجانب المالي، وهذا يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وسلطت دراسة (العراشي، 2014) الضوء على التجربة الوقفية في اليمن في عصر دولة بني رسول، وتوصلت إلى عدد من المجالات للاستفادة منه.

مما سبق نخلص إلى القول، أنهُ نظراً لأهمية الأوقاف التعليمية في مختلف جوانب الحياة التربوية والتعليمية، ولأنها شكلت دعامة أساسية ومهمة في تطورها وتقدمها فإن الاهتمام بالعملية التعليمية لن يتم إلا من خلال استغلالها بالشكل الصحيح، وتنميتها حتى تستطيع أن تؤدي دورها ورسالتها.

مشكلة البحث:

يعد الجامع الكبير في صنعاء أول وقف في اليمن، ثم تبعهُ بعد ذلك بستة أشهر بناء جامع الجند، وذلك لتنشيط الحركة العلمية. وقيل إن سنان باشا عندما وصل إلى صنعاء حاول الاستيلاء على الأراضي فوجد أن أغلب أراضي صنعاء أوقافاً فقام بجمع حجج الأوقاف، وعمل لها مسودة واحدة تضمها وسميت بالمسودة السنانية، وما لم يتم تدوينه تمت مصادرته. (عبده، 1997: 20). ويُعد الوقف الممول الوحيد للعملية التعليمية، حيث ساهم في الإنشاء والترميم بالإضافة إلى نفقات العاملين والطلبة من مسكن ومأكل ومشرب وكساء وكتب. (الفران، 2013: 1).

وفي اليمن، فلقد أنشأت هيئة البر الخيرية جامعة الأحقاف في حضرموت عام1995م، والتي تقدم سنوياً منحاً دراسية لمن لا يستطيع دفع الرسوم الدراسية من الطلبة المتميزين، وذلك عن طريق صندوق يجمع الكفالات من عوائد نظام الوقف (الحكيمي، 2012: 148).

وبناءً على ذلك يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: **ما دور الوقف التعليمي باليمن في تحقيق التنمية المستدامة؟**

ومن هنا يهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما دور الوقف التعليمي في تحقيق التنمية المستدامة؟
2- ما واقع الوقف التعليمي في اليمن؟
3- ما النماذج والتجارب الدولية لتفعيل الدور التنموي للوقف التعليمي؟

أهمية البحث:

نظراً لكثرة الأوقاف التعليمية في البلاد الإسلامية وفي اليمن خصوصاً؛ وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، وكذا ما آل إليه الأوقاف التعليمية (من عقارات ومبان وأموال) من ضياع واعتداء وسلب ونهب، فإن أهمية البحث تتمثل في:

1- أنها تشخص واقع الوقف التعليمي في اليمن ومعرفة دوره في التنمية المستدامة.
2- الحاجة الماسة إلى اقتراح حلول لمشاكل تنمية واستثمار الأوقاف التعليمية (الترب) باليمن، مبنية على دروس مستخلصة من تجارب دولية رائدة في مجال تطوير وتنمية الأوقاف.

3- هنالك ندرة في الأبحاث في مجال الأوقاف التعليمية في اليمن، وتركز الدراسات والمراجع على الأوقاف بشكل عام وخصوصاً من الناحية الفقهية، وعدم إيلائها موضوع الاوقاف التعليمية الأهمية اللازمة، فإن هذا البحث يمكن أن يعدّ إسهاماً متواضعاً من خلال معرفة دوره في التنمية المستدامة.

4- أن الأوقاف التعليمية اليوم قد فقدت دورها الريادي الذي كانت تلعبه وتؤديه في التنمية المستدامة من خلال دورها في تنمية العملية التعلمية.

5- قد يثير اهتمام الباحثين مستقبلاً لدراسة جوانب أخرى لم يُغطِها البحث، كما قد يفتح المجال أمامهم للقيام بدراسات أخرى مماثلة لدراسة الأوقاف التعليمية حيث يُعد الموضوع من الأهمية بمكان وخاصة أنهُ يتماشى مع الصحوة الإسلامية المعاصرة.

6- يساعد متخذي القرار في إدارة تفعيل دور الوقف التعليمي باليمن في التنمية المستدامة.

مصطلحات الدراسة:

ورد في البحث المصطلحات الآتية:

1- **الوقف** (Endowment):

لغةً: الحبس. يقال: وقف يقف وقفاً أي حبس يحبس حبساً. (سابق، 1992: مج3/ 378).

وفي الشرع: حبس الأصل وتسبيل الثمرة. أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله. (سابق، 1992: مج3/ 378).

اصطلاحاً: عرفهُ ابن قدامه (1971) بقوله: "تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة" فالمراد بـ " تحبيس الأصل": أي أن يُحَبِّس المالك المكلف الحر الرشيد، أو وكيله المتصف بهذه الصفات ما له المنتفع به مع بقاء عينه، بقطع تصرف الواقف وغيره في هذه العين الموقوفة عن أسباب التملكات، مع قطع ملكه فيها. (المعيلي، 2013: 3)

وهو تحبيس الأصول على منفعة الجوانب العلمية والتعليمية، كوقف المكتبات، ونسخ الكتب، ونسخ المصحف الشريف وتجليده، ووقف المدارس وحلقات العلم، والمتعلق بالمتعلمين والمعلمين ونفقاتهم، ووقف القراطيس والأحبار والأقلام ونحوها مما يحتاجه العلم والتعلم (الشلتوني، 2011: 4)

ويقصد بالوقف التعليمي في البحث الحالي: كل ما يصح يحبس للتعليم سوءاً كان في صورة نقدية أو غير نقدية.

2- تعريف التنمية المستدامة (sustainable development):

لغةً: هي مصدر نمى ومشتقة من الفعل نما ففي القاموس المحيط عن الفعل نما:" يَنْمُو نُمُوا: أي زاد فيقال نما الرجل أي سمن"(آبادي، 2005: 1340)، وفي المعجم الوسيط:" نما الشَّيْء نَمَاء ونموا زَاد وَكثر، يقَال نما الزَّرْع ونما الْوَلَد ونما المالُ" (مجمع اللغة العربية، 2004: 956)، وجاء في لسان العرب النَّماء:"الزِّيَادَة نَمَى يَنْمِي نَمْيا ونُمِيّا ونَماءَ :زَاد وكثر، وربما قالوا ينمو نمو"(أبن منظور، 1984 :341)

وعليه فإن التنمية في لغة العرب تعني العمل على الزيادة والرفع من الشيء محل التنمية بإرادتك وبفعلك، سواء كانت هذه الزيادة كمية أم نوعية.

اصطلاحاً: أول تعريف ورد للتنمية المستدامة جاء في التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 (لجنة برونتلاند Brundtland Commission) ، حيث عرفها هذا التقرير على أنها:" تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (Brundtland Commission, 1987: 8,43).

بينما عرفها البنك الدولي بأنها:" تلك التنمية التي تهدف لتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن لإتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن (الاشواح، 2018: 152).

كما يمكن تعريفها من المنظور الإسلامي على أنها:" "عمارة الأرض وإصلاحها بما لا يخل بالتوازن الذي وضعه الله في كل شيء في الكون، وفي عدم استنفاد العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة، وفي الحد من تعريض الأرض وما عليها إلى مختلف أنواع التلوث، وفي تأكيد عدالة توزيع الموارد وعوائد التنمية، وفي الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك المنافية للاستدامة". (محارب، 2011: 172).

أو هي مجموعة الإجراءات والخطوات التي تسمح بتحقيق تطور اقتصادي واجتماعي للشعوب، قائم على أساس الحفاظ على البيئة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، من أجل حماية حق الأجيال القادمة فيها (سمير، 2020: 60).

الخلفية النظرية

المبحث الأول: دور الوقف التعليمي في تحقيق التنمية المستدامة

مشروعية الوقف:

القول بصحة الوقف قول أكثر أهل العلم مِنَ السلف ومَنْ بعدهم لأدلة كثيرة من الكتاب والسنة، منها أدلة عامة تشمل الوقف وغيره، ومنها أدلة خاصة بالوقف كالآتي:

قوله تعالى (لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ) (آل عمران : 92).

كما ثبت الوقف بقول النبي ﷺ وفعله وإقراره بما ورد في شأنه من أحاديث عدة منها: حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً، واحتساباً فإن شبعه، وروثه، وبوله، في ميزانه يوم القيامة حسنات)(صحيح البخاري، 2853).

وأما فعل النبي ﷺ للوقف ، فقد ابتدأ بمسجد قباء ، الذي أسسه عليه الصلاة والسلام حين قدم إلى المدينة قبل أن يدخلها ، ثم المسجد النبوي في المدينة ، كما أوقف ﷺ سبعة حوائط لرجل من اليهود يدعى مخيريق ، قتل يوم أحد ، وكان قد أوصى ، إن أصبت فأموالي لرسول الله ﷺ ، يضعها حيث أراه الله

وإما إقراره فقد روى أبو هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: (فأما خالد فقد احتبس أدراعه، وأعتاده في سبيل الله) (صحيح مسلم)

الوقف والتعليم:

لعب الوقف دوراً بارزاً في رعاية الناس عبر تأريخه الطويل، ومن أبرز ما اعتنى به الوقف: المساجد، ومنها مسجد قباء، الذي بناه المسلمون عندما قدم الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة، وبعدها الأوقاف التي أوقفت للمسجدين الشريفين: المسجد الحرام والمسجد النبوي ثم بعدها المساجد الأخرى كالجامع الأزهر في مصر، والقرويين بالمغرب، والزيتونة بتونس وغيرها. ثم يأتي بعد المساجد، بناء المدارس العلمية، والتي بلغت الآلاف على امتداد العالم الإسلامي، وكان لها الدور البارز، في نشر العلم والمعرفة بين المسلمين. وقد أدى توافد طلبة العلم من جميع أنحاء العالم، إلى مراكز الحضارة الاسلامية، والعواصم الإسلامية، إلى أنشاء الخانات الوقفية التي تؤويهم، إلى جانب تهيئة الطرق، وإقامة السقايات والأسبلة في هذه الطرق للمسافرين، وكذا دوابهم. فضلاً عن إنشاء الدور والأربطة للطلاب الغرباء لإيوائهم، وتهيئة الجو المناسب لهم، وأدى ذلك إلى ظهور الوقف للصرف على هؤلاء الطلاب باعتبارهم من طلبة العلم المستحقين في دار الغربة. إلاَ أنَ الدور الفاعل في مجال الوقف التعليمي، يتمثل في المدارس والمحاضر والدور التي أنشئت للأيتام، وتوفير الأكل وأدوات المدارس. (الجميلي، 2017: 9)

ومن النماذج التاريخية التي تجسد الدور الذي قام به الوقف في النهوض بالتعليم أن المدارس أول ما نشأت في المجتمع الإسلامي نشأت على الأوقاف، وكان يشمل الوقف على هذه المدارس إطعام الطلاب وإيوائهم وكسوتهم وعلاجهم .ويذكر ابن بطوطة خال ترحاله في بلاد العرب أن العشرات من المدارس من المستوى الابتدائي إلى الجامعي كانت قائمة على أموال الوقف، وأن الأموال الموقوفة قد فاضت على الطلبة المنتسبين لها .وقد كان الوقف وراء تشييد أربعمائة مدرسة بدمشق في القرن السابع الهجري.(الريسوني، 2001: 70).

وقلما تخلو وثيقة وقف خيري من تخصيص جزء من ريع ذلك الوقف لتعليم عدد من الأطفال الأيتام، كما لا يوجد مسجد أو مدرسة وقفية في العصر المملوكي، إلاَ ويوجد بجوارها مكتب لتعليم الأيتام. ومن أهم المؤسسات التي قام الوقف على رعايتها، المؤسسات التي تعنى بالجانب التعليمي، كالمدارس والمكتبات، والاهتمام بالعلماء وطلبة العلم، وقد حرص منشئو هذه المراكز التعليمية على توفير مصدر دخل ثابت، يكفل لمنشأتهم التعليمية الاستمرار في تقديم خدماتها، ومن أجل ذلك رصدوا لها الأوقاف الوفيرة، التي تضمن للملتحقين بها العيش الرغيد؛ كي يمكنهم من الانصراف إلى طلب العلم دون عناء. وبفضل الوقف على البحث العلمي توصّل العلاء إلى كثير من الاختراعات والإبداعات في مجال الصّيدلة وعلم الأدوية وتكنولوجيا استخراجها من النّبات، وتطوّرت كذلك الطّرق والأساليب والتّقنيات، التي تربط علم الكيمياء بعلم الأدوية؛ ذلك لأنّ المدارس الطبِّيّة التي تشبه

الجامعات في أيّامنا هذه، الملحقة بالمستشفيات التّعليميَّة الوقفيَّة ساهمت بفضل التمويل المستمرّ من الأوقاف في نشوء علوم مستقلّة بالصّيدلة والبيطرة. (الجميلي، 2017: 10)

وبفضل أموال الوقف تأسست أقدم جامعة في العالم العربي هي جامعة القرويين، وكذلك الشأن بالنسبة لجامعة الأزهر والزيتونة، كما كان الوقف وراء أكبر المكتبات العامة وتوفير الكتب ومستلزمات الدراسة، وكمثال على ذلك دار العلم بطرابلس أواسط القرن (5هـ) وقد اشتملت على ما يزيد على مائة ألف مجلد، وقيل إن مجلداتها بلغت بعد تجديدها في عام ثلاثة ملايين مجلد، ومكتبة القاهرة في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، وكانت تتوفر على (2.2) مليون كتاب. (بوركبة، 2009: 90).

ومن جميل أوقاف الكتب العلمية، ما فعله ابن خلدون (808هـ) عندما وقف نسخةً من كتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر) المعروف بـ(المقدمة) في خزانة جامع القيروان، وأجاز إعارته، لكنّه اشترط أن يكون المستفيد ذا سمعةٍ جيدة أميناً، وأن يدفع رهناً مناسباً، وأن يردّ الكتاب في مدّة لا تزيد عن شهرين، وكذلك وقف مُلا علي القاري (ت 1014هـ) جميع مصنّفاته التي بلغت ثلاثمائة كتاب، وأباح نسخها إذا احتاج إليها القارئ . إلا أن فكرة الوقف على المؤسسات التعليمية، بدأ في عهد الخليفة العباسي المأمون الذي أول من رعى هذا الأمر، وأكسبه أهمية وعناية، وذلك عندما أنشأ بيت الحكمة، وجعل لها أوقافا محددة، ومن ثم انتشر هذا الأمر، فأصبح من ضرورات إنشاء أي مؤسسة تعنى بالتعليم أن يعين لها وقف ثابت يفي بنفقاتها. (الجميلي، 2017: 12).

الوقف التعليمي والتنمية المستدامة:

حددت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو (+20)" المستقبل الذي نريده" في دورته الثامنة والستين، أهداف التنمية المستدامة التي يرمز لها اختصاراً بـ(SDGs) وتسمى أيضاً بالأهداف العالمية (Global Goals) (خطة التنمية المستدامة لعام 2030) وهي عبارة عن مجموعة من (17) هدفًا و(169) غاية، والتي تطرقت في الهدف (4) لضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030 ، العمل على ضمان أن جميع الفتيات والفتيان يكملون تعليماً ابتدائياً وثانوياً مجانياً ومنصفاً وجيدًا يؤدي إلى نتائج تعليمية ذات صلة وفعالة ، وضمان حصول جميع المتعلمين على المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدام، وكذا بناء وتحديث المرافق التعليمية الخاصة بالأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير بيئات تعليمية آمنة وغير عنيفة وشاملة وفعالة للجميع، وزيادة عدد المنح الدراسية المقدمة إلى البلدان النامية.(https://tinyurl.com/y5c296sa).

أن التعليم يعتبر عنصراً أساسياً للتنمية، فهو يساعد على تمكين المجتمعات من أسباب القوة البشرية والمعرفية، وهو وسيلة المجتمع ومحركه الأساس نحو بناء نهضة حضارية، فضلاً عن أنه يرسي أسس التنمية المستدامة، حيث تم بناء المؤسسات التعليمية الرئيسية باستخدام الصيغ الوقفية المختلفة، أما الشواهد المعاصرة فهي كثيرة وعلى رأسه المؤسسات التعليمية الوقفية التي تحتل حيزاً مهماً ومؤثرا

ً في الحياة العلمية في الغرب بشكل عام وفي الولايات المتحدة الأميركية. وتعتبرُ الوقفيات التعليمية الممكن الأساسي لتميز التعليم في الكثير من الجامعات الغربية؛ حيث تمكنها الوفرة المالية من تطوير التعليم تحسين رواتب المعلمين وتطوير المكتبات والقيام بالدراسات والأبحاث، وتعتبر الأوقاف التعليمية فيها مصادر تمويلية خالصة للجامعات، ويتم تنميتها من خلال هبات رجال الأعمال والأغنياء أو الخريجين السابقين من الجامعة، حتى غدت وفرتها تعادل الموازنات السنوية للدول النفطية كما ستتحدث الأرقام في هذا الموضوع، وتعد الوفرة المالية فيها ضماناً للإنتاجية والاستمرارية والإبداع.(الحراصي، 2019: 2).

ولقد أسهم الوقف في تقدم الأمة الإسلامية لدعمه مجالات حيوية كثيرة كدعمه للمؤسسات التربوية والتعليمية مثل: (مشروع وقف رافد، 2016: 3)

أولاً: الخلاوي: ومفردها خلوة وهي شبكة خلايا علمية تنـــــتشر وتشتهر في أفريقيا خاصة، وغرضها تعليم القرآن الكريم والعلوم الشرعية لصغار التلاميذ، وكبار الطلبة.

ثانياً: الكتاتيب: أنشأ المسلمون على مر تاريخهم كتاتيب وقفية لتعليم القرآن الكريم للأطفال للفقراء واليتامى. ومن تلك الكتاتيب كُتاب الضحاك بن مزاحم (ت: 105هـ) والذي كان يتردد عليه (3000 طفل فقير) في بلاد ما وراء النهر (تركستان حالياً). وكانت خدمة الوقف للكتاتيب تشمل إلى جانب تدريس الطلاب القرآن الكريم ومبادئ العلوم، خدمات أخرى كالإعاشة، والصدقات، والنفقات في اللباس وأدوات الدراسة. وقد ذكر الرحالة ابن جبير في (القرن 6 هـ) أنه شاهد كتاتيب موقوفة على الأيتام واللقطاء وأولاد الفقراء في القاهرة ودمشق وقال بأنهم كانوا يسمونها في مصر (كُتاب سبيل).

ثالثاً: المدارس: تأخر ظهور المدارس إذا ما قورنت بالكتاتيب فلم يسجل لنا التاريخ الإسلامي نماذج منها قبل أوائل (القرن 5 هـ)، وقد شملت الوقفيات تأسيس المدارس التي كانت تدرس مختلف العلوم الشرعية والعربية والتاريخ والطب وعلوم أخرى غيرها. وفي بدايتها ألحقت بالمساجد المدارس، وشمل التعليم فيها جميع الفئات الاجتماعية، من الرجال والنساء والمماليك والأيتام واللقطاء والبوابين والفراشين كلّ ذلك بفضل شروط الواقفين لها. ومما يجلّي دور الوقف في دفع عجلة التقدم العلمي والتعليم في تاريخنا الحضاري كثرة المدارس الوقفية ففي بغداد في (القرن 6هـ) بلغ عدد مدارسها (300 مدرسة) وفي الفترة ذاتها بلغ عدد مدارس دمشق (20 مدرسة) وفي القاهرة في (القرن 9هـ) بلغ عدد المدارس فيها (63 مدرسة) وفي مكة المكرمة في نفس الفترة بلغ عدد المدارس بها (11 مدرسة)، أمّا في صقلية الإسلامية فقد بلغ عدد مدارسها الوقفية (300 مدرسة) وكان التعليم فيها متاح للغني والفقير والغريب مع إيجاد السكن والطعام والمطالعة.

رابعاً: المكتبات: عرف المسلمون المكتبات باسم خزائن الكتب وكان وقفها يتم بوقف مكتبات كاملة أو كتباً مفردة ينص الواقف على طرتها ما يفيد وقفها وتلك المكتبات أقرب إلى دور العلم ومراكز للنشر والترجمة، وكان واقفوها من الحكام أو من رجال الدولة أو من العلماء أو من الأثرياء. وخدماتها

لا تقتصر على توفير الكتب فقط، بل إفراد قاعات للمطالعة وأدوات النسخ والإضاءة والسكن والإعاشة. ويقول الرحالة (ابن جبير) في مشاهداته: إن مكتبات مصر قد خصصت لأهل العلم الغرباء المأوى والمال لإصلاح الحال والحمامات والعلاج والخدم لخدمتهم.

خامساً: الأوقاف على الأبحاث العلمية: كان الوقف من أهم مصادر تمويل الأبحاث العلمية من حيث الإنفاق أو تشجيع العلماء الباحثين. بل إن تأسيس دور العلم ومعاهد التربية ومراكز البحث ما هي إلاّ صورة من الدعم اللامحدود للبحث العلمي وذلك بما يوفره هذا الدعم السخي للعلماء والباحثين من راحة نفسية، وأمن اجتماعي، واستقرار معيشي لكي يفكرون ويبدعون ثمّ ينتجون. ومن الممكن أن يقال إن الوقف مول الحركة العلمية، والبحثية، بتمكينه من نسخ الكتب، ونشرها، وحفظها في خزائن الكتب الوقفية بما تضمه بين دفتيها من علوم زاخرة وأبحاث متقدمة في مختلف علوم وفنون الحضارة الإسلامية. وهذا ما يؤكده العالم الجغرافي ياقوت الحموي (ت:626هـ) بأن ما كتبه في كتابه (معجم البلدان) كان مما جمعه من فوائد من كتب الوقف التي استعارها من خزائن الكتب (بمرو الشاهجان) الوقفية حيث يقول: "وكانت سهلة التناول لا يفارق منزلي منها مائتا مجلد وأكثرها بغير رهن تكون قيمتها مائتي دينار فكنت ارتع فيها وأقتبس من فوائدها وأنساني حبها كلّ بلد وألهاني عن الأهل والولد وأكثر فوائد هذا الكتاب (معجم البلدان) وغيره مما جمعته فهو في تلك الخزائن."

المبحث الثاني: واقع الوقف التعليمي في اليمن

قبل دخول الإسلام إلى اليمن وجدت بعض الأنظمة الشبيهة بالوقف في العام التاسع الهجري، ومن ذلك الأراضي الزراعية التي خصصت لأماكن العبادة من قبل ملوك تُبّع، ومثلها ما خصصته الملكة بلقيس على المعابد، وبعد دخول الإسلام إلى اليمن انتشرت الأوقاف فيها، ويعد الجامع الكبير في صنعاء أول وقف في اليمن، وقام ببنائه فروة بن مسيك المرادى وقيل الأبناوى، في بستان بأذان عامل كسرى في اليمن، ثم تبعهُ بعد ذلك بستة أشهر بناء جامع الجند، الذي بناه معاذ بن جبل رضي الله عنه، عندما أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضياً ومعلماً، وقيل أن أول وقف ذري في اليمن كان لطاووس بن كيسان الحميري الأبناوي على مسجد الجند وعلى ذريته، وذلك لتنشيط الحركة العلمية عن طريق الوقف على التعليم، وإنشاء أماكن تلقى العلم، ونذكر من ذلك أوقاف الملك المعز بن طنغكتين، الذي أنشأ العديد من المدارس والمساجد ومنها: المدرسة السيفية في مدينة تعز التي وقفها ووقف عليها وادي الضباب، وشهدت مدينة عدن العديد من الأوقاف على المساجد والمدارس، منها أوقاف عثمان الزنجيلي حيث قام ببناء العديد من المساجد والمدارس، ووقف عليها الخانات والأسواق للإنفاق عليها، وما زاد عن ذلك يحول إلى الحرمين الشريفين. (عبده، 1997: 20).

والمتتبع لتاريخ الوقف والتعليم في اليمن، يتبين أن التعليم في اليمن بدأ بعد الإسلام، وكان التعليم والتدريس في بادئ الأمر يتمَّان في نفس مباني المسجد، وبمرور الزمن تمَّ في بعض المساجد تخصيص

أمكنة أو غرف معينة من مباني المسجد أو المباني الملحقة بها، أو المجاورة لها لمهام التعليم والتدريس، وهكذا ظهرت المعلامة إما ملحقة بالمسجد أو مبنية بجواره، كما ظهرت المدارس المسجدية التي كانت عبارة عن مساجد ضخمة ذات طوابق تضم فصولاً للتدريس ونُزُلاً مجانية لسكن الطلاب والمعلمين والعمال القائمين على خدمة المسجد والمدرسة، وذلك في الدول اليمنية التي اهتمت بهذا الجانب كالرسولية والطاهرية.(الفرّان، 2013).

ففي عهد الدولة الرسولية (626هـ/ 1229 م) والذي أطلق عليه العصر الذهبي في اليمن، شهدت اليمن تطوراً ملحوظاً في مختلف جوانب الحياة وبخاصة الاقتصادية مما كان لهً أثره الواضح على الأوقاف، فقد تنوعت الأوقاف وتعددت أغراضها، حيث حظيت المدارس والمساجد والجوامع والربط بالأوقاف الشاسعة، والتي تمثلت في الأراضي الزراعية، والعقارات والحوانيت والسقايا وغيرها، ولم تكن أوقاف بني رسول مقصورة على مدينة تعز مقر حكمهم، بل تعدتهُ إلى مختلف المناطق اليمنية (عدن، زبيد، صنعاء، حضرموت،...)، وبذلك أضحى الوقف في عهد الدولة الرسولية يقوم بدور بارز وفعال في مختلف جوانب الحياة. ومن أوقاف ملوك بني رسول أوقاف السلطان نور الدين عمر بن على بن رسول، منها وقفه على المدرسة الغرابية في الجند، حيث وقف عليها الوقوف الجيدة بهدف توفير التمويل اللازم لاستمرار عمل هذه المدرسة، ولهُ أيضاً العديد من المدارس والمساجد التي وقف عليها العديد من الأوقاف ومن أوقاف نساء البيت الرسولي، أوقاف الدر الشمسي بنت الملك عمر بن علي بن رسول، التي وقفت على العديد من دور العلم والعبادة، وعلى القائمين عليها وطلاب العلم فيها، وكذا كانت لها أوقاف لذوي الحاجات ونحوهم من عامة الناس. ومن أوقاف الأمراء الرسوليين أوقاف الأمير عباس بن عبد الجليل بن عبد الرحمن الثعالبي حيث كانت لهُ أوقافً عديدة في معظم المناطق اليمنية، منها مدرسة في بلدة اذخر ، ولم يقتصر الوقف على ملوك ونساء وأمراء البيت الرسولي، بل تعداه إلى الموسرين من عامة الناس والعلماء والفقهاء، إذ كانت من حيث الحجم أقل من أوقاف الملوك والأمراء، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تقديم الخدمات المناطة بها، ومنها أوقاف الفقيه بطال الركبي على مدرسته التي بناها في ذي يعمد، وهى عبارة عن أراضى زراعية بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المكاتب لينتفع بها طلاب العلم في المدرسة، وكان وقفه يقوم بكفاية أرباب الوظائف فيها، بالإضافة إلى الطلبة المنقطعين الذين تجاوزوا (60) طالباً(عبده، 1997: 23).

كما تتابع الوقف في عهد الدولة الطاهرية (858هـ) حيث قام ملوك وأمراء بني طاهر بالوقف على الجوامع والمساجد والمدارس وغيرها من وجوه الخير المختلفة، في مختلف المناطق اليمنية، ومن ذلك ما قام به المجاهد شمس الدين بن طاهر حيث وقف جميع أملاكه الخاصة من عقار ونحوه على المسلمين، وتبعهُ سلاطين وأمراء بني طاهر واقتفى أثرهم الأغنياء وذو الصلاح في الوقف على أماكن العلم والعبادة، ومن ذلك أوقاف الشيخ على بن سفيان، الذي وقف المدرسة السفيانية في مدينة عدن، إلا أن الفساد تعرض للأوقاف في عهد الدولة الطاهرية بسبب إهمال النظار، لاسيما بعد استيلاء الحكام

على الأوقاف لأنفسهم، وفى عهد الدولة العثمانية (945هـ) استمر الوقف على المدارس والجوامع، ولكنها لم تصل إلى ما وصلت إليه في العهد الرسولي، ومن أوقاف العثماني أوقاف مصطفى باشا الذي أنشأ العديد من المساجد والمدارس، ووقف على أثني عشر قارئاً مع مشرف عليهم في جامع الأشاعر بزبيد، وفراش للجامع وسقاء، وإنشاء مدرسة في صنعاء، وكذا أنشاء كمال الرومي المدرسة الكاملية بزبيد ووقف عليها وقفاً كافياً. (عبده، 1997: 24).

وبذا انتشرت المدارس الخيرية في جميع أنحاء اليمن، ويُعد الوقف الممول الوحيد للعملية التعليمية، حيث ساهم في إنشاء المدارس وملحقاتها وهجر العلم ومعاقله والمدارس الملحقة بالمساجد، بناء المدارس وصيانتها وعمارتها وترميمها بالإضافة إلى نفقات العاملين بها من مدرسين ومعيدين وحراس وقائمين على أمور هذه المدارس بالإضافة إلى نفقة الطلاب من مسكن ومأكل ومشرب وكساء وكتب، فلم تكن هناك قرية أو مدينة إلا وأوقفت لها المدارس، ولم تكن العلوم التي تدرس مقصورة على العلوم الشرعية بل شملت مختلف العلوم والفنون فعلوم الفيزياء والهندسة والرياضيات والفلك والتصوف والكيمياء كانت من العلوم التي لقيت اهتماماً من الواقفين (الفرّان، 2013).

حتى جاء سنان باشا الذي أساء التصرفات الإدارية فصادر الأموال وغير من مجرى صرفيات الوقف، مما دعا العلماء إلى الوقوف في وجهه إلا أنهُ أعدم كثيراً منهم في صنعاء، وقيل إن سنان باشا عندما وصل إلى صنعاء حاول الاستيلاء على الأراضي فوجد أن أغلب أراضي صنعاء أوقافاً فقام بجمع حجج الأوقاف، وعمل لها مسودة واحدة تضمها وسميت بالمسودة السنانية، وما لم يتم تدوينه تمت مصادرته. وتم تقسيم الوقف في عهد الدولة العثمانية إلى وقف داخلي أي وقف صنعاء وتوابعها يتولاه ناظر، ووقف خارجي يتولاه ناظر آخر. ومن العلماء الذين تولوا الأوقاف الداخلية الجمال علي، ومحمد المطاع، اللذان استطاعا عام 1312هـ بفضل صداقتهما للوالي التركي أن يقوما بضبط الأوقاف، وحبس المعتدين على الوقف وذويهم، وأمر العمال بإجراء الحسابات، وإحياء المساجد. وفي عهد الإمام يحي وأولاده 1325هـ بدأت الأوضاع تتدهور اقتصادياً (عبده، 1997: 25).

وفي العصر الحالي كان للوقف دوراً بارزاً في تمويل التعليم الجامعي في اليمن، فلقد أنشأت هيئة البر الخيرية جامعة الأحقاف في حضرموت عام1995 التي تقدم اسنوياً منحاً دراسية لمن لا يستطيع دفع الرسوم الدراسية من الطلاب النابهين، وذلك عن طريق صندوق خيري يجمع الكفالات بطريقتين: الأولى من عوائد نظام الوقف، والثانية مما يدفعه الكفيل من رسوم سنوية للطلاب بشكل مباشر. (الحكيمي، 2012: 148).

وتعد مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء (القديمة) من المكتبات التي يشار إليها بالبنان كما تحويه من كنوز معرفية متمثلة في مخطوطاتها القيمة والنادرة في مختلف العلوم، ولو حظيت بالعناية اللازمة من حيث الحفظ والتحقيق والنشر لكانت منارة علمية عظيمة يستفيد منها الراغبون

في طلب العلم والباحثون والمهتمون بالمكتبات والمعلومات عامة، والمهتمون بمكتبة جامع الكبير خاصة. (خليل، 2003: 3).

المبحث الثالث: نماذج وتجارب دولية لتفعيل الدور التنموي للوقف التعليمي

لفترة طويلة ظل مفهوم التنمية مرتبطاً بالأساس بالنمو الاقتصادي، إلا أن الدراسات التي تناولت التنمية خاصة في الخمسينات والستينات والسياسات المعتمدة، أوضحت عدم صواب مفهوم التنمية الذي يختزل التنمية في مجرد النمو الاقتصادي، وبالتالي ظهر مفهوم جديد للتنمية عمل على تحجيم دور الجانب الاقتصادي من مفهوم التنمية وأضاف له الجانب الاجتماعي، ليظهر مصطلح التنمية الشاملة، وفي السبعينات من القرن الماضي ونتيجة التدهور البيئي على المستوى العالمي والمناطق والدول ممثلا في التسخين الحراري للجو، فقدان طبقة الأوزون، نقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر، نفاذ الموارد الناضبة، تعرية الأراضي وانخفاض إنتاجيتها، تزايد معدلات الفقر وانتشار الأمراض الفتاكة سوء التغذية والأمية وغيرها من المشاكل الاجتماعية والبيئية .ونتيجة لتلك المخاوف ظهر مصطلح جديد يصف التنمية المستدامة، وهكذا أصبح اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم السياسات التنموية لتحقيق التنمية المستدامة، ونظراً لشمولية الوقف وتعدد مجالاته، فإن له أثر واضح على تنمية المجتمع شملت العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية والإنسانية والبيئية، وهذا ما يثبت دوره الهام في تحقيق التنمية المستدامة. (سمير، 2020: 45).

ولذا اتجهت بعض الدول إلى تطوير نظامها الوقفي وتفعيل دوره في التنمية المستدامة، كما عقدت الندوات والمؤتمرات المتعددة المتعلقة بالوقف ودوره التنموي، والتي أكدت في توصياتها على العمل على تحقيق الاستفادة من التجارب الوقفية الرائدة في هذا المجال بما يعزز إحياء سنة الوقف التعليم وتفعيل دوره في التنمية المستدامة. **ونستعرض بإيجاز أهم النماذج والتجارب الوقفية الرائدة فيما يلي:**

أولاً: تجربة وزارة الأوقاف المصرية:

عملَ الدّستور المصري الذي تمَّت الموافقة عليه في ديسمبر 2012 م على استعادة الدَّور الهام للوقف في الحياة العامَّة وفي تنمية المجتمعات ومعالجة مشكلاتها من خلال (المادَّتين 21 ، 25) وإنشاء الهيئة العليا لشؤون لوقف في (المادَّة 212) . كما قامت وزارة الأوقاف المصرية من خلال القانون رقم (80) لسنة 1971م بإنشاء هيئه استثمارية مستقلة لإدارة واستثمار أموال الوقف على أسس اقتصادية سليمة، ويتمثل دور وزارة الأوقاف المصرية في الاهتمام بالمسجد الجامع الذي يجمع بين إقامة الصلوات وتعلم الفقه وأمور الدين وإقامة دور للمناسبات، كما تقوم الوزارة بتقديم مرتبات شهرية للطلبة الفقراء سواء كانوا مصريين أو من أي دولة أخرى يدرسون العلوم في مصر. (الفران، 2019: 3).

ثانياً: نموذج وتجربة تركيا:

تُعدّ تجربة تركيا نموذجاً في إعادة تسخير الوقف لصالح التعليم فقد تمكنت من إعادة إحياء الصلة بين الوقف والتعليم بحلّة (مدنية وليس دينية) حيث شُرِعَ في تأسيس الجامعات الوقفية بدءً من ثمانينات القرن الماضي، واشتد زخمها بعد توفير إطار قانوني مدني نظم تبعيتها إلى مجلس التعليم العالي وشجع على أعمال الوقف من خلال العديد من الحوافز الضريبية التي تضمنها. مثلت جامعة بيلكنت التي تأسست في عام 1984(تحت حكم العسكر آنذاك) باكورة هذه الجامعات، إلى أن وصل عددها اليوم إلى (63) جامعة وقفية، إضافة إلى سبعة معاهد تقانية وقفية، وذلك مقابل (104) جامعة حكومية (القانون يمنع الترخيص للجامعات الخاصة الربحية). تتنوع المؤسسات الوقفية المنشئة لهذه الجامعات الوقفية فهناك المؤسسات الخيرية والمؤسسات الوقفية الأهلية والشركات العائلية الثرية والنقابات المهنية، وغيرها. تجدر الإشارة إلى أن الجامعات الثلاث التي تقدمت ترتيب الجامعات التركية ضمن التصنيف الأخير لصحيفة التايمز البريطانية (Times Higher Education)، هي جامعات وقفية.(عبد الواحد، 2019: 4).

ثالثاً: نموذج وتجربة أمريكا:

تُعَدّ التجربة الأمريكية في هذا المجال نموذجا قائماً بذاته، فجامعة هارفرد باتت نموذجاً رائداً في إسهام الاستثمارات الخيرية في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي حيث كرست منذ تأسيسها عام 1636 تقليدا يقضي بدخول الوقف كلاعب رئيس في مجال التعليم العالي، وحققت بذلك معادلة تجعل من التبرع أحد الأسس الصلبة لبناء تعليم متميز لا يخضع لقوانين العرض والطلب ولا يتكئ كليا على الميزانيات الحكومية. وعلى غرار هارفرد رخصت الجامعات الوقفية الأمريكية علاقة وطيدة بين ثقافة التبرع من ناحية، والميادين الأكاديمية وبرامج البحث العلمي من ناحية أخرى، بحيث لم يعد هناك تصور لوجود بنية تحتية علمية بدون الوقف. وتجدر الإشارة إلى أن النموذج الأمريكي في تمويل الجامعات يعد انعكاساً للبنية الاقتصادية الأمريكية التي يغلب عليها التنافس النابع من آليات السوق (في مقابل نموذج أوروبي ساد فيه الدعم الحكومي للجامعات بدرجات متفاوتة). تضم الولايات المتحدة الأميركية أكبر عدد من الجامعات الوقفية في العالم (عبد الواحد، 2019: 4). ومن التجارب الرائدة في أمريكا **تجربة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا** الذي وضع خطة لإعادة هندسة برامجه الأكاديمية حول التقانة في ظل التقدم المتسارع لتطبيقات الحوسبة والذكاء الصنعي وتحليل البيانات الضخمة والتعلم الآلي، وما إلى ذلك من التقانات الرائدة والقائدة للثورة الصناعية الرابعة التي يقف العالم على أبوابها. تضمنت هذه الخطة بشكل أساسي إنشاء أول كلية للذكاء الصنعي سميت باسم مموليها في إعلان تأسيسها كلية شوارزمان للحوسبة(Schwarzman College of Computing) ، ويعد التمويل الذي حصل عليه المعهد لإنشاء الكلية الجديدة وتشغيلها، والبالغ (350) مليون دولار،

جاء على شكل وقف من رجل أعمال ثري اسمه (ستيفن شوارزمان)، متبصر ومستبشر بمستقبل الذكاء الصنعي، ويمتلك سجلاً حافلاً بمنح مليارات الدولارات للمؤسسات الأكاديمية المعنية بهذا المجال التقاني الواعد، بالإضافة إلى تمويله لبرنامج منح بحثية في المجال ذاته معروف باسم (Schwartzman Scholars). (MIT News Office,2018; 1)

يتضح مما سبق ذكرهُ أن الوقف التعليمي لم يكن سابقة بحد ذاته فخلال العقود الماضية زاد انتشار (الوقف الخيري) لصالح العديد من المؤسسات التعليمية في العالم متّسماً بأحد النمطين الأساسيين: الوقف التعليمي ، وهو وقف يوقف لصالح مؤسسة تعليمية ما موجودة على أرض الواقع، يُمنح إليها على شكل وديعة (Endowment) لبناء مدرسة أو مختبر أو كلية (كما هو الحال بالنسبة لكلية شوارزمان السابقة الذكر) أو لإطلاق برنامج بحثي أو برنامج منح دراسية أو بحثية وغيرها من الودائع الوقفية، والنمط الثاني، وقف لإنشاء ما يسمى (مدرسة أو جامعة وقفية) تُؤَسّس بشكل كلي بناءً على تمويل وقفي يغطي نفقات تأسيسها وتشغيليها بشكل دائم كما هو الحال في أغلب الجامعات الأمريكية كهارفارد وستانفورد وكارنجي ميلون، التي تم تأسيسها لتكون وقفية. تعمل هذه الجامعات الوقفية وفق نظام المؤسسات غير الربحية وتتقاضى بذلك رسوما معتدلة من الطلبة بالإضافة إلى توفيرها لبرامج منح دراسية سخية للطلبة .

المنهج والإجراءات

أولاً: منهج وأداة البحث:

تبنى البحث الحالي المنهج الوصفي المسحي كونهُ الأنسب في تحقيق أهداف البحث من خلال دراسة وجهات نظر الناس نحو ما يجري من أحداث، وتركز هذه الدراسات عادة على مجالات لا يعرف عنها الكثير أو لم تجر فيها دراسات سابقة، كما تم مسح الأدبيات المختلفة الخاصة **بالوقف التعليمي في اليمن ودوره في التنمية المستدامة**، وكذا تقرير عن الترب سنة 2009 بعنوان:" **من الوارث الشرعي لأوقاف الترب بعد طلاب المدرسة العلمية التي انقضى عهدها**"، كما اعتمد البحث على المقابلة كونها تتيح لنا قدراً من المرونة في البيانات والمعلومات، وتمكننا من جميع كميات كبيرة من المعلومات، وتعطي فرصة لطرح أسئلة مباشرة بهدف المتابعة والاستيضاح والتحقق من فهم المستجيب وجهة نظره في الظاهرة المدروسة.

ثانياً: مجتمع وعينة البحث:

اقتصر البحث على واقع الوقف التعليمي في اليمن ودورة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استقصاء آراء عينة قصديه من الخبراء في مجال الوقف التعليمي اليمني وشملت خبراء في ((مجال الترب (الأوقاف) الخاصة بالتعليم - مجال الاقتصاد الإسلامي – تاريخ اليمن التعليمي))، وذلك بحكم ثراء المعلومات لديهم سواءً من خلال عملهم في موقع الترب التعليمية أومن إجرائهم للبحوث المتعلقة بموضوع البحث الحالي.

واقتصر دور الباحث على إجراء المقابلات مع مسئول الترب التعليمية في وزارة الأوقاف اليمنية وخبراء الوقف التعليمي، والتي استغرق تطبيق المقابلة شهراً كاملاً لاستكمال خطواتها بالإضافة إلى جمع المعلومات والتقارير والوثائق المتعلقة بموضوع البحث، ومن ثم الاستعانة بخبراء في عمليات التحليل للمقابلة **ومن هنا تم قياس الصدق والثبات.**

رابعاً: إجراءات البحث:

نظراً لطبيعة البحث الحالي فقد تمت إجراءاته وفقاً للخطوات الآتية:

1- مسح الأدبيات المختلفة الخاصة بواقع الوقف التعليمي اليمني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة والنماذج والتجارب الوقفية.

2- إجراء المقابلة خلال الآتي:

أ- تحديد المعلمين بناءً على عنوان البحث باختيار مسئول الترب التعليمية في وزارة الأوقاف اليمنية.

ب- إجراء المقابلة بعد تحديد وصياغة الهدف العام من إجراء المقابلات وإعداد الأسئلة التمهيدية وأسئلة المتابعة، وأثناء إجراء المقابلات تولدت الأسئلة التمحيصية والأسئلة التفسيرية.

ج- التسجيل من خلال إجابة المسئول بنفسه عن الأسئلة المفتوحة في صورة استبانة معدة مسبقاً نظراً لانشغاله، ومن ثم كتابة الملاحظات والاستفسارات من قبل الباحث لمناقشتها خلال المقابلات المتتابعة.

د- تحليل المقابلات تمت هذه الخطوة بتحديد التصنيفات والفئات الأساسية بعد قراءة ومراجعة متأنية لكافة المقابلات وساعد في ذلك آراء الخبراء، ومن ثم تمت إعادة التحليل بهدف تقسيمها لفئات فرعية للتعمق في المجالات.

ه- إعادة تحليل المحتوى، بهدف التحقق من النتائج ومن ثم كتابة النتائج والخروج باستنتاجات.

3- وكذا تحليل تقرير عن الترب سنة 2009 بعنوان:" **من الوارث الشرعي لأوقاف الترب بعد طلاب المدرسة العلمية التي انقضى عهدها".**

النتائج والاستنتاجات والخلاصة والتوصيات

أولاً: تحليل النتائج وتفسيرها :

بناءً على تفريغ المقابلات الاثنوغرافية والاستبانة المفتوحة لأسلوب دلفاي القرارات تم تحليل إجابات وآراء المُعلِمين (المستجيبين) حول **واقع الوقف التعليمي في اليمن ودورة في تحقيق التنمية المستدامة،** وفيما يلي عرضاً لأهم النتائج التي توصل لها البحث على النحو الآتي:

1- يتضح من خلال مسح الأدبيات وتحليل تقرير (الترب) وآراء المُعلمين أن واقع لوقف التعليمي ودوره حالياً غائب وتعترضهُ العديد من المشاكل وبالرغم من ذلك لا تزال بعض التجارب المحلية حاضرة وأن لم تكن كما كان سابقاً.

يقول ق/ الترب: أن واقع الوقف التعليمي اليمني ودوره اليوم ملخبط بسبب عدة عوامل أهمها عدم حصره وانتقاله من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة الأوقاف. وفي التقرير توضيح مفصل لهذا الواقع من حيث النشأة، ومما تكونت.

النشأة:

أنشأ الإمام يحيى محمد حميدالدين نظارة الترب عام ١٣٤٤هـ حين افتتح المدرسة العلمية التي انقضى عهدها بعد قيام الثورة المجيدة كنظارة الأوقاف ونظارة الوصايا وكان أول ناظر للترب محسن بن اسحق ثم انتقل إلى ناظر الوقف الخارجي يستثنى من ذلك العاصمة صنعاء فإن أوقافها كان لها ناظر يسمى ناظر الوقف الداخلي وكان ناظر الوصايا شيخ الإسلام الحسين بن علي العمري رئيس محكمة الاستئناف بعد العلامة القاضي/ محمد بن يحيى علي اليماني ثم العلامة القاضي/ عبدالله بن محمد السرحي ثم العلامة محمد بن محمد المنصور ولا يزال حتى اليوم .

أما ناظر الترب الثاني فهو العلامة/ حسين بن محمد الكبسي الذي كان أحد شهداء ثورة ٤٨م ثم تعين الناظر الثالث العلامة محمد عبد الصمد المتوكل الذي استمر ناظراً للترب حتى عهد إبراهيم محمد الحمدي فطلب منه تعيين بدله لأنه قد أصبح عاجزاً عن مزاولة العمل لتقدم سنه وبلوغه التسعين عاماً وطلب منه الحمدي أن ينصحه بمن يخلفه فنصحه بالقاضي محمد علي العمري.

وأصدر القرار الجمهوري قرار مجلس القيادة رقم(١٤٤/لسنة ١٩٧٥م بتعييني ناظراً لترب التربية والتعليم ولما باشرت العمل وجدت أكثر وقاف الترب في قبضة الأوقاف وطالبنا وجوب تخلي وزارة الأوقاف عما بقبضتها من أوقاف الترب فعمدت إلى مشروع قرار مجلس القيادة بضم أوقاف الترب إلى وزارة الأوقاف فرفعت تقريراً إلى رئيس مجلس القيادة بأن ضم الترب إلى وزارة الأوقاف مخالفاً للوجه الشرعي فأمر إلى وزير العدل للإطلاع والإفتاء بوجه شرعي وعن ذلك صدر قرار المحكمة العليا بتاريخ ٩/رجب/١٣٩٧هـ أن الترب والوصايا لكل منهما ولاية خاصة ولا يصح ربطهما بالأوقاف لمخالفة مصرفهما مصرف الأوقاف العامة..إلخ.

فبقي الصراع مع وزارة الأوقاف مستمراً حتى يومنا هذا لأننا نطالبهم بتوريد الحاصلات إلى خزانة الدولة حسب قرار المحكمة العليا وفي التقرير المرفق صورته المرفوع إلى فخامة رئيس الجمهورية توضيح بأن وزارة الأوقاف تريد أن تجعل الترب والوصايا في خبر كان وأن عليهم توريد عشرة مليارات ريال إلى خزانة الدولة من تاريخ صدور القرار من المحكمة العليا حتى اليوم.

مما تكونت: تكونت من وقفيات ووصايا متعددة منها وأهمها الأوقاف على ضرائح الأولياء على طريقة الصوفية ومنها تربة الولي الحاج/ إبراهيم وأحمد الذراع وعمر العشاري.....وكما هو موضح في التقرير.

العشاري والعمودي والمشرقي والمكرمي وعلي عبدالواحد وسلمان والوهبي والمساوي والسيد حسن إلى غير ذلك من الأولياء الذي يبلغ عددهم أكثر من خمسائة ولي.
اعتبر الإمام يحيى محمد حميد الدين أن الوقف على ضرائح القبور بدعة وغير صحيح ولا قربة لله فيه فحولها إلى أوقاف التربة لطلاب المدرسة العلمية ومشائخها وذلك خير مصرف وتسمى هذه الأوقاف بأوقاف التربة الخالصة ويلحق بها ما صار للمصالح كالأملاك التي لا يعرف لها مالك والصوافي التي تم إحيائها من الحقوق العامة وتدوند في مسودات التربة والأوقاف التي انقطع مصرفها ولا وارث لها ومنها أوقاف المساجد المندرسة التي لا يمكن إصلاحها.
والأوقاف ذات المصرف العام كالوقف والوصايا على الفقراء والمساكين والعلماء المتعلمين ومنها أموال المكرمي التي صادرها الإمام يحيى بن حميد الدين في همدان وحراز ومنها أوقاف التربة المختلطة بالمساجد كالوقف على ضريح ما يسمى بالولي والمسجد كأوقاف أحمد بن علوان للتربة ولمسجده في يفرس جبل حبشي م/ تعز وأوقافه أكثر أوقاف الأولياء وعلى الولي شجاع الدين ومسجده وجعفر الطيار وعبد الهادي السودي والولي حاتم والشيخ/ صالح ورضاء الدين .. إلى غير ذلك من الأولياء.
وأوقاف الإمام /أحمد بن الحسين الملقب أبو طير صاحب ذيبين والإمام عبدالله بن حمزة والمؤيد والقاسم العياني وأحمد بن الحسن والمتوكل ومنها الوصايا الراجحية ووقف الأمير المحبشي.

أما د/ تاريخ يمني فيقول: أن واقع الوقف التعليمي اليمني ودوره متعثر حيث توجد الكثير من الأوقاف كالمباني التعليمية والسكن والمؤسسات الوقفية إلا أنهُ تضاءل في المرحلة الحالية. فالوقف السابق لا يستغل الاستغلال الأمثل من خلال تطوير العملية التعليمية في اليمن، إلا أن هناك تجارب لا تزال رائدة في هذا المجال كتجربة جامعة الأحقاف في حضرموت حيث تساهم فيها منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية ورجال الأعمال مع دور متواضع للأجهزة المحلية وغياب كامل للأجهزة المركزية، وتتمثل المساهمة في دعم الإبداع والاختراع والموهوبين بالنموذج الوقفي.
ويقول أ. د/ تربية وتعليم: كانت الأوقاف التعليمية تسمى بـ" التربة" سابقاً ويتبع وزارة التربية والتعليم والتي كانت تصرف منها على طلبة العلم في المدارس العلمية، وخاصة نفقات الطلبة.
ويرى د/ اقتصاد إسلامي: أن واقع دور الوقف التعليمي في اليمن مندثر، ولم تبقى أي أوقاف من السابق، فالأوقاف قد صودرت ما عدا بعض الأوقاف التي وجدت الآن مثل جامعة الأحقاف في حضرموت وجامعة الإيمان وبعض المراكز.

2- يسهم الوقف التعليمي بشكل محدود وأن إسهاماته سابقاً كانت أكبر وواضحة، أما الآن فلا توجد حتى قاعدة بيانات ونظم معلومات توضحه.

يقول ق/ الترب: نعم يسهم الوقف التعليمي في دعم التعليم، ولكن قاعدة البيانات الخاصة بالترب تعرضت لتداخلات كثيرة بسبب عدم استقلاليتها خاصة في ظل وزارتين (التربية والتعليم والأوقاف) أي لا يوجد حصر لها. وهذا ما أشرنا إليه في التقرير والسؤال السابق.

ويؤكد د/ تاريخ يمني: نعم، تساهم بدرجة محدودة، من خلال المباني الوقفية سواءً بالسكن أو التأجير. أما نسبتها فهي غامضة فلا توجد شفافية في تقارير الجهات المختصة.

ويقول أ. د/ تربية وتعليم: لا أظن ذلك.

أما د/ اقتصاد إسلامي فيقول: نعم، ولكن لا توجد أي بيانات دقيقة، وإنما تمول هذه الجامعات عن طريق بعض الأوقاف من الخارج وبخاصة أوقاف الصوفية لجامعة الأحقاف، وأوقاف من الخليج مع الزكاة لصالح جامعة الإيمان.

3- إمكانية تفعيل الوقف كمصدر لتمويل من خلال تنشيط وتطبيق بعض النماذج الوقفية ليصير منتج وفعال، وهذا ما أكدهُ المعلمين كالآتي:

ق/ الترب: نعم، من خلال تنشيط وتفعيل النماذج السابقة كما في جامع أروى بمدينة جبلة.

د/ تاريخ يمني: نعم ، من خلال تجربة مؤسسة العون للتنمية البشرية لرجل الخير والأعمال، المهندس/ عبدالله بقشان التي طبقها في محافظة عدن وحضرموت، والتي تقوم على تقديم منح دراسية خارجية وداخلية لبرامج الموهوبين ومدارس المتفوقين للطلبة الأوائل من عدن، وكلك تقديم منح عينية للبرنامج، كما تمول بحوث في جامعة عدن وحضرموت، وتنفذ برامج للمدرسين، وتقدم معامل وأجهزة للجامعة، وترعى المبدعين والمخترعين، كما تقدم رعاية للمدرسة النموذجية في حضرموت وتوفر لهم الأجهزة والمنح الدراسية ووجبات الغذاء والسكن الداخلي والتمويل المالي.

أ. د/ تربية وتعليم: نعم، من خلال تبني النماذج العربية في هذا المجال.

د/ اقتصاد إسلامي: نعم، من خلال نموذج إنشاء جامعة وقفية، وهناك تجربة رائدة كانت في اليمن خاصة في الدولة الرسولية، وقد تناول الأكوع في كتابة الدراسة الإسلامية في اليمن. والآن أوقاف الكويت تقوم بتدريس الطلبة في الجامعات الأوروبية والعربية على حساب الأوقاف. وأوقاف الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. وأوقاف جامعة أفريقيا العالمية.

4- الوقف التعليمي يحتاج لإدارة فاعلة تعمل على إدارة الوقف بشكل مستقل، وكذا ترشيده وتفعيلة بأساليب علمية حديثة تضمن إنتاجيته (تنويع مخرجاته)، وفي ضوء الاتجاهات الحديثة وأخلاقيات الإدارة القائمة على مبدأ الشفافية والنزاهة. ولذا يقترح المعلمين التالي:

ق/ الترب: اقترح ما أكدنا عليه في التقرير وهو كالآتي:

- حصر الأوقاف التعليمية .
- إنشاء هيئة مستقلة لأوقاف الوصايا والترب وصرف حاصلاتها في الأمور المخصصة لها.

- إنشـاء هيئة عامة لأوقاف الوصـايا والترب والصـحة تابعة لرئاسـة الجمهورية حتى ييأس الطامعون فيها.
- تفعيل أوقاف جامع الصالح لأنهُ يمثل مؤسسة شرعية على غرار ما هو جار في جامع الأزهر.

وبدلا من أن تبقى
حاصلات الترب فريسة لحمود الهتار ونظابه في المكاتب والمحافظات وديوان الوزارة فقد أصبح أمراً محتماً ولازماً شرعياً وبحسب نص قرار المحكمة العليا وإقرار مجلس النواب لما جاء في برنامج البناء والإصلاح السياسي والمالي في ديسمبر ١٩٩١م وصادق عليه مجلس الرئاسة في مس٤٥ افقرة ٣ (إنشاء هيئة مستقلة لأوقاف الوصايا والترب وصرف حاصلاتها في الأمور المخصصة لها)
ونرى أن يصدر توجيه فخامة
رئيس الجمهورية إلى الشئون القانونية بإصدار القرار الجمهوري لإنشاء الهيئة العامة لأوقاف الترب والوصايا والصحة وتكون هذه الهيئة تابعة لرئاسة الجمهورية لأنها تمثل ذي الولاية العامة فخامة رئيس الجمهورية حتى ييأس الطامعون فيها والمتكالبون عليها

أما د/ تاريخ يمني: اقترح الآتي:

- أن يتم استثمار الوقف التعليمي في أشياء منتجة.
- أن يتم استثمار الوقف التعليمي في دعم وتطوير التعليم الجامعي.
- أن يتم استثمار الوقف التعليمي في الاهتمام بالمبدعين والمخترعين.
- أن يتم استثمار الوقف التعليمي في دعم البحث العلمي الرصين.
- أن تكون هناك شـــــفافية في أموال الأوقاف، وأن تعتمد النزاهة في اختيار القيمين عليها، وأن تكون خالية الفساد.
- تنظيم الوقف وترتيبه ووضوح الرؤية والهدف.
- تطوير الوقف وزيادة أصولة.
- تفعيل الجهات الرقابية على مستوى الأوقاف التعليمية.
- الوقوف ضد الفساد في الأوقاف من خلال وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- الاستغلال الأمثل للأوقاف التعليمية.

ويقترح أ.د/ تربية وتعليم: اقترح الآتي:

- إنشاء مؤسسة مستقلة تسمى" مؤسسة الأوقاف التعليمية".
- تجميع الأوقاف التعليمية الحالية في قاعدة بيانات.
- استقبال الأوقاف المستقبلية ويُكوُن لها نظام خاص.

وكذا يضيف د/ اقتصاد إسلامي: الاقتراحات الآتية:

- حصر الأوقاف التعليمية التي تسيطر عليها وزاراتي التربية والتعليم والأوقاف.
- إنشاء هيئة خاصة تابع الأوقاف تشرف على التعليم الوقفي.
- إنشاء جامعة وقفية إبداعية مختصة في العلوم المختلفة.
- منح جوائز للمبدعين من الطلبة.

5- تحديد أولويات المؤسسات التعليمية من مجالات وتخصصات تتناسب مع حاجات المجتمع وتنشيط وتفعيل النموذج الوقفي كمصدر تمويل.

يرى ق/ الترب: أن تكون الأولية للتخصصات والمجالات التعليمية التي تمول في جميع التخصصات وكما هو معمول في جامع الأزهر بمصر.

ويضيف د/ تاريخ يمني: أن تكون الأولية للتخصصات والمجالات التعليمية التي تمول من الأوقاف في الآتي:

- المباني التعليمية.
- المعامل.
- البحث العلمي.
- الكتاب الجامعي.
- التأهيل والتدريب للهيئة التدريسية.

أما أ. د/ تربية وتعليم : فيرى أن تكون الأولية للتخصصات والمجالات التعليمية التي تمول من الأوقاف في العلوم التطبيقية وما يلزمها.

ويؤكد د/ اقتصاد إسلامي: على أن تكون الأولية للتخصصات والمجالات التعليمية التي تمول من الأوقاف في جميع التخصصات والتي يحتاجها المجتمع سواءً التعليم الديني أو الطب أو الهندسة والعلوم الإنسانية..... ولا تحصر على العلوم الدينية.

6- تنويع وتعزيز آليات جذب الوقف التعليمي من خلال التوعية والتخطيط والتواصل والتنسيق لتعزيز هذه الروابط.

يرى ق/ الترب: أنه لا يمكن تعزيزها حالياً إلا بعد حل المشكلات الوقف التعليمي.

أما د/ تاريخ يمني: فيرى لجذب الأوقاف كمصدر لتمويل الآتي:

- إعادة الثقة مع الواقفين وتطبيق مبدأ النزاهة والشفافية والمحاسبة.
- الشفافية والتواصل مع الواقفين.
- وضع الخطط حسب الاحتياجات وتسويقها كنماذج وقفية.
- ربط المجتمع بالجامعة من خلال تسويق خدمات الوقفية وبناء الثقة بين المجتمع والجامعة.

- نشر الوعي بأهمية الأوقاف في خدمة المجتمع، وما للموقفين من أجر كبير عند المولى عز وجل.

ويضيف أ. د/ تربية وتعليم: لجذب الأوقاف كمصدر لتمويل أرى الآتي:

- تبني برنامج للمنح الدراسية الجامعية والعليا للطلبة الفقراء المتفوقين.
- الإعلان عن الكراسي العلمية في التخصصات جاذبة للأوقاف التعليمية والواقفين.
- إنشاء صندوق للأوقاف التعليمية في الجامعة بنظام خاص بالتنسيق مع مؤسسة الأوقاف التعليمية.
- اعتماد مبدأ الشفافية والمسألة بنظام خاص للإنفاق من صندوق للأوقاف التعليمية.

بينما يؤكد د/ اقتصاد إسلامي: أنهُ لا يمكن الآن جذب الأوقاف كمصدر لتمويل في ظل وزارة الأوقاف لكن في حالة استقلال الأوقاف عن الحكومة، وإعادة ثقة الواقفين بوزارة الأوقاف.

7- أن هناك عدد من العوامل تحد من تفعيل دور الوقف التعليمي اليمني.

فيرى ق/ الترب: أن أهم العوامل تتمثل في:

- عدم تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة في الوقف التعليمي.
- عدم الاستقلالية الوقف التعليمي عن الأوقاف العامة .
- عدم الاستقلالية الوقف التعليمي مالياً وخاصة توريد عائداته إلى الأوقاف.

أما د/ تاريخ يمني فيرى : أن أهم هذه العوامل يتمثل في :

- ضعف تفعيل الجهات الرقابية على مستوى الأوقاف التعليمية والجامعات.
- ضعف الثقة والتواصل بين الأوقاف والجامعة والمجتمع.
- عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- قلة الوعي بأهمية الأوقاف كمصدر لتمويل الجامعات اليمنية الحكومية.
- نخر الفساد في الأوقاف التعليمية بحيث أن مخرجاتها ليست بالمنتجة.

ويضيف أ. د/ تربية وتعليم: أهم العوامل هي:

- طبيعة الوقف حيث أن " الواقف " يشترط أوجه الإنفاق من الوقف.
- عدم الثقة بالنظام المالي للجامعة.
- عدم توفر آلية لاستقبال الأوقاف ونظام الصرف منه.

ويؤكد د/ اقتصاد إسلامي: العوامل عديدة وأهمها:

- عزوف الواقفين لعدم الثقة بالوقف.
- ضعف تشجيع من قبل الجامعات والمنظمات للأوقاف.
- عدم وجود أوقاف جديدة.

- تولي الدولة الإشراف عن الأوقاف.
- الفساد المالي والإداري في الأوقاف.

ثانياً: الاستنتاجات:

يمكننا من خلال ما سبق ذكرهُ الوصول للاستنتاجات الآتية:

1- قصور الاهتمام الرسمي والجاد بالوقف التعليمي اليمني ودورة في تحقيق التنمية المستدامة.

2- تدني الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية المشاركة في ذلك.

3- عدم تحديد أهداف واضحة ومحددة لدور الوقف التعليمي اليمني في تحقيق التنمية المستدامة.

4- غياب نظام التواصل والتنسيق الفعال داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لتمويل.

5- عدم المرونة والاستقلالية على مستوى الوقف التعليمي اليمني ومؤسسات التعليم المختلفة.

6- غياب نظام للحوافز المادية والمعنوية لتشجيع التمويل في مؤسسات التعليم المختلفة.

7- لا تتوفر المعايير الواضحة للرقابة والمتابعة المستمرة لتفعيل دور الوقف التعليمي اليمني.

8- غياب تسويق الخدمات التعليمية في صيغ وقفية.

9- قلة ثقة الواقفين بفاعلية ودور الوقف التعليمي كمصدر تمويل.

10- ضعف جودة الخدمات المقدمة من مؤسسات التعليم المختلفة مع متطلبات السوق والقدرة على المنافسة.

11- غياب قنوات اتصال بين مؤسسات التعليم المختلفة والوقف التعليمي اليمني.

12- حدة العوامل التي تحد من تفعيل دور الوقف التعليمي كمصدر للتمويل وتحقيق التنمية المستدامة.

الخلاصة:

تظهر النتائج وتفسيراتها **واقع الوقف التعليمي في اليمن ودورة في تحقيق التنمية المستدامة** ، وذلك يعود إلى الدور الرائد الذي أسهم به الوقف في تطور وتقدم المجتمع عامة، وفي مجال التعليم خاصة. لذا يجب التعريف بالمجالات التي من الممكن أن يسهم الوقف فيها في تمويل مؤسسات التعليم المختلفة سواءً كانت مشاريع إنشائية كبناء القاعات والمصليات، أو تجهيزية كالوسائل والأثاث، كما يجب حصر الأوقاف المحبسة على التعليم في المناطق اليمنية لتفعيل دورها. وهذا يتطلب وضع الإجراءات واللوائح المنظمة لعملية الوقف في مجال التعليم، بحيث تكون الصورة واضحة تماماً أمام الواقفين، مما يبصر

الواقف عند إرادته الوقف في هذا المجال. كما ينبغي راسة وحصر الاحتياجات التعليمية التي يمكن الإنفاق عليها من الأموال الوقفية، وترتيبها وفق أولويات معينة وضوابط محددة.

التوصيات:

وفي ضوء كل ما سبق ذكرهُ يوصي البحث بالآتي:

حث وزارة الأوقاف خاصةً الوقف التعليمي على العناية بالوثائق الوقفية وتصويرها وجمعها في مكان واحد، وتكوين قاعدة بيانات شاملة.

حفز القطاع الخاص على الإسهام في أعمال الوقف الخيري بإنشاء صناديق استثمارية يعود ريعها السنوي على تنمية مجالات الأوقاف الجامعية.

توجيه بعض الأموال الوقفية للبحث العلمي الجامعي.

ضرورة ترسيخ فكرة العودة إلى الوقف؛ ليكون طريقاً نحو بناء حركة علمية زاهرة، وهو ما يتطلب بثَّ الوعي بين الأثرياء والعلماء وعامة الناس، لجعله منهجاً دائماً من مناهج العمل الخيري المجتمعي البنَّاء.

تفعيل إدارة تمويل الجامعات اليمنية الحكومية من خلال تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة، ومن خلال تبسيط الإجراءات، والمراقبة والمتابعة والتقييم المستمر لآليات التمويل والأنفاق.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

آبادي، الفيروز، (2005)، **القاموس المحيط**، ط (8)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان

ابن منظور، (1984)، **لسان العرب**، مج (3)، دار صادر، بيروت، لبنان.

الأسكوا، (2020)، **خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية**، تم الاطلاع بتاريخ 9/4/ 2020، الساعة 9:00 مساءاً، متاح في: **https://tinyurl.com/y5c296sa**

الاشوح، زينب، (2018)، **الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

الجميلي، عمر عبد عباس، (2017)، **الوَقفُ التَعْليميُ وأثرُهُ في التنميةِ دولة الإماراتِ العربية المتحدة نموذجاً**، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دار النشر والطباعة، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الأمارات.

الحراصي، علي بن خلفان،(2019)، الوقف التعليمي: استدامة وتعزيز ، تم الاطلاع بتاريخ 10/4/ 2020، الساعة 9:00 مساءاً، متاح في: **https://tinyurl.com/yymjudns**

الحسيني، عامر بن محمد،(2019)، الأوقاف للتنمية المستدامة، تم الاطلاع بتاريخ 10/2/ 2020، الساعة 9:00 مساءاً، متاح في: **https://tinyurl.com/y6p3sq79**

الحكيمي، خالد شرف، (2011). تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي في الجمهورية اليمنية: الواقع وتطلعات المستقبل، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة: مصر.

خليل، نبيل أنور محمد، (2003)، مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.

خيري، أمل، (د.ت)، تنمية الوقف الإسلامي ... تجارب رائدة، البنك الإسلامي للتنمية، والأمانة العامة للأوقاف بالكويت، تم الاطلاع بتاريخ 9/4/ 2020، الساعة 9:00 مساءاً، متاح في: **https://tinyurl.com/y6ytk8jl**

سابق، السيد، (1995)، **فقه السنة**، مج (3)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

سليمان، أحمد علي،(2013)، خبرة الجامعات الوقفية بتركيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

سمير، دهيليس، (2020)، الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بناءاً على تجارب بعض الدول، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

الشلتوني، أنور محمد، (2011)، التدابير الشرعية لإعادة الوقف العلمي إلى دوره الفاعل في النهضة العلمية للأمة، **مؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية المنعقد في جامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 9-10 مايو.**

صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، **كتاب الجهاد والسير**، باب من احتبس فرسًا في سبيل الله.

صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، **كتاب الزكاة**، باب في تقديم الزكاة ومنعها، برقم 983.

ضميرية، عثمان جمعة، (2017)، **الوقفُ التعليميُّ في المجتمعِ الإسلاميِّ (آثارُه، وطرقُ إدارتِه، واستثمارُهُ)** ، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دار النشر والطباعة، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الأمارات.

عبدالواحد، نجيب،(2019)، الوقف: تلك الحلقة المفقودة في منظوماتنا التعليمية، تم الاطلاع بتاريخ 10/4/ 2020، الساعة 9:00 مساءاً، متاح في:**https://tinyurl.com/yyd26qox**

عبده، عبدالعزيز علوان، (1997). أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية للوقف في اليمن، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية.

عزوز، رفعت، وعامر، طارق عبد الرؤوف، (2009)، **اقتصاديات وتمويل التعليم**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

الفرّان، علي محمد، (2013) ، الوقف ودوره الاقتصادي والاجتماعي في اليمن. تم الاطلاع بتاريخ 9/4/ 2020، الساعة 9:00 مساءاً، متاح في: **http://www.althawranews.net**

الفران، علي محمد،(2019)، التعليم والتثقيف الوقفي والتجارب الوقفية المعاصرة، تم الاطلاع بتاريخ 10/4/ 2020، الساعة 10:00 مساءاً، متاح في:**https://tinyurl.com/y3y6bfx4**

مجمع اللغة العربية، (2004)، **المعجم الوسيط**، ط (4)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر.

محارب، عبد العزيز قاسم،(2011)، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

مشروع وقف رافد،(2016)، الوقف كوسيلة لدعم التعليم: رؤية مستقبلية، تم الاطلاع بتاريخ 10/4/ 2020، الساعة 10:00 مساءاً، متاح في: **https://tinyurl.com/yysbcoq2**

المعيلي، عبد الله عبد العزيز، (2013)،دور الوقف في العملية التعليمية، مكتبة الدكتور خليل الحدري، تم الاطلاع بتاريخ 9/4/ 2020، الساعة 9:00 مساءاً، متاح في: **http://uqu.edu.sa/page/ar/47083**

النجدي، البرق،(2011)، الوقف.. أهم مصادر تمويل التعليم في التاريخ الإسلامي، **مجلة المعرفة**، ع (188)، منتديات قصايد ليل، تم الاطلاع بتاريخ 9/4/ 2020، الساعة 9:00 مساءاً، متاح في:
http://www.gsaidlil.com/vb/showthread.php

بوركبة، السعيد،(2009)، **الوقف الخيري في الإسلام وأبعاده التنموية**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

الريسوني، أحمد،(2001)، **الوقف الإسلامي، مجالاته وأبعاده**، منشورات المنظمة الإسلامية، للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Brundtland Commission, (1987), **World Commission on Environment and Development, Our Common Future(WCED),** Oxford: Oxford University Press.

Khan F., Hassan M.K. (2019) Financing the Sustainable Development Goals (SDGs): The Socio-Economic Role of Awqaf (Endowments) in Bangladesh. In: Ali K., Hassan M., Ali A. (eds) Revitalization of Waqf for Socio-Economic Development, Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-18449-0_3

MIT News Office,(2018), MIT reshapes itself to shape the future, Retrieved PM, from: https://tinyurl.com/y2ts5dm5**49**, 04:**2020**28/9/

الاستقرار والتنمية ـ جدلية علاقة التأثير والتأثر ـ

د. أحمد صالح علي بافضل[1]

(1)رئيس مركز البحوث ودراسات التنمية

جامعة القرن والعلوم الإسلامية

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة علاقة الاستقرار والتنمية وتأثر كل منهما بالثاني والتأثير فيه، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي، وتهدف الدراسة الى فك جدلية البدء بأيهما والمقدار الذي ينبغي عند اتخاذ القرار في التعامل معهما. وقد توصلت الدراسة الى نتائج منها: تأثر الاستقرار بالتنمية والعكس وجودا وعدما ونقصا وزيادة، وجود علاقة متشابكة وقوية بين الاستقرار والتنمية، لا يمكن إطلاق أولوية البدء بالتنمية أو السعي للاستقرار عند الكلام عن حالة معينة، بل يتم النظر وفقاً للواقع ومتطلباته، وإن كان الأصل نظرياً تقدم الاستقرار قبل التنمية، يمكن عمل بعض المقاربات المعيارية لتوضيح العلاقة بين الاستقرار والتنمية. وخرجت الدراسة بتوصيات منها: ضرورة دراسة موضوع العلاقة دراسة عميقة ومستوعبة، مع دراستها أيضا كدراسة حالة لكل البلدان، طرق هذا الموضوع في الأبحاث والرسائل العلمية والدراسات، على الحكومات النظر بروية عند اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالاستقرار والتنمية.

Summary of the study:

The study dealt with stability and development and affected each other and influenced by, The researcher used an analytical descriptive approach, and the study aims to end the dispute over the beginning and the amount to be chosen when making a decision to deal with them. The study has reached the results of them: The stability of development and vice versa is an existence and decrease and decrease and an increase, there is a tangled and strong relationship between stability and development, The initiation of development can not be launched or the pursuit of stability when speaking about a particular situation, but is considered in accordance with reality and its requirements, although the original is theoretical of stability before development, Some standard approaches can be done to illustrate the relationship between stability and development. The study was received by recommendations from them: the need to study the issue of a deep and consistent study, With its study as well as a case of case for all countries, ways of this subject in scientific research, scientific messages and studies, Governments should quietly consider making important decisions on stability and development.

بسم الله الرحمن الرحيم

لا تنمية بغير استقرار بدهية لا تطلُب برهانا، فلا بناء مع ضجيج الأسلحة، كما لا عمران مع شبه توقف للحياة، ولا همة للإنسان القائم بالتنمية مع العوز والحاجة والخوف المصاحبة لعدم الاستقرار، فضلاً عن بروز الحالة الحربية في صدارة أهداف الدولة ومواردها وحركتها كلها مما يعني تأخير متطلبات التنمية.

كما أن الاستقرار يتطلب تنمية تحجم تطلعات المستشرف للصدارة، وتكبح جموح الأهواء الساعية للهدم، بل إن وجود التنمية يُطمِّن الحريصَ على بلده أن لا ينجر وراء فتنة داخلية تعم.

فكل من التنمية والاستقرار يطلُب الآخرَ، ويستلزم وجودَه، وهي جدلية ليس فكها بسيطاً كما يتبادر للمرء بأن نقول بتقدم الاستقرار على التنمية وإن كان ذلك ابتداء صحيحاً نظرياً من حيث الأصل لكن صيرورة المسلكين والظاهرتين في ميدان العمل يُظهر تشعُّب العلاقة بينهما، وتعقدها بل يجعلها كالجدلية المتجاذبة الأطراف.

وما كان كذلك حريٌّ أن يتم معالجته، وها نحن نلج هذا الباب في هذا البحث، علنا نظفر بما يوضح العلاقة ويجليها، أو على الأقل نفتح ملف موضوع العلاقة وأثرها في سير الأمم والشعوب، ومن ثم يكون العمل وفقها والله المستعان بحصول ذلك.

موضوع البحث:

البحث دراسة تبحث في جدلية العلاقة بين التنمية والاستقرار ومقدار تأثير كل منهما على الآخر، وأيهما هو المقدمة المفروضة للثاني، وتحاول وضع معايير مقاربة لكيفية البدء بأي من الاثنين، ومقدار الاهتمام بهما.

مشكلة البحث:

مع وجود علاقة متشابكة ومعقدة بين الاستقرار والتنمية مع أن الأصل كون الاستقرار يسبق التنمية لكن للتنمية تأثير في الاستقرار، فكيف نوفق بين الأمرين ونحل الجدلية القائمة بينهما.

حدود البحث:

الفكر التنموي للتنمية الشاملة بكل مجالاته وآفاقه وأنواعه ودراساته.

هدف البحث:

1. بيان أهمية الاستقرار في التنمية.
2. بيان كيفية توظيف التنمية في الوصول الى الاستقرار.
3. إيجاد مقاربة معيارية للعلاقة بينهما من حيث الواقع والأهمية والفعل من القائم.

أهمية الدراسة:

1. غياب الاستقرار عن كثير من البقاع، مع وقوع البلدان في تخبطات عدم الاستقرار في طريقها الى التنمية.
2. عدم وجود معايير واضحة تفك اشتباك التداخل الجدلية بين الاستقرار والتنمية بحسب علمنا.
3. ضرورة التذكير المتجدد بتلك العلاقة دائما لما لها من أثر في حياة الشعوب والأمم والبلدان.

أسئلة البحث:

1. هل الاستقرار مقدم على التنمية أو التنمية مقدمة على الاستقرار.
2. هل توجد علاقة تأثير وتأثر بينهما.
3. هل يمكن إيجاد معايير للبلد في التصدي لهما، ومقادير الاهتمام بهما.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي، التحليلي، والاستنتاجي، حيث يقوم الباحث بتوصيف مفاهيم البحث، ثم تحليل العلاقة بينهما، وبعد ذلك يتم العمل على استنتاج نوع ونمط العلاقة بين الطرفين.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وخاتمة بينهما ثلاثة محاور:

التمهيد: وفيه أمران:

مفاهيم البحث.

العناصر المتعلقة بالاستقرار.

المحور الأول: حاجة التنمية الى الاستقرار.

المحور الثاني: حاجة الاستقرار الى التنمية.

المحور الثالث: العلاقة المتشابكة والتبادلية بين الاستقرار والتنمية.

خاتمة.

التمهيد:

كأرضية لتناول الدراسة نستعرض أمرين؛ أولهما: مفاهيم الدراسة، والثاني: المتعلقات التوضيحية للاستقرار.

أولاً: مفاهيم البحث:

الاستقرار، والتنمية.

1. **الاستقرار:**

يرجع الاستقرار في اللغة الى السكون والتمكن يُقال (استقر) بالمكان تمكن وسكن[1].

ومن تعريفاته كونه (مد قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وحسن التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، دون استعمال العنف فيه الذي هو أحد ظواهر عدم الاستقرار السياسي)[2].

وعدم الاستقرار يعني (حالة من النزاع بين الحكومات والجماعات التي تمثل قوى اجتماعية منافسة لها وغالباً ما يكون التعبير عن هذا النزاع من خلال أعمال العنف العلنية كدلالة عل التطرف السياسي من أجل زعزعة الوضع القائم)[3].

وكتوضيح إجرائي فعدم الاستقرار يتمثل في (لجوء بعض القوى والجماعات الى الاستخدام المتزايد للعنف السياسي وعدم لجوؤها الى الأساليب الدستورية في حل الصراع الاجتماعي القائم)[4].

وهذا المعنى هو الذي نمشي عليه في بحثنا.

---

(1) مصطفى: إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط (2/ 725)، تحقيق مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

(2) حارث ,شبلي دوهان، التنمية والاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ص 95، تُنظر على هذا الرابط
books.google.com › books

(3) من تعريف Johnson عنه حارث ,شبلي دوهان، التنمية والاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ص 98، تُنظر على هذا الرابط
books.google.com › books

(4) حارث ,شبلي دوهان، التنمية والاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ص 99، تُنظر على هذا الرابط
books.google.com › books

فنقصد بالاستقرار ـ هنا ـ سير جماعات المجتمع العرقية والسياسية والمجتمعية وفقا للقواعد الدستورية وفي نطاق القانون ونظام الدولة العام، وعدم إحداث ما يعرقل السكينة والأمن والنظام المجتمعي والرسمي والفردي العادي.

مصطلحات مشابهة:

نورد منها: السلم، الأمن.

أ- السلم:

السلم في اللغة العافية وعدم وجود شر، ولا تعدٍّ ولا إثم، ومنه المسالمة وعدم الحرب [5] .

وأما السلم المجتمعي فهناك تعريفات عدة، ومنها كونه حالة الوئام بين الطوائف والفئات مع بعضهم البعض داخل المجتمع الواحد[6].

فيدخل في مفهوم السلم سيرورة الوئام والتناغم والتفهم والتعايش في علاقات بين الفئات والمجموعات والطوائف فيما بينها في المجتمع الواحد.

ومن خلال تعريف السلم يتبين أن السلم المجتمعي هو أهم مظاهر الاستقرار، فاختلال السلم يعني اختلال الاستقرار.

ب- الأمن:

يُقال ((أمن)أمنا وأمانا .. اطمأن ولم يخف فهو آمن)[7].

ومن تعريفات الأمن كونه (خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا)[8].

---

(5) ابن منظور، 1993، لسان العرب (12/ 289).

(6) القيسي، 2017، ص 4

(7) مصطفى: إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط (1/ 28).

(8) تعريف: دومينيك دافيد، عنه: خطير: نعيمة، الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ... إشكالية التعريف والتوظيف ص 245، جامعة الجزائر، 2/ 2018، مقال عل الرابط: http://www.univ-jijel.dz/revue/index.php/rare/article/download/217/193

فالأمن هو شعور فردي ومجتمعي بالطمأنينة وعدم الخوف من مجريات الأحداث والوقائع وعلى هذا إذن فالأمن أحد ثمرات الاستقرار ونتائجه.

2. **التنمية:**

التنمية لغة ترجع الى التكثير والزيادة، وكثرت تعريفاتها جدا، ومن أوضحها وأسهلها تعريف الإيسيسكو حين قالت: (تعني "تنمية"، بكل بساطة، التمكن من الوصول باستمرار إلى مستوى عيش جيد من الناحيتين المادية، والمعنوية)[9].

ومن تعريفات التنمية الشاملة: (السياسات والبرامج والأعمال الموصلة لأقصى ممكنات الصلاح والانتفاع بالحياة حاضراً ومستقبلاً)[10]، ونقصد بالتنمية ـ هنا ـ التنمية الشاملة ..

ثانياً: متعلقات توضيحية للاستقرار:

يتطلب التهيئة للدراسة أن نستعرض جملة من متعلقات الاستقرار، وأما التنمية فمشهورة واضحة متداولة فلا تحتاج كثير إيضاح.

1. **مظاهر الاستقرار:**
   أ. السلم وعدمه.
   ب. توفر الأمن والأمان.
   ت. سير الحياة الطبيعية في كل مجالاتها.
2. **آثار عدم الاستقرار في الحياة:**
   أ- فرض القيود
   ب- غياب النظام
   ت- سيطرة الأهواء والنزوات لوجود الفراغات.
   ث- الإرهاب.

---

(9) دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية وخصوصيات العالم الإسلامي ، إعداد : المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة . الإيسيسكو ، متاح على هذا الرابط http://iefpedia.com/arab/?p=5006 .

(10) هذا تعريف التنمية كعملية ويقابله تعريف التنمية كحالة نرمي الوصـــول إليها، ويمكننا تعريف التنمية كحالة الوصول لأقصى ممكنات الصلاح الإنساني والكوني والأرضي وما فيهما؛ ينظر: بتفضل: أحمد صالح، آليات التنمية في الشريعة الإسلامية ص 28، ط 1، تريم: تريم للدراسات والنشر، 1441هـ .2021م.

الإرهاب - بالمعنى السليم له[11] . هو سبب من أسباب عدم الاستقرار وهو مظهر من مظاهره ومن ثم تأتي معالجات الإرهاب متعلقة بالاستقرار.

3. **أسباب عدم الاستقرار:**

أ- ضعف الدولة:

ب- غياب الرؤية في البلد

ت- التخلف وعدم توافر احتياجات الحياة بالشكل المطلوب

ث- عدم قناعة النخبة بالنظم

ج- وجود مراكز قوى غير منتظمة وغير منسجمة.

فالصراع الاجتماعي يحدث (نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والاجماع في محيط اجتماعي معين . ويحدث ايضا نتيجة لوجود حالات من عدم الرضى حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل والملكية او كليهما معا . اما المحيط الاجتماعي المعني بالصراع فيشمل كل الجماعات سواء كانت صغيرة كالجماعات البسيطة أو كبيرة كالعشائر والقبائل والعائلات والتجمعات السكنية في المدن وحتى الشعوب والامم)[12].

(11) ومن تعريفات الإرهاب المقاربة تعريف المجمع الفقه الإسلامي بكونه (العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان : (دينه ، ودمه ، وعقله ، وماله ، وعرضه) ، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق...) قرار المجمع الدورة 16 مكة المكرمة ، مجلة المجمع ص 491العدد 15 ، 1423 هـ - 2002 م ، ومما يُنتقد على التعريف احتياجه إلى تعريف العدوان والحق لكنه تعريف أقرب.

(12) مقال: داهرندوف: رالف، نظرية الصـــراع الاجتماعي، عنه: حجازي: أكرم، في الموجز في النظرية الاجتماعية المعاصرة (2) مجلة علوم إنسانية، العدد 20، ابريل 2005م.

المحور الأول: حاجة التنمية الى الاستقرار وزاوية نظرها إليه:

لا تنمية بغير استقرار قضية مسلمة بها؛ ونبين ذلك عبر مطلبين حاجة التنمية الى الاستقرار، ثم زاوية نظر التنمية الى الاستقرار لتكون كالخلاصة لحاجتها.

الفرع الأول: حاجة التنمية الى الاستقرار

يُمكن التعبير عن التنمية عبر عنصرين؛ آلياتها الرئيسة، والثاني: عملية رفع التنمية.

العنصر الأول: آلياتها الرئيسة وحاجتها الى استقرار:

تقوم التنمية على مقومات ثلاث: إنسان، وبيئة ودولة؛ وباينها في الفروع الثلاثة الآتية:

أولاً: حاجة الإنسان الى استقرار:

الإنسان كأداة للتنمية؛ كيف يعمل الإنسان ويضطلع بدوره التنموي، وهو خائف ذليل، مقيد الحركة والخيارات، ولاهثاً وراء الاحتياجات الضرورية التي يتطلب توفيرها جهدا كلياً أثناء الأزمات.

ثانياً: حاجة الدولة الى استقرار:

لا جدال في كون الدولة تحتاج الى الاستقرار حتى تؤدي وظيفتها التنموية، ولا تبقى حبيسة ضرورات مرحلة عدم الاستقرار التي تستلزم الضغط الكامل في الحركة والموازنة، وتأجيل أو توقف متطلبات التنمية باعتبار معالج آثار عدم الاستقرار هي أولوية[13].

ثالثاً: حاجة البيئة الى استقرار:

نعني بالبيئة هنا حاضنة المجتمع وأنماط مجموعاته وعلاقاته، وكلها تتطلب استقراراً حتى تكون فاعلة في أقصى ما تكون من فاعلية.

13) يُنظر للإثراء: جهد سلطنة عمان في السعي لذلك: الدرمكي: علي بن سليمان، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان ـ 1980 ـ 2012 ص 167ـ رسالة ماجستير في العلوم السياسية: جامعة الشرق الأوسط 144هـ . 2012م.

العنصر الثاني: حاجة التنمية عند رفعها الى استقرار:

نعني برفع التنمية إقامة مجالاتها المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، بكافة أنشطتها وأعمالها من زراعة وصناعة وإدارة ومنشآت وأطر اجتماعية وأسر مجتمعية وسلم مجتمعي ووو وبكل السبل من استثمار، ومشاريع ...

كيف يتصور رفع عملية التنمية بالمشاريع والنشاطات مع عدم الاستقرار

فلا دولة ممكنة.

ولا رجال أعمال عندهم قدرة وإمكانية للتضحية.

ولا رأس مال يمكنه الاستثمار، والاستثمار الذي هو وسيلة التنمية الاستقرار لا يمكن أن يدخل في النشاطات والمشاريع والسوق مع (عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي)[14].

وكذلك لا سيرورة اجتماعية في العلاقات بغير تنمية حيث ينشأ الخصام بسبب العوز

كما أن الأسر والزيجات تتقلص لفقد المشاريع السكنية وعدم وجودها، وعدم قدرة الأزواج على توفير متطلبات بناء البيوت.

وكذلك استفادة التنمية الوطنية من الخارج فيما يُطلق عليه التنمية الدولية لا يمكن أن يكون ناجعاً ما لم يكن البلد مستقراً متماسكا وإلا فلا نفع بها ـ غالباً ـ فأهداف الخارج ستكون مائلة لمصالحه، ولن تكون مكافئة، ويفرض الخارج ما يشاء لعدم قدرة البلد على المقابلة بسبب عدم الاستقرار.

والخلاصة فإن مريد التنمية الحقة والقائم عليها في البلد مهما كان سمو هدف المرء في طرحه، ومهما كانت قبضته وسيطرته فما لم يكن في سياسته استحضار الاستقرار فلا يمكن أن يصل الى مبتغاه وإن بدا له التحقق فما يلبث أن ير ذلك {كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا }[15].

14) قانة: إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية (نظريات ـــ نماذج ـــ استراتيجيات) ص 302،ط 1، عمان: دار أسامة، 2012م.

15) (النور: 39).

الفرع الثاني: زاوية نظر التنمية الى الاستقرار:

نظر التنمية كون الاستقرار ضروري لوجود هذه التنمية الحقة.

فهو عامل مهم في توافر الموارد المالية، سواء في الادخار الداخلي لتوفر حرية النشاط الاقتصادي وإمكانيته، وكذلك بالنسبة للاستثمار الأجنبي لتوفر الأمن.

وكذلك عدم وجود أزمات وتوفر السيولة.

مع ضرورته لتوفير الناس لاحتياجاتهم، ولتمكنهم من تلبية متطلبات حياتهم من زواج وارتباط وتوسع سكن وزيادة رفاهية، وكل هذه ثمار عناصر تنموية ولن تكون على أتمها بغير استقرار.

كما أن الاستقرار هو أحد الأغراض التي توجه إليها التنمية بالمقابل، فالتنمية وسيلة مهمة من وسائل الاستقرار كما سيأتي ذكره في المبحث الثاني.

المحور الثاني: حاجة الاستقرار الى التنمية وزاوية نظره إليها:

الاستقرار ظاهرة مجتمعية لها أسبابها وعوامل وجودها ، فهو يوجد في ظل الرخاء والرفاه والرقي والعزة، وكل تلك القضايا وسيلتها الرئيسة هي التنمية؛ ونبين ذلك عبر فرعين؛ أولهما: حاجة الاستقرار الى تنمية ،والفرع الثاني: زاوية نظر الاستقرار الى التنمية لتكون كالخلاصة لحاجتها.

الفرع الأول: حاجة الاستقرار الى التنمية:

من أبرز جهات تكَوُّن الاستقرار خمس: الدولة، الجماعات المجتمعية، الأقاليم، الشعب، الخارج.

أولاً: الدولة ونظامها:

تتطلب الدولة ونظامها الى تنمية حقيقية، لأنه بالتنمية تقتدر إدارة شؤون البلاد بحنكة لما توفره التنمية من أجهزة وتقنية واقتدار، وهناك ما هو أهم وهو الرضا والرفاهية والعيش الرغيد الذي يولد أداء أجهزة الحكم بصورة طيبة ولا توجد فيها تأثيرات، وكل تلك الأجهزة والأنظمة ما هي إلا وسيلة رئيسة لإيجاد الاستقرار في البلد، فالدولة تكون في أوج قدرتها على الإدارة الرشيدة المقيمة لأسباب الاستقرار، والقادرة على إرجاع الأمور الى نصابها عند طروء ما يؤثر على هذا الاستقرار، كما أنها تكون قادرة أيضاً على التغلب على آثاره بعد انقضائه.

ثانياً: الجماعات المجتمعية:

ونقصد بها الأحزاب والاتجاهات الدينية، والتكتلات القبلية والجماعات الأنثية والعرقية،

التنمية تجعلها ثابتة تنصاع ولا يوجد فيها عوامل مساعدة على المشاغبة أو التفلت، فتتقلص مبرراته، ويكون تعدي القادة بما يخل بالاستقرار مستهجناً حتى عند الأتباع.

ثالثاً: الأقاليم:

من أسباب الخلل في الاستقرار خروج الأقاليم عن الطاعة للدولة، وعدم الانصياع وراء النظام، أو طلب الانفصال ونحوه وكل ذلك سببه الرئيس ـ غالبا ـ فقد التنمية، أو المناداة بالعدالة الاجتماعية وكل ذلك ينجم عن فقد التنمية، بل حتى أسباب الخلل في الاستقرار غير المتعلقة بالتنمية تضعف عند وجود تنمية حقة بل تذبل مبرراتها ـ غالباً ـ.

رابعاً: الشعب:

من الطبيعي أن الشعب إذا لبيت حاجاته، ووجد الاهتمام بكل مجالاته وعيشه وزواجه ونكاحه وترفيهه، فلا ينصاع لأي توجيه يخل بالاستقرار بل هو سيسعى للحفاظ عليه، وبالتأكيد كل فالتنمية تقلل من ضعف الطبيعة الجماهيرية غير الواعية والقابلة للتحريض والتحريك[16]

فالإنسان بطبعه يميل الى الاستقرار، ومن شواهده وصف المولى سبحانه لحالة الصحابة قبيل غزوة بدر؛ قال تعالى: {وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ }[17].

بل ذكر المولى سبحانه كرههم للقتال؛ قال جل وعلا: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ}[18].

16) يُنظر في طبيعة الجماهير وحالتها الضعيفة: لوبون: غوستاف، سيكولوجية الجماهير ص 61، ترجمة: هاشم صالح، ط 4، بيرت: دار الساقي، 2013م.

17) (الأنفال: 7).

18) (البقرة: 216).

خامساً: الخارج:

اخر له مصالحه، والدول ليست جمعيات خيرية، ومن ثم فوجود التنمية تجعل الخارج يبقى مراعياً لمصالح الطرفين، وحينئذ لن يجد مجالا للتأثير على استقرار البلد لو افترضنا كان هدف البعض، وإن وجد فسيجد أفراداً يبقون منكفئيين مستورين ضعفاء ـ حال المنافقين ـ، ولكن لا يصل خبثهم لأن يفعلوا ما يمس الاستقرار المجتمعي عامة.

فالخارج ـ غالباً ـ يبحث عن مصلحته، فإذا وجد تماسكاً، وتوجها تنموياً ناجعاً، فلا يمكنه غير العوم فيما يحقق مصحة الطرفين، وإلا فسيجد ما يصيد فيه منفرداً.

ولعل من الشواهد على رشد عند صلابة البلد ووعيها ما ختم به الدكتور زكي العايدي مؤرخا للبنك الدولي فوصفه بكونه (رفيقاً عظيماً على طريق الإصلاح الاقتصادي الوعر ؛ ولكن بشرط ألا يُعتبر مرشداً للعمي)[19].

الفرع الثاني: زاوية نظر الاستقرار الى التنمية:

من زاوية الاستقرار فالتنمية هي ثمرة من ثمار الاستقرار.

كما أن التنمية بالمقابل تُعدُّ وسيلة للاستقرار، فعدم التنمية والتخلف هو سبب رئيس لبروز الاختلالات والصراعات الداخلية.

عدم التنمية يقرب من حضور اخر الخارجي، مما يؤدي الى إلقاء أرعه لزعزعة الاستقرار.

المحور الثالث: العلاقة المتشابكة والتأثير والتأثر المتبادل بين الاستقرار والتنمية:

نتناول عرض العلاقة المتشابكة عبر ثلاثة أنظار: النظر الأول: خلاصة مركزة على ماهية التشابك والعلاقة، والنظر الثاني: السماح بتقدم أحد الأمرين ـ الاستقرار أو التنمية، والنظر الثالث: معايير في مقادير التعامل بهما واتخاذ القرار بالاستفادة منهما؛ وبيان ذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: ماهية العلاقة المتشابكة:

من خلال ما تقدم من أثر التنمية في الاستقرار والعكس بعناصر كلٍّ من التنمية والاستقرار ومكوناتهما.

(19) العايدي: زكي ، التاريخ السري للبنك الدولي ص 339، ط 1، القاهرة : سينا للنشر ، 1992م.

فإن هناك تأثراً وتأثيراً لكليهما من كليهما ، وقد برر أحد الخبراء الصينيين ثبات النمو الصيني ل 30 عاما بينما كان النمو في اليابان أقل من ذلك بكون سياسة الرئيس الصيني كان التأكيد على العلاقة بين الإصلاح ـ التنمية ـ والاستقرار[20].

وإن كان الأصل في النظر تقدم الاستقرار لكن لا بد من النظر الى التنمية ولو عن بعد ونحن نطمح بالاستقرار.

وبالمقابل فعندما نهفو الى التنمية لا بد من الاستقرار.

فإذا كانت التنمية هي الإطعام من الجوع فإن الاستقرار هو الأمن من الخوف[21]

ومن ثم فقد نرضى بفقد نوع من الاستقرار لأجل التنمية

كما أننا قد نتنازل عن حق التنمية بُغية الوصول الى الاستقرار.

والمعيار لترجيح هذه الكفة أو تلك هي الحالة ومتعلقاتها.

فالحالة هي التي ستؤشر للمخلصين في إيجاد تناغم في فعل الاستقرار والتنمية، وبمقادير كل صنف، والتغاضي أو خفض طموح الرغبة الجامحة للارتفاع الى تلك الدرجات المرغوبة[22].

الفرع الثاني: السماح بتقدم أحد الأمرين ـ الاستقرار أو التنمية ـ:

ومع النظر لما تقدم يبقى الأمر الملح ألا وهو ما معيار السماح بالتغاضي عن أيٍّ من الاستقرار أو التنمية، أو بنقصان مقادير الاهتمام والطلب بأحدهما دون الآخر.

---

20) يُنظر مقال: العلاقة الجدلية بين التنمية، الإصلاح و الاستقرار

صحيفة الشعب اليومية – الطبعة الخارجية الصادرة يوم 11 مارس عام 2011– الصفحة رقم: 01 بقلم: وو جيان مين،كبير الدبلوماسيين وباحث في أكاديمية العلوم الآسيوية والأوربية، تُنظر على هذا الرابط http://arabic.people.com.cn/96604/7316348.html

21) إشارة لقوله تعالى: {الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ} (قريش: 4).

22) وللاستزادة والإثراء يُنظر المقال: قراءة في إشكالية العلاقة بني التنمية و عدم الاستقرار السياسي، على هذا الرابط https://platform.almanhal.com/Files/2/70711

فكيف نتعامل للسماح لشيء من عدم الاستقرار مقابل الحفاظ على بعض التنمية، وبالمقابل كيف نرضى بفقد جزء من التنمية وتأجيله بغية التركيز عل مرحلة أسبق ألا وهي الوصول ال استقرار منشود، ولنقف مع المتقابلين في الآتي:

أولاً: التغاضي عن فقد جزء من الاستقرار لأجل مقدار ضروري للتنمية:

يمكن القول بأنه لا بد حينئذ من الآتي:

- لا بد أن يكون فقد الجزء من عدم الاستقرار مؤقتاً.
- وأن يحسب لما بعده وملات الاهتمام بتثبيت النظام فحسب.

ومن ثَم فمن الغفلة والسخف ـ للحريص على البلد ـ إطلاق العنان لهدم الاستقرار دون رؤية واضحة لما سيؤول إليه الأمر؛ اعتمادا على أن هدم الاستقرار سيوصل الى التنمية وهذا ليس سليما على إطلاقه بل لا بد أن تكون الرؤية واضحة بأبعادها فيما سيتم به رجوع مياه الاستقرار والالتئام المجتمعي.

فمن المستبعد إيصال البلد الى تنمية ضحي في سبيلها بالاستقرار في تكميم جماعات مجتمعية حية، فلا تلبث أن تعود ومن ثم فلا يُثمر تلك التضحية بالاستقرار تنمية لعدم الوصول للاستقرار المضحى بجزء قيل أن ذلك مؤقت في سبيل الاستقرار المستدام المنتظر، قديماً قالوا: حاكم ظلوم خير من فتنة تدوم

وبالجملة لا بد كون الغرض التنموي هنا يمس حاجة الإنسان الضرورية.

كما أنه يلزم أن وجود موازنة متجددة ومستدامة بين الحين والآخر في السماح بقدر من عدم الاستقرار وكون الحصول على قدر التنمية أولى.

ثانياً: السماح بفقد جزء من التنمية بغية تجاوز حالة عدم الاستقرار والتركيز على ضبط الوحدة الداخلية:

ومما يعد معياراً لذلك:

كون المفقود من التنمية ليس فيه حاجة ضرورية للإنسان.

كما لا بد أنه لا بد أن تكون هناك موازنة مع السماح بفقد جزء من التنمية وكون الحصول على قدر الاستقرار أولى.

ويتطلب فقد جزء من التنمية قدرا من الشفافية مع الجمهور، وهو ما أو صت به دراسة [23]

الفرع الثالث: مقاربات معيارية في مقادير التعامل بهما واتخاذ القرار بالاستفادة منهما:

1. الأصل كون الحفظ على الاستقرار هو الأولى، ولكن ليس هكذا كقاعدة بل يتم النظر وفقاً للحالة.
2. التي ترجح حاجة الإنسان الأساسية: جوع، أمن، استقرار للمعيشة.
3. مما يتم به تحديد الأولوية مقدار وقت استغراق الوصول الى الاستقرار، وكون السير نحو الاستقرار واضح المعالم فيتم التضحية بالتنمية مؤقتاً.
4. التوازن بين المصالح والمفاسد في الأمرين من الخبراء هو بالتأكيد المعيار الأمضى دائما.
5. ولو أمكن التوافق كان أوجب وألزم.
6. وفي حالات قد تظهر التنمية وسيلة من وسائل الاستقرار، فتكون أولوية، أو العكس حيث الغالب كون الاستقرار وسيلة التنمية، ويتطلب الأمر التفكير المستمر في جعل التنمية وسيلة الى الاستقرار، أو بعبارة أخرى نحتاج لتوظيف التنمية في تعميق الاستقرار.
7. التعامل الإيجابي الحذر مع الآخر ـ الخارج:

لا بد من النظر في أثر الخارج سواء كمنظمات أو دول مؤثرة أثره في عوامل الاستقرار والسعي فيها بغية الوصول الى الحالة المثمرة للتنمية الحقة، والتي قد لا يرغب الخارج في الوصول إليها، ومن ثم فيحتاج زيادة الحذر عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتجاوز حالة الاستقرار مؤقتاً.

فالسيادة لا بد ألا تمس، وتعني السيادة (الاحتكار الشرعي لأدوات الإكراه المادي داخل الوحدة السياسية، ورفض الامتثال لأية سلطة تأتيها من خارجها)[24].

23) بالحفاظ على قدر من الشفافية بالانفتاح نحو الجمهور؛ يُنظر: الدرمكي: علي بن سليمان، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان . 1980 . 2012 ص 169.

24) الأقداحي، هشام محمود، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ص 136، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009م.

8. لا بد مع كل ذلك من تجدد النظر في الملاءمة والعمل قدر الإمكان لتوظيف الأمرين لخدمة كل منهما.

ومع كل ذلك لا بد من الانتباه الى وجود هامش ترتفع فيه التنمية حتى مع عدم الاستقرار اللازم للوصول إليها فلا بد من ترك التنمية تمضى في ارتفاعها ، مع الدعم لها قدر الإمكان، ومن ذلك مثلاً:

1. إيجاد حرية في بعض الأمور الاقتصادية.
2. الحرص من قبل الحكومة والقائمين على فاعلية بعض متطلبات التنمية والاستثمار من أمن وقضاء وحرية على الأقل في بعض القطاعات المهمة وتوسع مجال الفاعلية كلما أمكن.

الخاتمة

بحمد الله تم ما وفقنا لكتابته لفتح هذا الملف الشائك، وتلك القضية التي أكلت الأخضر واليابس.

وإن كنا نطمح في غور مسالك الموضوع لكن حسبنا أننا أبرزنا القضية وأظهرناها الى العلن، ولعل ما سطر كاف في إيضاح الصورة والله المستعان.

أولاً: نتائج الدراسة:

ومن النتائج التي وصل إليها البحث:

1. تأثر الاستقرار بالتنمية والعكس وجودا وعدما ونقصا وزيادة.
2. وجود علاقة متشابكة وقوية بين الاستقرار والتنمية.
3. لا يمكن إطلاق كون البدء بالتنمية أو السعي للاستقرار عند الكلام عن حالة معينة، بل يتم النظر وفقاً للواقع ومتطلباته، وإن كان الأصل نظرياً تقدم الاستقرار قبل التنمية.
4. خطورة السعي نحو الاستقرار دون الاكتراث بحالة التنمية ووضعيتها ومآلات السير نحو الاستقرار المنتظر هكذا دون روية.
5. يمكن عمل بعض المقاربات المعيارية لتوضيح العلاقة بين الاستقرار والتنمية.

ثانياً: توصيات الدراسة:

ومما أوصى به الباحث:

1. ضرورة دراسة موضوع العلاقة دراسة عميقة ومستوعبة، مع بحثها أيضا كدراسة حالة للبلدان.
2. طرق هذا الموضوع في الأبحاث والرسائل العلمية والدراسات.
3. على الحكومات النظر بروية عند اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالاستقرار والتنمية.
4. دراسة عدد من القضايا التي لم تتمكن الدراسة من تناولها بعمق نتيجة لطبيعة البحث، ومن ذلك:

علاقة الاستقرار الداخلي الموجد للتنمية الحقة بالخارج.

الالتزام بالمزيج التسويقي المستدام في الشركات الصناعية واثره في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء:

دراسة حالة الشركة اليمنية للصناعة والتجارة

Commitment to the sustainable marketing mix in industrial companies and Its Effect On the dimensions of Customer-based brand equity (CBBE):
Case Study on the Yemen Company for Industrial & Commerce (YCIC)

خالد حسن على الحريري * [1]
احلام فيصل سرحان* [2]

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحليل مدى التزام الشركة اليمنية للصناعة والتجارة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام (المنتج المستدام ، التسعير المستدام ، التوزيع المستدام ، الترويج المستدام) واثر ذلك في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور عملائها في السوق اليمنية .

وتضمنت عينة البحث (500) مفردة من عملاء الشركة في مدينة تعز. وتم جمع البيانات الاولية من مفردات العينة من خلال الاستبيان ، حيث بلغ عدد استمارات الاستبيان المرتجعة والقابلة للتحليل الاحصائي (438) استمارة ،واستخدم الباحثان الاساليب الاحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة بالاستعانة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي . (SPSS. 25)

واظهرت نتائج الدراسة ان الشركة اليمنية للصناعة والتجارة تلتزم بعناصر مزيج التسويق المستدام بدرجة متوسطة من وجهة نظر عملائها ، بالإضافة الى ان التزام الشركة بعناصر مزيج التسويق المستدام له تأثير ايجابي على مختلف ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء . كما اظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى التزام الشركة – محل الدراسة- بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام وابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء ؛ تعزى إلى بعض الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتشمل (النوع ، مستوى الدخل، المؤهل العلمي).

وفي ضوء نتائج الدراسة تم اقتراح مجموعة من التوصيات المهمة ابرزها: ضرورة ان تلتزم الشركات الصناعية اليمنية بمختلف السياسات المتعلقة بعناصر مزيج التسويق المستدام لما لذلك من اهمية في بناء وتعزيز قيمة علاماتها التجارية من منظور عملائها في السوق اليمنية . أما قيمة البحث وأصالته فتكمن في تركيزه على مدى التزام الشركات الصناعية بعناصر مزيج التسويق المستدام واثر ذلك في قيمة العلامة التجارية للشركات من منظور العملاء ، وهو مالم تركز عليه أي من الدراسات السابقة التي وردت في ادبيات البحث .

الكلمات الدالة : التسويق المستدام ، قيمة العلامة التجارية من منظور العملاء ، الشركات الصناعية ، اليمن .

1*استاذ التسويق ، قسم التسويق ، كلية العلوم الادارية ، جامعة تعز. اليمن البريد الالكتروني: dralhariry@gmail.com

2 * دكتوراه في ادارة الاعمال و التسويق، البنك المركزي اليمني ، تعز

ABSTRACT

This study aimed to Evaluating of the extent of compliance to sustainable marketing mix policies that related with company's sustainable marketing mix (sustainable product, sustainable pricing, sustainable distribution, sustainable promotion) by the Yemen Company for Industrial & Commerce (YCIC) and its Effect On the dimensions of Customer-based brand equity (CBBE). The research sample included (438) individuals from the company's customers, The Preliminary research data were collected through a questionnaire. To achieve the objectives of the study the researchers used appropriate statistical methods and tools to analyze the study data using the statistical analysis program. (SPSS. V.25)

Search Results showed that the Yemen Company for Industrial & Commerce (YCIC) is committed to the sustainable marketing mix policies that related with company's sustainable marketing mix to a moderate degree from the viewpoint of customers, and the company's commitment to sustainable marketing mix have a significant Effect on the dimensions of Customer-based brand equity (CBBE). The results of the study also showed that there were no statistically significant differences between the averages of the research sample's opinions about the Yemen Company for Industry and Commerce's commitment to the policies related to the elements of the sustainable marketing mix.and its Effect On the dimensions of Customer-based brand equity (CBBE). They are attributed to some demographic characteristics of the sample members and include (gender, income level, and educational qualification.) In light of these findings, the study provided a set of some important recommendations.

The value of this research in that it includes important of compliance to sustainable marketing mix issues that related with company's sustainable marketing mix in The Industrial Companies, and Its Effect On the dimensions of Customer-based brand equity (CBBE) , which, unless covered by previous studies.

KEYWORDS: Sustainable Marketing, Customer-Based Brand Equity (CBBE) , Industrial Companies, Yemen Company For Industrial & Commerce (YCIC) ,Yemen.

اولا : المقدمة

افرز التقدم المتنامي في مجال تكنولوجيا المعلومات والانتاج واساليب ووسائل التصنيع واقعا جديدا اصبحت في ظله الشركات الصناعية العاملة في مختلف القطاعات الصناعية - وخصوصا قطاع انتاج السلع الاستهلاكية - ؛ اكثر قدرة على انتاج وتقديم مزيج متنوع من هذه السلع بجودة عالية للمستهلكين ، وبالتالي لم تعد العوامل المتعلقة بحجم وجودة المنتجات وتكاليفها هي المحدد الاساسي لتنافسية الشركات الصناعية في العصر الحديث ، او المؤثرة بشكل اكبر على سلوك المستهلكين ومستوى رضائهم او درجة ولائهم للشركة وقيمة علاماتها التجارية من منظور العملاء ، بل برزت عوامل جديدة ومؤثرة في هذا الجانب من ابرزها مدى التزام الشركات الصناعية بمسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - والتي تمثل ابعاد التنمية المستدامة- في نطاق المجتمع والبيئة التى تمارس فيها مهامها وانشطتها وقدرتها على توفير مزيج تسويقي مستدام يحقق تلك الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

وفي سياق اخر واجه التسويق انتقادات عديدة تتمثل بدوره في الاضرار التي لحقت بالبيئة من خلال الاثار المدمرة الناتجة من انتاج منتجات تلحق اضرارا كبيرة بالبيئة، وهذا الامر دفع بالشركات الصناعية الى تبني افكار جديدة بموجبها تراعي مصلحتها ومصلحة عملائها من خلال انتاج وتقديم منتجات مستدامة صديقة للبيئة وبأسعار مناسبة، وبالمقابل ان تحصل على ارباح مناسبة.

وتعزز المعطيات التي تمت الاشارة اليها من ادراكنا بان الشركات الصناعية اليوم تواجه تحديات كبيرة خاصة على مستوى زيادة حدة المنافسة بينها، وتزايد الوعي البيئي والاستهلاكي والاجتماعي لدى العملاء والتغيير المستمر في متطلباتهم، الامر الذي يتطلب من هذه الشركات مقابلة تلك المتطلبات واعادة النظر بمسؤولياتها في ممارسة الانشطة التسويقية ، واعطاء البعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي اهمية كبيرة في استراتيجياتها التسويقية، ومن هنا بدا الاهتمام بنوع جديد من التسويق اطلق عليه بالتسويق المستدام والذي يحقق التنمية المستدامة ويتعامل مع منتجات صديقة للبيئة وغير ضارة بالمجتمع والبيئة الطبيعية.

وتعد الشركة اليمنية للصناعة والتجارة اكبر واقدم الشركات الصناعية اليمنية المنتجة للعديد من السلع الاستهلاكية المنتشرة في السوق اليمنية ، وتهتم هذه الشركة بجودة وسلامة المنتجات التي تصنعها ، وذلك لحرصها على سلامة وصحة المستهلكين، كما انها تعتبر ان انتاج اغذية سليمة وآمنة صحيا هي المدخل الحقيقي لكسب ولاء عملائها وتعزيز قيمة علامتها التجارية من منظور هؤلاء العملاء ، ولتحقيق ذلك انشأت الشركة وحدة إدارية متخصصة بالجودة وسلامة الغذاء ،وتعتمد الشركة على عدة معايير رئيسية لقياس جودة المواد الخام المستوردة والمنتجات والعملية الإنتاجية وذلك بتطبيق الأنظمة العالمية المتعلقة بالمواصفات وانظمة الجودة ومنها نظام سلامة الغذاء (HACCP) ونظام ادارة الجودة (ISO9001) ونظام ممارسة التصنيع الجيد (G M P).(الموقع الالكتروني للشركة : https://www.ycic.com/) 2020/8/12 تم استرجاعه في

ووفقا لما سبق تركز هذه الدراسة على مدى الالتزام بالسياسات المتعلقة بمزيج التسويق المستدام في الشركة اليمنية للصناعة والتجارة واثر ذلك في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور عملائها في السوق اليمنية . .

مشكلة البحث

اصبح عملاء الشركات الصناعية اليوم اكثر وعيا وادراكا بالجوانب والقضايا المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ومدى التزام الشركات الصناعية بهذه الابعاد في ممارساتها لأنشطتها المرتبطة بعناصر مزيجها التسويقي ، وبالتالي اصبح لزاما على هذه الشركات ايلاء هذه الجوانب والقضايا اهمية كبيرة في خططها واهدافها واستراتيجياتها التسويقية ، وادائها لمختلف عناصر مزيجها التسويقي ، واثر ذلك على قيمة علاماتها التجارية من منظور العملاء ، ومن هذا المنطلق تتمحور مشكلة هذا البحث حول مدى التزام الشركة اليمنية للصناعة والتجارة - كإحدى اكبر واقدم الشركات الصناعية اليمنية المنتجة للعديد من السلع الاستهلاكية المنتشرة في السوق اليمنية – بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام من وجهة نظر عملائها (المستهلكين لمنتجاتها في السوق اليمنية)، واثر ذلك على قيمة علامتها التجارية من منظور هؤلاء العملاء. ويمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية :

1. ما مدي التزام الشركة اليمنية للصناعة والتجارة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام (المنتج المستدام ، التسعير المستدام ، التوزيع المستدام ، الترويج المستدام) من وجهة نظر مفردات عينة البحث من عملاء الشركة في السوق اليمنية؟
2. ما اثر التزام الشركة - محل البحث – بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام (المنتج المستدام ، التسعير المستدام ، التوزيع المستدام ، الترويج المستدام) في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور عملائها في السوق اليمنية ؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد عينة هذه الدراسة حول مدى التزام الشركة – محل الدراسة- بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام و ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء ؛ تعزى إلى بعض الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتشمل (النوع ، مستوى الدخل ، المؤهل العلمي)".؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التزام الشركات الصناعية في العصر الحديث بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام استجابة لحاجات ورغبات عملائها الذين أصبحوا أكثر وعياً وادراكا بالكثير من القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة المرتبطة بعناصر المزيج التسويقي للشركات الصناعية في العصر الحديث ، وادراكهم للممارسات التي تقوم بها بعض الشركات في هذا المجال ،

والتي تؤثر على ابعاد قيمة علامتها التجارية من منظور هؤلاء العملاء وبالتالي تؤثر على مركزها التنافسي في السوق.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها الأولى من نوعها في البيئة اليمنية - في حدود علم الباحث- التي تتناول المزيج التسويقي المستدام و اثره في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة الصناعية اليمنية ، وبالتالي سوف تشكل نتائج هذه الدراسة أهمية كبيرة لمتخذي القرارات التسويقية في الشركات الصناعية اليمنية من اجل تفعيل التزام هذه الشركات بمختلف السياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام بما يعزز من قيمة العلامة التجارية للشركة والحصول على ميزة تنافسية في السوق . كما أن هذه الدراسة ستمثل نقطة البداية لدراسات لاحقة ومتعمقة في هذا المجال مستقبلاً.

أهداف البحث :

1. معرفة ابرز السياسات المتعلقة بعناصر مزيج التسويق المستدام وأهمية التزام الشركات الصناعية بهذه العناصر.
2. دراسة وتحليل آراء عملاء الشركة اليمنية للصناعة والتجارة حول مدى التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام (المنتج المستدام ، التسعير المستدام ، التوزيع المستدام ، الترويج المستدام).
3. تحديد اثر التزام الشركة - محل البحث – بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام (المنتج المستدام ، التسعير المستدام ، التوزيع المستدام ، الترويج المستدام) في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور عملائها في السوق اليمنية ؟
4. معرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد عينة هذه الدراسة حول مدى التزام الشركة – محل الدراسة- بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام وابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء ؛ تعزى إلى بعض الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتشمل (النوع ، مستوى الدخل، المؤهل العلمي)".
5. اقتراح التوصيات المناسبة لتفعيل التزام الشركات الصناعية اليمنية بمختلف السياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام وذلك في ضوء نتائج هذه الدراسة.

حدود البحث:

1. **الحدود الموضوعية :** تركز هذه الدراسة في حدودها الموضوعية على السياسات المتعلقة بعناصر مزيج التسويق المستدام (المنتج المستدام ، التسعير المستدام ، التوزيع المستدام ، الترويج المستدام) واثرا الالتزام بها في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء ، كما أبرزتها العديد من الدراسات السابقة المتاحة للباحث.
2. **الحدود المكانية :** تركز هذه الدراسة في حدودها المكانية على الشركة اليمنية للصناعة والتجارة

باعتبار هذه الشركة اول وأقدم الشركات الصناعية اليمنية وتقوم بتصنيع مزيج متنوع من المنتجات الاستهلاكية الغذائية ، كما تقتصر عينة البحث على عملاء الشركة من المستهلكين النهائيين لمنتجاتها في مدينة تعز باعتبار هذه المدينة أكثر المدن اليمنية كثافة سكانية ويوجد فيها المركز الرئيسي للشركة ومصانعها وينتشر عملاء الشركة فيها بشكل كبير.

3. **الحدود الزمنية** : تقتصر الحدود الزمنية لهذه الدراسة على الفترة (2019/10/10- 2020/8/2م) وهى الفترة الزمنية التي تم خلالها اعداد وانجاز هذه الدراسة .

ثانيا : الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

تتناول هذه الدراسة اثر المزيج التسويقي المستدام في ابعاد قيمة العلامة التجارية على اساس العملاء في الشركات الصناعية، ووفقا لذلك يمكن تناول الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ؛ من خلال محورين اساسيين على النحو الاتي :

المحور الاول : مفهوم وعناصر المزيج التسويقي المستدام في الشركات الصناعية

ظهر مفهوم التسويق المستدام Sustainable Marketing كتطور لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للتسويق وتنامي وانتشار مصطلح التنمية المستدامة Sustainable Development كمفهوم شامل يهدف الى تلبية الاحتياجات الحالية الراهنة للأفراد والمجتمعات دون المساومة على قُدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم ، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة ابعاد اساسية تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، بشكل متكامل ومترابط ، وتبني منظمات الاعمال لهذا المفهوم كجزء من استراتيجياتها العامة لممارسة انشطتها في بيئة الاعمال ويعد التسويق المستدام أحد أدوات التميز لمنظمات الاعمال من أجل تقديم منتجات وخدمات تلبي حاجات ورغبات عملائها في ظل الحفاظ على البيئة وحفظ حق الأجيال القادمة. ويأتي التسويق المستدام كمفهوم متطور لعدة مفاهيم تسويقية معروفة مثل : التسويق الاجتماعي والتسويق الأخضر او البيئي. والمواطنة التسويقية .

ويعرف كل من (Kotler & Amstrong,2018 :598) التسويق المستدام بانه"التسويق المسؤول اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا عن تلبية احتياجات العملاء والمنظمات الحالية مع الحفاظ على - أو تعزيز- قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم". أي ان التسويق المستدام وفقا لهذا المفهوم -؛ يركز على تلبية احتياجات العملاء ومنظمات الاعمال الحالية بطريقة تحافظ على حقوق وخيارات الأجيال القادمة من العملاء والمنظمات في تلبية احتياجاتها .

كما يعرف كل من (Heck & Yidan, 2013: 15) التسويق المستدام بأنه عملية تخطيط وتنفيذ ورقابة تطوير المنتجات وتسعيرها وترويجها وتوزيعها بأسلوب يتقاطع مع المعايير الثلاثة: إشباع حاجات العملاء؛ تحقيق أهداف المنظمة ؛ ملائمة العملية للنظم الإيكولوجية ، أي أنه من أجل الوصول إلى تحقيق التسويق المستدام يتطلب النظر إلى توجهين أساسيين وهما التسويق الأخضر والتسويق الاجتماعي وتحت

مظلة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

ويعرف كلاً من(Marcel & Dragan,2014 : 26) التسويق المستدام بانه فلسفة تسويقية هدفها تقديم منتجات وخدمات مسؤولة بيئياً من خلال تحسين معدلات الأمان في المنتجات، وإعادة استخدام المخلفات، وتحسين أنظمة الرقابة على التلوث، وتطوير استغلال الطاقة.

كما يعرف (لحول ، 2014 : 117) التسويق المستدام بأنه كل شكل من أشكال التسويق التي تأخذ في الاعتبار قضايا التنمية المستدامة، وبذلك يستجيب التسويق إلى طلب السوق بدوافع من قضايا التنمية المستدامة، وفي حالة عدم المساهمة الفعلية للمنتجات والخدمات في أهداف ورهانات وقيود التنمية المستدامة، يمكن أن يستغل التسويق توقعات المستهلكين بطريقة غير صحيحة، وهو ما يسمى بالغسل الأخضر بينما إذا تم اقتراح عروض مجددة لتقديم مساهمة حقيقية للتنمية المستدامة، يمكن أن يكون التسويق مستدام.

وفي اتجاه آخر يعرف(بن جروة ، 2017 : 5) التسويق المستدام بأنه السياسات التسويقية التي تقدم مساهمة حقيقية للتنمية المستدامة، وبذلك يلتزم التسويق بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، كما يعتبر مسؤولا عن تنظيم اللقاء ما بين العرض والطلب المسؤول باعتباره استراتيجية للتأثير على السوق الذي يخلق قيمة للمشتري بتشجيعه على تغيير اختياراته ونمط استهلاكه للمساهمة في التوازن الإيكولوجي والاجتماعي للكوكب، ويخلق التسويق المستدام قيمة اقتصادية للمؤسسة من خلال تحويل حساسية السوق للتنمية المستدامة إلى طلب فعلي أو قادر على السداد، بالإضافة إلى إعطاء معنى لصورة العلامة والمؤسسة، وبذلك يعرف التسويق المستدام من خلال منفعته للتنمية المستدامة، فهو يرتكز على حكم القيمة التي يتفق على صعوبة تشكيلها، وقد أدى المزج ما بين التسويق والتنمية المستدامة الذي لا يزال في مراحله الأولى إلى استخدام عدة مصطلحات مثل التسويق الأخضر، المسؤول، المستدام وغيرها

ووفقا لما سبق يمكن تعريف التسويق المستدام بانه يعبر عن التزام المنظمات بتطوير استراتيجياتها التسويقية وعناصر مزيجها التسويقي بما يلبي احتياجات ورغبات عملائها ويحقق اهدافها حاليا ومستقبلا في اطار مصلحة المجتمع والبيئة التي تعمل في نطاقها. وبذلك فان الهدف الاساسي للتسويق المستدام هو تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المجتمع والبيئة التي تعمل في اطارها المنظمة . وتشمل هذه الابعاد (البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي ، البعد البيئي) من خلال التزام المنظمة بتطوير عناصر مزيج التسويق فيها لتحقيق تلك الابعاد .

ولقد ظهرت متغيرات عديدة كانت بمثابة الدافع الرئيسي لتبني الشركات الصناعية للتسويق المستدام ابرزها : (أبو وردة ، 2016 : 92)

- زيادة عدد التشريعات المتصلة بالتلوث وحماية البيئة.
- الطابع المحدود للموارد الطبيعية غير المتجددة وتكاليفها المتزايدة.
- التغيرات في اتجاهات المستهلك وسلوكه الشرائي لتصبح أكثر حساسية للحلول

- المستدامة.
- زيادة وعي الأطراف ذوي المصلحة نحو ضرورة القيام بممارسات أكثر مسئولية تجاه
- المجتمع والبيئة .
- كسب الميزة التنافسية المستدامة من خلال تبني استراتيجيات تسويقية مستدامة.

ولجعل التوجه التسويقي المستدام قابلاً للتطبيق في مختلف الشركات الصناعية لا بد من تطوير مزيج تسويقي مستدام بمواصفات خاصة محددة تميزه عن المزيج التسويقي التقليدي .وذلك على النحو التالي :

1- المنتج المستدام:

يتضمن المنتج المستدام مجموعة متنوعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهو سلعة أو خدمة تخفض أثرها السلبي على استخدام الموارد الطبيعية ، والبيئية وتعظم أثرها الإيجابي على المجتمع (Yazdanifard& Mercy,2011:638) . ويجب أن تكون كل الأنشطة المتعلقة بسياسة المنتج المستدام من توليد الأفكار، وطرح منتج جديد ضمن إطار رؤية الاستدامة التي تركيز على تحقيق الاشباع لكل أصحاب المصالح وعدم التأثير بمصالحهم على المدى الطويل في هذا السياق.. كما أن هناك مكوّناً آخر هاماً للمنتج وهو صورته الذهنية، ففي التسويق المستدام على المؤسسة أن تبني سمعة جيدة بين أصحاب المصالح ,وأن تكون قادرة على إدراج اهتماماتها بالمسؤولية الاجتماعية والعدالة نحو شركائها.

ومن القضايا المتعلقة بالمنتج المستدام في الشركات الصناعية : مدى إشباع المنتج حاجات المستهلك الحقيقية ، ووضع الشركة بيانات واضحة ومفهومة تتعلق بخصائص المنتج ومكوناته ومدى تأثيره على صحة المستهلك ، ووضع بيانات على العبوة تتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية للبيئة وامكانية اعادة تدوير المنتج وكيفية التخلص منه . ومدي استخدام الشركة في صناعة المنتج موارد قابلة للتجديد ويمكن إعادة تدويرها واقل ضرراً بالبيئة ولا تزيد من مستوى التلوث. وقدرة الشركة على تقليل الانبعاثات السامة أو الضارة جراء عملية الإنتاج. بالإضافة الى استخدام الشركة اغلفة وعبوات امنة ، تؤدي الغرض منها، سهلة النقل او التخلص منها ، يمكن (إعادة تدويرها، تحلل عضوياً ، إعادة استخدامها) وسهولة صيانة المنتج و إصلاح العطل فيه وتوفير قطع الغيار الخاصة به ، وعدم استخدام الأطفال في تصنيعه وعدم اختباره على الحيوانات. (ابو النجا ، 2018 : 14).

التسعير المستدام : يجب التركيز على وضع أسعار عادلة تحقق التنمية المستدامة ، وهذا يمتد إلى ما هو أبعد من التوازن السعري لخدمة مصالح الطرفين في عملية التبادل للتأكد من أن هناك توزيعاً متكافئاً بينهما. إن إسهام السعر في التنمية المستدامة يتألف من تغطية بعض ضرائب حماية البيئة , ومساعدة الشركات في ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وجمع الأموال للقضايا الأيكولوجية.

ومن القضايا المتعلقة بالتسعير المستدام في الشركات الصناعية: الحصول على علاوة سعرية بناء على أن عملية الانتاج تعتبر عملية مستدامة، ومراعاة الشركة خفض أسعار المنتجات المستدامة عن منافسيها. وهل الأسعار الحالية تحقق وفورات تكاليف أكبر في المدى الطويل، وهل سعر المنتجات المستدامة ملائم مع جودتها. (ابو النجا ، 2018 : 15)

2- **التوزيع المستدام:**

يجب أن يبنى على أساس مبدأ التجارة العادلة، وهذا يعني أن العمليات التجارية يجب أن تبنى على أساس الشفافية ,والعدالة، واحترام كل الأطراف لتحقيق تنمية مستدامة بين كل أعضاء قناة التوريد. ويجب أن يكون هناك شراكة قوية تهدف إلى توليد رؤية متماسكة ومنافع متبادلة .فعلى قادة الأعمال العمل على الموازنة بين استدامة الكوكب، والمجتمع، والأعمال ، وإن على المؤسسة الالتزام بتزويد القيمة قصيرة الأمد وطويلة الأمد لأصحاب الحصص، واقمة علاقة شركة فعالة وطويلة الاجل معهم في اطار ما يعرف بشبكة تسليم القيمة .

ومن القضايا المتعلقة بالتوزيع المستدام في الشركات الصناعية: مراعاة الشركة للأضرار البيئية عند بناء واختيار مخازنها، واستخدام الشركة وسائل نقل ومناولة تعمل بالغاز الطبيعي وتستهلك أقل قدر من الطاقة ، وقيام الشركة بنقل مخلفاتها المادية عبر قنوات توزيع مستدامة، بالإضافة الى حرص الشركة على التعامل مع منافذ التوزيع المستدامة. (ابو النجا ، 2018 : 15)

الترويج المستدام: يجب أن تكون الرسالة الترويجية واضحة ,وصحيحة ,ويجب عدم استخدام معلومات مضللة، والتركيز على التزام المؤسسة نحو حماية البيئة والقضايا الاجتماعية الأخرى، وأن تكون الفئة المستهدفة بجهود المؤسسة الاتصالية ليست العملاء فقط وإنما لفئات أصحاب المصالح الآخرين : الموردين، ومالكي الحصص والمؤسسات الإعلامية، والعاملين في مجال البيئة، والعاملين في المؤسسة، والمنافسين، وأعضاء قنوات التوزيع ,والوكالات الحكومية، والجمهور العام . فخصائص المنتج التي يتم ترويجها في الرسالة الترويجية يجب أن يتم فحصها في الحياة الواقعية بوساطة أفراد من الجمهور المستهدف في السوق.

ومن القضايا المتعلقة بالترويج المستدام في الشركات الصناعية: مدى توافر رجال بيع قادرين على توجيه العملاء لمنافع المنتج المستدام وكيفية استخدامه ، وقيام الشركة بحملات ترويجية غير مظلله لإقناع المستهلك بشراء المنتجات المستدامة، وتوجيه رسائل إعلانية موجهة للمستهلك بفوائد المنتجات المستدامة ،واستخدام وسائل مشروعة وغير مظلله لتنشيط مبيعات المنتجات المستدامة ، بالإضافة الى مساهمة الشركة في دعم مراكز البيئة ومؤتمراتها. (ابو النجا ، 2018 : 16)

المحور الثاني : قيمة العلامة التجارية على اساس العملاء في الشركات الصناعية

أصبح بناء علامات قوية أمرا مهما بالنسبة للعديد من المنظمات، إذ تبين أن العلامات القوية لها عدد من الفوائد مثل : القدرة على خلق هوية لها في السوق، وزيادة الأرباح، وتحسين أداء الاسهم ، وتجنب التعرض للمنافسة، واعطاء فرصه أكبر لانتشار العلامة, وبالتالي زيادة ادراك ووعي العملاء بها وتفضيلها عن العلامات المنافسة . (Kotler and Armstrong, 2018:278)

ويعرف كوتلر وكيلر قيمة العلامة التجارية بأنها " القيمة المضافة للسلعة او الخدمة , والتي يمكن قياسها او ادراكها من خلال سلوك العميل واتجاهاته نحو العلامة وولائه لها , او من خلال السعر(ثمن العلامة) , او من خلال الحصه السوقية للعلامة او ربحية العلامة في السوق". Kotler & (keller , 2012, p:241).

ومن هذا التعريف يمكن تصنيف مفهوم قيمة العلامة إلى اتجاهين هما :

الاتجاه الاول : يشمل مفهوم قيمة العلامة على اساس الشركة Company -based brand equity والذي يركز على المنظور المالي لقيمة العلامة للشركة من خلال قياس القيمة المالية المضافة للعلامة مثل: الإيرادات ، والتدفق النقدي، والحصة السوقية . (Simon and Sullivan, 1993:39) .

الاتجاه الثاني : يشمل مفهوم قيمة العلامة على اساس العميل Customer-based brand equity حيث ذكر كل من (Raggio and leone, 2005:37) بأن قيمة العلامة تمثل اتجاهات العميل ورغباته ومعتقداته ، فيما يعرف (Kotler and Armstrong, 2018: 246) قيمة العلامة بالاعتماد على النموذج الذي قدمه (Aaker, 1991:348) بأنها" القيمة القائمة على المدى الذي يكون لدي العميل : ولاء كبير للعلامة التجارية، وادراك للعلامة ، وجودة مدركة وارتباطات ذهنية قوية ، وغير ذلك من الأصول الأخرى مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية والعلاقات مع قناة التوزيع" . ويرى (Keller, 1993:453)أن العلامات التجارية تعيش في أذهان العملاء وقام بتعريف قيمة العلامة التجارية على اساس العميل بأنها " التأثير المتميز للمعرفة بالعلامة على رد فعل المستهلك تجاه الأنشطة التسويقية لإحدى العلامات القوية بشكل يفوق استجابته للأنشطة التسويقية لمنتجات لا تحمل علامات تجارية " وقد حدد Aaker (Aaker, 1991:349) اربعة ابعاد اساسية لبناء قيمة العلامة التجارية على اساس العملاء, وهي : الوعي بالعلامة التجارية ، والجودة المدركة ، والولاء للعلامة التجارية, الارتباطات بالعلامة . وقد اعتمدت الكثير من الدراسات السابقة على هذه الابعاد او بعضها في قياس قيمة العلامة التجارية على اساس العملاء ، فيما اضاف بعض الباحثين ابعاد اخري لقياس قيمة العلامة التجارية مثل: إدراك العلامة ، وصورة العلامة (Keller, 1993:234) والأداء، والثقة، والولاء، والقيمة، والصورة الذهنية للعلامة. (Balduf, et al, 2003:232)

الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بالتسويق المستدام تم تطبيقها في بيئات عربية واجنبية من ابرز هذه الدراسات ما يلي :

دراسة (نصور، 2020)

هدفت هذه الدراسة الى تحديد دور عناصر المزيج التسويقي المستدام في تحقيق الكفاءة التسويقية في الشركة العربية للصناعات المعدنية(بردى) في سوريا ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الإحصائي حيث تم تصميم استبيان مؤلف من مجموعة من الأسئلة المتعمقة بمتغيرات الدراسة وتم توجيهها الىعينة من العاملين في الشركة المبحوثة ، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج ابرزها وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عناصر مزيج التسويق المستدام – مجتمعة وكل على انفراد – في تحقيق الكفاءة التسويقية في الشركة العربية للصناعات المعدنية بردى . كما قدّم الباحث من خلال هذه الدراسة مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من المتوقع أن تساعد العاملين في الشركة في تطوير سبل العمل ضمن الشركة للوصول بها إلى مركز تنافسي عال من خلال تثبيت كفاءتها التسويقية في السوق السورية.

دراسة (الحمامي ، 2019)

هدفت الدراسة إلى توضيح دور استراتيجيات التسويق المستدام في اعادة هندسة العمليات الإدارية ، وتبنى البحث في إطاره الميداني ابعاد استراتيجيات التسويق المستدام بوصفه متغيرا مستقلا وتشمل (التسويق الابتكاري، تسويق الاحساس بالرسالة، التسويق الموجه للزبون، تسويق قيمة الزبون، التسويق الاجتماعي)، واعادة هندسة العمليات الإدارية بوصفه متغيرا تابعا. وتضمنت عينة الدراسة مجموعة من العاملين في شركة كورك للاتصالات ، واعتمد الباحث استمارة الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة . وقد توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات كان من اهمها ، ان بعد التسويق الاجتماعي يحتاج الى جوانب تعزيزه تتمثل بضرورة مراعاة مصالح المشترك في شركة كورك للاتصالات. وتم تعزيز الاستنتاجات بمجموعة من التوصيات كان من اهمها ، على الشركة ان تعزز بعد التسويق الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بمراعاة مصالح المشترك بصورة أكبر لكي تعزز موقعها التنافسي في السوق مقارنة بشركات الاتصال المنافسة لها.

دراسة (مريم ،2018)

هدفت الدراسة بشكل اساسي الى تحليل دور التسويق المستدام في تحسين سلوك المؤسسة الاقتصادية وفق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة من خلال دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في قطاع الصناعات الغذائية بولاية سطيف، الجزائر ، واظهرت نتائج الدراسة أن أبعاد التسويق المستدام تؤثر في سلوك مؤسسات الصناعات الغذائية محل الدراسة ولكن ليس جميع الأبعاد حيث بينت نتائج الدراسة أن هذه المؤسسات تطبق بعد تصميم المنتج المستدام ، حيث تقوم بتعبئة وتغليف منتجاتها بمواد آمنة وقابلة لإعادة التدوير، كما تطبق بعد تقليل النفايات واعادة تدويرها من خلال رفع

الكفاءة الإنتاجية للمواد وجعل نفاياتها قابلة لإعادة التدوير. كما إتضح أن لهذين البعدين أثر على تحسين تنافسية هذه المؤسسات وعلى سلوكها تجاه البيئة و المجتمع.

دراسة (ابوالنجا،2018)

هدفت الدراسة الى تحليل أثر التسويق المستدام بعناصره الأربعة (المنتج المستدام – التسعير المستدام – التوزيع المستدام – الترويج المستدام) في السلوك الشرائي للمستهلك من خلال الصورة الذهنية ، والكلمة المنطوقة ، واتجاهات العميل كمتغيرات وسيطة باستخدام أسلوب تحليل المسار Path analysisوتحليل الارتباط الجزئى ، وتحديد عناصر التسويق المستدام الأكثر أثراً على الصورة الذهنية ، والكلمة المنطوقة واتجاهات العميل ، السلوك الشرائي للمستهلك ، ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبانة وُزعت على عدد (500) مفردة من عملاء متاجر التجزئة الكبرى فى السوق المصرى، خضعت منها (321) استمارة للمعالجة الإحصائية .وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات أثر معنوي بين استخدام التسويق المستدام والكلمة المنطوقة ، والصورة الذهنية .وأن أكثر العوامل أثراً على الكلمة المنطوقة هى أنشطة الترويج المستدام ، يليه أنشطة المنتج المستدام، بينما أكثر العوامل أثراً على الصورة الذهنية هي أيضاً أنشطة الترويج المستدام ، يليه أنشطة المنتج المستدام. كما اختلفت الأهمية النسبية للكلمة المنطوقة ، والصورة الذهنية فى بناء اتجاهات العميل. كما اختلفت الأهمية النسبية لعناصر التسويق المستدام في اتجاهات العميل من خلال الكلمة المنطوقة ، والصورة الذهنية . أشارت النتائج أيضاً لعدم وجود أثر مباشر للتسويق المستدام بعناصره الأربعة في السلوك الشرائي للمستهلك ، ووجود أثر غير مباشر للمنتج المستدام والترويج المستدام على السلوك الشرائي للمستهلك من خلال اتجاهات العملاء .وبوجود أثر غير مباشر للمنتج المستدام والترويج المستدام على الصورة الذهنية من خلال الكلمة المنطوقة .

دراسة (الفقهاء والصيفي ،2015)

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير مجموعة من العوامل في مستوى تبني شركات الصناعات الغذائية للتسويق المستدام في فلسطين، وتلك العوامل هي: دور التشريعات الخاصة بالتلوث وحماية البيئة، ومحدودية الموارد الطبيعية وتكاليفها المتزايدة، والتغير في اتجاهات المستهلكين وسلوكهم، واهتمام أصحاب المصالح بقضايا المسؤولية الاجتماعية، وتوجهات الإدارة العليا. ولتحقيق هدف الدراسة، تم تطوير خمس فرضيات صفرية اختبرت بأسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لبيانات الدراسة التي جمعت من خلال استبانة وزعت على عينة عشوائية بسيطة ضمّت (248) شركة من الشركات العاملة في مجال الصناعات الغذائية في فلسطين. وأظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود علاقة قوية ذات دلالة احصائية لكل متغيرات الدراسة المستقلة مع مستوى تبني الشركات لمفهوم التسويق المستدام باستثناء التغير في اتجاهات المستهلكين وسلوكهم؛ فلم تظهر علاقة قوية لهذا المتغير مع مستوى تبني الشركات لمفهوم التسويق المستدام. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لإدا ا رت

شركات التصنيع الغذائي والحكومة.

دراسة (لحول ، 2014)

هدفت الدراسة إلي ابراز دور التسويق المستدام في تحقيق أبعاد التسويق المستدام (البيئي ، الاقتصادي، الاجتماعي) من خلال تبني مفاهيمه التي تمثل المسؤولية الاجتماعية وأظهرت النتائج المستخلصة من البحث وجود علاقة تضمينية ما بين التسويق المستدام وأبعاد التنمية المستدامة، إذ يساهم التسويق المستدام في الاهتمام بالاعتبارات البيئية من خلال مبادئ التسويق الأخضر بتوفيره للمنتج الأخضر وتوجيه الأفراد والمنظمات الى وجوب تغيير النظرة نحو الاسلاك المسؤول والاهتمام بالتكاليف الاجتماعية. كما يساهم الاقتصادي بصورة فعالة من خلال التسويق المسؤول الذي يتلخص دوره في التعامل مع جميع الأطراف والمجتمع الذي يعمل في وسطه والبيئة بشكل مسؤول على أسس أخلاقية ومبادئ وشفافية ، بينما يتضح دوره في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بتطبيق مبادئ التسويق الاجتماعي التي تتعدى المساهمة في الأعمال.

دراسة (اوسو واخرون ، 2007)

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين استراتيجيات التسويق المستدام وابعاد الاستباقية التسويقية في عدد من معامل انتاج المياه المعدنية في محافظة دهوك ،وشملت عينة البحث (63) مديرا في هذه المعامل، واعتمدت الاستبانة لاستطلاع اراء العينة، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية لتحليل النتائج واختبار الفرضيات، تمثلت اهم الاستنتاجات بارتفاع مستوى استخدام استراتيجيات التسويق المستدام وابعاد الاستباقية التسويقية وبمرتبة جيد وبناءً على النتائج التي تم التوصل اليها قدم البحث مجموعة من المقترحات تمثلت اهمها برفع مستوى استخدام استراتيجيات التسويق المستدام وابعاد الاستباقية التسويقية، وكذلك التركيز على معرفة اسباب الخطر ومواجهتها بطرق ابداعية لإضافة قيمة مستدامة لجميع انشطة المعمل.

ومن الدراسات السابقة التى تم تطبيقها في بيئات اجنبية :

دراسة (Magas & Marcel,2015) التي هدفت إلى تسليط الضوء على الترابط المتبادل بين التسويق المستدام والتنمية المستدامة, بحيث ينظر للتنمية المستدامة عمى انها مفهوم ثلاثي الأبعاد يشير إلى الاستدامة الاقتصادية، الازدهار، العدالة الاجتماعية والجودة البيئية ، وذلك كله من أجل تحقيق الترابط الكامل بينهما، كما خلصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل مفهوم التسويق المستدام، كونه يهدف الى تحقيق علاقة مستدامة ومربحة مع العملاء، بالإضافة الى مراعاته للبيئة الطبيعية والاجتماعية، ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى أن التسويق المستدام يمكن أن يساهم في التنمية المستدامة ليس فقط من خلال الممارسة اليومية للتقليل من الأثر البيئي، بل أيضا من خلال تنفيذ سياسات واستراتيجيات جديدة لتعزيز مفهوم أوسع للنمو المستدام باعتباره جزءا أساسيا من الكيانات الاقتصادية.

دراسة (Danciu,et al.,2015) التي توصلت الى ان التسويق المستدام يساعد التنمية المستدامة من خلال تحفيز الطلب المستدام والابتكار المستمر وتطوير المنتجات المستدامة واستخدام الاتصالات المستدامة وقنوات توزيع مستدامة وبيع المنتجات والخدمات المستدامة بأسعار عادلة ، وهذا التطبيق سيؤدي إلي زيادة الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة على نطاق واسع المدى في المستقبل إذا تم دعمها بجهود سياسة وحكومية وقانونية .

دراسة (Dabija et al,.2014) التي توصلت الى أن الاستدامة في التسويق بأبعادها (التوجه نحو حماية البيئة ، تقليل استهلاك الموارد ، التوجه الاجتماعي) لها تأثير علي تشكيل تفضيلات العملاء واتجاهاتهم نحو متاجر التجزئة غير الغذائية، وقد طبقت الدراسة علي عينة مكونة من (1624) عميل في مراكز التسوق المتخصصة ببيع السلع الاستهلاكية غير الغذائية في امريكا.

دراسة (Forster,2013) التي توصلت إلى أن الشركات التي تمارس الاستدامة في مزيجها التسويقي تحقق نجاح مقارنة مع تلك التي لا تمارس الاستدامة ، وأن الاستهلاك المستدام أصبح هدفاً جوهرياً وأحد أهم عوامل التغيير للمستهلكين الذين يتطلعون إلى القيام بواجبهم نحو حماية كوكب الأرض. فالمنظمات التي استجابت لمتطلبات الاستدامة قامت بطرح علامات تجارية ومنتجات جديده مستدامة ،وقد طبقت الدراسة علي عينة مكونة من ثمانية شركات امريكية للمنتجات الغذائية ممن تمارس الاستدامة في منتجاتها وعملياتها.

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي :

- لم تتوفر أي دراسة سابقة تناولت موضوع المزيج التسويقي المستدام و اثره في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة الصناعية سواء في البيئة اليمنية او العربية ، وهو ما سوف تتناوله هذه الدراسة .
- رغم وجود دراسات سابقة تناولت موضوع التسويق المستدام في الشركات الصناعية الغذائية مثل دراسة (مريم ،2018) ودراسة (الفقهاء والصيفي ،2015) في البيئة العربية ، ودراسة كل من (Dabija et al,.2014) ودراسة (Forster, 2013) في البيئة الاجنبية ؛ الا ان هذه الدراسات لم تربط أي منها بين المزيج التسويقي المستدام وقيمة العلامة التجارية في الشركات الصناعية من منظور العملاء ، وهو ما تهدف اليه هذه الدراسة.

ثالثا : أنموذج البحث Research Model

للإجابة على اسئلة الدراسة وتحقيق اهدافها. وبناءً على ما تضمنته العديد من ادبيات الدراسة ؛ تم صياغة أنموذج الدراسة الافتراضي الذي يوضح متغيرات الدراسة والعلاقة بينها على النحو المبين في الشكل التالي :

شكل (1) أنموذج البحث Figure (1) Research Model

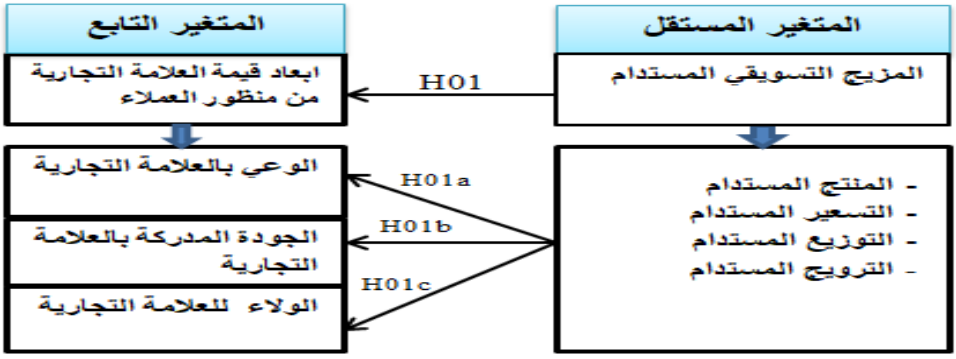

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستعانة ببعض الدراسات السابقة ومنها:

(مريم ، 2018 ; ابو النجا 2018 . Dabija et al,.2014; Forster,2013)

رابعا : فرضيات البحث Research Hypotheses

وفقا للنموذج الافتراضي للدراسة ومتغيراته ؛ تم صياغة فرضية رئيسية للبحث ينبثق منها مجموعة من الفرضيات الفرعية - بالطريقة الصفرية -, وذلك على النحو التالي :

الفرضية الرئيسة الاولى

(H01) وتنص على انه "لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig.≤0.05) لمدى التزام الشركة – محل الدراسة - بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام (المنتج المستدام ، التسعير المستدام ، التوزيع المستدام ، الترويج المستدام) مجتمعة ، في مجمل ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء".

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى (H01a) : وتنص على انه" لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig.≤0.05) لمدى التزام الشركة – محل الدراسة - بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام مجتمعة في البعد الخاص بالوعي بالعلامة التجارية كأحد ابعاد قيمة العلامة التجارية من منظور العملاء ".

الفرضية الفرعية الثانية (H01b) وتنص على انه" لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig.≤0.05) لمدى التزام الشركة – محل الدراسة - بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام مجتمعة في البعد الخاص بالولاء للعلامة التجارية كأحد ابعاد قيمة العلامة التجارية من منظور العملاء ".

الفرضية الفرعية الثالثة (H01c) وتنص على انه" لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig.≤0.05) لمدى التزام الشركة – محل الدراسة - بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي

المستدام في البعد الخاص بالجودة المدركة بالعلامة التجارية كأحد ابعاد قيمة العلامة التجارية من منظور العملاء ".

الفرضية الرئيسية الثانية(H02): "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات آراء أفراد عينة هذه الدراسة حول مدى التزام الشركة – محل الدراسة- بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام واثره ذلك في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء ؛ تعزى إلى بعض الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتشمل (النوع ، مستوى الدخل ، المؤهل العلمي)".

خامسا : التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث و طرق قياسها

اعتمد الباحثان على ادبيات الدراسة التطبيقية والنظرية في تطوير التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة التي تضمنها أنموذج البحث الافتراضي , وتحديد طرق قياسها وذلك على النحو التالي :

المتغير المستقل : ويتمثل في المزيج التسويقي المستدام ويمكن تعريفه اجرائيا لأغراض هذه الدراسات بأنه " المزيج التسويقي للشركة الصناعية الذي يحقق ابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) بحيث يلبي احتياجات ورغبات عملائها ويحقق اهدافها حاليا ومستقبلا في اطار مصلحة المجتمع والبيئة التي تعمل في نطاقها ". وتشمل عناصر هذا المزيج ما يلي :

- **المنتج المستدام** : استنادا الى التعريف الذي قدمه كل من (Yazdanifard & Mercy,2011:638) يمكن تعريف المنتج المستدام اجرائيا لأغراض هذه الدراسة بانه المنتج الذي يهدف الى تحقيق منافع تغطي ابعاد التنمية المستدامة الثلاثة (الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية) فهو منتج يخفض أثره السلبي على استخدام الموارد الطبيعية، والبيئية ويعظم أثره الإيجابي على المجتمع.
- **التسعير المستدام** :استنادا الى التعريف الذي قدمه كل من : (Martin & Schouten, 2012 :173) يمكن تعريف التسعير المستدام اجرائيا لأغراض هذه الدراسة بانه السعر الذي يغطي تكلفة الانتاج ويسهل من تحقيق التنمية الاجتماعية و حماية البيئة.
- **التوزيع المستدام** استنادا الى التعريف الذي قدمه (Ottman,2011:11) يمكن تعريف التوزيع المستدام اجرائيا لأغراض هذه الدراسة بانه عنصر المزيج التسويقي الذي يتضمن دراسة واختيار قنوات التوزيع الملائمة لطبيعة وخصائص المنتج المستدام والمفاضلة بينها على أساس احترام فكرة التنمية المستدامة واختيار الملائم منها بيئياً.
- **الترويج المستدام** استنادا الى التعريف الذي قدمه(Hunt,2011:12) يمكن تعريف الترويج المستدام اجرائيا لأغراض هذه الدراسة بانه مجموعة الاتصالات التي تجريها الشركة الصناعية بالعملاء سواء الحاليين او المرتقبين بغرض تعريفهم واقناعهم بالمنتجات المستدامة وتعريفهم بفوائدها وخصائصها وكيفية استخدامها او تدويرها او التخلص منها .

وقد تم قياس هذه العناصر من خلال الفقرات (1) الى(12) ضمن المحور الخاص بهذه العناصر في اداة الدراسة الاستبانة . واعتمد الباحثان في تحديد بعض هذه الفقرات على دراسات كل من:
(الحمامي ، 2019) ؛ (ابوالنجا، 2018) ؛ (Forster,2013)

المتغير التابع : ويتمثل في قيمة العلامة التجارية على اساس العملاء (CBBE) Customer-based brand equity ، وبناءً على المفاهيم التي قدمتها بعض الدراسات المتعلقة بقيمة العلامة التجارية من منظور العملاء ومنها دراسات :

(Kotler andArmstrong,2018; Keller, 1993; Karamian,et al., 2015 Alberto,et al.,2018;)

ويمكن تعريف قيمة العلامة التجارية من منظور العملاء على مواقع التواصل الاجتماعي اجرائياً في هذه الدراسة بأنها " القيمة الراسخة في ذهن العميل للعلامة التجارية والمرتكزة على مدى معرفة ووعى العميل بالعلامة وادراكه لجودتها وولائه لها" . ولتحديد ابعاد هذا المتغير اعتمد الباحث بشكل اساسي على نموذج (Aaker, 1991) في بناء قيمة العلامة التجارية من منظور العملاء ، الذي تضمن اربعة ابعاد اساسية هي: (الوعي بالعلامة، الجودة المدركة للعلامة ، الولاء للعلامة ، الارتباطات بالعلامة) ، وتم التركيز في هذه الدراسة على ثلاثة أبعاد أساسية ضمن هذا النموذج هي:(الوعي بالعلامة , الولاء للعلامة ،الجودة المدركة للعلامة) ، وهى الابعاد التي ركزت عليها العديد من الدراسات السابقة ومنها دراسات كل من :

(Karamian , et al., 2015 ; Pal Singh ,2015; Jakste, and Rita , 2013; Balduf et al,2003; Yasin and Zahari,2011 ; Yoo et al,2000)

حيث تم دمج فقرات البعد الخاص بارتباطات العلامة ضمن بعد الوعي بالعلامة التجارية بما يتناسب مع طبيعة واهداف البحث . وقد تم قياس هذه الابعاد من خلال الفقرات (13) الى (22) ضمن السؤال الخاص بهذا المحور في اداة الدراسة. واعتمد الباحثان في تحديد بعض الفقرات على دراسات كل من:

(Karamian , et al., 2015 ; Severi , et al.,2014 ; Eze, et al. ,2014 ; Abu-Rumman and Anas, 2014; Godey , et al.2016; Alberto,et al.,2018; Chakraborty and Bhat,2018)

سادسا : منهجية البحث Research Methodology

اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الدراسة الميدانية واسلوب دراسة الحالات في معالجة مشكلة البحث وتم جمع البيانات الأولية المتصلة بأهداف البحث من مفردات العينة - المتمثلة في عملاء الشركة اليمنية للصناعة والتجارة- من خلال الاستبانة كأداة اساسية للدراسة، بالإضافة إلى جمع بيانات ثانوية من خلال المراجع العلمية من كتب ودوريات علمية، إضافة إلى ادارة التسويق في الشركة – محل البحث - ومواقعها الالكتروني على شبكة الإنترنت.

مجتمع البحث وعينته

يتضمن مجتمع البحث عملاء الشركة اليمنية للصناعة والتجارة في مدينة تعز بالجمهورية اليمنية ، والذين يشترون منتجات الشركة بغرض الاستهلاك النهائي (المستهلكين النهائيين). واختار الباحثان مجتمع البحث من مدينة تعز باعتبارها أكثر المدن اليمنية كثافة للسكان وفيها توجد مصانع الشركة ومقر إدارتها أو مركزها الرئيسي ويتوافر فيها عملاء الشركة ومزيج منتجاتها بشكل كبير. ونظرا لكبر حجم المجتمع وعدم توافر اطار محدد لهذا المجتمع فقد اعتمد الباحثان على اختيار عينة ملائمة من عملاء الشركة (المستهلكين النهائيين لمنتجات الشركة اليمنية للصناعة والتجارة) المترددين على بعض متاجر التجزئة المتوسطة والكبيرة الحجم (سوبر ماركت، مولات) والمتخصصة ببيع السلع الاستهلاكية – ومنها منتجات الشركة محل البحث - للمستهلك النهائي في مدينة تعز ، وتم تحديد حجم العينة بـ (500) مفردة وفقاً لـ(Malhotra,2007:365) كما تم اختيار مفردات العينة بطريقة تحكمية من قبل الباحثان للتأكد من توافر الخصائص المطلوب دراستها في مفردات العينة وهي شرائهم واستهلاكهم لمنتجات الشركة اليمنية للصناعة والتجارة.

أداة الدراسة:

بناء على أهداف ومتغيرات البحث ونموذجه المقترح ومن خلال مراجعة العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، تم تصميم أداة خاصة لجمع بيانات الدراسة الأولية من مفردات عينة البحث وهي عبارة عن استبانة تتضمن بعض البيانات الديموغرافية المتعلقة بمفردات العينة وتشمل النوع (ذكر، أنثى) ، مستوى الدخل ، المؤهل العلمي. بالإضافة الى مجموعة من الفقرات التي تستهدف قياس محاور وابعاد متغيرات النموذج المقترح للبحث .

وقد تم الاعتماد في قياس ابعاد متغيرات الدراسة (المستقل والتابع) على مقياس ليكرت (Likert-Scale) المكون من خمس درجات، حيث أعطى الرقم (5) موافق بشدة إلى الرقم (1) غير موافق بشدة للعبارات جميعها التي تقيس أبعاد المتغيرين . ويعود سبب استخدام الباحثان لهذا المقياس نظرًا لكثرة استخدامه في دراسات سابقة في هذا المجال. كما أنه يمكن الباحث من استخدام أساليب إحصائية متعددة، إضافة إلى أن هذا المقياس يتمتع بدرجة اعتمادية عالية .
(Churchill and Iacobucci,2005; Malhotra,2007 ;Sekaran,2003)

صدق أداة الدراسة وثباتها:

يعني صدق أداة الدراسة Validity ، الى أي مدي تعكس الفقرات أو العبارات المستخدمة في أداة الدراسة تمثيل متغيرات البحث ، وبالتالي إمكانية تعميم متغيرات الدراسة ونتائجها على مجتمعها . بينما تعني خاصية الثبات او الاعتمادية Reliability مدى قدرة هذه الاداة على تحقيق أهداف الدراسة أضافه إلى ثبات واستقراريه النتائج التي تم الحصول عليها لأول مرة وإمكانية استخدام أداة الدراسة

مرة أخرى في فترات زمنية لاحقة. (Sekaran 2003) . وقد تم التأكد من صدق الاداة من خلال عرض الاستبانة بعض الأساتذة والمتخصصين في التسويق والإحصاء في الجامعات اليمنية ، وذلك بهدف التحقق من مدى ملائمة الأداة لموضوع البحث وشموليتها لمختلف البيانات التي تغطي أهداف ومتغيرات البحث، بالإضافة إلى توزيع الاستبيان بصورتها الأولية على عينة بسيطة من عملاء الشركة بلغ عددها (20) مفردة للتأكد من وضوح فقرات الاستبانة وفهمهم لها، وقد وردت بعض الملاحظات الجيدة تم في ضوئها إجراء بعض التعديلات والإضافات في القائمة قبل توزيعها بشكل نهائي. اما خاصية الثبات او الاعتمادية لأداة الدراسة فقد تم عن طريق اختيار معامل كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach) الأوسع انتشارًا في قياس معامل الثبات في أغلب البحوث العلمية . وحسب (Sekaran,2003:420) فإنه إذا كان معامل كرونباخ–ألفا أكثر من 60% فهذا يعني أنه يمكن الاعتماد عليها لتحليل بيانات البحث وكلما اقتربت قيمة معامل كرونباخ–ألفا من واحد صحيح كلما كان المقياس أدق ويعكس ثبات أداته . ونلاحظ من الجدول(1) أن معامل كرونباخ–ألفا لكل متغيرات البحث أكثر من (60%) وهذه القيم مقبولة لأغراض تحليل بيانات البحث.

كما تم التحقق من مستوى الدلالة الإحصائية Significant level للأوساط means الخاصة بفقرات المقياس باستخدام اختبار،(t-test) والذي تراوحت قيمته بين أدنى قيمة (18) ، واعلى قيمة (37) على التوالي . إضافة إلى اختبار حسن المطابقة للبيانات (مربع كاي X2) الذي تراوحت نتائجه بين أدنى قيمة (126) ، وأعلى قيمة (228) للاختبار ، وبمستوى دلالة إحصائية (Sig.≤.01) ولكافة أسئلة الاستبانة. بالإضافة الى اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (Kolmogorov-Smirnov Test K-S) ، والتي تظهر نتائجه ان البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً لكافة المتغيرات ، ويمكن إخضاعها لتحاليل إحصائية متقدمة كالانحدار ، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (1) .

جدول:(1)

نتائج اختبار معاملات كرونباخ–ألفا وكل من t-test ومربع كاي و(k-S) لمتغيرات البحث (*)

متغيرات البحث	عدد الفقرات	معاملات كرونباخ α	قيم-t test	مربع كاي X2	اختبار (k-S)
ابعاد التسويق المستدام					
المنتج المستدام		0.691	37	428	0.66
التسعير المستدام		0.823	22	318	0.54
التوزيع المستدام		0.821	26	163	0.44
الترويج المستدام		0.743	34	255	0.76

ابعاد قيمة العلامة التجارية					
الوعي بالعلامة التجارية		0.820	29	174	0.79
الولاء للعلامة التجارية		0.832	18	183	0.32
الجودة المدركة للعلامة		0.849	25	126	0.59

(*) جميع النتائج(α ، t،X2) كانت بمستوى دلالة إحصائية 01 .≤Sig

وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد من قبل الباحث 05 .≤Sig

توزيع اداة الدراسة :

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها ، تم توزيع (500) استبانة على مفردات العينة ، تم استرجاع(463) استبانة منها،بنسبة ردود بلغت (94%) ، وقبل البدء بعملية تحليل بيانات البحث قام الباحث بمراجعة الاستبانات المستردة والتأكد من صلاحيتها للتحليل و ترميز البيانات وتجهيزها لأغراض التحليل ،حسب ما أوصى به عدد من الباحثين في هذا المجال ومنهم:(Churchill and Iacobucci,2005; Malhotra,2007)ونتج عن هذه الخطوات استبعاد (25) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل . وبناء على ذلك فإن عدد الاستبانات التي تم استخدامها في التحليل النهائي للبحث هي(438) وتشكل ما نسبته (95%) من الاستبانات المستردة . ويوضح الجدول رقم (2) عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.

جدول (2)

الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الاستبانات	عدد الاستبانات	نسبة الاستبانات ٪
الاستبانات الموزعة	500	100
الاستبانات المستردة	463	93
الاستبانات المستبعدة	25	5
الاستبانات الصالحة للتحليل	438	95

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات :

تم الاعتماد في تحليل البيانات على بعض الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات وأهداف وفروض البحث باستخدام حزمة التحليل الإحصائي المعروف SPSS. V.25 ، وتشمل هذه الأساليب ما يلي:

اساليب التحليل الوصفي (المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري) لوصف متغيرات البحث .

اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov K-S Test) لمعرفة مدى توافر التوزيع الطبيعي

في متغيرات البحث كشرط أساسي لاستخدام بعض الأساليب الإحصائية.
تحليل الاعتمادية (Reliability) حيث تم استخدام معامل كرونباخ–ألفا لاختيار ثبات أداة جمع البيانات من أجل الاعتماد عليها في تحليل البيانات. بالإضافة الى اختبار حسن المطابقة للبيانات (مربع كاي X2) ، والتحقق من مستوى الدلالة الإحصائية للأوساط الخاصة بفقرات المقياس باستخدام اختبار، (t-test) كمتطلبات لاستخدام اسلوب تحليل الانحدار المتعدد. (Sekaran,2003:440).
معامل الارتباط بين المتغيرات وتحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) والمتعدد (Multiple Regression) من أجل اختبار فرضيات البحث الرئيسية والفرعية .

سابعا : نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

1- خصائص عينة البحث :

يوضح الجدول التالي - جدول رقم (3)- توزيع مفردات عينة البحث من عملاء الشركة اليمنية اليمنية للصناعة والتجارة (المستهلكين النهائيين لمنتجات الشركة)، حسب بعض الخصائص الديموغرافية محل الدراسة .

جدول رقم (3)

توزيع مفردات عينة البحث حسب بعض الخصائص الديموغرافية محل الدراسة .

الخصائص الديموغرافية	الخصائص الفرعية	العدد	النسبة المئوية ٪
النوع	ذكر	216	49
	أنثي	222	51
الاجمالى		438	100
مستوى الدخل	أقل من 200$	208	48
	من 200$ إلى أقل من 400$	193	44
	من 400$ إلى أقل من 600$	022	5
	600 $ فأكثر	015	3
الاجمالى		438	100
المؤهل العلمي	بدون مؤهل	018	4
	اساسي	082	19
	ثانوي	124	28
	جامعي	202	46
	عالي	012	3
الاجمالى		438	100

يتضح من الجدول السابق أن اكثر مفردات عينة البحث من عملاء الشركة اليمنية اليمنية للصناعة والتجارة حسب بعض الخصائص الديموغرافية - محل الدراسة - وهى (النوع ،مستوى الدخل، المؤهل العلمي) تمثلت في الاناث بنسبة 51% ، من ذوي الدخل المحدود (اقل من 400$) بنسبة 92% ، ومن الحاصلين على المؤهل العلمي الثانوي والجامعي بنسبة 74% .

2- نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث :

تم الاعتماد على اساليب التحليل الوصفي المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف متغيرات البحث وإعطاء صورة عامة عن مدي التزام الشركة اليمنية اليمنية للصناعة والتجارة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام من وجهة نظر مفردات عينة البحث من عملاء الشركة ، وابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء .

ويوضح الجدول -رقم (4) - نتائج هذا التحليل:

جدول رقم (4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد متغيرات البحث

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاهمية*
ابعاد التسويق المستدام	3,51	0.27	متوسطة
المنتج المستدام	3,62	0.16	مرتفعة
التسعير المستدام	3,61	0.71	مرتفعة
التوزيع المستدام	3,42	0.47	مرتفعة
الترويج المستدام	3,30	0.77	متوسطة
ابعاد قيمة العلامة التجارية	4,11	0.70	مرتفعة
الوعي بالعلامة التجارية	4,16	0.35	مرتفعة
الجودة المدركة للعلامة	3,82	0.46	مرتفعة
الولاء للعلامة التجارية	4,15	0.26	مرتفعة

*(1-اقل من2.8) ضعيفة ، (2.8- اقل من 3.6) متوسطة ، (3.6- 5) مرتفعة

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- ان درجه التزام الشركة اليمنية للصناعة والتجارة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام لا ترقى الى المستوى المطلوب من وجهه نظر مفردات العينة من عملائها في السوق اليمنية حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمدى التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي

المستدام (3.51) وهو ما يعني التزام الشركة بدرجه متوسطة بمجمل بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام. وعلى الرغم من التزام الشركة بدرجه مرتفعة نسبيا بالسياسات المتعلقة بعنصري المزيج التسويقي المستدام (المنتج المستدام ، التسعير المستدام) ، اذ بلغ المتوسط الحسابي للعنصرين (3.61) ،(3.62) على التوالي ؛ الا ان الشركة لا تلتزم بدرجة مرتفعة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام الاخرى وهما عنصري(التوزيع المستدام والترويج المستدام) من وجهة نظر مفردات العينة من عملاء الشركة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعنصري التوزيع والترويج (3.42) ،(3.30)على التوالي ، مما يعني ضرورة ان تهتم ادارة التسويق بالشركة بإعادة النظر في السياسات المتعلقة بهذه العناصر ، بحيث تكون اكثر التزاما بمجمل السياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام. ومن ابرز السياسات التي يجب ان تراعيها الشركة في عنصر التوزيع : ان تحرص الشركة على التعامل مع منافذ التوزيع المستدامة ، وان تراعي الشركة عدم الأضرار بالبيئية عند بناء و اختيار مخازنها. وفيما يتعلق بالسياسات التي يجب ان تراعيها الشركة في عنصر الترويج : ان تركز الشركة في رسائلها الترويجية على التوجه المستدام ، وتنمية وتعزيز الوعي المستدام لدى المستهلكين والمجتمع، وان تساهم الشركة في رعاية الفعاليات والانشطة والمبادرات ذات الصلة بمجال التنمية المستدامة في المجتمع.

- تشير قيم المتوسطات الحسابية لأبعاد متغير قيمة العلامة التجارية من منظور العملاء (الوعي بالعلامة ، الولاء للعلامة ، الجودة المدركة للعلامة) في الجدول السابق؛ الى ان قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور عملائها مرتفعة -الى حدما- حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجمل ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة (4.11) وخصوصا لبعدي الوعي بالعلامة والولاء للعلامة التجارية للشركة .

3- نتائج اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة الأولى : تنص هذه الفرضية على انه " لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig.≤0.05) لمدى التزام الشركة – محل الدراسة - بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام (المنتج المستدام ، التسعير المستدام ، التوزيع المستدام ، الترويج المستدام) مجتمعة ، في مجمل ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء"

ولاختبار مدي صحة هذه الفرضية والفرضيات المتفرعة منها ؛ اعتمد الباحثان اسلوبي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة الصفرية الرئيسية والفرعية ، حيث تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير ابعاد المتغير المستقل المتمثلة في عناصر المزيج التسويقي المستدام (المنتج المستدام ، التسعير المستدام ، التوزيع المستدام ، الترويج المستدام) مجتمعة في ابعاد قيمة العلامة التجارية من منظور العملاء (الوعي بالعلامة ، الولاء للعلامة ، الجودة المدركة للعلامة) مجتمعة . أما

اسلوب الانحدار الخطي المتعدد فقد تم استخدامه لاختبار تأثير أبعاد المتغير المستقل (عناصر المزيج التسويقي المستدام) مجتمعة في كل بعد من ابعاد قيمة العلامة التجارية من منظور العملاء (الوعي بالعلامة ، الولاء للعلامة ، الجودة المدركة للعلامة) ، و تم تضمين اسلوب الانحدار المتعدد بالمتغيرات المستقلة من أجل تحديد مقدار تأثيرها مجتمعة في كل بعد من ابعاد قيمة العلامة التجارية من منظور العملاء. وقد تم احتساب ميل المعادلة، ومعامل التحديد (R^2 Coefficient of determination) للحكم على مقدار تأثير تلك الأبعاد مجتمعة .

ولأجل الحصول على الدلالة الإحصائية لكل متغير مستقل وبما يعبر عن مدى قوة العلاقة إحصائيًا ، عمل الباحث على استخدام اختبار t-test لاختبار تأثير كل متغير مستقل فرعي على المتغير التابع في أنموذج الانحدار البسيط ، واختبار F-test لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع في أنموذج الانحدار المتعدد. وتتمثل قاعدة القرار في اختبار فرضيات البحث في أنه إذا كانت قيمة إحصائية الاختبار (F) او (t) test statistics المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وذلك عند مستوى معنوية (sig. ≤ 0. 05) فهذا يعني أن العامل المستقل يؤثر بدلالة إحصائية في المتغير التابع ، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، أما إذا حصل العكس فيتم قبولها، وهذا ينطبق على جميع فرضيات البحث. ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار هذه الفرضية وفروعها .

جدول (5)

نتائج الاختبار الاحصائي للفرضية الرئيسية الاولى للبحث وفروعها

مضمون الفرضية	نتائج الاختبار				
الفرضية الرئيسة (H01)	R	R^2	F	Sig.F	**النتيجة**
لا توجد علاقة ذات دلالة احصـــائية بين درجة التزام الشـركة بالسـياسـات المتعلقة بعناصـر المزيج التسـويقي المسـتدام وابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء .	0.0316	0.292	7.31	**0.00	رفض الفرضية الصفرية
الفرضيات الفرعية	SE	Beta β	T	Sig.t	**النتيجة**
الفرضية الفرعية الأولى:(H01a) لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام والبعد الخاص بالوعي بالعلامة كأحد ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء	0.032	0.022	6.42	0.03	رفض الفرضية الصفرية

الفرضية الفرعية الثانية:(H01b) لا توجد علاقة ذات دلالة احصـــــائية بين درجة التزام الشـركة بالسـياسـات المتعلقة بعناصـر المزيج التســـــويقي المســـــتدام والبعد الخاص بولاء العملاء للعلامة كأحد ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء.	0.034	0.121	5.48	**0.00	رفض الفرضية الصفرية
الفرضية الفرعية الثالثة: (H01c) لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام والبعد الخاص بالجودة المدركة للعلامة كأحد ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء.	0.133	0.214	4.37	0.02	رفض الفرضية الصفرية

(*) **مستوى الدلالة المعتمد في التحليل** (sig. ≤ 0. 05) ، **درجة الحرية** (df= 437)

(**) **مستوى الدلالة الإحصائية هو** (sig. ≤0.01)

وبالنظر إلى نتائج التحليل الواردة في الجدول السابق - جدول رقم (5) – يتضح ما يلي:

- فيما يتعلق بالفرضية الصفرية الرئيسية الاولى للبحث. اظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اسلوب تحليل الانحدار المتعدد ان قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين(درجة التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام ومجمل ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء) بلغت (R=0.316) فيما بلغت مساهمة عنصر درجة التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام (R^2=0.292) بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى. إضافة إلى قيمة (F=7.31) وبمستوى دلالة إحصائية (sig. ≤ 0. 01) وهذا يعني ان قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء تزيد كلما زادت درجة ادراك هؤلاء العملاء لمدى التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام. وبناء عليه نرفض هذه الفرضية بصيغتها العدمية، ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود هذه العلاقة عند مستوى دلاله (sig. ≤0. 01) .
- فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الاولى ، يتضح من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اسلوب تحليل الانحدار البسيط في الجدول السابق – جدول رقم (5) - ما يلي :
  - وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لدرجة التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام في البعد الخاص بالوعي بالعلامة كأحد ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء ، حيث بلغت قيمة معامل التأثير (β = 0.022) ، تعزز ذلك قيمة (T=6.42) عند مستوى دلاله احصائية (sig. ≤ 0. 05). مما يعني رفض الفرضية الصفرية

الفرعية الاولى التي تشير الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام والبعد الخاص بالوعي بالعلامة كأحد ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء. وقبول الفرضية البديلة التي تقضي بوجود علاقة التأثير بين المتغيرين .

- وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لدرجة التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام في البعد الخاص بولاء العملاء للعلامة كأحد ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء ، حيث بلغت قيمة معامل التأثير ($\beta = 0.121$) ، تعزز ذلك قيمة ($T=5.48$) عند مستوى دلاله احصائية ($sig. \leq 0.01$). مما يعني رفض الفرضية الصفرية الفرعية الاولى التي تشير الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام والبعد الخاص بولاء العملاء للعلامة كأحد ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء. وقبول الفرضية البديلة التي تقضي بوجود علاقة التأثير بين المتغيرين .
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لدرجة التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام في البعد الخاص بالجودة المدركة للعلامة كأحد ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء ، حيث بلغت قيمة معامل التأثير ($\beta = 0.214$) ، تعزز ذلك قيمة ($T=4.37$) عند مستوى دلاله احصائية ($sig. \leq 0.05$). مما يعني رفض الفرضية الصفرية الفرعية الاولى التي تشير الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام والبعد الخاص بالجودة المدركة للعلامة كأحد ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء. وقبول الفرضية البديلة التي تقضي بوجود علاقة التأثير بين المتغيرين .

الفرضية الرئيسية الثانية (H02) : تنص هذه الفرضية على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات آراء أفراد عينة هذه الدراسة حول مدى التزام الشركة – محل الدراسة - بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام واثر ذلك في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء ؛ تعزى إلى بعض الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتشمل (النوع ، مستوى الدخل ،المؤهل العلمي)". ولاختبار فرضيات الدراسة؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) .

ويوضح - جدول رقم (6) - نتائج اختبار هذه الفرضية .

جدول رقم (6)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المتغيرات (الخصائص الديموغرافية)	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
النوع	بين المجموعات	1	.474	0.383	1.213	0.38
	داخل المجموعات		6.341	0.351		
مستوى الدخل	بين المجموعات	3	.386	.187	1.521	0.51
	داخل المجموعات		5.521	0.253		
المؤهل العلمي	بين المجموعات	4	.673	.276	1.823	.042
	داخل المجموعات		4.219	0.418		

يتضح من بيانات الجدول السابق – جدول رقم (6) - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء مفردات عينة الدراسة حول مدى التزام الشركة – محل الدراسة - بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام واثر ذلك في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء ؛ تعزى إلى بعض الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتشمل (النوع ، مستوى الدخل ، المؤهل العلمي). إذ أن قيمة F المحسوبة لكل من هذه المتغيرات اقل من قيمتها الجدولية (2.6) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يعنى قبول صحة هذه الفرضية.

ثامنا : النتائج والتوصيات

أ- نتائج البحث

هدفت هذه الدراسة بشكل اساسي الى الكشف عن مدى التزام درجه التزام الشركة اليمنية للصناعة والتجارة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام واثر ذلك في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور عملائها في السوق اليمنية . ووفقا لنتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث ونتائج اختبار الفرضيات يمكن استخلاص النتائج التالية :

1. تلتزم الشركة اليمنية للصناعة والتجارة بدرجة متوسطة بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام – بشكل عام - من وجهة نظر افراد عينة البحث من عملائها(المستهلكين النهائيين لمنتجاتها) في السوق اليمنية، فيما اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان السياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام التي تلتزم بها الشركة بشكل مرتفع الى حد ما كانت السياسات المتعلقة بعنصري المنتج المستدام والتسعير المستدام .

2. ان قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور عملائها مرتفعة - الى حدما- حسب المتوسط الحسابي الكلي لمجمل ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة وخصوصا لبعدي الوعي بالعلامة والولاء للعلامة التجارية للشركة . مما يدل على ارتفاع وعي عملاء الشركة بالعلامة التجارية للشركة وولائهم لها .
3. وجود أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig.≤0.05) لدرجة التزام الشركة – محل الدراسة - بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام (المنتج المستدام ، التسعير المستدام ، التوزيع المستدام ، الترويج المستدام) مجتمعة ، في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء – مجتمعة وكلا على انفراد ".
4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig.≤0.05) في متوسطات آراء أفراد عينة هذه الدراسة حول مدى التزام الشركة – محل الدراسة - بالسياسات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي المستدام واثر ذلك في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور العملاء ؛ تعزى إلى بعض الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتشمل (النوع ، مستوى الدخل ،المؤهل العلمي)".

ب- التوصيات :

في ضوء النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ؛ يقترح الباحثان التوصيات التالية :

1. ضرورة ان تولى الشركات الصناعية اليمنية موضوع الالتزام بالسياسات المتعلقة بعناصر مزيج التسويق المستدام اهمية كبيرة ضمن اطار اهدافها واستراتيجياتها وممارستها لكافه الأنشطة والمهام المتعلقة بمختلف عناصر مزيجها التسويقي في السوق اليمنية ، نظرا لما يمثله هذا الالتزام من اهمية كبيرة في تعزيز وزيادة قيمة علاماتها التجارية من منظور العملاء في العصر الحديث .
2. ضرورة ان تهتم الشركات الصناعية اليمنية بتوعية العالمين فيها - وخصوصا العاملين في قطاع التسويق والانتاج والجودة – بعناصر وابعاد التسويق المستدام ومختلف السياسات المتعلقة بعناصر مزيج التسويق المستدام من خلال عدة وسائل كالدورات التدريبية والمحاضرات والنشرات الدورية .. وغيرها من وسائل التوعية .
3. ضرورة ان تقوم الشركات الصناعية اليمنية بوضع معايير محددة تتعلق بعناصر مزيج التسويق المستدام التي يجب الالتزام بها من قبل العاملين فيها والوسطاء المتعاملين معها ، بحيث تكون هذه المعايير ضمن مقاييس تقييم فاعلية الاداء للعاملين في الشركة ووسطائها في مجال التسويق لمنتجات الشركة ، وجزء من معايير التزام الشركة بأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية ،الاجتماعية ،البيئية) في اطار المجتمع والبيئة التي تعمل في نطاقها .
4. ان تهتم الشركات الصناعية اليمنية بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمدى الالتزام بالسياسات المتعلقة بعناصر مزيج التسويق المستدام،من قبل مختلف العاملين والجهات المختصة بتسويق منتجات الشركة.

5. اظهرت نتائج الدراسة ان اقل السياسات المتعلقة بعناصر مزيج التسويق المستدام ؛ التزاماً من قبل الشركة اليمنية للصناعة والتجارة هي السياسات المتعلقة بعنصري (التوزيع المستدام والترويج المستدام) من وجهه نظر عملائها، وهو ما يعني ضرورة ان تهتم ادارة التسويق في الشركة بإعادة النظر في سياسات التوزيع والترويج لمنتجاتها بما يتلاءم مع عناصر ومتطلبات التسويق المستدام .

تاسعا : محددات الدراسة

لا بد من الإشارة إلى ضرورة أخذ نتائج هذه الدراسة من قبل الباحثين ومديري الشركات الصناعية بحذر في ظل المحددات التي واجهتها هذه الدراسة كالآتي:

1. ان الدراسة الحالية ركزت فقط على شركة واحدة هي الشركة اليمنية للصناعة والتجارة , ولم تأخذ بعين الاعتبار الشركات الصناعية اليمنية الاخرى، مما يحد من امكانية تعميم نتائجها على جميع الشركات.
2. ان مجال الدراسة الحالية اقتصر على تحديد مدى التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بعناصر مزيج التسويق المستدام الاربعة (المنتج المستدام ، التسعير المستدام ، التوزيع المستدام ، الترويج المستدام) واثر ذلك في ابعاد قيمة العلامة التجارية للشركة من منظور عملائها (المستهلكين النهائيين لمنتجاتها) ويمكن تناول هذا المجال من وجهة نظر فئة اخري من العملاء وهم الوسطاء الذين يتعاملون مع الشركة او من وجهة نظر القيادات الادارية والعاملين في الشركة .
3. اقتصرت الدراسة الحالية في جمع البيانات الاولية على عملاء الشركة من المستهلكين النهائيين لمنتجاتها في مدينة تعز فقط ولم تتطرق الدراسة الى جميع عملاء الشركة من مستهلكين في مختلف محافظات اليمن.
4. على الرغم من المحددات السابقة، إلا أن هذه المحددات لا يمكن إدراكها على أنها نقاط ضعف في الدراسة الحالية، ولكن لابد من إبرازها لكي تكون مجالات بحث للدراسات المستقبلية للتركيز عليها من قبل الباحثين.

المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

- أبو زنط ، ماجدة و غنيم ، عثمان (2006) " التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى) ، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 1 , ص ص : 149- 172
- ابو وردة ، شيرين حامد (2016) " التسويق المستدام مدخل التسويق الشامل وتطبيقاته في المنظمات العربية والاجنبية " (القاهرة : دار تنوير للنشر والتوزيع)
- أبو النجا ، آمنة محمد (2018)" أثر التسويق المستدام في السلوك الشرائي للمستهلك المصري تحليل الدور الوسيط للكلمة المنطوقة والصورة الذهنية واتجاهات العميل : دراسة تطبيقية " بحث منشور في الصفحة الشخصية للباحثة على الرابط التالي : https://www.researchgate.net/profile/Amna_Abouelnaga
- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسي، (1998)" مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا" ، نيويورك، ص ج.
- اوسو ، خيري علي و نوري ،أفين سليم و اسماعيل ، اواز شكري (2007) " التسويق المستدام ودوره في تحقيق الاستباقية التسويقية: دراسة استطلاعية في عدد من معامل انتاج المياه المعدنية في محافظة دهوك " مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (6) المجلد (17) الصفحات : 18-41
- البكري ، ثامر(2012) "استراتيجيات التسويق الأخضر"، الطبعة الأولى(عمان : إثراء للنشر والتوزيع)
- بن جروة ، حكيم (2017)" امكانية تطبيق ابعاد التسويق المستدام على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تنظيم جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر ، 6-7 ديسمبر
- الفقهاء ، سام عبد القادر و الصيفي ، مي إياد (2015) " العوامل المؤثرة في مستوى تبني شركات الصناعات الغذائية للتسويق المستدام في فلسطين" ، المجلة الاردنية لادارة الاعمال ، المجلّد (11) ، العدد(2) الصفحات: 381 -409
- لحول، سامية (2014) " التسويق المستدام كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة" مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة ، العدد 2 ، ص ص 115 –142
- مريم ، ابن الشيخ (2018) "دور التسويق المستدام في تحسين سلوك المؤسسة الاقتصادية وفق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة : دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية" اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف1

، الجزائر .

- نصور ، ريزان (2020) "دور التسويق المستدام في تحقيق الكفاءة التسويقية :دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات المعدنية ، بردى، سوريا " ، مجلة جامعة تشرين .للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(24) ، العدد (1) . الصفحات : 733-751

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزي

- Aaker ,D,(1991) " *Managing Brand Equity* ", New York, The Free Press, P.*23*
- Abu-Rumman ,As'ad, and H., Alhadid, Anas Y. (2014) " The Impact of Social Media Marketing on Brand Equity: An Empirical Study on Mobile Service Providers in Jordan" *Rev. Integr. Bus. Econ. Res*. Vol 3(1) pp 315-326
- Alberto, José Castañeda García, Andrea Del Valle Galindo, Rocío Martínez Suárez, (2018) "The effect of online and offline experiential marketing on brand equity in the hotel sector", Spanish Journal of Marketing - ESIC, Vol. 22 Issue: 1, pp.22-41,
- Baldauf A, Karen, S, Gudrun, B, (2003) "Performance consequences of brand management: Evidence from organizations in the value chain", *Journal of brand management*, 12 (4), p.220-236
- Chakraborty ,U.; Bhat ,S. (2018) " Online reviews and its impact on brand equity" , International Journal of Internet Marketing and Advertising, vol.12 No.
- Churchill, G and Iacobucci, D. (2005)." *Marketing Research: Methodological Foundation*", Ninth Edition, Thomson, South-Western
- -Dabija D.C., Dinu V., Abrudan I.N., & Postelnicu C. (2014). "The Impact of the Marketing Mix and Sustainability on Shaping Consumer Preferences towards Non-Food Stores". Transformations in Business and Economics, 13(3),(33):36-53
- Danciu, V. (2013). " The Contribution Of sustainable marketing to sustainable development". Management and Marketing Challenges for the Knowledge Society, 8(2): 385-400.
- *Emery, B (2012). "Sustainable Marketin". Harlow: Pearson.*
- Eze, Felix John , Justie Nnabuko, Aniebiet Etuk (2014) " An evaluation of e-word-of-mouth communication on brand equity in Cross River State, Nigeria" *International Journal of Development and Sustainability, Volume 3 Number 9 : Pages 1814-1821*

- Forster, A. (2013). "Sustainability: Best Practices in the Food Industry". UW-L Journal of Undergraduate Research XVI: 1-9.
- *Godey, Bruno,; Aikaterini Manthiou, ; Daniele Pederzoli,; Joonas Rokka,; Gaetano Aiello,; Raffaele Donvito,; Rahul Singh , (2016) " Social media marketing efforts of luxury brands: Influence on brand equity and consumer behavior" , Journal of Business Research, Volume 69, Issue 12, December 2016, Pages 5833-5841*
- Hair, J. F. Jr. Black, W. C., Babin, B. J. and Anderson, R. E. (2009)" *Multivariate Data Analysis*". 7th ed. New Jersey: Prentice Hall.
- Heck, G., and Yidan, X. (2013) . *"The Effects of Sustainable Marketing on Brand Equity and Consumer Behavior, - A Case Study of Cia"* . Hering, Halmstad University, Halmstad, Sweden.: http:// hh.diva- portal. org/smash/get/ diva2:630931/ FULLTEXT01.pdf
- http://proceedings.iises.net/index.php?action=proceedingsIndexConferenceandid=3
- Hunt, S.H (2011). *'Sustainable marketing, equity, and economic growth: a resource advantage, economic freedom approach'*, Journal of the Academy of Marketing Science, vol. 39, no. 1, pp. 7–20.
- Jakste, Ligita Zailskaite- , Rita, Kuvykaite, (2013)" *communication in social media for brand equity building*" *economics and management*: 18 (1) pp 142-153
- Karamian ,Hamed , Mehdi Ahmadi Nadoushan , Alireza Ahmadi Nadoushan (2015) " Do Social Media Marketing Activities Increase Brand Equity?" *International Journal of Economy, Management and Social Sciences*, Vol (4), No (3), March,. pp. 362-365
- Kotler, philip , & Amstrong ,Gary (**2**018) , " Principles of Marketing" 17th Edition , Pearson Education Limited**.** ISBN 13: 978-1-292-22017-8
- Malhotra, N. (2007)." *Marketing Research – An Applied Orientation*", International Edition, Fifth Edition, Pearson, Prentice-Hall
- Marcel, M., & Dragan, M. (2014). Sustainable Marketing for Sustainable Development, 11th International Academic Conference, 24 June, Reykjavik. 11th International Academic Conference,
- Martin, D. and Schouten, J. (2012). *"Sustainable Marketing"*. Boston, Columbus, Indianopolis etc.: Prentice Hall.
- Martin, D., & Schouten, J. (2012)."Sustainable Marketing", Pearson Education, Prentice Hall.

- Ottman, J.A. (2011). "The New Rules of Green Marketing: Strategies, Tools, and Inspiration for Sustainable Branding", San Francisco: Berrett-Koehler Publishers, Inc.
- Pal Singh ,Krishn (2015) " Utilizing the Social Media for Creating Value among Consumers and their Effect on Purchase Intention" HCTL *Open International Journal of Technology Innovations and Research (IJTIR)* http://ijtir.hctl.org ,Volume 14, April
- Raggio, R.D., & Leone, R.P. (2005)" Developing a new theory of brand equity and brand value" , *Journal of Marketing Research*, 43 (2), P.36-48,
- Sekaran, U. 2003. *Research Methods for Business*, Fourth Edition, John Wiley & Sons, Inc *Services Marketing*, 19 (7): 470-481.
- Severi ,Erfan , & Kwek Choon Ling & Amir Nasermoadeli (2014) " The Impacts of Electronic Word of Mouth on Brand Equity in the Context of Social Media" *International Journal of Business and Management;* Vol. 9, No. 8;pp 84-97
- Yasin ,Norjaya. and Zahari (2011) " Does family and viral marketing have any effect on brand equity" *Contemporary Marketing Review* Vol. 1(9) November. pp. 19 – 31
- Yazdanifard, R., & Mercy E.Y. (2011). "The Impact of Green Marketing on Consumer Satisfaction and Environmental Safety", in: The 2011 International Conference of Computer Communication and Management Proceeding of CSIT, Vol. 5, IACSIT Press, Singapore
- Yoo, B, Donthu, and Lee. S,(2000) " An examination of selected marketing mix elements and brand equity", *Journal of the Academy of Marketing Science*, Vol.28, No.2,